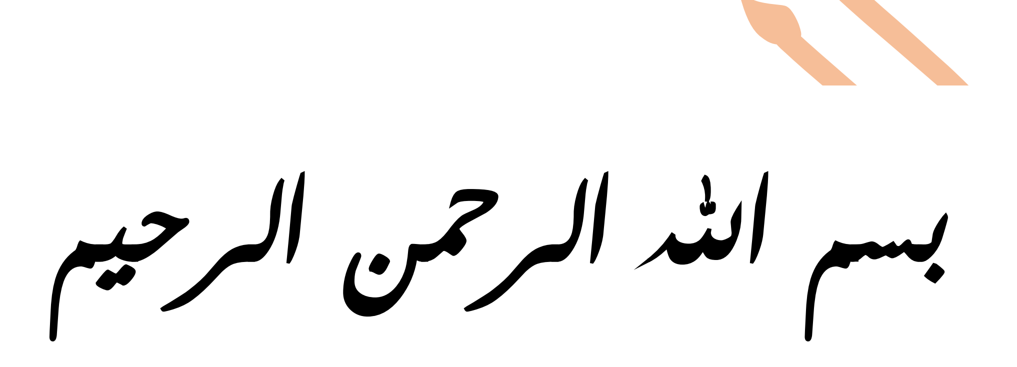
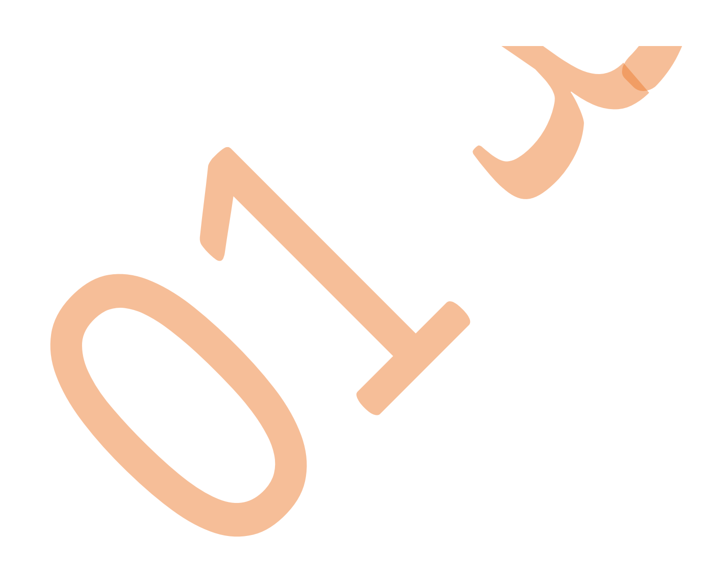

الخروج من المصفوفة
فقه الظواهر: نظرية نحو علم الاجتماع العربي
تأليف
الشاهد 01



بسم الله الرحمن الرحيم



إهداء

إلى كل الرجال الذين

اختاروا الحقيقة و رفضوا الوهم

تحياتي.

الخروج من المصفوفة

فقه الظواهر: نظرية نحو علم الاجتماع العربي

تأليف

الشاهد 01 (اسم مستعار)

الجزء الأول



مــــقــــدمــــة

في البداية وقبل كل شيء، أودو التنبيه على أنه من الضروري قراءة الكتاب من مقدمته حتى يسهل على القارئ الكريم فهم محتواه، كون المقدمات الأولى للكتب هي عبارة عن عرض للإطار الفلسفي العام الذي تبنى عليه الأفكار المطروحة.
وثانيا فإن هذا الكتاب قد أبدو فيه للقارئ وكأنني لم أحترم بروتوكولات كهنة العلم واقتحمت باب صومعتهم العالية، لأنقض احتكار طرح الأفكار من قبل النخب التي يزكي بعضها بعضا داخلها. فأنا لست من أنصار الالتزام بأدبيات الفكر، لذا سمحت لنفسي بالتفكير والاجتهاد دون أن أملاء حقيبتي بالشواهد التقديرية والدكتورة، والورقات البحثية والأنشطة الفكرية، ولا أظن هذا قد يزعج أحدا، فالنخب أيضا يعطون لأنفسهم الحق بنقاش قضايا الدينية مثلا، بدون أن يكونوا متخصصين فيها، ومن باب حرية الفكر فلا أجد مانعا في اقتحام مجال العلوم الإنسانية بالرغم من عدم امتلاك مستوى علمي عال فيها، فكون محور موضوعها الأساسي هو الإنسان، يجعل مناقشتها مفتوحة لكل الإنسانية، فليس هناك من أدرى بالإنسان من نفسه، خاصة فيما يتعلق بعلم الاجتماع. وقد أبدو كأنني أقتحم على النخبة خلوتهم في صومعتهم العاجية، وقد سمحت لنفسي بابتداع احداثيات مختلفة، في توجيه الفكر الإنساني الحديث والعربي خاصة، لكن مع ذلك فأنا من المتعصبين للدليل الواقعي والطرح الموضوعي والمنطقي للفكر، بعيدا عن ذلك الخطاب المتماهي مع كل تيار أُلبس لباس التقدم والانفتاح، وبعيدا عن ذلك الخطاب الذي يقصي التجربة البشرية من معطيات التفسير والتحليل.
أعترف أني لست من ذوي المرتبة علمية على الساحة الفكرية، كي تكتسب كل كلمة في هذا الكتاب ترخيصا يجعلها تحتل مكانة أو مرتبة من رتب سلم العلم أو البحث العلمي، لكن ومقارنة مع الاجترار وترقيع النصوص في كتبات غيري من الكتاب، الذين تحتل كتاباتهم مكانة في ساحة الفكر، أجد نفسي قد بذلت جهدا في ابتداع بدعة فكرية، تستحق أن ينظر إليها على الأقل كصرخة صاعدة من قاع المجتمع المتواضع علميا وفكريا، والذي تم اسكات صوته لزمن طويل بسبب ما فرضه مجتمع النخب من طبقية و بروتكولات في مجال الفكر والبحث العلمي والاجتهاد، والذين أحب أن أطلق عليهم أسم "الشاهدين" أو"الشهود"، لأنهم هم من يدرك الحقيقة حول مخلفات كل ما ينتجه العقل الإنساني من

فكر وعلم، وذلك لكونهم يعيشون ويلمسون أثار تلك العلوم والأفكار بشكل مباشر وواقعي، وأحيانا يحاولون الصراخ من أجل التغيير أو الإصلاح، لكن صراخاتهم غالبا ما تقابل بالتجهيل والتجاهل والاتهام بعدم العلم أو المعرفة، والاتهام بالتخلف والرجعية، فمن أعاجب العصر، أن يكون من شهد ورأى، أجهل ممن اكتفى بالتخيل الطوباوي والتحليل الهلامي، وكيف يكون من عاش التجارب بشكل مباشر وواقعي، أقل علما ممن لم يعلم عنها إلا من شاشات الأخبار أو الجرائد أو من صفحات الكتب؟.

لقد غث المجال الفكري بأفكار لم تبرهن على استقلاليتها، وإنما كلما تزايدت ظهر ارتباطها بأيديولوجيات لم تحقق ما وعدت به حتى اليوم، إن هذا الواقع كان ولابد أن يحفز أهل الفكر للبحث عن بديل، أو على الأقل إعلان الاعتراف بفشل تلك النماذج الفكرية السابقة، عسى أن يحفز هذا الإعلان بعض العقول لابتكار بديل يخرج العلم من التيه الفكري الذي دخل فيه، لقد تم سجن الأمم في أفكار و أيديولوجيات لم يعد لوجودها معنى، بل إن بعضها أضحى معرقلا لسيرورة التاريخ، ورغم هذه الحال، إلا أن الأوساط الفكرية ماتزال تجتر تلك الأفكار وتناقشها، وأحيانا لا تقبل الاجتهاد إلا من داخلها، كأنها دين مقدس لا ينبغي الحياد عنه، أو كأنها مصفوفة من عالم "الماتركس" تحارب كل عقل صار مدركا للحقيقة.

إن الأفكار وليدة عقل الإنسان بالفطرة، وما يحفزها غالبا تفاعلات العقل مع الواقع والمحيط، ولهذا تمتع الأفكار الإنسانية بالتنوع والتغيير المستمر، خاصة تلك الأفكار التي تنبعث من الاحتمالات والفرضيات، أو تنبعث من ميولات عاطفية أو حاجيات مرحلية، لقد أعطيت لنفسي الحق أن أتجاوز تلك الأفكار، رغم أنها في عصرنا الحالي توصف بالحديثة، ولكن في الحقيقة أصبح ينبغي أن نعدها من التراث الأيديولوجي القديم والعقيم، ولذا حاولت خوض مغامرة فكرية، تعيد طرح فكرة بناء ركائز ثابتة لآلية تفسير الظواهر الاجتماعية، عوضا عن هلامية الخطاب الفكري، وخاصة الفكر العربي الذي اكتسى بصفات الحداثة وما بعدها، حيث أنه تم امتصاص كل ما هو غث وسمين، وهذا ما سمح بتسلل خطابات ايديولوجية عقيمة، بل ومخربة للأوطان والشعوب أكثر مما فعلته الحروب، وهي أيديولوجيات لا تمت للواقع ولا للتراث العربي بصلة ، بل إن قسما كبيرا منها لا يمت بصلة للواقع الإنساني، لأنها لا تعدو كونها مجرد عملية توطين ودبلجة لأفكار تم رفضها ماضيا وحاضرا، لكنها اليوم تطرح بشكل جديد قد يكسيها لباس الدين أحيانا، أو

الأخلاق، أو العدل، أو التقدم والتطور أحيانا اخرى. وقد تبدو مغامرتي هذه غير ناضجة بما يكفي، إلا أن المغزى الحقيقي منها هو تهيج بعض العقول الراكدة، واستفزازها للتفكير خارج الصندوق أو خارج (المصفوفة)، واستدراج عقول أخرى لِتَنْفطِم عن استهلاك فكر منتهي الصلاحية.

لقد استغل كثير من أصحاب التوجهات الأيديولوجية المستوطِنة، مرحلة الهلهلة التي يعانيها خطاب علم الاجتماع والفلسفة عموما في الوطن العربي بالخصوص، بالرغم من وجود حركات سياسية وفكرية كثيرة، والتي لا واحدة منها انتجت كتابا تدرس فيه مجتمعها، فكيف يطمحون لتغييره؟ وكيف لهذه النخب أن تَعِد بتغيير شيء لم تفهمه، فهي تأخذ أفكارا معلبة وتحاول تطبيقها، أي ان العقل العربي يتعامل تعاملا استهلاكيا مع الفكر.[1] حيث كان هناك بحث حثيث، لإيجاد هوية معرفية تميز علم الاجتماع العربي والإسلامي، عن ما تم انتاجه في الغرب، لكن هذا البحث انتهى به المطاف إلى التقليد أو التبرير أحيانا ، وفي مرات عديدة إلى محاولة أسلمة كل ما هو غربي، بحيث تم الابتعاد تماما عن المقصد الرئيس من هذا البحث، وهو ايجاد هوية حقيقية تكون معبرة عن الثقافة والضمير الإنساني، و تميز علم الاجتماع العربي والإسلامي عن غيره، وتطفي عليه نوعا من الاستقلالية الذاتية التي تمكنه من ان يقف ندا للند، وأن يطرح نفسه كتيار فكري بديل لما تم استهلاكه من تيارات فكرية سابقة، وفي نفس الوقت طرح نموذج منهجي يكون أكثر استقرارا وثباتا، وذو ضوابط عقلانية منطقية تخرج النسق الفكري والفلسفي من خندق المجهول الذي دخلته المجتمعات البشرية نتيجة لتلك المناهج المتاهية، و التي أصبحت مطاطية إلى درجة أنها لم تعد تمتع بأي بنية هيكلية ثابتة، يمكنها أن تبقى كمرجعية قابلة للتأقلم، دون ان تفرَز تلك الظواهر العكسية.

و واقع الفكر العربي اليوم شاهد على هذا الكلام، حيث أنه لم نسمع عن أي بادرة أو نشهد أي توجه نحو بلورة التراث العربي، سواء من حيث الثقافة أو الدين أو الأعراف، إلى فلسفة عقلانية وأيديولوجية، يمكن تحويلها إلى مرجعية سياسية صالحة للتطبيق على أرض الواقع، وهذا إلى حد ما من بين غايات تأليف هذا الكتاب.

لقد راكم العالم الغربي تراثا فلسفيا ضخما، مكنه من تشكيل أفكار قابلة للتبلور كمرجعيات تؤطر توجه النظام الاجتماعي والسياسي، رغم أن ذلك التراث الفلسفي والفكري، لم يكن

---

1 الدكتور الطيب بوعزة في محاضرة بعنوان تاريخ الفلسفة

ينبني على ثوابت حقيقية، وإنما كانت مجرد أهواء وميولات نفسية وآراء مبنية على احتمالات وظنون، ولكن مع ذلك تمكن العقل الغربي بأن يبلور تلك الأهواء والميولات إلى وجهات نظر فلسفية وأيديولوجيات، انبثقت منها النظم الاجتماعية والسياسات والقوانين. ونجاح العقل الغربي في ذلك راجع إلى أنه حدد لنفسه أهدافا خاصة، تهم واقعه وتتماشى مع أهوائه، وهي غير ملقنة من جهة خارجية. ولا يعنينا مدى أخلاقية هذه الأهداف من عدمها، ولكن ما يهمنا هو الاستفادة من التجربة الغربية في عقلنة تلك التصورات والأهواء، وجعلها تتحول إلى قواعد منهجية تتماشى مع متطلبات الخطاب الاجتماعي في هذا العصر، الذي يتطلب نسبة كبيرة من الخطاب العقلاني، وهذا ما يفسر لماذا وجدت هذه الأيديولوجيات بيئة حاضنة لها بين مختلف المجتمعات، حتى وإن كانت إيديولوجيات لا تنتمي إلى حقيقة الواقع الانساني. ومع أن العقل العربي كان دائما قادرا على رؤية ضعف الفكر الغربي من حيث تغليبه للمصلحة الفردية، وتماهيه مع الأهواء النفسية، وبحثه عن المتعة والسعادة بغض النظر عن المصالح العامة، إلا أنه ظل مقتصرا في خطابه طوال الوقت، للتنبيه على ذلك الضعف، ونقد المناهج دون أن يحاول خلق بديل خاص به، يكون على شكل فكر فلسفي ذو خطاب عقلاني يتماشى مع لغة العصر، ومع قدرة المجتمعات الفكرية، مرتكزا على ثوابت منطقية تهدف إلى تحقيق أهداف أكثر شمولا، دون تشويه للمصادر والمفاهيم والتصورات الأصلية، ويكون هذا الفكر هو الصورة الأيديولوجية للفكر العربي المتبلور من الثقافة والدين والأخلاق، ولما لا حتى العادات والتقاليد. فبعكس ما يريد أن يروج له البعض بأن الفكر العربي ينتمي للتراث القديم، وأن الفكر الغربي ينتمي إلى الحداثة، فإن الحقيقة أن الفكر الغربي هو الأخر ينهل من التراث الفلسفي الذي يرجع إلى حقب ما قبل التاريخ، بل إن الفكر العربي يعتبر أكثر حداثة إذ لم يمر عليه سوى 1400 سنة من التشكل، وهذا ما يفسر الفرق بين الثقافة العربية والغربية، فالثقافة العربية تظهر أكثر ميلا للالتزام بالنظام وخاصة الدين، بينما يميل العالم الغربي إلى الانحلال أكثر، فكلما ابتعدنا بالتاريخ كانت البشرية أقل نظاما والتزاما، وكلما كانت المرحلة التاريخية أقرب إلى عصرنا الحالي، كانت المجتمعات أكثر جنوحا للنظام والالتزام، وبالتالي فإن اعتماد العقل الغربي على المرجعيات الفلسفية التي ترجع إلى ما قبل التاريخ، أو لنقل اعتماده على تلك المناهج العقلية والفلسفية التي نشأت في بيئة أقل تنظيما، كان له إسهام في ظهور جانب من مظاهر البدائية في المجتمعات الغربية، فيما يخص بعض مظاهر التنظيم والأخلاق.

لقد دخلت التصورات والمفاهيم الاجتماعية في عصرنا اليوم، في مرحلة من التيه بسبب ظهور تلك التيارات الفكرية المتماهية مع كل مستجد، نظرا لتهلهل القيم وشيوع الافكار المشككة في كل شيء، والراغبة في تغيير كل شيء وباستمرار، بنزعة استهلاكية مفرطة، حتى إن المجتمعات فقدت معنى الاستقرار، وأقدم بعضهم على إعلان موت الإنسان، في تعبير واضح لوصف حالة الإنسان المعاصر، وسواء كنا نتفق أو نختلف مع هذا الرأي، إلا أنه يشكل جرس انذار صاخب، لكي ننتبه ونعيد تقييم واقعنا الذي خلقناه بأنفسنا، وبانجرافنا المفرط وراء شراهتنا من أجل استهلاك كل شيء، ظانين اننا نحقق ذلك التقدم الذي نطمح إليه، مختزلين ذلك في كل ما هو مادي، ومستندين على مظاهر التقدم التقني، والتي اصبح ينظر لها على أنها بمثابة إثبات يشرعن الواقع الحالي.

وسط كل هذا الزخم، لم يكن الفكر الانساني في منأى عن هذه الفوضى، فتحول العلم وعلى غرار ما حدث في كل العصور، إلى مبرر للواقع أو مثبت له، رغم أن الواقع دائما يرسل لنا إشارات، تُعَلِمنا بوجود خلل أو انعدام الثبات في التوازنات العامة، مما يشير فعلا إلى وجود إشارات معرفية مفادها، أننا لا نستطيع التمييز بين المعرفة التي يمكنها أن تخدم مصلحة الانسان، وبين المعرفة التي يمكنها أن تدمره وتعود عليه بالضرر، وأصبحت عيون العلم تعاني من عمى ألوان تام، حتى إنها لا تميز بين ما هو أبيض أو أسود، فقد أصبحنا نعيش في عالم سائل، كل ما أُنتج فيه يتم تصنيفه على أنه من إفرازات التقدم والتطور، وكل ما يتم الإقبال على استهلاكه، يصنف كعنصر يحقق المصلحة العامة، وبهذا تم تجاوز كل القيم والأخلاق والصفات الإنسانية، واعتماد قانون العرض والطلب في تحديد فساد أو صلاح المظاهر الاجتماعية، بل ويعتمد حتى في تحديد ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي.

في الحقيقة إن من يقود هذا التصور، هو تعميم تلك النظريات والآراء المادية للعالم، والتي تسعى لجعل الجميع في حالة شراهة تامة، لكي يتم استهلاك كل شيء يتم انتاجه، قد يكون هذا السعي عفويا غير مدرك أو غير مقصود، أو قد تكون دوافعه شرعية إلى حد كبير، فالكل يسعى إلى تحصيل المنفعة. لكن مفهوم كوننا بشرا إنسانيون، يحدث فرقا في التصورات، ويجعل من تلك المساعي و الآراء، ظواهر وحشية في مجتمع يتصف بالتقدم. ولا يحتاج الإنسان لأن يكون عالما أو باحثا أو مفكرا، أو حتى متعلما ليدرك وجود خطاء ما، ويرى مظاهر الاختلالات في التوازن العام، تبرز نفسها شيئا فشيئا في المجتمعات

الإنسانية. فالبيئة الاجتماعية لابد وأن تُظهر لنا إشارات تنبهنا بضرورة الإصلاح، وبما أن الإنسان ابن بيئته، فلابد وأن يشعر بتلك التحذيرات، بل ويعايشها ويعايش الآلام والخوف والأضرار المترتب عنها، فلقد كانت البشرية دائمة البحث عن الاستقرار والأمن، و تسعى أيضا للحفاظ عليه، والتطورات والتغيرات التي كانت تخوضها، غالبا ما كانت تتصف بالحذر الشديد، لأنها كانت مدركة أن ثمن فقدان الاستقرار غال جدا، ولهذا كان المصلحون يتمتعون بمكانة رفيعة في المجتمعات وعبر التاريخ، لأن الناس تدرك تماما دور المصلحين الذين يسعون لإصلاح ما أفسده الزمن، والتذكير بما نسيته الذاكرة الجماعية للإنسانية.

ومن هنا يتبين أن دور علم الاجتماع أكبر بكثير مما يتم عرضه على ساحة الفكر، فمهمته لا يجب ان تقتصر على الوصف والتفسير، وانتاج النظريات والأطروحات، بل تتعدى ذلك إلى لعب دور إصلاحي داخل المجتمعات، وفي نفس الوقت دورا ارشاديا داخل المؤسسات الاجتماعية، فعملية تحليل المجتمع وظواهره، أشبه ما تكون بفحص طبي للكشف عن الأعراض، ثم تحديد المرض بدقة، والذي فيما بعد سيكون هذا أساس وصف الدواء المناسب، وهذه المراحل كلها تهم موضوع علم الاجتماع.

كل هذا يجعل من المهم الخوض في الاشكاليات الاجتماعية، نظرا لأن التجمعات البشرية، لا تستطيع الاستغناء عمن يرشدها أو ينبهها لإصلاح الأخطاء، حفاظا على الاستقرار والتوازن. ولكي تنجح مهمة من يلعب دور المرشد أو المنبه أو المصلح في المجتمعات، لابد وأن يتسلح بآليات وأدوات تحليلية مناسبة ودقيقة، ليكون قادرا على تقييم الواقع وإيجاد حلول مناسبة للإشكاليات المطروحة، وهو ما نفتقر له في عصرنا الحالي والواقع يشهد، بذلك حيث إننا نعيش عصرا طويلا من التيه خاصة على مستوى القيم الإنسانية.

إن ما أطرحه في هذا الكتاب، قد يبدو بعيدا عن ما تم طرحه ماضيا أو حاضرا، أو قد يكون موافقا له أحيانا، وذلك راجع بالأساس وكما هو معلوم، لما تتسم به مادة البحث من التعقيد، وفي نفس الوقت كونها نفس المادة المدروسة منذ سنوات طويلة، فلهاذا من الطبيعي وجود توافقات في بعض الآراء، أو في قضايا معينة لا يمكن إلا التسليم بصحتها، كما أنه أصبح من الضروري في ظل إدراكنا لأزمة الفكر اليوم، أن نتجه نحو نهج منهج جديد في التفكير يكون أكثر شمولا، وبموضوعية شبه صارمة، بعيدا عن التأويلات

المتعصبة والمتأثرة بالصراعات، سواء القومية أو الفكرية أو السياسية. قد تكون الأفكار التي أطرحها هنا، هي البداية لهذا التوجه، وقد تكون هي النهاية، فمن يدري؟ فالمعرفة الإنسانية تبني سرحها بصفة متراكمة ومتراكبة عبر التاريخ، وليس لأحد أن يتوقع أين سينتهي المطاف بالتفكير الإنساني. ولم تكن لدي أي نية في تأليف الكتاب، لولا خربشات كتبتها تعليقا على كتاب "قواعد المنهاج" لدوركايم، والتي تحولت بالتدريج إلى نصوص تحليلية طويلة، فأصبح من الضروري ضمها وترتيبها كمؤلف مرتب ومترابط الأطراف، ويكون أكثر إلماما بتشعبات و تفاصيل موضوعاته.

لقد حاولت أن أجد طريقا مختصرا، لإدراكٍ أفضل لنظام مجتمعنا الإنساني، في محاولة للكشف عن الثوابت المنطقية التي تحكم بناءه، وتجعل منه كيانا متجددا ومستمرا، رغم التغيرات التي تطرأ عليه، ورغم التفكك الذي يمر منه باستمرار عبر حقب التاريخ، وخلال هذا الكشف والبحث عن الأصول والجذور، يتبين أن فلسفة هذه الثوابت نابعة من ذات الإنسان نفسه، وهي معبرة عن احتياجاته وحقيقة تركيبته المعقدة والمتأرجحة، بين النفس، والروح، ومادة الجسد. فلكل واحد من هذه العناصر غذاءه، والإنسان يندفع في هذه الحياة بصورة تلقائية وفطرية، لتلبية حاجيات هذه العناصر، فالنفس غذاءها كل ما من شأنه امتاع وإشباع الشهوة، والروح غذاءها كل ما هو سامٍ و روحاني، ومتصل بالحقائق الجوهرية والكونية كالدين والفلسفة، والجسد غذاءه كل ما هو مادي يستهلك. وخدمةً لهذه العناصر الثلاث يندفع الإنسان إما لفعل الخطاء أو الصواب لتغذيتها، ومن هنا يتدرج في انتاج كل المظاهر الإنسانية والمادية، التي أنتجت عبر كل حقب التاريخ. ومن شأن إدراكنا لهذه الحقيقة، أن نكون قادرين على فهم الدوافع الإنسانية، وأن هذه الدوافع هي التي مكنت الإنسان من التدرج والترقي في مدارج التطور، وابتكار كل ما يمكن الاستعانة به على خدمة ما يحقق المنفعة النفسية والروحية والجسدية، قد يختلف هذا التقسيم مع ما يطرحه البعض في علم النفس، الذي لا يعترف إلا بوجود اللاوعي في مقابل النفس والوعي في مقابل الجسد، إلا أن الأثار التي يخلفها الإنسان على شكل ظواهر أو السلوكيات يمارسها، تدل على أن وجود الإنسان يقوم على تلك العناصر الثلاث.

إن هناك كثير من المفكرين والفلاسفة أشكل عليهم معرفة مصدر المعرفة الإنسانية، التي مكنت الإنسان من اكتشاف بيئته، ومعرفة خصائصها، وبالتالي تطويعها لتحقيق منفعته، ورغم أنه لا يمكن طرح جواب شافي يرضي الجميع في هذا الشأن، إلا أنه يمكن القول أن

الإنسان لو عاش للحظة واحدة، دون ادراكاته المعرفية، لانتفضت جوارحه، كما ينتفض المولود حال خروجه من بطن أمه. لكن قدرتنا الفطرية على تعريف العالم وادراكه، تجعل من السهل علينا تفعيل قدرتنا على التأقلم مع البيئة التي وُجدنا فيها، وبالتالي فإن الإنسان ولابد أنه كائن يملك منذ البداية معارف أولية و أساسية، حال خروجه من عالم اللاوجود إلى الوجود، تعزز قدرته على التلقي. فلا يمكن القول أن الإنسان كان كالصفحة البيضاء حال خروجه، لأن هذا يستلزم وجود حالة من الفراغ وانعدام إدراك للذات والمحيط، وبالتالي تستحيل في هذه الحالة قابلية التأقلم، لأن العقل والجسد معا، لن يكونا وهما في حالة فراغ تام، قادرين على الانتظار إلى أن يتم تلقي المعلومات الأولى، التي من شأنها أن تعرف الذات والعالم، وأما ظاهرة اكتسابنا للمعرفة عن طريق التلقي، سواء من الأسرة أو المجتمع، فإنما هي مبنية على أساس الثقة في الملقن، وميل الإنسان في الغالب لمن يشبهه والمقربين له كونه كائن اجتماعي بالفطرة. وبهذا يمكن القول إن المعرفة الأصلية ليست كلها مكتسبة، لكنها أيضا قابلة للتراكم والتركيب، وعلى هذا الأساس يمكن بناء مفاهيم جديدة، أكثر إنسانية يراعى فيها التركيب المعقد للإنسان، ويراعى فيها أيضا احتياجاته المتعلقة بهذا التركيب، وخلافا لبعض الأفكار التي سعت إلى اختزال الإنسان في دوره الوظيفي، أو دوره الألي داخل الجهاز الاجتماعي، أحاول النظر إلى إنسانية الإنسان كفرد أولا، وقدرته الفردية على الإنتاج والإبداع و الابتكار، والدوافع التي تحركه ككائن مستقل بذاته خارج أي كيان اجتماعي.

إن إدراكنا للإنسان ككائن مركب، هو ما يفتح لنا الطريق، نحو فهم حقيقي لطبيعة الظواهر التي يفرزها وجوده، ومعرفة الغايات التي تخدمها تلك الظواهر، وبالتالي فإن هذا الضرب من الطرح قد يكون بداية إعلان لشفاء الإنسان من الأيديولوجيات التي تكاد تتسبب في موته.

قد يدل عنوان هذا الكتاب، على أنه يختص بدراسة المجتمع العربي حصرا، وهذا لا يتطابق مع نظرتنا لعلم الاجتماع، وإنما ما أقصده بذلك العنوان، هو أنها طريقة خاصة في النظر إلى المجتمع، والتي تنبني على تصورات، لها امتداد في الثقافة العربية، وتختلف عن علم الاجتماع الغربي المشبع بالثقافة الغربية الحديثة، والتي كما هو معلوم، أنها ثقافة تنبني على أساس القطيعة مع التراث الاجتماعي والإنساني عموما، وهو مالا يتناسب مع خصوصيتنا العربية. فلم يعد بالإمكان في وقتنا الحاضر، أن نظل قابعين في ذلك المنظور المحدود في فهم

المجتمعات البشرية، والذي يحاول التفريق بين المجتمعات، ويصورها كأنها كيانات مستقلة عن بعضها البعض، ولها خصوصيات لا تتداخل فيما بينها، كأن المجتمعات عبارة عن أجناس حيوانية مختلفة، لا ينبغي النظر إليها بنظرة شمولية كمجتمع بشري واحد، تحكمه قوانين الطبيعة البشرية. وما هذا التصور إلا ثمرة الاقتناع بفكرة ذلك التقسيم الذي ترسخ في أذهان المفكرين، والذي يقسم المجتمعات البشرية إلى عوالم ومراتب، الأول والثاني وثالث...، ولا يتم النظر إلى القواسم المشتركة لدينا كبشر بالدرجة الأولى، لذا أصبح من الواجب علينا في حاضرنا اليوم، ونظرا للانفتاح الذي أصبحت تعيشه البشرية، حيث أصبح العالم كقرية واحدة، أن نوجه تفكيرنا توجيها أكثر شمولية، وننظر لأنفسنا كبشر متساوون ومتطابقون في الصفات البشرية، ومتطابقون أيضا في إفرازنا للظواهر الفردية والاجتماعية، ونجعل منظورنا للنظم الاجتماعية، منظورا يركز على العوامل المؤثرة في تطور البشرية أو عدم تطورها، وهذا ما يتوافق مع ثقافتنا العربية، التي تنظر لكل البشر بشكل متساوي، ولا فرق بين أبيض أو أسود، ولا فرق بين من يسكن في الشمال أو الجنوب، أو الشرق أو الغرب، فكلنا نمتلك نفس الصفات الحسية والشعورية، والتي تعد دليلا لنا على صدق تصورنا، بأن أصل الوجود البشري هو مصدر واحد.

إن تصورنا هذا للمجتمعات، سيجعل بعض القراء، يلاحظون أنني لم أقتصر في هذا الكتاب، على ذكر الظواهر المنتشرة في المجتمع العربي فقط، وهذا كما قلت راجع إلى أن البشر في المجتمع العربي، لا يختلفون عن غيرهم، وأن القواعد التي تحكم الظواهر في المجتمعات الأخرى قابلة للعموم، نظرا لكون نفس الكائن الذي يشكل تلك المجتمعات، هو نفسه الكائن الذي يشكل المجتمع العربي، ويحمل نفس الصفات الحسية والشعورية، ونفس التركيبة الإنسانية، ولهذا فإن الخوض في ظواهر اجتماعية لها أصل في مجتمعات غير عربية، ضرورة يتميز بها علم الاجتماع العربي عن غيره، فهو يميل لأن يكون علما شموليا، يدرس الظواهر وامتدادها في الماضي والحاضر، وتعتبر بعض المظاهر في بعض المجتمعات، هي الصورة المتطورة لظواهر أخرى ما تزال في مرحلتها البدائية في مجتمعاتنا العربية، أو قد يكون العكس صحيحا، وذلك حسب شدة تفاعل المجتمعات مع ظاهرة ما.

قد يرى البعض أيضا، أنه كان من الأنسب أن أسمي الكتاب بعلم الاجتماع الإسلامي، خاصة وأن تصورنا هذا للمجتمعات البشرية، أصله راجع بالأساس إلى المرجعية الإسلامية، إلا أن الواقع العربي الحديث الذي نعيش فيه، والذي يشهد تشكل مجتمعات، تحتضن تنوعا

كبيرا من التوجهات الفكرية والدينية، فرض علينا نوعا من الخطاب المحايد، والذي يتوجه بالأساس إلى العقل العربي أو حتى الأجنبي، وهذا التوجه أرخى بظلاله على طريقة الكتابة، حيث لم أمزج نص الكتاب بالاستشهادات التي استدللت عليها من النصوص الدينية، واكتفيت بوضعها في خانة المراجع، حتى يبدو النص نصا ذو خطاب عقلاني بالدرجة الأولى.

المدخل
نشأة الظواهر

تنشأ الظواهر في المجتمعات بصور مختلفة وعلى مستويات مختلفة، وتظهر بعضها كظواهر طبيعية وسليمة ينبغي تقبل وجودها، لكن لا يمكن أن نصف أي ظاهرة بالسلامة لمجرد أنها تعم في المجتمع، فشيوع الظواهر لا يعطيها صفة السلامة، بل يمكن أن تكون ظواهرا منحرفة أو متولدة عن ظواهر أخرى، وهذا يحدث كثيرا في المجتمعات، عندما تتعرض لظروف تُخلِّف أسبابا قوية تدفع بالفرد أو الجماعة إلى اختيار نسق سلوكي أو اجتماعي معين، وهذه الظواهر قد تكون مرفوضة أحيانا أو مستحسنة أحيانا أخرى، كما أن الظواهر المرفوضة تثير العقاب والمستحسنة تستحق المكافأة، أو يسمح لها بالفشو والانتشار. ولكن رغم ذلك لا يمكن أن نجعل العقاب أو الانتشار مقياسا معتمدا لنقرر سلامة الظاهرة، أو نعتبرها انتاجا اجتماعيا طبيعيا، لأن الناس قد تتشوه تصوراتهم خلال مراحل تطور المجتمعات، فتختل موازين ومقاييس معاني الأخلاق و العدل والكرامة مثلا، فترفض المجتمعات بعض الظواهر أو تقبلها حسب أهوائها وحسب الاختلالات التصورية لديها دون أي مفهوم منطقي أو عقلاني، مما قد يوقعنا في التناقض أمام بعض الظواهر الاجتماعية، لأن المجتمع قد يوَلِّد أو يبتكر سلوكا متعارفا عليه اجتماعيا، أو عقابا الغرض منه حماية التوازن الاجتماعي أو حماية الممتلكات الفردية أو العامة، لكن في نفس الوقت يسمح بفشو ظاهرة تتناقض مع هذا الغرض، مما يدل على أن هذا النوع من الظواهر ليست سليمة صرفة، وإنما هي منحرفة، لكنها اكتسبت صفة السلامة من جهة كونها تقولبت في قالب العادات الاجتماعية أو الأعراف أو الثقافة، لذلك لابد من ضوابط تمكننا من

الحكم على مثل هذه الظواهر، ولنقرر ما إذا كان بالإمكان تقبلها أم لا، لأن الرقي الاجتماعي يحتم علينا أيضا الرقي بأنظمتنا الاجتماعية، والرقي أيضا بتصوراتنا اتجاه المخلفات التي تفرزها مجتمعاتنا.

وهذا قد يتطلب منا إعادة النظر في طريقة فهمنا لنشأة الظواهر الاجتماعية، وأن لا نغفل عن دور الفرد كمصدر أصلي لها، قبل أن تصبح ظاهرة تعم المجتمع بأكمله، وهذا النهج قد يضطرنا إلى الخوض في بعض الجزئيات المتعلقة بالنفسية، ولهذا فالكلام عن كون الظواهر الاجتماعية بعيدة كل البعد عن الظواهر النفسية، غير مسلم به مئة بالمئة، فالظواهر النفسية كالخوف والغضب والطمع والرغبة ...، هي ناتجة عن التصورات و الأفكار العقلية، وبالتالي لابد وأن تتمظهر في شكل سلوك فردي أو جماعي ، ويمكننا أن نلاحظ أن تشكل الفكر الفردي هو أساس بروز الظواهر، فظاهرة القتل مثلا، هي فردية غالبا لكنها ناتجة عن أفكار عقلية شكلت الشعور والحالة النفسية للقاتل، فمن يقتل من أجل الدفاع عن النفس مثلا، إنما أقدم على فعله بعد أن قيم الوضع الذي يمر به، أو حسب الضغط الذي يعانيه في حالته تلك، وبالتالي فإقدامه على القتل في هذه الحالة نتاج الحالة النفسي التي شكلها الفكر، وأيضا يمكنها أن تتحول لظاهرة جماعية، لو مورست نفس الضغوط على مجموعة من الناس في وقت واحد، فإنه قد يصدر منهم نفس رد الفعل تقريبا، لكن بطريقة غير منظمة، إلا في حالة أصبح الأمر متعلقا بشيء سام كالدين أو الوطن أو العرض أو الحياة، حينها قد تأخد الظاهرة بعدا أخر وقد تتحول إلى تنظيم من أجل القتل بدوافع تعتبر سامية وتستحق من أجلها سفك الدم. لكن قد يحدث نفس الأمر مع من يقتل من أجل المال، وقد تصبح هذه الغاية أيضا دافعا للتنظيم، نظرا لكونها قد تكون قضية مشتركة بين مجموعة من الأفراد، وفي نفس الوقت لأنها تحقق مصلحة فردية وعامة، ولهذا فدراسة دوافع نشوء الظاهرة تكتسي طابعا بالغ الأهمية، فالقتل من أجل المال قد يصدر من فرد واحد لكنه أيضا قد يصدر من عصابة أو من مافيا، وهذا النوع من التنظيم لابد ان تكون لأفراده دوافع مشتركة وهي بطبيعة الحال المال، لكن أيضا لابد من عدم استبعاد الحاجة للتعاون لتحقيق المصلحة، كفكرة تدفع مجموعة من البشر للتكتل، وإذا سلمنا بهذا الطرح فسنكون قد أقررنا بأن **الفكرة هي أساس نشأة المجتمعات**، سواء كانت قبائل أو دول أو عصابات أو مرتزقة.

إذا فالفكرة أو الحاجة لتنفيذ فكرة، هي أساس بروز ظاهرة كالتنظيم، بحيث إن الفكرة هي ذلك العنصر المستفز الذي يدفع بالإنسان للبحث عن الوسائل والطرق التي تمنحه العذر ليتنازل أو ينتج أو يشارك أو يتسامح في سبيل تنفيذ تلك الفكرة، إذا فالظواهر التي ينتجها المجتمع هي أصلا ناتجة عن فكرة أو ناتجة عن الرغبة في تحقيق فكرة معينة منشأها الفرد نفسه، وتتطور هذه الظواهر إلى حالة من التنظيم عندما تصبح متطلبات الإنسان أكبر، أو يتجه للتعاون والتنظيم عندما تبرز الحاجة لتحقيق مصلحة أكبر، أو الحاجة للوصول إلى ما هو أبعد، وهذا الأمر كثيرا ما نراه في مجال التجارة، حيث إن كثيرا من الأفراد ينتقلون من التجارة بشكل فردي، إلى التجارة بشكل جماعي في شكل شركة، ليتمكنوا من توسيع أعمالهم وتحقيق أرباح وأهداف أكبر، ومن هذا المثال يمكن اعتبار أن التفكك الاجتماعي يكون نتيجة غياب فكرة موحدة، تشكل الوعي الجمعي وتوجهه نحو التنظيم، فإن خلى مجتمع من هذه المجتمعات من فكرة، فإنه لن يكون هناك داعي أو دافع حقيقي للتنظيم أو انشاء تجمع بشري، ولابد للفكرة أن تمس شيء من غرائز البشر النابعة من العناصر الثلاث -النفس والروح والجسد-حتى تكتسب تلك الصفة الاستفزازية لتدفع الناس إلى بذل جهدهم في سبيلها.

إلا أنه لابد من الاعتراف، بالاختلاف البين بين الفعل الجمعي والفعل الفردي، فالجماعة تسعى إلى تحقيق الفكرة التي تؤمن بها، بينما الفرد يسعى إلى تحقيق المنفعة الذاتية، ويظهر الأمر أيضا في الاختلاف في رد الفعل اتجاه بعض الظواهر، فقد تكون مقبولة على صعيد فرد واحد، لكنها مرفوضة على صعيد المجتمع بأكمله أو العكس، وهذا يستدعي دراسة نفسية، للفرد والجماعة معا، للكشف عن سبب اختلاف ردود الفعل تلك.

فدوافع الإنسان لإنشاء نظام اجتماعي، يتم حسب بروز الضرورة والحاجة، وحسب تطور فكر الفرد والمجتمع، ولن يكون المجتمع في هذه الحالة في حاجة إلى رمز أو مقدس لإنشاء نظام اجتماعي، بل إن الرموز والمقدسات تظهر هي الأخرى بحسب ظروف خاصة بها، لإن الغاية تبرر الوسيلة غالبا، ولا يمكن حسم القول بإن أسطورة ما مثلا، أنتجت مجتمعا، إلا إذا حسمنا الأمر في قضية نشأة الأسطورة نفسها كظاهرة، وكونها ظاهرة يجعلنا نفكر بصورة تلقائية، أنها نتاج تصور جماعي وليس فردي، وهي نتاج للمجتمع وليس هي من أنتج المجتمع، أي أن المجتمع لظروف أو تجارب معينة اندفع لإنتاج الأفكار التصورية لهذه الأسطورة، فقد تكون الحاجة لوجودها لها أبعاد مختلفة كالسياسة، أو التحفيز على التنظيم

أو التحفيز لخوض الحروب، أو لضمان الولاء والتكاتف والحفاظ على الوحدة الاجتماعية[2]، فالأسطورة كمجموعة من الأفكار المتفق عليها، تلعب دورا مهما في توحيد المفاهيم لدى الأفراد، وتوجيههم في اتجاه تنضمي معين، لكن شكل تقبل هذه الأساطير، يختلف من شخص لأخر على المستوى الفردي، لكن تقبلها يكون أقوى على المستوى الجمعي، خاصة إذا كانت تحقق نوعا من المصلحة العامة، إلا أن هذا يختلف تماما عن الدين، لأن الدين يتعلق بقرار طوعي وفردي، للخضوع لقوة عظمى وهي الإله، والقابلية للخضوع هذه، مخالفة للطبيعة البشرية المتمردة والحرة، ولكن في حالة التدين و الإيمان، إنما يستجيب الإنسان لفطرته المتمثلة في حاجاته الروحية، التي تجعله في إدراك تام بوجود خالق لكل شيء، أو وجود قوى أعلى يجب ان يلجأ إليها، فخضوع الإنسان للإله يكون غالبا طوعيا بعد تأمل وتدبر، وخوضه تجارب عديدة و ملاحظات عميقة للعالم والنفس، إلى أن تتراكم عند الفرد المعارف اللازمة التي تدفعه للإقرار بوجود الله. لكن هذه التأملات والأفكار قد تنحرف أحيانا وتخلق قصصا خاصة إذا امتزجت بالأساطير، فتنشأ تصورات جديدة و آلهة جديدة ومتعددة، لكن المجتمعات تتجه مع مرور الوقت نحو التوحد والتمركز، وبالتالي ستتجه نحو توحيد الاله في النهاية، وهذا بدون شك يكون بمثابة الرجوع إلى الأصل، لأن البشر هم من جنس واحد، وكانت بداية نشأة المجتمعات البشرية كأسرة واحدة وأمة واحدة[3]، ومن المنطقي أن يكون خالقهم إله واحد، وهنا يمكن القول أن هناك قاعدة حاضرة خلال مراحل نشأة أغلب المجتمعات، وهي **أن المجتمعات إذا شاخت عادت إلى الأصل**، وهي تعني أن المجتمعات عندما تصل لذروتها ستبحث عن أصولها، محاولة العودة إلى مفاهيمها الأصلية، رغم ان هذه العودة، قد تظهر على شكل انحرافات وتشوهات، وهو ما عبر عنه البعض، بتطور مفهوم الإله أو تطور الأديان عموما، إلا أنه لا يمكن إطلاق هذه التسمية على جميع الأديان، فالأديان السماوية الثلاث، ونظرا لتقارب خطابها، يمكن القول أن الظاهرة التي تصف الاختلاف بينها بدقة، هي ظاهرة تناسخ الأديان وليس تطورها.

و على كل حال، فإن الإقرار بوجود هذا النوع من التطور، بحد ذاته اعتراف بصحة الفكرة القائلة، أن الإنسان يشعر بوجود الله، فهذا الشعور فطري كعواطف الخجل والخوف...، لكن التوجه لعبادة إله واحد، و تغيير العقائد السابقة، لا يحدث إلا في ثلاث

---

2 كالادعاء ان أحد الملوك ظهر وجهه في القمر لتحفيز المجتمع للحفاظ على تكتله

3 {كان الناس امة واحدة} القران الكريم سورة البقرة 213

احوال: إما بالقوة كقوة السلطة، أو هيمنة أتباع إله أو معبد على غيرهم، أو ببعثة نبي يصحح المفاهيم ويوحد الناس. وفي كل الأحوال يكون الدافع هو الإيمان بمصداقية تعاليم دينية دون أخرى، أي الرغبة في الانتماء، لما يعبر عن الحقيقة، بخلاف الأسطورة التي يكون الدافع فيها غالبا مادي أو سياسي أو قومي، وهنا يبرز الاختلاف بين الأسطورة والدين، فالأسطورة يمكنها أن تنشأ داخل الدين رغم أنها لا تمت له بصلة[4]، سوى أنها تلبي حاجة ما، كتعزيز مصداقية تعاليم دينية على غيرها، فالحاجة للأسطورة مغايرة تماما للحاجة للدين، فالحاجة للأسطورة غالبا، ما يستهدف بها توجيه المجتمع في نسق معين، لتحقيق مصالح ومنافع فردية أو اجتماعية، وأما الدين فهو ينتشر بعد تأملات وقناعات فردية، تتراكم تراكما معرفيا واعتقاديا عند الناس، و هدفها في الغالب إصلاحي وتصحيحي لمفاهيم إنسانية، ومهذبة للنفس ومرقِّية للأخلاق والنظم الاجتماعية، رغم ما في بعض هذه الأديان من اختلالات، أو بعض الخرافة والشكوك التي تحوم حول أسباب نشوئها، لكن هذا لا يعني أنها كلها تنشأ بنفس الطريقة، فليس من المنطقي أن نصدق مثلا الدعوة القائلة، بأن أول دين ظهر في البشرية تم ابتكاره من قبل البشر البدائيين، لأنه من المعلوم أن الإنسان البدائي، إنما كان شغله الشاغل هو التفكير في كيفية تحصيل قوته خلال اليوم، وهو الأمر الذي كان يتطلب مشقة كبيرة، وبالتالي فإنه من المستبعد ان يفكر انسان بدائي يعيش هذه الظروف في اختراع دين، لأن التفكير بهذه الطريقة يتطلب نوعا من الاستقرار، والأمن وتطور في المستوى المعرفي و الفكري والمعيشي أيضا، ومن المنطقي في هذه المرحلة من البدائية، أن لا تبرز هناك أية أولوية أو حاجة لإنشاء تعاليم دينية أو نسك، لأن الأولوية كانت حين إذ، هي تأمين وسائل العيش الضرورية، إلا إذا قلنا بفكرة مفادها، أنه كان هناك دين سبق وجوده وجود الإنسان الأول نفسه، مما يعني أن نشأة التدين، تتطلب مجتمعا على قدر كبير من التطور في الإدراك والفهم والتفكير، وتطور في النظام الاجتماعي ككل.

وكل من الدين والأسطورة يدخلان في تركيب المكون المعرفي الاجتماعي، لكن قوة تأثيرهما تختلف من مجتمع لأخر، فالمجتمعات التي تتميز بتعدد الأديان، وتغلب عليها النسبية في صدق أحدها، تكون أكثر تأثرا بالأسطورة من المجتمعات التي تتبنى دينا واحدا، ذو ثوابت

---

4 كظهور أضرحة الأولياء وبعض المواليد والمواسم الخاصة بها وبعض الطقوس الصوفية التي تظهر كأنها من الدين بينما هي مجرد اختراع بشري أو انحراف في التصور أعطي بعدا دينيا

توحد تصوراتها و منطلقاتها لفهم الذات والعالم، مما يجعل هذه المجتمعات تعطي أولوية للمبادئ الدينية، أكثر من القصص والأساطير، أما المجتمعات التي تتصف بوجود فراغ في الجانب الاعتقادي والديني، فإن لها قابلية كبيرة لانتشار أي فكرة فيها، سواء كانت أسطورة أو دينا مخترعا، أو حتى تحويل أيديولوجية معينة إلى دين. ورغم كون مثل هذه المجتمعات قد تتصف بالعقلانية أحيانا، إلا أن فراغاها من حيث الثوابت الفكرية والمنطقية، التي تلبي الحجات الروحية للفرد، أي غياب الركائز الأساسية لمقاومة التصورات والمفاهيم الخاطئة، وهذا يعني أيضا أنها أكثر قابلية لانتشار الأسطورة فيها، بل إن الأسطورة في هذه المجتمعات عنصر أساسي في توجيه المجتمع، نظرا للفراغ الديني الذي يخيم على الوسط الاجتماعي، وبالتالي يكون الجهل هو مصدر من مصار قوة السلطة، حيث تحل الأسطورة محل القيم والمفاهيم الدينية، وحتى الأخلاقية، وهذه الأسطورة قد تكون حكاية تاريخية تحفز الجانب القومي في المجتمع، أو فكرة متفرعة عن معتقدات دينية، أو فكرة أيديولوجية لها أبعاد إنسانية أو علمية، وهي تشكل عنصرا رئيسيا في تشكيل التصور الجماعي و التصور البشري عموما، سواء كان فرديا أو اجتماعيا.

وبهذا المعنى يخضع تفكير الفرد بالأساس للفكرة المهيمنة على هذا النوع من المجتمعات، إما لكونها فكرة شائعة، أو لكونها فرضت بقوة السلطة، وهذه الفكرة قد يكون منبعها ديني أو سياسي أو فردي تفاعل معها المجتمع بشكل إيجابي فشاعت وانتشرت حتى ارتقت إلى مستوى الدين، كمن تصور أن أصل الإنسان قرد، فهذا التصور لا يعدو أن يكون فكرة فردية، لكن تقبلها وشيوعها عند البعض، جعلها ترتقي مع الوقت إلى مستوى فكرة علمية مسلم بها ومن ثوابت الثقافة والعلم، بل إن البعض رفع مقامها من كونها فرضية أو نظرية أو فكرة أو رأي، إلى كونها حقيقة ثابتة ومطلقة، رغم أنه من الغريب أن يتقبل الإنسان فكرة كونه مجرد حيوان متطور، لكن هذه الفكرة قد وجدت فعلا من يتبناها و يناصرها، وقد يحب المرء او يبغض الأخرين على أساسها.

وبناء على هذا فإن تصوراتنا لا تأتي دائما من ظواهر قهرية، كما أحب أن يسميها "دوركايم"، أي أنها تفرض نفسها علينا بالقوة، وإنما الحقيقة أننا نسهم أيضا في وجودها من خلال اختيارنا للظواهر التي يمكن تقبلها والسماح لها بالشيوع والظواهر التي لا يسمح لها بذلك، أي أن الإنسان قادر على أن يفرض إرادته على تلك الظواهر لكونه كائن حر وله القدرة على الاختيار، وبما أن أغالب المجتمعات والأفراد، قد يفتقرون إلى المقاييس والمبادئ

الثابتة، والمعايير الصحيحة في تقييم هذه الظواهر والتصورات المبنية عليها، فإنه من الطبيعي أن نلاحظه انتشارا لتصورات كثيرة ومختلفة ومتناقضة، بل إنها قد تكون متصارعة أيضا. و بسبب عدم وجود ركائز فكرية موحدة لهذه التصورات لدى الأفراد، فستكون معرضة للتشوه باستمرار، وذلك لأسباب اجتماعية مختلفة، والفرد ينقلها إلى المجتمع عن طريق التفاعل أو السلوك داخل المجال العام، أو عن طريق اشهارها أو نشرها إذا كان هذا الفرد شخصا معتبرا، أو ذو مكانة اجتماعية تسمح لأفكاره بالبروز والانتشار، بل إن الفرد قد يكون مجرد شخص عادي، لكنه رب أسرة، وهذا كاف بأن يمرر تصوراته ممزوجة بالثقافة الاجتماعية لباقي أفراد أسرته، لكن لا يمكن لهذه التصورات أن تلقى ترحيبا اجتماعيا، أو دعما فكريا دون أن يكون لها تمثيل واقعي أو شبه منطقي في الحياة الاجتماعية، أو الحياة المشاهدة بصفة عامة، أي أنها تتحول إلى نوع من المظاهر التي يسهل ملاحظتها، وبالتالي الحكم عليها اجتماعيا.

لعل هذا ما سمح لبعض الأفكار والتصورات والأساطير والديانات الخرافية بالانتشار، ذلك لأن المجتمعات دائما ما تجد وسيلة لدعم أفكارها بالوقائع، والتي غالبا ما تكون شاذة، أو تكون مرتبطة بظرفية خاصة، كالكوارث والحروب وغيرها، فيقتنع المجتمع بفكرة قبولها، كالأفكار المبنية على الحب والتسامح، التي انتشرت ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مدعومة سياسيا من قبل الدول خوفا من ظواهر عقابية كالرغبة في الانتقام. وبسبب عناء الشعوب من ويلات تلك الحرب تم احتضان تلك الأفكار وأصبح أعداء الأمس إخوان اليوم، لكن على كل حال فالتصورات يتم تشكيلها غالبا بشكل اختياري مرتبطة بالحياة المعيشة والمشاهدة، بل إن بروز حاجة المجتمع لفكرة معينة تساعده على إصلاح ضرر ما، أو دفع ظلم أو باطل، تجعل هذا المجتمع مستعد لتقبل أول فكرة تطرح عليه كحل، دون إخضاعها لتقييم منطقي، كفكرة الثورات التي قبلت بعض المجتمعات باشتعالها دون تفكير أو إعداد لما يمكن أن يكون بديلا في المرحلة المقبلة، وهذا ما خلف فراغا سياسيا في بعض البلدان سمح بعودة نفس الأنظمة من جديد، وهنا يمكن تقعيد قاعدة في هذا الصدد وهي **أن الفراغ بيئة خصبة لنشوء الظواهر**، فقد أعطى هذا الفراغ الفرصة لتنظيم ثورة مضادة، والتي أفشلت طموح الثورة الأولى في الإصلاح والتغيير، فكل هذه الثورات كانت نابعة من فكرة وتصورات موحدة اتجاه الأنظمة الحاكمة، وهي أنها كانت أنظمة فاسدة ومستبدة وفاقدة للشرعية، لكن لم يكن هناك تصور موحد لشكل النظام الذي ينبغي أن يحكم فيما

بعد، فقد انتشرت أفكار ومفاهيم وإشاعات فردية وأخرى سياسية حزبية منظمة، مهدت الطريق لانقلابات عدة.

وحتى نكون منطقين فإن تصوراتنا إذا كانت غير مبنية على أفكار وقواعد ثابتة، فسيكون من السهل تغييرها وإعادة تشكيلها نظرا لهشاشة منطلقاتها، وهذا يخلف مجتمعا من الناشئة هوائيو الفكر وخاضعون تماما لرغباتهم وشهواتهم، كتلك المجموعة من الشباب الذين خرجوا في بعض الثورات في الربيع العربي، لظنهم أن التغيير سيحقق الحرية المطلقة وبالأخص الحرية الجسدية، أو لظنهم أن الدولة المدنية تعني إقصاء الدين و المظاهر الدينية من المجتمع، أو خروج بعض الفئات النسوية لأنها ظنت أن التغيير الذي ستأتي به هذه الثورات هو إباحة فقدان البكرة دون قيود، ولم يدرك هؤلاء أن هذه الأمور هي شأن اجتماعي ولا علاقة لها بالدولة أو السياسة، وأن هذه الممارسة تتعلق بالفرد نفسه، وليس للدولة أن تسمح أو لا تسمح، لكون وظيفتها تتحدد في تمثيل أغلبية الشعب، بل إن الدولة و نظام الحكم بعيد كل البعد عن التدخل في القوانين الأخلاقية للمجتمع، حسب منطق الدولة الحديثة، لأن هذه الأخلاقيات اختيار اجتماعي وليس سياسي، فتلك التصورات الشهوانية لبعض الأفراد غيبت المنطق العقلاني وغلبت الرغبات الفردية على المصلحة العامة، والشهوات الشخصية على استقرار النظام الاجتماعي، وهذا النوع من التفكير والتصور لا ينشئ مجتمعا متماسكا وإنما عكس ذلك يتسبب في خلخلته، كما تسببت تلك التصورات في خلخلت تماسك الثورات نفسها، لأنها أسهمت في تشتيت الرأي العام، وخلقت مصالح متضاربة عكس ما يصبو إليه غالبية المجتمع.

ورصد هذا نوع من التفكير والذي تحول اثناء الثورات إلى سلوك أثر على مسار الثورات العربية، يبرهن على أن الظواهر والسلوكيات الفردية أو الجماعية، لا يمكن أن تبرز وتظهر بشكلها الملموس إلا اذا كانت مدفوعة مسبقا بنسق فكري يحفز الطبيعة البشرية لإنتاج فعل مؤثر داخل المجتمع، وهنا يمكن القول أن هناك ظواهر نفسية تتبلور داخل الشخصية قبل تولدها كظاهرة اجتماعية، وبالتالي فإن الظواهر الاجتماعية تنشأ في الذهن أولا كمجموعة من التصورات والمعاني والأفكار التي تراكمت في النفس، ونتج عنها مشاعر متراكمة تطورت لتخرج كسلوك فردي نابع من الارادة الحرة للفرد، والذي بدوره يتطور إلى تصور وسلوك اجتماعي، فتحولت بذلك من كونها ظاهرة فردية إلى ظاهرة اجتماعية، وهذا النوع من الظواهر ينشأ بطريقة عشوائية وغير متوقعة، حسب الظروف الاجتماعية

والسياسية التي يعيشها الفرد وكذلك المجتمع، فظاهرة كالدعارة مثلا: وكما هو معلوم تاريخيا وعلى مر العصور كانت تعتبر فعلا لا أخلاقيا، وكانت المرأة التي تمارس هذا الفعل شخصية ممقوتة اجتماعيا وكذلك الرجل، وكان من يتخذ هذه الممارسة كمهنة او استثمار رغم غناه أو مكانته الاجتماعية، يعتبر شخصا دنيئا ورديء الأخلاق ومثير للاشمئزاز و وصمة عار على المجتمع، لكن وفي القرون الأخيرة ومع انتشار الفقر والمجاعة انتشرت هذه التجارة بشكل كبير، ولم تستطع المجتمعات التي تعاني من هذه الظواهر اللاأخلاقية، أن تجرم أو تحارب هذه الظاهرة بسبب الظروف التي تعانيها بعض الفئات الاجتماعية كالنساء، خاصة في ظروف الحرب، لذلك فالتطبيع مع الظاهرة عوض محاربتها وضمها لما عاد يعرف بالحريات الفردية، كان هروبا للأمام بالنسبة للأنظمة السياسية لكونها فشلت في حل المشاكل التي يعانيها المجتمع، خاصة المجاعة والبطالة والفقر، ومع أن هذه الممارسة كانت ومازالت تعتبر مظهرا من مظاهر الفساد الاجتماعي، وكلمة "عاهرة" ماتزال تحمل معنا دنيئا، إلا أن عدم مقدرة المجتمع السياسي على التسيير بحكمة لإعادة الحياة الاجتماعية لطبيعتها، وعدم قدرته على التمييز بين الظواهر الأخلاقية والغير أخلاقية، وعدم مقدرته على تهذيب السلوك البشري، دفعهم للتفكير بمنطق مادي وأناني محصور في تحقيق المصلحة الأنية فقط، وهي التخلص من الشكاوة الشعبية فيما يخص المعيشة والبطالة لمنع نشوب أي نوع من الانقلابات أو الثورات، فكما يقال الغاية تبرر الوسيلة، ولهذا تم ابتكار معاني سياسية جديدة للدعارة وتم اعتبار العاهرة امرأة عاملة، تقدم خدماتها لمن يرغب فيها، ويجب أن تفرض عليها الضريبة، عوضا عن اعتبارها امرأة تعاني من ظروف انسانية خاصة، تستوجب مساعدتها لتحسين ظروف عيشها. ومن هنا يتضح أنه لم تكن الغاية هي منح الحرية للنساء كما يشاع ، وإنما كانت الغاية التخلص من مسؤولية وجوب رعايتهن وتوفير ضرف العيش اللائقة لهن، وليس هذا فقط بل الأمر يحدث مع ظواهر أخرى كانت تعتبر مصدر خزي وعار ومن الدناءة ممارستها، كالقمار أو التعري و إن كان عاديا في بعض المجتمعات، وكذلك القوادة والقروض الربوية، التي كانت تعد بمثابة احتيال وسرقة، فكل هذه الظواهر توجهت المجتمعات نحوها بسلوك تطبيعي عند حدوث نكسات اجتماعية، وعند اختلال التوازن التنظيمي للكيان الاجتماعي، والتي يبرز فيها سيطرة الرغبات النفسية بين الناس، المتطلعون للمزيد من هذا وذاك، ظنا منهم أنها مكمن الحل لمشاكلهم، لكن الحقيقة أنهم ما كانوا يظنون ذلك، بل يسوَّق لهم على أنها كذلك، لأغراض لا تخدم

سوى هيمنة السلطة التي تحاول أن تخفف عنها عبء الاصلاح الاجتماعي[5]، فيتم تسويق بعض الظواهر اللاأخلاقية على أنها أخلاقية، أو أنها مظهر من مظاهر الحرية، وإقناع الناس أنها ظواهر وسلوكيات سليمة ولا تلحق أي ضرر بشخص أخر، وهي بهذا لا تستحق المحاسبة أو العقاب أو حتى الرفض، متناسين أن الظواهر لها مخلفات قد يكون لها أضرار عكس ما يحاولون تصوره، أو عكس ما تظهر عليه الظاهرة في الظاهر.

ولهذا يتم التركيز على إعطاء هذه الظواهر أبعادا معنوية وتاريخية أو إنسانية كالحرية أو التقدم أو الانفتاح أو التطور، وهي نفس الطريقة التي يلجأ لها عادة وعلى مر التاريخ لتثبيت فكرة أسطورية ما وسط المجتمع، مما يعني أن العالم اليوم فعليا يعيش على أساس فكرة أسطورية تتمحور حول الحداثة والتقدم، ليس من حيث كونها واقعا، وإنما من حيث مفاهيمها وتصوراتها ومظاهرها الاجتماعية، التي لم تعد تخضع للتقييم الأخلاقي او الإنساني، نظرا لانفكاك الأفراد عن الضوابط و التصورات الاجتماعية الثابتة التي يمكن تقييم الظواهر على أساسها بصورة عقلانية ومنطقية عادلة، قصد تجنب ذلك التناقض الذي تعانيه أغلب المجتمعات وهو الحاصل بين الممارسة والتصور، وهو ما يجب أن يطلق عليه البعض "بالنفاق الاجتماعي"، وفي الحقيقة إن هذا لا يمكن أن نعده نفاقا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف الخاصة التي كانت سببا رئيسيا في نشوئها، فاحتفاظ ظاهرة مثل "الدعارة" بتلك التصورات والمعاني التي تشير إلى الدناءة والخزي وكل ما هو لا أخلاقي، رغم شيوعها في المجتمع، وأحيانا قد يمارسها أغلب أفراد المجتمع بشكل اعتيادي، إلا أنه لا يمكن اعتبار هذا نفاقا اجتماعيا، وفي نفس الوقت لا يمكن اعتبار ظاهرة "الدعارة" ظاهرة سليمة وطبيعية لمجرد شيوعها وانتشارها، وإنما الواجب القول: أن هذه الظاهرة شاعت نتيجة ظروف اجتماعية خاصة، أو حدوث خلل في التوازنات الاجتماعي أو تشوه التصورات على مستوى الأفراد، بينما يحتفظ المجتمع على المستوى الجماعي بالمعنى اللاأخلاقي الذي يدل عليه فعل الدعارة، وهو ما يعرف بالذاكرة الجماعية، وهذا التصور الجمعي قد يكون أكبر دليل لوجود عدم رضا جماعي على الوضع الأخلاقي في المجتمع، وهي إشارة أيضا إلى أن هناك إمكانية كبيرة لهذا المجتمع أن يعود لوضعه الأخلاقي الرافض للسلوك الدعارة حال خروجه من الظرفية الخاصة وحالة عدم الاتزان التي يمر بها، أي أن هذا المجتمع سيبحث عن الطريق للعودة إلى الأصل بمجرد بلوغه ذروة المرحلة التي يمر بها.

---

5 في إشارة لقضية نشأة الأسطورة والغية منها

إن الظروف المرحلية في حياة المجتمعات تسهم في تشكيل الفكرة الذهنية عند الناس، وتدفعهم للبحث عن حلول لتجاوز العوائق التي يوجهونها، وفي خلال السعي الملح لإيجاد هذه الحلول قد تغيب المعايير العقلانية والإنسانية والأخلاقية، خاصة على مستوى الأفراد، وقد تعتبر هذه المعايير في مرحلة ما، عنصرا معيقا لإيجاد هذه الحلول فيتم التخلي عنها، وهذا فيه إشارة على أن لـلظواهر والظروف الاجتماعية مخلفات وأثار يمكنها أن تغير شكل النظام الاجتماعي، بل يمكنها أيضا أن تغير حتى عادات الأفراد وسلوكهم و تصوراتهم الأخلاقية.

ومما سبق يمكن القول أننا أمام خاصية من الخصائص التي تتميز بها الظاهرة الاجتماعية، وهي خاصية **التوالد** أو التفرع إن صح التعبير، وهي خاصية قد يغفل عنها الكثير أو لم تعطى حقها من الملاحظة، لأن الأمر لا يتوقف عند ظهور ظاهرة معينة يتم ملاحظتها في الوسط الاجتماعي، وإنما يتعدى ذلك، لكون تلك الظاهرة تفرز مخلفات، وهذه المخلفات عبارة عن ظواهر أخرى متولدة عنها، في سلسلة متتالية من التفريعات نتيجة تفاعلها داخل الوسط الاجتماعي، فظاهرة الفقر أو البطالة أو الحرب مثلا: يتولد عنها ظهور ظاهرة الدعارة كما رأينا في المثال السابق، حيث إن في بعض المجتمعات ونظرا لظروف غير اعتيادية أو شاذة إن صح التعبير، قد تسمح بشيوع ظواهر على سبيل الاستثناء، رغم كونها ظواهر من المعلوم أنها تخالف التصورات الأخلاقية أو تتعارض مع النظام الاجتماعي العام، لكن هذه الظواهر لا يتوقف أمرها عند ظهورها وفشوها في المجتمع فقط، وإنما تفاعلها في الوسط الاجتماعي يخلف ظواهر متولدة أخرى، تطرح مشاكل اجتماعية جديدة[6]، فالأمر لن يتوقف إذاً عند فشو ظاهرة الدعارة، وإنما سيتولد عن ذلك ظهور ظواهر أخرى متولدة عنها، كزيادة أعداد الأطفال المتخلى عنهم واللقطاء والمشردين، ولا يخفى أيضا أن هذه الفئة من الأطفال هي الأكثر احتمالا لأن تكون المغذي الأول للجريمة والانحراف من جهة، وإعادة إنتاج عاملات دعارة من جهة أخرى، وبالتالي نكون هنا أمام ظواهر متولدة، وهي بدورها سيتولد عنها ظواهر أخرى، كالإدمان والاغتصاب والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر وانعدام الأمن، والخيانة الزوجية، وارتفاع معدلات الطلاق وغيرها، في متتالية متسلسلة من الظواهر المتولدة أقل ما يقال عنها أنها أشبه بتفاعل كيمائي

---

6 كقوله صلى الله عليه وسلم "إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الارض، وفساد عريض" وفي القران الكريم "ظهر الفساد في البر والبحر بما فعلت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" سورة الروم الآية 41 في اشارة لتوالي الظواهر وأن بعضها يكون سببا في ظهور وتولد أخرى

يصعب السيطرة عليه. فكل ظاهرة من تلك الظواهر المتولدة هي بدورها ستخلف لنا ظواهر جديدة متفرعة عنها، وتظهر لنا في الظاهر على أنها هي الظاهرة الأصلية، بينما في الحقيقة هي ليست سوى ظواهر متولدة عن ظواهر أخرى، وهذا يجعل من الواجب البحث عن أصل الظاهرة ومعالجتها عوض الاكتفاء بمعالجة الفرع، لأن معالجة الفرع لن يحل المشكل مادام أصل المشكل لم يعالج والذي سيكون ما يزال في حالة تفاعل، يسمح له بإنتاج مزيد من المخلفات في الوسط الاجتماعي، فلهذا السبب تفشل كثير من محاولات الإصلاح، نظرا لأنها لا توجه لضبط أو محاربة الظاهرة الأصلية، وإنما تكتفي بمواجهة الظواهر الظاهرة على السطح فقط، والتي نظن على أنها ظواهر مستقلة بذاتها وانبعثت من تلقاء نفسها، بينما الواقع أنها مجرد نتائج لأسباب أخرى، أو نتاج لأحوال ظرفية خاصة.

إن هذه الطريقة في التحليل والتي قد تظهر للبعض على أنها محاولة للجمع بين علم النفس وعلم الاجتماع، أو أنني أحوال إحداث نوع من التداخل بينهما، خاصة أن هذا الطرح يتخذ من الفرد منطلقا للتفسير والتحليل، ولا يمكن أن يكون الفرد منطلقا إلا إذا نظرنا إلى طبيعته المركبة، والتي تشكل النفس عنصرا من عناصرها، لكن الحقيقة هي أن الظواهر النفسية تكون عبارة عن مشاعر وأحاسيس وتصورات مكنونة في النفس، وتؤثر على ذات الفرد فتدفعه للسرور أو السعادة أو الغضب والتوتر، أو تسبب له الحزن والاكتئاب، مما يعني أن هناك انفعالات نفسية تحدث على مستوى ذات الفرد، خلفت تلك الظواهر النفسية التي ظلت مكنونة في النفس أو اللاوعي، وهذا المجال هو اختصاص علم النفس والطب النفسي، مالم تتحول هذه المكنونات إلى ظواهر يمكن ملاحظتها في الوسط الاجتماعي، سواء كانت هذه الظاهرة صدرت على شكل سلوك فردي أو ارتقت لتصبح ظاهرة جماعية، ففي هذه الحالة ستصبح الظاهرة موضوعا لعلم الاجتماع، لكن لا يمكن لعلم الاجتماع التقدم في دراسة أي ظاهرة من خلال دراستها بشكل مستقل عن مصدرها، الذي هو الفرد أو عن أصولها المتفرعة عنها، أو دون الرجوع خطوة إلى الوراء، للنظر في الطبيعة البشرية ككيان مؤثر ومتأثر، وفي نفس الوقت منتج لمجموعة من الظواهر للكشف عن الدوافع والمحفزات التي تدفع بالإنسان لإحداث سلوك اجتماعي، لكن علم الاجتماع لا ينبغي له التعمق أكثر من حد الكشف عن الدوافع أو الفكرة المحفزة، وإلا سيكون بذلك دخل في نطاق علم النفس، وبهذا يظهر هناك حد فاصل بين الظواهر النفسية والظواهر الاجتماعي، فالظواهر الاجتماعية ظواهر يسهل

ملاحظتها في الوسط الاجتماعي، عكس الظواهر النفسية المتسترة داخل النفس الانسانية واللاوعي.

كما لا يمكن القول أنه بالإمكان تطبيق قواعد وقوانين علم النفس في علم الاجتماع أو استعارتها، حتى لو تشابهت في المعنى أو الصيغة، ومن الخطاء كذلك محاولة تطبيق قواعد وقوانين علوم أخرى كالفيزياء أو الفلك أو علم الأحياء، لتفسير بعض الظواهر كما يفعل بعض الباحثين و المنظرين، خاصة أولئك الذين قد تشبعوا بأفكار أو نظريات محددة شكلت خلفياتهم الفكرية بما أصبح يعرف بالداروينية الاجتماعية، فجعلوها هدفا يسعون لإثبات صحته من خلال تحليلهم لبعض الظواهر أو بناء نظريات اجتماعية على أساسها، وهذا الأمر عرقل كثيرا تطور علم الاجتماع في سيرورته نحو الاستقلالية، إنما الصواب أن نترك هذه القوانين والقواعد تكشف لنا عن نفسها، دون تقييدها بأية فكرة مسبقة قد تنحرف بها عن دلالتها الحقيقية، ولا يمكن إنكار واقع الوسط العلمي، وما يعج به من صراعات إيديولوجيا، وأن أغلب من يتصدى لقضايا علم الاجتماع يملك خلفية مسبقة يؤطر على أساساها نظرته للظاهرة الاجتماعية، خاصة تلك النظريات المادية الصرفة والتي تفرز نوعا من القطيعة مع الطبيعة المركبة للإنسان، وتجنح لتفسير العالم وكل الظواهر وفق منظور مادي جامد وجاف، يصرف الوجود عن صفاته الحقيقية كما هو في الواقع، ولهذا فإن محاولتنا في إرجاع منهج التحليل والتفسير في علم الاجتماع خطوة إلى الوراء لاستكشاف طبيعة الفرد الإنساني، هي عودة لذة الإنسان، واعادة تصحيح مسار النظر بما يتوافق مع هذه الذات التي تحاول بعض التوجهات التنكر لها.

كما أن من شأن التفسير وفق خلفية فكرية مسبقة التعارض مع المنهج العلمي، فليس من المنطقي أن يتم وضع القانون قبل الدراسة، وإنما الصواب ان يتم استكمال عملية استقراء تام لأحوال الظواهر المختلفة، وملاحظتها في ظروفها الطبيعية، ليتم بعدها استنباط القوانين أو القواعد الكلية منها، ومن العيوب المنهجية أيضا أن يستعار قانون من علم الفيزياء كقانون تمدد المعادن بالحرارة مثلا، ونحاول ان نبني عليه نظرية، فنقول: **إن الظواهر الاجتماعية تكون أكثر قابلية للانتشار في المجتمعات الساخنة(المنفتحة) وأقل في المجتمعات لباردة (المحافظة)**، فهذا القانون وإن كان قد يوافق واقع الظواهر الاجتماعية في أحد جوانبها، فإنه لا يعني أنه قانون اجتماعي، لكونه لم يتم التوصل إليه عن طريق دراسة تحليلية واستقراء تام للظاهرة بالعموم، وبالتالي فإننا لو سلكنا منهجا صحيحا في تأصيل الظواهر واستقرائها

وتصنيفها، لكننا بذلك نثبت استقلالية علم الاجتماع، و انفصاله عن باقي العلوم حتى لو وافقها في بعض القوانين أو القواعد، لأنه سيكون مستقلا من حيث بنيته المنهجية ووسائله العلمية، ولن يكون هناك جدل حول ما مدى استعارة قوانين علم الاجتماع من العلوم الأخرى، فمن الطبيعي أن يظهر ذلك الخلط بين علم الاجتماع وغيره كعلم النفس، مادام هناك محاولة للسير على نفس خطى تلك العلوم أو محاولة استنساخ مناهجها، وبالتالي فإن بناء قواعد منهجية مستقلة بعلم الاجتماع تتطلب، ادراكا تاما بطبيعة الإنسان الذي هو مبدأ ومنتهى الظاهرة، باعتباره منتجها ومستهلكها في نفس الوقت.

كما ينبغي النظر للظاهرة الاجتماعية حسب ما تسببه من تراكمات سلوكية في الوسط الاجتماعي، فلو فرضنا انتشار ظاهرة العزوف عن الزواج لأسباب مادية كالبطالة أو الفقر، فهذا لا يعني ان التزاوج بمعناه العملي سيختفي من المجتمع، وإنما على العكس تماما، فصعوبة الزواج العادي ستدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل وحلول أخرى، وبالتالي سنكون أمام ظهور ظواهر جديدة متولدة، كالعقود الزوجية غير الشرعي، أو حتى عقود زواج مبتكرة وأكثر سهولة، أو انتشار للعلاقات الرضائية، أو حتى الجنس عبر وسائل التواصل عن بعد، والشذوذ وغيرها من الممارسات، بل إن البحث عن البديل قد يكون أكثر عنفا أيضا، فيتسبب في انتشار ظاهرة عنيفة كالاغتصاب، وقد لا تقتصر مخلفات ظاهرة العزوف عن الزواج عند هذا الحد، فقد تأخذ أبعادا صحية أيضا كانتشار الاكتئاب بسبب ما يخلفه الوضع من أثار نفسية على الفرد، بالإضافة إلى تلك الممارسات الشاذة عن الطبيعة البشرية فيما يتعلق بالجنس، وقد تظهر لنا هذه الظواهر على أنها ظواهر فردية أحيانا ولا يوجد ارتباط بينها، بينما في الحقيقة هي تتراكم إلى أن ترتقي من كونها ظواهر فردية إلى ظواهر اجتماعية، بل و قد تخلق مجتمعا خاصا بها، كمجتمع الشواذ مثلا، أو مجتمع العاملين في الدعارة والاتجار في البشر، وقد تلقى هذه الظواهر مقاومة شديدة من الكيان الاجتماع، لكنها حتما سيكون لها أثار تراكمية يسهم في بناء الثقافة الاجتماعية على المدى القصير والطويل،[7] وستبقى متبلورة على شكل فكرة، تتخذ من مبدأ الاحتياجات الطبيعية للإنسان والحرية الفردية وحرية الاعتقاد والتعبير، مرتكزا لها لشرعنه بقائها، أو تتخذ من الدين أو العلم غطاء لها، **فالفكرة لا تموت ولا تنشأ من عدم**، وانما تتبلور في

---

7 مثال انخفاض عدد الذكور في أروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية مما خلف اختلال في توازن الاجتماعي بين اعداد الذكور والإناث

أشكال عدة، فقد ولدت فكرة الحاجة للتعاون مثلا: ظاهرة التجمع البشري الذي كان بداية نشوء الحضارات، وقد تتولد على شكل تعريف بالمشاكل التي تحتاج إلى حل، فالحلول المتخذة لعلاج هذه المشاكل تكون نتاج لفكرة، وبالتالي تظهر أثارها من خلال تلك الحلول، والتي من الممكن ان تكون حلولا ممزوجة بأفكار أخرى تقليدية، ولهذا فإنه في بعض المجتمعات لحل مشكلة صعوبة الزواج، أبدع الأفراد علاقات جديدة تقوم على مفهوم فترة الحب والتفاهم، وهي فكرة تشير لوجود إشكالية، في شكل وطريقة الزواج نفسه، أو وجود عوائق تصعب تحقيقه أو استمراره، فإبداع الأفراد فكرة فترة الحب والتفاهم سمح بتمادي العلاقات بين الجنسين، و هذا أعطى لكل طرف فرصة اتخاذ القرار بقبول فكرة الالتزام أو الارتباط بالطرف الأخر أو لا، لكن هذه الظاهرة جاءت بمخلفات عكس ما كان يرجى منها، فقد هددت مؤسسة الزواج وبالتالي استقرار المجتمع بالتبعية، وكذلك أثرت على السلوك الأخلاقي ومفهوم الأخلاق عموما، نظرا لأن العلاقات خارج إطار الزواج أصبحت شيئا مألوفا، وتحولت ظاهرة مثل الخيانة الزوجية من ظاهرة لا أخلاقية، إلى قيمة مكتسبة تعبر عن الحرية، ومظهر من مظاهر التقدم، لكن ومن أجل النظر للأمور بمنطقية، فلابد مع النظر إلى طبيعة الإنسان الجسدية والروحية والعاطفية، و الأخذ بالاعتبار المصلحة الاجتماعية، أي أننا لابد من النظر لمخلفات الظاهرة على المستوى الاجتماعي، و معرفة أن كانت تحقق التوازن أم أنها تنقضه قبل الإقرار بها.

وبعيدا عن ذلك فقد يطرح هنا إشكال وهو: هل الظاهرة الاجتماعية وليدة الإنسان أم هي وليدة الظروف، وبالتالي ينبغي علينا دراسة الظروف عوض دراسة الدوافع النفسية للإنسان؟ فظاهرة الفقر قد تؤدي بالإنسان إلى السرقة، فهل التخلص من الفقر سيجعل من هذا الإنسان إنسانا صالحا؟ أم أن صلاح الإنسان نابع من قرارات ذاته؟ فلو اعتبرنا أن السرقة ظاهرة ناتجة عن الظروف الاجتماعية، فمن الطبيعي أن تختفي باختفاء تلك الظروف، ولكننا نلاحظ أن هذا السلوك قد يمارسه الأطفال، وهم في سن لا يحملون فيه أي مسؤولية، ولا يتحملون أعباء الحياة، بالإضافة لوجود أشخاص ميسوري الحال أو أغنياء ومع ذلك يتفننون في الاحتيال، ومن هنا يمكن القول: إن الظاهرة الاجتماعية، إنما هي وليدة النفس البشرية، فلا يمكن أن نضبط النفس البشرية أو نمنعها من التطرف والانحراف، بمجرد تغيُّر الظروف الاجتماعية والأحوال المحيطة، مما يعني أننا نحتاج مرة

أخرى للعودة إلى النفس البشرية ونتخذها منطلقا لدراسة الظاهرة[8]، وبالتالي فإن دراسة الظواهر من الخارج كما ذهب إلى ذلك "دوركايم"، قد يكون شيئا متجاوزا لحقيقة الظاهرة، لأن النفس الإنسانية هي المسؤول الأول والأخير على الانفعالات التي تحفز الإنسان للأقدام على فعل ما، وهي التي جعلت هذا الإنسان يتطلع إلى ما يملكه الأخرون، ودفعته للاستحواذ عليه رغم إدراكه أنه لا يملك الحق فيه، فالنفس الإنسانية ليست سوية إلى الحد الذي يمكنها استحضار قيم الخطاء والصواب، أو الشر والخير، نظرا لضعفها أمام الغرائز، لهذا فهي دائما تحتاج للاسترشاد بالقيم الثابتة والمعاني الأخلاقية الفاضلة لكبح جماح اندفاع غرائزها المتمردة، وهنا يمكن القول إن: خاصية القهر التي أقرها دوركايم، ليس لها وجود مطلقا أو أنها فكرة غير متناسقة مع واقع نشوء الظاهرة، فلا يمكن أن نقول إن الظاهرة سابقة على الفرد ولهذا فهي قادرة على قهره، وحتى لو أرادنا إقرار هذا الكلام، فلابد أن نجيب أولا على السؤال التالي وهو من هو المسؤول عن نشوء الظاهرة؟ وهل الفرد يسبق الظاهرة أم الظاهرة تسبق الفرد؟ وإذا كانت الظاهرة سابقة على الفرد فهل وجودها كفكرة منبعه العدم؟ وكيف يستقيم نشؤها في الخارج بدون أن يكون لها مُنْشِئ، مع أن البعض ومنهم دوركايم يقر أن الظواهر عبارة عن أشياء؟ وهل المجتمع يسبق الظاهرة في الوجود أم العكس؟ وهل ظاهرة التجمع البشري سابقة على الفرد أم الفرد سابق عليها وبالتالي يكون هو المتسبب في وجودها؟

فالإجابة عن هذه التساؤلات هو المنطلق الذي يمكن من خلاله التوصل إلى الخواص الحقيقية للظاهرة ، واستخلاص فهم شامل لكيفية نشوء الظاهرة ومراحل تكونها، فحتى لو سلمنا أن الظواهر عبارة عن أشياء خارجية، فهذا يعني أنه لابد وأن يكون لها مُنْشِئ، ومنشئها سيكون سابق عليها في الوجود بالضرورة، وكونها أشياء لا يعني بحال من الأحوال أنها سابقة على الفرد، وإنما يعني أنها نتاج لتصورات وتفاعلات الفرد النفسية والشعورية المكنونة فيه، ولا يستلزم من كونها خارجية، أن تكون قهرية، بدليل وجود ظواهر أخرى كثيرة تناقضها وتعارضها مما يعني أنها نشأت بصورة اختيارية مقصودة و بإرادة بشرية حرة، وإلا لما استقام وجود الظاهرة ونقيضها في الواقع ، ولو أجزنا وجود خاصية القهر فقد أجزنا وجود النمطية في السلوك البشري وطبيعة عيش المجتمعات، وهو أمر غير حاصل، فالواقع

8 {ما أبرئ نفسي إن *النفس لأمارة بالسوء* إلا ما رحم ربي إن ربي غفور رحيم} القران الكريم سورة يوسف الآية 35
وقوله تعالى {ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغير ما بأنفسهم} سورة الرعد الآية 11

يخالف ذلك فقد ظهرت نظم جديدة بعد كل فترة من مراحل التاريخ، تناقض أو تصحح ما قبلها من النظم، إما على شكل ثورات فكرية أو اجتماعية أو اقتصادية، أو عبارة عن ظواهر معرفية تراكمت لتسهم في نشوء مزيج جديد من الظواهر، أو القوانين العرفية والمظاهر الحضارية، وهذا يشير إلى أن النظم الاجتماعية تميل إلى التغيير والتميز عن ما سبقها، وهذا يناقض التنميط الذي قد يكون نتيجة قهر الظواهر، مما يجعلنا نفكر من جديد في السلوك البشري الفردي والاجتماعي، ونطرح تساؤلا أخر وهو: هل يخضع السلوك البشري لقوانين ثابتة أم متغيرة؟ أم هو أقرب إلى العشوائية والفوضى، مما ينفي الدعاوى القائلة بوجود قوانين تحكم السلوك البشري على المستوى الفردي أو الجماعي؟.

لا شك أن السلوك البشري يمتاز بشيء من الغموض ويجعلنا نميل إلى فكرة أنه سلوك فوضوي إلى حد كبير حسب ما يظهر لنا على الأقل، لكن هذا يجعلنا نتساءل أيضا عن من هو المسؤول الحقيقي عن هذه السلوكيات، ومن يقررها؟

ظهرت عدة نظريات تدعي أن السلوك البشري يخضع لقوانين معينة، وأخرى تذهب إلى أن الكائن البشري مسير مطلقا، ولا يخفى ما في المذهبين من الافراط والتفريط، لكن لو تمعنا قليلا سنجد أنه لتحقيق التقدم في هذا البحث، يجب أن تكون لدينا ثوابت معرفية حول النفس والعقل البشري كفرد فاعل ومفعول به في المجتمع، أي الفرد كمنشئ و مستقبل للظواهر، ونفهم أيضا بصورة دقيقة كيف تنشأت الظاهرة أو السلوك من الفرد لتوجَّه إلى الفرد؟، وكيف تتحول هذه السلوكيات الفردية إلى سلوكيات اجتماعية؟ وكيف تصبح هذه السلوكيات ظواهر فاعلة في الثقافة البشرية؟

فهم هذا الأمر سيفتح لنا بابا كبيرا من المعرفة، خاصة فيما يتعلق باكتشاف طرق إصلاحية جديدة، وأكثر فاعلية من الأساليب الحالية، وتجعل المجتمع أكثر دراية بطرق الحكم على السلوكيات والظواهر، وأكثر حكمة في التفاعل معها، فالسلوك البشري هو بالأساس صادر عن الفرد، ولا نعني بالفرد هنا ذلك الجانب الجسدي أو العقلي فقط، وإنما هو ذلك المزيج بين المعرفة والشعور والمدركات الحسية والفطرية، والرغبات الروحية والنفسية، والجسدية، وكذلك الحاجيات المعيشية، فكل هذه العناصر تعتبر هي منبع الظواهر، والمحفزات للسلوكيات الفردية، ولو أننا سلمنا جدلا أننا نعترف بخاصية القهر، فإن الواجب أن نعزو أمرها لهذه العناصر والمحفزات، لإنها تدفع الفرد إلى التفكير والعيش بطريقة تلقائية غريزية كأنها تقهره، لكنه ليس قهرا مباشرا أو خارجيا أو أنه الزام اجتماعي، وإنما هو ناتج عن

اختيارات منبعها تصورات عقلية ومقايس ذهنية، تراكمت من تجارب وملاحظات على أساسها يتخذ الفرد قراره بإحداث ظاهرة سلوكية، وتحديد إن كانت هناك ضرورة لذلك أم لا. وبالتالي فإن إحداث ظاهرة شيء يتوقف عليه وجود شيء أخر، وهو المحفز ثم الإرادة أو القرار الذي يتخذه العقل البشري بعد تفكير وتأمل و تحليل لمجموعة من المعطيات المدركة نفسيا وحسيا، وهذه الاختيارات تضع الإنسان في ظروف معينة، هي أيضا يتولد عنها اشكاليات أخرى تحتاج إلى اختيار رد فعل أخر وتكون عبارة عن سلوك فردي أو اجتماعي يتحول فيما بعد إلى ظاهرة، فالإنسان لا يكاد ينتهي من إحداث ظاهرة حتى يتولد عنها ظواهر أخرى تستوجب رد فعل أخر، في تسلسل من الترقي أو التطور الفكري والثقافي والحضاري، وهو واحد من العوامل الكثيرة التي تؤثر في تطور وتغيير الثقافات أو حدوث الصراعات.

إذا فلولا إحساس الإنسان بالحاجة، لما حفر البئر، ولما أحس بضرورة تطوير أذاة للحفر، فظاهرة حفر الآبار تولدت عن ظاهرة الجفاف والحاجة للبئر تولد عنها ظاهرة اختراع أدوات الحفر، فكان كل من الحاجة والشعور بالواجب والمتطلبات الضرورية للعيش وغريزة البقاء، هي تلك العوامل التي دفعت بالإنسان لأن يفكر، والفكرة هي بذرة الظاهرة. وبهذا يكون الفرد سابق على الظاهرة وليس العكس، بل الفكرة سابقة على الفرد والظاهرة معا، باعتبارها مبثوثة في الطبيعة ولا يحتاج الإنسان إلا للكشف عنها، ومن ضمن مظاهر هذه الطبيعة العقل نفسه، وقد يقال إن الظاهرة لم تكن لتوجد لولا وجود ظاهرة خارجية، وهي الظروف الطبيعية المحيطة بالإنسان.

أقول: إن الإنسان مخير منذ البداية، وكان بالإمكان أن يختار ظروفه المناسبة التي تلائمه دون تكبد عناء التفكير، لكن اختيارات الإنسان وتفكيره بحد ذاته ملزم بتوليد الظواهر، باعتباره العنصر الفاعل في الطبيعة، والقادر على إخراج هذه الظاهرة من مهدها كفكرة إلى نطاقها السلوكي المشاهد، أما الطبيعة فليست سوى عنصر ثابت يمكن الحكم عليه بالنظر[9]، ولو أننا أمعنا النظر في الظواهر التي تنتج داخل المجتمعات وحاولنا إعادة كل واحدة منها إلى أصولها، لوجدنا أنها متولدة ومتفرعة، و لوصلنا لحقيقة لا يشوبها الشك،

---

9 كاختيار اليهود عدم القتال عندما امرهم النبي موسى عليه السلام بذلك فرايهم كان بناء على فكرة إن فيها قوما جبارين فتولد عن اختيارهم ظاهرة التيه ولو اطاعوا نبيهم لما تاهوا في الأرض

وهي أن كل ظاهرة لابد أن تسبقها فكرة، وهي فكرة مقررة إما بالتجربة أو بالنفس والفطرة أكدتها الظروف والوقائع، وبالتالي لا يمكن أن نقول بحال من الأحوال أن تقسيم الوظائف بين الرجل والمرأة مثلا في المجتمع البشري، كان منبعه الهيمنة الذكورية، إذ لا دليل على هذا الفهم من الناحية السلوكية والعقلية، وإنما يمكن القول: أن هذا التقسيم الذي ارتضاه البشر على مر العصور وجنحو إليه بمحض إرادتهم واختيارهم، إنما كان وليد التفكير الذي عززته الظروف والواقع، كما أنه لابد أن ننظر للأمر على أنه نظام من الأنظمة، التي كانت ضرورة لاستقرار البشرية من ناحية التنظيم الاجتماعي، والجنوح لمثل هذا النظام الذي يعد نظاما وظيفيا، إنما حدث بطريقة تلقائية كلما تقدمت الحضارات وارتقت البشرية في أنظمتها الاجتماعية، فإنه من المستحيل أن نقول إن المجتمعات البدائية كانت تعرف هذا التقسيم أو هذا الفصل بين الرجل والمرآة مع أن الأمر جائز عقلا، إلا أنه إذا أجزنا هذا في الحيوانات فلماذا لا يمكن وجوده بين البشر، فإن تقرر هذا فهو يعني أن هذا تقسيم فطري وظاهرة أصلية محضة، ناتجة لحاجة الإنسان لها، ويمكن القول أيضا بالإضافة لذلك أنه من الممكن أن تكون مظهرا من مظاهر الرقي والتطور في النظام الاجتماعي، فإحداث شكل من التنظيم والتقسيم في العمل الاجتماعي إشارة لتطور النظام في المجتمع، بدليل أن الأسر الغنية تعتبر أنه من الرقي أن لا تعمل سيدة المنزل بيدها، و بدلا من ذلك تتخذ خدما يعملون لها ما تشأ ويتكفلون القيام بأعمال المنزل، وقد يعتبر عملها بيدها إهانة لها في بعض المجتمعات بين الطبقة الغنية. أما الطبقة الفقيرة فنجد أن المرأة أو سيدة المنزل مضطرة لعمل كل شيء بيدها، بل إنها في الطبقة الفلاحية تشارك الرجل وتساعده في أعمال الأرض والزراعة، وفي بعض المجتمعات قد يلحقها اللوم والعتاب إن كانت مهملة في ذلك، وهذه الملاحظة تجعلنا نقعد قاعدة بالنسبة لتقسيم العمل الاجتماعي، **وهي أن خروج المرأة ومخالطتها للرجل في العمل مظهر من مظاهر التخلف الحضاري**، وإشارة على انعدام التوازن في العدل الاجتماعي، وأن المرأة كلما قل تواجدها في ميدان العمل دل ذلك على الرقي في مستوى النظام الاجتماعي، ودليلا على الاستقرار والتوازن الوظيفي العادل، ويظهر لنا كذلك حسب الاستقراء للتاريخ البشري أنه كلما كان النظام الاجتماعي أكثرا تفككا وبدائية، كلما كانت معاناة المرأة أكبر و واجباتها أكثر، ولعل أكبر دليل على هذا الطرح، تاريخنا المعاصر ومعاناة النساء خلال الحروب، فعندما ينهار النظام الاجتماعي ويصبح في ظروف هي أشبه بالظروف البدائية، تصبح النساء أكثر عرضة لقساوة الحياة،

بل إن المرأة قد تُشتَغل إلى أقصى حد بسبب الانعدام التام لكل أسباب التوازن خلال ما عاشته البشرية أن ذاك[10]، وكذلك اختلاف أحوال النساء بين الطبقة الغنية و الفقيرة، هو شبيه بالاختلاف الحاصل بين المرأة التي عاشت في المرحلة البدائية للمجتمعات، والمرأة التي تعيش في المجتمعات المتقدمة، وهذا الأمر هو أيضا ملاحظ بين نساء المجتمعات المتقدمة ونساء المجتمعات المتأخرة عن ذاك التقدم، أي أنه أشبه بمراحل الرقي البشري الذي تمر به البشرية بطريقة طبيعية، فنظام العيش في المجتمع الزراعي الفقير، يختلف تمام الاختلاف عن نظام العيش في المجتمعات المدنية و الحضارية الغنية، وبالتالي فإن أحوال النساء في المجتمعات تعد مؤشرا واضحا على الحالة الاجتماعية، ودليلا على مستوى الرقي الذي وصل إليه المجتمع، لأن هذه التغيرات تتم بطريقة سلسة وطبيعية وتلقائية حسب ما تقتضيه ظروف الواقع، أي أنه كلما اضطرت المرأة إلى الخروج للعمل والتعرض لقساوة الحياة، كان ذلك إشارة إلى تراجع في مستوى العدل و الرقي الاجتماعي، وكلما كانت المرأة أقل معاناة وتحظى بمكانتها الطبيعية ولا تضطر لخوض صعوبات الحياة، كان دليلا على وجود عدالة ورفاهية واستقرار ومستوى رقي اجتماعي أفضل.

وفي نظري إنه لا دخل للثقافة في نشوء مثل هذه الظاهرة، وإنما الأمر راجع إلى قدرة النظام الاجتماعي على توفير الرفاهية التي تتناسب مع المستوى الذي ارتقت له حضارة مجتمع ما دون غيره، وهذا دليل واضح أيضا على أن المجتمعات لديها طريقتها الخاصة في التأقلم مع الظروف الاجتماعية حسب المستوى المعيشي، كما تتأقلم مع الظروف حسب الطبيعة المحيطة بها، وفي نظرنا أنه يعتبر من البدائية أن يعاد النظر في نظام اجتماعي تقرر العمل به منذ عصور طويلة كان يعد فيها من مظاهر الرقي، وتعرض فيها لاختبارات الزمن وتغيرات الحضارة، بل إنه أصبح أمرا من البداهة بمكان لأنه من الأمور التي أيقنت البشرية توافقها مع الطبيعة المختلفة للجنسين، نظرا لتمسكهم بها عصورا طويلة وارتضوها كنوع من التقسيم العادل للعمل، وهذا النوع من الظواهر التي أثبتها الاستقراء واستمرت عليها الأنظمة الاجتماعي في أغلب الأمم على مر العصور، سيكون من الخطاء الخوض في تغييرها أو قلبها، لأننا حينها سنحكم على أنفسنا بالعودة إلى الوراء عصورا عديدة، لإعادة تجربة سبقنا

10 عانت النساء في الحرب العالمية الثانية من خروج الرجال للحرب وموت الكثير منهم مما تسبب في اختلال التوازن البنية الاجتماعية وهذا اضطرهن للخروج للعمل بل كن يتعرضن للاستغلال في مجال الجنس لإمتاع الجنود الألمان والفرنسين وكان الأمريكيون ينظمون شبكة دعارة خاصة بالجيش في كوريا الجنوبية

في خوضها حضارات عدة سابقة، وسنفرض على أنفسنا إعادة اختبار ظروف التخلخل الاجتماعي من جديد وبالتالي نكون عدنا لنقطة الصفر، في حين أن مهمتنا الحقيقية هي المحافظة على الرقي الموجود والسعي إلى رقي أفضل، بدل إعادة تجارب اجتماعية سابقة، قد كفتنا المجتمعات البائدة شر خوضها، فليس من الضروري أن نخوض تلك التجارب حتى نتأكد من كون نتائجها ومخلفاتها صادقة أم لا، بينما نجد أدلتها مسطرة في أحوال وظروف الأمم التي سبقتنا، ولعل الباعث لهذا الأمر عند بعض الذين يدعون للعودة إلى نظام تسوده المساواة، لا يدركون أنهم بذلك يدعون إلى العودة لنظام كان يسود في المجتمعات البدائية، حيث كانت المرأة تضطر لتكبد معاناة الحياة وتكون معرضة للاستغلال، وهو الأمر الحاصل فعلا في عصرنا الحالي.

وما يجعل البعض ينساق وراء هذه الدعوات، هو أنهم لم يدركوا الأسباب التي دفعت المجتمعات خلال مراحل تطورها للإقرار مثل هذا النظام، مما يجعلهم يفترضون نظريات خاطئة كالهيمنة بالقوة أو الطبقية أو الذكورية أو نظريات ليس لها مصداقية إلا في أذهان وضيعيها، فالمجتمعات البشرية ليست غبية بالكلية، وأثارهم شاهدة على ذلك، بل إن انتاجات المجتمعات البشرية السابقة، مازلنا نعمل بمنطقها إلى اليوم، ولولا اعتمادنا عليها لما كان بإمكاننا الاستمرار في الرقي الحضاري. لذلك فإنه من غير المنطقي أن نشكك أو نفند ما سبق من الحضارات وإلا سنكون مضطرين دائما إلى أن نبقى في حالة من التجربة والبدائية، لكن يمكن القول: أن الظواهر الاجتماعية في المجتمعات البدائية وما بعدها، إنما هي نتاج لما مرت به تلك المجتمعات من تجارب و ظروف طبيعية، مما يدفعها للخوض في نوع من التأقلم الخاص، لكن بعض هذه الظواهر الاجتماعية أو بعض الأنظمة قد يكون خاطئا، فلا يكتب لها الاستمرار لأنها تختبر في مختبر الزمن والظروف الطبيعية، فبعظها يكون دليلا على تشوه الفطرة البشرية خاصة فيما يتعلق بالأخلاق.

فإن قيل إنه لا يوجد ما يمكن ان تعرف به الظواهر الموافقة للفطرة أو المخالفة لها، وأن من الظواهر الاجتماعية في الأمم السابقة، ما هو موافق للفطرة ومنها ما هو مخالف لها، وكلا الفئتين وصلنا منها أو أعيد إنتاجه مرة أخرى في حقبة من الحقب الحضارية، مما يعني أن هذه الظواهر لا يمكن الحكم عليها بأنها ظواهر صحية أو ملائمة للرقي الاجتماعية أو أنها تحقق العدل.

أقول: إن الظواهر الاجتماعية منها ما هو غير صالح للمجتمع، وهي تلك الظواهر التي لا توافق الفطرة البشرية، ويكون لها ضرر على الفرد والمجتمع مع تغليب المصلحة الاجتماعية على الفردية، فالمجتمع مقدم على الفرد.[11]وهذه الفئة من الظواهر لا توافق الفطرة الإنسان لما فيها من مساوئ، فلو حتى وجدت صورتها منتشرة في المجتمع، فعلينا الحكم عليها بحكم لا يناكحه الشك، بأنها نتاج لتشوه في التصور والفطرة، وأما الفئة الثانية فهي الظواهر الصالحة للمجتمع وهي الموافقة للفطرة، وهي تلك الظواهر التي تحقق مصلحة الفرد والمجتمع مع تغليب المصلحة الاجتماعية. وهي موافقة للفطرة من حيث كون النفس البشرية لا يمكن إلا ان تقبل بما يحقق مصلحتها على جميع الأصعدة في الشأن الإنساني، سواء النفسي أو الروحي أو الجسدي والاجتماعي، ومثل هذه الظواهر تكون حياتها أطول من الأخرى لأنها تقابل باستحسان، في أغلب الحضارات على مر العصور وفي مختلف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية.

لكن أفراد المجتمع ليس كلهم مثاليون، مما يجيز نشوء ظواهر اجتماعية غير صالحة للمجتمع، بينما يتصورها بعض أفراد المجتمع وأحيانا غالبية المجتمع،- عندما تصل الظاهرة إلى مرحلة متقدمة من التكوين- على أنها من الظواهر الصالحة، وذلك مرده إلى عدم الاستفادة من التراكم الحضاري والرُّقي الثقافي، بل تكون هناك مساعي إلى تقويضه مما عرض الفطرة والتصور إلى التشوه،[12] ونضرب هنا مثالا كالربا، والتي يعدها البعض من الاقتصاد وأن فيها مصلحة فردية أو مؤسساتية أو اجتماعية، لكنها في الحقيقة هي من المعاملات التي ترسخ الظلم الاجتماعي، فإنه ليس من المنطقي عقلا أن الإنسان اذا اقترض مبلغا من المال، أن يتوجب عليه أن يعيده مضاعفا، فهذا استغلال وانتهاز ونصب على الناس، وأخذ مالهم بطرق غير عادلة، فلا يعني أن هذا النوع من النظام الذي كتب له الاستمرار عبر أزمان وحضارات عدة، يعتبر نظاما صحيحا أو سليما أو صالحا للمجتمع، لأننا لو دققنا في هذه المعاملات المالية جيدا، لوجدناها تستنزف بشكل كبير أموال الناس التي ليس لأحد الحق أن يأخذها إلا بحقها، وأن هذه المعاملات يجب أن تصنف في خانة الاستغلال

---

11 وهذا ظاهر خاصة في الحروب فالمجتمعات تضحي بافراد منها لحماية الكيان الاجتماعي فالاولوية للمصلحة العامة

12 { وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم الْمُفْسِدُونَ ولكن لا يشعرون }سورة البقرة الآية 11

والابتزاز، فلو خُير الناس بين قرض بالربا وقرض دون ربا لاختاروا الأخير، لأنه يوافق الفطرة، وليس فيه ظلم أو استغلال وهو عادل لهم. فمن منطلق عقلي لا يجب على المقترض إرجاع إلا نفس المبلغ الذي تم اقتراضه، هذا يعني أن انتشار مثل هذه المعاملات في المجتمعات البشرية، دليل على تشوه كبير في التصورات والفطرة، وأنها تعاني من نوع من التخلف في جانب من جوانب الحياة الاجتماعية، بسبب إقرارها لشيء غير عادل، أو أنها انتشرت بقوة السلطة، حيث يتم حرمان الناس من حقهم في الاختيار، فمثل هذه الظواهر يتم اعادة النظر فيها رغم قدمها وعراقتها، لكنها لن تكون عنصرا من عناصر الرقي الاجتماعي، لأنها تحدث نتائج تناقض الرقي.

وإعادة النظر في مثل هذه الظواهر يتطلب منا إعادة النظر في التصورات الفكرية والذهنية، وإعادة إنتاج مفاهيم صحيحة بدلا من تلك المنحرفة التي تسوِق لبعض الظواهر على أنها مناسبة وتحقق المصلحة، فليس من الرقي أن يظهر للمجتمعات محاسن الحصول على القرض، دون أن تبرز لهم مساوئ الفائدة، التي لا تخفى على الفرد والمجتمع باسره سواء على المدى القصير أو الطويل، لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن نكون قادرين على تصنيف الظواهر بشكل صحيح، و على أساس منهجي عقلاني وحاسم أيضا، حيث إننا حينما نتمكن من ذلك نكون قد توصلنا لوسيلة جديدة لتقييم الحضارات، وقياس مدى رقيها وكذلك قياس مدى انحرافها عن الرقي والأخلاق، وهذا يدفعنا إلى الحديث عن الأشياء التي تعيننا على دراسة الظواهر و معرفة تأثيرها على المجتمع، ومعرفة مستوى الانحطاط والنظام والرقي الذي وصلت إليه المجتمعات، سواء على المستوى الفكري والسياسي أو على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي، فكلما صُنفت الظواهر الاجتماعية المدروسة كظواهر صحية وتخدم مصلحة الفرد والمجتمع مع تغليب المصلحة الاجتماعية، وهي المصلحة الكلية، فإن المجتمع يكون على مستوى أعلى من الرقي من المجتمع الذي سبقه، والعكس كلما كانت الظواهر مصنفة بكونها غير صالحة للمجتمع .

وكمثال فإننا عندما نلاحظ ظاهرة انتشار الاطفال المتخلى عنهم في مراكز الرعاية وتزايد عددهم في كل سنة، دل ذلك على وجود خلل في البنية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الثقافية، و أن هناك أخلاق أو سلكيات غير صحية اجتماعيا ناتجة عن التشوه الفطري والتصوري شاعت بين الناس، وأن انتشارها بسرعة يعطي انطباعا قوي على أن المجتمع يسير نحو التدني في الرقي الاجتماعي، وبما أن الظواهر من خصائصها التوالد والتفريع فإن

هذه الظاهرة قد يتولد عنها ظواهر أخرى تزيد من مستوى التخلف الاجتماعي،[13] مما يهدد الاستقرار الاجتماعية بشكل كبير، وهذا يعطينا صورة واضحة عن المسار الذي يسلكه مجتمع معين في طريق تطوره، لمعرفة إن كان يسير في مسار رجعي أم في مسار تقدمي، أو أنه في حالة من الشيخوخة التي أدت به إلى التقهقر والعودة إلى المفاهيم البدائية والعشوائية التي تحكمها الغرائز والرغبات النفسية. وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان أن نستكشف طبيعة الظواهر، وأن نصنفها تصنيفا دقيقا ومنطقيا، وأن نحدد أصولها وفروعها لنتعرف على مساراتها السابقة، و نتوقع أحوالها اللاحقة في حال حدوث ظواهر مماثلة متفقة في النتائج أو الأسباب.

لكن في حالنا اليوم الذي يعاني فيه العالم و المجتمع من حالة التشوه الفطري والتصوري، وللأسف يعاني منها حتى رواد العلم وليس عامة الناس فقط، تجعل من المستحيل أن يستقل العلم بذاته بعيدا عن الخلفيات العلمية أو السياسية أو حتى الطبقية، مما يجعلنا نشكك في مصداقية الدراسات والبحوث والأفكار المنجزة في هذا الميدان، سواء من حيث مدى مراعاتها للموضوعية من جهة، واستقلاليتها من تأثير العلوم الأخرى، و التي قد تكون قوانينها غير صالحة بالمجمل نظرا لاختلاف معطياتها وطبيعتها، وطبيعة المادة المدروسة من جهة أخرى. وكذلك اختلاف نسبة العشوائية فيها والتي هي عامل مهم في المتغيرات داخل أي نظام في الوجود، ولا يخفى أيضا أن الإنسان معرض للخوض في الانحرافات التصورية والسلوكية إذا كانت منطلقاتها غير صائبة أو غير سليمة، فهذا أيضا من مظاهر الانحراف، فالقياس على ظواهر الكائنات الأخرى في مجالات علمية أخرى لا يجب أن يكون أساسيا في دراسة الظواهر، وإنما القياس عليها يكون على سبيل الاستئناس لا غير.

فإن التزامنا هذا فحينها يمكن القول أننا في طريقنا إلى علم مستقل، وبداية ذلك أن ندرس الظواهر على أساس منبعها ونتائجها ونصنفها حسب المتولد منها والأصلي، باعتبارها خاضعة لقوانين خاصة بالتجمع البشري، وبحسب خصائص الكائن البشري ومتطلباته المتغيرة التي ترتفع وتنخفض حسب طريقة عيشه ورقيه، ولو فرضنا أننا حكمنا قوانين علوم أخرى أو قسنا عليها، فإنه لا يلزم من أن تكون ثابتة وعامة، وإنما نعتبرها كبداية لتحديد

---

13 { كذلك زينا لكل امة عملهم وكل حزب بما لديهم فرحون} القران الكريم سورة الأنعام - الآية 108

اتجاهات دراستنا أو توضيح صورتها، ولا يمكن بحال الاقتصار عليها في بناء منهاج علمي أو قانون نهائي.

ولعل أوضح مثال يؤيد ما ذهبنا اليه، هو أن **النظام البشري يخضع لدورات حضارية** تختلف فيها القوانين والموازين في كل مرحلة من مراحلها، بخلاف الطبيعة الثابتة العناصر والنظم، والتي المتغيرات فيها نمطية إلى حد كبير، وهذا ما لا نجده في سيرورة النظام الإنساني، خاصة وأن البشرية راكمت تجارب حضارية تمكنها من استنباط القوانين الاجتماعية بناء على الأحوال والعلل المشتركة.

فالمبدأ الأساسي من ذلك هو أن الظواهر الاجتماعية لها وجود ويمكن دراستها، لكن وجودها رهين بالإرادة البشرية فهي نابعة إما عن رغبة جماعية اجتماعية أو رغبة فردية، كالرغبة في الاستعمار والاستقلال والسلم أو الرغبة في القتل والانتقام والعفو. والرغبة تنبعث أولا كفكرة، ثم ترتقي إلى سلوك ثم ممارسة تتحول لظاهرة أو عدة ظواهر حسب تفاعل المجتمع معها، لكن الممارسات الفردية لا يمكن القول أنها أصبحت ظواهر إلا بعد دخولها في عمل مشترك ظاهر، وهذا ما قرره دوركايم،[14] ولكن إن كانت هناك نزعة فردية ناتجة عن نفسية الإنسان أو بتأثيرٍ من الظروف المحيطة، لا يشترط أن يكون هناك نظام جماعي لبروز ظاهرة معينة، فمثلا، لو قام شخص يسرق قطعة خبز لأنه لا يملك المال أو لأن الوضع العام هو الفقر وانعدام العمل وشح سبل العيش، فهذا الشخص سرق بدوافع غريزية، لكنه في نفس الوقت كان سببا في إلهام أخرين لفعل السرقة نظرا لاشتراكهم في نفس العلة أو العذر، ثم يتتابع أفراد أخرين لارتكاب نفس الممارسة إلى أن يتطور الأمر من مجرد حالة فردية عابرة إلى ظاهرة منتشرة، لكنها في هذه المرحلة تكون ظواهر فردية متزايدة، إلا أنها عشوائية فاقدة للتنظيم، وقد تحدث حسب حاجة الناس، كالأسد في البرية الذي لا يصطاد إلا إذا جاع، وهذا يخالف القول بأن الظواهر الاجتماعي هي نظام مشترك بين الأفراد، أو القول بأنها لا تصبح ظاهرة إلا بعد أن تصبح مُثْبتة من قبل مجموعة من الأفراد كالسلوك جماعي نظامي كما ذهب لذلك دوركايم ، فهذا ادعاء خاطئ تماما لأن الظاهرة سلوك فردي عشوائي وغير منظم في الأصل، ولهذا اتفقت النظم البشرية في مختلف العصور ومختلف الحضارات على عقاب الفرد وليس الجماعة. فلو كان شخص يعمل لصا لفائدة منظمة إجرامية وألقي عليه القبض متلبسا، فالبديهي أن توجه التهمة له ابتداء

---

[14] قواعد المنهاج في علم الإجتماع ص 43

بمفرده حسب ما ثبت من الأدلة، ولا ينتقل إلى إتهام الجماعة إلا بأدلة أخرى تشير إلى وجود صلة مع أفراد أخرين يدخلون في تشكيل منظمة إجرامية، فالأصل أن يعاقب كل حسب جرمه وبمفرده[15] وهذا يعتبر رادعا للظاهرة نفسها حتى قبل انتشارها وارتقائها لسلوك جماعي منظم، لأن ارتقاء الظاهرة إلى مستوى التنظيم سيجعلنا أمام نشأة مجتمع جديد داخل مجتمع أخر وسيكون المجتمع الجديد مخالفا لمجتمعه الأصلي، لأنه يقرر أنماطا سلوكية خاصة به وحينها لن نكون أمام ظاهرة فقط، وإنما سنكون أمام مجتمع كامل التكوين، وبالتالي لو كانت هذه الأنماط السلوكية أو الظواهر، ضارة بالمجتمع سنكون قد تأخرنا في الحكم عليها أو تصنيفها ومحاربتها بالضرورة، وسيكون من العسير ضبط انتشارها أو توقع تحركاتها، لأنها ستصبح ذات مقدرة على التأقلم والثبات، وفي هذه الحالة يتوجب العمل بطريقة أخرى أكثر تعقيدا وصرامة.

وهنا تظهر لنا ميزة من ميزات النظام الديني حيث يوجد فيه ذلك الوعيد الأخروي الموجه لكل شخص بمفرده بالإضافة للعقاب الدنيوي الذي يلحق كل إنسان عمل عملا فيه ضرر على المجتمع، فهذين النوعين من العقوبة تضع للإنسان حدودا نفسية وأخلاقية تمنعه من الخوض في كل ما فيه ضرر على الغير، وعوضا عن ذلك يندفع إلى ما فيه منفعة ومصلحة سواء خاصة أو عامة، وتسهم العقوبات الدنيوية الجسدية في إحداث كوابح نفسية، فالخوف من صرامة العقاب الجسدي والآلام المترتبة عنه، تسهم في تقليص وجود الظاهرة والحيلولة دون انتشارها تدريجيا، ثم إن النظام الاجتماعي برمته القائم على قواعد دينية واضحة المقاييس لتصنيف الخطاء والصواب يقوم بدوره في العقاب، فيحدث ردود أفعال اتجاه كل فرد ارتكب سلوكا يتعارض مع النظام الاجتماعي، إما بسحب الثقة وعدم قبول الشهادة، أو بالتهميش أو بالخصومة والقطيعة. ولهذا فإن الدعاوى التي تدعو إلى تسوية المجرم مع باقي أفراد المجتمع أو توفير مظاهر العيش الكريم في السجون، هي دعاوى تخالف المنطق فكأنها دعاوى للتطبيع مع الجريمة، لأنها ستزيل ذلك الفرق بين المجرم وغير المجرم، وستصبح الجريمة شيئا هينا ومنتشرا لعدم وجود رادع قوي يصرف الفرد عن ارتكابها، وهذا منطق لا يستقيم نظرا لأن أغلب الجرائم هي جرائم في حق المجتمع ومن باب العدل إنصاف المجتمع ومنحه الحق في العقاب، فقد أسهمت نفس الدعاوى المفرطة في الإنسانية، والتي تسببت في التطبيع مع العهارة، وهي ممارسة يرفضها المجتمع، في تحويل

15 {قل أغير الله أبغي ربا وهو رب كل شيء ولا تكسب كل نفس إلا عليها} القرآن الكريم سورة لأنعام الآية 164

الدعارة إلى مهنة أو خدمة من الخدمات، فانتشرت هذه الظاهرة ومعها انتشرت الأمراض والمفاسد الأخلاقية والاجتماعية. ونفس الأمر تكرر مع ظاهرة الشذوذ وغيرها، بل إن هذه المظاهر أصبحت تشكل كيانا اجتماعيا واقتصاديا متكاملا، بعد أن كانت من مظاهر الخزي والدناءة والانحطاط الأخلاقي، وهذا لم يحدث إلا بعد تعطيل نظام العقاب الاجتماعي، الذي يعمل كجهاز مناعة يقاوم الظواهر التي تخل بالنظام الاجتماعي والإنساني عموما، وتعطيل النظام في هذا الشأن سمح لهذه الظواهر بأن تصبح كيانا نظاميا ومجتمعا خاصا داخل المجتمع الأصلي، وسيتسع هذا المجتمع إلى أن يصبح هو المظهر الغالب على المجتمع بأكمله[16] بحيث تتشوه التصورات والفطرة السليمة، وتنقلب مفاهيم القيم والأخلاق وتُبتكر معاني وتصورات تجميلية، تجعل من السلوك اللاأخلاقي سلوكا أخلاقيا، أو يسوَّق للناس بأنه سلوك لا ضرر فيه. والتلاعب بمفاهيم الناس بهذا الشأن أصبح انجازه من السهولة بمكان، من خلال الإعلام والأفلام ومكينة الدعاية التي لا تهمد لا ليلا ولا نهارا، حيث يتم ربط بعض مظاهر الجريمة والسلوكيات اللاأخلاقية بمظاهر المغامرة والمتعة والبطولة والتحضر والتقدم والحرية، وكلها مفاهيم تم الحرص على جعلها فضفاضة يمكنها استيعاب أي شيء حتى لو كان ضد المنطق والطبيعة، وأضف لذلك التلاعب بالحقائق الطبيعية والعلمية من قبل كهنة العلم العصري، فأصبحت المظاهر والقيم الأخلاقية شيئا غريبا في واقعٍ أصبح فيه ما هو ليس أخلاقي شيئا مسلم به و وجه من وجوه الحرية. وبالتالي فإنه من الأصح أن نعتبر الظاهرة، ظاهرة تامة بمجرد خروجها من كينونة الفرد الإنساني، وظهورها كسلوك مؤثر في الواقع الاجتماعي، فإنه سيكون من المتأخر أن ننتظر إلى أن تدخل مرحلة التنظيم حتى نتصدى لتصنيفها، فحينها ستكون قد اتخذت مكانتها واستقلاليتها في الوسط الاجتماعي، وخلفت ما أمكنها من الأضرار بالإضافة إلى الظواهر المتولدة الأخرى التي بدورها ستعمق أثر هذه الظاهرة.

لكن المجتمعات التي يدخل في نظامها الاجتماعي قواعد وتشريعات ثابتة كالمجتمعات الدينية، أو المجتمعات المتشبثة بالأعراف، فيسهل عليها مقاومة الظواهر الشاذة، نظرا لأن مرحلة التصنيف لديها تبدأ في مرحلة مبكرة بمجرد صدور الظاهرة كسلوك فردي، لأن هذه

---

16 في قصة قوم لوط ما يدل عل هذا المعنى حيث تخلى المجتمع عن النظام العقابي والنهي عن السلوك اللاأخلاقي(الشذوذ الجنسي) حتى فشت المظاهر اللاأخلاقية وشكلت مجتمعا مستقلا فاتسعت حتى ابتلعت المجتمع الأصلي واصبحت تلك المظاهر اللاأخلاقية هي المظهر السائد في المجتمع والمظاهر الأخلاقية اصبحت هي الحالة الشاذة نظرا لانقلاب المقاييس وتشوه التصورات والفطرة الطبيعية السليمة

المجتمعات أخدت قواعدها من موروثها العرفي الذي هو محصلة تراكمات معرفية وتجارب حضارية، نهيك عن الدين الذي يعتبر نظاما مقدسا قداسة مطلقة، وبالتالي فهو يتمتع بمصداقية مجمع عليها من قبل المجتمع بأكمله، ولا مجال للاختلاف فيها أو معارضتها.

لكن هناك بعض المجتمعات تقهقرت في مستوى الرقي، أو أنها ماتزال في المراحل البدائية من حيث تفسير وتصنيف الظواهر، أو أنها تخلت عن تراكماتها المعرفية التي توارثتها عبر الأجيال، وعوض ذلك تكلفت عناء إيجاد طرق وتجارب أخرى للتعامل مع ما تعايشه من ظواهر، وهذا فيه شيء من التجرد والتنكر للموروث الفكري والحضاري، ويدخل البشرية من جديد في عصر المجهول والتخبط في الآراء والأفكار المتضاربة، إلا أن هذه التوجهات الفكرية لا يجب أخذها بتلك الصرامة وإنما يجب اعتبارها مجرد نقد أو تمحيص للموروث الحضاري، حتى لا تتسبب في صدمة داخل منظومة القيم الاجتماعية، لكن كيف ما كان الحال لابد أن نستمر في مثل هذه الدراسة حتى لوكان لدينا موروثا فكريا موثوقا فيه، لأنه لابد من استنباط الطرق السليمة التي أعتمدت في تشكيل ذلك المنظور القيمي داخل الموروث الحضاري حول عدد من الظواهر، فلنتمكن من القيام بتصنيف صحيح لكل ظاهرة لابد أن ندرس الجوانب المشتركة بين الظواهر ونلحقها بالظواهر المصنفة أو بتلك المعلومة التصنيف، لكي نستطيع الحكم عليها وإعطائها العقوبة أو الجزاء المناسب، و إيجاد الطرق والقواعد التي ستمكننا من هذا الأمر، سيسهل علينا كثيرا حصر الظواهر الاجتماعية، لأنه كثيرا ما نتكلم عن ظاهرة معينة بشكل منفرد، لكنها في الحقيقة ليست ظاهرة أصلية، وإنما هي ظاهرة فرعية، كظاهرة التسول مثلا: لا يمكن أن نخوض فيها بشكل منفرد ونعزلها عن الظواهر المسببة لها، كالفقر أو ظاهرة الظلم والاستلاء على ملك الغير، أو الربا أو السرقة، أو الاستحواذ على مال اليتيم أو عدم العدل في توزيع الثروة...الخ. فظاهرة التسول قد تكون نتاج لجميع هذه الظواهر، ولهذا نجد الظواهر في المنظومة الدينية كالإسلام، معدودة على رؤوس الأصابع وجعلت كظواهر أصلية تتفرع عنها باقي الظواهر، أو يقاس عليها الظواهر المستحدثة التي تتشارك معها في العلة أو النتيجة أو الأثر.

وقد نكون أمام ظواهر هجينة، وهي التي تكون خليطا بين مجموعة ظواهر أخرى، و لهذا يصبح من اللازم أن نأصل لدراسة الظاهرة، من أجل حصرها وتصنيفها، والتفريق بين الأصلية منها والفرعية والهجينة، وإلحاقها بمنابعها الأصلية، فالظواهر الاجتماعية تتوالد وتتفرع، إلى أن تصبح تهديدا للمجتمع، أو تعم فائدتها المجتمع بأكمله إذا كانت ظواهر صحية،

ولتستطيع الظواهر الانتشار تحتاج **إلى ثلاثة أمور الأول: وجودها كفكرة مبثوثة في نفوس الأفراد والثاني: وجود الدوافع الملائمة لظهورها والثالث: تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض على أساس وجودها**. بمعنى أخر أن تكون هذه الظاهرة هي العامل المشترك الذي يؤلف بين أفرادها، وبالتالي ستنتقل إلى مرحلة التنظيم، وفي هذه المرحلة يصبح من العسير جدا مقاومتها والتحكم فيها، أو الحد من انتشارها، لهذا قلت سابقا، أنها ستصبح عبارة عن مجتمع متكامل ومستقل، متفرع عن المجتمع الأصلي، وفي هذه الحالة، يلجأ كما العادة إلى تشديد العقوبات في حال كانت هذه الظواهر فيها ضرر اجتماعي، لكن هل هذا سيكون كافيا للحد من انتشارها؟ فهذا ما نريد التوصل إليه من دراسة طريقة اصدار الأحكام على الظواهر الاجتماعية، وكيف نعطيها الحكم المناسب الذي يردعها وكذلك نستنتج الطرق والسلوكيات المناسبة المضادة لها، والتي تحد من فشوها، فليس من المعقول أن نعطي للمجتمع الحرية في الانحراف، فيتوجه بقصد أو بغير قصد نحو العشوائية البدائية، فأغلب فئات المجتمع قد يغلب عليهم اللاعقلانية، لهذا كان دائما التسيير والتنظيم والسياسة، هي من اختصاص النخبة في المجتمع وليس لعامة الناس، ودراسة هذه الطرق أيضا، هي من بين اختصاصات تلك النخب، القادرة على ايجاد حلول منطقية وسليمة للإصلاح الاجتماعي.

فصل
ما الظاهرة الاجتماعية؟

• المحور الأول : طبيعة الظواهر الاجتماعية

لقد تكلم "دوركايم" في بداية فصل بنفس هذا العنوان، وذكر في خضم توضيحه لماهية الظاهرة، أنها هي تلك الظواهر التي تكون تامة التكوين قبل أن يخرج الفرد للوجود وقال: "حين أؤدي واجبي كأخ أو زوج أو مواطن، وحين أنجز العهود التي ابرمتها فإني أقوم بأداء واجبات خارجية حددها العرف والقانون، وعلى الرغم من أن هذه الواجبات لا تتعارض مع عواطفي الشخصية، ورغم أنني أشعر بحقيقتها شعورا داخليا، فإن الحقيقة تظل خارجية عن شعوري بها، ذلك لأني لست أنا من ألزمت نفسي بها ولكني تلقيتها عن طريق التربية......"[17] من خلال هذه العبارات التي سردها "دوركايم"، يتضح أن الظاهرة بالنسبة له، هي تلك الظواهر التي تتشكل خارج الفرد، وتكون موجودة قبل وجود الفرد، ولهذا فعندما يخرج الفرد للوجود يجدها تامة التكوين، أي أنها أصبحت شيئا نظاميا وشائعا بين أفراد المجتمع، لذلك فليس للفرد حين خروجه للمجتمع إلا أن يكون جزءا من هذه الظاهرة بالتبعية. وفي نظري أن نظرت دوركايم هذه لماهية الظاهرة، نظرة سطحية إلى حد كبير، وليس من المستغرب أن يخلص لمفهوم خاصية القهر، نظرا لكون رأيته ارتكزت على هذا المنطلق الذي سردناه أنفا.

لكن دعونا ننظر إلى هذه القضية بشيء من التفصيل، فلو فرضنا أن الإنسان عندما يخرج للوجود ويجد هذه الظواهر تامة التكوين، فالسؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا، وهو من أوجد هذه الظواهر ابتداء إذا كان الفرد يخرج فيجدها تامة التكوين؟!

وعوض الانطلاق من ذلك الافتراض الذي افترضه دوركايم، سيكون من المنطقي القول: أن الإنسان اكتسب هذه القوانين والظواهر الاجتماعية من خلال تراكم الأفكار والحضارات والتجارب والاحتكاك بالظروف الطبيعية، وهذه الأشياء قد تكون مرتبطة بما يمكنه التأثير على الظواهر المتعلقة بالمظهر الاجتماعي العام، أما إن كانت متعلقة بالقوانين فإنه من الطبيعي أن يلقن الطفل هذه القوانين ويلزم بأخذ هذه الظواهر، لأنها خلاصة لتجارب من

---

17 قواعد المنهج في علم الاجتماع ص 51

هم قبله في الوجود، فهي تأخذ صفة المصداقية لتراكمها وتوارثها وليس لكونها تكتسي صفة القهر، لأن القهر هو أن يلزم الفرد بشيء يرفضه فهو مجبر عليه، لكن بعض القوانين والظواهر لا يمكن للعقل البشري إلا ان يقبلها مطلقا ويقبل الالتزام بها، لأنها تحقق المصلحة العامة والخاصة، كالقوانين التي تفرض العقوبة على السارق أو القاتل لحماية ممتلكات الناس وضمانا لأمنهم، أو كلباس الصوف في الأجواء الباردة، أو ابتكار لغة خاصة في محيط عمل معين، فكل هذا لا يمكن أن نعتبره قهرا، وإنما هو ضرورة النظام الاجتماعي، أو حاجة الإنسان لها للحفاظ على ثبات المنظومة الاجتماعية. بدليل أن الأجيال المتعاقبة تلغي أو تغير في هذه القوانين بإرادة حرة حسب ما تقتضيه المصلحة، وبالتالي فإن العقود والمعاملات التي ضربها دوركايم كأمثلة لدعم فكرته، لا يمكن اعتبارها بأي حال من الأحوال ظواهر قهرية تفرض نفسها على الفرد من الخارج، بل هي ظواهر كانت على مر الزمن اختيارية وتطورت مع الوقت لجعلها أكثر فاعلية، إلى أن أصبحت بالشكل الذي نعايشه في عصرنا الحالي، وذلك بحسب الحاجة التي تفرض على الناس الحصول على المنافع التي قد يملكها الأخرون بطريقة عادلة وأمنة ولا تضر بالنظام الاجتماعي، أما الشعور الذي يراود الفرد بالالتزام اتجاه هذه العقود فهو ليس وليد القهر، وإنما هو اختياري، بدليل أنه يمكن للإنسان أن يخالف هذه العقود أو يتخلص منها أو يغيرها ويعدلها حسب ما يحقق المصلحة، لذلك فإن الدعوى القائلة بوجوب التحرر والتمرد على قوانين و قيود المجتمع التي تقهر الأفراد حسب مزاعم البعض، كنبذ ذلك النوع المحتشم من اللباس وتحقيره بدعوى انه مظاهر لعادات رجعية، أو تغير اللغة أو التخلص من بعض القواعد الأخلاقية، فهو أشبه بالعودة إلى زمن البدائية، فكل ما أنتجه الإنسان من مظاهر الالتزام والعقد والضبط هي وليدة حاجته، لضمان العدل في تحصيل المنافع بشكل أكثر أمنا، ولذلك فإن أغلب القوانين والالتزامات تتولد نتيجة التفاعلات الاجتماعية على مر السنين، لينتج لنا تراكمات فكرية وتجارب عملية، تدفعنا إلى ابتكار أنواع من المعاملات للحفاظ على مصالحنا وحياتنا وأمننا وصحتنا.

ولهذا يمكن القول: أن الظواهر نابعة من المكنونات النفسية، فالإحساس الجماعي بالخوف يلعب هو الأخر دورا في دفعنا إلى استحداث نظام دفاعي، فنخترع قوانين العقوبات او مأسسة نظام للحراسة، والذي تطور فيما بعد إلى الشرطة والجيش، إلى أن وصلت في تطورها أن أصبح نظاما مكتمل العناصر، ويصبح المجتمع يتحرك وينظم نفسه على أساس

هذه المظاهر الجديدة، وبالتالي فإنها لا تقهر الإنسان وإنما هي ظواهر من ابتكار الإنسان، ليستعين بها على بناء نظامه الاجتماعي، وكون الفرد يصبح خاضعا لها بعد خروجه للوجود، فهو ليس خضوعا حقيقيا بقدر ما هو استفادة من التراكمات الحضارية والمعرفية لتجارب المجتمع السابقة ، وفي نفس الوقت لتجنب تكرار نفس تجارب السابقين مرة أخرى للتوصل في النهاية لنفس النتيجة، لما في ذلك من اختصار للوقت وضمانا للتطور المستمر والمتراكم للحضارة، فالمجتمعات ليست على استعداد للمخاطرة بأمنها، لتعود إلى اختبار مظاهر البدائية قبل تطور أجهزة الأمن، بدعوى التمرد على الأعراف أو بدعوى التمرد على القهر الاجتماعي، فعمر الإنسان قصير وليس لديه الوقت للعودة إلى المراحل البدائية في كل مرة، ليتمكن من التوصل أو التأكد من النتائج التي خلفها السابقون، مما يعني أن الإنسان بحاجة لهذه الظواهر وهو الذي أوجدها، بناء على ما اكتسبه من معرفة وتجربة في الحياة، ولاحتكاكه بالمحيط وما توارثه المجتمع عبر الأجيال.

لكن ما يمكن اعتباره ظاهرة حقا، هو سلوك عدم الالتزام بهذه القوانين والعهود، التي كانت الغاية من تبنيها[18] اجتماعيا أو ابتكارها[19] هي تنظيم المجتمع، لأن الوفاء بما يخدم المصلحة والنظام هو من الواجبات بدون شك، وكان هذا على مر التاريخ أمرا بديهيا ومسألة أخلاقية، يوجبها المرء على نفسه و باختياره، ويعتبر عدم الالتزام بها فعلا خارجا عن الإطار الطبيعي، لذلك فحينما تظهر أي ظاهرة تخالف هذا الطور الطبيعي، يبدأ التفكير في معالجتها بالأساليب المختلفة وهذا ما أنتج ما يسمى بالأعراف .

ومن هنا يمكن القول: أن **الأصل هو سلامة المجتمع، أما القوانين فهي طارئة بطروء الظواهر**، وبالتالي البشرية تحتاج للقوانين ليس لتقهرها أو لأن البشر يميلون لما يقهرهم، ولكن البشرية على مر التاريخ تطور طرق التفكير والتنظيم الاجتماعية، رغبة في الاستقرار وتحقيق السلامة العامة، فلو فرضنا أنني لم ألتزم بالقانون في معاملتي مع شخص ما، ومر الأمر من غير عقاب، فإن بقية الأفراد سيتجرؤون ليتعاملوا معي بنفس الفعل، وبالتالي أكون أنا الجاني والضحية في نفس الوقت، لأنني خلَّفت ظاهرة تضر بالنظام، فأكون بذلك جنيت على الشخص الذي لم أحترم القانون في معاملتي معه، وظلمت نفسي لأني تسببت في تحفيز باقي الأفراد على تجاوز القانون، مما قد يجعلهم يتجرؤون على مخالفة

---

18 كالدين

19 كالأعراف

القانون في معاملتهم لي ويلحقوا بي الضرر انا أيضا،[20] وانتشار ردود الأفعال السلبية هذه داخل الجماعة الواحدة، سيبرز الحاجة لقوانين أخرى تزيد من تقييد حرية البشر، لحملهم على مزيد من الالتزام، وهذا يعني أيضا مزيدا من القوانين الغير مألوفة وغير معتادة لضبط سلوك الأفراد، وقد لا يتناسب هذا مع فطرتهم السليمة المبثوثة داخلهم منذ الخليقة، لذلك يلاحظ خلال أغلب مراحل التاريخ، كلما تمردت المجتمعات على النظام الأخلاقي الطبيعي، وانفلتت وتحولت إلى ما يشبه نظام الغاب، يظهر أفراد مصلحون لينتقدوا هذه السلوكيات، ويحاولوا تقويمها واصلاحها، وهذا أيضا ما كان يُبعث من أجله الأنبياء، فمن بين مهامهم تقويم الأخلاق، وإعادة تثبيت القواعد وترسيخ بُعدها الإلزامي لإصلاح المنظومة الاجتماعية.

لقد أبدعت المجتمعات عند بلوغها مرحلة التنظيم، تلك الأعراف التي لعبت دورا في تنظيم العلاقات بين الأفراد، بل وحتى تنظيم العلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وبين الأفراد وبين السلطة الحاكمة، إلا أن بعض هذه الأعراف وباعتبارها تخضع للقواعد كأي ظاهرة اجتماعية، فقد كانت بعضها قابلة للتغيير والتجديد مع الوقت، وبعضها قد ارتقت في دلالتها إلى مرحلة التقديس واكتست صفة الحقيقة المطلقة، وهذه الظواهر يكون من الصعب تغييرها لأنها أصبحت جزءا من الهوية و الذاكرة الاجتماعية، وتدخل في التركيبة العقلية للمجتمع، لكن تعرض هذه الأعراف للتغيُّر والاندثار أمر وارد جدا حسب سنة التاريخ، رغم أن بعضها قد يبدو من المستحيل تغييره نضرا لرسوخها في المجتمع، خاصة اذا طال زمان ثباتها في البنية الاجتماعية، وارتباطها بدور وظيفي كاللغة مثلا: فقد ثبت بالواقع أنه يمكن تغييرها وذلك بسبب شعوب وليس أفراد فقط، بدليل وجود لغات منقرضة، وشعوب أصبحت لا تتكلم لغتها بسبب الاستعمار، وشعوب أصبحت لا تتكلم لغتها الأصلية بسبب تمازج الأجناس، وهذا يدفعنا إلى الشك في خاصية القهر التي يقرها دوركايم وغيره، فاللغة التي تعتبر الشيء الذي يربط الوحدة المجتمع لأنها أداة التواصل وتحمل ذاكرته وهويته، يتم تغييرها ولم تتمكن من فرض نفسها بالقهر على الأجيال الجديدة من المجتمع، فاندثرت أو اختفت بعض مفرداتها أو خضعت للانحراف.

قد تظهر الظاهرة الاجتماعية بصفة استقلالية لوجودها خارج الفرد، وقد يراها بعض الأفراد أنها فرضت عليهم بالقهر، لإحساسهم اتجاه بعض الظواهر أنها لا تعنيهم وأنهم ليسوا

---

20 ﴿وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾ القرآن الكريم سورة البقرة الآية 57

بحاجة لها[21]، في حين يرى أخرون بأنها ليست مفروضة عليهم، وأنها وجدت لمصلحتهم وأنها من صميم حياتهم ولا غنى عنها، **فالقسم الأول:** تنبع رغبتهم في التمرد على الظاهرة من نفوسهم لشعورهم بالإجبار فهم يندفعون ذاتيا لمقاومة هذا الاجبار، **والقسم الثاني:** تنبع رغبتهم في بقاء الظاهرة من شعورهم بوجوبها. ولو تكتلت هذه المشاعر وشكلت فئتين اجتماعيتين، لنشأ لدينا تيارين فكريين متضادين، سينتج عنهما بالتأكيد حركات فكرية أو اجتماعية أو تيارات سياسية كل حسب قناعته، وهذا الأمر بحد ذاته يعد ظاهرة ناتجة عن الاختلاف حول تفسير أو تحديد مفهوم تلك الظواهر. إذا فإلزام النفس بالخوض في جدال حول ظاهرة معينة أو قانون، أو الدفاع على قناعات فكرية أو تيارات سياسية، هو نابع من قناعة وشعور الفرد وليس لكون الظاهرة تامة التكوين، بل لأن هذه الظاهرة وجدت المحتضن الشعوري والنفسي والاجتماعي المناسب لتترسخ كأسلوب فكري أو معيشي، وبالتالي فإنه من يمنح الظاهرة الصلاحية في الوجود هو الإنسان نفسه، فظاهرة تسلح المدنيين نابعة من إحساس الناس بعدم الأمن، وظاهرة السرقة نابعة من الإحساس بالحاجة او الحقد اتجاه الأغنياء، وظاهرة الغش نابعة من الإحساس بالضعف، لكن تظافر هذه المشاعر بين مجموعة من الناس، سيخلف لنا مجتمعا فرعيا أساسه يرتكز على هذه القناعات، وبالتالي الإنسان سيصبح وسط هذا النوع من المجتمعات، يتبنى بطريقة تلقائية فكرة أنه من الواجب أن يفرض على نفسه السرقة أو الغش أو التسلح ، كمظهر من مظاهر التأقلم، لأن حاجته للأمن والعيش والتعايش تدفعه بشكل فطري، إلى انتهاج سلوكيات تلائم ما يعيشه من الظروف حسب ما توصل إليه نظره، فالإنسان مثلا: في حالة الاضطرار والخوف قد يبدأ برفع رأسه إلى السماء والدعاء لطلب العون من الله، رغم أنه قد يكون لا يؤمن ولا يعترف بوجود إله في حالة ما قبل الاضطرار،[22] أو قد يقتل عند الشعور بالتهديد أو الشعور بالغيرة من الأخر... وغير ذلك من المظاهر التي منبعها النفس والشعور لذي يدفع الفرد نحو القيام بفعل ما، فإذا تظافرت هذه المشاعر كشكل مشترك بين مجموعة من الناس، تؤدي بذلك إلى ظهور ظاهرة اجتماعية في مرحلة متقدمة من

---

21 كتلك الفئات التي تتبنى الفكر الإلحادي وتعيش في بلاد أغلب سكانه مؤمنون

22 {هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح طيبة وفرحوا بها جاءتها ريح عاصف وجاءهم الموج من كل مكان وظنوا أنهم أحيط بهم دعوا الله مخلصين له الدين لئن أنجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين ((20)) فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحق يا أيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ثم إلينا مرجعكم فننبئكم بما كنتم تعملون((23)) } القران الكريم سورة يونس

التكوين، وتأتي ردت الفعل الرافضة لها إما من الناحية القانونية أو الرفض الاجتماعي، وهو ما أسميه بالظاهرة **"العقاب"**. وهكذا يقرر المجتمع شدة العقاب وصفته، لكن الإشكال المطروح هنا هو هل الظاهرة عندما تتشكل على مستوى الفرد هل نعدها ظاهرة أم لا؟ وهل يمكن أن نسميها استثناء أو حالة شاذة في الوسط الاجتماعي؟ وللجواب على هذا التساؤل، سيدفعنا الأمر للبحث عما مدى تأثير الظاهرة الفردية على الجماعة، وكيف يمكن لفرد واحد أن يؤثر على جماعة من عدت أفراد ذوي أراء مختلفة ويتمتعون بالحرية الكاملة؟ وعلى إثر ذلك التحليل يمكن أن نحكم إذا كان من الممكن ان نعدها ظاهرة أم لا.

أقول: إن الظاهرة الاجتماعية هي التي تخلف أثرا ظاهرا على المجتمع، بحيث أنها قد ترتقي لتصبح قانونا ملزما أو تكون سببا في وضع قانون ملزم، أو قد تخلف أثرا على شكل ممارسات سلوكية تصبح عادة بين الناس، وهذا الوصف هو بعيد عن الظاهرة الفردية، لكن إذا قلنا أن مجموعة من الناس وضعوا في موقف معين، كوضعهم في محيط جاف ليس فيه ماء، وفي نفس الوقت هناك مجموعة أخرى بجوارهم تملك زادا مناسبا من الماء، ففي البداية قد لا تظهر لدى المجموعة الأولى أي فكرة لطلب الماء من المجموعة المجاورة، لكن مع مرور الوقت تبدأ تظهر مظاهر الاضطرار، فيضعف بعض أفراد المجموعة الأولى، مما يدفع أحد أفرادها لأخذ المبادرة لطلب الماء من المجموعة المجاورة، هذه المبادرة الأولى ستبرز فكرة إمكانية طلب الماء من الأخرين، وسرعان ما تصبح هذه الفكرة متبناة من قبل جميع الإفراد فتعم جميع المجموعة. إذا فالظاهرة قد تبدو أنها مقتصرة على التوجه العام في المجتمع، لكنها في الحقيقة فردية الأصل، فالفرد هو منبع الفكرة والقانون والنظام، لكونه متلقيا لوحي الفطرة لديه، فكل فرد يتلقى وحيه الخاص حسب حالته النفسية وبنيته العقلية والفكرية.

إلا أن هناك نوع أخر من الظواهر أطلق عليه دوركايم اسم التيارات الاجتماعية، وقال: بأنها هي تلك مشاعر الحماسة أو السخط أو الشفقة التي تجتاح احدى الجماعات، فليس الفرد هو المنبع التي تفيض منه وإنما تأتي هذه الظواهر من الخارج..[23]. وهذا فيه تطرف كبير في وجهة النظر، وتغيير لحقيقة الواقع، فهذه المشاعر تختلف من شخص لأخر حسب تصور كل شخص، فهناك من تثير حماسته لعبة ما ككرة القدم مثلا، وهناك من تحسسه بالملل، بالإضافة أن هذه المشاعر تنشأ نشوءا فرديا تاما، وما يهيجها للخروج هي تلك الأفكار والتصورات المسبقة في الذهن، والتي يستطيع الفرد بإرادته الحرة أن يتبناها أو أن

---

23 قواعد المنهاج ص 55

يعرض عنها ببساطة، وحتى في الواقع الاجتماعي لا يمكن التحكم في مشاعر الفرد وإرغامه على حب سلوك أو أعراف معينة حتى لو كان يلتزم بها في الظاهر، ولهذا شهد التاريخ طوائف وجماعات عدة، انفصلت عن مجتمعاتها الأصلية لوجود خلافات تصورية، إما في السلوك أو الأخلاق أو الدين أو العرف، فصفة الاختيار والإرادة الحرة، صفات لا تنفك عن الفرد حتى لو عاش في مجتمع تقليدي له ضوابط ثابتة وملزمة وصارمة إلى أبعد الحدود، فدائما يبقى الفرد مَكْمَن ذلك الشعور المستقل بالرضى أو بعدمه على تلك الضوابط، وبالتالي ينتج هذا الشعور سلوكا فرديا يصبح ظاهرة اجتماعية في حال أصبح شعورا جماعي يشترك فيه مجموعة من الأفراد، وهذا يعني أن الفرد ألزم نفسه بما يؤمن ويشعر به اتجاه هذه الظواهر، وأما دخوله في جماعة لتشكيل تيار اجتماعي كما أسماه دوركايم، ليس إلا لإحداث تأثير أكبر في المجتمع، أو لتحقيق أهداف أكبر، بمعنى أن إرادة الفرد سبقت وجود التيار الذي لم ينشأ إلا بعد إلزام ذاتي وليس خارجي.

وعلى كل حال وإن كان دوركايم في نظري لم يوفَّق في هذا الطرح ، إلا أن إشارته لدور المشاعر في توليد ظاهرة التيارات الاجتماعية، تأكد ما ذهبنا إليه بأن المصدر الأصلي للظاهرة هو الفرد، فلولا الشعور الذاتي الداخلي المتبلور عن تصورات عقلية ودوافع نفسية، لما اندفع الفرد للتسبب في احداث ظاهرة التيار الاجتماعي، ولما أصبح هذا الشعور تيارا اجتماعيا، إلا إذا كان شعورا مشتركا بين مجموعة من الأفراد، ما يجعل هذا الشعور يرتقي إلى مستوى ظاهرة اجتماعية تامة التكوين، بعدها يندفع هؤلاء الأفراد إلى التكتل وتشكيل تيار اجتماعي. **فوحدة الشعور تؤدي بالتبعية إلى وحدة التيار**، وبالتالي تتنامى الظاهرة وتكتسب قوة مؤثرة في المجتمع، حينها يتدخل المجتمع لمقاومتها وتبرز الحاجة لتصنيفها والحكم عليها إما بتقبلها كظاهرة صالحة للمجتمع، أو رفضها كظاهرة غير صالحة. وقد يقال إن هناك ظواهر تفرض نفسها علينا من الخارج ولا نستطيع مقاومتها، بل إنها قد تسيطر على مشاعرنا وتوجهها، ويعطى مثال على ذلك بظاهرة الموسيقى.

أقول: إن مثل هذه الظواهر إنما يظهر لنا كأنها فرضت علينا من الخارج ليس لكونها اكتسبت قوة ذاتية، وقدرتها في التأثير على المشاعر ليس لكونها ظاهرة قهرية. ولكن الأصح لو أصلنا للظاهرة ونظرنا إلى منبعها، سنجد أن منبعها هو الإنسان، أي أن الإنسان هو من ابتكرها وانتجها، ومدام الإنسان قد أنتجها فهذا يعني أن الإنسان لديه القابلية للتأثر بها، كونها نتجت بإيعاز من مشاعره وأحاسيسه ابتداء، إذا فإن الظاهرة الموسيقية نتجت

عن المشاعر والأحاسيس، لتوجه إلى المشاعر والأحاسيس، أي انها ظاهرة موجهة لإداء وظيفة معينة، وعي إثارة الشعور الإنساني، وبالتالي فمن الطبيعي أن تؤثر في شعور الفرد، أو قد توحد مشاعر مجموعة من الأفراد على النحو الذي وجهت للتأثير به، إما بالحماسة أو الهدوء أو إثارة العواطف كالحب والكراهية والغضب والخوف، و لم تكن لتثير هذه المشاعر، لولا وجود القابلية لذلك وهي فطرة مبثوثة في نفس الإنسان، وهذه الفطرة مشتركة بين جميع البشر، وهي نفسها المصدر الذي انطلقت منه الظاهرة الموسيقية ابتداء، فقد وُجهت من فرد واحد إلى أفراد أخرين وشكلت نوعا من التشارك في الشعور بين الأفراد، فأصبحت تكون تيارا من الحب او الغضب أو الحماسة او الاسترخاء والهدوء، لكنها في نفس الوقت ليس لها أي قوة قهرية على الأفراد لكونهم متعددو التصورات العقلية، ومختلفون في قوة دوافعهم النفسية، وبالتالي طبقا لخصوصية كل فرد وتصوراته و مقاييسه الخاصة، يمكنه أن يحدد إن كان بالإمكان تقبل هذا التيار من المشاعر أم لا، وهذا يطابق العقلانية المنطقية التي تقتضي منا القول: **أن القادر على إنشاء الظاهرة، قادر أيضا على حذفها أو مخالفتها**، فهو قادر عليها لكونه منشئها ابتداء، وبالتالي فالإنسان له مطلق الحرية في قبول أو رفض أي ظاهرة يواجهها، لأن لديه قدرة ذاتية بالفطرة، أو عقلية حسب قوانين وضعية يقيس بها ما مدى المصلحة أو المفسدة التي يمكن أن يحصلها من هذه الظواهر، وليس الأمر مقتصر على المصلحة والمفسدة المادية فقط، بل هو يشمل حتى المصلحة النفسية والروحية والصحية، فكما قلنا سابقا **الإنسان ثلاثي التركيب فهو روح ونفس وجسد.**

وبالحديث عن ظاهرة الموسيقى، يجرنا هذا للإشارة لنوع أخر من الظواهر، وهي تلك الظواهر المؤقتة والتي قد تندرج الظاهرة الموسيقة تحت بابها، وهي ظواهر قد تختفي مظاهرها من المجتمع بزوال أسبابها التي أنتجتها، أو بمجرد تحقيق أهدافها التي انتجت لها، كالغناء و الموسيقى مثلا، يختفي أثرها بمجرد التوقف عن العزف، وتتلاشى تلك الأصوات في الهواء، وحتى إن ظلت تلك الأحان تتردد في خلجات نفس الفرد، وقد تأخد حيزا ما في ذاكرته، إلا ان تأثيرها الفعلي يتلاشى مع الوقت، و تصبح ظاهرة مهملة بل وباعثة على الملل، بل الأكثر من ذلك، فإننا نرى في واقعنا أن بعض الألحان أو الأغاني التي كانت تعتبر في جيل الستينات أو السبعينات مثلا، أنها قمة الإبداع، اليوم تعتبر بدائية ولا معنى لها أو باعثة على الملل، وهذا الاختلاف في الذوق الحاصل بين الأجيال، ليس له

من مصدر سوى التطور والتغيير الذي لحق بالتصورات الذهنية، بالإضافة للاختلاف الذي لحق الواقع والمحيط والتقنيات، وهذا دليل صارخ على أنه لا يمكن لأي ظاهرة أن تفرض نفسها على المجتمع أو تقهره، فلو كانت الظاهرة الموسيقية فرضت نفسها بصفة القهر على جيل الستينات والسبعينات حقا، لكانت فرضت نفسها أيضا على الجيل الذي بعده وهو الأمر الغير حاصل في عصرنا الحلي ، وإنما لسان الواقع يقول أن الإنسان مختار، وله القدرة على تصنيف الظواهر والحكم عليها بالرفض أو القبول إذا توفرت لديه الدوافع ولمعايير والمقاييس المناسبة أو تم تطويرها. وبالتالي فإن الظواهر المؤقتة قد اكتسبت كل الخصائص التي حددها دوركايم وأتباع المدرسة الوظيفية، بل إنها ظهرت أيضا بصفات قهرية، لكنها رغم ذلك تتلاشى، وهذا يضرب في العمق أيضا خصية العموم، فكونها عامة يجعل من الواجب أن نعطيها صفة السلامة، حسب رأي هذه المدرسة، ولو كانت سليمة فلماذا يرفضها المجتمع إذاً أو يهملها؟ إلا إذا قيل أن صفة السلامة، مكتسبة من تفاعل الظاهرة في الوسط الاجتماعي ويمكن زوالها، حينها وبهذا القول، يكون اعترافا منهم بصحة قولنا أن الإنسان له القدرة للحكم على الظاهرة برفضها أو قبولها، كونه كائن مختار غير مقهور، فهو قادر على أن يقبل الظاهرة الصحية ويعطيها صفة السلامة أو يرفضها ويعطيها صفة الاعتلال.

لكن دوركايم ذهب مذهبا غريبا في الاستدلال، و اعتبر أن هناك مثالا صحيحا يوكد ما ذهب إليه، وهو استدلاله بكون فعل القهر يأتي من المجتمع[24]، عندما يلقن الطفل تلك القوانين والعادات والتقاليد، وهذا لا ينهض حجة على وجود صفة القهر، كون هذه الأعراف والتقاليد ليست سوى تراكمات معرفية تطورت عبر الأجيال، وكونها تلقن للأطفال ليس من باب قهرهم، وإنما لوجود قناعة اجتماعية، أن ما تم التوصل له اجتماعيا، هو الصحيح والمتيقن منه حتى الآن، سواء كانت هذه المعارف صحيحة فعلا أم لا، إلا أن المجتمع بنى نظامه على أساسها، فمن باب حفظ النظام، ومن باب الاستمرار في الترقي الحضاري واستمرارية الوحدة الاجتماعية، يلقن الأطفال ما تم التوصل إليه من معرفة عبر تجارب أو تفاعلات مع الطبيعة والمحيط، لكي لا تكون هناك حاجة بالطفل ليخوض نفس تلك التجارب. فلو أثبتت التجربة أن هناك رمال متحركة في موقع ما في الصحراء، أو أسد ضاري في الغابة، فليس من الضروري أن يترك الطفل ليجرب بنفسه، ليعلم إن كان الأمر

24 قواعد المنهاج ص 57

صحيحا أم لا، وإنما يمكننا أن نحول دون خوضه لتجربة قد تكون مميتة بالنسبة له، وذلك بساطة عن طريق تعليمه، فهذا هو الدافع الإنساني الذي يدفع البشر لتعليم أبنائهم. فنحن نعلم أبناءنا إضافة للعادات والتقاليد، علوما أخرى كالحساب والطب والحرث والزرع والطبخ ....وغيرها، وماهي إلا معارف تراكمت خلال الأجيال، نلقنهم إيها لأنه ليس من الضروري معايشتهم للمراحل البدائية وخوضهم غمار التجارب السابقة، وإلا ستكون الحضارات بذلك تكرر نفسها في كل مرة. وإنما منطق التطور والتقدم والتحديث، يستدعي البناء على المعارف السابقة حفظا للنظام أولا، وفي نفس الوقت تكون هناك إمكانية لتصحيح الأخطاء وتمحيص الأشياء التي تستدعي إعادة النظر، وهذا يبرز ببروز مستجدات واقعية تفرض على المجتمعات سلوك نسق مغاير عن مجتمعاتهم السابقة، وبالتالي فإن الطفل يبقى إنسانا له فطرته وتصوراته العقلية المستقلة، تجعل منه شخصية حرة قادرة على الاختيار، إلا أن خيارته تكون متوقفة مؤقتا حال طفولته، نظرا لوجود احتالية خمول المعرفة المقررة لما هو صواب أو خطاء، فلا أحد ينكر أن التمييز بين الخطاء والصواب، هو أمر قد يصعب على الطفل أحينا، فقد يعسر عليه توقع نتيجة تصرف أو فعل ما مالم يتعلم، لعدم وجود تجارب مسبقة في ذاكرته، لكنه مع الوقت تصبح الأمور أكثر منطقية، بل و يصبح الطفل قادر على مزج معارفه ليتوقع نتائج تجارب أخرى، وإن لم يخضها من قبل، ومن هنا تنبني شخصيته التي قد تكون متمردة على تلك الأعراف والتقاليد في مرحلة ما، نظرا لوجود تصورات ذهنية نتجت عن تمازج معارفه التي تلقاها، وبتالي يكون التلقين الذي تلقاه الطفل، لم يأسس لشخصية مستقلة فقط، بل أعطاه الأليات والوسائل التي دربت ذهنه على اكتساب ملكة التفكير، و وضع المقاييس وبناء الأحكام، ولو صح رأي دوركايم لانطبق كلامه عليه هو نفسه، ولكان التزم بما لقنه إياه المجتمع ولم يكن ليكتب ما كتبه.

وبالتالي حتى الطرح الذي طرحه (سبينسر) والذي عزز به دوركايم طرحه هذا بالقول: "انه ينبغي للمربي الرشيد أن يجنح بالأمة على أساليب القهر وأن يترك الطفل حرا طليقا من كل قيد" أصبح طرحا غير منطقيا بعد ما أوردناه من نقاش حول هذه الجزئية، لأن الطفل خلال مراحل تعلمه يمكن من الوسائل المعرفية اللازمة التي تعينه على معايشة الواقع والتأقلم مع محيطه، بالإضافة أن تلقنه تلك المعارف تمكنه من استثمارها للمساهمة في تطوير مجتمعه ومحيطه، ولهذا يشهد التاريخ دائما طفرة في الحضارات التي تهتم بالتعليم وتحرص على

تلقين أبنائها ما تراكم لديها من معرفة أو علم، بل تعلُّم الإنسان وطلبه للمعرفة، لا ينقطع بالكبر في السن أو تجاوز مرحلة الطفولة، وبتالي لا يمكن القول أن الرجل الراشد الذي يطلب المعرفة والتعلم على يد غيره، أنه يلقن بصفة قهرية أعراف المجتمع، وإنما يجب القول أن الحاجة للتطور وتحسين الإنسان لواقعه، تتطلب الاستمرار في طلب المعرفة وتعلم كل ما استطاع المجتمع تحصيله من تراكمات معرفية حتى لو كانت تتعلق بنظام الأعراف والتقاليد. فلابد من البناء على معارف أولية انتهى إليها السابقون كي يستطيع اللاحقون الاستمرار، وفي الحقية حتى لو لم يلقن الإنسان هذه المعارف والأعراف من المجتمع، سيندفع فطريا إلى انتاج معارفه وأعرافه وتقاليده الخاصة، بحسب ما تمليه عليه مشاعره وفطرته الداخلية وما تفرضه الضرورة والواقع، وأكبر دليل على هذا هو عندما قررت أوروبا الانسلاخ عن تراثها التقليدي والديني، لجأت إلى ابتكار معارف جديدة تحولت مع الوقت لأعراف وتقاليد وعادات وثقافة، وهي ما أصبح اليوم يطلق عليه اسم الحداثة أو الثقافة الأوروبية أو الغربية أو القيم العصرية، وماهي إلا مفاهيم أسهم في ابتكارها سياسيون وفلاسفة معاصرون وعلماء وأيضا فنانون. بمعنى أخر إن هذه الثقافة ليست سوى إنتاج بشري لقن للأجيال اللاحقة بصفتها الثقافة المثالية التي ينبغي للمجتمع أن يتبناها، وتم تصنيف ما قبلها كمظاهر تخلف ورجعية. فالبشرية في حال تجمعها تعرف بفطرتها، أن عليها انشاء نظام يأطر تعامل الأفراد، وتعرف بفطرتها أن وجودها حادث وليس أبدي، وهذه المعرفة الأولية وغيرها، تسهم في تحريك سكون الإنسان ودفعه إلى طلب مصلحته الخاصة والعامة أيضا.

وبهذا إذاً، لا يمكن القول بفصل الظاهرة الفردية عن الظاهرة الاجتماعية، فمن المستحيل أن توجد هناك ظاهرة اجتماعية من دون الفرد، ولا يمكن أن تصبح الظاهرة اجتماعية، لولا مرورها بمرحلة الإنتاج الفردي، والفرد نفسه ليس سوى عنصر من بين عناصر الجسم الاجتماعي، يؤثر ويتأثر بالأخرين، فمظاهر التكامل في المجتمع تتطلب إسهام جميع أفراده، وهذا الإسهام بدوره يحمل مظاهر مختلفة، قد تكون مظاهر تخدم المجتمع أو لا، لكنها بغض النظر عن ذلك فإنها تبقى ظواهر أنتجت بصفة فردية، بعيدا عن أي قهر اجتماعي، فلا أحد ارغم " تومس أديسون" على أن يكون سببا في ظاهرة استخدام الكهرباء في المنازل، إنما ذلك ناجم عن دوافع فردية، كونتها التراكمات المعرفية، والأفكار وحاجيات الواقع، ولا يمكن القول أن إسهام " تومس أديسون" هذا في تطوير المجتمع، مجرد تجسد فردي للظاهرة، إذ أن ظاهرة كهرباء البيوت لم تكن موجودة قبله، حتى تفرض نفسها عليه

فتتجسد في صورة فردية، فهي لم تكن سوى ظاهرة فردية نظر إليها المجتمع بنظرة قبول لكونها تخدم المجتمع في جانب من جوانب الحياة، فعمت المجتمع بأكمله لأن سلامة الظاهرة تقاس في نظرة المجتمع بما مدى الفائدة التي تقدمها الظاهرة، سواء على المستوى المادي أو النفسي أو الروحي، وبالتالي يجب القول إن الظاهرة الاجتماعية، هي نتيجة الإسهامات الفردية في الحياة الاجتماعية، فإن قيل إن "تومس اديسون" تأثر بمحيطه والبيئة التي عاش فيها، وهذا ما فرض عليه الاندفاع إلى إنتاج هذه الظاهرة وهذا هو معنى تجسداتها الفردية.

أقول: لا شك أن البيئة و المحيط لهما اثار على شعور الفرد وتصوراته، خاصة وأن البيئة الاجتماعية تكون هي المصدر الأول الذي يتلقى منه الأفراد معارفهم الأولية، إلا أن ظاهرة تطور النظم الاجتماعية وأحوالها الحضارية، يجعل من غير الممكن القول أن ما ينتجه الفرد هو تجسد للظواهر اجتماعية، كونها ظواهر مستحدثة، والدليل على ذلك، أنها تثير النظام الاجتماعي وتجعله يندفع إما لمقاومة تلك الظاهرة الفردية أو قبولها، فلو كانت هذه الظواهر الفردية مجرد تجسد لظواهر اجتماعية، لما احتاج المجتمع إلى الصدام معها، كون المصدر الأصلي لهذه الظواهر موجود كظواهر اجتماعية، وهو الأمر الغير حاصل في الواقع.

وأما الظواهر التي يمكن القول أنها تجسدات فردية حقا، هي تلك الظواهر التي تحدث بشكل فردي ومنعزل، ولا تحدث بشكل جماعي كالانتحار مثلا، فالانتحار وإن كان ظاهرة اجتماعية، إلا أنه يحدث بشكل فردي كل فرد على حدة، وفي أماكن متباعدة ومتفرقة، ولا يحدث بصفة جماعية إلا نادرا، ولا يمكن الجزم حقا في كون بعض حالات الانتحار هي نتيجة لظاهرة فردية سابقة أو متأثرة بها، لكن مما لا شك فيه أن لظاهرة الانتحار أسباب اجتماعية ومتأثرة بالمحيط والبيئة، ففي تقرير نشرته "دي دبليو DW"سنة 2007 ونقلت عن أحد علماء النفس قوله" أن من ابرز أسباب الانتحار تأزم العلاقات الاجتماعية والأسرية". وقد تختلف هذه الأسباب من مجتمع لأخر، ففي بعض المجتمعات تكون للأسباب المادية حضور أكبر، فمع انتشار الفقر وصعوبة الحياة، تخلق ضغوط نفسية تدفع بالمرء إلى الانتحار، وبالتالي نظرا لملاحظة هذه الأسباب، لا نستطيع القول حتى عن ظاهرة الانتحار أنها ظاهرة فردية، أو أنها تجسد فردي لظاهرة اجتماعية، وإنما يمكن القول بأنها نتيجة لظاهرة اجتماعية ومتولدة عنها، أي أن الفقر وصعوبة الحياة تولد عنه ظهور ظاهرة الانتحار كنتيجة، وليس كتجسد فردي، وبالتالي يكون القول بأن ظاهرة الانتحار

ظاهرة فردية هو ادعاء متجاوز للحقيقة، كون الأسباب التي انتجته هي عبارة عن ظواهر عمت جميع المجتمع كالفقر، ومن الطبيعي أن تكون أثارها والنتائج المترتبة عنها عامة كذلك، وإن حدثت في أماكن مختلفة. وعدم حدوث الانتحار بشكل جماعي لا يغير من حقيقتها كظاهرة اجتماعية، فليس هناك ما يدفعنا لاشتراط هذا الشرط، لكونها تتكرر بصفة مستمرة وشغلت لنفسها حيزا مستقلا بين مجموع الظواهر الموجودة في المجتمع، وهذا كاف في الإقرار بعمومها أو انتشارها، مما يستدعي تدخل النظام الاجتماعي لإحداث رد فعل مناسب اتجاهها.

ولعل من ابرز الحقائق التي يمكن ملاحظتها بوضوح في التفاعلات الاجتماعية، هو ذلك التداخل بين الثقافات والتجارب المختلفة، وهذا التداخل بحد ذاته ظاهرة اجتماعية تستدعي الملاحظة، كونها تسمح بتعدد العادات والتقاليد داخل المجتمع الواحد، وتسمح في كثير من الأحيان لكل طائفة اجتماعية بالاحتفاظ بمعتقداتها وتقاليدها وعاداتها، فالمجتمع في اليونان قديما كان يظم طبقات وطوائف اجتماعية مختلفة، ومن أصول عرقية وجغرافية مختلفة أيضا، ورغم ممارسة النظام سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي ضغوطا سلطوية قهرية، إلا أن اليونان القديمة ظلت دائما محتفظة بثقافتها العقدية فيما يخص تعدد الآلهة، ونفس القول يمكن قوله على الحضارة الرومانية قديما والهندية حديثا. إلا اننا لا يجب أن ننكر وجود حضارات أخرى مورست فيها القوى التسلطية والقهرية لإجبار المجتمعات على اتباع دين ما أو عقيدة ما. وهاذا كان أمرا شائعا في بعض الحضارات القديمة وتكرر حتى في العصور الحديثة ابتداء من محاكم التفتيش المسيحية، انتهاء بالشيوعية التي كانت تجبر الناس على ترك دينهم، وإن كان البعض قد يعترض أن الشيوعية لم تكون دينا، إلا أنها تبقى مجموعة من المبادئ والمعتقدات والمظاهر الثقافية التي تم فرضها على المجتمع بالقوة، كما أن صور القهر هذه لا يمكن اعتبارها نابعة من قوة الظاهرة الثقافية أو الاجتماعية آن ذاك، فالظاهرة لا تستطيع ان تهدد الناس بالسلاح، إلا أنها لا شك كانت سببا في وجود صورة منحرفة لها وشاذة، دفعت بأفراد بعض المجتمعات إلى سلوك طريق العنف، وإن كانت خاصية القهر موجودة حقا فإننا لا نجد أوضح من هذه الصورة لإثبات ذلك، لكن هذا ليس صحيحا لاعتبارات من بينها: أن تلك المبادئ الفكرية المتمثلة في الظاهرة الشيوعية، نجحت في تشكيل مجتمع فرعي مستقل بها عن المجتمع الأصلي بسبب وجود

الدوافع المشتركة، وهذا يعني أنها لم تعم المجتمع بأكمله أو أن المجتمع الأصلي لم يكسبها صفة السلامة والقبول.

والاعتبار الثاني: هو أن ظاهرة الشيوعية لم تعم وتنتشر بصورة طبيعية كأي ظاهرة اجتماعية، بحيث يأخذ المجتمع وقته في الحكم عليها وتصنيفها، وإنما كان انتشارها شاذا، نتيجة تسلط فيئة اجتماعية على باقي المجتمع بالقوة. وبالتالي وحالة الإكراه هذه لا تعطينا الحق في القول أن هذه الظاهرة عمت جميع أفراد المجتمع، أو أنها اتخذت صفة الظاهرة الاجتماعية، لأن هذا الادعاء سيكون باطلا بدون شك، ورغم أن الشيوعية نجحت في الأخير في إنشاء مجتمع شيوعي بعد سلخه عن الأعراف والمعتقدات، إلا أنها لم تستطع منع تمدد المعتقدات أو منع انبعاثها من جديد، فنجد في وسط المجتمع الشيوعي طوائف دينية من مسحين ويهود ومسلمين وغيرهم، وهنا يكمن الفرق بين الظواهر التي تتمتع بقابلية اجتماعية وحكم عليها المجتمع بالسلامة والقبول، وبين الظواهر التي تفرض نفسها بالقوة والإجبار وتشويه التصورات. فالظواهر التي يحكم عليها المجتمع بالقبول يتشبث بها ويحرص على بقائها رغم كل ما يمكن مواجهته من صراع، بينما الظواهر التي تفرض على المجتمع بالقوة فهي لا تستدعي هذا التمسك، وقد يفكر المجتمع في التخلي عنها مع أول منعطف يصادمه. ولهذا لا يمكن القول أن كل التقاليد والعادات والثقافات فرضت علينا قهرا، فهذا ينافي الواقع وفي نفس الوقت استخفاف بقدرة البشر على تحري المنطق عند النظر لأي من تلك الظواهر.

وكذلك الأمر عند إنتاج أي قانون أو عرف اجتماعي، فلابد من وجود مقايس معيارية ينبني عليها منطق إنتاج العرف أو إشاعة ظاهرة قانونية، فالأعراف والقوانين إنما وجدت لوجود ضرورة لها، فالناس تحتاجها لخلق نظام يضمن الحفاظ على حقوقهم وأمنهم، ووجود قوانين خاصة لحماية هذه الأعراف أو القوانين نفسها، هو من باب الحفاظ على النظام الاجتماعي، المتمثل في وجود ضامن للحفاظ على الحقوق والأمن، وإن كانت ردت الفعل الاجتماعية اتجاه المخالفين قد تختلف بين المخالفين للقوانين والمخالفين للأعراف. فالقانون قد يعاقب مخالفه عقابا جسديا أو ماديا أو نفسيا كسلب الحرية، والعرف يعاقب مخالفه عقابا معنويا كالقطيعة أو تشويه السمعة، أو طرده من الأسرة أو المجتمع ككل، أو التشهير به علنا. وهذا التفريق بين العقاب القانوني والعرفي بحد ذاته ليس سوى عرف تعارف عليه المجتمع، فيعاقب مخالفه كمخالف للقانون.

قبل وجود القانون كانت المجتمعات تعتبر الأعراف قوانين ملزمة، بل إن القوانين ماهي إلا صورة متطورة عن الأعراف، فالمجتمعات على مر تاريخ البشرية كانت تميل دائما إلى التنظيم والتجمع، لأن ذلك يحقق لها مصلحة أكبر، وللابتعاد عن العشوائية التي قد تهدد هذا التجمع، أنشأت المجتمعات أنظمة اجتماعية، ولا يمكن لأي نظام أن يقوم دون وجود أعراف أو قوانين وقواعد ملزمة، تحدد طبيعة العلاقة بين الأفراد وبين الأفراد ومجتمعهم. لكن هذه القوانين والقواعد لا يمكن إلا ان تكون مبنية على أسباب منطقية حتى يتقبلها الناس، فكما قلنا سابقا أن **الظواهر التي يحكم عليها المجتمع بالقبول يتشبث بها ويحرص على بقائها**، وحتى لو اختفت في مرحلة من مراحل التطور الحضاري، فإنها تجد لنفسها طريقا للانبعاث من جديد في مراحل أخرى، فالقواعد الأخلاقية التي كانت بعض المجتمعات متشبثة بها في ما يخص اللباس مثلا، لا يمكن القول إنها كانت مجبرة عليها أو مقهورة في التزامها، كونها كانت أعرافا وقواعد نشأت وفق مراحل التطور في النظام الاجتماعي، ولم تكن تلك القواعد سابقة في الوجود على المجتمع. وهذا أمر ظاهر بوضوح في بقايا المجتمعات البدائية في وقتنا الحاضر،[25] مما يعني أن تلك القواعد أو الأعراف المتعلقة بالتزام اللباس المحتشم، هي مظهر من مظاهر الحضارة و التطور في الوعي و التصور الجماعي، وتطورٌ أيضا في النظام وهو ما يتجلى في تطور شكل القوانين، بحيث لم تعد تقتصر على القوانين التنظيمية الضرورية فقط، بل ارتقت إلى ما هو أخلاقي ومعنوي، هذا إن دل على شيء فهو يدل على ارتقاء في الادراك والتصور، راكمته التجارب والمعارف الحسية نظرا لتفاعل الأفراد داخل المجتمع، والتجربة هي مصدر من مصادر المعرفة، ولهذا كان التزام بعض المجتمعات لمفهوم الحشمة في اللباس، منطقيا لهم بناء على ما تراكم لديهم من معارف حسية، وكون هذه المعارف غابت أو غُيبت في مرحلة من مراحل الحضارة، لا يعني أنها غير صحيحة أو غير منطقية، وإنما يمكن القول أنه حدث نوع من الانحراف في التصورات أدى إلى التراجع في مستوى الحس الأخلاقي للمجتمع[26]، ولا يمكن تسمية ذلك تطورا لأن التطور يستلزم التقدم للأمم وليس

---

[25] وهي تلك القبائل التي اكتشف بعضها في إندونيسيا وغابات الأمازون وبعض المناطق في افريقيا، ووجودها يعطينا فكرة حول تطور التصور الجمعي والأخلاقي للبشر، كما يعطينا فكرة حول ارتباط تطور التصورات الأخلاقية بشكل اللباس و تقسيم العمل الاجتماعي وكذلك ارتباط تطور المفاهيم الاخلاقية بتطور النظام الاجتماعي ككل.

[26] اعني بذاك ان لباس المجتمعات البدائية كان مقتصر على بضع رقع تستر مناطق معينة من الجسم ولما ارتقت المجتمعات في تصوراتها وأخلاقياتها وتقنياتها تطور لباسها إلى ستر الجسد بأكمله أو معظمه، فان ظهرت في

الرجوع إلى الخلف وتبني بعض المظاهر البدائية، فإن قيل: إن كثيرا من هذه القوانين لا يكون مصدرها الحس والتجربة، وانما يكون مصدرها الدين، ومنه تستمد صفة الالزام مما يكسبها صفة القهر بالتبعية كون مصدرها هو السلطة الدينية.

أقول: حتى لو كان مصدرها دينيا فهذا لا يغير من حقيقتها، كونها مظهر من مظاهر التطور والرقي في النظام الاجتماعي، وتقبلها من طرف المجتمع لهو أكبر تعبير على تطور التصور والادراك الجمعي للمجتمع، كما أنه يدفعنا للاعتقاد أن هذه التشريعات الأخلاقية التي يأتي بها الدين لا يمكن ان تنبعث من أي مصدر بدائي، بل هو مصدر مدرك وعلى مستوى عال من الرقي، كون تلك التشريعات منطقية ومرتبطة بأسباب خاصة، وهذا يعني أن الدين نفسه هو مظهر من مظاهر تطور ورقي النظام الاجتماعي، وبالتالي يعتبر هذا من بين المعايير التي يمكن ان نقيّم بها ظاهرة تطور أو رقي المجتمعات، **فكلما تحولت المجتمعات من الاهتمام بتحصيل ما هو مادي إلى الاهتمام بما هو أخلاقي ومعنوي وإنساني، كان ذلك إشارة للمستوى التطور و الرقي الذي وصل إليه المجتمع**، بما راكمه من تجارب و تفاعلات اجتماعية، وما تَوَجُّه بعض المجتمعات إلى تقديس الإنسان إلا مرحلة من مراحل هذا التطور والرقي. وفي مرحلة أخرى أعلى في مراتب الرقي، تصبح المجتمعات على مستوى أعلى من الإدراك والتصور للذات الإنسانية وللمحيط والكون، لتصل إلى مستوى ادراك أعلى للوجود، فتدرك أن هناك وجود هو أعلى رتبة من الإنسان يستحق التقديس، وبالتالي فإن مراحل التطور والإدراك هذه تدفع بالإنسان إلى التزم ما يؤمن به من معتقدات كونها تعبر حسب تصوره على الحقيقة التي راكمتها مشاهدات وتجارب وتفاعلات المجتمع، وهذا ما يعطي هذه المعتقدات نوعا من المصداقية، لهذا يكون هذا الالتزام طوعيا تماما وبعيدا كل البعد عن أي مظهر من مظاهر القهر، وما يعطي هذه المعتقدات مزيدا من القوة الإلزامية كونها محل اتفاق بين أفراد وفئات المجتمع على اختلافهم، وهذا يأسس لنوع من المساواة والعدل بين الجميع، سواء كان قوي أو ضعيفا غنيا أو فقيرا، مما يعزز مفهوم الوحدة الاجتماعية لهذا يتشبث المجتمع بهذه المعتقدات كونها من جهة أخرى تعبر أيضا عن خصوصيته وهويته الحضارية.

مجتمعاتنا الحالية أي مظاهر للباس الذي يستر مناطق معينة من الجسد فقط، فهو يعد عودة الى مظاهر البدائية ولا يعد تطورا، وانما يعتبر انحرافا، كون التطور أو الرقي يعني الانتقال لما هو اكثر سترة، او الحفاظ على الشيء وتطويره ليصبح اجمل أو اسهل.

اذاً فقوة الالتزام بالمعتقدات الدينية يكون ذاتيا، بعد أن يدرك الفرد حقيقة تلك المعتقدات واقتناعه بها، وهذا ما يفسر وجود أفراد يلتزمون بمعتقداتهم حتى لو غيروا محيطهم الاجتماعي والثقافي، بل إن تلك المعتقدات يعتنقها أبناءهم رغم نشأتهم في مجتمع تخالف ثقافته تماما معتقداتهم، ويتلقون تعليما مخالفا يناقض ما يتلقونه من الأسرة، بل الأكثر من هذا فإن بعض المجتمعات تتبنى معتقدات معينة، ويختار بعض أفرادها اعتناق دين مغاير لما لقنهم إياه المجتمع والأسرة، فالظاهرة هذه لا علاقة لها بالقهر أو التلقين الاجتماعي أو الأسري، وإنما لها علاقة بالطبيعة الاختيارية لدى الإنسان، وما يخلجه من أحاسيس وعواطف وتصورات عقلية.

ومما يمكن استنتاجه أيضا من هذا الطرح هو **أن من طبيعة الحضارات الإنساني الاستخلاف**، أي أن بعضها يخلف بعضا، وكل حضارة تخلف وراءها من الثقافة والعلم والمعرفة التجريبية والأعراف والقوانين، ما تعتمده الأجيال اللاحقة لتستند عليه وتستفيد منه في تطوير حضارة عصرها.[27] وهذا شيء ملاحظ في الأثار التي خلفتها الأمم السابقة بحيث يلاحظ تطورٌ في الصناعات والآلات والحرف، بحيث ترتقي الناس من صناعات ذات أشكال ونماذج بسيطة إلى أشكال ونماذج معقدة ومحسنة أفضل من الحضارة التي سبقتها، وإن كان هذا ينطبق على الحرف والأدوات والنقوش والتماثيل وغيرها من المواد، فإنه يصح أيضا على النظام والقوانين والأعراف الاجتماعية، فعقلا من المستبعد أن يتراجع الإنسان في مستواه المعيشي أو التقني أو التنظيمي، فالإنسان بطبيعته مفطور على الطموح لما هو أفضل وأحسن، أو يطمح لما هو أكثر كفاءة أو أسهل أو أجمل، لكن لا يتصور أن يطمح الإنسان لتحصيل ما هو أقل من مستواه الحالي وإلا سيكون خط التطور الحضاري للبشرية خطا رجعيا.

ولهذا نجد أن بعض المجتمعات تحولت من مجتمعات لا دينية إلى مجتمعات دينية، لأنها عاشت ما يكفي من الزمن لتتراكم لديها خبرة في المجتمع اللاديني، ويظهر لها محاسن المجتمع الديني، خاصة فيما يتعلق بمسالة الأخلاق، فلا يمكن تصور رقي أخلاقي بدون وجود دين، أو معتقدات دينية تشكل التصور العام لمفهوم الأخلاق، وهذا التصور هو الذي يمكن من وضع معايير خاصة وثابتة بالقواعد الأخلاقية، وبالتالي فإن تراجع بعض المجتمعات عن التدين يؤدي بالضرورة إلى التراجع في التصورات الأخلاقية، وهذا يعني بالتأكيد تراجع

---

27 {وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات} سورة الأنعام الآية 165

مستوى الرقي الاجتماعي، ففي حالة المجتمعات الدينية يكون هناك تصور ثابت وموحد لما هو أخلاقي أو غير أخلاقي، بينما في المجتمعات اللادينية فإنها تفتقر لهذه الوحدة في التصور مما يجعل نظامها الأخلاقي نظاما هلاميا، يكثر حوله الاختلاف ويجعل كل فرد في هذا المجتمع قادر على ابتكار معاييره الأخلاقية الخاصة، وهو بطبيعة الحال أمر ليس مثاليا لكونه سيخلق تعارضا بين هذه الاخلاقيات لا محالة، لعدم وجود توافق موحد حولها و أيضا لأنها غير ثابتة، فإن كان كل فرد قادر على ابتكار أخلاقه الخاصة فهو قادر على تغييرها أو إلغائها متى شاء، وهذا يجعل الانفلات الأخلاقي داخل المجتمعات اللادينية أمرا شائعا، وبالتالي فإنَّ ارتقاء المجتمعات إلى المظاهر الأخلاقية عن طريق التدين هو مرحلة عليا في مراحل الرقي الحضاري، والتخلي عنه أو إلغاءه هو مظهر من مظاهر الرجعية ومرحلة من مراحل التخلي عن الرقي الأخلاقي. وبالتالي فإن القول بنسبية الأخلاق هو قول يفتح الطريق نحو الرجعية في الحضارة الإنسانية، ويفتح الباب أمام تحَول الإنسان من كائن أخلقي إنساني إلى كائن حيواني مادي، أو كائن آلي فاقد لأي هوية إنسانية، فكون الإنسان كائن يميل إلى أن يكون كائنا أخلاقيا يعتبر من الخصائص التي تميزه عن الحيوان، وهذا ما يعطيه تلك الأفضلية التي مكنته من انشاء مجتمعات قادرة على تطوير إمكانياتها وقدراتها وطبيعة عيشها، وإلا لماذا لم يشهد عالم الحيوان أي شكل من أشكال هذا التطور الذي يحققه الإنسان[28]؟ و من الظاهر أن تكوين الإنسان المتميز عن باقي المخلوقات يعطيه الأفضلية ليكون مهيمنا على الأرض وهي هيمنة ليست نتيجة لانتخاب طبيعي، وإنما كانت هيمنة الإنسان أمرا مقصودا، فقد هيئ وخلق على هذا الشكل وبهذه التركيبة ومُكِّن من آليات وأدوات اكتساب المعرفة، ليكون قادرا ومستحقا لهذه الهيمنة، فهناك مخلوقات أقوى وأشرس من الإنسان، لكن قدر لها الانقراض وأخرى لم تنقرض بعد وتمتلك قوى أفضل من الإنسان ولكنها لم تستطع السيطرة حتى على ماثلتها من الكائنات فما بالك بالأجناس الأخرى، مما يعني أن منطق الانتخاب الطبيعي هو منطق مشكوك فيه، وإنما الأصح القول أن هناك قانون طبيعي يضمن التوازن بحيث يبقى كل مخلوق يؤدي وظيفته الوجودية حسب ما خلق عليه من إمكانيات وقدرات، وهذا القانون يضم كوابح تكبح باقي المخلوقات عن الارتقاء إلى مرتبة هي أعلى من الوظيفة التي خلقت من أجلها، وبالتالي إذا كان

28 {ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا} القران الكريم سورة الاسراء الآية 70

الإنسان لا يستطيع العيش في الفضاء أو لا يستطيع إيجاد كوكب أخر صالح للعيش أو لا يمتلك القدرة على تهيئ كوكب أخر ليصبح صالحا للعيش، فهذا لا يعني أنه لا يستطيع أو أن الأمر مستحيل بالكلية، وإنما ما يجعل الأمر مستحيلا أو مستعصيا على الإنسان، هو ان الكوابح الموجودة في القوانين الطبيعية لا تسمح للإنسان الوصول إلى هذا المستوى من الارتقاء.[29] وبالتالي فإن القوانين الطبيعية والكونية تفرض هذا الاختلاف بين البشر وباقي المخلوقات، وتجعل من البشر بدوافعهم ونوازعهم الغريزية الذاتية يميلون إلى النظام، وغريزة التنظيم هذه هي التي تولد تلك الأنواع من القوانين العرفية والأخلاقية، ولو قرر الإنسان في يوم ما التخلي عن طبيعته التنظيمية، فإن هذا سيكون إشارة غلى ارتداد مستوى رقيه إلى حد تساويه مع باقي المخلوقات، فكلما ارتقى الإنسان في نظامه الاجتماعي والأخلاقي، كان ذلك إشارة على تطوره وارتقاء معارفه وتصوراته اتجاه نفسه ومحيطه. فإن قيل إن تلك القوانين والظواهر الطبيعية هي التي تفرض هذا الاختلاف بين المخلوقات، و هي التي تؤدي إلى تلك المظاهر الإنسانية في المجتمع البشري، وتؤدي إلى تطوير النظم العرفية والأخلاقية، لكونها ظواهر طبيعية فرضت على الإنسان من الخارج، وبالتالي فإنها تمارس عليه نوعا من القهر الخارجي.

أقول: إن هذا صحيح إلى حد ما، فالقوانين والظواهر الطبيعية و الكونية، هي قوانين وظواهر ثابتة لا يمكن تغييرها أو تطويرها، فالإنسان بحد ذاته عبارة عن ظاهرة طبيعية كونية مركبة من عدة عناصر تحكمها مجموعة من القوانين والتوازنات، تجعله يندفع إلى نسق معين من السلوك بصورة غريزية، إلا أن هذه الظواهر لا يمكن اعتبارها قهرية بالجملة، فهي تلعب دورا يختص بالأساس في موازنة الحياة الطبيعية، ورغم كونها قد تحدد الإطار السلوكي، إلا اننا لا نستطيع القول بصفة جازمة أنها ظواهر قهرية، نظرا لكون الإنسان يملك مساحة واسعة من الخيارات التي تمكنه من تجاوز هذه القهرية، فقد نقول إن الإنسان غير قادر على الطيران بسبب مواصفات وقوانين جسمه الطبيعية، إلا أن الإنسان تمكن وبفضل الخيارات التي تتيحها له الطبيعة نفسها، من أن يتوصل إلى وسائل تمكنه من الطيران، وبالتالي فإن الصفة المميزة للكائن البشري والتي تعطيه هذه القدرة الكبيرة على التطور، هي في كونه كائن حر ومخير وليس مقهور ومجبر. وهذا ينعكس على شكل

---

[29] { يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا من أقطار السماوات والأرض فانفذوا لا تنفذون إلا بسلطان}
القران الكريم سورة الرحمن الآية 33

الظواهر المنبثقة من السلوك البشري فلا تنشأ على نمط محدد، بل إننا قد لا نستطيع حصرها بالكلية، وإن كان تنوع الظواهر والسلوكيات الإنسانية- سواء على المستوى الفردي أو الجماعي- يعبر عن شيء فإنما يعبر عن كون الإنسان قادر على تغيير اختياراته، وقادر أيضا على التحكم في الظواهر التي يسهم في ظهورها، وأما الظواهر الطبيعية التي قد لا يستطيع الإنسان أن يغيرها أو يتحكم فيها، فإنها تبقى كركائز ثابتة تضبط توازن الحياة على وجه الأرض.

إن التفاعل البشري مع الظواهر الطبيعية لا يجب أن يأخذ بالضرورة شكل الخضوع، فقد يكون على شكل الاستفادة واستغلال البيئة والمحيط، فالإنسان استطاع مثلا أن يطور من شكل العمران بعد اكتشافه لمواد البناء التي تمكنه من رص الحجارة وتثبيت بعضها على بعض[30]، واستطاع الإنسان أن يستغل القوة الدافعة للرياح ليستكشف أراض جديدة على كوكب الأرض[31]، واستطاع الإنسان أن يستغل الفرق بينه وبين الحيوان ويستخدم قوة الحيوان لمصلحته[32]، وهذه الظواهر التي ينتجها الإنسان بتفاعله مع الطواهر الطبيعية، هي بدورها يتولد عنها ظواهر أو قوانين أخرى تصبح متجانسة مع المظاهر الاجتماعية، أو تصبح جزءا من وسائل بناء النظام الاجتماعي.

وحتى لو سلمنا تجاوزا لما هو واقع بصحة القول بأن الظواهر الطبيعية تفرض نفسها قهرا، فإننا لا يمكن أن نعدها موضوعا لعلم الاجتماع لكونها ظواهر غير اجتماعية، إلا إذا قيل بأن النسق الفكري يفرض علينا أحيانا العودة إلى الوراء قليلا، لملاحظة الظواهر الأصلية التي انبثقت عنها باقي الظواهر الإنسانية، كما هو الحال بالنسبة للظواهر الفردية والتي قلت عنها أن لها أصل في الدوافع النفسية للفرد، بهذا سنكون جعلنا للظواهر الطبيعية نصيبا من الدراسة الاجتماعية. وفي الحقيقة هذا يبدو منطقيا إلى حد ما، كون الإنسان نفسه ليس سوى نتاج لظاهرة طبيعية وهي التوالد وتحكمه قوانين طبيعية وكونية، من جاذبية وأمطار وحر وبرد، أو قوانين فيزيولوجي تحفظ توازناته العقلية والجسدية، وبهذا المنظور نكون قد

---

30 {فأوقد لي يا هامن على الطين لعلي اطلع على اله موسى } القران الكريم سورة القصص الآية 38

31 {ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم من رحمته ولتجري الفلك بأمره ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون} القران الكريم سورة الروم الآية 46

32 {وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها ولكم فيها منافع كثيرة ومنها تأكلون وعليها وعلى الفلك تحملون} القران الكريم سورة المؤمنون الاية22

أحطنا خلال الدراسة الاجتماعية بكل الجوانب المؤطرة لحياة الإنسان، والتي من المحتمل أن تكون أصلا للظواهر مع الحفاظ على ذلك الحد الفاصل الذي يفصل بين دراسة الظواهر الاجتماعية، ودراسة الظواهر الطبيعية.

فإن تقرر صحة القول بكون الإنسان كائن حر ومخير، فإن رغبة الحرية لديه تدفعه بشكل فطري، إلى الفرار من كل شيء قد يقيد هذه الحرية، أو التمرد عليه، وهذه طبيعة بشرية لا يختلف عليه اثنان، إلا أن هناك تساؤل قد يفرض نفسه في هذا الشأن، وهو لماذا قيد الإنسان حريته بالقوانين العرفية والأخلاقية والتنظيمية، بينما كان بإمكانه أن يعيش حرا بدون هذه القيود، والتي أصبحت في بعض الأحيان مصدر ازعاج لفئة كبيرة من الأفراد، الذين يدعون للتمرد عليها أو إلغائها رغم كون هذه القوانين لم تفرض بشكل تعسفي، وإنما هي نتاج لتجارب وتفاعلات اجتماعيه؟

أقول: إن الجواب عن هذا السؤال يتطلب بحثا عميقا في السلوك البشري، لكن لو أردنا تلخيص جواب مباشر لهذا السؤال، فإنه من الصحيح القول أن صفت الحرية و الاختيار التي يتميز بها الإنسان، تسمح له بهذا التناقض وتسمح له بأن ينتج الظاهرة ونقيضها، فكون الإنسان مخير، يعطيه القدرة على أن يغير قناعاته باستمرار أو ينتج قناعات جديدة، حسب ما يتأثر به من تفاعلات اجتماعيه أو حسب ما يتأثر به من تجارب أو مكتسبات معرفيه، ولهذا قلت سابقا أنه لو كان يصح القول بأن الظواهر الاجتماعية تقهرنا من الخارج، لما جاز وجود الظاهرة و نقيضها، لكن الإنسان عندما يتمرد على القوانين، فهذا يكون له دوافع وأسباب خاصة، قد تكون نتيجة لوجود نوع من التسلط، أي أن هذه القوانين لم تنشأ بطريقه اجتماعيه طبيعية، أو ان يكون هناك اختلاف في تصور المفاهيم والمبادئ العامة، كالأخلاق والعدل والحق... أو وجود انحراف في التصورات بين الإفراط والتفريط، وهذا الاختلاف هو ما يلقي بظلاله على تنوع الثقافات والحضارات، إلا أن الدوافع النفسية، تبقى دائما تشغل نسبة كبيرة من أسباب اندفاع الأفراد للتمرد على القوانين أو إبداعها، **فكل فرد يؤمن بفكرة ما ويلزم نفسه بها، فإنه تعتريه قناعة بأن من الواجب عليه نشرها أو الدفاع عنها أو الدعوة لها**، وهذا يصبح سلوكا وظاهرة فردية تظهر بشكل مناقض للتوجه الاجتماعي العام، وبالتالي فإن رغبتنا في تحقيق هذه القناعات تظهرها كأنها تقهرنا قهرا داخليا، وتدفعنا بقوة إلى إخراجها والتعبير عنها كسلوك، وهذه ظاهرة نفسية بكل ما تحمله الكلمة من معنى، لكن هذه الدوافع النفسية رغم كونها دوافع طبيعية في الإنسان، إلا أنها

قد لا تكون تخدم مصلحة الإنسان، فأهواء البشر المتغيرة، قد لا يكون ميولها دائما لما فيه مصلحة عامه، بل إن الإنسان أحيانا قد تدفعه ميولاته ونوازعه النفسية، إلى تبني اختيارات تعود عليه بالضرر كفرد، جهلا منه بالأثار المترتبة عن ذلك الاختيار، وقد أدرك الإنسان هذا العيب فيه، خلال مراحل تشكل معارفه وتراكمها، فجعل من القواعد العرفية والأخلاقية والدينية، ضوابط تضبط سلوكه الاجتماعي، وتضبط أهواء الأفراد ودوافعهم النفسية، حتى لا تميل إلى إحداث سلوكيات قد تعود على الفرد أو المجتمع بالضرر، وقد يكون ذلك الميول الفطري للبشر نحو إغناء جانبهم الروحي من خلال الدين، يخدم نفس هذه الغاية، لكون الإنسان لا يدرك كثيرا من الأشياء التي تحقق له المصلحة وتوفر عليه عناء خوض تجارب يجهل أثارها عليه كفرد أو كمجتمع، إلا أن بعض المجتمعات قد يغيب عن أفرادها بعض هذه الغايات، أو يجهلون الأسباب و الدوافع التي دفعت بمجتمعهم إلى إنتاج تلك القوانين والأعراف، وقد يرجع سبب هذا الجهل، إلى كون الجيل الحاضر في هذا المجتمع، تفصله فترة زمنية طويلة عن زمن نشأة تلك القوانين، فعسر عليه إدراك سببها أو إدراك المصلحة التي تحققها، وقد يكون السبب أيضا وجود رغبه قوية في مزيد من الحرية، النابع من تشهي بعض ملذات الحياة، في حال كان الأمر يتعلق ببعض القوانين الأخلاقية، إلا أنه إذا كان الأمر يتعلق بالتمرد على القوانين الأخلاقية فإننا في هذه الحالة، سنكون أمام انحراف اجتماعي وليس رقي أو تطور اجتماعي، خاصة إذا كانت هذه القوانين الأخلاقية عادلة وتُقيّد سلوك الأفراد لغايات وأسباب عادلة تخدم المصلحة العامة، فإن وجد تيار يسعى للتمرد عليها، فإنه لا يعد من مظاهر التقدم و التطور في النظام، وإنما هو مظهر من مظاهر الانحراف.

ومثال ذلك القوانين التي كانت تجرم الاتجار بالمخدرات بكل أنواعها، لأنها تسبب للناس الإدمان، وهذا يعود على الأفراد بأضرار صحية تؤدي إلى الموت في كثير من الأحيان، فهذا قانون يخدم مصلحه الفرد والمجتمع، لكن رغم ذلك نجد فئة كبيرة من الناس تتمرد على هذا القانون، إما بطريقة سلوكية فردية من خلال الاستهلاك أو الترويج، أو بطريقة جماعية تحافظ عليها كنظام تجاري، فحتى لو بدت هذه الفئة تشكل شريحة واسعة داخل المجتمع، وشكلت تيارا اجتماعيا كبيرا، فهذا لن يجعل من استهلاك المخدرات والمتاجرة بها سلوكا يخدم مصلحة الفرد والمجتمع، وحتى لو تمكن هذا التيار من التسلط وفرض نفسه على المجتمع وعلى مؤسساته بسلطة المال والقوة، أو بأي سلطة أخرى، وأدى ذلك إلى تغيير القوانين،

كما حصل في بلدان كثيرة في أوروبا التي تحولت إلى الترخيص لمحلات خاصه لبيع المخدرات، فإن تغيير القانون لا يعني تغيير أثر الظاهرة، المتمثل في ظاهرة إدمان المخدرات، ولا يعني أن القانون المؤطر للسلوك الاجتماعي في هذا الشأن، كان قانونا مقيدا للحريات أولا يخدم المصلحة الاجتماعية، أو أنه كان من مظاهر التخلف، وإنما الأصح القول بأن المجتمع انحرفت تصوراته حول مفهوم الضرر والنفع، و كذلك تشوهت تصوراته حول مفهوم الحرية والتقييد، فتكون النتيجة أن ينشأ مجتمع منحرف يتجه نحو التخلف لا نحو التقدم، ومن خلال هذا المثال يظهر لنا أيضا أن الغاية من وجود القوانين العرفية أو الأخلاقية والقوانين التنظيمية، إنما هي غاية مصلحية، قد لا تكون هذه القوانين عادلة أحيانا أو قد تكون مقيدة للحريات بشكل مفرط أو قد يكون الغرض منها تسلطي أحيانا أخرى، إلا أن الأصل في الدوافع المحفزة لظهور ظاهرة القوانين هي الغاية الإصلاحية، فالقانون ظاهرة اجتاعية، ولا يمكن أن يسبق وجوده وجود المجتمع، بل إن خروجه للوجود رهين بوجود رغبة اجتماعية لتحقيق مصلحة عامة، وتغيير القانون أو إلغاء هو من هذا القبيل، أي أنه لا يمكن أن تكون هناك حاجه لوجود القوانين ما لم توجد ظاهرة سلوكية اجتماعية أو فردية تستدعي ذلك، فالقوانين لا تنشأ إلا على شكل رد فعل لحل مشاكل السلوك البشري أو إصلاحها، فالحالة الأصلية للمجتمعات هو عدم وجود قوانين ملزمة أو محددة للسلوك البشري باستثناء القوانين الطبيعية، وأن الأفراد أحرار في سلوكياتهم و اختياراتهم، لكن كلما استخدم الإنسان حريته وميزة الاختيار لديه بشكل خاطئ، وأنتج أفعالا تعود عليه أو على مجتمعه بالضرر، كلما استدعى ذلك مزيدا من تضييق مجال حرية الإنسان بالقوانين لضبط سلوكه، أي أن من يتسبب في تضييق حرية الإنسان هو الإنسان نفسه[33]، فكلما انحرف سلوك الإنسان نحو الإضرار بالنظام الاجتماعي، كلما كانت الضوابط السلوكية أكثر شدة وأكثر عددا.[34] فإن قيل: إن القوانين والأعراف والقواعد الأخلاقية التي تفرضها المجتمعات، قد لا تكون محل اتفاق بين جميع فئات المجتمع، ولهذا تعتبر هذه القوانين مقيدة للحريات، لأنها تفرض على الأفراد دون أن يكونوا راضين عنها.

---

33 {وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون} القران الكريم سورة البقرة الآية 57

34 {من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا} القران الكريم سورة المائدة الآية 32

أقول: إن هذا هو طبع الإنسان فلا أحد يقبل أن تقيد حريته، خاصة إذا كان هذا التقييد متعلق بالسلوكيات المرتبطة بالطبيعة البشرية، لكن ما يُغَلَّب عند إصدار القوانين هو المصلحة العامة، وليس المصالح الفردية أو الفئوية، فإن كان انحراف سلوك الأفراد يعود على النظام الاجتماعي- سواء على مستوى العرف أو الأخلاق أو القانون- بالضرر، فمن حق المجتمع أن يدافع عن نظامه ويسن قوانين تضبط هذا السلوك كلما استدعى الأمر ذلك، للحيلولة دون انتشار تلك الظواهر السلوكية المنحرفة، فالمرجعية هنا هو التصور الجمعي لتلك السلوكيات، وليس الآراء الفئوية أو الفردية، فحرية الابداع مثلا لابد أن يقابلها حرية المجتمع في الدفاع عن نفسه، وعن قيامه، فقد يقال إن(الفيديو كليب) إبداع ولكن نحن بوصفنا مجتمعا إنسانيا يحق لنا الدفاع عن أنفسنا، ويحق لنا أن نقدم رؤيتنا، هل المرأة - التي تظهر في (الفيديو كليب)- جسد يهتز فقط أم أنها غير ذلك؟[35] وبالتالي من حق المجتمع فرض القوانين الضابطة للسلوك حفاظا على النظام الاجتماعي. فإن قيل إن هذا قد يُعَدُّ استبدادا وتسلطا على الفئة الاجتماعية التي لا توافق على هذا التصور.

أقول: إن هذا لا يعد تسلطا أو استبدادا، ما دام نابعا عن التصور الجمعي الذي يتفق عليه غالبية المجتمع، بل إننا قد نقع في اشكالية الاستبداد والتسلط، إذا وافقنا على الراي القائل، بأن التصورات الفئوية أو الفردية هي ما يجب أن يسود المجتمع، لمجرد أنها اتخذت من مفاهيم الحرية أو التطور أو التقدم غطاء مرجعيا لها، فشتان بين التصور الجمعي كمرجعية راكمتها التجارب الاجتماعية عبر أجيال عديدة و متلاحقة، وبين مرجعية هي عبارة عن مفاهيم نسبية تتغير حسب تغير أهواء الناس النفسية. ومن غير المنطقي أن يتم فرض رأي أقلية اجتماعية على الأغلبية، ما لم تكن هناك مصلحة يرتضيها المجتمع بناء على قواعد مرجعية ثابتة تؤيد ذلك الرأي، ولذلك كانت التيارات الفكرية المناصرة للتحرر تكثف من ما تعتبره حملات توعوية، في محاولة منها لتغيير التصورات الجمعية حول مهنة الدعارة، في محاولة منهم لتشكيل أغلبية اجتماعية أو جعل الناس يتقبلونها كنوع من الخدمات التي تقدمها فئة معينة من الناس بمقابل مادي، لأنهم يدركون تماما أن التصور الراسخ في المجتمع، والذي لا يمكن نزعه من الذاكرة الاجتماعية، هو أن الدعارة سلوك لا أخلاقي ومرفوض اجتماعيا، وبناء على هذا التصور تسن القوانين والأعراف التي تجرم هذا السلوك، وتعامل الفئات التي تمتهنه معاملة دنيئة، أو ينظر لهم باشمئزاز وتهميش، بل إن هذه المهنة هي أكثر

---

35 ممدوح الشيخ كتاب عبد الوهاب المسيري من المادية الى الإنسانية الإسلامية ص88 بتصرف

شيء يستخدم في حالات السب والشتم، ورغم أنه قد تم تقنين هذا السلوك في عديد من الدول خاصة الغربية منها، إلا أن هذه المهنة ما تزال مهنة لا تدعو صاحبها للفخر، رغم أن كثيرا من المشتغلين بها والمستثمرين فيها يعدون من الصفوة الغنية في المجتمع، خاصة مع انتشار مراكز التدليك. كما أنه لا يمكن تصور أن يتم إقناع الزوجات بفكرة أن العاهرة موجودة في المجتمع لتقديم خدمات جنسية لأزواجهن، فهذا منطقيا لا يستقيم!

وحتى لو نجح الأمر في دمج هذه الفئة في المجتمع وجعل هذا السلوك سلوكا مقبولا اجتماعيا، فهذا لا يعني أنه اصبح سلوكا أخلاقيا أو سلوكا يخدم المصلحة الاجتماعية، وذلك نظرا لكونه يخلف أثارا لا يمكن إخفاء ضررها على المجتمع، كفتح باب الخيانة التي تسبب تفكك الأسرة، وتزايد عدد الاطفال المتخلى عنهم، وتحويل النساء لأداة للمتعة مما يمهد لظاهرة الاسترقاق، و زيادة نسبة الأمهات العازبات مما يزيد من مصاريف الرعاية على الدولة، إلى غير ذلك من الأضرار، و هنا يمكن طرح تساؤل يفرض نفسه وهو كالتالي: متى يمكن القول أن رأي أغلبيه المجتمع غير مقبول، ومن حق تلك الأقليات رفضه بل والمطالبة بتغييره؟

أقول: إنه من المعلوم أن السلوك الإنساني ليس على مستوى واحد من الرقي، وأنه معرض للانحراف مع مرور الزمن، مما يعني أن السلوك الاجتماعي قد يتحول إلى سلوك منحرف يعود على النظام الاجتماعي بالضرر، دون أن يدرك المجتمع ذلك لوجود دوافع نفسية أو شهوانية تغلب على الطابع الإنساني، وتجعله غير قادر على ضبط سلوكه أو أن ذلك السلوك عم المجتمع إلى درجة أنه ارتقى من كونه ظاهرة اجتماعية، إلى عادة أو عرف يتوافق عليه جميع أفراد المجتمع. وفي الحقيقة أن تصحيح هذا النوع من السلوكيات أو اثبات عدم صلاحيتها للمجتمع، من أصعب القضايا التي يواجهها الدارس، فالمجتمعات الأوروبية مثلا، تعارفت على شكل من الزي منذ بداية القرن العشرين، بل إن المجتمع الغربي عموما تعدى مستوى العرف إلى تعدد الأذواق الفردية أو الفنية، مما يجعل من جمالية الزي والوظيفة التي يخدمها شيء نسبي وسائل، لا يحدد بالعرف ولا بالقواعد الأخلاقية، وأن ما يحدده هو قناعة الفرد نفسه، لكن الأمر يختلف حينما يتعلق بالأزياء التي تعبر عن المعتقدات الدينية، وخاصة الحجاب الذي يعبر عن الإسلام، حيث نجد أن حتى أنصار الحريات الفردية من مثقفي الحضارة الغربية، يؤيدون الفكرة القائلة إن من حق المجتمع أن يدافع عن حضارته وقيمه وعاداته، ضد الثقافة الدخيلة أي (الحجاب)، فهذه الازدواجية في الرأي

تخلفها تلك المرجعيات النسبية، التي لا تنبني على قواعد ثابتة تمكن المجتمع من التفريق بين الحريات المسموح بها والغير المسموح بها، فلو نظرنا إلى زي الحجاب، وهنا نقصد بالحجاب ذلك الزي المتكامل الأوصاف، من حيث كونه ساترا وفضفاضا غير واصف للجسد، كما هو مشرع في الإسلام، فسنجده لباسا أقل ما يقال عنه أنه لباس محتشم، فهو لا يصف جسد المرأة ولا يثير الغرائز ولا انتباه الأطفال في سن مبكرة أو في سن المراهقة، وبمعنى أشمل فهو لباس أخلاقي، أي أنه يؤدي دورا وظيفيا ذو بعد أخلاقي وإنساني أيضا، فلا يعود بهذه الصفة على الفرد أو على المجتمع بالضرر، وهو أشبه بذلك الزي الذي تلبسه الراهبات المسيحيات، واللواتي إذا خرجن به لن يؤثر ذلك على المجتمع في شيء، بخلاف الزي الذي أصبح متعارفا عليه في الغرب، فهو زي إما شفاف أو واصف للجسد أو كاشف له، وملفة للانتباه ومهيج لغرائز الأطفال في سن مبكرة وكذلك للمراهقين، فحتى لو كان هذا الزي متعارف عليه وارتقى من صفته كظاهرة اجتماعية، إلى كونه عرفا اجتماعيا، إلا أن أثاره على مستوى الفرد والمجتمع تبرهن على عدم صلاحيته للمجتمع، وبالتالي فإن القول بكون المجتمع، من حقه أن يدافع عن هذا العرف الاجتماعي الذي يعود عليه بالضرر، ضد السلوك المعبر عن الحشمة واحترام الغرائز والمشاعر الإنسانية، ليس بالرأي الصائب، وإلا سنكون بذلك ندافع عن السلوكيات التي تضر بالمجتمع وتفسده، ضد السلوكيات التي تقوِّم المجتمع وتصلحه.

وبالتالي فإن الضابط الذي يخول لنا القول بأحقية المجتمع في الدفاع عن ثقافته وأعرافه، ضد الظواهر والسلوكيات الفردية والفئوية، هو بالنظر إلى ما مدى صلاحية تلك السلوكيات أو فسادها، وما مدى خدمتها للنظام الاجتماعي سواء على مستوى الأخلاق أو العرف أو القانون. فإن قيل إن الدول الغربية، قد أصدرت قوانين تمنع زي الحجاب في الأماكن العامة، مما يعني أن ارتداءه مخالف للقانون.

أقول: إن هذه القوانين لم تصدر إلا كرد فعل من المجتمع للدفاع عن عاداته وتقاليده، ولم تكن موجودة من قبل، وقد بينا بأن الضوابط التي تسمح للمجتمعات بالدفاع عن نفسها، لا تنطبق في مثل هذه الحالة، مما يعني أنه يمكن وصف القوانين التي أصدرت بكونها قوانين غير عادلة، ولا تنبني على منطق واضح أو قواعد ثابتة، وإنما الدوافع فيها نابعة من التعصب أو التشبث اللاعقلاني بما هو واقع ، وما هي إلا تجسد لانحراف السلوك الاجتماعي، فلو فرضنا مثلا، أن فئة غريبة من الناس أقاموا في بلد عربي، الذي العادات والأعراف فيه

تفرض على المرأة التخلي عن حقها في الميراث لصالح إخوتها الذكور، فقررت هذه الفئة الغريبة الغريبة عن البلد الدفاع عن حق المرأة في الاحتفاظ بميراثها، وبعد أن برزت دعواهم هذه كظاهرة اجتماعية، وهي ظاهرة تعتبر دخيلة على عادات وأعراف ذلك لمجتمع، قررت البلاد فرض قانون يمنع منح المرأة حقها في الميراث، فهل يمكن اعتبار هذا القانون عادلا وأن المجتمع يستخدم حقه في الدفاع عن عاداته وقيمه؟ أو أنه مجرد رد فعل مجسد لانحراف السلوك الاجتماعي؟ خاصة وأن القانون المتعارف عليه في هذا الشأن والمستمد من التشريع الإسلامي الذي هو دين المجتمع العربي، يمنح الحق للمرأة أن تحتفظ بحقها في الميراث مثلها مثل الذكور، لكون منعها منه لا يحقق العدل، ويعود على المرأة كفرد بالضرر. فردود الأفعال الاجتماعية المجسدة للانحراف، سواء كانت في صيغة قوانين أو ظواهر اجتماعية مضادة، لا يمكن اعتبارها عادلة، ولا يجب ان يعتد بها كمظهر من مظاهر حق المجتمع في الدفاع عن قيمه، **فكل ما له أثر فاسد لا تصح شرعنته، وكل حرية تؤدي إلى ضرر لابد أن تقيد.**[36]

وهذا المثال الذي ذكرناه أنفا، يحيلنا على ظاهرة اجتماعية أخرى تتكرر في أغلب المجتمعات خلال مراحل تطورها، وهي تطور الأعراف وتحولها إلى قوانين. فلو نظرنا إلى قانون منع الحجاب في الأماكن العامة كمثال، لوجدنا أنه قانون معبر عن العرف الاجتماعي، المتمثل في الزي الغربي، الغير منضبط بضوابط الاحتشام والأخلاق.

فالسلوك المتعارف عليه اجتماعيا، يتجسد كقانون ملزم وضابط لسلوك الفرد، وهذا قد يعطينا فكرة عن أصل القوانين كظاهرة اجتماعية، قد تكون متولدة عن أصولها الكامنة في العادات والقوانين العرفية، خاصة إذا علمنا أن الأعراف والعادات تنشأ بشكل عفوي وتلقائي داخل الدائرة الاجتماعية، ولا تحتاج لتلك التعقيدات التي تصاحب إصدار القوانين، التي تتطلب إشراف جهات أو مؤسسات معينة داخل المجتمع، فالأعراف تنشأ بطريقة سهلة، و تظهر بتلقائية مع بروز أي ظاهرة أو إشكال مجتمعي، أو بروز ضرورة تنظيمية. وثبات هذه الأعرف والعادات، راجع إلى قدرتها على تحقيق المصلحة، وتطوير النظام الاجتماعي، وهو ما يجعلها تحظى بالثقة والاجماع داخل المجتمع، ويتشبث بها أفراده ويتناقلونها كإرث حضاري جيلا من بعد جيل، إلى ان تتطور كقوانين ملزمة، ترتبط بشكل من أشكال العقاب. إلا أن هناك بعض الأعراف، قد لا ترتقي إلى درجة أن ترتبط بنظام عقابي، وإن أقصى ما يمكن ان ترتقي إليه هو أن ترتبط بمعتقدات دينية لها عقوبات

---

36 {فلولا كان من القرون من قبلكم أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض} القران الكريم سورة هود الآية 116

معنوية، كالعنة أو عقوبات أخروية غيبية، إلا أنه في هذه الحالة، قد تتداخل الأعراف والعادات في مرحلة ما مع المعتقدات، وتصبح جزءا لا يتجزأ منها، خاصة إذا كانت تعزز جانبا من جوانبها، كتلك الطقوس المتعلق بالزواج أو بموسم الزراعة في بعض القبائل، وكما ذكرت سابقا أن ارتقاء الأعراف والعادات إلى مستوى القوانين، قد يكون كرد فعل طبيعي من المجتمع لدفاع عن قيمه وعادته ومعتقداته، ضد تلك التيارات والمظاهر المستحدثة التي تناقضها، إلا أنه كما يمكن للأعراف والعادات أن ترتقي إلى مستوى القوانين، يمكن أيضا للقوانين أن تتدنى إلى مستوى العادات والأعراف، وذلك عندما يخف حضورها الوظيفي كجزء من وسائل التنظيم الاجتماعي، أو انفكاكها عن منظومتها العقابية.

ولنعد لنفس المثال الذي ذكرناه سابقا، فيما يتعلق بالزي الغربي، فإن العرف الاجتماعي في هذا الشأن ارتقى إلى أن أصبح قانونا مرتبطا بنظام عقابي، حيث تم سن قوانين تحميه كظاهرة معبرة عن القيم الحضارية الغربية، لكن العكس هو الذي حصل للحجاب في البلدان العربية المسلمة، ففي الحقب التي سبقت الاستعمار الغربي، كان القانون الإسلامي بقوانينه العقابية والتعزيرية هو السائد في المجتمعات آن ذاك، بل إن المجتمع كان أحيانا يباشر حقه في العقاب حفاظا على قيمه الأخلاقية والحضارية، لذلك كان من الطبيعي أن يكون الحجاب هو الزي السائد بين النساء. لكن وبعد الاستعمار وتداخل الثقافات واستبداد المرجعيات الأيديولوجيا بالحكم، واحتكارها لسن القوانين، تم استبدال القوانين والتشريعات الإسلامية بالقوانين الوضعية المستحدثة، والتي لم تكن تعطي أي اهتمام بالجانب الأخلاقي، فنتج عن ذلك، انفكاك التشريع الذي يفرض الحجاب كزي موحد للنساء، عن نظامه العقابي، فتحول بذلك لمجرد سلوك اعتيادي عرفي، لا يترتب عنه أي عقاب مادي، **فكل تشريع واجب التنفيذ، لابد وأن يترتب عن عدم تنفيذه عقاب، وإلا سيكون بمثابة تشريع اختياري.**

وكما يقال: **"من أمن العقوبة أساء الأدب"**، فشيئا فشيئا أصبح يخف حضور الحجاب في المجتمع، خاصة بعد أن أصبحت القيادة العليا في هذه المجتمعات، تتخذ مرجعيات أخرى غير الإسلام كمصدر للتشريع، فأدى ذلك إلى تدني قوانين التشريع الإسلامي، من مستوى القوانين الملزمة، إلى أن أصبحت مجرد عادات وأعراف اختيارية، وهو نفس الأمر الذي حدث مع الشعوب الغربية، فقبيل الحرب العالمية الأولى كان يميل الزي النسائي إلى الاحتشام، لكونه كان مرتبطا بنوع من العقاب الاجتماعي، لكن وبعد أن أصبحت قواعد

الاحتشام تلك متجاوزة، بسبب الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب، حيث لم يعد هناك حضور للعقاب الاجتماعي، حينها بدأت تظهر بوادر التوسع في مفهوم الفن وتصميم الأزياء، حتى كسرت تلك القواعد الأخلاقية بالكلية، خاصة بعد ان سُلب المجتمع حقه في الدفاع عن نفسه ضد المظاهر السلوكية المستحدثة، أو بالأحرى لم يعد قادرا على ذلك، بسبب التفكك الذي عانت منه المجتمعات بعد الحرب، وبالتالي أصبح مجال الحريات أكثر اتساعا، ولا يخضع لأي ضوابط اجتماعية، وتجسد ذلك كظاهرة في العلاقات بين الجنسين وكذلك في الأزياء، التي لم تعد تنضبط بقواعد الاحتشام، إلى أن وصل شكل الأزياء الغربية إلى ما هو عليه اليوم، **فالسلوكيات والمظاهر الإنسانية، إذا بلغت دورة رقيها ذروتها، انقلبت الى ضدها أو عادت إلى الأصل**، وذلك يحدث كلما تهاونت المجتمعات عن تطبيق القواعد المتعارف عليها وربطها بنظامها العقابي، أو أن تصبح غير قادرة على ذلك، أو إذا توالت الأجيال على المجتمع ولم تحافظ على موروثها الحضاري، أو أن المجتمعات تتهاون في الدفاع عن قيمها، وتسمح للثقافات الدخيلة الغير المتوافقة مع الضوابط الأخلاقية، بالفشو والانتشار فيها.

وإن قيل هل يمكن بهذا المعنى، اعتبار الأديان مجرد عادات وتقاليد متوارثة اجتماعيا، تطورت عبر الاجيال لترتقي إلى مستوى الدين؟ وإن كانت الأديان مجرد عادات وتقاليد موروثة، أليس من الطبيعي تغييرها وتقبل ذلك كظاهرة اجتماعية طبيعية؟

أقول: إن الفرق بين الدين والعادات والأعراف، إنما يكمن في أصلها ومصدرها، وهذا الاختلاف هو ما يؤثر في تمايز وجهة النظر فيها، فالأعراف كما قلنا سابقا تنشأ بطريقة تلقائية في الوسط الاجتماعي، حسب التجارب والتفاعلات التي يعايشها أفراده، وبالتالي فإن مصدر الأعراف والعادات هو المجتمع نفسه، وما دامت كذلك فإن المجتمع هو من له السلطة في تغييرها أو حذفها. بينما الأديان فإن الأصل أن يكون مصدرها سلطة ذات قُدسية مطلقة، وهو الله، مما يعني أن إلزامية الشرائع الدينية هي إلزامية ذاتية لكونها من عند الله، بالإضافة لكونها مرتبطة بعقاب أخروي، و كل القوانين والقواعد الدينية ملزمة لكل من يؤمن بها، حتى لو لم تكون منظومة عقابها مفعلة دخل المجتمع، فلا يحق لفرد أن يغيرها أو يبدلها لكون مصدرها ليس المجتمع.

ولا يمكن قياس الدين على الأعراف فيما يتعلق بالقواعد والقوانين، فالدين يعتبر نظاما متكاملا من القواعد التي يكمل بعضها بعضا، وتتسع لتشمل ما يتعلق بالتصورات الطبيعية

والوجودية، بينما القواعد والقوانين العرفية فلا تتعدى غالبا أن تكون قواعد تنظيمية في ما يتعلق بالعلاقات والواجبات والمعاملات، بالإضافة إلى أن القواعد الدينية تتعدى ما هو دنيوي إلى ما هو أخروي غيبي، بينما الأعراف تظل دنيوية في أغلب أشكالها. إلا أن هذا لا يمنع أن يوحد المجتمع مجموعة من القواعد العرفية المتوارثة جيلا عن جيل، ويبلورها في مرحلة ما على شكل نظام ديني متكامل، وهذا ما يظهر غالبا على شكل عبادة الأسلاف أو الحيوان أو الرمز، وهذه لا يمكن اعتبارها أديانا حقيقية، وإنما يمكن القول عنها أنها أديان اجتماعية. فالمسيحية التي أسست معتقدتها على صلب المسيح كرمز لمعجزة الله، تحولت مع الوقت في بعض المجتمعات من عبادة الله إلى عبادة الرمز أو المعجزة، وذلك ناتج عن عادة بعض المسيحيين بوضع تمثال الصليب أمامهم عند الصلاة، لكن حتى لو ارتقت تلك القواعد والمظاهر إلى مستوى الدين، فإنها تظل عقائد أو أديانا غير حقيقية، لكون أن مصدرها هو المجتمع، وليس السلطة العليا التي تتمتع بقداسة مطلقة[37]، وما كان مصدره البشر والمجتمع لا يمكن أن يتمتع بهذه القداسة، لذا يمكن اعتبار المسيحية دينا حقيقيا في شكلها المجمل، الذي يشمل العقائد والعبادات والقواعد الأخلاقية و الشرائع، لكن لا يمكن اعتبار مجسم الصليب من المسيحية، لأنها مجرد عادة لم يكن مصدرها نصوص الدين، وإنما اجتهادات بشرية ارتقت لتصبح جزءا من الدين، ونفس الكلام يمكن قوله عن زواج المثليين في الكنائس، فهو لا يعتبر شيئا من الدين المسيحي، ومازال يشهد نوعا من المقاومة والرفض من بعض المسيحيين، إلا أن ضعف هذه المقاومة سيسمح لهذا السلوك المستحدث داخل الدين المسيحي، أن يتحول إلى عادة ومظهر منتشر داخل المجتمع المسيحي، ومع الوقت وخلال تعاقب الأجيال سيرتقي إلى مظهر تعتقد فيه الأجيال القادمة أنه من صميم الدين المسيحي، لكن هذا لن يغير شيئا من حقيقة هذا السلوك، بكونه عادة مصدرها المجتمع وليس الله. ولهذا فلا يمكن أن نعتبرها قوانين أو قواعد ذات قداسة أو ملزمة إلزاما ذاتيا، كونها ليست بتشريع إلهي، وعليه فإن هذه الاختلافات بين الدين والأعراف والعادات والتقاليد، تجعل من المستبعد النظر إلى الدين على أنه تطور من العرف، كما هو حال القوانين.

فإن قيل: إننا لا نستطيع اثبات أن مصدر دين ما، هو الله. أقول: هذا صحيح، لكننا أيضا لا نستطيع الجزم بنفي إمكانية ذلك، لكننا نعلم على الأقل أن الجانب التعبدي في

---

37 {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا} القران الكريم سورة النساء الاية82

الأديان يعتبر من بين الأسرار التي قد لا يهتدي اليها العقل البشري، وأن الأديان التي قد تكون الأقرب إلى المصداقية من حيث مصدرها، هي تلك الأديان التي ارتقت بالجانب التعبدي للبشر، وكذلك بالجانب الأخلاقي في النظام الاجتماعي، خاصة وأن فرض أو تجريم بعض السلوكيات، قد لا يكون معقول الغاية والمعنى، ولا يرجح تصوره من مجتمع بشري الأصل فيه أنه غير مقيد السلوك، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالغرائز الفطرية و الشهوات والدوافع الطبيعية، فالإنسان الطبيعي مثلا، لا يمكن ان نتصور منه أن يمنع عن نفسه وسائل الاغتناء وكسب المال، وأكثر صور تحقيق ذلك ومنذ أزمنة طويلة، هي الفوائد البنكية أو فوائد القروض، وفي العصر الحديث الذي تطغى عليه العقلانية وتغلب عليه المصالح المادية كغاية أساسية، يعتبر ربح المال والاغتناء من الفوائد أمرا مشروعا، بل أصبح يعد العمود الفقري للنظام الاقتصادي العالمي، لكن بعض الأفراد يمتنعون عن الاستفادة من هذه الفوائد أو التعامل بها، لكون معتقداتهم الدينية تجرم هذه التعاملات، فرغم كون ظاهرها أنها تحقق الأرباح والمكاسب المالية للأفراد، إلا أن التشريع الديني الذي يتمتع بقداسة مطلقة- لكون مصدره من الله- يخالف ذلك، وبالتالي لا نستطيع القول بأن هذا التشريع إنما هو مجرد عادة متوارثة، فمن غير المتصور عقلا أن الفرد أو المجتمع، يمكن أن يستحدثا قانونا أو عرفا أو عادة تمنع من تحقيق الاغتناء، بدليل أن هذه المجتمعات نفسها عندما أعمل أفرادها عقولهم بعيدا عن القواعد الدينية، تشكلت لديهم قناعة بكون هذا النوع من المعاملات سيعود عليهم بالفوائد المادية الكبيرة، فاستحدثوا نظام فوائد القروض كعادة متعارف عليها، ثم ارتقوا بها إلى مستوى القوانين وأصبحت أساس الاقتصاد العالمي اليوم، وهذا نتيجة أن المجتمعات البشرية تجد دائما صعوبة في إدراك بعض القوانين والقواعد الدينية، وقد لا يظهر لها البعد الإنساني أو العادل فيها، **لأن هناك فرق شاسع بين منطق الإله ومنطق البشر.**

و أذكر في هذا الصدد أيضا مثالا أخر، يتعلق بأكثر الغرائز اندفاعا في نفس الإنسان، وهي غريزة الجنس، فإننا نعلم تمام العلم أن إشباع الرغبة الجنسية هي أكثر الرغبات التي يسعى الفرد إلى تلبيتها، وبالتالي لا يمكن أن نتصور بالمنطق العقلي، أن الإنسان قد يضع قوانين وتشريعات، تقيد سلوكه في سعيه إلى تحقيق هذه المنفعة، ومع ذلك نجد أن القوانين الدينية تجرم تحقيق المنفعة الجنسية خارج إطار الزواج، مما يعني أنه من غير المنطقي أن نتصور، أن مصدر هذه القوانين هو المجتمع أو الفرد، فكيف يقيد الإنسان حريته في تلبية

رغباته التي هو في حاجة لها دائما وبصورة طبيعية، بدليل أن المجتمعات الحديثة التي استبدلت التشريعات الدينية بالتشريعات البشرية، والتي مصدرها العقل البشري، رأت أن تجعل من المنفعة الجنسية شيئا طبيعيا وحقا مشروعا لكل فرد ولا ينبغي تجريمه، أو حرمان الأفراد منه سواء خارج إطار الزواج أو داخله، وشُمل ذلك فيما يعرف بالحريات الفردية، فالمجتمعات التي تستمد قوانينها من المنطق العقلي، قاصرة عن إدراك كثير من الظواهر الفاسدة المترتبة عن بعض سلوكياتها، ولا تستطيع كبح اندفاعها المفرط نحو تلبية رغباتها، الشيء الذي قد يعود عليها بالضرر، في أثناء سعيها لتلبية تلك الرغبات، إن لم تكن هناك ضوابط ثابتة تضبط سلوكياتها.

لذلك فإن الدين هو ذلك الكابح الذي يكبح السلوكيات، ويجعل لها ضوابط مرجعية تؤطرها، و أغلب التشريعات الدينية تكون ضد الرغبات والشهوات البشرية، والغاية العامة الظاهرة من ذلك، هي لكبح انجراف البشر بشهواتهم، نحو الانحراف الذي ينتج عنه المفاسد الاجتماعية، أو ينتج عنه ضرر على مستوى الأفراد.

إن الأصل في المجتمعات أن تكون حرة، وأن تقييد حريتها أو ضبط سلوكها، لا يتم إلا بتراكمات معرفية أو تجارب سابقة، خاصة إذا كان هذا التقييد يتعارض مع النوازع الطبيعية، وهذا يجعل من المنطقي القول: أن تلك القواعد الملزمة، من المستبعد أن تكون إنتاجا بشريا أو إنتاجا اجتماعيا، وبالتالي فإن مظاهر التقييد هذه، هي علامة على وجود تطور في السلوك الإنساني.

قد لا يعد ما أشرت إليه هنا ضابطا عاما وشاملا، يمكن اعتماده للتفريق بين الأديان التي مصدرها الله وبين غيرها، إلا أنه لا يمكن أن يتصور عقل، أن دينا يجعل من الإنسان يعبد من يساويه، أو يجعله يعبد من هو أدنى منه مرتبة،[38] أو أن دينا يساوي بين الحيوان والإنسان في حرية السلوك. فمثل هذه الأديان لا يمكن اعتبارها أديانا ترتقي بالقيم الإنسانية، وإنما تتدنى به في مدارك التخلف.

---

[38] {وإذ قال الله يا عيسى ابن مريم أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون اللهۖ قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق} القران الكريم سورة المائدة الآية 116 {فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار فقالوا هذا إلهكم وإله موسى فنسي أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا ولا يملك لهم ضرا ولا نفعا} سورة طه الآية 88-89

وبناء على هذه المقارنة، بين الدين والعرف والعادات والتقاليد والقوانين التنظيمية، يظهر لنا أن الدين الحقيقي قد لا يعد موضوعا لعلم الاجتماع، لكونه ظاهرة لم تصدر عن الفرد الإنساني أو الكيان الاجتماعي، بخلاف القوانين والأعراف والعادات والتقاليد، التي يعتبر الأصل فيها أن يكون الإنسان والمجتمع هو مصدر نشأتها، لكن أيضا لا يمكن تعميم هذه القاعدة، لوجود مظاهر سلوكية ارتقت من مستوى الظاهرة والعادات، لتتداخل مع القواعد الدينية، فهذا النوع من الظواهر، تكون بالتأكيد موضوعا لعلم الاجتماع، لكون مصدرها هو الكيان الاجتماعي.

قد يبدو لنا الدين في الوهلة الأولى، أنه عبارة عن ظاهرة اجتماعية، وهذا غير صحيح، لأن الأصل في الدين أن يكون مصدره من السلطة العليا، المقدسة قداسة مطلقة، سلطة هي أعلى من البشر، وحتى نستطيع جعل المظاهر الدينية موضوعا لعلم الاجتماع، فإننا نحتاج أولا إلى إثبات أن هذه المظاهر صادرة عن المجتمع بالأصالة، فالدين ينتشر في المجتمع بنفس الطريقة التي تنتشر بها الظاهرة الاجتماعية تقريبا، إلا أن هذا لا يكفي للجزم بكون المجتمع هو مصدره الحقيقي، وهذا ما أشكل على بعض الدارسين الذين شملوا الدين والمظاهر الدينية في جملة الظواهر الاجتماعية، قد لا تكون الأديان كلها على نفس المستوى من الصحة والمصداقية، فبعضها يكون حقا نشأ بطريقة تراكمية في البيئة الاجتماعية، خاصة تلك الأديان التي تستند في عقائدها على بعض الأساطير المرتبطة بالطبيعة، بغيت جعل الظواهر الطبيعية أكثر منطقية للإنسان، فمثل هذه الأديان لا نستطيع إنكارها كأديان، إلا اننا مع ذلك وقبل الخوض في دراستها كظواهر اجتماعية، من الواجب علينا أولا أن نكشف عن مصدرها، فالأصل في الأديان ان تمتع بالقداسة، ولا يمكن ادعاء نسبتها إلى المجتمع إلا بدليل.

فإن قيل إن العقائد والنظم الدينية تتولد عنها مظاهر سلوكية اجتماعية، فإن كان مصدر هذه المظاهر السلوكية هو الدين، والدين ليس موضوعا للدراسة في علم الاجتماع، فهذا يعني أن الظواهر المتولدة عن قواعده وتشريعاته، هي أيضا ليست موضوعا للدراسة في علم الاجتماع.

أقول: إن هذا غير صحيح، لأن ما قصدناه بأن الدين لا يمكن أن يكون موضوعا لعلم الاجتماع، لكونه ليس سلوكا بشريا، أي أنه لا يمكن أن ينشأ من قبل البشر، وإنما الأصل فيه أن مُنشَأَه هو الله، بينما السلوكيات البشرية وما يترتب عنها من ظواهر، فهي بالتأكيد

موضوع لعلم الاجتماع كونها إنتاج بشري محض، حتى لو كان هذا السلوك صدر بناء على اتباع تعاليم التشريع الديني، ففي هذه الحالة نقول: إن هذه الظواهر أو السلوكيات متولدة عن التزام المجتمع بالدين، وتخضع هذه الظواهر لنفس القوانين التي تخضع لها الظواهر التي مصدرها القناعات الاجتماعية، من انحراف وتطور وتغيُّر، إلا أن هذه التغيرات لا يمكن نسبتها إلى الدين، لكون الأديان محددة القواعد، وقواعدها هي التي تحكم على السلوك الاجتماعي وليس العكس، ولهذا يمكن أن نقول: عن ظاهرة بأنها ظاهرة اجتماعية، رغم أن أصلها هو الدين، لكون شكل انحرافها يحتفظ ببعض المظاهر التي نص عليها الدين، فنقول عنها أنها ظواهر اجتماعية منحرفة عن أصولها الدينية، كما قلنا في الحجاب سابقا، فهو سلوك تعود أصوله إلى التشريع الديني، إلا أن هذا السلوك تعرض إلى الانحراف والتحريف مع مرور الزمن، وأحيانا يظهر كشكلٍ من أشكال التطوير، فظهرت أنواع مختلفة من الحجاب، التي بعضها قد لا يتطابق مع شكله الأصلي كما نص عليه الإسلام، فهذه الظاهرة عبارة عن سلوك اجتماعي منحرف له أصول دينية، أي أن تلك مظاهر الانحراف فيه هي ظاهرة اجتماعية، بينما مظاهره الأصلية مصدرها الدين، وعند هذا الحد لا نستطيع القول أن مصدر الحجاب هو المجتمع، أو أنه تقليد أو سلوك اجتماعي اعتيادي، لكون أن الأصل الذي انبثق منه كفكرة أولية هو التشريع الديني، وبالتالي فهو تشريع يتمتع بقداسة مطلقة يتعدى نطاقه نطاق الدراسة الاجتماعية، وما يمكن أن يعد حقا من ضمن نطاق الدراسة الاجتماعية، هو تلك الأثار الصالحة او الفاسدة المترتبة عن ظاهرة الحجاب كسلوك اجتماعي، أو تلك الانحرافات التي طرأت على شكله الأصلي.

إن ما قررناه سابقا من كون الدين لا يدخل في نطاق علم الاجتماع، يطابق ما قلناه سابقا حول القوانين والظواهر الطبيعية، فهي وإن كانت تدفع بالإنسان نحو سلوك معين وتؤثر في الظواهر الاجتماعية، إلا أن المجتمع ليس أصلا في نشأتها، وأيضا لا نستطيع الجزم بأن وجودها يؤدي لنفس النتائج بالضرورة، فقرار جماعة من الناس بالهجرة من القرى إلى المدن، قد يظهر على أن سببه القوانين التي تفرضها ظاهرة طبيعية كالجفاف أو الطاعون، لكن مع وجود نسبة من الاحتمال أن يختار بعض الأفراد البقاء في قراهم، فهذا يعني أن وجود القوانين الطبيعية، لا يحتمل أن يؤدي لنفس النتائج دائما، فإن قيل: إن القوانين والظواهر الطبيعية، لها تأثير كبير على التوجهات الاجتماعية، كالتجارة والعادات والنظم

السياسية، بل ولها تأثير حتى على الأزياء، فكثير من البلدان الأفريقية مثلا، التي يمتاز اللباس الشائع فيها بالخفة بسبب الحرارة المرتفعة، و احتياج الجسم للتهوية بصورة دائمة.

أقول: هذا الكلام صحيح، بل إن تأثير القوانين الطبيعية، قد يتعدى أحيانا الأثار المادية إلى ما هو اعتقادي، لكن في الحقيقة ورغم إقرارنا بوجود مثل هذه التأثيرات على الواقع الاجتماعي، إلا أننا لا يجب أن نعطيها الأولوية في الملاحظة، أو نجعلها عنصرا رئيسيا في تحديد التوجهات الاجتماعية، وفي الحقيقة إن ما يغير كثيرا من التوجهات الاجتماعية، هي تلك الغايات النفعية والمصلحية، وعلى هذا الأساس يتقرر مدى استمرارها من عدمه، وهذا ينسحب أيضا على القوانين والسياسات وغيرها من الظواهر الاجتماعية، فإن قيل: أنه يمكن اعتبار الرغبة في تحقيق المصلحة والمنفعة، قرينة للقهر المجبر على تلك الأفعال.

أقول: إن هذا غير لازم لأن مدى تحقق المصلحة من عدمه أو نسبة هذه المصلحة من حيث كبرها أو صغارها شيء نسبي، ومتغير وغير منضبط، ويختلف باختلاف حاجة المجتمعات وكذلك الأفراد، فالمصلحة الاجتماعية تختلف عن المصلحة الفردية، بل قد تكون مناقضة لها أحيانا، بالإضافة إلى أن الغالب في شأن المصلحة والمنفعة، أن تكون نابعة من دوافع نفسية ذاتية، وليست قهرا أو أنها مفروضة فرضا من المجتمع أو القوانين الطبيعية، وهذا ما يفسر تنوع الاختيارات الفردية، واختفاء كثير من التوجيهات والتيارات الاجتماعية، فلكون الإنسان قادر على الاختيار، يستطيع ان يتحول من تيار أو توجه اجتماعي إلى أخر، حسب ما يراه مناسبا، بغض النظر إن كانت اختياراته تلك صائبة أو خاطئة، إلا أن دوافعه تبرز بصورة ذاتية.

ويتمثل الأمر كذلك في الظواهر المادية، وهي تلك الظواهر المتعلقة بالبناء والعمران والزخرفة والادوات التقنية... وغيرها، فإن لها ارتباطا بالتوجه الاجتماعي، فالتطور التقني في أسلحة الحرب، قد يرجع إلى كون المجتمع يخوض حروبا كثيرة، أو أنه مجتمع مهدد من الخارج بصورة متكررة، و التطور الذي تعريفه بعض المجتمعات فيما يتعلق بأدوات الزراعة والري، قد يرجع إلى كون المجتمع يغلب عليه الطابع الزراعي، والتطور الذي يلحق بالمباني وتحولها من المباني الخشبية أو الخيم، إلى مباني أكثر صلابة تشكل بالحجارة، قد يرجع إلى الحاجة في ضمان حماية أكبر من هجمات الأعداء، كما هو الغرض من بناء الأسوار والحصون، أو يكون لغرض الحماية من الظواهر الطبيعية كالعواصف والأمطار. فإن كل هذه الظواهر المادية تعتبر مظاهر سلوكية اجتماعية تهدف لتحقيق غاية مصلحية ونفعية،

لكننا مع ذلك من المهم أن نلاحظ تطور شكل هذه المظاهر المادية، بل إن التطور فيها، قد يطال المقصد من إنشائها أيضا.

فالظاهر أن المظاهر المادية والتقنية إنما تنشأ عن الضرورة، حيث إن المجتمع لا يستطيع تحقيق مصلحته النفعية إلا إذا أوجدها، كتطوير السلاح للحرب والأسوار للحماية والفأس للحفر...، إلا أننا قد نلاحظ أن بعض هذه المظاهر يتغير المقصد من انشائها، لتصبح مظاهر تحسينية أو جمالية، ولم يعد ينظر لها كحاجة ضرورية، بل إن بعض المظاهر المادية قد تنشأ لأغراض جمالية بالأصالة، ولا تتفرع عن أي شكل أصلي من المظاهر الحاجية الضرورية، وهذا قد يرجع لأمرين.

الأمر الأول: وهو أن تزول الأسباب، التي تجعل من وجود هذه المظاهر مظاهر ضرورية، فتتحول مع مرور الزمن إلى شكل من أشكال، العادات والتقاليد أو الأعراف الاجتماعية.

والأمر الثاني: وهو أنها لم تعد تحقق الغاية النفعية المرجوة منها، أو أنه تم تطوير بدائل لها أكثر كفاءة، فتتحول من حاجة ضرورية الوجود إلى ثانوية أو جمالية فقط، كما هو الشأن بالنسبة للخيل والبغال والحمير، التي تحولت من أداة نفعية إلى مظاهر جمالية تراثية، بعد ظهور السيارات والشاحنات.

وبهذا تكون المظاهر المادية من هذا الوجه تشابه الظواهر الاجتماعية الأخرى، **كالقوانين التي ذكرنا سابقا أنها يمكن ان تتدنى من مستوى القوانين إلى مستوى العادات، اذا انفكت عن نظامها العقابي وتم إهمال تفعيله، أو غيبت غاياتها بسبب الفاصل الزمني الطويل، الذي يفصل زمن نشأتها عن الجيل الحاضر، لتصبح بعد ذلك مجرد تقاليد مورثة.**

ويمكن القول: إن هذه يمكن أن تكون قاعدة عامة تشمل جميع ظواهر السلوك الاجتماعي، غير أننا قد لا نستطيع الجزم بهذا الأمر، إلا بعد التحقيق في تلك المظاهر التي تنشأ بالأصالة لأغراض تحسينية أو جمالية، فالتماثيل والزخارف والأشكال الهندسية التي تطورت مع تشكل الحضارات الإنسانية، ليس لها أي آثار نفعية ملموسة سواء على الفرد أو على المجتمع، فهي مصممة بالدرجة الأولى لتؤدي غرضا جماليا فقط لا غير، إلا إذا قلنا أن الأثر الذي تُوقِعه هذه التماثيل والزخارف على النفس، من دهشة وبهجة وانشراح وهيبة، هي الغاية المصلحية والنفعية المقصودة، أي أن الأثار النفسية هي بحد ذاتها غاية مصلحية، وإن صح هذا الراي، فإنه يؤيد ما ذهبنا إليه بأن **الإنسان عبارة عن تركيبة ثلاثية من الروح**

والجسد والنفس، وبالتالي فإن ما يحدثه الإنسان من مظاهر جمالية، انما دوافعها نفسية أو روحانية بالدرجة الأولى، فتخدم المصلحة النفسية أو تُوَجهُ توجيها نفسيا، لإحداث أثر معين في نفس المتلقي أو المشاهد لها، وربما هذا ما يفسر أن بعض الحضارات تحرص على إظهار قوتها أو عظمتها، لإخافة أعدائها من خلال الأبنية العظيمة والمعقدة، أو أبنية ذات أشكال مختلفة عن ما ألفته الحضارات المعاصرة لها، كالأهرامات وحدائق بابل وسور الصين و غيرها...[39]، لكن أثر هذه المظاهر غير ملموس، فالظواهر والأثار النفسية لا يمكن قياسها، وهذا إشكال ظاهر في هذا النوع من المظاهر، فنحن قادرون على إدراك الدوافع النفسية المتسببة فيها، لكننا غير قادرين على إدراك وقياس الأثار التي تخلفها، ذلك لأنه يختلف وقعها على النفس من فرد لأخر، بل إننا لا نستطيع الجزم بأنها تؤدي الغرض من وجودهم، على شكل ظاهرة تعم الأفراد، ولعل هذا ما يجعل الظواهر الجمالية والتحسينية، من أكثر الظواهر تغيرا وتحولا في الحضارات الإنسانية، فالإنسان يسعى دائمًا إلى تحقيق الأحسن أو الأفضل، أو يسعى لتحقيق الأكفاء أو الأسهل أو الأجمل، وهذا السعي يؤثر بالتأكيد على التقنيات والأدوات والأشكال الهندسية والمعمار، بحيث لا تخلو أي حضارة من مثل هذا النوع من التغيرات، في مظاهرها التحسينية والجمالية.

لقد اعتنت كثير من الحضارات الإنسانية بإظهار قوتها وعظمتها، أو بإظهار غناها وخصوبتها، من خلال تشييد أو ابتكار رموز مادية، تعبر عن مقصدها، لكن هل يمكن لهذه المظاهر التحسينية والجمالية، أن تصبح مظاهر ضرورية مع الوقت؟ وفي الحقيقة هذا إشكال أخر يضاف إلى جملة الإشكالات المطروحة، ولو أردنا صياغة هذا التساؤل بطريقة أخرى لا أمكننا قول التالي: هل يمكن للمظاهر التحسينية والجمالية أن ترتقي إلى مستوى المظاهر الضرورية، بحيث يصبح المجتمع لا غنى له عنها، كما ترتقي العادات لتصبح قوانين مرتبطة بنظام عقابي؟

والجواب على هذا الإشكال متوقف على ما الذي تعبر عنه الظاهرة التحسينية والجمالية في ذاتها، فارتقاؤها إلى مستوى الضروريات يعتمد على التوجه الاجتماعي، حيث أن المجتمعات قد تجعل من أي ظاهرة مادية متغيرة، أو قابلة للاستبدال، إلى ظاهرة ضرورية، إذا جعلت منها عرفا مرتبطا بأي نوع من الزجر الاجتماعي، أو كانت هذه المظاهر تخدم بشكل

---

[39] {قيل لها ادخلي الصرح فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها قال إنه صرح ممرد من قوارير قالت رب إني ظلمت نفسي وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين} القران الكريم سورة النمل الآية 44

غير مباشر منفعة ضرورية، إلا أننا في الحقيقة لابد من الاعتراف بالملاحظة التالية: **وهي أن إفراط المجتمعات في الحرص على تحصيل ما هو جمالي وتحسيني، يصاحبه غالبا التفريط في ما هو واجب وضروري**، فالزواج مثلا يعد ظاهرة اجتماعية ضرورية، لكونه أساس البناء الاجتماعي. والعلاقة الجنسية بين الزوجين، تعد من الواجبات المتبادلة بينهما، وضرورة مترتبة عن هذه العلاقة، وتعتبر ضرورة اجتماعية أيضا، من أجل بقاء المجتمع واستمراره. إلا أن سلوك ممارسة الجنس، إذا تدنى إلى مستوى اللذة والمتعة والترفيه، فإنه قد يتعدى إلى أن يصبح ممارسة خارج إطار الزواج، وفي هذه الحالة سيكون بإمكان الزوجين، أن يحصلا على حاجتهم من المتعة والترفيه، في أي مكان ومع أي شخص، بل إنه قد يتخذ صورة شاذة من الممارسة، وهذا السلوك سيعود بالتأكيد على ظاهرة الزواج بالضرر[40]، وسيتدنى به من كونها ضرورة اجتماعية إلى أن يصبح اجراء شكليا، الغرض منه اظهار بعض الفرح فقط، أو يتحول إلى مجرد عادة أو تقليد اجتماعي، أو يصبح الغرض منه محصورا على الشراكة المادية لتحسين ظروف العيش.

وفي الحقيقة إن هذا حاصل في وقتنا الحاضر، أو أنه يشارف على الحصول، فمع التوسع في مفهوم الحريات الفردية أصبح الأفراد في كثير من المجتمعات قادرون على تلبية حاجتهم الجنسية الضرورية، بل تعدوا ذلك، إلى أن أصبح الجنس مظهرا ترفيهيا اثناء الحفلات والسهرات، وبالتالي أصبحت المرأة بدورها بالنسبة لكثير من الأفراد، مجرد أداة للترفيه، أو وسيلة للإغراء أو لتسهيل تمرير الصفقات، وليس عنصرا رئيسيا في بناء الكيان الاجتماعي، بل إن هذه المظاهر خلفت داخل هذه المجتمعات تيارات اجتماعية، تدعو إلى إلغاء الزواج بدعوى أنه نظام مقيد للحريات، أي بمعنى أخر أن المسؤوليات والواجبات التي يحددها نظام الزواج، تقف عائقا أمام المتعة التي أصبحت هي الغاية الأسمى بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية.

وبالتالي فإن الإفراط في كل ما هو تحسيني وجمالي، سواء كان زخرفة أو فنا أو إبداعا هندسيا، أو كان ترفيها أو متعة أو لذة أو ترفا، فإنه يؤدي بالتأكيد إلى الانحراف، وتشوه التصورات الجمعية حول المظاهر الضرورية، حتى تلك المتعلقة بما هو إنساني. ففي عصرنا

---

[40] {والذين هم لفروجهم حافظون . إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون} القران الكريم سورة المؤمنون الآية 5-6

اليوم يمكن صرف المليارات على بناء الملاعب والملاهي والمسارح ووسائل الترفيه، بينما نبخل عن مساعدة مجتمعات بأكملها تعاني من التشرد والجوع، ونرى أيضا أن بعض البلدان توجه ثروات ضخمة، لاكتشاف إن كان هناك كواكب في الفضاء قابلة للعيش، أو لاكتشاف وسائل تمكن من ذلك، بينما كان من الأفضل ان نصرفها على تحسين بيئة الأرض، التي نعيش عليها حاليا، ففقدان بوصلة الأولويات والإفراط في تحصيل كل ما هو لذة أو متعة، أو الإفراط في تحصيل كل ما هو ترف، يؤدي إلى الانحراف بالسلوك البشري إلى إحداث ظواهر تلحق الضرر بالفرد أو المجتمع، وإن كان ظاهرها المنفعة. وهنا بالتحديد تبرز الحاجة للضوابط السلوكية والأخلاقية التي تكبح جماح تطلعات الإنسان، من أجل الحفاظ على توازن بيئته الاجتماعية.

- **المحور الثاني : تعريف الظاهرة**

وبعد هذا البحث الذي حاولنا فيه إثارة نقاش معمق للكشف عن طبيعة الظاهرة وأشكالها وأصولها، والكشف عن بعض القواعد والقوانين التي تحكمها، يمكننا القول: إنه أصبح يتشكل لدينا صورة شاملة إلى حد ما عن ماهية الظاهرة الاجتماعية، بحيث نتمكن من صياغة تعريف حقيقي وذو دلالة واضحة عنها وعن مميزاتها، لقد عرف دوركايم الظاهرة بكونها "كل ضرب من السلوك ثابتا كان أو غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره وكان ذو وجود مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية" ولقد بينا في الصفحات الماضية أن هذه الخصائص المذكورة في التعريف كالقهر والاستقلالية والعموم، لا يمكن اعتبارها خصائص حقيقيه تتصف بها الظاهرة الاجتماعية، فقد بينا في أكثر من مناسبة أن **الظواهر الاجتماعية لا يمكن ان تكون قهرية**، لكون الإنسان كائن حر ومخير، ولكون الظواهر قد تنشأ بصورة متناقضة ومتعارضة، ولكون الظاهرة لا تفرض سلوكا نمطيا على المجتمع، بالإضافة إلى أنه من المستحيل أن تكون سابقة في الوجود على المجتمع والفرد، وفي نفس الوقت يكون هو سبب نشأتها، فلتكون الظاهرة قادرة على قهر الفرد، لابد أن تكون سابقة عليه، وكيف تكون سابقة عليه والمجتمع هو أصل وجودها، ولا يصح القول عن العادات والتقاليد أنها تمارس قهرا خارجيا، لكونها ظواهر متغيرة ولا ثبات لها.

وأما **الخاصية الثانية:** التي اعتمدها دوركايم وهي العموم، فقد عارضتُ هذه الخاصية لأسباب، منها: أن أصل نشوء الظواهر هي السلوكيات الفردية التي تتطور أو تلقى قبولا اجتماعيا ثم تعم المجتمع، ولا يمكن اقصاء السلوكيات الفردية من جملة الظواهر الاجتماعية لمجرد كونها ظواهر فردية فقط، إذ ليس هناك ما يفرض علينا اشتراط هذا الشرط، فكل ظاهرة سلوكية فردية كانت أو جماعية، قابلة بأن تصبح ظواهر تعم المجتمع، وأيضا لا يمكن اشتراط خاصية العموم كشرط مبدئي لتصنيف ظاهرة سلوكية، لأنه سيتوجب علينا انتظار تحولها من سلوك فردي إلى ظاهرة عامة، و حينها سنكون تأخرنا في حالة كانت هذه الظاهرة تعود بالضرر على المجتمع، وقد تصبح ظاهرة قادرة على خلق مجتمع فرعي خاص بها قادر على المقاومة، وبالتالي فإن الحاجة للتصنيف والحكم على السلوكيات الفردية وضبطها، يحتم علينا النظر إلى كل سلوك فردي كظاهرة اجتماعية قابلة للعموم،

أما **الخاصية الثالثة:** التي اشترطها دوركايم فهي كون الظاهرة مستقلة عن الصور الفردية، وهذا غير حاصل في الواقع، فالظواهر الاجتماعية ظواهر متولدة، لذا فإن الظاهرة الفردية قد يتولد عنها ظواهر اجتماعية والعكس، لأن أثار الظواهر قد يتجسد على شكل سلوكيات فردية أو جماعية.

وبالتالي يظهر لنا أن التعريف الذي عرف به دوركايم الظاهرة الاجتماعية هو تعريف قاصر، بل إنه تعريف لا يصف حقيقة الظاهرة، ولو فرضنا أن دوركايم قصد بهذا التعريف تحديد نوع خاص من الظواهر، فإن هذا أيضا لن يستقيم، لأننا سنكون بذلك أقصينا قسما كبيرا من أثار التفاعلات الاجتماعية.

وبناء على ما سبق تحليله يمكن القول: إن أفضل ما يمكن تعريف الظاهرة الاجتماعية به في نظري هو التالي: **" الظاهرة الاجتماعية هي: سلوك اجتماعي فردي كان أو جماعي، مستحدث أو مبتدع غير اعتيادي، استوجب تصنيفه دينيا أو عرفيا أو قانونيا أو أخلاقيا"**

وغايتي من صياغة هذا التعريف، أن يكون شاملا لجميع الظواهر بمختلف مستوياتها دون انتقاء أو إقصاء لأي نوع منها، مع إظهار وتحديد المقصد الرئيسي من تقصي حقيقة هذه الظواهر.

وأقصد بقولي في التعريف أن الظاهرة الاجتماعية هي كل سلوك اجتماعي: لتحديد نوع الظواهر موضوع الدراسة، إذ لا يدخل فيها بهذا المعنى أي ظواهر غير اجتماعية أو لم تكن

قد تولدت بالأصالة عن المجتمع، كالظواهر الطبيعية والظواهر الفيزيائية أو الظواهر النفسية. إلا أننا كما أوضحنا سابقا إذا تحولت الظواهر النفسية إلى سلوك ظاهر، فإننا قد نحتاج إلى التنقيب عن الدوافع النفسية المؤدية لذلك السلوك، وبناء على هذا فإن كل سلوك كان مصدره المجتمع يعتبر ظاهرة اجتماعية، ولذلك لا نفرق بين الظواهر الفردية والظواهر الجماعية، لكونها إنما هي أثار للتفاعلات الاجتماعية، فتفاعل الفرد مع المجتمع لابد وأن ينتجان لنا سلوكا ظاهرا كرد فعل يعبر عن التصورات الفردية أو الاجتماعية، والتي بدورها قد تتحول إلى شكل مشترك يوجه المجتمع أو الفرد إلى نسق سلوكي معين، بالإضافة لذلك فإن كل ظاهرة أو سلوك فردي لابد وأن يثير تفاعلات اجتماعيه، كالسخرية أو الإغراء أو الرفض أو القبول أو الحقد أو الحسد أو الرضا أو الغضب، وكلها تفاعلات يمكن أن تتحول لسلوك قابل للعموم، فيصبح ظاهرة اجتماعية كاملة الأوصاف، أو تصبح ظاهرة اجتماعية تختص بمجتمع فرعي، فتكتسب بذلك صفة الثبات أو المقاومة، فالسرقة فعل فردي يتفاعل معها المجتمع بالرفض وتثير فيه منظومة العقاب، إلا أنه في مرحلة ما قد تتفاعل معها فئة اجتماعية فتقابلها بالقبول، ويتشكل تصور مشترك بين أفرادها، مما يعني أن السرقة ستتحول من ظاهرة فردية إلى ظاهرة جماعية، تميز مجتمعا فرعيا يفرض وجوده داخل المجتمع الأصلي.

وقولي أن الظاهرة سلوك مستحدث أو مبتدع غير اعتيادي: فأعني بذلك تلك السلوكيات التي لم يعتد المجتمع وجودها، وتثير دهشة الناس وتساؤلهم لكونها تظهر على شكل مظاهر تخالف أو تختلف عن ما هو مألوف داخل النظام الاجتماعي العام، فالسلوكيات و الظواهر التي تتوافق مع النظام الاجتماعي أو تكون معتادة أو مألوفة، يتفاعل معها المجتمع بشكل طبيعي، لكونها معلومة التصنيف ومعلومة الأثر، لكن تلك الظواهر التي تبدو مختلفة، هي التي تثير فضول المجتمع و تحرك نظامه تلقائية نحو المقاومة. إلا انه هنا قد يقال: إذا تم التسليم بهذا الوصف، فهل هذا يعني أنه لا يمكن إعادة دراسة الظواهر المألوفة والسابق وجودها في المجتمع؟

أقول: إن هذا ليس مطلقا، فكثير من الظواهر الاجتماعية وإن كانت مألوفة وعامة، غير أنها غير معلومة الأثر، أو لكونها تُوَلد أثاراً سلبية، وهذا يعني أنها تثير النظام الاجتماعي وتحفزه على المقاومة، فبعض الظواهر قد لا يظهر لنا حقيقة أثرها إلا بعد تراكمها، وفي هذه الحالة تكون الأثار التي ولدتها أو ظهرت حقيقتها فيما بعد، بحد ذاتها ظواهر مستحدثة

وغير اعتيادية، وأما الظواهر والسلوكيات المألوفة، فإننا قد نحتاج لإعادة النظر فيها أحيانا، خاصة إذا كانت تتناقض بشكل من الأشكال مع النظام الاجتماعي كالقانون مثلا، فعموم سلوكٍ ما أو مظهر من المظاهر المخالفة للقوانين، و شيوعها لدرجة أن تصبح مألوفة او اعتيادية لا يعني بأنها سلوكُ أو ظواهر سليمة التصنيف، وكذلك هذا يعني أنه يجب علينا الشك في صحة وعدالة القانون المجرم أو المشرعن لها، وقد يكون العرف الاجتماعي هو الأقرب إلى الصواب في تصوره نحوها، فلا يعني أن القانون الذي يشرعن الفوائد البنكية كوسيلة استثمارية ربحية، أنه قانون عادل لمجرد أنه يضمن تحقيق الأرباح، أو لمجرد أنه يتستر وراء وظيفته كقانون تنظيمي، في حين أن الذاكرة الاجتماعية ما تزال تنظر لفوائد القروض كفعل احتيالي، ففي هذه الحالة لابد من الحسم بين النقيضين بالتصنيف، وتحديد أي التصورات هو الأقرب للعدالة ويحقق المصلحة العامة.

وأما ما أقصده بأنه يستوجب تصنيفها دينيا أو عرفيا أو قانونيا أو أخلاقيا: لكون التركيبة الثلاثية للإنسان وشكل النظام الاجتماعي الذي يفرزها تفاعله، مرتبط بهذه المستويات التنظيمية، فالإنسان كائن روحاني بالفطرة ويشغل الدين حيزا كبيرا في الحضارة الإنسانية، ويلعب دورا مهما في الرقي الحضاري والاجتماعي، ولهذا يكون الدين هو مصدر من مصادر تصنيف الظواهر في بعض المجتمعات، أو يكون هو أساس القواعد التنظيمية في النظام الاجتماعي، وبالتالي فأي ظاهرة سلوكية غير اعتيادية لابد وأن تُقَيَّم بقواعد دينية.

وأما التصنيف العرفي: فهو تلك القواعد المتعارف عليها عرفيا داخل مجتمع ما، أو فئة اجتماعية أو أسرة، وقد ترتبط هذه القواعد بنظام عقابي زجري، كالشتم أو القطيعة أو الفضيحة أو الطرد من الجماعة.

وأما التصنيف القانوني وهو الذي يأخذ طابعا مؤسساتيا، أي أنه تصنيف الغرض منه العموم، خاصة إذا ربط بنظام عقابي، إلا أنه تصنيف قد يكون متأخرا على التصنيفات السابقة وربما حتى على التصنيف الأخلاقي، فهو غالبا يتدخل لتنظيم وضبط المظاهر والسلوكيات المتعلقة بالمعاملات والعلاقات المؤسساتية والكيانات التنظيمية، ويشمل أيضا بعضا من الجوانب الأخلاقية والعرفية، التي ارتقت إلى مستوى القانون وكذلك بعض القواعد والقوانين المستمدة من الدين، لأن الأصل في القانون أن يكون تجسيدا للتصورات الجماعية داخل المجتمع، وبالتالي فليس من الغريب أن تكون بعض القوانين لها صورة أصلية

في العرف أو الأخلاق أو الدين، إلا أن القوانين تختلف في نظامها العقابي عن الدين والعرف والأخلاق، من حيث تفعيلها أو شدتها، مما يجعلها قوانين ملزمة بقوة السلطة.

وأما التصنيف الأخلاقي: فهو يعني أن يحدث سلوك فردي أو جماعي، يخالف المظاهر والقواعد الأخلاقية في المجتمع، أو يقع كسلوك غير اعتيادي، فيتجه المجتمع نحوه برد فعل معارض أو حتى لا مبالي، لكون أثاره قد لا تظهر إلا أجلا، لكن القواعد الأخلاقية الثابتة في المجتمع، تجعل منه سلوكا غير اعتيادي ويستدعي التصنيف الأخلاقي.

وقد تتعارض هذه المستويات في تصنيف المظاهر السلوكية داخل المجتمع، وذلك قد يرجع لاختلاف التصورات أو لاختلاف القياسات المعتمدة في التصنيف، فظاهرة زواج القاصرات مثلا، التي تظهر في بعض المجتمعات هل أنها ظاهرة غير أخلاقية، في حين أن العرف الاجتماعي يعتبرها ظاهرة صحية تحقق المصلحة والمنفعة، أو أن يكون زواج القاصرات غير شرعي من الناحية القانونية. بينما تكون ممارسة القاصر للجنس بطريقة رضائية فعلا شرعيا عرفا و غير موجب للعقاب قانونا، فهذا يعد اختلافا في القياسات و التصورات، وفي هذه الحال لا يمكن تجنب مثل هذه التناقضات التي يفرزها التفاعل الاجتماعي، إلا إذا كان هناك قواعد ثابتة يستند عليها في تصنيف الظواهر والحكم عليها، فكما جاء في التعريف أن الظواهر الاجتماعية تصنف على مستوى الدين أو الأخلاق أو العرف أو القانون، وأن استثنينا القانون، فإن المجتمعات ستقوم بتصنيفاتها الخاصة للظواهر بناء على قواعد مبهمة أو غير ثابتة، فعلم الاجتماع ليس وليد العصر الحديث كما يظن البعض، بل هو ينشأ مع نشوء المجتمع بصورة تطبيقية، لكن بدون ثوابت قد يصبح المجتمع يعاني من تشوه في التصورات واختلاف في المعايير، سواء المعايير الأخلاقية أو غيرها، وهذا بالتأكيد لن يكون بيئة مناسبة لوجود استقرار اجتماعي، وهذا حاصل في كثير من المجتمعات التي تعاني الصراعات سواء على مستوى الأحزاب أو على مستوى الشعب والمؤسسات، بل إن القوانين بحد ذاتها في كثير من المجتمعات فاقدة لتلك المعايير الثابتة التي يمكن اعتمادها في شرعنة أو تجريم ظواهر معينة، فكثير من القوانين قد لا تمت للعقلانية بصلة، ومثلت لهذا بمثال القانون الذي يجرم زواج القاصر، وفي نفس الوقت يجعل ممارسة القاصر للجنس بالتراضي فعلا شرعيا، وبعض القوانين تجعل العقاب عند حصول ذلك مقتصرا على الذكور دون الإناث، مع أن القاعدة القانونية قاعدة عامة وفعل الجنس لا يكون إلا بين جنسين اثنين.

لقد برزت هذه الاشكالات بشكل كبير في المجتمعات المعاصرة، وأصبح من الواضح أننا في حاجة إلى العودة لما هو ثابت، فالقيم الاجتماعية التي تحاول كثير من التيارات الفكرية الدفاع عنها وتصديرها للعالم، ما هي إلا قيم سائلة ومائعة وليس لها ضوابط ثابتة، بل إنها مفتوحة وقابلة لأن يندرج فيها كل تلك المظاهر المستحدثة سواء كانت آثارها صحية أو العكس.

فصل
بين العلم والتصورات الجمعية

- **المحور الأول: مصادر المعرفة**

لقد كانت البشرية على الدوام تستخدم قدرتها على الملاحظة والتحليل، للحكم على السلوكيات والظواهر التي تراها وتعايشها، فتخضعها لتلك القوانين والقواعد التي ثبت لديها من خلال تجاربها وتفاعلاتها، أنها صالحة لأن تكون معيارا عند إصدار الأحكام، فإن قيل: إن المجتمعات البشرية قد تخضع هذه الظواهر لقواعد الدين والأخلاق والعرف، وهذه القواعد لم تنشأ بطريقة علمية، وإنما نشأت بناء على ما تم التوافق عليه بين أفراد المجتمع بطريقة عفوية، أو قد تكون جاءت بطريق الصدفة، وبالتالي لا يمكن اعتمادها أو تعميمها.

أقول: قد يصح القول بأن القواعد اللأخلاقية والدينية والعرفية لم تنشأ بطريقة علمية، لكننا أيضا لا نستطيع أن ننكر دورها في التطور الحضاري والرقي الاجتماعي، بل إن هذه القواعد انما تبلورت وتم اثبات صلاحيتها من عدمها خلال اختبارها داخل مختبر الواقع الاجتماعي، فالمجتمعات منذ القدم تحاول ضبط سلوكياتها للحفاظ على نظامها، وما العلم إلا صورة متطورة عن هذه المعرفة العملية، قد تكون القواعد التي اعتمدتها المجتمعات قواعد غير صحيحة أو لا تحقق المصلحة، إلا أننا أيضا لا نستطيع إنكارها وتهميشها من الوهلة الأولى، دون التحقق من صلاحيتها، خاصة في ما يتعلق بالدين والأخلاق، لأن العلم وإلى هذه اللحظة، ما يزال لا يملك المعايير المناسبة لوضع مفاهيم محددة للدين أو الأخلاق، وهذا دفع البعض محاولا إنهاء الجدل في هذا الإشكال، بالقول: أن الأخلاق أو الدين إنما هي مفاهيم نسبية، ليترك المجال مفتوحا أمام التقديرات الفردية. لكن هذا في الحقيقة لا ينهي

الإشكال بتاتا، فلو سلمنا بهذا الطرح فهذا يعني أنه ليس من حق أي مجتمع فرض قواعده الأخلاقية أو القانونية على أي فرد، وهذا يعني أنه لن يكون للمجتمع الحق في الدفاع عن قيمه، وبالتالي إلغاء نظام العقاب فيه، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى فوضى اجتماعية لا يمكن ضبط سلوكيات الأفراد فيها، فإن كان المجتمع لا يستطيع أن يدافع عن نفسه، ضد سلوك الفرد الذي تميل نفسه إلى سلوك شاذ كالمثلية مثلا -التي أصبح يعدها البعض قيمه إنسانية- فإنه لا يصح أيضا أن يدافع المجتمع عن نفسه ضد من تميل نفسه إلى ممارسة الجنس مع الأطفال، أو تميل نفسه إلى الزواج بالقاصر، لأن هذا أيضا يعد قيمة فردية للفرد الحق في ممارستها، بناء على مبدأ الحرية ونسبية القيم و الأخلاق. وبالتالي فإن كان يصح تهميش أو إنكار تلك القواعد والقيم الأخلاقية والعرفية للمجتمعات، لكونها لم تنشأ بطريقة علمية، فإنه من الواجب أيضا إلغاء تلك القيم المرتبطة بالحريات الفردية، والتي يحاول العالم الحديث أن ينشرها ويشيعا بين باقي المجتمعات، لأنها نشأت عن مجرد تصورات فئوية وميولات نفسية، تشكلت كتيار اجتماعي وارتقت إلى مستوى الأعراف والتقاليد. ولهذا فإنه أصبح من الواضح ان العلم والقيم الحديثة، ما تزال تفتقر لمزيد من الثوابت والركائز الملائمة، لضبط هذه القيم وفق منطق عقلاني، بحيث لا يتم إنكار تلك المكتسبات السابقة المكتسبة من الدين والأخلاق والعرف، وإنما نحاول أن نكشف عن المنطق الكامن وراءها، ونكشف عن أثارها النفعية والمصلحية، و إعادة تصنيفها تصنيف منطقيا لا يتعارض مع القواعد العلمية، وإن كانت الأخلاق تفرض إشكالات كبيرة يصعب على العلم تأطيرها، و لهذا يبقى المنطق الأخلاقي من أكثر المفاهيم حساسية خاصة أنه ينظم ويضبط جملة واسعة من المظاهر والسلوكيات الفردية، التي يتم تصنيفها تصنيفا أخلاقيا بصورة تلقائية من قبل المجتمع.

فإن قيل إن دور العلم هو تفسير الظواهر والكشف عن قوانينها التي تحكمها، وليس تصنيف هذه الظواهر والحكم عليها.

أقول: إن دور العلم لا يجب أن يقتصر على مجرد التفسير والكشف، وإلا لن يصح اعتباره علما، فما فائدة العلم إن كنا لا نستطيع تطبيق نتائجه واستخدامها لمصلحة الإنسانية، و إن كان يصح اعتبار دور العلم قاصرا على مجرد التفسير والكشف، فهو علم أقل ما يقال عنه أنه علم بدائي، بمقارنته مع التطبيق التقليدي للقواعد الأخلاقية والعرفية، التي تنتج بطريقة عفوية داخل المجتمع، وسيكون العلم بذلك لا يتعدى كونه مجرد أفكار أولية لم ترتقى إلى

مستوى التطبيق، و إن كان الأمر كذلك فلابد من إعادة النظر في هذا الشأن، للارتقاء بهذا العلم لمستوى أخر من الدراسة.

إن ملاحظة الظواهر التي أفرزتها المجتمعات السابقة، والتي تبلورت مع تراكم المعارف التجريبية إلى قواعد وقوانين تضبط السلوك الاجتماعي، والتي نشأت بطريقة عفوية كما هو معلوم، إلا أنها لعبت دورا مهما في الرقي الاجتماعي، ومن شأن حذفها او إلغائها دون وضع ضوابط بديلة، أن يعيد هذه المجتمعات إلى تلك المراحل البدائية، حيث كانت المجتمعات البشرية تكتفي بمجرد الملاحظة قبل تراكم معارفها، وقبل أن تطور بناء على ذلك نظاما اجتماعيا. فإن قيل: إن المجتمعات في غالب الأحيان تربط بعض الظواهر بمعاني ساذجة التركيب ولا تعبر عن الحقيقة، بل إن بعض تلك المعاني ما تزال موروثة، رغم أن العلم كشف حقيقتها، واثبت عدم صحت تلك المعاني.

أقول: إن هذا الكلام صحيح إلى حد ما، لكن الإنسان مخلوق من طبعه الاستهلاك، وهذا الجانب الاستهلاكي في البشر يعتبر هو الأخر محفزا لابتكار سبل استهلاكيه متنوعة، وهذا ينطبق على جميع مساعي البشرية في هذه الحياة منذ بداية النشأة، ولكن يبقى العلم والمعرفة له الأولوية فبدون معرفة سيستعصي على الإنسان إدراك محيطه، ولو أردنا تشبيه ذلك فإنه أشبه بتلك البرمجة الأولية التي تمكن الإنسان من التعرف على البيئة المحيطة به، والتأقلم معها. إلا أن هذا ليس امراً مطلقا، فبعض المعاني قد يحتاج الإنسان لإدراكها إلى مصدر خارجي، وهذا المصدر الخارجي يلزم أن يكون أعلم من الأنسان، لكن ما يجعل الإنسان قادرا على ابتكار تلك المعاني حتى قبل تمكنه من إنشاء العلوم، فهي فطرته التي قلنا عنها أنها اشبه بالبرمجة الأولية، وليس الإنسان مختلف في هذا الشأن عن باقي المخلوقات، فكل مخلوق أبصر النور في هذه الحياة إلا وتدله فطرته على الطعام الذي يجب ان يأكله، أو نوع العمل الذي يجب أن يعمله، كما هو حال النحل والنمل والسمك وغيرها، وليس الإنسان استثناء في ذلك، فالفطرة الأصلية هي التي تعينه على تقبل البيئة المختلفة. وظهور تلك المعرفة الفطرية على شكل معاني ساذجة، ليس هو الهدف الذي يسعى إليه الإنسان، فكل المدركات الأولية كانت تبدو ثورية،= وأفكار متطورة ومتقدمة في زمانها، أي أن الإنسان كان يعرف بفطرته أن عليه أن يكتشف ويتعلم ويبتكر، فمجرد التفكير في تطور فكر الإنسان أثناء تلك المراحل السحيقة من الحضارة وفتحه باب النقاش والبحث في مواضيع عميقة، حول الإنسان والعقل والطبيعة، أو حتى بحثه وتجاربه حول تلك

العناصر المحيطة، ومحاولته ايجاد الطرق المناسبة لاستغلالها، واستخدامها كوسائل تجعل من حياته أسهل، وتجعله أكثر تحكما في توفير احتياجاته، يكشف لنا عن التدرج الذي شهده تطور الفكر الإنساني، مما يعني أنه مهما بدت لنا سذاجة تلك المعاني التي تراكمت لدى المجتمعات البشرية عبر العصور، إلا أننا لابد و أن نعترف بكونها أسهمت إسهاما كبيرا في تطور الفكر والحضارة الإنسانية، بل إنها كانت تلك الشرارة التي انبثق عنها ما بعدها من معرفة، فطبيعة المعرفة البشرية تتميز بكونها معرفة تراكمية، لكن هذه المعرفة رغم كونها تراكمية وكثير منها مصدره التجربة، إلا أننا لا نستطيع الجزم بصحتها، وليس السبب في ذلك لكونها غير علمية، فكثير من المعرفة التي تم نسبتها للعلم في العصر الحديث غُيِّرت فيما بعد او صُحِحت، مع تطور تقنيات البحث وظهور تلك الأثار التي لم تكن ظاهرة من قبل. ففي سبعينات القرن الماضي، كان هناك دراسات الاعتقاد السائد فيها هو أن التدخين مفيد للصحة، وكان ينصح به الحوامل والرياضيين وغيرهم، إلى أن ظهرت دراسات اخرى تثبت عكس ذلك سنه 1983، وهذا يعني أنه حتى العلم يستند في حقيقته على تراكم معارفه لتأكيد صحة نتائجها، وبالتالي فإنه حتى تلك النظريات العلمية التي افترضت تطور الإنسان من أصول حيوانية كالقردة، لا يمكن أن تكون معرفة مجزوما بها، ما دامات لم تثبت بطريقة علمية يمكن ملاحظتها، أو تعزيزها بالتجربة التي هي مصدر من مصادر المعرفة حسب المنهج العلمي. وهي بهذا المعنى تستوي مع تلك المعاني التي نشأت كأفكار بدائية، وتحتاج لإثبات صحتها من خلال اختبارها عبر مراحل بمرور الزمن. وليس من الغريب أن تكون الأفكار البدائية بداية المعرفة العلمية، فكيف ما كان الحال فإن كل تلك الأفكار العلمية أو الاجتماعية، انما تنبع عن العقل البشري الذي يقصر عن إدراك كثير من الحقائق، سواء كانت متعلقة بمحيطه الطبيعي أو الاجتماعي، وبهذا فقد احتاج الإنسان للدين كمصدر معزز للمعرفة، خاصة تلك المعارف التي قد لا يدركها عقله وتغيب أثارها عن حواسه، فالدين يعتبر مصدر من مصادر المعرفة الخارجية للبشر.

وسواء اختلفنا حول مصداقية الدين أو اتفقنا، إلا أنه وعبر التاريخ استطاعت التصورات الدينية أن تحفز العقل البشري على التفكير وعلى التنظيم. فقد كان الدين هو السبب الرئيسي لبناء الحضارة العربية الإسلامية، وكانت المسيحية سببا في إخراج أوروبا من عصور الجهل خلال القرن السادس عشر، فهذه أمثلة تاريخية واضحة كان فيها الدين هو المحرك الأساسي لنقل المجتمعات من مجرد مجتمعات بدائية مشكلة من قرى وقبائل، إلى أن

أصبحت قومية موحدة ترتقي بنفسها إلى صفوة الحضارات. بل إنه وبالمنطق العقلي لا مفر من القول بضرورة الدين، فنحن نعلم تمام العلم أننا مخلوقون، ونحن غير قادرون على خلق أنفسنا، فمنطقي أن يكون لنا خالق، ومنطقي أيضا أن هذا الخالق لابد وأن تكون له طريقة خاصة لمخاطبتنا، وإصدار أوامره لنا، أو على الأقل ليعرفنا بنفسه وبوجوده، بل إن هذه الفكرة، إنما هي فكرة فطرية بحد ذاتها، لأن الميول الفطري عند الإنسان نحو التدين ونحو إدراك وجود الإله هي نزعة ذاتية ملحة لمعرفة خالقه، قد تدفعه أحيانا لاختراع وابتكار فلسفة دينية جديدة، أو تجسيد إله حسب تصوراته الخاصة. لكن تصرف الإنسان بهذه الطريقة يجعله يقع في خطأ تعدد التصورات، بل إنه قد يجعله يتصور إلها لا تنطبق عليه صفات الإله الحقيقي، وبالتالي فإن الإنسان يحس بالحاجة الملحة لمعرفة الإله، ويبحث بصورة متواصلة عن ذلك التواصل والاتصال مع الذات العليا، لمعرفه الحقائق الغيبية. قد يبدو هذا الجانب الميتافيزيقي للإنسان غير مهم بالنسبة للدراسات الاجتماعية، لكنه عكس ذلك فهو يوجه السلوك الإنساني، كما أن الدين يعتبر ذلك المصدر الذي يزود الإنسان بالمعارف التي لا يمكن له إدراكها إلا بإخبار خارجي، غير نابع لا من الطبيعة ولا من المجتمع، وهي أمور غيبية تلبي حاجة الإنسان الروحية، رغم أن هذه الأخبار قد تكون غير صادقة، لكن ما نحاول عرضه في هذا النقاش هو ضرورة الدين في حياة الإنسان الفردية والاجتماعية أيضا، أما مصداقية الدين من عدمه فبحثه قد لا يكون موضوعا لعلم الاجتماع.

لقد استعان الإنسان بعدة مصادر معرفية، ومن بينها الملاحظة، ليستطيع تكوين تصورات ومعاني قابلة للفهم بالنسبة له، ومن شأن التشكيك أو التخلي عن ما توارثه المجتمع من معاني، التخلي أيضا عن تلك التصورات المرتبطة بها، فإن قيل: إن كثيرا من التصورات الجمعية، هي تصورات مبنية على ارتباطات خاطئة ومعتقدات خرافية، كربط رؤية القط الأسود بسوء الحظ، أو ربط الكسوف بغضب الإله، فإن مثل هذه الاعتقادات لا يصح أن تبقى رواسبها في المجتمعات، وهذا هو المراد من العلم ان يحققه، أي أن دوره تفسير الظاهرة والكشف عن حقيقتها للناس، حتى يتخلوا عن خرافاتهم الباطلة، وليعرفوا الأشياء على حقيقتها.

أقول: ان هذا الكلام صحيح ولا غبار عليه، بل إن بعض الأديان أيضا تصطف في صف العلم، فيما يتعلق بمثل هذه الاعتقادات، وقد يظن البعض أن ما نريد الذهاب اليه بهذا الطرح هو أن نبقي على كل الظواهر والمعاني الموروثة، على صورها الموجودة في المجتمع

مطلقا، ولكن الأمر ليس كذلك، وإنما الحقيقة هي أننا لا نستطيع، بل إنه من الخطر تجريد المجتمع من بعض التصورات، خاصة تلك التصورات التي تلعب دورا وظيفيا في المجتمع، ومن شأن إلغائها إحداث ثغرة في النظام الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالقيم. وحتى لو فرضنا عدم تدخل العلم في الكشف عن حقائق تلك الرواسب والتصورات الموروثة، فهذا لا يعني أن تلك التصورات قابلة للاستمرار إلى الأبد في المجتمعات، فالمجتمعات لديها طريقتها الخاصة في اكتشاف حقيقة التصورات المنتشرة فيها، فكيف ما كان الحال لابد وأن ندرك ان البيئة الاجتماعية، ما هي إلا عبارة عن مختبر واقعي كبير للظواهر، والتي تظهر حقيقتها مع الوقت، **فالتجربة هي ما يغلب على المعرفة الانسانية في الحالة الطبيعية**، وما ربط بعض الأفراد لسوء الحظ بالقط الأسود، إلا لوجود تلك المصادفة المتكررة والتي لم يدرك الأفراد حقيقتها، ولم يجدوا طريقة أخرى لتفسيرها سوى بهذا الشكل، أي أنهم اعتمدوا في ذلك على التجربة الحسية، وهذا يمكن أن يحصل لأي واحد منا إن واجه نفس الظروف، والتجربة نفسها هي التي ستقنع نفس الأفراد بالتخلي عن ذلك الاعتقاد. فمثل هذه التصورات قد يمحى أثرها بمرور الزمن، وما العلم إلا صورة من صور مقاومة المجتمع لمثل هذه الظواهر، لبيان حقيقتها من خلال الملاحظة، فالملاحظة والاستقراء يستخدمها العقل البشري اثناء تحليله بصورة عفوية، ومثل هذه الأخطاء قد لا يسلم منها حتى البحث العلمي، ما دام العلم يعتمد هو الأخر في استخلاص نتائجه، على تلك التحليلات العقلية.

كما أن ما نصبوا إليه فيما نطرحه في هذا الكتاب، هو الوصول إلى تلك المفاهيم والقياسات المناسبة، التي يمكن اتخاذها كركائز ثابتة، تمكن المجتمع والفرد من الاستناد عليها عند ملاحظته للظواهر، **فسلامة القياسات والمفاهيم مانع من حدوث انحراف التصورات والأحكام**، فالإنسان يبدو أحيانا عاجزا عن تحديد الحسن من القبيح بمجرد التفكير العقلي، وكيف لا وهو أصلا يعجز عن فهم طبيعته البشرية بالكامل، ونظرا لهذا القصور فإنه من الطبيعي أن لا يكون الإنسان قادرا على إصدار الأحكام المناسبة، خاصة فيما يتعلق بتلك الأشياء الخارجة عن نطاقه الحسي، فلا بد وأن يتخبط تخبطا كبيرا وهو يسلك هذا طريق، فظواهر كالخير والشر والخجل والحب والحشمة، ظواهر لا يستطيع الإنسان إدراكها لمجرد معرفة معانيها، وإنما لابد له من الخوض في تجربتها والإحساس بأثرها على نفسه، بل حتى التجربة، قد لا تشكل لهذه المفاهيم تصورا موحدا عنها لدى الأفراد ، وإنما كل فرد قد يعبر عنها بتصوره الخاص حسب وقْعها على نفسه، لكننا نستطيع كمجتمع أن

ندركها كتصور جمعي يربطها بنا كقيمة إنسانية، وذلك إذا أعملنا القياسات المناسبة كالقول مثلا، إن إعطاء المال لرجل فقير يتدور جوعا، يعتبر من أفعال الخير، فإننا سنفهم من هذا أن مساعدة من يحتاج للمساعدة هو من أفعال الخير، لكن ماذا لو احتاج رجل للمساعدة في سرقة منزل أو المساعدة على قتل شخص ما؟ وبالتالي نخلص من خلال القياس أن كل فعل فيه مساعدة للأخرين ولا يلحق ضررا بأحد فهو خير، وأما المساعدة التي تؤدي إلى إلحاق الضرر بأحد ما فهي شر، ومن هنا يتضح لنا أن الضرر أو النفع يعتبران ضابطان يؤطران فكر الفرد، اثناء القياس والملاحظة، وعلتين مؤثرتين في إصدار الحكم والتصنيف.

إن الظواهر الناشئة والتي تكون موضوعا للدراسة، لا يمكن اعتبارها مستقلة كليا، بحيث يمكن دراستها مجردة، وذلك لكونها تتعرض لتفاعلات مختلفة قد تؤثر في طبيعتها وفي مسارها الطبيعي، فلا بد من الإحاطة أولا بهذه المؤثرات والتجاذبات وإحصائها وقياس مدى قوة تأثيرها، لنستطيع في النهاية أن نصل إلى حقيقة الأشياء، والدور الوظيفي الذي تلعبه في الوجود، فلا يمكن بحال أن نجرد الظواهر من هويتها وانتمائها الأصلي وطبيعتها الفطرية، ونعتبرها مجرد مجموعة من الأعضاء المتراكبة، فهذا يعني أننا سنقيس كل شيء بمكيال واحد، وإن صح أننا يجب أن نتعامل مع الظواهر الاجتماعية، على أنها أشياء -كما ذهب إلى ذلك دوركايم- فإنه ورغم ذلك لا نستطيع تفريغها من الهوية التي اتسمت بها في محيط نشأتها، ولا نستطيع فصلها عن سبب قبولها أو رفضها من المجتمع، بل لا نستطيع تجاهل التراكمات التي أدت إلى توليف عناصرها لتصبح ظاهرة للعيان، وتكتسب خصائص الثبات لمقاومة التيارات المعاكسة، **فلا شيء ينشأ من العدم داخل البيئة الاجتماعية.**

قد ينظر البعض إلى التقاليد بمثابة ذلك الطغيان الذي يجب أن يحارب، وأن العلم هو ذلك الكيان الذي يحارب هذا الطغيان، بينما الحقيقة غير ذلك، وما هذا الاعتقاد إلا تصورات عاطفية المعنى لا مقياس لها في منطق العلم، فالتقاليد والأعراف كانت لها أثر كبير في وجود العلوم، فالعلم الذي يدرس الزراعة مثلا، إنما أصوله منبثقة عن تلك العادات والتقاليد الزراعية، التي مارستها المجتمعات السابقة، وظلت تلك الممارسات تتطور إلى زماننا الحالي، مما يعني أن البشرية كانت دائمة البحث عن حلول تلائم أوضاعها ومشاكلها المختلفة، ولم تكن تلك التقاليد والعادات والقناعات الاجتماعية، تشكل عائقا أمامها من أجل ذلك، بل إنها كانت بمثابة محفز للبحث عن الأفضل، ولم تكن التقاليد دائما هي ذلك الطغيان الذي

يصارع العلم، لأن ما يحكم وجودها ووجود العلم أيضا، هي حاجة الناس وما تفرضه ضرورة الاستمرار في الحياة. لكن يمكن القول أن ما يعيق العلم حقا، هو ذلك الإفراط في التشبث بالتقاليد رغم ثبوت ضررها على المجتمع. فظاهرة مثل لباس ذلك الزي المعين ولذي يكشف غالبا الجسد بالنسبة للنساء، هو سلوك تعارفت عليه المجتمعات الغربية بل وحتى العربية، أثناء ارتياد المسابح والشواطئ العامة، وانتشار هذا العرف في كثير من البلدان، حتى أصبح ظاهرة تظهر للأفراد على أنها من البديهيات المسلم بها، وأن من الغرابة و الشذوذ مخالفاتها، مع العلم أن مثل هذا السلوك في الأماكن العامة الأخرى، يعتبر فعلا لا أخلاقيا ومثيرا للغرائز، فهو يعتبر من المظاهر الخاصة بالملاهي المخصصة للخدمات الجنسية والدعارة، مما يعني أنه من المظاهر الخادشة للحياء، وفيه أيضا نوع من لاعتداء على براءة الأطفال، بل إنه يعد تحرشا بهم من حيث إظهار جزء مثير من الجسد لهم. لكن ما يحجب أفراد المجتمع عن رؤيه هذه الحقيقة، هي تلك التصورات الاجتماعية التي ترسخت في التصور الجمعي، والتي تربط كشف الجسد بالجمال والحرية، ويجعل من هذا النوع من اللباس تقليدا أو عرفا لا ينبغي مخالفته، وكذلك تلك التصورات الشهوانية التي تركز على إثارة غرائز الجنس الأخر كأنها ممارسة طبيعية، أو الرغبة في الاستمتاع بالنظر إلى جسده كنوع من اشباع الرغبات المكبوتة، فكل هذه الرغبات و الميولات النفسية، تشكل تصورا منحرفا، و تقف عائقا أمام المنظور العقلاني الذي يستخدم القياس المنطقي في تصنيف ما هو أخلاقي، فكيف يعتبر القانون سلوك العري فعلا خادشا للحياء في الأماكن العامة، بينما يعطل هذا القانون في الشواطئ والمسابح، وكيف يعتبر القانون إظهار المناطق الحساسة من الجسد للجنس الأخر بمثابة تحرش، بينما إظهار غالب الجسد في الشوارع والمسابح لا يعتبر كذلك، خاصة بحضور القاصرين و المراهقين والأطفال، ألا يعتبر هذا الفعل اغتصبا للطفولة؟ ألا يتسبب هذا السلوك الجماعي في توليد احتقان وكبت داخلي عند بعض الأفراد، قد يتولد عنه سلوكيات جنسية منحرفة، وربما يحفز الغرائز المكبوتة، فتنحرف إلى سلوك عنيف واجرامي[41]، كما حصل مع أشهر السفاحين "تيد بندي[42] ".

---

[41] {أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها قلتم أنى هذا قل هو من عند أنفسكم إن الله على كل شيء قدير} القرآن الكريم سورة آل عمران 165

[42] ثيودور روبرت بندي: قاتل متسلسل اعترف بأنه مسؤول عن قتل 30 فتاة وهناك أراء تنسب له ضحايا أكبر من ذلك العدد. قبض عليه أول مرة بالصدفة سنة 1976 وتم إعدامه سنة 1989 وقد اعترف أنه كان مهووسا بالصور الإباحية

إن الواقع الاجتماعي الحالي أصبح ينفجر بالسلوكيات المنحرفة، وهذا راجع لكوننا مازلنا نتعامل بشكل بدائي مع بعض الظواهر، وكأننا لم نكتشف بعد أثارها، أو كأننا لم نكن نعلم تصنيفها، ونعطي لذلك تبريرات وهمية، ونربطها بالدراسات العلمية، ونأخذ تلك التبريرات كأنها مسلمات، بينما نغلق أعيننا عن الأثار الواقعية التي تحدثها تلك الظواهر. لقد تسببت المغالاة في العِلمية لبعض المجتمعات، في إحداث فراغ كبير على مستوى القيم، مما أدى إلى تجريدها من إنسانيتها، فقد بلغ التطرف العلمي إلى حد تهميش كل المفاهيم التي لا يستطيع العلم تفسيرها، بل ويتم النظر إليها على أنها مظهر من مظاهر التخلف، دون النظر إلى الوظائف الاجتماعية التي تخدمها تلك الظواهر، وهذا الفراغ الذي أحدثه العلم على مستوى القيم، أصبح يتحول تدريجيا إلى بدائية مُقَنَّعة، وبالتالي فإن العلم تحول إلى عائق أمام تطور النُّظم الاجتماعية في جانبها القيمي والإنساني، ويفتح باب الجمود و الرجعية، **فأي انحراف في التصورات، سيصاحبه بالضرورة انحراف القياسات والمفاهيم الاجتماعية**، إزاء ما ينشأ من ظواهر سلوكية مستحدثة أو مبتدعة أو متناقضة، مما يستدعي إعادة النظر فيها، فإن كنا مع ذلك لا نستطيع، فهذا يعني أنها قد تكون وصلت إلى المرحلة التي ارتقت فيها من مجرد تصورات أو معاني أولية شائعة، أو عادات تقليدية، إلى بديهيات هي أشبه ما تكون بالمعتقدات الدينية، لتحتل مكانة في السلوك الاجتماعي تعادل مكانة الطقوس، دون أن يكون هناك تساؤل عن مصدرها وحقيقتها. والملاحظ في العصر الحديث، أن تلك الفئات المتعصبة للمناهج العلمية تسعى بكل جهدها، لأن تجعل من النتائج العلمية معتقدات مقدسة، تفرض نفسها على المجتمع بسلطة العلم والمال، رغم أن العلم المجرد لا يلبي كل الاحتياجات الإنسانية.

إن القيم الاجتماعية تمر بمراحل كثيرة خلال تكونها، ورغم تنوع المجتمعات الإنسانية واختلاف الحضارات، إلا أنه من الملفت أن نلاحظ أن بعض القيم والمفاهيم -خاصة تلك المندرجة في النظم الأخلاقية- تشكل قاسما مشتركا بين كثير من الحضارات، بل أحيانا تكون متشابهة إلى درجة التطابق كأنها منبثقة من أصل واحد، كقيم الزواج، و رعاية الأطفال إلى سن محدد، والإحسان للمسنين، وقيم التعاون وتحمل مسؤولية الأسرة وغيرها، وهذا يدفعنا للشك في أن المجتمعات البشرية، قد تكون توارثت هذه القيم منذ أول

منذ الطفولة وأظهرت التحقيقات أن أغلب قتلاه من النساء اللواتي يرتدين السراويل. من أشهر أقواله (نحن القتلة المتسلسلون أبناؤكم، أزواجكم، نحن في كل مكان، وسيكون المزيد من أبنائكم موتى بحلول الغد)

أسرة ظهرت على سطح الأرض، ثم ظلت هذه القيم كقيم رئيسية في تأسيس المجتمعات وتماسكها. وإن لم يكن الأمر كذلك، فإن توصل المجتمعات المختلفة إلى هذا الشكل المتشابه من القيم، ومن غير أن يكون هناك اتفاق أو اتصال بينها، يشير إلى وجود منطق عقلي، أو سبب مصلحي يؤكدها، فهذا التواتر الشبه العام، لا يمكن أن يكون قد نشأ عن غير إدراك للمعنى والغاية المرجوة، فإنه من غير المنطقي أن يلزم الفرد نفسه بمسؤوليات الزواج، أو يقبل بها كنظام اجتماعي ملزم له، ومحدد لسلوكه، ومقيد لحريته، دون أن يكون مدركا لعدالة ومنطقية هذا الإلزام. فإن قيل: إن هذه السلوكيات والقيم والظواهر الأخلاقية، لا يمكن الجزم بكونها كانت منطقية للبشر، بدليل أن البشر لما سلكوا طريق التحرر والتمرد على الموروثات الاجتماعية، ظهرت هذه القيم في أشكال أخرى من السلوك، بل إن بعضها أصبح يصنف كسلوك بدائي، مما يعني أن القول بأن المجتمعات قد تمسكت بهذه القيم، ليتحقق العدل فيها، غير وارد.

أقول: إن هذا الكلام صحيح، ولهذا فإن الأرجح من افتراضاتنا السابقة، هي أن تكون هذه القيم، ما هي إلا رواسب موروثة من الأسرة البشرية الأولى التي ظهرت على سطح الأرض، ولذلك تعرضت هذه القيم المتوارثة، إلى الانحراف بفعل **مبدأ تباعد الاجيال عن زمن النشأة**، ولو كانت القيم نشأت عن منطق العقلاني، لكان عمومها وثباتها في المجتمع أقوى، ولكانت أشبه بالقواعد العلمية. إلا أن هذا غير مسلم به، لكون الإنسان لا يلتزم بما هو منطقي دائما، فالانحراف ظاهرة لازمة للسلوك والظواهر الاجتماعية، كيفما كان مصدرها أو منشأها، إذ أن تشوه التصورات الذهنية للفرد والمجتمع، هو من أكثر العوامل تأثيرا في السلوك البشري، لكونه مرتبط بالفكرة العقلية التي انطلق منها الفرد للوصول إلى نتيجة معينة، فتحفزه على إحداث سلوك ما أو تركه، وبالتالي فإنه بفعل تباعد الأجيال عن زمن النشأة، تفقد بعض الظواهر ارتباطها بتصوراتها الفكرية والمنطقية، وتصبح مجرد قيم متوارثة قابلة للانحراف.

فالبيع والشراء عملية هي أساس مفهوم التجارة، وتعتبر عملية عادلة بالنظر إلى القيمة في مقابل السلعة أو قيمة أخرى، أو حتى في مقابل المجهود، وهذا المفهوم هو شيء بديهي ومتفق عليه لدى جميع المجتمعات، لكن الطمع والرغبة في الثراء عندما يطغيان على التصورات والمفاهيم، تحفز العقل الإنساني لإحداث سلوكيات جديدة، يتم ادخالها في مفهوم التجارة العادلة، فالإقراض كسلوك اجتماعي، يندرج في التصور الجمعي تحت معاني التضامن

أو التعاون، فهو عبارة عن اقراض المال لشخص محتاج له، إلا أن الانحراف هو الذي جعل من هذه القيمة الإنسانية سلعة قابلة للتجارة، وتم افرغها من معناها القيمي وتحويلها إلى معاملة مادية محضة تعتمد على المقايضة، وهذا يعني أن هناك نوع من الابتزاز، الذي يمارس على الشخص المحتاج للاقتراض، عندما يشترط عليه نسبة معينة من الفوائد، فتشوه التصورات اتجاه سلوك الإقراض كقيمة أخلاقية، واتجاه البيع والشراء كقيم تجارية، أفقدهما ذلك التمايز الذي كان يفرق بينهما، وأصبح بالإمكان قياس أحدهما على الأخر، فتم قياس الفوائد على الثمن، وقياس القرض على السلعة، إلا أنه في هذه الحالة القياس لا يستقيم، لأن السلعة إذا أودي ثمنها لا ترد، وإذا ردت فلابد من رد الثمن، وبالتالي تم اللجوء إلى الزمن كسلعة، أي أن المقرض يبيع للمقترض المهلة التي تسعفه حتى يكون قادرا على رد القرض، والفوائد هي ثمن هذه المهلة، وهنا أيضا القياس لا يستقيم، فالوقت أو المهلة ليست سلعة ولا تدخل في ملك أحد، وليست شيئا مضمونا لا بالنسبة للمقرض و لا المقترض، فالزمن قد يأتي بالنكبات او الأمراض او الكوارث او الموت، أي أن هناك نوع من المقامرة، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن هذه المعاملة فيها نوع من الابتزاز، لشخص مضطر لا يملك خيارا أخر لفك ضائقته المالية، والاضطرار والابتزاز يناقضان الفعل الحر، مما يعني أن هذا النوع من المعاملات لا ينبني على التراضي المتبادل بين المتعاملين، وهذا يخالف منطق البيع والشراء، الذي يكون فيه التراضي والتخيير جزءا أساسيا في المعاملة. وبالتالي فإن تشوه التصورات أدى إلى خطاء في القياس، فكان من الأولى قياس معاملة الفوائد على المعاملات التي تنطوي على الابتزاز أو الاحتيال، أو تلك المعاملات التي تلحق الضرر بالأخرين، وتؤدي إلى الاستيلاء على أموالهم بدون مقابل مادي منطقي، وهذا يعني أنه حتى تلك السلوكيات التي قد تبدو منطقية وبديهية للوهلة الأولى، قابلة للانحراف إذا انفكت عن أصولها وروابطها، بفعل طول الفترة الفاصلة بين الأجيال وزمن النشأة.

إن قدرة الإنسان على ابتكار وابتداع وسائل وأفكار جديدة لتطوير طريقة عيشه، أو لإيجاد حلول لمشاكله أمر بديهي، بل إنه ضرورة لاستمرار الإنسان، إلا أن هذا الابتكار والابداع إذا تحكمت فيه تلك النوازع النفسية المفرطة، وأخرجته عن الإطار الأخلاقي والإنساني، فإن الإنسان قد ينحرف بإبداعاته وابتكاراته، وينتج سلوكيات وظواهر تعود على أفراد المجتمع بالضرر. فإن قيل إن الابتكار والإبداع الذي يقوم به الإنسان في مجتمعه،

يهدف إلى تحسين طريقة العيش وجعل المجتمع بيئة أفضل للأفراد، بحيث يكونون قادرين فيه على تحقيق تطلعاتهم الخاصة والعامة، ولا ينبغي تقييد الابتكار والإبداع إن كان يهدف لهذه الغاية.

أقول: إن هذا الكلام غير مسلم به جملة، فالإبداع والابتكار، وقدرة الإنسان على التفكير ليسوا سوى ادوات يستعين بها الإنسان ليستطيع الاستمرار في الحياة، ويضمن أحسن الظروف. وهذه الأدوات انما هي طائعة للإنسان ويمكن استخدامها في أي شيء أخر، فالإنسان قد يستخدم قدرته على الإبداع والابتكار والاختراع بغرض قتل الأخرين وإلحاق أكبر ضرر بهم، فقد سعى الإنسان لاخترع و ابتكار الأسلحة الفتاكة، و النووية والجرثومية، لإلحاق أكبر ضرر بأكبر عدد من الضحايا، فالابتكار في الأسلحة بلغ حدا مبالغا فيه، حتى أصبحت البشرية في حالة دائمة من الترقب والخوف من احتمال حدوث إبادة جماعية، فقد ظهرت في بعض البلدان وفي أمريكا خاصة، فئات اجتماعية تصب جل اهتمامها خلال حياتها اليومية على تخزين الطعام واعداد الملاجئ، لكون فكرة الإبادة والحرب النووية، أصبحت هاجسا بالنسبة لهم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الرعب الذي قد يتسبب فيه الإنسان لمجتمعه من جراء ذلك الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى ما يتسبب فيه هذا الابتكار والإبداع من أضرار على مستوى البيئة الطبيعية المحيطة، فكثير من البلدان تعاني من تسمم بيئتها، حيث انتشرت الأمراض فيها بشكل كبير، بل إن هناك نظرية تفترض احتمال تأثر مسار الأرض في الفضاء جراء تلك الاهتزازات المتوالية، التي تتعرض لها الأرض بسبب كثرة الانفجارات التي تحدثها تجارب الصواريخ والقنابل النووية. ومن حيث المنطق فالأمر قابل للاحتمال لو نظرنا إلى أن هذه الاهتزازات قد تتسبب في انحراف ضئيل في مسار الأرض، فقد لا يكون هذا الاهتزاز ذا تأثير كبير، لكن ماذا ستكون النتيجة إذا كان هذا التأثير تراكميا[43]، فربما نجد أنفسنا يوما ما نقترب من الشمس دون أن ندري، وتصبح حرارة الأرض أكثر ارتفاعا إلى درجة يصعب فيها العيش. قد يكون هذا الاحتمال مستبعدا من قبل العلماء حاليا، لكنه يبقى احتمال وارد لكون

---

[43] أعني بالتراكمي لوكان مثلا تأثير الانفجارات يتسبب في انحرف قدره 0.1 ميليمتر في السنة، فبعد 100 سنة سيكون الانحراف أصبح يعادل 1 سنتيمتر، أي أنه من المحتمل أن نتجه نحو الشمس بمعدل 1 سنتيمتر كل مئة سنة، بسب الاهتزاز الذي قد تتسبب فيه الانفجارات الضخمة التي تحدثها تجارب القنابل النووية أو أي قنابل أخرى شديدة الانفجار، وهذا يتسبب في ارتفاع حرارة الأرض بشكل مستمر، ولأن الأرض شبه طافية، تعمل الطاقة المتفجرة كقوة دافعة. وقد تتقلص المدة كلما زاد عدد هذه الانفجارات وشدتها، وهذه مجرد نظرية محتملة قد تصح وقد تخطئ.

الأرض تسبح في الفضاء بحرية والاهتزازات التي تتعرض لها قد يكون لها تأثير مشابه لتأثير قارب على الرصيف بدون مرساة وغير مربوط بحبال، فبالتأكيد سينتهي به المطاف إما مصطدما مع الرصيف، أو منجرفا بعيدا عنه. وبالتالي يكون انغماس البشر في بعض الابتكارات انجرافا غير محسوب العواقب، وقد يعود عليهم بالضرر.

وبعيدا عن هذا النوع من الابداع والابتكار المتعلق بما هو تقني ومادي، فإن ابداعات الأفراد السلوكية، قد لا تقل قدرتها التدميرية عن الأسلحة، فابتكار المجتمعات لمفهوم العلاقات الرضائية، كبديل عن الزواج، هو بحد ذاته نسف للكيان الاجتماعي، لكون الأسرة هي النواة أو الخلية الأساسية التي يتركب منها النسيج الاجتماعي، وبالتالي فإن ما نشهده في بعض المجتمعات هو عبارة عن انفكاك لمفهوم الأسرة، وانفصاله عن تصوراته وإطاره القيمي، لتصبح الأسرة مختزلة في مجرد علاقة بين ذكر وانثى، الدافع فيها هو المتعة. وبالتالي فإن إبداع الإنسان هذا يخلص به إلى عدم وجود حاجة للزواج، ما دمنا قادرين على ممارسة هذه العلاقة بكل حرية خارج إطاره، وأن هذا من باب تسهيل الحياة على الأفراد في المجتمع، لكن هذا يعد انحراف في التفكير بطبيعة الحال، فلا يمكن قياس أو مساواة الزواج بالعلاقات الرضائية، لوجوه عدة أهمها: الالتزام والمسؤولية المتبادلة بين الطرفين، إذ ليس من المنطق إلزام طرفين اتفقا على قضاء وقت ممتع بالمسؤولية اتجاه بعضهما، بخلاف الزواج الذي هو التزام مسبق مع اشهاد اجتماعي (عقد الزواج). وإنما يمكن قياس العلاقة الرضائية على العهارة، والتي هي عبارة عن علاقة نفعية محضة، قوامها المتعة في مقابل المال، وهو نفس الأمر الحاصل في العلاقات الرضائية، لأنها مبنية على المتعة في مقابل المتعة، فهي علاقة نفعية متبادلة ومؤقتة. كما أن كلا الظاهرتين يشتركان في الأثار المترتبة عنهما كالأطفال المتخلي عنهم، والأمهات العازبات، والخيانة الزوجة. وهذا يعني أن يتحول كل فرد إلى أداة استهلاكية بالنسبة للأخر دون أي روابط إنسانية، مما يعود على مؤسسة الأسرة والمجتمع بالتفكك، وفي الحقيقة إنه من غير العدل أن يلزم الفرد بتحمل المسؤولية اتجاه فرد أخر، بعد أن كان الطرفين قد اتفقا على علاقة نفعية مؤقتة خالية من المسؤولية، لأنه سيكون ظلم لأحدهما، ففي بعض القوانين يجبر الرجل على الاعتراف وتحمل مسؤوليته اتجاه طفل نتج في إطار علاقة اتفق فيها الطرفان على علاقة مؤقتة، وخالية من الالتزام مسبقا. وقد يرى البعض أن هذا الرأي غير إنساني، لكن في نظري أن القوانين التي تجبر الرجل على تحمل المسؤولية في مثل هذه العلاقات، فيها نوع من التحيز

وعدم العدل، فكيف تكون العلاقة الرضائية علاقة مبنية على المتعة المتبادلة وخالية من المسؤولية، ولم تخضع لإشهاد اجتماعي، ثم فجأة تتحول إلى علاقة تُحمل فيها المسؤولية لأحد الأطراف دون الأخر، كأنه يعاقب على استخدم حقه الذي يبيح له القانون، في ممارسة مثل هذه العلاقات، ألم يكن من الأجدر لو أنه تم منع العلاقات الخالية من المسؤولية بالقانون منذ البداية من باب أولى؟! وإن كانت هذه العلاقة تترتب عنها مسؤولية، أليس من الأجدر أن تضم كصورة من صور الزواج، حتى يكون الأفراد على بينة من أمرهم عوض هذا التدليس؟!.

وبالتالي فإن فساد القياس وفساد التصورات، جعل الإنسان يبدع ويبتكر خارج إطار الأخلاق والمسؤوليات، وأيضا خارج إطار مفهوم النظام، ويجنح به إلى إحداث مظاهر بدائية أو حيوانية، في حين أنه ينبغي أن يتطور فكر وإبداع الإنسان للرقي بنظامه الاجتماعي إلى مستويات أعلى، يتحقق بها العدل والاستقرار والتوازن، والترابط بين أفراد المجتمع.

فإن قيل: إن هذه الأثار المترتبة عن ظاهرة العلاقات الرضائية غير لازمة، فكثير من المجتمعات العلاقات الرضائية فيها تعد شكلا من أشكال الحرية، وبالتالي فهي قيمة من القيم الاجتماعية وعادة عرفية، ولم يترتب عنها أي اضرار بمؤسسة الزواج، بل بالعكس فهي قد تعتبر كخطوة أولى لحصول الزواج.

أقول: نعم قد يحصل ذلك، لكن هذا ليس بفضل العلاقات الرضائية، وإنما هو بفضل تلك التصورات الجمعية المترسبة في المجتمع عن الزواج كقيمة إنسانية، ولولا كون هذه القيمة تستمد قدرتها على المقاومة من تلك المفاهيم المرتبطة بالدين والأخلاق والعادات الاجتماعية، لكان اندثار ظاهرة الزواج أسرع مما هو الحال عليه الآن، فقد سجل مكتب الإحصاء "يوروستات Euro stat" سنة 2008 وصول عدد الزيجات إلى أدنى مستوياته منذ بداية الإحصاء سنة 1964، حيث وصلت إلى 4,9 بين كل ألف نسمة في حين كان يبلغ 6,3 لكل ألف نسمة سنة 1990، وفي هذا إشارة إلى توجه المجتمع لعدم الاهتمام بتأسيس الأسرة، خاصة داخل هذا النوع من الأسلوب العصري في العيش، والذي يمكن للإنسان فيه إيجاد بديل عن الزواج، المتمثل في العلاقات الرضائية، خاصة مع انتشار ما أصبح يعرف بالخدمات الجنسية، بالإضافة إلى تطور وانتشار وسائل منع الحمل كالحبوب والعزل والإجهاض، والتي أصبحت تسهم وبصورة كبيرة في تسهيل هذه العلاقات، دون أن

يترتب عنها أي مسؤولية. لكن ورغم ذلك تشهد هذه المجتمعات قضايا كثيرة متعلقة بإثبات النسب، سواء لإثبات الأبوة في حالة كانت هناك علاقة خارج إطار الزواج، أو في حالات الخيانة الزوجية. وبالتالي فإن الأمر يتدرج نحو اختفاء مؤسسة الأسرة، **فاندثار أي ظاهرة لا يحتاج إلا لانفكاكها عن تصوراتها الجمعية، أو انفكاكها عن نظامها العقابي،** وهذا ما توفره البيئة الاجتماعية العصرية، حيث تجعل من العلاقات خارج إطار الزواج مباحة قانونا، سواء قبل الزواج أو بعده، ولا يترتب عنها أي عقاب، وما هذا إلا صورة أولية عن ذلك التفكك، والذي مع الوقت سيتحول لواقع يغير أسلوب عيش الأفراد داخل المجتمع، بمعنى أخر، أنه سيتم استحداث عادات وأعراف اجتماعية جديدة.

فإن قيل: إن لكل مجتمع خصائصه، ومن الطبيعي أن يكون لكل مجتمع مفهومه الخاص للأخلاق والعدل والحرية، ولا يمكن إلزام مجتمع ما بقواعد أخلاقية تخص مجتمعا أخر، وبالتالي فإن ما ينشأ في أي مجتمع من ظواهر وقيم جديدة، فهي نتاج بيئته الخاصة، ولا يمكن تعميمها، كما أنه لا يمكن الاعتراض عليها، لكون المجتمع يرى أنها تحقق له المصلحة.

أقول: إن صح هذا القول فهذا يعني انه ليس هناك فائدة من وجود علم يدرس المجتمعات، ما دمنا لا نستخدم نتائجه في إصلاح السلوك البشري، وما دامت الظواهر الاجتماعية غير قابلة للاعتراض، فهذا يعني أننا لسنا في حاجة إلى دراسة الظواهر. وهذا كلام مردود بطبيعة الحال وخاطئ، وهذا شيء ظاهر. لكن القول أن لكل مجتمع خصائصه كلام فيه جانب من الصواب، لكون الكثير من السلوكيات والعادات التي تنشأ في بعض المجتمعات، يكون لها أسباب مرتبطة بالجغرافيا أحيانا، أو مرتبطة بالتاريخ أو مرتبطة بالحركة الاجتماعية، كالحروب أو الصيد أو الزراعة أو الهجرة، وغير ذلك من أنماط العيش التقليدي، وقد تكون أيضا مرتبطة بالنظام الاجتماعي ونوع القوانين التي يعظم شأنها فيه، هل هي القوانين العرفية أو الأخلاقية أو القوانين الوضعية، وهذا بالتأكيد سيكون له أثر على سلوك الأفراد، فإن قلت لشخص أنت حر في سلوكك ما لم تخالف القانون، فهذا يعني أن هناك مساحة شاسعة من الحرية، حيث إن هناك كثير من السلوكيات لا يؤطرها القانون، خاصة فيما يتعلق بما هو أخلاقي أو ديني، بل إن هذا يترك الباب مفتوحا أمام مخالفة النظام الاجتماعي العرفي. لكن إن قلت لهذا الشخص أنت حر ما لم تخالف القانون، لكنك إن لم تلتزم الأخلاق ستعاقب، فهذا يعني أن دائرة الحرية تلك، انضبطت بالقواعد الأخلاقية. واختلاف المجتمعات بمثل هذه الصورة كثيرة جدا، فقد يكون القانون في بعض

المجتمعات أقوى من الأخلاق والعرف والدين، وفي مجتمعات أخرى قد يكون العكس، لكن السبب الرئيسي الذي يولد هذه الاختلافات، هي تلك المنطلقات التي ينطلق منها الفكر الإنساني، عند ملاحظته للظواهر وتصنيفها، سواء على المستوى القانون او الأخلاق أو العرف، فمثلا ظاهرة زواج القاصرات تعتبر في بعض المجتمعات شيء متعارف عليه اجتماعيا، بل إن الفتاة التي تأخرت عن الزواج في السن الذي حدده العرف، تثير تخوف أهلها من وجود حسد أو سحر أو لعنة، كما عند بعض الغجر أو العرب. بينما في بعض المجتمعات خاصة المجتمعات الحديثة، يعتبر زواج القاصرات اغتصابا للطفولة وجريمة يعاقب عليها القانون، والاختلاف في ذلك راجع إلى كون المجتمعات التي أقرت زواج القاصر، اعتمدت في إقرار عرفها على التجربة الحسية التي تراكمت جيلا عن جيل، وتبين لهم من خلالها أن هذا السلوك لا يعود على الفرد او المجتمع بالضرر، بل إنه يعد سلوكا صحيا يعود بالمصلحة على الفرد والمجتمع، لتجنب الاكتئاب والكبت ومعاناة المراهقة، والتخفيف من معاناة الفقر في حالة كانت أسرة الفتاة فقيرة، أي أن هناك نوع من البعد الإنساني في القانون العرفي، بالإضافة للتجربة كمصدر من مصادر المعرف.

بينما المجتمعات التي جرمت زواج القاصر، فقد استندت على ما تعتبره منهجا علميا، والذي يعتبر مرحلة الطفولة لا تنتهي إلا في سن 18 مع استحضار لشيء من العاطفة، واعتمدوا كذلك على الملاحظة، فرأوا أن أغلب الفتيات من هن تحت سن 18 يغلب عليهن السلوك الطفولي، والاهتمام باللهو واللاعب.

وبالتالي فإن كلا المجتمعين لها منطلقات معرفية مختلفة، فالمجتمع الأول اعتمد على الحس والتجربة والمعرفة المتوارثة، بالإضافة إلى البعد الإنساني، وأما المجتمع الثاني اعتمد على الدراسة العلمية والملاحظة و أضفى على ذلك بعدا عاطفي. ولو سلمنا بالقول أن لكل مجتمع خصائصه ولا ينبغي تعميم قواعد مجتمع ما على أخر، فإننا في هذه الحال لا نستطيع القول على الفتيات في مجتمع يزوج القاصرات، أنهن حقا قاصرات، لأن خصائص هذا المجتمع تجعل أفراده يشكلون تصورا جمعيا بأنهن نساء ناضجات وقادرات على تأسيس أسرة وعيش حياة زوجية كاملة، ولا ينبغي الاعتراض على ذلك، وفي هذه الحالة لا مجال للعلم أن يقول كلمته هنا، ولا ينبغي إجبار هذه المجتمعات على تحديد سن الزاج في 18 سنة.

وأما إن قلنا أن ما تخلفه الظواهر الاجتماعية من أثار على الفرد والمجتمع، لا يختلف من مجتمع لأخر، فإن كانت الظاهرة قابلة لأن تكتسب صفة العموم، فإن هذا يشمل أثارها أيضا،

وبالتالي فإن كان هناك ضرر يعود على الفرد أو المجتمع بسبب ظاهرة زواج القاصرات، مما يستوجب سن قوانين لتجريمها، فإن هذا يعني أن تظهر هذه الأثار في كل المجتمعات التي تسمح بهذا النوع من الزواج، وإن لم توجد هذه الأثار في المجتمع الذي يمارس هذا السلوك رغم كونها عرفا متوارثا لأجيال عديدة، واختبرت داخل مختبر المجتمع الواقعي، فهذا يعني أنها غير موجودة، ولو كانت موجودة لعمت كما تعم الظاهرة الأصلية، ونظرا لكوننا مجتمعات بشرية تمتلك نفس الخصائص الجسدية والنفسية والغرائز الطبيعية، فإنه من الطبيعي أن الأثار المترتبة على ظاهرة ما، ستكون هي نفسها في جميع المجتمعات، وهذا ما لم تثبته الملاحظة في هذه القضية. وإنما العكس هو الذي حصل، فالمجتمعات التي اعتمدت قانون تجريم زواج القاصرات، يكثر فيها العلاقات الجنسية بالتراضي وسط هذه الفئة العمرية، بخلاف المجتمعات التي أعرافها تسمح بزواجهن، مما يعني أنا تجربة هذه المجتمعات كانت أصدق، نظرا لأن فيها بعدا إنسانيا يراعي الميولات الفطرية أثناء مراحل النضج الجسدي للأفراد، بينما المجتمعات التي اعتمدت على العلم والملاحظة، فقد دخلت في تناقض ذاتي بين مفهوم الطفولة والقاصر، وبين ميولات الجسد اثناء فترة النضج، ولهذا نجد في بعض المجتمعات تناقضا بين ما هو شائع في المجتمع، حيث يمارس القصر العلاقات الرضائية بشكل كبير، وبين القانون الذي يجرم هذا السلوك، بل إن التناقض قد يصل إلى حد التناقض في القانون نفسه، فالمجتمع الفرنسي مثلا، القانون فيه يجرم زواج القاصرات دون سن 18، بينما يجيز العلاقات الرضائية لمن هن في سن 15، وهذا تضارب واضح في التصورات نظرا لأن المنطلقات غير منطقية، فإذا كانت القاصر قادرة على العلاقات الرضائية، فهي قادرة على الزواج من باب أولى، وإذا كانت القاصر غير قادرة على الزواج فهي منطقيا يجب أن تكون غير قادرة على العلاقة الرضائية أيضا، وإذا كان زواج القاصر يعد اغتصابا للطفولة، فهو ينبغي أن يكون كذلك بالنسبة للعلاقات الرضائية مع القاصر، إلا إذا قلنا إن ممارسة الجنس أصبحت تعد من ألعاب الطفولة، حينها سنكون أمام أكبر نكتة يسطرها التاريخ الحديث، وسيُسمع صداها إلى ما تبقى من الأجيال القادمة.

ومن هنا يظهر على أن المجتمعات التي تجيز للقاصر الزواج، تبدوا أكثر انسجاما مع نظامها الاجتماعي، رغم كون قوانينها ليست سوى قوانين عرفية، بينما المجتمعات الحداثية فيبدو أنها غلَّبت ما هو عاطفي وشهواني، أكثر على ما هو عقلاني. وبالتالي فإن اختلاف المنطلقات والمصادر المعرفية، يلعب دورا كبيرا في اختلاف السلوك والعادات الاجتماعية، ويلعب

دورا أيضا في تصنيف الظواهر. ومن الغريب أن نسمع تعالي أصوات الرفضين لزواج القاصرات في الوطن العربي، وفي الدول الفقيرة ودول العالم الثالث، بل وقد يصل الأمر إلى حرمان بعض هذه الدول من المساعدات المالية أحيانا، بسبب هذه القضية، بينما الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر بلد ديموقراطي ومدافع على الحريات، مايزال زواج القاصرات فيها، عرفا دارجا وقانونيا، فقد ذكرت صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية في مقال كتبته "فرايداي ريس" المديرة التنفيذية لمنظمة "آن تشيند آت لاست" أن 248 ألف فتاة قاصر في الولايات المتحدة، لا يزيد أعمار معظمهن عن 12 عاما، تعرضن للزواج في سن مبكر، خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2010، وبدورها تقول حركة "متحررة أخيرا" (Unchained at Last) -التي تطالب بوقف زواج الأطفال في أميركا- إن هناك ما يقارب 300 ألف حالة زواج لفتيات تحت سن 17 عاما وقعت بين عامي 2000 و2018. وفي تقرير لها تقول مجلة "إيكونوميست" (The Economist) البريطانية إن هذه الظاهرة منتشرة بين الجماعات الدينية المحافظة والفقراء وسكان الأحياء الشعبية، وموجودة أيضا في مختلف الطبقات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وعند العلمانيين الملحدين والملتزمين دينيا على حد سواء.

ويرى المؤيدون لزواج الأطفال -وهم في الأغلب من المحافظين الاجتماعيين- أنه قد يخفض نسب الولادات خارج إطار الزواج، ويقلل عدد الأمهات العازبات اللاتي يعشن على الرعاية الاجتماعية، فيما يجادل الليبراليون بأن الزواج يجب أن يكون خيارا شخصيا لا شأن للدولة فيه، حسب المجلة.[44]

وإن كان لا يصح تعميم هذه النتيجة، بناء على الرأي القائل أنه لا ينبغي تعميم قواعد مجتمع ما على أخر، فإنه لا يصح ايضا تعميم القوانين الوضعية، بدعوى أنها قوانين حداثية، أو أنها إنسانية. لكن الحقيقة هي أن القانون ما هو إلا ظاهرة اجتماعية كأي ظاهرة أخرى ولا تختلف أثارها العامة من مجتمع لأخر، وكذلك باقي الظواهر، ولهذا فإن القواعد والنتائج التي نستخلصها بتصنيف ظاهرة معينة بعد دراستها، يمكن ان تكون قابلة للتطبيق في جميع المجتمعات، لأن الظواهر ليست سوى مخلفات للتفاعلات البشرية، و القواعد التي تحكمها متعلقة بالجنس البشري على العموم من غير تمييز، فأثر ظاهرة الجريمة هو نفسه في جميع المجتمعات وأثر ظاهرة العنصرية أو الإرهاب أو التشرد، لا تختلف من مجتمع لأخر، وبالتالي

44 الجزيرة نت مقال بعنوان: "قلعة الحريات وحقوق الإنسان.. أرقام صادمة عن زواج الأطفال في الولايات المتحدة"

فإن كنا نريد أن نفسر الظواهر تفسيرا علميا ومنطقيا، فلابد أن يكون هذا التفسير قابلا للتعميم على جميع المجتمعات، أو أغلبها، أو على الأقل أن يعم جميع فئات المجتمع الواحد، بجميع أطيافه ومجتمعاته الفرعية.

- **المحور الثاني: أصول الظواهر وفروعها**

لا شك أن الظواهر الاجتماعية تتصف في بعض الأحيان وليس دائما، باستقلالية بعضها عن بعض، إلا أنه لا يمكن دراسة أي ظاهرة بمعزل عن هويتها وانتمائها، لا في الزمن ولا في المكان ولا في الظرفية، وإنه لمن المجحف أن نفرق بين المجتمعات وبين الظواهر التي تنشأ فيها، ثم إننا علمنا بالتجربة أن بعض هذه الظواهر قد يمتاز بالثبات، فإن كان يصح القول أن لكل مجتمع خصائصه لما استطاع هذا النوع من الظواهر أن يستمر لأجيال عديدة، لكون كل جيل سياتي سيكون بمثابة وِلادة جديدة للمجتمع بالنسبة للجيل الذي سبقه، وهذا مستبعد جدا، كما أن الواقع يحدثنا عن بعض الظواهر التي استمرت، لكنها تطورت بتطور أفكار المجتمع، واكتسبت صفة الارتقاء التي اكتسبها المجتمع، فظاهرة (الحلقة) كمثال، وهو اسم يطلق على تحلق الناس حول الشخص الذي يحكي الحكايات، أو يشخص بعض شخصياتها، أو يروي النكت، ويتجمهر حوله الناس في الشارع او الساحات، وهي ظاهرة تطورت مع الزمن ليخصص لها المجالس ثم القاعات والمسارح، وتطورت بتطور تقنيات العصر، فأصبحت تبث على موجات الراديو والتلفاز على شكل مسلسلات وأفلام، فرغبة الإنسان في التسلية جعلته يطور شكل تلك المظاهر الاجتماعية، مع مرور الزمن ليشملها التغيير أيضا، في إطار سعي الإنسان نحو ما هو أفضل وما هو أكمل، إلى درجة أن هذه المظاهر في شكلها المتطور قد أصبحت تبدو مستقلة بذاتها، بل إنه قد يصعب أحيانا كشف أصولها المتفرعة عنها. كما أنه لا يمكن لأي ظاهرة أن تعم مجتمعا ما لم تكن هناك بيئة اجتماعية تسمح لها بذلك أو تعزز وجودها، فلا نستطيع القول أن ظاهرة الانتحار التي تنتشر في بعض المجتمعات، ظاهرة مستقلة بذاتها دون النظر إلى البيئة والظروف الاجتماعية التي تسهم في ظهورها وانتشارها، فلا يمكن فصل ظاهرة الانتحار في بعض المجتمعات عن الفقر، وفي مجتمعات أخرى نجدها مرتبطة بالعوامل نفسية، وفي مجتمعات أخرى قد تكون مرتبطة بالتفكك الاجتماعي، أي أن الظاهرة لابد لها من بيئة

حاضنة ليكون انتشارها ممكنا، وقد تتعدد أسباب الظاهرة الواحدة أو قد تتعدد نتائجها، وإن نحن ربطنا كل ظاهرة بأسبابها وأصولها المتفرعة عنها، سيكون أسهل على الدارس في توقع مسار الظاهرة نظرا لوجود نماذج محددة قابلة للقياس، عوض توسيع دائرة الاحتمال بدراسة كل ظاهرة على حدة بصفتها مستقلة، كما أن ربط الظواهر بأثارها وأسبابها يساعد على تصنيفها، فقد تكون الظاهرة ظاهريا مستقلة بذاتها لكونها نشأت لتحقيق مصلحة فردية أو عامة، لكن دوافعها أو أسبابها والأثار المتراكمة عنها تكون غير ذلك، وفي هذه الحالة فإننا في حاجة إلى إعادة النظر في الظاهرة الأصل وليس دراسة الأثر، فلا يمكن القول مثلا أن ظاهرة البطالة مستقلة عن ظاهرة غلاء الأسعار، فرغم أن كلا الظاهرتين قد يبدوان من الوهلة الأولى، أنه لا رابط بينهما، لكن الحقيقة هي أن غلاء الأسعار يسبب مشكلة للشركات والقطاعات المنتجة، نظرا لارتفاع أسعار المواد التي تستخدمها في انتاج سلعها، مما يعني أنه سيكون هناك ارتفاع في نسبة النفقات، خاصة إذا دفعت موجة الغلاء العاملين للمطالبة بزيادة أجورهم، حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم المعيشية، وهذا يعني أن الشركات والمعامل، قد لا تستطيع تحقيق الأرباح المناسبة التي تمكنها من الاستمرار، وبالتالي ستكون مضطرة إلى خفض عدد عمالها، وتقليل من نسبة توسعها أو إنشائها لمشاريع فرعية جديدة، وهذا بالتأكيد سيزيد من معدلات البطالة، وفي هذه الحالة لا يمكن القول أنه يجب علينا تشغيل العاطلين مباشرة، لأن هذا لن يغير من الأمر شيئا، فقد نستطيع تشغيل 10 أشخاص في اليوم، لكن الشركات بسبب البيئة الصعبة، قد تسرح 100 شخص في اليوم، أو ربما قد تفلس بسبب ارتفاع النفقات في ظل موجة الغلاء، وبهذا المعدل لن تحل المشكلة، وإنما الحل الجذري بالنسبة لمثل هذه المعضلة هو علاج الظاهرة الأصلية، وهي السيطرة على الأسعار وليس البطالة، لكون البطالة ما هي إلا أثر من مخلفات الغلاء. وانخفاض الأسعار يعني تمكن المعامل والشركات والطبقة المنتجة، من تحقيق الأرباح، وهذا سيحفزها على التوسع وإنشاء مشاريع فرعية جديدة، أو الدخول في استثمارات جديدة، مما يعني خلق فرص تشغيل أكثر، أو على الأقل الحفاظ على العاملين في مناصبهم.

لقد حاولت هنا أن أعطي مثالا واضحا يستشعره كل فرد من أفراد المجتمع، نظرا لكونه يتعلق بالجانب الاقتصادي والمالي الذي لا يمكن أن يستثنى أحد من أثاره، ولكون أثار التفاعلات فيه تظهر غالبا بشكل عام و واضح للعيان، فكثيرا ما يختلف النظر حول ظاهرة

ما، بسبب كونها قد لا تعم المجتمع بالشكل الذي يجعل كل فرد يستشعرها بشكل مباشر، ومن بين أسباب ذلك أيضا وجود عوامل نفسية قد تمنع الإنسان من استشعار تلك الآثار، خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب الشهواني او الطمع أو المتعة، وإن شئنا ضمها جميعا تحت وصف واحد، لقلنا أنها هي ما يمثل ذلك الجانب الاستهلاكي في الإنسان، والذي يحفزه إلى السعي في الحصول على ما يحتاجه، وفي خلال سعيه هذا فإنه يبدع ويبتكر وينتج كل ما من شأنه أن يساعده في ذلك، إلا أن هذا الجانب الاستهلاكي في الإنسان قد يبلغ به حد الإفراط، فيغلب مصلحته الفردية في تحصيل رغباته، وتعمى بصيرته عن ملاحظة تلك الآثار التي قد يخلفها سلوكه، بل إن الإنسان قد لا يستطيع التفريق في هذه الحالة، بين ما هو خير وما هو شر، أو ما هو صالح وما هو فاسد، ولا بين ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي، ولهذا فإن كل فرد في المجتمع يسلك نسقا سلوكيا، يكون بمثابة تجسد لتصوراته ودوافعه النفسية، والتي تحدد شكل تفاعلاته مع الأخرين، وهذه التفاعلات قد تؤثر على مفاهيم وطريقة تفكير الأخرين أيضا، فإن كان هناك فرد في المجتمع قد يؤذي الأخرين في سبيل سعيه إلى احتياجاته الخاصة، ففي هذه الحالة، كل فرد من الذين تعرضوا للأذى سيحدث لديهم رد فعل نفسي يؤثر على تصوراتهم وهو ما يتجسد في تصرفاتهم، وقد يدفعهم إلى نفس الفعل مع شخص أخر، أو ربما قد يؤثر هذا على المجتمع بأكمله عن طريق التراكم لتصبح ظاهرة عامة.

وقد ينتج عن ذلك أيضا، مفاهيم وتصورات جديدة حول المجتمع، كقول "هوبز": "إن الإنسان ذئب لأخيه الأنسان" وهذا جاء كملاحظة منه للسلوك البشري، الذي اتسم بالعنف في تلك الفترة، حيث كانت هناك حروب وصراعات على السلطة وانتشار للعنف بشكل كبير، فذهب إلى أن الأصل في الإنسان أنه كائن فرداني وغير اجتماعي، وأن الأصل في المجتمع أن يكون الإنسان عدو لأخيه الإنسان، ولعل السبب في كون "هوبز" ذهب هذا المذهب، هو أنه رأى جانبا واحدا في الإنسان، بل إنه حصر السلوك الإنساني ضمن فترة زمنية وبيئة معينة، ولم تكن ملاحظته عامة، وهو معذور في ذلك، **فالمجتمعات عندما يضعف الجانب الإنساني فيها، ويطغى الجانب الاستهلاكي أو الفرداني، تصبح بيئة للصراع بين الأفراد**، بل حتى بين الأفراد والمجتمع، سواء على الصعيد المؤسسات أو على صعيد الفئات، فغريزة الخوف والألم، وغريزة البقاء، تحفز البشر إلى طلب مصلحتهم بغض النظر عن مصالح الأخرين، خاصة إذا كان هناك صراع اجتماعي، أو كان هناك نوع من

الانحراف في التصورات الأخلاقية، ولا يمكن أن يكون هناك حالة من الصراع الاجتماعي، إلا إذا صَحِبها انحرف السلوك البشري، وخروجه عن القواعد الأخلاقية والاجتماعية التي تؤطره.

ففي المجتمعات النائية في البوادي، والتي تكون بعيدة عن المجال الحضاري، وبعيدة عن المراكز الأمنية، تشهد نسبة جريمة منخفضة مقارنة بالمدن، ففي هذه المجتمعات لا نستطيع تعميم كلام "هوبز"، فانخفاض نسبة العنف، فيما يجعلنا لا نسلم بالرأي القائل أن الأصل في الإنسان أنه ذئب لأخيه الإنسان، وإلا لكان من المنطقي أن نلاحظ تفشيا لظاهرة العنف أو لظاهرة السرقة على الأقل في البوادي، نظرا لضعف حضور أجهزة الأمن فيها، لكن هذا غير حاصل لكون هذه المجتمعات يسود فيها نوع من القانون الاجتماعي العرفي أو الأخلاقي، بالإضافة إلى أن كل فرد هناك يدرك تماما وبفطرته، أنه إذا سمح لنفسه بالاعتداء على الأخرين، فإنه تلقائيا يبيح نفسه للاعتداء عليه، **فلكل فعل رد فعل**، وظاهرة انتهاك القواعد قابلة للعموم والانتشار، ليصل أثرها إلى المتسبب فيها ابتداء، **فالمجتمع كالبيت الخالية الذي يتردد صدى صوتك فيه كلما صرخت، وأي كلام ستصرخ به ستسمعه أذناك في النهاية.** وليس هذا هو المانع الوحيد الذي يمنع الإنسان من الانحراف بسلوكه، وإنما هناك دوافع أخرى تجعل من الإنسان يميل بالفطرة إلى التعاون والتضامن ككائن اجتماعي، فالتعاون جزء لا يتجزأ من حاجة الإنسان لأجل تحقيق مصلحته، بل هو ضرورة لا يمكن تجريد النظام الاجتماعي منها، فكل فرد في المجتمع يحتاج للفرد الأخر، فليس كل البشر لديهم نفس القدرات، ولا يستطيع كل الأفراد أن يمتلكوا كل ما يحتاجون، فحاجتنا للأخرين تتخذ بعدا نفعيا ومصلحيا، لكنها أيضا تتخذ بعدا إنسانيا، فالرجل والمرأة يدركان بغريزتهما أنهما في حاجة لبعضهما، ويدركان أن الطفل الذي سيولد في حاجة لهما، ويدرك الطفل أنه في حاجة لأبويه ثم يتعلم أن أبويه أيضا سيصبحان في حاجته، ويتوسع هذا التصور ليشمل جميع أفراد المجتمع، ويصبح كمفهوم عام مفاده أن كل فرد هو يحتاج للأخر كضرورة لاستمرار الحياة، وهذا الشكل من التعاون والتضامن الطوعي، ولذي ينشأ بشكل فطري في المجتمع الإنساني، هو ما يحفز نشأة المجتمعات وتطورها وتطور أنظمتها، حتى إن "سبنسر" ذهب إلى القول: "أنه لا يمكن أن يوجد مجتمع إلا إذا تحقق هذان الشرطان وهما الجوار والتعاون" وإن كان سبينسر في هذه الحالة قد اشترط وجود أثر

الظاهرة قبل الظاهرة الأصلية[45]، إلا أنه قد حام حول الحقيقة الواقعية، والتي مفادها أنه لا يمكن الجزم بأن الصراع هو أصل المجتمع، كما أراد أن يظهر ذلك "هوبز" و"ماركس" وغيرهم، بل إن الأصل فيه هو التعاون والتضامن، فهذه الظواهر متولدة بالأصالة عن التجمع البشري، وهذا يعني أن ميول الإنسان إلى التجمع، تُوَلِّدُه الحاجة الفطرية والدوافع النفسية، التي تتبلور كفكرة تتجسد فيما بعد كسلوك فردي، يكون هو بداية تشكل ظاهرة التجمع. ولو كان الأصل في الإنسان أنه كائن أناني، أو أن الأصل في طبعه أن يكون عدوا لأخيه الإنسان، لما كان استطاع أن يشكل مجتمعا، ولهذا نجد "جون جاك روسو" لجأ إلى دحض هذه الفكرة، بالقول: "إن الإنسان ليستطيع تشكيل المجتمع كان عليه التخلي عن بعض حقوقه وحريته لجهة أخرى وهي الدولة" ومن الواضح أنه نسج على منوال "هوبز" ليصل إلى هذه النتيجة "فهوبز" أيضا خلص إلى أنه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع بدون دولة، وهذا كلام ضعيف جدا ومجانب للصواب، إلا أن المؤمنين بهذه الفكرة والمتعصبين لها، من الحكام والسياسيين، سعوا إلى تجسيدها، فظهرت في واقعنا المعاصر، حيث أصبحت الدولة تسلب حقوق الأفراد بقوة السلطة، فلم يعد الفرد يستطيع تدريس أبنائه إلا في المدارس التي رخصت لها الدولة، ولا تدرس إلا المفاهيم التي تسمح بها الدولة، حتى لو خالفت التصورات والمعتقدات الاجتماعية، ولا يستطيع المرء بناء منزل يأويه إلا بإذن الدولة، ولا يستطيع الزواج إلا إذا أعلم الدولة، ولا يستطيع المجتمع حماية قواعده الأخلاقية، إلا إذا سمح بذلك قانون الدولة، بل إن رغبة الدولة في التحكم في البشر، توسعت لدرجة أنها تتحكم فيما يريد أن يكون عليه الفرد في المستقبل أو لا يكون. لكن هذا لا يعني شيئا في الواقع، ما دام الإنسان يملك صفة الاختيار وقادرا على تصحيح مساره بنفسه، فالتجمعات البشرية الأولى لم تكن بحاجة لدولة لتعرف أن عليها تلقين أبنائها تلك المعارف التي اكتسبتها، ليستطيع ابنائها الاستمرار في الحياة، ولم تكن تحتاج للدولة لتسن قوانين عرفية تحقق لها العدل والأمن والتعاون والاستقرار.

إن الإنسان كائن اجتماعي بالفطرة وميوله الاجتماعي هذا، هو الذي دفعه للتفاعل مع الأخر ومع طبيعته المحيطة، وهذا التفاعل نتجت عنه كل تلك الظواهر التي أصبحت منطلقا

---

[45] لا يمكن ظهور مظاهر التعاون، إلا بعد وجود التجمع البشري، ولا يمكن وجود الجوار إلا بعد تشكل تجمع بشري، فالتجمع هو الظاهرة الأصلية التي تتولد عنه باقي الظواهر الأخرى، لكن تجدر الإشارة أن التعاون كفكرة لابد أن تكون متبلورة في نفس الإنسان كغاية تحفزه لتشكيل التجمع ومن ثم بناء مجتمع.

لتطور النظم الاجتماعي، وارتقاء شكل التجمع البشري من الأسرة إلى العشيرة، ثم القرية أو القبيلة والمدينة فالدولة، وبالتالي فإن الدولة ليست سوى ظاهرة اجتماعية تولدت عن ظاهرة التجمع البشري، ولا بد أن يكون التجمع البشري سابق عنها في الوجود حتى يستطيع بلورة مفهوم الدولة، ومن الخطأ الاعتقاد بأن الدولة أو أي مؤسسة منبثقة عن المجتمع، هي من يحمي المجتمع، بل العكس هو الحاصل، وما انتشار تلك الفكرة إلا بعد انحراف تصوراتنا عنها، فالدولة أو أي مؤسسة أخرى انما هي كيان مشكل من أفراد المجتمع انفسهم، والسلطة التي تعتمد عليها، إنما هي مستمدة من التصورات الجماعية، وما تم التوافق عليه اجتماعيا، وأم ما نشهده من أن الدولة تفرض قوانينها على المجتمع، أو تفرض عليه تغيير قواعده الأخلاقية أو الدينية بقوة السلطة والقانون، ما هو إلا انحراف في شكل استخدام السلطة لا يمكن القياس عليه، وانحراف في تصوراتنا لها كمجتمع، لكن ورغم ذلك فإن هذه المؤسسات أو الدولة بصفة عامة لا تستطيع حماية نفسها، ولا تستطيع الاستمرار في الوجود، إلا بحماية من المجتمع نفسه الذي أوجدها ابتداء، ويستطيع الانقلاب والتخلي عنها، متى استدعت الضرورة ذلك، **فما دام هناك مجتمع، فلابد وأن يكون هناك نظام بديل**، وما قد ينقض كلام "هوبز" و "روسو" هو تلك التيارات الاجتماعية التي تنشأ للدفاع عن حقوق الأفراد وحرياتهم، أو تدافع عن ثروة المجتمع، بل إن بعض هذه التوجهات قد يكون عبارة عن مبادرات فردية فقط، فالمجتمع يدافع عن نفسه بطريقته الخاصة وبأشكال مختلفة وتلقائية.

فشخص كـ(روبرت بيلوت Robert bilot) وهو محامي مغمور ب"سيسيناتي" بولاية "أوهايو" أخذ المبادرة وصرف 20 سنة من عمره للدفاع عن قضية اجتماعية، تتعلق بالبيئة وصحة المجتمع، فقد رفع عدة قضايا ضد شركة (دوبونت Dupont) والتي كان مجال عملها يتعلق بالمنتجات الكيميائية، وقد أغرقت مخلفاتها الكيميائية عددا كبيرا من المزارع بولاية فيرجينيا الغربية، وكانت هذه المواد عبارة عن المركب الكيميائي "PFTE" والذي يعرف باسمه التجاري "التيفلون" اخترع هذا المركب سنة 1983 وكان في بداية ظهوره يستخدم في صناعة الأسلحة والقنابل، نظرا لفاعليته الكبير في الحفاظ على المعادن في درجة حرارية عالية من التأكل بشكل لا يصدق، وشيئا فشيئا تحولت هذه المادة إلى الاستعمال المنزلي في جميع أنحاء العالم، خاصة كطلاء على المقالي، تحت الاسم التجاري "التيفلون" أو

"تيفال" وفي سنة 1998 لاحظ أحد المزارعين والذي كانت أبقاره ترعى بالقرب من مصنع لشركة (دوبونت Dupont) المنتجة لمادة "التيفلون" أنها بدأت تتلاشى وتسقط ميتة، وسرعان ما ظهر الآلاف أمثاله من المتضررين جراء تلوث التربة والفرشة المائية للمنطقة، ورغم أن الشركة كانت تعلم ولعقود بمخاطر هذه المادة، إلا أنها تسترت على الأمر، لكن "روبرت بيلوت" استمات في الدفاع عن موكله فتقرر إنشاء لجنة بيئية مكونة من أطباء بيطرين، للكشف عن أسباب موت الأبقار، ونظرا لسطوة سلطة المال تم تحريف الحقائق وإلقاء اللوم على المزارع، واتهامه بالإهمال وعدم السيطرة على الذباب، لكن في سنة 2001 رفع "بيلوت" دعوة قضائية جماعية ضد شركة "دوبونت" نيابة عن ما يقارب 70 ألف شخص، من "وست فيرجينيا" و "أوهايو" والتي تمت تسويتها في سبتمبر 2004 بلغت تكلفتها 300 مليون دولارا، ومخصصات للرقابة الطبية تدفعها الشركة بلغت 235 مليون دولارا، وذلك بعد أن أكدت لجنة علمية مستقلة أنه هناك صلة بين تلك المواد الكيميائية وبين عدة أمراض، كسرطان الكلى، وسرطان الخصيتين، وأمراض الغدة الدرقية، وارتفاع نسبة الكولسترول في الدم، وتسمم الحمل والتهاب القولون التقرحي... استمر "بيلوت" بعد ذلك في رفع مزيد من الدعاوى القضائية نيابة عن المتضررين من "أوهايو" و"فيرجينيا" حيث بلغ عددهم إلى حدود سنة 2015 لأكثر 3500 شخص، وفي سنة 2017 وافقت الشركة على تسوية بلغت 671.7 مليون دولار وبعدها في سنة 2021 تقررت تسوية إضافية قدرها 83 مليون دولارا، نشر "روبيرت بيلوت" مذكراته حول القضايا في كتاب بعنوان "Exposure" سنة 2019 والذي تحول بدوره إلى فيلم سينمائي يوثق هذه الأحداث بعنوان "Dark Waters".

وفي قصه اخرى حدثت سنه 2003 حيث قرأت "كاثرين غان "Katharine Gun" والتي كانت تعمل كمترجمة لدى مكتب الاتصالات الحكومية البريطانية، رسالة الكترونية من "فرانك كوزا" وهو من طرف المخابرات المركزية لوكالة الأمن القومي الأمريكي، طلب فيها "كوزا" المساعدة في عمليات سرية وغير قانونية للتنصت على مكاتب الأمم المتحدة لستة دول، وهي الدول المتأرجحة في مجلس الأمن، والتي كان بإمكانها أن تحدد موقف الأمم المتحدة في الموافقة على غزو العراق، وهو انتهاك للقوانين الدبلوماسية العالمية، استفز هذا

الأمر"كاثرين غان" فأخذت الرسالة، وبعد تفكير عميق قررت إعطائها لصديق لها له صلة بالصحافة، ولم يمر الوقت طويلا حتى نشرت جريدة " ذا أوبزرفر The Observer " نسخة من الرسالة في 2 مارس من نفس السنة، اعتقلت "كاثرين" بعد اعترافها لمديرها المباشر بأنها مصدر تلك المعلومات التي نشرت، فأتهمت بخرق قانون الأسرار الرسمية وحكم عليها 8 أشهر، لكن اسقطت القضية بعد ذلك وبعد أن تحرك الرأي العام وبعض النشطاء الذين وصفوها بالبطلة، لكونها كانت تحاول منع نشوب حرب غير قانونية ولا مبرر لها، والتي ستؤدي لفقد العديد من الأبرياء أرواحهم بدون سبب، وقالت غان في يوم محاكمتها: "لقد شعرت بالحيرة ونحن في القرن 21 مازلنا نلقي القنابل على بعضنا كوسيلة لحل المشاكل" "واجهت كاثرين غان" صعوبة في متابعة حياتها بشكل عادي وعسر عليها إيجاد عمل فاضطرت للهجرة إلى موطن زوجها بتركيا سنة 2020 بعد أن عانت من الإساءة لسمعتها واتهامها بالخيانة.

فمن خلال هذين المثالين نفهم أن الطبيعة الإنسانية تتأصل فيها الرغبة في التعاون والتضامن، وحب المساعدة وفعل الخير، فلا أحد أجبر "روبيرت بيلوت" على تكبد عناء 20 سنة من القضايا المعقدة لإنصاف المتضررين، ولا أحد كان سيعلم بأمر "كاثرين غان" أو يلومها إذا التزمت بعملها فقط وترجمت الرسالة وانتهى الأمر، لكن الضمير الإنساني له عقل أخلاقي، وفطرة تندفع إلى فعل الخير، ولذلك فإن الدولة أو غيرها من المؤسسات المتولدة عن المجتمع، لن تكون مقبولة اجتماعيا إذا تعارضت مع التصورات الجمعية لمفهوم الأخلاق أو العدل أو غيرها من القيم، فأفراد المجتمع لا يكون ولاؤهم إلا للمجتمع الذي ينتمون إليه، وما ولاءهم للدولة أو المؤسسة، إلا خدمة لذلك الولاء العام، و هو الولاء والانتماء الاجتماعي، **فالمصلحة العامة مقدمة على الخاصة**، والمجتمع يدافع عن أفراده و مؤسساته التي تنتمي إليه وتعبر عن تصوراته وهويته.

فإن قيل إن فعل "روبيرت بيلوت" و "كاثرين غان" هذا إنما هو فعل فردي ولا يعبر عن الأغلبية المجتمع. أقول: إن الأمر لو كان غير ذلك لما كان بالمقدور نشأة مجتمع واحد من المجتمعات قديما أو حديثا، فلولا وجود دوافع تجعل من الإنسان يستشعر الحاجة لوجوده داخل تجمع بشري، لا استحال وجود المجتمعات، وهذا يظهر جليا في بعض الظروف التي تستدعي وجود تعاون بين الأفراد، خاصة في أوقات الأزمات، ففي المثالين السابقين كان انحراف المؤسسات بمثابة الخطر الذي حفز غريزة الانتماء الاجتماعي عند "روبيرت" و

"كاثرين" فاندفعا لتوجيه تنبيه لباقي أفراد المجتمع حول وجود ضرر ما[46] يجب الحيلولة دون وقوعه، وهذا الاندفاع هو أشبه باندفاع أي شخص للامساك بيد طفل أو رجل ضرير، لا تربطه بهم أي علاقه ليساعدهم في قطع الطريق والحيلولة دون وقوع حادث لهما، ومثل هذه الأفعال والسلوكيات التي تصدر بشكل تلقائي وبدون رغبة مسبقة في جني أي منفعة فردية، نشاهده بشكل اعتيادي في حياتنا اليومية، بل إن الواحد منا قد يتعرض للنقد أو للعتاب، اذا كان بإمكانه تقديم المساعدة لمن يحتاجها ولم يفعل، فهو نوع من العقاب يمثل حالة دفاعية عن القيم الاجتماعية، ودفاعا على الأفراد وعن النظام الاجتماعي ككل.

إلا أن هنا يبرز تساؤل، وهو كالتالي إذا كان الأصل في الإنسان أنه كائن اجتماعي متضامن، ويغلب جانب الخير فيه على الشر، فلماذا تنتشر مظاهر الصراع في المجتمعات، ولماذا يستشعر كثير من الأفراد بانعدام الثقة وأنهم في حالة مواجهه دائمة؟

أقول إن ظاهرة الصراع الاجتماعي، لا يمكن أن تحدث لولا وجود بيئة حاضنة، أي وجود بيئة تعزز من انحراف سلوك الفرد والمجتمع، وانعدام هذه الظروف أو البيئة يعني انعدام الظاهرة، أو على الأقل التخفيف من أثرها، فظاهرة الصراع الاجتماعي ظاهرة متولدة، وليست أصلية في المجتمع البشري، فهي تنشأ غالبا عندما يكون هناك نوع من الخوف، أو هاجس انعدام الأمن، سواء على المستوى العلاقات الاجتماعية، أو على مستوى الموارد، او حتى على مستوى الأفكار والمبادئ، فتخوف الإنسان من أنه قد لا يستطيع الحصول على ما يحتاجه، أو أنه لا يستطيع الوصول إلى ما يطمح إليه، يولد لديه ذلك النوع من الإصرار الذي يجعله مندفعا كأنه في حالة مواجهة مصيرية مع الأخرين، وقد ينحرف به هذا التصور إلى أن يصبح كل شيء جائزا بالنسبة له، في سبيل الحصول على ما يريد، وفي هذا الطريق تتلاشى لديه المبادئ الإنسانية و الأخلاقية، وترتفع لديه نسبة الفردانية والأنانية، وإذا عم هذا التصور والشعور جميع أفراد المجتمع فإنه يخلق بيئة اجتماعية خصبة لنشوء الصراع الاجتماعي، ولعل أول المظاهر التي تكون بمثابة إشارة لوجود بوادر الصراع الاجتماعي، هي تلك المظاهر المتعلقة بالإحساس بالتنافس مع الأخرين، و شيوع ذلك الشعور المتمثل بالرغبة في الفوز والانتصار والخوف من الهزيمة والانكسار، وكأن كل يوم

---

[46] قال الرسول صلى الله عليه وسلم "مثل المسلمين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" أخرجه البخاري برقم (6011) باب رحمة الناس والبهائم. وعلى ما يبدو أن هذه الظاهرة ليست خاصة بالمسلمين فقط، بل هي تعم كل المجتمعات التي تتمتع بإحساس قوي بالانتماء والمسؤولية الاجتماعية، وذلك لوجود ايمان أو تصور جمعي يوحد جميع افراد المجتمع ويقوي حسهم الانتمائي والتضامني، وكلما ضعف هذا الايمان والحس الانتمائي كلما انحرف المجتمع نحو الفردانية والأنانية وضعف فيه الحس التضامني

يعيشه الفرد داخل المجتمع، يعتبر يوما مصيريا بالنسبة له، ولعل هذا النوع من التصور هو ما ولد تلك الفكرة القائلة: "إن البقاء للأقوى" والتي ناصرها "نيتشه" وبشدة، فنادى بفكرة الإنسان الخارق، واعتقد أن قانون البقاء للأقوى، سيدفع البشر للتطور وإنشاء مجتمع من البشر الأقوياء، ولا شك أن هذه الفكرة لا تمت بصلة للطبيعة الإنسان، ولا صلة لها بالواقع البشري، بل إن الفكرة تتناقض مع الطبيعة البشرية ككل وتتناقض أيضا حتى مع انماط العيش في الطبيعة، ففي واقع الطبيعة لا يكون البقاء للأقوى دائما، فربما يكون البقاء للأجمل أو للأذكى أو للأضعف أو للأصغر، فمتطلبات الاستمرار في الحياة، لا يمكن حصرها في القوه فقط، لأن ذلك يتوقف على الظروف والتجارب التي يمر بها كل كائن حسب بيئة بني جنسه، ولذا ليس هناك ما يفرض علينا أن نجعل من هذا القانون منطلقا لتشكيل تصوراتنا العامة حول المجتمع، ونفترض أن هذا هو المنطق الذي يمكن أن يحقق العدل والتوازن الاجتماعي، بل إن العدل والتوازن سواء على المستوى المجتمع البشري أو على مستوى الطبيعة، لا يظهر على شكل نمط واحد يجعلنا نجزم بمصداقية قانون البقاء للأقوى، فمنطق العدل والتوازن يختلف تماما عن تصوراتنا البسيطة، فالعدل قد لا يتحقق أحيانا إلا بانتصار الضعيف، والتوازن قد لا يتحقق أحيانا الا بانتصار القوي، وقد لا يكون العدل دائما في المساواة، وقد لا يتحقق التوازن بجعل القوي ضعيفا، **فليس بالضرورة أن يكون كل شيء مستقيما ليتحقق العدل والتوازن، فأكثر الأشياء مثالية وجمالا في الطبيعة، لا تتشكل بشكل مستقيم**. ولذلك فانه ليس شرطا ليكون لدينا مجتمع متطور، أن يكون مجتمعا حكرا على الأقوياء فقط، أو الأغنياء فقط، بل إن تطور الإنسان ورقيه يأخذ بعين الاعتبار دقة نظامه ومدى ترابط أفراد مجتمعه ونسبة التضامن والتعاون فيه، وكلما تحولت المجتمعات الإنسانية إلى السلوكيات الفردانية، كلما كان ذلك إشارة إلى انحدارها إلى مراتب البدائية، وانغماسها في بيئة الصراع والتنافسية العمياء.

لقد غالت بعض المجتمعات في مفهوم التطور الاجتماعي، وتطوير الكفاءات من خلال ترسيخ مفهوم التنافس في المجتمع، خاصة تلك المجتمعات المنغمسة بدرجة كبيرة في الرأسمالية، والتي يتكرس فيها بصورة تلقائية مفهوم البقاء للأقوى، ويتمثل هذا التصور على شكل سلوك أو قواعد وقوانين داخل النظام الاجتماعي، يخلف أثارا قد تعود على المجتمع بالضرر. فمثلا المبالغة في ترسيخ مفهوم الامتحان والمسابقة والمنافسة بين الأفراد ليستطيعوا نيل ما هم في حاجته، أو ما هو حق أصلي لهم كبشر، بل إنه يُسَوَّق في بعض المجتمعات على أن

هذه المظاهر متعة من متع الحياة، دون المبالات بالمآسي التي تطال البعض جراء المعناة من التهميش الذي هو من مخلفات هذه البيئة، وقد يصل الأمر إلى حد انتشار ظاهرة الانتحار نتيجة لتكرر الإخفاق، ونظرا لكون هذه البيئة تعطي احساسا تلقائيا بوجود نوع من الندرة في الموارد، فإنها تحفز المقاومة التلقائية لدى الأفراد وتعطي احساسا بأنها حالة مصيرية تعادل الحياة أو الموت. وبالتالي فإن غريزة المقاومة وغريزة البقاء تصبح طاغية على الضمير الأخلاقي، الذي يمكن أن يؤطر سلوك الأفراد، حينها لا يجب أن نستغرب عندما نلاحظ انتشارا للظواهر اللاأخلاقية كالغش أو الرشوة أو الكذب أو الابتزاز أو التزوير، بل إن الأمر قد يصل إلى حد الإجرام كالسرقة أو القتل أو الاغتصاب، وذلك ناتج عن ترسيخ حالة من المنافسة داخل المجتمع واعتمادها كوسيله للتربية، أو كمحفز للقدرات الفردية بشكل مبالغ فيه، وجعلها وسيلة لتقييم الأفراد تقييما يحدد مصيرهم، ويصنفهم إما ناجحين أو فاشلين، بل إن هذه النتائج قد تحدد مستقبلهم بحيث يصنفون بين من يستحق الحق في العيش ومن لا يستحق. لذلك فمن الطبيعي أن تنتفض غريزة البقاء للتحايل على هذا النظام، في محاولة لإيجاد سبل أخرى للاستمرار، وتحسين ظروف العيش وتجنب التهميش الاجتماعي، المترتب عن ذلك التصنيف، مما يضطر الأفراد بسبب هذه البيئة القاسية إلى سلوك طريق لا أخلاقي، سيعود أيضا على المجتمع بالضرر، فحتى على صعيد الدولة، ومع تنامي حالة الصراع وسيطرتها على نفسية الأفراد، يرخي ذلك بظلاله على المؤسسات، فكثير من الدول التي لديها نظام يعتمد على الحزبية، نجد أحزابها، تلجأ لسلطة المال أو الابتزاز أو الفضيحة أو التزوير، للفوز بالانتخابات، رغم كون هذه الأحزاب من المفترض فيها ان تمثل النخبة المتحضرة والراقية فكريا والحريصة على مصلحة المجتمع، لكنها في بيئة الصراع والمنافسة ليست كذلك، فتتحول هذه النخبة إلى شبكة من المحتالين والانتهازين والفاسدين.

وقد نجد على صعيد المجتمع أيضا، أشخاصا قد يلجؤون للغش لنيل وضائف ومناصب لا يستحقونها، أو للرشوة أو للتآمر أو السرقة ليحسنوا ظروفهم المعيشية، أو يلجؤون للفساد الاجتماعي والسلوكيات المنحرفة، للتخفيف من وقع محدودية الموارد، فحتى اللباس الضيق والقصير والمغري والمثير للشهوة الجنسية الذي ترتديه كثير من النساء، إنما الدافع الرئيسي لظهوره وانتشاره، هو ذلك الاحساس بوجود منافسة مع الأخر، ووجود منافسة حول استحقاق اعتراف الأخر، في ظل وجود فائض من المعروض الموزع بين ما هو

أخلاقي وغير أخلاقي، بل وحتى ذلك الاهتمام بمساحيق و عمليات التجميل، هي من الظواهر المتولدة عن الصراع الاجتماعي، والمنافسة على انتزاع اعتراف الأخر.
وقد لا نستطيع الإنكار أن ظاهرة المنافسة هذه، إنما هي شعور غريزي يحرك الإنسان ويدفعه إلى الاجتهاد وبذل مجهود أكبر في إبراز قدراته، إلا أنها تكون خاضعة لقوانين التوازن الموجودة بصورة طبيعية، لكن بيئة الصراع التي يشهدها المجتمع البشري، خاصة في عصرنا الحديث إنما هي ظاهره مفتعلة وليست أصيلة في المجتمع، خاصه بعد أن أصبحت أثارها السلبية تعم أغلب المجتمعات إن لم نقل كلها. لقد أصبحت المجتمعات تعاني من قلة التضامن والتعاون، وأصبح الأفراد يميلون إلى الفردانية والأنانية بشكل أكبر، وترسخ هناك نوع من الاحساس بوجود صراع بين الغني والفقير، والمدير والموظف، والأستاذ والطالب، والمجتمع والدولة، والرجل والمرأة، وهذه كلها ثنائيات متصارعة، تنهش قيمنا ومشاعرنا الإنسانية يوما بعد يوم، حيث طغت المصلحة النفعية والمادية الفردانية فهي كل ما يشغل الأفراد في مجتمعنا الحديث.

- **<u>المحور الثالث: تشوه الأفكار و التصورات والمنطلقات</u>**

إن ظاهرة الصراع الاجتماعي، يمكن اعتبارها حالة استثنائية، وتبلغ ذروتها أثناء ظروف استثنائية أيضا، كالجفاف والمجاعة والحروب والانهيار الاقتصادي، وكذلك انهيار النظام الاجتماعي، ففي هذه الظروف يظهر جليا تلك الأسباب المنطقية لانبعاث هذه الظاهرة ويمكن إدراج تلك الأسباب كلها تحت مفهوم ندرة الموارد، وهذه حالة يكون التخلص منها رهين بالتخلص من الأسباب، لكن ما قد يصبح عسيرا على الفهم هو أن نجد هناك أثارا وظروفا تشير لبيئة الصراع، في مجتمعات تعتبر مستقرة على الصعيد النظام الاجتماعي، ولا تعاني من ندرة الموارد، كوجود سلوكيات دالة على هذه الظاهرة مع انعدام لأسبابها، وهذا يدفعونا للنظر إلى تلك التصورات العقلية السائدة في الوسط الاجتماعي، فابتداع فكرة كفكرة الانتخاب الطبيعي، أو البقاء للأقوى، وترسخها كمبدأ علمي، يفسر الظواهر الطبيعية والاجتماعية، لابد من أن يتجسد ذلك كسلوك اجتماعي، ولولا تحلل الإنسان من قيوده الفكرية، المرتبطة بالأخلاق الإنسانية، لما جنح به الفكر إلى هذا المستوى الذي يؤدي بالناس إلى أن يكونوا أعداء لبعضهم البعض، ولولا أن بعض الناس تخلوا عن

إنسانيتهم وأعطوا مطلق السلطة للعقل، لما جعلوا الوجود البشري مرتبطا بالقدرة أو القوة أو الإنتاج، ولما جعلوا هذا غاية التجمع البشري، فتشوه التصورات اتجاه المجتمع، بحيث ينظر له البعض على أنه كيان منتج فقط، وأفراده ليسوا سوى جزء من اجزاء هذا الكيان، مهمتهم الإنتاج الجزئي للمساهمة في انتاج اكبر، ليختزلوا الكائن البشري في كونه كائنا عاملا فقط، بل إن علاقاتِه علاقات آلية لغاية محددة. وبالتالي تختفي الروابط وتصبح السلطة المطلقة للنظام فقط، أو للمدير أو الرئيس أو الأعلى رتبة. بل إن النظام قد يرتقي في بعض الأحيان ليصبح كائنا مقدسا بمرتبة الإله، وهذا يعني أن تشوه التصورات والمنطلقات الفكرية قد يتولد عنها تشوه في نظرتنا لأنفسنا، وتشوه تصوراتنا للكائن البشري كجزء داخل المجتمع الإنساني، ثم تصورنا للمجتمع ككل.

وقد حدث في التاريخ البشري انحرافات كثيرة وتشوهات في التصورات الجمعية، فقد كان في بعض الحضارات ينظرون للمرأة على أنها إله، وبعضها نظروا لها ككائن يتساوى مع البهائم، وفي حضارات أخرى، نظروا للإنسان أسود البشرة كإنسان من درجة أقل" أو أنه إنسان من نسل حيواني" بل إن تشوه هذه التصورات، قد يبلغ بالإنسان أن يعتقد أنه إله أو ابن إله[47]، أو يُصَنِّف المجتمعات بين مجتمعات راقية وغير راقية بناء على تصورات عرقية، ويجعل من عرق بشري معيان هو أرقى الأعراق، ونتج عن هذه التصورات نظام وسلوكيات اجتماعية ما يزال أثارها مؤثرة في الفكر الإنساني إلى يومنا هذا. فكل ما تعرض له الإنسان من نكسات وتشوهات فكرية وتصورية، أدت به إلى أن يصبح إنسانا غير محدد المعالم، ولا ثابت المبادئ والقيم، وأصبحنا اليوم في عصرنا هذا الذي نظن فيه أننا وصلنا لقمة التحضر والتقدم، أصبحنا في حاجة لوضع تعريف محدد للكائن البشري، وتعريفا مُحدِدا للمجتمع البشري، ونبحث عن إجابة واضحة ومحددة، للسؤال الذي أصبح يفرض نفسه في عصر سيولة المفاهيم، وهو ما هو الإنسان؟

فبعد أن تم إفقاد الإنسان لهويته، برزت أفكار وتصورات تطرح فكرة أن الإنسان أو الكائن البشري، بإمكانه أن يكون أي شيء أخر، خاصة مع ترسخ تلك الأفكار المنبثقة عن نظرية التطور، ونظرا لذلك يمكن أن يتطور الإنسان لأي شيء أخر، فيمكن ان يكون إله أو حيوانا أو فضائيا أو إنسانا خارقا، أو يكون شيطانا، أو شخصية خيالية، ويمكن أن يكون ذكرا أو أنثى، أو هما معا في أن واحد. وعليه يتحول المجتمع أيضا ليصبح مفتوح

47 {وقال فرعون يا أيها الملأ ما علمت لكم من إله غيري} القران الكريم سورة القصص الآية 38

الاحتمالات، فيمكن أن يكون مجتمعا لأي كائنات أخرى، أو أي شكل أو نوع من أنواع البشر، وتصبح الأسرة غير محددة الشكل، فيمكن أن تكون مكونة من أفراد لا تربطهم أي علاقة، أو تتكون من فرد وكلب أو فرد ودمية، أو أي كائن أخر، أو تتكون من ذكرين أو أنثيين، أو من ثلاثة أزواج أو أربعة عوض اثنين.... أي أننا نشهد نوعا من الانفتاح المفرط والمجسد للشراهة إلى درجه الشذوذ، وهذا ينحرف بنا عن هوية وطبيعة الإنسان الحقيقية.

وبالتالي فإن هذه الفوضى وانفتاح باب الاحتمالات على مصراعيه نظرا لاختفاء الأطر المحددة للمفاهيم، يجعل الإنسان يبدو تائها، وغير قادر على الاستقرار بهوية محددة ومتوازنة، حتى يظهر من خلالها بوضوح ذلك الاختلاف بين ما هو طبيعي وما هو منحرف أو مشوه. فمن أكثر الأشياء المثيرة للجدل في العصر الحديث، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، تلك القضايا التي لها علاقة بالجنس، خاصة تلك القضايا المتعلقة بالأشخاص الذين تظهر عليهم صفات الأنوثة والذكورة معا، والذين أصبح يطلق عليهم "الجنس الثالث" فنظرا لهذا التشوه في أفكارنا وتصورنا للكائن البشري، وعدم معرفتنا الكافية بمفهوم الانحرافات الطبيعة، أصبح هؤلاء يشكلون ظاهرة اجتماعية تحاول أن تناقض ما هو طبيعي، بل إن هذه الظاهرة تطورت لتشكل مجتمعا مستقلا بها، والسؤال الذي لم يركز عليه الكثيرون في هذا الشأن، وهو هل يصح أن يكون هناك جنس ثالث غير الذكر والأنثى حقا؟ وهل هذا الجنس له القدرة على التزاوج بطريقة طبيعية؟ وإن كان يمكن أن يكون هناك جنس ثالث، فهل هذا يعني أنه بالإمكان أن يوجد جنس رابع وخامس.......؟

وفي الحقيقة بهذا النسق الفكري الذي يترسخ في مجتمعاتنا اليوم، والتي أصبحت تنفتح بشكل مفرط على كل ما هو مستحدث، لدرجة أنها لم تعد لها حدود معرفية أو قيمية أو حتى إنسانية، وهذا يجعل المجال مفتوحا عل مصراعيه لنشهد مجتمعات جديدة من البشر المتحولون، ينشئون مجتمعاتهم الفرعية الخاصة، وربما ينشؤون مجتمعات كاملة ومستقلة، ولن يكون الأمر مقتصرا على المتحولين جنسيا فقط، وإنما سيشمل كل أصناف التحول، فمادام ليس هناك ضبط للتصورات والمفاهيم بالثوابت المرجعية، فإن المجال يبقى مفتوحا لأن يختار الفرد أن يحول نفسه لأي مخلوق شاء، خاصة وأن العلم الذي يتيح هذه الإمكانية، لا يتمتع بأي ضمير إنساني أو وازع أخلاقي أو قيمي. كما أن تلك الفكرة الليبرالية والتي مفادها،

"أنه يجب منح الناس ما يردونه ما داموا مسؤولين عن اختياراتهم" والتي ترسخت في بعض المجتمعات كمبدأ من مبادئ تحقيق الحرية، تزيد من تعزيز البيئة القابلة لانتشار تلك المظاهر.
لكن إذا عدنا للواقع ونظرنا إلى القوانين الطبيعة التي تحكم الوجود البشري، للاحظنا هذا الاختلاف بين الإنسان وباقي الكائنات الأخرى، وسنجد أن الإنسان كائن محدد المواصفات والمعالم، وهذا ما يؤهله ليكون المخلوق المهيمن على هذه الأرض، وأي اختلاف في هذه الصفات، لا يمكن تفسيره بشيء أخر إلا بكونه مظهرا من مظاهر الانحراف الطبيعي، وظاهرة الانحراف هي ظاهرة طبيعية، يمكن ملاحظتها بسهولة في البشر وفي الكائنات الأخرى أيضا، ومن المعلوم أن أي شيء في هذا الكون، إذا تعرض لشيء من الخلل فإنه ينتج عن هذا الخلل انحراف بالضرورة. لهذا فإننا إن نظرنا إلى الأمور بهذا المنظور، فقد نقفل ذلك الباب الذي فتح علينا جحيم الاحتمالات، ويهدد قيمنا وهويتنا الإنسانية، فمن المعلوم أن الأشخاص المصابين بمتلازمة "داون" مثلا، تظهر عليهم ملامح وصفات مختلفة، لكننا لا نستطيع القول عنهم إنهم جنس رابع أو خامس، أو أنهم نوع ثاني من البشر، لأنهم بكل بساطة يمتلكون أغلب الصفات البشرية. وإن كنا نستطيع قول هذا على المصابين بمتلازمة داون، فلما لا نستطيع قوله أيضا عن الأشخاص الذين يملكون صفات أنثوية وذكورية، خاصة وأنه من المستحيل أن نجد شخصا بهذه الصفات، دون أن نلاحظ وجود صفة ما هي غالبة على الأخرى، فلا يمكن أن نتخيل أن الرجل قد يملك القدرة على الحمل والولادة، وتعتريه أعراض العادة الشهرية، ومن المستحيل أيضا، تصور أن تكون هناك امرأة بدون رحم، وبالتالي فإنه من الواضح أن الصفات الأنثوية والذكورية واضحة ويمكن التفريق بينها، مما يعني أنه ليس من العسير علينا تحديد صفات الانحراف الطبيعي، التي يمكن أن نعتبرها صفات هامشية أو غير مؤثرة، لكونها ليست هي المظاهر الرئيسية المسؤولة عن تحديد نوع الجنس، وهذا نفس المنطق الذي على أساسه نبني تصورنا نحو الأشخاص المصابين بمتلازمة "داون"، بحيث أن شكل الوجه أو التصرفات أو القدرات العقلية، مظاهر لا تعتبر مؤثرة في طبيعتهم الأصلية كبشر، وليس هناك شيء يمنعنا من اعتماد هذه الفكرة، بل إن هذه الفكرة قد تكون أكثر منطقية وتقبلا من طرف المجتمع، ومن طرف الأشخاص المعنيين أيضا، حيث سيكون سهلا على الأفراد تحديد نوع الجنس دون المرور بمرحلة الصراعات النفسية في حال ساورتهم الهواجس، فتحديد هوية الشخص وانتمائه من أهم الأشياء في التوازن النفسي والتوازن الاجتماعي أيضا. لكن عوض

أن يتم سلوك طريق التفكير هذا، فإن بعض المجتمعات اختارت أن تسلك الطريق الشاق الذي أدخل المجتمع في حالة من التناقض، ليس مع قيمه فقط بل حتى معا تصوره للإنسان نفسه، فأصبح الناس يشاهدون بعض المظاهر التي لا تتقبلها عقولهم، لأنهم يدركون أنها لا تتطابق مع القوانين الطبيعية، وكأن فيروسا اخترق النظام فأحدث خللا في المصفوفة إن صح التعبير. ففي اسكتلندا حدث هناك جدال واسع بسبب ايداع متهم باغتصاب النساء في سجن للنساء، بعد أن قام بتعريف نفسه كمرأة وأنه يتناول جرعات من الهرمونات الأنثوية، وهو ما أثار حفيظة المدافعين عن حقوق المرأة واعتبروا هذا انتهاكا للخصوصية، كما أنه أنفجر جدال أخر في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هذه المرة حول استخدامات الحمامات المخصص للإناث في المدارس والجامعات، فقد اشتكى الطالبات والأهلي من انتهاك الخصوصية بسبب السماح إلى الذكور الذين يعرفون أنفسهم على أنهم إناث باستخدام الحمامات المخصصة للإناث، بل إن بعضهن اشتكى من التحرش أيضا، فأي عقل يقبل بأن امرأة تغتصب امرأة أو أن من يتبول واقفا أنثى؟! إلا إذا كان هذا العقل مشوه التصور ومنحرف المنطلق! وقد اضطرت لجنة ألعاب القوى، إلى منع المتحولين جنسيا من المشاركة في فيئة الإناث، نظرا لوجود الاختلافات الجسدية والطبيعية بين الذكر والأنثى من حيث القوة والصلابة، وأوضح مثال على ذلك السباح الأمريكي المتحول "ليا توماس" الذي حطم كل الأرقام القياسية بعد مشاركته ضمن جنس النساء.

إذا فمن الواضح أن الجنسين لديهما صفات مختلفة وأنه بالإمكان تحديد أي نوع ينتمي إليه الشخص انطلاقا من هذه الصفات، ومن الغريب أننا في زمن يدعي رواده أنه زمن العلم المادي والعولمة، نجعل مثل هذه الأمور عالقة ومتوقفة على شعور الشخص وليس على ما يخبرنا به جسده من منظور علمي، وسير المجتمعات في هذا الطريق وبهذا الشكل يفتح المجال لتشكل الخرافات من جديد، بوجه أخر يرتدي قناع العصرنة والحداثة.

إن المحددات والصفات الأساسية التي تميزنا كبشر، وتفرق بيننا من حيث الجنس، هي التي يجب أن تكون بمثابة ثوابت مرجعية، حتى تتماشى مع القوانين والظواهر الطبيعية الأصلية، ونجعل لنا إطارا يضبط سلوكياتنا الاجتماعية، فمن المستحيل أن يكون هناك نوع من التعايش داخل مجتمعٍ الأفراد فيه ليست لهم مرجعية قيميه موحدة، أو أن أفراده غير راغبين في الانضباط بالقواعد الاجتماعية، ويفضلون اتباع قواعدهم الخاصة التي تزيد من

عزلتهم، وتزيد من تفكك المجتمع. ومن هنا يظهر بوضوح حاجة المجتمعات إلى تلك الضوابط التي تضبط الفكر الإنساني، وتوجه تصوراته من خلال منطلقات منطقية توحد ذلك التصور الجمعي، الذي يلعب دورا كبيار في خلق التضامن الطوعي بين أفراد المجتمع، فمنذ أن ابتعد الإنسان عن تلك الضوابط والقواعد التي تؤطر سلوكه، وسمح لنفسه بالتدخل في توازنات المجتمع والطبيعة، معتمدا على اجتهاداته العقلية، أصبحت المجتمعات تشهد ظهور ظواهر كثيرة، تعبر عن تلك الفوضى التي تسبب فيها الإنسان العلمي بالخصوص، حيث إن الظَّاهِر من الواقع الاجتماعي والحضاري، يُظهر لنا مستوى كبيرا من التقدم والتطور، بينما يتضح على المستوى الإنساني والقيمي والأخلاقي، أنها مجرد مجتمعات بدائية، فنشاهد شعبا يبلغ في عالم العمل قمة النمو والارتقاء، بينما في عالم الشعور والسلوك بدائي، لم يفارق مدارج البشرية الأولى، بل أقل من بدائي في بعض نواحي الشعور والسلوك.[48]

إن الثوابت المرجعية تلعب دورا مهما في تأطير الحياة الاجتماعية، وتوجه النسق السلوكي بما يتوافق مع المصلحة العامة، وكذلك المصلحة الفردية. فإن قيل: إن هذه المرجعيات والثوابت قد تظهر على شكل سلطة مسيطرة، تقهر الأفراد وتقيد حرياتهم، ولهذا لا يمكن الجزم بأنها قد تكون تحقق المصلحة الفردية.

أقول: إن العبرة في الحكم على القوانين والقواعد الاجتماعية، وتحديد صلاحيتها من عدمه، يكون بحسب المظهر الذي يغلب على أثارها، فلا يمكن أن تعطى الأولوية للأحوال النادرة أو الاستثنائية أو المنحرفة، على حساب المظاهر التي تشكل غالب أحوال الأفراد داخل المجتمع البشري، قد تكون بعض المظاهر الاستثنائية لها أثار إيجابية في المجتمع، لكن هذا يحتاج إلى اثبات ودراسة للظاهرة وأثارها و المآلات المترتبة عن عمومها، قبل إقرارها كظاهرة يمكن ان تتماشى مع الصالح الاجتماعي العام، وهذا لا يمكن تطبيقه إلا بوجود ضوابط محدَّدة لتحديد مفهوم المصلحة، وتحديد ضوابط القياس على الظواهر، وتحديد وظائفها والتصورات التي بنيت أو ستبنى عليها. فلا بد من الاعتراف بأن الأفراد ليسوا دائما على صواب، وأيضا لا يمكن الجزم بأن المجتمع دائما على صواب، ولهذا نحتاج إلى مرجعيات وقواعد ثابتة، تفصل بين الفرد والمجتمع في حال وجود تعارض بينهما على مستوى الإرادة والتصورات، بل حتى على مستوى السلوك والتفاعلات، إلا أنه تبقى الأفضلية للمصلحة الاجتماعية العامة، فلا يمكن أن يكون للفرد الأولوية على مجتمع بأسره، ولا يمكن

---

48 كتاب: سيد قطب رحلة بين ضفاف اسطورة التناقض لرضوى الأسود ص218

أيضا أن نجعل للميولات والدوافع النفسية الفردية، سلطة على الفرد نفسه أو على المجتمع، لكون هذه الميولات والدوافع إن لم تنضبط بالضوابط السلوكية، فإنها قد تبلغ حد الانحراف، وبالتالي فإن أي تغيير أو أي ظاهرة سلوكية أو غير سلوكية تحدث في المجتمع، لابد وأن يصحبها ملاحظة ودراسة، وقياس على المرجعيات والقواعد الثابتة، من أجل تصنيفها تصنيفا منطقيا، حتى يكون وجودها داخل المجتمع معلوم الوظيفة والسبب، ويكون المجتمع على وعي بأثارها، ليسهل عليه تحديد موقفه الصريح منها، فمن حق المجتمع أن يمتلك الآليات التي تمكنه من الحفاظ على نظامه وهويته الإنسانية، وهذا ما لا نشهده في عصرنا الحالي، حيث نجد أن المجتمعات قد سُلبت هذا الحق، في ظل سطوة سلطة القانون، هذا القانون الذي أصبحت كفتي ميزانه تتأرجح حسب قوة السلطة الضاغطة، والتي قد تكون سلطة المال أو سلطة السياسة أو سلطة الجنس، أو سلطة السلاح أو الجمهور. وبالتأكيد عندما تخضع القوانين لأحدى هذه السلط، فإننا لا يجب ان نتوقع منها أن تكون قوانين عادلة، أو تتطابق مع القواعد الأخلاقية أو التصورات الاجتماعية، أو نتوقع منها أن تخدم المصالح العامة للمجتمع، وإنما ستكون قوانين موجهة لخدمة فئة ما بعينها، تشكل أقلية اجتماعية نجحت بطريقة ما، في فرض رأيها على الأغلبية، وذلك عن طريق تلك السلطات المظللة، التي تستخدمها في تطويع المجتمع، وفي حالة كان المجتمع فاقدا لتلك المرجعيات الثابتة فإنه سيكون من السهل تغيير قناعاته، وتشكيل تصوراته، حسب أهواء تلك القوة المتسلطة، وليس حسب ما يخدم المصالح الاجتماعية، وهذا لا شك يؤدي إلى الانحرافات التي تتدنى بالإنسان الى مدارك الانحطاط الاجتماعي، **لأن كلما وجدنا مجتمعا الأقلية فيه تفرض سلطتها على الأغلبية، وتفرض تصوراتها على التصورات الجمعية، إلا ويكون ذلك قرينا بالتسلط القهري والديكتاتورية والظلم الاجتماعي**، ولا يتأتى هذا إلا اذا تم تفريغ المجتمع من تلك الثوابت المرجعية، التي توحد تصوراته الأخلاقية، وقيمه الاجتماعية، وتجعله يعيش حالة فراغ على مستوى القيم، **فالفراغ بيئة خصبة لنشوء المظاهر المتناقضة.**

قد يقول قائل: إن المجتمعات ليست هي من يجب أن يقوم بتقييم الظواهر وتصنيفها، وإنما هذا الدور تلعبه تلك النخبة التي تمتلك أدوات العلم والمعرفة، وهي التي تحدد ما إذا كانت هذه الظواهر تحقق المصلحة الإنسانية والاجتماعية أو لا.

أقول: إن هذا هو الحاصل في المجتمعات المعاصرة اليوم، فقد تم تقييد حرية المجتمعات، وسلب حقوقها في قبول أو رفض الظواهر المستحدثة، بسلطه العلم والقانون، وأكذوبة أن

النخب هي الأكثر دراية بالمصلحة الاجتماعية. لكن الحقيقة والواقع يشيران إلى أن العلم ومفهوم النخب الاجتماعية، ما هي إلا أدوات لتوجيه الرأي العام والسيطرة على الحشد، بل هي أدوات لممارسة الوصاية على المجتمع، وما الحرية التي تدعيها بعض البلدان، ما هي إلا مجرد حرية كاذبة، بل إنه لا يسمح إلا بنوع محدد من الحرية، فكلما كانت هذه الحرية لا تؤدي إلا للانحراف والانحلال وترسيخٍ للمتعة كلما كانت حرية مقبولة، لكن تلك الحرية التي تنتقد الواقع الحالي، وتدعم القيم الإنسانية وتدعو للتماشي مع الثوابت الطبيعية والقواعد الأخلاقية، تعتبر غير مقبولة، وتوصف بأنها لا إنسانية، وتقابل بالاتهام والصد، أي أن النخب لا تخدم المصلحة العامة وإنما هي بدورها توجه بسلطان السلطة والمال، وأحيانا كثيرة تكون موجهة بسلطةِ الشهوانية، فكثير من هؤلاء النخب يكونون منغمسين وبشكل جارف، في نمط عيش مليء بالمتعة التي ولدها الانحلال عن القيم والأخلاق، وهذا يعطي إحساسا كاذبا بالحرية، وكذلك يعطي إحساسا كاذبا بالعدل، واعتقادا واهيا بأن هذه المظاهر هي ما يحقق المصلحة، بينما الحقيقة أن تلك المعاني والتصورات المستحدثة، التي يُبنى عليها هذا النوع من أنماط العيش، إنما هي تصورات منحرفة، ولا تنطلق من مرجعيات ثابتة يجمع عليها المجتمع، مما يعني أنها لا تعبر إلا عن أقليات اجتماعية ارتقت سلوكياتها لتشكل مجتمعا فرعيا مستقلا، وفي هذه الحالة عندما تتمكن هذه الأقلية من امتلاك قوة السلطة والقانون، فإنها بالتأكيد ستسعى لتهميش رأي الأغلبية، وستسعى أيضا لتشويه تلك المرجعيات التي توحد التصورات الجمعية، أو القواعد الأخلاقية والعرفية والقواعد الدينية. بمعنى أخر ستحاول تفكيك المجتمع وتفريغه وإعادة تشكيل قيمه حسب تصوراتها الخاصة، وهذا أشبه بما كانت تفعلها الدول المستعمرة في مستعمراتها، وهذا يعني أن العقلية الإمبريالية، لا تقتصر على مستوى الدولة فقط، وإنما هي عقلية تتصف بها أغلب الأفكار التي يتبناه أي مجتمع فرعي، بحيث يحاول أن يكون له وجود مستقل ويحقق اهدافه الخاصة، فلا نستطيع القول إن المجتمع الأوروبي مجتمع يؤمن بالاشتراكية كمرجعية فكرية وأخلاقية ونمط عيش أيضا، وإنما الحقيقة هي أن الاشتراكية ليست سوى ظاهرة فكرية تبلورت على شكل فئه اجتماعية شكلت مجتمعا مستقلا بها، و الذي استطاع فيما بعد أن يكتسب السلطة، وبالتالي سعى وخلال سنوات طويلة، إلى تشويه المرجعيات والقيم التقليدية في المجتمع، واستبدالها بمرجعيات وقيم جديدة، تتوافق مع مبادئه وتصوراته. وبطبيعة الحال هذه العملية لم تكن طريقها معبدة، نظرا لوجود مقاومة اجتماعية تلقائية، لذا

فإنها لم تجري بطريقة سلمية بل كانت هناك ممارسات لا إنسانية، من اقصاء وتهميش وتضييق وتشويه واستيلاء على الممتلكات وغيرها، خاصة ضد الاتجاهات الدينية، وهذه الظاهرة ماتزال مستمرة وتتكرر حتى في عصرنا الحالي.

إن الإشكال في كل هذه الأيديولوجيات والمذاهب الفكرية، والتي تحاول احتلال والسيطرة على المجتمعات وسلب حريتها في قبول أو رفض المظاهر التي تشيع بين أفرادها، أنها في كثير من الأحيان تتناقض مع نفسها ومع القيم الاجتماعية، بل وتتناقض أحيانا حتى مع قوانين التوازن الطبيعية، وهذا أمر طبيعي لكونها مجرد نظريات واجتهادات عقلية، قد تأثرت كثيرا بالميولات النفسية والتعصب الفكري والمذهبي، و طغت عليها المصلحة الفردية على المصالح العامة، مما افقدها كثيرا من الموضوعية والتجرد في تصنيف الظواهر الاجتماعية، ففي فرنسا سنه 1902 وبعد أن فازت الأحزاب الاشتراكية الراديكالية بزعامة "جورج كليمنسو" بالانتخابات التشريعية، حاربت الحكومة الكنيسة وسلبتها كل ممتلكاتها، لكونها كانت تَعتبِر المظاهر الدينية من مظاهر التخلف والرجعية، لذا تم حل جميع الطوائف الدينية، وطُلب منها مغادرة الأراضي الفرنسية، من بينها كانت رهبنة "البيندكثين".

وهذه الواقعة تشير بوضوح إلى أن مثل هذه الانحرافات والتصورات الفكرية، تشوه لدى الأفراد حتى مفهومهم للمواطنة، حيث يصبح مفهوم المواطن يتعلق بما هو متوافق مع المرجعية التي تفرضها الفئة المتسلطة، وليس بمن يُولَدُ في نفس البلد وينتمي لنفس المجتمع، بل إن المواطن الذي لا يؤمن أو يتبنى نفس قيم المرجعية المتحكمة، لا يعتبر مواطنا، وهذه قمة الديكتاتورية والانحراف الاجتماعي، وكما هو معلوم فإن هذا التصور كان صادرا عن فئه قدمت نفسها على أنها من نخبة وصفوة المجتمع الفرنسي، وأنها تسعى لتحقيق المصلحة الاجتماعية العامة.

إن من شأن استرجاع المجتمع سلطته وحقه في استخدام مرجعياته الثابتة، أن يجنبه هذا النوع من الاستعمار، ويجنبه الانحرافات السلوكية، وتسلط المجتمعات الفرعية، وهذا الأمر كانت تمارسه المجتمعات بطريقه تلقائية، وأكثر عدلا مما هو عليه الوضع في المجتمعات الحديثة، وذلك كان يتم بناء على اجماع اجتماعي، ويميل إلى التوافق بقدر الإمكان مع التوازنات التي تفرضها الطبيعة البشرية، ومن شأن ترسيخ الضوابط المتعلقة بتحديد المصلحة وضوابط السلوك، التي يمكن استنباطها بالاستقراء والتجارب الحسية الملموسة، أن تكسب المجتمعات القدرة على تصنيف الظواهر المستحدثة، دون الوقوع في ذلك الجمود والتقليد

الأعمى، الذي اتصفت به بعض المجتمعات السابقة والحالية أيضا، أي أن يصبح للمجتمع ميزان عقلاني ومنطقي يقيس به مدى صلاحية الظواهر المستحدثة ومدى فسادها، وتكون للفرد القدرة على تقييم سلوكياته الخاصة، وتقييمها ضمن تصور جمعي موحد، يغلب فيه طابع الإنسانية الأخلاقية، وهذا يفرض علينا سؤالا مهما وهو، ماهي العناصر الحقيقية التي يمكن اتخادها كمسلمات وثوابت مرجعية؟ وكيف يمكن استخلاصها من أصولها؟ وكيف يمكن استخدام هذه المرجعية في تصنيف الظواهر الاجتماعي أو ضبط السلوكيات الفردية؟ لكن هذه التساؤلات ورغم تعقيدها، لن يكون هناك سبيل أخر إلا محاولة الإجابة عنها، وهو ما سأحول فعله، خلال ثنايا الفصول القادمة.

فصل
الأفكار المنهجية

المحور الأول : الملاحظة

لقد كان البشر غالبا ما يضطرون للاستغناء عن شيء للحصول على شيء أخر، وإن اختلفت قيمته، فالعبرة تكمن في تحصيل الحاجة، وتكمن في ما مدى الاضطرار إليها، وكذلك في ما مدى استعداد الفرد للتخلي عن الشيء الذي يملكه من أجلها، وإن كنا رغم هذا التقدم الاقتصادي، نرى أن هذه العملية مازالت تحكم كثيرا من تعاملاتنا المادية، وأنها تؤثر في زخم البيع أو الشراء لتتغيَّر قيمة الأشياء تبعا لذلك، فرغم ما طرأ على عالم التجارة من تطور وتغيير، يظل تداول القيم المادية والمالية رهينا بمدى رغبتنا فيها، أو اضطرارنا إليها، بل إن هذه الرغبة قد تحدد إن كانت هذه القيمة تستحق الاستمرار في الوجود أم لا، وإن كانت ليست بتلك الصورة التي كان عليها الأمر سابقا، نظرا لأننا اليوم أصبحنا محاطين بما هو تحسيني أكثر مما هو ضرورة، فبعد تحقيق الضروري الذي هو الأهم، فمن الطبيعي أن تحصيل التحسيني يبقى مسألة ثانوية، وعدم الرغبة فيه قد تؤدي إلى اختفائه أو الاستغناء عنه، أو أن ضعف الرغبة فيه قد يضعف قيمته، فينتج عن ذلك تثبيت لقيمته، لتحصل بذلك الفائدة من الضروري والتحسين معا، ولولا أن الأمر كذلك لكان من

الممكن أن نتخلى عن كل ما هو تحسيني، والاقتصار فقط على ما هو ضروري لأنه هو الأهم. لكن الواقع اليوم هو غير ذلك، فقد توسعت البشرية في مجال التحسينيات، لدرجة أنها أصبحت هي ما يشكل عصب الاقتصاد المعاصر، بل إن بعض التحسينيات قيمتها المادية أكبر بكثير من الأشياء الضرورية، وهذا خلف نمطا جديدا من السلوك الاستهلاكي في المجتمعات، بل إن هذا الأمر أثر حتى على شكل تفاعلاتنا الاجتماعية، وأصبحنا نرى أنماطا جديدة من السلوكيات والمظاهر، والتي قد تبدو غير منسجمة مع سياق توالد الظواهر. فقوة الاضطرار مثلا، هي التي تدفع بالمرأة في الغالب إلى إباحة جسدها بمقابل مادي، أي أنها في حالة الاضطرار، تكون على استعداد لتخلي عن خصوصية جسدها كقيمة خاصة بها، رغبة منها في الحصول على مقابل مادي، و تحدد القيمة حسب قوة إلحاح هذا الاضطرار، وكلما كان هذا الإلحاح قويا، كلما كان الأمر يصب في مصلحة الطرف الأخر، ليحصل على الفائدة بأقل تكلفة، ثم يبدأ هذا الإلحاح بالضعف حسب نسبة تلبية الحاجة المادية للمرأة، إلى أن يصل إلى درجة الاستغناء، فتفقد هذه الإباحة صلاحيتها وينتهي الأمر بهذه المرأة بالرجوع إلى الأصل، وتصبح أكثر ميلا إلى التعفف، وهنا تكون قد بلغة الظاهرة ذروتها، -**فالسلوكيات والمظاهر الإنسانية، إذا بلغت دورة رقيها ذروتها، انقلبت إلى ضدها أو عادت إلى الأصل**- فجسد الإنسان شيء مقدس في المجتمعات البشرية، وليس من حق أي إنسان التعرض له بدون وجه حق، أو بدون التزام إشهادي يُحمَّل به المسؤولية المترتبة عن ذلك، وهذا هو التدرج الطبيعي لظاهرة تداول قيمة الجسد، ولكن ظاهرة التعامل بهذه القيمة قد خضع إلى مجموعة من التغيُّرات على مر الزمان، بحيث تحول من قيمه يلتجأ لها في حالة الاضطرار الشديد، إلى قيمة أصبحت تعد من المتع التحسينية، وتحولت من ظاهرة تنبعث في ظروف استثنائية، إلى مهنة يفتخر بها كأقدم مهن التاريخ، ولكن في حقيقة الأمر لو دققنا الملاحظة في هذا النوع من التعاملات الاجتماعية، لوجدنا أنها عبارة عن عملية ابتزاز متبادلة، تخضع قيمتها إلى مجموعة من التقلبات حسب إلحاح حاجة كل طرف من الطرفين، لكن لما استقر الأمر في بعض المجتمعات على اتخاذ إباحة الجسد كمتعة تحسينية، جعلها ذلك تصبح قيمة ثابتة في التعاملات المادية كأي سلعة أخرى، نظرا لتوفرها بكثرة، وتتغير هذه القيمة صعودا ونزولا، حسب توجه المجتمع للاستغناء عنها أو الحاجة لها، أي حسب مبدأ العرض والطلب، فقد يقل الطلب على هذه الظاهرة التحسينية الابتزازية، حسب سهولة الحصول وتوفر ما هو أفضل و أقل

تكلفة، أو تعد كلفته مقبولة نسبيا في مقابل الفائدة المحصل عليها، لأنه إذا تساوت قوة الرغبة عند الرجل وقوة الحاجة إلى ما عند الأخر بالنسبة للمرأة، حينها يمكن أن يتم التوصل إلى قيمة مقبولة نسبيا من الطرفين، فعملية الزواج تعد من حيث تبادل القِيم النفعية، بديلا مقبولا عن ما هو تحسيني ومؤقت وابتزازي، لأن تحصيل الضروري الذي هو الزواج بقيمة مقبولة في مقابل تلبية الحاجة إلى الأبد، و الحصول على ما عند الأخر وبغير قيد، أفضل من تحصيل ما هو تحسيني والذي هو عبارة عن إباحة الجسد بقيمة ابتزازيه هي أكثر تكلفة، في مقابل تلبية حاجة مؤقتة ومقيدة وغير ثابتة أو مضمونة، وهذه خسارة للطرفين، وكذلك من الناحية التعاقدية، فعقد الزواج يعتبر نسبيا عقد تملك للمنفعة بين الطرفين على السواء، بخلاف إباحة الجسد الذي يعد عقدا نفعيا مؤقتا بين الطرفين، يخضع في ذاته إلى مبدأ الربح والخسارة، وهذا يحدث خرقا في مفهوم قيمة الجسد كقيمة إنسانية، بحيث ينظر إليها على أنها وسيلة للربح فقط، وتخضع لمنطق: هذا ما يجب أن أحصل عليه الآن إذا ضحيت بكذا أو استغنيت عن كذا ليتحقق الربح. وهذا شأن كثير من المفاهيم المغلوطة إذ لا يمكن اعتمادها كقواعد أساسية في تأسيس علم قائم بذاته، فتحويل القيم الإنسانية إلى قيم مادية، وتشويه التصور الاجتماعي اتجاه الظواهر الاستثنائية، لتصبح ظواهر اعتيادية و من جملة المتع التحسينية-رغم كونها لا تتوافق مع التصورات المترسخة في الذاكرة الجماعية- كل هذا يخلق اضطرابا وتناقضا داخل النظام الاجتماعي، وينتج تضاربا في الأفكار حيث تصبح معرفة الخطأ من الصواب، أحجية يصعب حلها من طرف الأفراد، وفي ظل هذا الغموض سيعود كل شيء في النهاية إلى التقديرات الفردية، والتي بالتأكيد لن يكون فيها أي توافق من حيث المنظور القيمي، و لذلك نجد جدلا واسعا حول ما يجب اعتماده في تنظيم المجتمع، و ما يجب أن يكون النظام مبنيا عليه، هل يبنى على أساس الحرية المطلقة أم لابد من تدخل الدولة؟ وهل الأفراد عقلانيون بما يكفي ليتصرفوا بشكل مسؤول في ظل الحرية المطلقة؟ وهل يملكون تلك الثوابت القيمية التي تجعل منهم أفرادا مسؤولين؟ و هل هناك أصلا ما يمكن اعتباره حرية مطلقة داخل النسيج الاجتماعي؟ وهل الدولة تستطيع أن تتدخل في جميع تعاملات البشر، وما هي حدودها؟ ثم هل القوانين التي ستصدرها الدولة يجب ان تكون ثابتة أم متغيرة، ومتى يمكن تغييرها؟ وهل القانون يخضع لرغبة المجتمع أم أن المجتمع هو من يخضع لرغبة القانون؟

كل هذه التساؤلات تطرح إشكالات عميقة، حول ما ينبغي أن يكون عليه النظام الاجتماعي.

لقد تحولت كثير من المفاهيم المغلوطة التي سادات في بعض المجتمعات، إلى قوانين أو على الأقل أصبحت تعد مما جرى به العمل، بمعنى أخر اننا كثير ما نعتمد في حياتنا التفاعلية، على مفاهيم نعطيها معنى المصلحة أو نقرر أنها نفعية، لكن في نفس الوقت لا نرى جانب الضرر فيها، أو الجانب الذي يصرفنا فيها عن المصلحة الحقيقية إلى الاستغلال والابتزاز، فنحن البشر غير مدركين تماما لمصالحنا الإنسانية، ذلك لأنه تغلب علينا كثيرا النظرة اللحظية والآنية، كالمصالح الشخصية والمنفعة الذاتية. لذلك نطلق على بعض الأمور مسمى الحاجة الطبيعية، أو نسميها بالقوانين الطبيعية أو الوسط الطبيعي، حسب نظرتنا البدائية القاصرة، لنعطي تبريرا لبعض الممارسات التي نفعلها، أو لكون تلك الأمور مورست من قبل مختلف الشعوب، وتحولت إلى إرث اجتماعي، مما يعطيها الحق في الوجود والاستمرار في مجتمعاتنا، وهذا شيء يحتاج لإعادة النظر،[49] فهذا المقياس الذي نعتمده ليس مقياسا سليما ومضطرد النتائج، خاصة وأن كثيرا من الشرائع الدينية تجرم بعض هذه الممارسات، وتصرح أن فيها مفاسد اجتماعية، ورغم أن الكثير من الناس قد لا يتفق حول هذه الجزئية، إلا أنه ولنكون منصفين مع أنفسنا، لابد من النظر في النظريات الدينية كجزء من تطور النظام الاجتماعي، و لكونها تمثل حقبة طويلة من التجارب البشرية، والتي يمكن ملاحظة أثار تلك الظواهر فيها، والاستفادة من التصورات العقلية التي تطرحها اتجاهها، فالتصورات الدينية غالبا لا تأتي من فراغ، ولكنها أيضا تمثل إرثا اجتماعيا تاريخيا.

ومن دواعي إعادة النظر في تلك المقاييس أيضا، أنه ليس كل ما جرى به العمل إنما هو سلوك نفعي اجتماعيا، فالسرقة مثلا شيء اعتيادي عند بعض الفئات الاجتماعية، فلو سلمنا بمفهوم هذه الفئة واعتمدناه، فلنا ان نتخيل الحياة التي ستكون عليها المجتمعات، وأيضا فإن الممارسات الطبيعية تخضع إلى توازن طبيعي، وليست مطلقة الانتشار، فكثير من الظواهر الطبيعية إذا تخطت حدودها تصير وَبَالاً على مجتمعاتها، كبعض الظواهر التي يبدو ظهورها طبيعيا نتيجة للضرورة، وإن كانت مرفوضة من الناحية الأخلاقية. فالسرقة مثلا اذ انتشرت لغير ضرورة وتشكلت على شكل مجتمع فرعي، وصارت بمفهوم العمل أو المهنة

---

49 {وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون} القران الكريم سورة الأعراف الآية 28

أو الحرفة، أو يتم صياغة تصور جديد لها، كقول البعض أنها وسيلة لأخذ حق الفقراء من الأغنياء، فبالتأكيد إن وضع الاقتصاد الاجتماعي، لن يكون بخير في هذه الحالة، وكذلك الأمن الاجتماعي سيصاب بالانهيار، وطبعا هذا سيعرض التضامن الطوعي للفشل، ولذلك فإن التوازن البشري المعتمد على العلاقة النفعية والتعاونية بين الأفراد، في السعي إلى تحقيق المصالح الفردية والعامة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتطوير نظم العيش، سيتحول إلى نظام الطفيليات أو المرتزقة، الذين يعتمدون على ما يصنعه الأخرون، وهذا قمة الفساد البشري.

إن دراسة الظاهرة التي تنشأ ضمن مجال معين من خلاله يلبي الناس حاجتهم ويحصّلون منافعهم، تحتاج إلى ملاحظة دقيقة، لأنها تكون في محيط كل الأفراد يُحصّلون مصالحهم فيه بشكل أو بأخر، دون وجود أي ضابط لذلك، لكن لابد وأن نجرد هذا المنظور ونعمل في دراستنا على مخلّفات كل ظاهرة، ونحدد بيئتها الناشئة فيها، وكمثال فالإباحة الجسدية هي ظاهرة بشرية تعطي لأول وهلة انطباعا بالمتعة والترفيه، وأحيانا تظهر كمُنتج خدمي، أو أنها مصلحة من المصالح النفعية التي لا تلحق ضررا بأحد، لكن لدراسة هذه الظاهرة لابد وأن نتجرد من شعورنا الداخلي، ثم ننظر إلى مخلفاتها الاجتماعية الظاهرة لنا، وملاحظتها بطريقة حسية ملموسة، وننظر إلى المعاني الشائعة حولها، سواء كانت مترسخة في الذاكرة الجمعية أو مستحدثة، لنعلم إن كانت مفروضة على المجتمع بقوة أي نوع من أنواع السلطة، أم هي صورة منحرفة لما كان ينبغي أن يكون عليه المجتمع؟ أو أنها نوع من الإسراف المتعدي للحدود الضرورية، نتيجة التوسع في الاهتمام بما هو ترفيهي؟ وهل المعاني التي ترتبط بها لها مصداقية المصدر-كأن تكون نابعة من التجربة-، أم أنها مجرد معاني مستحدثة منشأها الظنون والميولات النفسية؟ وذلك بأن تكون تلك المعاني غير ثابتة ولكن متغيرة من شخص لأخر، إلا إذا كانت هذه الظواهر ناتجة عن مظاهر خارجية، كونت لدينا معاني وتراكمت نتج عنها سلوكيات معينة، فحينها لا نلزم هذه التراتبية، لأننا يجب أن ننظر أولا في حقيقة المصدر المنشئ لهذه المعاني، ولهذا فإننا عندما ندرس الظواهر الاجتماعية، كأنها أشياء رغما تعسفنا على طبيعتها، فإننا نجردها من تلك الأفكار المسبقة، ونلاحظ أثارها الظاهرة، إلا أننا لا نستطيع التخلي بالكلية عن تلك المعاني السابقة، لأنها تعتبر الأرضية التي زُرعت فيها بذرة هذه الظواهر، وسيكون دورها بمثابة الهوية الطبيعية للظاهرة، أو البيئة التي يمكن أن تستنسخ فيها هذه الظواهر في مجتمعات أخرى، ومن خلالها نعلم هل

هذه الظواهر قهرية بموجب اكراهات طبيعية، أم اختيارية نتيجة نسق فكري معين، أم هي اضطرارية ترقت إلى مستوى أخر.

فدراسة الظاهرة لابد أن تتم خارج البيئة الفكرية، التي تراكمت لدينا في الشعور، ونخرجها إلى بيئتها الحقيقية التي نشأت فيها، لملاحظة الأسباب الباعثة على نشوئها، لكن الغريب في الظواهر الاجتماعية، أن الأسباب المباشرة ليست هي المنشأ الوحيد لها دائما، بل يمكن أن تكون الأسباب نفسها ما هي إلا أثار لظواهر أخرى، وبالتالي ليس لنا إلا أن نتتبع مجراها حتى نبلغ منبعها الأول، ثم إن الظواهر في الغالب لا تظهر للعيان بمجرد وجودها كفكرة، إذ لابد لها من تراتبية معينة ونظام معين، تتراكم من خلاله على شكل مفاهيم ومعاني تتراكم مع الوقت، قبل أن تتجسد كظواهر للعيان، فلا نستطيع أن نتنبأ بظاهرة معينة لمجرد وجودها كفكرة، أو لأننا نستحضرها في أذهاننا، ولا نستطيع الجزم بأن هذه التراكمات الفكرية، قد تؤدي إلى سلوكٍ ظاهرٍ مستقبلا، خاصة مع وجود الكوابح النفسية والاجتماعية، ورغم كوننا نؤمن **أن أصل أي ظاهرة إنما هي فكرة**، إلا أننا لا نستطيع دراسة ظاهرة ما إلا بعد ظهورها، واكتمال عناصرها التي تسمح لها بالبقاء، فكثير من الأفكار التي تراودنا كبشر قد لا تتجسد كسلوك، إما لوجود كوابح نفسية لها علاقة بالأخلاق أو القيم، أو لوجود ضوابط اجتماعية، أو لوجود عوائق مادية لها علاقة بالوسائل والإمكانيات، ولذلك لا تعتبر الأفكار ظواهرا، ولا يمكن اخضاعها للدراسة إلا بعد تجسدها كسلوك، وهذا هو الحال حتى في ما يتعلق بإصدار القوانين، فالظاهرة أو السلوك يسبق إصدار القانون المنظم وليس العكس، ولا يصدر القانون إلا بعد انتشار السلوك وفشوه اجتماعيا، وظهور أثره وترقّيه إلى مستوى يضطرنا إلى اتخاذ ردت فعل إزاءه، وبهذا يكون إصدار القوانين شبيه نوعا ما بالدراسة الاجتماعية، وهذا هو الحال حتى في الديانات والشرائع الإلهية، والتي تكون بمثابة المنظم والموجه للسلوك البشري، فكلما ظهر هناك انحراف اجتماعي وانتشر، وتقبله العامة والخاصة، ثم وصلوا به إلى درجة العادة، ولم تعد لهم عودة عنه، بحيث صار من البديهيات والمسلمات رغم ظهور مفاسده، فعندها تكون الحالة الاجتماعية قد وصلت إلى درجه التيه والعمى عن رؤية المصلحة الحقيقية، والخلط بينها وبين الفساد،[50] فحينها يكون البشر قد وصلوا إلى حالة يحتاجون فيها إلى موجه يبصرهم

---

50 {وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون 11 ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون}القران الكريم سورة البقرة الآية 11-12

بمفاسد صنيعهم، ويردهم إلى طريق الصواب، ومن الناحية التاريخية، فإن هذا يكون مقترنا غالبا بظهور نبي و وحي،[51] أو بظهور علماء يكشفون عن حقائق الأمور، فالإنسان بفطرته ميال للخير ولا يتصور أن الشر أو الفساد إذا عم، أن يعم جميع البشر، فلابد وأن تظل هناك فئة من الناس الذين لم تتلوث فطرتهم، أو يمتازون بنباهة عقولهم بما يكفي لإدراك وجود نظام اجتماعي فاسد لابد من إصلاحه، فغالبا ما يكون الانحراف عبارة عن حالات شاذة، لكن إذا صار هذا الشاذ تقليدا أو عرفا أو دينا، و ارتضاه العامة والخاصة، وانتشر بصورة تحول فيها إلى وباء، يصبح من الضروري سن الشرائع و القوانين التي من شأنها تقويم السلوكيات المنحرفة، أو أحداث بدائل إصلاحية تكون أثارها أكثرا نفعا، فالظواهر الاجتماعية ليست سوى أشياء ذات بعد فكري ومعاني، تحولت إلى سلوكيات ظاهرة. قد تختلف هذه السلوكيات حسب تحقيقها للمنافع أو المضار، ولكننا دائما ما نقف حائرين حول كثير منها، ولا نستطيع الاسترشاد إلى تصنيفها بطريقه سليمة، لذلك نضطر إلى سلوك مسلك الاستقراء والقياس، إلا أننا قد نواجه إشكالات عند سلوك هذا المسلك، ومن بينها: **ضرورة سلامة المفاهيم والقياسات حتى نتجنب انحراف أحكامنا.**

وكما قلنا سابقا كثير من السلوكيات التي يتخذها البشر كعادات وتقبلوها اجتماعيا، هي ليست في مصلحة البشر، وما ذلك إلا لعدم سلامة مفاهيمنا وعدم قدرتنا على تمييز الخطاء من الصواب، فلاشك أن الظواهر الاجتماعية هي واقع، والواقع دليل على سلامة أو فساد مفاهيمنا وتصورتنا، لذلك نحتاج إلى تغيير في طريقة نظرتنا لبعض السلوكيات والظواهر الاجتماعية، لأن انتشار هذه السلوكيات والتطبيع معها اجتماعيا يعطيها قوة مقاومة لكل المسلمات الاجتماعية، ولها أن تقاوم حتى المسلمات الإنسانية أيضا، اذ أنها تكون غالبا في طرف النقيض تماما، **وفشو المتناقضات يقلص دائرة المسلمات و يوسع من دائرة الاحتمالات**، وهذا يعني أن نصبح في مجتمع سائل المفاهيم وبلا ثوابت. لذلك كان من الواجب من خلال الدراسة الاجتماعية، وضع مقاييس اجتماعية تحدد نوعية التفاعل الاجتماعي، اتجاه كل نوع من أنواع التصنيفات التي يمكن أن نصنف بها الظواهر، ونحدد إن كان هذا التفاعل له أثر على المسلمات الإنسانية والبشرية والاجتماعية، ونحدد نوعية هذا الأثر من حيث الضرر والنفع، وإن لم يكن له أثر فما سبب عدم تأثيره، إلى غير ذلك من الأمور التي تمكننا من معرفة طريقة نمو الظواهر، واكتسابها خاصية الثبات أو التسلط

[51] {ولوطا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة وأنتم تبصرون} القران الكريم سورة النمل الآية 54

على نظامنا الاجتماعي بشكل تعسفي، والذي قد يكون أحيانا بسبب نشوء تيارات وفئات اجتماعية تغرد خارج السرب. وقد يبدو أننا بهذا نكون أخذنا بمنظور "دوركايم" في هذه الجزئية، بكون الظواهر يمكن ان تكتسب خاصية القهر، لكن ما أقصده هنا هو تلك الظواهر التي ترتقي فتنشئ لنفسها مجتمعا فرعيا مستقلا، قادرا على فرض مظاهره بأي نوع من أنواع القوة أو التسلط، ومن هنا يتبين لنا أن من بين الصعوبات التي نواجهها في دراسة ظاهرة معينة، أنها تتخذ أحيانا انطباع اجتماعيا طبيعيا، لا يثير أي تحفظات فردية او اجتماعية، لذلك أحيانا قد تأخذ عملية تفسير الكثير من الظواهر طابع التبرير أو التطبيع مع كل ما هو جديد أو حديث، أو تفسيرها على أنها تطور اجتماعي خاص بالعصر الذي نشأت فيه، ولا ندرك تماما أن تفسير هذه الظواهر بهذا الشكل، يجعلنا نعترف بقوتها واستسلامنا أمامها، ونظهر قابلية مفرطة في تقبل كل ما ينشأ عن فئات المجتمع المختلفة من تصرفات وسلوكيات، فهذه الطريقة تعطي مبررا لما لا مبرر له، ونسمح بنشوء معاني داخلية في نفوسنا متوهمين على أنها هي الصواب، إلى ان يتبين العكس. ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا اذا كانت مجتمعاتنا سواء على مستوى الفرد أو المجتمع بأكمله، قد انفكت عن الثوابت التي تؤطر نظامها الاجتماعي، بحيث لم تعد هناك وسائل تمكننا من تقييم المظاهر والسلوكيات، وهذا خطأ كبير لا يجب أن يقع فيه حتى الباحث أثناء الملاحظة أو التجربة، فليس موضوع علم الاجتماع ايجاد المبررات، وإنما هذا شأن العامة الذين لا يفترون عن تصور معاني وانشاء افكار تبرر سلوكياتهم، أو تبرر ما يستحدثونه من ظواهر، فالعوام أحيانا ينزحون إلى تحسين القبيح وتقبيح الحسن تبعا لشهوتهم ورغباتهم، نظرا لانفكاكهم عن الثوابت المعرفية[52] كالمثال الذي ذكرناه سابقا في السرقة. وإنما موضوع علم الاجتماع هو دراسة الظواهر دراسة خارجية وموضوعية، تمكن من تصنيف كل ظاهرة وتحديد طريقة تفاعلنا معها، فمن خلال النتائج التي يمكن الحصول عليها نستطيع أن نحدد ردة الفعل الاجتماعية والقانونية والأخلاقية، إزاء كل ظاهرة. وإن كنا في نفس الوقت لن نتخلى عن تلك الأفكار التي يكونها العامة اتجاه تلك الظواهر، لأننا نعتبرها بهذه الطريقة بمثابة الهوية التي تطبع الظاهرة، أو أنها الموطن الذي يمكن فيه تناسخها، إلا أننا لا نجعلها تيارا مسلم الاتباع، بل هي موضوع للفحص والنقد، فتبرير سلوك معين في الغالب يكون منشأه تلك العوامل النفسية الشعورية والأحاسيس الداخلية، التي يكونها الفرد اتجاه أمر ما، وهو

[52] {ألا لله الدين الخالص والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى}القران الكريم سورة الزمر الآية3

أيضا مبرر نفسي لردة فعل اتجاه وضع معين، فهذا لا يتعدى كونه معنا فرديا منشؤه الظروف والضغوط الداخلية او الخارجية، ويكون قابلا للتغيير حسب تغيُّر البيئة أو زوال الأسباب، وهذا ما يقوم به علم النفس عادة، فهو يحاول تصحيح المشاعر الداخلية والأفكار اللاشعورية اتجاه وضوع معين، بخلاف علم الاجتماع الذي لا يلتفت إلى هذه المعاني الفردية الداخلية، ولا يتدخل فيها إلا بعد صيرورتها معاني وافكار عامة وموحدة، داخل فئة معينة أو مجتمع معين، ثم ينتج عنها مظاهر ملموسة لها أثار واقعية، فحينها نحتاج إلى دراستها لنحدد إن كان بإمكاننا قبولها كظاهر اجتماعية. إلا أن التدقيق في الظواهر والحكم عليها، لا ينبغي أن يكون حكرا على علم الاجتماع فقط، وإنما لابد من أن تصبح آليات تصنيف الظواهر والحكم عليها متاحة للعوام أيضا، لكونهم أول من يتفاعل مع هذه الظواهر على الصعيد الفردي، قبل أن تنتشر وتعم، ومن جهة أخرى فهذا من شأنه خلق مجتمع أكثر ثباتا وعقلانية، يكون قادرا على تقييم سلوكياته بشكل أكثر مسؤولية، وهذا ليس غريبا على المجتمعات الإنسانية، فنشأة علم الاجتماع من حيث الممارسة، هو سابق في الوجود مع نشأة التجمعات البشرية، ولا يمكن تصور مجتمع بشري دون تفاعلات اجتماعية، أساسها إطلاق أحكام معيارية على الأمور التي تدخل في صميم المكون الاجتماعي، فلا يمكن فصل علم الاجتماع عن نشأة المجتمعات الإنسانية، فقد استخدمت هذه المجتمعات في أول نشأتها مقاييس خاصة، حسب ما تقتضيه الظرفية المعيشية لمعالجة نتائج تفاعلاتها، إذ لا يمكن للناس ان يظلوا ساكنين، إلى أن ينشأ علم ما لإيجاد حلول لمشاكل نظامهم الاجتماعي، وهذا يعني أن علم الاجتماع الحديث من حيث نشأته، يدين بالمعروف إلى تلك الطرق البسيطة، التي مارسها عامة الناس في معالجة الظواهر عبر التاريخ، ومن الصواب أن تعود هذه الطرق إلى العوام بعد تبلورها كعلم، ولا تبقى حكرا على الصفوة فقط.

ولا يمكن بحال القول بأن هذا العلم نشأ من فراغ، وإنما كان الداعي من نشأته، لمَّا ظهر للعيان الحاجة إلى الكشف عن قواعد تمكننا من تفسير بعض الظواهر، على أساس علمي دقيق، وإلا فإن كل مجتمع كان يمارس تصنيفه الخاص اتجاه الظواهر المنتشرة فيه، وبمقاييسه ومعاييره الذاتية البسيطة، ولذلك يعتبر تأسيس المقاييس والمعايير العلمية التي تمكن من دراسة الظواهر الاجتماعية، وتصنيفها بطريقة علمية، من المشاكل التي تواجه هذا العلم، نظرا لاختلاف العادات ودرجة انفتاح المجتمعات على بعضها البعض، أو درجة التركيز داخل الجماعة الواحدة، إلا أنه لا يمكن القول: أن الأمر مستحيل، لأننا كيفما كان الحال نحن مجتمع

إنساني واحد، يتمتع بنفس الصفات الوجودية، رغم ما تلبسنا به من الاختلافات في الأعراف والأعراق، ورغم أننا لا نستطيع التخلي عن مشاعرنا الداخلية، لأنها هي التي تميزنا عن بعضنا، وتكون أحيانا بمثابه الموجه لنا في اتجاه الخير أو الشر، إلا أننا لابد وأن نحاول ما أمكن أن نتجرد منها عندما نقوم بأي دراسة أو ملاحظة علمية، فالميول الداخلي للإنسان يحدد شخصيته وطبيعة عيشه، وتوارث هذه الميولات عبر الأجيال، يطبع المجتمعات بطابع خاص بها يميزها عن بعضها، ثم إن هذه الميولات والمشاعر المتراكمة، لا يمكن أن تبقى عبارة عن تصور أو فكرة إلى الأبد، فسرعان ما تتحول إلى مظاهر سلوكية، أو ظواهر اجتماعية لها أثار ملموسة على الواقع، فلذلك نحتاج في دراستنا إلى الرجوع بملاحظتنا إلى المشاعر والميولات والأفكار الأصلية، المهيجة للتفكير الإنساني، والتي تحفزنا لإظهارها أو لاتخاذها كمظهر اجتماعي مقبول ومسموح به، ولذلك فإن ملاحظة الظواهر على أنها أشياء ابتداء، يمتاز بشيء من البساطة أو السهولة، لكننا نحتاج في استصدار الأحكام إلى ما هو أكثر من الملاحظة.

و قد يقول قائل: إن هذا قد يكون تداخل بين علم النفس وعلم الاجتماع. أقول: هذا ممكن في مرحلة من المراحل، لكن ليس كل المراحل وليس بالصفة التي يتعمق بها في علم النفس، لكن على كل حال لابد لنا أن نعترف، أن ما من ظاهرة إلا ولها مصدر وبيئة نشوء داخلية وخارجية، كأفكار متراكمة تتبلور مع الزمن لتفرض ظهورها في وقت من الأوقات، أو جيل من الأجيال، وإهمال هذا الأمر سيوقعنا من جديد في اخطاء تصنيفية، إذ **أن الغاية كفكرة هي ما يبرر ظهور الوسيلة، ولكل وسيلة طرق متعددة، ولكل غاية دوافع نفسية تحفز على تحصيلها،** ولا يجب بحال الخلط بين التراتبية التي تنشأ من خلالها الظواهر والسلوكيات الاجتماعية، أو حذف بعضها لمجرد دعوى التجرد. نعم يجب على الباحث أو العالم أن يتجرد في إطار بحثه عن الميولات الشخصية والمعارف المسبقة، ولكن لابد من استحضار الميولات الاجتماعية أيضا والمشاعر والمعاني العامة قدر المستطاع، حتى يتمكن من استصدار أحكام مبنية على الشمولية في البحث والنظر، لأن المنطق العلمي يفرض علينا أن لا نهمل جانبا من الجوانب التي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر، في تشكيل مظاهر الواقع الاجتماعي.

• المحور الثاني: المسلمات

إن هذه الدراسة الشاملة لجميع عناصر نشوء الظاهرة، يحفظ ميزاتها وصيغتها التي تطبعت بها اجتماعيا، وبالتالي ما نقوم به بهذه الطريقة هو تحري الموضوعية قدر المستطاع، من خلال جعل الباحث ينظر للظواهر كما هي في الواقع، بعيدا عن أرائه الشخصية، ورغم تعسفنا على الظواهر وتعبيرنا عنها على أنها أشياء، إلا أن نتائج دراستها لا بد ان تحفظ صفاتها الحقيقية، وهذا مناقض تماما لمنهج الشك الذي ادعاه "ديكارت" والذي يضع كل الأفكار في قفص الاتهام طول الطريق، بل إنه يقوم بتعطيل عملية الدراسة لكوننا سنكون بذلك وجهنا تفكيرنا بفكرة مسبقة، مفادها عدم التسليم بوجود مسلمات أو ثوابت سابقة في الوجود العلمي، أو حتى الوجود البشري، ولا يمكن التسليم بوجود طريقة سليمة، شاملة ومتكاملة تحفظ للعلم الدقيق سلطته أثناء البحث، دون أن يضعنا ذلك في صدام مع هذه المسلمات، كما أننا لو توسعنا في تطبيق نظرية "ديكارت" أو اتخذنا فكرة "بيكون[53]" كفكرة مسبقة، فإن هذا سيوقعنا في شيء من السفسطة، ويدفعنا إلى طرح تساؤلات حول البديهيات من الأمور التي يعد التساؤل عنها تأخرا وتراجعا في التفكير، كقولنا هل أنا إنسان؟ وهل أنا كائن حي؟ أو هل أنا موجود؟ هذه الأسئلة وغيرها تدفعونا إلى أجوبة هي أكثر معنوية، والبرهنة فيها تمتاز بالغموض، أو بشيء من الدور في التساؤل الذي لا نهاية له، إن الغاية من هذه الاسئلة مبهمة حقا، فالوجود البشري لا يعد ظاهرة بالنسبة للبشر لأنه أمر مسلم به، لكن الظاهرة هي كل ما تفرع ونتج عن هذا الوجود، فهي كل مُحْدث ومُبتدع كما جاء في تعريفنا سابقا، وأيضا فإن النظر لتلك المعاني والأفكار العامة بعين الشك، أو النظر إليها على أنها أصنام، فيه نوع من إعمال الفكرة المسبقة أثناء البحث والتدقيق العلمي، وهو نوع من الأحكام المعدة مسبقا لغرض إقصاء بعض التصورات دون غيرها، وهذا يخالف النهج العلمي الذي نريد أن نسلكه، ويضطرنا إلى التوقف أمام كثير من المظاهر ومقابلتها بالرفض، مالم تثبت بالطريقة التي تم تحديدها، وبما أننا إلى الآن لم يحدد في علم الاجتماع طريقة معينة تُخضع لها هذه المظاهر، فإن كل واحد منا سيتخذ

---

[53] تحدث "بيكون" في كتابه "الاورجانون الجديد" عن تلك المعاني الشائعة لدى العامة و وصفها بانها غير علمية وغير محصة وأنها بمثابة الأصنام أو الأشباح التي تشوه المنظر الحقيقي للأشياء.

طريقه الخاص، وفي نهاية الأمر سنعود بالمشكل إلى البداية مع تلك الأحكام الشخصية، والمتناقضة بتناقض الطرق.

وحتى أكونَ منصفا في القول من الناحية العلمية، ليست كل المسلمات الاجتماعية هي مسلمات صحيحة، ليس لأنها لم تنشا بطريقة علمية، فهذا ليس شرطا في نشوؤها، ولكن لأنها أحيانا تكون نتاج الانحراف في المفاهيم والقياسات، وهذا الانحراف سيؤدي بنا لا شك، إلى التصادم مع هذه المسلمات، لأنه غالبا ما يكون سبب نشوئها هو خدمة الرغبات والنزوات الاجتماعية أو الفردية، وفي الحقيقة الصدام مع هذا النوع من المسلمات هو كائن منذ الأزل، وقبل وجود المناهج العلمية، فعملية الإصلاح الاجتماعي لم تخلو منها حقبة من حقب التاريخ، وهذ أيضا ما كان يواجهه الدين في بداية ظهوره، فدائما ما يأتي الدين بعملية إصلاح شاملة لجميع جوانب الحياة السلوكية والمعاملاتية، والتعبدية والفكرية والاقتصادية، والسلم والحرب، فلم يكن يخلو أي جانب من هذه الجوانب منذ القدم من الانحراف والاستغلال، وتحكيم ميولات النفس والسعي لتلبية رغباتها بأي طريقة، وتغليب مفهوم البقاء للأقوى والتسوية بين المصلحة والمفسدة، إلى غير ذلك من الأمور التي تنشأ في الأوساط ذات المفاهيم المنحرفة، ومع تعاقب الأجيال تصبح هذه المظاهر مسلمات غير قابلة للانتفاد، أو التصحيح أو التبديل، وفي سبيل إصلاح هذه الأوضاع قُتل أنبياء ورسل وعبَّاد ومعلمين وعلماء، فمواجهة هذا النوع من المسلمات هو شيء محتم لا حيادة عنه، ومقابلته لنا بالمقاومة شيء طبيعي نظرا لدرجة رسوخه في أعماق الفرد والمجتمع.

ومما سبق يتبين أننا لا نداقع عن كل المسلمات، بل إننا نصرح أن هذه المسلمات تنقسم إلى قسمين: وهي المسلمات الاجتماعية، والمسلمات الإنسانية، وهذا التقسيم لابد وأن يراعى في عملية التدقيق، فليست كل هذه المسلمات مرفوضة، لأن منها ما يكون سببا في استقرار المجتمعات، وأول قسم من أقسام هذه المسلمات وهي:

أ-القسم الأول المسلمات الاجتماعية وهي ثلاثة أنواع :

1- المسلمات المنحرفة : وهي تلك الظواهر التي انحرفت عن إطارها القيمي أو الأخلاقي، رغم وجود أصولها الأخلاقية، وتَرَسَّخ وجودها في المجتمع، إلى درجة أن أصبحت من العادات والسلوكيات المألوفة، ولا تثير أي تحفظ اجتماعي، رغم كون فسادها ظاهر عامة، وفيها تعدي على المقدسات، كقتل النفس، أو استباحة الجسد كالعلاقات الرضائية، والظلم

كالتسلط باسم القانون، واستثارة الغرائز كاللباس الداخلي في الشاطئ الذي تكلمنا عنه سابقا... إلى غير ذلك.

2- المسلمات المُتَغَيِّرة : وقد يتبادر إلى الذهن سؤال هنا، وهو كيف تكون مسلمات وهي متغير؟ والجواب أنها تكتسي صفة المسلمات خلال فترة وجودها في حقبة زمنية محددة، بحيث أنها تبدو من بين البديهيات التي لا يمكن مخالفتها، لكنها قابلة للتغير بمرور الوقت، ويكثر هذا النوع في الظواهر المادية، وقد تمتاز بمصداقية المصدر، كأن تثبت بالتجربة، لكنها تتبدل وتتغير مع مرور الزمن، كالعربات التي كانت تجرها الخيول، والتي كانت تبدو كمظهر بديهي، لكن تم تغييره بمرور الوقت، واستبدلت بالسيارات. أو القبيلة كنظام اجتماعي، والتي كانت بمثابة نظام بديهي، ولكنه تغير مع الوقت إلى أنظمة اجتماعية أخرى.

3- المسلمات الثابتة: وهي تلك المسلمات التي ترسخت في المجتمع، وتميز بمصداقية مصدرها، إما بالنقل أو التجربة أو الاستقراء أو برسوخها في الفطرة، كمفهوم الإنسانية و وجود الخالق أو كتجريم القتل أو ضرورة الزواج....، وقد تكون مشتركة بين جميع المجتمعات أو بعضها حسب طبيعة كل مجتمع، ودرجة تغيره أو ارتقائه.

ب- وأما القسم الثاني فهو المسلمات الإنسانية: وهي تلك المسلمات الثابتة والعامة والمشتركة بين جميع المجتمعات والأمم وفي جميع العصور، والتي لا يخلو مجتمع من وجودها، بناء على إطار مفاهيمي وتصوري يوجه السلوك البشري، ويحدد شكل النظام الاجتماعي، مثال ذلك "مسلم الحياة" و هو مسلم لا تختلف المجتمعات حول ضرورته، إلا أن هذا المسلم، هو مسلم عام تندرج تحته تلك المسلمات الجزئية، كتجريم القتل وتجريم العبث بالأجساد وضرورة الدفاع عن النفس .... إلى غير ذلك من المظاهر التي تعتبر خادمة لمسلم الحياة، وبذلك تكون بعض تلك المسلمات الثابتة المندرجة تحت قسم المسلمات الاجتماعية، جزء فقط من أجزاء المسلمات الإنسانية.

وبالتالي يتبين أن هذه المسلمات والأفكار المسبقة، ليست على نسق واحد، ومراعاتها لا تعد بحال ميولا أو إذعانا لنفوذها، ولكن هو من باب جرد المعطيات والعناصر وتعدادها ليس إلا، بما أنها أمور تشكل واقعنا الاجتماعي، فكان من الواجب أن نشملها بالملاحظة.

ولتبقى كل تلك المظاهر والأفكار والمسلمات، محافظة على شكلها الناشئ داخل المجتمع، فلا يجب أن يكون هناك ما يؤثر على نظرتنا للظاهرة، وصرفها عن الشكل الذي تقولبت فيه داخل المجتمع، وليس هناك ظاهرة إلا وتدخل في أحد أقسام تلك المسلمات، وحتى لو لم

تكن مسلمات فإن دواعي نشوئها، قد تتداخل في ما بينها. وقد يقال إن بعض هذه المسلمات والمعاني قد ترفض أن نجعلها موضوعا للبحث، لكونها قد تكون سببا في الاستقرار الاجتماعي، ومثال ذلك وجود الخوف من الأعداء كسبب في التكتل الجماعي، وطرحه لنقاش أو التشكيك في مصداقية مصدره، قد يعرض الجماعة إلى فقد دافعها في التوحد والتكتل، ويصبح هناك تراخ وإهمال لمفهوم الجماعة. ولكن مهما تكن النتائج، فإن العلم لا يقوم إلا بدوره في كشف حقائق الأمور وأسباب حدوثها، وعلاقتها بالفكر الإنساني والتجمع البشري، فلذلك علينا أن لا نستغرب من مقاومة بعض المسلمات، ورفض البحث فيها اجتماعيا، فتجريم التشريح في حقبة من التاريخ، ليس سوى ردة فعل للدفاع عن ما يعتبره الناس من المسلمات، وهو احترام أجساد البشر، بل وتقديسها أحيانا، فهذا مسلم إنساني. ولكن لما ظهر للناس بمرور الوقت المصلحة من ذلك، وضهور الحاجة الملحة لفهم جسد الإنسان، أصبح خرق هذا المسلم أمرا ضروريا، لكونه ضرر جزئي من أجل تحصيل المنفعة العامة، والمتمثلة في تطوير العلاج والطب عموما، وأن هذا لا يمس بحال من الأحوال مسلم قداسة الجسد البشري، ولا يعود عليه بالإبطال، بل بالعكس فإن واجبنا اتجاه قداسة الأجساد، وخدمة لهذا المسلم، يفرض علينا البحث على ما يقيها من العلل، لتتمكن من أداء وظائفها خلال فترة عيشها، إلا أن الإفراط في هذا الأمر وعدم اقتصاره على الحاجة الضرورية، والتوسع فيه إلى درجة أن يصبح شيئا من المتعة، ولا يتم إخضاعه للضوابط، قد يخلق حالة من الاستهتار بهذا المسلم، فتصبح أجساد البشر مستباحة بالكلية. وبهذا يتبين أن المسلمات قد تلعب دورا وظيفيا أحيانا، وكابحا لتمادي البشر في سلوكياتهم أو تقييدها، حتى لا تنفلت مسببة مظاهر أخرى من التشوه والانحراف الاجتماعي.

ومن ذلك أيضا البحث في مفهوم العفة والحشمة لدى النساء، فهو يقابل بكثير من الرفض، والكلام عنه في بعض المجتمعات، قد يضعنا في خانه التهمة بالتطرف والرجعية والتخلف ومحاربة حقوق المرأة، فالتشكيك في معايير العفة والحشمة للنساء، وفتح باب النقاش حول ما مدى كونها متطلبا اجتماعيا، أدى إلى التهاون فيها وإضعاف استحضار مفهومها كمبدأ يوجه سلوك الفرد والمجتمع، إلا أن هذا وإن صار شيئا اعتياديا، لكنه يعد من بين المسلمات المنحرفة، التي فتحت الباب لاستباحة الجسد المرفوضة إنسانيا، والتي أصبح البعض يبرر لوجودها بكونها حقا مشروعا، ورمزا للتحرر والرفاهية والتقدم

الاجتماعي، ولكن لو تحدثنا بإنصاف من القول لعلمنا أن الخوض في دراسة بعض المسلمات لا ينبغي أن يتخذ طابع الصدام، حتى لا توجه نتائج العلم بأفكار مسبقة، تؤدي إلى رفضها اجتماعيا، ويكون العالم بحد ذاته ضحية المفاهيم الخاطئة، ولكن رغم ذلك سنجد انفسنا مضطرين أحيانا إلى الخوض في دراسة هذه الظواهر، حتى لو كانت من قبيل المسلمات، لنظهر للناس محاسنها ومفاسدها، فواجب الإصلاح يعطي الحق للعلماء، أن يطرحوا ابحاثهم ودلائلهم لبيان صحت أو فساد هذه المسلمات، لتستطيع البشرية الاسترشاد إلى الطريق الصحيح، في تحقيق مساعيها في الوجود بأقل قدر من المعاناة.

وهذا لن يتأتى لنا إلى إذا تجاوزنا تلك العواطف العامة، اتجاه بعض المسلمات، والخوض فيها بشكل موضوعي، دون أن نقف حيالها موقف العدو، فالإحساس بالعدائية اتجاه مظهر من المظاهر الإنسانية، أو الإحساس أننا في حالة صراع معها، قبل وأثناء التدقيق والقياس، سيخرجنا عن منهجنا في البحث، وسيبعدنا عن الموضوعية إلى الشرود في ساحة الندية مع المجتمع، وهذا سيطيل طريقنا أكثر من اللزوم، فالعواطف البشرية متعددة ومختلفة، وهي فطرية صرفة لا يمكن إزاحتها، بل أحيانا لا نستطيع كبح التصرفات المعبرة عنها، وأحيانا تكون هي ذلك المحفز للبحث في حقيقة بعض المظاهر الاجتماعية، التي نحس اتجاهها بالغرابة كبعض الأعراف والتقاليد، أو نحس تجاهها بالغموض أو حتى بالعدائية، فقد تكون محيجا فكريا للسير قدما في كشف الحقيقة، ولذلك وجبت مراعاتها اثناء التدقيق، فلابد أن نعرض لهذه الأحوال ونحاول تصويبها قدر الإمكان، ولا نجعلها جدارا يوصد أمامنا كثيرا من الحقائق، التي هي في الأصل ضرورة بشرية، كالدين والعرف والأمن والخوف والعفة والأخلاق، بل وقد تكون سببا في التماسك الاجتماعي، أو من مظاهر بداية نشوء المجتمعات على نمط صحيح، فلا يمكن بحال أن نعتبر الدين مثلا شيئا زائدا، أو أنه ليس من الظواهر المسلم بها، فقد تختلف البشرية في طريقة التدين، لكنها متفقة في أصل فكرة وجوب التعبد للقادر الأعظم، الذي أوجد هذا الكون، فالجانب الروحي مكون أساسي في تركيبة الجنس البشري، وأثاره ظاهرة على مر العصور منذ نشأة البشرية، وهذا ما يمكن ملاحظته في تدرج الأديان و تناسخها، فالقوة القاهرة لجبروت البشر، شيء ظاهر ولا يمكن جحوده، خاصة في ظل وجود تواتر في تناقل تصورها على مستوى البشرية أجمع، وليس على المستوى الاجتماعي فقط. و التقصي والتدقيق في هذه الأمور، لا يجب أن يتخذ طابع الجحود بها، أو الرغبة المسبقة في تكذيبها أو تشويهها، أو

التشكيك فيها، بل علينا أن نؤمن بأننا قد نقصر عن فهم كل شيء، ونحاول جرد المعطيات كما هي في الواقع، ونفصل بين وجهة نظرنا وبين الدلائل التي نتوصل إليها من خلال البحث والملاحظة، ونضع في الحسبان أن لكل شيء مادي غذائه من المواد التي تشبهه في التكوين، فالأجسام المادية تتحد مع بعضها البعض إذا خضعت لمعالجة صحيحة وطبيعية، والأجساد البشرية هي كذلك، لها غذاءها من المواد التي تشبهها بعد خضوعها للمعالجة الطبيعية، ولكننا مع إيماننا ويقيننا بوجود الروح، التي هي السبب في بقائنا أحياء، وإن كنا لا نستطيع إدراك ماهيتها، أو طبيعتها أو طبيعة ما تتغذى عليه لتظل قائمة، **فلكل شيء غذاءه فما هو غذاء الروح إذا**؟ وعجزونا عن إدراك الروح بشكل مادي، لا يعني أن نستبعد أن يكون لها متطلبات تكون جزءا من رغبات الإنسان، كما هو الحال بالنسبة للغرائز الجسدية المادية، لذلك نلاحظ أن الدين كان مرتكزا على هذا المفهوم في نشأته، وهو أن للإنسان جوانب أخرى في شخصيته تتطلع للظهور، وكبحها فيه كبح لإدراكات البشرية الفطرية، والتي تدفعه أحيانا إلى اعتماد وسائل قد يكون ابتكارها خاطئا، لكن يُظن انها قد تغذي هذه الإدراكات الروحية، كعبادة الحجارة أو الحيوان أو النجوم، وأحيانا تتسم بشيء من التجذيف والتحريف، الذي يكون الغرض منه الحفاظ على الحالة الروحانية[54]، لكن رغم ذلك لا يمكننا حذف هذه الإدراكات، والتغاضي عن كونها متطلبا إنسانيا، بل لابد من مراعاتها والبحث عن الطريق الأصدق لتحقيقها، وتلبية حاجتنا إليها، لأنها في كل الأحوال شئنا أم أبينا، فهي جزء من التركيبة البشرية. ولتحقيق المصداقية في هذا البحث، علينا أولا أن نتخلى عن مبدأ الشك والاتهام المسبق، ونفتح أمامنا أبواب الاحتمالات بموضوعية، إذ لا يمكن الجزم في هذه الأمور إلا باتباع الأدلة المناسبة والصادقة، **فمصداقية الدليل توصلنا إلى الحقيقة**، كالضوء الذي يدل على الشمس، أو الماء الذي يدل على إمكانية الحياة، فالعقل البشري يحتاج دائما للربط بين العناصر والمفاهيم الدالة على حقيقة الأشياء، أو سبل الاستفادة منها. وعدم اعترافنا بهذا النقص الذي هو فطرة في البشر كالنسيان، يجعلنا نقع في مصيدة الكبر الذي يعمينا عن إبصار الحقائق، ويرفع عقلنا البشري إلى درجة العصمة عن الخطأ، أو نعتقد متوهمين أن العقل البشري مستقل بإدراكاته وليس بحاجة للرجوع إلى الدلائل العامة، وهذا رفع لمقام العقل إلى صرح

---

54 كتلك الطوائف الدينية التي تشكل مذهبا خاصا بها متفرعا عن الديانة الأصلية وتبتدع طقوسا خاصة اعتقادا منها أنها تعزز جانبها الروحاني وتزيد تقربا بها الى الله

ليس ببالغه في الواقع، إذ أن العقل البشري مهما سما، يبقى غير قادر على إدراك حقيقة كل الأشياء، بدليل أننا لا نستطيع في غالب الأحيان، أن نضع قوانين متكاملة وشاملة دون أن ينتج عنها ارتدادات سلبية، أو نتنبأ بسلامة أثار الظواهر التي نقرر أنها مستحسنة. فالعقل البشري مركب ليتعرض للفشل طوال مسيرته الفكرية، ولا يمكن أن نرقيه إلى غير ما هو عليه، وهذا يجعلنا ندرك أهمية الدليل وأن العقل المقيد بالدليل يقل خطأه، ويتوازن تفكيره، لكونه يرتكز على أساس صلب من التفكير المنهجي، وهذا يعني أننا سلمنا أنفسنا إلى ما تخلص به الأدلة الصادقة، التي لا تخضع للتحريف، وتركنا مسلماتنا تنقاد وراءها، لنصل إلى ما يخلص إليه العلم والعقل معا.

وبهذه الطريقة نكون قد اضعفنا قدرة مشاعرنا على التدخل في آراءنا، وجعلناها تابعة للأدلة الصادقة المعقولة والملموسة، فتصير عواطفنا بدورها متكاملة، ومرتكزة على أساس مفاهيمي، لا يشوبها الانفلات المخل بالمفاهيم البشرية الفطرية، لأنه من غير المعقول أن نعمد إلى تجزيء التركيب البشري، ونجعل له كيانات متعددة تتناقض في ما بينها، والأولى أن نسعى في طريق جمع انفسنا في نسق فكري متكامل ثابت ومستقر، يتوحد فيه المنطق العقلي مع الشعور الإنساني الفطري، الذي هو جزء لا يتجزأ عن الكيان البشري، وبذلك نكون قد سلكنا مسلك الوسطية في التفكير المنهجي، بأن نكون أعملنا جميع العناصر الطبيعية التي تتدخل في تركيب المظاهر الاجتماعية، الممتدة عبر الأجيال، وفي نفس الوقت سنضمن التوازن الفكري والإنساني، الذي هو أساس في سلامة المفاهيم والقياسات، وكذلك سنضمن التوافق المناسب بين ما هو علمي وما هو أخلاقي، وما هو معنوي وما هو حسي، فالإخلال الدائم بهذه التوازنات هو السبب الرئيسي في ما تواجهه القيم الإنسانية، من أزمات وتقلبات في ميزان المقاييس الاجتماعية، وذلك حين يتم تغليب عنصر من العناصر على الأخرى، فنجد انفسنا إما في خندق الجامدين الذين لا يتطلعون للأفضل، أو المنحرفين الذين همهم تلبية حاجاتهم دون قيود، أو في خندق المنفلتين الذين لا يُخضِعون أنفسهم لقوانين وحدود تضبط أفكارهم. فمن المعلوم أن هذا العالم يسير وفق توازنات وعدم إدراكنا لدور كل منها أو عدم رغبتنا فيها، لا يعطينا الحق في أن نتنكر لها أو نحاول إقصائها، لأن توازن العالمين الطبيعي والبشري مطلب إنساني، والقيام عليه

يستوجب وعيا وإدراكا متوازنا، حتى لا نخل بالميزان الطبيعي[55] و لا نشَوه الحقائق المترتبة عنه.

- **المحور الثالث: التعريفات والمعاني المرتبطة بالظاهرة بين ما هو اجتماعية و ما هو مستحدث**

ومما سبق يتبين منهجنا في الملاحظة والتدقيق، وأن ذلك يعتمد على استعمال كل ما يحيط بالظاهرة، ويكون معينا لها في نشأتها، ومن بين ذلك كل تلك المعاني البسيطة والمشاعر والعواطف الإنسانية، لكن ذلك التوجه لا يكفي، لأن مطلبنا الرئيسي هو الإحاطة بجميع جوانب الظاهرة، خلال الملاحظة والتدقيق، وهذه الإحاطة هي التي ستمكننا من العثور على الأدلة المناسبة، فالظواهر الاجتماعيات على تنوعها واختلافها وتعدد واقع وأشكال ظهورها، قد توحي لنا لأول وهلة أننا محاطين بتيارات لا يمكن حصرها، أو أن لها مصادر مختلفة أو غامضة، لكنها في الواقع تكون خلاف ذلك، فمهما كانت هذه الظواهر غامضة، ومهما اتسمت بشيء من التعقيد إلا وستكون داخلة في أحد المسلمات، أو ناتجة عنها كأثر من أثارها، وبالتالي تكون خاضعة لنفس المنطق الاجتماعي، إلا أنه هناك أمر لابد أن يثير اهتمامنا، وهو على أي أساس ينبني تصنيف هذه الظواهر؟ وما هي المعايير التي ستقيم بها حتى نحكم عليها ونُلْحِقُها بما نتجت عنه من مسلمات؟ وفي الحقيقة الجواب عن هذه الأسئلة فيه شيء من السهولة، لكن تحقيقه في الواقع في ظل وجود اختلاف في المقاييس، يجعل من الجواب صعبا لأننا مجبرون أن نخوض فيه بحيادية قد لا توافق بعض الأفكار، لكن على كل حال ما نحاول اكتشافه في هذه اللحظة، هو طريقة لفهم سير الأمور على المنحى الطبيعي، وإيجاد تلك العوامل التي ترشدنا إلى التصنيف الأنسب لما يصدر عن المجتمع من مظاهر، وما ينتج عن هذه المظاهر من أثار، لذلك رأينا على خلاف "دوركايم" أن لا نبدأ بالمعاني التي يخلقها الوسط الاجتماعي، أو نسعى إلى إعطاء هذه الظواهر معاني جديدة، قد توافق المعاني العامة أو لا، ولن نعرض لردود الأفعال لدى المجتمع، رغم أنها شيء هام في

---

55 {والسماء رفعها ووضع الميزان ألا تطغوا في الميزان} القران الكريم سورة الرحمن الآية 7

التدقيق، لكن لا يمكن اعتمادها اثناء التصنيف، ودواعي عدم استحبابنا لطريقة "دوركايم" راجع لوجوه.

الوجه الأول: رغم اعترافنا أن علم الاجتماع من حيث ممارسته، هو الأقدم في النشأة من العلوم التي تعتمد المنهج العلمي، إلا أننا قد نجد في بعض نتائج العلم، تناقضات في بعض المعاني التي استحدثت في المجتمع، على أنها معاني توافق المنظور العلمي، والتي قد تخرجنا عن التوجه الصحيح إلى محاولة التبرير، وهذا ليس موضوع علم الاجتماع كما قلنا سابقا، وذلك بناء على أن العقل البشري لا يتمتع دائما بسلامة المفاهيم والقياسات، التي هي شرط أساسي في سلامة الأحكام ودقتها.

الوجه الثاني: أن ردود الأفعال الاجتماعية، لا تتسم بشيء من المصداقية في الغالب، بل قد تخضع لسيطرة العواطف، لذلك سنجد أن بعض العقوبات المفروضة اجتماعيا، هي رد فعل اتجاه سلوك معين، يكون موجها لخدمة رغبات فئة معينة، أو الغرض منه تغليب فئة على فئة أخرى، وهذا يعارض مسلما إنسانيا وهو مسلم العدل، وأيضا ما سنقرره في ما يأتي، **بأن المجتمع منتقم بطبيعته**، وأن بعض العقوبات الاجتماعي، قد لا تكون عبارة عن ردود أفعال سلوكية، وإنما قد تتخذ أشكال الظواهر. فتفشي الفقر قد يتولد عنه **ظاهرة عقاب** هي تفشي السرقة، وتفشي العنوسة، يكون عقابها تفشي الإباحة الجسدية(الدعرة)، أو يكون هناك تداخل بين ما هو عقوبات، وبين ما هو ظواهر، كتفشي الإباحة الجسدية تكون الظاهرة العقاب الناتجة عنها، تفشي الأطفال المتخلى عنهم وغير معلومي النسب، وهؤلاء هم الأكثر ترشيحا ليصبحوا مجرمي المستقبل، وبهذا يكون هناك تداخل بين العقوبات و الظواهر، أي تداخل بين ظاهرة الأطفال المتخلى عنهم كظاهرة عقاب وبين الإجرام كظاهرة، والذي بدوره يكون عبارة عن انتقام اجتماعي ذاتي، لفشو الظواهر السابقة، وبالتالي يمكن أن نتخذ هذه العقوبات كمقياس للتصنيف، لأنها ظواهر عقابية، أي أنها أثار للظاهرة، وفي نفس الوقت هي ظواهر. عوض الاعتماد على العقاب السلوكي أو القانوني، الذي قد يناقد مسلم العدل أحيانا، وكما هو ملاحظ فهناك نوع من التناسبية والتقاطع بين الظواهر والظواهر العقابية، وقد لا تبدو في نسق واحد، لكن عدم إدراكنا للظواهر العقابية، قد لا يجعل من دراستنا دراسة شاملة.

الوجه الثالث: وهو أن الإنسان قاصر عن معرفة ما تؤول إليه بعض الممارسات في كثير من مجالات الحياة، والتي نحكم على بعضها بأنها صواب أو خطأ، ونتفاعل معها إما بالقبول قد

يصل أحيانا إلى درجة الممارسة، أو نتفاعل معها بالرفض الذي قد يصل أحيانا إلى درجة العقاب، ومثال ذلك الفائدة البنكية على القروض، التي قد تَقَبلها البعض إلى درجة الممارسة، في حين أننا لو نظرنا لها بشكل عقلاني ولاحظنا مآلاتها، سنجدها في خانة الجرائم التي يجب العقاب عليها، وتوضيح ذلك أنه إذا أخذ إنسان قرضا بقيمة محددة، سيشترط عليه أداء تلك القيمة وتأدية فائدة أخرى، وتتضاعف هذه الفائدة كلما تأخر المقترض عن السداد، فالأمر أشبه بالابتزاز أو السرقة، لأن هذا الإنسان المضطر إلى مبلغ معين، ولن يزاح عنه هذا الاضطرار، وسيضطر مرة أخرى بشكل أكبر، لكونه سيكون ملزما بسداد مبلغ أكبر من مبلغ القرض، وهذه المعاملات وحالة الاكراه ظاهرة فيها، تعد نوعا من الابتزاز، وهي سرقة من جهة أن الذي يأخذ الفائدة، إنما يأخذ مالا لا يستحقه، لأن الشخص المقترض لم يطلب إلا مبلغا محددا ومعينا، وأخذ المقرض أكثر من ما أعطى، شيء غير مقبول عقلا، فهو قد حصله بالابتزاز و السرقة، ومن يقول إن هذا بتراضي الأطراف، فإنه لا يمكن التحدث عن رضا الطرفين مع وجود حالة الإكراه والابتزازي ظاهرة في هذه المعاملة، ومن جهة أخرى أن هذا النوع من المعاملات غير منطقي عقلا، فلو تصورنا مثلا، أنه جاءني شخص مضطرا، يريد أن يستعير دراجتي الهوائية لقضاء غرض ما، فهذا بحد ذاته نوع من الاقتراض، فلما استعار هذا الشخص دراجتي الهوائية وقضى حاجته بها، جاءني يريد إعادتها، فإذا بي أُطالبه بأن عليه أن يرد لي بدل الدراجة الهوائية سيارة، مقابل الخدمة التي أسديتها له وهو في حالة الاضطرار، فلو طلبت منه ذلك لا بد وأني سأوصف بالجنون، وحتى لو فرضنا قبول هذه المعاملة، وحصلت أنا على السيارة، مقابل هذه الخدمة التي أسديتها لهذا الشخص، فأنا في هذه الحالة سأزداد غنى، وسيبقى الشخص الأخر دائما في حالة الاضطرار، لأنني سأستنزفه بطلب السيارة، فهي ضعف ما كان يحتاج إليه، وبالتالي سيبقى هو دائما في حالة كدح وتعب محاولا الخروج من الاضطرار، و في حالة استنزاف دائم، بينما أنا سأكون في حالة رقي دائم، وهذا نوع من الاستغلال الاجتماعي، وهو أيضا من باب تغليب فئة اجتماعية على فئة أخرى، مما يعني ان استحساننا لهذا النوع من المعاملات وتصنيفنا لها في غير خانة الجريمة، إنما هو خاضع لرغبتنا وعواطفنا، التي تغرينا بإمكانية أن نصير أكثر غنى بهذه الطريقة، بالإضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من المعاملات، يرسخ لظاهرة الطبقية الاجتماعية، ليصبح الأغنياء أكثر غنى، ويزيد من استنزاف الفقراء ليصبحوا أكثر فقرا. وهذا يرجعنا إلى الحديث عن

التناسبية في ظهور الظواهر، والتي تحدثنا عنها سابقا، حيث إن شيوع الفقر سيؤدي إلى عقاب اجتماعي، وهو انتشار الجريمة في المجتمع، في إطار وجود قانون طبيعي في الكيان الاجتماعي لحفظ التوازن، فتنشأ عواقب ذاتية تتسم بنوع من الانتقام، كلما تدخلنا في التوازنات الطبيعية للمجتمع، مما يعني **أن المجتمع منتقم بطبيعته**، وبالتالي فإن اعتمادنا على التصنيف بالعقاب القانوني أو السلوكي، لتحديد صلاح الظاهرة من فسادها، قد لا يؤدي بنا إلى الغرض العلمي، ويجعلنا نجري خلف رغبات وميولات الفئة الاجتماعية العليا، أو حتى الفئه الدنيا التي هي دائما في حالة انقياد أو إكراه.

الوجه الرابع: أن دراستنا وتدقيقنا في الظواهر، يكون على أساس أنها أشياء، وذلك لأن لها وجود في الواقع، وسلمنا بهذا الأمر رغم رؤيتنا أن هذا تعسف على الظاهرة وتطويع لها، لكننا قيدنا الأمر بما سبق من الإحاطة والشمولية في الرؤية، واعتبارنا لهذه الظواهر على أنها أشياء لابد وأن يكون له معنى، ودعوى "دوركايم" بأننا نستطيع ان نبتكر معاني أو تعريفات جديدة، فيه نوع من التسلط على طبيعة الظواهر، ومحاولة لفصلها عن بعضها، وهذا ينافي ما قررناه من مفهوم التناسبية كما مثلنا له فيما سبق، فالواجب علينا أن نترك الظواهر الناشئة تعرفنا بنفسها، فمحاولتنا لإحداث معاني أو تعريفات جديدة لها أو أسماء، قد يدخلنا في تشعبات لا حصر لها، في حين أن الظاهرة قد تكون محصورة في نمط واحد، ثم هذا الابتكار قد لا يعبر بشكل دقيق عن حقيقة الظاهرة، لأنها ستكون في الأصل نتاج لتعريف جزئي، لظاهرة محددة خارج إطارها التناسبي، فمثلا لو أردنا أن نعرف الفائدة البنكية بطريقة حصرية وخاصة، دون النظر إلى الظواهر المتناسبة معها كنتائج لها، فسنقول عنها مثلا هي فائدة مقابل خدمة مصرفية، أو أنها ثمن مقابل تأخير زمن أداء قرض مؤجل، فهذا التعريف المنسق قد يبدو لأول وهلة أنه تعريف سليم، يبرز الطابع الخدمي لهذه المعاملة، إذ أنه يعرفنا بخدمة اجتماعية ذات طابع اقتصادي، وكأنها نوع من البيع والشراء، لهذا سيتم تصنيفها حسب النتائج الملموسة، لما تبدو عليه من الطابع الخدمي، كوسيلة لحل مشاكل الناس وتسريع من عملية تحقيق أهدافهم، لكننا سنكون بهذا لم نعرف بتلك الجوانب السلبية، ولم نلاحظ الظاهرة في إطارها الشمولي، الذي يكشف لنا عن التناسبية بينها وبين الظواهر الأخرى كترسيخ الطبقية والفقر، وهذا ما حاولنا إيضاحه عندما مثلنا لهذه المعاملة سابقا،

الوجه الخامس: أننا لو عرفنا الظواهر بطريقة خاصة، وعزلناها عن إطارها التناسبي، سنجعلها ظاهرة جزئية، وسنتعامل مع أثارها على أنها آثار أحادية الجانب، وأن الحلول فيها والتفاعلات معها ستكون أحادية أيضا، مما يعني أن حلولنا أيضا ستكون نتائج للظاهرة نفسها، وبالتالي لن تكون حلولا وإنما ستكون جزءا من المشكل، أو سينتج عن ذلك الحل مشاكل أخرى، كأن نجعل الحل لمشكل السرقة، أو الإباحة الجسدية، هو الحبس، أو نجعل حل تفشي الأطفال المتخلى عنهم والغير المعترف بهم، هو التجنيد، فما نفعله في هذه الحالة، هو تكرار نفس النمط الذي كان سينتج عن هذه الظواهر، حتى بدون وجود الحلول، فالأشخاص الذين يمارسون السرقة، أو الاباحة الجسدية، هم بعيدون عن الفضائل والقيم الأخلاقية والاجتماعية و بسجنهم سيزدادون بعدا، وبعد خروجهم سيعودون للنفس الممارسة، وربما بطرق أكثر خبثا وتنظيما، والأطفال المتخلى عنهم والغير المعترف بهم، كانوا أكثر ترشيحا بأن يكونوا مجرمين بسبب ظروفهم الاجتماعية، وبتجنيدهم سنكون بذلك فتحنا لهم باب الإجرام تحت غطاء القانون والسلطة، لأنهم أصلا لم يتعرفوا على الحياة البسيطة والطبيعية، ولم يُكَوِّنوا تصورات أو مشاعر داخلية حولها، وميولهم اتجاه تلبية رغباتهم النفسية أكبر، وربما هذا ما يفسر ظهور الانفلاتات في صفوف بعض الجنود، وارتكابهم جرائم الحرب، نظرا لافتقارهم للاستقرار النفسي والعاطفي، الذي يبقي على توازن الأحاسيس الإنسانية. ومن ذلك أيضا تخفيض نسبة الفائدة بدعوى أنها وسيلة لحل مشكل الفقر، فما نفعله حينها ليس سوى تشجيع الفقراء ليسارعوا نحو فقر أكثر، وإن كان بشكل بطيء، وإلى غير ذلك من الأمثلة فالمجال العملي مليء بها، وهذه الأثار الناجمة عما نعتقد أنها حلول، هي ما يطلق عليه بالمضعفات الجانبية، وفي الحقيقة هي ليست جانبية، لأنها مع مرور الوقت وتفشيها سترقى لتصبح ظواهر مكتملة تستدعي الدراسة، ومن ذلك أيضا المبالغة في القتل اثناء الحروب، أو المبالغة في الضرب اثناء فض التجمعات، أو ظاهرة الإفلاس بعد أن لا يستطيع الفقراء سداد ديونهم، او نشوء الإباحة الجسدية، بشكل منظم، بعد أن يجعل دخول السجن من الأشخاص الذين يشتغلون بها مرفوضين اجتماعيا، وإلى غير ذلك من الظواهر التي لا تعد ولا تحصى، والتي يكون سببها حلول أو ما نظن أنها حلول لظواهر أخرى.

الوجه السادس: أن التعريف المسبق لبعض الظواهر، قد لا يرشدنا إلى التصنيف المناسب لها، وبالتالي فإن الحلول المنتظرة لن تكون في نسق إصلاحي، وإنما قد تؤدي بنا

إلى ذلك التقبل المفرط، لكل ما ينتجه المجتمع من مظاهر، مثال ذلك تلك التجمعات لممارسة الإباحة الجسدية، والتي يخصص لها أماكن خاصة في بعض البلدان ، كأنها أماكن لممارسة سلوكيات ترفيهية، وجعلها جزءا من المكون الاجتماعي، وتقبلها على أنها نوع من تلبية الحاجات الطبيعية، أو جعلها جزءا من النظام الاقتصادي، كالسياحة والمواقع الاليكترونية ومقاطع الفيديو الإباحية لأغراض ربحية، مما يعني أنه تم الاعتراف بها ضمنيا، وتم ادخالها تحت غطاء النظام، لكننا لا ندرك أن تقبل مثل هذا النوع من السلوك الاقتصادي، يشجع على تفشي هذه الظاهرة حتى خارج إطارها المنظم، ويرقيها لتصبح مظهرا من المظاهر المجتمع الاعتيادية. وإضافة إلى ما ذكرناه من مخلفات هذه الظاهرة، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، فإنها تُحول الإنسان إلى نوع من السلع المحددة القيمة، وقابلة للتبادل والتفاوض عليها، وهذه عبودية في إطارها الحر، وأيضا فإن هذا النوع من الممارسة الاقتصادية، التي يطلق عليها البعض خدمة الزبائن، خاصة في بعض الفنادق والمنتجعات، أصبحت مقترنة بالمنافع المادية، بل إنها في بعض الأحيان قد تكتسب نفوذا إلى السلطة، وهذا يمثل نوعا من المكافأة المغرية، التي ستشجع الكثير من الأشخاص على ممارستها.

ويظهر لنا من خلال تلك التعريفات المستحدثة في عصرنا اليوم، والتي تعرف لنا ظاهرة الإباحة الجسدية بأنها خدمة خاصة للزبائن، أو أنها خدمات إضافية في بعض الفنادق والمنتجعات، كيف أن الشهوات والعواطف المرتبطة بما هو مادي، تجعلنا نحرف الصورة الحقيقة لبعض الظواهر، ونعطيها تعريفات لا تخدم مصلحتنا الاجتماعية، ولهذا لا يمكن اعتمادها كأداة من أدوات التصنيف، فكما نرى فإن المجتمع الذي لا يتمتع بسلامة المفاهيم والقياسات، سيكون بارعا في إحداث أسماء تكون هي الواجهة المجَمِّلة لسلوكه، حتى لو كان يتعارض مع المسلمات الإنسانية، ما دام أنه سيحقق تلك المكاسب المادية المغرية، وحتى لو حققنا في الواقع هذه المكاسب المادية الملموسة، فسرعان ما سنتفاجأ بظهور الظاهرة العقاب، التي بدورها ستكون سببا في أن نخسر الكثير، ذلك أن نشوء هذه الظواهر، تحت غطاء قانوني يشجع على انتشارها، كأنشطة فردية أو إحداث نشاط تشاركي فيها، وهذا ترسيخ لها ويزيد من توسعها، وكما هو معلوم فإن الإفراط في أي شيء لابد وأن يعود بالضرر، وذلك كانتشار الأمراض أو ظهور أمراض جديدة، وهذا يكون بمثابة الظاهرة العقاب، وهنا نجد أن بعض المجتمعات التي سعت إلى إيجاد حل لهذه ظاهرة، فعوض أن تعالج الظاهرة الأصلية، فإنها اتجهت إلى معالجة الظاهرة العقاب، كالتشجيع على

استعمال الواقي الذكري وحبوب منع الحمل، للحد من انتشار الأمراض، أو الحد من تزايد أعداد الأطفال المتخلى عنهم، وبالتالي عوض أن نجد حلولا للظواهر فإنه يتم إعطاؤها تفسيرا مغلوطا، بل و يتم اختراع وسائل لخدمتها و تمكينها من الانتشار، وما يقال في هذا النوع من الظواهر، يمكن أن يقال في الظواهر المتوافقة مع المسلمات الإنسانية أيضا.

الوجه السابع: وهو أن دراسة الظواهر حسب الفئة الاجتماعية، التي نشأت فيها هو في الحقيقة عبارة عن تجزيء للمجتمعات، وترسيخ للطبقية، رغم أننا نقر أن بعض الظواهر قد تختص بفئة دون فئة أخرى، لكن هذا لا يعني أن نخرجها خارج البيئة الاجتماعية العامة، فلابد وأن هناك نوع من التفاعلات الاجتماعية، التي أسهمت في وجودها، و إلا كيف نفسر ظهور الصراع داخل الحضارة والثقافة الواحدة، رغم وجود وسط يوحد الجميع، مثال ذلك أننا نلاحظ أن انتشار المخدرات لا ينتشر إلا في الأوساط الفقيرة، فنطلق عليها الاتهامات والتضييق، ونصور هذه الأوساط كأنهم حثالة المجتمع، بينما لو قلبنا الأمور كم يجب، فسنجد أن ما يفعله الفقراء ليس سوى تقفي أثر نظراءهم الأغنياء، في محاولة لمحاكات حياة الرفاهية والمتعة التي يعيشونها، إلا أنها تظهر بشكل مأساوي في الأوساط الفقيرة. فشيوع الفساد يبدأ دائما من القمة، ولا يبدأ من القاع[56] لأن الفساد لابد له من قوة مادية تدعمه وتسهل انتشاره، بخلاف الرقي الاجتماعي الذي يبدأ من القاع إلى القمة[57] ولا يحتاج إلا لتصحيح السلوك وتصويب التصورات، فكل سلوك منحرف نلاحظه في الأوساط الفقيرة، إلا وسنجد صورة له في الأوساط الغنية، وبالتالي هناك نوع من التشارك في انتشار هذه الظاهرة، فالأغنياء ينتجون ويستهلكون، والفقراء يستهلكون، والفقراء عندما يصلحون، فإن الأغنياء يفسدون، وهذا الصدام أو التعاون بين الفئات، في بعض الأحيان، قد يجعلنا نرى أنه لا فرق بين فئه وأخرى، بل حتى أن التقييم على هذا النسق غير مجدي ولا يفيد، ولا يُصلنا إلى حقيقة الأمور، فلو أننا خصصنا ظاهرة المخدرات بالفقراء فقط، ثم حاولنا مكافحة انتشارها في هذه الفئة لا غير، فإن هذا لن يجدي نفعا، ما دام هناك من ينفق ويزرع ويتكفل بتكاليف التوزيع، وهي تلك الفئة التي تمتلك الثروة والنفوذ الأكبر، ومن هذه الأمثلة التي طرحناها يظهر لنا، أن الفئات الاجتماعية قد

---

56 {وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا} القران الكريم سورة الاسراء الآية 16

57 {ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين} القران الكريم سورة القصص الآية 5

لا تكون على نفس القدر من الاستقرار والتوازن، الذي يخول لنا إطلاق الحكم المناسب على بعض السلوكيات والمظاهر والمعاملات الفردية والاجتماعية، نظرا لما تعانيه كثير من الفئات من الإكراه، أو تكون ضحية لحلول غير منطقية، أو نابعة عن تلك التبريرات المغلوطة، أو المفاهيم والقياسات المنحرفة، كل هذا قد يكون دافعا لتقبل هذه المظاهر، والتطبيع مع وجودها، رغم وجود تحفظ أو رفض اجتماعي على كثير منها، نظرا لكونها تخالف المسلمات الإنسانية.

إن كل تلك العوامل والتبريرات المغلوطة والمفاهيم الخاطئة، قد تكسب هذه المظاهر نوعا من السلطة، والقدرة على مقاومة التحفظات الاجتماعية، فالمفاهيم والتعاريف الاجتماعية المستحدثة، مليئة بالمبررات المظللة أو التجميلية والتزيين الذي الغرض منه اخفاء عيوب تلك المظاهر، أو تكون نابعة عن إكراهات البيئة الاجتماعية التي يعيشها البعض، وبالتالي حتى لو أخذنا في الاعتبار النظر لهذه المعاني، بشرط المحافظة على هيئتها التي نشأت بها داخل المجتمع، فإن هذا قد يمكننا من تتبعي مراحل تطورها، وأسباب تغيرها، والكشف عن الدوافع المؤدية لقبولها أو رفضها، لذلك فإننا ننحى في دراستنا أن نترك الظواهر تعرفنا بنفسها، فالمجتمعات وإن كانت لا تمتع بسلامة المفاهيم بصورة مطلقة، إلا أن طريقة تفاعلها مع الأمور كلما كانت طبيعية وساذجة، مكننتا من التعرف أكثر على مدى بعد أو قرب هذه المجتمعات من المسلمات الإنسانية، و تمكننا أيضا من تحديد الطريقة الأنسب للتدخل الإصلاحي داخلها، فكثير من المجتمعات التي تمتع بسلامة المفاهيم، أو لنقل قريبة جدا من المسلمات الإنسانية، والتي قد ندعوها أحيانا بالمجتمعات المحافظة، قد يكون التدخل الإصلاحي فيها بمثابة إفساد لها، أو أخلال بتوازناتها الاجتماعي، التي ضمنت لها الاستقرار والعدالة الاجتماعية لأجيال طويلة، مثال ذلك الزواج، و الذي يعد في المجتمعات المحافظة الركيزة الأولى لاستقرار الاجتماعي، و في بعض المجتمعات من هذا النوع، قد يتمتع بقداسة ترفعه إلى درجة تجعله من الضروريات، التي تحفظ الكرامة والأمن والعفة للإنسان، إضافة إلى ضمان الكثرة ونقاء النسل، وهذا ما يجعل تعدد الزيجات في هذه المجتمعات شيئا طبيعيا، فهو يلعب دورا وظيفيا في حفظ التوازن والتكافل الاجتماعي، ويضمن سلامة الأخلاق والفضائل ويُضعف أسباب الانحراف، فهذه المعاني كلها لو نظرنا إليها بعين التدقيق لوجدنا، أن منبعها يرجع إلى المسلمات الإنسانية بشكل قطعي، فكلها مطالب إنسانية لا تقبل الجدل، رغم أنها معاني بسيطة وتنبع من السذاجة الاجتماعية، إلا أنها توافق

المسلمات الإنسانية. لكن قد ينظر بعض الدارسين إلى هذا الأمر بنوع من التجريد المفرط، والذي قد يخرج الظاهرة عن سياقها الذي نشأت فيه، وينظر إلى جانب واحد منها دون الجوانب الأخرى، فيعتبر أن تعدد الزوجات ظلم للنساء، وأنه تحيز للرجل ويخالف العدل الاجتماعي، ويخالف الطبيعة،- رغم أن التعدد يوجد في الطبيعة بصور عِدة، فالاختلاف بين البشر والمخلوقات الأخرى ليس كبيرا من حيث التجمعات- فمن خلال هذه النظرة القاصرة يخلص بعض الدارسين إلى أن هذه الظاهرة تقتضي الإصلاح، وأنه لابد من تحقق العدالة الاجتماعية بين الرجل والمرأة، ثم تتعال الأصوات الداعية للروقي والتطور، مفتقرين إلى تلك النظرة الشمولية التي تبَصِّرنا بالتوازنات الاجتماعية، وإدراك الدور الوظيفي للظاهرة، **فالتوازن لا يتحقق دائما بالمساواة**، فبعض المجتمعات التي تقبلت تلك الدعاوى ضد التعدد، أو تساهلت معها حتى صارت ظاهرة تمتلك جميع المقومات التي تجعلها قابلة للمقاومة، إلى أن ارتقت بهم الحال معها الى درجة التطبيع، وبالتالي إلى نقطه الا رجوع، بل إن الأمر تعدى صورة الظاهرة في بعض المجتمعات، لتصبح ممارسة أو تُفرض كقوانين، فهذه المجتمعات التي وصلت إلى هذه الدرجة، تفاجأت في مرحلة من مراحل تطورها، بتولد الظاهرة العقاب، والتي هي نتيجة ذلك التدخل في التوازنات الاجتماعية، وتمثلت هذه الظاهرة العقاب، في صورة انتشار ظاهرة العنوسة والعطالة، وتزايد نسبة البطالة، بسبب تأخر سن الزواج الاجتماعي وليس القانوني، -لأن العوامل الاجتماعية هي التي يتم تحكيمها في هذه المسألة- فالنساء اللواتي تأخرن عن سن الزواج، صار بالنسبة لهن من الضروري ان يبحثن لهن عن دور في الحياة، لذلك خرجن يطالبن بالعمل، وهذا رفع من نسبة البطالة، ولو نظرنا في تاريخ هذه المجتمعات التي كانت تتبنى تعدد الزيجات، لما وجدنا في حقبة من الحقب المنصرمة، أن النساء كن يشتكين من العطالة الاجتماعية، والحديث في هذا الشأن يطول، ونتائج هذا التقبل الغير العقلاني، تعددت وتشعبت.

- **المحور الرابع : التوازن الاجتماعي**

إن تلك المجتمعات التي قبلت بحذف بعض الظواهر، لم تكن تدرك أن تلك الظواهر، قد تكون مبنية على مسلمات اجتماعية وإنسانية، وأن المساس بها يعني المساس بهذه المسلمات، وأنها ظهرت كحلول اجتماعية تظهر بشكل طبيعي، وقد تختفي بشكل طبيعي

كما ظهرت مع زوال أسبابها، فمثلا نسبة تعرض الرجال للقتل، هي أكبر بالمقارنة مع النساء، بالإضافة إلى كون عمر النساء أطول من عمر الرجل في الغالب، وذلك أن المرأة في المجتمعات المحافظة تتمتع بنوع من الحماية الاجتماعية أكثر من المجتمعات الأخرى، خاصة تلك المجتمعات التقليدية، فكانت المرأة لا يفرض عليها المشاركة في الحروب، ولا تجبر على تكبد عناء تلك الأعمال الشاقة مالم توجد هناك ضرورة، ويفرض على الذكور في عائلتها التكفل بها، بالإضافة الى الحاجة الماسة للنساء، من أجل تربية الأطفال واستمرار المجتمع، وهذا يخلق نوعا من الاختلال في التوازن الاجتماعي، حيث يصبح النساء أكثر عددا من الرجال، خاصة في وقت نشوب الحروب، فكل هذه العوامل كانت سببا في تقبل التعدد، بل والتشجيع عليه لما يمثله من تعاون وتكافل اجتماعي، خاصة إذا تعلق الأمر باليتامى والأرامل والمطلقات، وهن اللواتي يمثلن الفئة الأضعف في التركيبة الاجتماعية، فالرجل هو الحامي الأول للمرأة، والتعدد وسيلة من وسائل هذه الحماية، فهو بذلك يحميها من الاستضعاف، ومن الانحراف والتشرد، ويحميها أيضا من البطالة والعطالة، وتكبد معاناة الحياة بمفردها، بالإضافة لذلك فإن التعدد كان بمثابة رد فعل اجتماعي، اتجاه اختلال التوازن بين نسبة الرجال ونسبة النساء، وفي المقابل نجد بعض المجتمعات الأخرى، والتي تعالت فيها تلك الدعوات المعارضة لظاهرة تعدد الزوجات، قد تعاملت مع هذه الدعاوي كمطلب إجباري، وتبلور هذا التصور ليرتقي إلى درجة قانون يحضر على الرجل أن تكون له أكثر من زوجة، وفي هذه الحالة حتى لو كانت الأسرة الأولى، تتمتع بقدر من المرونة والانفتاح، وتقبلت الزوجة الثانية، فإن القانون سيكون عائقا أمامها، وهو في الحقيقة سيكون عائقا أمام تحقيق التوازن الطبيعي، لأن الكثير من هذه المجتمعات إن لم يكن أغلبها، لازالت وليدة الحروب الطاحنة، التي كان لها أثر كبير على التوازن الاجتماعي.

وأيضا فقد خلف حذف تعدد الزوجات نوعا من الاختلال في النظام الاجتماعي نظرا لكونه كان يلعب دورا وظيفيا، ولظهور تلك الظواهر العقابية، لجأت بعض المجتمعات، إلى ابتكار حلول تمثلت في سلسلة من القوانين، والتي كان بعضها يعد تعسفا على الطبيعة البشرية، من ذلك تحديد النسل، لمواجهة البطالة المرتفعة، وعدم تجريم العلاقات خارج إطار الزواج، بدعوى أنها في إطار الحرية الفردية وأنها تلبي المتطلبات الطبيعية، وما ذلك إلا هروبا من مشاكل تأخر سن الزواج الاجتماعي، والاكتئاب والاغتصاب الناتج عن الكبت الجنسي. وتم الترخيص للممارسة الدعارة والتعامل معها كمهنة، للهروب من تكتل

النساء في فئة المعطلين، وأحيانا التغاضي عن الممارسات الشاذة لنفس الغرض، وهذا يؤكد ما قلناه سابقا، أن بعض الحلول التي تنهجها بعض المجتمعات، قد تكون جزءا من المشكل، فهذه القوانين لم تفعل شيئا سوى أنها أعطت هذه الممارسات الطابع القانوني، وسمحت بها كسلوك طبيعي رغم الرفض الاجتماعي، خلافا لما ألفه الناس من الفضائل، ليكون الغطاء القانوني بمثابه مبرر لهذه السلوكيات، و معين على انتشارها.

إن عدم القدرة على إيجاد حلول، لا يعطينا الحق في تغيير تصورات المجتمع الأخلاقية، وقلب المفاهيم والقيم، والسماح بالمفاسد الأخلاقية أن تسود المجتمع، وكما هو ملاحظ، فإنه وإن اختلفت البيئة المحيطة، والصفات الاجتماعية ودرجة التحفظ داخل المجتمعات، إلا أنه ستنتج فيها نفس الظواهر العقابية، في حال انتشار الظواهر المسببة لها، لكن تلك الظواهر العقابية حافظت على صفة العقاب في المجتمعات المحافظة، بينما اتخذت صفة متقدمة في المجتمعات الأخرى، بسبب تلك التبريرات القانونية والتصورات والمعاني المستحدثة التي أظهرتها على غير حقيقتها، فارتقت إلى مستوى التطبيع والتقبُّل إلى درجة الالتحام بالجسد الاجتماعي، حيث أصبحت تعد ممارسات اعتيادية وسمة من السمات الاجتماعية، وهذا النموذج الاجتماعي، هو ما قد يطلق عليه بالمجتمعات المنفتحة، والتي من صفاتها القدرة على تقبل أي ظاهرة، دون أي تحفظ أو خجل أو رفض حتى لو كانت عقابا، أو مخالفة للمسلمات الإنسانية، حيث يتساوى لديها ما هو أخلاقي بما هو غير أخلاقي[58] فهذا المثال الذي أطلنا فيه التوضيح، ليس إلا جزء بسيط من الخلل، الذي قد يطال المجتمعات نتيجة التدخل الإصلاحي اللاعقلاني، والذي لا يتمتع بتلك النظرة الشمولية للظواهر ونشأتها، والنظر إلى دوافع التغيير فيها، ورغم ما ادَّعَتْهَ بعض الدراسات على أن هذا النوع من الزواج فيه ظلم وتم التوسع في اشاعة جوانبه السلبية، وتصويره على أنه عملية اقصاء لفئة اجتماعية معينة، وتصنيف بعض المجتمعات على أساسه أنها مجتمعات ذكورية أو متخلفة، واعتباره سلوكا فيه نوع من العنصرية والتفرقة، إلى غير ذلك من التوصيفات، إلا أن التعدد يظهر في المجتمعات بصور أخرى، وفي المجتمعات المنفتحة نفسها، وهذا شيء طبيعي مع وجود العلاقات الرضائية ومع اعتبار الدعارة مهنة، قد يعتبرها البعض خيانة، لكنها بالمنطق القانوني، هي نوع من الممارسة الطبيعية المسموح بها، في نطاقة الانفتاح الاجتماعي، وهذا تناقض واضح. إذا كيف يكون تعدد الزوجات جرما يعاقب عليه القانون، بينما الممارسات

---

58 { ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا } القران الكريم سورة البقرة الآية 275

الجنسية الخالية من الالتزام والمسؤولية، والتي تكون سببا في تفشي الخيانة الزوجية، وتهدد استقرار الأسرة بشكل مباشر، تصبح سلوكيات قانونية؟!.

وهذا كله يدفعنا للتساؤل هل كان التدخل لإلغاء نظام التعدد تدخلا إصلاحيا حقا؟ هل فعلا استطاعت تلك المجتمعات أن تعرِّف تعدد الزوجات بشكل صحيح، لتخلص في الأخير إلى وجوب إصلاح هذا السلوك؟ وهل كان تعدد الزوجات منافيا للعدالة الاجتماعية حقا؟ وهل استطاعت تلك المجتمعات تصنيف هذه الظاهرة بطريقة سليمة، حتى أصبح واضحا أنها جرم يجب محاربته؟ هل كانت هذه المجتمعات تتمتع بسلامة المفاهيم والقياسات في دراستها؟ وهل كان هناك تجرد من العواطف والاحكام المسبقة، أثناء تصنيفها لتعدد الزوجات في خانة الجريمة؟ وهل كانت نظرتها للظاهرة، مبنية على انها شيء ملموس، له أثار واقعية لابد من ملاحظتها، حتى يكون بالإمكان معرفة حكمها، إن كانت إجراما يستوجب المحاربة أم لا؟ وهل تم إعمال القياس المناسب بين المجتمعات السابقة، أو المجتمعات الطبيعية؟ وهل هذا هو لانفتاح المطلوب ليكون المجتمع متطورا؟ فكل هذه الأسئلة وغيرها تحتاج لإجابة واجابات مطولة، حتى نستطيع فهم سبب هذه الانقلابات الكبيرة داخل مجتمعاتنا، التي أصبحت القوانين فيها تتخذ هذا الطابع المناقض للمسلمات الاجتماعية، حيث أصبحت تابعة للرغبات والنزوات البشرية، عوض أن تكون صيانة الفضيلة والأخلاق والقيم الإنسانية، هي الغاية من سن القوانين وتقرير النظريات.

ومما سبق يتضح مرادنا بكون من بين الأمور التي يجب مراعاته أثناء التدقيق والملاحظة، وهو **التوازن الاجتماعي**، وبمعنى أخر، فعندما نلاحظ الجريمة نجد أنها تتسبب بخلل في التوازن الاجتماعي، فهي تمس بالأمن بصفة خاصة، وهذا ما يجعلنا نصنفها هذا التصنيف، ونقرر أنها مرفوضة في الوسط الاجتماعي، وهذا هو الحال الطبيعي بالنسبة لهذه الظاهرة، رغم أن الجريمة هي نتاج اجتمعي، لكونها لا تنشأ من فراغ فهناك عدة عوامل وتفاعلات اجتماعية تؤدي إلى نشأتها، لكننا لا يمكن قبولها رغم ذلك، ولا يمكن التبرير لها أو التطبيع معها، لأنها تمس بمتطلب إنساني وهو الأمن، وبهذا القياس يمكن النظر إلى ظاهرة الفائدة البنكية، ويمكن تصنيفها على أنها جرم، حيث إنها تكتسي صفت الجريمة، أو على الأقل هي خادمة لها، فأخذ مال أكبر من المبلغ الذي تم إقراضه، جرم يمس ممتلكات الناس وأمنهم المادي بطريقة فيها ابتزاز، وكذلك قانون منع تعدد الزوجات فيه مساس بعنصر أساسي في التوازن الاجتماعي، و هو التضامن والتكافل، فهذا القانون يحظر على الرجل حتى لو كان

غنيا، أن يكفل أكثر من أسرة أو يؤسس أسرة أخرى لها نفس مقومات الأسرة الأولى، وهذا يسد الطريق أمام العوانس والمتأخرات عن الزواج والأرامل والمطلقات، ويحرمهن من فرصة ان ينالهن قسط من هذا التكافل، والتشارك في الحياة الأسرية، والحيلولة دون تعرضهن للإقصاء الاجتماعي، فأصبح القانون بحد ذاته عائقا يساهم في اقصاء مثل هذه الفئه.

إن الوضع الطبيعي في سن القوانين، أن يتم وضعها بالتوافق من قبل فئات المجتمع، للحفاظ على تلك المصالح الاجتماعية، كالأمن والعدل والحرية والأخلاق والأعراف، وأيضا التوازن الاجتماعي والاقتصادي، لكن ما نراه الآن هو أن القانون لم يعد اقراره موكلا إلى المجتمع، - وأنا أعني بالقانون تلك القواعد المتعلقة بالنظام الاجتماعي- بل أصبح خاضعا للنزاع بين أطراف عدة أفرغته من أهدافه الاجتماعية، فالمجتمع كان يصدر القوانين بطريقة طبيعية وتلقائية، وهي تسمى بالأعرف، كتعدد الزوجات الذي ذكرناه سابقا، فهو ظاهرة تعد من بين الأدلة التي تعطينا فكرة، عن القوانين الاجتماعية وكيف تصدر، وكيف أنها تنشأ لأغراض وظيفية، فظاهرة التعدد كان الهدف منها جبر الخلل الذي يطال التوازنات الاجتماعية، فالمجتمعات رغم بساطة تفكيرها، وبساطة طرق فهمها لحقيقة الأشياء، إلا أنها تسير وفق ما تقتضيه الظروف الطبيعية، وهذا يؤدي بنا إلى القول، إنه إذا كان المجتمع قادرا على ان يصدر رد فعل طبيعي، يتمثل في الظاهرة العقاب، فإنه يستطيع أيضا إصدار رد فعل طبيعي لجبر الخلل، ودعونا **نسميها بالظاهرة الموازنة**، وهي تلك الظواهر التي تنشأ لجبر الخلل الحاصل في التوازن الطبيعي للمجتمع، من ذلك كما أشرنا سابقا تعدد الزوجات في بعض المجتمعات، وفرض ضرائب اجتماعية لإعانة الفقراء، كالزكاة مثلا في النظام الإسلامي، والتشجيع على كفالة اليتيم، وجعل الفئة التي تمتهن الإباحة الجسدية فئة مرفوضة، أو مهمشة او منبوذة اجتماعيا، حفاظا على الفضيلة والأخلاق، وحتى لا يختل التوازن وتختفي مؤسسة الأسرة، ومن ذلك أيضا ظهور الغلاء والزيادة في الأسعار، يحفز على ظهور الادخار والتقليل من الاستهلاك، حتى لا يضطر الفرد إلى القروض البنكية، ولإحداث التوازن وتجنب الاضطرار، وهذا لا شك يؤثر على النمو الاقتصادي، ومن هذه الظواهر الطبيعية كذلك، التخزين لمواجهه أيام الجفاف، وإلى غيرها من الظواهر التي يكون منشأها بطريقة تلقائيه، لأن أسبابها طبيعية، ولو تركنا هذا النوع من الظواهر دون تدخل منا، فإنها ستختفي من تلقاء نفسها، متى تحققت الغاية التي انبعثت لأجلها، أو

باختفاء أسبابها، ولذلك قلنا سابقا بأن شمولية الرؤية في ملاحظة الظاهرة، شيء ضروري في المجتمعات عندما تصدر أحكامها على ظاهرة معينة، قد لا يكون الحكم صائبا بشكل مبدئي، لكنه مع الوقت والتجربة يظهر المعنى الحقيقي لهذه الظواهر، ثم يستقر المجتمع بعدها على ردة الفعل المناسبة اتجاهها، وكل هذا يتم بشكل تلقائي دون الحاجة إلى إحداث تعريفات أو معاني جديدة ومستحدثة، قد تكون بمثابة المبررات فقط، فلن يكن للمعنى دور ذو أهمية حينما نرفض شيئا أو نقبله، بل يكفي أن يظهر لنا ضرره أو نتيقن من منفعته، لذلك عندما عايشت المجتمعات السابقة جريمة القتل، لم يحتاجوا إلى تعريف أو إحداث معاني مستحدثة لفهم هذا السلوك، بل كان يكفي ظهور أثر هذا الفعل، وملاحظة أن فيه عدم احترام لقداسة الجسد والحياة البشرية، و يؤدي إلى فقدان للمقربين والأعزاء، كما أنه يفتح باب لاقتتال بين الناس من أجل الانتقام، فكان رد الفعل التلقائي للمجتمع، أن يقرر أن يكون الجزاء من جنس الفعل، وما يقال في القتل يقال في الإباحة الجسدية، والتي كانت عبر عصور طويلة بمثابة ذلك الفعل الذي يثير الاشمئزاز، ويعاقب عليه العرف إما بالنفي أو القتل، لسبب رئيسي وهو عدم احترام قداسة الجسد وكذلك الأخلاق الفاضلة، وحماية لتلك لفئة الضعيفة في المجتمع من الاعتداء والانتهاك، فإباحة الجسد يبخس القيمة البشرية، ويجعلها ذات قيمة محدودة، **وكلما جعلنا للأشياء قيمة محدودة كلما كانت معرضة للسلب، وجاز فيها الإتلاف والسرقة**، وهذا ما يفسر انتشار الاغتصاب في بعض المجتمعات، والذي هو نوع من السلب، وكما هو ظاهر، فإن المعاني قد لا تفيد إلا في تشكيل تلك المعرفة الذهنية الأولية، وإنما العمدة في التصنيف، هي الملاحظة والنظر إلى أثر الأفعال، لذلك كان من الأهمية بمكان أن لا نغفل المعاني الاجتماعية، المتمثلة في ردود الأفعال اتجاه ما ينتج عن بعض المظاهر، وأن ردود الأفعال هذه هي التي تفسر لنا المعاني الحقيقية، التي يتصورها المجتمع، والتي تكون بدورها مبنيا على التجربة الاجتماعية، خلال أوضاع زمنيه وتاريخية مختلفة، أو مبنية على تصورات منحرفة، ماتزال تحتفظ ببعض عناصر الظاهرة الأصلية السليمة. والالتفات لهذه الأمور، هو الذي يخول لنا التعرف على المعنى الحقيقي لهذه الظواهر، لأن وجودها كمظهر متسلط على طبيعة المجتمع، أو كطابع غير مألوف يدفع بالمجتمعات عموما إلى احداث نوع من التغييرات السلوكية، والتي قد تخضع بدورها لأحكام اخلاقية أو عرفية، فهنا يأتي دور الكيان الاجتماعي في رفض أو قبول هذه السلوكيات، أو استصدار عقوبات اتجاهها.

● المحور الخامس: ردود الفعل الاجتماعية

لكن هناك إشكال يرِد على هل هذا الطرح، فرغم أن هذه الردود الأفعال تصدر بطريقة تلقائية، وقد تأخذ وقتا طويلا في استصدارها، وتكون هذه الردود الأفعال بمثابة التعريف الحقيقي لمعنى الظواهر الناشئة على المستوى الاجتماع، إلا أننا نلاحظ في بعض الأحيان تناقضا بين المسميات والتعاريف، و بين الأثار و ردود أفعال المجتمع ، فمثلا تسمى بعض الخمور مشروبا روحيا، وفي نفس الوقت يعاقب عليها القانون، والإفراط فيها أو الإدمان عليها أمر غير مرغوب فيه اجتماعيا، و تسمى الفائدة البنكية بأنها ثمن لخدمة مصرفية، في حين أنها ابتزاز واستغلال لحاجة الناس، وتسمى الإباحة الجسدية حرية فردية، في حين أنها تعدي على حق الغير من خلال إحداث بديل للحياة الزوجية، وتسمى العلاقات الغير الشرعية رضائية، في حين أننا نجبر الرجل على تحمل المسؤولية إذا نتج عن هذه العلاقة ولادة ابن غير شرعي، لنعطيه صفة الشرعية بعد ذلك تهربا من الظاهرة العقاب، وتهربا من الكفالة الاجتماعية للابن والأم كأم عازبة. وهذا بحد ذاته نفاق اجتماعي، بل هو نفاق قانوني، وأيضا نجعل القانون ضد العرف، في حين أن منشائهما لا يختلف، ففي النهاية هما ينتجان عن أوضاع اجتماعية، حيث تعارفت فئة معينة من المجتمع واتفقت على التفاعل مع هذه الأوضاع بطريقة محددة، ونجعل من الدين عرفا في حين أن منشاؤهما مختلف، فالعرف ناتج عن تقديرات لأوضاع اجتماعية ملموسة بطريق الظن، وأما الدين فهو تقريرات غيبية لأوضاع ملموسة يشترط لتفعيلها الإيمان. وبالتالي كل هذه المسميات والتعريفات والمفاهيم، تُوقعنا في دراسة خاطئة منذ البداية، وقد تدفعنا إلى التناقض مع أنفسنا، بين ما نقرره كمفاهيم وما نمارسه في الواقع، و ربما يجرنا إلى صدامات متشعبة كالصدام بين القانون والدين وبين الأخلاق والحرية وبين الاقتصاد والعدالة الاجتماعية، وبين التكافل وعدالة القانون وبين العدالة الاجتماعية وبين الادماج. وقد تتطور لتأخذ طابعا عدائيا يظهر على شكل سلوكيات عنيفة، أو تعبر عن السخط الاجتماعي، لذلك فالاعتماد على ايجاد معاني جديدة، أو الاعتماد على المعاني السابقة مطلقا، قد يكون أمرا مظللا، خاصة أن هذه المعاني تتطور بتطور المجتمع أو تنسى أسبابها، ولا يبقى منها إلا الاسم، فكثير من المجتمعات التي ظهرت فيها ظواهر على سبيل العقاب، أو على سبيل الموازنة، قد أدى فيها تعاقب الأجيال إلى اندثار هذه المعاني. فلو تم طرح الأسئلة التالية داخل احدى هذه المجتمعات:

لماذا تم ايجاد الفائدة البنكية؟ أو لماذا وجد تعدد الزوجات؟ أو لماذا الخيانة الزوجية مرفوضة؟ أو لماذا نرفض الإباحة الجسدية؟ فلن يكون هناك جواب واضح أو متفق عليه، أي أنه لم يعد هناك اتحاد في التصورات، لبعد هذه الأجيال عن زمن منشأ الأسباب التي أدت لوجود هذه المظاهر، ولم يبقى منها إلا التقليد، ومع الوقت تصبح هذه المجتمعات قابلة لتقبل أي تغيير في هذه المظاهر، لكونها لم تتيقن سبب رفضها أو قبولها فتنشئ معاني جديدة، أو تخوض سلسلة من التغيير فيها، أو انتقادها أو أي مظهر من مظاهر الاصطدام معها،[59] لذلك كلما بحثنا في تاريخ الأسلاف كلما استطعنا فهم طبيعة وأسباب حدوث الأشياء، وأدراكنا الغاية الحقيقية التي وجدت لخدمتها، فلا نستطيع القول أن أسلافنا البشر لما جرموا العلاقات الغير الشرعية، لم يكونوا على إدراك تام بمعنى الحرية، أو أنهم جرموها لمجرد انبعاث رغبة نفسية في تقييد الحريات، أو أنهم لما ابتكروا الدفن مثلا، لم يكن غرضهم إلا التخليد، وكلا المظهرين اللذين ذكرناهما لا ينفصلان عن بعضهما، وإن كان الظاهر كذلك، فالوازع نفسه يحكم كلا الأمرين و هو قداسة جسد الإنسان، وهو مسلم من المسلمات الاجتماعية، فاحترام الأجساد وتكريمها واجب اجتماعي نمارسه في كل يوم، فأجسادنا ليست ملكا لنا كأفراد بصفة كلية، فلو فرضنا أن إنسانا أراد أذية نفسه في مجتمع ما، سنجد الناس يتحركون بصورة فطرية لحماية هذا الإنسان، والحيلولة دون وقوع أي مكروه له، رغم إيماننا أنه حر في فعل أي شيء، ولو توفي إنسان أقمنا مراسما لتكريم الإنسان و جسد الإنسان ودفناه تكريما له، فهذا هو نفس الوازع الذي يجعل المجتمع يتحرك بصورة فطرية، ليرفض العلاقات الغير شرعية، والاغتصاب والقتل والانتحار وشرب الخمر والمخدرات، كلها ردود أفعال الغرض منها الحيلولة دون الإضرار بالجسد البشري، إلى غير ذلك من المظاهر التي تؤدي الإنسان و جسد الإنسان، والتي يتصرف المجتمع حيالها بمسؤولية. ولو أراد إنسان أن يفعل كل هذه الأفعال بدعوى أنه حر، أو أنه رافض للمجتمع ونظامه أو رافض لمساعدة المجتمع له، فإننا لا نستطيع كمجتمع أن نعامله بالمثل ونرفض تكريم جسده بالدفن، لأن هذا واجب إنساني اتجاه حياة البشر عموما. لذلك فكل ما يقال حول أن منع العلقات الغير شرعية هو مجرد تقييد للحرية فقط، قول لا يستقيم في الحقيقة، لكونه أمر يدخل في واجبات الإنسان اتجاه جسد الإنسان، وهذا يمارسه البشر فيما بينهم بطريقة فطرية، لحفظ الأجساد كي لا تصير عرضة للانتهاك بغير حق، ولذلك كان من المنطقي أن

---

59 {فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا} القران الكريم سورة مريم الآية 59

يشرع في الأنظمة البشرية الأولى إعدام القاتل، وذلك لتكون العقوبة المشددة نوع من إظهار مكانة الإنسان، وإظهار بأن انتهاك الحياة البشرية جرم عظيم لا يمكن استيعابه، إلا عن طريق عقاب يكافئه، ويحسس الناس بكرامة الإنسان، ومكانته بين المخلوقات وأنه لا يجب بخس قيمة هذا المخلوق، بينما الملاحظ في الحقبة الحالية أن جسد الإنسان أصبح مستباحا بصورة مستهترة، وتغيير بعض الأعراف والأحكام سواء الدينية أو العرفية، هو بمثابة إضعاف لقيمة هذا الإنسان، بحيث لم تعد النفوس تستحضر كرامة البشر ولا تحترمها[60]، بل إن جسد الإنسان صار يشكل سوقا تجارية ضخمة.

ولكل ما سبق فإن البحث في المسببات شيء لا بد منه، حتى نستطيع أن نقرر ما مدى مركزية هذه المظاهر داخل الفئة الواحدة، وما هي العناصر التي تكونها والمظاهر التي ترتبط بها في نفس النسق؟ وهل هي تابعة أم أنها مستقلة بذاتها نتيجة ظهور عوامل اجتماعية حديثة؟ فلذلك كان من الواجب ضمان خاصية الشمولية أثناء الملاحظة، لنركز على التناسبية بين الظواهر والتقاطعات التي تجمع بينها، فالجماعات البشرية أحيانا تسير وفق تناسق طبيعي يتمثل في توالد الظواهر بعضها عن بعض، ذلك لأن بعضها قد يكون وسائل لأخرى، في إطار سعي البشرية إلى التطوير والتحسين وتحقيق ما هو أفضل، أو إلى تحقيق ذلك التوازن الذي يحقق استمراريتها، والمصالح التي تحفظ استقرارها في أوطانها، فكان من واجب البشر ابتكار أنظمة تعينهم على تحقيق هذا الاستقرار، ومن هذه الأنظمة النظام الأمني، و هو مظهر من المظاهر التي تعتبر مطلبا إنسانيا، فكان من بين وسائله تخصيص أعداد من الأفراد لضمان الحماية، ثم استقر الأمر بعد ذلك على أن يصير هؤلاء الأفراد جيشا نظاميا، يتكفل المجتمع بضمان معيشته في مقابل هذا الأمن، كما هو ظاهر في المجتمعات النظامية المتطورة في أبسط صورها، فكان المطلب الرئيسي هو الأمن والحماية، وتنطوي تحت هذه المطالب عدة أسباب كالخوف من المخلوقات الضارية، أو الخوف من الأعداء أو خوف أفراد المجتمع بعضهم من بعض، ونتيجة لذلك ظهرت في البداية كظاهرة هي عبارة عن تطوعات فردية، أو انتفاضات تمخض عنها نوع من التنظيم، وهذا يعني أن المجتمعات تتصرف بتلقائية اتجاه ما يواجهها من تحديات داخلية وخارجية، ومن هنا نستطيع أن نقول أن ابتكار المعاني ليست له تلك الأهمية الكبيرة، التي من شأنها أن تؤثر في

---

[60] {ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا}القران الكريم سورة الإسراء الآية 70

التصنيف، فالسارق مثلا، عندما يسمي السرقة مهنة وقد نوفقه على هذه التسمية، ونقول أن عمل فلان هو السرقة، لكنها تبقى منبوذة ومرفوضة رغم تغيير معناها من جرم إلى مهنة، كما أن محاولة ابتكار المعاني قد يستدعي الوقوف طويلا، حتى يستطيع المجتمع تكوين ردة فعل مناسبة، والتي من شأنها أن تحدد مصير بعض المظاهر، بل إن تلك المعاني المستحدثة، قد لا تستطيع التأثير على الذاكرة الجمعية، أو نزع تلك الرواسب المرتبطة بالنظم الأخلاقية أو الدينية.

ومن الواضح أن التفاعل الاجتماعي يأخذ مراتب مختلفة حسب طبيعة المجتمع، و ربما حتى حسب الفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد، لكن أثار الظواهر ستبقى ثابتة، ونتائجها التي تظهر حقيقتها ستكون واضحة، فحتى الأحكام الفئوية داخل المجتمعات، والتي تكون كما قلنا تابعة إما لرغباتها في تحقيق المصالح، أو مكرهة على الخوض في هذا النسق، وذلك لأن خاصية القهر في بعض الظواهر، لا تخولها بأن تترقى إلى القابلية المطلقة في المعاملات وأمر الاكراه ظاهر فيها، فهو نوع من الابتزاز الذي يحرف الحقائق، فحتى هذه الأحكام الفئوية، لا تستطيع أن تقلل أو ترفع من أثار الظاهرة، فالأحكام شيء والانفعالات شيء أخر، لأن شدة هذه الانفعالات أو التفاعلات، تقاس حسب شدة الاعتقادات والتشبث بها، سواء على المستوى الفردي أو الاجتماعي، لذلك قلنا سابقا، أنه **كلما تباعدت الأجيال كلما جهلوا الأسباب**، وهذا يعني أنهم أصبحوا يفتقدون لقوة الاعتقاد، لانفكاكهم عن الأسباب التي بني عليها في الأصل.

وهذا ملاحظ أيضا في تدرج الأديان، حيث يصبح من الضروري أن يبعث مجدد أو مصلح، كلما ضعفت قوة الاعتقاد في مجتمع من المجتمعات المحافظة أو المتدينة، ليعمل هذا المجدد على إحياء المفاهيم والتذكير بالشرائع، وإعادة ربطها بأسباب وقوعها وتعليلاتها القائمة عليها،[61] فالنسيان يصبح أكثر ورودا على المجتمعات مع تعاقب الأجيال، وهذا ما يفسر اختفاء بعض الحضارات واندثار بعض اللغات والثقافات، وخاصة إذا عاشت هذه الحضارات فترة من التمازج بينها وبين حضارات أخرى، أو تعرضت للاجتياح خلال جيل من أجيالها، وهذا دليل على أنه ليس هناك ظاهرة يكون ظهورها عشوائي من غير سبب، وأن جهل الأسباب في جيل من الأجيال، لا يعني أن هذه الأسباب غير موجودة،

---

[61] {واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين} القران الكريم سورة الأعراف الآية 74

فكما هو واضح فالظواهر الاجتماعية، إنما هي نتاج للتفاعلات ومستجدات المحيط، وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول: أننا عندما نحكم على الظواهر بمعزل عن أسبابها وتعليلاتها الواردة عليها، فهذا يعني أننا ندقق في المعاني فقط، والمعاني كما قررنا سابقا ليس ذات أهمية كبيرة في التصنيف الاجتماعي، لكنها قد تكون نوع من التعبير على المفاهيم، إلا أن ملاحظتها بشكل فردي بمعزل عن الأسباب يغلب جانب الظن على جانب الحقيقة، **والحقيقة لا تكشف بالظن أو الشك وإنما تكشف بالدليل، والأسباب هي دليل على المُسَبَّب**. لذا لا يمكن أن نقول إن التفكير دليل على وجود الإنسان، ولكن الحق أن يقال، إن الإنسان دليل على وجود التفكير، لكون التفكير سيكون عدما لولا وجود الإنسان[62]، ثم إن الأسباب والتعليلات تكون أوضح وأشمل من مجرد المعاني، والتي لا تتعدى ظرفيتها أو محيطها الفردي أو الفئوي، فقداسة الجسد سبب في تجريم كل المظاهر التي لا تحترم الذات الإنسانية، بخلاف لو لاحظنا المعاني أو ابتكرنا معاني جديدة، فإنها لن تكون دالة إلا على نفس الظاهرة ومخصصة لعقوباتها، مفتقرة للأدلة المناسبة التي تدفع الفرد إلى الاقتناع بها كمظهر اجتماعي. فلو: قلنا إن رفض المجتمع للفائدة البنكية هو فقط عقاب عرفي، أو أنه مجرد تقليد دون الوقوف على الأسباب والتعليلات التي تشمله، لجعلنا العقاب خاص بهذا المجتمع دون غيره، ولَكُنا خصصنا هذا العقاب بهذا النوع من السلوك فقط، فالجهل بالأسباب والتعليلات لا يمكِّنُنا من إلحاق هذا السلوك بما يقابله من المعاملات الشبيهة، والتي يكون فيها الجرم أكثر وضوحا كالسرقة والنصب والاحتيال، وغيرها مما يعتبر من نفس الفئة والتصنيف. وهذا ما دفع البعض إلى الظن أن المعاملات والأخلاق السائدة في حضارتنا اليوم، هي أرقى من سابقتها جملة، نظرا لإغفالهم النظر في الأسباب والتعليلات، وهذا ما يدفعهم إلى رفض تلك المفاهيم القديمة، بل ويعدونها من التخلف، بحجة أنها مفاهيم لا تقوم على منهج علمي.

ومن هنا يمكن القول: إن تعليق الحكم على بعض الظواهر قصد تصنيفها، بالاعتماد على العقوبات التي تصدر بالقانون أو حتى العرف، لا يشبع غرضنا العلمي، فليست كل المظاهر يستطيع المجتمع أو القانون أن ينظر إليها بطريقة سديدة، بل أحيانا إن لم نقل هو

[62] قد يوجد الإنسان لكن قد لا تتجسد أفكاره في الواقع، لذا لا يصح تعليق إثبات وجود الإنسان على الفكر الذي غالبا هو غير ظاهر، فوجود الإنسان لا يحتاج لدليل، لأن وجوده ملموس بينما نحتاج لدليل على وجود الفكر وبما أن الإنسان كائن مفكر بطبيعته فوجود الإنسان دليل على وجود الفكر الذي هو عنصر غير ظاهر، أي أننا نستدل بما هو ظاهر على وجود ما هو غير ظاهر وليس العكس، وهذا عكس الكوجيتو الديكارتي.

الغالب، أن القانون يتناقض مع المفاهيم الاجتماعية أو العكس، رغم أن منشأهما ومصدرهما واحد وهو المجتمع نفسه، وهذا إن دل فإنما يدل على التناقض الاجتماعي، وربما قد يؤدي هذا التناقض إلى ظهور تيارات وأقطاب، كل واحد منها يرى الأمور بطريقته الخاصة، وهذا يعني أنه في إطار التفاعل الاجتماعي، سيسعى كل واحد من هذه التيارات الى نقض ما يذهب إليه التيار الأخر، مما يؤدي إلى الجمود والبقاء دائما في مرحلة التصحيح والبناء والتجديد، لأن كل طرف من هذه الأطراف يرى أن الطرف الأخر متخلف، وأن أفكاره هي أكثر تقدما وأنها الأصلح للمجتمع، وذلك نظرا لأننا أغفلنا التساؤل عن أسباب وجود هذه الظواهر، قبل تقرير الحكم عليها أو تصنيفها، **فمعرفة الأسباب تسهم في تصحيح وتوحيد التصورات والمفاهيم**، أو قبل أن نقرر إن كانت هذه العقوبات تخدم مصالح المجتمع، فالعقاب ليس هدفا بحد ذاته دائما، أو أن إصدار العقاب يكون بهدف فرض الانضباط أو لإثبات قوة السلطة. فالعقاب يلعب دورا وظيفيا أيضا في رقي المجتمعات، فهو يمثل ذلك الحاجز الذي يمنع المجتمع من التقهقر من مستوى رقيه، أو منع بعض مظاهر التخلف أو البدائية من الانبعاث والظهور مرة أخرى، فالعقاب على القتل مثلا، لا يخدم متطلب الأمن في المجتمع فقط، وإنما هو مانع أيضا من عودة مظاهر التوحش الاجتماعي، والعقاب على تناول الخمر ليس الغرض منه الحماية فقط، وإنما هو كذلك لمنع عقل الإنسان من الانحدار من مستوى العقل إلى مستوى اللاعقل، أو من حالة الوعي إلى حالة اللاوعي، ونجد هذا المعنى أيضا في تناسخ الأديان، وهذا المثال الأخير خير دليل على ذلك فبعض الأديان، الخمر فيها شيء مسموح به، بل يعد أحيانا من ضمن طقوسها، بخلاف الدين المتأخر، والذي يصنفه من بين مظاهر التردي في المجتمع، أي أنه هناك نوع من الارتقاء بالتشريعات، كلما ارتقت المجتمعات بالنظام الاجتماعي والمعرفة العقلية، ولهذا كان من الواجب عقاب متناول الخمر، حتى يكون العقاب مانعا من تردي الأخلق الاجتماعية مرة أخرى كما كانت الحال من قبل، ولا يمكن القول أن تناوله باسم ديانة أخرى ليس فيه ضرر، لأن هذا السلوك يخالف التراتبية في الرقي الاجتماعي، فمن غير المنطقي أنه بعد أن تعلم الإنسان كيف يفكر، يبدأ بتعلم كيف يلغي تفكيره بالخمور، وليس من المعقول أن الإنسان يستبدل حكما جديدا، يعبر عن مستوى أعلى من الرقي الاجتماعي والأخلاقي، بحكم قديم كان في حقبة هي أقل رقيا، ولذا فإن العقاب كلما ارتبط بأسباب الظواهر والسلوك، أسهم بشكل كبير في حفظ الرقي الاجتماعي والأخلاقي في النظم الإنسانية.

ومن هنا يمكن أن نطرح تساؤلا، وهو كيف نعرف أن العقاب الذي يقرره العرف أو القانون، يتمتع بهذه الخاصية، ولا يتناقض مع الطبيعة الاجتماعية؟ خاصة وأننا قلنا سابقا، أن الإنسان لا يستطيع إدراك حقيقة الأمور بشكل كامل. لكن معرفة هذا قد يكون بالنظر إلى الأسباب التي أدت الى وجودها، فيكفي بأن يرى المجتمع مظهرا من مظاهر التوحش ليبادر إلى العقاب، أو ما إن يرى أن هذه المظاهر قد تحقق له بعض الرغبات، حتى يقرر خفض مستوى العقاب أو إلغاءه، ولهذا فتصنيف الظاهرة لا يمكن أن يعتمد على وجود العقاب فقط، لأن الأمر سيكون بمثابة تعليق حكم على حكم أخر، فالعقوبة هي بمثابة الحكم على مظهر من المظاهر الاجتماعية، وإذا علقنا عليها التصنيف، فإنه سيتغير كلما تغيرت العقوبة، فتعليق حكم على حكم لا يستقيم، إلا في حالة كان هناك اضطرار للقياس عليه، وهذا غير حاصل، وإنما يجب تعليق الحكم على السبب، لأن السبب هو ذلك المحفز الذي يثير حفيظة الناس، ليقرروا طبيعة تفاعلهم مع ظاهرة معينة، أو تقدير مستوى العقوبة التي تحفظ الرقي الاجتماعي، مما يعني أنه من الأهمية بمكان أن ندرك الأسباب التي هي نتاج الظاهرة، ثم ننتقل إلى تصنيفها على أي مستوى من الظواهر، بإلحاقها بما يشبه الأثر الذي أحدثته، وبعدها نقرر مستوى العقوبة.

وعلى هذا الحال فإن التصنيف يأتي قبل العقاب وليس العكس، أي أننا نستطيع معرفة إن كان العقاب يخدم المصلحة الاجتماعية أم لا، من معرفة الظاهرة نفسها، لأن تحديد طبيعة الظاهرة يؤثر على قرار قبولها أو رفضها، فلا يمكن ان نقول إن العقاب سبب في تجريم القتل، ولكن يجب أن نقول إن تجريم القتل سبب في ظهور العقاب، وهذا ما قصدناه في مثال الخمر، فمعرفة ضرر الخمر سبب في تجريمه، وعلى أساس ذلك يتم وضع القانون، و هذا يعني أن مجتمعاتنا كانت تمارس هذه الطريقة بشكل طبيعي وتلقائي، وإن كانت لم تنشأ عنها قواعد محددة، فلا شيء يضاهي الفطرة البشرية عندما تكون أقرب إلى زمن النشأة، وقد طور البشر أسلافنا هذه الطريقة مع توالي الحقب، وتخللتها مجموعة من الانحرافات كلما حدث تباعد بين الأجيال وزمن النشأة، حيث يحدث انفكاك عن الأسباب والعلل، مما أدى إلى حدوث قصور في فهم المظاهر وعدم إدراك للأحكام

والأعراف التي نشؤا على أساسها، ولذا اندثرت حضارات عدة، وظهرت بعدها حضارات أخرى يغيب فيها مفهوم الانتماء الاجتماعي[63].

وقد يقول قائل، لماذا لا يصدر المجتمع في الغالب أي رد فعل اتجاه كثير من المظاهر الاجتماعية، التي تخالف الرقي الاجتماعي؟ والجواب أن ذلك لا يصح، فالمجتمع متفاعل مع كل المستجدات فيه، ولبد من ظهور ذلك، إلا أن هناك خاصية أخرى قد عرجنا عليا سابقا، وقد تجعل المجتمع لا يظهر عقابه اتجاه هذه المظاهر، **وهي خاصية المقاومة،** فعندما تكتسب الظواهر هذه الخاصية، وتكون في الغالب تحت غطاء سلطوي إما بالقوة أو بالكثرة، فحينها قد يلجأ المجتمع إلى اخر سلاح له، **وهو اللامبالات والتهميش،** وهذا يحدث بصورة تلقائية وغير مؤثرة ظاهريا، ولكن يكفي أن نعلم أن هناك فئة من المجتمع لا تتفاعل مع هذه المظاهر، لنعلم أنها ترفضها بشكل قاطع، إلا أن الغريب في هذا السلاح، هو أن له أثر رغم أنه لا يتعدى كونه إعراض ونفور، لكن العبرة فيما يأتي بعد هذا التصنيف، بظهور الظاهرة العقاب، وذلك أن تهميش هذه المظاهر بعد عجز المجتمع عن التصدي لها، يجعلها تنتشر ظنا من بعض الفئات أن تهميش المجتمع لها هو مظهر من مظاهر انتصار الظاهرة، أو أنه مظهر من مظاهر القبول بانتشارها، ويفسر ذلك على أن الظاهرة تخدم نوعا من أنواع المصلحة، لكن عندما يرتقي بها الحال إلى درجة التطبيع، بأن يصبح وجودها معتادا في المجتمع، مع وجود مظاهر الإعراض عنها، فإن انتشار الظاهرة يصل إلى درجة الانفلات، متسببة في ظهور الظاهرة العقاب، فأغلب الظواهر التي تنشأ وهي تناقض التوجه الاجتماعي، تكون مفتقدة للتأطير المناسب، بل إنه قد يقتصر استحداثها واستحسانها على فترة من الفترات، أو جيل من الأجيال، الذي كانت تحكمه الظروف المحيطة، ولأن هذه المظاهر لا تخضع للقوانين بل إن بعضها قد يعد فوق القانون، خاصة تلك المظاهر التي يتم ربطها بالحريات أو ربطها بتصورات فئوية، فإن قابلية انفلاتها وانتشارها تبقى مسألة وقت، لكونها لا تتلقى ذلك الدعم الكلي في المجتمع، ولم ترتبط بمنظومة عقابية، وكلما ظهر فيها الانفلات كلما زاد التهميش والرفض، إلى أن تصبح مظهرا خاصا بفئة اجتماعية محدودة تستحسن هذه المستحدثات، وتتطبع بانطباعات ومظاهر تختص بها فقط، وقد تظهر على شكل الظاهرة العقاب، كالأمراض في حالة تفشي الإباحة

---

63 {وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم ۚ قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة ۚ قال إنكم قوم تجهلون} القران الكريم سورة الأعراف الآية 138

الجسدية، أو الفقر وتراكم الديون في حالة التعامل بالفائدة البنكية أو القمار، أو الإبادة في حالة تفشي القتل دون وجود منظومة عقابية صارمة، أو الهجرة في حالة انعدام الأمن بأنواعه إلى غير ذلك...، وهذا يعني أن قوانين المجتمع الطبيعي والتي تصدر بطريقة ذاتية من الأفراد والجماعة، لا يمكن نقضها أو معارضتها، بل لا يمكن حتى التنبؤ بزمن تأثيرها أو قوة وقعها، وهذا يعني أن عدم ربط ظاهرة ما بعقوبة مادية، لا يخول لنا القول أنها مقبولة أو أنها ليست جرما، فقد تكتسب بعض المظاهر الدعم لمقاومة بعض العقوبات الاجتماعية، وقد يلجأ المجتمع إلى التهميش كمظهر من مظاهر العقاب، والذي قد لا يعتبر عقابا لدى من يعتمدون المنهج الحسي، وبالتالي فإنه علينا أن نسلك طريقا أخر للنظر في الظواهر وتقييمها دون التعارض الكلي مع التوجهات الاجتماعية، وإلا سندخل في مرحلة الفوضى والتناقضات الاجتماعية. فلا يمكن أن ينشأ الانحراف بصفة حرة، في مجتمع توجهه الاجتماعي العام محافظ، فهذا يعني أن يدخل هذا المجتمع في سنوات عديدة من الصراع والاضطراب التنظيمي والأخلاقي والقيمي، والذي لا فائدة منه سوى المساهمة في جمود المجتمع وتأخره عن ركب الرقي والتطور، فالاعتماد على الأُسس الموجودة ومحاولة تطويرها، خير من نقضها وبناء أسس أخرى مستحدثة غير ناجمة عن توافقات اجتماعية، وإنما تكون غالبا نابعة من الرغبات الفردية والعاطفية، التي قد تُدخل المجتمعات في حالة من التناقض، أو في دائرة مغلقة من الإصلاحات.

وعلى سبيل المثال، لا يمكن أن تنشأ فئة اجتماعية بلا دِين داخل مجتمع الأصل فيه التدين، بطريقة حرة دون أن تتصادم مع المجتمع، لأن ذلك يعد توجها ضد التوجه الاجتماعي العام، لكن الغريب أن بعض الفئات قد تظن أن ما تعانيه من التهميش، سببه الدولة أو القانون، لكن الأمر الذي يحدث لا يتعدى كونه ظاهرة عقاب، هي فوق القانون والسلطة، بل لا يُعلم لها مصدر يعزى إليه التوجه لصدها أو تهميشها، وذلك أن المجتمع الموحد في توجهه لا يمكن أن يكون بيئة حاضنة للحلات التي يرى أنها شاذة، وهذا ما يقال أيضا بالنسبة للعنف داخل المجتمعات المسالمة، فأصحاب التوجه العنيف لا يجدون أنفسهم منسجمين مع هذه البيئة، فتضيق انفسهم بها إلى أن يضطروا للهجرة إلى بيئة عنيفة تلائمهم، من غير أن يلجأ المجتمع لأي إكراه أو تعسف، فهذه الفئات الشاذة تكون بمثابة الذي يدعو إلى الرجوع إلى لبدائية، كأنهم يدعون إلى العودة إلى الجاهلية المطلقة، بعد أن ارتقى المجتمع إلى مستوى التدين، والذي هو مظهر من مظاهر الرقي الاجتماعي، ومكون رئيسي في تطور النظم

الاجتماعية، وهي العقيدة التي توحد المجتمع. وقد تختلف مظاهر العقاب حسب صلابة المجتمعات، وقدرتها على التأقلم مع المستجدات، إلا أنه في بعض المجتمعات قد تحارب هذه الظواهر بشكل مسبق، وذلك قبل نشوئها، عن طريق إحداث نظام معين من التربية، لكن هذه التربية سرعان ما تصبح فاشلة، نظرا كما قلنا لتباعد الأجيال والجهل بالتعليلات والأسباب، خاصة إن كانت تلقن المعرفة التربوية بطريقة الحشو، من غير تحديد الدوافع، وهذا يحتاج إلى بحث أخر ليس له مكان فيما نحن خائضون فيه، لكنه مرتبط بصفة كبيرة بإرث الأجيال المتعاقبة، وحضارتها المتراكمة وكيف تلقتها، والدوافع التي تدفعها إلى المحافظة عليها.

- **المحور السادس: بين الظواهر الحسية والغير حسية**

ولا شك أن التوجه الاجتماعي العام، له أثر كبير في بروز الظواهر، وهو الذي يحدد مدى تلاءم كل ظاهرة مع البيئة الاجتماعية، وهذا يعتمد بالأساس على طريقة إدراك المجتمع للأمور المستحدثة، وهذا الإدراك هو الذي يحدد طريقة النظرة، التي سيقابل بها المجتمع تلك المستجدات، لكن هناك إشكال وارد أيضا، وهو إذا كان إدراك الأشياء يعتمد على مجموعة من التراكمات المعرفية، فإن هذه المعارف الموروثة قد تخالف المعارف العلمية، نظرا لاختلاف المصدر، وهذا وارد في الحقيقة بل هو موجود بشكل كبير، وهذا الإشكال يؤكد الطرح الذي طرحناه، في أنه يجب البحث عن الأسباب التي نشئت عنها التفاعلات الاجتماعية، ومعرفة التعليلات التي ترتبط بها، إذ لا يمكن تجاهل هذه المدارك على كل حال، وتناقضها مع العلم ليس إلا بَعد اعتمادها في الدراسة، وتبيان أمرها بين الصدق أو لا، أو ظهور خلوها من الشوائب التي تحرف الحقائق. لكن كما قلنا سابقا على المستوى العام، فالعلم والتوجهات الاجتماعية لا تتناقض إن كانت تسعى إلى الرقي ولخدمة المصلحة الاجتماعية، بخلاف لو كانت تسعى إلى تحقيق أهداف شخصية، أو أهداف فئوية، فالعلم خادم لمصلحة الناس، والناس يسعون لتحقيق المصلحة، والعلم يرقى بمستوى البشر، والبشر هم آلته لتحقيق الرقي، فالعلاقة هنا علاقة تفاعل ومنفعة، فكيف يسمح للعم أن يكون ضد الرقي الإنساني أو العكس، وحدوث ذلك يعني التخلف التام أو الانحراف الكلي، فالأمر أشبه بانشطار ذري. لذلك كانت كثير من المعرفة التي توارثناها، اكتسبت

طابعا علميا بعد أن برهن العلم على صحتها، رغم أن ما كان السبب في توارثها والتسليم بها هي التجربة، والتجربة منهاج علمي محض لا ينكره أحد، ولذلك قلنا أنه لا يجب أن نعرض عن هذه المخلفات الاجتماعية، لأنها مورست على مر أجيال كثيرة، سواء كانت الممارسة نابعة من معرفة الأسباب والتعليلات، أو كانت نابعة من التقليد، فالتزامها وعدم التخلي عنها، قد يكون دافعا لوجوب البحث في مصداقيتها، أو هل يمكن توافقها مع المناهج العلمية، وغالبا ما يكون سبب النفور من تلك المعاني المتوارثة، هو كونها لا تدرك بالحس، وهذا ما يجعل البعض قد ينهج منهجا عكسيا في دراسة الظواهر، حيث يتم البدء بما يفرزه المجتمع من سلوكيات وعقوبات ملموسة و محسوسة، ليصل إلى التصنيف، بحجة كون المعاني شيء غير عادي وغير ملموس، ولا يمكن إخضاعها للمنهج العلمي، لكن الواقع الاجتماعي يرفض هذا الطرح، لأن المجتمعات برهنت على مر التاريخ، أنها قادرة على تدبر أمرها وتصحيح أوضاعها باستمرار، وثباتها على ممارسة شيء معين، كشيء مجرب وموثوق، وهذا كما قلنا منهج علمي لا ينكره أحد، قد تكون هذه التجارب خاطئة أحيانا، أو يظهر بعد التمحيص عدم موافقتها للحقائق العلمية، إلا أن هذه الأخطاء تطرأ على أي تجارب أخرى في بداية التأقلم مع الأوضاع المستجدة. وهنا يجب أن نوضح أن المنهج الحسي ليس خاطئا تماما، لكن الاعتماد عليه بالكلية ونفي المعاني وتجريد الظواهر الاجتماعية، من صفاتها المتصورة وتزكية ذلك النزاع بين الدوافع والأسباب وبين النتائج، قد يتسبب الخوض فيه أن يكون التدخل العلمي متأخرا جدا أثناء التصنيف، لأننا سنضطر في دراستنا إلى انتظار تحول هذه المعاني إلى سلوكيات وعقوبات ملموسة، كي نحسم في تصنيف ظاهرة معينة، مع أن من واجب العلم أن يكون له القدرة على منع حدوث هذه السلوكيات، أو خلق أسباب لأحداث سلوكيات أخرى، فلو قلنا أن الغضب ظاهرة غير حسية، ولذلك لا يمكن إخضاعها للبحث العلمي، لكن لابد أن نقر أيضا أن هذا الغضب قد يكون له أثر عنيف حينها نقول أنه يمكن إخضاعه للدراسة. لكن في منهاجنا الاستدلالي هنا، فإنه يجب أن نبحث عن أسباب الغضب، قبل أن يتحول إلى عنف، ومن خلال هذا السبب نستطيع تقييم مدى درجة هذا الغضب، وإلى أي حد يمكن تطوره. ومن خلل معرفة الأسباب أيضا، يمكن إعادة انتاج هذا الغضب بصفة موجهة وغير ضارة، أو أن نتوصل لطريقة تمكننا من تجنب أثاره السلبية، فليس كون الظاهرة الغير محسوسة مجرد معنى في الذهن، أن هذا يعني أنها غير صالحة للدراسة، أو أن المعاني المتصفة بها ليس لها دور، بل إن المعاني هي

تعبير عن ماهية تلك الظواهر، حسب التصور الذي كونه المجتمع اتجاهها، قد يكون مبالغ فيها أحيانا، لكنها تعطينا فكرة عن الطبيعة الاجتماعية، وعن قوة الظاهرة داخل المجتمع، وعن الإطار المعرفي والمفاهيمي الذي يشكل التصور والذاكرة الاجتماعية، ولا يعني أن هذه المعاني هي سبب هذا النوع من الظواهر.

كما أن الظواهر الغير حسية، لا بد أن يكون لها أثر اجتماعي، وإلا لكانت معانيها مهملة اجتماعيا، فإيمان العلماء بظاهرة الجاذبية التي تجعل الأشياء ثابتة على ظهر كوكب الأرض، ليس من فراغ، رغم كونها ظاهرة غير ملموسة، إلا أن أثارها ظاهرة، لكنهم لما أقروا هذه الظاهرة وجعلوها بمثابة قانون رئيسي، ومن مستلزمات قابلية الحياة على الأرض، أي أن الظواهر المترتبة عن الجاذبية، هي أثار وفي حد ذاتها ظواهر ملازمة للظاهرة الأصل. وهذا يعني أننا لا يمكن تفسير الظواهر من خلال ظواهر أخرى، لأن ظاهرة الجاذبية في الأرض هي مكون أساسي في طبيعة الأرض نفسها، فلو أردنا دراستها سندرس تركيبة الأرض، أما انجذاب الأشياء للأرض فإنه مجرد أثر طبيعي نتاج للطبيعة تركيبة الأرض، إذا فلو أردنا أن نكشف عن حقيقة ظاهرة ما، فإننا نحتاج إلى دراسة الأسباب المنشئة لها، وأن نبحث عن مصدرها الفكري والنفسي والمحيط الذي نشأت فيه، أما أثارها من الظواهر المتولدة عنها، فهي تعتبر أيضا ظواهر قائمة بذاتها، ومن خلال دراستها سيتبين أنها متولدة عن ظاهرة أخرى.

إن سلوكنا هذا المنهج قد يختصر كثير من الوقت، عندما نقرر محاربة الظواهر السلبية، أو عندما نريد إجراء إصلاح اجتماع، أو إحداث تغيير في بعض السلوكيات والظواهر الاجتماعية، فدراسة الظاهرة من كل جوانبها باعتبارها نتاج إنساني، مرتبط بكل ما يشكل طبيعة الإنسان، من معارف وتجارب وأحاسيس و رغبات، وهذا هو السبيل إلى فهم أعمق للظواهر الاجتماعية، واعتبار الإنسان بحد ذاته خزان من الظواهر المكنونة، والتي تنتظر الظروف والوقت المناسب للبروز، فلو أننا درسنا ظاهرة الجريمة، وعرفناها بأنها هي التي تثير عقابا اجتماعيا، فإننا نفصل الظواهر عن أسبابها، ونحشرها في إطار ضيق من المفاهيم، فالعقاب ليس هو المعرف الحقيقي للظاهرة (الجريمة)، ولكن تحول المجتمع للجريمة سواء من الناحية الأخلاقية والعرف الاجتماعي أو الإحساس النفسي، دفع المجتمع إلى ابتكار عقاب يختص بفعل معين أو سلوكا معين، عبر عنه بالجريمة، وهذا يعني أن العقاب بحد ذاته هو ظاهرة اجتماعية متولدة عن ظاهرة اجتماعية سابقة، وكذلك التشديد في

الأحكام العقابية، فالدولة لا تقرر تشديد الأحكام إلا إذا ثبت لها، أن المجتمع أصبح لا يتأثر بالعقوبات السابقة، أو إن الجرائم ما تزال في طور الانتشار، وفي كلا الأمرين سواء انتشار الجريمة وتشديد العقوبات لهما علاقة ببعضهما، وأحداهما سبب للأخرى، لكن التشديد هو متولد عن انتشار الجريمة، وهذا يعني أنه نتاج لظاهرة أخرى، إلا أن الإنسان أو الفرد هو العنصر الرئيسي في كلا الأمرين، فهو منشئ الظاهرة ومنشئ العقاب، إذا نحن في هذه الحال أمام فئتين اجتماعيتين، أحدهما يرتكب الجريمة وينشرها، والأخرى تعاقب عليها، فالأولى فئة يظهر من أثر سلوكها أنها كيان منحرف عن النظام الاجتماعي، وتعاني من خلل في تصور وتقدير السلوكيات والأخلاق، والثانية فئة مصلحة إن صح التعبير، هدفها حفظ النظام والأمن وصون التصورات السلوكية والأخلاقية داخل المجتمع، وبهذا يتبين أن الإنسان هو المنشئ الرئيسي للظواهر الاجتماعية، وأن أي دراسة للظواهر تَخلُو من دراسة الإنسان أو ظروفه المعيشية، فإنها دراسة ناقصة. فحصر التفكير والبحث في ذات الظاهرة فقط خطأ كبير، لأننا حينها سنكون بهذا الشكل بعيدين تماما عن منشئها ومصدرها، وسيكون تصورنا للمجتمع كأنه آلة لإنتاج الظواهر فقط، وليس ككيان مكون من أفراد لهم أحاسيس ومشاعر وأفكار، تتفاوت حسب طبيعة وظروف العيش.

إن الظواهر الملموسة والمحسوسة أو العقابية، هي في الغالب ظواهر متأخرة عن الظواهر الأصلية، لأن الظاهرة العقاب تحتاج لوقت طويل للظهور، فلا يمكن أن تنشئ ظاهرة عقابية إلا بعد انتشار الظاهرة الأصل وفشوها داخل المجتمع، ثم يظهر ضررها الاجتماعي فتقابل حينها بالرفض، وأغالب الظواهر يكون منشأها فرد واحد، وقد لا يستدعي هذا احداث نظام عقابي. لكن فشو الأثار السلبية للظاهرة هو ما يستدعي إعادة تقييمها وتصنيفها، وإقرار المستوى العقابي لها. وهنا ملاحظة أخرى، وهي أن العقاب كظاهرة قائمة بذاتها ومتولدة، ليس السبب في وجودها الظاهرة الأصل كالجريمة، وإنما سبب وجودها هو ذلك الشعور بالضرر، الذي يَلحَق الأفراد داخل المجتمع، مما استدعى إحداث عقاب لمرتكب تلك السلوكيات، وهذا يدفعنا إلى إعادة النظر في **تعريف الجريمة، ونقول: أنها تلك الأفعال أو السلوكيات التي ينتج عنها إلحاق الضرر بالأخرين**، ومن خلال هذا التعريف، من الممكن أن نسمي الكلمة التي تؤذي المشاعر، جريمة، وهذا المعنى يستقيم مع العرف الاجتماعي، الذي من المتعارف عليه فيه الغضب على من يتلفظ بمثل ذاك الكلام كعقاب له، وبهذا نكون قد شملنا بتعريفنا كل السلوكيات التي ليس لها أثار حسية

ملموسة، ولكن لها أثر نفسية يتعارف عليها اجتماعيا، ونكون بذلك أيضا شملنا كل الظواهر الاجتماعية أخذين بالاعتبار التركيبة المعقدة للإنسان[64]، وهكذا سيكون لدينا عدة مستويات من الجريمة، الجريمة الاجتماعية أو الجريمة العادية المتعارف عليها، والجريمة الأخلاقية، والجريمة العاطفية أو النفسية، والجريمة الفكرية الى غير ذلك...، وقد تعارف الناس أن التلفظ بالألفاظ العنصرية شيء غير مقبول ومنكر، ويعتبر جريمة ضد الإنسان بحد ذاته، رغم أن أثارها لا تظهر للعيان وإنما أثارها نفسية، ومن خلال ما سبق نستدل على أن الظواهر الاجتماعية، لا يمكن حصرها في ما هو ملموس فقط، أو في ما له أثار فورية، بل إن أغلب الظواهر لها أثار ذات طابع تراكمي، وقد تكون وليدة فكرة فقط، وهذه الفكرة تستقر في وسط اجتماعي معين، إلى أن تتطور الى سلوك يكون في بدايته فرديا، ثم يرتقي إلى مستوى الجماعي، وهذا يحيلنا أيضا للحديث عن الشكل الأصلي للظاهرة، هل هو سلوكي أم حسي ؟ أم هو فكرة ذهنية أم معتقد؟ فلو نظرنا للأديان مثلا، من منظور أنها تعاليم إصلاحية أو تقويمية، بغض النظر عن كونها حقيقية أم لا، فإننا نجد أنها تركز على تقويم الإنسان من الناحية الروحية، والتي بدورها تعمل على إعادة تأهيل التفكير الذهني، ليتجاوز حدود التفكير الذاتي او القومي أو الجنسي، إلى مستوى التفكير الإنساني الشمولي، من خلال الدعوة للسلم والتضامن والتأخي ومحبة الناس، وتقبلهم على ما هم عليه، وتحفيز الناس على عمل الخير والسعي لتحقيق المنفعة وخدمة الأخرين، وما إلى غير ذلك. بخلاف القوانين التي لا تعبر عن هذا المنظور، وتكتفي بجانب التنظيم والعقاب بشكل سلطوي، دون إعطاء أو وضع فلسفة أو مفهوم واضح لبعض القوانين، خاصة فيا يتعلق بحفظ أموال الناس، أو فيا يتعلق بالمساواة بين الناس، دون إبداء منطق عقلاني يحتم هذه القوانين، وهذا يعني أن البشر مازالوا في حالة تجربة للقوانين والنظم الاجتماعية، وما يزالون سائرين في طريق البحث عن النظام المثالي، أو بمعنى أصح المجتمع المثالي، فما دمنا لم نحدد لأنفسنا ثوابت تأطر تصوراتنا، فإننا لن نخرج من مرحلة التجربة، فكل المفاهيم والمرجعيات الفكرية والسياسية التي ظهرت في تاريخ البشرية، كان هدفها تحقيق الأمن والاستقرار والتوازن الاجتماعي، والغنى وتحصيل العلم، ولكن خلال كل هذه الحقب التي مضت، كانت البشرية دائما تغفل عن أشياء، أو تغالي في أشياء، مما

---

64 {يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهتموه واتقوا الله إن الله تواب رحيم} القران الكريم سورة الحجرات الآية 12

يتسبب بخلل في التوازن الاجتماعي، والذي يتسبب في أخر المطاف بانهيار نظمها، وكل هذه الظواهر التي ظهرت في تاريخ البشرية، إنما كانت نتاج للأحوال الاجتماعية، التي كانت بدورها تعايش تلك الأنظمة، وهذا يعني **أن الظواهر الاجتماعية لا تظهر من عدم**، فهي مكنونات نفسية، تحدث أحيانا كردود أفعال اتجاه وضع ما، يجبر أفراد المجتمع على الابتكار. فالحروب دفعت البشرية إلى ابتكار آلات الحرب، وتطويرها إلى أن وصل التطور إلى الحد الذي نعرفه اليوم، والتجارب التي عايشتها البشرية كالمجاعات والأمراض، دفعها إلى ابتكار وتطوير طرق تؤمن الغذاء والدواء، وأحيانا تدفع هذه الأوضاع البشرية إلى التفكير بطريقة سلبية، أو لنقل بمعنى أصح بطريقة شخصية وفردية، فالوضع الذي يدفع بفرد من أفراد المجتمع إلى ارتكاب الجريمة كالسرقة مثلا، هو وضع يعايشه كثير من الأشخاص، لكن هناك من الأفراد من يختار أن يسلك هذا الطريق، ولا يدرك بأن اختياره هذا، قد تكون له أثار على مستوى الجماعة أو المجتمع ككل، فمن يختار أن يكون لصا بسبب أنه يعيش ضمن ظروف تدفعه لذلك، فإنه في هذه الحالة لا يفكر إلا بشكل فرداني وأناني، ولا يكترث إلا بتلك الطريقة التي يمكن أن تخرجه من تردي مستواه المعيشي الذي هو فيه، ولا يدرك أن أي تفاعل اتجاه أي ضرف ما، يكون له أثار في الواقع على مستوى الاجتماعي، فعندما يسرق فهذا يعني أنه يرتكب جرما اتجاه فرد أخر، وهذا الفرد بدوره قد يكتسب طابعا عدائيا اتجاه الأخرين، أو تهتز ثقته بهم، أو يمكن لشخص أخر أن يتأثر بهذه الطريقة، التي تم التعامل بها في ضرف معين فيقرر تقليد ذلك اللص، مما ينتج عنه انتشار لظاهرة السرقة، وأيضا انتشار ظاهرة العدائية وفقدان الشفقة اتجاه الغير، وبدورها المؤسسات الأمنية أيضا، تتفاعل مع هذا الوضع لتخلق وضعا أمنيا صارما، قد يبلغ حد التضييق على الناس في الحياة العامة، والحد من حرياتهم الطبيعية.

ولهذا يمكن القول أن كلما انحرفت البشرية أصبح من الضروري سلب البعض من حريتها، فالظواهر الاجتماعية كما قلنا سابقا لديها خاصية التوالد، فظاهرة التقنين لم تأتي من فراغ أو أنها ابتكار بشري من العدم، بل هي نتاج تفاعل ورد فعل اتجاه ظروف معينة، خلقتها ظواهر أخرى، ولذلك نجد أن بعض الديانات تركز على مدح الأخلاق الحسنة والفضيلة، وتجرم بعض المشاعر والأحاسيس كالحسد والكراهية، بل إنها تجرم حتى بعض السلوكيات التي يراها العالم اليوم، أنها من ضمن الحريات الفردية، فالغرض من تجريمها في الحقيقة ليس تقييد لحريات الناس، ولكن بسبب أن لها أثار جانبية سلبية على مستوى المجتمع، كاللباس

مثلا، والذي يعتبر من أبسط الحقوق الفردية، فهناك أديان قد تفرض لباسا معينا على الأفراد، وبمواصفات معينة، فالغرض من ذلك ليس تقييد الحرية كما نظن، ولكن لتكريس أخلاقيات معينة توحد المجتمع وتحافظ على تماسكه، خاصة تلك الأديان التي تبدي أسباب لهذا الغرض، كالاحتشام ومراعاة مشاعر الأخرين بمختلف الأعمار، وكذلك ضمانا نشأة تربوية سليمة للأطفال، لأنه لا ينبغي لغرائزهم أن تنشط قبل أوانها، أي أنها تفرض ظواهر أخلاقية لمنع ظهور الظواهر اللاأخلاقية وتولُّدها. بخلاف لوكان المجتمع لا يهتم بهذا الجانب كالمجتمعات القانونية، فنجد في أغلبها أن غرائز الأطفال تنشط في سن مبكرة، وفي هذه الفترة بالتحديد يكون هناك احتمال كبير جدا، لميل هؤلاء الأطفال نحو الممارسة الشاذة، وهذا يؤدي على المدى الطويل إلى التفكك الاجتماعية، ومثال أخر نسرده هنا كذلك، فيما يتعلق بالمال كالفوائد البنكية، فرغم أن الناس تعطي هذه الفوائد برضاها، إلا أنها أيضا نوع من أنواع الابتزاز، خاصة عندما يهدد الشخص بفقدان بيته مثلا، أو شيء من ممتلكاته، وهذا يؤدي إلى أثار على مستوى الاجتماعي، كتكريس الفقر أو حتى الجريمة، لأن بعض الأشخاص قد يلجأ لممارسة أشياء غير قانونية، ليسدد ديونه كالسرقة، والاختلاس والغش والرشوة، وهذا لا يساعد على نشأة مجتمع سوي ومتوازن، لا من الناحية الأخلاقية، ولا من ناحية العدالة الاجتماعية.

- **المحور السابع: قابلية المجتمعات للتغيير**

وهنا نطرح تساؤلا، وهو هل من المعقول أن نُحَوِّل المجتمعات من مجتمعات مرتبطة بالدين، إلى مجتمعات مرتبطة بالقانون؟ لأن الدين لو اعتبرناه مجموعة من التعاليم والعقائد الثابتة داخل المجتمع، فهذا يجعل النظام الاجتماعي على جميع الأصعدة، يتمتع بنوع من الاستقرار، بخلاف القانون الذي هو مجموعة من القواعد التي يمكننا تغييرها أو إبطالها، في أي وقت وحسب مصالحنا الخاصة، وقد لا يحظى بإجماع اجتماعي، إذا فهل يمكن أن ننشئ مجتمعات مستقرة بحق بعيدا عن الدين؟ وهل يمكن أن ننشئ مجتمعات أخلاقية من خلال سن القوانين فقط؟ وهل يمكن أن ننتج قيما جديدة بعيدا عن القيم الدينية التي يتمسك بها بعض المجتمعات؟ خاصة وأننا نعلم قصور القوانين فيما يتعلق بتحديد ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، وما فيه المصلحة العامة أو لا. والأهم من ذلك أن القانون قاصر تماما عن حماية

الناس من حيث العواطف والمشاعر، أو حتى حمايتهم من أنفسهم، خاصة وأنه بعض القوانين تعطي حقوقا فردية، قد لا تكون صحية على المستوى الاجتماعي، أو قد تكون سببا في ظهور ظواهر معقدة تتسبب في تفكك المجتمع، أو ادخاله في نسق سلوكي لا يتناسب مع كينونتنا كبشر. في الحقيقة إن القانون لا يعتبر قواعد ثابتة، وإنما هو بحد ذاته ظاهرة ناتجة عن ظروف معينة، ابتكره البشر من أجل حل مشاكل هذه الظرفية، و بالتالي فإن القانون هو عبارة عن ظاهرة غير ثابتة، وإنما يتمتع بخاصية التغيير والتشكل حسب الأوضاع والظروف الاجتماعية، فالقانون في حقبة اليونان القديمة ليس هو نفس القانون في عصرنا الحالي، رغم أنها قوانين تهدف لتحقيق نفس الغاية وهي الحفاظ على النظام، وهذا يدل على أن اكتساب الظواهر ومن بينها القوانين لخاصيات التغيير، ليس نابعا من ذاتها وإنما لأن مصدرها هو الإنسان نفسه، فالإنسان هو مصدر الظاهرة، وهو الذي اختار الشكل الذي يجب أن تكون عليه تلك الظاهرة، لهذا نرى أنه من المغالاة أن نقول، بأن الظواهر الاجتماعية، أشياء قائمة بذاتها وكأنها تنشئ نفسها بنفسها، خارج إطار إرادة البشر وعواطفهم وأحاسيسهم وكل ما يفكرون فيهن.

إن ما نحاول إثباته هنا، هو أن الفرد هو مصدر الحدث، وبذرة كل شيء، فالدوافع تنبع من الفطرة أو تلك البرمجة الأولية، التي جبل عليها الإنسان، وبما أن الإنسان كائن متحرك وله قابلية التأقلم، ويتمتع بالإبداع اللازم لابتكار وسائل تمكنه من الاستمرار في العيش، فإنه ليس من الغريب أن نجد أيضا الظواهر الاجتماعية تتشكل وتتغير، وتكتسب أيضا صفة التطور والتحول، فالأنساق الفكرية للأفراد تختلف حسب طبائعهم وأحوالهم ومستوى تجربتهم، والمحيط الذي يعيشون فيه، لهذا نرى أن دراسة الظواهر لا ينبغي أن تكون بعيدة تماما عن دراسة الفرد نفسه، وكلما يؤثر فيه، فكما قلنا سابقا الأفراد هم مصدر الأحداث، والأحداث تتحول إلى ظواهر بشكل من الأشكال، لكن ما ينبغي الاهتمام به بدرجة الأولى، هو السياق العام الذي دفع بالفرد الى إحداث تلك الأحداث والسلوكيات، التي أثرت على محيطه وربما لا، ثم على المجتمع ثانيا مما يعني أنه قبل الحكم على الظاهرة أو تصنيفها، فإنه يجب أن نلاحظ دوافع نشوؤها وتطورها، فالإنسان بصفة عامة وفي كل الظروف التي تواجهه في الحياة، فإنه بحكم برمجته الفطرية، يحاول أن يتعامل معها بما يعود عليه بالمنفعة، وتحصيل الوسائل التي تمكنه من الاستمرار في الحياة. وقد يقال إن ثقافة بعض الشعوب قد تكون مغايرة تماما، لأساليب عيشيهم، فقد تكون بعض المجتمعات لها

ثقافة دينية، ممتزجة في الأقوال و الأفكار، وفي بعض طرق العبادة والتقاليد والمعتقدات، لكن في نفس الوقت نجد بعض التناقض مع هذه الثقافة، أو ميل بعض هذه المجتمعات إلى تقليد مجتمعات أخرى في بعض مناحي الحياة، أو الممارسات السلوكية، وقد يترقى هذا ليصبح من العادات المسلم بها، كالاحتفال برأس السنة الميلادية الذي تحتفل به شعوب العالم كل سنة، رغم أن أصولها مرتبطة بموروث ديني وتعود لعادات أو تقاليد ثقافيه مختلفة، لكن هذه العادة قد قوبلت بالتقبل في أقطار الأرض، وصار تقليدا عالميا، إذاً كيف لنا أن ندرس الظواهر مع اعتبار بيئتها وظروف أفرادها الاجتماعية أو حتى النفسية، إذا كانت عوامل التأثير على الظاهرة قد تكون خارج هذه السياقات بالكلية؟ أو كيف لنا أن نتوصل لحقيقة نشوء أو انتشار ظاهرة ما، من خلال دراسة محيطها الذي ظهرت فيه، إذا كانت تناقض الطبيعة الاجتماعية والثقافية لذلك المحيط، أو تعد في الأغلب غريبة؟ وفي الحقيقة هذا الإشكال والتساؤل جوهري أيضا، لكنه في نفس الوقت يعطينا دليلا على أن المجتمعات البشرية ممكن أن تقبل بممارسة ثقافات أو سلوكيات دخيلة عن معتقداتها وثقافتها الثابتة، حتى لو كانت معتقداتها تجرم هذه السلوكيات، وفي نفس الوقت تتمسك هذه المجتمعات بثقافتها الخاصة إلى جانب تلك السلوكيات، **وهذا يعني أن الظاهرة قابلة للانتشار خارج محيطها الذي نشأت فيه**، مما يطرح لدينا إشكالات عديدة وتساؤلات كبيرة حول التناقض الذي يمكن أن يعايشه الناس، برغم تمسكهم بثوابت قد تكون ارتقت لديهم إلى مستوى القداسة، وإن أجازنا وجود هذا الأمر مع الثوابت ذات القداسة، فهو قابل للحصول على مستوى مظاهر هي أقل رسوخا في المجتمع، كَالحِكَمِ أو الأشعار، أو عادات وتقاليد عادية أو مبتكرة من طرف جماعة محدودة، وهذا الأمر أيضا يثبت لنا أن المجتمعات التي قد تصاب بتشوه في تصوراتها أو فطرتها العامة، قد تختار ممارسة أشياء تخالف معتقداتها التي قد تكون بالنسبة لها ذات قداسة، بل إن بعضها يكون فيه ضرر ظاهر على حياتهم اليومية، سواء على الصعيد الفردي أو الاجتماعي، وهذا يعني أنه لا يجب علينا في إطار دراسة هذه السلوكيات والظواهر، أن نأخذها أو نتقبلها كمسلمات لابد من وجودها، أو نُضمنها ضمن الحريات، لأن هذا ليس حتميا وغير قابل للتعميم، لكون المجتمعات البشرية ليست على مستوى من التوازن النفسي والعاطفي، الذي يمكنها من الحكم على السلوكيات أو المعتقدات المنتشرة حولها، ولا تملك المعرفة العلمية التي تمكنها من تطبيق القياسات المناسبة، حتى تسترشد إلى الأساليب الأكثر ملائمة لمصالحها العامة، لأن

غالب المجتمعات البشرية وعلى مر العصور وفي أكثر تحركاتها الكبرى، تكون لها اندفاعات مصدرها العاطفة أو الحاجة، ويمكن أيضا أن نضيف لذلك تبعية السلطة القهرية، ولو أخذنا الاحتفال برأس السنة الميلادية، كظاهرة انتشرت في مجتمع لا ينتمي إلى المجتمع الغربي، ولا يعتنق أي دين، فإننا نفكر باحتمالات أخرى، وهي مثلا أن يكون التوجه التنظيمي داخل هذا المجتمع، على المستوى السلطوي يسهم في إشاعة ونشر هذا السلوك، وقد تكون هذه السلطة إما استعمارية، أو إنها سياسة السلطة العليا في البلاد، أو يكون هناك احتمال أخر وهو رغبة اجتماعية في للمشاركة في الاحتفال من أجل المتعة فقط، دون حمل أي معتقد أو أي تصور ثابت حول هذا السلوك أو الغاية منه، وإنما هو ميول عاطفي ورغبة في خلق البهجة والسعادة النفسية، أو الإحساس بالتشاركية والتقارب الاجتماعي، لكن بالرغم من أن هذه الاحتمالات قد تبدو بسيطة، وأن لا ضرر فيها يعود على أي فئة اجتماعية، إلا أن تأثيرها يكون كبيرا على الصعيد الاجتماعي، لأن البشر هم كائنات اجتماعية بالفطرة وتجنح للتقليد بصفة كبيرة، خاصة وأن ممارسة السلوكيات في وسط جماعي يعطيها مصداقية أكبر في نفسية الفرد، مما يجعلها تقفز خارج قيود معتقداته وقناعاته وعادته الاجتماعية، سواء كانت مقدسة أو غير مقدسة، وهذا يعني أن نفس هذا الأمر قد يحصل على مستوى ظواهر أخرى، قد تكون غير صحية للمجتمع، ولها أضرار سلبية كالجريمة مثلا، وهذا قد يكون أحد أسباب ظهور الجريمة المنظمة، فالمسألة برمتها لا تعود إلى كون المجتمعات قد تطبعت بثقافة معينة أم لا؟ أو هل يجب ان تتقبل تلك الثقافات أم لا؟ ولكن أصل المسألة هو ما مدى قدرة البشرية على ابتكار ثقافة، أو إبداع سلوكيات صحيحة، تسهم في الرقي الاجتماعي، وما مدى استطاعة البشر عموما هل الحكم في سياق معين على سلوكيات أو عادات، لتقرير قبولها أم لا، حتى لو كانت من ضمن حريتهم الفردية. لكن في واقع الأمر أن البشر يتفاعل بعضهم مع بعض، وبعض المجتمعات قد تفرض تأثيرها على البعض الأخر، أو أن بعض المجتمعات قد تكون لها تبعية عاطفية لمجتمعات معينة دون غيرها، ولذلك فإن البشر في سبيل تحصيل بعض الشهوات والمنافع الضرورية، أو حتى التجميلية، يلجؤون إلى سلوك مسالك غير اعتيادية، قد تتعدى حتى حدود المسلمات الإنسانية.

وما أود توضيح هو أن البشر أو المجتمعات بصفة خاصة، لا يتمتعون بالمصداقية الكافية التي تمكننا من التسليم باختياراتهم الثقافية والسلوكية، أو حتى الاعتقادية، مهما كانت مقدسة أو

منتشرة ومتغلغلة داخل المجتمعات، فالمجتمعات التي تناقض نفسها أو تختار أن تناقض نفسها، لا يمكن ان تكون اختياراتها صحيحة بصفة كلية، ولا يمكن التعويل على اختياراتها في تقرير صلاح بعض المظاهر أو فساده، وهذا يعني بالعودة إلى السؤال الأول، أن دراستنا للظاهرة من حيث المحيط الاجتماعي ابتداء، قد لا ترشدنا بصورة واضحة إلى أسباب بروز الظواهر، مادامت المجتمعات غير قادرة على سن اختيارات سليمة وصحيحة، مما يعني أننا نحتاج رغم هذه الظواهر التي يقرها المجتمع كوسيلة لإيجاد حلول ناجعة لظرفية معينة، أن نبادر إلى تقييم هذه السلوكيات والظواهر وإبداء أحكام مناسبة قصد التخفيف من ضررها، أو على الأقل إحداث نوع من الوعي الاجتماعي بنتائجها. إلا أن هذا لا يعني أننا نستغني عن دراسة الظاهرة، من حيث محيطها الاجتماعي لأننا نكون بذلك جعلنا الأمر أكثر غموضا، وما نقصده هو أن المجتمعات في طريقها نحو التطور أو تطوير وسائل عيشها ورقيها الحضاري، تسلك مسالك واختيارات متعددة، ومن المعلوم أنه لا توجد طريقة واحدة دائما لإنجاز الأهداف، فقد تكون هناك طرق كثيرة، منها ما هو في صالح المجتمع ومنها ما هو ضار به، ودراستنا للظروف الاجتماعية والفردية لمصدر الظاهرة، يفيدنا ولو بشكل جزئي من وضع احتمالات مناسبة لأسباب انحراف المجتمعات نحو اختيارات ضارة بالتوازن والاستقرار الاجتماعي أو الفردي، وهذا يعني أنه قد نتجنب تناقض المجتمع في ممارسة السلوكيات، ما دمنا سندرسها من خلال الظروف التي شكلت دوافعها، سواء النفسية على المستوى الفردي أو الضرورية على المستوى الجماعي، وهذا يضمن لنا أننا لن نكون دائما في صف المجتمع، وسيعطينا فرصة للتحرر من التبعية الاجتماعية، أو الانتماء لجهة معينة، مما يفرض علينا الأخذ بالاعتبار كل الاحتمالات التي ولدتها تلك الظروف المبرزة لتلك الدوافع، سواء كانت تلك الظروف طبيعية أو وليدة النظام الاجتماعي، وقد يقال: إن الظواهر إنما هي نتاج لتفاعلات اجتماعية، ولا دخل للظروف المحيطة سواء اجتماعية أو سلطوية، وأن هذه الظواهر لا ينبغي أن نخرجها من صورتها، وأن نحصرها في دلائلها ومعانيها الموجودة في المجتمع، وأن الادعاء بأن فئة اجتماعية أو جهة فكرية تكون سببا في إنتاج أو نشر ظاهرة داخل مجتمع ما، من شأنه التشكيك في قدرة المجتمع على تنظيم نفسه، أو تصحيح مساره الحضاري.

و في حقيقة الأمر، إن واقع المجتمعات على مر التاريخ، كان دائما ما يتأثر بتوجهات السلطة، أو على الأقل بتلك التجمعات التي تمتلك القوة في المجتمع، بمعنى أخر إن أي فرد أو فئة

اجتماعية معينة، تستطيع فرض أسلوب تفكيرها وسلوكياتها داخل المجتمع، سواء من الناحية النفسية أو فرضها بالقوة، أو من خلال التشهير، فإن المجتمع لابد أن يتأثر فتنتشر تلك الظواهر وتتغلغل في مرحلة من المراحل، ومثال ذلك فإن بعض المظاهر التي في بلد ما، على مستوى الهيئة واللباس مثلا، ونتيجة لتأثر المجتمع بالقوة الاستعمارية، التي فرضت عليه أسلوبا معينا من الحياة، تحولت أعرافه و ثوابته كإطالة شعر الرأس أو اللحية، إلى أعراف شاذة، وذلك لأن المجتمع تحول إلى عرف حلق الرأس و اللحية بعد الاستعمار، لكن الإشكال الذي أطرحه في هذه الصورة، ليس هو تبني المجتمع لنمط حياة جديد، بل الإشكال هو كيف لمجتمع أن تتحول نظرته لمظهر من مظاهر الحياة العامة التي كانت جزءا من ثقافته، إلى نظرة ازدراء أو حتى احتقار في بعض الأحيان، بل إن بعض المجتمعات أصبحت تنظر لبعض عاداتها القديمة، بنظرة مستغربة وتحاربها وكأنها شيء دخيل على المجتمع، مع أن الواقع في الحقيقة هو أن المظاهر الدخيلة هي تلك التي جاءت بعد الاستعمار، خاصة إذا كان هذا التحول لم ينتج عن أسباب علمية، وهذه الظاهرة التي تصيب المجتمعات، هي أكبر دليل على أن التصور الجمعي العام للمجتمع، يكون دائما معرضا للتشويه.

إن القناعات الاجتماعية ليست قناعات ثابتة، بالقدر الذي يمكن أن نحكم عليها بأنها ظواهر مسلمة، أو أنها نتائج لتفاعلات اجتماعية خالصة، لأن التفاعلات الاجتماعية الطبيعية، غالبا ما تمتع بنوع من التطور أو التشويه في بعض المظاهر، نظرا لانحرافها لأشكال أخرى من السلوك، لكن أن يتحول المجتمع إلى نقد مظاهر اجتماعية هي من إنتاجه، وكانت لوقت طويل من ضمن ثوابته الثقافية، فهذا تناقض كبير، والاحتمال الأكبر أن المتسبب فيه هو فرض بعض المظاهر بالقوة، أو وجود دعم لفئة اجتماعية كي يُفرض سلوكها على المجتمع، وإذا كان الحال كذلك، فإنه يعني أن المجتمعات رغم وعيها بضرورة ابتكار الأساليب المثلى والسليمة، التي تدفعها لتطوير أساليب الحياة، إلا أنها غير قادرة على الحكم على بعض الظواهر، التي تصادفها والتي يكون مصدرها في غالب الأحيان المجتمع نفسه، وهذا لا يعني أننا نفصل بين المجتمع، والفئة الاجتماعية المبتكرة لتلك الظواهر، بل إننا نؤكد أن كل ما يصدر عن المجتمع سواء على مستوى السلطة، أو على مستوى الفئات أو لأفراد، هو نتاج اجتماعي، لكننا نقصد هنا **أن المجتمعات بطبيعتها تبدي استعدادا للتغيير**، أو رفض أو إحداث بعض الظواهر، دون معرفة توابعها أو الغاية منها، بل إنها قد تقع في تناقضات

اجتماعيه، تؤدي إلى نوع من التفكك، أو إلى تعزيز بعض المظاهر كالظلم أو الاستعباد والاغتصاب، فقط لأنها بادرت بتقبل مظهر أو نسق سلوكي معين، لا على سبيل تحصيل المنفعة أو تحقيق أهداف اجتماعيه، وإنما على سبيل التبعية إو الانصياع. وأحيانا حتى على سبيل التقليد دون أي دلائل علمية تدعم هذه الاختيارات، والتي من شأنها أن يكون لها أثر اجتماعي كبير، وبالتالي فإن أي فئة أو سلطة، أو أي فرد له التأثير الكافي داخل مجتمع معين، يمكن أن يكون مصدرا أو سببا في انبعاث ظاهرة ما، وهذا يعني أيضا أن توجيه المجتمعات هو أسهل مما نعتقد، خاصة تلك المجتمعات التي تفتقر في نظامها الاجتماعي، إلى ثوابت معرفية توحد تصوراتها.

فإن قال قائل: إن المجتمعات تتقبل تلك الظواهر لقناعتها التامة بصحتها، وإلا لما انتشرت تلك الظواهر. أقول: لو كان الأمر نابعا من قناعة اجتماعية، لما استقام انتشار وشيوع بعض الظواهر، رغم قناعة المجتمع بضررها الاجتماعي، كالمخدرات والمتاجرة فيها، وانتشار تصنيع الكحول رغم ثبوت ضررها، أو التخلي عن الاطفال في دور الرعاية، وبيع الأسلحة رغم ظهور الخراب الذي تسببه. فقد اقتنع المجتمع البشري بضرر كل هذه الأشياء، إلا أنها ما تزال تنتشر، بل إنها تفرض نفسها على المجتمع، بطريقة عنيفة أيضا، وقد يتبادر إلى الذهن سؤال هنا وهو هل هذا يعني بأن الظاهرة قهرية؟ وبطبيعة الحال الجواب هو لا، هي ليست كذلك، لأن كل ما ذكرناه، ما هي إلا أدوات في يد البشر، يستطيع المجتمع أن يتخلص منها، أو يتخلص من الفئة التي تدعم انتشارها في المجتمع، و ما نحاول قوله من خلال ما سبق، هو أن المجتمع بعمومه غير قادر على تصنيف الظواهر بصورة صحيحة، وغير قادر على اختيار الأنسب له بما يصلح لظروفه على المستوى الحضاري، أو من حيث الرقي الاجتماعي، لذا فإنه أصبح من الواجب أن يتقبل المجتمع، فكرة أن تكون له جهة إرشادية توجهه، ومرجعية ثابتة على جميع الأصعدة تؤطره، وهذه الجهة قد تكون فئة هي نخبة المجتمع، أو تكون أعراف مقدسة، أو يكون الدين الذي يضم مجموعة من القواعد الثابتة، وهذا ما كانت تبحث عنه البشرية على مر التاريخ. إذا فليس من المستغرب ان تشهد البشرية تنوعا في الفكر والدين والثقافة، لأن كل المجتمعات تحاول البحث عن المصدر الأنسب، والقواعد الأكثر عدلا للرقي بنظامها الاجتماعي، فكما يختار المجتمع تقبل بعض الظواهر عن قناعة، فإنه يعترف بحاجته للإرشاد عن قناعة أيضا، وهذا الاعتراف ليس بالضرورة أن يكون اعترافا حقيقيا وصريحا، وإنما قد يأتي على شكل ظواهر، خاصة إذا

أصبح يعيش المجتمع داخل تناقضات كثيرة، وفي نظري هذا ما قد يولد الرغبة في التنظيم والتجمع حول قيادة موحدة.
لكن بعيدا عن ميول المجتمعات إلى الانقياد والتنظيم، فقد يكون من المستحيل أن يوجد هناك مجتمع متوازن ومستقر على جميع الأصعدة، إذا لم تكن لديه الوسائل العلمية المناسبة، التي تحفظ تصوراته من التشويه، والقواعد الثابتة والشاملة التي تمكنه أيضا من القياس على الظواهر والحكم عليها بشكل سليم وعلمي أيضا، ولكن واقع الحال اليوم هو أن العلم بحد ذاته قاصر عن احداث قواعد ثابتة، تعطي المجتمع القدرة على تقويم نفسه بنفسه، وذلك لأن العلم بشكله الحالي يقتصر فقط على تفسير الظواهر، وإعادة إنتاجها في صور أخرى على الواقع، وقد يتحقق بها بعض المنافع المادية، أو تسهم في تطوير أو تحسين بعض المظاهر الاجتماعية، لكننا كبشر مازلنا في مرحلة الحضانة، وهذا يعني أننا لا نتقدم، وإذا كنا لا نتقدم فهذا يعني أننا نتخلف، وما يدفعنا إلى القول بهذا التوجه، هو أن بعض الفئات الاجتماعية سواء تلك التي تمتلك السلطة، أو التي لها القدرة على التشهير والنشر، أصبحت قادرة اليوم على التلاعب بقناعات المجتمع، وتوجيهه لسلوك مسارات قد تكون غير سليمة، ولها تأثير لا يليق بالمجتمع الحضاري، بل إنه ينشئ نوعا من التضاد داخل النسيج الاجتماعي، كان من المفترض أن يكون نسيجا مترابطا ومتضامنا، لذلك فإن تمكين المجتمع من القواعد الثابتة والسليمة لتقويم السلوكيات والظواهر التي ينتجها والحكم عليها، من شأنه تعزيز قدرة مجتمعنا البشري، على تصويب اختياراته سواء من الناحية الاجتماعية أو التنظيمية، وبالتالي فإن إمكانية أو نسبة توجيه المجتمع نحو المظاهر الغير المبررة والخاطئة، ستقل لتصبح الحياة الاجتماعية تتمتع بوعي أكبر بما يمكننا تحصيله من منافع وكيف.
فإن قيل إن المجتمعات لا تحتاج لقواعد ارشادية، لأنها تصحح نفسها بنفسها، وأن تلك الظواهر السلوكية الضارة بالمجتمع تنشئ بطريقة عفوية وطبيعية، وما دامت متقبلة من المجتمع، ودأب على ممارستها ولم يرفضها، فإنها تصبح من ضمن طبيعته وتركيبته الثقافية، فالمجتمعات حرة في اختيار شكلها الحضاري والثقافي الذي تريد أن تتميز به. كما أن من شأن إلزام المجتمعات بقواعد ثابتة، قد يقلص من حرياتها ويضعف ابتكاراتها.
أقول: إن هذه الدعوة صحيحة ظاهريا فقط، وهذا ما نريد برهنته هنا، من خلال الفكرة التالية، وهي أنه ليست كل فكرة تبدو ظاهريا فكرة صالحة للمجتمع فهي كذلك، لأن التجربة أظهرت على أن كثيرا من مثل هذه الأفكار، إذا طبقت واقعيا تكون لها أثار

سلبية، مما يدفعنا للقول أننا لم نخرج بعد من مرحلة التجربة والاختبار، فنحن نسمح بوجود الظواهر دون اخضاعها للتمحيص، ظنا منا أن نتائجها مختلفة، رغم علمنا بضررها من ملاحظة ظواهر سابقة، وهذا يبقينا دائما في حالة من التجربة والاكتشاف، كوننا لم نعتمد قواعد ومرجعيات ثابتة، تساعدنا على فهم الظواهر المستجدة، إلا أن خطورة ذلك لا تأتي من كونها تجربة، بل في كونها تجربة في حق مجتمع بشري، وهذا ما أصبح مشاهد في واقعنا، خاصة من قبل النظم السياسية. وهذا فيه نوع من العبث بالمجتمع واستخفاف بحياة البشرية. وأيضا من لا يجيز على المجتمع أن ينتج ظواهر غير صحية وسلبية، هو يدعي شيئا لا يستقيم مع الواقع، فإذا كان الجسم البشري نفسه قد يصل به الانحراف والخلل، إلى تغذية وإنتاج انسجة و أورام ضارة به، مما يجعله في حاجة إلى جملة من التقويم سواء بالأدوية أو الاستئصال، فكيف لا يكون ذلك جائزا في المجتمع البشري، الذي تتخلله نسبة كبيرة من الفئوية والفردانية، فالمجتمعات البشرية ليست مثالية ليكون كل ما تنتجه صالح لها مطلقا، وإلا لاستطاعت هذه المجتمعات أن تقضي على الجريمة ولا تبقي لها أثرا، فرغم ما تتمتع به المجتمعات من حرية واسعة وإمكانية كبيرة للإبداع، وقدرتها على تقويم نفسها، إلا اننا نرى العكس هو الذي يحصل اليوم، وهو كلما كانت المجتمعات أكثر حرية كلما زاد إنتاجها للظواهر الضارة، وأصبحت أكثر عرضة للتفكك وضعف مستوى التضامن فيها، بل إن نسبة الاستغلال في هذه المجتمعات تكون أكبر بالمقارنة مع غيرها.

إن من شأن القواعد الثابتة أن تقلل من نسبة التجارب والاختبارات التي تضطر المجتمعات لخوضها، والتي قد تعيد إنتاج ظواهر لا ينبغي لها أن تظهر، ومن شأن هذه القواعد أيضا أن تختصر على المجتمع سنينا من العبث، لأنها ستكون نتاج لاستقراء تاريخي وفكري لمخلفات الإرث البشري، كما أن هذه القواعد ستقي المجتمع من إنتاج تلك الظواهر الضارة، وتكون أيضا بمثابة المفعل التلقائي للمقاومة الاجتماعية، وفي الحقيقة إن أغلب المجتمعات القديمة عملت ونشأت بهذه الطريقة، وهذا كان عاملا أساسيا في بقاء حضارتهم لفترة طويلة، فما لا يستقيم مع الثوابت الحضارية والمسلمات الإنسانية لابد أن يقصى.

فإن قيل إن إقصاء فئة اجتماعية معينة لتبنيها مظهرا أو سلوكا اجتماعيا خاصا بها، يعد ذاته ظاهرة غير صحية، لأنه قد يسهم في شتات و انقسام المجتمع. أقول: هذا كلام صحيح، رغم ما نراه في عصرنا اليوم من إقصاء لبعض الفئات الاجتماعية، وبطريقة سلطوية قد تفرض على المجتمع الصدام مع فئة معينة من المجتمع، بدعوى أن أفرادا منها لهم سلوكيات تمس

بالاستقرار والأمن الاجتماعي، وأحيانا قد تصل هذه الدعوات الى إقصاء مجتمعات بأسرها، وتفرض بطريقة سلطوية ومشوّهة للتصورات الإنسانية، التي من طبيعتها التعامل مع الأفراد بحسن نية كأفراد صالحين حتى يثبت العكس، وهذا يتوافق مع الفطرة، ومتوافق أيضا مع القاعدة القانونية القائلة، بأن المتهم بريء حتى يثبت العكس، وهذه إشارة **لأن الأصل في الإنسان الصلاح، وأم غير ذلك فهو عارض يحتاج إلى دليل وإثبات.** لكن ما نطرحه هنا هو شكل مغاير من الإقصاء، وهو إقصاء الظواهر وليس الفئات، إذا فالجواب على السؤال المطروح هو أننا لا ينبغي أن نسمح بانتشار ظاهرة مستحدثة، ما لم نعلم توافقها مع المسلمات أو لا، وما لا يتوافق مع المسلمات لا بد من إقصائه، ولا شك أن هذا قد يصاحبه أحيانا إقصاء للفئات الاجتماعية التي ترتبط بها، إلا أن هذا لن يكون إقصاء في حقها بالمعنى الصريح، وإنما هو تقويم للسلوك، وهذا ليس شيئا غريبا على المجتمعات، فالمجتمع يلجأ لسجن بعض الأفراد، بسبب أن سلوكهم لا يتوافق مع النظام الاجتماعي، وهذا بحد ذاته إقصاء. فإهمال فكرة ما أو إقصاؤها، هو مؤشر لأوان اختفائها، وكذلك الظواهر والمظاهر الاجتماعية، فأغلبها قد تختفي إذا قل التفاعل معها، أو تم تهميشها أو تقليص أعداد الأفراد المؤيدين لها، فالظاهرة الاجتماعية في كل الأحوال ليست سوى فكرة وتصور ذهني تطور إلى مظهر من المظاهر السلوكية، وبهذا قد نتمكن من تجنب التصادمات الاجتماعية، أو إشاعة ظواهر أخرى قد تضر بالمجتمع، كالعنصرية أو التهميش أو الكراهية، ونحافظ أيضا على التضامن والعدل الاجتماعي. لذلك نرى أن النظر للظواهر على أنها أشياء مستقلة بذاتها، قد يخرجها عن التراتبية السليمة لمراحل تطورها، ويجعل هناك قطيعة مع الظاهرة ومصدرها الحقيقي، مما يجعلها عسيرة الفهم، لكن طريقتنا هذه رغم مصداقية دلائلها، إلا أنها تطرح إشكالات منها:

كيف يمكن أن نفرق بين الظواهر التي هي نتاج عن التشوه التصوري أو الفطري، وبين الظواهر الصالحة والسليمة، أي تلك التي تتوافق مع سلامة التصور والفطرة؟ وفي الحقيقة هذا إشكال كبير لأن التصورات الذهنية لدى الأفراد تتفاوت حسب معايير كثيرة، كالثقافة والمحيط والتجربة، بل حتى السن قد يكون عاملا في ذلك، ولفهم كيفية التفريق بين الظواهر فإننا نطرح هنا كمثال، ظاهرة أصبحت تنتشر في عصرنا الحديث وبشكل كبير، وهي ظاهرة تشارك الزوجات، في حين أن منطق العلاقة الزوجية في صورتها الطبيعية والموافقة للتصور السليم، تتناقض مع هذه الممارسة، بل إن الكائنات الأخرى غير البشرية،

ترفض هذه الممارسة كذلك، ولا يمكن الحصول على انثى تخص ذكرا أخر، إلا إذا تقاتل الذكران والمنتصر تصبح له السلطة على انثى المهزوم، إذا فالطبيعة تحكم أنه ليس من السهولة، أن يحصل أحد على أنثى غيره، أو بمعنى أصح، ليس من العدل الاستيلاء على شيء يخص أحدا أخر. وغايتنا هنا ليس القياس على صورة الظاهرة في الطبيعة، وإنما نريد القياس على مقتضى العدل الذي قد نشترك فيه مع باقي الكائنات، والذي يعتبر من المسلمات الإنسانية والثوابت الفطرية، والتي تسعى البشرية لتحقيقه في كل مراحل رقيها الحضاري، والذي يقتضي أنه ليس لأحد أن يستولي على شيء يدخل في خصوصية شخص أخر، بل إن القانون الذي هو إبداع الجنس البشري، كان من دواعي ظهوره بالأصالة حماية الخصوصية، حتى لا يكون هناك أي نوع من تسلط القوي على الضعيف، إذا فقياسنا هنا كان الغرض منه طرح التساؤل التالي: وهو هل مشاركة الزوجات ظاهرة تخدم العدالة الاجتماعية، كمسلم من المسلمات الإنسانية أم لا؟ فإذا حكمنا أنه لا يحقق العدل الاجتماعي، فهو مرفوض وإن كان يحققه فهو مقبول، فإن قيل إن هذا سلوك يدخل ضمن الحريات الفردية، وأن الأطراف التي تمارسه لا تلحق ضررا بأي فرد أخر، وأنه من العدل أن يكون كل فرد من حقه أن يمارس ما يهواه.

أقول نعم صحيح، أن الفرد حر في تصرفاته لكن الحرية ليست مطلقة، لأن أي سلوك فردي يمس أي مسلم من المسلمات الإنسانية كالعدل، حينها يكون من حق المجتمع أن يرفض هذا السلوك، حتى لو وجد من يؤيده، لأنه لا يمكن القبول بممارسة سلوكية تمس بالمسلمات الاجتماعية أو الإنسانية، لكونها في حال انتشارها ستصبح تمس بحرية كل فرد في المجتمع، فما دمنا نتفق على أن العدل هو متطلب اجتماعي لا يمكن التخلي عنه، وإذا أضفنا المعطى التالي، وهو أن انتشار البشرية في هذه الأرض كظاهرة بشرية، كانت بذرته من الأسرة الأولى على سطح الأرض، وهذا مشاهد أيضا في تاريخ الحضارة البشرية من خلال الطريقة التي تأسست بها القبيلة وانتشارها، فمن هنا نعلم أن الظاهرة الغير عادلة التي نتهاون في صدها على المستوى الفردي، قد تنتشر لتحدث خللا في التوازن الاجتماعي بل وحتى الإنساني. وإن قال قائل أين الإشكال في أن يختار الأفراد أو فئة من المجتمع ممارسة سلوك معين، حتى لو كان غير عادل، وما داموا هم يتصورنه عادلا فلا إشكال، ومن حق أي مجتمع أن يختار اعرافه وقوانينه، والمظاهر الاجتماعية التي تميز ثقافته وحضارته.

أقول إنه لمن المؤكد أن المجتمعات حرة في تقرير مصيرها، لكننا نقصد من خلال ما طرحناه هنا، هو الحفاظ على المسلمات الإنسانية التي تحفظ رقي البشر وتوازن الحياة البشرية، لأن هناك ظواهر قد يكون ظاهرها أنها نتاج اجتماعي، وتحقق منفعة ما، لكنها في الحقيقة لها أثار سلبية على مستوى الجنس البشري، وليس الاجتماعي فقط، فلولا أن الحضارات السابقة دأبت على الحفاظ على الأمن مثلا وتطوير وسائله، لانقرضت البشرية، لأن الأمن هو شيء أساسي لحفظ حياة الإنسانية، وأيضا لولا الأمن لما استطاع البشر أن ينشؤا حضارات، ومن هنا يمكن القول إن الأمن من المسلمات الإنسانية، لكونه ضرورة طبيعية، وأي ظاهرة اجتماعية سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، تمس أو تهدد هذا المسلم، فإنها يجب أن تكون مرفوضة، حتى لو كانت من ضمن الحريات الفردية، وبالتالي فالحرية ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بعوامل عدة يفرضها انتماءنا للجنس البشري أولا، وللمجتمع الذي نعيش فيه ثانيا.

وبالعودة إلى المثال الذي طرحناه هنا، وهو مشاركة الزوجات، وقلنا أنه لا يتحقق به العدل، نضيف أيضا هنا أسببا أخرى لرفضه، وهي أنه يحدث نوعا من الخلط في نسب الأطفال في حال حدوث حمل، فليس من العدل أن ينسب حمل لغير المتسبب فيه، أو يلزم أب بتربية ابن ليس من صلبه، فإن قيل: إن العلم حَل المشكل بتحليل الحمض النووي. أقول: إذاً ماذا لو كان المتسبب في الحمل غير الزوج، هل تطلق الأم لتعيش مع أب الطفل الحقيقي؟ أم فقط تعطيه لأبيه الحقيقي بعد الولادة؟ وفي حال الطلاق ما ذنب الزوج حتى يجبر إلى الدخول في هذه المتاهة وتكبد عناء تأسيس أسرة جديدة؟ وماذا لو كان المتسبب في الحمل هو الأخر متزوج، فهل يجبر عليه الزواج بزوجة ثانية؟ أم يأخذ الطفل بكل بساطة ليعيش مع أم غير أمه؟ وما ذنب الزوجة أن يفرض عليها طفل غريب نتاج متعة عابرة ولعبة سخيفة؟ ثم لننظر للصورة الكبير في حال انتشار هذا السلوك في المجتمع أو بين أغلب المجتمعات، فكم ستكون لدينا من حالة كهاذه مستعصية الحل، فإن قيل إن عمليات الإجهاض تغني عن كل هذا. أقوال: إن عملية الإجهاض ليست لعبة أطفل، بل تعتبر مخاطرة قد تأدي إلى الوفاة، ثم هل يعتبر قتل جنين أمرا إنسانيا ومنطقيا كثمن لنزوة بعض الأفراد، وكثمن لسلوك عبثي غير مسؤول؟! نهيك عن أنه ليس كل الناس قادر على تحمل التكلفة. وبالتالي فإن تراكمات أثر هذه الظاهرة، انتقلت من كونها تعود بالضرر على النظام الاجتماعي، إلى ظاهرة تهدد حياة الأفراد أيضا، فكل هذه المشاكل المترتبة عن هذا

السلوك، فيها إشارة إلى أن ما يخالف المسلمات، أبدا لا تكون أثاره صحية أو نافعة للمجتمع، رغم كونها قد تظهر على الصعيد الفردي في ظرفية معينة أنها فيها منفعة أو متعة. كما أن هذه الظاهرة لها أثار تهدد التوازن الاجتماعي، فلو تشارك رجلان في امرأة، لَتَسبب ذلك في ظهور نوع من الاكتفاء عند الرجال، مما يسبب فائض كبيرا في عدد النساء اللواتي لن يكون لهن شريك، أي أن هذه الممارسة كأنها تخول لبعض النساء، أن يمارسن نوعا من الاحتكار، وهذا لا يحقق العدل الاجتماعي، وهو ظلم لفئة أخرى من النساء، مما يجعل المجتمع ينحرف مع الوقت إلى سلوكيات أكثر شذوذا، تزيد من مظاهر الخلل الاجتماعي، بل إنه قد يتسبب في خفض نسبة الولادات، وينتج عن ذلك مجتمع من العجائز، فالنسيج البشري يمتاز بنوع من التناسب والتوازن الطبيعي بين عدد الرجال والنساء، إضافة لظروف طبيعية واجتماعية أخرى، تؤثر في هذا التوازن كالحرب والسلم والأمراض -خاصة تلك الأمراض التي تختص بجنس دون أخر- ونسبة الزواج بالنسبة لنسبة الولادة، وغيرها من الظواهر المؤثرة في هذا التوازن. وعندما نسهم في هذه الاختلالات ونسمح لها بالانتشار، فإنها تنتج سلسلة من الظواهر العقابية التي تكون نتائجها سلبية على المجتمع وكذلك على الفرد، نهيك عن ما أثبته الطب اليوم، بأن معاشرة المرأة لأكثر من الرجل واحد، يرفع من احتمالية إصابتها بأمراض الجهاز التناسلي والأورام السرطانية، وأمراض فقدان المناعة، وهذا يعد أيضا سببا قويا لمنع مثل هذا السلوك، لما فيه من خطورة على حياة الفرد، فحفظ الحياة أيضا هو من المسلمات الإنسانية، التي دأبت البشرية على مر العصور والحضارات تسعى للحفاظ عليها، فما اخترعته البشرية من أساليب الزراعة، والأسلحة وأساليب الحرب، والقوانين العقابية وأجهزة أمنية، إلا للحفاظ على النفس البشرية بالدرجة الأولى، وكما نسارع لمنع شخص من الانتحار حفاظا على حياته، فكذلك من واجب المجتمع أن يحارب الظواهر السلوكية، التي تؤدي بالإنسان إلى إلحاق الضرر بنفسه، أو تؤدي به إلى فقدان حياته، وعدم سعي المجتمع لتحقيق هذا المسلم، يخرجه من صفة المجتمعات الراقية والحضارية، فالإنسانية هي المعيار الحقيقي الذي يمكن أن تصنف على أساسه حضارات الأمم، وأن أي مجتمع يسن أعرافا أو قوانين تهمش أو تهدم المسلمات الإنسانية، فهو مجتمع يعاني من تشوه في التصورات والفطرة البشرية، فلا يمكن أن نتصور مجتمعا يسمح بالقتل، أو لا يسارع لانقاد حياة إنسان، ولا يقدس الحياة البشرية.

وبهذا نكون قد أجبنا عن الإشكال الذي طرحناه منذ البداية، وهو كيفية التفريق بين الظواهر الصحية والموافقة لسلامة التصور والفطرة، والظواهر الغير صحية، وباختصار نقول إن الظواهر الصحية هي التي تكون خادمة أو تحقق أحد المسلمات الإنسانية، وأما الظواهر الفاسدة أو الغير الصحية، هي التي تخالف هذه المسلمات أو تسهم في مخالفتها، ولو بشكل ضئيل، لكون طبيعة الظواهر التراكمية، تظهر أثارها بشكل أكبر كلما طال وجودها في المجتمع.

إن من شأن هذا الطرح، أن ينسف الرأي القائل بأن المعيار الذي نفرق به بين الظواهر السليمة والغير السليمة، هو نسبة انتشارها في المجتمع، أو مدى إثارتها للعقاب، وقد أيد "دوركايم" هذا الرأي. ولعل هذا الرأي وجد صداه في واقعنا الحاضر، حيث أصبح المحتوى الإلكتروني مثلا، يلقى الدعم والقبول، كلما كانت نسبة مشاهداته وانتشاره أكبر، وحيث أصبحت نسبة المشاهدة معيارا للحكم بصلاحية المحتوى أو لا، دون الأخذ بالاعتبار المعايير الأخلاقية أو القيمية، أو حتى الخصوصيات الاجتماعية، وهو نفس الأمر مع الظواهر حسب من يقول بهذا الرأي، وهو أن الظواهر كلما كان شيوعها وانتشارها في المجتمع أكبر، كلما كان احتمال الجزم بسلامتها أكبر، وبحسب هذا المنظور فإن هناك من يعتبر الجريمة ظاهرة سليمة، لأنها ظاهرة عامة في جميع المجتمعات، وليست خاصة بمجتمع معين. لكن نحن هنا نحاول ان نطرح المسألة بمنظور أخر أعمق، يأخذ بالاعتبار طبيعة الإنسان وبيئته، والمحفزات التي تدفعه إلى اختيار أو ابتكار ضروب من السلوك، باعتبارها أحد الوسائل التي تعينه على حفظ وتطوير حياته، لذلك لا يجب النظر إلى الجريمة كظاهرة مستقلة، بدون النظر إلى أسبابها ونتائجها، ولا يمكن أن نتقبل ردت فعل المجتمع نحوها دون النظر لما تسببه من ضرر أو منفعة، فالجريمة تسبب ضررا للمجتمع، وهذا الضرر هو الذي أنتج العقاب، فيكون العقاب بذلك مجرد رد فعل سببه الخطر المحدق بالمجتمع، ورغم أن الجريمة تظهر على شكل سلوك فردي غالبا، إلا أنه يتم رفضها والعقاب عليها، لكون انتشارها يعني حدوث ضرر أكبر لما ستخلفه أثارها التراكمية، وبالتالي فإنها ظاهرة غير مقبولة، سواء كانت على شكل فردي أو جماعي، ولا يمكن اعتبارها ظاهرة سليمة، لكونها تمس بأحد المسلمات الإنسانية وهو الأمن، وكونها منتشرة أو ترقت لمستوى التنظيم، بحيث أصبحنا نرى فئات أو مجتمعات أو ربما حتى دولا، تحقق مصالحها من خلال الجريمة، فرغم ذلك لا يمكن اعتبارها سليمة أو طبيعية، لأن الجريمة في الأصل ظاهرة فرعية، وليست

أصلية، بمعنى أخر أنها متولدة عن ظاهرة اجتماعية أخرى، قد تكون الظلم الاجتماعي، أو الفقر أو أي ظاهرة أخرى تكون سببا أو محفزا لخلق الرغبة في ارتكابها، وأن انتشارها يرجع بالأساس إلى انتشار أسبابها، فكل ظاهرة تحتاج في تحقيق انتشارها إلى بيئة حاضنة، والبيئة الحاضنة للظاهرة، هي البيئة التي تنتشر فيها الأسباب والمحفزات لظهورها، فتكرار الظاهرة يستوجب منطقيا تكرار لأسبابها، ولا يعني سلامتها. والقول أن الظواهر التي تستوجب العقاب الاجتماعي، هي ظواهر طبيعية، ومن الواجب الإبقاء عليها في صورتها. هذا يعني أننا سنجد أنفسنا في حالة التطبيع مع الجريمة كيفما كانت، سواء كانت جريمة مادية أو أخلاقية أو نفسية، فالمخدرات مثلا اكتست بكساء التقنين مع تزايد المتعاطين لها، وارتفاع نسبة الطلب عليها، فتغليف بعض الجرائم بمفهوم ما هو طبيعي أو بحُجة ارتفاع الطلب والرغبات الاجتماعية، إنما هي دعوة لاحتضانها وتقبلها، فإن كان العلم لا يصنف الظواهر بشكل واضح، بحيث يستطيع المجتمع أن يتجنب الظواهر التي تؤدي به إلى ظواهر منحرفة، أو تمس بأحد المسلمات الإنسانية، فهو علم قاصر.

فإن قال قائل: إن الظواهر السلبية لابد أن تكون في المجتمع بصورة طبيعية، فهذا ما يجعل المجتمعات البشرية متوازنة طبيعيا، وإن من شأن اختفائها الاخلال بالتوازن، والمقصود بالظواهر السليمة، هي تلك الظواهر التي تنشأ بشكل طبيعي في الوسط الاجتماعي، وهذه قد تكون من بين الإشارات التي تعرفنا إن كان المجتمع طبيعيا ومتوازنا أم لا؟ فبعض الأمراض قد تدل على علة في الجسم، وبعضها الأخر قد يكون دليلا على الصحة، كالحيض في المرأة مثلا، فمن شأن اختفائه أن يكون دليلا على وجود علة بالجسم.

أقول: إن هذا الطرح لا يتناسب أبدا مع طبيعة المجتمع البشري، فرغم أننا لا ننكر أن بعض الأمراض والظواهر الصحية، تكون دليلا على صحة جسم الإنسان، إلا أنها تبقى أمراضا، وتسمى كذلك لأنها تخفض من قدرة الإنسان الصحية، ولو بشكل مؤقت، بمعنى أنها أعراض مستثناة عن طبيعة الجسم الصحية في حالته الطبيعية، وحتى لو سلمنا بصحة الطرح القائل، أن بعض الظواهر السلبية تكون دليلا على صحة المجتمع وتوازنه، فهذا يعني أننا نهمل النظر إلى جانب الضرر فيها، ولا نسلم بعليتها ومساسها بالمسلمات الإنسانية، وهذا يفتح الباب لانتشارها، مما يجعل البشرية أكثر عرضة لخطر الاختلال في التوازن البشري، فلو تقبلنا أحد الظواهر السلبية كالقتل مثلا، و وصفناها بأنها ظاهرة سليمة، بحجة أن صورتها تتكرر بطريقة طبيعية في جميع المجتمعات، فإننا نجيز في نفس الوقت فعل

القتل، وإزهاق الأرواح بدون وجه حق، وسيسود في المجتمعات اعتقاد، مفاده أن وجود هذه الظاهرة، شيء طبيعي ولا ينبغي أن نلوم انفسنا كمجتمعات على وجوده، أو نتعب أنفسنا بالسعي لإصلاحه، وهذا فيه نوع من التطبيع مع الظواهر السلبية، وهذه نفس الطريق التي تم سلوكها حينما أرادت بعض المجتمعات، التطبيع مع بعض السلوكيات الضارة بالمجتمع، كالدعارة والمخدرات والخيانة الزوجية وغيرها، حيث تم اعتبار هذه الظواهر حريات فردية طبيعية، ومن الواضح ما في هذا المذهب من فساد، كونه يتعارض مع المسلمات الإنسانية، التي توجب الحفاظ على النظام، وعلى الإنسان وحياة الإنسان.

فإن قيل: إن هذه المسلمات الإنسانية مفاهيم مبهمة، وغير معلومة. أقول: إن تصورات الإنسان حول هذه المفاهيم واضحة، منذ قدم تاريخ البشرية، ويسهل علينا عن طريق استقرائنا للحضارة البشرية، أن نستنتج هذه المسلمات، لأنها عبارة عن دوافع طبيعية ونفسية، دفعت بالبشر الى تطوير وسائل عيشهم، والسير بمستوى تصاعدي في مراتب الرقي الحضاري، خدمة لهذه المسلمات كغاية توحد توجه الأفراد، لأن البشر يعلمون تمام العلم وبطريقة فطرية، أنه يستحيل استمرار الجنس البشري بدونها، ولو استقرأنا تاريخ التطور الحضاري للبشر، وابتكاراتهم في مجال الحرب مثلا، فإننا نجدها تخدم مسلم الأمن، وإذا نظرنا لتطور الطب، نجده يخدم مسلم الحياة، وتطور القوانين يخدم جانب العدل، وتطوير الأعراف والعلاقات العامة والقواعد الأخلاقية، يخدم مسلم التوازن الاجتماعي، والتطور في شكل التجمعات البشرية خادم لمسلم النظام، وكل مسلم من هذه المسلمات يمكن أن يكون أصلا لظاهرة ما، باعتبارها خادمة له بطريقة من الطرق، أو تصنف كمعارضة له إن لم تكن كذلك. فإن قيل إن هذه المسلمات تغفل كثيرا من المظاهر والظواهر، التي تكون من طبيعة المجتمع، وأن فيها إغفال لحرية الفرد والمجتمع.

أقول إن هذه المسلمات مفاهيم كلية، تندرج تحتها كل الظواهر التي تخدمها وتحققها، أو تكون متفرعة عنها، فالنظام مثلا قد يتفرع عنه تلك المظاهر السياسية، كالملك والجمهورية والخلافة، أو تلك القوانين الملزمة بتطبيق الدستور وغيرها، وأما الحرية فهي من مقتضى مسلم العدل، فلا يمكن تصور وجود العدل دون حرية.

لكن لنا وقفة هنا قصد توضيح بعض الأمور حول الحرية، لأن الخلط الذي يقع في مفهومها، يكون عائقا أمام حسم المجتمع في الحكم على بعض الظواهر، إن كان ينبغي له تقبلها أو لا. وفي حقيقة الأمر، أن الحرية لا يجب أن تكون موضوعا للنقاش، لأن الأصل في الإنسان

أنه حر ويستطيع فعل ما يريد، فلو فرضنا أن أسرة بسيطة تلزم طفلها بقانون منزلي معين، يتضمن عدد ساعات معين للعب ولمشاهدة التلفاز، وموعدا معين للنوم ولطعام، فإن هذا الطفل ورغم اعتياده هذه القوانين، إلا أنه يعود لأصل حريته كلما غاب أهله عن المنزل، ليفعل ما يريد وبالكيفية التي يريد والوقت الذي يريد، فالأصل في السلوك الإنساني، أن لا قوانين ولا التزامات. لكن هذا الطفل عندما يكبر ويتحمل مسؤولية نفسه، سيعايش ظروفا تدفعه إلى ابتكار قوانين ملزمة، يلزم بها نفسه، كترشيد استهلاك الكهرباء، فيخصص وقتا محددا للتلفاز مثلا لتجنب ارتفاع الفتورة، أو بتخصيص موعد للنوم لتجنب مشاكل صحية أو بسبب التزامات العمل، إلى غير ذلك، وهذا بحد ذاته مظهر من مظاهر تطور نمط العيش على المستوى الفردي، وهو نفسه ما يحدث على المستوى الاجتماعي، أو أنه قد حدث بالفعل إن صح التعبير. فلا شك أن البشرية قد عاشت حقبة من الحرية المطلقة، وأن الأعراف والقوانين التي تراكمت عبر الحضارات، كانت نتاج تجارب الحضارات التي سبقتها، والتي تعلمت من تجربتها للقوانين والنظم من أجل أن تستمر، وبالتالي فإن التساؤل الحقيقي الذي يجب ان نطرحه هنا، ليس هو كيف نحقق الحرية؟ لأن الحرية شيء حاصل منذ الولادة، فمنذ أن نولد نكون قادرين على فعل إي شيء، لكن ما يجب حقا التساؤل عنه في تحقيق الحرية، هو ما الذي لا ينبغي علينا فعله؟

لقد تعلمت البشرية، كمظهر من مظاهر رقيها، كيف تضع حدودا لتصرفاتها، حتى تستطيع التأقلم مع البيئة المحيطة بها، وفي نفس الوقت فيه تحقيق لمصالحها، حتى تستطيع الاستمرار، فالنظام كمسلم من المسلمات، سعت البشرية لتحقيقه في كل مراحل تطورها لا يتحقق بالحرية المطلقة، التي لا تخضع لحدود وقواعد تضمن التوازن والرقي الاجتماعي، لذلك قلنا أن الحرية من مقتضى العدل أو أن العدل إنما هو متضمن للحرية، باعتباره يضمن التوازن والمساواة بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي فإن كل ما يفعله الإنسان، فهو في نطاق حريته بالأصالة، ولا يحتاج فيه لإذن أحد، إلا أن يكون هذا السلوك مخالفا لأحد المسلمات، فإنه يعتبر حينها سلوكا غير سليم أو مرفوض، وأحيانا قد يستوجب العقاب الاجتماعي، وهذا يستلزم سلب جزء من الحرية، لكي نتمكن من تصويب حدودنا السلوكية، وجعلها أكثر رقيا لتتناسب مع كينونتنا كبشر أولا، وكمجتمع إنساني ثانيا.

ولهذا نجد أن المجتمعات البشرية الأوائل، كانت أكثر حرية من المجتمعات التي تليها، واستمر هذا التقلص في مجال الحريات إلى يومنا الحاضر، وذلك نظرا لكون البشرية تراكم تجارب تدفعها إلى تكوين تصورات جديدة، حسب أثر كل سلوك سواء كان اعتياديا أو مستحدثا، وهذا بحد ذاته نوع من تصحيح السلوك وتطوير النظام الاجتماعي، حيث يجعل من الممكن أن نصل بجنسنا البشري، إلى التجانس الذي يتعدى الأعراف والتقاليد والدين. فلو تأملنا في جنسنا البشري كجنس يوحده الشكل الوراثي، فإننا نفهم أنه من الطبيعي، أن تكون لبعضنا مظاهر لها أثار قد تتعدى مجالها الفردي والفئوي، إلى ما هو أشمل، وأنه ليس من الطبيعي أن نحكم على بعض الظواهر بالرفض، لأنها تصدر من جنس ما، مع أننا نتسامح مع نفس الظاهرة إذا صدرت من جنس أخر، رغم أننا جنس بشري واحد يمتلك نفس الخصائص. وقد أثبت لنا الواقع اليوم كيف تتفاعل البشرية فيما بينها، وكيف تنتقل الظواهر بسرعة من مجتمع لأخر، على جميع المستويات، و حتى على مستوى ما يؤكل وما يلبس، وكأننا قرية واحدة، فلو أخذنا مثلا ظاهرة لباس "البنطلون الممزق" الخاص بالنساء، و نظرنا إلى طريقة انتشار هذه الظاهرة من المجتمع الغربي إلى المجتمع العربي، الذي أغلبه مجتمع إسلامي محافظ إلى حد ما، لوجدنا أن هذا الأمر يطرح إشكالات وتساؤلات، حول المعنى الدلالي الذي تمثله هذه الظاهرة، أو التساؤل حول الغاية التي تحققها، حتى تستحق هذا الانتشار، والشعبية؟! أو ما هي الدوافع التي دفعت الى ابتكارها ابتداء؟! وما هي الغاية منها؟ وما هي الدوافع التي تدفع بالمرأة إلى إبراز جزء من جسدها أو أغلبه؟ مع العلم أن المجتمع يحميها من التحرش، فكيف تجعل من نفسها مصدر إغراء فتصبح عرضة له؟!

ولو وجهّنا نظرنا إلى الدوافع أولا، لوجدنا أن الدوافع الأصلية التي تدفع بنا إلى تطوير اللباس، هي الحصول على أكبر قدر من المنفعة، كالوقاية من البرد، أو الوقاية من الأذى كاللدغ، أو لغاية جمالية كإبراز المستوى الاجتماعي، وأحيانا للتعبير عن الحالة النفسية كالفرح والحزن، إلا أنه تطور في عصرنا اليوم، بفعل طغيان الأحوال الغريزية والجنسية على الأفراد، فأصبح اللباس يخضع لمنطق الرغبة في الإغراء، أو الرغبة في إبراز المقومات الجسدية، أو لإظهار القابلية للجنس، فهذه هي الدوافع المنطقية التي يمكن أن تجعل المرأة تفكر في إظهار جزء من جسدها في العادة، وهذا يدفعنا للتساؤل حول توازن الحالة الجنسية للنساء عموما، خاصة وأننا نجد من بين هؤلاء النساء المتزوجات منهن، أي أنهن

قد استطعن تحقيق الاكتفاء من حيت الجانب العاطفي والجنسي، ومن المفترض أن يضعف لديهن الدافع الغريزي. وبالتالي فإن هذا يدفعنا للشك في كون حالتهن النفسية غير مستقرة، وإلا لما توجهن لممارسة هذا السلوك، وينطبق نفس الأمر على الرجال في بعض الحالات، لكن في حالة الرجل يكون أمر اختلال التوازن الغريزي غالبا، بسبب تعرضه للاستثارة المستمرة، خاصة مع انتشار ذاك النوع من اللباس عند النساء، فالعقل الباطن للرجل، يفسر كل سلوك يبرز المقومات الجسدية للمرأة، بمثابة إغراء يستجيب له بشكل تلقائي، وهذا ما يتناسب مع طبيعة الرجل التي تفرض عليه الاندفاع بالمبادرة لإظهار الرغبة في العلاقة، وهذا الأمر تعيه المرأة بشكل فطري و واضح، وإلا كيف تعرف النساء عموما وخاصة اللواتي يعملن في مجال الخدمات الجنسية، أن عليهن ارتداء لباس معين وبموصفات خاصة لجذب الرجال؟... وانتشار هذه المظاهر، هو نفسه ما يتسبب في انتشار التحرش والاغتصاب غالبا، فالمسألة هنا لا تتعلق بوجود طرف ضعيف وأخر قوي يعتدي عليه، وإنما العلاقة هنا تفاعلية، أي أن هناك طرف فاعل وأخر متفاعل، وهذا الكلام مبني على غالب الأحوال، ولا يمنع من وجود حالات تتعلق بأسباب أخرى.

فإن قيل: إن اللباس عرف اجتماعي وليس له علاقة بالأحوال النفسية. أقول: إن التطور الذي طرأ على اللباس لم يكن صدفة، وإنما كان موجَّها بدوافع نفسية، ورغبات ذاتية فردية واجتماعية، وهذا يجعل من اللباس مظهرا من مظاهر التميُّز الفردي، أو وسيلة لتعبير عن الرغبات الفردية، كطريقة اللباس التي تعرف بها بائعات الهوى في شوارع بعض البلدان، ولو افترضنا أن الأمر ليس سوى مجرد تقليد أعمى، أو رغبة في تجربة شيء مختلف، فإن هذا الافتراض لن يستقيم مع الواقع، لأن الإنسان بطبيعته يقيس الأمور بدرجة منفعتها، خاصة وأن بعض هذه الملابس مرتفع الثمن، فشراء مثل هذه الملابس الغالية لمجرد التقليد، يعتبر سببا غير منطقي، إلا أنه قد يبدو منطقيا، في بيئة اجتماعية قد أصبحت فيها هذه المظاهر شيئا اعتياديا ومتعارف عليه اجتماعيا، لكن في هذه الحالة لا أعتقد أن هذا النوع من الأزياء سيكون ثمنه غال في هذه البيئة، لأنها ستكون متوفرة باعتبارها أصبحت عرفا اجتماعيا. وعلى العموم فإرادة النساء ودوافعهن لن تخرج عن هذا السياق، **لأن الغاية تبرر الوسيلة غالبا، فتصير الوسيلة دليلا على الغاية**، فمن خلال جرد الدوافع يتبين أن هذا اللباس، يكون المقصود به إما إحداث نوع من الأثر النفسي لدى الطرف الأخر، ودفعه للتفاعل مع ما يرى بطريقة معينة، أي أنهن يقصدن الإغراء، أو أن المقصود من الأمر

برمته، هو محاولة لتقليد غيرهن، قصد التساوي معهن سواء في المستوى الجمالي أو المستوى الاجتماعي، لكن هذا الأمر الأخير لو كان صحيحا، لما انحصر نوع اللباس في الشكل الإغرائي، فمن الواضح أنه صمم ابتداء لهذه الغاية، وبالتالي فحتى لو كان القصد هو محاولة التساوي من خلال التقليد، فإن المقصد من هذا السلوك، ينصرف تلقائيا إلى الإغراء، نظرا لأن هذا النوع من اللباس صمم لخدمة هذا الغرض، كما أن الأثار الناتجة عن ارتدائه تدل على ذلك، وخاصة إذا وجدت بيئة تنافسية، تجعل من الرجل موردا محدودا، وهذا يخلف حالة من الصراع الاجتماعي، مما يضعف حضور الجانب الأخلاقي والقيمي، ويجعل من التقليد شيئا ضروريا، لرفع نسبة احتمالية تحصيل نصيب من تلك الموارد المحدودة.

لكن من خلال هذا الطرح يبرز لدينا إشكال، وهو لماذا يكون لدى بعض المجتمعات القابلية لتقبل بعض الظواهر السلبية، أو غير الأخلاقية، رغم أن بعض هذه المجتمعات تظهر على أنها محافظة، سواء من الناحية الدينية أو الأخلاقية؟ ولماذا تظهر بعض المجتمعات القابلية لاتباع نمط مجتمعات أخرى وبعضها لا؟

وفي واقع الأمر، وعلى ما يظهر من خلال هذه التساؤلات، أننا أمام ظاهرتين إحداهما متولدة عن الأخرى، فظاهرة لباس الإغراء في المجتمعات المحافظة، قد تكون متولدة عن التبعية والتقليد، وفي المجتمعات الأخرى الغير المحافظة، فإن لباس الإغراء يكون متولدا عن الرغبات والدوافع النفسية للأفراد، إلا أن هذا لا يمنع من أن تكون متولدة عن الرغبات والدوافع النفسية، في المجتمعات المحافظة أيضا، وذلك لكوننا كبشر نشترك في كثير من الخصائص الطبيعية، وإبراز الجمال أو الرغبة في إثارة الإعجاب شيء غريزي، إلا أن الإفراط في هذا الجانب، قد يخلق نوعا من القابلية للانحراف، ولذلك نجد كثيرا من المجتمعات المحافظة، والتي كان حضور الجانب الأخلاقي فيها ضعيف، أو أنه كان منفكا عن نظامه العقابي، تحولت الى مجتمعات منفتحة أو بالأحرى منحرفة، بعد أن انتشرت فيها مثل هذه المظاهر. وعلى كل حال فإننا كلما توغلنا في الفئات الاجتماعية، التي ينتشر فيها الفساد الاجتماعي، نجد هذا النوع من اللباس يزداد انتشارا، مما يزكي القول أن هذا النوع من الظواهر له وظيفة معينة، أو أنه يخدم غاية معينة، وهذا يقتضي أن كل من يرتدي هذا النوع من اللباس سواء كان مقلدا أو قاصدا، أو كان مبتكرا له أو متاجر فيه، فإنه يسهم في تحقيق المقصد والغاية من وجوده.

إلا أن التبعية التي تظهر بين أفراد بعض المجتمعات، ليسهموا في انتشار مثل هذه الظواهر، إلى أن يصبح المجتمع في حالة تقبل لها، يعتبر بحد ذاته ظاهرة متولدة لتلبية الرغبات النفسية، لكن من المفترض أنه في حالة التقليد، أن يكون الأفراد في حالة جهالة للمقصد من هذه المظاهر، ولا يرغبون فيها إلا بعد ظهورها وعمومها، مما يعني أنها قد وجدت قابلية في وجدان الأفراد، بحيث أنها طابقت الرغبات والمكنونات النفسية لديهم، لذلك فإنها تلقى استحسان بعض أفراد المجتمع ، مما يجعل انتشارها سهلا، فتُشَكل فئة اجتماعية خاصة بها، لتفرض نفسها على المجتمع بعد ذلك، وهذا ينافي الرأي القائل، بأن الظواهر سابقة على الفرد، إلا أن تقبل المجتمعات لمثل هذه الظواهر، والتي كما قلنا تكون مخالفة لبعض القواعد الأخلاقية فيها، قد يرجع أيضا للبيئة الاجتماعية، والبيئة الاجتماعية التي نقصدها تتكون من ثلاثة عناصر.

العنصر الأول: هو الفكر أو القناعات والمعتقدات، وهي التي تكَوِّن المعارف لدى الفرد والمجتمع، فإن كانت هذه الأفكار والقناعات لا تؤيد مثل هذه الظواهر، فإنها لن تجد قابلية للانتشار، أما إذا كان المجتمع قد تفرغ أو تناس وانفك عن تلك المعارف، أو اعتنق المجتمع معارف وأفكارا جديدة بحكم عوامل التمازج الثقافي، فإن هذه الظواهر ستنتشر وبدون أي مقاومة اجتماعية[65].

العنصر الثاني: وهو التصورات الذهنية لأفراد المجتمع، بمعنى أخر، كيف ينظر الفرد للباس الإغراء مثلا؟ هل يعتبر مقبول المنظر أو أنه يحقق غاية معينة؟ أو أنه لباس عادي ومقبول وليس له أي أثار اجتماعية.

و**العنصر الثالث**: وهو التفاعل، وأعني به رد فعل المجتمع اتجاه أي ظاهرة، سواء بالقبول أو الرفض، وهل كان مشجعا عليها أم لا؟ أو كان يبدي أي نوع من أنواع الانتقاد أم لا؟ وهل أصدر المجتمع أي نوع من أنواع العقاب اتجاه هذه الظاهرة أم لا؟ فلو أن اللباس حقق الغاية التي ابتكِرَ لأجلها، كأن يصبح النساء اللواتي يرتدينه أكثر إغراء وجذبا لانتباه الرجال، والرجال بدورهم يتفاعلون مع هذا المظهر بانجذاب واضح، فإن باقي الأفراد سيفسرون هذا التفاعل على أنه استحسان وقبول للظاهرة، وهذا نوع من التشجيع لبقي

65 {فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء حتى إذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم بغتة فإذا هم مبلسون} القران الكريم سورة الأنعام الآية 44

النساء على تقليد نفس السلوك، رغبة منهن في الحصول على نفس النتيجة،[66] وهذا وقع في وسائل التواصل الاجتماعية، عندما يستحسن الأفراد سلوكا معينا ويتفاعلون معه بالإعجاب أو النشر، فإننا نلاحظ تكراره، رغبة من باقي الأفراد في إثارة إعجاب الأخرين.

وكل هذا لا ينحصر فقط في مجال التفاعلات الاجتماعي، فحتى على مستوى مجال السياسة، فإننا نلاحظ ان القوة السياسية، عندما تريد توجيه المجتمع اتجاه فكرة أو سلوك معين، فإنها تشيع فكرة تجعل من ذاك السلوك مستحسنا لدى الناس وتشهر به، وقد تخلق ملتقيات لدعمه، لخلق شكل إيجابي من التفاعل معه، أي أنها تحاول أن تشكل له بيئة حاضنة، وبالتالي فإنه سيصبح من البديهي أن يتقبل المجتمع هذا السلوك أو التوجه. وهذا يدفعنا للقول أن الظواهر التي يتقبلها المجتمع، ليست كلها نابعة من قناعات اجتماعية، أو نتيجة تطور طبيعي للرقي أو الانحراف الاجتماعي، لأنها قد تكون مفروضة على المجتمع بطريقة، تجعله يتقبلها بدون أي ضغط أو قوة قهرية ظاهرة، كأن يتم تقليص مجال الخيارات مثلا، ويكفي أن يتم تشجيع فئة ما، وإبرازها على أنها فئة متميزة، مع إظهار بعض السعادة على وجوههم، ليصبح الأمر واقعا معاشا مع مرور الوقت، بل إننا نجد أن هذه الطريقة، تتبع نسقا علميا أحيانا، ويشرف عليها متخصصون في أساليب التأثير على المجتمع، فالبشر يستخدمون العلم أحيانا بهذه الطريقة، وبدون أي تميز بين ما هو خطأ أو صواب، وبدون أي انضباط بالمعايير الأخلاقية، أو قياسات عقلانية تحدد ما ينبغي استعمال العلم فيه وما لا ينبغي، لأن كل شيء في العالم تتنازعه نقائض الضرر والنفع، ونحن يجب علينا ان نختار هل نريد الضرر لأنفسنا أم نريد النفع.

فإن قيل: إن الظواهر الاجتماعية، لا تقاس حسب ضررها أو نفعها، ولا ينبغي ذلك، لأنها تنشأ بصورة طبيعية في المجتمع، وبدون أي تقدير لضررها أو نفعها، بل هي نتاج تفاعلات فردية وجماعية، داخل كتلة اجتماعية أوسع.

أقول: إن هذا الكلام يخالف المسلم الإنساني، الذي دأبت البشرية على تحقيقه والحفاظ عليه، والذي من أجله ابتكرت الأعراف والتقاليد، بل وحتى القوانين والنظم السياسية، وهو التوازن الاجتماعي، لأن الظواهر التي لا يحدد ضررها من نفعها، لا وجود لها على الإطلاق، ما دام أن مصدر الظاهرة هو الكائن البشري، الذي لا يفتر من البحث عن وسائل المنافع، ليحفظ نفسه أولاً، وليحفظ المجتمع الذي ينتمي إليه ثانيا، لذلك فإن الظواهر

---

66 {كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون} القران الكريم سورة المائدة الآية 79

الضارة يتم استبعادها والنفور منها، وقد تُربط بنوع من العقاب، ولو نظرنا بعين المنطق للمسألة لوجدنا أن تمكننا من معرفة النافع والضار من الظواهر، سيعود بالفائدة على الفرد والمجتمع، لأنه سيقلص من احتمالية حدوث الاختلالات الاجتماعية، وستنحصر الظواهر فيما هو معلوم علته ودوافع نشوئه، عوض أن يبقى المجال مفتوحا. كما أن المجتمع سيتمكن من تمحيص تصرفاته، ليحافظ على مستوى رقيه الحضاري.

ورجوعا إلى المثال الذي ذكرناه، عن الظواهر التي تنشأ فرضا من القوة السياسية، **فإنه يتبين لنا أن الظواهر قسمان : ظواهر اجتماعية طبيعية وظواهر مفتعلة**، أي أن الظواهر الاجتماعي ليست كلها طبيعية، وتنتشر بشكل عفوي، نتيجة التفاعل المجتمع مع محيطه وظروف عيشه، بل إن هناك ظواهر مفتعلة، قد لا تخدم مصلحة المجتمع، أو تقتصر منفعتها على فئة قليلة من المجتمع، بدليل أننا نجد بعض المجتمعات التي يقنن فيها ممارسة الدعارة، كخدمة تؤدى بمقابل مادي بإقرار من القانون، بينما المجتمع لا يعترف بهذه الممارسة ويرفضها باعتبارها ممارسة غير أخلاقية، فهنا يجب أن نتسأل كيف لأفراد مجتمع أغلبيته يرفض هذه الظاهرة، ويربون أبناءهم على فكرة رفضها، ويعبرون عن رفضهم بطرق مختلفة، أن تنتشر فيهم هذه الظاهرة وتقنن؟ بل وتعطى تصورا جديدا (كمهنة) يخالف التصور العام، وتؤطر بالقانون، فهذا يعتبر شذوذا في النسق الاجتماعي، علما أن القانون لا ينزَّل مفروضا من السماء، وإنما يصدر عن توافقات اجتماعية. إلا أن الإشكال هنا ليس في النسق الاجتماعي، ولكن هذا الشذوذ جاء من كون فئة من المجتمع، هي التي تتبنى تلك الفكرة المخالفة للنسق الاجتماعي، وهذه الفئة امتلكت نوعا من السلطة، التي مكنتها من فرض الظاهرة على المجتمع بأسره، وهذا يشبه ذلك المرض أو الورم الذي يتسبب في خلل في وضائف الجسم، مما ينتج عنه تشوها في أعضائه، ويستمر هذا التشوه في الانتشار حتى يتشوه الجسم بأكمله. فمثل هذه الظواهر لا يمكن اعتبارها ظواهر طبيعية، لكون المجتمع في هذه الحالة مسلوب الحرية، خاصة فيما يتعلق بالنظام العقابي العرفي، الذي تم إبطاله بقوة السلطة، بالإضافة أن هذا النوع من الظواهر، قد يتم إلغاؤها أو محاربتها بمجرد تغيُّر الفئة التي تمتلك السلطة، وبتالي فهي ليست نتاج التفاعلات الاجتماعية، وانما هي نتاج مزاج القوة السياسية، والقناعات الفئوية، وهذا حال أغلب المجتمعات، مما يدفعنا للتساؤل عن ما مدى مصداقية القول، بان الشعوب حرة في اختيار أسلوب حياتها؟ أو ما مدى احتفاظها بهويتها وثوابتها؟ خاصة في عصر يُتغنى فيه بالديمقراطية والحرية؟ فالمسألة أشبه بدولة

صغيرة الحجم بالنسبة لمجموع دول العالم، تفرض مبادئها وأسلوب عيشها وتوجهها الفكري، على باقي سكان كوكب الأرض، ليس لشيء سوى لأنها تمتلك شيئا من السلطة. وهذا بحد ذاته ظاهرة تحتاج للفهم والتفسير، لأن من المستغرب أن سلوكا فئويا، يصبح من صميم هوية مجتمع ما، أو أن سلوكا فئويا يفرض نفسه أمام ظواهر تنافيه وتناقضه، وهي مترسخة بقوة وتشكل أغلبية المجتمع، رغم أن ذاك السلوك هو بحد ذاته ظاهرة دخيلة يحس المجتمع نحوها بعدم الرضا، وفي كثير من الأحيان، قد تولد نوعا من الغضب الاجتماعي، الذي قد ينفجر في أي لحظة ليولد ثورة من أجل الإصلاح، **فما فرض بالقوة سيرفض بالقوة أيضا**، وفي النهاية وفي أحسن الظروف قد تتولد لدينا ظاهرة الطوائف الفكرية، والتي تؤثر بدورها على تكاثف النسيج الاجتماعية. فالمجتمع الطبيعي يحافظ على توازناته بطريقة تلقائية وطبيعية، بغض النظر عن ردة الفعل التي قد لا تتناسب مع حجم الظاهرة أحيانا، لكن في النهاية يعتبر نوعا من التعبير عن الرفض لها، كالجسم الذي يرفض أي دخيل من الأجسام الغريبة من بكتيريا أو فايروسات، فيعبر عن ذلك بأي نوع من الحساسية أو المرض الذي من خلاله يحاول طرد الأجسام الغريب الغير مرغوب فيه، وهذا قد يكون مصاحبا لبعض الاضطرابات.

لكن رغم ذلك فإننا لا ننكر أن هناك بعض الظواهر التي قد تفرض نفسها بقوة القانون والسلطة، وتكون لها فائدة على المجتمع، أو يكون تأثيرها إيجابي ويتوافق مع المسلمات الإنسانية، وتكون من قبيل تصحيح أو إصلاح لوضع اجتماعي منحرف لا يتوافق مع المسلمات.[67] وقد يقال كيف يمكن معرفة الظاهرة التي ينبغي فرضها والظاهرة التي لا ينبغي فرضها، وهل من الصواب أن نفرض الظواهر، على مجتمع يعتبر حرا في اختيار مساره الحضاري وهويته الثقافي؟ أليس من الظلم أن نغلب كفة ظاهرة مستحسنة على مستوى فئوي ضيق، ونفرضها على المجتمع بأكمله بحجة أنها تلائم المسلمات الإنسانية؟

أقول: إن هذا التساؤل يثبت مرة أخرى، حاجتنا للضوابط والقواعد التي تضبط لنا نشأة الظواهر، لتمكننا من تصنيفها وحصرها، فالظواهر التي تفرض بغرض خدمة أحد المسلمات الإنسانية، هي ظواهر سليمة ولا ضرر في فرضها، حتى لو كانت تخالف العرف الاجتماعي، لكونها تعتبر تطورا في رقي النظام الاجتماعي، نظرا لكون أكثر المجتمعات ولابد أن تمر

---

67 {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} القران الكريم سورة الرعد الآية 11

بمرحلة البدائية، في جانب من جوانب نظامها الأخلاقي أو القيمي و التنظيمي، أو حت فيما يتعلق بالتوازنات الاجتماعية، فتكون بذلك في حاجة إلى التقويم في هذا الجانب أو ذاك، أما من غير هذه الدوافع فلا يجب العبث بالتوازنات الاجتماعية، بمعنى أخر أن دوافعنا في فرض ظواهر جديدة على المجتمع، لابد أن تكون بغرض حفظ المسلمات الإنسانية، ودعم الرقي الحضاري، وهذا لا يعني بحال تغليب فئة على فئة، أو أنه نوع من التسلط، فليس من المنطق أن تترك البشرية تسير في نمط اجتماعي من الواضح أنه نمط غير صحيح، وسيعود على المجتمع بالضرر، وفي أيدينا تغيير ذلك وإصلاح الوضع، فإن تركنا الحال على ما هو عليه بحجة أن هذه طبيعة المجتمعات، حينها سنكون ارتكبنا جرما في حق المجتمع وفي حق أنفسنا كأفراد، فالأمر أشبه بأن نكون عاكفين على دراسة ظواهر الجسم البشري، كي نتمكن من معرفة علله، وعندما يصبح بمقدورنا أن نعالج هذه العلل، نجلس كمتفرجين فقط، بحجة أن الجسم قادر على إصلاح نفسه بنفسه. إلا أن هذا الأمر لا يحصل في مجال الطب، فهو علم ارتقى من مجرد الكشف وتفسير ظواهر الجسد، إلى مرحلة أصبح فيها قادرا على أن يؤدي وظيفة عملية، تعود على البشر بالمنفعة ليخدم المسلمات الإنسانية، فحاجة المجتمع لعلم الاجتماع، تكمن في حاجته إلى اكتساب القدرة على إصلاح المفاسد الاجتماعية، على جميع المستويات، وليس فقط من أجل الإصلاح، بل إن البشرية التي كان دأبها ومازال هو تحسين طرق الحياة العامة، والتربية وتطوير العلاقات الاجتماعية، من حيث الانتماء والتعاون والتضامن، وتوطيد أواصر الإنسانية، تحتاج لعلم أكثر تقدما يؤسس لقواعد ثابتة ومنطقية، وأكثر شمولا حتى نستطيع التطور إلى مجتمعات أكثر إنسانية وأكثر رقي.

فإن قيل: إن القول بأنه يمكن افتعال ظواهر جديدة، من أجل الإصلاح أو لدعم مسلم إنساني، يفتح الباب أمام الأيديولوجيات المختلفة، للعبث بالتصورات الاجتماعية وتوازنها، خاصة وأن هناك اختلافات في التصورات الفكرية، والتصورات العامة للسلوكيات الأخلاقية واللاأخلاقية، كما أن كل شيء في هذا الكون يتنازعه النقيضان، النفع والضرر والخير والشر، فالإنسان اكتشف الحديد وطرق استخدامه، فاستخدمه في المنافع كالزراعة والصناعة ووسائل النقل، لكنه أيضا استخدمه فيما فيه ضرر كالقتل[68]، فالبشر

[68] {وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ۚ إن الله قوي عزيز} القران الكريم سورة الحديد الآية 25

ينظرون لنفس الشيء لكن بطرق مختلفة، فما يراه شخص ما نافعا قد يراه شخص أخر ضارا، وكذلك الظواهر المفتعلة إذا طوعت بمنطق الأيديولوجيات الفكرية، بحيث تغلف بغلاف المنافع، وهي في الحقيقة أسوء الأضرار، خاصة أن حاضرنا الحالي يعيش أسوء مراحل الصراعات الفكرية والسياسية، ويتم استغلال جميع الوسائل للتعتيم على مساوئ أو تجميل توجهات معينة.

أقول: في الحقيقة إن هذا الإشكال هو من أعقد الإشكالات التي تواجهها الإنسانية اليوم، وتتسبب في صدمات إنسانية كبيرة، بل إنها قد تقف عائقا أمام التقدم الحضاري لبعض المجتمعات، فعدم قدرة البشرية على التميز بين الضرر والنفع، أو بين الحقيقة والوهم، أو على الأقل تستطيع تقليص دائرة الاحتمالات فيها، يكون سببا في هذا الإشكال الذي كاد أن يفتك بالبشرية في حقبة ما، لذا نحتاج إلى تجنب تلك الكوارث مرة أخرى، بتطوير العلاقة بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، أي أن نصل إلى مستوى متطور من النظم، يفصل فيها بين المصالح الاجتماعية أو بالمعنى الأصح يفصل فيها بين المصالح الإنسانية، والمصالح السياسية، بل إنه من الواجب أن نصل إلى مرحلة تغليب المصالح الإنسانية على السياسية، لأن السياسة ليست سوى وسيلة لتنظيم المجتمع، فإن كانت السياسة لا تقوم بهذا الدور، أو أنها تتسبب فيما يناقضه، فإنها سياسة غير مقبولة ومنافية للمنطق الإنساني، لأن المجتمع هو من ابتَكَر السياسة، من أجل خدمة وتحقيق مسلم النظام، وهذا يعني أن البشر هم من يتحكم في السياسة ولا ينبغي العكس، **فلو كانت الظاهرة التي استحدثت لخدمة مصلحة ما، عادت على أصلها بالضرر فهي باطلة**، وفي هذه الحالة فإن السياسة قد عادة على أصلها وهو النظام بالضرر. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة إلى اتخاذ قواعد أكثر شمولا، تعلو فوق التفاوتات الفئوية والفكرية والسياسية وحتى الاجتماعية، وفي الحقيقة إن مثل هذا الطرح ليس بجديد، نظرا لأن البشرية قد توصلت له خلال مراحل تطوير نظمها، وهو ما يطلق عليه بالأعراف والتقاليد، وفي عصرنا اليوم يسمى بالدستور، وهي تلك الأخلاقيات والمبادئ التي تجمع نسيج المجتمع وتحفظ تماسكه، بحيث يُفرض احترامها والتزامها على جميع الطبقات والفئات الاجتماعية، إلا أن البشر اليوم، ورغم كل ما توصلوا له من تطور في الجانب التنظيمي والحقوقي، إلا أن الدساتير المقررة لا تتمتع بالقوة الإلزامية اللازمة، لتفرض نفسها على جميع الفئات، بل إن هذه الدساتير لا تتمتع بأي حصانة، وهي قابلة للتبديل والتغيير والانتهاك، وبسلطة القانون أو الدستور نفسه. نهيك

عن ضعف حضور القواعد الأخلاقية الثابتة إلى جانب القوانين العرفية في الأوسط الاجتماعي، نظرا لإلزام المجتمع بتعويضها بالقوانين الحديثة، مما ترك المجتمعات في حالة أشبه بالفوضى، مخلفة فراغا في جوانب متعددة من الأحوال الاجتماعية، وهذا يعني أننا في حاجة لقواعد تتمتع بسلطة أكثر قوة وغير قابلة للتبديل أو التعديل، وتفرض نفسها على جميع الفئات الاجتماعية، بل وتكون مشتركة بين البشرية أجمع، لأنه في ظل عدم وجود ضوابط تؤطر وتوجه الميولات النفسية والفكرية، قصد تغليب المصالح الاجتماعي والإنسانية، فإنه لا يمكن أن نحقق الغاية المرجوة من تنظيم البشرية، بل إننا سنكون قد انجرفنا في شذوذ تام، نحو التجرد من القيم التي تميز الإنسان عن الحيوان، أو عن باقي المخلوقات الأخرى، وبالتالي فإن هذا النوع من الظواهر أي الظواهر المفتعلة والتي قد تفرض بالقانون أو السلطة، قد تبدو وللوهلة الأولى على أنها ظواهر طبيعية ونتجت عن تفاعلات اجتماعية، لكن في الحقيقة تكون غير ذلك، خاصة إذا لم يعلم الغاية والفائدة من وجودها، بل إن بعض أغراضها قد ينحصر فقط في السعي إلى السلطة، من أجل إضعاف قوة فئة اجتماعية معينة، أو لإضعاف توجه فكري، من دون أي اعتبار للمنفعة الاجتماعية العامة.

لكن كيف يمكن التفريق بين الظواهر الطبيعية والظواهر المفتعلة؟ ولماذا لا نعتبر هذا النوع من الظواهر مجرد تفاعل طبيعي، داخل المجتمع بفئاته المختلفة؟

في الواقع يعسر التفريق بين الظواهر المفتعلة والظواهر الاجتماعية الطبيعية، لأنها تأخذ أشكالا متعددة في المجتمع، بحسب الفئات الاجتماعية، ولكننا نستطيع أن نتسأل عن كنْه ظاهرة معينة، بمجرد أن تخالف النسق الاجتماعي العام، ثم ننظر لدوافع هذه الظاهرة هل تتعلق بالفرد، أم أنها تتعلق بتوجه فكري أو اعتقادي، أو أن دوافعها نفعية أم ضارة ؟ ثم نلاحظ الظواهر المقابلة لهذه الظاهرة، وننظر إن كان هناك أي نوع من الإشارة لها بالتحريض أو النقد، فإن كان، فهذا يعني أن الغرض منها توجيهي وأن الباعث لظهورها ليس الحاجة، وإنما وجود صراع أو تعصب، وأحيانا قد تكون الرغبة في السيطرة والتسلط، ولهذا لا يمكن اعتبار هذا النوع من الظواهر بأي حال ظواهر طبيعية، أو نتاج تفاعلات اجتماعية، لكونها لا تحقق المصلحة العامة، ولا تخدم المسلمات الإنسانية، لأن الظواهر الطبيعية تنتج بتلقائية تامة، في إطار حاجة البشر الطبيعية لابتكار وتطوير ضروب العيش، فلو أخذنا ظاهرة الهجرة التي تنتج بشكل طبيعي كظاهرة اجتماعية، فإننا نجد أسبابها غالبا أسبابا طبيعية ومنطقية، قد تتعلق بالحروب أو شح الغذاء أو انتشار

الأوبئة، وبالتالي تكون الهجرة هنا بمثابة رد فعل طبيعي الغرض منه نفعي، وهو الحفاظ على الحياة وهذا مسلم من المسلمات الإنسانية، لكن لو كانت هذه الهجرة مفتعلة كاستخدام وسائل الترهيب والتخويف، وخلق بيئة من انعدام الأمن، أو التهجير الممنهج بقصد توطين فئة ما في الأرض على حساب فئة أخرى، لغايات عنصرية أو عصبية أو حتى سياسية، فإنه لا يمكن اعتبار هذه الظاهرة ظاهرة طبيعية، لأنها لم تفرز طواعية نتيجة للتفاعلات اجتماعية، وأيضا لأنها تتسبب لفئة اجتماعية بالضرر، حيث يتم تشريدها من موطنها وتهديد أمنها، وهذا يناقض المسلمات الإنسانية.

كما أن هذا التوجه من السلوك يخلق نوعا من الصراع الاجتماعي، ويولد الكراهية بسبب تقوية فئة على فئة، مما يعني أن هذا النوع من الظواهر، يعود بالضرر على المجتمع والإنسان بصفة عامة، ومن هذا المثال أيضا يتبين أنه يمكن إعادة إنتاج الظاهرة، بطريقة مقصودة بُغيت تحقيق أهداف معينة، قد تتعلق بالأيديولوجيات الفكرية أو العقدية، فظاهرة مثل الفقر هي الأخرى والتي من المعلوم أنها نتاج طبيعي، متولد عن أحوال اقتصادية يمر بها المجتمع، وتخلف فئة اجتماعية تعاني من ضيق العيش، إلا أن هناك من يعتبر أن الفقر ظاهرة سليمة، لعمومها وانتشارها في أغلب المجتمعات، وأنها ظاهرة صحية لأنها قد تكون كمحفز لأفراد المجتمع، لدفعهم نحو ابتكار حلول جديدة تخرجهم من الأزمة، فالإنسان بطبيعته يطور أساليب عيشه، كلما واجهته المشاكل، وبالتالي وبناء على هذا الرأي ليس من الواجب علينا محاربة الفقر أو إعانة الفقراء. وقد سادت هذه الفكرة خلال حقبة الكساد سنة 1929، ولعل هناك من يؤمن بها حتى في وقتنا الحاضر، وهذا ليس مستغربا، إذا علمنا أن في وقت الأزمات الاقتصادية، كثير من الأغنياء يزدادون غنى، وهذ الطرح قد يكون متبلورا عن نظرية الانتخاب الطبيعي أيضا، بحيث يتم فرز الفئات القوية عن الضعيفة، فالقوية تستحق الغنى والضعيفة يحكم عليها بالفقر، ولا ذنب للمجتمع في ذلك. ولذلك فإن هناك بعض الأنظمة التي تؤمن بهذه الفكرة، قد تفتعل أزمات اقتصادية لتخلق بيئة اجتماعية تنافسية ومتصارعة، ويسود فيها نوع من الإقصاء، لكي يبقى الأغنياء أغنياء دائما ويتوارثون الغنى، والفقراء فقراء دائما ويتوارثون الفقر، كما أن شريحة الفقر كلما اتسعت، كان ذلك في مصلحة الأغنياء، **فمعاناة الفقراء هي وقود ثروة الأغنياء**.

ولا يخفى ما في هذا التوجه من الإشكال والإفساد، لأن انتشار الفقر كما هو معلوم دليل على وجود اختلالات في النظام الاقتصادي للمجتمع، وعندما نتكلم عن النظام

الاقتصادي، فإننا نشير ضمنيا إلى التسيير والتدبير، أو قد يكون المجتمع يعاني من ضعف الموارد، وهذا يعني أن هناك خلل في التنظيم والإدارة أو التوازن الاجتماعي، تولد عنه ظهور ظاهرة الفقر، وبالتالي لا يمكن اعتبار ظاهرة الفقر ظاهرة سليمة وطبيعية بهذه البساطة، ولا يمكن اعتبار ظاهرة الفقر ظاهرة صحية، بحجة أن المجتمعات تندفع الى التطور كلما واجهت المشاكل، فلم يكن البشر على مر التاريخ يسعون إلى خلق المشاكل لأنفسهم، أو خلق المعاناة لبعضهم لكي يتطوروا، وإنما تطور البشرية جاء بشكل تدريجي وطبيعي، حسب الحاجة والظروف الطبيعية. وبالتالي فإن هذا الادعاء ادعاء غير منطقي، كما أنه لا يمكن توقع أو الجزم بمسار التفاعل الاجتماعي مع هذه الظاهرة، فقد تخلق بيئة صراع عنيفة تنتشر فيها الجريمة بشكل كبير، وهذا سيهدد السلم والنظام الاجتماعي ككل، كأن يخلق ثورات تنتهي بحروب أهلية، أو نشوء منظمات متخصصة في لجريمة "كالمافيا"، لكن إن نتج الفقر بشكل طبيعي نتيجة لتفاعلات اجتماعية، فإننا نلاحظ أن المجتمع يوازن نفسه بنفسه، ويخلق نوعا من التكافل الاجتماعي الطوعي، حيث يتحمل المجتمع مسؤوليته في الحفاظ على المسلمات، وهذا حدث مع كثير من الظواهر التي أنتجت تطور مظاهر كثيرة، كالطب والتربية أو السياسة أو الأجهزة الأمنية...، بخلاف لو كان الفقر ظاهرة مفتعلة، فإن رد الفعل الاجتماعي نحوها لن يكون سلبيا، نظرا لخفاء أسبابه أو عدم وجود منطق واضح يبرر وجوده، خاصة في ظل وجود تناقضات واضحة، تظهر وجود فرق شاسع بين واقع الطبقات الاجتماعية، ولعل الثورة الفرنسية خير دليل على هذا الكلام، فهذه الظواهر قد يكون أثرها أكثر شذوذا عندما تكون مفتعلة، بحيث لا يمكن توقع مخلفاتها، نظرا لعدم خضوعها لظروف طبيعية تحكمها، ويمكن أن نعتبر الدين أكثر إنسانية في هذا الشأن، رغم إصرار بعض الأيديولوجيات على جعله سببا في تخلف المجتمعات، فالدين يدعو إلى التسامح الاجتماعي والتضامن، بحيث يلزم أفراد المجتمع بتحمل مسؤوليات محددة، اتجاه بعضهم البعض، خاصة الفقراء، حيث يأمر الدين المؤمنين بإعانة الفقير وإغنائه، وحفظ كرامته من اللجوء إلى التسول، وهذا شيء ظاهر في نظام كنظام الزكاة في الإسلام، والذي يرسخ مفهوم أن الثروة المادية هي حق للناس جميعا، قويهم وضعيفهم، فلا يعني أن تكون فئة لديها القدرة على جني المال، أن هذا يعطيها الحق في احتكاره، وإنما واجب الأفراد اتجاه بعضهم البعض، أن يخصصوا نصيبا من أموالهم للفقير والضعيف واليتيم والعاجز، فهذا واجب التكافل بين افراد المجتمع، وهي مسؤولية الفرد اتجاه مجتمعه واتجاه الإنسانية أيضا.

وهذا السلوك له دور وظفي أيضا، بحيث يقي المجتمع من تغلغل نزعة الكراهية واتساع الفوارق بين الطبقات، ويخفف من بيئة الصراع الاجتماعي، فيتجنب المجتمع الانحراف الذي يولد ظواهر عقابية كالجريمة والفساد الأخلاقي، وهذا النوع من السلوك يعتبر من أرقى درجات التحضر، حيث يتحمل المجتمع مسؤوليته الاجتماعية، سواء على صعيد الأفراد أو على صعيد المؤسسات ومن بينها الدولة، خاصة إن كان هذا يتم من غير أن يُفرض بأي سلطة قانونية إلزامية ملموسة، بل إن الدين إذا نظرنا إليه كمجموعة من القواعد والتعاليم الإصلاحية، القابلة للتطبيق، فسنجده قد شمل في قواعده كل جوانب الإنسان، ابتداء من نوازعه النفسية وانتهاء بتفاعلاته الاجتماعية، وعموم قواعده يعطينا فكرة واضحة على أننا كبشر، متطابقون في التركيبة العقلية والنفسية والروحية والجسدية، وهذا ظاهر من خلال تطابق الظواهر الاجتماعية، فما يفرزه مجتمع ما من ظواهر، لا يعني أنها خاصة به وأننا لا يمكن أن نجد صورتها تتكرر في مجتمع أخر، بل ولنفس الأسباب والدوافع. أي أنه من الممكن أن تكون هناك قواعد شاملة وعامة وثابتة، يمكن تطبيقها على جميع الأفراد والمجتمعات، فالاختلاف في البلد أو النوع أو العرق، لا يعني الاختلاف في نفع الظواهر أو ضررها، ولا يمكن تصور أن الظواهر التي تم اكتشاف ضررها في مجتمع ما، أن تكون نافعة لمجتمع إنساني أخر، فهذا غير منطقي، لكون أثار الظواهر هي نفسها في جميع المجتمعات لا تتغير.

- <u>**المحور: الثامن بين عموم القاعدة الاجتماعية وخصوصية المجتمع**</u>

وهذا يقودونا للإشكال التالي، وهو هل من الصواب أن نصف الظواهر حسب الفئات أو الأنواع الاجتماعية؟ وهل يمكن القول أن ما يرتبط بالظاهرة من أسباب ونتائج، هو خاص بالنوع أو العرق أو المجتمع الذي ظهرت فيه، ولا يمكن تعميم قواعدها وقوانينها على فئة أو نوع أخر؟

أقول: في الحقيقة هذا الكلام ليس غريبا، لأن من يطرح هذا الطرح كأنه يتصور علم الاجتماع في مراحله الأولية، حيث يكتفي بالملاحظة والتفسير فقط، لكن الحقيقة أن علم الاجتماع رغم أنه يدرس المجتمعات البشرية ومراحل تطورها، إلا أنه لابد من أن تكون لهذه الدراسة منفعة تعود على البشرية جميعها، إذ لا يمكن بحال، القول بأن قواعد ظاهرة ما، هي

خاصة بمجتمع دون أخر، فالمجتمعات البشرية بالرغم من اختلافها وتباعدها، إلا أنها سلكت مراحلا متشابهة إن لم أقل متطابقة في طريقها نحو التطور الحضاري، فلا أظن مثلا أنه يمكن الجزم بأن مجتمعا ما، قد سلم من المرور بمرحلة النظام الإقطاعي، وحتى لو وجد فإنه يكون الاستثناء وليس القاعدة، لأن ظاهرة الإقطاع ظاهرة عامة مرت بها أغلب المجتمعات، **والاستثناء لا ينفي عموم النظرية**، والتي من المعلوم أنها تبنى على الغالب من الأحوال وليس على النادر منها. فالبشر متطابقون في الأحاسيس والمشاعر والتركيبة الذهنية والجسدية والغرائز الطبيعية، فلا يعني أن شخصا ما في زمن ما وفي مجتمع ما، فكر في ابتكار طريقة لتوزيع الماء، أن غيره لم يفكر فيها. بل والأكثر من هذا، إن كل ما يفرزه المجتمع لا يأتي من فراغ وإنما هو عبارة عن تراكمات فكرية، و محاولات التطور لم تنقطع أبدا خلال حياة البشر، فمنها ما هو فاشل ومنها ما هو ناجح، إلى أن وصل التطور إلى الشكل الذي نعايشه اليوم، أي أن هناك نوع من الترابط بين الاجتهادات الفكرية. فقد يطرح إشكال فلسفي في الصين، و في ظروف خاصة وزمن خاص، ولا يعرف له حل إلا في الغرب، وإن اختلفت الظروف والأزمان والأمصار، وبالتالي فإن التفاعلات الإنسانية هي أوسع من أن نضيقها بالتخصيص في النوع أو الفئة، بل إننا لو اعتمدنا هذا المذهب فإننا سنضطر لتصنيف الأنواع والفئات، ثم نلحق كل ظاهرة بالنوع أو الفئة التي ظهرت فيها، وهذا يعني أننا سنحصل على ظواهر متعددة ومتفرعة لا حصر لها، خاصة وأن المجتمعات الإنسانية قادرة بحكم قدرتها على التجانس، أن تنتج أنواعا هجينة من المجتمعات، وهذا يعني ظهور نفس الظواهر مخلفة نفس النتائج والأسباب، في نوع جديد من المجتمعات، وفي هذه الحالة إذا كنا سنتبع نفس الطريقة المشار إليها، فإننا سنشغل انفسنا بتحليل نفس الظاهرة في كل مرة، معتقدين أنها ظواهر مختلفة، فقط لأنها نشأت في فئة أو نوع شهد تغيُّرا في شيء من صفاته أو مكوناته، وهذا لن يمكننا من حصر الظواهر، بل إنه سيعيق العلم من السير إلى مراحل أكثر تقدما، حيث نكون قادرين على وضع قواعد عامة وثابتة.

وحتى لو سلمنا جدلا، بأن هناك اختلافات جوهرية في الأنواع، فإننا بعد النظر والتمحيص، سنجد أن البشرية تنجذب وبصورة طبيعية، نحو التوحد والتجانس والتكتل، وهذا ما يفسر تشكل مدن وحضارات، من مختلف الأنواع والأعراق والتقاليد، وقد تشكلت دول من عدة قبائل لها أصول وثقافات وعادات مختلفة، مما يعني أن القواعد المفسرة للظواهر يصح أن تكون شاملة لكل الإنسانية، وصالحة لكل المجتمعات وهذا ينطبق

على القواعد الأخلاقية أيضا، وكيف ما كان الحال تبقى تركيبة الإنسان هي نفسها، من حيث الجنس والفطرة، وبالتالي فإن الجنس البشري قابل للتوحد تحت قواعد عامة وشاملة[69]، **ففي النهاية إنما كانت بداية البشرية كأمة واحدة، ومقدر لها أن تعود كذلك.**

فإن قيل إن هناك كثير من الطوائف والفئات الاجتماعية، تتميز بظواهر خاصة بها دون غيرها، وهذا يعني أن قواعد هذه الظواهر، لا يمكن تعديها إلى غيرها، ولا يمكن تطبيق قواعد غيرها عليها، فلكل فئة ظروفها الخاصة.

أقول: إن هذا الأمر حاصل ومعلوم، إلا أنه لا يفند قولنا بأن البشرية قابلة للتوحد، فحتى لو كان بعض الفئات تتمظهر بمظاهر خاصة بها دون غيرها، فلا ننسى أنها عبارة عن مجتمع يتكون من أفراد وفئات أيضا، والتي كانت تتميز هي الأخرى بمظاهرها الخاصة، لكنها استطاعت التوحد ضمن قواعد عامة، مجمع عليها في فئة أو مجتمع واحد، وهذا ظاهر وملاحظ من خلال مراحل تطور التجمعات البشرية، فالأخلاق التي كانت تنظم عشيرة تتحول إلى أعراف لتنظم قبيلة، والأعراف تتحول إلى قوانين لتنظم مدينة، والقوانين تتحول الى دساتير لتنظم دولة، وهذه التراتبية مازالت قابلة للملاحظة حتى في عصرنا الحالي، بحيث نجد في بعض الشعوب عدة أعراف مختلفة لقبائل مختلفة، داخل دولة واحدة، ورغم هذا الاختلاف إلا أنها لم تجد مانعا من التوحد في شعب واحد، وهذه الأعراف تبقى في هذه الفئات كآثار للأشكال الأولية لتجمع البشري، وبقاؤها مترسخة في تلك الفئات يعود إما لعدم مخالفتها للمسلمات، أو لعدم وجود ما يغني عنها، أي أن أسباب وجودها متعلقة بدوافع معنوية أو لحاجة في النظام والأمن، ولو فرضنا أنه عندما وصل المد الحضاري لهذه الفئات، تمكنت من التجانس مع البيئة الجديدة، فهذا يعني أنها أدركت عدم حاجتها لتلك المظاهر لوجود ما يغني عنها، وبالتالي فإنها ستختفي بالتدريج.

فالمظاهر التي تنشأ بدوافع معنوية، رغبة في تحقيق أحد المسلمات الإنسانية، قد تنصهر ضمن النظام الجديد، إذا كان يخدم نفس المسلمات بصورة أوسع وأشمل، أو بمعنى أخر، أن البشرية قد امتلكت القدرة على قياس المنفعة، بحيث تختار الأمر الذي يحصل منه منفعة أكبر، حتى لو كان ذلك سيتسبب في تفكك نظام خاص بفئة معينة، فالمنفعة المتحصلة من التكتل والتجمع والتوحد، أكبر من التشبث ببعض المظاهر الخاصة. والتي قد لا تكون

---

[69] {كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه}القران الكريم سورة البقرة الآية 213

أصلا معرضة لأي نوع من النقد أو الرفض في ظل النظام الجديد، مادام قد تشكل لدى كل أفرد المجتمع استعدادا لتقبل جميع الأعراف والثقافات.

ويدعم هذا الطرح، ذلك الانسجام الذي شهدته المجتمعات بين جميع الفئات المكونة لها، بل ويحدث بشكل طبيعي طوال تاريخ التطور البشري، حيث تنصهر القبائل فيما بينها لتشكل مدنا، وتنصهر مدن وقبائل لتشكل دولا خاصة بها، فلو نظرنا لتاريخ المنطقة العربية، والذي يعتبر تاريخا حديثا نسبيا، فهي أقرب الحضارات تشكلا بالنسبة لزمننا الحاضر، حيث إن بداية انتقال المنطقة من البداوة إلى مجتمع حضاري، لم تمر عليها فترة طويل، وقد مرت هذه المنطقة بجميع مراحل التطور التي أدت إلى تجانس القبائل والثقافات والأعراف المتعددة والمختلفة، إلى أن تعرضت بعض هذه البلدان للانقسام مع حملات الاستعمار، التي فرضت واقعا جديدا في المنطقة، أدى الى تفككها، أو بروز كيانات وحضارات جديدة، فقد مرت المنطقة العربية بجميع مراحل التطور الحضاري، من النشأة إلى الانهيار في فترة وجيزة، مما يسهل علينا ملاحظة مساراتها العامة، وهذا يعني أن البشر مازالوا يتجانسون ويتخالطون، وتتمازج أفكارهم وثقافاتهم وأعرافهم، لتنتج في كل مرة واقعا أو حضارة جديدة، أو على الأقل أفكارا جديدة. وهذا بديهي لأن البشر ورغم كل هذا الاختلاف الذي يركز عليه البعض، فإننا نمتلك قواسما مشتركة فيما بيننا، تجعل أسباب ودوافع التجمع والتكاتف أقوى، فلا يمكن للناظر أن يحكم على أي شخص حتى لو كان يختلف معه في اللغة والعرق والثقافة والدين بل وحتى الجينات الوراثية، بخلاف القول أنه مجرد إنسان وكائن بشري، ولعل هذه الحقيقة هي التي تدفعنا لتأييد الفكرة القائلة: أن البشر كانوا في الأصل أمة واحدة ومجتمعا واحدا، تفرعت عنه أمم كثيرة انفصلت عن بعضها، في مرحلة ما من مراحل التاريخ، لتنتشر في بقاع الأرض الشاسعة، وهذا منطقي لأنه أمر حاصل ومشاهد في حياتنا الواقعية، فمن المعلوم أن الأسرة لبد لها من أن تتأسس من أب وأم، و اللذان ينجبان أطفالا، وهؤلاء الأطفال بدورهم عندما يكبرون ينجبون، فمن الطبيعي أن يشكلوا أسرا خاصة بهم ويستوطنوا بقعة من بقاع الأرض، وهكذا ودواليك إلى أن انتشر البشر في كل الأرض. أي أن كل هذه الأعداد من الأسر، أنما كان أصل وجودها الأسرة الأولى، التي استوطنت الأرض أول مرة، فلا يمكن بحال أن نستنتج من تعدد الأسر واختلاف أماكنها، أن ذلك يعني اختلاف أصولها أيضا.

فإن قيل: إذا كان الأمر كذلك فما الذي أنتج هذا الاختلاف في الأجناس البشرية، بل إن هذه الاختلافات قد تصل أحيانا إلى درجة التناقض، سواء على مستوى الأعراف والتقاليد، أو على مستوى المعتقدات والأخلاق؟

أقول: إن هناك كثير من العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف، ولعل اختلاف الثقافات والأعراف يعود بالأساس، لانحراف التصورات عن تلك التصورات الأصلية مع مرور الأجيال، وهذا وارد، لكون اختلاف التصورات، قد يحدث حتى على مستوى الأسرة الواحدة، فقد يكون هناك إخوة تلقوا نفس التربية، وعاشوا نفس الظروف، وتلقوا نفس التعليم، ومارسو نفس الأعراف والتقاليد والعبادات، ودرسوا نفس الكتب، لكنهم يختلفون في حالة النقاش، لوجود اختلاف في التصورات الذهنية، وما مدى إحساس كل فرد منهم بالالتزام والتبعية للأسرة، و بمعنى أخر، فإن كل واحد منهم يختلف مع الأخر في طريقة نظرته للحياة ككل، وبالتالي فإن هذا لاختلاف سينقله كل واحد منهم لأسرته وأبناءه، وأبنائهم أيضا قد يحدث لهم نفس الحالة من الاختلاف، **بناء على أن الفروع تكتسب صفة الأصول مع وجود التفاوت**، فهذا يعني أن هذه القاعدة يمكن أن تصدق حتى مع السمات الثقافية والمعرفية، والتصورات الذهنية، فمن المستحيل أن ينشأ نفس الشخص مرتين بنفس السمات العقلية والفكرية والتصورية، حتى وإن وجد هناك تطابق في الصفات الجسدية، إضافة إلى اختلاف الدوافع وقوة الرغبات النفسية، التي لا يمكن لأحد توقع طريقة تشكلها، لكن هذا أيضا لا يمنع بقاء بعض الرواسب الدالة على المظاهر الأولى للوجود البشري، وقد يكون نظام الزواج و الأسرة، من بين المظاهر التي حافظت على شكلها الأصلي منذ تلك الحقبة. وبالتالي فمن الطبيعي نشوء مجتمعات متعددة وأنواع متنوعة، إلا أن هذا الاختلاف والتنوع لا يقف عائقا أمام رغبة البشرية في الاتحاد والتجمع، لتحقيق أهداف أكبر أو لتحقيق إنتاج أكبر، فالقواسم المشتركة بين البشر هي أكبر من عوامل الاختلاف، خاصة مع وجود الرغبة في تحصيل المنافع بشكل أكثر نجاعة.

و قد يبرز إشكال على هذا الطرح، مفاده وجود كثير من المجتمعات ترغب في التفكك، ولها دوافع قوية في ذلك، مما قد يفند القاعدة التي قررناها وهي: **أن البشرية تميل نحو التجمع والتوحد.** وهذا الإشكال رغم كونه منطقيا، إلا أنه قد يهمل بالدرجة الأولى النظر إلى الشكل الأصلي، الذي كان عليه التجمع قبل أن تبرز الرغبة في التفكك...، وعلى كل حال، فإن هذه الظاهرة موجودة ومتحققة في الواقع، إلا أننا نعتبرها ظاهرة طبيعية، لوجود

عامل تباعد الأجيال عن أصل التجمع والتوحد، واختفاء أسبابه أو نسيانها من قبل الأجيال المتأخرة، وهذا يجعل من السهل بروز مثل هذه النزاعات، خاصة وأن أغلب التجانسات الاجتماعية، وُجدت بدوافع وغايات معينة، وضعف حضورها في التصور الجمعي لدى الأجيال المتأخرة، قد يضعف معها أيضا حالة التجانس والانتماء، بل إن تلك الغيات نفسها قد تحمل جانبا من أسباب التفكك، كعدم تحقق أحد المسلمات مثل العدل الاجتماعي، وهذا قد يدفع ببعض الفئات إلى الميل نحو تكتل فرعي، ونشأة نسيج اجتماعي جديد، يميل إلى الانفصال بغيت تحقيق هذه الغاية، وهذا النسيج بدوره يبدئ بالمرور بمراحل التشكل والتطور، إلى أن يصل بدوره إلى مراحل الشيخوخة والانهيار، فتظهر مظاهر التفكك مرة أخرى.[70]

- **المحور التاسع: الفرد منبع الظاهرة**

إذاً فكل ما يقرره الإنسان من سلوكيات في حياته وتتخذ شكل ظواهر اجتماعية، فإن وراءها دوافع نفسية، ورغبة في تحقيق مصالح ومنافع فردية أو عامة، لكننا ورغم تأكيدنا صحت هذا الأمر، إلا أننا لا ننكر وجود بعض الظواهر التي قد تبدو لا نفع منها، لكنها تظل موجودة ومحتفظة بشكلها، لكن بقاءها راجع إلى وجود إحساس عام بضرورة وجودها، وفي نفس الوقت لعدم وجود بدائل لها، فظهور السيارات الحديثة كبديل أكثر كفاءة، كان سببا في اختفاء عربات الأحصنة مثلا، وأصبح ينظر للأحصنة على أنها حيوانات لا فائدة منها، إلا لأغراض تتعلق بالتسلية أحيانا، لكن استخدام الحيوان كوسيلة نقل وحمل للثقل، لم تختفي تماما في بعض الأماكن النائية من البوادي، لأن هذه الوسيلة تعتبر الوسيلة الأكثر نجاعة في تلك البيئة، نظرا لطبيعة الأرض الوعرة والظروف المحيطة، ولو لا أن المنفعة من هذه الحيوانات كوسائل للنقل ظاهرة للناس، لتخلوا عنها ولكانوا استبدلوها بوسائل أخرى حديثة. إذاً فحتى الظواهر التي قد لا تبدو لنا ظاهريا أنها لا فائدة ترجى منها، قد تكون لها فوائد غير مدركة إما بسبب تناسي الأجيال، أو بسبب البيئة المحيطة، لذلك فإنه قد يبدو من المستحيل وجود ظواهرا، لا ترتبط بأي دوافع

[70] {ومن الذين قالوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم فنسوا حظا مما ذكروا به فأغرينا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة وسوف ينبئهم الله بما كانوا يصنعون} القران الكريم سورة المائدة الآية 14

نفعية، لأن الفرد هو منبع الظاهرة بكل بساطة، باعتباره مكون للمجتمع، ومادام الأمر كذلك، فإن الظاهرة نابعة من إدراكه للحاجة الملحة في استحداث شيء ذو منفعة يلبي حاجته الضرورية، ويمكن القول: إن الأسباب الملحة التي تفرض نفسها على نفسية الفرد، هي التي تتسبب في حدوث الظواهر. وبإمكاننا أن نلاحظ أيضا، أن هذه الدوافع تحتاج بدورها إلى مهيجات، حتى تستطيع أن تأخذ شكل الإحساس بالوجوب أو الإلزام في نفس الفرد، وتتمكن من فرض نفسها كفكرة ملزمة في ذهن الإنسان، وهنا قد يبدو للوهلة الأولى أننا نعزز الفكرة القائلة، أن الظواهر تتمتع بخاصية القهر، وتفرض نفسها على الفرد من الخارج.

أقول: إن كنا أخذنا بالمعنى الظاهري، فقد نحكم بصحة هذا الادعاء، لكن هذا لا ينطبق على المعنى الجوهري، فالنوازع النفسية التي تميل إلى الرغبة في البقاء، هي مكنونة في النفس بطبيعتها الفطرية، ولا يتم إنتاج أي سلوك لخدمة هذه النزعة، ما لم توجد هناك مهيجات لها، كتحصيل المنفعة أو تلبية الرغبة، أو تحقيق أحد الغايات التي تكون البشرية في حاجة إليها، بمعنى أخر أن البيئة التي يعيش فيها الفرد، تكون بحاجة للتطويع حتى تصبح صالحة للاستقرار، ونقصد بالبيئة هنا كل ما يدخل في بناء الحياة البشرية، وفي سياق هذه الرغبة لتطويع البيئة المحيطة، تفرز المجتمعات ظواهر وسلوكيات اجتماعية، تتفاوت فيما بينها من الناحية الأخلاقية أو المادية أو الاجتماعية، وهذه المظاهر ومن خلال التجربة للعديد منها، قد يتضح أن يتم تصنيفها والإقرار بإقصاء بعضها، والاحتفاظ بالبعض الأخر، مما يتقرر نفعه أو اعتباره الأصلح للمجتمع، بمعايير عقلية وأحيانا عاطفية. ويدخل في هذه المعايير أيضا، الملاءمة مع التصورات الذهنية للفرد، في مركب معقد، وذلك راجع للتركيبة المعقدة لكائن البشري، لكونه لا يطلق أحكاما عقلية فقط، وإنما يطلق أحكاما عاطفية وحسية وفطرية أيضا.

وبالتالي نكون قد أجبنا على المسالة السابقة، فالمهيجات الخارجية، قد تلعب دور الإشكالات التي تحتاج إلى حلول، أو العوائق التي تقف أمام تحقيق الرغبات والأهداف البشرية، وهذه الإشكالات هي المحفز الطبيعي للنوازع الفردية، التي تحفز الإنسان نحو الإنتاج، وبالتالي يكون الفرق بين ما نطرحه هنا، وبين الطرح القائل بان الظواهر قهرية، هو أننا نعتبر أن الظواهر في الأصل كانت غير موجودة، وأن السبب في وجودها هو الفرد، بعد تعرضه للتحفيز من قبل بيئته المحيطة واصطدامه بإشكالات الحياة المختلفة، وما

دام الأمر كذلك، فإن الفرد في هذه الحالة، يكون مخيرا بين إحداث وإبداع سلوكيات جديدة، لحل هذه الإشكالات، أو الإعراض عنها، -فليس كل البشر مبتكرون- وكلما كانت المجتمعات لديها القابلية للإبداع والابتكار أو التغيير والانحراف، كانت الظواهر المفرزة فيها أعقد وأكثر عددا و تنوعا، وكلما تباطأت المجتمعات عن الابتكار والابداع، وقبلت الأوضاع كما هي دون التفكير في إيجاد حلول، كلما ظلت هذه المجتمعات بسيطة، وكانت طبيعة الظواهر فيها، أقرب في بساطتها إلى أصل النشأة.

ولهذا نجد أن بعض الأمم متأخرة من حيت تطور مظاهر العيش، إلا أنه هذا ليس بالسبب الرئيسي، لوجود عوامل أخرى مؤثرة، وهي البيئة والظروف المحيطة، فمن الطبيعي أن نجد المجتمعات التي تخوض حروبا كثيرة، تشهد تقدما كبيرا في مجال الأسلحة بالمقارنة مع غيرها من الأمم، التي لم تعرف الحرب، أو التي تعيش فترة طويلة من السلم، أو لكون أعدائها ليس أفضل حالا منها من حيث التسليح، أي أنه ليس هنا ما يحفزها على التطوير والابتكار، فكلما كان الإنسان في حالة اكتفاء بما لديه وقادر على تحقيق غاياته، كلما تولد لديه إحساس بالاستغناء وبعدم الحاجة وفترت همته عن الإنتاج، وهذا ملاحظ فيما بعد الحرب العالمية الثانية، فلولا تقدم الألة العسكرية الألمانية لما عرفت أروبا والعالم هذه الطفرة في صناعة الأسلحة، وهذا الأمر منطقي إلى حد كبير، إلا ان الملاحظ في المجتمعات الأكثر تقدما، أنها تستمر في تطوير نفسها، ولعل ذلك راجع إلى أنها وصلت إلى مرحلة الترف، حيث أصبحت تهتم بما هو تحسيني أو جمالي أو بما هو تكميلي، فتظهر هناك رغبة في تحصيل أكبر قدر من المنفعة، بطرق أفضل وأكثر كفاءة، وكل ذلك يتم بطريقة تدريجية مع استغلال الخبرات والأفكار المتراكمة بمرور الزمن، والتي كان منبعها بالأساس تلك النوازع النفسية والرغبة في البقاء، والتي تحفزها البيئة والظروف المحيطة، وبالخلاصة فإن ما تفرزه الطبيعة الاجتماعية من إشكالات، أتناء تفاعل البشر معها، هو ما يحفز تلك الدوافع النفسية التي تدفعنا للابتكار، أو تدفعنا لإحداث سلوكيات مغايرة. إلا أن هذه الإشكالات الاجتماعية، قد لا تنتج لنا نفس الظواهر دائما، فقد تتسبب لنا الرغبة في تطوير الأسلحة، في خلق بيئة من عدم الاستقرار الاجتماعي، لأن الثروة الاجتماعية، في هذه الحالة لن توجه نحو تحسين حياة الناس، وقد شهد الاتحاد السوفياتي هذه الظاهرة خلال حقبة سباق التسلح. وأيضا لا يمكن الجزم بأن الحرب قد تكون سببا في تطور الأحوال الاجتماعية، فقد تتسبب في الفقر المدقع، والذي قد يدفع بالناس إلى الانحراف

وارتكاب سلوكيات لا أخلاقية، بل وابتكار وسائل تساعد على هذا الانحراف لتوفير حجات العيش الضرورية. وفي بعض المجتمعات تصبح الهجرة الجماعية هي الطابع الأساسي فيها، وقد تجتمع كل المظاهر دفعة واحدة في مجتمع واحد، وقد يكون هناك اختلاف في الأسباب، بأن يكون سبب الفقر مثلا، هو اختلال في التوازن الاقتصادي، كما حصل مع الاتحاد السوفياتي. لكن الفقر هو الفقر على كل حال، وهذا ما قد يجعلنا نصر على فكرة إمكانية عموم القاعدة الاجتماعية، لأن النتائج التي تخلفها كثير من الظواهر لا تختلف باختلاف المجتمعات، بل إنها في بعض الأحوال قد تصبح ظواهر مهاجرة، وتنتقل من مجتمع إلى أخر، ضمن سياق يحث المجتمعات على البحث عن حلول لإشكاليات العيش، وهذا يعد من الجوانب التي قد تدفع ببعض المجتمعات إلى التقليد، رغبة منها في تحصيل المنافع التي حصَّلها مجتمع أخر، باعتماده تلك الحلول، وهذه الحلول ليس بالضرورة أن يكون الغرض منها تحصيل المنفعة الاجتماعية، وإنما قد تتخذ طابعا فرديا في بداية تشكلها، فالتقليد في اللباس مثلا هو نابع من الرغبة في إثارة انتباه الطرف الأخر، وله دوافع نفسية فردية بالدرجة الأولى، وعمومه في المجتمع ليس دليلا على التطور أو الرقي الاجتماعي، فقد يستحسن المجتمع مظهرا من المظاهر التي قد شاعت في زمن سابق، وشيوع مثل هذه الظواهر إنما قد يعزى لاستحسان بعض الأفراد الذين يشتركون في نفس الدوافع النفسية.

فإن قيل: إن القول بأن هناك ظواهر تعم المجتمع بدون استثناء، أمر غير منطقي، لأنه يستحيل أن يكون المجتمع بأكمله، لديه نفس الدوافع؟ في الحقيقة هذا الافتراض غير صحيح، لأن البشر يشتركون فطريا في مجموع الأحاسيس والمشاعر والدوافع النفسية، فالرغبة في إثارة انتباه الطرف الأخر رغبة مشتركة بين جميع أفراد البشرية، وحاجتهم لتحقيق مثل هذه الرغبات تدفعهم إلى ابتكار سلوكيات معينة أو تقليدها، واشتراك البشرية في هذه المشاعر والأحاسيس، يعتبر أيضا من المعطيات، التي تعزز قولنا بإمكانية تعميم القواعد الاجتماعية، فالأشكال التي تتخذها الظاهرة خلال مراحل تكوينها إلى أن تعم، لا بد لها وأن ترتكز على رغبات أفراد المجتمع، وإلا فإن هذه الظواهر لن تصل إلى مرحلة العموم. ومن هنا يتبين لنا أن **عموم الظواهر يستلزم بالضرورة عموم القواعد التي تحكمها**، لأن الأسباب التي تدفع بعض الأفراد لتقبل ظاهرة والإسهام في انتشارها، هي نفس أسباب ظهورها ابتداء.

فإن قيل: إن هناك ظواهر، قد تتعدد دوافعها النفسية، وتتنازع فيها إلى حد يصعب تحديد الحقيقية منها، كالجريمة مثلا.

أقول: إن هذا الطرح صحيح إلى حد ما، فالجريمة تفرزها دوافع نفسية مختلفة كالغضب والكراهية، أو الحب أحيانا والبغض والانتقام والطمع، إلى غير ذلك، لكن ما نود طرحه هنا بالفعل ليس إحصاء الدوافع النفسية، لأن هذا لا يدخل في صميم علم الاجتماع، وإنما غايتنا البرهنة على شمولية القاعد الاجتماعية، فالدوافع النفسية رغم اختلافها إلا أنها مكنونة في نفوس الأفراد بالفطرة، وهي منبع الظواهر والسلوكيات الاجتماعية، فنحن لا يهمنا في هذا السياق كشف الدوافع التي أدت إلى ارتكاب الجريمة، بالقدر الذي يهمنا إثبات أن الإنسان بتركيبته المعقدة هو منبع الجريمة، وبالتالي فإن هذا يجعلنا نسلك نسقا بحثيا يتمثل في التركيز على الإنسان أولاً، وبيئته المحيطة، عوض التركيز على الظاهرة وكأنها كائن مستقل بذاته، وهذه الطريقة تعطي فاعلية أكبر، إذا كنا في خضم الإصلاح الاجتماعي، حيث أننا إن أردنا مثلا إضعاف النزعة الإجرامية في المجتمع، سيكون ذلك انطلاقا من دراسة أفراده، وهذا ينقلنا للحديث عن الصراع الاجتماعي، الذي بدوره لا ينشأ بعيدا عن الدوافع النفسية للأفراد، ويعتبر من بين الظواهر الأكثر تأثيرا وتأثرا بهذه الدوافع.

فصل
الصراع الاجتماعي

• المحور الأول : الصراع طبيعته ومظاهره وأنواعه

إن تحصيل المنافع الضرورية أو الكمالية، قد تكون من بين محفزات ظهور الصراع الاجتماعي، وقد يتحول الصراع من صراع على الضروريات، إلى صراع على الكماليات أو الجماليات، حسب مستوى العيش داخل الكتلة الاجتماعية، بل إن هذا النوع من الصراع أحيانا، ينحصر في طبقة معينة من الطبقات الاجتماعية، إلا أننا لا ينبغي أن نأخذ بهذا الظاهر، ونحصر الصراع في هذه الطبقات، وذلك لأننا ندرك أن من طبيعة الظواهر، أنها قابلة للعموم وقواعدها عامة أيضا، وهذا يعني أننا لا يمكن أن ننفي وجود الصراع في الطبقات الغنية، رغم ملاحظتنا بأنها ظاهرة شائعة في الطبقة الفقيرة، وهذا شيء واقع

وملموس رغم وجود اختلاف في شكل هذا الصراع، وذلك نظرا لاختلاف نسبة الاضطرار وماهية الغايات المحفزة. فالرغبة في تحصيل المنافع أمر مشترك بين جميع أفراد البشرية، إلا أنه ولنَكُون منصفين، فإن شكل الصراع الاجتماع يكون أشد قتامة في حال ندرة الموارد، أي في البيئة الأكثر فقرا، واختلاف هذه الموارد لا يشكل فرقا في هذه البيئة، فحتى المرأة والرجل يعتبران موردا من الموارد المرغوب فيها، وفي حال ندرة أحدهما، فإن هذا يكون ولا شك سببا في ظهور شكل من أشكال الصراع، بحيث يسلك المجتمع متغيرات سلوكية تتخذ طابع الصراع والمنافسة، وكلما اشتدت الحاجة لهذه الموارد، كلما ازداد الضغط على أفراد المجتمع، وكلما زاد الاحتقان، كلما كان احتمال جنوح المجتمع إلى العشوائية أكبر، في محاولة من الأفراد، الإفلات من ضغوط هذه البيئة، وهذا قد يفسر حدوث ثورات اجتماعية بين الفينة والأخرى، فالرغبات النفسية والتي تأخذ شكل النزعة نحو البقاء، هي المولد الرئيسي للصراع، أو على الأقل أنها المولد الرئيسي للصراع كظاهرة في شكلها الأولي.

ولو تبصرنا في ظاهرة الصراعات الاجتماعية، لما خفي علينا حقيقة كونها أنها ليست سوى ظاهرة اجتماعية متولدة وليست أصلية، فالظاهرة الأصلية هي: ما كان نابعا من الفرد مباشرة، وتكون ناتجة عن النزعات والدوافع النفسية بحيث تكون الرغبة الفردية هي أصلها، ولا يفصل بينها وبين ظهور الظاهرة فاصل، أي أنها ظاهرة لم تتولد عن ظاهرة اجتماعية أخرى، وهذه الدوافع قد تجعل الإنسان يختار سلوكا لا أخلاقيا، لتحصيل هذه المنافع.

أما الصراع الاجتماعي فهو في الغالب ليس بناتج عن رغبة النفس، وإنما هو نتاج لظروف اجتماعية سابقة، أي أنه ليس هو الطبيعة الأصلية لشكل المجتمع. فظاهرة مفتعلة مثلا، كظاهرة انخفاض نسبة تشغيل الرجال، تخلق واقعا قد يدفع ببعض أفراد المجتمع إلى ارتكاب جريمة كالسرقة، وهي مظهر من مظاهر الصراع، وهذا سلوك يعتبر من الناحية الفردية أو الاجتماعية سلوكا دونيا، وليس من بين خيارات الفرد ابتداء، وهذا شعور مستقر في نفوس الافراد. إلا أن **الظروف الغير عادية قد تدفع ببعض الأفراد، إلى اتخاذ قرارات غير عادية أيضا**، ومن خلال هذا المثال يمكن القول: لولا انخفاض نسبة تشغيل الرجال، لما ظهرت السرقة، فالرغبة في تحصيل ما عند الأخرين بالطرق الغير مشروعة، هو بحد ذاته نوع من الصراع على الموارد، التي تظهر شحيحة في البيئة التي تنتشر فيها البطالة والفقر.

وقد تتنوع أشكال مظاهر الصراع، فالإباحة لجسدية سواء بالنسبة للنساء أو الرجال، هي أيضا تعتبر من مظاهر الصراع على الموارد في وقت شحها، بغيت تحصيل ما عند الأخر، سواء عن طريق الإغراء أو الابتزاز الاجتماعي، الذي قد يضغط على الفئات الضعيفة لتقدم تنازلات أكثر. إلا أن هذا الأمر ليس مضطردا، فكما قلنا سابقا بأن **المجتمعات تسلك مسالك عشوائية في حالة الضغط**، وبالتالي فإن هناك فئات اجتماعية أخرى تظهر كأداة عقابية، ناتجة عن ظواهر سابقة، كالجريمة المنظمة والاتجار بالبشر وشيوع التعدي على ملك الغير...، بل إن حالة الصراع هذه، قد تصل إلى حد ظهور رغبة لدى بعض الأفراد، في مشاركة الأخرين في زوجاتهم، سواء برضا أو بغير رضا، لكون المرأة هي أيضا مورد من الموارد المرغوب فيها، فصعوبة الزواج في بيئة الصراع يجعل وجود النساء يبدو شحيحا، ونفس الأمر بالنسبة للرجال، وهذا ما قد يكون له أثر كبير في انتشار الفساد الاجتماعي، ولعل لجوء بعض المجتمعات إلى التطبيع مع مثل هذه الظواهر اللاأخلاقية، واعتبارها جزءا من الثقافة الاجتماعية، أو نوع من الارتقاء والتطور الاجتماعي، هو محاولة لخلق تبريرات لوجودها، و رغبة في تخفيف بيئة الصراع من خلال إظهار الوضع على أنه وضع طبيعي نتيجة الانفتاح والتحرر والتطور. لكن الحقيقة أن هذا نتيجة للانحراف بسبب ما يعايشه المجتمع من ظروف قاسية، أدت إلى تفكك نظامه العرفي والأخلاقي والقيمي، وهذا كان واضحا خلال وما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، مما يعني أن الصراع الاجتماعي ليس أصليا في المجتمع، وإنما هو وليد ظواهر اجتماعية أخرى، ولعل جنوح البعض إلى جعل الصراع هو الإطار المفسر لنشوء الظواهر، راجع إلى كون دراستهم ارتبطت بمرحلة اجتماعية ضيقة، واقتصار البحث فيها على السبب دون التعدي إلى مُسَبب السبب، وذلك يحتاج إلى نظرة أكثر شمولا وأوسع تعمقا. وبناء على ما سبق تقريره يمكن القول، إن الصراع لا يمكن أن نفسر به الظواهر، ولا يمكن اعتباره إطارا حاضنا لها، لأن الصراع هو بحد ذاته ظاهرة متولدة عن ظواهر أخرى، إذا انعدمت انعدم الصراع وإذا وجدت وجد.

وهذا الطرح بنيناه على كون **الظواهر في أول مراحل تشكلها وانبعاثها، فإنها تتشكل على مستوى الفرد أولا، وأما انتشارها واكتسابها صفة العموم، يكون بعد استحسانها وتقبلها اجتماعيا**، وذلك إذا وافقت تلك الظواهر الدوافع النفسية لدى أفراد المجتمع،[71] إلى أن يصل الأمر بعد فشوها وانتشارها إلى مرحلة التقليد، والتي تمتاز بتغيب الأسباب والميل أكثر

---

71 {إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى} القران الكريم سورة النجم الآية 23

إلى عقلية القطيع،[72] أو الانسياق وراء ما هو قائم دون البناء على أسباب أو غيات محددة، وهذا يعني أن المجتمع قد انفك عن نظامه العقابي، ولعل الصراع ولكونه ظاهرة اجتماعية يخضع لنفس هذه التراتبية، قد تجعل البعض يؤمن إيمانا راسخا بضرورة وجود الصراع كغاية في حد ذاتها، متأثرين بالوضع القائم، بل إن هناك من يقول بافتعال بيئة الصراع، واعتبارها أداة تسهم في التطور الاجتماعي، وهو ما قد يسميه البعض **بالفوضى الخلاقة**، وإن وجدت هذه الحالة، فإن الصراع يصنف كظاهرة مفتعلة لها مخلفاتها السلبية، على مستوى الفرد والمجتمع، فالظواهر المفتعلة قد تأخذ مسارات عشوائية وغير منطقية أحيانا، تؤدي إلى نشوب الفوضى، وبالتالي فإن الظواهر التي تتولد عن الصراع الاجتماعي، وخاصة تلك التي تخالف المسلمات الإنسانية، ليست سوى صورة من صور الانحراف الاجتماعي، ولا يمكن بأي حال اعتبارها سمة من سمات التطور، **فالحالات الشاذة تفرز ردود أفعال شاذة أيضا، والشاذ لا يقاس عليه**، ولا يمكن أن تبنى عليه قواعد عامة، إلا أننا لا يمكننا إلا أن نأخذها بعين الاعتبار، كحالة لها دلالة ومرتبطة بما سبقها من التفاعلات الاجتماعية، للكشف عن أسباب ذلك الشذوذ.

فإن قيل إن الصراع سببه الرغبة في تحصيل المنفعة في وقت شح الموارد، وسلمنا بصحة هذا الطرح، فما تفسير وجود مظاهر الصراع في الطبقات الاجتماعية الغنية؟ بل إن هناك صراع اجتماعي، ينحصر فقط في الأيديولوجيات والمذاهب الفكرية، وقد يتعدى ذلك إلى نشوب حروب طاحنة، فهل يمكن تعميم التفسير السابق على هذا النوع من الصراع، أم هو من الظواهر الشاذة عن القاعدة؟

أقول: قد كثر اللغط حول هذا النوع من الصراعات في أوساط الدارسين، ولعل هذا النوع هو سبب الاختلاف الكثير في تفسير الظواهر التاريخية، إلا أن الظاهر من الأحداث التاريخية ان هناك نوعين من الصراع

فالنوع الأول: هو ذلك الصراع الذي لا يتعدى كونه ظاهرة متولدة عن ظاهرة أخرى، كالبطالة مثلا، أي انه ينعدم بانعدام أسبابها.

والنوع الثاني: فهو الصراع الذي يظهر على شكل ظاهرة أصلية، أي أنه نابع من الدوافع النفسية البشرية مباشرة، والتي تدفع الفرد إلى خوض غمار صراع حول قضايا مادية أو

---

[72] {وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا ۗ أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا ولا يهتدون} القران الكريم سورة القرة الآية 170

فكرية أو اعتقادية. فالطبقات الغنية مثلا، رغم كونها تمتلك الموارد الكافية لعيشها واستمرارها، إلا انها تخوض صراعا طبقيا، رغبة في تحصيل المزيد أو خوفا من فقدان ما هو موجود، أو الإفراط في تحصيل ما هو كمالي أو جمالي، فالغني الذي يملك بيتا يصارع من أجل امتلاك قصر أو مزرعة، ومن كان يمتلك سيارة من طراز ثلاث سنوات سابقة، يرغب في تحصيل طراز هذه السنة، غير أن هذا الصراع، قد يأخذ شكلا مبهما من حيث الأسباب والدوافع، عندما يتعلق الأمر بالسلوكيات الأخلاقية، فانتشار الإباحة الجسدية في الأوساط الغنية، لا يمكن اعتبارها بأي حال نابعا من الرغبة في تحصيل المنفعة، أو صراعا على الموارد، ولا يمكن أن نعتبر فشو الاختلاس والسرقة، أو حتى الجريمة في الأوساط الغنية، نتيجة للشح الموارد أيضا، لذلك فإنه لا سبيل لنا إلا النظر إلى الدوافع النفسية، كأسباب لهذه الظواهر، نتيجة غياب أسبابها المعتادة.

وبالتالي فإن قوة الرغبة في تحصيل ما هو أفضل وأكمل، أو الرغبة في توسيع نطاق السيطرة، يضع البعض في حالة صدام ونزاع وصراع، ولعل الخلافات الفكرية والعقائدية، من بين أبرز الأسباب المسببة للصراع في التاريخ، حيث يرى كل الأطراف بأن عقيدته هي الأصح، وهي الأولى بالبقاء والانتشار والديمومة، وهذه النزعة قد لا يعترف بها البعض، أو قد يغفلها البعض، وذلك لخفائها كونها في حالة النزاع، تمتزج بنسيج الصراعات المادية حول الموارد، مما دفع البعض من أنصار المادية التاريخية، إلى تفسير الحروب التاريخية التي نشبت بين المسلمين وأعدائهم في بدايات الإسلام، بأنها حروب حول الموارد، معتمدين في ذلك على الظروف الطبيعية في الجزيرة العربية، وعلى النتائج التي تخلفها الحروب من سبي واستلاء على الغنائم، مع العلم أن هذا عام وطبيعي في جميع الحروب، ونفس الأمر عزوه للحروب الصليبية ومحاكم التفتيش الاسبانية. لكن لو نظرنا إلى الحروب التي وقعت خلال تاريخ البشرية، لما وجدنا حربا واحدة، تخلو من وجود منفعة مادية تعود على الغالب، ولما وجدنا حربا واحدة، تخلو من مظاهر السلب والنهب والاغتصاب، وهذه المظاهر التي تخلفها الحروب، لا يمكن اعتبارها هي الغاية والسبب الأوحد لنشوبها، نظرا لكونها تحصيل حاصل في حال النزعات، ولا تتعدى كونها ظواهر متولدة عن الحرب، وذلك نتيجة الانفلات والفوضى. لكن هذا لا يعني، أننا ننكر وجود حروب وصراعات كانت غاياتها الأساسية تحصيل الثروة والمنافع المادية، إلا أننا لا نستطيع تعميم هذه النظرية، لأنه حينها سيكون من الواجب علينا أن نفترض أن نزعة المجتمع إلى الحرب تصبح أقل كلما كان قادرا

على تحصيل الموارد وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ففي هذه الحالة يجب أن يكون ميل المجتمع إلى السلم أكبر، إلا أن الواقع التاريخي يحدثنا بوجود خلاف ذلك، فقد مر بالتاريخ وجود مجتمعات ظلت تعيش حالة من الصراع، رغم تمكنها من تحقيق السلم وتأمين الموارد، وهذا يعني أن الدوافع المادية لم تكن هي السبب الأساسي في التحفيز على الحرب، مما يصرف نظرنا إلى الدوافع الداخلية، من عقائد والقناعات والدوافع النفسية، والتي تعزز الرغبة في الانتصار على الطرف الأخر، دون إبداء إي اهتمام بتحصيل الموارد، بل إن الرغبة في الانتصار، قد تؤدي بالأفراد، إلى الافراط في استهلاك الموارد دون ضوابط، مما يؤدي إلى بروز الحاجة في تعويض الخسائر، أو الحاجة إلى توفير موارد جديدة لتمويل هذه الصرعات، مما يفسر سبب ظهور كثير من الحروب، التي كانت حروبا عقدية بالأساس، تظهر على شكل حروب مادية.

وخفاء هذه الدوافع العقدية والنفسية، راجع إلى عدم ظهورها بشكل ملموس، لكن الحقيقة التي يجب أن نطق بها ونعترف بها، هي أن الرغبات والدوافع النفسية، لها أثار ملموسة في الواقع، وتتطور ضمن أنساق سلوكية فردية واجتماعية. فالدوافع والرغبات النفسية لا تعدو كونها مجموعة من المعارف المكتسبة، والتجارب الخاصة التي اكتست شكل تصورات ذهنية، تعززت من خلالها لتتشكل فيما بعد كسلوكيات فردية، وهذه التصورات تختلف من فرد لأخر أو من مجتمع لأخر، وقد تصل هذه التصورات بأصحابها إلى الاعتقاد أنهم يخوضون صراعا وجوديا حول الأيديولوجيا، وكلما وجدت هذه التصورات ما يعززها، كلما عظم شأن هذه الصراعات واتسعت رقعتها، كما كان الحال مع الدول الشيوعية والرأس مالية، فالتصورات الذهنية تعزز فكرة الصراع، وتدفع الفرد أو الجماعة إلى خوضه، ولعل البعض أخطاء عندم صنف الصراع الاجتماعي كظاهرة سليمة، وأن له دور في البناء الاجتماعي، وتحفيز المجتمع نحو التطور، رغم ما يخلفه من أثار تكون سببا في ظهور مظاهر التخلف والانحطاط.

ويمكن طرح الإشكال التالي كمنطلق لهذا النقاش، وهو لو أننا سلمنا أن ظاهرة الصراع ظاهرة طبيعية وتلقائية، متولدة عن ظروف شاذة، فهل يمكن أن تكون هذه الظاهرة خادمة للمسلمات الإنسانية، أم أنها تعارضها جملة وتفصيلا؟

أقول: إن الظاهر مما حللناه حتى الآن، يجعلنا ننظر إلى ظاهرة الصراع وحسب غالب أحوالها، أنها تقترن بالأزمات الاجتماعية، وقد يدخل فيها أيضا انعدام العدل الاجتماعي،

لكن أكثر صور الصراع ظهورا وثبوتا، هو ذلك الصراع الحاصل بين الطبقة الغنية والفقيرة، ولا شك أن العقل البشري السليم، والنفس الإنسانية النقية، ترفض حالة الصراع، وتميل أكثر إلى الاستقرار و الأمن والعدل والمساواة والحقوق، وتسعى إلى تحقيق ذلك بكل الوسائل، إلا أن المجتمع يمر بمتغيرات كثيرة، ولا بد تؤدي إلى انفلات عقد التوازن في المجتمع، والصراع الاجتماعي ليس سوى ظاهرة متولدة عن هذا الانفلات، مما يعني أنه لا يخدم المسلمات الإنساني، وإنما سياقه العام أنه يعارضها، لما يفرزه من واقع غير متوازن، خاصة وأن البيئة التي يكون فيها التنافس والصراع، تتعرض إلى نوع من التفريغ من تلك التصورات الخادمة للمفاهيم الإنسانية، وتحل محلها الدوافع الغريزية التي تنزع إلى البقاء وتكرس للفردانية، فيضعف جانب التضامن والتعاون والتكافل الاجتماعي، حينها لن يعلو شيء فوق قانون الغاب، الذي فيه القوي يأكل الضعيف، دون منح الضعيف أي حق في حماية نفسه، بل إن هذه الحالة قد تتبلور إلى قوانين أيضا، حتى قال أحدهم "القانون لا يحمي المغفلين"، بمعنى أخر، أن حتى القانون الذي من المفترض فيه أن يحقق العدل، فهو لا يحمي المغفل الذي لم يحالفه الحظ في أن يولد بنسبة كبيرة من الذكاء، وإنما يحمي المتميزين الأقوياء فقط، لكن من الناحية الإنسانية فإن هذا المغفل لا ذنب له في كونه يتصف بهذه الصفة، إذا كانت أصلا في خلقته، وهذا التصور قد يرخي بظلاله حتى على مستوى النظام الاجتماعي، حيث أننا نجد في بعض المجتمعات، أن الفئات الضعيفة لا تجد فرصة لتحسين وضعها المعيشي، وتلجأ بسبب عدم التكافؤ الاجتماعي الموجود إلى امتهان مهن قد لا تتناسب مع حال ضعفها، أو قد لا تناسب حتى مع كينونتهم كبشر، ومن ذلك الأطفال والنساء. وعلى ذكر النساء فإن المرأة في بيئة الصراع، تصبح أكثر معاناة حيث تزداد مسؤولياتها، نظرا لضغوط ظروف العيش، وهذا يخلق أيضا صراعا بين الرجل والمرأة حول الموارد، وخلال هذا الصراع يتشوه تصور المرأة لنفسها، فيغيب ذلك التصور بكونها أنثى و أم و زوجة، ويحل محله تصورها بكونها جسد ويد عاملة تساوي الرجل، وهذه المظاهر يكثر ملاحظتها في المناطق الأقل تحضرا، وأسلوب العيش فيها يمتاز بالقساوة مع محدودية الموارد، كالبوادي والجبال والغابات، وأحيانا تظهر حتى في المجال الحضاري، الذي يشهد أزمات اقتصاديا، مما يعني أن بيئة الصراع قد تسهم في تدني المستوى الحضاري للمجتمع، وهذا ظاهر من مخلفاتها الاجتماعية، كما أن لبيئة الصراع مخلفات على الصعيد الاقتصادي، فندرة الموارد تدفع بالناس إلى خرق قواعد التوازن الاجتماعي، التي يقرها المجتمع كعرف أو

قوانين، ومن ذلك تقسيم العمل الاجتماعي، حيث يتحول أغلب الشرائح الاجتماعية إلى يد عاملة، سواء كانوا شبابا أو أطفالا، رجالا أو نساء، وهذا يحدث فائضا كبيرا في اليد العاملة، مما يسهم في انخفاض الأجور، بناء على منطق السوق المتعلق بالعرض والطلب، وهو ما يعزز مكانة الطبقة الغنية والرأس مالية.

وهناك إشكال أخر تخلقه بيئة الصراع، إضافة إلى تعزيز الصراع بين الطبقات، وهو أنها تسهم في خلق طبقات جديدة، كطبقة الأطفال العاملين، والطبقة النسوية، والتي لم يكن لها أثر قبل الحروب العالمية الأولى والثانية، حيث كان مستوى المرأة الاجتماعي يتأثر بمستوى الأسرة عموما، ولم يكن يطرح هناك إشكال حول عمل النساء، لكن بيئة الصراع التي خلفتها الحروب والمجاعات والأزمات الاقتصادية، أثرت في التصورات الاجتماعية، مخلفة مفاهيم تتماشى مع الانحراف الذي أفرزه الوضع الاجتماعي المتدهور، حيث أصبح من العدل أن تكلف الفئات، التي كانت تصنف من الناحية الإنسانية أنها ضعيفة، بما لا تطيق أو بما يتعارض مع مسؤولياتها الأصلية، كما أنه يخالف السيرورة التاريخية الطبيعية، لتراتبية تطور الأمم، لكون عمل المرأة هو من سمات المجتمعات البدائية، أو على الأقل، يكثر شيوعه في البوادي أو في أولى مراحل تشكل التجمع البشري، حيث تكون هناك حاجة ماسة لتعاون الجنسين، وليس في المجتمعات المتحضرة والغنية والأكثر رقيا، بل إننا إن اعتبرنا المرأة في البوادي امرأة عاملة، سيكون فيه نوع من التجاوز، لكونها ليست عاملة بالمعنى الحرفي، فهي تعمل في بيتها وخدمة لأسرتها، وإعانة لزوجها، أي انها تشتغل فيما هو ملك لها، حيث موطن استقرارها، وهذه المظاهر قد ارتقت لها البشرية خلال مراحل تطورها، واعتبرتها عرفا اجتماعيا، بل إنه ارتقى إلى عرف انساني، حيث كلما ارتقت الأسرة في المستوى الاجتماعي، ارتقت معها المرأة، وكلما ارتقت المرأة، قلت مشقتها و واجباته، ولعل ما نُلاحظه من أحوال النساء في الطبقات الفقيرة، دليل على هذا الرأي، حيث يختلف حالهن تماما، عن حال النساء في الأوساط الغنية، وهذا ما يدفعنا للقول أن أحوال النساء في المجتمع، قد تعد مقياسا نسترشد به على الوضع الاجتماعي، والبيئة السائدة فيه، فكلما كانت مشقة المرأة أكبر، كلما دلنا ذلك على وجود بوادر الانحطاط الاجتماعي والإنساني، أي انه ليس مظهرا من مظاهر تطور النظام الاجتماعي، كما قد يدعيه البعض، فاضطرار النساء والأطفال إلى خوض غمار الصراع على الموارد، مما قد يؤدي بهم إلى الانحراف، شيء لا يمكن اعتباره تطورا، ولا يمكن أن ندرس الظواهر بالعاطفة، ونقول أن

عمل المرأة هو حق من حقوقها، لأن **حقيقة الظواهر لا تظهر إلا بالدليل، ودليل الظاهرة أثارها الملموسة.**

لإن اختلال التوازن الاجتماعي الناجم عن الصراع بين الجنسين حول الموارد، تولد عنه عدة مظاهر تناقض المسلمات الإنسانية، سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو حتى الأخلاقي، ولا يخفى أن السبب الأوحد لسعي الناس للعمل ومنهم النساء، هو السبب المادي بالدرجة الأولى، بل إن بعض أثار هذه الظاهرة قد يدفعنا للشك، أنها ظاهر مفتعلة، أكثر من كونها ظاهرة اجتماعية طبيعية، لأن هذه الظاهرة في صورتها الطبيعية، تخلف أثارا أكثر إيجابية مما نشاهده في حاضرنا الحالي، أي أنها انفلتت وانحرفت إلى أشكال لم تكن متوقعة، كأن يتحول عمل المرأة من ظاهرة تَشِيع في ظروف الاضطرار، إلى حق يفرض بالقانون، خاصة وأنها ترتبط بشكل كبير، بالجوانب المادية. فمن المعلوم أن الثروة لا تتوزع بشكل متساوي بين الأفراد، وأن الأفراد الذين يحتكرون النصيب الأكبر من هذه الثروة، هم فيئة قليلة في المجتمع، وعلى باقي الأفراد أن يدخلوا في حالة صراع مع بعضهم من أجل الحصول على نصيب من هذه الثروة، إلا أن هذا الصراع لا يعود بالمنفعة على الأفراد المتصارعين فقط، وإنما هو أيضا خدمة للفئات التي تحتكر الثروة، أي أن الأفراد المتصارعين يتصارعون في الحقيقة على قيود الاسترقاق الطوعي، وكلما اشتد الصراع قدم الأفراد تضحيات أكبر، وكلما كانت الموارد الموجودة أقل مقارنة مع نسبة أفراد المجتمع، كلما قويت سيطرة الفئات التي تحتكر تلك الموارد،[73] بل إن نفوذهم يزداد ويصبحون أكثر قدرة على توجيه المجتمع، ودفعه نحو التخلي عن مزيد من قيمه ومبادئه وأعرافه، حيث يتعرض إلى نوع من التفريغ من الروابط الإنسانية والقيمية، التي توحده وتدعم تماسكه،[74] وكلما تفكك المجتمع كلما زاد نفوذ المتحكمين، خاصة في حال وجود الاستعمار أو وجود حكم ديكتاتوري.

وكل ما ذكر يجعل من مظاهر الصرع، التي نعايشها في مجتمعاتنا اليوم، تبدو على أنها ظواهر مفتعلة، وليست طبيعية، فكما قررنا سابقا، أن الظواهر الطبيعية سواء كانت خادمة للمسلمات أو لا، فإنها تستحدث لتحصيل المنفعة، وظاهرة الصراع في حالتها

[73] أقصد بالموارد: الوسائل التي تعين الانسان على العيش، أو ما تساعده على كسب المال اللازم لذلك من عمل ووظائف.

[74] {وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا} القران الكريم سورة الإسراء الآية 16

الطبيعية، إنما تنبعث فقط عند وجود ظروف شاذة في المجتمع، ولكونها طبيعية فقد يفرز التفاعل الاجتماعي تبلور نظام اجتماعي جديد، يحاول إعادة التوازن للمجتمع، وبناء ما تم هدمه على يد النظام القديم، في سعي لتحقيق العدل، وهذا ما قد لا نلاحظه في حاضرنا اليوم، حيث أن مستوى العدل الاجتماعي يشهد تدنيا مع مرور الوقت، فرغم اعتراف الجميع بوجود صراع اجتماعي، وهذا الاعتراف قد خلق صراعا بين المفكرين والسياسيين، والاقتصادين وعلماء الاجتماع، إلا أننا نلاحظ أنه مجرد صراع لخدمة الصراع، أي لإبقاء الوضع على ما هو عليه فقط.

وبما أن لكل ظاهرة نتائجها الإيجابية والسلبية، فلابد وأن يظهر تحقق منفعة ما، تعود على أحد طبقات الاجتماعية، على حساب الطبقات الأخرى وهذا حاصل، وبالتالي هذا يعني وجود تفاوتات اجتماعية كبيرة، وغياب تام للعدل الاجتماعي، وهذا بالتأكيد لا يعد تطورا في النظام، وإنما هي مسيرة بخطى ثابتة نحو التخلف، فهذه الأحوال تكرس وبشدة مظاهر السلطوية، والتحكم في أرزاق الناس وتضييق حرياتهم، بل وتقيد أفكارهم وتوجهاتهم وعقائدهم،[75] حيث إن استحكام الرغبات النفسية في نفوس تلك الفئات الاجتماعي، قد يولد ظواهرا تعود على المسلمات الإنسانية بالبطلان، وهذه الظواهر ومخلفاتها تصبح أكثر قابلية للشيوع، كلما كان المجتمع لا يمتلك قواعدا اجتماعية ثابتة، تمكنه من فرز وتصنيف الظواهر، قبل عمومها وانتشارها بطريقة تلقائية، ولعل التفريغ من هذه القواعد، الذي تتعرض له بعض المجتمعات، هو ما قد يجعل إمكانية انحرافها أكثرا احتمالا، **لكون الفراغ يولد النقيض غالبا**.

وما أردنا التأكيد عليه هنا، هو أن الصراع الاجتماعي ليس حالة طبيعية متأصلة في المجتمعات، فالأنظمة الاجتماعية وباختلافها، و على مر التاريخ، كانت تسعى دائم إلى تطوير أساليب الحفاظ على الحياة، كمسلم من المسلمات الإنسانية، ولا يمكن الحفاظ على الحياة، مالم يكن هناك استقرار وأمن وسلم اجتماعي، فوضع المجتمع في حالة صراع في سبيل تحصيل مزيد من الموارد، يدفع بالأفراد إلى تقديم تنازلات كبيرة، فمن له عمل ومردوده لا يكفيه، سيضطر للبحث عن عمل إضافي، ومن يريد العمل الإضافي، سيدخل في حالة صراع وتنافس مع من ليس له عمل، وإن حصل عليه، فهذا يعني أنه يقدم تضحيات تتعلق

---

[75] {وقال موسى ربنا إنك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالا في الحياة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك...} القران الكريم سورة يونس الآية 88

بالوقت والجهد والصحة، وهناك من يتنازل عن حق من حقوقه الطبيعية، كالزواج أو حتى خصوصيته الزوجية. فبعض المظاهر الغريبة التي يشهدها العصر الحديث، أن بعض الأزواج يُحولون منازلهم إلى بيوت دعارة، الزوجة فيه هي العاهر، أو ينشرون مقاطعا جنسية لهم، الغرض منها تحصيل بعض المشاهدات لعلها تدر عليهم شيء من الدخل، يخفف به شيئا من ضيق حالتهم المادية، في سبيل تدبير موارد عيشهم الشحيحة. بل إن الزواج نفسه قد تطاله مقصلة التضحيات ليصبح عملة نادرة، والبحث عن بديل له تصبح هي السمة السائدة في المجتمع، نهيك عن تزايد نسبة الهجرة، وأحيانا حتى الانتحار.

ومن هنا يتبين بأن الصراع الاجتماعي يخلق بيئة لا إنسانية، وأن طغيان النزعة المادية للمجتمع تكون مرتبطة أساسا بالصراع من أجل البقاء. والتطور الاجتماعي في هذه الأحوال، يكون شبه منعدم، ويحل محله الانحدار نحو التخلف والانحراف، بل إن التطور وإن وجد سيكون خادما لذلك الانحراف، فالنزعة المادية في المجتمعات، لا تجد بيئة حاضنة لها، إلا في المجتمعات التي فُرغت من طبيعتها الإنسانية.

- **المحور الثاني : الصراع والتوازن الاجتماعي**

وكما قلنا سابقا بأن الصراع نوعان: نوع يأخذ شكل ظاهرة أصلية منبعها الفرد نفسه، بنوازعه ورغباته النفسية، دون أن تسبق هذا الصراع ظاهرة اجتماعية تنتجه، وهذا الصراع مكنون في نفوس البشر بالفطرة، ينبعث متى وجدت الأسباب المهيجة لانبعاثه.

والنوع الثاني: هو ذلك الصراع المتولد عن ظاهرة أخرى، بحيث ينعدم هذا الصراع متى انعدمت، وهذا التقسيم قد يصدق أيضا مع كثير من الظواهر لاجتماعية الأخرى .

وهذا يتلاءم مع تقسيمنا للظواهر، إلى ظواهر اجتماعية طبيعية وظواهر مفتعل، فالظواهر الطبيعية هي التي توجد لتحقيق منفعة ما، كعمل المرأة في المجتمعات التي ما تزال في مرحلة التشكل، وتتصف بمظاهر بدائية، حيث يكون الهدف من عملها، تحقيق نوع من التعاون والتضامن والتكافل، في سبيل تحقيق الاكتفاء الذاتي، ثم تبدأ هذه الظاهرة بالاندثار، متى تحققت الغاية المرجوة منها، **فكلما ارتقى المجتمع في مستوى العيش، كلما خفف على المرأة مشاقها بالتدريج.**

وأما الظواهر المفتعلة: فإن مخلفاتها عكس ذلك تماما، لأنها تكرس وجود تلك المشاق، وتزيد من وطأتها، وترفع كذلك من نسبة حالات استغلال الفئات الضعيفة، وقد تولّد أيضا ظواهرا لا حصر لها، فالصراع حول الموارد الشحيحة، كان حاصلا في حقبة لم يكن النساء قد خرجن بعد ليشكلن طبقة عاملة خاصة بهن، فكيف في حال خرجهن؟ فمن الأكيد أن هذه الموارد ستبدو أكثر شحا وندرة، نظرا لتزايد عدد المتصارعين والطالبين لها، وخروج النساء للمنافسة على العمل، سيزيد من سوء الوضع، ويظهر الطبقة الفقير بشكل أكثر اتساعا، ويظهر نسبة البطالة بأعداد أكبر، وعوض أن كانت الدول تهتم بخلق مناصب شغل للرجال فقط، سيزيد العبء عليها لأنها ستصبح ملزمة بتوفير مناصب شغل للرجال والنساء معا، بل إن اضطرارها لتلبية الطلب، سيلجئها لخفض نسبة تشغيل الرجال، لتتمكن من تشغيل النساء، فمناصب الشغل محدودة دائما، ولا تكفي لتلبية الطلب المتزايد، وقد تضطر الدولة للاقتراض من أجل حل المشكل، وهذا بالتأكيد سيكون له أثره على الأحوال المعيشية والاقتصاد عموما.

وإلى جانب ذلك، فإن هذا له أثار على مستوى السلوك الاقتصادي للمجتمعات، فتخصيص نسبة كبيرة من مناصب الشغل للمرأة، يعني ضمنيا أن يخصص لها نصيب معتبر من الثروة الاجتماعي، ونظرا لأن سلوك النساء غالبا من الناحية الاستهلاكية محافظ جدا، أو أنه مركزٌ على الاستهلاك الذاتي الضيق، فإنه ينتج نوعا من تكدس المال في فئة اجتماعية دون غيرها، نظرا لأن مسؤوليات المرأة المالية أقل، فمن الطبيعي أن تكون مصاريفها أقل وادخارها أكبر، فهي غير ملزمة لا قانونا ولا عرفا بتحمل أي مسؤوليات مالية، اتجاه الأسرة سواء الصغيرة أو الكبيرة، بخلاف الرجل الذي خُلق وهيئ طبيعيا وفطريا وملزم قانونا وعرفا بتحمل المسؤولية الكاملة اتجاه الأسرة، سواء الصغيرة أو الكبيرة، وهذا ما ينتج سلوكا استهلاكيا أوسع نطاقا، كما أنه يفتت الثروة الاجتماعية، لتشمل أفرادا أكثر، ولعل مسؤوليات الرجل المالية الكبيرة هذه، هي السبب المباشر في ظهور ندرته الاجتماعي، ولا نعني بالندرة هنا، الندرة من الناحية العددية، وإنما من حيث القدرة على تحمل هذه المسؤولية، لكون الرجال المؤهلين و القادرين على تحمل أعباء هذه المسؤوليات، أصبح يقل عددهم مع شح الموارد، خاصة مع تزايد أعداد النساء اللواتي أصبحن يحتللن مكانة الرجل في العمل.

فإن قيل: إن المرأة بإمكانها القيام بنفس المهمة، وتحمل كل المسؤوليات الواجبة على الرجل تحملها. أقول: إن المرأة هيئت جسديا وفطريا، على أن لا يكون ذلك واجبا عليها، وليس هناك أي منطق إنساني يجعلنا نفرض على المرأة تحمل هذه المسؤوليات، ولا يوجد أي ضرورة تدفعنا، إلى استبدال نظام قائم على جعل الرجل هو المتكلف بحمل المسؤولية الكاملة، بنظام أخر تكون فيه المرأة هي التي تتكلف بها، فليس من العدل ولا من المعقول أن نضع فئة اجتماعية تصنف كفئة ضعيفة، في ظروف ضاغطة؟ فهذا لا يعتبر منح للمرأة حقوقها، بقدر ما هو تخلي عنها، وتملص من مسؤولياتنا الاجتماعية اتجاهها، بل إن المجتمع لو أنه اندفع في هذا الاتجاه، فإن هذه الأحوال ستكون سببا في تكريس مظاهر الانحراف والفساد الاجتماعي والأخلاقي، فالواقع يبرهن على أن النساء هن الأكثر عرضة للاستغلال، ولسلوك درب الانحراف الأخلاقي خلال الظروف القاسية، لكونهن الفئة الأضعف في المجتمع إلى جانب الأطفال. وهذا منطقي نظرا لكونهن سيصبحن مطالبات بتنازلات أكبر، ليستطعن تحصيل نصيبهن من الموارد الشحيحة، وهذا يُفتح باب الاستغلال كما ذكرنا.

إلى جانب ذلك فإن الرجال المؤهلين لتأسيس أسرة، سيصبحون في حالة من الندرة، وستقل أعدادهم بالتدريج، نظرا لتكدس الموارد في فئة من النساء العاملات، ونظرا لأن خروج المرأة للعمل يخلق حالة من عدم تكافؤ الفرص، لكون المرأة طبيعيا محط تعاطف وفي نفس الوقت تشكل حالة من الإغراء بشكل مبدئي، بعيدا عن أي نوع من الكفاءات الأخرى، وهو ما يفتقر إليه الرجل، وهذا الحال سينتج بالتأكيد تفاوتا اجتماعيا بين الفئتين، مما يعني أن الرجال سيزدادون فقرا، و في هذه الحالة سيخضع الرجال لنفس منطق الندرة، مما يشكل ضغطا على النساء أنفسهن، اللواتي يرغبن في الاستقرار وتأسيس أسرة، ويخلق بينهن حالة من الصراع و التنافس على الرجال المؤهلين، لدرجة أن المرأة ستضطر لتقديم تنازلات أكثر، أملا في أن تجد الرجل المناسب، الذي يقبل بأن يشاركها هذا الطموح، وهذا ما قد يفسر شيوع العلاقات الرضائية، والتي هي بمثابة خدمة جنسية مجانية بين الطرفين، فلا شيء أخر يفسر قبول مرأة عاملة، وقادرة على تحقيق اكتفائها الذاتي من

الموارد، بأن تكون أداة للمتعة بدون مقابل، إلا إذا وجدت غاية معنوية ودوافعا نفسية لذلك[76].

وكي تتضح الصورة هنا أضرب مثالا، وهو لو أننا فرضنا أن هناك 500 مرأة عاملة، وتتقاضى راتبا مجزيا، ومكانتها الاجتماعية جيدة، فهذا يعني ان هذه الفئة من النساء، تستحوذ على نصيب معين من الثروة الاجتماعية، وفي المقابل، نفترض أن هناك 500 رجل 200 شخص منهم فقط من يكافئ فئة النساء السابقة من حيت الراتب والمستوى الاجتماعي، والبقية وظائفهم أو أعمالهم لا تؤهلهم ليكونوا من ضمن المرغوب فيهم، بمعنى أن 300 رجل الأخرى ستكون مهمشة وغير مرغوب فيها، وهذا الواقع يخبرنا أننا أسهمنا في خلق نوع من الندرة في صفوف الرجال المؤهلين الذين يتوافقون مع تطلعات النساء، بحيث سيصبح هناك 200 رجل فقط من المؤهلين لكل 500 امرأة، وبالتالي من المنطقي أن يظهر في هذه الظروف مظاهر التنافس والصراع، بين فئة النساء على الرجال، وهذا التنافس قد يصل إلى درجة الانحراف، وظهور مظاهر الفساد الأخلاقي. ضف لذلك معطيات أخرى تتعلق بالتفاوت الطبيعي، الذي تعرفه أغلب المجتمعات بين عدد النساء والرجال، بحيث يكون عدد النساء أكبر، وأيضا مع وجود طموح مشروع لفئات النساء من الطبقة الفقيرة والغير عاملة، واللواتي يطمحن إلى تحسين ظروف عيشهن، عن طريق إيجاد الشريك المؤهل لذلك، فإن الوضع الاجتماعي مع كل هذه العوامل، سيكون بالتأكيد في حالة احتقان كبير، يتولد عنه ظواهر سلوكية منفلتة تماما، حيث إن المجتمع قد يفرز بعض المظاهر المنحرفة، في محاولة تلقائية لتحقيق التوازن، كظهور نوع خاص من الصالونات والمجالس والقاعات، التي يكون الغرض منها أن تكون مكانا للتعارف بين الجنسين، بل وتخصص فيها أماكن خاصة بالممارسة الرضائية، وهو نفس الغرض الذي أصبحت تستخدم لأجله وسائل التواصل والتعارف الاجتماعي، ولا ننسى تلك الثورة الكبيرة في اللباس الخاص بالنساء، والذي أصبح يكشف أغلب أجسادهن، وما ذلك إلا مظهر من مظاهر التنافس والصراع الذي يدفع النساء للظهور بمظهر أغرائي، حتى يرفعن من احتمالية حصولهن على شريك مؤهل.

---

76 {ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون} القران الكريم سورة الروم الآية 41

وبالتالي اتضح أن تلك الذريعة التي تم ترويجها، بكون تمكين المرأة من العمل سيجنبها اللجوء إلى الانحراف الأخلاقي، لم يظهر أثر لها في الواقع بل إن العكس هو الحاصل. كما أن محاولة دعم المرأة من خلال سن قوانين تقوي موقفها في حالة النزاع بين الزوجين، حيث يتم فرض مبالغ طائلة كمستحقات الطلاق، تستفيد منها المرأة وتخصم من راتب الزوج، فبالإضافة للوظيفة فإن هذا يزيد من تكديس الثروة في يد المرأة على حساب الرجل، الذي سيصبح مهددا بالافتقار، أي أن المجتمع وبموجب هذه الإجراءات والقوانين، يتجه نحو تذكير الفقر وتأنيث الاغتناء، وهذا بطبيعة الحا له تبعات اقتصادية كبيرة. وبالتالي فإن هذا الوضع يجعل من قرار الزواج مغامرة عالية المخاطر بالنسبة للرجال، مما يعني إقصاء المزيد من الرجال الذين سيرفضون الزواج، خوفا من ضياع ثرواتهم التي كدُّوا من أجل جمعها، مما يعني مزيدا من الندرة في صفوف الرجال، ومزيدا من العنوسة والصراع في صفوف النساء.

وهذا يذكرني بتلك النظرية التي تم استنباطها من قصة الهنود مع الأفاعي، والتي أطلق عليها اسم نظرية" الكوبرا"، حيث عرض المستعمرون البريطانيون مكافأة لقتل الأفاعي المنتشرة، لكن مع الوقت وبسبب هذا التحفيز المالي تحولت الساكنة من صائدين للأفاعي إلى مربين لها، للحصول على مكاسب أكثر، ولما توقفت المكافأة تم التوقف عن تربيتها، فتم إطلاق سراح تلك الأفاعي لتنتشر في المدينة، ولتصبح المشكلة أكبر مما كانت عليه سابقا.

وكل هذا يؤكد ما ذهبنا إليه، بكون الصراع الاجتماعي، ما هو إلا ظاهرة تتحقق كلما توفرت أسبابها الباعثة لها من دوافع نفسية. والاختلال في التوازن الطبيعي للنظام البشري، يشكل عنصرا هاما في خلق هذا الوضع الشاذ، لكون الإنسان قرر في لحظة ما، أن يضع قوانينه الخاصة، المبنية على تقديراته العقلية، بديلا عن القوانين الطبيعية في شتى مناحي الحياة، فقد اغتر الإنسان بعلمه، إلى درجة أنه تحول الى ديكتاتور كوني، فسعى بكل غرور نحو السيطرة على مناحي الحياة، وظن أن بإمكانه أن يستبدل مركزية النظام الاجتماعي، بنظام أخر لا مركزي، ومنطقيا هذا غير ممكن، لكونه يخالف منطق الاستقرار، ويغذي بواعث الانحلال والتفكك، مما يعني أنه يتعارض مع الأمن كمسلم إنساني، فبدون استقرار لا يمكن أن يكون هناك أمن اجتماعي، ولعل البعض اغتر بشيوع وانتشار تلك المظاهر، التي تولدت بعد التوسع في توظيف النساء، خاصة وأن تلك المظاهر تكسى بشيء من الجمالية، وتربط بمعاني السعادة والمتعة والتقدم والتفتح، وأكثر من

فرح بهذه المظاهر ودعمها فكريا وماديا، هم أنصار تيار الإلحاد والحريات المطلقة من الليبراليين الجدد، الذين رأوا في هذه المظاهر ثورة على التقاليد وعلى القيم والقيود الأخلاقية، بينما أخذ البعض منهم في التفسير والتنظير لهذه الأحوال، مدعيا أن الشعوب بدأت تستيقظ وتتجه نحو المبادئ العلمية، من خلال تحرير العقل والنفس من قيود الدين والأخلاق والأعراف الاجتماعية، ولم ينتبه أنصار هذه المذاهب أن الأمر لا يتعدى كونه ظاهرة طبيعية، تكررت مرات كثيرة خلال تاريخ البشرية، وأنها مخلفات لظروف معينة. وأما أنصار الرأسمالية فكانت نظرتهم مختلفة، حيث نظروا لهذه الأوضاع بعين الطمع، لأنها بيئة خصبة للاستغلال، ودفع الأفراد إلى التهافت على تقديم الخدمات بأقل تكلفة، لوجود فائض كبير في اليد عاملة، مقارنة بنسبة الوظائف المتوفرة، ودفعهم أيضا إلى تقديم مزيد من التنازلات، قد تشمل حتى الحرية، وهذه الفلسفة متجسدة حتى على مستوى استخدامنا لشبكة الانترنت، حيث يكون المستخدم مجبرا على التنازل عن بعض خصوصياته، ليتمكن من استخدام تلك الخدمة. كما أن تغذية الصراع، يمثل للرأسمالية المحرك الأساسي لسيولة البنوك، بل إن بعض الأنظمة المؤيدة لهذا الطرح، استنسخت مظاهر الصراع الاجتماعي، رغبة منها في دفع المجتمع نحو ما يعتبرونه انفتاحا وتطورا في البيئة الاجتماعية، وهو في الحقيقة انحراف وتخلف ورجعية، وتكريس لمزيد من التسلط، بل إنه انحدار في مدارك البدائية والحيوانية واللاإنسانية، فلم يعد هناك فرق والوضع على هذه الحال، بين قانون الغاب وقانون البشر، فقد انتشرت في بعض المجتمعات، ظاهرة رمي الأطفال المولودة حديثا في مكب النفايات، نظرا لقساوة الظروف، فإن ترسخ بيئة الصراع كظاهرة مفتعلة في مجتمع ما، يأخذ منحى أخر تصبح فيه الإنسانية منعدمة، وتصبح العبودية بالنسبة لبعض البشر، حرية ونعيم، بالمقارنة مع قساوة تلك الظروف.

ومن أغرب ما تولد عن هذه البيئة قديما وحديثا، أنه في بعض المجتمعات، و من بينها مجتمعات تصنف كمجتمعات متقدمة في وقتنا الحاضر، ظهور دعارة الرجال، أي أن النساء اللواتي صِرن يستحوذن على نصيب من الثروة الاجتماعي، واللواتي لم يحالفهن الحظ في أن يحظين بشريك، أو يرغبن في تلبية نزواتهن، يستأجرن رجالا يعرضون خدماتهم الجنسية مقابل المال، وبالإضافة ما قد تولده هذه البيئة من فساد أخلاقي وانحراف اجتماعي، فهي أيضا تهدد مؤسسة الأسرة بالانفكاك، فنظرا للتفاوت الاجتماعي بين الرجل والمرأة، بسبب التوسع في توظيف النساء، والتوسع في منحها نصيبا أكبر من الثروة الاجتماعية، يظهر

هناك نوع من الأسر، تكون المرأة فيها أعلى من الرجل من حيث الرتبة الاجتماعية أو الوظيفية، مما يعني أن احتمالية استقرار مثل هذه الأسر، تكون ضعيفة، ونتيجة لذلك قد ترتفع نسبة الطلاق والتفكك الأسري، ولا يخفى عنا ما يتسبب به التفكك الأسري من ظواهر عقابية أخرى.

إن سياسة التوسع في توظيف النساء هذه كان له أثر حتى في مجال التعليم، حيث أصبح جليا أن الإناث يعاملون معاملة خاصة عند وضع نتائج الامتحانات، ليظهر للمجتمع أن توجه الدولة في توظيف المرأة، هو توجه مبرر بتفوق الإناث على الذكور في التعليم. وما زاد الأمر سوءا هو تطبيق كثير من الدول على مجتمعاتها ما عاد يعرف بسياسة "التمييز الإيجابي"، والتي تعني دعم المرأة بشكل متحيز وإعطائها بعض الامتيازات على حساب الرجل، خاصة في مجال التشغيل بحجة تحقيق العدل، أي أن هذه السياسة تهدف إلى تمكين المرأة من الحصول على حصة أكبر من الثروة العامة، إلا أن هذه السياسة أصبحت عبارة عن ظاهرة شاردة وغير منضبطة، حيث تحولت هذه السياسة إلى عنصرية متعمدة ضد الرجال، خاصة وكما قلنا سابقا، أن المرأة وبالإضافة إلى التعاطف الاجتماعي معها، والامتيازات التي منحتها إيها هذه السياسة، فإنها تمتلك صفة الإغراء الطبيعي،[77] وهذا يجعلها مرغوبة بشكل أكبر في سوق الشغل، مما يخل بميزان العدل فيما يخص تكافؤ الفرص، وهذا خلف ظاهرة أشبه بوأد(قتل) الرجال بطريقة غير مباشرة، فنسبة كبيرة من الشباب في كثير من البلدان، أصبحوا يندفعون إلى الهجرة الغير الشرعية في قوارب الموت، وبطرق أخرى أكثر خطورة، وهذا في حد ذاته محاولة للانتحار.

إن هذا الواقع يشبه كثيرا ذلك الواقع الذي خلفته سياسة الطفل الواحد التي نهجتها الصين منذ سنة 1980، حيث اختارت الدولة أن تفتعل ظاهرة تحد بها من ارتفاع عدد السكان، ولكن جاءت النتائج بكوارث غير متوقعة، ففي سنة 1982 هزت الصين حادثة شغلت الرأي العام، حيث أن رجلا من الفلاحين أقدم على قتل ابنته ذات 4 سنوات بإلقائها في البئر، وعندما سؤل الرجل عن السبب، أجاب بكونه كان يحب ابنته كثيرا، ولكن زوجته كانت حامل، ولأن السياسة الصينية لا تسمح إلا بالطفل الواحد، فكر الرجل في أن هذا الطفل لابد وأن يكون ولدا، لأن البنت إذا كبرت فستتزوج وتذهب مع زوجها، ولن يجد من يعينه في عمله أو يتكفل به وبزوجته بعد أن يكبروا في السن،

---

77 {زين للناس حب الشهوات من النساء} القرآن الكريم سورة أل عمران الآية 14

وبذلك سيكون الرجل قد صرف على البنت لمدة 20 سنة بدون أن ينتفع منها بشيء، لكن الولد كان سيكون أكثر فإدة، فحتى وإن تزوج فزوجته ستمكث في بيتهما وتخدمهما. وهذه الفكرة لم تقف عند هذا الرجل الفلاح فقط، فقد أشارت صحيفة الشعب اليومية في يناير سنة 1983 التابعة للحزب الشيوعي الحاكم، إلى أن "ظاهرة ذبح وإغراق الرضيعات وتركهن يمتن أصبحت خطيرة للغاية" كما أن الأسر التي لم تكن تقدر على قتل بناتها كانوا يخرجونهن للمزارع و الشوارع ويتركهن للتشرد، وقد كانت تعرف الصين أيضا أكبر نسبة من عمليات الإجهاض، خاصة بعد انتشار الأجهزة التي تمكن من معرف جنس الجنين بعد عدة أسابيع من حدوث الحمل، ولهذا غيرت الصين سياستها فيما بعد سنة 1984 لتسمح بولادة طفل ثاني في حالة كان الطفل الأول أنثى.

إن هذا التدخل المتعمد في التوازن الاجتماعي بهذه السياسة، كان سببا ليترسخ في المجتمع فكرة أن الأنثى لا فائدة منها، مما تسبب في اختفاء حوالي 60 مليون أنثى خلال 35 سنة التي طبقت فيها تلك السياسة حسب التقديرات، ولم يكن يعلم أولئك القائمين على السياسة الصينية، أن الظواهر الاقتصادية والظروف الاجتماعية، التي سيخلفها تزايد عدد السكان من ندرة الموارد وزيادة صعوبة العيش وشدة بيئة الصراع، كانت ستكون كفيلة بدفع المجتمع إلى نهج سلوك أشبه بتنظيم النسل، لموازنة نفسه بشكل طبيعي، وكانت الظواهر التي ستنتج عن هذا السلوك، ستكون أقل ضررا وأكثر توازنا مما حدث في تلك الحقبة، بدليل أنه حتى بعد أن ألغت الصين سياستها تلك سنة 2015، أستمر عدد السكان في الانخفاض، أي أن البيئة الاجتماعية والاقتصادية ومستويات المعيشة، لم تعد تسمح للأفراد بتحمل أعباء مادية إضافية، إذ أن الشباب الصيني لا يستطيع الزواج إلا ما بعد سن 27 سنة بالنسبة للذكور، و ما بعد 25 سنة بالنسبة للإناث، وهناك إشارات توحي لوجود مزيد من التأخر في سن الزواج في السنوات الأخيرة، أي أن ارتفاع مستوى المعيشة الذي كان مصاحبا للنمو الاقتصادي، تسبب في تغيير جذري في نمط المعيشة، مما يعني زيادة التكاليف والمصاريف، وهذا كان كفيلا بأن يتخذ الأفراد من تلقاء انفسهم قرار تحديد النسل وتأخير سن الزواج تأقلما مع الظروف.

وما أشبه الماضي بالحاضر، فبعد هذه الموجة من سياسات دعم المرأة، وهذه الوتيرة المتصاعدة في تشغيل النساء، حيث أصبح احتمال حصولهن على الوظائف، وعلى نصيب من الثروة العامة أكبر من الرجل، فإنه وبالتدريج ستصبح الإناث مرغوبة أكثر من الذكور،

ويصبح التصور العام اتجاه الذكور هو أنهم أكثر عرضة للبطالة أي أنهم أقل نفعا لأسرهم. مما يعني أننا قد نشهد ظهور ظواهر كالتي ظهرت في الصين، لكن هذه المرة بشكل معكوس، فهذه المرة قد نشهد انتشارا لعمليات إجهاض و وأد للذكور عوض الإناث، وإن كان الأمر قد يظهر بطرق غير مباشرة، خاصة إذا علمنا أن نسب الانتحار ترتفع في صفوف الرجال أكثر من النساء، وحتى لو لم ينتحر الرجال، فقد أصبح الواقع يشهد انسحابا خطيرا للرجال من الحياة العملية العامة، ولقد شاهدت بعيني غرفة للموظفين في أحد المحاكم تضم موظفا واحدا ذكرا وسط 8 نساء، ولعل هذا المشهد له دلالة واضحة على نتائج هذه السياسة المقصودة لتأنيث الوظيفة العمومية، خاصة وأن الرجال كانوا أكثر حركية فيما يخص النقابات والتوجهات المعارضة والمطالبة بالتعويضات ورفع الأجور، أي انه هذه السياسة تحولت إلى ذريعة لممارسة العنصرية والإقصاء الممنهج ضد الرجال، من أجل خلق بيئة مناسبة تمكن الحكومات من الانفراد بالرأي، ولتسهيل عملية التحكم في جميع القطاعات، لإنه يسهل تطويع النساء في حال كان هناك أي حالة من حالات التلاعب أو الفساد الإداري، بل إن العالم أصبح يشهد تزايدا في حالات الفساد الأخلاقي بين الموظفين والموظفات، والتي تتمحور بالأساس حول المصالح المادية والمناصب والرتب والمكافئات والمنح. إن كل هذه المظاهر التي ذكرناها هي من نتائج تلك الظواهر التي خلفت في المجتمع بيئة صراع مفتعلة، تسببت في تولد ظواهر متتالية غير متوقعة، وذلك لعدم وجود إدراك ومعرفة واضحة بطبيعة التوازن الاجتماعي للبشرية، **فالمجتمع كالبيت الخالي الذي يتردد صداها إليك كلما صرخت، وإن صرخت بكلام بدئ ستسمع أذنك.**

لقد كانت المجتمعات سابقا تتأقلم بتلقائية مع ظروف العيش، وكانت المرأة تخرج للعمل كلما ظهرت الحاجة لذلك. فكلما ارتفع مستوى المعيشي للأسرة، كلم قل المجهود الذي تبدله المرأة، وقل تواجدها في ميادين العمل، فلم يكن أبدا وعلى مر تاريخ البشرية، أن اقتصار عمل المرأة على المهام المنزلية له علاقة بالإقصاء أو بسلطوية الرجل، وإنما كان له علاقة بالضرورة وبمتطلبات التوازن الاجتماعي.

.

فصل
المهيجات الخارجية

● المحور الأول : المهيجات الخارجية و دورها

إن قولنا بأن ظاهرة الصراع الاجتماعي، ظاهرة طبيعية، لا يعني بحال أنها ظاهرة مقصودة، أو أنها من بين الغيات، التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها بصورة دائمة وتلقائية، فهي ليست من المسلمات الإنسانية، بل إن مظاهر الصراع الاجتماعي، كانت دائما من بين المظاهر التي يسعى البشر إلى تجنبها، وخلق موانع تحد من ظهورها، كبعض الأعراف والتقاليد التي تخدم هذا الغرض، فلو نظرنا إلى ظاهرة الصراع من حيث شكل انتشارها ورسوخها في المجتمع، لوجدنا أنها تحتاج لبيئة حاضنة، إضافة لوجود مهيجات للدوافع النفسية، فالبيئة الحاضنة للظاهرة هي تلك المكونات الفكرية والعقلية، التي من خلالها يتفاعل الفرد مع الوضع، وأما مهيجات والدوافع، فهي تلك الأشياء التي توجد لها رغبات نفسية مقترنة بها، ومكنونة في نفس البشرية، ويكون من الصعب التخلي عنها، وهذه الرغبات، هي التي تجعل من لإنسان، كائنا متحركا وفاعلا على الدوام، وبصورة ذاتية، ويسعى إلى ابتكار الوسائل التي تضمن له تحقيق تلك الرغبات، وعندما نتكلم عن الرغبات، فإننا نقصد بالدرجة الأولى الفرد، باعتباره الفاعل الأساسي في الكيان الاجتماعي، ومنبع الظواهر باختلاف أنواعها، فالفرد يستطيع بتحفيز من رغباته النفسية، أن يخلق توجها يحفز باقي أفراد المجتمع، إلى أن يتحول لتوجه عام، ولهذا أصبح من الضروري التعرف، على ماهية هذه المحفزات الخارجية، التي تهيج الرغبات النفسية المكنونة لدى الفرد، وتدفعه بشكل مستمر نحو الإنتاج والابتكار، ولعل الكثير من الناس يخطئ عندما يظن، أن إنتاجية البشر في الحضارة الإنسانية، مقرونة بخلفياتهم الفكرية أو العقدية، بينما الحقيقة هي أن الرغبات هي منبع الفكرة، وهذا قد يتناسب مع مقولة الحاجة أم الاختراع، فمن تسيطر عليه رغبة الأكل مثلا، ويريد أن يحصل على ثمرة في أعلى الشجرة، فإن هذا يحفزه على ابتكار أداة، تمكنه من ذلك، وهذا الابتكار قد ينتشر ويتحول إلى أداة أساسية في المجتمع، وقد تخضع للتطوير مع الوقت، وهذا حال جميع الابتكارات المادية. وأما الابداعات الفكرية، فهي نابعة أساسا من رغبة الإنسان في المعرفة، للحصول على إجابة منطقية

لأسئلة تنقذف في ذهنه، وهذه الأسئلة بدورها تأتي من مصدر خارجي، يهيج الفكر البشري، فرغبة الإنسان الدائمة في الحصول على ما هو أفضل، تحركه دائما لابتكار وسائل جديدة تحقق له هذا الهداف، ويمكن حصر هذه المهيجات الخارجية، في الأصناف التالية: الغذاء- المال- النساء أو الرجال- الذرية- السرعة[78]. ولو تبصرنا في الأمور، لوجدنا أنه لا يوجد مجتمع في تاريخ البشرية، لم يكن أفراده يسعون لتحصيل هذه المنافع، فهي رغبات فطرية في نفس الإنسان، ولا يوجد فرد سوي التصور، لا يسعى لتحقيق الاكتفاء من هذه المنافع، بل إنه على أساسها تبنى كل المظاهر المادية للحضارة، فالرغبة الجامحة فيها تدفع بالفرد إلى بذل أقصى ما لديه، حيث يبتكر ويبدع ويعمل ويتفاعل، وينتج ظواهرا فردية سواء سلبية أو إيجابية، تؤثر في محيطه وفي مجتمعه.

فإن قيل إن هذه العناصر المهيجة، لا تشمل كثيرا مما يسعى الفرد لتحصيله عادة وبشكل يومي، ثم هل فعلا يحتاج الإنسان لهذه المهيجات ليستمر في تطوير سبل عيشه؟ وإذا كان الإنسان يسعى إلى تحصيل هذه الأشياء ويبذل لأجلها الكثير من الجهد، فهذا يعني أنه يدخل في عوامل الصراع الاجتماعي، وبالتالي يمكن القول، أن الفرد يبتكر ويطور أساليب العيش، بسبب وجوده في بيئة متصارعة وتنافسية، للحصول على الموارد؟

أقول: حقا إنه لا يمكن حصر جميع ما يرغب فيه الإنسان بشكل يومي، في خمسة عناصر فقط، والواقع المعاش يبين أن الجنس البشري، يسعى إلى تأمين كثير من الأشياء، ويبذل لأجلها الوقت والجهد، وأحيانا قد يبذل لأجلها ثروات طائلة، إلا أننا لا يمكن اعتبار كل ما يرغب فيه الإنسان، عناصر مهيجة لإمكانية الاستغناء عنها، أو تعويضها بأشياء أخرى، لكن هل يمكن القول، أنه يمكن الاستغناء عن الغذاء مثلا؟ طبعا لا، فالرغبة في الغذاء والسعي لتحصيله رغبة فطرية عامة تشمل كل فرد في كل المجتمعات الإنسانية، ومن هنا يمكن القول أن القهوة مثلا، كشيء يرغب فيه الانسان يوميا، ما هي إلا فرع من فروع المهيج الرئيسي، الذي هو الغذاء، وليس عنصرا رئيسيا أو مطلبا رئيسيا بحيث تتوقف عليه كينونة الفرد، أو استمرار جنسه، وهذه المحفزات تعمل على تحفيز الإنسان ليستمر في الحياة، ولا يتوقف انتاجه، وتجعله دائما في حالة التطلع إلى أشياء أخرى، وأما بدون هذه المهيجات، فقد يكون الإنسان أكثر ميلا للسكون، خاصة إذا توفر لديه الحد الأدنى من

---

[78] {زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ۗ ذلك متاع الحياة الدنيا ۖ والله عنده حسن المآب} القران الكريم سورة ال عمران الآية 14

العيش، لذلك تكون تلك الرغبات النفسية المكنونة بشكل فطري، بمثابة المحفز لوضع أهداف جديدة للفرد.

ويمكن القول أن هذا السعي قد يؤدي بالفرد، إلى الدخول في حالة صراع اجتماعي، إلا أن هذا ليس ضروريا، لكون الصراع الاجتماعي ينشأ ضمن ظروف خاصة وشاذة، إضافة لذلك فإن الصراع يدور حول لموارد المادية، وهو ظاهرة تعم كل أفراد المجتمع، بينما تحصيل المنافع هو نابع من رغبات الفرد نفسه، ولا علاقة لرغباته بالصراع الاجتماعي، لأن الرغبات النفسية ليست ظواهر مستحدثة ومتعلقة بظرفية معينة، وإنما هي مستقرة في النفس بشكل فطري، أي أن السعي لتحصيلها يكون بصورة دائمة ومستمرة، ولا تنفصل عن الطباع البشرية في كل الأجيال، وفي كل الأمم. وكما قلنا سابقا، فإن الصراع يكون من أجل الموارد أثناء ندرتها، أما الاندفاع نحو المهيجات، فهو يبقى على نفس الوتيرة سواء في حال ندرة الموارد، أو في حال توفرها، ومما سبق يمكن القول أن هذه المهيجات، أصل غيرها من المهيجات الأخرى، فقد يكون اللباس سببا محفزا للإنتاج، لكنه في الحقيقة فرع عن محفز أخر وهو المال، وحتى يتضح منظورنا، لمفهوم هذه المهيجات، سأشرع في شرحها بالتفصيل، إلا أننا قبل ذلك لا بد وأن نذكر، أن المهيجات الخارجية ضرورة نفسية، تحسس الفرد دائما بالواجب والإلزام، وهذا الإحساس بالواجب أو الإلزام، هو الذي يحتم على الفرد خوض تجارب حسية وفكرية ليتوصل إلى حلول لمشاكل حياته، فالإنسان كائن متحرك بطبيعته، وهو بهذا المعنى ذاتي الحركة، وذاتي التطور والتقدم، وليس كباقي المخلوقات، وهذا التطور والتقدم، لا يمكن أن يكون إن لم تكن هناك نوازع نفسية داخلية تحفز إليه، وحتى لو وجدت هذه النوازع، فإنها لن تكون كافية، لكون الإنسان قادر مع مرور الوقت، على تطوير طريقة لتَّغافل عنها، فلا يسعى إلى ما يجب أن يسعى إليه. ولهذا فإن المهيجات الخارجية تعمل على تقوية تلك النوازع في الفرد، ليبقى دائمًا في حالة سعي وكدح.

لكن يمكن أن تسيطر تلك النوازع النفسية على الفرد، فتخرجه عن طوره الإنساني، ويفتعل سلوكيات مرتبطة بصفات مدمومة، كالأنانية والحسد والطمع والغدر...، وقد تؤدي به أحيانا، إلى ارتكاب الجريمة، وأشد هذه الصفات، تظهر إذا كانت هناك بيئة الصراع الاجتماعي، مما يعني أنه هناك علاقة تأثير، بين المهيجات الخارجية، والصراع الاجتماعي، بسبب تلك التركيبة المعقدة للكائن البشري، وبالتالي فإن أحدهما يؤثر في الأخر،

فالمهيجات موجودة مسبقا وبصورة طبيعية، في البيئة الاجتماعية، ومكنونة في الفطرة البشرية والفرد في سعي إليها باستمرار، وفي ظل هذا السعي، فإنه يستهلك الموارد وهذه الموارد تقل مع مرور الزمن، أو تشح بفعل ظروف خاصة، فتنشأ هناك حالة اجتماعية شاذة، يتولد عنها الصراع الاجتماعي، وفي ظل هذا الصراع تزداد رغبة الفرد، في تحصيل هذه المنافع، فيتقوى بذلك تأثير المهيجات الخارجية، في نفسية الفرد فيزداد اندفاعا، وقد يصل به هذا الاندفاع إلى درجة الانحراف فينتج مظاهر الفساد الاجتماعي، ولذلك نجد في كثير من الثقافات والأديان، التركيز على ما يحث الإنسان على كبح رغباته الذاتية، وتُرغبه في القناعة والزهد كصفات من صفات الفضائل، التي تزين شخصية الإنسان وترتقى به إلى درجة الكمال،[79] وقد وعت البشرية هذه الحقيقة منذ زمن بعيد، إما عن طريق الأنبياء والرسل، أو عن طريق التجربة والخبرة المتراكمة عبر الأجيال، أو عن طريق التوارث الثقافي بين المجتمعات الدينية إلى ما بعدها، وسواء هذا أو ذاك، فإن هذه الحقيقة تزكي تصورنا لعلم الاجتماع، بأنه علم نشأ ابتداء مع نشوء البشرية، وتطبيقاته ضاربة في جذور التاريخ، وما ينبغي القيام به اليوم هو لَـمْلَمَةُ المتناثر منه، وكشف غاياته العامة، وصوغها في صيغة علمية، منطقية تحفظ سلامة التصورات العقلية للإنسان.
وبالعودة إلى موضوع المهيجات الخارجية، والتي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي للرغبات النفسية، فإننا نعتقد أن هناك خمسة مهيجات رئيسية، سأذكرها مع الشرح والتفصيل وهي كتالي:

أولا الغذاء:

وهو مرتبط بإحساس داخلي فطري، وهو الجوع، فالغذاء هو قوام حياة الإنسان، بحيث يتعلق به وجود الإنسان. ويمكن القول أن الغذاء من المهيجات الرئيسية لغريزة البقاء، والتي تدفع الإنسان إلى أقصى حدود الابتكار، أو إلى أقصى حدود التخلف والانحراف، ولا شك أنه لا أحد يستطيع، أن ينكر دور هذه الغريزة، في دفع الإنسان إلى البحث عما يؤمن غذاءه، وابتكار الوسائل لذلك، فاختراع الإنسان للفأس وابتكاره لنظم الزراعية

---

79 {اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفرا ثم يكون حطاما وفي الآخرة عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور}
القرآن الكريم سورة الحديد الآية 20

والري، وحتى ابتكار وسائل الصيد، قبل أن يعرف الزراعة، كلها وسائل خادمة لهذا الغرض، ألا وهو تأمين الغذاء، الذي به تستمر الحياة البشرية، وبه يمكن ضمان الاستقرار الذي يمهد للتجمع البشري.

وما يجعل الغذاء مهيجا رئيسيا لرغبات الفرد النفسية، هو أنه مرتبط بالغريزة الفطرية البشرية، والتي تنزع نحو البقاء، وأيضا مرتبط بالتكوين الطبيعي للإنسان، فإحساسنا بالجوع أو الخوف منه، شيء مرتبط بطبيعتنا كبشر، ولا يمكن فصله، والبيئة التي وجدنا فيها تعزز هذا الترابط، وتحدد طريقة تأثير الإنسان في محيطه، ومن دون ذلك لما حاول البشر التحكم في الطبيعة، ولما حاولنا التعرف على أسرارها، فمعرفتنا بوجود الغذاء، يُهيج دوافعنا النفسية لحاجتنا إليه، وهذا جعلنا نسعى إلى اكتساب القدرة على التحكم في الزرع والحرث، والصيد وتدجين الحيوانات، وبالتالي فإن الأثار التي تحدثها المهيجات الخارجية داخل الفرد، هي أثار دائمة طوال حياة الإنسان، ومن خلالها تسترشد مشاعر الفرد، إلى الطريقة التي يجب عليه أن يسلكها لتحصيل المنافع، أو بمعنى أصح، لتأمين متطلبات بقائه على قيد الحياة، ولهذا نجد كثيرا من النظريات فسرت شيوع الحروب في فترات تاريخية معينة، بأنها كانت صراعا حول الثروات الطبيعية والموارد، أو الرغبة في توسيع محيط الاستقرار، بالسيطرة على مزيد من الأراضي، على اعتبار أن الزيادة الديموغرافية تتطلب الزيادة في مساحة الأراضي، لتأمين مزيد من الغذاء والثروة. ولا ننكر وجود مظاهر تدعم صحة هذا التفسير، إلا أننا نعزز هذا الطرح، بالقول أن المهيجات الخارجية، تلعب دورا رئيسيا في اندفاع الإنسان للحروب، وبالتالي يمكن القول أنه لولا ذلك الإحساس، الذي انبعث لأسباب خارجية، متعلقة بإمكانية وجود موارد أفضل، أو الخوف من إمكانية فقدان الموارد الموجودة، وأساسها الغذاء، لما تعزز خوف الإنسان من الجوع، أو الرغبة في تحسين سبل عيشه، ليندفع بعدها إلى الحرب أو إلى الابتكار أو البحث، وليس هذا فقط، بل إن كثيرا من الهجرات التي أدت إلى إعمار الأرض واتسعت خلالها رقعة المستوطنين، قد كان للمهيجات الخارجية دورا رئيسي فيها. فلقد كان "الموز" مثلا، من الأطعمة التي لم تكون رئيسية عند كثير من الشعوب، بل إن بعض المجتمعات لم تكن تعرفه مطلقا، إلا أنه وبعد أن شاع الموز كغذاء، واستحسنه الناس وأكثروا في طلبه، رغم كونه لا تتوقف عليه حياة الإنسان، بل إنه كان يعد عند بعض الناس، مظهرا من مظاهر الرفاهية فقط، إلا أنه ظهر شعور وإحساس بالخوف من فقدانه أو ندرته، ولهذا اهتم

الناس بزراعته بأكبر قدر ممكن، بل وتطوير طرق جديدة أكثر كفاءة في زراعته، وهذا أسهم في تطور زراعي، وخلق فرص لليد العاملة، وزيادة في الأراضي المزروعة، ونمو اقتصادي كذلك، إلى أن تداخلت هذه الزراعة وحاجة الإنسان للموز، مع الرغبة في ربح المال من خلاله، فأصبح وسيلة من وسائل الاستثمار، أكثر منه حاجة غذائية، إلا أن هذا لا يلغي فكرة، أن وجود الموز كغذاء، كان مهيجا لرغبات الإنسان، التي دفعته لأن يبتكر، وهذا ينقلنا إلى المهيج الخارجي الثاني.

المهيج الثاني: المال

وما نقصده بالمال هنا، ليس هو ذلك التصور النمطي الذي ترسخ في أذهاننا، وإنما أقصد به كل تلك الوسائل والأشياء الثمينة، التي تسهل على الإنسان ما صعب من عيشه، وتمكنه من التملك والحصول على المنافع، أو الحصول على خدمات غيره، بغير مجهود منه، أو على الأقل بطريقة سليمة لا صراع فيها. والمال بهذا المفهوم، هو كل تلك الأشياء التي تعارفت المجتمعات، على إعطائها قيمة معنوية، أو كان لها منافع ملموسة، أي كان شكل هذا المال، سواء كان معادن أو حيوانات أو مواد نفعية، يكون الإنسان في أمس الحاجة لها، وتصلح بأن تكون تعويضا لأشياء أخرى، أو تعويضا عن بذل مجهود في عمل ما، وما يجعل المال شيئا مرغوبا فيه، هو تلك القيمة التي يعطيها له المجتمع، من حيث كونه قابلا للاستبدال، وتحويل ملك من شخص لأخر، أو تحويل منفعة شيء ما من شخص لأخر، وهذا يعني أن المال عنصر مهم في الحياة العامة، لكونه يسهل التعامل بين الناس، ويسهل تبادل المنافع بينهم بطريقة رضائية وسلمية، ومن غير صراع، ويسهل على المرء التملك أو استئجار خدمة الأخرين، وهذا نوع من الترف الذي يؤمنه المال، فمن لديه المال لن يضطر لخوض صرعات اجتماعية قاسية، أو بذل مجهود كبير في الحصول على المنافع، أو للحصول على ضروريات العيش، أو حتى على الأشياء الجمالية، فقدرة المال على إعطاء الفرد الأفضلية، للحصول على ما يريد، هو ما يجعل له قيمة، وهو ما يجعل قيمته تزداد مع الوقت، في مقابل القيمة الإنسانية، فتهافت الناس على المال قد يقودهم في النهاية، إلى تبخيس الروابط والعلاقات الاجتماعية، أو تبخيس المجهود البشري، بل وجعل القيمة المادية مقدمة على القيم الإنسانية، وهذا شيء قد اندفعت البشرية إلى الوصول إليه، دون وعي منها، فقد انقادت وراء نوازعها النفسية، بحيث كلما ازدادت قناعة الإنسان بضرورة المال، وبضرورة تحصيله، زاد

الطلب عليه، وكلما زاد الطلب عليه، كلما ضعف حضور القيم الاجتماعية، ويصبح كل ما لا يؤدي إلى المال بدون قيمة، وما يؤدي إلى المال ترتفع قيمته، حتى لو كان يتعارض مع الأخلاق ، وبهذا تحول العالم إلى الرأسمالية، التي طغت على القيم الإنسانية، و أصبحت كل التفاعلات الاجتماعية والقيم، تُقَيَّم بمنافعها المادية ليس إلا.

وقد ظهرت نظريات عديدة في هذا الشأن، حيث جعلت من المظاهر الاقتصادية، هي المفسر للروابط الاجتماعية، وعلى ما يبدو أن أصحاب هذه النظريات، قد خفي عنهم أنهم إنما درسوا المجتمعات، في مرحلة من مراحل التاريخ، تتميز بوضعية خاصة، كانت فيها البشرية تعاني من انعدام الاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي، إضافة لبروز المهيجات الخارجية، من ترف وغنى فاحش للطبقة البرجوازية، وبعدها الطبقة الغنية الرأسمالية من أرباب المصانع والتجار، وازدياد تحكم هذه الطبقات في الحياة الاجتماعية، وقدرتها على امتلاك أغلب الوسائل النفعية، وهذا خلف نوعا من الفوارق الاجتماعية الكبيرة، مما أنتج شعورا عاما بضرورة المال، وبأن الإنسانية تُقَيَّم بالمال، وأن الأمن والاستقرار لا يمكن تحصيله إلا بالمال، وشيوع هذه النظرة وترسخها، حَوَّلت المجتمعات من مجتمعات إنسانية ذات قِيَم، إلى مجتمعات مادية، وأصبحت هذه الفكرة بمثابة المهيج الخارجي، الذي هيج النوازع النفسية لتوليد الرغبة في التملك، أو الرغبة في الانتقام تسود الطبقة الفقيرة خاصة. وسواء كانت الطبقة فقيرة أو غنية، فإن الرغبة في تحصيل ما هو أفضل، لا تنفك عن الطبيعة البشرية، وهذا ما يجعلها في حالة تحفيز دائم طوال حياة الإنسان، وبالتالي فإن المال الذي كان وسيلة رضائية بين المتعاملين، تحول إلى غاية يتصارع من أجلها الجميع، وتهون في سبيله كل القيم الاجتماعية والإنسانية، إلا أن هناك من قد يعتبر أن هذه المظاهر، ما هي إلا نوع من التطور في التصورات البشرية، أو نوع من التطور في الثقافة الإنسانية، والقيم والعلاقات الاجتماعية، ولكنه في الحقيقة نوع من الانحراف الاجتماعي، الذي أنتج بعد ذلك صورة متطورة من الاستعباد للبشر، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتحولت المجتمعات من مجتمعات ذات بنية مترابطة، ومتكافلة ومتضامنة، إلى مجتمعات فردانية وأنانية، وسبب هذه الحالة التي وصلت إليها المجتمعات، هو أن التركيز على المال خلق حالة من ثقافة المنافسة على كل شيء، نظرا لوجود مظاهر الإغراء، التي تهيج رغبة الإنسان في الثراء، وهذا قوى حالة تحفيز النوازع النفسية بصورة غير طبيعية، فأصبح الفرد في حالة ضغط نفسي، وهذه الضغوط تجبره على الاندفاع، نحو تحقيق التساوي بينه وبين تلك الفئة

الأعلى في المستوى الاجتماعي، وهذا الضغط يجعل هناك شعورا بعدم الرضا، على الأوضاع المعيشية عادة، وتزرع في النفس نوعا من السخط اتجاه المجتمع، بل واتجاه العالم بأسره، وهذا السخط والغضب يُغيب الضمير وقواعد الأخلاقية والقيم، ويجعل الفرد عرضة إلى الانحراف، فيقبل بسلوك أي طريق توصله لتحقيق طموحه المادي، دون الاكتراث لأي معاني أخرى.

ولعل من عوامل ازدهار الحضارة الإسلامية، في فترة من فترات نشأتها، هو دحض هذه التصورات، التي كانت سائدة في حقبة الجاهلية قبل الإسلام، فتم إعادة بناء القيم الاجتماعية، وترسيخ فكرة أن المال ليس غاية، وإنما وسيلة فقط، حيث تم خلق نوع من التوازن بين القيم المادية والقيم الإنسانية، فالمال الذي كان يتهافت عليه الجميع، ومحطا للصراع، أصبح شيئا يمكن الاستغناء عنه في سبيل قيم أسما، وهذا من خلال تعظيم قيمة الإنسان، وجعل سعادته لا ترتبط بالغنى المادي، وإنما ترتبط بالإيمان والتزام أركان الدين، وهذه البيئة تجعل من المال شيئا لا يستعصى تحصيله، بعكس ما إذا أحتكر المال من قبل فئة قليلة، ولا تتشارك بنصيب منه مع الأخرين لكي تسهم في تحقيق التوازن، ولتستقر قيمته ولا تتضخم، وفي نفس الوقت لا تسمح له بأن يطغى على القيم، وقد تحقق هذا عندما أصبح كل فرد في المجتمع، وحتى الفئة الأضعف فيه، قادرين على تحصيل المال بغض النظر عن قدرتهم الإنتاجية، لكون نظام الصدقة والزكاة التي هي شكل من أشكال التضامن الاجتماعي، لعبت دورا مهما في خلق التوازن بين الغنى والفقر، وتقليص من ذلك التشاحن بين الطبقة الغنية والفقيرة، كما أن شيوع سلوك إعطاء المال بدون مقابل منفعة بدلا عنه، يضعف ذلك التصور بكون المال غاية بحد ذاته، ويحل محلها تصور أكثر رقيا، وهو أن المال ما هو إلا وسيلة لتحقيق القيم الإنسانية، بل إنه يسود هناك تصور مفاده، أن من حق الإنسان الحصول على متطلبات العيش الضرورية، وإن لم تكن له قدرة على الكسب، وهذا ما يخفف من بيئة الصراع الاجتماعي، ويقلص نسب انحراف الأفراد، وبالتالي فإن هذا يجعل من الطبقة الغنية تكون أكبر المساهمين في التكافل والتضامن الاجتماعي،[80] وبذلك تضعف مظاهر الكراهية بين الفقير والغني، ويتشكل تجانس اجتماعي قوامه الحياة الإنسانية كقيمة مسلم بها، ويسعى الجميع إلى تحقيقها ، ولعل هذا النظام

---

[80] {آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير} القران الكريم سورة الحديد الآية 7

الاجتماعي الذي يكون بهذا الشكل، من الطبيعي أن تكون المسلمات الإنسانية هي غايته الجوهرية، فهو يخدم بالدرجة الأولى الأمن الاجتماعي، ويخدم أيضا التوازن من جهة أخرى، وجعل من القيم مركز كل التعاملات والتفاعلات الاجتماعية، بخلاف الأنظمة العصرية اليوم، التي هدمت وبصورة متعمدة منظومة القيم، بل إنها سعت إلى خلق قيم جديدة خاصة بها، تعتمد بالأساس على الفردانية، وتغليب المصالح الشخصية، وذلك من خلال تحفيز الرغبات البشرية، وإدخال الأفراد في حالة تنافسية وهمية، تغذي النزعة الأنانية والفردانية، دون وضع أي اعتبار للانتماء الاجتماعي، وما يصاحبه من مسؤولية اتجاه المحيط وأفراد المجتمع، وهذا يفتح المجال نحو المزيد من الاختلالات الاجتماعية، وشيوع المظاهر الفاسدة.

إذا فالمال يعتبر عنصرا مؤثرا في النوازع و الدوافع النفسية للفرد، ففقدان المال يؤدي بالإنسان إلى الافتقار، وبالتالي سيكون في حاجة إلى بذل مجهود أكبر لتحصيله، وأحيانا يجبره ذلك إلى الرضوخ للسلطة، سواء المالية والرأسمالية، أو السياسية، وهذا في حد ذاته نوع من الاستعباد، وهذا ما يسارع الأفراد ويتصارعون من أجل تجنبه، حيث أصبحنا نسمع اليوم مصطلح الحرية المالية بشكل كبير، واتخذ ذلك شكل مظاهر ومفاهيم متعددة، وأصبح يشكل عامل جذب وإغراء، يسعى الكل لتحصيله، وبالتالي أصبح واضحا ما نحاول إثباته هنا، وهو أن المال يعتبر من المهيجات الخارجية الرئيسية، التي تدفع بالأفراد إلى أقصى حدود الإنتاج والتطور، حيث إن المال أيضا يشكل وسيلة لمكافأة المُصنِّع والمنتج، والمبتكر والعامل والخادم... فالكل سيسعى إلى تطوير وتحسين انتاجه، في سبيل تحصيل أكبر قدر من المكافأة، وهذا قد يبدو عادلا للوهلة الأولى، لكن هذه النظرة المثالية، تفسدها سطوة أصحاب رؤوس الأموال، الذين بإمكانهم التحكم في تحديد القيمة على المجهود، وهذا قد لا يتناسب مع الأحوال الاجتماعية، مما يخلق حالة من الاسترقاق والاستغلال، بل إننا قد لمسنا في عصرنا الحديث، من طبقة أصحاب رؤوس الأموال، ومن بينهم الدولة باعتبارها المسؤول الأول على حالة التشغيل، يرون أنه من حقهم إحداث نوع من التفرقة بين أفراد المجتمع، بحصر التشغيل في فئة دون أخرى، أو تغليب فيئة على أخرى، وهذا يشكل نوعا من الاختلال في التوازن الاجتماعي، وقد حصل في بعض البلدان، التي أسرفت في تشغيل النساء بنسبة أكبر من اللازم، أن اختل التوازن الاجتماعي فيها، مع تزايد في عدد الرجال الذين اختاروا الهجرة، حيث ارتفعت نسبة

البطالة بين الرجال، وخلف ذلك ظاهرة عقابية هي العنوسة، التي أدت بكثير من النساء إلى الفساد الأخلاقي، وإلى ما لا يحصى من الآفات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي فإن المال ورغم أنه من أكثر الوسائل الحضارية نفعا، إلا أن التحفيز على تحصيله بطريقة مفرطة، أو السعي لاحتكاره واستخدامه كمصدر للسلطة، يؤدي إلى فوضى اجتماعية.

المهيج الثالث: النساء (الرجال)

أو لنقل بصفة عامة الجنس الأخر، على اعتبار أن البشر ذكورهم وإناثهم، كل منهم مهيج للأخر، وهذا لا يخالف فيه أحد ولا ينكره أحد، فهو يدخل في صميم الفطرة التي خلق بها الإنسان، فلا يمكن القول أن الغالب من أحوال الرجال، هو عدم السعي إلى الارتباط بامرأة، بل إنه هو الحال الطبيعية للرجال، ونفس الأمر بالنسبة للنساء، فإن القانون الطبيعي في هذا الكون، والذي يقتضي استمرار البشرية، يفرض وجود ذكر وأنثى، لذا رُبط وجود الجنسين، بدوافع غريزية ونفسية، تستجيب لما يشكله وجود كل جنس كمهيج خارجي للجنس الأخر، فحتى لو غاب الحب والاهتمام، فستبقى الغريزة والشهوة، تدفع كلا الطرفين نحو هذا الارتباط، وهذا ما يسهم في استمرار البشرية، بل إن الانحراف والشذوذ الذي قد تشهده البشرية، رغم كونها ظواهر سلبية تعود على النظام الاجتماعي بالضرر، إلا أنها تظهر كظواهر منحرفة، خادمة لهذا الغرض، حيث إن هذه المظاهر تظهر كوسيلة لتحقيق التوازن، والحيلولة دون انخفاض أعداد البشر، خاصة إذا كانت الشعوب تعاني من ندرة الموارد، وصعوبة في توفير سبل العيش المناسبة لشريك الحياة، مما ينفر من الزواج، عندها يتوجه الأفراد إلى البحث عن بدائل أخرى أقل مسؤولية. ورغم أن هذا الانحراف قد يسهم في استمرار البشرية، إلا أنه سبب تعاستها أيضا، وهذه المظاهر تظهر بشكل تلقائي، ولا دخل لإرادة البشر فيها، فهي كردة فعل من النظام الاجتماعي، أو من النظام البشري، الذي يحكمه قانون التكاثر واستمرار الوجود البشري، على كوكب الأرض .

لكن إذا شاع بين البشر تلك العلاقات الخالية من المسؤولية، وأصبح الارتباط بالطرف الأخر، في سبيل تلبية حجاتهم الغريزية شيئا سهلا، دون أن يلزم منه تحمل مسؤولية تكوين أسرة، فإن هذا سيزيد من احتمالية زيادة أعداد البشرية بشكل مفرط، خاصة وأن هذا النمط من العيش، سيكون مغريا بشكل كبير، وسيلقى انتشارا واسعا كونه لا يترتب عنه أي مسؤولية، وإذا ازداد عدد الأفراد وفي ظروف محدودية الموارد، فإن هذا سيشكل

مزيدا من التأزم الاجتماعي، ودخول المجتمع في دوامة كبيرة من الظواهر الفاسدة، والتي هي في الواقع ظواهر عقابية. حتى إن بعض البلدان تلجأ إلى توزيع حبوب منع الحمل بالمجان، لمنع تزايد أعداد الأطفال، الذين يولدون خارج إطار مؤسسة الأسرة، لكن أيضا هذا لم يكن حلا ملائما، لكون أصل المشكل يكمن في سهولة الارتباط بالطرف الأخر، قصد تلبية الحاجيات الغريزية، وهو ما يجعله سلوكا بديلا عن الزواج، ومع وجود حبوب منع الحمل، فإن هذا سيزيد من التشجيع على هذه الممارسة، وهذا سيتسبب بالتأكيد في انخفاض عدد الأسر في المجتمع، كون الأفراد وجدوا بديلا عنه أقل تكلفة، نهيك عن أن نسبة الأسر منخفضة أصلا بسبب بيئة ندرة الموارد، التي تجعل من الزواج صعبا، وستنخفض معها نسبة المواليد كنتيجة حتمية، نظرا للتوسع في استخدام حبوب منع الحمل، وهذا سيخلق مجتمعا غير متوازن، من حيث نسبة الشباب إلى نسبة الشويخ فيه، وللحيلولة دون وقوع هذا الاختلال، والحفاظ على التوازن الطبيعي للمجتمع، فقد تعارفت البشرية قاطبة منذ المراحل الأولى للتجمع البشري، على تكريس نظام الزواج والأسرة، ورفض أي نوع من العلاقات بين الجنسين خارجه، بل والعقاب عليها إن لزم الأمر، لذا فإنه من المفترض أن يتم تحديد طرق ملائمة، تسهل على الأفراد الحصول على شريك الحياة، بحيث تحفظ للمجتمع استقراره وتضمن استمراريته، وفي نفس الوقت تحفظ استمرارية النساء، باعتبارهن أكثر عنصر مرغوب في المجتمع. والرغبة في المرأة هي رغبة دائمة، وهذا واقع لا يحتاج دليلا لإثباته، بل إن وجود هذه الرغبة اتجاه لمرأة، هو ما يضمن للمرأة استمرارها في الوجود، ويضمن للبشرية وجودها أيضا، ويضمن للمرأة كذلك أن لا تكون عاطلة طوال حياتها، لأنها ترتبط أساسا بشيء فطري، لا يمكن نزعه من تركيبة البشر، وحت النساء هن يخضعن لنفس المنطق، فقد يتاح للمرأة أن تحقق الاكتفاء الذاتي في حياتها، وتستغني بذلك عن الحاجة للرجل، من حيث الجانب المادي، إلا أن الفطرة الغريزية لا يمكن السيطرة عليها أو نزعها، ولا يمكن إهمال ذلك الشعور الغريزي بالميل للطرف الأخر، وشدة الغريزة عند الرجال، هي ما يضمن بقاء المرأة، حتى لو كانت أضعف عنصر في المجتمع، والغريزة عند المرأة وضعفها، هو ما يضمن القابلية الذاتية للارتباط بالجنس الأخر، وهذه التركيبة التي تظهر لنا، على أنها غير متكافئة، هي ما تضمن استمرار البشرية، فتحقيق التوازن لا يعني أن يكو كل شيء متساوي دائما، **فليس كل متوازن في الطبيعة يتشكل بشكل مستقيم**، ولا شيء من المظاهر الطبيعية الثابتة يوجد بالصدفة،

وقد يرِد سؤال هنا، وهو كيف يمكن أن تكون الغريزة، دافعا للبشر إلى التطور والتقدم، والابتكار والسعي للإنتاج؟ فهذا كله لا يتعدى كونه مجموعة من الغرائز، والميولات والمشاعر وشهوات الفطرية؟

أقول: لا شك أن الرغبة في الجنس الأخر، حالة نفسية تعتري المرء، بصورة طبيعية وفطرية، وتصبح هذه الحالة أشد كلما قابلت مهيجها الخارجي، إلا أن العرف الاجتماعي والبشري، يلزم الفرد في حال رغب في تلبية رغباته النفسية تلك، بأن يكون قادرا على توفير احتياجات الجنس الأخر، خاصة بالنسبة للرجال، فهم مطالبين أن يكونوا مؤهلين لتحمل مسؤولية تأسيس أسرة، لكون الأسرة هي نواة المجتمع، واستقرارها يعني استقرار المجتمع، فالحصول على امرأة رهين بقدرة الرجل على الكسب والإنتاج، ليكون قادرا على تحقيق متطلباته، ومتطلبات الأسرة التي يعتزم تأسيسها، وهذا ما يجعل من الرجل العنصر الأكثر تهيجا واندفاعا نحو الإنتاج، والمرأة بدورها تنظر إلى قدرة الرجل ومؤهلاته المادية، ومدى قدرته على تحمل متطلبات العيش، ولهذا فإن تحصيل الوسيلة أولى من تحصيل الغاية هنا، فمن الصعب تحصيل تلك الغاية، دون وسائلها، ولهذا فإن العرف الاجتماعي، يدفع بالرجل دائما وأبدا إلى العمل، والبحث عن الطرق الأكثر كفاءة لتحصيل متطلبات العيش، وهذا يتطلب بذل مجهود كبير، يخلف على أثاره إنتاجية كبيرة أيضا، من أفكار ومعاملات مالية وابداعات، واتخاذ قرارات حاسمة ونهج سلوكيات مختلفة، يكون لها أثر اجتماعي، وتخلق ظواهر جديدة أيضا، من إنشاء مشاريع صغرى ومتوسطة واستثمار الأموال، والبناء وشراء أو بيع العقارات، أو تدفع البعض للعمل في مهن صعبة تخدم المجتمع، كالتعدين والمناجم والتصنيع ...، إلى غير ذلك من الفوائد التي تعود بالنفع على النظام الاجتماعي ككل.

إذا فالرغبة في الحصول على امرأة، وتأسيس أسرة، يدفع بالرجال الى خوض الصعاب، ويرفع من انتاجيتهم، لكن حتى لو لم يرغب الرجل في السير وفق القانون الاجتماعي والإنساني، ورفض الاستجابة لقانون لمهيجات الخارجية، وأراد أن يلبي حاجاته الغريزية بشكل أخر، فإنه لن يسلم من إلزامية توفير الوسيلة لذلك، لأنه سيكون عليه تحصيل المال أولا، فالمرأة تبقى دائم في النظم الاجتماعية، مقترنة بالوسائل المادية، ولعل هذا الجانب من النظام الاجتماعي، هو من المخلفات التي أفرزتها النظم الإنسانية السابقة، حماية للنساء كبشر، لكي لا يستغللن بطريقة وحشية، فربطهن بالجانب المادي، الذي هو بدوره

مقترن ببذل المجهود، يعتبر كنوع من تثبيت قيمتهن المادية والمعنوية في المجتمع، ولا شك أن المرأة كإنسان لا يمكن أن تقيَّم بالمال، لكن اشتراط المجتمع على الرجل أن يكون مؤهلا ماديا، ليكون قادرا على الحصول على المرأة، هذا يعطيها بعدا معنويا أكثر، لتظهر كأنها مكافأة يحصلها الرجل إذا اجتهد ونجح في حياته العامة، مما يرفع من قيمتها المعنوية أكثر من المادية بكثير، وهذا حاصل في حالة كان القصد هو تكوين أسرة، وربما هذا التصور هو ما يبرر توارث مظاهر الأعراس في المجتمعات. بل حتى في نظام الطلاق الذي تكون العصمة فيه للرجل في بعض المجتمعات، جاء في سياق حماية المرأة أيضا، إذ كون الزوج هو المسؤول عن التكفل بالمرأة والأسرة عموما، فهو ملزم أيضا في حالة الطلاق أن ينفق على المرأة المطلقة لفترة محدودة، أو الإنفاق عليها لمدة طويلة في حالة كان هناك أبناء، ويتضمن هذا الانفاق تأمين المسكن والملبس وكل متطلبات العيش. وبالتالي فإن الرجل وبسبب كونه سيتحمل أعباء كل هذه التكاليف، سيكون أكثر تجنبا وترددا في إيقاع الطلاق لأنه يعرف تماما أنه سيكلفه نفقات كثيرة، مما سيفرض عليه ضغطا أكبر لبذل مجهود أكبر. وهذا بخلاف لو أعطي حق الطلاق للمرأة فكونها المستفيد من هذه العملية يجعلها أكثر جرأة على الطلاق، خاصة وأن المال باعتباره مهيجا خارجيا سيتضخم أثره في نفسية المرأة كونها ترى إمكانية الحصول عليه أمرا متيسرا من خلال الطلاق، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الطلاق في المجتمعات التي أعطت للمرأة حق تطليق نفسها، خاصة وأن أغلب المجتمعات المعاصرة تعيش حالة من الصراع الشديد على الموارد.

لكن الأمر عكس ذلك في حالة كانت العلاقة مادية صرفة، أي أنها علاقة رضائية أساسها تبادل المنافع، ورغم أن هذا الشكل من العلاقة، هو أيضا من المحفزات التي تحفز الرجل على العمل، والاجتهاد وكسب المال، ليكون قادرا على دفع تكلفتها، إلا أنه في هذه الحالة ستكون قيمة المرأة، لا تتعدى كونها قيمة مادية صرفة، بل إنها تكون قابلة للتفاوض أيضا كأي سلعة أخرى، وإن قيل إنه يمكن إحداث نظام، يمكن المرأة من تحقيق الاستقلالية المادية، لتتجنب ذلك الوضع. لكن هذا أيضا لن يكون حلا سليما، لكون المرأة في هذه الحالة، لن يظل لديها محفزات قوية لتقبل بتأسيس أسرة، خاصة إذا كانت قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، في تلبية الحجة الغريزية، من خلال العلاقات الرضائية، حتى لو لم تكن قائمة على مقابل مادي، وبمعنى أوضح سيحدث اختلال في توازن النظام الاجتماعي،

حيث سيكون كل جنس قادرا على الاستقلال بنفسه، والاستغناء عن الأخر، بل إن كل واهد منهما سيتصور الأخر، كأداة للمتعة اللحظية لا غير.

ورغم أن لهذه المهيجات جانبها الإيجابي في المجتمع، فإنها أيضا لها جانبها السلبي، فتعرض الفرد إلى الاستثارة بشكل غير طبيعي، و في فترة وجيزة، بشكل يفوق ما يتعرض له الإنسان خلال مراحل نموه الطبيعية، فإن هذا قد يولد ضغوطا نفسية، تتحول إلى انحراف أو يشوه التصورات الذهنية، لتصبح تصورات أكثر شذوذا، فعندما يتعرض الفرد إلى تحفيز غريزي داخل محيطه الاجتماعي طوال الوقت، سواء داخل المنزل أو خارجه، أو من إعلانات أو أفلام أو محيطه التعليمي وغير ذلك، فإن هذا يجعله يفقد توازنه النفسي ويصبح دائم التفكير، في كيفية تلبية حاجاته المُهيَّجة بأي طريقة، وفي هذه الحالة، ليس له سوى خياران فقط، الأول: هو السعي في تحصيل الوسيلة لذلك أولا، أي كسب المال. وأما الخيار الثاني، فهو تحقيق ذلك بطرق مختصرة، وهذه الطرق المختصرة، قد يكون من بينها الاغتصاب أو الخداع والاحتيال. ولقد لاحظنا في مجتمعاتنا المعاصرة، بروز مظاهر جديدة لفعل ذلك، وهي مظاهر تعتبر دليلا على حالة التحفيز والاهتياج المفرط، ومن بين ذلك شيوع الدمى والأدوات الجنسية، ولا شك أن مثل هذه المظاهر كلها تشير إلى وجود الشذوذ والانحراف في المجتمع، ولو شاع الأمر أكثر، وتطور عن شكله الحالي، فهو ينذر بإمكانية تحقيق الأفراد، للاكتفاء الذاتي في هذا الشأن، مما يعني اختفاء مؤسسة الأسرة، بالإضافة إلى ما يترتب عن ذلك من تبعات، ولعل المستفيد الأكبر من تحول المجتمعات إلى هذا الشكل، هو ذلك النظام الرأسمالي، فهو يشجع على هذه المظاهر بل ويسوقها كمنتوج استهلاكي، أو كغاية سامية تستحق أن تكون هدفا في الحياة، خاصة مع ربطها بمفهوم الحرية، لكن الحقيقة أن هذه المظاهر، خاصة تلك المظاهر المتعلقة باستقلالية الجنسين، سيغذي بالتأكيد جانب استهلاك القروض، خاصة تلك المخصصة للعقار حسب منظورهم، نظرا لأن أفراد المجتمع سيتغير نمطهم السلوكي في العيش، ويتحول من العيش كأسر إلى العيش كأفراد، وسيمكن التهافت على تحقيق الاستقلالية المالية، مما يعني خلق سوق استهلاكية جديدة، و توفير يد عاملة أكثر وأرخص، وهذا بالتأكيد يخدم الرأسمالية بشكل كبير، ولذلك يتم صرف مبالغ كبيرة لدعم الحركات النسوية، الداعية للمساواة وتحرر المرأة، ولعل من الأمثلة الواضحة في هذا الشأن، أن شركات السجائر نظمت مسيرة نسائية سنة 1929، تحت شعار "مشاعل الحرية" بأكبر شوارع نيويورك. حيث تم ترسيخ تصور بأن

المرأة المدخنة، هي المرأة القوية والتي تتساوى مع الرجل، وحولت مفهوم التدخين من المحرمات المجتمعية، إلى مظهر مرتبط بالمساواة والحرية، ودعت المسيرة النساء إلى إشعال السجائر، كدليل على تحررهن من القيود المجتمعية، بينما الحقيقة كان الهدف من تلك المسيرة، ترويج شركات السجائر لمنتجها، وخلق فئة مستهلكة جديدة، حتى أنها أنتجت سجائر خاصة بالنساء، وأُعتبرت تلك من أكبر الحملات الدعائية في التاريخ، وظلت تكرر هذه الطريقة، في كثير من المناسبات حتى يومنا الحاضر، حيث يتم دعم الشواذ جنسيا، وتشجيعهم لخلق مجتمع مستقل، له سوق ونمط استهلاكي خاص به.

وعلى كل حال فإن بقاء المجتمع في حالة تحفيز دائمة رغبة في الجنس الأخر، قد ينتج سلوكا انحرافيا عنيفا، وقد يتشكل كمظاهر إجرامية. فلو كان المجتمع يعاني من ضائقة اقتصادية، مع وجود محدودية في الموارد، وفي نفس الوقت، أفراده يتعرضون لحالة من التحفيز الدائم المهيج للغرائز، ففي هذه الحالة، تكون البيئة خصبة لنشوء مختلف الجرائم والمفاسد الاجتماعية، لكون المهيجات الخارجية والمحفزات، تلعب دورا مهما في استمرار إنتاجية الجنس البشري، إلا أنها أيضا تلعب دور في الانفلات الاجتماعي، إذا تجاوز هذا التحفيز حده الطبيعي، أو تقوى بوجود أحوال اجتماعية شاذة. فليس من مصلحة المجتمع أن تتعرض فئة اجتماعية فيه، لاختلال في توازنها النفسي المتعلق بالرغبات والغرائز، فلا يمكننا التنبؤ بردود الأفعال المترتبة عن ذلك، ولربما أن هذا ما ساهم في ظهور بعض مظاهر الانحراف، في فئات عمرية صغيرة، وخاصة المراهقين، بل وظهرت مناهج فكرية تتمركز حول الجنس، وهذا التيار استطاع أن يكوِّن هيكلا اقتصاديا له منتج خاص به ويتماشى مع النظم الرأسمالية القائم على الاستهلاك، وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه، بكون البشر لا يستطيعون تقويم سلوكياتهم، ومعرفة المظاهر التي يمكن أن تحقق لهم المصلحة أو العكس.

فإن قيل: إن طرحنا هذا قد ركز على الجانب الذكوري فقط، ولم يطرح من الجانب النسائي، على اعتبار أن المرأة كائن بشري، وتخضع لنفس القواعد الاجتماعية؟

أقول: لا شك أن ما طرحناه ذهب في هذا الاتجاه، إلا أن هذا السياق فُرض علينا من الواقع الاجتماعي، بالإضافة إلى أن الطبيعة البشرية، وما عليه أغلب أفراد المجتمع في كل العالم، حيث اتفقت المجتمعات، على أن الرجل هو المسؤول على تأمين الحياة الزوجية، وبالتالي يكون وقع المهيجات الخارجية عليه أشد، وأنه العنصر الأكثر استعدادا، لخوض صراع اجتماعي، في سبيل تحقيق مأربه، وأن الإحساس بالواجب اتجاه هذا الأمر، هو

أعلى نسبة في نفوس الرجال، منه عند النساء، خاصة وأن الرجل هو مطالب بالمبادرة، رغم أننا نعيش نوعا من حالة الانفلات في الموازين الاجتماعية، حيث أصبحت المرأة ملزمة بالعمل. لكن هذا الأمر ليس أصيلا في المجتمعات، فهو ليس سوى نتيجة لظروف خاصة، بدليل أن هذا الالزام يخف وجوده أو ينعدم في الطبقات الغنية، حيث يبقى الرجل دائما ملزم بالعمل، وتحمُّل مسؤولية الأسرة، وتوفير متطلباتها، وأما المرأة فخلاف ذلك، وهذا يدحض الفكرة القائلة، بأن عمل المرأة ضرورة اجتماعية، وإنما الحقيقة هي أن عمل المرأة ما هي إلا ظاهرة تفرضها ظروف اجتماعية معينة، والمفترض أن تختفي باختفائها، فالمرأة التي كانت بداية حياتها، تعمل إلى جانب زوجها في الحقل، تتحول إلى ربة بيت مستقرة في بيتها، إذا ارتقت اسرتها في مستوى العيش، وتحولت إلى نمط عيش المدن، إضافة لذلك فإن الدوافع التي تدفع بالمرأة للعمل، هي دوافع مادية بالأساس، الغاية الأولى والأخيرة منه تأمين متطلبات العيش لها، ولأبنائها بشكل أفضل، كعمل إضافي مساعد إلى جانب عمل الزوج، وأم نموذج المرأة الطموحة، التي تسعى الى تحقيق مكانة اجتماعية مرموقة، وتجاوزت إطار الطموحات المادية، كما يسوِّق لها الخطاب الحداثي، فهذا نموذج نادر في المجتمعات البشرية، والسبب ليس ذكورية المجتمع بطبيعة الحال، وإنما ذلك راجع إلى الطبيعة التركيبية الفطرية للنساء عموما.

فإن قيل: إن هناك مجتمعات، نظام تقسيم العمل الاجتماعي فيها، يعطي السلطوية للنساء، فهل يعد هذا استثناء من القاعدة؟ أقول: بل هو شذوذ عن الفطرة السليمة، فلعل هذه المجتمعات قد تعرض نظامها الاجتماعي للانحراف، مع مرور الوقت، بحيث تساوى فيها الجنسين في مرحلة ما، ثم تحولت بالتدريج إلى هذا الشكل من الأعراف، وهذا يعطينا فكرة عن الشكل الذي يمكن أن تصل له مجتمعاتنا المتحضرة، في حال تعسفنا على توازن أنظمتنا الاجتماعية، وحاولنا تغيير طبيعة فطرتنا وطبيعة تكويننا البشري، وفرضنا أنظمة تساوي بين الجنسين مطلقا، وبطريقة لا تعير أي اعتبار لخصوصية كل جنس، لكون تحقيق العدل لا يكون دائما في التسوية بين الأشياء، خاصة اذا نظرنا إلى اختلاف الجنس والطبائع.

ومما سبق يمكن القول إن الرجل هو الأكثر عرضة لعوامل المهيجات الخارجية، وأكبر دليل على ذلك، هو كون الرجال مطالبين بشكل كبير، بتحمل تكلفة الحياة، فهم الأكثر قابلية لسلوك طريق الإجرام، وهذا ما يفسر أن عدد الرجال في السجون، أكبر من عدد

النساء، فحسب تقرير لمجلس حقوق الإنسان نشر سنة 2020 أن عدد النساء المسجونات، يمثل فقط ما بين 2 الى 10 بالمائة من عدد السجناء حول العالم البالغ من 10 إلى 11 مليون سجين ، وهذا لا يعني أن الرجال هم الأكثر إجراما وعنفا، وإنما يعني، أن الرجال هم الأكثر عرضة لعوامل التهيج الخارجي، التي تحفزهم للسعي في تحقيق حاجاتهم الضرورية، سواء كان ذلك عن طريق الإجرام أو غيره، بل إننا نشهد ظاهرة أخرى أكثر تعقيدا، وهي أن نسبة الهدر المدرسي في تزايد بين الذكور بعد أن كانت ظاهرة تتميز بها الإناث، نظرا لكون الذكور أصبحوا أكثر استجابة للمهيجات الخارجية، بسبب بيئة الصراع الاجتماعي، وهذا يدفعهم للبحث عن الموارد منذ مراحل سنية صغيرة، خاصة مع تزايد مظاهر الإغراء والتحفيز الدائم للغرائز، وهذا يعني أن الرجل عنصر أساسي في تحريك عجلة الإنتاج والاستهلاك في المجتمع، وأي انقلاب في هذا الميزان، سيتسبب في ركود على عدة مستويات، من بينها الركود الاقتصادي.

المهيج الرابع : الذرية

وكما هو معلوم لجميع البشر، أن الإنسان له حب وميل فطري للأبناء، وقد تفتر هذه الرغبة بين حين وأخر، لأسباب تتعلق بالظروف المعيشية، إلا أننا ننظر للأمر، بحسب ما غلب من أحوال المجتمعات البشرية، فالواقع يظهر أن البشر مفطورون على حب الأبناء، ويملكون رغبة ذاتية وفطرية للسعي في الحصول عليهم، خاصة النساء، ووجود هذه العاطفة الفطرية، لا يمكن تفسيرها بالعلم المادي، فهي من الأسرار المكنونة في تركيبة البشر، وجعلت محفزا رئيسيا، كباقي المحفزات المهيجة للغرائز والرغبات النفسية للفرد، رغم ما في تربية الأبناء من متاعب ومصاعب، إلا أن البشرية تستمر في التوالد والتكاثر، كلما سمحت لها الفرصة، وبعض من ناقش هذه الظاهرة، فسرها بكون فعل الإنسان هذا، راجع إلى سعيه لملء فراغ داخلي يحسه، لا يملأه إلا بالولد، وهذا الشعور فطري لا يمكن قياسه أو اكتسابه، ولا يمكن القول أنه متشرب من العادات والتقاليد الاجتماعية، وغير ذلك من المعاني المستحدثة، فالرغبة في الأبناء وحبهم والحرص على الحصول عليهم، لا يمكن إلا أن يكون اختيارا فرديا نابع عن قناعة نفسية حقيقية.

وبعيدا عن العواطف والمشاعر، فإن الرغبة في الذرية يحفز الفرد أيضا لبذل مجهود أكبر في الإنتاج والعمل، ليكون قادرا على توفير ظروف ملائمة لهم، وهذا يعزز من الإنتاج

والاستهلاك معا، فوجود الأبناء يعني مزيدا من متطلبات العيش، وهذا يتوافق أيضا مع ما قلناه في محفز النساء، إلا أن الأمر هنا يختلف من حيث الغاية والهدف من الذرية، وهو يختلف حسب ظروف عيش كل أسرة، فالأسرة القروية تعتبر الأبناء عنصرا رئيسيا في الحياة، باعتبارهم قوة معينة في الأعمال الشاقة التي يقوم بها الفلاح في الأرض، والأبناء يعتبرون يدا عاملة مجانية، ومجهود إضافي مضمون لتسريع عملية الإنتاج، ولذلك نجد كثيرا من الأسر القروية، تكثر من الأولاد لتكون القوة التعاونية أكبر، وفاعلية العمل أكثر. ولكن هذا أيضا لا يعني أن الأسرة القروية، ليس لها دافع عاطفي للحصول على الأبناء، إلا أنها ممزوجة بالمصلحة النفعية للأسرة، وهذا الأمر لا تختلف فيه الأسرة القروية مع الأسرة المدنية، فالأسر المدنية والتي أغلبها من الطبقة المتوسطة، وتحتاج لمجهودات مضاعفة للرفع من مستواها المعيشي، أو على الأقل الحفاظ عليه، فقد يتطلب الأمر مجهودات الأب كرب للأسرة، والأم والأبناء مجتمعين، لبلوغ تلك الأهداف ومواجهة قساوة بيئة العيش، ونظرا لأن الصراع الاجتماعي يبلغ ذروته في المجتمعات المدنية، فإنه من الطبيعي أن نلاحظ انتشار الفساد الاجتماعي، من رشوة ومحسوبية و زبونية وطرد تعسفي وتحزب، في سبيل أن تستطيع بعض الأُسر أن تمتلك بعض الامتيازات لتتمكن من تشغيل أبنائها، فالموارد المادية محدودة، وتصبح الطرق اللاأخلاقية والغير قانونية، هي الأكثر شيوعا للحصول على فرص العمل، إلا أننا لا نستطيع الجزم، أن الدوافع المهيجة لرغبة البشر في الحصول على البنين والذرية بصفة عامة هي الظروف المادية والمعيشية، ففي أغلب المواقف نجد أن الدوافع العاطفية والنفسية حاضرة وبقوة، وما يؤكد هذا الرأي، هو أننا نجد الفئة الغنية في المجتمع، رغم كونها تمتلك الثروة التي تمكنها من الحصول على خدمات الأخرين، واستئجار اليد العاملة المناسبة، دون أن تكون في حاجة للأبناء لتنجز ما تريد إنجازه، إلا أنها تحرص هي الأخرى على التكاثر، وتسعى للحصول على الذرية، مما يعني أن هذه الرغبة إنما هي طبيعة فطرية في الإنسان، ومنابعها الأصلية عاطفية بالدرجة الأولى، كما أننا نلاحظ أن وجود الأبناء في الأوساط الغنية، يكون أيضا دافعا لهم ليسعوا إلى مزيد من الغنى، وهذا قد يكون له أثر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أيضا، وبالتالي فرغم كوننا ندرك وجود نسبة من الدوافع المادية، التي تحفز البشر على التكاثر، إلا أننا لابد وأن نعترف أن طبيعة البشر الأصلية، هي حب الأبناء بالفطرة، بل إننا نلاحظ أن التفكير المادي، قد لا يكون حاضرا إلا بعد أن تتم الولادة، ويكبر الابن أو البنت، وأحيانا يتأخر هذا التفكير

إلى حين وجود ظروف استثنائية ترغم الأسرة على أن يشارك الأبناء بجهدهم في تحسين ظروف الأسرة المعيشية، لهذا يمكن القول أن الدوافع المادية في حالة الرغبة في الأبناء، هي دوافع ثانوية، أو ليست بدوافع فطرية وأصلية، كونها تبقى رهينة بالظروف والبيئة الاجتماعية. لكن ما لا يمكن إنكاره، والذي لا تختلف مظاهره في جميع المجتمعات، هو أن الأبناء يعتبرون مهيجا للدوافع النفسية والغريزية، التي تدفع بالإنسان إلى مزيد من الإنتاج، فحب الأبناء وكراهية أن يعيشوا في عسر، والخوف عليهم من فقدان ضروريات العيش، أو الخوف عليهم من فقدان مستواهم المعيشي، يحفز رب الأسرة على بذل مجهود أكبر، لتوفير حياة أفضل وأحسن للأبناء.

المهيج الخامس: السرعة

قد يبدو من الغريب، أن نجعل هذا العنصر من ضمن المهيجات الخارجية، وقد يبدو لأول وهلة أنه عنصر غريب وشاذ، أو أنه لا ينتمي للسياق المنطقي الذي تنتمي إليه المهيجات السابقة، لكن في الحقيقة إن هذا المهيج له أصل في الطبيعة البشرية، وله دور كبير في الابتكار والتطور التقني، الذي وصل إليه البشر اليوم، فقد كانت البشرية تسعى دائما لإيجاد الوسائل والطرق، التي تمكنها من إنجاز الأعمال بسرعة، لذا ابتكرت عدة أدوات خلال تطور حياة المجتمعات، كالفأس والمطرقة وأدوات القطع أو الوصل. ومن ذلك أيضا رغبة الإنسان في التنقل بسرعة أكبر، لذا ظهرت أساليب ترويض الحيوانات، التي كانت في الأصل حيوانات برية، فرُوضَت من أجل استغلال قوتها في إنجاز الأعمال بسرعة، أو التنقل بشكل أسرع بحمولة أكبر. ومن ذلك أيضا ابتكار العربات، التي تطورت فيما بعد إلى سيارات وشاحنات وقطارات وطائرات ... إلى غير ذلك من الابتكارات، كما أن رغبة الإنسان في التواصل ونقل المعلومات بسرعة، دفعته إلى ابتكار وسائل الاتصال السريعة، والتي كانت بدايتها تعتمد على القوة البدنية، أو القوة الحيوانية كالأحصنة والحمام الزاجل وغيره ...، إلى أن وصل إبداع البشرية لما هو عليه الحال في عصرنا الحاضر، حيث تمكن الإنسان من ربط العالم من أقصاه إلى أقصاه، ويتواصل فيه الناس خلال ثوان، وكأنهم جالسون في مجلس واحد وينظر بعضهم لبعض. فكل هذه الإنجازات، كان دافعها تلك القدرة الفطرية، على إدراك الزمن والوقت والحاجة، وظهور تلك الحاجة الملحة لاختصار الزمن، من خلال انجاز الأشياء بأقل مدة زمنية، فالحياة بحد ذاتها تعتبر سباقا مع الزمن،

والإنسان يدرك أن عمره قصير ومحدود، وأن قوته تضعف بمرور الوقت، وأنه في حاجة لرؤية نتائج إنجازاته بسرعة أكبر، فقد أدرك البشر أن الزمن المستغرق في إعداد الطعام مثلا، فيه كثير من ضياع الوقت، خاصة مع تزاحم الأعمال الواجبة، وعلى ما يبدو أن هذا كان من بين الأسباب، التي أنتجت مظاهر تقسيم العمل بين الجنسين، أو الإكثار من الأبناء، وأيضا الإنسان أدرك أن تنقله بين البلدان يستغرق وقتا أطول، ويستهلك مجهودا أكبر، لهذا بادر الى استغلال قوة الحيوان.

كما أن الحروب دائما ما كانت هي الشرارة، التي تبرز الحاجة الملحة للابتكار، وتسهم في تطور المجتمعات، سواء من ناحية المظاهر المادية، أو من ناحية النظام الاجتماعي، فرغبة المجتمعات في تحقيق النصر بأسرع وقت وأكثر كفاءة، كان دافعا إلى صناعة الأسلحة، والمركبات وترويض الخيول وصناعة الدروع، وامتد دور الحرب كعامل من عوامل التطور، إلى عصرنا الحاضر حيث اخترعت الصواريخ، والطائرات والدبابات والقنابل، مما يعني أن السرعة واختصار الوقت، كان هاجس البشرية في جميع مراحل تطورها، ولم يخلوا منه مجتمع من المجتمعات، فمن أبدع فكرة ترويض الخيول، واتخاذها كوسيلة سريعة للتنقل، كان بمثابة أول مخترع للسيارات في زمانه، ورغم كونها كانت فكرة بدائية، إلا أنها كانت الشرارة الأولى، التي فتحت باب الإبداع للبشر، حيث أصبحوا يقتنعون بوجود طرق أسرع لإنجاز الأشياء، ومازال البشر يعتمدون الخيول كمقياس للسرعة إلى اليوم.

ولولا وجود دافع فطري، يولد الرغبة في تسريع الأمور، لما اندفع الإنسان إلى إبداع هذه الطرق والوسائل السريعة، التي نراها اليوم، فإن الإنسان لو كان ينجز عملا ما، خلال ساعة، لرغب في إنجازه في نصف ساعة، ولو كان ينجزه في نصف ساعة، لرغب في إنجازه في وقت أقصر، فطموح الإنسان في هذا الشأن، لا يحده سوى محدودية قدرته الجسدية، وإلا فإنه يسعى إلى بلوغ سرعة الضوء. فإن قيل إن البشر متفاوتون في هذه الخصلة، فمن الممكن أن المحفز على السرعة في المجتمعات الأوروبية مثلا، يكون أكبر منه في غيرها من المجتمعات، لكون أن أكثر الاختراعات في هذا الشأن، ظهرت في المجتمعات الأوروبية بالتحديد؟

أقول: إن الواقع في الحقيقة يثبت غير ذلك، لأن كثيرا من الابتكارات اليوم، في أغلب الدول التي اشتهرت بالاختراع والابتكار، أغلب مُوَاطِنِيها المخترعين أصولهم العرقية ليست من نفس هذه البلدان، كما أن أول ظهور لظاهرة ترويض الخيول كانت في أسيا وليس في

أوروبا ، ووجود الرغبة في الإسراع حاضرة في نفوس الأفراد، لا تتأكد بوجود الاختراع أو الابتكار بالضرورة، بل يكفي أن نلاحظ مظاهر الاستغناء عن الوسائل القديمة البطيئة، والإقبال على الوسائل السريعة، لنعلم أن رغبة الإنسان ملحة في هذا الشأن، ويجدر الذكر بأن المجتمعات الشرقية مثلا، وقبل أن يحدث هذا الانفتاح الكبير بين الأمم، كانت أكثر تقدما في الماضي، من حيث المظاهر المادية، خاصة فيما يخص البناء وأدواته، وأساليب إنجاز المنشآت بأسرع وقت ممكن، ولا يعني أن تقدم المجتمعات الغربية اليوم، فيما يتعلق بوسائل السرعة، أن هذه الأمم قد أصبحت متخلفة، أو أنها لا تملك الحوافز الذاتية للتطوير وسائل عيشها، بل إن هناك بوادر فردية هدفها حل المشاكل الشخصية فقط، لكنها لا تتوسع لتصبح ظواهرا أو أسلوبا جماعيا، خاصة في ظل وجود ألة الدعاية الغربية، التي يمكنها أن تغطي على أي ابتكار أخر.

كما أننا لا ننسى دور الحروب في هذا التطور، حيث ظلت الحرب دائمًا محفزا للمجتمعات على تطوير وسائلها الحربية، وقد تكون كثرت الحروب التي خاضتها الأمم الغربية، لعبت دورا كبيرا في هذا التطور، وقد يصح أن يقول قائل: إن التطور العسكري الذي يشهده المجتمع الغربي اليوم، بخلاف المجتمعات الأخرى، هو راجع إلى وجود دوافع القتل في نفوس المجتمعات الغربية، أكبر منه في المجتمعات الأخرى، إلا أن هذا لا يمكن الجزم به، مادامت البشرية كلها قد مرت بفترات الحروب، واليوم تتسلح بنفس الأسلحة تقريبا، وهذا يعني أن دوافع القتل والرغبة في تدميرٍ أكبر، موجودة لدى كل المجتمعات.

وكما هو معلوم، فإن زيادة أي شيء عن حده، حتى لو كان فيه منفعة عامة للبشرية، فإنه ينقلب إلى ضرر، فرغبة الإنسان الجامحة في الإنجاز بالسرعة، والانتصار بسرعة، والتنقل بسرعة، والتواصل بسرعة، جعله ذلك يفرط في تقدير الواقع أحيانا، وأحيانا لا يعير أي اعتبار للحدود الإنسانية، أو الأخلاقية، فرغبة الإنسان في حسم المعارك بسرعة، دفعته إلى ابتكار الأسلحة الفتاكة، وأسلحة الدمار الشامل، التي لا تفرق بين محارب ومدني، ولا رجل أو مرأة أو طفل، مما تسبب في مجازر إنسانية لا تحصى، وجعل عصرنا الحديث، العصر الأكثر دموية في تاريخ البشرية، ولذلك لا يمكن أن نعتبر أن هذه الابتكارات، لها دور في خدمة الإنسانية، لأن دوافعها منحرفة ومتطرفة.

كما أن ابتكارات الإنسان في مجال النقل السريع، هي بحد ذاتها أكثر الوسائل خطرا على حياة الإنسان، فقد شاع في العصر الحديث مصطلح حرب الطرق، والذي يعتبر تعبيرا

عن كثرة الحوادث الطرقية، التي تودي بكثير من الناس إلى الموت، أو تتسبب لهم في إعاقات دائمة، أو اختلالات دماغية، تفسد حياتهم وحياة عائلاتهم، كما أن الطائرات والتي تحمل أعدادا كثيرة من المسافرين، تعتبر مجزرة متنقلة، فحوادثها من النادر جدا أن ينجو منها أحد.

وعلى ما يبدو أن سعي البشر إلى مزيد من التقدم والسرعة، لا يمكن أن يتحقق، دون أن يدفع البشر ثمن ذلك من أرواحهم ودمائهم، واستقرار عيشهم وسلمهم، لكن قد يحدث أحيانا، أن يتحول ما يخلفه هذا التطور من أضرار إلى محفز ودافع للبشرية إلى أن تجد حلولا أفضل وأسلم، وأكثر حفاظ على حياة البشر، و رغم ذلك، فإذا كان هذا التطور والتقدم لا يخضع لإطار القيم والأخلاق والمبادئ الإنسانية، فإنه سيعود بالضرر على البشرية بالتأكيد، مهما كانت منفعته ظاهرة.

- **المحور الثاني : علاقة المهيجات الخارجية بالقيم**

وكما هو ظاهر مما قررناه سابقا، في ذكر المهيجات والدوافع النفسية، فإن الإنسان كفرد هو أساس نشأة الظواهر الاجتماعية، باعتبار الفرد يندفع لذلك استجابة لتلك المهيجات والدوافع، وبسببها أيضا يتم خلق التفاعلات الاجتماعية، اللازمة لانتشار الظواهر، فإن كنا نتحدث عن الواقع الاجتماعي، فإن هذا الواقع ليس سوى ظاهرة اجتماعية، ساهم في خلقها أفراد المجتمع أنفسهم، فالواقع الاجتماعي ما هو إلا تجسيد لتصورات الأفراد، لمنظومة الحياة الاجتماعية بصفة عامة، فما يخلق الصراع الاجتماعي على الموارد، هو تصور الفرد لمفهوم المال والغاية منه، وتصوره للعلاقات الاجتماعية، مع وجود هذا العنصر أو عدمه. وتصورات الفرد لمتطلبات العيش، هي التي تدفعه الى التوسع في التملك، أو الطمع فيما يملكه الأخرون من ثروات، أو السعي لتوسيع النفوذ. وتصور البشر للعدل، هو الذي يدفعهم إلى فرض تصورهم على تصور غيرهم. وكل هذا من إنتاج المهيجات النفسية ابتداء، والاستجابة لهذه المهيجات، هو ما ينتج الظواهر الفردية، والتي تتطور بدورها مع الوقت لتصبح ظواهرا اجتماعية، تخلق لنا واقعا اجتماعيا، يصبح الناس ملزمون بالتعامل والتفاعل والتأقلم معه، ليحافظوا بذلك على نظام حياتهم الاجتماعية.

وفي الغالب إذا أنتجت هذه الظواهر واقعا شاذا، أو واقعا منحرفا، فإن المجتمع سينحرف بدوره، وبالتالي لن يكون من الغريب أن تفقد المجتمعات سماتها الإنسانية، وقيمها الأخلاقية، وتفقد قواعد توازنها الاجتماعي، وقد تكلم كثير من الدارسين عن التوازن الاجتماعي، إلا أن أغلبهم لم يصف إلا ما يستحسنه مجتمعه في ذلك الحين، والذي أثر على ميوله وتفكيره، وشكل تصوراته، خاصة أولئك الغارقين في مظاهر الانفتاح العصرية، ومظاهر انحلال القيم الاجتماعية، وهذا كان خطأ كبيرا منهم، لكون الحياة المعاصرة، لا يمكن اعتبارها منطلقا للتفكير الاجتماعي، أو أن نعتبرها مقياسا نقيس عليه الرقي الحضاري، فالحياة المعاصرة ليست سوى تجربة جديدة، في قصة البشرية، كما أننا لابد من التخلص من ذلك الافتراض الذي افترضه "هيجل" والذي يقول، بأن التطور البشري يسير نحو الأمام دائما. فليس من دليل على صحة هذا الافتراض، ولا يمكن اعتبار تجربة البشرية هذه، وفي هذا العصر، هي التجربة الأمثل، ولا يمكن القول بأن شكل النُّظم الاجتماعية، التي وصلت لها البشرية اليوم، هي النظم الأصلح للبشرية، لأن تصور مفهوم التوازن، لا يمكن أن ينبع من فكر له توجه وغايات وأهداف، بل هو نظام طبيعي يُنْتَج بعفوية تامة، بتظافر مجموعة من المظاهر والسلوكيات الفردية، التي تؤطرها المبادئ والقيم والمصلحة العامة والخاصة، وهذا يحدث بالتدريج مع تراكم التجارب البشرية، أو أن يعلم الناس ذلك من خالق البشر.

ولهذا يمكن القول بأن التجمعات البشرية في صورتها الأولى، لعلها كانت أكثر توازنا مما عليه المجتمعات اليوم، خاصة فيما يتعلق بالتضامن الاجتماعي، والعلاقات العامة، وحرية العمل والإنتاج، وتقسيم العمل الاجتماعي. لكن كلما تقدم الزمان بالبشرية، تحولت إلى تنظيم أكثر تعقيدا مما سبقه، وكلما تعقد التنظيم، كلما أصبح أكثر تدخلا في الحياة الاجتماعية، مما قد يفقدها توازنها الطبيعي مع الوقت، والمهيجات الخارجية والدوافع النفسية، تلعب دورا رئيسيا في هذا التغيير، باعتبارها فطرة الإنسان والموجه التلقائي له لتلبية الحجات الضرورية أو الكمالية، وقد يرجع إغفال البعض لهذا العنصر، في الغالب إلى التشدد في التمسك بالآراء الشائعة، أو التمسك بنمط العيش القائم، أو ذلك التعصب العلمي، الذي يجعل كل ما لا يقاس بالعلم، لا يمكن الاعتراف به، وهذه النظرية تعتبر جناية في حق المجتمع الإنساني، لكون الإنسان كائن معقد التكوين والتركيب، ولا يقتصر وجوده على الأشياء المادية المحسوسة فقط.

إضافة لهذا فلو لم تكن هناك دوافع نفسية تؤثر في نشأة الظواهر، لما احتجنا لنشوء علم النفس، وإذا كان علماء النفس يقرون بقدرة النفس على إضعاف الجسد، أ لن تكون قادرة أيضا على دفع هذا الجسد إلى إحداث ظواهر اجتماعية؟ أو خلق توجه اجتماعي، أو على الأقل توجه أو ظاهرة فردية، وهذه الدوافع النفسية هي ما يخلق هذا التنوع داخل المجتمع الواحد، وفي جميع المجالات، سواء في العمل أو البحث أو الفكر أو الابتكار، أو حتى في النسق المعرفي والثقافي، لأي تجمع بشري. فمثلا ارتفاع نسبة الطلاق في بعض المجتمعات، غالبا ما تكون أسبابه مادية، إما لكون الزوج لم يعد قادرا على تحمل المسؤولية المادية، أو لأن الزوجة أصبح بمقدورها، الاستحواذ على نصف ممتلكات الرجل بعد الطلاق بقوة القانون، ونظرا لظروفٍ اقتصادية قاسية قد تفضل أغلب النساء مدة زواج قصيرة، تستفيد منها بمنفعة مادية لابأس بها بعد الطلاق، وهي منفعة تعتبر مجانية إلى حد ما، عوض أن تعيش زوجة لرجل واحد دائما، وفي مستوى عيش ثابت نسبيا، خاصة وأن إمكانية أن تكرر الزواج بأخر لتحصل على نفس الفائدة كبيرة جدا، فهذا أصبح يعد استثمارا مربحا لبعض النساء، فهناك إمكانية لجني ثروة طائلة بهذه الطريقة. ومن هذه الظاهرة، يمكن رصد دافعين إثنين خلقا لنا هذا الواقع.

الدافع الأول: وهو الاستجابة لمهيج المرأة كمهيج خارجي، والذي يفرض حمايتها على المجتمع، وهذا الشعور بواجب الحماية قد يتعدى حدود الانصاف، ليتحول إلى نوع من التحيز، ليتسبب في ظهور مظاهر الانحراف، وهذا ظاهر في القوانين الحديثة التي تم وضعها بحجة حماية المرأة، إلى درجة أنه خَلق للمرأة محفزات تحفزها على الطلاق أكثر مما يحفزها على الحفاظ على الأسرة، خاصة وأن المال مهيج من المهيجات، التي ستقوي غريزة الامتلاك عندها. ولهذا نجد أنه من المنطقي أن تجعل بعض المجتمعات العصمة في يد الزوج بدلا من الزوجة، لأن الزوج لديه عوائق تكبحه عن الطلاق أكثر من الزوجة، فالزوج سيتوجب عليه دفع تكاليف الطلاق من نفقة وتوفير ظروف العيش الملائم للزوجة المطلقة، خاصة إذا كان هناك أبناء، وهذا يثقل كاهل الرجل وهو ما يجعله أكثر تردد في إيقاع الطلاق.

وأما المهيج الثاني: وهو ناجم عن تصور المرأة للأحوال الاقتصادية عموما، فندرة الموارد وبيئة الصراع تعزز الرغبة في المال، وفي ظل وجود نمط عيش منحرف، يمنح للنساء إمكانية الدخول في علاقات متعددة، فإن العلاقة بالجنس الأخر تفقد قيمتها بالنسبة لها، لكونها شيء متاح، لكن الشيء الأكبر قيمة في بيئة ندرة الموارد، هو المال بطبيعة الحال،

وبالتالي فإن المرأة تفقد ذلك الدافع النفسي، الذي يجعلها تمسك بالزواج والأسرة، وهذا يعني أننا في صدد نشأة نمط سلوكي اجتماعي جديد، أو ثقافة اجتماعية جديدة. وقد تكون قضية طلاق المثلَيْنِ الشهيرين "جوني ديب و أمبر هيرد" نموذجا، من بين النماذج التي قد تلخص ما يمكن أن تخلفها هذه البيئة الاجتماعية.

وكذلك الأمر مع الرجل، فعندما تكون تلبية حجاته الغريزية متاحة بشكل اعتيادي، بدون أي ضوابط أو موانع أخلاقية أو قيم اجتماعية أو قوانين، فإن الطلاق يصبح شيئا منطقيا لتوفر بدائل أخرى له في الحياة العامة، وقد تكون هذه البدائل أقل تكلفة من الزواج، خاصة إذا أستحضرنا إمكانية الطلاق المكلف، والذي قد يعطي للزوجة الحق في الاستحواذ على نصف ممتلكات الزوج، وفي ظل وجود بيئة الصراع، التي لن يكون الفرد فيها مستعدا، لتخلي عن أي مكتسب مادي من مكتسباته، فالإقبال على بدائل الزواج أمر منطقي جدا، وفي هذه الحالة يصبح وجود مهيج النساء كعدمه، ولن يكون له أي دور في بناء التماسك الاجتماعي، لكونه لم يعد مشجعا على تأسيس الأسرة التي هي أساس بناء المجتمع.

وهنا يمكن القول: أن فاعلية المهيجات الخارجية في دفع الانسان نحو الإنتاج وبناء المجتمع، لا يمكن أن تتحقق بدون وجود القيم الاجتماعية، التي تؤطر السلوك البشري، فالقيم والأخلاق هي ما يضبط الدوافع النفسية، ويقيدها عن الانحراف. فكما هو معلوم، إن الإنسان قادر على ابتكار الوسائل التي تمكنه من تحقيق غياته، استجابة للمهيجات، دون أن يعير أي اعتبار للأخلاق، أو دون النظر إلى ما قد تخلفه هذه الوسائل من مفاسد، مما يسهم بشكل كبير في خلق مظاهر الانحراف لدى الفرد والمجتمع بأسره. إلا أن وجود القيم والأخلاق كضابطة للسلوك البشري، تجعل من تلبية الرغبات وتحصيل الغايات، مؤطرة تأطيرا اجتماعيا منتظما، يحفظ العدل بين الأفراد ويحفظ التوازن الاجتماعي، ويحفظ أيضا التجمع البشري من التفكك والاندثار.

وتطبيقا على ما سبق ذكره من الأمثلة، فإن منظومة القيم في بعض المجتمعات المحافظة، والتي تجرم العلاقات خارج إطار الزواج، فإنها تعزز بذلك دور المهيجات، لتلعب دورها كاملا في بناء المجتمع، سواء من ناحية التوسع في خلق الموارد و الإسهام في تنميتها، أو من ناحية حفظ البنية الاجتماعية والتي تعتبر الأسرة أساسا لها، لأن حصر وسِيلةِ تلبية الرغبة في الزواج فقط، يضمن استمرارية النسق الاجتماعي بشكل منضبط ومنظم.

بينما هناك مجتمعات توسعت في مفهوم المساواة وحماية المرأة، و وضعت قوانين تمكنها من الاستحواذ على نصف ممتلكات الزوج في حال الطلاق، متصورين أنه قانون عادل، في حين أنه قمة الظلم، لكونه يعزز فكرة النفور من الزواج عند الرجال، أو الخوف من تبعاته، أو الخوف من السجن، وهذا يُظهر الرجال في حالة من الندرة أكثر مما هو الحال في الواقع، أضف لذلك، أن غاية الجنسين من الارتباط، هو تحقيق اكتفاء ذاتي، فيما يتعلق بالجوانب العاطفية بدرجة أولى، وهذا يتم بشكل عادل بين الجنسين، على اعتبار أن لهما نفس الاحتياجات الغريزية. ويُكَلَّف الرجل في العادة وحسب عرف البشرية، بتحمل مسؤولية تأسيس هذه الأسرة، من نفقة ومسكن وموارد، وهذا حسب مقتضى التصور العادل، لكَوْن المرأة غالبا هي العنصر الأضعف في المجتمع، ولذا فهي غير ملزمة بتكلف هذه المسؤولية، وحتى لو وُجدت امرأة قادرة على تحمل هذه المسؤولية، فإنه لا يسقط حكم الغالب من الحالة الطبيعية للمجتمع، وبالتالي تكون المرأة في هذه الحالة، منتفعة مرتين في مقابل مرة واحدة للرجل، لكونها تنتفع بتحقيق الرغبة العاطفية، وأيضا حق الاكتفاء في المعيشة، بينما الرجل له فقط حق الانتفاع الأول، لكن هذا تمت تسويته وبتلقائية، من خلال نظام تقسيم العمل بتراض من الجنسين في المجتمعات السابقة[81]، وعلى هذا الأساس يكون هناك شبه تعادل بين الطرفين، في تحقيق المنفعة، وإن حدث إي انفصال بينهما، فمن المنطقي أن لا يكون لأي طرف منهم مسؤولية اتجاه الأخر، إذاً فليس من المعقول أن يفرض على الرجل التنازل على نصف ممتلكاته لصالح المرأة، وكأن الأمر انتقام من الرجل لكونه قبل بتحمل مسؤولية تأسيس أسرة فهذا ظلم ظاهر.

فالزواج والطلاق إلى جانب أنهما يرتبطان بمسؤولية مادية، فلا يجب أن ننسى، أنهما قرارات فردية وعاطفية من الطرفيين، نهيك أن في حالة وجود الأبناء، فإن كثيرا من النساء قد تستغلهن لكسب مزيد من الامتيازات المجحفة، وهذه تغرة قانونية وظلم اجتماعي كبير، بل ويعتبر ذلك تشجيع للنساء على الطلاق، نظرا لما يمكنهن استفادته ماديا. كما أن هناك تناقض كبير في مثل هذه الأنظمة الاجتماعية، فكيف يعقل أن المجتمع تم تغيير تصوره اتجاه المرأة، حيث أصبح يعتبرها فردا قادرا على العمل والكسب، بل ويتم وضع سياسات تخصص لهن نسبة معتبرة من مناصب الشغل، وفي نفس الوقت ما يزال القانون يتعامل معهن كعنصر ضعيف يحتاج للإنصاف المادي، فهذا غير منطقي، ويعطي للمرأة امتيازات

---

81 أي ذلك التقسيم للعمل وتوزيع الأدوار، الذي خص الرجل بالعمل خارج المنزل والمرأة داخله.

تفوق بكثير تحقيق العدل، فحتى المرأة العاملة في حالة الزواج، تستفيد من الزوج بكل حقوقها التي يفرضها المجتمع والقانون على الزوج، ولا تلزم هي بأي مسؤولية مادية، وهذا يعني أنها تحظى بالنصيب الأكبر من الثروة الاجتماعية.

وبالتالي فإن وجود منظومة قيم أخلاقية عادلة، نابعة من تصور منطقي، وتكون ضابطة للسلوك البشري، تجعل الدوافع النفسية أداءها أكثر نجاعة، وتأثيرها في الواقع الاجتماعي أكثر إيجابية، بينما لعبت تلك القوانين الغير العادلة، دور المهيج النفسي، الذي يؤدي لتحقيق نتائج مضادة للبناء الاجتماعي، فهي محفز نفسي يقوي جانب الانفصال والفردانية. بخلاف لو كان الحال أكثر مساواة وعدلا، أو بمعنى أصح، أن يكون هناك عدل ومساواة بناء على مبدأ التوازن المنطقي، فالدافع النفسي الذي سيكون سائدا حينها، هو السعي للحفاظ على المنافع المحققة، وهذا ما يعزز استقرار النظام الاجتماعي، ويحافظ على استمرارية بنائه، الذي يعتمد على تحصيل المنافع بالطرق العادلة، التي تحفظ كرامة الإنسان وتوازنه المادي والمعنوي.

ومن هنا ندرك أن المهيجات والدوافع النفسية، إذا وجد ما يقويها ويجعلها في حالة من الإفراط، قد تتسبب في خلل سلوكي لدى الأفراد، وهذا يكون أيضا مصحوبا بتشوه التصورات وغياب الأخلاقيات والقيم، ولعلنا نشهد في واقعنا المعاصر هذا الأمر بشكل واضح، بل هو مقصود، خاصة من قبل النظم الرأسمالية، التي تحاول تعزيز حالة الصراع الاجتماعي، رغبة منها في الرفع من مستوى شراهة المجتمع، ليزداد تعطشا للثروة والمال، لهذا فهم يحرصون دائما وبشكل منتظم على ضخ جرعات الأمل ودعم حملات ما يعرف بدورات التنمية البشرية، والتي الهدف منها أساسا أن تجعل الناس في حال أمل زائفة، وكأن النجاح حتمي إذا طبقت مجموعة من القواعد بدون الأخذ في الاعتبار، أن الموارد محدودة والصراع والمنافسة عليها على أشده، ولن يستطيع الكل أن يصل إلى ما يصبو إليه، خاصة وأن أغلب من يحضر هذه الدوارات، ويشحن بتلك المعاني الإيجابية، يصبح مستعدا لإنفاق مدخراته، أو يصبح مستعدا لتقديم تنازلات أكبر. رغم أن ظاهرة دورات التنمية البشرية، أول ما ظاهرت، كانت كرد فعل للخروج من حالة الركود، نظرا لما واجهته المجتمعات من صدمات اقتصادية، ومعاناة من الحروب الطويلة، أي أن أهدافها كانت نفسية بالدرجة الأولى، لكن مع الوقت أصبحت تأخذ مكانتها في مكينة النظام الرأسمالي، وبالتالي فإنها ترفع من سقف طموح الفرد، وتزيد من رغبته في الثراء، فيزداد شراهة، وهذا له تبعاته

السلبية من حيث تكريس فكرة التنافسية، واضعاف جانب التضامن والتكافل الاجتماعي، بينما تستفيد الرأسمالية من العمالة الرخيصة والاستهلاك الدائم، وصرف المدخرات والإقبال على القروض، إلا أن هذا بحد ذاته استنزاف لثروة المجتمع، وهذا مثال واحد فقط من أشياء كثيرة، جاءت بها عولمة الحياة الإنسانية.

فإن قيل: إذا كان لهذه الدوافع النفسية والمهيجات، هذا الدور الكبير في بناء المجتمعات، ألا يمكن القول أنها من بين أسباب ظهور العولمة، والرأسمالية المتوحشة؟ وهل لهذه المهيجات والدوافع أي دور في الصراع، الذي تشهده بعض المجتمعات حول السلطة؟ ولماذا لا يمكن اعتبار السلطة نفسها مهيجا نفسيا؟

وبكل صراحة فإن هذا الطرح، منطقي لأن المهيجات والدوافع النفسية، كما بإمكانها أن تتسبب في نشأة ظواهر وسلوكيات فردية إيجابية، فإنها أيضا يمكن أن تتسبب في نشأة ظواهر اجتماعية سلبية، وكما أن بإمكانها أن تسهم في نشأة سلوك، فإنها أيضا قادرة على الإسهام في نشأة فكرة، تتطور لتصبح تيارا فكريا، ومذهبا له أنصاره من المفكرين، **فالفكرة أصل الظاهرة**، والعولمة والرأسمالية هي لا تخرج عن هذا النمط، خاصة وأنها نشأت إثر ظروف اجتماعية واقتصادية معينة، تبلورت فيها الأفكار بناء على حاجة المجتمع آن ذاك، أو كفكر مضاد، يهدف إلى الحفاظ على مصلحة فئة اجتماعية معينة. إلا أن قوة الرأسمالية تكمن في قدرتها على التوجيه، وإشاعة المظاهر التي تخدم مصالحها وتتماشى مع أفكارها، لأن لها القدرة على التحكم فيما ينبغي للناس أن يروه ويسمعوه وما لا ينبغي، بغض النظر إن كان ما يتم إشاعته ظواهر منطقية وصالحة للبناء الاجتماعي، أم غير صالحة، أو تمتع بالقيم والأخلاقيات أم لا، إلا أنها عموما تيار فكري لا يمكن أن يخرج عن سياق المهيجات والدوافع النفسية، في شكلها المنحرف بطبيعة الحال، لأن هذا التيار الفكري كما هو ظاهر، مهوس بالسلطة والمال، ويعشق التحكم في المجتمعات عن طريق الديون، واستغلال حاجة الناس للعيش والعمل وتلبية حاجاتهم الطبيعية، ولعل الطبقة الغنية وهي أكثر من يدعم هذا التيار، ويمول مظاهره الاجتماعية ويشجع عليها، هي المستفيد الأكبر من شيوع هذا الفكر، بحيث أن الدول التي قد عانت مجتمعاتها، من أزمات اقتصادية، استفادت الفئة الغنية فيها بدعم مجاني، من طرف الدولة، كما أن من بين دوافعهم في دعم فكرة الحرية المالية، أن تعزز فكرتهم وتسهل تحكمهم في أموال المجتمع، كما أن دعمهم لقيم ما يسمى بالتحرر، له دوافع استهلاكية أيضا، فهذا التيار الفكري يسعى دائما لتقوية سلطة رأس

المال، والتي من خلالها يحولون الفكرة من مجرد فكرة، إلى مصدر من مصادر جني الثروة، ولن يتحقق ذلك، إلا إذا تم تحويل الفكرة إلى نمط اجتماعي وأسلوب استهلاكي، وهذا يخول لهم بعد ذلك خلق روابط قوية، مع التوجهات السياسية، وهذا بحد ذاته نوع من اكتساب السلطة.

ولهذا لم أجد ضرورة لجعل السلطة، ضمن المهيجات والدوافع، لأنها تحتاج لوسائل، ومن ضمنها القوة مالية، وبناء العلاقات مع المجتمع السياسي، وهذا الأمر غير متاح للجميع، بخلاف المهيجات والدوافع النفسية، التي تدخل في التركيبة الفطرية لكل فرد من البشر، بحيث قد يتخلى الفرد عن هدف وفكرة السلطة، بمجرد التفكير في أنه فاقد لوسائلها، كما أن الطبيعة البشرية تحيل التفكير في هذا الشأن، بمجرد احتلال شخص أخر لهذه المكانة، فهي غير قابلة للمشاركة، وبالتالي فإن الصراع على السلطة، هو صراع مرحلي على مستوى الفرد، وليس دائم الوجود كما هو الحال بالنسبة للدوافع النفسية، إلا أننا لا ننكر دورها، في بناء أو تغيير المجتمعات، فالصراع على السلطة غالبا ما يأخذ شكل صراعات، بين توجهات فكرية وبين وجهات النظر المختلفة، لكنه أيضا يأخذ شكل الصراع، على تحقيق دوافع نفسية منها المال، فالسلطة حتما ولابد أن تأتي بالمال، مما يجعلنا نعتقد أنها تدخل ضمنيا في مهيج المال، وفرعا من فروعه، أضف لهذا أن السلطة لا يمكن أن يرغب فيها لذاتها، دون أن تكون مقرونة بمنفعة، وأي منفعة أكبر من منفعة حرية التملك، التي يتمتع بها صاحب السلطة؟ وهي الغاية نفسها من كنز المال، والسعي إلى تحصيله.

إذا فحب السلطة والصراع عليها، هو من قبيل حب المال، والصراع على ضمان تحصيل الموارد المحدودة، إلا أن الصراع على السلطة، قد يكتسي طابع الرغبة في تحقيق الكمال أيضا، أو الرغبة في تحقيق ما هو أفضل، لكنه عندما يصل إلى مرحلة الصراع الهدام، والغير المبرر، والذي يكون مصحوبا بإحساس الأحقية والأفضلية، فهو انحراف ظاهر، إلا أن وجود هذه الدوافع في الإنسان، تجعلنا نعترف بوجودها الفطري فيه، وهي التي تدفعه دائما لتنافس والسعي لتحقيق ما هو أفضل في جميع الميادين، وليس السلطة فقط. وهذا يضمن استمرار التطور والتغيير في البنيات الاجتماعية، وهذه الفطرة هي التي تجعل الفرد يرغب في السلطة، مدفوعا من غريزته الفطرية، وهذا قمة التوازن، حيث أن الأفراد يكونون في حالة سعي ورغبة دائمة تتطلع للقيادة، لكن بمجرد أن تحقق هذه الغاية من قبل أي فرد في المجتمع، تنطفئ شعلة التنافسية وينتهي الأمر، فإن هذه الفطرة هدفها تحقيق

التوازن الاجتماعي، وضمان استمرارية مشروع التجمع البشري للأبد، رغم أن مهيجاتها الخارجية قد تختلف، فقد يكون حب المال أو الرغبة في السيطرة، أو قد يكون لأسباب إنسانية تتعلق بالعدل، أو الظلم أو الحرب أو السلم، لكن هذه كلها تعتبر سعيا لتحقيق ما هو أفضل. أما الغاية من وجود الدافع بذاته في تركيبة الإنسان، فهو تحقيق استمرارية التجمع البشري، والحفاظ على توازنه الاجتماعي والإنساني.

ويمكن القول أن هذه الدوافع النفسية، رغم وجودها كفطرة، إلا أن الغاية منها ليست غاية فردية، وإنما تخدم مسلم إنسانيا وهو النظام والذي يندرج تحته التجمع البشري، ويخدم أيضا من جهة أخرى مسلم التوازن، على اعتبار أن وجود قيادة موحدة يحقق تآلف المجتمع، ليصبح قوة ذات تأثير في الحضارة البشرية، وهنا يبرز الاختلاف بين المهيجات، والدوافع، والمسلمات الإنسانية، فالمهيجات والدوافع النفسية، تمتاز بأن أهدافها خاصة بالفرد فقط، وأنها نابعة من الفرد، لكن رغم ذلك فإن تأثيرها له بعد اجتماعي ملموس، على مستوى السلوكيات الفردية، خاصة بعد تراكمات لفترة طويلة، بينما المسلمات الإنسانية فهي أهداف وغايات عامة، تسعى البشرية لتحقيقها عن قصد أو عن غير قصد، ضمن التجمع البشري، إلا أن المهيجات تعتبر خادمة للمسلمات الإنسانية بطريقة غير مباشرة، باعتبارها العنصر الأساسي الذي يضمن استمرارية حركية البشر بصورة تلقائية، وهي المسؤولة على ميل البشر نحو التجمع رغبة في تحقيق المنافع الفردية، والتي تتضافر فيما بعد، لتشكل ظواهر اجتماعية، تخدم المصالح العامة للمجتمع.

فهذه المهيجات، تلعب دور العنصر الضامن لديناميكية المجتمعات، ودوام حركتيها وتفاعلها مع المحيط. فقد خلق الإنسان بهذا التركيب، ليكون متحركا ونشطا بصورة ذاتية، وليظل مستمرا في أداء وظيفته الطبيعية، لذا فهو مرتبط بهذه المهيجات، التي جعلت لها مستقبلات فيزيولوجية ونفسية في تركيبة الإنسان ليتفاعل معها، ولا نرى هناك أي سبب منطقي، يدفعنا إلى القول بأن هذا الترابط بين المهيجات الخارجية وبينية الإنسان، هو وليد العقل والخيال، أو أنه ترابط بمحض الصدفة، فبالتالي لابد أن نؤيد الفكرة القائلة، أن كل شيء في هذا الكون، لم يوجد فقط من أجل الوجود، وإنما وجد وفق معايير وقوانين مقصودة، قد نعلمها أو لا نعلمها، لكنها في النهاية قد تكون وسائل لغايات أعظم مما نتصور، فوجود الكون كفكرة عامة وشاملة، لا يعني أنه لا ينطوي على أجزاء الأفكار وتفصيلاتها الصغيرة.

إن ارتباط النوازع والغرائز الفطرية بمهيجاتها الخارجية، يعتبر الخادم الرئيسي والأساسي لمسلم التوازن الاجتماعي، بل إنه خادم لعدة مسلمات في نفس الوقت، ومن شأنه أيضا، الإخلال بالتوازن البشري، ويجعل مستقبل البشر أكثر تعقيدا، بل إنه احتمال كبير أن يهدد وجود البشرية في حالة إذا ما امتنعت البشرية عن الاستجابة لهذه المهيجات، فقد تتوقف الحضارة، ويتوقف الإنتاج البشري. وكذلك الإفراط في الاستجابة لهذه المهيجات يعتبر أيضا تهديدا للتوازن البشري، والسبب في ذلك أن الإنسان قد يغلب مصلحته الفردية، ويتغافل عن المصلحة الجماعية والعامة، كما هو الحال في عصر العولمة، حيث يستجيب الفرد لهذه المهيجات بشكل مفرط، ليصبح في حالة شراهة تدفعه إلى عدم الاكتفاء بتحصيل حجاته الضرورية أو ما فيه فائدة، بل يتعدى ذلك إلى الرغبة فيما عند الأخرين، أو ما هو ترف لا فائدة منه، وهذا ما يولِّد ظواهرا تُخل بالتوازن الاجتماعي، كسلب الحريات، والجريمة والتحايل المالي، والخيانة الزوجية، والدعارة والحرب... إلى غير ذلك من المفاسد الاجتماعية، وبالتالي فإن المهيجات الخارجية، تحفز الدوافع النفسية لإنتاج الظواهر، والتي بدورها تتشكل فيما بعد، على شكل سلكيات ذات تأثيرات سلبية أو إيجابية، أو لنقل أثار خَيِّرَة وشريرة، لأن **الإنسان مفطور على الخير والشر، فهو مخلوق يتنازعه النقيضان**، وبالتالي جاز عليه أن ينتج المتناقضات من السلوكيات والظواهر، فأيها غلب على نفسية الفرد، أندفع إلى إخراجه كسلوك، وتعمل المهيجات كمحفز لهذه الدوافع والغرائز. والإفراط في الاستجابة لها، هو ما ينتج الشر، وتغليب المنفعة والمصلحة الفردية. بينما إذا غلب على نفسية الفرد إدراك كينونته وانتمائه الإنساني، واستحضر وجوده في كيان جماعي وهو المجتمع، فإن سلوكه يدخل في حالة تأطير، يجعله بذلك ينظر إلى المصلحة العامة، وتغليب جانب الخير في سلوكه، وهذا يؤثر على طبيعة المجتمع ككل، ويشكل تراكمات معرفية مكتسبة من التجارب الإنسانية، بغض النظر عن ماهية مفهوم الخير والشر.

لكن يمكن القول: أن المجتمعات تعارفت على أن الخير، هو كل ما يجلب السعادة أو المنفعة للفرد أو المجتمع ككل، ونقيضه هو الشر، وهذا مفهوم بسيط ومحسوس بالتجربة، مما يجعل من السهل على المجتمع أن يدرك هذا الأمر، فيسهل عليه تصنيف بعض الظواهر البسيطة، كظواهر صالحة أو فاسدة. لكن المجتمع ليس على صواب دائما، فاغلب أحكامه آنية وقد يظهر خطأها على المدى البعيد، ولهذا نجد بعض المجتمعات تفرط في الاستجابة لبعض

المهيجات، أو قد تتسبب في مضاعفة تأثيرها عن طريق الإغراءات، كالمال والثراء والجنس، مما يدفع بعض الأفراد إلى الاختلاس عوض العمل، أو رفع السعر عوض مراعاة حاجة الناس، أو الاستغلال عوض العدل، أو العهارة عوض العفة، وهذه المظاهر وغيرها من المظاهر الفاسدة، إنما هي نتاج الدوافع النفسية على المستوى الفردي، إلى أن تتطور وتكتسي بكساء العموم لتصبح، ظواهر تعم المجتمع.

لكن المثير في الأمر، هو أنه رغم إدراك البشرية لفساد هذه الظواهر، إلا أن الملاحظ، أن المجتمعات أصبحت أقل مقاومة للمظاهر الفاسدة رغم ثبوتها، ولعل السبب في ذلك، هو أن الدول في الوقت الحاضر، انتزعت من المجتمع الصلاحيات التي تمكنه من إصلاح البيئة الاجتماعية، وجردته من القدرة على العقاب، وبذل ذلك تم إشاعة مفاهيم فضفاضة وهلامية، كمفهوم الحرية، ومفهوم سلطة القانون. مع العلم أن القانون قاصر، عن تلبية حاجة المجتمعات، خاصة فيما يتعلق بالانضباط الأخلاقي في المجتمع، بل إن القانون أصبح مبررا لبعض السلوكيات الغير منضبطة، نظرا لكونه موضوعا من قبل السياسيين، الذين أغلبهم يتبنون أفكارا غير سوية وغير أخلاقية وتفسد التوازن الاجتماعي، فيؤثرون على شكل القوانين، بحيث لا توجه لخدمة المصلحة الاجتماعية، وإنما تخدم مصالح فئوية، فحذف قانون يجرم الدعارة أو وضع أخر يقنن بيع المخدرات مثلا، لا يخدم عموم المجتمع، وإنما يخدم فقط فئة معينة من المجتمع قد غلب عليها هيجان النفس، والرغبة في ممارسة سلوك ما على سبيل المتعة أو الرفاه أو رغبة في الثراء، أو حتى استجابة للميولات النفسية، فيطوَّع القانون ليخدم هذه الرغبات، رغم ما قد يبديه المجتمع من رفض. وهذا يشككنا في مفهوم الديمقراطية ومفهوم الأغلبية، فلا يعني كون مذهب فكري ما حقق أغلبية في التمثيل السياسي، أن يكون من حقه فرض نوع من السلوكيات أو الآراء على المجتمع تناقض التوجه العام الاجتماعي باستخدام سلطة القانون. فهذه ديكتاتورية واضحة، ولو أردنا أن نطلق عليها اسما أكثر تعبيرا عن حقيقتها، لأسميناها ديكتاتورية القانون، فباسم القانون تفرض كثير من السلوكيات على الكيان الاجتماعي، فيتسبب إما في اختلاله، أو في ظهور سلوكيات أخرى، كحلول لمواجهة الواقع الذي يخلقه ذلك القانون، وفي هذه الحالة سيكون القانون، قد خلق بيئة سلبية على المجتمع، مما قد يُصَيِّر المجتمع لسلوك مظاهر تَحَايُلية، أو استحداث ظواهر موازنة لإصلاح ما أفسده القانون.

إلا أن بعض هذه السلوكيات، التي تنشأ في المجتمع، تزيد من وطأة المفاسد الاجتماعية، كبعض القوانين التي صَعَّبت على المجتمع مسألة الزواج، والتي تسببت فيما بعد، بإقرار المجتمع لظواهر جديدة، ظهرت كهروب من صعوبة هذا الواقع، من ذلك زواج المتعة، والعلاقات الرضائية، والمسيار، والزواج السري، والعلاقات الاليكترونية، وغير ذلك من السلوكيات المنحرفة عن الظاهرة الأصلية وهي الزواج. وقد ينتج عن تلك القوانين، ظواهر عقابية، كانخفاض الخصوبة، وتأخر سن الزواج، وارتفاع نسبة البطالة، على اعتبار أن تأخر زواج النساء، سيدفعهن إلى البحث عن مصدر للموارد، فتصبح رغبتهن في الوظيفة أكبر، كبديل لوظيفتهن الرئيسية وهي الأسرة، إلى غير ذلك من المفاسد الاجتماعية، النابعة من تعزيز الصراع الاجتماعي حول الموارد، مما ينتج فئات اجتماعية جديدة، كالعوانس والأطفال المتخلى عنهم، أو فئات المرأة المعطلة وارتفاع نسبة الشيخوخة، وفئات المطلقات والأسر المتفككة. فالظواهر الاجتماعية لها القدرة على توليد ظواهر أخرى، بسبب الأثار المتراكمة داخل المنظومة الاجتماعية، وكل هذا مصدره تحفيز الدوافع النفسية من قبل مهيجاتها الخارجية، بطريقة مفرطة أخرجتها عن إطارها المتوازن، وهو ما تجسد كظواهر منحرفة تعود على الفرد والمجتمع ونظامه بالضرر، مما يجعل من الواجب وجود الإطار الأخلاقي والقيمي للحفاظ على أثر تلك المهيجات في نطاق مقبول ومتوازن، حتى لا تتسبب في تلك الأثار السلبية.

وبالتالي فإنه لا يمكن التعويل على القانون، أو ردة فعل المجتمع دائما لإصلاح الأوضاع الاجتماعية، أو خلق مظاهر اجتماعية تطور طرق عيش المجتمع. ذلك لأن الإنسان لا يستطيع إدراك كل ما هو صالح أو فاسد، أضف لذلك قدرة مجموعة من البشر، على صنع الأغلبية عن طريق المصالح السياسية أو المادية، والتي أصبحت ذات أولوية تتجاوز أولوية الإنسانية، خاصة غي عصر التكنولوجيا التي أصبح فيها الإنسان قادرا على خلق أغلبية وهمية قد لا يكون لها وجود في الواقع، وهذا ما أدى إلى تشويه التصورات وتغيب حاجة الإنسان ومصلحة الإنسان، وإعطاء الترف المبالغ فيه و المصالح المادية السلطة الأكبر على الوضع الاجتماعي، مع تغليب حب المذاهب الفكرية، على قداسة الإنسان وعلى مساعيه فيما يصلح حاله ومعيشته.

فإن قيل إن المذاهب الفكرية والأيديولوجيا، إنما وجدت لتحسين حيات البشرية، بدليل أنها كنت عاملا من عوامل التطور، الذي وصلت له البشرية اليوم.

أقول: في الحقيقة لا ننكر هذا الواقع، لكننا أيضا لا يمكن أن نقول: أن سبب تطور البشرية هو هذه الأيديولوجيا أو تلك، وإنما سبب تقدم البشرية، هو تلك المعارف التي اكتسبها البشر على مر التاريخ، عن طريق التجربة والملاحظة، والمذاهب الأيديولوجيا ليست سوى إرث تراكمي عن تلك التجارب الفكرية والملاحظات التي استفادت منها البشرية، وليس هناك أي مصدر صادق يلزمنا بالتزامها أو يجزم لنا بحقيقتها المطلقة، نهيك عن التعصب لها أو الانحياز إليها، أو تضييق المشارب على المجتمع من أجلها. فالأيديولوجيات ما هي إلا أفكار بشرية، يمكن أن تعدل، ولا تتمتع بأي صفة قداسة، بل إن بعض المجتمعات رغم كونها لا تعترف بأي دين، إلا أن تعصبها للأيديولوجي أوصلها لدرجة تقديسها، واتخاذها دينا لا يمكن الاعتراض على تعاليمه، وأصبحت كتب القيادين والمنظرين لتلك الأيديولوجيات، بمثابة كتب مقدسة، والزعماء بمثابة الأنبياء والقدسين، بل إنهم تحولوا في بعض المجتمعات إلى آلهة، وهذا خطأ كبير، بل هو مظهر من مظاهر الرجعية، لكن ما نخلص له من خلال هذه الظواهر، هو وجود حاجة طبيعية في البشر للمثل العليا والقواعد الثابتة، أو بمعنى أخص، هناك حاجة طبيعية للدين، فهذا ميول مكنون في فطرة الإنسان، **فحتى وإن لم يكن المجتمع يؤمن بوجود الإله، فإنه سيبتكر واحدا**.

فصل
الدين : مكانته وضرورته الاجتماعية

• المحور الأول : ضرورة الدين

إن الملاحظ في واقعنا كبشر، أن الإنسان حتى وإن كان لا يؤمن بإله، فإنه لابد وأن يسلك طريقا أشبه بالتديُّن باتباعه منهجا معينا من مناهج الحياة، فيجعله مُؤَطِراً لنمط عيشه وتصرفاته، ومحددا لنوعية أخلاقه، وهذا بحد ذاته صورة من صور الدين أو التدين، وقد حدث في ثمانينات القرن الماضي، أن فرقة من فرق موسيقى "الروك"، ممن اشتهروا بتمجيد الشيطان، قاموا برحلات روحية إلى الهند، وأشاعوا بين الناس أن الموسيقى وسيلة من والوسائل الروحية، التي تبعث البهجة في الروح. فرغم أن هذه الفئة كانت تعارض الكنيسة، ومتمردة على الدين المسيحي، إلا أنهم وكبشر طبيعيون تحكمهم فطرتهم، لم يستطيعوا الاستمرار في العيش، دون أن يبحثوا لأنفسهم عن شيء يؤمنون به، وذهبوا للبحث عنه في الهند. فالعيش في بعد تام عن هذه الفطرة، لا يحفظ التوازن النفسي للإنسان، ولن يستطيع الإنسان الاسترشاد إلى ما يؤطره ويوضح له الجوانب السلبية لتصرفاته، ويبين له الحدود الأخلاقية التي تجعل منه عنصرا إيجابيا داخل التنظيم الجماعي.

ولهذا نقول: إن الدين هو من بين أسس النظام الاجتماعي، فلا يجب تهميشه أو الإعراض عن قوانينه، أو التغافل عن قوته التأطيرية، لكون الدين أقوى سلطة من القانون، حتى وإن كانت قد غُيّبت سلطته التنفيذية، فيكفي من الإنسان أن يؤمن بقداسة الدين وبمصداقية مصدره، ليصبح ملتزما دينيا، وملتزما أخلاقيا واجتماعيا، وبالمقارنة مع الديموقراطية، التي تعتمد في وجودها كمرجعية اجتماعية على القانون، فإن الدين له سلطة على جميع أفراد المجتمع، بخلاف القانون الذي يتسلط عليه الإنسان، فيصبح قابلا للتغيير والتبديل، أو يفقد هذا القانون مقاصده العادلة، أو أنه يصبح عرضة للتعطيل، كلما تعارض مع مصالح فئة معينة أو شخص ما له نفوذ، أضف لذلك أن الدين يضم قواعد عامة وشاملة وثابتة بخلاف الديموقراطية، التي يمكن التلاعب بها في ما يسمى باللعبة السياسية، وإنما هي الخداع والزيف السياسي، حيث يتم فرض قوانين أو فرض وضع اجتماعي ما بقوة

السلطة، بحجة أن شرعيتها مستمدة من الأغلبية الانتخابية، ولكن في الحقيقة أن أغلب ما يتم فرضه على المجتمعات، إنما هو نابع من أهواء أصحابها، أو نابع من تلك الصفقات السياسية التي يتم عقدها في الخفاء مع فئات اجتماعية ومجتمعات فرعيةٍ لقاء الدعم والتأييد، فكثير من القوانين والسياسات لا تلقى ترحيبا من المجتمع. نهيك عن تهميش رأي الأغلبية المحايدة وإقصائها من ابداء الرأي أو الاعتراض.

ومن وجهة نظري أنه لن تظل الإنسانية تتقبل فكرة أن تحكمها أقلية اجتماعية بحجة الديموقراطية، لمجرد أن فئة قليلة من الشعب تتبنى توجها ما استطاعت أن تدخل في تحالفات مصلحية صنعت بها أغلبية، بينما بإمكاننا أن نُخضع جميع فئات المجتمع لقواعد شاملة وعامة لا تقبل النقض، وذات سلطة عليا وتحظى بإجماع اجتماعي أيضا. ولم يعد من المعقول أن تبقى البشرية تسلم نفسها للانقياد وراء فئة بشرية أخرى كالقطيع، فليس من الحرية أن يحكم المجتمع أناس قليلون يساوون أفراد المجتمع في العقل والمقدرة، بل إن الرضى بهذا يعتبر غباء.

لقد حان للبشرية أن تستيقظ، وترفض تلك المصفوفة التي يحاول أن يحشرها فيها تيار الحداثة والعولمة، وتختار السير في طريق أكثر تقدما وتحررا، وتسلم نفسها لسلطة أعلى وأكثر سموا وعدلا، وتوافقا مع القوانين الطبيعية الثابتة، وتعاليمها أكثر شمولا وحسما، دون أن يكون هناك تمييز لفئة عن فئة، بحيث يكون المجتمع هو الضامن لبقاء هذه التعاليم والقواعد، وتعطاهُ صلاحية المراقب والمعاقب. لكننا في طور الوصول إلى تلك المرحلة من التقدم، كان لازما أن نحقق نجاحات في أشياء أخرى، تُعَدُّ كمقدمات منها: أن البشرية لا بد وأن تصبح قادرة على تقبل فطرة الشعب الإنساني، وهذا الأمر الذي تسعى البشرية بفطرتها وبغير قصد منها إلى تحقيقه، وهو ما يبدو ظاهرا من خلال المعاهدات الإنسانية، وبعض الاختراعات التي قربت المسافات بين الشعوب، ليصبح العالم كله يبدو كالقرية الواحدة، فلعل رجلا في الصين، أصبح قادرا على معرفة حريق صغير في حي من أحياء الأمريكية، بينما قد يكون أهل البلد جاهلون به. كما أنه كان من الواجب، خوض الصراعات الفكرية والدينية، أو اختبارها من قبل البشرية، لكي تحدث تلك التراكمات المعرفية في الذاكرة الإنسانية، لتستطيع فرز الأفكار والأيديولوجيات والديانات للتفريق بين الصائب منها والخاطئ، والمنطقية من الغير المنطقية والثابتة من الغير الثابتة. وهذه المرحلة

هي أكثر المراحل، التي تخوض فيها البشرية حروبا بسبب الكراهية، ولولا هذا لاختلاف لساد التعامل الإنساني بين الشعوب منذ زمن طويل.

فكما هو ملاحظ في مواقع التواصل، البعيدة كل البعد عن القرارات السياسية، حيث يتعارف ويتواصل الناس، متجاوزين كل الحدود الجغرافية أو الفكرية، ولعل أكثر الانتقادات التي هوجم بها الدين في التاريخ، وفي عصرنا الحديث، هي أنه يدعو إلى التمييز والتشدد، وبعض الآراء تربطه بالتخلف. بينما نلاحظ في تاريخنا البشري، أن السياسة هي أكثر ما جلب الويلات على الشعوب، بل الأكثر من هذا، فقد تجرء السياسيون على السلطة الدينية، وأخضعوها لأهوائهم واستخدموها لدعم مطامعهم وأفسدوا على الناس دينهم، وهذا من صفات الديكتاتورية، التي يطغى البشر فيها، الى درجة أن يجعلوا أنفسهم ندا للإله، فيفرض أصحاب السلطة معتقدات وقناعات دخيلة على الناس بدعوى التقدم الحضاري، بقوة سلطة القانون والدستور، وهذا ظهر بوضوح عندما تم الضغط على الكنيسة من أجل القبول بعقد الزواج الكنسي للمثليين.

ورغم أننا لا ننكر وجود رواسب اجتماعية، لا علاقة لها بالرقي الحضاري، ويجب تغييرها أو إلغاؤها من المجتمع، إلا أننا أيضا يجب أن نعترف، أنه ما كان ينبغي إلغاء بعض الثوابت الدينية، التي كان لها دور كبير في حفظ التوازن الاجتماعي، وتخدم المسلمات الإنسانية، والواقع الحالي يبين أن إلغاء هذه الثوابت، قد أحدث فراغا كبيرا في المجتمع، ولم يكن القانون قادرا على استحقاق مرتبة البديل بجدارة، نظرا لأنه لا يتمتع بأي سلطة عليا تعلو فوق أصحاب القانون أنفسهم، بل إن نصوصه الغير كاملة ولا الشاملة، جعلته دائما يتصف بالقصور في تنظيم المجتمع وتحقيق العدل الحقيقي، الذي يتضمن النظام العادل بين الحاكم والمحكوم والغني والفقير، ومراعاة الفئات الضعيفة في المجتمع. ورغم ما نعيبه على القانون، إلا أننا لا ننكر دوره في النظام الاجتماعي، فإنه من الرقي اتفاق المجتمع على بعض القوانين، التي تنظم تعاملات أفراده، بل وحتى علاقاتهم، إلا أن هذه القوانين، لا يجب أن تعلو فوق مصلحة الإنسان، أو تغَيّب المقدسات الاجتماعية، التي ثبت لدى المجتمع مصداقيتها.

فإن قيل إن دواعي اتخاذ القانون كمرجع وكعنصر منظم عوضا عن الدين، هو لأننا نكون أمام أديان متعددة ومختلفة، ولا نستطيع الجزم بصحة أي واحد منها، ولا نستطيع الجزم بعدالة قواعدها وأحكامها. أقول: نعم هذا إشكال واجه البشرية في العصر الحديث، خاصة بعد ظفور العلمانية بريادة العالم، وتأخر الحضارات المبنية على أُسُسٍ دينية، أو بمعنى أشمل،

مؤسسة على فكرة وجود الإله. إلا أننا لا نستطيع أيضا الجزم، بأن هذه الأديان ليست حقيقية، أو نشكك في مصدرها أو فكرها كما توارثتها الأجيال، فلكل دين أصول عامة، و هذه الأصول هي التي في غالب الأحيان تسلم من التحريف رغم تباعد الأجيال، كفكرة وجود الإله والتي ظلت ثابتة ومحافظة على امتدادها، رغم ظهور أديان أخرى منحرفة عن الدين الأصلي، وهذا يجعلنا لا نستطيع إنكار حقيقة الأديان أو ثبوتها، بالقدر الذي لا نستطيع أيضا إثبات مصداقيتها، ولو أردنا تجاوزا أن نقول أن الأديان هي نتاج اجتماعي، و رواسب فكرية إنسانية كما يدعي البعض، وأردنا أن نتعامل معها على هذا الأساس، فلابد وأن ننظر إليها كأفكار ومبادئ ساهمت على مر التاريخ في نشأة الحضارة البشرية، وهذه الفكرة كافية لتجعلنا نفكر بمنطقية ونمنح لهذه الأديان الأحقية في الوجود، خاصة وأن القواعد الدينية، تركز على إصلاح الفرد والمجتمع، وتحقيق التوازن العقلي والنفسي للفرد، في تصور العلم والعالم، وجعله أكثر نفعا للمجتمع ولو أردنا تصنيف هذه الأديان من الأقل تطورا إلى الأعلى تطورا، أو من الأقدم إلى الأحدث، فسنجد أن أخر الأديان، هو الدين الأكثر منطقية لنا، خاصة وأن زمن نشأته حديث نسبيا، وأقرب ألينا من الناحية الزمنية.

و الدين بهذه الصورة يكون كالقوانين، التي خضعت للتعديل أو التطوير، لتصبح أكثر فاعلية وتعطي حرية أكبر للمجتمع، أو لتنشئ مجتمعا أكثر تنظيما ورقيا، وعلى هذا الأساس، يكون الدين الأخير هو الدين الأكثر نضجا، ويعطي حيزا من الاعتبار للأديان السابقة، وهذا لا يعني أننا ننكر مصداقية الأديان الأخرى، إلا أننا نرى تطور الأديان وتناسخها يتبعه بالضرورة تطور النظم والظواهر البشرية، فالبشرية كلما خاضت في منعرج حضاري جديد، احتاجت لقواعد جديدة ومنظومة جديدة من الشرائع تعيد لها التوازن والعدل والأمن والنظام، للحفاظ على هوية البشر كبشر، وكمخلوقات مميزة تعلو فوق الصفات الحيوانية والجمادات. وهذا المفهوم هو دعوة مشتركة بين جميع الأديان، مما يجعلنا نظن أنه من الممكن أن يكون لهذه الأديان أصل مشترك، وهذا قد يعزز مصداقيتها بالنسبة لنا، **فالفكرة لا تنشأ من عدم،** خاصة وأن البشرية، تخبطت في فكرة تعدد الآلهة لقرون طويلة، وظهور فكرة التوحيد في الأديان المتأخرة، يدفعنا للقول أنها فكرة أكثر تطورا من فكرة تعدد الآلهة، بل إنها تحمل مظاهر تجعلها تمثل الفكرة الأصلية التي انحرفت عنها باقي الأفكار الأخرى، وأيضا تجعلنا غير قادرين على الجزم، أنها فكرة بشرية أو أن مصدرها العقل البشري، فنحن نعلم تماما كيف تختلف أفكار البشر، بميل الإنسان الكبير نحو المحسوسات.

فإن قيل: كيف يمكن لنا حسم الأمر، بحيث نستطيع نفي الديانات الغير الصادقة، ونحتفظ بالديانات الصادقة؟ أقول: إن هذا الأمر مستحيل نظريا، خاصة مع تباعد الأجيال، فقد فقدت الكثير من التصورات الحقيقية، وتشوه بعضها الأخر، وبعضها تداخل مع ثقافة أخرى. وعجزُنا عن تصنيفها تصنيفا حقيقيا مبني عن أدلة ملموسة وقطعية، هو ما يدفعنا إلى اعتبار جميع الأديان لها الحق في الوجود، ما دمنا غير قادرين على إثبات مصداقيتها من عدمه. إلا أننا إذا سلمنا بفكرة أن التوحيد، هي الفكرة الأكثر حداثة بين المفاهيم الدينية، والأكثر تطورا ومصداقية من غيرها وجعلناها منطلقا، فإننا سنحكم على كثير من الأديان بالبطلان، خاصة تلك الأديان المنبعثة من كبد السياسة، وبالتالي فإن الأديان التي تدور فكرتها على عبادة الشجر، أو الحجر أو الحيوان أو أي شيء أخر هو أقل قيمة من القيمة البشرية، فهي أيضا لا تستحق الإتباع، لكون من بين الأهداف التي تصبو إليها البشرية، هي الارتقاء بنظمها والتحرر من خضوع الناس لبعضهم البعض، فكيف نتقبل إذاً خضوع الناس لمخلوقات هي أقل قدرا وقيمة من الكينونة البشرية. إلا أننا لا نستطيع بحال، أن ننزع هذه الأفكار من المجتمعات بصورة كلية، ففكرة الإله الواحد والغير المتجسد، تعتبر فكرة ثورية، كفكرة وجود هاتف نقال، في القرن الثامن عشر. وهذا يجعلنا ننظر لهذا الأمر بنظرة أخرى، وهي كالتالي: أن وجود هذه الأديان مجتمعة في زمن واحد، يمكن أن تشكل لنا تصورا شاملا، ودليلا على مراحل تطور وانحراف الأديان القديمة والحديثة، وتطور التصور البشري للدين، وفكرة وجود الإله بصفة عامة من خلال تجسداتها العملية في الحياة الاجتماعية.

وإن كان من المحتمل أننا لا نستطيع الجزم بأن بداية ظهور الأديان، كانت بظهور فكرة عدم التوحيد، لكننا نستطيع القول، أن الأصل في البشرية هو التدين، وأن التجمع البشري، حتى وإن فرغ من التدين سواء بالقوة، أو بضعف استحضاره في الحياة العملية العامة، فإن المجتمع لن يلبث حتى يبتكر دينا جديدا، وهذا مشاهد في عصرنا الحاضر، فكم من مجتمعات، بنيت على مبادئ إنكار الدين، فتحولت تلك المبادئ بعد فترة، إلى دين، ورموزها الفكرية أصبحوا قديسين وآلهة، وهذا التعظيم المفرط للأشخاص، أرجع بعض المجتمعات إلى سطوة الفرد، وهذا يدفعنا للقول بتساوي الأديان الفرعونية القديمة، مع الأديان المنبعث من السياسة، أو ما يطلق عليها بالأيديولوجيات في العصر الحديث. فلا فرق بين الاعتقاد الأيديولوجي والاعتقاد الديني، فكلاهما ينطلقان من فكرة الأصدق

والأصلح، إلا أنهما يختلفان في المصدر، فالأيديولوجيا مصدرها العقل البشري، وأما الدين فلابد وأن تكون فكرته من مصدر خارج عن العقل البشري بالضرورة، مع وجود حجج لذلك وإلا لا يمكن اعتباره دين، وهذا يعطيه الأفضلية عن غيره، إلا أننا لا يمكن نفي العقل والحجر عليه، أو تبخيس قدرته على تميز الصالح والفاسد، والصواب والخطأ. لكنه دائما يحتاج للاسترشاد، ويحتاج لأن يسلح بالمعايير والقياسات اللازمة لذلك، ليتجنب الانزلاق إلى مظاهر لا تصب في مصلحة الكائن البشري، ويتجنب طغيان أهوائه النفسية وتأثير المهيجات الخارجية، وحتى لا نضطر إلى خوض نفس تجارب الحضارات الغابرة، ثم نكتشف فيما بعد أننا كنا مخطئين في تصوراتنا، فيمكن اعتبار الدين مختصرا لتجارب الحضارة البشرية. وبالتالي فإننا إن قيدنا العقل بالدين، لوصلنا بالبشرية لمراحل أكثر رقي، وأكثر عدلا وتنظيما، وأكثر موازنة للأحوال الاجتماعية، ولكانت المجتمعات اختصرت على نفسها المرور بكثير من مراحل الانحراف، وذلك سواء قلنا برأي من قال، بأن الدين نتاج اجتماعي، فهو إذا عصارة التجارب البشرية من خوضها لمراحل الرقي. أو اعتبرناه مصدرا تشريعيا إلهيا، فهذا يعني أننا نسترشد بمصدر، أكثر معرفة وأعلى منا وعيا، وأكثر علما بقوانين الكون، وأسرار الكائن البشري، **فلا يعلم سر البشر إلا خالق البشر.**[82]

- **المحور الثاني حقيقة الدين كظاهرة اجتماعية**

إن نظرتنا للدين كظاهرة اجتماعية وليس كرسالة إلهية يحتم علينا دراسته كظاهرة، وهذا يتطلب إخضاعه لقواعد نشأة الظاهرة، وهذا يعني أنه يتوجب علينا الافتراض أن الدين كظاهرة لابد وأن يكون مر من مرحلة التولد أو التفرع من ظاهرة سابقة عنه، كما أن ظهور الدين كظاهرة عامة ومشتركة بين أغلب المجتمعات إن لم أقل كلها، يعطينا إشارة واضحة إلى وجود نوع من الشعور بضرورة وجوده في نفوس الناس، وإلا لما حرصت كل المجتمعات على وجوده، وهذا ينقلنا إلى ملاحظة أكثر عمقا وهي المتعلقة بالدور الوظيفي الذي كان يقوم به الدين كجزء أو ركن من أركان النظام الاجتماعي، الذي ينظم التجمع

82 {ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير} القران الكريم سورة الملك الآية 14

البشري، بل إن وجود الدين لم يقتصر على شكل معين من الأنظمة الاجتماعية، رغم وجود تفاوتات في قوة تأثيره ومكانته التي تظهر ضعيفة كلما سادة المجتمعات مظاهر البدائية.

إن المنطق العقلي لا يمكن أن يهمل التساؤل عن مسار تطور الدين، إذا افترضنا تجاوزا أن الدين ظاهرة اجتماعية صرفة، لأن هذا الطرح لو كان صحيحا فهذا يعني أنه يمكن تتبع أثار تولد المظاهر الدينية إلى منبعها وهذا سيكشف لنا بصورة واضحة عن أصل الدين، وبالتالي واعتمادا على الملاحظة والاستقراء وتواتر الظواهر فإننا نجد أن أغلب الأديان تشترك في عدة مفاهيم تتكرر دائما، وهي وجود الله أو القوة المطلقة أو العظمى إلى غير ذلك، وهي كلها مفاهيم غيبية الغرض منها الإشارة لوجود متحكم وخالق للكون، بل حتى تلك المعتقدات الوثنية التي كانت تؤمن بالشمس أو الرعد أو الأرض كآلهة ويتم تجسيدها في تماثيل، إنما كان ذلك نوع من الاستنتاجات وفق تفسيرات معينة للوجود، لكن كل هذه التفسيرات كان منبعها حقيقة يقينية ومطلقة أن هناك إله يحكم الكون ويسير الحياة، وفشل البشر في توحيد تصوراتهم حول هذا الأمر لا يعني عدم صحته، لكون اتفاقهم في أصل المسألة هو الأمر الأكثر ثباتا ومصداقية.

كما أن أغلب المجتمعات تتفق في التعاليم المشتركة بي الأديان، وهي مسالة القرابين باعتبارها عبادة الغرض منها التقرب إلى الإله، وهو نوع من التعبير عن التضحية في سبيل هذا التقرب وفي سبيل التكفير عن الذنوب والخطايا، ورغم أن هذه العبادة أخذت أشكالا متعددة في مختلف الحضارات، إلا أن الفكرة الأصلية تبقى عامل اتفاق بين كل هذه المجتمعات، وهذا فيه إشارة نوعا ما إلى تقارب أصول دياناتها.

ومن بين المظاهر الدينية المشتركة بين الأمم كذلك، الصلاة وهي تأخذ أشكال متعددة، فقد تكون عبارة عن تلاوات وتراتيل، أو عبارة عن حركات جسدية، أو تكون كلا الأمرين معا، وهي بدورها الغرض منها التقرب إلى الله وطلب العون منه أو المغفرة.

كل هذه المظاهر المشتركة تشير إلى وجود نوع من الاتفاق في الأصول، أي أن ظاهرة الدين رغم هذه الاختلافات التي قد تكون راجعة لأسباب الانحراف، تتفق في مفاهيم أصلية وهذه المفاهيم لا يمكن الإجماع عليها بهذا الشكل الكبير، إلا لو افترضنا أن هذه الأديان متفرعة أو منحرفة عن دين واحد أصلي تعرض لعوامل الانحراف في مرحلة ما، أي أن تلك الأديان احتفظت بمظاهر ثابتة تدل على أصولها المتفرعة عنها، ولتوضيح الأمر فلنأخذ العلاقات المفتوحة بين الجنسين والتي تنتشر كثير في عصرنا اليوم كمثال، فلو

لاحظنا هذه العلاقات واستخرجنا مظاهرها الأساسية التي تجعل منها علاقة فعلية، لوجدنا التالي: أن هذه العلاقة تخلق نوعا من الارتباط بين الطرفين، وهذا الارتباط هو ارتباط اتفاقي يحدث نوعا من الالتزام المعنوي على مستوى الشعور بين الطرفين، وثانيا إنه بموجب هذا الارتباط يعطي كلا الطرفين لنفسه الحق في ممارسة الجنس مع الأخر، وثالثا فإنه بناء على هذه الاتفاقية تتحول أي ممارسة للجنس مع شخص أخر غير الشخص الذي تم الارتباط به بمثابة خيانة تستوجب العتاب أو العقاب، رابعا قد تتطور هذه العلاقة في مرحلة ما إلى التزام مادي، وبالتالي فإن هذه المظاهر الأربعة تدلنا على الظاهرة الأصلية التي تفرعت منها، وفي هذه الحالة لا يمكن ملاحظة هذه المظاهر إلا في الزواج، مما يعني أن العلاقات المفتوحة هذه هي انحراف أو تفريع عن ظاهرة الزواج، بموجب المظاهر الأساسية المشتركة.

وبناء على المثال السابق تتضح منهجية التأصيل التي تمكننا من تتبع تولد الظواهر والعودة بها إلى أصولها، وأن المظاهر المشتركة بين أغلب الأديان التي ذكرنا تعطينا إشارة لوجود أصل واحد للأديان، تعرض في مرحلة ما إلى الانحراف، لكن تلك الأديان المتفرعة والمنحرفة احتفظت بالمظاهر الأصلية للدين الأصلي، كالإيمان بوجود الإله والقرابين والصلاة كمظاهر أساسية تميز الدين عن غيره من الموروثات. وهنا يبرز لدينا تسؤل وهو إذا فترضنا أن الأديان ظاهرة اجتماعية وأقررنا أنه إن كانت كذلك، فلابد أن تكون متولدة ومتفرعة من ظاهرة أصلية بحكم تعدد أشكالها، فما هو إذا الدين الأصلي؟ ومن هو المجتمع الذي ابتكر أول دين، والذي تفرعت وتولدت عنه جميع هذه الأديان؟

إنه لا يمكن الجزم بشكل قطعي أن الدين من ابتكار مجتمع ما من السابقين، لكن يمكن استكشاف ذلك عن طريق ملاحظة توالد فكرة وجود الإله نفسها، باعتبارها الركن الأساسي الذي ينبثق منه مفهوم الدين بالأصالة، وحتى نكون منطقيين فلابد من معرفة كيف أدرك البشر مفهوم الإله أصلا؟ وهل كان بإمكان البشر أن يدركوا هذا المفهوم بعقولهم فقط؟ وفي الحقيقة هذا متعسر لأنه لا يمكن تصور أن البشر قد يدركوا مفهوم شيء لا يمكنهم ملاحظته، وهذا ظاهر حتى في تطور الأديان حيث كانت تعتبر فكرة الإله الغير متجسد فكرة ثورية وتفوق التصور في حقبة ما من حقب التاريخ، أي أن الإنسان كان يحتاج لأن يدرك شيئا ما في الوجود حتى يستطيع أن يبني عليه مفهوما أو فلسفة، فحتى إيمان بعض المجتمعات السابقة بوجود إله الرعد مثلا، كان مبني على أنهم كانوا يدركون وجود

الرعد، وانطلاقا من هذا الادراك تم تصوره في الذهن ككائن حي مجَسَّد من الرعد كفكرة وتصور متولد عن ملاحظة الطبيعة المشاهدة، وهذا يبدو منطقيا، لكن الإشكال المطروح هنا في الحقيقة هو ما هو أصل فكرة الإله أصلا، ومن أي شيء استطاع الإنسان أن يفرعها؟ **فالفكرة لا تنشأ من عدم**. إن مفهوم البكتيرية مثلا لم يكن بمقدور الأنسان ادراكه قبل عام 1676، حيث صنع "أنطوني فان ليوينهوك" أول مجهر مُحسّن تصل قوته إلى أكثر من 200 مرة، أي أن الإدراك الطبيعي عند البشر مرتبط بشكل أساسي بالمحسوسات، أو الأشياء القابلة للمشاهدة والملاحظة، ومفهوم الإله ككيان مطلق القوة ومطلق التصرف ومطلق الحياة والقادر على الخلق، ليس له مثيل في الطبيعة حتى يمكن للإنسان أن يفرع منه مفهوم الإله، بل والأكثر من ذلك أن يخصص اسما لا يدل إلا على هذا المفهوم.

قد يقول قائل: إن البشر لطالما كانوا قادرين على نسج الأساطير، ولعل هذه الفكرة تكون من بينها. أقول: إن هذا الأمر مستبعد تماما لكون البشر إنما ينسجون الأساطير دائما بناء على مشاهداتهم الواقعية، لكن بشكل مبالغ فيه، فالاعتقاد بوجود التنين كمخلوق أسطوري لم يتولد من العدم، وإنما هي فكرة مبنية على مشاهدة الإنسان لمخلوقات في الطبيعة، لكنه حرف هذه المشاهدة إلى شكل مبالغ فيه لتتولد لدينا أسطورة التنين، فيمكن مثلا أن أنسج قصة عن الحوت الأبيض الطائر، ورغم كونها فكرة خيالية لا وجود لها في الواقع، إلا أنها فكرة مبنية على مشاهدة واقعية، تمثل في وجود كائن الحوت، لكن كل ما فعلته هو أني حرفت الصورة الواقعية أو بالغت فيها وأضفت لها تفاصيل أخرى لتتحول إلى أسطورة، لكن هذا كله يبقى مبنيا على فكرة أو صورة أساسية موجودة في الواقع، وهي صورة الحوت، ووجود كائنات بإمكانها الطيران، أي أنه لولا وجود إدراك مسبق لكائن الحوت و إمكانية الطيران، لما كان بوسعي ابتكار هذه الفكرة. ونفس الأمر ينطبق على مفهم الإله المطلق الوجود والقوة، لا يمكن تصورها مالم يكن هناك مقابل لها في الواقع، فحتى لو افترضنا أن الإنسان يمكنه تفريع هذا المفهوم من كينونته كإنسان لما استقام الأمر، لأن هذا لن يكون أبدا باعثا على ابتكار مفهوم الإله، بالقدر ما سيكون باعثا على ابتكار مفهوم جنس بشري أعلى رتبة، لكن مفهوم الإله هو تصور لشيء لا يمكن مقارنته حتى بهذا النوع من الجنس البشري المتخيل.

وبناء على التحليل السابق يمكن القول: أن مفهوم الإله لا يمكن إدراكه بمجرد العقل البشري دون وجود فكرة مسبقة تتولد منها، وعدم قدرتنا على تحديد مصدر تولد هذه الفكرة

يضعف من ذلك الاحتمال القائل: أن الدين ظاهرة اجتماعية صرفة، فلا نستطيع القول: أن المجتمعات الأولى ابتكرت الدين ومفهوم الإله بغرض تفسير الظواهر الطبيعية، لكون مفهوم الإله نفسه يستحيل إدراكه بالعقل البشري دون وجود بواعث يتولد منها، إما على سبيل الملاحظة أو المشاهدة، وهذا الأمر له شواهده من التاريخ البشري حيث أن كثيرا من المجتمعات كانت ترفض تقبل فكرة الإله وحاربتها، وهذا الأمر مايزال مشاهد حتى اليوم فكثير من الملحدين الذي تشوهت تصورتهم حول إدراك وجود الله نظرا لتباعد الأجيال، يرفضون بشدة هذه الفكرة لكون هذه الفكرة ليس لها مقابل أصلي مشاهد يمكنهم اعتماده لتأكيدها كفكرة متفرعة عنه، وبالتالي يرفضونها، لذا من المستحيل القول: أن مفهوم الإله وتلك المعاني المرتبطة به قد تم إدراكها بمجرد العقل دون وجود شواهد لها في الواقع، واستحالة هذا الاحتمال يجعلنا نستبعد تماما فكرة أن الدين ظاهرة اجتماعية، إلا أنه يترك لدينا احتمال أخر وهو أن فكرة الإله هي بحد ذاتها فكرة خارجة عن الإدراك البشري، ولا يمكن انبعاثها من محيط الإنسان، فرغم أن الإنسان قد يدرك وجود قوة خفية أو يتخيلها، لكن الإله ككيان مطلق القدرة هو شيء يفوق ادراك البشر، خاصة في المراحل الأولى من التجمع البشري في الحقب البدائية، ووجود هذه الفكرة تستوجب أن يكون الإنسان قد تعرف على مفهوم الإله من مصدر خارج إدراكه بل وخارج محيطه أيضا، أي أن يكون الإله نفسه عرف بنفسه للبشر في مرحلة ما من الوجود البشري، أو أنه أرسل من يعرف به، وهذه المعرفة توارثتها الأجيال اللاحقة إلى أن لحقها التحريف وتفرعت إلى أشكال مختلفة من الآلهة، لكن فكرة وجود الإله ظلت هي ذلك الإدراك الأصلي الذي تفرعت منه باقي التصورات والمفاهيم.

وبنا ء عليه يمكن القول أن الدين الأصلي لا يمكن أن يكون ابتكارا اجتماعيا، لأنه يتطلب ابتكار مفهوم الإله وهو أمر يعسر على الإدراك البشري كما تقدم البرهنة عليه، وبما أنه متى وجود مفهوم الإله وجد الدين، فإن أصل الدين الأصلي بالضرورة ليس أصله المجتمع، وإنما أصله منبعث من الأصل الذي انبعث منه مفهوم الإله أول مرة، وهذا يستلزم أمرا أخر وهو أن الإله الذي تعرفت عليه البشرية منذ أول دين عرفته كان إلها واحدا،[83] بمعنى أخر أن الدين الأصلي كان هو التوحيد حسب المنهجية التي تتبعنا بها أثر ظاهرة الدين، وهذا

---

[83] {ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله ۚ إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض ۚ سبحان الله عما يصفون} القرآن الكريم سورة المؤمنون الآية 91

يتوافق مع ما توصل إليه جماعة من الباحثين من بينهم "sir m. monier william"s بقولهم: "أن التوحيد متقدم على كل صور الشرك التي ظهرت لاحقا، فالديانة الهندية مثلا بدأت بحسب نصوص في "الفيداس" بالتوحيد ثم تحللت إلى صور متعددة من الشرك".[84] وهذا يعني أن هناك احتمال كبير بأن تكون أغلب الأديان هي رسالة إلهية مادامت تحتفظ بالمظاهر الأصلية للدين الأصلي، والتي هي: الإيمان بوجود الله، والقرابين، والصلاة، ويمكن أن نضيف إليها مظهرا أخر وهو التوحيد، كون الدين الأصلي يستلزم عقلا أن يكون مصدره إله واحد، ومتى انحرفت الأديان عن هذه المظاهر الأصلية أو انعدمت منها، فلا يمكن اعتبارها دينا حقيقيا أو رسالة إلهية، وإنما يمكن اعتبارها ظاهرة اجتماعية أو أيديولوجية.

لكن هناك إشكال أخر يطرأ هنا، وهو كيف يمكن للإنسان أ يتقبل فكرة كانت بنسبة له تظهر كفكرة مستحدثة يصعب عليه إدراكها، كونها لا تقابل أي فكرة أو ظاهرة مشاهدة في الطبيعة يمكنه البناء عليها في تشكيل تصوره لفكرة الإله؟ فلو قلت لشخص رسام ليس له دراية مسبقة بعالم الطيور، وطلبت منه أن يرسم "الوقواق" فطبيعيا لن يتبادر في ذهنه أنه كائن حي نهيك عن أن يظن أنه طائر، لكن إذا عرفته له بكونه طائر، فهنا تنتهي المشكلة لديه ويمكن له أن يتخيل شكله قياسا على مشاهداته للطيور في محيطه، حتى وإن كان لا يعرف الشكل الحقيقي لطائر "الوقواق"، وانطلاقا من تلك المعطيات الأولية المتشكلة من مشاهدات الواقع، سيقوم برسم شكل طائر بناء على العناصر الأساسية التي يتميز بها الطيور، وهي المنقار والريش والأجنحة والسيقان، بمعنى أخر أن الفرد تحتوي مداركه عن تلك المعارف الأولية التي تجعله قادرا على إدراك مفهم معنى كلمة "الوقواق" بمجرد تعريفه كطائر فيرسم شكلا تقريبيا له، حتى لو كان لا يتطابق مع شكل الطائر الحقيقي. لكن الإشكال هنا، هو كيف كان بالإمكان للإنسان إدراك مفهوم الإله، رغم أن مشاهداته في محيطه ليس فيها ما يُمكِّنه من تشكيل تلك المعارف الأولية لفهم وإدراك معنى الإله؟! فلابد لأي فكرة من بيئة حاضنة لتترسخ، وعدم وجود هذه البيئة في وجدان الإنسان لن يُمكّنه من إدراك معنى الله أصلا.

لكن الواقع يشير إلى أن هذا الاحتمال مستبعد، لأن فكرة الإله وجدت فعلا البيئة الحاضنة لها لتترسخ، وهذا يعني أن الأنسان كان يمتلك تلك المعارف الأولية التي تمكنه في

---

84 نقلا من كتاب "ثلاث رسائل في الإلحاد والعقل والإيمان" على هامش ص 27

حال مزجها أن تجعله قادرا على إدراك مفهوم الإله، خاصة عندما يتم تعريف الإله كخالق للمخلوقات جميعا، وهذه الصفة بحد ذاته تصبح ملزمة في حال ربطها بملاحظته الواقعية التي تفرض وجود خالق ومنظم للكون، وأنه من المستحيل وجود نظام دون وجود ذات وعقل يضع هذا النظام، وهذا يعني أن محيط الإنسان رغم أنه لم يوفر له شواهد تمكنه من فهم وإدراك ذات الإله، إلا أنه وفر له شواهد منطقية تستوجب وجوده، أي أن الوجود أصلا هو بمثابة أثر لوجود الإله، وهذه الفكرة كانت كافية لتمهيد عقل الإنسان ليتقبل مفهوم ومعنى الإله، رغم كونها فكرة خارجة عن ادراكه.

إن استنتاجاتنا السابقة قد تكون من بين الآراء التي تفسر لما يتشبث أغلب المجتمعات بفكرة أن أديانهم هي من عند الله؟ وذلك لأنها تضم تصورات تفوق الادراك البشري، لكن البشر لا يتشبثون بدين لمجرد كونه ممارسة أو اعتقاد يربط الفرد بالإله، ولكن أيضا لكون الدين لعب دورا مهما في تنظيم المجتمعات، بل يمكن القول إن الدين كان يشكل البذرة الأولى لنشأة الدولة، حيث كانت وِحدة التصور والعقيدة ووِحدة الطقوس ومظاهر العبادة تخلق شكلا أخر من أشكال الانتماء والولاء، وتعمل أيضا على تكريس الاستقرار والتبعية للمجتمع، التي ضمنت تحقق الكثافة العددية والتي بدورها حفزت الحاجة لتطور النظام الاجتماعي ليصبح أكثر تعقيدا، ولكن هذا ليس مضطردا لحضور الدين كقواعد منظمة لشكل النظام الاجتماعي، تختلف نسبته بين مجتمعات وأخرى، وبعض المجتمعات قد تحتاج لمحفز إضافي كالحرب، حتى ترتقي من مستوى القبيلة إلى الدولة، فقبائل "ساحل عمان" لم ترتقي إلى مستوى الدولة إلا في سنة 1971 رغم وجود الدين كقواعد منظمة للحياة الاجتماعية ومنظمة أيضا للعلاقات القبلية، حيث ظلت هناك مشاحنات وتجاذبات بين القبائل إلى أن برزت دواعي التوحد مع اندلاع حرب حول الحدود مع المملكة العربية السعودية وعمان، والتي أظهرت ضعف القبائل في ظل حداثة أسلحة الإنجليز الذي كانوا متواجدين هناك بموجب معاهدات الحماية، إضافة لهذا كانت المنطقة تعاني من تراجع اقتصادها مع انخفاض الطلب على اللؤلؤ، الذي كان يعد المصدر الأساسي للتجارة، إلى أن تم اكتشاف النفط في أبوظبي سنة 1962، اجتمعت هذه الظروف كلها لتعمل كمحفز إضافي دفع تلك القبائل للتوحد في كيان واحد، وهو دولة "الإمارات العربية المتحدة" والتي يشير اسمها إلى القبائل السبعة وهي: إمارة أبوظبي وإمارة دبي وإمارة عجمان وإمارة الشارقة وإمارة رأس الخيمة وإمارة أم القيوين وإمارة الفجيرة. لكن رغم هذا لا نستطيع أن ننفي دور

الدين كمكون رئيسي، لكونه كان عاملا مشتركا يوفر أرضية صلبة يمكن أن يتأسس عليها هذا الإتحاد، فكل القبائل كانت مسلمة وتتبنى مرجعية عقدية ودينية واحدة، ووجود هذا الجانب المشترك سهل عملية الاندماج بين القبائل[85]، إذ أنه كان سيكون الأمر متعسرا لو كانت هذه القبائل تتبنى عقائد مختلفة.

أما على الصعيد التنظيم الاجتماعي، فكان الدين يوحد تصورات المجتمع حول مفاهيم تعتبر من العناصر المهمة للاستقرار، كالعدل والحقوق والأخلاق وتنظيم العلاقات الأسرية وقوانين التعاملات المالية وغيرها، فوجود هذه القواعد المنظمة جنَّبَ المجتمع الاختلاف والخوض في تجربة مرحلة اللاقانون، مما سهل بناء المؤسسات وتشكل الأشكال الأولى للتقسيمات الإدارية، بل إن الدين ساهم في تشكل تقسيم العمل الاجتماعي، وهذا خفف من حدة الصراع خاصة بين الجنسين، وبالتالي كان الدين عامل أمان واستقرار أكثر منه قوانين وتشريعات منظمة، فالاعتقاد بكونه رسالة إلهية يضيق من احتماليات الاختلاف، ويضيق أيضا من احتمالية وقوع مظاهر الظلم المحفز على بروز مظاهر التمرد.

لكن دور الدين هذا قد يبدو أكثر وضوحا كلما كان التجمع البشري أكثر تمركزا وأكثر استقرارا، بحيث تكون المجتمعات قد تشكلت فيها مظاهر الطبقية الاجتماعية، ووجود الطبقية إشارة لوجود نوع من النظام والاستقرار، لكن قد لا يكون للدين حضور كبير في البوادي مثلا خاصة تلك المناطق التي فيها الوحدات السكانية متباعدة ويعسر تنظيمها، رغم أن الدين كمعتقد هو ملزم للفرد بغض النظر عن حجم الكثافة السكانية التي يعيش فيها، إلا أنه لابد من القول: أن المظاهر الدينية تكون أكثر وضوحا وأكثر حضورا في النظم الاجتماعية ذات الكثافة كالقبيلة أو المدينة، وهذا يشير إلى أن الدين ظاهرة مدنية بامتياز، أي أنه ينتمي إلى مرحلة متقدمة من تطور أشكال التجمع البشري، وهو ما يستبعد الادعاء القائل أن الدين مظهر من مظاهر التخلف أو البدائية.

لقد كان الدين عاملا مهما في تشكل الكيان الإسرائيلي، فرغم تشتت اليهود في بلدان عديدة وتفرقهم بل حتى أن ديانتهم كانت قد بدأت بالاندثار، لكن الدين كان دائما هو من يحفظ لليهود هويتهم، وبالتالي عندما قرر هذا المجتمع المترامي الأطراف أن يأسسوا دولة، كانت القواسم المشتركة عملا أساسيا، فلم يحتج اليهود لخوض حروب من أجل الوحدة أو خوض ثورة ثقافية وإنما كانوا فقط يحتاجون لذلك المحفز الإضافي والذي كان هو الاضطهاد أثناء

---

[85] {واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا}القرآن الكريم سورة آل عمران الآية103

الحرب العالمية الثانية، فقد احتفظ الدين لليهود بالعناصر الأساسية المشكلة للهوية التي تجعل منهم قومية مستقلة، فقد حفظ لهم اللغة والتاريخ والتشريع والعقيدة، وهذا كان كافيا لتشكل الأشكال الأولية للنظام الاجتماعية، ولذي بدوره سيولد المؤسسات مع تزايد الكثافة السكانية وتمركزها، وليس هذا فقط فكون الدين تشريعا مقدسا جعله يكون أعلى رتبة من أي تشريع وضعي أو عرفي، كما أن قواعده وتشريعاته يسري تطبيقها على كل الأفراد بلا استثناء، سواء حكاما أو محكومين، وهذا ما جعل المجتمعات الدينية تُظْهِر في مراحل مبكرة من تشكلها مظاهر حكم القانون والمحاسبة، وهو من أهم العناصر في تحيق العدل الاجتماعي كُمسلَّم من المسلمات الإنسانية، والذي هو عامل مهم في الأمن والاستقرار وثبات النظام.

كما تجذر الإشارة إلى أن الدين أطر مفهوم الأخلاق، وأعطى لقواعدها ارتباطات أكثر موثوقية حيث تمت حماية هذه القواعد من أن تتدنى في مستوى أهميتها إلى مستوى العرف أو التقاليد، لتبقى قواعد ذات رسوخ مرتبطة بالعقاب الاجتماعي، بل إن بعظها تحول لقوانين، وبالتالي لم يكن الدين مصدرا للتشريع أو القواعد المنظمة فقط بل كان يعمل كمعيار لتقييم القواعد الاجتماعية وتصنيفها، وفوق هذا وذاك فقد كان الدين مصدرا من مصادر القواعد الأخلاقية أحيانا، خاصة تلك القواعد التي تبدو مشتركة بين أغلب الأمم ولا يختلفون عليها رغم اختلاف الثقافات والعقائد والأعراق والبقعة الجغرافية، فكون هذا النوع من القواعد والمظاهر الأخلاقية تظل محتفظة بثباتها رغم ما مرت به من ظروف وعوامل التحريف، يدل على أن رسوخها له ارتباط بمفاهيم وتصورات هي أعلى مرتبة من أن تكون أعرافا أو تقاليد موروثة، ولو طبقنا نفس المنهجية التي تتبعنا بها أصل الدين وفكرة الإله، فسندرك أن هذه المظاهر الأخلاقية المشتركة بين أغلب المجتمعات هي جزء من نظام أخلاقي أصلي ظلت تتناقل بين الأجيال محافظة على ثباتها، رغم انحراف جوانب كثيرة من النظام الأخلاقي الأصلي، لتبقى دليلا يشير إلى الظاهرة الأصل، وهذا يعني أن البشر كانوا في حقبة ما من بداية التجمع البشري (الأسرة الأولى) مُجمِعون على نظام أخلاقي واحد، لكن أيضا لا يمكن الجزم بأن كل القواعد الأخلاقي هي منبعثة من فطرة الأنسان أو من ملاحظاته أو من تجاربه، لكون بعضها قد يفوق الإدراك البشري، كالقواعد المتعلقة بالمحارم ومعنى الخيانة ومعنى العاهِرِ سواء للرجل أو المرأة، واعتبارها سلوكيات مرفوضة، رغم كونها تتعلق بأكثر الأشياء مهيجة للإنسان وهي غريزة الجنس، فلا يتصور

عقل أن الإنسان وخاصة الرجل، يمكن أن يضع لنفسه قيودا تحد من قدرته على تلبية حاجته الغريزية، فبما أنه كان في بيئة ذكورية كما يصفها البعض، كان من المنطقي لو أنه وضع تشريعات تسمح له بتلبية حجاته الغريزية بكل حرية، خاصة -وبالضد يفهم المعنى- أن في العصر الحديث أكثر من يروجون للتمرد على الدين والقواعد الأخلاقية، يكون الجنس هو أكبر دافع لهم على ذلك، وبالتالي لا يتصور عقل أن تكون مثل هذه القواعد الأخلاقية التي تحد من حرية الإنسان في ممارسة نزواته، قواعد من إنتاج البشر، بل إن الاحتمال الأكبر أن تكون قادمة من خارج الإدراكات البشرية، وتمتلك قوة الزامية كبيرة حتى تستطيع الرسوخ في أغلب المجتمعات بهذا الشكل.

فصل
التطور الاجتماعي

- **المحور الأول: حقيقة التطور في العصر الحديث**

لقد تم الاتفاق في العصر الحديث، على تصنيف المجتمعات إلى مجتمعات متقدمة ومجتمعات متخلفة، مع تحفظنا على المعايير التي تتبع في هذا التصنيف، وكما قلنا في تطور الأديان، فإن الدين يخضع إلى نوع من التحديث، حسب تعقد المظاهر الاجتماعية، الطارئة في المجتمع البشري، وللإشارة فقط، فإن اعترافنا بشمولية القواعد الدينية، نابعا من كون الظواهر الاجتماعية منبعها الفرد، الذي يعتبر عنصرا أساسيا في البناء الاجتماعي، وقواعد الدين موجهة بشكل أساسي للفرد، بمعنى أخر، **الدين يرتكز على مفهوم، إذا صلح الفرد وسلوك الفرد، صلح المجتمع بأسره،** والعكس صحيح عند فساد الفرد، وبالتالي فإن تطور الأديان، مرتبط بشكل تطور الظواهر والسلوكيات التي يحدثها الفرد، وقد يأتي هذا التطور، إما بمزيد من الحرية أو المزيد من التقييد، حسب الاختلال الذي أصاب المجتمع، وإذا نظرنا الى الأمر بهذا المنظور، فإننا سنعتبر الدين، هو عبارة عن تعاليم للإصلاح الاجتماعي، بالدرجة الأولى، لا تعاليم تعبدية صرفة، وبناء على ذلك التطور للتعاليم، فإن البشرية تصبح أكثر

منطقية، في إدراك جوانب الحياة الواقعية والطبيعية، وحتى لا نطيل في هذا الصدد، أقول: إن تطور الأديان وتناسخها، إنما هو صورة من صور التطور البشري، أو نتاج لانحراف السلوك البشري، كردة فعل إصلاحية إن جاز لنا التعبير. فكلما انحرفت البشرية، أصبحت في حاجة إلى الإرشاد، وهذا يعني أن الظاهرة البشرية، سابقة على التشريع الديني وليس العكس، وهي بهذا المعنى قد تشابه القانون أو العقاب الاجتماعي، فهما لا يوجدان إلا بعد نشوء ظاهرة تستحق تشريع قانون أو عقاب، إلا أن الدين يتميز عنها، بكونه قواعد شاملة وثابتة، وليس كالقانون والعقاب الاجتماعي، ومن الظاهر أن الدين يمكن أن تتسلط عليه الإرادة البشرية، و لا يعني بحال أن مقدرة البشرية على تجاوز الدين، أو عدم الاكتراث به، بأن البشر قد بلغوا حالة من التطور، جعلتهم يتجاوزون القواعد الدينية، أو أنهم أصبحوا قادرين على وضع نظم اجتماعية، أفضل من الدين، أو أنه أصبح للبشر القدرة على دحض الدين وتفنيده، لكننا نقول: إن تجاوز البشرية للدين، ليس سوى هروبا من الثوابت الدينية، التي تقيد شهوات الإنسان المنحرفة والتائهة في متهات التفكير البشري، الذي تحيط به الظنون والأوهام، أو بسبب تعرض الأفراد لضغط كبير من دوافعهم النفسية، نظرا لتضخم قوة تأثير المهيجات الخارجية. وظن البعض أن هروب الإنسان من التعاليم والقواعد الدينية، يمثل مظهرا من مظاهر الحرية والتقدم، في حين أن هذا ليس سوى انبعاثات، من الرغبة النفسية المهيجة من الخارج، والتي تدفع الإنسان بشكل همجي أحيانا، إلى القفز على الحواجز والضوابط الأخلاقية والإنسانية، للوصول إلى أغراضه الشهوانية، بل وقد يبتكر من أجل ذلك دينا جديدا، أو يحرف الدين الأصلي، إلى ما يوافق رغباته وشهواته.

ومن المعلوم أن الدين يُقيد الكثير من الدوافع الغريزية، والرغبات النفسية لدى الإنسان، لكن فهم الإنسان الخاطئ لهذا التقييد، يجعله يفضل أن يسلك طريق الثورة على التعاليم الدينية، إضافة إلى ما ارتكبته البشرية في حقبة ما، من استغلال للدين في توجيه المجتمعات والسيطرة عليها واستعبادها، وهذا زاد من مظاهر نفور أفراد المجتمع من الدين، فقد ألصق تعسفا، بفساد السياسة والسياسيين، ومرة أخرى نعود بتحليلنا لمظاهر هذا الواقع، إلى السلوك البشري، وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على أن الإنسان، كلما استغنى بعقله دون ضوابط، أشاع الفساد في كل ما هو صالح ومُصلح، وكلما على بتفكيره فوق الثوابت الإنسانية، كلما انحرف عن مظاهر العدل والتوازن الاجتماعي، وهذا أيضا يعد صفة من

صفات التطور، لكن بصورة منحرفة عن مفهوم التطور الصحيح، الذي يحفظ صلاح المجتمع.

فالمفهوم الذي أشاعه الحداثيون للتطور، ليس بالضرورة أن يقصد به دائما معنى الرقي، أو الارتقاء إلى ما هو أحسن وأفضل، وإنما يقصد به أيضا تحول الأفكار من صفة إلى صفة أخرى، حتى لو كانت هذه الصفة لها آثار سلبية على الكيان الاجتماعي، أو تتسبب في عودته إلى مظاهر التخلف، فكما هو معلوم، أن كيان الأسرة هو أرقى أنواع البناء الاجتماعي، وأرقى طريقة لتنظيم العلاقات بين الرجل والمرأة، وتطور هذه العلاقة بين الجنسين إلى علاقة عشوائية، نتيجة لظروف اجتماعية، أو انحراف للتصورات القيمية والأخلاقية، لا يعني بأي حال أنه تطور نحو التقدم، بل إن هذا يعني، أنه قد تحول إلى مظهر من مظاهر التخلف، لكونه خرج من مظهر النظام، إلى مظهر العشوائية، وأن الفكر الذي لجأ إلى إصباغ هذه المظاهر بصبغة التقدم والرقي، هو نفس ذلك الفكر المنحرف للإنسان والنابع من انحراف التصورات، وهذا أدى به الى التمرد على كل ما يكتسي صبغت النظام والتنظيم، والذي يكون مرتبطا بالضرورة بالقوانين والقواعد، مما يعني أن كثيرا من الظواهر المستحدثة في عصرنا اليوم، والتي تصَنف كمظاهر للتطور والتقدم الاجتماعي، قد لا تكون كذلك، وإنما يتم تسويقها واشاعتها على تلك الصورة هروبا من الإحساس بالخطأ أو بالعار، أو باللوم، أو تبريرا لظروف اجتماعية أفرزت تلك المظاهر، فقد تكون تلك المظاهر مظهرا من المظاهر البدائية كالعلاقة العشوائية بين المرأة والرجل، والتي بدائيتها أقل ما يمكن تشبيها به، هي بدائية الحيوانات. أو كظاهرة التعري، التي انتشرت بعد أن وصلت البشرية، إلى هذا المستوى من التقدم في صناعة النسيج والألبسة، وأصبح يسوق التعري، كمظهر من مظاهر التقدم والتحرر، في حين أن الحقيقة هي، أن التعري هو مظهر من مظاهر البدائية قبل اكتشاف النسيج، وكان من الأجدر من الناحية المنطقية، أن يصاحب هذا التقدم في صناعة النسيج واللباس، تقدما في شكل اللباس لا في التقليل منه، بحيث إننا عندما نلاحظ مظاهر اللباس الحديث، نراها كأنها مظاهر للترشيد في اللباس، وكأننا نعيش أزمة في الأثواب، وهذا يدفعنا كما قلت سابقا، إلى إعادة التفكير من جديد، في تصنيف مظاهر التقدم والتحضر، بل وينبغي إعادة النظر في وصف التقدم والتحضر أيضا، الذي تتصف به بعض المجتمعات. فلا يكفي أن مجتمعا قادرا على صناعة أحدث التقنيات، أو أن مداخيل الاقتصاد فيه مرتفعة، أو أنه يمتلك بنية

تحتية ممتازة، بأن نجزم له بأنه مجتمع متقدم أو متحضر، لأن كثيرا من هذه المجتمعات قد يسود فيها امتهانُ للإنسان. فالتقدم الذي لا يركز على حياة الفرد، وتصوراته وأسلوب عيشه، والتوازن الاجتماعي بالدرجة الأولى، ليس بمجتمع متقدم، وإنما هو مجتمع في قمة التخلف، لأنه لا يعقل أن نسمي مجتمعا يعبد حجرا مثلا، أنه متقدم، ولا يمكن أن نسمي مجتمعا العلاقة فيه بين الرجل والمرأة عشوائية، وخارج إطار المسؤولية والنظام، بأنه مجتمع متقدم. ولا يمكن أن نسمي مجتمعا تطغى فيه الغرائز الشهوانية، ويتعرض فيه الأفراد للتهيج المستمر، دون أي مبالات بتوازناتهم النفسية، بأنه مجتمع متقدم. ولا يمكن أن نسمي مجتمعا يتساوى فيه بين القوي والضعيف، في متطلبات الحياة، بأنه مجتمع متقدم. ولا يمكن أن نسمي مجتمعا نبد أفراده، كل مفاهيم الرقي الاجتماعي المتعارف عليها، منذ فجر التاريخ، ورجع إلى مظاهر التخلف، بأنه مجتمع متقدم. إلا إذا كان هذا التصنيف، هو تصنيف ذو معايير مادية محضة، فإننا قد نقبل به، إلا أننا في نفس الوقت، لا نرتضيه كمعيار للتصنيف، لكونه يتناقض مع الطبيعة الإنسان، ويُغيِّب الصفات الإنسانية، ويدفع العالم إلى مزيد من التجرد من إنسانيته، التي يتحقق بها ذلك التوازن والعدل للمجتمع البشري، مع مراعاة لكل الصفات والنوازع الإنسانية، من عواطف وفطرة وضعف وقوة، وحاجيات طبيعية.

وعندما نتكلم عن العدل والتوازن، فإننا نقصد بالأساس النظام والتنظيم، لأن العدل والتوازن، لا يمكن لأي أحد منها أن يتحقق، إن لم يسبقهما نظام شامل ومتكامل وثابت، يدفع بتعاليمه وقواعده البشر إلى أعلى مراتب الرقي، ويمنع بعقوباته تقهقر البشر إلى أحط مظاهر التخلف، ويضبط تفكير الإنسان الشارد والتائه بين العواطف والغرائز، في نسق متزن للوصول به إلى أرقى مستويات التفكير البشري.

وكَلَامُنا هذا لا نقصد به الحجر على العقل البشري، إلا أن الواقع يحدثنا على أن البشر، لا يتمتعون دائما بالكفاءة المطلوبة، عند إعمالهم لعقولهم بطريقة مطلقة. فإن قيل إن العقل البشري، عندما تم اطلاقه، قد استطاع أن يبتكر أشياء عظيمة، أسهمت في تطور العالم. أقول هذا صحيح، لكنه مقتصر على التطور في الجوانب المادية، والتي لم يصل العقل البشري، إلى هذا المستوى من المعرفة فيها، إلا عن طريق تجارب متعددة، تراكمت بمرور السنين، وقد تخللها إخفاقات كثيرة، إلى أن وصلت البشرية إلى هذا المستوى من المعرفة، لكن هل من الصائب أن نجعل حياة البشرية مادة للتجربة بين يدي العقل، الذي لا يدرك كيف يتوقع المآلات، إلا بعد انتهاء التجربة نفسها؟ وهل من السليم أن ندخل مستقبل

البشرية، في خندق مجهول النهاية، ونضحي بمستقبل أجيال من المجتمعات، من أجل أن يتعلم العقل من تلك التجارب؟

إن تجنب خوض مغامرة كهذه، لا يحتاج إلا لركون العقل إلى لثوابت عقلية ومنطقية ثابتة، تقينا الشرود الذي قد يؤدي بنا، إلى سلوك طريق قد يكون منتهاه تهديد الوجود البشري، ولعل الحروب التي مر بها الجنس البسري، خير دليل على كون البشر في بعض الأحيان لا يمكن إلا أن يوصفوا بالصبيانية أو المراهقة الطائشة، التي حكمتها الشهوانية، نهيك عن المجازر والانتهاكات التي ارتكبها البشر ومازالوا في حق أنفسهم. وكانت السياسة من بين أكثر الدوافع، التي تسببت في سفك الدماء على مر التاريخ، وما تزال كذلك، وما هي إلا من بين إنتاجات الفكر البشري.

إذا فالتطور والتقدم الاجتماعي، لا يجب أن يكون منحصرا فقط في مظاهر التقدم المادي، وإنما يجب ربطه أيضا، بالتقدم والرقي الفكري والسلوكي للمجتمع ككل، فكل ما شهدته البشرية من تطور وتقدم تقني، ونظرا لشرود الفكر البشري، وافتقاده للضوابط الأخلاقية والإنسانية المنطقية، فقد أستخدم كثيرا من مظاهر التطور تلك، في أحيان كثيرة لإفساد المجتمع وليس لإصلاح منظومته، سواء العرفية أو الأخلاقية أو حتى القانونية، فمجرد ما اكتُشفت طريقة للتحكم في الذرات، تم توجيه هذه المعرفة نحو البشر أنفسهم، وظهر سباق حول من يصنع سلاحا قادرا على إبادة أكبر عدد من البشر، واحتجنا إلى سنين طويلة، قبل أن نعي أن هذه الاكتشافات، يمكن استخدامها لصالح الكائن البشري، ولصالح الحفاظ على حياته وليس في القتل والتدمير فقط، ولو أن البشر كانوا يُخضعون عقولهم وأفكارهم لضوابط أخلاقية وإنسانية، لكانوا تجاوزوا سنينا من الدمار و لكانوا عوض أن يضيعوا الوقت في إبادة بعضهم البعض، لوجهوا تلك الجهود لتحسين قدرتنا على استغلال طاقة الأرض، بطريقة أكثر أمنا وأكثر صلاحا وخدمة للبشرية.

فإن قيل إن هذه الابتكارات في مجال السلاح، إنما هي وسيلة لتحقيق الأمن، الذي تسعى المجتمعات لتحقيقه بصورة مستمرة. أقول: نعم، وهذا لا شك فيه، فالأمن مسلم من المسلمات الإنسانية، إلا أن الهدف الذي تم السعي الى تحقيقه، من خلال هذه الابتكارات، كان يرتكز بالأساس، على وجود رغبة في قتل أكبر عدد ممكن من الناس، وإحداث أكبر دمار ممكن، وهذه بحد ذاتها فكرة مفزعة ومفزعة جدا، وتجعلنا نطرح تساؤلا مفاجئا هنا، وهو لماذا يسعى البشر إلى تدمير أنفسهم؟ وما هي الطبيعة الحقيقية للبشر،

هل هم كائنات إنسانية حقا، أم إنهم وحوش شرسة؟ وحل حقا ذلك يعد دليلا على أصولنا الحيوانية المتوحشة؟ بل إننا بسبب هذا الرعب الذي أصبحت البشرية تعيشه، أصبح من اللازم علينا إعادة النظر في أحقية تلك الفئات، التي تتبنى مثل هذا الفكر في الحياة، ولعل قتلهم أو سجنهم أو التضييق على حرياتهم الفكرية، أصبح شيئا جائزا في حقهم، فالتضحية بفرد واحد بهدف تأمين الحياة للمجتمع بأكمله، أولى من الحفاظ على حقوق ذلك الفرد الواحد، فقد يكون وجوده أو حريته، سبب في إحداث ضرر أكبر للمجتمع بأسره، ولعل هذا المفهوم يفسر شدة العقاب في ثقافة بعض المجتمعات، وما خلفته بعض الثقافات من الرواسب في مجتمعات أخرى، مثال ذلك قتل الزوج الخائن أو المغتصب، وهو تصور مبني على أن هذا السلوك خيانة للميثاق الاجتماعي، لكون التجمعات البشرية تنبني على أساس تحقيق الأمن، وهذا يحدد ضمن إطار عرفي ملزم لكل فرد ينتمي لهذا المجتمع، وأي مخالفة لهذا الإطار، بحيث يهدد الأمن الاجتماعي يعتبر خيانة يرد عليها المجتمع بالعقاب، والخيانة والاغتصاب فيهما مخالفة للميثاق الذي يجمع بين الزوجين، وبين الفرد والمجتمع، كما أنهما يهددان الأمن الاجتماعي، لكون أي فرد يدخل في هذا الميثاق الاجتماعي، يعتبر شخصا مُؤَمَّنا اجتماعيا، وأي أذى يتعرض له هذا الفرد سواء بالخيانة أو الاغتصاب، يكون المجتمع ملزم بإنصاف هذا الفرد، ويأخذ هذا الانصاف شكل العقاب، فالعلاقة هنا بين الفرد والمجتمع، علاقة تعاقدية مصلحية ظاهريا، ففي مقابل التعهد بالتزام الميثاق الاجتماعي، يحصل الفرد على حق الأمن وحق الانتماء للمجتمع، وإن انتهك الفرد شيئا من ذلك الميثاق، يكون من حق المجتمع أن يسلب ذلك الفرد حقه في الأمن، أو في الحرية أو حتى في الحياة، فانتهاك الميثاق الاجتماعي يعتبر خيانة للمجتمع، وهو يساوي الخيانة العظمى حسب المفهوم العصري، ولذلك يظهر التشريع الإسلامي منطقيا بهذا المعنى، عندما يفرض عقوبة القتل على مجموعة من السلوكيات، ومن بينها الارتداد أو الخروج عن الإسلام، كون هذا الفعل يعتبر خيانة ونقضا للميثاق القائم بين الفرد والمجتمع، وفي نفس الوقت للحيلولة دون فتح باب التحايل، للفرار من العقوبة المشرعة، وبالتالي يكون من حق المجتمع إلحاق العقاب بذلك الفرد، حفاظا على المجتمع وحفاظا على تماسكه أيضا، فعدم ربط التشريع بنظام عقابي، يضعف من إلزاميته ويجعل وجوده كعدمه، ويتساوى بذلك الخطاء والصواب.

ورغم أن المجتمعات الإسلامية انحرفت بشكل كبير، عن مظاهرها الإسلامية في الوقت الحاضر، ولم يعد كثير من هذه العقوبات قائما، وهو ما خلق نوعا من الجدل حولها في المجتمعات الإسلامية، لكن النصوص الدينية تبقى مرجعا رئيسيا في هذا الشأن. وعلى العموم، فإن الميثاق الاجتماعي القائم بين الفرد والمجتمع بشكل عرفي وتلقائي، يلزم المجتمع بتأمين الفرد وممتلكاته وعرضه ويحفظ حقوقه. ويلتزم الفرد بدوره، بأن يكون جزءا من هذا النظام، بالتزامه والحفاظ عليه. وبالتالي فإن الزوج الخائن أو المغتصب، يعتبر سلوكه هذا مهددا للنظام الاجتماعي المؤسس على الأسرة، وأن حفظ الأعراض وحماية المرأة، هو جزء من الحفاظ على الأسرة. ومقارنة هذا التصور بما نعيشه في وقتنا المعاصر، الذي تعيش فيه المرأة اليوم نوعا من الابتذال لجسدها، فإننا لا نجد مفرا من الاعتراف، بالرقي الذي كانت تعيشه تلك المجتمعات، فيما يتعلق بالأمن الاجتماعي خاصة. فقد كانت قيمة المرأة أكبر بكثير، مما نتصوره نحن في العصر الحديث، والذي من المفارقات العجيبة، تفتخر الحضارة الحديثة بكونها تدافع عن حقوق المرأة، في حين أنها لا تجد حرجا، في جعل جسد المرأة مصدرا من مصادر الضرائب، وأداة دعائية للسياحة، مما يعني أننا نتراجع في مستوى الرقي عن تلك المجتمعات التي يعتبر البعض عقوباتها المتشددة عقوبات لا إنسانية. ولم تعرف البشرية تأخرا في هذه الأمور، إلا بعد تخليها عن تلك التشريعات الدينية، والأعراف التي تعارف عليها الجنس البشري خلال حقب كثيرة من التاريخ، فشرود التفكير البشري، غالبا ما يدخل في حالة وهم حول تصور العدل، والذي يكون في الحقيقة ظلم محض، فقد ظن البعض أن تخفيف بعض العقوبات، هو من باب الإنسانية، لكنهم لم يدركوا أن حياة فرد واحد، لا تعني شيئا أمام حياة المجتمع،[86] وما نعيشه في الواقع من مظاهر منحرفة، كان نتيجة ذلك التخفيف، الذي لحق كثيرا من العقوبات، حيث أصبح الأفراد أكثر جرأة على الخيانة وهتك الأعراض، وإشاعة المظاهر التي تهدد التماسك الاجتماعي وتُخِلُّ بتوازنه، وتهدد الأمن وتنتهك حق الغير، وأصبحنا نعيش إرهابا اجتماعيا حقيقيا.

وهذه المقارنة من شأنها أن توضح لنا كيف أن المجتمعات التي تتبنى عقوبات متشددة، فيما يخص السلوكيات التي تمس الميثاق الاجتماعي، كانت في الحقيقة مجتمعات تعيش فترة من

---

[86] {من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثيرا منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون} القرآن الكريم سورة المائدة الآية 32

التقدم في نظامها الاجتماعي والعقابي، وكانت مجتمعات أكثر تطورا من المجتمعات التي سبقتها، فكما هو معلوم أن التجمعات البشرية، تستفيد من تجاربها ومن مشاهداتها للطبيعة. وعلى ما يبدو أن عقوبة قتل الزوج الخائن أو المغتصب، التي كانت تتبناها بعض المجتمعات لم تأتي من فراغ، وإنما هي نتاج تراكمات معرفية ومشاهدات، وهذا يعني أن الإقرار بها وقبولها، كان مبنيا عن تجارب اجتماعية، استغرقت عصورا طويلة حتى أصبحت هذه المجتمعات، مستعدة لتقبل هذا النوع من العقاب، وكما هو معلوم فإن التجربة تعد منهجا علميا ومصدرا من مصادر المعرفة، وهذه التجربة لم تنجز من قبل فرد واحد، أو داخل مختبر مغلق محدد الظروف، وإنما هي نتاج رواسب معرفية وملاحظات داخل مجتمع مفتوح في ظروفه الطبيعية، وإنكار هذه التجربة بدعوى التخلف، هو في حد ذاته تصور متخلف، لأنه ليس من المعقول إنكار شيء من إنجازات البشرية، لمجرد أنها لا تتناسب مع أذواقنا أو مشاعرنا، أو لمجرد أنها قد مر عليها ضرب من الزمن. وفي نفس الوقت نسعى لإحداث معارف وتصورات جديدة، تعيدنا إلى المظاهر البدائية الأولى، أو لنخوض تجاربا قد مرت بها البشرية سابقا.

إن أكثر شيء تسبب للبشر في هذا التيه، هو الانقياد وراء تلك الطبقة التي تمتلك القوة في المجتمع، وتسيطر على مركز القرار فيه، وتقود تمردا ممنهجا على الثوابت والمسلمات والمعتقدات، التي أمنت بها المجتمعات البشرية لعصور طويلة، مبررين ذلك بأن المجتمعات تسير نحو التطور والتقدم، وتسير نحو تشكيل نظام أفضل، ولو أننا أخذنا بالاعتبار التجارب البشرية السابقة، أو أننا بدأنا من حيث انتهوا، أو استفدنا من بعض مظاهر الظلم والأخطاء التي ارتكبوها، قصد تجنبها لحققنا تطورا أكثر رقيا فيما يخص النظم الاجتماعية، فعلينا ولابد أن نعترف بكون تلك الرواسب الاجتماعية، لو لم تكن تلعب دورا مهما في تحقيق المسلمات الإنسانية، وتسهم في ضمان أمن وتوازن التجمع البشري، لما تلقتها تلك المجتمعات برضا وقبول، رغم شدتها في بعض الأحيان، ولكانت تخلت عنها قبل أن تصل إلينا أو تصبح جزءا من معارف الأجيال اللاحقة.

• المحور الثاني: الرواسب الاجتماعية

وإذا قال قائل: إن تلك الرواسب الاجتماعية، ما هي إلا نتاج لتصورات الفكر العقلي البشري، ومن المعلوم أن عقول البشر، غير قادرة على إدراك مصالحهم بصفة مطلقة، وأن ما يخطؤون فيه أكثر مما يصبون فيه، بدليل ما نشهده من مخلفات أفكار البشر، والتي تسببت في كثير من المآسي، وخلفت مظاهرا تكرس للجهل والمعتقدات الخاطئة.
أقول: هذا القول صائب وهو ما قررناه في هذا الكتاب، إلا أننا لا نحاول إقصاء هذه الرواسب جملة وتفصيلا، كما أننا لا نستطيع الجزم بأن كل ما قرره البشر، في مرحلة من مراحل تجاربهم الحضارية، هو خطأ وتخلف، أو أن كل مستحدث هو تطور. لذلك ما نحاول إثباته هنا، هو حاجة المجتمعات إلى ضوابط ثابتة، تضبط قبول الرواسب الاجتماعية أو رفضها، فمن حق البشرية أن تستفيد من تراثها الاجتماعي، إن كان يحقق المصلحة، ومن حقها أيضا رفضه إن لم يكن كذلك، فليس من المعقول أن نقبل كل الرواسب والأعراف الاجتماعية المتوارثة، بدعوى أنها نتاج اجتماعي، إلا أن هذه الأعراف والرواسب، ليست على مستوى واحد، فإن لها عدة أصناف.
<u>الصنف الأول</u> : هو تلك مظاهر الانحراف، أو الفكر البشري الذي تطور إلى أعراف و رواسب، لها أصل اجتماعي متولدة عنه. وفي هذه الحالة يجب إعادتها لأصلها، للكشف عن مظاهر التغيير فيها، مثال ذلك تلك العلاقة التي تربط رجلا ومرأة، بحيث يتفقان على العيش مع بعضهما في بيت واحد كأسرة واحدة، لكن بدون عقد زواج، فهذا الشكل من الأسرة انتشر كظاهرة فردية في بعض المجتمعات، إلى أن تحول إلى عرف مقبول اجتماعيا، وعند الملاحظة نجد أن هذه الصورة، لها أصل في النظام الاجتماعي، وهي الزواج، فالزواج هو الصورة المعتدلة التي تعارفت عليها البشرية، وتخدم مسلم التوازن الاجتماعي، فحتى مع غياب صورة العقد في النظم الاجتماعية القديمة، إلا أنه كان هناك إشهاد اجتماعي، يضمن تحقق الحقوق العرفية بين الزوج والزوجة، بخلاف الصورة المنحرفة له، والتي تقتصر على مجرد اتفاق بين رجل وامرأة، على العيش مع بعضهم البعض، في علاقة خالية من أي التزام اجتماعي، أو رابط قوي يربط بينهما، ويحفظ لكل طرف حقه، فهذه الصورة من صور الانحراف في الفكر البشري، وهي الشكل البدائي للعلاقة بين الجنسين. فالزواج هو الصورة المتطورة والأكثر تنظيما لهذه العلاقة، لذلك لا يمكن قبول ذلك النوع من الرواسب

والأعراف المستحدثة، والتي تخرج بالعلاقة بين الجنسين من حيز النظام إلى متاهة العشوائية، ولهذا نجد أن بعض المجتمعات، وضعت عقوبات على الأفراد الذين يرتكبون مثل هذا السلوك، فيلعب العقاب دور الحاجز الذي يمنع المجتمع من التقهقر في مستوى الرقي، سواء على المستوى الأخلاقي أو التنظيمي، للحفاظ على سلامة البناء الاجتماعي، الذي تعد الأسرة ركيزته الأساسية.

فإن قيل: إن مثل هذه المظاهر، لا يمكن الجزم بكونها انحراف، فقد تكون من باب التطور، الذي يهدف إلى تبسيط الحياة على الناس، خاصة وأن ميل الجنسين لبعضهما شيء فطري وحاجة ضرورية، وقواعد التنظيم المتوارثة في المجتمع لا تخدم تحصيل هذه المتطلبات الضرورية وانما تصعبها، وبتالي فإن هذه القواعد العرفية والرواسب الاجتماعية، الخاصة بتنظيم العلاقات، لا تخدم المصلحة البشري.

أقول: يجب علينا أن ندرك أولا الحقيقة التالية: وهي أن المجتمعات السابقة، كانت تعيش بعض مظاهر البدائية في التنظيم، وهذا شيء أكيد، ولذلك يستحيل وعلى مر تاريخ تجارب الحضارات البشرية، أن لا تكون تلك المجتمعات، قد جربت العيش ضمن هذا الشكل من أشكال الأسرة، الغير المرتبطة بأي التزام عرفي أو اجتماعي، وبالتالي فإن انتقال تلك المجتمعات، من ذلك النظام العشوائي، إلى نظام أكثر تنظيما وإلزاما، وهو الزواج، لم يكن عبثا أو اختراعا بشريا نابع من حب التملك، وإنما ظهر نتيجة تجارب إنسانية، ربما استغرقت قرونا عديدة، لتترسخ كمظهر من مظاهر الرقي والتنظيم الاجتماعي، خاصة وأن تلك الأعرف المستحدثة، والتي انحرفت عن شكل الزواج، تعتبرها كثير من الأديان شيء مجَرَّما، ولا شك أن الأديان مختصر لتجارب الأمم السابقة، ونصوص تاريخية توثق أحوال تلك الأمم، هذا إن قلنا بقول من يرى، أن الأديان إنما هي نتاج اجتماعي، أما إن نظرنا اليها كنصوص مقدسة منزلة من عند الله، فهذا يعني أن الأمر محسوم في مثل هذه الظواهر، لكون الله أعلم بالحقيقة من البشر. وفي كلا الحالتين، سواء كانت الأديان مختصر يوثق تجارب الأمم، أو نصوص إلهية، فهي تعد مصدرا من مصادر المعرفة، وبالتالي فإن الأمم السابقة، دونت أسباب عدم قبولها لمثل تلك العلاقات المنحرفة، وما علينا إلا النظر إلى تلك الأسباب بموضوعية، والأمر الأخر الذي يجعلنا لا نقبل بالعلاقات الغير المُلْزمة بين الرجل والمرأة، أو العلاقات المفتوحة كما يحب البعض أن يسميها، هو كونها لا تخدم أحد المسلمات الإنسانية، وهو التوازن، بل وحتى مسلم النظام فتعود عليه بالضرر، لكونها

علاقة مفتوحة وتفتح معها الباب لعشوائية العلاقات وتشابكها، وهذا التشابك قد يؤدي إلى تعدي الأفراد على حقوق بعضهم البعض، وهذا يعني ظهور انتهاك لمسلم أخر، وهو العدل، وهذه السلسلة من الانتهاكات للمسلمات الإنسانية لم تأتي عبثا، فهي تظهر لكون الظواهر تتصف بخاصية التوالد أو تفرع، فكل ظاهر تتولد أو تتفرع عن الظاهرة التي قبلها، لتمس بدورها بأحد المسلمات الإنسانية، في سلسلة متتالية، إلى أن تعم المفسدة الوسط الاجتماعي بأسره، ولذا يصبح من الواجب العودة بكل ظاهرة إلى أصولها المعتدلة، المتفرعة والمتولدة عنها، وتصحيحها أو نفي المنحرف منها، والإبقاء على صورتها السليمة.

<u>الصنف الثاني</u>: وهي تلك الرواسب التي انحرفت بشكل كبير، من الفكرة الأصلية، واتخذت شكلا مستقلا بها. كفكرة الآلهة وعبادة الشمس، أو القمر أو الشجر أو الحجر، أو أي مظهر من مظاهر العبادة أو المعتقدات. فهذا النوع لا يمكن انكار حقيقة أن فكرته الأصلية، نابعة من فكرة وجود الله، لأن فكرة وجود الإله فكرة متطورة جدا، لكون الإنسان قد توسع أفق تفكيره، إلى مستوى إدراك ما وراء الطبيعة، وهي مرحلة متطورة من الفكر البشري، وبالتالي لا يمكن تجاوزها أو دحضها بسهولة، أضف لذلك أن عجز الإنسان عن إدراك ما وراء الطبيعة، يجعلنا نعتقد أن الإخبار عن وجود الإله، لا يستطيع الإنسان أن يدركه أو يتأكد منه بمجرد الحس، وإنما يحتاج لإخبار من مصدره الحقيقي، أي من مصدر خارجي يتعدى وجوده ما وراء الطبيعة، فالإله مُلْزم بالتعريف بنفسه،[87] وبالتالي فإن فكرة وجود الإله، كانت موجودة على مر العصور، وتوارثتها الحضارات. إلا أنها اتخذت أشكالا مشوهة، قد كان الغرض منها إشباع حالة الإحساس بالغموض، اتجاه العجز عن إدراك الصفات الحقيقية للإله، ولعل القصة التي وقعت لليهود مع النبي موسى، لما اختاروا تجسيد الإله على صورة العجل ثم عبدوه، خير دليل على هذه التراتبية،[88] وبالتالي فإن مظاهر عبادة الإله التي تتخذ أشكالا متعددة في مختلف المجتمعات، إنما هي انحراف عن الفكرة الأصلية، وهي فكرة وجود الله، أي أن أغلب الأمم يؤمنون بجود الإله، لكنهم يختلفون في تصوره، نظرا لتعرض التصورات الأصلية للإله، إلى التحريف أو

---

87 {...وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا} القرآن الكريم سورة الإسراء الآية 15

88 {وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتوا على قوم يعكفون على أصنام لهم قالوا يا موسى اجعل لنا إلها كما لهم آلهة ۚ قال إنكم قوم تجهلون} القرآن الكريم سورة الأعراف الآية 138

التشوه، كما حصل لليهود مع النبي موسى، وكما حصل في المسيحية، حيث تم تصور أن المسيح هو الله.

وتطور فكرة وجود الله بهذه الطريقة، جاء بعد اجتهاد الإنسان، محاولا جعل هذا الإيمان شيئا محسوسا، أو اجتهاده في أن يضفي عليه طابعا جماليا، أو ربطه بتصورات اجتماعية أخرى مغلوطة، فتحول فكرة الإله المنزه والغير متجسد، إلى إله الشمس أو القمر أو الشجر أو المطر...، هو مجرد اجتهاد بشري، اتخذ صفة الاستقلالية و التطور، إلا أنه في الحقيقة كان بمثابة انحراف وتخلف. فليس من المنطق أن يقبل عقل الإنسان الخضوع لمخلوقات، هي أقل منه وأدنى منه قيمة في الوجود، وهذا من بين أكثر الأشياء، التي أشاعت الاختلاف بين البشر، فهو انحراف عن أصل المفاهيم والأفكار، وتشوه في التصورات والقياسات المنطقية، فليس من المنطقي قياس الإله، الذي يخلق ويمنح الحياة، بالأرض أو بالبقر أو بالشجر أو الكواكب، فهو قياس فاسد، لكون هذه الأشياء هي نفسها تستمد وجودها من أشياء أخرى، ويستطيع الإنسان أو غير الإنسان، التسلط عليها، فكيف يخضع الإنسان لمن هو أضعف منه؟، وبالتالي فمثل هذه الرواسب لا يمكن قبولها، لكونها لا تتناسب مع التصورات المنطقية، ولا تعتمد على سلامة القياسات، رغم كون فكرتها الأصلية حقيقية، والفرق بين الفكرة الأصلية والمنحرفة، هو أن الفكرة الأصلية تبدو منطقية من حيث أنه لابد لهذا الوجود من صانع، وأما الفكرة المنحرفة فلا يمكن تصديقها، لكون من يحتاج في وجوده إلى موجود أخر، لا يمكن أن يكون إلها، وإنما هو مخلوق لا يختلف عن باقي المخلوقات، ومثل هذه الرواسب من الواجب التخلي عنها ونفيها، مع الاحتفاظ بالفكرة الأصلية، ويمكن بهذا الشكل قياس باقي الرواسب، حتى تتم إزاحة كل الرواسب التي لا تسهم في الرقي الاجتماعي، ولعل مظاهر الانحراف التي تعرضت لها الحضارات والأمم، خاصة فيما يتعلق بمفهوم الإله، دليل على أن البشرية انحرفت مرات كثيرة، قبل أن ان تستقر على مفهوم أرقى وأكثر منطقية.

<u>الصنف الثالث:</u> وهي الرواسب التي نتجت عن طريق التجارب البشرية والاجتماعية، والتي خاضها الجنس البشري على مر قرون طويلة، فنتج عنها أعرافا أو قوانين أو أنظمة، أصبحت هي الصورة المتطورة للمجتمع البشري. بحيث تم التعارف عليها على مر العصور، ولم تخضع لتغيرات كبيرة، مثال ذلك العلاقات المفتوحة، والزواج بصفته الشرعية والقانونية والعرفية، فكلا الصورتين وجدا في المجتمعات السابقة، كجزء من النظام الاجتماعي، إلا أن

العلاقات المفتوحة، التي فيها نوع من الاستقرار والعيش في منزل واحد كأسرة، هي مظهر متطور عن العلاقات الأكثر بدائية وعشوائية، التي هي أشبه بما يحصل في بعض المجتمعات الحيوانية، وأما الزواج فهو تطور من تلك العلاقات المفتوحة المؤسسة على الاستقرار، إلى علاقة مؤسسة على الاستقرار والتعاقد أيضا، رغبة في ضمان مزيد من الحقوق، وإقرار المزيد من الالتزامات بين الجنسين، وتحقيق مزيد من النظام. وبالتالي فإن تحول بعض المجتمعات التي لم تكن تعرف نظام الزواج إلى نظام الزواج، كان شيئا منطقيا، نظرا لكونها خاضت تجربة النظم العشوائية، وأدركت ما فيها من أخطاء. فالتجربة تعتبر صادقة المصدر، لأنها تحدث في أحوال المجتمع المختلفة، وعلى صورته الطبيعية، وبدون أي افتعال أو تدخل بشري، حتى صارت صورة متوارثة لا يخلو منها مجتمع بشري. وانتقال هذه الرواسب إلى مستوى العموم، لم يأتي بمحض الصدفة، وإنما انتقل إلى درجة الإلزام والوجوب. وعدم إدراكنا لسبب اتخاذ هذه المظاهر أو النُّظم أو الرواسب لمظاهر اجتماعية إلزامية، لا يعطينا الحق في نفيها أو انكارها أو حذفها، بل يجب أن نسعى إلى اكتشاف مظاهر الانحراف فيها ومحاولة تبسيطها، واعادتها لأصلها البسيط والمعتدل ما أمكن، أو أن نحتفظ بها على صورتها، مادامت تخدم المصلحة العامة للمجتمع، وتخدم المتطلبات والمسلمات الإنسانية.

وبناء على ما سبق، يظهر لنا أن الظواهر الاجتماعية المترسبة والموروثة في المجتمع البشري، بأنواعها الثلاث، ماهي إلا صور من صور الانحراف أو التحسين المتقدم، لظواهر لها أصل في الفكر أو في بعض مظاهر السلوك والثقافة الاجتماعية، سواء كان ذلك على مستوى المجتمع البشري عامة، أو على مستوى مجتمعات محددة بعينها.

ففكرة وجود الله، كفكرة أصلية متجذرة في المعرفة البشرية، انحرفت بعد طول أمد، وتفككت الأصول الثابتة المبنية عليها، فتفرعت إلى أشكال مفاهيمية عدة، وظهرت على شكل فكرة تعدد الآلهة، في مرحلة من مراحلها، أو امتزجت مع بعض المفاهيم والمعتقدات الخرافية، لتتبلور كفكرة تجسد الإله على شكل بعض المخلوقات، وهذه المظاهر تشوه الفكرة الأصلية المتفرعة عنها، وهي فكرة وجود الله، مما يجعل البعض يقيسها على باقي التصورات والمعتقدات المرتبطة بالخرافة، لكن الحقيقة أنه قد حدث هناك تداخل، بين الخرافة والمعتقدات الأصلية الثابتة، مما يجعل من الضروري، أن تتم إعادة إصلاح التصورات الاجتماعية، وتصويب ما حدث فيها من انحراف تصوري وفكري، والرقي بها

إلى مرتبة أعلى وأكثر تقدما وتطورا، وهذا ما قد حدث عند انبعاث فكرة التوحيد، وعدم التجسيد من جديد، والتي ظهرت كفكرة ثورية حينها، رغم أنها لم تكن سوى الفكرة الأصلية نفسها، التي انحرفت عنها جميع تلك المعتقدات الأخرى، لكن وبسبب تباعد الأجيال وتشوه التصورات، اختفاء الثوابت، فظهرت فكرة التوحيد وعدم التجسيد كفكرة أكثر تطورا من باقي المفاهيم الأخرى، ومن ناحية أخرى، فإن فكرة التوحيد وعدم التجسيد، هي الفكرة الأكثر منطقية وثباتا وأكثر انسجاما مع فكرة تقديس الإله، فليس من المنطق الاعتقاد، أن الإله متجسد في البقر الذي يذبح ويؤكل، ويستخدم في كثير من أعمال الزراعة، وليس من المنطقي أن يتجسد الإله، في كائن بشري، الذي يحتاج للأكل وشرب ليبقى حيا، وليس من المنطقي وجود آلهة متعددة، وإلا لكان لكل إله خلق خاص به، ولو كان لكل منهم خلق خاص به، لما استقامت الحياة، لذا فكثير من الأمم، اختارت في مرحلة ما من حضارتها، أن تتخلى عن تلك المعتقدات، وتتجه إلى التوحيد، وكان ذلك مبنيا على تجاربها ومخلفات نشأتها في ظل تلك المعتقدات الخرافية.

- **المحور الثالث: مراحل تطور المجتمعات معرفيا**

لقد اعتقد بعض المفكرين والعلماء من رواد علم الاجتماع، أن المرحلة اللاهوتية، هي المرحلة البدائية في تاريخ التجمع البشري، وفي اعتقادي أن هذا الاعتقاد خاطئ تماما، وإنما العكس هو الصحيح، فالمنطقي من تاريخ البشرية، أن تكون أولى مراحل التجمع البشري أدنى رقيا، سواء على المستوى الفكري أو تنظيمي، فقد كانت البشرية منشغلة بخوض صراعات كثيرة مع الطبيعة لتأمين السبل المناسبة للعيش، وتطوير النظم الملائمة لتحقيق الأمن، أو لتحصيل القوة التي تمكن من الدفاع عن النفس، والبحث عن الوسائل والأدوات، التي تساعد على تأمين الغذاء، وغير ذلك من الاهتمامات التي كانت تفرضها الظروف الطبيعة القاسية، وتفرضها أولى مراحل البناء الاجتماعي. وعندما تسنى للإنسان تحقيق تلك الغايات، ونعم بالاستقرار والأمن، وتمكن من تثبيت المسلمات الإنسانية، التي تحفظ نظامه الاجتماعي، حينها أصبحت ظروفه ملائمة، ليخطو خطواته نحو الارتقاء بفكره إلى مستوى طرح التساؤلات الغيبية خارج إطار المحسوسات، والاستجابة إلى المهيجات التي تهيج فطرته، لتندفع نحو معرفة مصدر الوجود، ولذا ظهرت هناك حاجة ماسة إلى

وجود الفلسفة، التي اهتمت بالبحث في مواضيع ما وراء الطبيعة، ورغم أن المعتقدات والأديان قد تكون أقدم من الفلسفة كعلم، إلا أن هذا لا ينفي أن تكون الفلسفة، قد نشأت إثر تراكمات معرفية، ترسبت من تلك المفاهيم التي طرحتها تلك الأديان القديمة، فالفلسفة ليست سوى ظاهرة اجتماعية دعت الضرورة لوجودها أو لإبداعها، قصد إشباع تعطش الإنسان للإجابة عن تساؤلاته حول ذلك الجانب من جوانب المعرفة، بغية التوصل لحقائق الأمور. وهذا إن دل فإنما يدل على أن مرحلة اللاهوت، أو بمعنى أصح مرحلة الأسئلة اللاهوتية، هي المرحلة الأرقى في التجمع البشري، لكون المجتمع في هذه المرحلة، يكون قد ارتقى من مجرد التفكير في تحصيل ضروريات العيش، إلى مرحلة محاولة إدراك الغيبيات، وهي مرحلة فكرية وإدراكية متقدمة جدا، ولو أردنا التمثيل لها بشيء، لقلنا أن الأمر أشبه بما حصل في العلوم التجريبية الأخرى، من تطور متدرج في البحث العلمي، حيث انتقل الإنسان من اكتشاف خصائص ما هو ملموس، ومحاولة الاستفادة من هذه الخصائص، كالنباتات والتربة والحجارة والحشرات والحيوانات، وكل ما هو ظاهر على ظهر الطبيعة، إلى السعي في اكتشاف ما هو غير مرئي، في علم الذرات والجزيئيات و الموجات، والسعي للاستفادة منها والسيطرة عليها.

إذاَ فمرحلة اللاهوت هي من مراحل رقي الفكر البشري، وليست مرحلة بدائية، بل إن الدورة الحضارية للبشر، تفيد بأن مرحلة اللاهوت وإدراك وجود الله هي مرحلة الذروة في مراحل نشأة المجتمعات وتطورها، لأن المجتمعات بعد أن تعيش هذه الثورة الفكرية، وهذا الرقي المعرفي، تبدء تظهر مظاهر التقهقر والتراجع، بفعل عامل تباعد الأجيال، فتفقد هذه الأفكار بريقها وأهميتها داخل المجتمع، ولذلك ونظرا لتغيب حضورها وعدم إدراك ضرورة وجودها، تصبح شيئا متجاوزا، بل تنشأ تيارات مناقضة لها، ومن هنا تبدء أولى مراحل الانحطاط وهي مرحلة الانحراف. وهذا الانحراف يأخذ أشكالا عدة، كإخضاع الناس بالقوة، أو فرض تأليه البشر، كما كان الحال في حقبة الفراعنة، أو إخضاع المجتمع لنظام أقل حرية بحجة الحرب أو القومية، أو حتى بناء على مفاهيم أسطورية، وفي هذه الحال قد يحتفظ المجتمع بتطوره وتقدمه التقني والمعرفة المادية والصناعية، بل إنه قد يتمكن من تحقيق مزيد من التطور فيها، فتحدث بذلك ثورة في وسائل العيش، لكن عكس ذلك يكون هناك تخلف على المستوى الفكري والتصوري، حيث تظهر مظاهر الرجعية، وتقتصر

المعرفة البشرية على المعرفة المادية فقط، وتختفي تلك المعرفة التي تعين الإنسان على إدراك ما وراء المحسوسات.

ولو أردنا أن نضع مراحل أكثر واقعية للتجمع البشري، لقلنا بأن المراحل التي يمر بها التجمع البشري هي كالتالي:

أولا المرحلة الفطرية أو الغريزية: وهي المرحلة التي تسود فيها الرغبة في التجربة والاكتشاف، بعيدا عن أي أسس منطقية أو معرفية، بل حتى لو كانت هناك هذه الأسس، فإن استغلالها يمتاز بقدر من الاندفاع الغير المؤطر، كأنها همجية عمياء، في بيئة تحكمها الغريزة فقط، وتسود فيها مظاهر الجهل بحقائق الأمور والبدائية في الأخلاق والعلاقات، وهذه المرحلة ليست حكرا على حقبة تاريخية دون غيرها، رغم أننا قد نلاحظها بشكل أوضح، في الصور البدائية كما تسمى.

لكن أيضا يمكن لهذه المرحلة أن تظهر في شكل متطور عما تظهر عليه في المراحل البدائية للتجمع البشري، حيث تأخذ شكل التطور والتغيير الذي يحدث في المجتمع، فقد يتوصل المجتمع إلى تحقيق أعلى مستويات التقدم الحضاري، خاصة في الجوانب المادية، إلا أنه قد يكون مايزال قابعا في المرحلة الفطرية، سواء من الناحية السلوكية أو الفكرية أو حتى المعرفية، فالأمر أشبه بأن نعطي سجينا، مجموعة أوراق وقلم كل يوم لمدة طويلة، فلابد وأن يطور مع الوقت أسلوبا للرسم أو الكتابة، لكن مهما كان الحال، فإن هذا لن يغير من حقيقة كونه سجينا بين أربعة جدران، فرغم تطور مهارته المادية، إلا أن ذلك لم يكن له أي أثر ملموس، في تطوير وتغيير حالة فقده للحرية، وتمتاز العلاقات في المرحلة الفطرية، أو الغريزية بأن تتخذ طابع النفعية، بشكل يطغى على إي قيم أخرى، مما يعني أن هناك حالة من الصراع الاجتماعي، حيث تكون للفردانية الأولوية الأكبر، وهذا يرخي بظلاله على السلوك مع وجود مظاهر العشوائية في العلاقات.

ثانيا مرحلة النظام: وهي مرحلة يكون فيها الإنسان، قد خرج ببعض المدركات المعرفية، التي استفادها عن طريق التجربة والاكتشاف، في مرحلته السابقة، بحيث يصبح أكثر إدراكا لأهمية التجمع والتنظيم، والحاجة لتبني أعراف محددة لتوحيد أفراد هذا التجمع، وتميز هذه المرحلة بارتقاء التصورات البشرية، من تصورات تمركز حول الذات، إلى تصورات جماعية، فيطور الإنسان حينها، أساليب التعاون والتضامن والتكافل، وتتطور معها شكل العلاقات بين الأفراد، وتظهر مظاهر الإيثار والانتماء والحرص على حماية

الجماعة، والتضحية من أجلها. وهذه المرحلة يمر بها أي مجتمع جديد النشأة، فحتى في وقتنا الحاضر، شهدت كثير من المجتمعات إثر تغيير نظمها السياسية، المرور بهذه المرحلة حيث اضطرت إلى إعادة انشاء الدساتير والقوانين، لتكون متوافقة مع التوجه الاجتماعي، وإعادة تأهيل الشعب وتوجيهه نحو التكتل، حتى لا يفقد الأفراد انتماءهم الاجتماعي، وقد تلجأ الفئة المسيطرة أحيانا، إلى ابتكار معاني ومظاهر مستحدثة، توافق توجها ما، أو تبتكر أساطير وخرفات أو تستغل الخطاب الديني قصد جعل المجتمع يلتف حول ما يوحد تصوراته، أو ما يكون معبرا عن هويته وانتمائه، حفاظا على كينونته وتكتله ما أمكن، وهذا نفسه مرت به البشرية في المراحل البدائية، حيث اعتمدت البشرية نفس هذا المنظور، كدافع لتجمعها ووحدتها.

ثالثا المرحلة المعرفية: أو لنقل أنها مرحلة البحث عن المعرفة، سواء على المستوى المادي المحسوس، أو على المستوى الغيبي اللامحسوس، وكما قلنا سابقا فإن التوصل إلى حقيقة المحسوس، تعد مقدمة إلى طرح تساؤلات حول اللامحسوس، وتكون هذه المرحلة، قد استقر فيها الوضع الاجتماعي، وقد تصل إلى حد التوحد حول تقديس الزعماء أو الأسلاف، كتعزيز لمبدأ الانتماء. والفخر بالأسلاف يكون محفزا اجتماعيا، يدفع بالأفراد إلى تحقيق ما هو أفضل، رغبة في التفوق على باقي المجتمعات الأخرى، وهذا الأمر ملاحظ كثيرا في الحضارات السابقة، التي دأبت على إبراز هذا الانتماء والفخر، عن طريق التذكير بالأمجاد، وحكايتها وترسيخها في أذهان الناس، وأغلب الوسائل التي كان يلجأ لها لفعل ذلك، هي العمران كالقصور والقلاع والأهرامات والأسوار، أو يلجأ لنحت التماثيل أو لتدوين الملاحم، أو بناء ناطحات السحاب كما في عصر الحداثة، وقد تظهر في هذه المرحلة كثير من الاكتشافات والعلوم أو تطويرها في حال ما إذا كانت موجودة مسبقا، ويظل هذا التقدم في الجوانب المعرفية للمجتمع، إلى أن يصل إلى مرحلة تصبح فيها هناك حاجة ملحة لإيجاد أجوبة حول التساؤلات الغيبية. وقد تظهر هذه المرحلة، على شكل الرجوع إلى الأصول الفكرية، ومحاولة إعادة إحيائها، خاصة في تلك المجتمعات التي كانت تتبنى أصولا اعتقادية وعلمية، متعلقة بمفاهيم غيبية، وهذه الظاهرة تكررت خلال تاريخ البشرية مرات عدة، فكلما شهدت المجتمعات حركة أو موجة من التغيير، انبعثت الرغبة في البحث عن الأصول وإعادة الأمجاد المرتبطة في الذاكرة الجمعية بتلك الأصول العقدية والمعرفية، ويصبح المجتمع في حاجة أكبر لهذه العودة، عندما يصبح في حالة أشبه بالشتات والتشوه

في التصورات، وتشكك في الانتماء، فتنشأ هناك شبه قناعة أن تحقيق غايات وأهداف التغيير، لا تتحقق إلا بالعودة لتلك الأصول، وأنه لو تم إعادة إحياء تلك المعارف، سيتمكن من تحقيق تلك الأمجاد، كما حققها الأسلاف ولذا تشهد هذه المرحلة تطورا فكريا ومعرفيا، لأنها تعيد صياغة تلك المعارف والأصول وتطويرها، وجعلها تأخذ نصيبها من الاهتمام في الوسط المجتمع، إلى جانب تلك المعارف المادية، التي كانت قد طغت في المراحل السابقة.

رابعا المرحلة اللاهوتية: وهي مرحلة الذروة المعرفية، ورقي التنظيم والفكر الاجتماعي، بعد تطوير حالة النظام والتقنين، بفعل ما تم اكتسابه من التجربة، والاكتشاف المعرفي، فتكون مرحلة إدراك الغيبيات، هي أرقى هذه المراحل وذروتها، وهي منتهى الرقي الاجتماعي، لأنه لا يأتي بعدها سوى التقهقر والتدني والانحطاط، سواء في الأخلاق أو القيم أو المعارف، أو حتى في التنظيم، وغالبا ما يجنح الإنسان فيها إلى الارتباط، بالذات الإلهية عوض الخضوع للبشر، ويمكن مقارنة ذلك، بما حصل للفلسفة إثناء نشأتها، فقد ظهرت الفلسفة بعد أن وصل اليونانيون لمراحل متقدمة، من التنظيم والسياسة، والتطور في الاعمار وغيره من التقنيات والعلوم.

فإن قيل إن المعرفة الميتافيزيقية ليس لها القدرة على النشوء والتواجد جنبا الى جنب مع باقي العلوم، والدليل على ذلك، ما تحوَّل إليه الفكر الإنساني بعد الثورة الفرنسية وعصر الأنوار وبعد الثورة الصناعية، التي نقلت العالم نقلة كبيرة نحو التقدم في شتى العلوم.

أقول : لا ننكر هذا، وقد قررناه سابقا، فتحقيق التطور والتقدم في شتى العلوم، مع تجاوز المعارف الغيبية واللاهوتية شيء وارد في المجتمعات، وذلك لوجود رواسب معرفية مادية تمكن المجتمع من الانطلاق منها إلى مستويات أرقى، وهذا ما يميز العلوم البحتة والتجريبية، فهي في الغالب لا تحتاج لإعادة النظر والاجتهاد، وإنما يتم إتمام ما سبق، بمجرد ثبوت صحتها بخلاف المعارف والعلوم الفكرية، وكل ماله علاقة بالمفاهيم والتصورات التي تخضع للهدم وإعادة البناء مع كل دورة حضارية، بل مع كل تغيير يطرأ على النهج الفكري العام للمجتمع. إلا أن الأثار التاريخية تشير إلى أن العقائد والمعرفة اللاهوتية، لعبت دورا كبيرا في بناء الحضارات، ولعل أوضح مثال عن هذه الحضارات في الحقب القديمة هي الحضارة الهندية والفرعونية، فقد تأسست الحضارة في حقبة الفراعنة على أساس ذلك التصور الذي يعتبر الإنسان كنصف إله، ونفس الأمر حدث مع اليونانيين. لكن أبرز الحضارات التي تأسست على أساس المعرفة اللاهوتية، وبشكل شمل جميع المجالات سواء الفكرية أو

التنظيمية أو الأخلاقية، هي الحضارة الإسلامية، والتي تعتبر أقرب الحضرات نشوءا بنسبة لنا من حيث المدة الزمنية، فقد كان العرب مجرد قبائل متناثرة، ومتشاحنة ومتحاربة،[89] إلى أن ظهرت عقيدة التوحيد، التي صححت كثيرا من معارفهم وتصوراته، اتجاه الإنسان والله و والجود، فبعد ترسخ الدين الإسلامي في المجتمع، وبعد أن تم تثبيت المعارف والتشريعات التي جاء بها، ارتقى الفكر الإنساني آن ذاك، وتحول من مجر فكر محدود ومنحصر داخل القبيلة أو العشيرة، واقتصار هم الناس في تحصيل وسائل العيش، إلى فكر أكثر شمولية للإنسان والوجود ككل، وتحول هذا المجتمع من الانقياد إلى التحرر، ومن التبعية إلى القيادة، فبعد أن كانت حضارة العرب قابلة للخضوع والانقياد والاحتلال، صارت حضارة مكتملة الأركان تقود منطقتها وتتطلع الى التوسع والفتوح العسكرية وهذا يجعلنا نعتبر أن نشأة الحضارة الإسلامية هي أكثر مثال يلخص مراحل نشأة الحضارات وتقهقرها، ويجب إعطائها حيزا كبيرا من الاعتبار، في الدراسات الاجتماعية، لكونها أحدث الحضارات قياما وتقهقرا، وتختصر حقبا طويلة من نشأة التجمعات البشرية وتشكل الحضارات، فتتوضح خلالها كثير من الأسباب الداعية للنشوء، والعناصر التي ساعدت في ذلك، وقد لا أكون مبالغا إذا قلت، أن الدين عنصر أساسي في نشأة أغلب الحضارات على مر التاريخ، لما يلعبه الاعتقاد ووحدة التصور من دور مهم في توجيه المجتمع نحو التكتل.

- **المحور الرابع: دور التجربة البشرية في تطور النظم الاجتماعية**

وكما هو معروف من التاريخ الحضاري للمجتمعات، فإن الدور القيادي لهذه الحضارات، يخفت كلما سارت في طريق الانحراف الفكري والأخلاقي، وكلما وتجاوزت أصولها المعرفية، لتعود مرة أخرى إلى مراحل الانحطاط والتبعية والقابلية للاستعمار، بناء على قاعدة تباعد الأجيال عن زمن النشأة، بحيث كلما جاء جيل ضيع جزءا من تلك المعارف،[90] حتى لو كان الظاهر هو تحقيق تقدم في سبل وأنماط العيش من حيث الجانب المادي، إلا أنه يبقى

---

[89] {واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون} القرآن الكريم سورة آل عمران الآية 103

[90] {فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات ۖ فسوف يلقون غيا} القرآن الكريم سورة مريم الآية 59

تقدما بديهيا، نتيجة توفر معارفه وتحققها على الأرض، بشكل ملموس. وهذا يدفعنا للقول: أن مثل هذه الحضارات تعيش مرحلة التدهور، ولعلها في طريقها للعودة إلى المرحلة البدائية من جديد، وهي مرحلة الفطرة أو الغريزة، والتي من صفاتها ظهور مظاهر الصراع الاجتماعي، حيث تسود النزعة الفردية والرغبة في تحقيق المصلحة الذاتية، دون أي اعتبار أو معيار أخر، وذلك لكونها في هذه الحالة، تكون المجتمعات بعيدة عن زمن النشأة، فغُيِّبت هويتها الفكرية والأخلاقية بالتدريج، خاصة مع تداخل الثقافات لتنحرف تلك الهوية والتصورات الاجتماعية شيئا فشيئا مع تعاقب الأجيال، وهو ما يخلق أسلوب نمط حياة جديد، يتجاوز تلك المبادئ والأعراف والقوانين.

وليس شرطا في هذه المراحل المذكورة، أن تكون ذات مظاهر بدائية محضة، كما يتصورها البعض، فلا يلزم من التدهور والتخلف في الجوانب الفكرية والمعرفية والسلوكية، أن يكون هناك أيضا تخلف في الجوانب التقنية والمادية. والملاحظ من سير كثير من الحضارات، أنه كلما ارتقت حضارة ما في الجانب المعرفي المتعلق بالغيبيات، وهو الذي يكون دائما مصاحبا بالمعرفة ذات الأصول الدينية، كلما شمل ذلك الارتقاء والتطور في باقي المجالات، سواء المادية منها أو التقنية، لكن العكس يحدث، كلما توسعت الحضارات في تحصيل المعارف المادية، كلما ازدادت بعدا عن المعارف الغيبية، والمعارف المتعلقة بالجانب القيمي والأخلاقي والفكري. كما أن المجتمعات التي كان تأسيسها معتمدا على النظم والشرائع الدينية، لا تحتاج للمرور بهذه المراحل، لكونها بلغت مرحلة ذروتها فيها، ولم يتبقى لها سوى أن تطور جانبها المادي والتقني، وتحاول استخدام تطورها ذاك في خدمة نظامها المعتمد على الشرائع الدينية، وقد يصح القول: أن المجالات التقنية والتطور المادي، يمكن وصفه بكونه تطور يتقدم نحو الأمام دائما، بخلاف المجالات الأخرى، التي يمكن أن تصل في تقهقرها، إلى درجة التخلف، لكن التطور التقني والمادي، لم يكن أبدا هو ما يحدد كينونتنا الإنسانية، أو يكون معيارا يعبر عن رقي علاقاتنا الاجتماعي، ولهذا فإنه بدون الرقي في هذه الجوانب، لن يكون التطور المادي والتقني إلا وسيلة من الوسائل التي تسهم في انحطاط البشرية وليس في تقدمها.

وقد يبرز تساؤل هنا، وهو لماذا اختارت البشرية في مرحلة ما من زمن الحضارة، الامتثال للقوانين والشرائع الدينية، رغم أنها كانت تعيش حريتها كاملة وفي جميع المجالات؟

أقول: فكما هو معلوم، إن ظاهرة التحرر الفكري والأخلاقي، ليست وليدة أفكار معاصرة، فقد كانت البشرية تعيش هذا النمط من العيش سابقا، وهي المرحلة التي تكون مصاحبة دائمًا لمرحلة التدهور أو البدائية، لذا قلنا أن الدعوة لهذا النوع من نمط العيش، هو دعوة للرجعية، ولعل الجواب على السؤال، يتمثل في التجربة التي مرت بها الحضارة البشرية، والتي خبرت من خلالها هذا النمط من الحياة العشوائية، ورأت فيه قصورا في تحقيق بعض جوانب العدل، أو النظام أو الاستقرار أو الأمن. وحتى الأمم التي استقر أمرها على ابتكار قوانين وأعراف، ولم تعرف أي دين في تاريخها، فلو نظرنا لأحد قوانينها المتعلق بتجريم العلاقة الجنسية مع الأخت أو الأم مثلا، سنجدها فكرة مشتركة ومتعارف عليها بين أغلب الأمم، إن لم نقل كلها، مما يجعلنا نعتقد أنها رواسب دينية ترسخت في المجتمعات، وليست نابعة من العقل البشري المجرد، كما أن إقرار هذه الأمم والحضارات، لصحة هذا التصور من الناحية الأخلاقية، دليل أخر على أن البشرية، تميل للتنظيم وليس للحرية المطلقة، مع العلم أنها عايشت هذه الحرية، في مرحلة من مراحل وجودها.

بل إننا قد نجد، أن نفس هذا التصور الأخلاقي، مقرر في مجتمعات معاصرة مؤسسة بالأصلة على فكرة اللادين، وهذا فيه إشارة لمدى حاجة الأمم، لوجود الدين الذي يلعب دورا مهما في الجوانب الأخلاقية، ولولا سُنَّة الانحراف التي تطال الأمم خلال دورتها الحضارية، بسبب تباعد الأجيال، أو بتأثر الثقافات وتداخلها، لكانت البشرية ماتزال تحتفظ بنصيب كبير من التدين، أو من تلك الشرائع القديمة. فاختيار البشر الانتقال من نمط عيش يتصف بالحرية المطلقة، إلى نمط عيش يفرض حدودا وأعرافا أخلاقية، لم يحدث عبثا أو صدفة، وإنما كان نتيجة التدرج الطبيعي لتطور الفكر البشري، بعد أن يتم إدراك حقيقة فساد أو عدم صلاح نمط العيش الأول، والذي هو سمة من سمات التخلف، وقد تعرضت المسيحية للاندثار أيضا، ومن أسباب ذلك الاندثار إلى جانب تباعد الأجيال، تنامي تيار فكري يركز بالأساس على أحوال الناس المعيشية، وهي تيارات مادية بالدرجة الأولى، مما يعني أن المجتمع بدأت تبرز فيه مظاهر الانحطاط، خاصة مع وجود بيئة حاضنة لهذه التيارات الفكرية المادية، نظرا لخفوت النزعة الدينية في الأجيال المتأخرة.

فالانحراف الذي شهدته الكنيسة، في مرحلة من مراحل الانحطاط، بحيث أصبحت أداة من أدوات السياسة، بل وتنافس على السلطة أيضا، جعلها تضع نفسها في كفة واحدة مع السلطة الفاسدة، وهذا جعلها مستهدفة من قبل الجماهير الثائرة، ضد تدهور الوضع

الاجتماعي، لذا لم تكن في منأى عن الغضب الشعبي، ليطالها ما طال السياسيين والنخب من النقد والمحاربة. وهذا بدوره أسهم في مزيد من التغيب للقيم الدينية، وفتح المجال أمام التيارات المادية والعلمانية، لتسيطر على مظاهر الحياة العامة في جميع جوانبها. ورغم سقوط الكنيسة كرمز للديانة وسلوك المجتمع بشكل اختياري طريق التحرر من قيود الأعراف والدين، إلا أن الرواسب الأخلاقية التي خلفها الدين المسيحي والتي كثير منها يوافق الفطرة البشرية، ماتزال مترسخة في بعض مناحي الحياة الاجتماعية، ومن الأشياء الأكثر بروزا، أن المجتمعات المعاصرة رغم خفوت دور الدين والكنيسة فيها، ماتزال تحتفل بالسنة الميلادية، وهو احتفال له بعد ديني لكونه احتفال بميلاد المسيح، إلى غير ذلك من المظاهر، كالزواج وتجريم الخيانة، واعتبار الزنا فعلا لا أخلاقيا في التصور الجمعي، رغم كونه فعل شائع في الوسط الاجتماعي ومنفك عن نظامه العقابي.

وقد رأى بعض الحداثيين المتعصبين لتيار التحرر، أن يصنف هذه المظاهر، كمجرد عادات وتقاليد ورواسب فقط، رافضا الاعتراف بكونها مظاهر لها بعد وظيفي في النظام الاجتماعي، وما ذلك إلا بغرض التدليس على الناس والهروب بطمس الحقيقة التي مفادها، أن المجتمع البشري غير قابل للاستمرار بدون أخلاق أو تدين، ولا يستطيع الاستقرار دون وجود حدود مؤطرة لتصرفات الفرد داخله، لأن هذا ما يتوافق مع الفطرة، ومع المنطق العقلي، لكن تعرض المجتمعات للتشوه في التصورات، هو الذي خلف بيئة خصبة لتنامي فكرة التحرر المتطرفة تلك. وهذا خلق مجتمعا شديد التناقض، بحيث يعتبر العلاقة الحميمية التي قد يقدم عليها مسؤول رفيع في الدولة، بالفضيحة الأخلاقية، ويتم التركيز على الجانب الأخلاقي وبشدة خاصة خلال فترة الحملات الانتخابية، بينما أغلبية الشعب يمارس نفس هذا السلوك، ليلا نهارا ويسمى حرية فردية، مما يعني أن هناك تشوه كبير في القياسات والمفاهيم، فليس من المعقول أن يتصور المرء، أن يولد في بلاد الذئاب حُمْلاناً.

فإن قيل: إن كان نمط التحرر، قد جاز وجوده في مرحلة من مراحل الحضارة البشرية، فما العيب في قبول وجوده في المجتمع، وانبعاثه من جديد؟ أقول: إن البشرية قد خبرت هذا النمط من العيش، وأجمعت على عدم صلاحيته داخل التجمع البشري، الذي يفرض استقراره وجود نظام محدد. لذا اختارت المجتمعات نمط عيش يتأسس على تأطير التصرفات والسلوكيات، وتخليقها وتقنين الحياة العامة، وهذا ينسحب أيضا على العلاقات والسلوكيات، وبما أن ذلك النمط، يتوافق مع المرحلة الفطرية أو الغريزية، أي المرحلة

البدائية، والتي تمتاز بانحصار اهتمام الأفراد في تلبية الرغبات فقط، فإنها تجنح مع الوقت بالمجتمع نحو الفردانية، وهذا لا يتوافق مع فكرة التجمع البشري، الذي يرتكز على ترابط أفراد المجتمع و وحدته ضمن نسق من التفاعلات والعلاقات المؤَطرة ضمن إطار أخلاقي أو عرفي أو قانوني، فلا يستطيع الفرد الخروج عن هذا النسق الاجتماعي، دون أن يُنْظر إليه كعنصرٍ شاذٍ، أو مخالف للسياق الاجتماعي، مما يعني أن أي فرد خالف هذا النسق، إلا ويكون قد فك أَصِرة الترابط مع هذا المجتمع، فيصبح المجتمع في حِلٍّ من أي مسؤولية اتجاه هذا الفرد. فلو فرضنا أن شخصا خالف أحد قواعد وأخلاقيات المجتمع، فسيكون من حق المجتمع أيضا، أن يفك ارتباطه الأخلاقي مع هذا الفرد، وبالتالي فلو واجه هذا الفرد أي إشكالات في حياته الاجتماعية، أو الإنسانية، فإن تنكر المجتمع له يبلغ ذروته، فيهمل حق هذا الفرد ولا يتدخل لإعانته أو التضامن معه، ويصير عنصرا مهمشا اجتماعيا، وهذا ما قصدته بالقول سابقا، بأن التهميش واللامبالاة، قد تصدر من المجتمع كصورة من صور العقاب، فيكفي أن يتخلى المجتمع عن واجبه في التعاون والتضامن مع أي فرد خالف النسق الاجتماعي، ليتحقق العقاب. وهذا ما قد يفسر بعض مظاهر خفوت الشعور بالتضامن الاجتماعي، في كثير من المجتمعات المعاصرة، نظرا لشيوع الفردانية، وتخلي المجتمع عن أواصر الترابط بين أفراده، فقد أصبح كل فرد يعيش عالمه الخاص، والانتماء للمجتمع أصبح انتماء بالأجساد لا غير، فكلما تخلى المجتمع عن الروابط والحدود الأخلاقية، كلما اتجه نحو الفردانية، وبالتالي ضمور الإحساس بالانتماء الاجتماعي. فأي فرد لم يحترم القواعد الأخلاقية العامة لأي مجتمع، سيعطي المجتمع الحق لنفسه بأن يعامله بالمثل، فلا يحترم كينونته الإنسانية ولا حريته ولا خصوصيته.

فالمرأة مثلا التي لا تحترم شعور الرجل، وتلبس لباس الإغراء وتتعمد إثارة شهوته باستمرار داخل الوسط الاجتماعي، بحيث يتسبب له ذلك في اختلال توازنه الغريزي، تعتبر امرأة لا تحترم الأخلاقيات الاجتماعية، ولا تحترم كينونة وطبيعة الرجل كبشر وإنسان، وبالتالي فإن المجتمع يشكل تصورا عقابيا، اتجاه هذه الفئة من النساء، ويلحقها قياسا بتلك النوعية من النساء المنفلتات أخلاقيا، فيتعامل معهن بتهميش ورفض شديد، وقد يتعدى العقاب في بعض المجتمعات، إلى نوع من الفضيحة والتشهير، والمقاطعة لكل امرأة يلاحظ عليها صفة من صفات هذا النوع من النساء المنتهكات للقواعد الأخلاقية.

لكن لو فرضنا حدوث الأسوأ، وهو أن يتقبل المجتمع كل هذه المظاهر ويسير في ركبها، ويسمح بشيوعها، وتصبح من سمات الحرية الفردية، وتتخذ كمذهب علني للمجتمع، ليصبح الأفراد كل منهم يفعل ما شاء، بالطريقة التي يشاء، واتخاذ هذا مبدأ أخلاقيا بحد ذاته، ومقررا على الصعيد المجتمع ككل، وليس الفرد فقط. فإن حَصلَ هذا، فإن المجتمع يكون قد انحل فعليا من الروابط بحيث لن تعود هناك أي قيمة أو بعدا إنسانيا في العلاقات بين الأفراد وبين الأفراد والمجتمع ككل، وهذه تعد من صفات المجتمع البدائي، قبل استحداث مفهوم النظام، فالمجتمع الذي تسود فيه مثل هذه المظاهر، لن يكون سوى مجتمع مراهقين ليس إلا، لكون مرحلة المراهقة هي بدورها تميز بالاندفاع الغريزي، خاصة فيما يتعلق بالتلبية حاجة الشهوة، وقد يخفت شعور المراهقين هذا مع تقدم الإنسان في السن، بحيث يصبح حينها يسعى للبحث عن الاستقرار، فتكون فكرة الزواج وتكوين أسرة بمفهومها التقليدي، هو الخيار الأنسب لتحقيق هذا الاستقرار. وفي الواقع إن هذا الأمر مشاهد فعلا، فأكثر من يدعم المفاهيم التحررية ويمارسها كنمط حياة، هم المراهقون، بينما تسعى العقول الأكثر نضجا، إلى فهم العالم في إطار تنظيمي، بعد خوض تلك التجربة. ولعل هذا ما يفسر أن كثيرا من أفراد هذه الفئة، يتجه إلى البحث عن مذاهب روحية، أو حتى الرجوع، إلى أحد الأديان كالمسيحية والإسلام.

فكرة التحرر، لم تكن أبدا فكرة تتلاءم مع مفهوم الاستقرار طوال تاريخ الحضارة البشرية، ولم يتحقق بها أي شكل من أشكال النظام، بل إنها كانت دائما تظهر في المرحلة البدائية، وصفة من صفاتها، ولا ننسى أيضا، أن هذا النوع من نمط العيش، يكون بيئة صالحة لاحتضان الصراع الاجتماعي، لأنه بيئة مفرغة من الضوابط والأخلاق، والحدود السلوكية، فيكون المجتمع أكثر قابلية للانحراف، فيسود العداء وتختفي الروابط الاجتماعية، وتسود الجريمة مع خفوت الإحساس بالقيمة الإنسانية، ويشيع مبدأ، "أنا وبعدي فليأتي الطوفان".

فإن قيل: إن المجتمعات قد ترسخ فيها التصور الإنساني، ومن المستحيل أن تصبح بهذا الشكل من الانحطاط. أقول: إن المفاهيم الإنسانية التي ينادي بها العالم، ماتزال غير محددة وعليها اختلاف كبير، فهي مفاهيم هلامية ولا ضوابط لها، بل إنها تعطل وتفقد إلزاميتها دائما حسب أهواء البشر، خاصة مع بروز الحاجة في بيئة الصراع، بل إنها لا تمتع بأي صفة إلزامية، حتى لو ربطت بالقوانين، لأن القوانين بحد ذاتها، أصبحت غير ذي قيمة،

لكونها فقدت مشروعيتها، لعدم تبلورها عن الإرادة الاجتماعية. فالقانون الذي يحارب الدعارة العشوائية مثلا، فقط لأنه ليس بالمقدور جني الضرائب منها، ليس بقانون يمكن اعتباره قانونا يمثل المجتمع، فمن الظاهر أنه قانون الغرض منه حماية نوع خاص من الدعارة، وهي الدعارة التي تؤدي الضرائب وتستفيد منها الطغمة الحاكمة فيما يتعلق بالرواتب، بل هو قانون لا يمثل إلا حزبية الدولة، ولوبيات الدعارة داخلها، وهذا حاصل في كثير من البلدان، التي كانت تعد وإلى عهد قريب بلدانا محافظة، فمن خلال الإغراء بالثروة والنفوذ السياسي، وتسهيل المصالح واستخدام النساء كأداة للابتزاز أو الضغط، تم السماح للدعارة المنظمة بالتواجد كنشاط تجاري، خاصة داخل محلات التدليك. وهذا طبعا مخالف للقيم الإنسانية، التي تعطل عندما يتعلق الأمر بهذا النوع من المظاهر، وبالمصلحة المادية اللاإنسانية.

إذاً فمفهوم التطور والتقدم، ليس كما يسوق لنا من الناحية الاجتماعية، وإنما يجب إعادة النظر في العلاقات والسلوكيات والتفاعلات، في إطار الكيان الاجتماعي ككل، وأن لا نركز فقط على الجوانب المادية، والمظاهر التي تزين عيش بعض المجتمعات، فهناك سلوكيات وظواهر اجتماعية، تقبلها المجتمع كمظاهر اعتيادية عادية، لكنها في الحقيقة من صميم مظاهر الرجعية والتخلف والبدائية، فمظاهر العري مثلا، وهي من المظاهرة الأكثر بروزا في العصر الحديث، وأصبحت تقرن بالتطور الحضاري، هي إنما مظاهر بدائية، ونفس الأمر بالنسبة للعلاقات الرضائية والمفتوحة، فهي صور من صور التخلف، وإلزام المرأة بتكبد مشقة العمل من غير ضرورة، هو أيضا مظهر من مظاهر البدائية قبل حدوث هذا التقدم الاقتصادي والتطور في الحياة المدنية. والتصرفات المخالفة للأخلاق والقواعد العامة للمجتمع، هي مظهر من مظاهر الفردانية في صورتها البدائية، وهي تناقض الطبيعة الإنسانية، التي تميل للعيش وفق تجمعات ذات نظام وأعرف تنظيمية، إلى غير ذلك من مظاهر البدائية، التي أصبحت تشيع في المجتمعات.

وقد يخالفنا البعض في هذا الطرح، إلا أننا قد عضدنا كلامنا واستدلالنا هنا، بالواقع المعاش، بل واستدللنا بمراحل نشأة الإنسان ومروره بمرحلة المراهقة، واستدللنا بالمقارنات التاريخية لبعض الأمم السابقة، ومظاهر مجتمعات مشاهدة في عصرنا الحديث، فليس بعد هذه الاستدلالات من فرط كلام. لكن الخلاف شيء وارد، خاصة من قبل الذين يحاولون تطويع الواقع والحقائق، لتوافق شهواتهم، فكم من رجل أقنع امرأة بمذهب التحرر،

فقط ليظفر منها بعلاقة مجانية، ثم بعد فترة يعود لصوابه ويصبح من أشد الرافضين لهذا السلوك، خاصة إذا تعلق الأمر بابنته أو زوجته، وكم من مؤيد و داعي لهذا المذهب، فقط ليسهل عليه استغلال النساء كعاملات في مجال الدعارة والأفلام الإباحية. فالواقع يظهر وبوضوح تام، أن أكثر المؤيدين والداعين لهذا المذهب الفكري، هم لوبيات الجنس من منتجي الأفلام، وملاك الملاهي الليلية، ودور المتعة. فالرأسمالية عندما تستحكم في المجتمع، ويصبح لها نفوذ إلى السلطة، وتصبح مصدرا من مصادر تشكيل الوعي الاجتماعي، تحول الإنسان الى سلعة تباع وتشترى، فلا تبقى أي قيمة معتبرة للإنسان، نهيك عما يعانيه العالم، من الاستعباد الحديث للبشر.

إن إهمالنا دراسة الظواهر، من حيث صلاحها أو فسادها، واكتفائنا فقط بتفسيرها أو الكشف عن أسبابها، لم يفد البشرية بقدر ما أسهم في افسادها، وإنما غاية العلم الارتقاء بالكائن البشري، في كل جوانب الحياة، ولا يجب ان نعتبر، أن كل ما صدر عن البشر هو صائب، أو أنه تطور وتقدم، فالأخطاء البشرية واردة، كيف لا والإنسان على هذا القدر من التعقيد في التركيب، يتأرجح بين العواطف والشهوات والغرائز والظنون العقلية، والشك والأوهام والخيال، وهذا يجعله كائنا كثير الخطأ، لذا فإنه من الواجب الاستفادة من تجارب السابقين، حتى لا نكررها في كل مرة نسعى فيها لإصلاح مجتمعاتنا، فقد خسرت البشرية الكثير بسبب هذا التكرار، وخسرنا الكثير بسبب تشوه تصورنا، حول مفهوم التطور والتقدم الحضاري، فحتى لو سلمنا مثلا، بصدق نظرية "داروين"، بأن الإنسان أصله كائن حيواني، فهذا يعني أنه كان يعيش حياة اللانظام في تلك المرحلة، ثم تطور الكائن الإنساني فطور نظام العيش والعلاقات والروابط الاجتماعية، سواء كانت على شكل أعراف أو قيم أو قوانين أو دين، فليس من المنطق أن نستمر في هذا التقدم، وهذا التطور في شكل النظام الاجتماعي، وأن لا نعود أبدا إلى الأصل المتخلف في الحقبة الحيوانية ومظاهرها البدائية، فرغم تحفظنا على نظرية التطور عند داروين، إلا أنها من ناحية أخرى، قد يكون لها نوع من المصداقية من حيث تطور أسلوب العيش البشري، فمن الطبيعي أن يكون المجتمع البدائي، بدائي النظام ويفتقر للنظم الأخلاقية والقواعد الاجتماعية، ومتحرر من كل قيود المجتمع البشري، لكن تراكمات الخبرة البشرية على مر السنين، هي التي أوصلت البشرية لهذا التطور في النظم الاجتماعية، فلذلك لا يجب علينا السعي لترسيخ مبادئ، قد أجمعت الحضارات السالفة على تركها، وقد أنتشر تركها في كل

المجتمعات، وأجمعوا على التشبث بالأخلاق، حتى لو كانت تبدو لنا مقيدة للحرية أو غير منطقية، وحضور مفهوم الأخلاق كتصور ومكون اجتماعي، يكفينا لنستهدي إلى سلوك الطريق الصحيح، لنشأة مجتمعات متوازنة ومنضبطة ومترابطة، وتنبني على أساس احترام حدود الفرد وحدود المجتمع، فكلما احترم الفرد خصوصية الفرد الأخر، ومشاعره وأحاسيسه وكلما يتعلق بصفاته كإنسان، كلما رسخ ذلك واجب الاحترام المتبادل بين أفراد المجتمع، وهذا يزيد من قوة النظام والترابط والتكاتف بين أفراده، بحيث يصبح لحمة واحدة بخلاف ما تدعو له الفردانية المدعومة من العلمانية، المتجردة من كل أشكال التضامن والقيم والأخلاقيات الاجتماعية العامة. فليس من المعقول أن يعيش الفرد وسط مجتمع، دون أن ينضبط بأعرافه أو قوانينه أو أخلاقياته أو عاداته، أو على الأقل أن يحترمها ويراعيها في حياته العامة، فالمجتمع سابق في الوجود كظاهرة بشرية، على الفرد. وبالتالي يكون من الواجب على الفرد أن لا يسعى إلى مخالفة التجمع البشري، الذي وجود فيه، من حيث الأخلاقيات والقواعد العامة، وهذا لا يعني أننا ندعوا إلى التقليد الأعمى واللامنطقي، بل إننا ندعم إعمال العقل في بعض التصرفات والسلوكيات الاجتماعية، وندعو لتصويبها لتصبح موافقة للمسلمات الإنسانية، إلا أننا نرفض العبث بالمجتمع كلما ظهر فكر جديد، فالمجتمعات البشرية راكمت رواسب معرفية، جعلتها تتوارث نظما أخلاقية تطورت مع الزمن، وبعضها انحرف وانتشر، إلا أننا لا يمكن أن نتفق مع الرأي القائل، بأنها من مظاهر التخلف جملة، بل كل سلوك أو ظاهرة اجتماعية، تعتبر الصورة المتطورة أو المنحرفة لما قبلها، وهذا يعني أنه علينا قبل الخوض في طريق التغيير، أو التمرد على النظام الاجتماعية القائمة، أن ندرس هذا النظام ونجرد أفكاره الأصلية، ونكشف عن مظاهر الانحراف فيه، لأن التمرد على النظام يعني بالضرورة الرجوع إلى اللانظام، وهذا تخلف ورجعية وتأخر في ركب التطور. إذاً فمن الأنسب أن نسعى إلى الحفاظ على النظم الاجتماعية، مع السعي إلى إصلاح ما فسد منها فقط، فتجربة المجتمعات كفيلة بأن تنشئ تنظيما اجتماعيا، يناسب طموحاتها وأهدافها، إذ فلا يجب السعي إلى هدم ما سبق، لكي نحقق التطور، أو لنتمكن من إعادة بناء نظام أكثر كفاءة، وإنما ينبغي تصحيح ما سبق، ليستمر البناء،[91] فقد نكتشف عدم صواب بعض المظاهر الأخلاقية، أو عدم إيجاد أسباب منطقية لها، إلا أننا لابد قبل الحكم

[91] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:{ إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق} وفي رواية {صالح الأخلاق} رواه أحمد والبيهقي والبخاري في المفرد وصححه الألباني.

عليها، أن نعري على دورها في النظام الاجتماعي، وهل تتناسب مع المسلمات، أم تلحق أي نوع من الضرر بها أو بالفرد خاصة، أو بالتجمع البشري عامة؟.

وما يقال في شأن الأعراف والتقاليد والأخلاقيات العامة، يقال أيضا في المظاهر السلوكية، والظواهر المستحدثة، لكي نقرر قبولها أو لا. وما يدفعنا لقول هذا الكلام، هو أن المجتمع يصبح في حالة من التيه، كلما تخلى عن أحد ثوابته، وتنفك عراه كلما غفل عن أحدها في كل مرة يحدث فيها انتقال بين الأجيال، وهذا يهدد المجتمع على المدى البعيد، ولو نظرنا بعين التبصر، لما يقوم به بعض الأفراد من التمرد على المنظومة الاجتماعية، وفي نفس الوقت، يريدون أن يفرضوا على المجتمع تقبل سلوكياتهم، ومن الأخطاء الشنيعة كذلك التي يرتكبها الفرد، هي عندما يرفض قيم المجتمع الذي يعيش فيه، بل ويندفع إلى افتعال صراع مع مجتمعه في سبيل ذلك، وهذا يخلق جو من التشاحن والرغبة في الانتقام، ومزيد من تشتت الرأي الاجتماعي، فلو أن هؤلاء الأفراد فرقوا بين الحرية الفردية، والتي تخص الفرد في بيته، و وسطه المغلق داخل عائلته، وبين الحرية في الوسط العام، لكان الأمر أكثر بساطة وسهولة، ولكان أكثر احتراما للمجتمع، فإن قيل، إن هناك أفرادا متدينون، في مجتمع غير متدين مثلا، فهل ينبغي لهؤلاء أن يتركوا دينهم، حتى لا يواجهوا المجتمع؟

أقول: لا، لأن ما قصدته بالكلام السابق، هو من باب الأخلاقيات، وليس من باب التمرد عليها، بمعنى أخر إن سلوك التدين كالصلاة في مكان عام، كالحدائق مثلا، لا يضاهي من حيث الأثر الاجتماعي، سلوكا أخر كالعري أو ممارسة العلاقة الجنسية أمام العامة، فكلا الفعلين فعلين فرديين، يدخلان في خصوصية كل فرد، لكن أثرهم الاجتماعي مختلف، فالصلاة لا يتعدى أثرها الفرد نفسه، كما لو كان شخص ما يمارس الرياضة في الشراع، وفي حالة ما إذا حدث وتعدى أثرها الفرد، فإن أثرها لا يخلف ضررا على المجتمع، ولا يؤثر في مشاعر أو سلوكيات أفراده، ولا يثير مشاعرهم أو يهيج شهواتهم، ولا يمس أو يشجع على الإضرار بأحد المسلمات الإنسانية، بينما سلوك التعري، فهو يثير حفيظة المجتمع، ويتعارض مع العرف الأخلاقي، ويثير مشاعر الناس ويهيج شهواتهم، ويكون مظهرا من مظاهر التشجيع على الانحراف، والإضرار بالمسلمات الإنسانية، بل إن انتشار هذا السلوك في المجتمع، يجعل الأفراد في حالة استثارة دائمة وعدم توازن نفسي، مما يخلف مظاهر الشذوذ، أو العنف ذو الدوافع الجنسية كالتحرش والاغتصاب.

فصل

ظاهرة الانحراف الاجتماعي

إن الحدود التي تضعها النظم الأخلاقية والأعراف الاجتماعية، لا تسعى فقط لتحقيق نظام اجتماعي، وانما تلعب دورا أيضا في ضمان النشأة المتوازنة للفرد، من حيث توازنه النفسي والعاطفي والعقلي. فقد أجمعت البشرية بعد تراكمات معرفية من التفاعلات الاجتماعية، على أن السب والقذف يعتبر جريمة أخلاقية، لما له من وقع سيء على نفسية الإنسان، مع أن السب والقذف ليسا سوى مجرد كلام لا يسمن ولا يغني، وهو شيء غير ملموس، وليس له أي أثر ملموس يمكننا إثباته أو قياس أثره، إلا أن اعتبار هذا السلوك جرما، جاء من إدراكنا لطبيعة تركيبة الإنسان، وأن النفس والمشاعر البشرية جزء يمكن إدراكه، ويمكن أن يُلحق به الضرر، وعلينا أن نعترف أن مثل هذه القوانين، تعبر عن قمة الرقي الإنساني. فمراعاة القانون لمشاعر الأفراد، والعقاب على تقصد إيذائها، يمكن اعتباره مظهرا من مظاهر التطور في النظم الاجتماعية، حيث ارتقت من مستوى المحسوس إلى اللامحسوس، وعلى هذا يمكن القياس على الأفعال السلوكية، المثيرة للغرائز، والتي قد تتسبب في انحراف خطير للأفراد، على المستوى العاطفي والنفسي، بل إن مثل هذه الأفعال، قد تشوه تصور الفرد اتجاه الجنس الأخر، فبعد أن يَألَفَ المجتمع سلوك التعري، لن تبقى هناك أي قيمة إنسانية اتجاه الطرف الثاني، وسينحصر التصور بشأنه في المقومات الجسدية فقط، بسبب ما تم اعتياده من مظاهر في المجتمع، ولعل المشَاهَدةُ لها وقع أكبر على النفس، فما تشاهده العين يهيج النفس، ويستقر في التصور بصورة أسرع، وكم من إنسان أستثير غريزيا لمدة طويلة حتى وصل به الاحتقان دروته، فاندفع إلى الخيانة أو الاغتصاب، أو أن فتاة تنحرف مشاعرها في سن مبكرة، فيؤثر ذلك على نمط حياتها لتتجه إلى مهنة الدعارة، لذا فإن النُّظم الأخلاقية، تلعب دور الحدود المحصنة للتوازن الاجتماعي والإنساني، وهذا يعني أنها خادم للمسلمات الإنسانية، وعلى كل حال فإن العوامل الأكثر تسببا في انحراف المجتمعات هي كالتالي:

أولا تباعد الأجيال عن زمن النشأة: إن المجتمعات وحتى إن كان قد ترسخ فيها النظام الأخلاقي، لا يمكن أن تسلم من سُنة الانحراف، لأن بداية نشأة هذه النظم، كانت معلومة الأسباب والدوافع وواضحة التصور بالنسبة للأجيال الأولى، التي عايشت نشأة القواعد الأخلاقية أو على الأقل، شهدت الأثار المترتبة على مخالفتها، بخلاف الأجيال المتأخرة، والبعيدة عن زمن النشأة.

إن التركيز على توريث النظام في المجتمعات، مع إغفال ربط القوانين والقواعد بالأسباب، يورث معرفة ناقصة مع تعاقب الأجيل، ويجعلها تدخل في حالة من التقليد والنمطية العمياء، مما يتسبب مع الوقت في ضعف الثوابت التي يرتكز عليها النظام الاجتماعي، وكما هو معلوم فإن الإنسان عدو ما يجهل، وكلما جهل جيل ما سببا من الأسباب التي أنتجت قاعدة أخلاقية أو عرفية ما، ضعف حضورها فيه، فيستهان بالتزامها إلى أن تصبح بدون أهمية. وهكذا تتهاوى مع الوقت باقي القواعد المشكلة للنظام الاجتماعي جيلا بعد جيل، إلى أن ينهار النظام بكامله أو ينشئ مكانه نظام منحرف، لا يعترف بالأخلاق والأعراف السابقة. لكن الأجيال التي ستعيش هذه المرحلة، سيكون عليها تحمل عناء إعادة تجارب أسلافها مرة أخرى، حتى تمكن من إعادة بناء نظام أخلاقي وعرفي جديد، مبني على معرفة الأسباب ومشاهدة أثار السلوكيات المخالفة، ومبني على التجارب الملموسة. ولكن هذه التجارب يكون ثمنها تباطئ شديد في مسار التقدم والتطور، وعيش مرحلة بدائية كان من المحتمل تجنب الخوض فيها. ومثال ذلك أن القواعد التي كانت مرتبطة بالأعراض والشرف، والتي تبلورت داخل المجتمعات كنظام حماية يحافظ على الأسرة، ويحمي خصوصية الأفراد، ويضمن العدل في العلاقات، ويحافظ على نقاء الأنساب والتماسك الاجتماعي، فهذه القواعد ظل يضعف حضورها داخل المجتمعات مع مرور الزمن، بسبب أن المجتمعات بدأت تفقد أجزاء من تراكماتها المعرفية، وتفقد تماسك ذاكرتها الجماعية، ومعرفتها بأسباب تلك القواعد والتشريعات، وعليه فقد فقدت المجتمعات حسها بالشرف، وفقدت معنى قيمة الأعراض، فنشأ مجتمع جديد منحل الأخلاق، تنتشر فيه الخيانة والخداع والعبثية، وأصبحنا نرى تزايدا في أعداد قضايا إثبات النسب ودعاوى الخيانة.

ومن بين المظاهر التي اعتمدتها المجتمعات كمظاهر تعبر عن الشرف، هي احتفاظ المرأة ببكرتها إلى حين الزوج، وكان ذلك شيء يفخر به النساء ويفخر به الرجال أيضا، كون تلك المرأة تكون إم بنت الرجل أو أخته أو زوجته أو حتى أمه، أي أنه شيء يفخر به

المجتمع بأسره، وهذا الفخر ليس من فراغ، وإنما لكون الإنسان بطبعه يمجد معاني الفضيلة والأخلاق الحسنة، وهي معاني تنبع من ذات الإنسان وفطرته، وهذا ما انسحب على ظاهرة الاحتفاظ بالبكرة عند النساء، كونها ترمز للطاهرة والعفاف قبل الزواج، ودليل على خلق الوفاء والإخلاص والاستقامة وصون الشرف بعده، لذلك فقد تعارفت المجتمعات وتواترت على أن المرأة التي لم تفقد بكرتها قبل الزواج هي أعلى شأنا من غيرها، وقيمت مهر زواجها أكبر. لكن ومع تباعد الأجيال عن زمن النشأة، ونسيان كل هذه المعاني والأسباب، ظهر في المجتمعات أخلاق مناقضة تماما، مبنية على تصورات منحرفة، حيث يتم اعتبار الاحتفاظ بالبكرة تخلفا، وفقدانها تجربة تعبر عن النضج العقلي، ما فتح الباب نحو الانحلال الأخلاقي وعشوائية في العلاقات، وهو ما سمح بانتشار الخيانة الزوجية وارتفاع معدلات الطلاق، والأطفال من علاقات غير شرعية، بل إن الأمر استفحل إلى درجة أن الأفراد فقدو الثقة في الجنس الأخر، وهو ما أرخى بظلاله على معدلات الزواج، بل إنه نتج عن هذا الوضع ظهور حركات اجتماعية تدعوا إلى الإعراض عن الزواج، كَرَد فعل تلقائي بسبب تدني الوضع الأخلاقي للأفراد وفقدان الثقة، وهذا أثر أيضا على اتخاذ قرار الزواج حيث يشهد العالم تزايدا في حالات تأخر سن الزواج.

وقد تظهر على المجتمع مظاهر نسيان أسباب القواعد والأعراف نتيجة امتزاج الثقافات، إما بسبب الاستعمار، أو اندثارها بسبب الحروب، بحيث لن يبقى منها إلا الفكرة الأصلية، وأحيانا قد يبقى الجزء الأكبر منها على صورته الأصلية، لكن المظاهر التي يمكن أن تشكل غموضا بالنسبة لنا، هي تلك المظاهر أو الظواهر التي انحرفت مع الوقت، في صورة التطوير أو التحسين، وتكون في الحقيقة انحرافا عن الأصل بما يخالفه، وقد ذكرنا فيما سبق، فكرة الإله، وكيف انحرفت الفكرة الأصلية، إلى فكرة عبادة الشمس أو القمر أو النجوم أو الأشخاص، فهذا جعلها تتشكل كظاهرة مستقلة وكأنها دين جديد مستقل بذاته، وتبدو كأنها وليدة المجتمع بشكل كلي، إلا أننا لابد وأن نجرد الظواهر من الشوائب، التي تخفي هويتها وتموهها، وتجعلها تبدو بمظهر التميز والخصوصية، فانحراف الظواهر، لا يجب أن يكون دائما محتفظا بدلالته إلى الظاهرة الأصل، فظاهرة اللباس مثلا، التي كان الغاية منها ولعهد قريب، هو الحماية من تقلبات الجو، أو ستر مفاتن النساء، حتى لا يصبح جسدهن شيئا مشاعا ومبتذلا، أو لكي لا يصبحن عامل جذب للرجال، الذين قد تصل بهم الاستثارة وعدم التوازن الغريزي، إلى حد ارتكاب سلوك التحرش أو محاولة

الاغتصاب[92] أو الخطف، وهذا الأمر كان شائعا في الحقب الماضية، إلا أن تطور السلوك الاجتماعي، كنتيجة للتفاعل مع التجارب السابقة، وكمحاولة لإزالة أسباب هذا السلوك، ظهر تعارف بين الناس على لباس ساتر، يبقي الطرف الناظر، في حالة من التوازن النفسي والغريزي ولو نسبيا، وذلك لكون المرأة محط انجذاب الرجل بالفطرة، ولهذا يكون للباس دورا وظيفيا، لغاية التقليل من مظاهر هذا الانجذاب -والذي لا يمكننا منعه-، وللحفاظ على التوازنات النفسية لأفراد المجتمع، خاصة المتزوجين منهم من أجل حماية الأسرة. وقد ترسخ هذا التصور مع الدين، فكما قلت سابقا فإن الدين يعتبر من حيث كونه تعاليم إصلاحية إنتاج اجتماعي، لأنه يشرع بعد نشوء الظاهرة وليس قبلها، حتى لو كان منزلا من عند الله، أي أن تشريعاته مرتبطة مباشرة بالسلوك البشري، فالدين هو توجيه إلهي يأتي بعد انحراف إنساني. إذاً فهذا النوع من اللباس، اندثر أو لم يبقى منه إلا أثار قليلة، بسبب تداخل الثقافات وتباعد الأجيال، وعدم إدراك الأسباب التي أدت بالمجتمع للتعارف على هذا الشكل من اللباس، وهذا أضعف البواعث الأخلاقية في نفوس الأفراد، وأصبحوا يرون أن مخالفة القواعد المرتبطة باللباس، أمر لا ضرر فيه، وأنه شيء متجاوز بما أن هناك تطورا أمنيا، لكننا لو تبصرنا في الواقع، ولاحظنا هذا الكم الهائل من أحداث الاغتصاب، وتزايد حالات الشذوذ والتحرش، لأدركنا أن هناك خلل ما حاصل في المجتمعات، ولَأَدْرَكنا أن ذلك التصور خاطئ تماما، لأنه لا يراعي الصفات الإنسانية، من غرائز وعواطف ومشاعر، وإن هذا النوع من نمط الحياة، يؤسس لبيئة اجتماعية، مشبعة بالاستثارة الغريزية بصفة دائمة، وهذا يعود على كافة المجتمع بالضرر، بل الأكثر من ذلك فقد انحرفت فكرة اللباس في العصر الحديث، من فكرة التستر أو الاحتماء من أحوال الطقس، إلى فكرة الإغراء، وهذا من بين عوامل انجذاب النساء، إلى الألبسة التي تبرز مقوماتهن الجسدية أكثر. مما يعني أن النساء يتقصدن وبنية صريحة، أن يمارسن نوعا من الإغراء على الطرف الأخر ليستثرنه جنسيا، وهذا بحد ذاته تحرش ظاهر، إلا أن مفهوم التحرش بحد ذاته خضع للتشويه بسبب تباعد الأجيل، فتوارثت المجتمعات تصورا خاطئا

92 {يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ۚ ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين ۗ وكان الله غفورا رحيما} القرآن الكريم سورة الأحزاب الآية 59

لمعنى التحرش، حيث يتم ربطه بالرجل فقط دون المرأة،[93] وهذا السلوك لا يحقق به لا العدل ولا التوازن الاجتماعي.

إذا ففكرة اللباس، انحرفت عن مظاهرها وغاياتها الأصلية، بشكل معارض تماما لما تعارفت عليه البشرية سابقا، ليتحول من فكرة الستر والاحتماء، وإظهار مظاهر الوقار والاحتشام، واحترام مشاعر وأحاسيس الأخر، إلى اتخاذ اللباس كوسيلة لإغراء واستثارة مشاعر الطرف الأخر، بإبراز كل المفاتن الجسدية. لكن الإشكال هنا، هو كيف اقتنعت المجتمعات، بأن هذه السلوكيات هي سلوكيات حضارية، وتنتمي لمظاهر التقدم؟ وكيف يصبح نمط سلوكي بدائي محتضنا اجتماعيا، بل ومحمي في بعض المجتمعات بموجب القانون أيضا، رغم انتهاكه للخصائص الفطرة الإنسانية؟ وفي الحقيقة إن هذا راجع لسبب من أسباب الانحراف، والذي يكون من عوامل التأثير في مسار المجتمعات وتشوه تصوراتها، وهو الميولات الشهوانية والغريزية. وكما هو ظاهر، فإن الانحراف من حيث التصور العقلي، لابد وأن يخالف التطور، فالتطور هو سعي المجتمعات لتكون أفضل، وسلوك أفرادها ونظامها يكون أحسن، وهو بهذا المعنى يكون رديف التقدم، بينما الانحراف هو عكس ذلك، فهو تغيير حال المجتمع من الأفضل للأسواء، وتراجعه من التقدم إلى التأخر والرجعية، وقد يطلق البعض على كلا الظاهرتين -التقدم والانحراف- اسم التطور، وهذا يحدث نوعا من التشويش، على التصورات الذهنية، بحيث لا نستطيع التفريق إن كان هذا تطورا نحو التقدم أم هو رجعية.

ثانيا- الميولات الشهوانية أو الغريزية: وهو شيء عام في البشر، فهذا الأمر ليس خاصا بالنساء، اللواتي يقبلن مظاهر اللباس تلك، ويسارعن في اظهار مفاتنهن، وإنما حتى الرجال، الذين ترسخ في أذهانهم، أن المرأة جسد فقط، ويجدون متعة في النظر إلى المرأة وهي شبه عارية، لديهم هذا الميول أيضا، فيدعمون تلك المظاهر على أنها مظاهر التقدم أو التحرر. فالمسألة كلها راجعة إلى احتقان شهواني جماعي، كما لو كان هناك مجموعة من الناس مختلطين في بيت دعارة، ثم قرروا في لحظة أن يمارسوا جنسا جماعيا، لكن هذا السلوك في هذا المثال، هو أرحم وأقل ضررا، من خروج مثل هذه الظواهر وانتشارها بين عموم الناس، لأن وقعها على نفسية الناشئين أكبر، وعموم مفسدتها أكثر، ولكونها من

---

[93] {وراودته التي هو في بيتها عن نفسه وغلقت الأبواب وقالت هيت لك ۚ قال معاذ الله} القرآن الكريم سورة يوسف الآية 23

بين أكثر المحفزات، التي تحفز على الجريمة والاعتداءات الجنسية، فاللباس رغم كونه شيئا بسيطا أو عرفا اجتماعيا، إلا أنه يلعب دورا وظيفيا، في أمن وتوازن المجتمع، ولولا أنه كذلك، لما سعت البشرية لتطويره، وحاولت ما أمكن أن تجعله ساترا بقدر المستطاع، حتى انحرف هذا النمط، إلى ما أصبح عليه اليوم مع هيمنة الرأسمالية، التي تمتلك المكينة الإعلامية. حيث تم تسوق مظاهر الترشيد في اللباس، وتسوِق التعري على أنه من مظاهر الرقي والتقدم، مغلفة بمفهوم الموضة، وفكرة الإغراء على أنها جزء من الجمال، أو أنها نوع من التميز، خاصة وأن كثيرا من أصحاب هذا النمط يُعرفُون بالشهرة، فيستغل ذلك لتميع التصور الاجتماعي، اتجاه الغاية من اللباس. ولعل أكبر تناقض تشهده البشرية اليوم، في مسألة اللباس، هو أنه كيف أن بعض المجتمعات، تعارفت على أن تكون مظاهر العري والإغراء، وإبراز مقومات النساء الجسدية، مظاهرا اعتيادية وعرفا اجتماعيا، وفي نفس الوقت، تعتبر المرأة العنصر الأضعف اجتماعيا، والأكثر عرضة للتحرش والاغتصاب، بينما الرجل، فإن العرف الاجتماعي يقتضي بالنسبة له، أن يلبس لباسا ساترا، مع أن الرجل ليس أكثر من يتعرض لهذا النوع من الإيذاء عادة. وهذا يعني أن المجتمع انقلبت مفاهيمه، وتشوهت تصوراته، أو أن المجتمع تعرض لتفريغ مقصود من القيم (ظاهرة مفتعلة)، بسبب فرض مفاهيم وقيم جديدة، لجعل المرأة كجسد متاحا للاستعمال للجميع، وفي شتى المجالات. فإثارة الانتباه وإثارة المشاعر، من بين الخصائص الطبيعية التي تميز جسد المرأة، مما يجعل اختزال كيانها وقيمتها كإنسان في مجرد الجسد شيئا بديهيا في حالات الانحراف وتشوه التصورات، خاصة وأن هذا الانحراف ربط بالجوانب المادية في النظام الاجتماعي، مما زاد من تعزيز تشويه تصورات المجتمع اتجاه اللباس، لتتحول وظيفته من الستر إلى وظائف أخرى، لا تنضبط بالضوابط الأخلاقية، بينما نجد أن لباس الرجل، مايزال إلى حد ما محافظا على فكرته الأصلية، مما يعني أن جعل جسد المرأة متاحا للاستغلال، سواء للمتعة أو للإغراء أو للارتزاق، كان توجها مقصودا، فمع الوقت تقلصت قيمة المرأة كإنسان يمثل جنسا بشريا له وظيفة رئيسية في الوجود البشري، وتم حَصر هذا الوجود فقط في المقومات الجسدية.

إنه ليس هناك منطق يمكن من خلاله، أن نربط إمكانيات المرأة وقدراتها العملية والعقلية، بلباس التنورة القصيرة أو اللباس الضيق أو المغري والمثير. فهذا التحول في الفكر والتصور، الذي جعل من هذه الظاهرة عادة وعرفا سلوكيا تعودت النساء على ممارسته،

انحراف كبير عن المنطق العقلي، وانحراف عن أصل الظاهرة، بل إن تشكلها كعرف اجتماعي، جعلها تبدو كظاهرة مستقلة، أو أنها سمة من السمات الخاصة بالحقبة الحداثية والحضارية المتقدمة، والتي يدعي البعض أنها حقبة تجنح إلى تبسيط الحياة، والتجرد من التقاليد وتكريس مبادئ الحرية، وأولها الحريات الفردي، ولهذا فإن كثيرا من النخب قد ترفض طرح فكرة تغيير نمط حياة مجتمعاتها، ليس لكونه النمط الذي ألفوه، أو لأنه النمط الذي يعبر عن هويتهم الثقافية، أو لكونهم موقنين أنه النمط الذي يعبر عن الحرية والعدالة الاجتماعية، وإنما في الحقيقة أن الكثير من هذه النخب، بل وحت شريحة كبيرة من أفراد المجتمع، يرفضون تغيير نمط حياتهم هذا والعودة للنظم الأخلاقية، لأنهم يخشون أن يفقدوا تلك الممارسات والمظاهر الشهوانية التي أدمنوا عليها، ويخشون فقدان تلك الامتيازات، التي يمنحهم إيها المفهوم الفضفاض للحريات الفردية، والاستغلال الذي يمارس باسم الرأسمالية، ومن الواضح جدا من الناحية التاريخية، أنه كلما رفعت شعارات الحرية، لا يأتي بعدها إلا الاستعمار أو العبودية أو الاستغلال، وحتى نكون منطقين ومتصالحين مع أنفسنا، أصبح من الواجب علينا إعادة النظر في مفهوم الحرية، والحريات الفردية بالخصوص، فالتخلي عن الأخلاق والقيم يفتح أبواب الانحراف في السلوك الاجتماعي، خاصة وأن الدول الحديثة غيبت دور المجتمع، وأضعفت قدرته على إصلاح نفسه بنفسه، وهذا من بين عوامل الانحراف، وهو التسلط السياسي، وهو ما سأذكره في النقطة التالية.

الثالث- التسلط السياسي: وأقصد بذلك عندما تستغل النخبة الحاكمة سلطتها، في تفريغ المجتمع من ثوابته الأخلاقية أو استبدالها بمعتقدات أو نظم اجتماعية، توافق تصورات وأفكار النخبة السياسية، أو الأيديولوجيات التي تنتمي إليها طبقة تلك النخبة الحاكمة، أي أنه يتم فرض مظاهر، ونظم اجتماعية جديدة بقوة السلطة. وهذا بالتأكيد يسهم في إحداث تغيرات جذرية على نمط الحياة في المجتمعات، بل ويأثر أيضا على سلوكيات الأفراد فيه، مما يحرف مسار المجتمع ويجعله ينفك تدريجيا عن نظمه الأخلاقية وقواعده الثابتة. فلقد تم إلزام المجتمعات الحديثة بفكرة أن الدولة هي من لها الحق في فرض القانون، وتقرير ما هو أخلاقي أو غير أخلاقي، مع العلم أن النظام الأخلاقي هو من اختصاصات المجتمع، وهو من يقرر مرجعيته وليس الدولة، لكن الدولة الحديثة توسعت في تحكمها في النظام الاجتماعي، لدرجة أن المجتمع ككيان كلي، لم يعد له أي دور سوى كونه مجموعة من الأفراد المنتجين،

الذين يسهمون في انماء ثروة الدولة، وجعلت القوانين الوضعية هي المعيار والمرجعية النهائية لتصنيف السلوكيات الفردية، وتحديد الصالح منها أو الفاسد، وما هو أخلاقي منها وما هو غير ذلك، ونظرا لهذه البيئة التي يخلقها نظام الدولة الحديثة، فإنه لا نستغرب ظهور مشاعر عدم الانتماء وفقد الهوية، خاصة بعد أن تصبح تلك الأخلاقيات والقيم والمبادئ، التي تميز المجتمع شيئا مبتذلا، وقابلا للانتهاك، بل إن المجتمع فقد تلك الإرادة التي توجهه، وأصبح كالقطيع التائه، الذي لا يستطيع الاسترشاد إلا بوجود سلطة الدولة، وزاد الأمر ترسخا، مع ميول الأفراد نحو الفردانية، وفقا لمبدأ "فليهتم كل فرد بشؤنه الخاصة" فكلما تفرق الأفراد وتفككت اللحمة الاجتماعية، وانكفئ كل فرد على نفسه، كلما قوي تحكم السلطة، وكان ذلك مؤشرا واضحا، على انبعاث الديكتاتورية.

إلا أن هذا التوجه، الذي تسير فيه الدول الحديثة، قد بان عوره، حيث أصبحت الدولة مطالبة بتحمل أعباء كبيرة لضبط سلوكيات الشعب، لكون الضوابط والمبادئ الأخلاقية فقدت ثباتها وأصبحت عبارة عن مفاهيم هلامية وغير واضحة، مما يجعل الدولة تبذل مجهودا كبيرا لضبط السلوكيات، فالقيم الدينية مثلا، كانت تلعب دورا كبيرا في خفض معدلات الجريمة، كما أنها كانت تسهم في حل كثير من النزاعات، لكن بعد أن تم تغيب هذه القيم، أصبح على الدولة أن تواجه هذا الانفلات، والذي تبلور على شكل التزامات مالية لابد من تأمينها لتوفير السجون والمحاكم، وتوسيع نطاق الأجهزة الأمنية وغيرها، وهذا كله ليس سوى نتيجة لانحراف في تصور الأخلاقيات، فتصور السياسيين وأصحاب القانون والسلطة للأخلاق، يكون دائما مقترنا بالسياسة نفسها، مع العلم أن السياسة لا تلتزم بضوابط معينة، لأنها وجدت فقط من أجل تحقيق المصالح، حتى لو كانت ذلك على حساب الأخلاق. فالسياسة بشكلها الحديث، هي بحد ذاتها انحرفت عن مقصدها الأصلي، الذي وجدت من أجله، فكما هو معلوم إن أي علم إنما هو نتاج اجتماعي، وجد لضرورة ملحة ولتحقيق مصلحة اجتماعية محددة، والسياسة هي منتوج بهذا المعنى، إلا أنه في وقتنا الراهن، أصبحنا نرى السياسة وبسبب بيئة الصراع المتولد داخلها، لا تعير اهتماما لما يصلح للجنس البشري، وانما تجنح أكثر نحو خطاب إغواء الجماهير، وما يطلبه المشاهدون، بغرض استقطاب أكبر عدد من الأتباع، وتحقيق مصالح التيارات السياسية، سواء كان ذلك على حساب الأخلاق أو الدين أو المصالح الاجتماعية. وظهر في النخب السياسية ظاهرة ما أصبح يعرف بالنفاق السياسي، فالتاريخ في هذا الصدد مليء

بالأمثلة، حيث تسببت السياسة ليس في تفكيك المجتمع فقط، بل حتى في سفك الدماء، فالمصلحة السياسية أصبحت قوة تعلو ولا يعلى عليها، وأصبح التعصب والمصلحة المادية، هي السمة الواضحة والموجهة لها.

وأصل ظاهرة السياسة، أنها وجدت لضرورة تنظيم التجمع البشري، وتحقيق المصالح العامة، وتأمين حياة المجتمع، وحفظ شمله من التشتت. بينما السياسة الحديثة اليوم ، ترفع شعار "فرق تسد"، فتفكك أواصر الروابط الاجتماعية، لتقوى سيطرتها على المجتمع بصورة أكبر، وفي نفس الوقت يتسنى لكثير من أصحاب الأطماع الخاصة، تحقيق مصالحهم الفردية، لكن كل هذه المظاهر، لم يكن بالإمكان أن تتشكل لولا وجود خلفيات فكرية، مرتبطة بالتصورات العقلية لتحفزها. فالأيديولوجيات المشكلة لوعي وتصورات أغلب السياسيين، تحرف مفهوم الأخلاق لديهم، وبالتالي ليس من الغريب أن نلاحظ محاولة تيار سياسي، ترسيخ مبادئه الأيديولوجيا في المجتمع، بعد تمكنه من الحصول على السلطة، ولن يتأتى له ذلك، إلا إذا تمكن من تفكيك الروابط التي توحد المجتمع، وتفريغه من ثوابته، وفرض مظاهر جديدة بغرض إعادة تشكيل الوعي الجماعي للمجتمع، ورغم الاعتراض والرفض المجتمعي، فلن يكون ذلك كافيا لردع من أصبح يمتلك سلطة الإعلام، والأمن والمال، وسلطة التعليم أيضا. وبالتالي سيكون المجتمع ضعيفا، ولن يقدر على مواجهة تمرد الدولة على قيمه وأخلاقياته وأعرافه، فمع التحكم في الإعلام والتوجيه التربوي والفكري، ومع طول زمن هذا التحكم، سينشأ جيل جديد بمفاهيم مشوهة ومنحرفة، عن تلك المتأصلة في المجتمع، بل وربما يكون لديه ميول التمرد على النظام الاجتماعي، مما يضعف جانب الانتماء، ويحفز جانب الفردانية المتوحشة، التي لا تعترف إلا بالمصلحة الفردية، وهذا يعني أن تخلق بيئة أشبه بمرحلة البدائية، يسود فيها الصراع والتنافسية المفرطة، حيث لا مكان فيها للمشاعر الإنسانية.

قد يبدو هذا تحليلا مبالغ فيه، لكن لابد من الأخذ في الاعتبار عند ملاحظتنا للظواهر، قدرتها على التوليد، بحيث يتتالى ظهور ظواهر جديدة، كنتيجة عن الظاهرة الأولى، والسبب في ذلك أن التفاعلات الاجتماعية، مع كل ظاهرة تخلق بيئة مناسبة لظهور ظاهرة أخرى، وإن كنا قادرين على استحضار هذا الأمر، فإننا سنكون قد قطعنا شوطا كبيرا، في إيجاد سبيل لتوقع مآلات الظواهر.

إن انحراف السياسة عن مقصدها الأصلي، عاد بالضرر على المجتمعات، خاصة بعد تزاوج السلطة والمال، وأصبح المال لاعبا رئيسيا في تحديد التوجهات السياسية للدول، حيث إن العقلية الرأسمالية لا تعترف إلا بالمصالح، وأن كل فلس يصرف على تيار سياسي معين في الانتخابات من قبل الداعمين له يعد استثمارا، ومن المتوقع أن يعود بالربح على أصحابه في فترة ما، وبالتالي فإن الدولة التي تتبنى هذا الشكل من النظام السياسي، من البديهي أن تكون من بين أولوياتها خدمة مصالح الطبقة الرأسمالية، فتوفير اليد العاملة الرخيصة مثلا، يقتض من الدولة أن تخلق بيئة صراع اجتماعي مفتعلة، ليصبح المجتمع في حالة تهافت على مناصب الشغل، ويحدث ذلك إما بالتشجيع على استجلاب يد عاملة من المهاجرين، أو برفع الأسعار وخلق التضخم، وهذا بالتأكيد سيدفع بالعامل إلى أقصى حدوده، وسيضطره إلى العمل بأقل الرواتب لساعات أطول، أو لعدد وضائف أكثر مع التحفيز على الاقتراض[94].

الرابع- انحراف التصورات والقياسات: وهو أن يخطئ المجتمع في تصوراته اتجاه الغاية من نظامه الأخلاقي، ومثال ذلك انحراف تصور بعض المجتمعات، اتجاه إلزامية الزواج، فحصروا الغاية منه في تلبية الحاجة الجسدية، وتفريغ الشهوة فقط. ولهذا عندما تعرض المجتمع لعوامل الانحراف، ظهرت مظاهر الترشيد والاختزال في مؤسسة الزواج، فانحرف سلوك الأفراد، واستحدثوا علاقات تحقق نفس الغرض، لكن بدون عقد زواج، والاكتفاء باتفاق الطرفين للعيش معا، مادام الغرض من العلاقة متحقق دون وضع أي التزامات أخلاقية أو اجتماعية على الطرفين، وهذا الأمر لا يعارض القواعد الأخلاقية فقط، بل إنه يعارض حتى المبادئ الإنسانية، وقد سبق وطرحنا أدلة على بدائية هذا السلوك، وأنه يعد سلوكا عشوائيا، يخل بالتوازن الاجتماعي.

ومن بين الأمثلة أيضا، تشوه تصورات المجتمع اتجاه مفهوم البيع والشراء، واعتبار الفوائد أو الربا بمثابة بيع وشراء أيضا، أي أن تقديم قرض بفائدة يعتبر بيع للخدمة، أو تعويض للوقت في حال تجاوز المقترض وقت السداد المتفق عليه. في حين أن القياس الحقيقي لهذه المعاملة، كان يجب ان يندرج ضمن الابتزاز واستغلال حاجة الناس واضطرارهم، بل إنه بإمكاننا قياس هذه المعاملة، على النصب والسرقة، ولن يظهر بينها أي فرق، بخلاف لو

---

[94] {وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا} القرآن الكريم سورة الإسراء الآية 16

قسناها على البيع والشراء. فإلزام المقترض بدفع مبلغ زائد على المبلغ الذي تم اقتراضه، يعتبر أخذا لمال غير مستحق.

ومن ذلك أيضا، أن بعض التيارات الفكرية، والفئات الاجتماعية المحدودة، تطرح تساؤلات حول ما جدوى احتفاظ المجتمعات بنظام المحارم[95]؟ فهذه القواعد الأخلاقية، التي تجرم بعض العلاقات وتحرمها، تظهر لبعض التيارات الفكرية، أنها لا تنبني على أسباب منطقية أو علمية، بينما لو تبصرنا في هذا النوع من الأخلاق، سنجد أن النظم الاجتماعية الإنسانية، تتميز بها عن النظم الحيوانية، وبالتالي فإن هذا النظام الأخلاقي الإنساني، يعتبر نظاما متقدما ومتطورا، بينما انعدامه في النظم الحيوانية، دليل على أنه مظهر من مظاهر العشوائية البدائية، كما أن هذا كان سائدا ما قبل رقي المجتمعات البشرية، وقبل تطويرها لأنظمتها الاجتماعية التي شملت الأعراف والقوانين والأخلاق، والتقسيمات والتصنيفات الاجتماعية المختلفة.

ويرجع سبب الجهل الذي يدفع مثل هذه التيارات الفكرية، التي تطرح مثل هذا الطرح، هو البعد عن أصل زمن النشأة، ونسيان أسباب ودوافع التشريع المنطقية، واختفائها من التصور الجمعي للمجتمع، وحتى نعطي تصورا منطقيا لهذه الأسباب، لابد وأن نكون قادرين على تصور مآلات السلوك البشري، وأثاره داخل المنظومة الاجتماعية، قبل إقراره كسلوك مقبول اجتماعيا، والسبيل لذلك يكون بإعمال القياس المناسب على الظواهر، فلو فرضنا مثلا، أننا أجزنا العلاقة بين الأخ والأخت، فهذا يعني أننا نفتح الباب، لحصر العلاقات داخل الأسرة الواحدة فقط، ولن تتحقق الغاية من هذه العلاقة، وهي التمازج والتآلف، وتجانس المجتمعات، إضافة لما ينتج عنه من مظاهر اقتصادية سلبية، كتكدس الثروات، وإعادة انتاج نفس الطبقات الاجتماعية، فمن الإيجابيات الكبيرة، التي تتحقق من خلال الزواج خارج محيط الأسرة الواحدة، هو توزع الثروات، وخلق نظام تكافلي انساني تلقائي، بين أفراد المجتمع وليكون بعظهم سببا في ارتقاء البعض الأخر، فيمكن للغني أن يتزوج من امرأة فقيرة، فيرتقي بها وبأسرتها إلى طبقة أعلى، والعكس أيضا صحيح، فيمكن للغنية أن تتزوج فقيرا، فتكون سبب ارتقائه إلى صفوة المجتمع، أو تكون سببا في أن يصير فردا منتجا، يسهم في تنمية المجتمع، وبهذا نكون نجني ثمار توزيع الثروة، أو بمعنى أصح،

---

[95] المحارم: هو نظام تشريعي يحدد أصناف النساء اللواتي لا يمكن للرجل الزواج بهن او معاشرتهن كالأم والأخت والبنت وبنت الأخ والأخت والخالة والعمة... الى غير ذلك

تشارك الثروة[96]. سواء من حيث الارتقاء بالشرائح الاجتماعية الفقيرة أو الوسطى، أو من حيث تقليص الفجوة بين الطبقات، فكما هو معلوم، أن أفراد الطبقات الفقيرة، يكونون أكثر عرضة لعوامل الانحراف، ومن شأن هذا الشكل من التداخل بين الطبقات، أن يسهم في إذابة الفوارق، وإضعاف العوامل المساهمة في انحراف بنسبة كبيرة، وبهذا الشكل يكون المجتمع يسير بالتدريج، نحو الارتقاء والتطور والتحسن، سواء على مستوى النظام الاجتماعي، أو على المستوى المعيشي، وهذه الغاية هي من بين مقاصد تشريع تعدد الزوجات في الإسلام مثلا، خاصة وأن الإسلام يرغب بشكل كبير في اليتامى والأرامل[97]، وهذا ليس غريبا، فحتى في وقتنا الحضر، فإن أغلب الدول تعترف بأن الطبقة الأكثر هشاشة في المجتمع، والتي تعاني من قصوة العيش، هي هذه الفئة، أي فئة اليتامى والأرامل بالإضافة إلى العوانس، ولذلك فإن التعدد في المجتمعات العربية، وفي التشريع الإسلامي، يعتبر حلا طبيعيا لتحقيق التكافل، وفي نفس الوقت، يحول دون ظهور مظاهر الانحراف والفساد، في مثل هذه الفئات الضعيفة، وفي الواقع هذا النوع من التكافل يبدو منطقيا و واقعيا، فالدولة قد لا تكون قادرة على التكفل بالأعداد الغفيرة لهذه الطبقة، وكثير من الدول منهم الدول الغربية التي تصنف كدول متقدمة من حيث النظام الاجتماعي، لجأت الى حيل عدة ـ لتخفف عنها ميزانية الانفاق على هذه الشريحة ـ ومن تلك الحيل، تشجيع المرأة على العمل بدعوى أنه حق إنساني، و إخراج قوانين تقنن وتبيح الدعارة، بحجة أنها خدمة من الخدمات.

وبالعودة إلى نظام المحارم، فمن بين الأسباب التي تجعل منه نظاما منطقيا وعادلا، هو الحفاظ على الروابط الأسرية والأمن الاجتماعي، فقد تكون أسرة واحدة تظم ابنين ذكور وبنت واحدة، ومن شأن السماح بمثل هذه العلاقات، أن يثير صراعات بين أفراد الأسرة، فكما أوضحنا سابقا، أن المرأة تعتبر مهيجا خارجيا وموردا من الموارد، وبالتالي فإن نشوب صراع بين الإخوة محتمل بشكل كبير، مما يعني أن مثل هذه العلاقات، قد تكون سببا في التفكك الأسري، بل إن هذا قد يتوسع لدائرة أكبر، ويحدث تفكك في النظام الاجتماعي، ويخل بتوازنه، وهذا يعتبر إضرار بمسلم من المسلمات الاجتماعية، وعلى هذا المقياس، جاء

---

96 {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ۚ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ۚ إن الله عليم خبير} القران الكريم سورة الحجرات الآية 13

97 {وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى} القران الكريم سورة النساء الآية 3

تجريم العلاقة مع زوجة الابن وزوجة الأب والبنت وغيرها، فقد يتسبب ذلك في ارتكاب الأبناء جرائم في حق أباءهم أو العكس.

ولولا أن بعد الأجيال عن زمن نشأة أصل التشريع الأخلاقي، والذي أدى إلى نسيان بعض المجتمعات أسباب التشريع، لما طرحت مثل هذه الشبهات، وإضافة لما ذكرناه سابقا من الأسباب، ما أثبته العلم بكون زواج الأقارب، قد يرفع من نسبة حدوث تشوهات خلقية، أو انتقال الأمراض الوراثية، ولنا تخيل الوضع مع زواج الإخوة. ومن هنا نستنتج أن هذا النوع من النظم الأخلاقية له دور وظيفي، ويلعب دورا في الأمن الاجتماعي وسلامة الأفراد، وبالتالي فهذا يظهر أن هذه القواعد الأخلاقية، نتاج لتراكمات معرفية، خبرها المجتمع البشري بطريق التجربة، مع تعاقب الأجيال، وتم استيعابها حتى أصبحت من المسلمات لمدة طويلة، لكن نسيان الأسباب مع الوقت، يجعلها تصبح قابلة للتشويه والتشكيك.

الخامس- بيئة الصراع : تعد بيئة الصراع من بين أسباب الانحراف، لأنها غالبا ما تنشأ بسبب شح الموارد، والصراع الذي يحتدم حينها بين أفراد المجتمع، من أجل تحصيل الحاجيات الضرورية من هذه الموارد النادرة. وليستطيع الفرد أن يحصل حاجته بالطرق المشروعة، من أجل حياة طبيعية، كتحصيل المسكن والمأكل أو الزواج، لابد له من امتلاك الوسيلة لذلك، و وسيلة ذلك بلا شك هي المال في عصرنا الحالي، وإن لم يستطع الفرد تحصيل هذه الوسيلة بالطرق المشروعة، فإنه بلا شك يكون أكثر عرضة للانحراف، وبالتالي يصبح المجتمع معرضا بشكل كبير لانتشار الجريمة، والفساد الأخلاقي بشكل عام، لأن بيئة الصراع تجعل من غريزة البقاء، تبرز عند الفرد بشكل قوي، فتطغى على تصرفاته، وتؤثر على موازينه القيمية والأخلاقية، وتبرز نوازعه الفردانية بشكل كبير، حينها يصبح فردا متمردا على كل القيم الاجتماعية، ولعل المجتمعات المعاصرة اليوم، منذ الحرب العالمية الثانية، ومنذ حقب الاستعمار، ما تزال تعيش مخلفات بيئة الصراع، بل إن بعضها قد تجذرت فيها هذه البيئة، وأصبحت وضعا ملازما لها، وهذا ما تسبب في شيوع مظاهر الفساد الأخلاقي بشتى مظاهره و ينتشر على جميع المستويات، ابتداء من رأس الهرم في المجتمع، الى ادنى شريحة فيه.

وإن قال قائل: إن التمرد على القيم الاجتماعية أو الأخلاقية، لا يمكن اعتباره نتاج لبيئة الصراع، أو اعتباره معيارا للانحراف، لكون القيم والأعراف والأخلاقيات، يختلف تصورها من مجتمع لأخر، وما هذا التمرد إلا مظهر من مظاهر ممارسة الحريات الفردية.

أقول: في الحقيقة إن مثل هذا الكلام، يعد بمثابة تبرير وإعطاء الفرد الحق والصلاحية، لمخالفة القوانين الاجتماعية، وهذا سلوك يعتبر حرية في غير محلها، بل هي حرية غير معقلنة، ولها تأثير سلبي بليغ على المجتمع، فمن المعلوم أن الفرد إذا أصبح منحرف السلوك، فإنه يصبح ذو ضرر على أفراد المجتمع، خاصة إذا تشبع بذلك الاعتقاد، الذي مفاده أنه حر في فعل كل شيء بدون قيود حرية مطلقة، فتاجر المخدرات يعتبر القانون مجرد كلمات، أو جمل من إنشاء وابتكار إنسان بشري، رأى أن يجرم المتاجرة في المخدرات من منظوره الخاص. أي أنه قانون ليس له أي قيمة بالنسبة له، ما دام من إنتاج فرد يتساوى معنا جميعا في البشرية، وهذا يعطي لتاجر المخدرات، إحساسا بأحقية انتهاك القانون، خاصة وأنه يرى، تلك المخدرات ليست سوى منتج يلبي حاجة البشر، بدليل تزايد الطلب عليها.

لكن الحقيقة تكمن في كون هذا الفرد، لما أجاز لنفسه هذا العمل المجرم أخلاقيا وقانونيا، إنما يسهم في إفساد المجتمع، ويضر بالمسلمات الإنسانية، كالأمن والتوازن الاجتماعي، ولهذا يكون من حق المجتمع، أن يحكم بالسجن أو حتى الإعدام في حق هذا الشخص، حفاظا على سلامة هذا المجتمع، ورغم أن هذه الأحكام قد تبدو غير إنسانية، إلا أن ضرورة الحفاظ على المجتمع تجعل من مثل هده العقوبات، عقوبات عادلة، فالمصلحة العامة مقدمة على المصلحة الفردية، **وحياة المجتمع أكبر قيمة من حياة أفراده**،[98] وهذا الأمر نمارسه بشكل تلقائي، عندما نخصص مجموعة من افرادنا، كمجندين على استعداد للتضحية والموت، من أجل الوطن أو من أجل قضايا مصيرية، فحياة المجتمع أولى من حياة أفراده.

ومن أمثلة ذلك أيضا تلك المظاهر المنحرفة للباس الاحتشام في المجتمعات الدينية أو المحافظة، حيث إن تأخر سن الزواج وندرة الرجال المؤهلين، خلق بيئة صراع دفعت فئة عريضة من النساء إلى التدرُّج في تحريف شكل اللباس، ليتحول إلى لباس إغرائي أكثر منه لباس احتشام أو لباس له دلالة دينية، وهو ما خلق نوعا من التناقض بين الثوابت

---

98 {من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ۚ ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ثم إن كثيرا منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون} القران الكريم سورة المائدة الآية 32

الاجتماعية وبين السلوك الاجتماعي، وبالتالي فإن تدخل المجتمع في مثل هذه الحالة لا يمكن اعتباره تدخلا في حياة الأفراد، ولا يمكن اعتبار انحراف الأفراد في هذه الصورة هو حرية فردية، لأن الأمر يتعلق بنظام اجتماعي له قواعد ثابتة وهو الدين، الذي يعتبر نظاما ذو قداسة ومن واجب المجتمع أن يحافظ عليه، ويعتبر المخالف له مسيء لهذا النظام وللمجتمع، وبالتالي يكون من حق المجتمع أن يعاقب أو يعاتب المخالفين، لأن الدين يختلف عن الأيديولوجية، فالدين قواعده ثابتة ولا مجال للتغيير فيها لأن مصدرها الله، بينما الأيديولوجية مصدرها العقل البشري المنطلق من الاحتمال القابل للتغيير والانتقاد، والمجتمع يتعامل معها بانفتاح أكبر. ولذلك فالأفراد الذين يغضبون عندما تُنتقد سلوكياتهم بناء على تصور ديني، ويعتبرون الأمر تدخل في خصوصياتهم، ليس لهم الحق في ذلك. لأنهم بكل بساطة هم الذين اعتدوا على قواعد تعد من ثوابت المجتمع الدينية بسلوكيات تحرفها أو تشوهها، أي أنهم ضمنيا اعتدوا على المجتمع، فإن أرادوا أن لا يُنتقَدوا فما عليهم بكل بساطة إلا أن يصرحوا بعدم انتمائهم وتبنيهم لقواعد هذا النظام الديني، أو يَحصروا اجتهاداتهم في المجالات الأيديولوجية ذات البعد العقلي. **فالدين كالوطن الذي يحميه المجتمع إذا انتهكت حدوده، بينما الأيديولوجيا كالمحيط الذي يسبح فيه الجميع مؤمنون كانوا أم لا.**

إن المجتمعات التي تتغلغل فيها حالة الصراع الاجتماعي، تصبح فيها القوانين عقيمة الأثر في نفوس الأفراد، وتفقد خصائصها كحاجز يردع الناس عن الانحراف إلى السلوكيات التي تعود بالضرر على المجتمع، خاصة في تلك المجتمعات التي تهمشت فيها القواعد الأخلاقية، وانسلخت عن ثوابتها القيمية، وأصبح انتهاك هذه القيم و القواعد ليس مسموحا به فقط، بل أصبح يعد سمة من السمات الممدوحة في المجتمع، كنوع من التطور أو الانفتاح، وهذه المظاهر تكون هي أول خطوات الانحراف في المجتمعات، لكَوْن القواعد الأخلاقية والقيمية وحتى الدينية، تعتبر عوائق وجدانية ونفسية تحول بين الفرد وبين الانحراف، ومن شأن غيابها أن يجعل الفرد فارغا وجدانيا من أي ضوابط تكبحه عن إلحاق الضرر بنفسه أو بمجتمعه، وهذا الدور لا يستطيع القانون فعله، لكونه يفتقر للبعد الوجداني، ولهذا يعد من بين أكثر الأخطاء شيوعا في النظم الاجتماعي، هو الاعتماد الحصري على القوانين وما يرتبط بها من نظم عقابية وزجرية، وجعل القوانين تحل محل القواعد الأخلاقية والدينية والعرفية، مما يجرد المجتمع من صلاحياته، للمشاركة في التوجيه والتربية والتوعية، بل إنه يضع شريحة كبيرة من الناس، وخاصة الشباب، في حالة تناقض بين ما يعايشونه داخل

النظام المجتمعي كدولة، وما يتلقونه من المجتمع كذاكرة جمعية متعارف عليها ترتبط بما هو أخلاقي وديني وعرفي، ونتيجة لذلك ومع مرور الوقت وتعاقب الأجيال، ينشأ لدينا مجتمعا مفرغ من القيم، ولا تؤطره أي حدود ولا تربطه أي معرفة ثقافية أو فكرية، ومع وجود بيئة الصراع، فإن هذه المظاهر سيتقوى أثرها بشكل عميق في المجتمع، مما يجعله مفكك تماما، وتصبح الفردانية سلوكا متجذرا، يفرز لنا مظاهر الطبقية والتهميش، والإقصاء والانحراف الأخلاقي والاجتماعي. ولا يمكن التعويل على الوعي الإنساني في بيئة الصراع، فعندما يفقد الانسان، تلك المفاهيم الوجدانية، التي تربطه بمعاني الإنسانية والقيم والأخلاق، سيكون قد اختلت لديه موازين الضبط والتفكير، فلا صوت يعلو في وجدانه حينها سوى صوت المنفعة المادية.

إن الانحراف الاجتماعي، كظاهرة اجتماعية، إنما هي منبعها الفرد أولا، وبالتحديد من دوافعه النفسية، ويمكن أن تكون الظروف المحيطة بالفرد بيئة خصبة لتنامي هذا الانحراف، أو تكون سببا في تقوية بواعثه، فلا يمكن للإنسان أن يتحول من السلم إلى العدوانية، دون وجود بواعث وأسباب لذلك، فطبيعة البشر تميل للاستقرار والسلم، وتميل أيضا إلى التشبث بما هو اعتيادي ومعلوم، ويحقق المصلحة العامة، وقد يرى البعض أن هذا ليس انحرافا بل هو تطور في النظام الاجتماعي والتصورات الفردية، وصورة من صور التقدم. لكننا نقول إن مثل هذا الطرح، ليس سوى هروبا من تحمل مسؤولية الإصلاح داخل المجتمعات، وهروبا من الاعتراف بأن ما وصلنا له، إنما هو انحراف ظاهر، لذا يتم تغطيته بصبغة العادة والثقافة، أو إدخاله في مجمل معاني الحريات الفردية، التي أصبحت مفهوما مبهما، لا حدود له ولا معايير تقيسه أو توضح معالمه، فهناك من يقتصر في فهمه على كل ماله علاقة بالجنس، وتركز ألة الدعاية والإعلام، المرَوجة للتمرد على القيم والاخلاقيات الاجتماعية، على كل ما يثير الغرائز، كوسيلة للترغيب في هذه المفاهيم والايديولوجيات، وأصبح جسد المرأة او الرجل هو الجائزة، التي يحصل عليها كل متحرر، حسب ما يروجونه من تصورات، وهذا فساد كبير لا ينتج لنا سوى مزيد من الخلل في المنظومة المجتمعية، فحتى المجتمعات التي تصنف على أنها مجتمعات متقدمة، والتي تعتبر أن العلاقات بين الجنسين خارج إطار الزواج حرية فردية وقيمة إنسانية، وأنها تسهم في بناء شخصية متوازنة ولا تعاني من الكبت، تنتشر فيها مظاهر تعنيف المرأة ومظاهر الاغتصاب

بشكل كبير، بل الأكثر من هذا، تعتبر من أكبر الدول التي تعاني من اغتصاب القُصَّر، وهذا يهدم تلك النظريات السخيفة، التي يروجها الإعلام بكون القواعد الأخلاقية تتسبب في العقد النفسية والكبت لدى الأفراد، ويطرح أنصار هذا التوجه أطروحة مفادها، أن الكبت الذي تتسبب فيه القيود الأخلاقية والدينية، هو المتسبب في انتشار الجرائم والاغتصاب والتحرش، بحجة أن "كل ممنوع مرغوب" و إذا كان كذلك فما جدوى من منعه منذ البداية؟(حسب زعمهم). وهذا الطرح قد أثبت الواقع الحالي أنه طرح لا ينبني على حقيقة ثابتة، وإنما هو مبني فقط على الميولات الشهوانية لأصحابه، لإن الاحتقان الغريزي المستمر لدى الأفراد، لا يحقق التوازن النفسي، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع بصفة عامة، ومن المعلوم أن الاحتقان الغرزي المستمر، قد يتحول إلى شكل من أشكال العنف خاصة عند الرجل، فقد ذكرت كثير من الإحصائيات أن احتالية تحول الرجل إلى العنف، تصبح أكبر عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الحميمية، ويمارس بشكر أكبر على العاملات في مجال الدعارة، وهي ظاهرة تنتشر في بلدان الانفتاح بشكل كبير.

إذاً فدعوى أن الحرية الجنسية التي منحت للأفراد، حتى يتمكنوا من تفريغ غرائزهم المكبوتة، للحيلولة دون انتشار العنف أو انتشار الجرائم، هو أمر غير مسلم به وخرافة من خرافات العقل الحديث، وأما الحقيقة المثبتة هنا، هي أن **الشيء إذا زاد عن حده انقلب إلى ضده**، ولهذا فإن المجتمعات على مر التاريخ، حرصت على التوازن الاجتماعي والنفسي للأفراد، وجعلت للعلاقات بين الجنسين نظاما، يمكن الأفراد من تلبية حاجاتهم العاطفية والغريزية، دون أن يعود ذلك على المجتمع بالضرر فمن غير المتصور عقلا، أن البشرية عاشت كل هذه الحقب التاريخية، من غير أن تختبر العلاقات العشوائية بين الجنسين، فهذا مستحيل، فلابد وأن تكون البشرية عايشت هذه المرحلة من التطور، ولابد وأن الأفراد في تلك الحقب، كانوا يستمتعون بتلك الحرية المطلقة في ذلك الحين، لكن وعلى ما يبدو، أن هذه المظاهر قد ظهر فسادها للبشر مع مرور الوقت، وتراكمت الخبرات والتجارب مع تعاقب الأجيال، فاختاروا اعمال العقل والمنطق المبني على الواقع المجرد في هذه الأمور، لذا جنحوا إلى التنظيم الذي يضمن حق كل فرد في المجتمع، ويضمن توازن المجتمع ككل، ومن بين أقل تلك الأضرار الناجمة عن تلك العلاقات العشوائية، هي أن تصبح المرأة كشيء مشاع ومتاح للجميع استغلاله ولا قيمة له، لا من الناحية الإنسانية ولا حتى من الناحية المادية، وهذا ما قد أدى إلى انحراف تصورات بعض الأمم اتجاه المرأة،

حيث كانت تعتبر كائنا لا فائدة له سوى المعاشرة والانجاب، وظلت هذه الفكرة كصورة نمطية، مصاحبة لحضارات متوالية ولزمن طويل، إلى أن اقتنع الناس بضرورة وضع قوانين وتشريعات أخلاقية، تحقق العدل والسلم والتوازن في العلاقات بين الجنسين، وأكثر إنسانية وتقدما من النظم البدائية السابقة، والتي كانت عبارة عن تجمعات تميل أكثر للحيوانية في نظامها.

وكما هو متكرر في التاريخ، أن كل ثورة حضارية وإنسانية، لابد وأن يكون وراءها مجددون، يدعون الناس إلى عقائد وتشريعات دينية تعيد إصلاح ما أفسده الانحراف وتباعد الأجيال، أو أن يصل الحال بهذه المجتمعات، بأن تصبح على قناعة تامة، أن الحل الذي سيخرجها من الفوضى التي حلت بها، يكْمن في عودتها إلى العقائد والتشريعات الدينة، وهذا حاصل حتى في وقتنا الحاضر. فعندما رفعت بعض الشعوب شعار الثورة، وثارت على أنظمتها المستبدة، كان الدين حاضرا في شعاراتها، وكان حاضرا كذلك في خيارتها كنظام صالح لتحقيق العدل والتوازن الذي تنشده الشعوب، لكن وللأسف، بعض الأطراف لا يروق لها الأمر حينما تتجه الشعوب هذا التوجه، فيتم اخفات صوتها بصوة الرصاص، أو يتم معاقبتها بطريقة سياسية كالتضخم وإضعاف العملة، وزيادة حجم الديون، والعنصرية في التوظيف وإضعاف الاقتصاد عموما والتشدد في القوانين والاعتقالات، إلى غير ذلك من وسائل الإخضاع، فكلما أُفقرت الشعوب انشغلت بقُوة يومها ودخل أفرادها في حالة صراع اجتماعي على الموارد الشحيحة، واستسلمت لقساوة الحياة حتى تنسى قضياها الكبرى والمصيرية، فأغلب الأفراد في هذه الظروف لا يَكدُّ في الحياة من أجل مجد أو أهداف سامية أو حتى رغبة في الاغتناء، وإنما يكد خوفا من المستقبل وخوفا من فقدان ما يملكون ، وعلى كل حال ففي المرحلة التي يقرر فيها المجتمع العودة إلى النظام، تكون تلك هي مرحلة الذروة، كما سبق ذكره، ومرحلة الانهيار التي يأتي بعدها مرحلة الصراع أي المرحلة الفطرية.

إن انحراف المجتمعات عن النظم الأخلاقية، وتمردها الغير عقلاني على الأخلاق، والنظم الاجتماعية لا يعد تقدما، وإنما هو سمة من سمات مرحلة التدهور الحضري، فعندما تتغلب غرائز الإنسان على عقله، فإنه يفقد التوازن اللازم للاستمرار في بناء الحضارة، ولعل ما يزيد من رسوخ هذه المظاهر في المجتمع، هو ذلك التوجه السياسي الذي يستغلها كأداة للإلهاء وتغيب الوعي الجمعي للمجتمع، من خلال جعله ينشغل بشكل كبير بالملذات

والصراع على تلبية الحاجيات الغريزية، وذلك بالتشجيع على انتشار المظاهر المهيجة للغرائز كنوع من التخدير[99]، لينشغل المجتمع بكل ما هو شهواني، عوض التفكير في سلوك طريق الرقي، وتغيير الواقع المزري والعشوائي الأقرب للبيئة الحيوانية منها إلى الإنسانية، ولهذا تحولت كثيرا من المجتمعات التي كانت تعتبر مجتمعات محافظة، إلى مجتمعات منحلة ومتردية، بعد أن تفككت منظومة الأخلاقيات لديها وأصبحت منتهكة، كتلك القواعد التي كانت تركز على خصوصية النساء، وتمنع من الاختلاط للحيلولة دون أي حلات تعنيف أو تحرش، أو أي سلوك يعود عليها بالضرر المادي او النفسي. إلا أن تلك الرغبة في جعل المجتمعات منغمسة في الملذات، والتي تقوت بتحولها إلى سياسة موَجَّهة من القيادة الاجتماعية، جعلت من الاختلاط انفتاحا، وأصبح شرف المرأة الذي كان لا يعادله إلا الدم بدون قيمة، بل إنه في بعض المجتمعات تقولبت المرأة في هذا الوضع، حتى أصبحت تتصور أن لا قيمة لها بدون مؤخرة كبيرة، أو صدر بارز، أو بدون جسد فاتن. وهذا كان له أثر كبير على سلوك النساء لتشبعهن بصورة نمطية، تمثل في أنها مجرد أداة للمتعة، فتجتهد النساء في اظهار هذه المفاتن من خلال اللباس الضيق، أو اللباس المبرز للبعض مناطق الجسد أو أغلبه.

وهنا نلاحظ كيف تحول سلوك المجتمعات من الحرص على عفاف النساء، واعتبار جسدهن مرتبط بكينونتهن الإنسانية، و ذو قيمة كبيرة تتطلب التضحية والالتزام، إلى شيء مُشاع بدون قيمة أو أنه مجرد أداة للإغراء والمتعة، وهذا بالتأكيد انحطاط وتخلف في التصور الإنساني، مما يعني أننا نعيش في حقبة لا علاقة لها بمعاني التقدم أو الرقي الحضاري، فرغم ما نعايشه من التقدم العلمي في شتى المجالات، إلا أنه مايزال الناس غير قادرين على التفرقة بين السلوك الراقي والسلوك البدائي المتخلف، خاصة عندما يتولى الإعلام مهمة تشكيل تصوراتنا. وقد خلط الكثيرون بين التطور والانحراف، وجعلوهما بمعنى واحد، على اعتبار أنهما مظاهر اجتماعية، تبتكر في ظروف معينة حسب ما يستحسنه البشر ويرون فيه المصلحة، وهذا يعني أننا نقبل بكل ما يتحول إليه السلوك البشري، سواء كان تطورا أو انحرافا، وليس هناك أي رغبة في التفريق ما دام السلوك صادرا عن المجتمع بتلقائية تامة.

---

99 {والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا} القران الكريم سورة النساء الآيات 27--28

وهذا خطأ كبير وعائق من عوائق الرقي الإنساني، لأن التطور والتقدم شيء مرغوب، والسعي إلى تحقيقه واجب يفرض نفسه، لأنه يرتقي بالإنسان الى درجات أعلى في الرقي بالنظام الاجتماعي، لكن الانحراف هو السير في مسار مختلف عن نسق هذا التطور، وقد ذكرت سابقا أن رجوع الإنسان للعري، إنما هو عودة للبدائية والتخلف، وهو مظهر من مظاهر الانحراف الناجم عن تشوه التصورات فيما يتعلق بقيمة الجسد، وغيرها من الأمثلة التي سقناها في طيات هذا الكتاب.

وما أريد البرهنة عليه هنا، هو أنه لابد من التفريق بين ظاهرة الانحراف وظاهرة التطور والتقدم، فلا يجب الجمع بينها، ولا يمكن السماح بانتشار لانحراف لكونه نزوح عن الطريق الطبيعية لمراحل التطور والتقدم والرقي الحضاري الذي هو مطلب مجتمعي وإنساني أيضا، فعندما نقول انحراف، فإنما نقصد ذلك السلوك الذي ينحرف عن النسق أو الشكل الطبيعي المتقدم من السلوك، إلى سلوكيات ذات صورة بدائية أو أقل تقدما، مما ينتج مظاهر اجتماعية أقل رقيا، سواء من الناحية الإنسانية أو حتى المادية، ولهذا لا يجب التسليم بمظاهر الانحراف تلك، التي تظهر لنا على أنها مظاهر تقدم، ولا يجب تقبلها بسهولة على أنها مجرد تحولات اجتماعية، وإنما يجب أن تكون هناك قواعد أخلاقية راسخة في المجتمع، تقوم مقام المقاييس المعيارية داخل المجتمع لتحول دون هذا الانحراف، الذي لا يؤدي إلا للانحطاط على المستوى إنسانية الإنسان.

ونظرا لمكانة الأخلاق في المجتمع البشري ودورها في خدمة المسلمات الإنسانية، كان ولابد من أن تنضبط بضوابط تتحكم في نشأتها أو في رفضها، فأغلب التجمعات البشرية لا تتوافق مع كل ما هو غير مألوف أو شاذ، حسب تصوراتها للأحوال وحسب الأخلاقيات والسلوكيات المعتادة، وهذا الأمر قد يحد من إمكانية المجتمع في الانتفاع بأساليب أخرى، أو يحد من انفتاحه على مظاهر أخرى قد تكون وسيلة لتحقيق العدل أو الأمن، أو أي نوع أخر من المصلحة قد تعود على المجتمع، وكذلك الأمر بالنسبة لابتكار معاني وظواهر جديدة، فالغالب على أحوال المجتمعات أنها ضد كل مستجد ومستحدث، لكن وفي نفس الوقت إن أطلق الإنسان لنفسه العنان للابتكار والابداع في كل شيء بدون ضوابط، فقد يؤدي به جموحه إلى الانحراف أو الإسهام في الانحراف والاضرار بمجتمعه، وعوض أن تكون ابتكاراته تخدم نسق التطور والتقدم، تصبح خادمة للرجعية والتخلف والبدائية، فلو أخذنا تصميم الأزياء مثلا كمجال فني يكثر فيه ابداع الإنسان، فسنجد أن أغلب هذه

التصاميم الإبداعية لا تطابق القواعد الأخلاقية، بل وتتصف بصفة البدائية، فذلك الترشيد المفرط في استخدام الأثواب، لا يمكن تصوره إلا في مراحل البدائية حيث كان الناس يجهلون طرق حياكة الأثواب، أو يعسر عليها توفيرها بالشكل الكافي.

فإن قيل إن الابداع والفن لا يعرف الحدود أو الأخلاق. أقول: نعم هذا صحيح، الإبداع لا يعرف الحدود ولا الأخلاق. لكن في حال إن ظل هذا الابداع حبيس الخيال، أما إذا خرج هذا الإبداع إلى الوجود كسلوك، فإنه يصبح له تأثير على المجتمع والفرد، أي أنه يحدث تفاعلا بين المجتمع والسلوك، وإن كان الأمر كذلك فلابد وأن ينضبط هذا السلوك، بضوابط القيم والأخلاق حتى لا ينتج لنا أثارا سلبية على المجتمع، فعدم وضع حدود أو ضوابط لإبداعنا، يعني أننا لا نضع حدودا لأنفسنا، مما ينتج عنه مجتمع بلا ضوابط أو حدود أو قيم تضمن استقرار نظامه الاجتماعي. فإن قيل إن هذه المظاهر تعبر عن التقدم والتطور، بحيث استطاع الإنسان أن يتجاوز تلك المظاهر الرتيبة في اللباس، وابتكار مظاهر جديدة ذات جمالية تمتاز بالبساطة والسهولة، وحتى لو كان فيها شيء من مظاهر البدائية والتخلف، فإن الناس قد استحسنوها وفضلوها على شكل الملابس القديمة والتقليدية، فلا ضرر في ذلك.

أقول: إن البشرية كانت طوال مسار تاريخها وعبر مختلف حقبها تسعى نحو التقدم وتطوير أساليب عيشها، وإن تسويق مظاهر البدائية على أنها مظاهر التقدم وتزينها في عيون الناس، هو تدليس محض وإشاعة لمفاهيم خاطئة وتشويه للتصورات الجمعية، وقد لا يكون العامة مجمعون على قبول هذه المظاهر، فأكثرهم مجرد مستهلكين للأفكار وينخدعون بما يسوق لهم من مظاهر إذا كسيت لباس الرسمية أو الإنجاز أو الجمال و الرقي والتحضر، خاصة وأن أغلب المجتمعات تم تفريغها من منظومة القواعد القيمية والأخلاقية، وبالتالي لم تعد لديها مرجعية واضحة لتقييم سلوكياتها، وكل هذا التدليس الذي يمارس على المجتمعات، يعد بحد ذاته استعباد لهم، وإدراكنا لهذا الواقع يفرض علينا أن نسعى إلى إعادة تصحيح التصورات، وإعادة توجيه المجتمعات إلى نسق التقدم الصحيح، وأن نرتقي بالعامة إلى مستوى فكري أكثر وعيا بالواقع، حتى لا نسمح بهذا الاستغباء الذي يمارس على الناس، ولتحريرهم من سطوة المتلاعبين بعقولهم، ومن وهم مصفوفة الحداثة. يقول الدكتور عبد الوهاب المسيري: "قد لا يعرف الكثيرون أن أحد اهتماماتي تطور الأزياء، وبالذات أزياء النساء، إذ أحاول رصد تطورها كتعبير عن تطور الرؤية الحضارية للإنسان. وقد لاحظت

أن ملابس النساء تزداد في الغرب انكماشا يوما بعد يوم من "الميني سكيرت" إلى "المايكرو" إلى البلوزة التي تكشف البطن إلى أن وصلنا إلى ما سماه أحد الصحفيين المرأة قليلة الهندام[100]، في مقابل المرأة حسنة الهندام[101] (ولعل أحسن ترجمة لهذه العبارة هي عبارة عادل إمام الشهيرة "لابسة من غير هدوم") ومؤخرا سمعت عن عرض أزياء لما يسمى "مايكرو مني سيكرت" وهي "جونلة" أو فستان قصير لدرجة أنه يكشف أكثر مما يغطي. أي أن الرداء فقد وظيفته الأساسية ولا أدري ما شكل هذا الرداء لأنني سمعت عنه ولم أره. وحين أخبرت أحد مصممي الأزياء عن اعتراضي على الأزياء التي لا علاقة لها بأي دين أو ثقافة أو ذوق، قال إن هذه أعمال فنية، وأن اعتراضي هذا يعد شكلا من أشكال الرقابة على حرية الفكر والإبداع، هذا المنطق العلماني الجديد. وهنا سألته: أليس من حق المجتمع أن يدافع عن نفسه ضد أي اتجاهات تفكيكية عدمية؟ وقد صدم صاحبنا من هذا الطرح الذي لم يطرأ له على بال، لأنه لا يدرك (شأنه شأنا لمثقفين الذين يدافعون عن الحرية المطلقة) أنها رؤية برجوازية تجعل الفرد مرجعية ذاته تماما مثل رأس المال الذي يتحرك في السوق بكامل حريته، لا يخضع إلا لقوانين مادية غير إنسانية غير اجتماعية هي قوانين العرض والطلب والربح والخسارة). ولكن المجتمع ليس هو السوق، المجتمع كيان مركب متماسك يتسم بقدر من الوعي، وله أسبقيته على الفرد مهما بلغت درجة إبداع هذا الفرد، فالفرد ينتمي إلى المجتمع وليس المجتمع هو الذي ينتمي إلى الفرد، إلا إذا كان مجتمعا شموليا (الديكتاتورية). إن بعض المثقفين الثورين انساقوا وراء هذه الدعوة للحرية المطلقة للإبداع والمبدعين، دون أن يُدركوا تضميناتها الفلسفية المعادية للإنسان وللمجتمع. عند إذ لزم مصمم الأزياء الصمت خاصة وأنه كان يعرف أن خمسة من كبار مصممي الأزياء ماتوا منذ عدة أعوام من مرض الإيدز، وكانوا جميعا من الشذاذ جنسيا فسارعت مصانع الأزياء، بالتعمية على الخبر حتى لا تتأثر أرباحهم سلبا، أي أنهم أدركوا البُعد الغير الاجتماعي الغير الأخلاقي الغير الإنساني لإبداع مصممي الأزياء، باعتباره إبداع لا ينتمي إلى المجتمع"[102].

إن كلام الدكتور المسيري هذا صحيح جدا، فالشكل الذي ينتشر به اللباس اليوم في المجتمعات بحيث تحولت المجتمعات كلها تلبس بنفس الطريقة وبنفس الشكل، حتى أنك لا

[100] the well-undressed woman

[101] the well-dressed woman

[102] من كتاب حوارات مع الدكتور عبد الوهاب المسيري تحرير سوزان حرفي

تستطيع التفريق بين المجتمع الغربي أو العربي أو الصيني... يوحي وكأننا في حقبة حكم شمولي يفرض على الجميع نوع معينا من نمط الحياة، بل حتى بعض الفئات القليلة التي ما تزال تحافظ على أصالتها وتحفظها وتمسك بنظرتها السليمة لوظيفة اللباس الاجتماعية والأخلاقية، يعيشون معاناة في إيجاد اللباس الذي يناسبهم، بل إن اللباس أصبح وسيلة وأداة من أدوات الإقصاء الاجتماعي، فكثير من الرجال و النساء رُفِض طلبهم للعمل بسبب لباسهم المتحفظ، أو يصفون بالتخلف والرجعية بسبب التزامهم الاحتشام في لباسهم، ويظهر الأمر أكثر جلاء في قطاع الريضة التي تُفرض فيه طريقة لباس معينة تقصي فئة عريضة من الناس. وإلى حد اليوم لا أستطيع فهم الغاية من أن تلبس الإناث ثوب السباحة المكون من قطعتين أو قطعة واحدة ويكشف كل الجسد، ليمارسن رياضة القفز الطولي أو القفز بالزانة، ولا أفهم لماذا على المتسابقين الذكور لباس تلك السراويل القصير الأشبه باللباس الداخلي، أو لباس ذلك الزي الضيق الذي يبرز أجهزتهم التناسلية، فقد تحولت الملاعب الرياضية لما يشبه عروضا للتعري، عوض أن تكون عروضا للقوة. إنها تقاليد وأعراف لا أصل عقلاني لها ولا منطق، ويتم تقليدها تقليدا أعمى بدون تفكير، أو بمعنى أكثر واقعية، إنها الشمولية الرأس مالية تتحكم في نمط حياة الناس، فسوق الملابس الرياضية تسيطر عليه وتحتكره شركات معدودة تعد على رؤوس الأصابع، وهي من يفرض هذا النوع من الملابس، ولا يخفى على الناظر الخلفية الفكرية التي يعبر عنها هذا الشكل من اللباس الذي له بعد جنساني أكثر منه رياضي. وهذه المظاهر لا تناسب كثيرا من الناس، وكانت سببا في إقصائهم اجتماعيا بحرمانهم من الحصول على فرصة لإثبات قدراتهم بالطريقة التي يقتنعون بها، وبعض الفئات الأخرى استسلمت لما تفرضه بيئة الصراع المفتعلة هذه، فقدمة تنازلات أخلاقية وقيمية من أجل أن تحظى بفرصة لإثبات الذات، وهذا بحد ذاته دفع للمجتمعات نحو احتضان مظاهر الانحراف. إن الحرية الحقيقية ليست مظاهر أو ممارسات شهوانية، وإنما الحرية هي أن يمنح الناس حق الاختيار بأن توفر لهم الخيرات المتعددة بما يتلاءم مع قدراتهم وقناعاتهم أيضا، مادام ذلك لا يشكل ضررا على النظام الاجتماعي سواء من الناحية الأخلاقية أو غيرها.

إن مجتمعاتنا اليوم ورغم ما توصلت إليه من تقدم حضاري، خاصة في الجانب المادي، إلا أن هذه الحضارة ما تزال تُصَنف عامة الناس كقطيع، وهذا التصور هو قمة التسفيه للإنسانية، كما أن تلك الطبقات الاجتماعية التي تمتلك النفوذ السياسي أو الاقتصادي، لا

تعير أي اهتمام بمصالح الناس أو بما يصلح للنظام الاجتماعي عموما، ولا تسعى إلى تحقيق الرقي الحقيقي لهم، وإنما أولوياتهم تنصرف إلى الانتصار في الصراعات السياسية والايديولوجيا، والتركيز على جني الأرباح وتضخيم رأس المال، دون أي اعتبار لحق الإنسان في الاختيار الحر بدون أي ضغط أو ابتزاز أو تشويه للحقائق والتصورات من قبل الإعلام. و الأدهى من هذا، فإن الديمقراطية التي يتبجح بها العالم اليوم، وتُسوَّق على أنها مظهر من مظاهر التقدم الحضاري، -رغم أنها أسلوب قديم من التجربة الحضارية للإنسانية- أصبحت تعتمد بالأساس على صناعة الأغلبية، وليس على الاختيار الحر، وأساليب صناعة الأغلبية كثيرة ومتعددة، أساسها استغفال الجماهير وتزوير الحقائق بالتوجيه الإعلامي، وهذا يُمَكِّن أصحاب النفوذ من نشر أو إشاعة تلك المظاهر الضارة بالنظام الاجتماعي، أو الحشد من أجل إلغاء بعض المظاهر الأخرى، مما يتسبب في موجة من الانتهاكات المتتالية للمسلمات الإنسانية، بحجة التطور والتقدم أو الأمن القومي أو المصالح السياسية. وهذا الوضع يزداد تعمقا في المجتمعات، وأثره أصبحت تخلف اختلالات كبيرة في توازن النظم الاجتماعية، في ظل غياب مرجعية للقيم والأخلاق والضوابط المؤطرة للسلوك البشري، والتي كان بالإمكان في حال وجودها أن تسهم في الرقي الإنساني، وتمكن من الحكم على تلك الظواهر المستجدة والمستحدثة، للحيلولة دون تسرب الضار منها إلى المجتمع، ولكانت هناك بيئة ملائمة لنشأة مجتمع على قدر كبير من الثبات والاستقرار والانضباط الأخلاقي والالتزام الاجتماعي، وخاصة إذا تم ربط هذه الضوابط بمعانيها الوجدانية وأسبابها المنطقية، عندها سيكون بالإمكان التغلب على إشكالية، تباعد الأجيال التي تفقد المجتمعات الكثير من معارفها المتراكمة، والتغلب أيضا على معضلة تشوه التصورات والمقاييس، سواء على المستوى التنظيمي أو على المستوى القيمي والأخلاقي.

فإن قيل: إنه لا يمكن وجود مثل هذه الضوابط، فالظواهر والسلوكيات البشرية تتغير حسب الظروف والأحوال، والإنسان يتأقلم معها سلوكيا حسب ما يحقق به غايات الاجتماعية أو الفردية. أقول : إن هذا الكلام صحيح فالتصرفات والسلوكيات الاجتماعية لا يمكن حصرها ولا يمكن توقعها، بل أيضا لا يمكن اقاف توالدها، فالإنسان كثيرا ما يحتاج إلى ابتكار سلوكيات جديدة، يستطيع من خلالها تطوير طرق العيش لديه، والرقي بنظامه الاجتماعي إلى مستوى يكون فيه أكثر كفاءة من السابق، ولكن حاجة الإنسان لهذا كله، تتطلب وجود هذه الضوابط، من أجل تقييم تلك الظواهر والسلوكيات المبتكرة، ومن

أجل تجنب الوقوع في الانحراف، أو التسبب بالضرر للمجتمع، وللحيلولة أيضا من انتهاك المسلمات الإنسانية.

فصل
ضوابط نشوء الظواهر الاجتماعية

إن مما لاحظناه أن أكثر الانحرافات، يكون سببها عدم قدرة المجتمعات على التأكد من مصداقية الظواهر، أو من صدق مصدرها، أو التأكد من تحقق مصلحة عامة بوجودها، في ظل هذ التشويه الذي يكتنف التصورات والقياسات، المصاحبة لابتكار الظواهر والمعاني المستحدثة، مع وجود انفكاك عن الأسباب المرتبطة بنشأتها، وبالتالي وَجَدت بعد هذه الملاحظة، أنه يمكن لهذه الضوابط أن تمكننا من تصنيف الظواهر، بين الظواهر التي يمكن قبولها، وبين الظواهر التي لا يجب السماح بوجودها في المجتمع، وفي الحقيقة تنقسم هذه الضوابط إلى نوعين:

فهناك الضوابط المتعلقة بمصداقية المصدر وتضم : التجربة – والاستقراء- والتواتر.

وأما النوع الثاني فمتعلق بالمصلحة والمفسدة وتضم : سلامة التصور والقياسات- و موافقة المسلمات الإنسانية- و موافقة الفطرة- و اعتبار مآلات الظواهر والسلوك البشري.

وفيما يلي التفصيل في هذه الضوابط وشرحها.

- **المحور الأول : النوع الأول الضوابط المتعلقة بمصداقية المصدر**

ونعني بها تلك الضوابط التي من خلالها يمكن معرفة إن كانت الظواهر التي تنتشر في المجتمع، لها أصل أو أن انتشارها وشيوعها في المجتمع وتوارثها فيه، يعتمد على مصدر قوي يدعم وجودها، وهذا النوع يضم بدوره ثلاثة أنواع

1-التجربة : وهي تلك الظروف والصدف، التي يمر بها المجتمع خلال مراحل نشأته، ويتخذ خلالها تدابير معينة أو تكون سببا في استحداث مظاهر معينة، بعد أن يتم التفاعل معها بالرفض أو القبول. وهذه التجارب تنشئ نوعا من التراكم المعرفي عند المجتمع، فيولد خبرة في

التعامل مع مثل هذه الظروف، وكيفية إيجاد حلول ممكنة لها، إلا أن هذه الحلول قد تفقد مصداقيتها أو تقل نجَاعَتُها، فتصبح هناك حاجة إلى تطويرها، وفي هذا الصدد فإن المجتمعات البشرية مجتهدة جدا، نظرا لكمية التطوير الذي شهدته أساليب العيش، والحلول التي تم ابتكارها على مر تاريخ الحضارة الإنسانية.

وبالتالي فإن ما نعنيه بالتجربة، هي التجربة الإنسانية خلال مراحل التطور الحضاري. ولذلك فلا غرابة أننا عندما نرصد المعارف التي خلفتها الحضارة البشرية، نجد مقترحات وحلول غير منطقية أو غير ممكنة، أو غير ناجعة، بسبب بدائيتها وبسبب قلة المدارك المعرفية، وعدم توفر الوسائل المناسبة لتطبيقها، ولأجل ذلك فعندما نحتاج إلى إطلاق حكم على ظاهرة ما، أو سلوك اجتماعي ما، ونصنفه بكونه مظهر من مظاهر التخلف أو البدائية، أو أنه مظهر من مظاهر التقدم والتطور، فلابد من الأخذ في الاعتبار أن البشرية استقرت على هذا السلوك أو تخلت عنه، بعد خوض تجارب عديدة تم خلالها تجربة حلول كثيرة أيضا، وأنها مرت من مراحل التحسين والتطوير، إلى أن استقر الحال على ما هو عليه عند الملاحظة.

لكن لا يتم طرح التساؤل حول مدى مصداقية هذه الحلول، إلا بعد أن تفقد الأجيال المتأخرة تلك المعرفة المرتبطة بأسباب وجود هذه الحلول، بل إنه حتى من ناحية المنطق العلمي، لا يمكن رفض ما تم استخلاصه من التجربة، لأن التجربة تعد مصدرا معرفيا ثابتا، يحتاج لنقضه أو مخالفته إلى مصدر يعادله من حيث القوة أو أكثر، ومن هذا الوجه أيضا نستطيع رفض أي مظاهر تخالف المفاهيم التي تأسست عن طريق التراكم المعرفي بالتجربة التي تَدَرَّجَ خلالها المجتمع، فلا يمكن مثلا أن نقبل بالخيانة كأخلاق اعتيادية، بعد أن تقرر تجريمها اجتماعيا، لأن البشرية مرت بتجارب راكمت خلالها معارفا استقرت على إثرها على هذا الحكم أو التصنيف.

فإن قيل : إن الزوجين أحرار ويمكنهما السماح لبعضهما بهذه الخيانة بالاتفاق. أقول إن هذا أيضا يؤدي بنا إلى ظاهرة أخرى، وهي العهارة أو الدعارة، وهي أيضا ظاهرة تقرر بالتجربة منعها وتجريمها أخلاقيا، وتم اعتبارها مفسدة اجتماعية، بل إن كلا من الخيانة والدعارة مرتبطة إحداهما بالأخرى، فالسماح بوجود الخيانة هو أيضا سماح بوجود الدعارة والعكس صحيح، فإن قيل إن تكرار الظواهر في مجتمعات مختلفة، ومراحل تاريخية مختلفة، لا يعني حتمية تكرار نفس النتائج. أقول إن من سُنَن تاريخ التجمع البشري، والتي تجمع أغلب

البشرية على ملاحظتها، هي أن **التاريخ يعيد نفسه بشكل من الأشكال**، فالبشر بتجربتهم يدركون مثلا، أن زواج رجل ومرأة ينتج عنه أطفال، وهذه الظاهرة تعتبر قاعدة ثابتة وبديهية، بل إنها تعتبر سنة كونية في العرف البشري، لكن الواقع يظهر أن هناك حالة قد لا ينتج فيها عن الزواج أطفال، ووجود هذا الاحتمال يجعل من المنطقي، أن يكون سببا كافيا في عدم صحة القاعدة، لكن في الحقيقة إن طريقة البشرية في استخلاص القواعد الثابتة، من الملاحظات التي تستنتجها من تجاربها الواقعية، لا تعتمد على ما هو حتمي دائما، **فأغلب الأحكام والقواعد الأخلاقية تبنى فقط على الغالب، وتهمش الاحتمالات النادرة.**

فإن كان الغالب على الأحوال أن من يركب السيارة يصل إلى وجهته سالما، فإننا نحكم بأن ركوب السيارة أمر أمن، ولا نلتفت لحالات الحوادث المميتة، لأنها تشكل نسبة نادرة وضئيلة. بينما نحكم على اصطدام شخص بالسيارة أنه أمر يتسبب بالضرر وقد يؤدي إلى الموت، فنأخذ حذرنا الكامل أثناء قطع الطريق، لأن الملاحظة اثبتت أن الغالب هو تضرر الناس أو وفاتهم إذا تعرضوا إلى الاصطدام مع سيارة. فهذه الطريقة في الملاحظة طريقة فطرية لدى البشر، وهي من العناصر الأساسية التي تشكل استراتيجيتنا في البقاء على قيد الحياة، وهي طريقة منطقية أيضا. فلو كان البشر يعطون أولوية للنادر لما كنا ابتكرنا قانون السير، وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمعات، فوجود حالات نادرة من العقم لا ينفي صحة الظاهرة، خاصة وأن العقم يعتبر عارضا وليس طبيعة في الإنسان، ووجود ظواهر في تاريخ البشرية كان أثرها يعود على المجتمعات بالضرر في الغالب، لا يمكن أن يتم إسقاط هذا الحكم بتلك الاحتمالات الضئيلة، التي لا ينتج عنها نفس النتائج، خاصة وأننا نتكلم عن ظواهر اجتماعية قد لا تظهر أثارها إلا بشكل تراكمي، ولهذا قد يحدث اختلاف في زمن ومراحل تشكل هذا الأثر، أو يحدث اختلاف في قوة أثرها، فأثر انتشار ظاهرة الأطفال المتخلى عنهم في المجتمعات التي توفر لهم الرعاية والتربية اللازمة، ليكونوا أشخاصا صالحين، ليس هو نفس الأثر الذي تخلفه نفس الظاهرة، في مجتمع لا يعبأ بهذه الفئة من الأطفال، لكن رغم ذلك لا يجب أن ننكر أن ظاهرة الأطفال المتخلى عنهم، ناتجة عن انتشار نفس الظواهر التي تتكرر تاريخيا وفي مختلف المجتمعات.

وبالتالي فإن التراكمات المعرفية التي يكتسبها المجتمع، والتي عليها يبني قوانينه وأعرافه وضوابطه الأخلاقية والاجتماعية، والتي استنبطها من تجاربه المستمرة طوال مراحل نشأته الحضارية، هي التي تدفع به الى تطوير أشكال من الحلول مرة بعد مرة، في نسق متقدم

حتى يصل إلى مرحلة متطورة من الرقي، تحقق فيها هذه الحلول الغاية المرجوة منها، على أفضل شكل ممكن.

فإن قيل: إذا كانت المجتمعات تعتمد في وضع قوانينها وأخلاقياتها على التجربة، فهذا يعني أنه ليس هناك دور للدين؟ أقول: إن الدين جاء بتشريعات مرتبطة بالعقائد، ومرتبطة أيضا بما هو وجداني، لكنه أيضا يتضمن حلولا جذرية لما تعانيه الناس داخل النظم الاجتماعية، وتَقَبُل المجتمعات لهذه الحلول، يعتبر بحد ذاته تطور في التصور الجمعي للمجتمع، واعتراف بنجاعة ومصداقية هذه الحلول التي جاء بها التشريع الديني، بغض النظر عن مصدر هذا الدين، فهذا ليس محل التفصيل في هذا الموضوع. ولكن المقصود هو أن اتفاق المجتمع على قبول التشريع الديني لا يأتي عن طريق العبث، وإنما هو يأتي بعد مرحلة راكمت فيها هذه المجتمعات، تجارب واختبرت حلولا ونظم اجتماعية كثيرة، فاقتنعت بعد هذه التجارب بعدم نجاعة أو مصداقية أي واحدة منها، وبناء على هذه القناعة يتم تقبل التشريعات الدينية كحلول منطقية، لإصلاح وترقية الأحوال الاجتماعية والأخلاقية. ولهذا نعتبر أن الدين هو نتاج اجتماعي من هذا الوجه فقط، أي من ناحية تقبل الناس له، لأنه لولا المجتمع لما بقي هناك دين ولما انتشر. وهو ما يفسر اندثار عقائد قديمة كثيرة لكون المجتمعات التي تتبناها وتحتضنها اندثرت، أو أن تلك المجتمعات انحرفت عن شرائعها إلى أن تلاشت، بينما لو وجدت فئة صغيرة من الناس ما تزال تتبنى هذه المعتقدات، وتدعوا إليها كتشريع يرتقي بالنظام الأخلاقي، لكان هذا كافيا للقول بأن هذا الدين قد حقق غايته الإصلاحية في مرحلة من مراحل التجمع البشري، وما يأتي بعد الدين من متغيرات في السلوك أو الفهم أو الخطاب، إنما هو انحراف اجتماعي. ومن الخطأ القول أن التشريعات الدينة، منفصلة عن ما هو اجتماعي واقتصادي وحتى سياسي، لكون الدين هو مجموعة من القواعد التي تؤطر سلوك الإنسان، وتدفعه إلى الارتقاء في مدارج الأخلاق والفضيلة، وهذه القواعد لا يمكن أن ترتقي بالإنسان، إن لم يجسدها الإنسان كسلوك، وهذا التجسيد للقواعد لا يمكن حصره في مواطن معينة دون أخرى، فلا يصح القول لرجل السياسة مثلا، إذا دخلت المسجد أو الكنيسة فلا تكذب، وأما في الخرج وأنت تمارس السياسة فاكذب كما شئت، فهذا تصور خاطئ تماما، نظرا لأن التشريع الديني، موجه لإصلاح سلوك الفرد وتصوراته، وهذا الفرد عنصر من العناصر المكونة للمجتمع، فإن صلح الفرد صلح المجتمع، وإن صلح سلوك الفرد، فإنه بدوره سيخلف أثرا إيجابيا في المجتمع.

وبالتالي فإن قواعد التشريعات الدينية يمكن إسقاطها على جميع المجالات، لكون الفرد المخاطب بها هو نفس الفرد الذي يمارس السياسة والتجارة والاقتصاد وغيرها، وكون بعض الناس لا يستطيعون الالتزام بها داخل مجالاتهم، لا يعني عدم صلاحيتها أو أنها مفصولة عنها، فالقصور ليس في تلك التشريعات وإنما القصور في تصوراتنا وعدم اجتهادنا في تنزيلها، وأيضا لا يعتبر أن شيوع عدم تنزيلها بين الناس في مجالات أخرى غير المجال الديني دليل على عدم صلاحيتها، أو أن هذا السلوك هو الأصل، بل في الحقيقة أن هذه اختيارات البشرية، جنحت إليها بعد التدرج في مسار الانحراف، **ولا يمكن اعتبار السلوك البشري الذي يتعارض مع منطق ونسق التطور، أنه سلوك متقدم أو متطور**. لأن تعطيل التشريعات الدينية أو إلغاؤها انحراف واضح، إلا في حالة ما إذا كان التغيير صادر من مصدر يعادل المصدر الديني نفسه في القوة. إذاً فالتجربة المجتمعية التي تخوضها البشرية، تهدف إلى إيجاد حلول ملائمة لما تتم مواجهته من إشكاليات وصعوبات في الحياة، وهذه الحلول تتراكم لتشكل لنا أخلاقيات وأعراف أو انتماء ديني، والغاية من ذلك تحقيق النظام المثالي والعادل والأكثر منفعة وتناسبا مع الطبيعة البشرية.

2- الاستقراء : ونعني بالاستقراء، دراسة ظاهرة التجمع البشري، أو تغيُّرات ظاهرة معينة خلال مراحل التجمع البشري، والوقوف على المقصد العام من وجودها، والأسباب العامة أو الخاصة المشتركة التي تؤدي إلى وجودها. فكما حكمنا على الفقر أنه يعد سببا في وجود ظاهرة السرقة مثلا، أو أن التجمع البشري من مقاصده تحقيق القوة لضمان أمن الفرد والجماعة، وأن المقصد من وجود الأسرة هو ضمان التوازن والاستمرارية للتجمع البشري، و أن من أسباب الانتحار ضعف الروابط الاجتماعية،.... إلى غير ذلك، فالاستقراء هو نفسه ما يجعلنا نحكم على أن الدين أساس من أسس التجمع البشري مثلا، فباستقراء التاريخ، نجد أنه لم تخلو حقبة حضارية في التاريخ البشري من وجود عقائد، ووجود مفاهيم وتصورات للإله، ونحكم كذلك على أن "النظام" مُسَلَّمٌ من المسلمات الإنسانية، لكونه لم تخلو حضارة في تاريخ البشرية من شكل من أشكال النظام أو محاولة لبناء نظام، ولأنه يحفظ التجمع البشري ويحقق له الاستقرار والأمن. وبالاستقراء أيضا حكمنا على أن العدل من المسلمات الإنسانية، وأنه لا يمكن ضمان استمرارية تجمع بشري واستقراره بدون وجود مظاهر العدل، ولا يمكن بناء حضارة دون عدل يحفظ للناس

حقوقهم. فالاستقراء مصدر قوي من مصادر المعرفة، وشيء مبرمج حتى في الطبيعة البشرية، فبعد أن استقرأ الإنسان أحوال الزراعة، استطاع أن يكتشف العوامل المشتركة التي تؤدي إلى نجاحها، وهذا سمح له بتطوير أساليب العيش، وأصبح أكثر قدرة على تأمين غذائه، فلا يختلف اثنان على أن الاستقراء منهج علمي، ومصدر من مصادر المعرفة، ومن خلاله أيضا يمكن أن نحكم على ظاهرة ما، كالاختلاط بين الجنسين بكونها ظاهرة فاسدة وتعود على المجتمع بالضرر، أو أنها تنتهك المسلمات الإنسانية، لكون هذه الظاهرة تكون من بين العوامل المتسببة للشباب في التهييج الغريزي، سواء للذكور أو الاناث، وهذا شيء ظاهر في كل المجتمعات التي ينتشر فيها الاختلاط، بكونها أكثر المجتمعات التي تنتشر فيها العلاقات الغير شرعية بين الجنسين في سن مبكرة من المراحل العمرية. وكذلك يمكن عن طريق الاستقراء، تأكيد أن من أسباب انتشار الخيانة الزوجية تفشي ظاهرة الدعارة، والتطبيع معها كسلوك اعتيادي، إلى غير ذلك من الأمثلة.

فإن قيل: إن الاستقراء لا يمكن اعتباره ضابطا علميا، لأنه غير منضبط بقدر معين يمكننا حين توفره أن نُقِرَّ بمصداقية هذا الحكم أو ذاك. أقول نعم إن هذا الإشكال موجود، فهناك عَينات حضارية قد تخالف الاستقراء، كالقول بأنه ثبت بالاستقراء أن المجتمعات التي تتحكم في أفارده الغرائز والشهوات، تصبح أكثر ميلا للترفيه والاستمتاع، وعموم هذه المظاهر في المجتمع تكون علامة على بداية مراحل الانهيار. فهذه ظاهرة ثابتة بالاستقراء مع وجود مجتمعات أخرى تخالف هذا الاستقراء، حيث توجد أمم تحتل الصدارة في التطور التقني والمعرفي، رغم أن مجتمعاتها أكثر ميلا للترفيه والمتعة، وتسيطر على أفرادها الميولات الشهوانية والانحلال الأخلاقي. والجواب على هذا الإشكال هو أن الحكم المعتمد على الاستقراء، ينبني على ما غلب من أحوال المجتمعات، أي أن القواعد المستنتجة من الاستقراء والتجربة البشرية، يعتمد فيها على الأحوال الغالبة وليس النادرة، بالإضافة أن وجود مثل هذه النماذج المخالفة للاستقراء، قد يكون بسبب الحقبة أو المرحلة التي يوجد بها هذا النموذج، فقد تكون الأمم الأخرى على قدر كبير من التخلف والضعف والانحراف حال توجهها نحو الترفيه والمتعة، سواء على المستوى الاجتماعي أو على مستوى النظام بأكمله، فكلما كان تطور المجتمعات ورقيها كبيرا كلما احتاجت وقتا أطول لتنهار.

ويعد الاستقراء أيضا بديلا للتجربة، فليس من المنطقي أن تتكبد البشرية عناء إعادة تجربة العيش في المراحل البدائية، لنكتشف أسباب استقرار النظم الاجتماعية على قواعد

أخلاقية معينة، أو لنكتشف لماذا قررت المجتمعات السابقة، التخلي عن حريتها في ممارسة الجنس بكل حرية، واختيار الالتزام بنظام الزواج. فيكفي أن نتتبع تدرج النظم الاجتماعية، ونلاحظ ما عاشوه من ظروف وطرق التعامل مع المستجدات، وندرس سلوكيات التجمعات البشرية السابقة، لندرك تأثيرها على الكيان الاجتماعي، فليس هناك اختبار أو تجربة أفضل من ما تمر به المجتمعات من تجارب في البيئة الطبيعة، وبطريقة تلقائية عكس التجارب التي تكون في المختبرات المتحكم في بيئتها وظروفها. فالتجارب التي تمر بها التجمعات البشرية، هي التي تولد لنا المواقف والآثار التاريخية خلال مراحل التطور الاجتماعي، لندرسها كنماذج تمكننا من استخلاص قواعد عامة تنبني عليها أحكامنا، وقد لا نكون بحاجة إلى ملاحظة الظواهر خلال كل مراحل التاريخ، ففي حالة وجود نفس الظاهرة في ظروف مختلفة ومجتمعات مختلف وفي نفس الزمن يجعلها مناسبة أكثر للاستقراء والتأكد من الحالة الغالبة على النتائج.

إلا أن مصدر الاستقراء قد يختلف عند بعض المجتمعات، فمنها من يكون مصدره الأمثال الشعبية التي تبلورت كقواعد تناقلتها الأجيال، أو عن طريق كتب مقدسة أو دراسات تاريخية، وكل هذه المصادر لابد وأن تمتع بشيء من الصحة أو المصداقية، لكونها نابعة من الواقع الاجتماعي وتم الاتفاق عليها. إلا أننا لا نستطيع أن نقبل بكل ما يرد فيها، فلابد أن تعضد هذه القواعد بأحداث واقعية أقرب لنا في الحدوث من حيث الزمن التاريخي، بمعنى أن تكون مشاهدة فعلا أو موثقة بشكل أكثر مصداقية، وأن يكون لها ما يؤيدها تاريخيا، أو لها صورة مماثلة في الواقع يمكن القياس عليها، فليس هناك مانع من أن نعتبر الكتب المقدسة مصدرا من مصادر المعرفة، لأننا قلنا سابقا بأن الأديان حتى لو لم نكن قادرين على إثباتها كمصدر إلهي، فإننا لا نستطيع إنكارها كتصور اجتماعي تولد عنه مظاهر سلوكية، أو أنها معطيات تاريخية تخبرنا بمرحلة من مراحل الحضارة البشرية، لهذا لا يجب بخس ما تنتجه البشرية من حضارة، لكونها يمكن أن تختصر علينا الكثير من الجهد والوقت، الذي يجب ان نصرفه للحصور على المعرفة. ويمكن اعتبار الاستقراء هو قرين الإحصاء، أو يمكن أن يكون الإحصاء مكملا للعملية الاستقرائية، لكون الحكم المستند على الاستقراء ينبني على الأحوال الغالبة، ولا يمكن أن نحدد ما غلب من هذه الأحوال إلا باستخدام الإحصاء، بل إن الإحصاء قد يوفر مزيدا من التفاصيل التي تساعد على توجيه منهجنا الاستقرائي، خاصة في ظل تشابك الظواهر، من أجل تحديدٍ أكثر دقة لأصل الظاهرة

وفروعها. ومن أجل هذا فإننا لا نفصل بين الاستقراء والاحصاء، لأن العملية الاستقرائية قد تضم العديد من الأدوات التدقيقية المساعدة، للوصول إلى أحكام وقواعد أكثر تطابقا مع الواقع وأكثر تماشيا مع مصلحة الإنسان.

3- التواتر : ونعني به تواتر مجتمع ما على سلوك أو ظاهرة معينة تترسخ فيه، ويتميز بها أو يتوارثها، وقد تكون عبارةً عن قواعد أخلاقية أو قيم، تبقى حاضرة رغم تعاقب الأجيال وعلى مدى قرون طويلة، مع وجود قناعة وتصور جمعي موحد، على أساسه يتشكل هذا السلوك أو تلك المظاهر أو القواعد، ويكون دورها خدمة غاية ما، وتعود على المجتمع بالمنفعة أو تحقق مسلما من المسلمات الإنسانية كالعدل، ويكون حضورها أقوى ترسخا إن كانت مرتبطة بأسباب وجودها ولم تفقده الذاكرة الجماعية للمجتمع، لأن إدراك الأسباب يجعل تصور الظاهرة أكثر منطقية وأكثر قدرة على الفهم، فكما يقال إذا ظهر السبب بطل العجب.

ويفيدنا ضابط التواتر في الحكم على الظاهرة أو السلوك، في حالة كان له أصل فكري أو اعتقادي، أو حتى صورة له سابقة قد انحرف منها في مرحلة من مراحل النشأة الاجتماعية والحضارية بصفة عامة، كفكرة وجود الله، وفكرة الفضيلة، وفكرة أن من الخير إعانة المظلوم، وقول الحق، والتصدق على المسكين. وكذلك تواتر المجتمعات البشرية على ضرورة وجود قائد للمجتمع أو لجماعة من الناس، أو ضرورة الزواج، والتواتر على الذهب كقيمة مادية، وتواترهم في الجانب الأخلاقي على تجريم معاشرة الأم أو الأخت، والتواتر على تجريم الخيانة الزوجية، وأن التعاون مع عدو الوطن يعتبر خيانة عظمة، وغير ذلك من الأفكار والأخلاقيات المتواترة كمفاهيم أصبحت مسلمات عقلية بديهية. ومن خلال هذه المعاني والمفاهيم، نستطيع أن نحصر ونحكم على الظواهر المستحدثة، أو القياس عليها من خلال البحث عن أصولها، والعوامل المشتركة بينها وبين الظواهر المتواترة المعلومة الحكم والتصنيف، لنخرج بخلاصة معرفية تكشف لنا إن كانت هذه الظواهر مستحدثة أم لا، أو أن نحكم عليها ما إذا كانت مفتعلة أم أنها رد فعل تلقائي من المجتمع، كما يمكن معرفة ما إذا كانت منحرفة ومن أي ظاهرة انحرفت منها، وما مدى هذا الانحراف. فإن لم يكن للظاهرة أي صورة من صور التواتر الفكري أو المعنوي، فهي تكون أضعف ونسبة قبولها أقل، إلا إذا تم تأكيد عدم مخالفتها للمسلمات الإنسانية، أو أنها لا تعود بالضرر على أي أساس من

الأسس التي يبنى عليها المجتمع، فلا يمكن أن تقبل تلك المظاهر المستحدثة، التي تضر بمكون الأسرة مثلا، أو بالنظام الاجتماعي، أو تعيق مسار المجتمع نحو التطور، كظاهرة افراط المجتمعات في التوجه نحو الترفيه والمتعة، وإغفال الاهتمام بتقوية المجتمع وتحسين نظامه وإعلاء مكانته، أو السعي لتحقيق استقلاله واكتفائه الذاتي، لأن تفشي هذه المظاهر في المجتمع تؤدي به وبالتدريج إلى فقدان المستقبل. فإن قيل إن تواتر الأخلاقيات والسلوكيات الاجتماعية وحتى المفاهيم والتصورات والدين، لا يمكن أن يعتبر ضابطا، بسبب أن المجتمعات تنحرف سلوكياتها ومفاهيمها باستمرار، بل إن الانحراف قد يطال حتى تعاليمها المقدسة مع مرور السنين وتداخل الثقافات وتعاقب الأجيال. أقول نعم هذا الطرح صحيح ولهذا فإننا نقسم التواتر إلى أربعة أقسام.

القسم الأول المتواتر المدون أو المكتوب: والذي يكون عبارة عن قواعد أخلاقية، أو نظام اجتماعي إلزامي على المجتمع اتباعه، وتم تحديده بناء على أسباب أو معطيات إما تاريخية أو آنية من أجل معالجة بعض المشاكل الطارئة في زمن ما، وهذا النوع من التواتر يتم العناية به جيدا، لكونه يوضح لنا مقياس الانحراف الذي لحق بالمجتمع، فمصداقية المتواتر المدون تجعله بمثابة أصل الظاهرة الاجتماعية، أو النظام الاجتماعي أو الأخلاقي أو القانوني أو السلوكي، وأي مظهر يخالفه فهو انحراف عنه، أي أن المتواتر المدون هو الحاكم على الظاهرة وليس العكس. إلا أن المتواتر المدون منذ ظهور الظاهرة، يكون أقوى في الاستدلال من المتواتر المدون الذي لم يتواتر إلا بمرور فترة من الزمن على ظهورها.

القسم الثاني المتواتر اللفظي: وهو ما يتناقله المجتمع من أمثال وأقوال وأعراف، والتي كانت بمثابة قوانين في مرحلة من مراحل النشأة الحضارية داخل مجتمع ما، إلا أن تطور النظام الاجتماعي أدى إلى اختفائها كسلوك أو كظاهرة، مع بقائها شائعة بين الناس كقواعد لفظية، دون وجود أي مظهر من مظاهر التطبيق لها.

القسم الثالث المتواتر المفاهيمي أو التصوري: هو اتفاق المجتمع على مفهوم أو تصور معين للطبيعة، أو الزمن أو الكون أو الإله، أو الأخلاق أو التقاليد، أو للعلاقات بين الأفراد أو القبيلة، أو الاتفاق على أسطورة ما، ويظل هذا التصور موروثا ثقافيا في المجتمع من جيل إلى جيل، كمفاهيم توحد الفكر الاجتماعي من حيث العقل الجمعي، أو تعطي إحساسا بالانتماء للجماعة، وقد يلعب هذا التصور دور العقيدة كتصور بعض المجتمعات لفكرة وجود الإله، أو أن سبب الجفاف غضب الرب، أو أن حيوانا ما أصله من كوكب أخر، أو

الاعتقاد بوجود كائنات فضائية. فهذه التصورات قد تبدوا أحيانا غريبة، إلا أنها تعطي نوعا من الإحساس بالتميز والانتماء، رغم أنه قد لا يوجد ما يعضدها في الواقع، أو ما يدعمها من الناحية العلمية، بل وحتى سلوك الأفراد داخل هذه المجتمعات قد لا تراعيها بشكل يوحي بأنها تتبناها في الحقيقة.

القسم الرابع التواتر السلوكي: وهو تواتر المجتمع على القيام بسلوكيات معينة، قد تتعلق بالأخلاق كالإنحناء للشخص الكبير في العمر، أو الانحناء لمن هو أعلى رتبة أو تقبيل اليد أو الرأس كتعبير على الاحترام، أو تخصيص يوم معين بأكلة خاصة، أو لباس خاص أو حتى جمل أو كلمات، وكل تلك السلوكيات التي تحولت لشيء اعتيادي وبديهي، وتواتر وجودها في المجتمع.

كل أقسام التواتر هذه يعضد بعضها بعضا ويقوي بعضها بعضا، إلا أن أقواها هو المتواتر الكتابي أو المدون، لأنه يعتبر المرجع الأصلي الذي تقاس عليه الظواهر والسلوكيات داخل المجتمع، فلولا هذه المعرفة أو القيم التي تواتر المجتمع على تدوينها في كل جيل، واتفق على الحفاظ عليها، فلولا أنها كانت ذات مصداقية كبيرة عند المجتمع، وذات قيمة عليا في نفوس أفراده، لما كان من الواجب الحفاظ عليها والاعتناء بها، رغم وجود مظاهر مخالفتها في الواقع، لهذا فإن المتواتر الكتابي حاكم على ما تواتر سلوكيا أو قولا أو مفاهيميا، وبالتالي إذا تعارض ما هو متواتر بالتدوين مع ما تواتر بالسلوك فإن المدون هو الأرجح، لكونه تعاليم أو أعراف أصلية وموثقة. مثال ذلك تواتر المسلمين على مظاهر سلوكية تخالف ما هو مدون في الدين، كالمظاهر التي تكون عند الشواطئ في فصل الصيف، أو المظاهر والسلوكيات التي تمارس في العلاقات كالخطوبة، أو مظاهر اللباس، أو السلوكيات التي يمارسها السياسيون، فكل هذه المظاهر المستحدثة، و التي شاعت بين الناس إلى أن أصبحت اعتيادية بمرور الوقت، إنما هي مظاهر مخالفة للأخلاقيات المتواترة بالتدوين، مما يجعلنا ننظر إلى هذه السلوكيات، بأنها سلوكيات منحرفة عن الأصل، وهذا يعطينا فكرة على مدى تشوه النظام الاجتماعي، وانحرافه إلى مستويات رقي أقل مما تحقق حينما كان المجتمع يلتزم تلك القواعد والقيم المدونة.

وفي حالة لم يوجد هناك متواتر مدون، يمكن الانتقال حينها إلى المتواتر اللفظي ثم المفاهيمي والتصوري، بعدها يأتي السلوكي، وسبب ضعف المتواتر السلوكي، هو أن سلوك الفرد والمجتمع سريع التقلب والتغيير، لكونه يتأثر بالمتغيرات وبالضغوط الاجتماعية

والأحوال المحيطة، نهيك عن تداخل الثقافات والعادات إثر عوامل الهجرة، فقد ينحرف المجتمع سلوكيا في بيئة الصراع مثلا، أو بسبب ظروف طبيعية، أو بسبب الاستعمار وغير ذلك من الأسباب، مما يجعل السلوك البشري هو أضعف أنواع المتواتر من حيث الاستدلال، ويحتاج دائما إلى ما يدعمه من باقي أنواع المتواتر، أو من بعض المظاهر الواقعية الملموسة والتي اثبتت مصداقيتها، فقد يتواتر الناس على أن تجارة المخدرات مهنة عادية كالمهن الأخرى، وهذا حاصل في كثير من المجتمعات، إلا أن هذا السلوك إن لم يكن يخالف المتواترات، أو لم يوجد في هذه المتواترات ما يدل على عدم صلاحية هذا السلوك، فهو يعود على أصل المسلمات الإنسانية بالضرر، وهذا يعني أننا حتى لو لم نستطع، الحكم على السلوكيات الأخلاقية والظواهر الاجتماعية العامة، عن طريق الضوابط السابقة، فإننا لابد وأن نعرضها على المسلمات الإنسانية الكبرى، وننظر ان كانت توافقها أم لا. لكي لا نسهم بغير قصد في إحداث مظاهر تفسد المجتمع بأي شكل. وهذا هو المغزى من وجود ضوابط تحكم الأخلاقيات والسلوكيات الاجتماعية، وتحكم الظواهر المستحدثة، ولنستطيع تصنيفها تصنيفا مناسبا، ونقرر ما يمكن قبوله اجتماعيا وما يجب رفضه. كما أننا نستطيع الحكم على الكثير من السلوكيات التي نعايشها في وقتنا الحاضر، ونعرف إن كانت توافق نسق التطور أو أنها تتفق مع نسق الانحراف. وبالتالي نستطيع أن نفهم مخلفاتها وتأثيراتها على المجتمع سلوكيا أو حتى عاطفيا، لكون المجتمع يخضع لتفاعلات بين أفراده وبين أفراده والجماعة، فيصبح من الواجب التأكد من سلامة ومصداقية ما ينشئ وينتج عن هذه التفاعلات، ونتأكد من كونها تخدم المصلحة الاجتماعية، وتحقق الغيات الكبرى من التجمع البشري.

- <u>**المحور الثاني: النوع الثاني الضوابط المتعلقة بالمفسدة والمصلحة**</u>

وهي تلك الضوابط التي تعطينا فكرة عن مدى صلاح الظاهرة أو فسادها، من حيث ما تخلفه من أثار اجتماعية، وهذه الضوابط تعتبر مكملة لسابقاتها من الضوابط بل إنهما على نفس النسق، ويضم هذا النوع من الضوابط بدوره أربعة أنواع

1-سلامة التصور والقياسات : والحقيقة إن الكلام في هذا النوع يطول، نظرا لكمية التشعبات فيه، لكن سأحاول الجنوح للاختصار بقدر المستطاع. لقد قصدت صياغة اسم

هذا النوع بناء على القاعدة المشهورة، التي تقول: **" الحكم على الشيء فرع عن تصوره"** وهي قاعدة أصولية في العلوم الإسلامية. وبمعنى أخر، إن الحكم العادل والمناسب والذي يطابق الحقيقة والصواب، هو ما كان مبني بالأساس على صحة التصور أولا، وبالتالي فإنه نفس الأمر نحتاجه عندما نريد القيام بعملية القياس على الظواهر، وعندما نريد استخلاص قوانينها العامة، فلا يمكن أن نستنتج قياسا مناسبا، إذا لم يكن لدينا تصور صحيح للظاهرة ولأسباب نشوئها، فلا يمكننا قياس الربا على البيع، أو قياس العلاقات المفتوحة بين الجنسين على الزواج، أو قياس شرب عصير العنب على الخمر، ولا يمكن قياس الحرب على السلم، فكل هذه الأشياء لها تصورات مختلفة، فالربا الذي هو أَخذُ مالٍ إضافي فوق المال الذي تم إقراضه، لا يمكن أن يكون بمثابة بيع، والذي هو طلب الربح من بيع منتج تم شراءه بمبلغ أقل، فهذه المعاملة طبيعية وعادلة لأنها إعادة تدوير للمال، وفي نفس الوقت إنها تسهم في تقديم خدمة للمجتمع، بإيصال المنتوج إلى من يرغب فيه، إضافة لذلك أن الثمن المدفوع هو قيمة المنفعة المحصل عليها من ذلك المنتج، وأيضا بدون ابتزاز لكون المعاملة تتم بالتراضي، ولا يشوبها أي نوع من الاضطرار كما هو الحال في فوائد القروض الذي تقوم على استغلال حاجة الناس و أخذ مالهم بالتحايل.

وما يقال في الربا يقال أيضا في الزواج والعلاقات المفتوحة، فالزواج منفعة متبادلة بين طرفين، مع وجود التزام اجتماعي، بخلاف العلاقات المفتوحة التي تعتبر علاقة بدون التزام، مما يجعل المسؤولية يتحملها أحد الطرفين فقط في حالة وجود أثر لهذه العلاقة، ضف لذلك أنها في الغالب الأعم تكون علاقة مبنية على الاستغلال لأحد الطرفين، خاصة إذا كان يعاني من ظروف قاهرة، وهذا يدخلنا في دائرة الابتزاز والاستغلال، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي هن أكثر من يعاني في مثل هذه العلاقات، وهذا ما يفسر تزايد أعداد الأمهات العازبات، كما يتم التخلي على العديد من الأطفال الرضع لنفس هذه الأسباب. لهذا فالعلاقات المفتوحة أو الرضائية لا يمكن اعتبارها كالزواج، ولا يمكن قياسها عليه، وإنما يجب أن نقيسها منطقيا على الزنا أو الدعارة، لكونها علاقة جنسية خالية من المسؤولية، وينتج عنها نفس الظواهر التي تنتج عن العلاقات المفتوحة.

ولا يمكن قياس عصير العنب على الخمر فنهيك عن اختلاف طريقة استخراجهما وإعدادهما، فإن أثارهما على الإنسان مختلفة اختلافا كبيرا، فعصير العنب يذهب العطش وينعش الجسد، وأما الخمر فإنه يذهب المقومات العقلية ويفقد السيطرة على التصرفات،

ويضعف التحكم في أعضاء الجسد. ولهذا تعد السياقة بعد شرب الخمر فعلا جرميا، نهيك عن الأثار الأخرى، كاحتمالية ارتكاب الجرائم أو الاغتصاب، فإنها تصبح أكبر في حالة السكر بسبب غياب الوعي، وكإتلاف الممتلكات العامة والخاصة وغير ذلك. ومن أجل كل هذه المظاهر والأثار فإنه يجب قياس الخمر على المخدرات لتشابهها في الأثر.

ولا يمكن قياس بطالة الرجل على بطالة المرأة، فالجنسين رغم كونهما من الجنس البشري، و يتساوون في متطلبات العيش، إلا أن إمكانياتها وأدوارهما الاجتماعية مختلفة، ومصلحة المجتمع وتوازنه لا تتحقق إلا إذا فصلنا بين الرجل والمرأة، من حيث التصور ومن حيث المهام والامكانيات والقدرات، فالمرأة لو اعتبرناها كمورد من الموارد الثمينة، فإنه يكون من واجب المجتمع الحفاظ عليها، ولهذا تعارفت البشرية وتواترت نُظُمها الاجتماعية، على أن خوض الحروب مثلا من واجبات الرجل، بل إنه قد كان أحيانا يعد خروج المرأة للحرب يعتبر مسبة في حق المجتمع وينعت بكونهم ليس فيه رجالا شجعانا، وحتى لو كان المجتمع في هذه الحالة بحاجة إلى خدمة المرأة، فإنها تكلف بوظائف أقل خطورة، وتواتر المجتمعات على عدم إلزام المرأة بالعمل أو بالتكفل بمصاريف الأسرة، راجع بشكل رئيسي، لوجود حاجة ماسة لها في تربية الأبناء، بل إن هناك حاجة ماسة لها للحفاظ على استقرار المجتمع، فلطالما كانت النساء وعلى مر التاريخ، هي العنصر الأساسي في الحفاظ على الذاكرة الاجتماعية، وتلعب دور تلك الحلقة التي تربط بين الفرد والمجتمع وتحافظ على تماسك انتمائه، وبالتالي كان هذا الدور أهم بكثير، من دورها في العمل، خاصة وأن العمل قد تم تحقيق الاكتفاء فيه من طرف الرجال، إضافة لهذا فإن البطالة في صفوف النساء، لا تحدث أي أثر على المستوى الاجتماعي، بخلاف البطالة في صفوف الرجال، والتي تتسبب في خفض نسبة أهليتهم لتكوين أسرة وتوفير العيش الكريم، سواء لأنفسهم ولمن يتحملون مسؤوليتهم، كالأب والأم والأخت والأبناء، ويكرس لمظاهر الفقر في المجتمع، الذي يتولد عنه مظاهر الصراع الاجتماعي بالتبعية، والذي بدوره يكون بيئة خصبة لانتشار الجريمة والفساد الاجتماعي عموما، أضف لهذا وبناء على الاستقراء، فإن الرجال هم العنصر الأكثر مخاطرة في المجتمع، وهذا كان عاملا حاسما في بناء الحضارات البشرية وتطورها، و وصولها إلى ما وصلت له اليوم من التقدم، وهذا الكلام لا نقصد به تبخيس قدرات المرأة، وإنما نحاول النظر إلى دور كلا الجنسين بنوع من التوازن، فدور المرأة لا يقل أهمية عن دور الرجل في بناء المجتمع، وأي تقصير من كلا الجنسين في دورهما أو

تداخله، قد يؤدي إلى اختلالات في التوازنات الاجتماعية، نهيك عن اختلال التوازن الإنساني بصفة عامة، وهذا الأمر ملموس حاليا في الواقع المعاش.

ولا يمكن قياس الدين على القانون أو العرف من حيث النشأة، فالعرف أو القانون إنتاج بشري خالص ولا يمتع بأي قداسة، وهذا متواتر في البشرية أيضا، سواء على مستوى التواتر المدون والمفاهيمي، أو التواتر اللفظي كذلك. فلم يحدث في أي حقبة من حقب الحضارة، أن تم فيها اعتبار الدين انتاج بشري، وإن كان قد وجد بعض من ادعى ذلك من الناس، فهذا راجع إلى وقوع الْتِبَاسِ لهم جعلهم يخلطون بين العرف والدين، مع العلم أنهما غير قابلان للقياس أو المماثلة، وما زاد من التباس الأمر هو وجود تداخل بين القوانين والتشريعات والأخلاقيات التي تفرضها الأديان كتعاليم إصلاحية للمجتمع، مع القوانين التي ابتكرت من زمن اليونان القديمة، وهذا تشوه كبير في التصور، لكون الدين يستمد إلزاميته وقداسته بالأصالة من فكرة وجود الإله، بخلاف القوانين التي تستمد إلزاميتها من قوة تسلط الدولة، فشتان بين الذي يكون كخيار للإصلاح الاجتماعي، وبين القانون الذي يفرض بسلطان القوة والقهر، وهذا الشيء مشاهد في حقب الاستعمار، كما أنه لا نستطيع الجزم، بكون القوانين التي ظهرت في اليونان القديمة، هي أقدم من التشريعات الدينية، فلعله ظهرت أديان قبل تلك الحقبة اشتهرت بتلك التشريعات وتم تقليدها بعد ذلك في بعض المجتمعات، إلى أن وصلت إلى اليونانيين.

وقد يقول قائل إن الدين فُرض أيضا عن طريق القوة وشن الحروب، كالحروب الصليبية وغزوات المسلمين وغيرها، أقول : نعم صحيح، إن هذا تاريخيا أمر حاصل ومعلوم، لكن حلات فرض الدين على أفراد المجتمع، هي أقل بالنسبة لحالات فرض القانون والايديولوجيات، فكم من دولة أو شعب فرض عليهم العقوبات الاقتصادية أو تم احداث نزعات داخلية فيهم وصراعات فئوية وطائفية فقط من أجل دفع هذه الدولة أو الشعب إلى ترك معتقداتهم، أو التخلي عن مقوماتهم الأخلاقية وخصوصياتهم الاجتماعية، وقد تم نهج هذا النهج على شعوب عدة، كالصين و روسيا مثلا، اثناء الحقبة الشيوعية، بل إن روسيا بدورها مارسته على اليهود والمسلمين في حقبة الاتحاد السوفياتي، ومارسته ألمانية على اليهود في حقبة هتلر، وتمارسه الصين حاليا على المسلمين في إقليم "الإيغور"، وكذلك تمارسه الهند على المسلمين أيضا، ويحدث كذلك في شعوب أخرى، والتي تجبر على التبعية الثقافية والاقتصادية والأيديولوجيا وغير ذلك. وقد يشاهد هذا الأمر اليوم بدون حرب،

لكنه في الواقع حرب السلاح فيها هو المال والفضائح الأخلاقية، وضرب المصالح المتشابكة والإعلام المسيس والموجه، والأمثال في ذلك كثيرة، خاصة ونحن في حقبة أصبح فيها الدين مغيبا عن ساحة هذا الصراع، فلم يعد له أثر إلا في نفوس وأخلاقيات الشريحة العامية من الشعوب، التي تملك قدرا ضئيلا من المعرفة، وغير قادرة على تنظيم صفوفها للدفاع عن نفسها، نظرا للقهر الذي يمارس عليها، فأغلبية الشعوب أصبحت تخضع لسياسة تفريغٍ ثقافية، بسبب الأوضاع القاسية المفروضة، وبسب الصراع على تحصيل الموارد الضئيلة، وهذا وضع أصبحت تعيشه معظم الشعوب، التي كانت تعتبر شعوبا متدينة أو محافظة على الأقل.

ولو نظرنا إلى سبب تخلف المسيحية مثلا، لوجدنا أنها تعرضت لنفس الأسباب، مع وجود اختلاف من حيث أن المسيحية ارتبطت ولزمن طويل بالسياسة، ونخر فيها الإفساد والتحريف، حتى أصبحت سلاحا من أسلحة الدولة، تخدم مصالحها وتعينها على استعباد الناس، وهذا ما نفر الناس من المسيحية، وأصبح ينظر إليها كسجان يسلب الناس حرياتهم، **وهذا برهان على أن السياسة إذا دخلت الدين أفسدته، وليس الدين من يفسد السياسة**، فهو ليس سوى تعاليم يتكفل علماء الدين بنقلها للناس ويعينونهم على تطبيقها، وعلماء الدين ليسوا سوى بشر عاديون قد يخضعون لقوة السلطة أو يستسلمون لمغرياتها، وفي كل الأحوال سيكون ذلك سببا في انحراف الدين. ويحتاج الدين ليكون نافذا لأن يؤمن الفرد به أولا، لكن القانون لا يحتاج لهذا التعقيد، وإنما يكفي أن يتم إصداره وإلزامه بقوة العسكر ليصبح نافذا، بل إن القانون أخطر من حيث أن أحكامه لا تراعي إرادة الشعوب، وهذا يعني أن تُسلب حرياتهم من طرف شخص واحد أو من طرف أقلية من الناس، فقط لأنهم يعتبرون أنفسهم من النخبة، ولهذا لا نستطيع أن نقيس ظاهرة الدين الذي يلتزم به الناس طواعية، ويتواترون على الحفاظ عليه مدونا، وما تزال فيئة كبيرة من الناس ترغب فيه كنظام حاضر في الحياة العامة، ومقتنعين بمصداقيته، على القانون الذي ليس عليه إجماع غالبا، بل حتى إنه سواء وجد القانون أم لا، لن تكون هناك مشكلة، لكون البشر كما كانوا قادرين على ابتكار الأعرف، فهم قادرون أيضا على إنشاء قوانين، مع العلم أن أغلب الناس لم يعودوا يثقون بالقانون كمنظومة تحقق العدالة، خاصة وأن بعض القوانين قد انحرفت الغاية من وجودها، ولم تعد تحقق مصلحة الناس، بل إنها لا تحفظ إلا مصلحة الفئة المتحكمة فقط.

ومما سقناه تظهر أهمية سلامة التصور من أجل إقامة قياس سليم وصحيح، وأهمية القياس تكمن بالخصوص، عندما نريد إلحاق الظواهر المستحدثة أو الغير معلومة الحكم بحكمها الصحيح، بقياسها على ظواهر معلومة الحكم، وتكوين تصورات سليمة حولها، حتى لا نخلط بين السلوكيات والظواهر التي لها أثار صالحة على المجتمع، وبين السلوكيات والظواهر التي لها أثار فاسدة على المجتمع.

وتشوه التصور هو ما يجعل بعض الناس يعتبرون بعض الظواهر الفاسدة ولمجرد أنها وصلت إلى مرحلة العموم والشيوع والانتشار، أنها ظواهر سليمة دون تصور صحيح ومنطقي، يأخذ بعين الاعتبار الأثار الضارة لهذه الظواهر أو الانحرافات التي تنتجها منذ نشأة فكرتها الأصلية. كما أننا سنتمكن من تصنيف الأعراف، والتي يثار حولها كثير من اللغط، والتي يعتبرها كثير ممن يتعصبون للمنهج العلمي المجرد من الأخلاقيات، مظهرا من مظاهر التخلف. لكن المنطق الذي يجب النظر به إلى هذه الأعراف، هو أنها صورة من صور التطور على الأقل في زمن نشأتها، وبالتالي عوض أن نجعلها منبوذة ومرفوضة منذ البداية بناء على أفكار مسبقة، سنجعلها ظواهر قابلة للدراسة، فالأعراف أبدا لم تنشأ من عدم، فمن المعلوم أن الإنسان و هو يسعى لتلبية حاجياته ومصالحه، في جميع مناحي الحياة سواء تعلقت بما هو مادي أو تعلقت بتركيبته البشري، أو بأي جانب من جوانب المسلمات الإنسانية، فإنه يبذل مجهوده في تطوير نظامه و سبل عيشه داخل التجمع البشري، إلا أنها قد لا تكون كلها منطقية، ذلك لأن الإنسان لا يتمتع بسلامة التصور المطلق للأمور، وهذا يعني أن الأعراف والعادات، ليست كلها غير صحيحة أو غير منطقية أو غير صالحة اجتماعيا، بدليل أن كثيرا من الابتكارات والتصورات، التي أنتجتها البشرية سابقا، مازال يستعان بها الى يومنا هذا، خاصة فيما يخص بعض الأخلاقيات والقوانين، فأغلب الأعراف نشأت لغاية تحقيق مصلحة معينة. فالنقاب مثلا، والذي تعارفت عليه البلدان الإسلامية لعقود طويلة، ويعتبر من المتواتر المدون والمفاهيمي والسلوكي، إنما وجد لتحقيق مصلحة الأمن بالنسبة للنساء، والأمن النفسي والتوازن الغريزي بالنسبة للرجال، ولو كان الأمر غير ذلك، فليس من المنطقي أن يُقْدِم مجتمع ذكوري كما يسمه البعض، على جعل الاطلاع على جمال المرأة أمرا صعبا بهذا الشكل، مع العلم أن المرأة أكثر الموارد طلبا بالنسبة للرجال، وهذا مصرح به في المتواتر المدون، حيث تم ربط ذلك الحكم بوجود إمكانية تعرض المرأة للأذى سواء النفسي أو الجسدي. ولذا نستغرب من حال الواقع اليوم، وكيف

انحرف السلوك البشري عن هذا المعنى، رغم أننا لا نعيش في مجتمع الملائكة أو القدسين، فالجرائم ضد النساء منتشرة بكثرة وأغلب دوافعها جنسية، والعودة إلى هذه الأخلاقيات تعتبر أكثر منطقية، من أجل وقاية النساء من الاعتداء، وفي نفس الوقت من أجل إضعاف مظاهر التهيج الغريزي في المجتمع، وهذا الإجراء هو أسهل وأرحم، من عقوبة إخصاء الرجال، التي اقترحها بعض المتعصبين للحركة النسوية.

لكن المشاهد هو العكس، نظرا لكون المجتمعات تعيش تشويها كبيرا في تصوراتها بل حتى في معارفها، فالمجتمع لا يتمتع بذلك الأمن التام الذي يسمح بترك المرأة أن تخرج شبه عارية، فمن الغباء افتراض عدم تأثر الرجال جنسيا وهم يشاهدون تلك المظاهر، إلا إذا كان إغراء الرجل بهذا الشكل أمرا مقصودا، وإن صح هذا فإنه ليس من العدل لوم الرجل على إظهار أي سلوك كرد فعل، تفاعلا مع ما يراه ويعايشه من إغراء وتهييج غريزي، وحتى لو لم تكن النساء يتعرضن لأي نوع من الأذى وهن على هذه الحال، بسبب تشدد القوانين التي تحميهن، فإنهن يسهمن في زرع بذرة الإجرام بطريقة غير مباشرة، من حيث مساهمتهن في تزايد نسب الاحتقان الغريزي في المجتمع، وهذا قد يؤدي إلى ظهور سلوكيات منحرفة، أو إلى الجريمة، فإن كنا نرى في واقعنا أن بعض الزوجات قد يتعرضن إلى الاغتصاب من أزواجهن، في حالات الاحتقان الغريزي، أفلا يمكن أن يحدث اغتصاب حقيقي لنفس الدوافع والأسباب، خاصة في ظل انتشار العلاقات بين الجنسين خارج إطار الزواج، بل إننا نشاهد أن أكثر من يتعرض لهذه الجرائم، القصر والأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع، ومن هنا نقول أن بعض الأحكام التي قد نطلقها على بعض الأعراف أو الأخلاقيات أو المتواترات، قد تكون مبنية أساسا على تشوه في التصور، أو لعدم إدراك المصلحة الاجتماعية التي يحققها هذا العرف أو هذه الأخلاقيات، فلا يمكن اعتبار العري مظهرا من مظاهر الجمال أو يقاس عليه، بل وقد وقع كثيرون من أتباع العلم المجرد في تناقضات عندما يقولون إن الجمال جمال الروح، فإن كان الأمر كذلك فلما يشجعون المرأة على إظهار جمال جسدها بالتعري ويدافعون عن ذلك؟ فلو كانوا يعتبرون الجمال جمال الروح بالفعل، فلما تحتاج المرأة إلى اظهار جسدها؟ ولماذا لا تغطي المرأة جسدها وتترك الناس ليكتشفوا جمال روحها؟

ولقد دأبت البشرية على تطوير أساليب عيشها وفق ما يخدم مصالحها الاجتماعية، وكان التوازن سواء الاجتماعي أو الإنساني أو العاطفي أو النفسي، من بين الغايات التي تحرص

المجتمعات على تحقيقها، فتجريم الخيانة الزوجية لم يكن ليكون جرما، إذا اعتبرنا أنه لا يخلف أي أثار مادية في الواقع، ولأن العلاقة تمت بالتراضي بين الطرفين. لكن في الحقيقة إن هذه العلاقة لها وقع وتأثير في نفس من يتعرض للخيانة، ونفس الإنسان وعاطفته شيئان متلازمان واتزانهما من مستلزمات تحقق التوازن الاجتماعي، بالإضافة إلى الثقة التي هي من أهم العناصر في بناء الروابط الاجتماعية، فالفرد كما قررناه سابق هو أساس البناء الاجتماعي، وهو أصل نشأة الظاهرة، ومتى تعرض توازن الفرد للخلل، انحرف وتسبب انحرافه في أثار ضارة، وعلى أساس هذا التصور جاء تبني مظاهر اللباس الساتر، كالنقاب والحجاب واللباس الطويل والواسع...، وتواترت عليه مجتمعات عدة لأزمنة طويلة.

فإن قيل، إن مثل هذه المظاهر أصبحت تفقد حضورها في المجتمعات، أليس هذا يعني أنها أصبحت مرفوضة اجتماعيا ولا تحقق المصلحة؟ أقول: قد يكون الأمر كذلك، ولهذا أردنا وضع منهج علمي نستطيع من خلاله أن نحكم على الظواهر، ونكشف عن أي الظواهر تستحق الرفض أو القبول، ولنستطيع أيضا الحكم هل قبول بعض الظواهر أو التخلي عنها حسب ما يحقق المصلحة الاجتماعية. خاصة أن أكثر المظاهر التي ننظر إليها بشكل سطحي على أنه تم التخلي عنها لكونها لا تحقق المصلحة، قد يكون في الحقيقة هذا الحكم مجرد مظهر من مظاهر الانحراف الذي يطال مجتمعاتنا في مرحلة ما، إما بسبب التداخل الثقافي أو بسبب أي نوع أخر من الاكراهات الاجتماعية، فمثلا ذلك النوع من اللباس الذي يظهر بعض أو أغلب تفاصيل الجسد، والذي أكثر ما تشتهر به نساء البغاء والعاملات في الدعارة، حيث أصبح هذا النوع من اللباس يحظى بشهرة واسعة، نظرا لقدرته على إغراء وجذب اهتمام الرجال و لفت أنظرهم، وفي نفس الوقت هو تعبير عن الرغبة عند النساء، وبالتالي كان من المنطقي شيوع هذا النوع من اللباس واشتهاره بين النساء، حتى لو لم يكنَّ يعملن في تلك المهنة، فالرجل يعتبر موردا من الموارد بالنسبة للمرأة، وعندما تكون بيئة الصراع هي السائدة في المجتمع، فمن الطبيعي أن تجنح النساء إلى تقليد مثل هذا السلوك، للفت الانتباه ولرفع نسبة احتمالية اعجاب الرجل بهن، وبالتالي فإن تخلي المرأة عن تلك الملابس المحتشمة، ليس لكونها لا تحقق المصلحة، ولكن إنما هو انحراف في السلوك، ظهر على إثر المنافسة المحتدمة من أجل تحصيل الموارد النادرة[103] في بيئة الصراع الاجتماعي، ولذلك كلما ازدادت حدة المنافسة ابتكرت النساء أساليب أكثر

---

103 أقصد بالندرة هنا ندرة الرجال المؤهلين ماديا لتأسيس أسرة أو حتى المؤهلين ماديا التكوين علاقة

اغراء إلى درجة التعري أحيانا، وقد يكون هذا إشارة أيضا على درجة الكبت الذي تعاني منه النساء، خاصة إذا علمنا أنه في بيئة الصراع تنخفض نسبة الزواج بشكل كبير، أي أن فرص النساء في تلبية حاجتهن تقل، مما يجعلهن أكثر عرضة للانحراف، وهذا الانحراف قد ترسخ في بعض المجتمعات كثقافة، أو مظهر من مظاهر إظهار جمال المرأة بحسب ادعائهم، ولكن في الحقيقة، الجمال ليس سوى ذريعة لإخفاء الدوافع النفسية الحقيقية، والتي لها علاقة بالمنافسة المحتدمة على الموارد، وهو مظهر من مظاهر الانحراف الذي فرضته بيئة الصراع، حيث تجبر النساء على تقديم تنازلات أكثر فأكثر، كلما زادة نسبة صعوبة تحصيل الموارد، فمثلا كانت المرأة العادية الطبيعية سابقا، تطمح في أن تكون زوجة، وحتى لو اضطرت إلى ممارسة الإغراء، فإنها تمارسه بغرض الحصول على زوج، لكن مع الوقت ومع زيادة صعوبة ذلك الهدف في بيئة أكثر تنافسية، أصبحت المرأة تقدم تنازلات وتخفض من سقف طموحها، فتقبل بأن تكون مجرد رفيقة فقط، ثم تدنى بها الأمر لتقبل بأن تكون مجرد صديقة، وفي وقتنا الحالي كثير من النساء أصبح كل طمحهن أن يستطعن فقط تلبية حاجتهن الغريزية كلما احتجن لذلك، ولهذا لا نستغرب أن أغلب الحركات النسوية، تركز على الجنس بشكل كبير، ومن المحتمل أن يكون هذا من بين أسباب تشريع تعدد الزوجات في الشريعة الإسلامية، لكونه يراعي هذا الجانب الغريزي في البشر، فالتعدد يجنب المرأة الدخول في هذه المنافسة، ويغنيها عن اللجوء لتقديم تنازلات من أجل الزواج، فتعدد الزوجات يحدث نوعا من الندرة في صفوف النساء، وفي نفس الوقت يحدث وفرة في طلب الزواج، مما يرفع من قيمتهن الاجتماعية ويزيد نسبة الإقبال عليهن، وهو ما يجنبن هذا الحرج، لكن ومع ذلك لابد وأن لا تكون هناك مظاهر صراع متغلغلة تصعب مسألة الزواج.

إن تلك الانحرافات السلوكية التي أصبحت تتشكل كأعراف وتقاليد في العصر الحديث، بعيدة كل البعد عن أي رقي وتطور، لأنها ليست سوى سعي لتحقيق المصلحة الفردية، دون أي اعتبار للمصلحة الاجتماعية العامة، ودون الاكتراث لتوازن النظام الاجتماعي. كما أن نشأة هذه المظاهر المنحرفة في بيئة استثنائية وهي بيئة الصراع، جعلها تتقوى وتتغلغل في المجتمعات وتصبح شيئا شائعا، لدرجة أنه أصبح من الصعب على المجتمعات التخلي عنها، أو إحداث بديل لها، وقد تبدو هذه المظاهر للوهلة الأولى، مظاهر متواترة تواترا مفاهيميا وسلوكيا، فالمجتمعات ما تزال تعاني من أثار هذه البيئة القاسية ولعل رواية "الخبز الحافي"

من بين الروايات التي تصور واقعية عيش الأفراد في هذه البيئة، وحقيقة ما ينتج عنها من انحرافات اجتماعية، وما يزال بلد المغرب الذي تدور أحداث هذه الرواية فيه، يعاني من إرث مخلفات تلك الظروف إلى يومنا الحاضر، وما قلناه هنا هو بحد ذاته قياس على البيئة الأكثر رقي، والتي تختفي فيها الجريمة والفساد الأخلاقي، وقد تحقق هذا الأمر عدة مرات في تاريخ البشرية، مما يجعلنا على يقين أن كل المظاهر التي تظهر في بيئة الصراع، إنما هي شاذة وانحراف عما ينبغي أن يكون الحال عليه اجتماعيا في الظروف وفي البيئة السليمة والمتوازنة، والتي يتحقق فيها مقاصد المسلمات الإنسانية، **فكلما اختفت العوامل المسببة للصراع عادت المجتمعات إلى مظاهرها الأصلية. فالبشر لم يخلقوا على هذا الكوكب من أجل المعاناة فقط، لكن أكثر مظاهر المعاناة في الواقع هي من صنع البشر أنفسهم.**

2-موافقة المسلمات الإنسانية : ونعني بها تلك المسلمات التي حرصت البشرية على تحقيقها وتوفيرها، في جميع مراحل الحضارة البشرية، و هذه المسلمات هي عمود الحياة الإنسانية، و بدونها لا يستقيم لنا تأسيس حضارة، أو نضمن استمرار الحضارة، وهذه المسلمات هي خمسة مسلمات : **1 النظام – 2 التوازن – 3 الأمن – 4 العدل -5 الحياة.** ولا يمكن اعتبار أي تجمع بشري بأنه تجمع حضاري، إلا إذا تحققت فيه هذه المسلمات الخمسة، بل إنه يستحيل أن ينشأ هذا التجمع إلا بها، وسيتم التفصيل في هذه المسلمات لاحقا، لكن الكلام عنها هنا سيكون عاما إلى حد ما.

إن استقراء الحركة البشرية في مراحل التاريخ، وتطور أنظمة التجمعات البشرية، لابد وان يجعلنا ندرك أن هناك قواعد عامة أو بالأحرى مسلمات ثابتة، هي ما يؤطر هذه الحركية ويجعل من التجمعات البشرية ممكنة الحدوث، ولقد كانت البشرية ومازالت تسعى لتحقيق هذه المسلمات، من أجل تحقق مبتغاها في انشاء الحضارة وتأمين الاستقرار، وبناء مجتمع متطور بصورة دائمة. ومعرفتنا بهذه المسلمات واستيعابنا لأهميتها، يخول لنا تحكيمها أثناء ضبط وتصنيف الظواهر والسلوكيات البشرية، والحكم بقبولها أو رفضها، فالمجتمع لا ينبغي أن يكون مجتمعا عبثيا أو أن تكون توجهاته السلوكية عبثية، فكما قلنا سابقا بأن الظواهر هي نتاج الفرد والفرد هو عنصر مكون للمجتمع، و إن كان الفرد غير قادر على ادراك المفسدة والمصلحة في أفعاله وسلوكياته، فإن احتمالية أن ينتج المجتمع سلوكيات ومظاهر تعود على المسلمات الإنسانية بالضرر، هو احتمال كبير جدا، وكذلك هناك احتمال أيضا أن هذا

المجتمع ومع تعاقب الأجيال، سيفقد الحرص على مراعاة القواعد، إما لعدم فهمها أو لنسيانها أو جهلا بأسباب وجودها، وهذا يعني أن يصبح انتهاكها عمدا أو بغير عمد أمرا شائعا، مما ينتج عنه إفساد اجتماعي يُدخل المجتمع في حالة اضطراب والتخلخل، وأحيانا إلى التخلف والانهيار.

وحتى تتضح الصورة فإن الظواهر لها أثار تراكمية، ولها خصائص متولدة، فإن نشأت ظاهرة واحدة فقط تخالف أحد هذه المسلمات، فإنها قد تلحق الضرر بالمسلمات الأخرى كأحجار الدومينو، وهذا يؤدي إلى انفكاك المجتمع عروة بعد أخرى إلى أن ينهار بالكامل، بينما لو نشأ المجتمع وقد ترسخ فيه نظام يحترم المسلمات الإنسانية ويخدمها، فإنه في حالة ما إذا ظهرت فيه فئة اجتماعية تتبع نمطا سلوكيا مخالفا، أو تتبنى ظواهر تعود على مسلم "النظام" مثلا بالضرر، فإن هذه الظواهر والفئات المنتجة لها لابد وأن تلقى مقاومة اجتماعية.

كظاهرة العصابات أو "المافيات" والتي تمارس سلوكيات تضر بالكيان الاجتماعي عموما، فمثل هذه الفئات وغيرها ممن ينشأ على أساس قناعات خاصة، لا تتوافق مع القناعات الاجتماعية وأسس النظام الاجتماعي، ولا يتمحور فيها الولاء إلا لتلك العصابة أو ذلك المجتمع الفرعي فقط. فإنها تعتبر فيئة مرفوضة اجتماعيا، ولهذا كل ما ينتج عن هذه الفئة من سلوكيات فإنه لا يحقق سوى أهدافها الخاصة، والتي بحد ذاتها تعبر عن النظام الذي توافق عليه أفرادها، إلا أنه نظام منحرف عن النظام الأصلي، ويخالفه من حيث المبادئ والغيات والأخلاقيات وسمات الرقي والتطور. وأحيانا قد تكون هناك أنظمة وجماعات تتأسس على أساس مبادئ ومنهاج ظاهرها يشير إلى نوع من الرقي، أو تظهر على أنها تتلاءم مع أسس النظام الاجتماعي، أو تظهر أنها نابعة عن عقائد أو أيديولوجيات تحقق المصلحة، كتلك الأحزاب والجمعيات المختلفة. إلا أن العيب فيها يكمن في مسألة الانتماء للجماعة وليس المجتمع، ويكون الاهتمام منصب على خدمة الحزب ومصالح الحزب، وليس خدمة مصالح المجتمع أو الشعب بتعبير أخر، وقد يكون من تلك الجماعات من يؤمن بمفهوم المصلحة الاجتماعية العامة، ويدين بولائه للمجتمع، لكنها حالات نادرة في عصرنا الحديث.

وكلامنا هذا لا يعني أننا نعارض فكرة إحداث أنظمة فرعية داخل النظام الاجتماعي العام، فقد يكون وجود هذا الشكل من الأنظمة مفيد للمجتمع، أو يكون وجودها له ضرورة اجتماعية ملحة، إما لرفع الظلم عن بعض الأفراد أو لتحقيق مسلم إنساني كالعدل، أو للعب دور اجتماعي يخدمه كالتكافل والتضامن الاجتماعي، لكن ما يتعارض مع النظام كمسلم

انساني، هو وجود تلك الفئات التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر، في تشتيت الرأي العام وتشويه التصورات والانتماءات الاجتماعية، وهذا يزرع نوازع الفرقة بين أفراد المجتمع و يهدد الأمن والسلم الاجتماعي، كما أن السماح بوجود سلوكيات مستحدثة تخالف المسلمات الإنسانية، لا تزيد الإشكاليات الاجتماعية إلا تعقيدا، فظاهرة الحزبية أو التحزب ليست ظاهرة أصيلة في التجمع البشري، ولا تعد من الظواهر المتواترة، كما أنه من حيث المنطق لا يمكن تصور أن نظاما ما، يمكنه السماح بنشوء نظام داخله مخالف له أو يعارضه، ولعلنا اليوم في عصرنا الحالي نعيش هذا الشذوذ في مجتمعاتنا الحديثة، حيث أصبحنا نعاني من ضبابية التصورات الاجتماعية، في ظل السماح بوجود هذه التناقضات، ونعاني أيضا من حكم الأقليات، والتي تعتبر في حد ذاتها ديكتاتورية فجة، فليس من المنطقي أن يحكم مجتمعا أغلبه من المسيحيين أو المسلمين أو غيرهم، حفنة من الملحدين لا يشكلون سوى من 1 الى 10 في المئة من المجتمع.

قد يقول قائل: إن ممارسة السياسة حق من حقوق الأفراد. أقول إن من حق المجتمع أيضا أن يمثله أفراد ينتمون إليه فكريا واجتماعيا و أخلاقيا وعقديا، وإلا سيكون من الظلم أن يحكم فرد ينتمي لأقلية اجتماعية، مجتمعا غالبيته يعتبرونه لا يعبر عن ثوابتهم، فحكم الأقليات يمهد بدوره لنشأة الديكتاتورية، بالإضافة إلى تعزيز مظاهر الصراع الاجتماعي، بسبب هذه الفئات والأحزاب والانتماءات المختلفة والمتنافسة لما تنشره من كراهية، فقد أصبحنا نرى كيف أن الأحزاب التي من المفترض بها أن تكون وسيطا بين الحاكم والمحكوم، انحرفت عن مسار هذا المفهوم، لتتحول إلى وسيلة لخدمة مصالح فئة دون أخرى، بل وأصبحت وسيلة لعقد الصفقات الشخصية أيضا، دون مراعاة المسلمات الإنسانية التي على أساسها وجدت ظاهرة التحزب، ودون إيلاء أي اعتبار لمصلحة النظام الاجتماعي العام، وتحولت هذه الأحزاب إلى منتدى للمشاريع المربحة التي تسعى إلى استقطاب الممولين، وبعد نجاحها تحاول توزيع الأرباح على أولئك الممولين عن طريق تشريع بعض القوانين وإبرام الصفقات، حتى لو كان ذلك يعارض إرادة الشعب أو التوجه العام للمجتمع سواء أخلاقيا أو فكريا أو عقديا. وهذا ما تسبب في مرحلة ما بنشوء تيارات تعاكس الاتجاه العام، وتخلق نوعا من عدم الانسجام داخل الكيان الاجتماعي، مثال ذلك نشأت الشيوعية داخل مجتمع ديني، وكلامنا هنا ليس من منطلق التعصب أو الاقصاء، ولا نعني بأنه لا يسمح بحرية الاختيار، وإنما ما نقصده هو نشوء هذه التيارات ككيان منظم أو نشط، يختلف في

تصوراته ومفاهيمه عن النظام العام، أو يخلق أثارا سلوكية تخالف العرف الاجتماعي العام. ولا نعارض اختيارات الأفراد، فالأفراد كيف ما كان الحال يختلفون في طرق التفكير وهذه صفة طبيعية في الانسان، لذلك نسعى في طيات هذا الكتاب إلى الكشف عن تلك المبادئ، التي يمكنها أن تكون عامة ومشتركة بين جميع الأفراد، في إطار نظام متجانس وموحد دون أن يمس ذلك حريتهم. وبالتالي نقول: إن نشوء هذا الواقع الشاذ المتمثل في وجود مفاهيم وسلوكيات تخالف النظام الاجتماعي العام، يسهم في نشوء الصراع وترسيخه من جهة، ومن جهة أخرى إن تعدد الولاءات في المجتمع يضعف نوازع الولاء الاجتماعي، وهذا ظاهر ومشاهد من خلال تلك القوانين والقرارات التي تسنها بعض التيارات الأيديولوجيا بعد الاستلاء على الحكم، والتي لا تتلاءم أفكارها وتوجهاتها مع التصور الجمعي العام للمجتمع، كاليسارين والشيوعين والليبيراليين، فتلك القوانين التي يفرضونها في الغالب لا تعبر إلا عن توجهاتهم الفكرية، ولو تم منح الشعب فرصة للاختيار لاختار رفضها بالأغلبية، إلا أن السلطوية والاستحواذ على مظاهر القوة، تجعل المجتمع يبدو في موقف ضعف.

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك في حاضرنا اليوم، أنه في بعض البلدان يسن قانون يمنع لباس النقاب في مجتمع المسلمين، والذي يعد النقاب فيه جزء من الدين والثقافة، ومتواتر تواترا مدونا ومفاهيميا وسلوكيا، فلا يتصور بالمنطق العقلي أن مجتمعا على هذا الشكل من الارتباط بالدين، أن يسن فيه مثل هذا القانون، مما يعني أن هذا القانون قانون يخالف التوجه الاجتماعي العام. وهذا يدفعنا للتساؤل هل تلك الفئات الاجتماعية التي استطاعت أن تستولي على السلطة، وتصبح قادرة على سن القوانين وقيادة الشعوب، هل هي تنتمي فعلا لهذه المجتمعات وتكن لها الولاء؟!! فمن المعلوم أن من ينتمي إلى مجتمع ما أو يمثل مجتمعا ما، يسعى إلى الحفاظ على نظامه العام، ولا يسعى إلى تفكيكه أو إحداث ما يخالف ويعارضه. ولهذا فإن هذا التناقض تسبب لهذه المجتمعات بانقسام كبير جدا، وظهرت عقبه بذور الكراهية والاستنكار، وأدى في بعض الأحيان إلى ظهور الإرهاب كنوع من المقاومة الاجتماعية، وقد حدث نفس الأمر في المسيحية حيث نشأت عدة طوائف أو جماعات، تعارض أحكام الدولة في عدة بلدان، فهذا المصير لابد منه، خاصة إذا كان المجتمع لديه قابلية كبير للتعبئة والشحن، كأن تكون بيئة الصراع متغلغلة فيه بشدة، وقد شاهدنا أيضا تنامي تيارات الفكر العنصري في بعض البلدان لنفس السبب.

لهذا نقول: إن الظواهر الدخيلة على النظام الاجتماعي لابد أن تكون خادمة للنظام من أي ناحية من النواحي مالم تعد على النظام بالضرر، فإن قيل إن هذه الأحزاب قد ساهمت في ضمان تعايش المجتمعات الحديثة، في ظل الاختلاف الفكري والثقافي، وحققت كثيرا من الإنجازات في مجال الحريات الفردية، من بينها حرية الاعتقاد. أقول: هذا الأمر كان حاصلا حتى قبل وجود الأحزاب، فالبشر كانوا يتعاملون فيما بينهم ويتنقلون من بلد لأخر وبكل حرية، ويمارسون طقوسهم وشعائرهم بل وحتى حقهم في الدعوة إلى ما يؤمنون به ويعتقدونه، ولعل أقرب مثال على ذلك ما ورد في التاريخ من الحقب التي تعد أقرب إلينا من الناحية الزمنية، ومصادره أكثر حداثة، فقد شهدت البلدان التي حكمها الإسلام ذلك التنوع ، حيث عاش فيها اليهود و النصارى و المسلمين في بيئة متجانسة مليئة بالانتماء والتوطُّن، وماتزال بقايا مظاهر هذا التنوع موروثة إلى يومنا هذا، لكن التوجهات السياسية التي تحاول استغلال القضايا الحساسة في المجتمع من أجل الاستقطاب، أفسدت هذا التنوع والانسجام كما أفسدت كل شيء بعد ظهور تيارات القومية والعرقية والدينية، وظهور نزعات الانفصال والاستقلال وغير ذلك، مع العلم أننا لو أردنا قياس ظاهرة القومية، فإننا منطقيا سنقيسها على القبلية، والتي تعد مفهوما متخلفا في سياق التطور الحضاري للبشرية، وهو نفس الأمر الذي تعبر عنه فكرة الأحزاب السياسية، حيث إن الأحزاب هي عبارة عن قومية أيديولوجيا، فبعد أن تطورت المجتمعات من مفهوم القبيلة إلى مفهوم الدولة والوطنية، أدى ظهور الأحزاب إلى نشأة انتماءات أخرى يمكن أن نطلق عليها القبلية الحديثة، بل إن بعض الأحزاب قد تم تأسيسه في الأصل على مفهوم الانتماء العرقي، وهذا عبارة عن تخلف ورجعية فجة، وكان من المفترض بعد هذا التطور الذي شهده تصور الانتماء عند المجتمعات، بارتقائه إلى التمحور حول الوطن والدولة كمفهوم منطقي إلى حد ما، كان من المفترض أن يتطور إلى مفهوم أكثر شمولية بحيث نستطيع إزالة مزيد من الحدود بين البشر، ونلغي مظاهر التمايز بينهم ليصبح الأفراد أكثر حرية في التعارف والتمازج الثقافي. وفي حال لو كُنَّا نجحنا في الوصول إلى هذه المرحلة، لكان سيكون تطورا منطقيا وفق نسق التطور الطبيعي. لكن تسامح المجتمع مع وجود تيارات قومية متعصبة وتحزبات، تَسبب في وجود انحراف على مستوى مقصد النظام الاجتماعي والبشري ككل، وأصبح يحتضن شيئا فشيئا مظاهر التعصب والتزمت والتشتت، في حين أننا كنا متجهين في فترة من التاريخ نحو تحقيق مفهوم الأمة الواحدة أو البشرية الموحدة،

ففي النهاية البشر ليسوا سوى جنس واحد مهما اختلفت لغاتهم وأعراقهم وأعرافهم، فهذه الاختلافات ليست سوى تصورات تكرست في نفوسنا في فترت ما، لغاية بناء التجمع البشري والنظام الاجتماعي في صورته البدائية، ولعل الأمر مايزال حاضرا في نفوسنا وتوارثته الذاكرة الجمعية للمجتمعات، كنوع من التصورات التي تلعب دورا في حماية المجتمع من التفكك، فحينما يتعرض أي بلد للاستعمار أو الاعتداء، فإن وازع القومية هو الذي يمكن من خلاله تعبئة المجتمع وتحريك مشاعر الانتماء والعصبية لمواجهة تلك الظروف، ولكن هذا التعصب قد يغيب تماما عندما يحدث الأمر بتلقائية، نتيجة لتداخلٍ طبيعي بين الثقافات، أو نتيجة لسطوة فئة تنتمي لنفس المجتمع، لكنها تفرض مظاهر غريبة عن مجتمعها بقوة السلطة.

وبالتالي نقول: إن النظام الاجتماعي كَمُسَلَّمٍ من المسلمات الإنسانية، والذي اتخذناه كمثال في ما سبق، ليس إلا ذلك النظام العام والثابت الذي يتولد عن مخالفته مظاهر لا تخدم التجمع البشري، ومن أمثلة ذلك أيضا المثلية الجنسية، والتي تعد انحرافا عن الطبيعة البشرية، فهذه الظاهرة تخالف الحالة التي وجد عليها النظام البشري ابتداء، فالإنسان منذ أن خلق على هذه الأرض خلق كذكر وأنثى، وعملية التزاوج الطبيعية تتم على هذا الأساس كقانون طبيعي ونظام بشري عام، ولهذا فإن السماح بوجود ظاهرة المثلية داخل المجتمع يهدد التوازن الاجتماعي، فهي ظاهرة لا تتوافق مع القانون الطبيعي العام، الذي على أساسه ترتكز مظاهر التجمع البشري، كما أنها تخالف المتواتر الإنساني سلوكا وتصورا وتدوينا، بل وتهدد الوجود البشري في حال انتشارها وتقبلها اجتماعيا كسلوك طبيعي، فالعلاقة بين المثليين لا تنتج ولا تحقق الغاية الحقيقية من التزاوج، ولا تحقق الغاية الطبيعية من وجود جنسين يختلفان في الوظائف الجسدية، بل هي أخطر في وجودها من الدعارة من حيث الضرر الذي يمكن أن تتسبب به للنظام الاجتماعي والبشري بصفة عامة، ويعد هذا النوع من التفكير تفكيرا أنانيا من مؤيدي هذا السلوك، وتفكير شهواني أكثر منه عقلاني. فهم يغلبون مصلحتهم الفردية والشهوانية الشاذة، دون المبالاة بتوازن النظام البشري العام أو كأفراد داخل نظام اجتماعي، وفي الحقيقة أصبحنا نشاهد حضورا صارخا لمثل هذه المظاهر، فكثير ممن لديهم هذه الميولات صاروا يشغلون مناصب سلطوية، بل إن هناك أحزاب تدعم هذه الظاهرة وتدافع عنها، وأغلب أعضائها لديهم هذا النوع من الميولات سواء فكرية أو سلوكية، وهذا يطرح تساؤلا مفاده، هل السياسيون والأحزاب وضعوا في

مناصب المسؤولية من أجل خدمة مصالح الشعب والمجتمع، أم لخدمة شهواتهم وميولاتهم النفسية؟!! والصواب في ذلك، أن الميولات النفسية والسلوكية أو الفكرية، ما دامت تعتبر حرية فردية، فيجب أن تبقى محصورة على المستوى الفردي، ولا تتداخل مع ما يخص الصالح العام للمجتمع، وحتى ولو فرضنا وجود فئة اجتماعية تطالب بالاعتراف بها، أو الاعتراف بحقها في ممارسة سلوكها، فهذا لا يعني أنه مطلب اجتماعي عام، أو أنه ضرورة إنسانية من الواجب فرضها على باقي المجتمع، فمهما كان الحال، فما كان فرديا أو فئويا لابد وأن يبقى في نطاق الفردي أو الفئوي، لكي لا يتحول إلى نوع من التعدي على حق الأخرين.

لكن تلبية رغبة فئة ما تمثل أقلية اجتماعية بهذه البساطة، وفرض رغبتها على باقي المجتمع يعد إرغاما لأغلبية المجتمع على قبول إرادة الأقلية، وهذا بعيد كل البعد عن مفهوم العدل بل إنه بعيد كل البعد عن الديمقراطية التي ينادى بها، بل إن فرض إرادة الأقلية على الأغلبية بقوة القانون والسلطة، يفقد القانون والسلطة مصداقيتهما، ويُعَد بحد ذاته ديكتاتورية في عصرنا الحديث، وهذه هي أخطر أنواع الديكتاتورية، لأنها تستخدم مستند القانون والدستور والقضاء، بالإضافة إلى السلطة السياسية (التحزب)، وسلطة رأس المال، وتستغل مفهوم الأغلبية الانتخابية لفرض قناعة لا تمثل إلا الأقلية، وبالتالي فرض ما لا ينبغي فرضه، دون أي مراعاة للمصلحة الاجتماعية والنظام الإنساني العام، ودون الاكتراث لأي نظام أخلاقي متعارف عليه داخل المجتمع، إلا أنه وبكل بساطة لا يمكن اعتبار هذه الظاهرة أو انتشارها، ظاهرة تدخل في أسس البناء الاجتماعي أو نعدها عنصرا أو مكونا في النظام الاجتماعي، لكون ظهورها وانتشارها في العصر الحديث، يعتبر ظاهرة شاذة، وكما هو معلوم **فالشاذ لا يقاس عليه**، ففي النهاية وفي حالة النظام الطبيعي للبشر، عدم وجود الشاذ لن يضر، ولن يخلف أي أثار جانبية، وهذا يعني أن وجود هذه المظاهر الشاذة ليست ضرورة بشرية ملحة تستدعي الحرص على وجودها، أو أنه من الضروري إعطائها حيزا ضمن النسق السلوكي للمجتمع، أو النسق الثقافي والحضاري عموما، لكونها مجرد مظاهر انحراف للطبيعة وليست الصورة الحقيقية للطبيعة. ولا يمكن تقبل أي انحراف للطبيعة حسب ميولاتنا النفسية أو الشهوانية، أو لمجرد وجود أقليات تظهر بهذا الشكل من الانحراف، فالتحول ضد الطبيعة دائما ما يعود بالضرر على النظام ككل، مثل الأورام السرطانية والتي هي ليست سوى خلايا من انتاج الجسم نفسه، لكنها تخالف طبيعة

الجسم ونظامه، وبالتالي فإنها تعود على الجسم كاملا بالضرر، **فوجود مظاهر الشذوذ في" النظام تدل على وجود خلل فيه لا على سلامته"**. وبناء على كل ما سبق تظهر أهمية المسلمات كضابط من ضوابط السلوك البشري، ومعيارا نمحص على أساسه صلاحية الظواهر وفسادها، وما قلناه هنا عن مسلم النظام، يمكن قوله أيضا على مستوى مسلم التوازن والعدل والأمن والحياة.

3-موافقة الفطرة : ولعل هذا الضابط هو من أكثر الضوابط ملاءمة للمثال الذي ذكرناه أنفا حول المثلية الجنسية، ونعني بالفطرة هي تلك الصفات الطبيعية التي تدخل في التركيبة البشرية بكل تعقيداتها، وكل جوانبها المادية المحسوسة والغير مادية، فلا يمكننا أن نكون منصفين وموضوعين أثناء طرحنا لما يتعلق بضبط الظواهر والسلوكيات الاجتماعية، دون مراعاة لطبيعة الإنسان نفسه، فمن المعلوم أن الظواهر منها ما هو يمس الجانب التفاعلي بين أفراد المجتمع، وما يمس الجانب العاطفي أو الروحي، بل ومنها ما يمس حتى الجانب الجسماني، كتلك الظواهر المتعلقة بالجانب الصحي من اختراعات واكتشافات وسلوكيات غدائية. وعلى كل حال فإن فطرة البشر تشمل كل هذه الجوانب، منها ما علمناه ومنها ما لم نعلمه، وهي الصورة الغالبة في الطبيعة دون اعتبار لتلك الصور الشاذة والنادرة، وكما ذكرنا سابقا فإن الشاذ يدل على خلل في النظام الطبيعي ولا يدل على سلامته.
إن الكلام عن صفة الحياء عند الإنسان مثلا، كظاهرة سلوكية مشتركة بين جميع البشر دون استثناء، قد تتفاوت درجتها من فرد لأخر، لكنها تبقى حاضرة وموجودة وأكثر صورها الطبيعية وجودا هي عند الأطفال، فهذا الحياء بغض النظر عن دوره في حياة الإنسان، إلا أن وجوده كفطرة طبيعية في البشر يجعلنا نتساءل، ما إذا كان البشر ينهجون هذا السلوك بطريقة تلقائية وبدون إدراك أو أنه عن قصد منهم؟ فالأطفال عندما يستحيون أو يخجلون يصدر عنهم هذا السلوك بعفوية تامة، إذا فهل مخالفة هذه الصورة الطبيعية أو استئصالها يعتبر عاملا إيجابيا بالنسبة لشخصية البشر أم العكس؟ وما هو الجانب الإيجابي للحياء؟ وكيف يمكن جعل هذا الجانب من طبيعة الإنسان شيئا مراعى أثناء فهم الظواهر وتمحيصها، بحيث نستطيع أن نقول، أن هذه الظاهرة أو تلك تمس بالحياء الإنساني فلا تقبل، أو نقول أنها تخدم أو تلائم الحياء الإنساني فنقبلها؟

وفي الحقيقة لا نستطيع أن ننحى هذا المنحى، إلا إذا اعترفنا بالفطرة كمكون أساسي في التركيبة البشرية، وأن الإخلال بها قد يؤدي إلى اختلالات في التوازنات النفسية أو حتى الأخلاقية، بل يمكن أن تتعدى إلى اختلالات في التوازنات الاجتماعية. وتوضيحا لذلك فإن الفطرة هي بمثابة البرمجة الأولية لأي كائن سواء الكائن البشري أو غيره، بل إن الفطرة تدخل حتى في تركيبة جزيئيات المادة، فوجود الجاذبية ليس اختيارا من الأرض أو الشمس، أو اكتسبتها بالإرادة، فلو كانت كذلك، فما الذي يمنعها من التخلي عن جاذبيتها، أو تسبح بحرية في الفضاء إلى مسار مجرة أخرى بناء على إرادتها أيضا؟ لكن الواقع يؤكد أن الأرض خلقت لتكون على هذه الصفة، وعلى هذا التصميم والتركيب، لتكون قابلة للحياة عليها، وهذه بحد ذاتها فطرة يمكن تسميتها فطرة الأرض إن جاز التعبير، وأي خلل يلحق بهذه الفطرة سينتج عنه خلل في توازن الأرض عموما، مما يعني أنها ستصبح غير قابلة للحياة. وبالتالي فإن نفس هذا المفهوم يحدث مع البشر، فهم مفطورون جسديا ونفسيا وروحيا على كثير من الأمور التي تميزهم، والحياء ظاهرة إنسانية متميزة، بحيث لو نظرنا إليها بشيء من الموضوعية لوجدناها من محاسن الخلق البشري، فالحياء يسهم في جعل صفة التسامح صفة طاغية في التعاملات الاجتماعية، وهو أيضا ما يجعل الأفراد ينفرون من الأشياء التي قد تلحق الأذى بالأخرين، ومن شأن تعزيز هذه الفطرة والحفاظ عليها تكريس مبادئ حسن الخلق والفضيلة، وحسن المعاملة بين الناس.

وكذلك لو قلنا إن سلوكا ما أو ظاهرة ما لا توافق الفطرة أو تخدش الحياء العام، فهذا يعني أنها تخالف الطبيعة البشرية وتلحق الأذى بباقي الأفراد، وتخل بصفات التسامح أو حسن الخلق أو حسن التعامل، ومن جهة فإن مثل هذا السلوك أو الظاهرة، لا يلائم الرقي الحضاري للمجتمع الإنساني. وبالتالي نستنتج أن الحياء كسلوك وأخلاق كلما كان حاضرا في المجتمع، كلما أدى ذلك إلى مزيد من الرقي الاجتماعي، والرقي في التفاعلات والتعاملات الاجتماعية، فهناك الكثير من الظواهر والسلوكيات التي شاعت في المجتمع تناقض الفطرة أو تنتهك الحياء العام، والتي للأسف يرى أصحابها أنه لا بأس بها مادامت لا تخالف القانون، فتعنيف الوالدين مثلا ليس من الحياء، والقسوة على كبار السن ليس من الحياء، والتحرش والتنمر ليس من الحياء، وإظهار المرأة لمفاتنها بغير داع يعد كذلك تحرشا وهو ليس من الحياء أيضا، وما نشاهده في وسائل الإعلام من إيحاءات ومظاهر جنسية يراها الكبير والصغير ينتهك الحياء جملة وتفصيلا، وما يشتهر بين الفنانين والمشاهير من سلوكيات ليس

من الحياء، ولهذا فقد اقترن الفن عموما ولفترة طويلة إلى يومنا هذا، بالمجون والرذائل والانحرافات والمخدرات وفضائح الجنس والعلاقات الغير شرعية، وهذا أثر بشكل كبير على الواقع الاجتماعي، وأسهم في مزيد من انتشار الانحراف فيه، أي أن تلك المظاهر أسهمت في هدم جدار الحياء في الناس، مما جعلهم أكثر عرضة للانحراف. وهذا الواقع بحد ذاته دليل على أن إهمالنا للجانب الفطري للإنسان، وعدم مراعاته يؤدي إلى انفلات السلوك البشري، مما يولد ظواهر فاسدة أو تعزز الفساد في المجتمع، وتعود على التوازن الاجتماعي بالضرر.

ومن بين السلوكيات التي تخدم الفطرة أيضا ، الزواج، الذي يلبي حاجة الإنسان الغريزية، وفي نفس الوقت لا يخدش الحياء ويحفظ التوازن الطبيعي للبشرية، أي عن طريق تأسيس الأسرة والتي هي بدورها من بين الوسائل التي تلبي حاجة الإنسان للإنسان، وهي صفة فطرية لكون الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، وأي ظاهرة أو سلوك يخالف هذه الطبيعة يعتبر شاذا.

ومن بين المظاهر الفطرية أيضا ستر الجسد، فالبشرية اجتهدت بشكل كبير خلال مراحل تطورها الحضاري، في تطوير صناعة النسيج وابتكار أشكال من اللباس أكثر فاعلية وأكثر سترا للجسد، فطوروا أساليب الخياطة والنسيج، بل وتعلموا أن يخصصوا ألبسة معينة لمناسبات أو مواقف خاصة، ولعل مفهوم دفن الموتى جاء من هذا المعنى وفي هذا السياق، لأن جسد الإنسان يعتبر ذو قيمة إنسانية كبيرة قد تبلغ درجة القداسة في بعض المجتمعات، وهو ما تعبر عنه ظاهرة تشييع الموتى، وفي بعض المجتمعات الأخرى وصلت درجة تقديس جسد الإنسان واحترامه إلى حد حرقه، والاحتفاظ برماده كنوع من التكريم والإجلال للشخص الميت حسب تصورهم، مع العلم أن هذا الإنسان قد لا تكون له أي مكانة أو أي دور في الحياة الاجتماعية، وهذا الاحترام المفرط لأجساد الموتى لم يكن ليترسخ في المجتمعات، لولا وجود مفاهيم أخلاقية وتصورات راقية اتجاه الوجود الإنساني[104]، وهو ما يستلزم احترام الإنسان للإنسان سواء في حالة الحياة[105] أو في حالة الموت، كسلوك البشر اتجاه أباءهم مثلا، والمبني على الاحترام والإحسان قبل الموت وبعده، فهو

---

104 {ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا} القران الكريم سورة الإسراء الآية 70

105 "لَزوالُ الدُّنيا أهونُ على اللهِ من قتلِ رجلٍ مسلم" أخرجه الترمذي (1395) والنسائي(3987)

شيء فطري وهو يعزز قيم التكافل والتضامن الاجتماعي، ويوطد العلاقات الإنسانية عكس السلوك الذي ينهجه بعض الأفراد، بوضع أباءهم في دور العجزة أو وضع أبنائهم في دور الرعاية والتخلي عنهم بالكلية، فهذه المظاهر والسلوكيات تناقض الفطرة البشرية التي تتسم بالتعاون والتسامح والتضامن، بل إن من شأن شيوع مثل هذه السلوكيات، إلحاق الأذى بشريحة كبيرة من البشر، والتي يعد وجودها بيننا إنما هو اختبار لإنسانيتنا، واختبار لقدرتنا على رعاية بعضنا البعض ونحن في أشد الحلات ضعفا. ولهذا حاول الإنسان أن يحرز تقدما في هذا الصدد، من خلال تطوير وسائل الطب والعلاج، فالدافع الأول لهذا التطور كان هو إيجاد الحلول لمشاكلنا الخاصة، أو لمشاكل أحبائنا ومن نهتم لأمرهم، وهو محفز خارجي يدفع الرغبة البشرية للإبداع، فمن أمثلة ذلك التفكير في إحداث وقف[106] لليتامى مثلا، وهو مشتهر عند المسلمين وهو عبارة عن عوائد مالية من محلات تجارية أو أراضي، يعود ربحها للنفقة على اليتامى أو الأرامل، أو التكفل بدفن من ليس لهم من يتكفل بدفنهم، ومن بين ذلك أيضا إنشاء دور رعاية للمسنين، ورغم أن هذه الفكرة قد لا تجد ترحيبا كبيرا، لكون الأصل والطبيعي هو أن يتكفل الأبناء بآبائهم، إلا أن دور رعاية المسنين قد تكون بمثابة حل لمن ليس له أبناء، أو أن أبناءه ليست لهم القدرة المادية أو الصحية لتوفير هذه الرعاية، ومن ذلك أيضا إحداث نظام للتبني اليتامى ...، وغيرها من السلوكيات الاجتماعية الموافقة للفطرة الإنسانية، والتي تسهم في تحقيق الرقي الاجتماعي والحضاري، وتجعل المجتمع أكثر انسجاما وأكثر قدرة على حفظ الروابط الإنسانية بين أفراده.

إن التوجه العلمي المجرد في عصرنا الحديث، ذهب إلى جعل الفطرة والطبيعة البشرية، مرتبطة بالجينات أو افرازات وتفاعلات كيمائية معينة، رغبة من أصحاب هذا التيار لدفع المجتمع الإنساني إلى تقبل كثير من السلوكيات الشاذة، وتبرير وجود تلك المظاهر الصادرة عن الأقليات الفئوية من البشر، التي سلوكياتها لا تنسجم مع الفطرة الإنسانية، دون الاكتراث لعنصر الإرادة الذي يميز الإنسان، وأن الكائن البشري رغم أنه قد يميل إلى سلوك ما يخالف فطرته، إلا أنه يتمتع بالإرادة اللازمة والقوية، بحيث يتمكن من اجتنابه مرة أخرى، كما أن ميولات الإنسان قد تكون قابلة للتغيير، مما يدل على أن السلوكيات أو

106 الوقف : هو عبارة عن شيء مادي يذر دخلا يخصصه مالكه للأعمال الخيرية

الميولات النفسية قابلة للاكتساب، وأن هذه الميولات في حال الإدمان عليها، قد تحدث تغيرات في الإفرازات الهرمونية أو تشكل مسارات إدراكية جديدة في العقل تتلاءم مع السلوك المكتسب، مما يجعله يظهر كسلوك تلقائي أو طبيعي. فالمسألة أشبه بتطور الجهاز المناعي كلما تعرض الجسم لبكتيريا جديدة، وهذا الشأن أمر متغير في حياتنا اليومية، فإدمان بعض الناس على شرب القهوة، هو مكتسب لكون الإنسان يولد وهو لا يعرف ماهي القهوة من الأصل، ومع الوقت يبدأ هذا الانسان بإنشاء سلوكيات معينة، وتركيبها حسب ما يناسب ذوقه في الغداء، إلى أن يصل إلى درجة الإدمان، إلا أنه قد لا يستمر على هذا الوضع طول عمره، لكونه معرض للتغيير فمجرد تغيير بسيط في المزاج أو في الوظيفة أو السكن أو الأصدقاء أو في الصحة، قد يجعل هذا الشخص يقرر وبإرادته عازما على تغيير سلوكه الاعتيادي.

ومثاله أيضا أن الشذوذ الجنسي والذي كثر حوله اللغط، وأراد بعض المؤيدين لهذا السلوك أن يبرهنوا على سلامته وطبيعته بالحقائق العلمية، ليس سوى سلوكا مكتسبا، مع العلم أن هؤلاء المؤيدين يعتبرون سلوك التدين الذي تواترت عليه البشرية ولم تخلو منه أي حضارة، سلوك مكتسبا بالتلقين من المجتمع، بينما يأتون لسلوك الشذوذ الجنسي الذي يناقض الطبيعة الجسدية للبشر، وتواترت المجتمعات على رفضه، ويُريدُون إقامة البراهين والدلائل على كونه سلوكا طبيعيا. لكن الحقيقة أنه مجرد سلوك مكتسب، وقد يكون سلوكا نابعا من رغبة الإنسان ذاته كنوع من الانحراف أو تشوه في التصور، أو أثرت في نشأته ظروف خارجية كالثقافة والتربية والرفقة، أو تعرض بعض الأشخاص لصدمات أو حوادث تسببت في تشوه تصورهم لأنفسهم، أو بسبب تلك الطريقة التي تعرف بها الطفل على صفاته الجسدية منذ أول مرة، في حال كان هناك غياب التأطير المناسب لهذا الطفل. فالطفل حال ولدته ونشأته لا يكون مدركا تماما لوظائف أعضائه التناسلية، ولا يكون مدركا لمعنى العلاقات الجنسية، وبالتالي من المستبعد أن تنشئ لديه رغبة جنسية إلا بعد تكوين معرفة تامة، وهذه المعرفة تتقوى مع بداية نشاط الهرمونات الخاصة بكل جنس، ولهذا قلنا سابقا أنه ليس من الصائب أن يشاهد الطفل مظاهر العري، لأنه ليس من المنطقي أن يتعرف الأطفال على أشياء قبل وقتها، لكونها قد تتسبب بانحرافات في السلوك البشري، وهذا شيء واقع ومشاهد. وبالتالي فإن التعرف على هذه الأمور قبل أوانها يؤدي إلى استيقاظ للغريزة قبل وقتها الطبيعي، وقبل أن يكون الفرد ناضجا كفاية

ليكون قادرا على السيطرة على مشاعره وتصرفاته وموازنة نفسه، ومع وجود هذا الاحتقان الغريزي الذي يحتاج للسيطرة والتوجيه، فإن الطفل قد لا يحسن ذلك فيتخذ قرارات عشوائية من أجل التجربة وتفريغ هذه المشاعر، لكن قد تكون هذه التجربة عبارة عن سلوك لا يلائم طبيعته الفطرية كذكر أو كأنثى، ويزداد الأمر سوءا حينما يتحول إلى عادة سلوكية أو إدمان، وكل هذا قد ينتج لنا طفلا مشوه التصورات وشاذ السلوك.

وبعيدا عن التجارب والتفاعلات الهرمونية، فإننا لو نظرنا إلى الفطرة في صورتها الطبيعية والمشاهدة في تركيبة الإنسان، فالذكر قد ولد بجهاز تناسلي خارجي والأنثى ولدت بجهاز تناسلي داخلي، وهذا ضروري في التركيبة البشرية لتحصل عملية التكاثر، وأما فتحة الشرج في المؤخرة فهي جهاز مشترك في الصفة بين الجنسين، بل ومع كثير من المخلوقات، لكون دوره الوظيفي مقتصر على تصريف الفضالات وليس جهازا للاتصال الجنسي، وبالتالي فعندما نقول بأن الشذوذ الجنسي لا يوافق الفطرة، فإننا نستند على فطرة السلوك المتواتر طبيعيا، والفطرة الخلقية أي طبيعة الجسد و وظائفه بالنسبة لكل جنس، وأي ميول يخالف هذه الطبيعة فهو شاذ، **والشاذ لا يقاس عليه**، ولا يعتمد في وضع القواعد. فمن منطلق المنطق العقلي، لابد لنا من تحكيم ما هو غالب وليس ما هو شاذ أو نادر، ويمكن إن شئنا اعتبار هذا وجها من وجوه تطبيق للديمقراطية في العلم، لكن نستغرب من معشر العلماء الذي يتبنون الديمقراطية ويتعصبون لها كأيديولوجيا، يحاولون إعادة تشكيل العالم والمجتمع الإنساني حسب ميولاتهم الشهوانية والنفسية النسبية، ويعرضون عن مفهوم الأخذ بالأغلبية الديمقراطية في بحوثهم، وقد قام الكثير من أصحاب هذا التوجه ممن يمتلكون النفوذ والسلطة، سواء سلطة المال أو السلطة السياسية، بتمويل دراسات وأبحاث تدعم الأقلية الشاذة، بل أصبح هذا الأمر إغراء سياسيا لكسب أصوات هذه الفئة، ولهذا لا نستغرب تودد السياسيين لكسب تعاطفهم، فالسياسة كما أصبح معروفا، إنما هي عبارة عن صفقات ومصالح متبادلة، لكنها بعيدة كل البعد عن مصلحة المجتمع. وبالتالي فإن التمكن من السلطة بالنسبة للنخب السياسية يبقى أولى من مصلحة المجتمع، وفي سبيل ذلك لا يتوانى السياسيون في كل مرة يسيطرون فيها على السلطة، بأن يركزوا على تغيير القناعات الاجتماعية مستخدمين في ذلك العلم والدراسات العلمية، التي قد تكون أصلا لا تنتمي للمنهج العلمي بأي شكل من الأشكال، وإنما تستخدم فقط كمبررات للسياسات المتبعة وكوسيلة لتشويه القناعات والتصورات الجمعية، وهذا يذكرنا بتلك العصور المظلمة

حيث كانت الدولة تستخدم الكنيسة وخطابها الديني، من أجل إرضاخ الشعب ودفعه إلى الولاء الأعمى، فالأمر نفسه يحدث في عصرنا الحديث، لكن عوض الخطاب الديني أصبح لدينا خطاب علمي، وعوض كهنة الدين أصبح لدينا كهنة العلم، ولا أود أن يُفهم طرحي هذا على أنه نوع من العدائية، فهو مجرد وصف للواقع، وطرح لتصوراتنا لما نشاهده، مع إيماننا الجازم بأحقية الكائن البشري في العيش، إلا أننا ومن منطلق المصلحة العامة، وأعني هنا المصلحة الإنسانية، أنه أصبح من الواجب أن تسعى البشرية إلى مزيد من تحقيق التوازن، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع، وهذا لن يتحقق إلا إذا حافظنا على نظامنا الإنساني والبشري من الخلل، وأوقفنا هذا العبث الذي يطاله، والذي لا يؤدي بنا إلا الى تشوه الجنس البشري، أو الحكم عليه بالانقراض.

وإننا نلاحظ أيضا، توجها عالميا يقوده علماء التكنولوجيا، حيث يتم التشجيع على الفصل بين الجنسين بالكلية، لتتاح الفرصة إلى خلق سوق جديدة "للربوات" والإنسان الآلي كبديل للرفقة والعلاقات بين جنسين أيضا، وما الاعتراف بفئة المثليين إلا مرحلة أولى لجعل الانفصال بين الجنسين أمرا واقعا وطبيعيا، وجعل العلاقات غير محدودة في شكل واحد وغير خاضعة لقواعد أو تصور معين أو ثابت، وقد ظهرت بوادر ذلك مع ظهور الدمية الجنسية، وهو ما قد يكون تمهيدا لخلق مساحة لجنس جديد (الإنسان الآلي) ليدخل حياتنا البشرية ويصبح طرفا في علاقاتنا، وربما قد يأتي يوم ونرى طفلا ينادي على آلة مصنوعة من بضعة قطع حديدية وبلاستيكية واسلاك "بأمي أو خالتي" أو نرى رجلا يدعوها بزوجتي، إن البشر يتجهون فعليا إلى تفكيك مجتمعهم وتدمير بشريتهم بأيديهم، بل ويتجهون نحو تجريد البشرية من معناها إلى شيء مجرد، وكأن عدو البشر لبس صفة البشرية وتقمص شخصية علمائها، وأخذ يقود قطيع الناس إلى دمارهم.

إن الفطرة رغم كونها شيء يخلق في الإنسان كطبيعة أصلية، إلا أنها قابلة للتشويه، ووسائل التشويه لهذه الفطرة كثيرة ومتعددة، ونشاهد مظاهرها تحاصرنا في كل يوم، إلا أنه رغم ذلك فإن المجتمعات الإنسانية، ما تزال تحافظ على تلك الصورة الطبيعية للإنسان، كذاكرة جمعية متواترة، تشكل تصورات وسلوكيات أغلبية البشرية على هذه الأرض، فرغم أن الإنسان مثلا يمتزج العنف في تركيبته الفطرية كضرورة للدفاع عن نفسه و رغبة منه في البقاء والاستمرار في الحياة، لكن فطرة الإنسان أيضا، مفطورة على الإبقاء على هذا العنف في حالة توازن وترشيد، وجعلها حاجة مقتصرة على مواقف معينة، وفي هذا إشارة

على أن جريمة القتل ليست سلوكا أصيلا في البشر، وإن كان بعض البشر قد يصبح القتل جزءا من شخصيتهم، لكن مع ذلك لا نستطيع القول أن فطرة الإنسان الأصلية تجنح للعنف، فقط لمجرد وجود هذا النوع من الأشخاص، ولهذا كان من الواجب على البشر، أن يضعوا قوانين وأعراف وتبني تعاليم أخلاقية ودينية، من أجل الحفاظ على الفطرة السليمة، وكبح ذلك النوع من العنف الخارج عن السيطرة. فقانون إعدام القاتل، هو بحد ذاته قانون يوافق الطبيعة البشرية، ويخدم الفطرة من حيث أنه يجعل لهذه الفطرة حدودا للحفاظ على توازنها وصفتها الإنسانية، مع الإبقاء على حق الدفاع عن النفس، وهذا ربما ما لم يستوعبه الكثيرون، خاصة أولئك الذين أفرطوا في الفكر الطبيعي، إلى درجة أنهم يدعون إلى عيش الحياة البدائية التي تشبه الحياة الحيوانية، فالعيش وفق الفطرة والطبيعة لا يعني الانسلاخ عن الصفات الإنسانية، وإنما لابد من الرقي بها إلى مستوى الفضيلة، وإلى مستوى أكثر تنظيما وعدلا.

ومن خلال هذا المعنى نستطيع أن نقول: أن الدين هو أيضا من الفطرة، ودليلنا في ذلك هو واقع المجتمعات الإنسانية منذ الخليقة، أي أن الاستقراء للحضارة البشرية، يفيد أنه في جميع مراحلها التاريخية وفي مختلف أنواعها ومواقعها، لم تخلوا من الطابع الديني فيها، فالتدين طبيعة بشرية، بل إنه حتى تلك المجتمعات التي فرض عليها في مرحلة ما من الحضارة عقائد مغايرة، تنبني على فكرة إنكار وجود الله، قد تحولت أفكارها بمرور الوقت إلى عقائد لا تقبل النقاش أو المخلفة، أي أنها أصبحت كأنها دين يستوجب التقديس، وهذا شيء مشاهد في كثير من الأيديولوجيات الفكرية، والتي وصل الحال بأتباعها إلى درجة الحب والبغض من منطلق إيديولوجي، وكل ما يخالف مبادئهم فهو باطل ويستحق التدمير، وكل من يخالف تلك الأيديولوجية يعتبر خائنا ويستحق أشد العقوبة، ويعتبر رواد ومفكرو هذا الفكر بمثابة المخلصين أو الكهنة أو الأساطير، وهذه المظاهر بحد ذاتها لا تختلف عن المظاهر التي تحيط بالدين. وبالتالي فإن الإنسان حتى وإن تجرد من الدين السماوي، فإنه سيبحث لنفسه عن طريقة لإنتاج دين أخر يدعو الناس له، على أنه النظام الأمثل والأصلح للبشرية، ومثاله في عصرنا اليوم تلك الهالة الكبيرة التي تحيط بمفهوم الديمقراطية والليبرالية والحرية الفردية، والتي أصبحت تنشب من أجلها حروب وتُجوَّع من أجلها شعوب، وتحاصر من أجلها دول، مع أنها ليست سوى نهج فكري، من بين العديد من الأفكار التي تسعى لإيجاد طرق مناسبة للتنظيم الاجتماعي أو السياسي. فليس شرطا

أن يكون هناك قديس أو أن يكون هناك تصور لوجود الله، حتى يسمح لنا بالحكم على هذا الفكر أو ذاك بأنه دين، بل مجرد دخوله مرحلة إلزامية التعاليم سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو على مستوى الأخلاق، وتصبح له سلطة التدخل في حياة الأفراد، وجعله مصدرا للحقيقة المطلقة ومنطقا لا يقبل النقاش، ومعيارا للخطأ والصواب، فإن هذا كافي في نظري لنحكم على مجتمع ما أنه أصبح يتبنى هذا الدين. فالدين بمجمله باستثناء مفهوم الإله ليس سوى مجموعة من التعاليم والتشريعات والقوانين والقواعد الأخلاقية الملزمة للفرد والمجتمع، وهو نفس الأمر تقوم عليه النظم الأيديولوجيا في الدول القومية الحديثة، إلى درجة أننا أصبحنا نسمع مؤخرا مصطلح الدولة الإله، وهو تعبير يشير إلى توجه كثير من الدول نحو فرض سلطتها وسيطرتها على الفرد، وفرض قوانينها وتشريعاتها بغض النظر عن الحقوق والحريات كأنها إله، وهذا لا يحدث بطبيعة الحال بدون أهداف أيديولوجيا تخدمها الدولة، وتشكل تصوراتها عن شكل المجتمع الذي ينبغي أن يكون وشكل الحكم. وبالتالي فإننا نستنتج، أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدون دين كمرجعية ثابتة القواعد، تنظم حياته وتضبط أخلاقياته وسلوكياته، وتنظم علاقات أفراد مجتمعه، وتحدد أهدافا لسلوكه. لهذا فإن الإنسان حتى لو تخلى عن الدين أو نشأ في مجتمع لا ديني، فإنه سيسعى لإنشاء دين حتى لو كان هذا الدين بينه وبين نفسه فقط، لأن ذلك سيتولد بصورة طبيعية وفطرية، من مجموع القناعات والتجارب التي ستتحول مع الوقت إلى حقائق وقواعد يلزم بها الفرد نفسه، وفي مرحلة قد يتحول إلى دين تام التشكل، إذا ما خرج للعلن وأصبح عرفا والتزاما جماعيا، ومن أجل هذا قلت سابقا، **إن الدين من حيث الانتشار هو انتاج اجتماعي، لكن من حيث المصدر والمصداقية فلابد وأن يكون تنزيلا إلهي**، فتلك الأديان التي هي عبارة عن أيديولوجيات، نابعة من التصورات العقلية هي أقل مصداقية وأكثر عرضة للتناقض، كون العقل البشري لا يملك مطلق الإدراك للحقائق.

ويمكن أن نستنتج أيضا مما سبق، أن الدين هو الصورة المتقدمة للنظام البشري، بعد المرحلة الفطرية ذات النظام البدائي، ولهذا نرى أنه لا ينبغي محاربة أو اضطهاد الشعوب أو الفئات المتدينة، أو الملتزمة بمبادئ أخلاقية، لكون هذا مظهر من مظاهر الطبيعة البشرية، وهو ما يعرف حاليا بحرية الاعتقاد. وبالتالي فإنه من الصعب القول بمفهوم فصل الدين عن الدولة، لأن أي دولة مهما كان اعتقادها أو أيديولوجيتها الفكرية فهي دولة متدينة، لكونها طبيعة بشرية ولا يجب أن ننكرها أو نتبرأ منها، فمن المستحيل أن يعيش الإنسان بدون

معتقد يوجهه ويؤطر سلوكياته وأفكاره، ولذلك فمن الجائز القول: أن الدولة الفلانية معتقدها الليبيرالية، وأخرى معتقدها الاشتراكية أو الشيوعية أو العلمانية، كما يمكن القول: عن دول أخرى أن معتقدها الإسلام أو المسيحية أو الهندوسية، ففي النهاية تكون العبرة بالمرجعية، التي يستند عليها السلوك والتصور العقلي للواقع والحياة والمجتمع والإنسان، فبعد الثورات التنويرية التي دعت إلى فصل الدين عن الدولة، لم تفعل المجتمعات شيء سوى أنها تركت الأديان السماوية، لتجتهد في ابتكار أديان عقلية مبني على الدولة والمواطنة إن صح التعبير، وبما أنه دين لم ينضج بعد ومليء بالتناقضات وهذا طبيعي، كونه إنتاج عقل بشري مشوش، فإن هذه المجتمعات ماتزال في مرحلة التجربة والتغيير والتطوير بشكل مستمر، ومازالت مجتمعاتها تقدم تضحيات ضخمة بسبب ذلك.

ولهذا أقول: إن حفظ دين المجتمع و عدم المساس به، هو خادم للفطرة أو لنقل بمعنى أخر، إن إعطاء الحرية للمجتمع بأن يتبنى الدين، ويتخذ التدين كنهج في الحياة، دون فرض أي قيود أو قوانين تمنعه، يعتبر شيئا موافقا للفطرة. وكيف ما كان الحال، لابد من الاعتراف بأن الدين ولفترة طويلة كان أصلا لأغلبية المظاهر الأخلاقية والإنسانية، التي حافظت على التجمعات البشرية والنظم الإنسانية. لكن هناك إشكال في هذه المسألة وهو هل كل الأديان يمكن قبولها في المجتمع أم أن ضوابط معينة ينبغي التزامها لقبول الدين كظاهرة من انتاج بشري من حيث الانتشار؟ والجواب على هذا السؤال يطول وهذا ليس محل تفصيله، ويحتاج لدراسة مستفيضة للأديان ومظاهرها الأصلية، لأن أغلب الأديان قد تكون تعرضت للانحراف، إلا أننا يمكن الإشارة إلى جزئية مهمة، وهي أن الأديان التي يحتمل أن تكون أكثر مصداقية، هي تلك الأديان التي لا تخالف الفطرة البشرية، ولا تتعارض مع القوانين الطبيعية والكونية، بل ربما قد تكون مُبينة لها.

4-مآلات الظواهر أو مآلات السلوك البشري: إن من المعلوم عن الإنسان أنه غير منضبط سلوكيا ليس لكون ذلك متأصلا فيه، وإنما لكونه قد يفرط في بعض السلوكيات لدرجة الانحراف، فقدرة الإنسان كفرد على الالتزام بنظام سلوكي معين، تتفاوت من شخص لأخر، خاصة مع وجود ظروف متغيرة تكون محفزة على عدم الانضباط، وبالتالي فإنه قد يشيع في بعض المجتمعات سلوكيات أو ظواهر اجتماعية، لا تتلاءم مع النظام الاجتماعي العام، أو قد يكون فيها ضرر مباشر أو غير مباشر على المجتمع. و للأسف فإن كثيرا من

هذه السلوكيات قد تجد طريقها إلى التشكل كموروث ثقافي جديد، يحاول أن يندمج في البيئة الاجتماعية مع كونه سلوكا ضارا اجتماعيا، ومع ذلك فإننا نجد بعض المجتمعات ونظرا لعدم قدرتها أو لعدم درايتها العميقة بهذه الظواهر، تتقبلها بمرور الوقت دون النظر إلى تبعات وسلبيات هذه الظواهر، والتراكمات التي يمكن أن تخلفها مستقبلا.

فإن قيل: ما الضرر في كون هذه السلوكيات النابعة من ميولات وإرادة بشرية، أن تنسجم مع ثقافة المجتمع مادامت أنها أنتجت بشكل فردي وتخدم المصلحة الفردية، ومرغوب فيها من قبل بعض الأفراد أو الفئات الاجتماعية؟ أ لا يعتبر عدم السماح بها تضييق على الحريات، وإرغام فئة اجتماعية ما على التزام الضوابط الاجتماعية بالقوة؟ أقول: إن المجتمع كتجمع بشري ينضبط بمجموعة من القواعد، وانتماء الفرد لهذا المجتمع يحتم عليه أن يلتزم بهذه القواعد، وعدم التزامه بها أو مخالفتها أو معارضتها خاصة إذا كان ذلك يتجسد كافتعال سلوك يعود بالضرر على المجتمع، فهو يعتبر فرد ذو انتماء ضعيف أو غير واضح ويستحق عن ذلك العقاب، لأن الالتزام بتلك القواعد يكون تعبيرا من الفرد على وجود تعاقد وعهد بينه وبين المجتمع الذي ينتمي إليه، ويعبر عن قبوله الانتظام في هذا المجتمع الموحد، فهذه القواعد تلعب أيضا دور الرابط الاجتماعي بين جميع الأفراد، بالإضافة لذلك فإن الأفراد ليسوا أحرارا حرية مطلقة داخل المنظومة الاجتماعية، وبالتالي فإن سلوكياتهم لابد وأن تكون وفق المنظومة التي ينتمون إليها، فيجب تمعين النظر في ما يمكن أن تؤول إليه تصرفاتهم، وما يمكن أن يترتب عنها من ظواهر، وهل سيكون لها أثر نفعي ومصلحي على المجتمع أو العكس؟ فرغم أن الإنسان حر في نفسه وسلوكه إلا أنه غير مسموح له بأن يفتح متجرا لبيع البشر مثلا، أو يشتري البشر أو يستعبدهم، لأن الثقافة الاجتماعية والقواعد التي اختار المجتمع الالتزام بها تجرم مثل هذا السلوك ولا توافق عليه، وهل يمكن أيضا أن نقول أن بيع المخدرات سلوك تجاري كأي تجارة عادية أخرى، نظرا لأن مجموعة كبيرة من الناس ترتضيه لذا لا يجب منعه؟ لكن الحقيقة هي غير ذلك فهذا السلوك سلوك يعود بالضرر على الفرد وعلى المجتمع و يعرض الناس للخطر، ،ولهذا يبتكر المجتمع قوانين للمحافظة على الفرد والمجتمع من أي أذى، وهذا ما يفسر اختيار المجتمعات قوانين تحد من حرياتهم الفردية رغم كونهم قادرين على العيش بحرية مطلقة، إلا أن التجارب التي مرت بها التجمعات البشرية أثناء مراحل نشأتها، تعلمت من خلالها ضرورة وجود قوانين لتحقيق مجتمع أكثر رقيا وانضباطا، ولهذا نقول: إن الأفراد الذين قد يعارضون أو يشككون في النظم

الأخلاقية أو القوانين الاجتماعية القائمة، إنما هم أكثر الناس جهلا بتطور تلك القواعد والأخلاقيات، ويحتاجون إلى إثباتات منطقية تؤكد ما يخالف تلك القواعد، فلا نستطيع أن نقبل مثلا كلام من يرى أن ممارسة الجنس مع الأطفال سلوك صحيح وسليم اجتماعيا، أو نقبل قول من يقول أن قانون تجريم الابتزاز غير منطقي ويجب تغييره. لكون المجتمع وصل لتلك النتائج عن طريق تراكمات معرفية وتجارب اجتماعية واقعية، أكدت تلك المفاهيم وارتفعت بها إلى مستوى الضرورة، بعد أن تأكد ظهور أضرار تلك السلوكيات على الفرد وعلى المجتمع بشكل ملموس.

ولعل ما ألبس على كثير من المجتمعات إلى درجة أن بعضها سارع إلى تقنين بيع المخدرات مثلا، هو تشوه تصوراتها اتجاه الظواهر أو اتجاه مفهوم المصلحة والمفسدة الاجتماعية عموما، وعدم الأخذ بالاعتبار مآلات السلوك. فالمجتمعات لم تكن تشهد تطورا كبيا في مجال القوانين سابقا، وإنما كانت تتبنى التشريعات الدينية كمؤطر لسلوك البشر، فلطالما أدرك المجتمع أن السلوك البشري قابل للانحراف والميل نحو الشذوذ عن السياق الأخلاقي أو التنظيمي للكيان الاجتماعي، ولضمان انضباط الأفراد بشكل جماعي عادل ومتساوي ودون تمييز، تعارف المجتمع على مجموعة من القوانين الملزمة لكل أفراده بدون استثناء، ولعل هذا التعارف بحد ذاته أخذ بعين الاعتبار مآلات السلوك، فاحتمالية انحراف أحد أفراد المجتمع سلوكيا واردة رغم كونه نمط غير متأصل في البشر، وللحيلولة دون هذه السلوكيات حتى لا تصبح مظهرا شائعا لابد من النظر إلى مآلاتها وادراكها قبل السماح بشيوعها، فالبشر في الغالب غير قادرين على إدراك كل ما فيه مصلحة أو مفسدة، لذلك نجد أن كثيرا من المعارف التي أصبحت من الثوابت الإنسانية، إنما هي تراكمات ورواسب نتجت عن تجارب حدثت عن قصد أو عن غير قصد، خاصة فيما يتعلق بالظواهر المستجدة سواء على صعيد التفاعلات والتعاملات الاجتماعية أو المعارف الطبيعية والمادية، فلا يعني كون بعض الظواهر مرغوبة من بعض الأقليات الاجتماعية أن نفرض على أنفسنا تقبلها بالعموم، ونجبر نظامنا الاجتماعي على الانسجام معها، رغم أنها لا تتوافق مع منظومته العامة سواء سلوكيا أو أخلاقيا، خاصة إذا كنا على دراية بما يمكن أن يحدث من ضرر في حال انتشارها. وفي كثير من الأحيان سيضطر المجتمع إلى تقديم تضحيات كبيرة بسبب تقبله لمثل هذه الظواهر، فقبول انتشار المخدرات مثلا لن يؤدي إلا إلى مزيد من الإجرام والقتل والانتحار، وتقبل ظاهرة العهارة بدعوة أنها أقدم مهنة في العالم كما يعتبرها البعض، سيسهم

في جعل المجتمع أكثر تفككا وانعداما للثقة بين أفراده وأكثر فردانية وبعدا عن التوازن الاجتماعي، و قبول ظاهرة التحزب بدعوى تعددية الرأي وحرية التعبير إنما في الحقيقة تجعل المجتمع يعاني من الانقسامات وتعدد الولاءات وتهميش للمصالح العامة على حساب المصالح الفئوية وهذا قمة التشتت الاجتماعي، وقبول إعطاء الامتيازات لبعض الفئات دون غيرها يؤدي إلى انعدام العدل، ومن أجل كل هذه المظاهر السلبية التي قد تؤول إليها بعض السلوكيات والظواهر، يكون من الواجب على المجتمع أن يكون مسؤولا على تقييم كل الظواهر وإعادة بناء تصور مناسب لها، ويكون مكلفا أيضا من حيث التربية على الالتزام وتلقين مفهوم الانتماء الاجتماعي، برفض كل تلك المظاهر ووضع عقوبات على الأفراد الذين يحدثونها.

فإن قيل: إن المجتمع يشتمل على أعراف وأخلاقيات غير منطقية أو غير عادلة أحيانا، أو أنها نتاج لتسلط فئة اجتماعية معينة في مرحلة من مراحل النشأة الحضارية، فهل يجب أن نقبل كل ما ترسب في المجتمع دون أي تغيير ونبقى على ما كان عليه أباءنا، دون أن نسمح لأنفسنا بتطوير نظامنا الاجتماعي ؟ أقول: ليس هذا هو المغزى من وضع الضوابط، بل إن المغزى منها هو وضع منهج منطقي يمكننا من التمعن في الظواهر الاجتماعية، سواء كانت مترسخة وموروثة في المجتمع أو مجرد ظواهر مستحدثة، فلا يجب أن يظل نشوء الظواهر وانتشارها عبثيا أو رهينا بردة فعل المجتمع، ولا يجب أيضا أن يظل المجتمع محتضنا لظواهر أو ملتزما بقواعد بُنيت أساسا على اعتقادات خرافية أو أساطير، فالمنطق يحكم باتباع المنفعة والمصلحة العامة وتقييم الظواهر من حيث منفعتها وضررها أو أي الجوانب هو الغالب فيها، وتقييمها أيضا من حيث خدمتها للمسلمات الإنسانية والتي تعتبر أسمى الغايات التي يسعى المجتمع البشري لتحقيقها، لكن كون المجتمع البشري لا يملك الادراك المطلق لكل ما هو مصلحة، يجعله في حاجة ملحة لضوابط وقواعد ثابتة تكون مقياسا مؤطرا للسلوك البشري، وعنصرا يقوي الانتماء الاجتماعي، فإنه من غير المعقول أن يجنح الفرد إلى حرية مطلقة دون التزام اجتماعي، وفي نفس الوقت يبقى منتميا للمجتمع، فالفرد هو صورة عن المجتمع الذي يعيش فيه، وأما السلوكيات الفردية الخارجة عن النسق الاجتماعي، ليست سوى شكلا من أشكال السلوك المعبر عن فردانية الشخص.

لكن حتى طرحنا هذا يبقى نسبيا أمام ما وضعناه من ضوابط ثابتة، فكما أثبتنا سابقا فالفرد هو منشأ الظواهر وهذه الظواهر من حيث المبدأ غير مرفوضة ابتداء، لأن احتمالية

وجود مصلحة أو منفعة فيها يبقى احتمالا قائما، وقد يكون الفرد المنتج لهذا السلوك أو هذه الظاهرة فرد صالح ويسعى للإصلاح، لذلك فإن إخضاع هذه الظواهر للضوابط وتقييمها حتى نكَوِّنَ عنها أحكاما سليمة، هو في نفس الوقت منح للمجتمع مجال واسعا للاجتهاد في إيجاد وسائل للرقي بالمجتمع، في ما يخدم المصلحة الإنسانية العامة، أو يخدم مصلحة المجتمع خاصة، وبالتالي فإن نَظَرَنا لمآلات السلوك يعطينا القدرة على ضبط الظواهر وتقليص نسبة انتشار الظواهر السلبية والضارة بالمجتمع، كما أن من شأن إدراك أفراد المجتمع لمسألة مآلات السلوك أن يحدث نوعا من الانضباط النفسي والتلقائي لسلوك الأفراد، مع توجيه إمكانياتهم بتركيز أكبر نحو تطوير مستويات الرقي الاجتماعي سلوكا وتنظيما، والسعي إلى تحصيل كل ما فيه منفعة ومصلحة عامة.

وقد يبدو طرحنا هذا طوباويا، لكن واقع الحضارة البشرية يؤكد أن المجتمعات بإمكانها أن ترتقي لهذا المستوى من السلوك وهذا المستوى من الرقي الاجتماعي، فلو أخذنا تاريخ المسلمين كمثال والتي تعتبر حضارتهم هي الأقرب الينا من حيث الحقبة التاريخية، وأكثرها توثيقا بسبب عدم ابتعادها الكبير عن زمن الحداثة والتدوين، قد سجلت فصولا من تاريخها عصورا من الرقي يطابق الطرح الذي طرحناه، وليس شرطا أن يوجد نموذج تاريخي ناجح، فالبشرية من واجبها إغناء الفكر الإنساني وطرح أفكار للارتقاء بالنظم الإنسانية إلى مستوى أعلى مما نحن عليه، والارتقاء لنظام أكثر عدلا وتوازنا مما نعايشه الآن، فمن الغريب أن العالم يتغنى بأفكار عقلية مر على ظهورها 300 أو 400 سنة، وهي ليست بشيء مقدس، بل هي مجرد أفكار من إنتاج عقل بشري متأثر بالمحيط والثقافة والظروف والأحداث، ولا تشتمل على الحق المطلق الذي لا يعلو عليه، فالآراء البشرية كيفما كان الحال تبقى مجرد أراء وأصحابها ليسوا سوى أفراد تفاعلوا مع محيطهم، فنتجت عنهم هذه الظواهر الفكرية. ومن واجبنا كمجتمع إنساني أن نقيم هذه الظواهر ونعطيها مكانتها التي تستحقها في المجتمع، ونربطها بالتصور الصحيح الذي يليق بها، فليس من المنطقي مثلا أننا مازلنا نتغنى بالديمقراطية مع كل ما نشاهده من تلاعبات سياسية وفسادٍ سياسي حول العالم الذي يُغَيب إرادة المجتمعات. فقد أثبت الواقع أن هذا النهج لم يعد عمليا في عصرنا الحالي، حيث أصبحت المصالح المادية هي الغاية عوض النظر للمصالح الإنسانية، وكما هو معلوم فإن سبل تحصيل الغايات المادية تسترخص كل شيء وتلغي كل القيم والأخلاق، حينها يصبح كل شيء جائزا ومباحا في سبيل إرضاء إي فئة يمكن أن يكون لها أثر في عدد

الأصوات، أو يكون لها أثر في تمويل الحملات الدعائية، وهذه الأصوات المصطنعة يتم إعطاؤها صبغة تفويض شعبي لفرد واحد، على أساسه يفرض ما يراه ويخدم مصلحته ومصلحة من يدعمه، حتى لو كان ما يفرضه قد لا يرضي نسبة كبيرة من المجتمع أغلب من صوتوا فيه هم لا يرتضونه أو لم يصوتوا أصلا، وهذا بحد ذاته تعسف واستبداد وتسلط لفئة على أخرى، وهو بحد ذاته نوع من التمييز حيث تلبى رغبة فئة اجتماعية دون أخرى، وهذا مظهر من مظاهر هدم السلم الاجتماعي، ويكرس لحالة التسلط والصراع، في حين أن واجبنا كبشر هو البحث عن سبل أرقى من ذلك، فالبشر ليس مقدر عليهم أن يعيشوا حالة الصراع هذه إلى الأبد، بل إن من المسلمات الإنسانية التي تسعى البشرية لتحقيقها دائما هي الأمن والحياة والتوازن الاجتماعي والعدل، وحياة الصراع هذه لا تخدم أي مسلم من هذه المسلمات، لذلك نقول: إن ترسيخ قيم الصراع ومظاهره تلك داخل المجتمع هو خطاء كبير بل إنه تناقض، فقد ظهر كثير من اللغط في السنوات الماضية حول كون المجتمع يقيد الأفراد ولا يمنحهم حرية الاختيار، بحيث يلقنهم كل شيء ويلزمهم بالتزام أعراف قد لا يرغبون فيها، لكن لو كان هناك نوع من الانصاف في الملاحظة لوجدنا أن النظم في المجتمعات التي تصنف كمتقدمة وتتغنى بالحريات الفردية تفعل نفس الأمر، من خلال ترسيخ مظاهر الصراع في نفوس الأفراد منذ النشأة، حيث يتم إقناع الفرد بالقيم الحداثية حسب تعبيرهم والديموقراطية والليبيرالية وباقي المفاهيم الأخرى، بل الأكثر من هذا أصبح يلقن للأطفال تصورات عن الشذوذ الجنسي كقيمة من القيم، مع أنه يخالف فطرتهم، فالعالم اليوم يتجه نحو رفض كل ما يعارض هذه القيم ويحاربها، مما يعني أن العالم لم يرتقي ولم يتغير فيه شيء، وما يزال الفرد إلى الآن لا ينعم بحرية اختيار المنهج الذي يريد أن يعيش على أساسه، فليس كون الليبيرالية هي المتحكمة في الدول أن على جميع أفراد الشعب والشعوب قاطبة أن يخضعوا لمنهجها، في الإعلام وفي الدراسة وفي القوانين والأعراف وفي العدل والحريات، فهذا بحد ذاته نوع من التسلط والاستبداد ويناقض مفهوم حرية الاختيار، ولهذا فإننا عندما ندرس مفاهيم معينة أو نظريات سياسية أو اجتماعية، لابد وأن ننظر لمآلاتها وما يمكنها أن تتحول إليه في المستقبل.

وبالتالي فإننا لن نخضع لعواطفنا وشهواتنا التي تحاول أن تزينها لنا، ولن نخضع أيضا لتجميل الذي يظهرها به الإعلام أو تروجها به بعض الفئات في المجتمع، ولن نفكر بكونها شيء مفروض من قبل جهات عليا أو متسلطة، وإنما سنقيّم تلك النظريات والمفاهيم وفق منهج

ثابت و وفق ما يمكن أن تخلفه من منافع و أضرار على المجتمع، فكما هو معلوم، فإن الإنسان لا يملك إدراكا مطلقا بالمصلحة والمفسدة، وأيضا ليس بمقدوره إدراك مطلق العدل والحرية، فهناك اختلافات في تصورات البشر لهذه المفاهيم، ولعل هذا ما تسبب في كون أغلب البلدان غير مستقرة اجتماعيا، لأن الأفراد لم يعودوا قابلين للخضوع والامتثال لرأي طرف أخر لمجرد أنه استطاع أن يصل إلى رأس السلطة أو بحجة أنه يمثل أغلبية المصوتين، مع العلم أنه في أغلب المجتمعات هناك جهل عميق بالسياسة بل وهناك أيضا جهل عميق حتى بأمور الدولة، ولا يدركون ما يجب أن يكون عليه الأمر لخدمة الصالح العام، فكيف تكون هذه الفئة هي الحاكمة فوق فئة أخرى بدليل أن كثيرا ممن يصوتون على بعض الأحزاب أو الشخصيات يندمون فيما بعد، عندما يكتشفون ما كان مخبئ عنهم، خاصة فيما يخص السياسة الاجتماعية، وحتى لا نطيل في هذا الصدد أقول أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في طريقتنا لتقبل الأشياء أو لاختيارها، فقد أثبت واقع الحضارة البشرية أن الإنسان قد يسهم في انتشار ظواهر أو حدوثها حتى وإن كانت تخالف مصالحه الخاصة ومصالح المجتمع الذي يعيش فيه، لذلك فنظرنا لمآلات الظواهر قد يمكننا إلى حد ما من وضع تصور مستقبلي لما قد تؤول له الأمور، في حالة قبلنا أو رفضنا هذه الظاهرة أو تلك.

إن ما أوردناه في هذا الفصل من ضوابط تؤطر حكمنا ونظرتنا للظواهر والسلوكيات، لن تكون لها القدرة على الرسوخ في المجتمع ما لم يتم تدعيمها بما يحول دون تراجع المجتمع في مستويات الرقي، لذا نحتاج لشيء يعزز استقرار المجتمع من حيث المستوى الحضاري والسلوكي، ففي نفس سياق الضوابط نجد أن العقاب هو الأخر يلعب دورا مهما في ردع السلوك البشري من الانحراف، وإن كانت الضوابط عبارة عن أدوات عقلية وتحليلية نستخدمها في تصنيف الظواهر والحكم عليها، فإن العقاب هو التطبيق الملموس والواقعي لها، وهو ما سنفصل فيه الحديث في الفصل التالي.

فصل
العقاب

● **<u>المحور الأول العقاب مفهومه وأنواعه.</u>**

إن العقاب هو مفهوم إنساني بحد ذاته، فمن الملاحظ أنه لم تخلو حضارة إنسانية منه، وبالتالي فإنه متواتر سلوكا وتدوينا، ومتواتر مفاهيميا وتصورا، فقد تناقلته البشرية عن طريق السلوك، وتم تدوين الأحكام والقوانين الجزائية والزجرية وتناقلتها كمفهوم لوسيلة يتحقق بها العدل بين الأفراد، **فالإنسان منتقم بطبيعته**، ولولا وجود قوانين عقابية لكانت البيئة البشرية أكثر إجراما مما هو عليه الحال في واقعنا اليوم، ولكان الانتقام والثأر هو العرف السائد بين الناس وما كان ليكون الانتقام يتناسب مع الجرم، أي أن يكون العقاب أكثر ظلما من الجرم نفسه. فالبشر وقبل أن يتعلموا مفهوم العدل في العقاب كان القتل هو أكثر العقوبات انتشارا، وبعد أن تطورت البشرية في تفكيرها ونظمها اتخذت منطق الجزاء من جنس العمل كمنطق سائد في العقاب، فمن قتل يقتل ومن سلب يُسلب ومن ضرب يُضرب، ولعل هذا المنظور ترسخ في نفوس الناس وارتضوه لفترة طويلة كنظام عقابي هو الأقرب للمنطق العقلي، والبعض قد يعتبره هو الأقرب للفطرة ويتناسب معها من حيث أن الإنسان في الغالب إذا أرتكب في حقه جرم، فإنه غالبا يرغب في الانتقام بنفس الطريقة التي تم الإجرام بها في حقه، إلا أن الخوف من تمادي المنتقم وهو أمر وارد في السلوك البشري بما أنه سلوك قابل للانحراف، فإن البشر تجنبوا ذلك بإحداث منظومة عقابية لضمان عدالة العقاب أو بمعنى أصح الانتقام، إلى أن تحول العقاب إلى وظيفة من اختصاصات الأجهزة التابعة للنظام القضائي فقط. بل تطور الأمر إلى حد أن المجتمع تخلى عن دوره في محاسبة الأفراد والمشاركة في وضع القوانين العقابية، وتم إيكال الأمر لأجهزة مختصة التابعة للسلطة الحاكمة.

وبالتالي تحول المجتمع من قوانين عرفية اجتماعية إلى قوانين نظامية موضوعة من طرف الدولة، ولعل سبب هذا الانتقال هو كون الكثير من العقوبات الاجتماعية العرفية كانت لا تتناسب مع الجرم المرتكب، أو فيها نوع من تعدي للحدود العادلة للعقاب، مما جعل الأجيال المتأخرة التي عاشت في مرحلة حضارية أكثر تقدما، تُوجِّه انتقادا للأعراف

والتقاليد عموما، خاصة تلك الأعراف التي قد تقيد حرية الفرد أكثر من اللزوم، أو تكون أعرافا تمنع من أشياء المنع منها غير منطقي ومثله في حالة الإجبار.

وفي الحقيقة حتى في الجانب الأخر نلاحظ نفس هذا التوجه، فَتَشَكَّلَ كَتَيَّارٍ فكري متطرف في عصرنا الحديث، حيث أن هناك فئة لابأس بها من الناس يدعون إلى التحرر من التقاليد والأعراف بالكلية، ويركزون بالخصوص على الدين بحجة أنه من مظاهر التخلف ولا يصلح في العصر الحديث، لكن في الحقيقة تناسى هؤلاء أن كل ما نفعله عندما نتخلى عن أعرافنا القديمة، هو أننا سنتبنى أعرافا جديدة، ومع مرور الزمن سنتجه مستقبلا الى اعتبار تلك المفاهيم التي اعتبرناها في لحظة ما حداثية وعصرية، إلى اعتبارها مجرد مظاهر تقليدية أو أعراف متوارثة، وسيسعى الجيل القادم بدوره إلى انتقادها والتخلي عنها وهو بدوره سيصفها بالأعراف القديمة، ولهذا لا ينبغي أن نعلي كثيرا من نبرة الاستنكار للأعراف لأن ما يتم ممارسته اليوم بسبب هذه الأفكار، سيظهر كأنه لا يقل تخلفا عن تلك الأعراف بالنسبة لأجيال المستقبل.

وبالنسبة لنا فإنه ليس كل الأعراف ينبغي التخلص منها، فهناك قوانين توارثتها البشرية وتحولت إلى أعراف وتقاليد هي أعدل من القوانين في عصر الحداثة، ففي النهاية الإنسان الحداثي ليس ملائكيا أو منزها عن الخطأ، ولهذا علينا أن نعيد النظر في تصوراتنا ونظرتنا للتشريعات بصفة عامة، وأن تكون غايتنا هي تحقيق العدل وليس التغيير من أجل التغيير فقط أو لكرهنا للماضي، خاصة وأن فئة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات، قد لا يكونون راضين على كثير من القوانين التي وضعتها الدولة الحديثة، وهذه الشريحة قد تشكل الأغلبية، فلا أظن أن رجلا ما اغتصبت زوجته أو ابنته عنوة، سيرضيه حكم سنة أو سنتين على مرتكب هذ الجرم، أو أن شخصا سرق أو تم الاستلاء على ممتلكاته بالقوة سيرضيه، سجن السارق ستة أشهر او سنة، ونضيف لهذا أمرا أخر وهو أن من الأمور الأكثر مؤاخذة على القانون الوضعي في الدولة الحديثة، أنها قوانين مفروضة بقوة السلطة، وهذا يبقى أمر غير عادل خاصة وأن مفهوم العدل مفهوم نسبي بالنسبة للبشر وليس مطلقا، فليس ما أراه أنا عادلا هو نفسه ما يراه الأخر عادلا، وهذا التفاوت في التصور يؤثر أيضا على منظومة العقاب.

فالبشرية تعرضت على مر التاريخ إلى عدة تغيرات شوهت تصوراتها لمفهوم العدل، وكان تسلط السلطة من أكثر العوامل التي تسببت في ذلك، ولعل النازية أوضح مثال يضرب

في هذا الموضوع، وهو ما يحدث في عصرنا الحالي من خلال المناهج التربوية المَوَجَّهة، وكذلك محاولة فرض نمط معين من خلال الإعلام والترويج لسلوكيات مغايرة للعرف الاجتماعي والإنساني، ودعم هذه الحالة بالقوانين، وهذا بدوره قد لا يرضي طوائف كثيرة من المجتمع.

وقد يقول قائل: إن هذه التغيرات في القوانين وفي نمط سلوك أفراد المجتمع، إنما هي برضى المجتمع وتدخل ضمن حرياته الفردية، وليس لأحد أن يعترض أو أن يتدخل فيها. أقول: إن هذا ادعاء صحيح إلا أنه ليس من العدل أن يفرض على إنسان التعايش مع قانون لا يوافق تصوره للعدل، خاصة المجتمعات الدينية والمحافظة، الذين يرون بأن العدل الإنساني عدل نسبي يحتمل الخطأ وقد يميل مع العواطف والرغبات النفسية أيضا بخلاف العدل الإلهي، مما يجعل القوانين الوضعية مرفوضة بالنسبة لهم ولا ترضي مفهومهم للعدل، وهذا ما تسبب في كثير من الأحيان بصدام اجتماعي وانتشار نوع من الإحساس بعدم الانتماء للوطن أو للدولة، خاصة وأن الولاء في المجتمعات الدينية ليس للحزب أو العرق أو للفرد أو حتى الجماعة، وإنما ولاؤهم للدين فقط. فكيف ستكون العلاقة إذا مع دولة و وطن يفرض قوانين بالقوة على مجتمع لا يرتضيها، خاصة إن كان هذا المجتمع هو من يشكل الأغلبية، فهذا إقصاء ممنهج وديكتاتورية.

إن العقاب ظاهرة اجتماعية هي أرقى في صورتها من صورة الانتقام، إلا أن إشكالية العقاب تتمثل في أن الطرف المجني عليه لابد وأن يحس بتحقق العدل، أو بالأحرى يحس بأن رغبته في الانتقام قد تحققت، وهذا الأمر يتفاوت حسب قناعات الأفراد وتصورهم لما هو عادل. ولهذا أقول: أنه أصبح من غير العادل أن يتم فرض مفهوم واحد للعدل على جميع أطياف المجتمع، فهذا وبدون شك نوع من استبداد السلطة وتسلطها على الناس، وفي نفس الوقت إجبار لطائفة اجتماعية على الخضوع لقناعة طائفة أخرى وإن كانت لا تشكل إلا أقلية في المجتمع، وهذا يناقض مفهوم الحرية. فمن حق أي طائفة اجتماعية أن تخضع نفسها أيضا للقوانين والعقوبات التي تراها عادلة حسب معتقداتها بكل حرية، وبدون أي تسلط يمارس عليها من أي جهة، خاصة وأن التقدير الذي تكنه كل فئة للتشريع لذي ترتضيه، له دور وظيفي كوازع ردعي ابتداء، فالمجتمع الديني يعتبر التشريع العقابي قانونا مقدسا وجزءا لا يتجزأ من العقيدة وأمرا واجب الخضوع له أكثر من الخضوع لقوانين أخرى، ففي النهاية لابد من أن نعترف بالتنوع المعرفي الذي تتشكل منه المجتمعات، ونعترف أيضا بأنواع التشريعات

التي خلفتها المعرفة البشرية خلال جميع مراحل تطورها الحضاري، لنكون قادرين في النهاية على تأسيس نظم اجتماعية أكثر رقي وأكثر عدلا وأكثر مراعاة لرغبات الأفراد وأكثر تحقيقا لمبدأ الحرية، فلم يعد من المنطقي أن نبقى متخلفين إلى هذا الحد الذي يجعلنا نغيب إرادة الفرد وأحقيته في الخضوع إلى التشريع الذي يراه عادلا، ونخضعه لنظام شمولي يفرض قوانينه بالقوة، خاصة وأن الغاية من إيقاع العقاب هو التحسيس بوقوع الانتقام، وهذا إحساس متفاوت بين الطوائف الاجتماعية ولا يتحقق الإشباع فيه إلا بوقوع العقاب على الوجه المقنع الذي لا يترك مجالا لاعتراض الفرد. إلا أن العقاب يبقى عقابا والغاية منه وجود رادع اجتماعي يضع حدودا للسلوك البشري ليجعله أكثر انضباطا، فوقع وجود هذا العقاب على النفس سيكون أكبر لو كان مرتبطا بالعقيدة، وسيدفع الفرد إلى الالتزام بصورة أكبر لأنه يرتبط بتشريع يراه الفرد مقدسا، ولهذا أقول إنه لابد وأن نكون واقعيين وأن نكون أكثر انفتاحا على المفاهيم الأخرى للعدل، وأن نعطيها حيزا في الوجود حسب ما يفرضه الواقع دفعا للصراع الاجتماعي، وفي نفس الوقت تحقيقا للحرية والعدل. وينقسم العقاب حسب مصدره إلى عدة أنواع:

1-العقاب الديني : وهو عقاب تُعْرف به المجتمعات الدينية أو الفئات المتدينة، والتي تستمد منظومة العقاب لديها من التشريع الديني. وبالتالي فإن مظاهر العقاب أحيانا قد تصل إلى درجة التشريع المقدس ويقوم مقام العبادة ويدخل في صميم العقيدة، ولهذا يرى أفراد هذا المجتمع أن الالتزام بهذه القوانين شيء واجب، وان هذه المنظومة العقابية هي التي تمثل العدل المطلق الذي لا خلاف عليه بكل ما يحمله من ضوابط وشروط واستثناءات، لكونه تشريعا إلهيا وليس بشري.

وينقسم العقاب الديني إلى عقاب دنيوي وعقاب أخروي، والعقاب الدنيوي غالبا ما يكون مرتبطا بسلوكيات ظاهرة تعود بالضرر على الأفراد أو على المجتمع، وتكون أثارها ملموسة كالسرقة أو الضرب أو القتل والزنا وغيرها، وأما العقاب الأخروي فهو مرتبط غالبا بالانحرافات القلبية والأخلاقية كالحسد وكشف الأسرار وعدم الأمانة والكذب، إلا أن الكذب قد يستدعي عقابا دنيويا أحينا إذا تعلق بسلب حق الغير، وكلا العقابين يكمل بعضهما بعضا، فالعقاب الدنيوي يمنع الفرد من ممارسة سلوك يعود بالضرر على الغير، والعقاب الأخروي تكمن وظيفته كحاجز نفسي يمنع الفرد من اكتساب الأخلاق الخبيثة

والنوايا السيئة، مما يساعد على تحسن سلوكه الظاهر. ويختلف العقابان في كون العقاب الدنيوي معلوم القدر والكيف، بينما العقاب الأخروي قد يكون معلوم الكيف لكن غير معلوم القدر، وتختلف هذه المفاهيم من دين للأخر، لكن أغلب هذه الأدين تشترك فاعتقادها بوجود حياة أخرى بعد الموت، حيث يقام فيها العدل الحقيقي الذي لم يتحقق في الدنيا.

وقد يرى البعض أن التشريع الديني مظهر من مظاهر التخلف، أو أنه تشريع قد عفى عنه الزمن، ولم يعد صالحا في العصر الحديث، إلا أن هذا الرأي لا يلزم أحدا إلا أصحابه، فالمجتمع الديني يرى أن هذه التشريعات هي الأكثر ملاءمة للمجتمعات والأكثر ملاءمة للطبيعة البشرية والأكثر منطقية في تحقيق العدل، وبالتالي فإن الاختلاف في التصور لا ينبغي أن يكون سببا في إقصاء أي فئة اجتماعية، لأن الاختلاف في مفهوم العدل أو في مفهوم العقاب أمر وارد حتى في الدول القومية الحداثية التي تعتمد القوانين الوضعية فقط، وهذا من بين الأمور التي تجعل من القوانين الوضعية ضعيفة كونها لا يتحقق حولها الإجماع، وبالتالي يسهل انتقادها فهي مبنية على مفاهيم غير واضحة ولا تنبني على قياسات ثابتة تجعل منها ذات مصداقية.

2-العقاب الأخلاقي : و هذا النوع قد يأخذ صورة الأعراف أو التقاليد، وهذا العقاب قد يتكفل بممارسته المجتمع بصورة مباشرة، إما عن طريق الازدراء أو التنمر أو التهميش أو المقاطعة، وقد تظهر لنا كمظاهر متخلفة أو غير منطقية. وفي الواقع هذا النوع من العقوبات الأخلاقية يحمل الكثير من الرواسب الخاطئة أو من الخرافات، ولهذا يكون من الواجب إخضاع هذا النوع للضوابط والقياسات اللازمة للتأكد من تحقيقه للمصلحة، وأنه لا يترتب عنه أي ضرر اجتماعي أو يعود على أي مسلم من المسلمات الإنسانية بالضرر، فيجب أن نكون منطقين ونعترف بقصور الأنسان في معرفة الحقيقة، وأن نأطر هذه المعرفة بضوابط ومقاييس ثابتة نحتكم إليها عند دراستنا للظواهر حتى لا ننتج ظواهر سلبية تعود على الفرد والمجتمع بالضرر، سواء كان الضرر ماديا ملموسا أو غير مادي، فحتى تلك المظاهر التي قد ترسخ الوهم والجهل في عقول الناس وفي نفوسهم، وتخرجهم عن طبيعتهم الإنسانية تعتبر

ضررا،[107] إلا أنه لا يمكن أن نحكم بفساد الأعراف مطلقا، فكما قلنا سابقا أن **كل ما تفعله البشرية هو أنها تمرد على أعراف لتتبنى أخرى**، انطلاقا من المتغيرات والتجارب الاجتماعية التي تشكل منظورها للعدل، ومن خلال إدراكها لبيئتها ومحيطها و واقعها، وإدراكها أيضا لنفسية أفرادها وميولاتهم العقلية والنفسية. فالقانون ما هو إلا عرف مستحدث اتفق وأجمع عليه أفراد المجتمع في مرحلة ما، وبالتالي فإنه يخضع مثله مثل أي ظاهرة اجتماعية إلى الضوابط التي تعري لنا عن حقيقته، أو تظهر لنا ما مدى منفعته، وهل يناقض المسلمات الإنسانية أو يوفقها. وبالتالي فإننا نتعامل مع الأعراف القائمة على أنها وليدة التجربة، باعتبارها التجربة مصدرا من مصادر المعرفة، ثم نخضعها لضوابطنا لنعرف طبيعة هذه الأعراف ودورها الوظيفي في المجتمع، ونقرر هل من المصلحة الاحتفاظ بها أم لا؟ قد يقول قائل: إن تطبيق هذه الطريقة قد يجعلنا نتقبل بعض الأعراف التي قد تبدو متخلفة، كعبادة الشمس مثلا أو القمر وغيرها من الأعراف التي قد لا تمت للمنطق بصلة، وليس لها أي أثار واقعية ولا تعود على أي مسلم من المسلمات بالضرر، وفي نفس الوقت أن أتباع هذا المذهب مستقيمون أخلاقيا، فهل هذا يعني أنها مقبولة؟

أقول هذا يعد من الإشكالات الملزمة، إلا أننا ذكرنا فيما سبق أن من بين المسلمات التوازن وليس شرطا أن يقتصر على التوازن الفكري أو الاجتماعي، لكن غالبا ما نهتم بالتوازن الاجتماعي لكونه الأكثر ملاحظة، ولكن لا يجب إهمال باقي جوانب التوازن الأخرى، كالتوازن العقلي والفكري للأفراد، لكونه هو النواة التي يتشكل منها التوازن الاجتماعي العام. وفي هذه الحال فإن الرأي المنطقي حول هذه المعتقدات أنها معتقدات خاطئة، خاصة بعد أن أثبت العلم أن الشمس لا تصلح أن تكون إلها، فالشمس لا تعدو أن تكون كوكبا أو جرما شبيها بالأرض التي نعيش عليها، فمن مقتضى المنطق والرقي الفكري يجب أن نعبد من خلق الشمس والقمر والأرض وكل الكواكب الأخرى وليس العكس، لكن ماذا لو لم يقتنع أحد باستدلالنا؟ أقول نحن كمفكرين ودعات لإعلاء كلمة الحق والمنطق العقلي، ليس لنا سوى التوعية وتعريف الناس بالحقيقة، فمادام أن هؤلاء الناس لا تعود عبادتهم على النظام العام الأخلاقي والإنساني بالضرر، ولا تتجسد معتقداتهم كسلوك فيه كراهية أو

---

[107] مثل ظاهرة عبدة الشيطان التي أصبحت تزرع في عقول الشباب أوهاما وتجعلهم يمارسون طقوسا لا إنسانية ويعتنقون عقائد وهمية وغير منطقية ومن ذلك أيض بعض الطرق الصوفية عند المسلمين وعدد من الطوائف الدينية في الهند والصين وغيرها ويوجد من ذلك أيضا في المسيحية واليهودية.

عدوان على الغير، أو تسلط على الأغلبية، فإنها ظواهر مقبولة اجتماعيا مع عدم التفريط في التوعية بخطأ معتقدهم، وأن عاداتهم تلك تنبني على أصول باطلة تناقض المنطق، وتناقض نسق تطور التصورات الإنسانية، فمثلا من بين العادات التي توارثتها بعض المجتمعات والتي تم ربطها بالدين في مرحلة من مراحل تطورها، هو عدم دفن الموتى وتركهم في العراء لتأكل الطيور أجسادهم أو ليتحللوا من تلقاء أنفسهم، فلا يخفى ما في هذا السلوك من ضرر على المجتمع، كانتشار الرائحة الكريهة والتسبب في الأمراض واجتذاب الحيوانات المفترسة وتلوث الأنهار ومجاري المياه إلى غير ذلك..، وهذا يعود على أحد المسلمات الإنسانية بالضرر وهو الحياة، بالإضافة إلى أن هذا السلوك لا يحترم جسد الإنسان الذي تواترت البشرية على تكريمه واحترامه احتراما لمفهوم الحياة نفسها واحتراما للإنسان، ولهذا فمن المنطقي أن يتم رفض مثل هذه الأعراف والعادات، وينظر إليها كمظاهر انحراف لأنها لا تتوافق مع الفطرة الإنسانية ولا مع المسلمات، وتعود على الإنسان بالضرر.

3-العقاب المدني : وهو العقاب المبني على القانون الوضعي الذي وضعته الدولة، ويغلب على ظن واضعيه من الهيئة المكلفة التابعة للدولة أنه يتسم بصفة العدالة، وهذا النوع من العقاب يثير حوله الكثير من اللغط لأنه في الغالب لا يرضي أفراد المجتمع، فكما قلنا سابقا العقاب أمر مختلف فيه غالبا، نظرا لاختلاف التصورات حول مفهوم ما هو عادل، ومن جهة أخرى إن هذه القوانين تفرضها الدولة كجهة تحتكر امتلاك السلطة، مما يجعل تصرفاتها وقراراتها تتصف بنوع من الاستبدادية. لكن رغم ذلك لا ننكر أهمية وجود القانون كما لا ننكر أهمية الأخلاق في حفظ نظام القيم الاجتماعية، فالقانون أيضا يعد خادما مباشرا للنظام الاجتماعي وخدما لاستقراره، إلا أن طريقة فرضه أو تطبيقه وطريقة تشريعه أيضا، مع وجود إمكانية إلغائه أو تعطيله حسب الظروف والأشخاص، تجعله ضعيفا جدا خاصة وأنه لا يتصف بأي قداسة قد تسهم في جعله ذو تقدير معنوي عند البعض، اللهم الخوف من شدة العقوبة أو من تسلط السلطة، وهذه من أراء "ميكافيلي" الذي قال: "إنه يتأتى الحكم بالخوف ما لا يتأتى بالحب"، ولعل هذا ما تحاول أن تسير على نهجه الدولة القومية من خلال التسلط بقوة القانون والدستور، مع إضافة شيء من المتعة، حيث تم تحويل المجتمعات الى حفلة صاخبة مفتوحة يباح فيها كل شيء ينتهك الأخلاق، إلا ما ينتهك إرادة الدولة فهو خط أحمر. لكن فرض القانون بقوة السلطة في كل الأحوال يعتبر ترهيبا لأفراد

المجتمع، وعلى كل حال فإن القانون جملة وعلى العموم أمر ضروري في البناء الاجتماعي، لحفظ الأمن والنظام وإلى غير ذلك.

إن اعترافنا بضرورة وجود القانون لا يعني أن يوجد بصورة عبثية، فمهما كان الحال فإن القانون ليس سوى ظاهرة اجتماعي كأي ظاهرة أخرى، ولذا من الواجب خضوعه للضوابط، وهذا أمر ضروري حتى لا يتسنى للسلطة فرض قوانين تعود على الفرد وعلى المجتمع بالضرر، ونضمن المشاركة الاجتماعي في سن القوانين أو رفضها، وفي نفس الوقت أن تتم مراعاة مآلات القوانين و ما يمكن أن يتولد عنها من ظواهر اجتماعية غير سليمة' أو تعود بالضرر على المسلمات الإنسانية.

4-المؤسساتي : وهو نوع من العقاب الذي تضعه مجموعة من البشر تجمعهم مصلحة مشتركة داخل محيط خاص بهم، كالقانون الداخلي للشركات أو الجامعات أو المدارس أو حتى المباني سكنية، ويمكن أن نعتبره أيضا قانون المجتمعات الفرعية.

ونلاحظ في كل هذه التقسيمات اختلاف الدرجات الاجتماعية بين التجمع الديني والاجتماعي والشعبي والفئوي، وفي كل هذه المراتب يكون الإنسان خاضعا لقوانين ونُظُم عقابية تؤطر تعامله وسلوكه، فالإنسان مهما كان حاله أو شأنه يحتاج أن يكون مؤطرا بقانون ما، ولعل الأعراف والتقاليد نشأت ابتداء على أساس هذا المنظور، ولهذا السبب يمكن اعتبارها أنها ليست سوى قوانين تحولت مع مرور الوقت إلى أعراف وتقاليد موروثة، بعد أن تعاقبت الأجيال فضاعت الأسباب والتصورات المرتبطة بها. وهذا يُظهر لنا ما مدى استعداد الإنسان للتخلي عن حريته المطلقة في سبيل أن يحقق الأمن لنفسه ولجماعته، ويحفظ نظامه وتوازنه، بل إن الإنسان ارتقى بمفهوم القوانين والعقوبات من مجرد قوانين تتعلق بالمخالفات التي لها أثار ملموسة كالأذى الجسدي مثلا، إلى القوانين التي تتعلق بما له أثر على المشاعر والأحاسيس، وهذا نجد ذاته مرتبط بالقيم الأخلاقية، فتطور الإنسان الذي يجعله يدرك مفهوم الفضيلة والشرف والعفة ومفهوم الشجاعة ومفهوم الخير والشر، جعله أيضا يدرك أهمية الحفاظ على هذه القيم، ولذا كان من المهم وضع قوانين أو أعراف إن صح التعبير لحمايتها والحفاظ عليها من الانتهاك، رغبة من الإنسان في تحقيق مزيد من الرقي داخل المجتمع من حيث التفكير والمعاملة والسلوك، فنجد المجتمعات مثلا قد وضعت مبادئ للكلام للتفريق بين الكلام البذيء والكلام الراقي، وتم وضع قيم للباس بين

اللباس المحتشم والأخلاقي والغير أخلاقي، وقيم للسلوك كاحترام الصغير للكبير وغير ذلك من القيم التي مايزال بعضها مورثا في المجتمعات إلى يومنا هذا.

وفي الحقيقة إن أكثر من يطعنون في هذه القيم الموروثة ويشككون في أصولها وطريقة نشأتها، جعلوا من العالم أكثر تعقيدا مما كان عليه، فالبشرية تطور نفسها تلقائيا وبدون تلك الجعجعة التي لم تزد البشرية إلا تخلفا، بعد أن تم زرع في أذهان الناس بذور التشكيك في كل شيء، فليس من الضروري أن توافق القيم منطق بعض العقول المنفردة وقد لا تلائم شهواتهم، غير أن نسق التطور الطبيعي للتصورات البشرية يبين أن البشر تعلموا مع مرور الوقت أن يتركوا ميولاتهم الشهوانية جانبا، وفضلوا تغليب المصالحة العامة على ذلك، فكانت القيم والأخلاق الوجه المنظور للقوانين الأكثر رقيا، وهي تلك القوانين التي لها وازع نفسي عند الفرد يحثه على فعل الفضائل والتزام الأخلاق، وهذا ما لا يحصل بالقانون الوضعي، وما كان من التيارات الفكرية المشككة في أصول الأخلاق سوى أنها سحبت المجتمعات إلى سنين كثيرة إلى الخلف بل إلى مراحل البدائية، فبعد أن صارت البشرية قادرة على إدراك معنى الأخلاق وضرورتها في تشكل ضمير أخلاقي في وجدان الإنسان، جاءت الفلسفة الحديثة المشككة لتعيدنا إلى طرح أسئلة بدائية، مثل ما هي الأخلاق أو ما هي القيم ؟ وهذا في الحقيقة تبخيس لكل ما طورته البشرية من نظم قانونية وأخلاقية خلال سعيها إلى تحقيق مجتمع أكثر رقي، فالبشرية لم تبتكر العقاب من أجل العقاب ولا تعاقب بالإعدام لأنها متعطشة للدماء أو لمجرد كون الانتقام طبع فيها، بل بالعكس تماما. فتحقيق المسلمات الإنسانية الثابتة كان حاضرا في ذهن البشرية عندا إدراكها لضرورة وجود مفهوم العقاب، كصورة للعدل ودفع بالمجتمع إلى مزيد من الرقي، ومانعا من الرجوع إلى التخلف، فعندما نجرم فعل الخيانة ونربطها بالعقاب فإننا لا نعاقب عليها فقط، وإنما نضع عائقا نفسيا أمام ارتكابها وفي نفس الوقت نرسخ لقيم الإخلاص والوفاء في المجتمع، ولا يخفى على الجميع أن هذه القيم من القيم الراقية التي وصلت إليها الحضارة البشرية، وبالتالي فإن ابتكار نظام العقاب كان من أجل منع أفراد المجتمع من الانحراف والعودة الى قيم التخلف، أو انتهاك الأخلاق العامة التي ارتقى لها المجتمع.

قد يقول قائل: إن الأخلاق النابعة من الخوف من العقاب إنما هي أخلاق مزيفة وليست حقيقية وتزرع نوعا من النفاق الاجتماعي. أقول إن هذا الكلام صحيح، وكثيرا ما تظهر هذه الظاهرة بسبب تباعد الأجيال ونسيان الأسباب المتصلة بتشريع هذه العقوبات، لذا

يصبح الالتزام بها مجرد شيء شكلي أو خوفا من المجتمع أو من العقاب نفسه، لكن حتى لو كان هذا الأمر واقع، فإنه لا يعطي الحق للفرد بإلغاء العقاب خاصة إذا كان له دور وظيفي، لأن إلغاءه يعني ترك المجتمع دون عائق يعوقه عن العودة الى خوض تجربة بدائية، والسير نحو التخلف مرة أخرى، بعد تنازله عن قيمة من قيم الرقي التي وصل إليها، ومن جهة أخرى إن فكرة العقاب تتوافق مع اختلاف الطبيعة البشرية، فليس كل البشر على مستوى واحد من الأخلاق أو على مستوى واحد من الرقي، أو يعيشون في نفس البيئة الاجتماعية، فمن يعيش بيئة الصراع الاجتماعي أكثر عرضة لعوامل الانحراف وبالتالي مخالفة القواعد الأخلاقية، بخلاف الإنسان الذي يعيش بيئة مستقرة.

وقد يتعرض الإنسان إلى نوع من التشويه لتصوراته الأخلاقية فيصبح أكثر عرضة للانحراف، وبالتالي فالعقاب يكون بمثابة حاجز لأفراد المجتمع يحول دون إعادة خوض تجارب مرحلة من مراحل التخلف، والحفاظ على المجتمع في مستوى معين من الرقي الاجتماعي. فكما أن القوانين والقواعد والمنجزات العلمية على صعيد العلوم التجريبية والرياضيات والفيزياء والهندسة وغيرها، التي مكن ثبات قواعدها من السماح لها بالتطور والارتقاء لما هو أفضل، فكذلك ثبات القيم وعدم السماح للمجتمع بالعودة لقيم الجهل والتخلف، يعطينا فرصة إلى مزيد من الرقي حتى على مستوى العلوم المتعلقة بالمجتمع، خاصة وأن البشرية كانت قد وصلت إلى مرحلة جعلت القيم والقوانين تراعي حتى العواطف والأحاسيس الإنسانية.

وبناء على كل ما سبق علينا أن نكون منصفين في طرح الموضوع عندما نقول أن الأخلاق لا يجب أن تُلتزم خوفا من العقاب. لأن العقاب يخدم المصلحة الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة وهذا هو الأهم، فلا يمكن وصف من يحترم قانون السير خوفا من الغرامة بالنفاق الاجتماعي أو القانوني، وأيضا لا يمكن القول أنه لا يجب التزام هذا القانون أو يجب إلغاءه لأنه لا يجب التزام القانون بناء على الخوف من العقاب، وإلا ستكون هناك فوضى في الطرقات.

أما الرقي بالنفس البشرية، فهو متعلق بالفرد وقناعته و رغبته في الرقي بنفسه وفكره إلى مستوى أعلى من الفضيلة والأخلاق، فما يعنينا نحن كمجتمع هو التزام الفرد بالقيم والأخلاق ظاهريا في إطار التفاعل الاجتماعي، أما ما يتعلق بالرقي النفسي والاعتقادي فهو شيء مرتبط باجتهاد الفرد نفسه في هذا الجانب، ولعل الضوابط التي فصلنا فيها سابقا إذا وعاها

الفرد واتخذها كمقياس لضبط سلوكه كفرد منتج للظاهرة الاجتماعية، ربما يساعد الإنسان كفرد على تحسين سلوكه والرقي بتصوره وقناعاته إلى مستوى أعلى من القيم والأخلاق. إلا أن هذا لا يكفي لكونه يحتاج لرغبة واقتناع صادق نابع من الفرد نفسه، ووجود القوانين والقواعد الأخلاقية المرتبطة بمنظومة عقابية داخل النظام الاجتماعي، يكون بمثابة ذلك الأساس الذي يبني عليه الفرد قناعاته الأخلاقية، دون الحاجة إلى خوض غمار تجربة التخلف التي عاشها أسلافه من الأجيال السابقة، وبالتالي فما عليه سوى الارتقاء بنفسه أو محاولة تكريس للارتقاء بما هو قائم من النُّظم الأخلاقية. إلا أنه في عصرنا الحديث العكس هو الذي يقع، فبعد أن انشغلت البشرية في الصراعات والحروب والتسلط والظلم وتسببت في جعل عالمها بئيسا ومحطما ومليئا بالأحقاد مما زاد من شدة مظاهر الصراع الاجتماعي، التي سحبت البشرية إلى حضيض التخلف والانشغال عن حقيقتنا الإنسانية، تم إهمال القيم والأخلاق وظهرت توجهات التشكيك في مصداقيتها، مما تسبب في موجة من الأسئلة المحيرة عن حقائق وأشياء كانت تعتبر بديهية في المجتمعات عندما كانت تتدرج في مراحل الرقي.

ولعل الدين أكثر النظم الأخلاقية مخاطبة لنفس البشرية، مع استحضار كل أحوالها وطبيعة تكوينها وما يعرض عليها من أحاسيس وعواطف، فنجد الدين يخاطب الشرير بالعقاب والخيِّر بحسن الجزاء والمكافأة، فالأول لتخوفه والثاني لترغيبه في المزيد، وهذا لا يعتبر تعليق للأخلاق على وجود العقاب والجزاء، لأن الإنسان يمكن أن يفعل الخير دون أن يكون مدركا لوجود الجزاء، ونفس الأمر بالنسبة للشر، فلا أحد يملك عقلا منطقيا يرغب في أن يعاقب، ولكن لأن النفس البشرية بطبيعتها تخاف من العقاب وترغب في المكافأة، فهذا يحدث مزيدا من التحفيز على فعل الخير.

وقد نشاطر رأي من يقول: إن مثل هذا المستوى من الأخلاق هش جدا وأن أرقى مستوى للأخلاق هو الذي ينبع من الإنسان، كإنسان محب للإنسان أو لخالق الإنسان. إلا أن الخطاب الديني الذي يعتبر مقدسا قد يرسخ هذا المعنى، بحيث أن الفرد لا يفعل الخير رغبة أو طمعا في مقابل دنيوي من أخيه الإنسان، أو خوفا من المنظومة العقابية في المجتمع، وإنما رغبة في رضى الإله، وهذا الجانب من التقديس لهذا النوع من الأخلاق يجعل الإنسان يترفع عن المعاني المادية الملموسة، إلى عالم من الروحانية المطلقة، وهذا مالا يستطيع ادراكه بالقانون أو الأعراف الاجتماعية. وهذا يعني أن العقاب في الدين ليس على

مستوى واحد بل هو على مستويين، المستوى الدنيوي والمستوى الأخروي أو ما بعد الموت، فالمستوى الأخروي هو الذي ذكرنا أنه يرتقي بالإنسان إلى الروحانية، وأما المستوى الدنيوي فهي التشريعات التي تطبق في الدنيا، إلا أنها تختلف عن التشريع القانوني المدني بكونها لها بعد روحاني أيضا يجعل منها تشريعا مقدسا كتشريع إلهي، وهذا يعني أن من وقع عليه العقاب فكأنما وقع عليه عقاب الله، بحيث تسمو النفس البشرية إلى درجة أنها لم تعد تتعامل مع محيطها المادي، بل إن كل تصرفاتها وسلوكياتها سواء خيرا أو شرا يصبح لها بعدا روحانيا غير خاضع لمنطق الدنيا المادي، وهذا البعد يحدث وازعا من الأخلاق المنبعثة بصورة ذاتية من النفس البشرية وبقناعة أكثر رسوخا من تلك التي تكون نابعة خوفا من القانون، ففي كثير من الأحيان يكون القانون مشكوك فيه وفي عدله، ويمكن اعتبار العادات الاجتماعية هي الأخرى بهذا الوجه، وهذا يؤدي إلى نشوء تيار مناهض للتقاليد والعادات الاجتماعية والتي للأسف أن البعض يعتبر الدين من بينها، مع أنه يخالفها في الأصل وفي الأثر وفي كثير من التعاليم والقيم، بل إن الدين في بعض المجتمعات كان أول من أحدث ثورة ضد العادات والتقاليد، وقيم الجهل والتخلف "كالثورة اللوثرية" مثلا.[108]

وعلى كل حال فإننا لسنا في صدد تفسير الفلسفة الدينية، وإنما نحاول استعراض حاجة الإنسان لوجود نظام عقابي، يكون كأساس مبدئي يعتمد عليه الفرد في تحديد مسار رقيه الإنساني والأخلاقي، فكلما كان الإنسان أكثر رقيا أخلاقيا كلما كان أكثر نفعا لمجتمعه ولنفسه ولمحيطه الذي يعيش فيه، فالفرد هو منبع الظاهرة، والسلوك الأخلاقي الذي يتمتع به كل فرد في المجتمع، يخلف لنا مجتمع أخلاقيا بدوره ويتمتع بتوازن واستقرار سواء في الحالات الشاذة كبيئة الصراع، أو في الحالات الطبيعية. وقد يقول قائل: إن وجود العقاب قد يلعب دورا ضابطا لسلوك الفرد، لكنه أيضا قد يكون مقيدا لحرية الإنسان أحيانا، ويجعله يخضع لنمط عيش لا يرتضيه أو غير مقتنع به، وهذا إشكال قديم يطرح في معرض الحريات.

[108] اللوثرية فرع من أكبر فروع البروتستانتية التي تنتسب إلى تعاليم مارتن لوثر، المجدد الألماني ، الذي بدأ بجهوده لتجديد اللاهوت والنظام الكنسي الإصلاح البروتستانتي. قسمت ردود أفعال السلطات الحكومية والكنسية على انتشار كتاباته، التي كان أولها القضايا الخمس والتسعون، المسيحية الغربية. وأصبحت اللوثرية دين الدولة في دول عديدة في شمال أوروبا، لا سيما في شمال ألمانيا في الدول النورديّة اصبح اللوثريون موظفين مدنيين وأصبحت الكنائس اللوثرية جزءًا من الدولة. ونظرا لاعتقادهم بكون الكتاب المقدس كتب ليقرأه جميع الناس فقد كانوا يحاربون الأمية والجهل ويعلمون الناس القراءة والكتابة.

أقول: نعم إن هذا حاصل وفي الدول الحديثة أيضا، بل حتى في الدول التي تعتبر أكثر دول ديمقراطية وتحترم الحريات، بل إننا نشاهد أن دولا أخرى تُحارب سياسيا واقتصاديا لإرغامها على التخلي عن شرائعها ومعتقداتها وقيمها، بدعوى أنها لا تتبع قيم العدل والمساواة، ولا تحترم مبادئ الحريات والقيم الإنسانية، وأحيانا بدعوى مخالفة القيم الدولية. وفي الحقيقة أن هذا الإشكال قد أدخل البشرية الإنسانية في مرحلة من الصراع والتيه، وزرع بذور الكراهية بين الطوائف عموما، كما أن أفراد المجتمع أصبحوا كارهين لانتماءاتهم ولأنظمة دولهم بسبب هذا التسلط الذي يمارس عليهم وكأن حقبة الحكم الشمولي عادت من جديد، حيث تفرض قوانين وشرائع لا يرتضونها وقد يعتبرونها مسيئة لهم.

وفي نظري أنه لابد من أن نعيد التفكير جذريا كبشر إنسانيون في مبادئ الحرية، فلا يمكن أن نسمي أي مجتمع أو دولة بأنها دولة حريات أو مجتمع راقي، إذا كان الفرد فيها لا يستطيع أن يجد فيها مظاهر العدل التي تقنعه ولا تثير في خلجاته الشك أو عدم الرضى، فلو نظرنا إلى مفهوم العدل فإننا سنجده مفهوما نسبيا وغير دقيق، فهناك بعض الأنظمة التي ترى أن من حق الحاكم أو رئيس الدولة أن يعفو عن بعض السجناء في المناسبات، بدون موافقة الضحايا المعنين بالأمر، وبعض الأنظمة يرون أن السارق يستحق السجن 6 أشهر، وفي بعض القوانين يرون أن يسجن سنة إلى أخره. إذاً فمعايير العدل في القوانين الوضعية متفاوتة، بل إن بعض القوانين تجد أن الحكم بالإعدام ليس عادلا مطلقا، وبعضها يرون أنه من المنطقي أن يحكم على الفرد ب 400 سنة سجنا أو أكثر، مع أنه يستحيل عقلا تصور أن يعيش إنسان هذا العدد من السنوات.

لقد وُجِد العقاب العادل لوجود حاجة إنسانية للانتقام، وكذلك للإحساس باسترداد الحق المهضوم، فالمرأة المغتصبة مثلا التي مورس عليها اعتداء جسدي ونفسي، لو تصورنا أننا خلينا بينها وبين مغتصبها لتنتقم منه بيديها وتطبق الحكم الذي يشبع انتقامها، لكان حكمها يخالف حكم القانون خاصة القانون المدني، وعلى الأرجح لكان الحكم الذي ستراه الأقرب إلى منطقها هو العقاب الجسدي، وهذا يطرح علينا تساؤلا أخر هل السجن كعقاب، يعتبر عقابا عادلا؟! وهل من المنطق أن مرتكب الجرم يُصرف عليه في السجن من أموال المجتمع الذي أَجْرم في حقه؟ وبالتالي فإن القانون الوضعي لا يراعي حالة الفرد الذي وقع عليه الظلم، فيما إذا كان العقاب قد أشبع رغبته الانتقامية ولو بشكل نسبي، فمهما كان الحال فإن الانتقام غريزة في الإنسان ولابد من مراعاة فطرة الإنسان، ولهذا تنتشر في بعض

المجتمعات ظاهرة الانتقام من المجرمين حتى بعد قضائهم لعقوبتهم، وذلك أن الطرف المعتدى عليه لم يكن راضي بالحكم أو كان الحكم لا يتناسب مع شدة الضرر، أو أن المعتدي حصل على عفو دون مراعاة للحق الضحية في اشباع رغبة في تحقيق الانتقام، ومن أجل مثل هذه الظواهر السلبية أكدت في غير ما موضع في هذا الكتاب على ضرورة مراعاة التركيبة المعقدة للإنسان، من رغبت وعواطف وشهوات نفسية وغيرها، فقد ترى بعض الشرائع أن قتل المغتصب هو العقاب العادل وهذا مشتهر في أعراف بعض البلدان، وقد ترى شرائع أخرى أن عشر سنوات سجنا هو العقاب العادل، وبعضها قد يكتفي بالسنة أو السنتين، وهذا راجع لاختلاف التصور للجريمة نفسها ثم العقاب بالتبعية، بمعنى أخر يختلف من حيث هل جريمة الاغتصاب ليست سوى ضرر جسدي فيحكم بعقوبة تتناسب مع الأذى الجسدي كالضرب مثلا، أما أنها أكبر من ذلك، فتستحق معادلتها مع مرتكب جرم القتل؟

وبناء على هذا الاختلاف الشديد في التصور فأني أرجح الفكرة القائلة: أن يعطى للمجتمعات حرية اختيار الشرائع التي هم مقتنعين بها، أي أن كل من ارتكب جرما يحكم عليه بالقانون والشريعة التي ينتمي إليها ابتداء ويرضى بحكمها، تجنبا لبقاء الضغائن، ولكوننا لا نستطيع بحال من الأحوال أن نصل لمرحلة نرضي فيها جميع الناس لأننا لا نملك ذلك التصور المطلق لمفهوم العدل، لكن قد نصل إلى مرحلة أكثر رقيا في منظومة العدل، في حال ما إذا تم إيقاع العقاب حسب ما ينتمي له المجتمع من شرائع يتصور أنها تحقق له العدالة، ولعلنا بهذا ننشئ مجتمعا أكثر اتزانا، لأن كل فرد سيكون عليه واجب احترام التشريع أو العقاب الذي ينتمي إليه ويقدسه، بخلاف لو تم اخضاع الناس لقوانين لا تتوافق مع تصورتهم ولا يُكِنُّون لها أي احترام، بل الأكثر من ذلك يرون أنها غير مقنعة وتثير شكوكهم حول منظومة العدل جملة، أو تعتبرها بعض المجتمعات دخيلة عليها، وبالتالي يظل دائما فقدان الثقة والمصداقية موجودا. إضافة لذلك أننا سنكون قد حققنا مبدأ الحرية، فإخضاع المجرم والضحية لنظام عدلي وعقابي كلاهما يتفقان على عدالته يرضي كل الأطراف، ففي النهاية فإن العقاب وجد من أجل تمكين الأفراد من استرداد حقوقهم واشباع رغبتهم في الانتقام، أو على الأقل اخمادها بطريقة منظمة ومرضية بعيدا عن الهمجية.

إن مراعاة الطبيعة البشرية ضرورة ملحة للحفاظ على توازن النظام الاجتماعي، خاصة وأن هناك حلات كثيرة اختار فيها الأفراد الانتقام من الذي اعتدوا عليهم رغم انهم قضوا عقوبتهم، وهذا ما يجعلنا نطرح هذا الإشكال كإشكال إنساني بالدرجة الأولى، وليس كإشكال متعلق بواجب الدولة في حفظ النظام الاجتماعي، فلو أردنا أن ننظر للأمر من زاوية أخرى وبالخصوص من حيث وظيفة الدولة في منظومة العدل، فسيكون من المنطقي لو قلنا أن دور الدولة محصور في تنظيم عملية العقاب وإيقاعه على من يستحقه، وأما العقوبات ومقدارها فمنشأها المجتمع، فالمجتمع هو الذي يختار المنظومة العقابية التي يرى أنها تحقق العدل وتجعله يشعر بنوع من استرداد الحق، ويشعر أيضا بتحقق انتقامه، ولذا نرى أنه من غير المنصف أن تفرض في بعض المجتمعات قوانين مقتبسة من قوانين لشعوب أو مجتمعات أخرى وتفرض بقوة السلطة، ومن غير المنصف أن نغفل عن هذا الجانب الانتقامي من تركيبة الإنسان، فالبشر وعلى مر التاريخ لم ينفصلوا عن غريزة الانتقام بل كان الانتقام من بين الظواهر التي أسهمت في بقاء الحضارات وحماية المجتمعات، بحيث تمكنت من حفظ النظام وضمنت بذلك الاستمرار الأمن والاستقرار[109] وسمحت بنشأة حضارات، بخلاف المجتمعات التي كانت تعيش فوضى مطلقة ولم تكن تتوفر على نظام عقابي واضح، وإنما كان شعارها أنصر أخاك ظالما أو مظلوما، فانشغلت بخوض حروب انتقامية متتالية ولم يستقر أمرها على حال، وطال خلافها ولم يستقر حالها إلا وهي تابعة لدول أكبر وأفضل تنظيما.

وعودة إلى مبادئ الحرية، فإنه من المعلوم أن كثيرا من النظم العقابية التي تم إلغاؤها بقوة السلطة وليس رغبة من المجتمع، إنما كان أكثرها مرتبطا بالعقائد وكانت تلعب دورا وظيفيا من حيث توحيد التصورات العقلية اتجاه العدل، وبالتالي فإن إعطاء الحرية للناس بأن يحتكموا للنظام العقابي الذي يعتقدونه، فيه أيضا احترام لمبدأ حرية الاعتقاد التي ترفعه الدولة الحديث كشعار لها في مجال الحريات، ولا نستطيع كأفراد أن نستوعب التناقض الحاصل بين حرية المعتقد والمنع من ممارسة المعتقد الذي تدخل المنظومة العدلية والعقابية في صميمه، فكثير من المجتمعات ترى أن من مستلزمات الاعتقاد تطبيق تلك التشريعات، وهذا لا يعد تخلفا بل هو التزام بمبادئ وأخلاقيات مقدسة عند هذه المجتمعات، والتخلف الحقيقي هو في أن نجبر هذه المجتمعات بأن تحتكم لقوانين وضعية لا تمت لقناعاتهم ولا

---

109 {ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون} القران الكريم سورة البقرة الآية 179

لتصوراتهم بصلة، بل والأكثر من هذا أن نطلق عليهم صفة التخلف، بينما نصنف القوانين الأخرى بالحداثة وكأن الدولة الحديثة هي من يملك الحقيقة المطلقة، فلو أجزنا هذه النظرة لرأى الأخرون القوانين الوضعية هي الأخرى بمثابة تخلف وأوهام وهرطقة، خاصة وأنها ليست سوى ابداعات بشر عادين، فكيف يعرف واضع القانون مثلا أن 20 سنة عقاب عادل لمختطف أطفال؟ فمن أين له بهذا اليقين؟ وما هي المقاييس التي اعتمد عليها في ذلك؟ وبالتالي فإنه ليس من الرقي أن ننظر إلى تصورات الأخرين للعدل على أنها تَخَلُّف خاصة إذا نظرنا إلى النظم الاجتماعية، على أنها وليدة التجارب البشرية في مختلف مراحل نشأة الحضارة.

ومن هنا نقول إن العدل شيء نسبي، إذا كان منبعه العقل البشري، فالمعايير التي يتأسس عليها متغيرة وليست ثابتة، وحتى لو وجدت معايير ثابتة فهل ستحقق مقصدها في إرضاء رغبة الانتقام أو تحقق غايتها في جعل الفرد يحس باسترداد الحق؟ هذا مالا يُعره أحد الاهتمام. فمقصد القوانين في الدولة الحديثة يغيّب الجانب الإنساني ولا يهتم إلا بالجانب النظامي الذي يخدم الدولة ككيان فقط، وهذا بحد ذاته لا يخدم مفهوم العدل ولا يحرر الإنسان، فلابد لتحقيق الانصاف المطلوب من أن نترك المجتمعات تختار نُظمها العقابية التي تتفق وتصوراتها ومعتقداتها، وتحقق لديها ذلك الشعور باسترداد الحقوق وتحقق الانتقام. فأصل العقاب أنه ظاهرة اجتماعية بالأساس، أي أن منبعها المجتمع وما الدولة أو النظام القضائي إلا ظاهرة اجتماعية مؤسساتية وظيفتها النيابة عن المجتمع في تنفيذ ذلك النظام العقابي، الذي كان المجتمع هو الـمُنشئ له أو المساهم فيه، وهذا يعزز أيضا الشعور بالانتماء نظرا لوجود نظام عادل يتوافق مع قناعات وتصورات الفرد الذي ينتمي لذلك المجتمع.

فإن قال قائل: إنه من المستحيل أن نجل كل فئة اجتماعية حرة في اختيار القانون الذي يحكمها. أقول وإنه من المستحيل أيضا أن يوجد نظام عقابي واحد أو قانون واحد يرضي جميع الأطياف في المجتمع، ومن غير المنطقي أيضا أن نفترض أن هناك قانون واحد يمكنه أن يكون صالحا لكل الطوائف والمعتقدات والأعراق، إلا إذا كان هذا القانون يفرض عن طريق الاستبداد.

ولعل تصور البعض للعقاب بحيث يضعه في تصنيفات كحداثي أو انساني أو غير ذلك، هو راجع بالأساس لذلك التصور الخاطئ لمفهوم العقاب، فليس شرطا في العقاب أن يكون حداثيا أو إنسانيا، وإنما أن يحقق المقصد منه كنوع من الاسترداد للحق وكانتقام عادل

يناسب الجرم المقترف، هذا من جهة ومن جهة أخرى لو أن الفرد الذي سيقع عليه هذا العقاب حتى لو كان هذا العقاب متخلفا أو غير إنساني كما يتصوره البعض، وقد اختاره مسبقا وهو مدرك لحقيقته ومدرك لانتمائه للمجتمع الذي يتبنى هذا النوع من العقاب، واختاره طواعية وعن طيب خاطر منه وليس إلزاما أو فُرض عليه بالتسلط، فما دخلنا نحن إذا في اختياره وفي حريته الشخصية؟! وما دخلنا في تصوراته الاعتقادية لمفهوم العدل والعقاب؟! فلا يجب أن نكون أحاديين في النظر إلى كل القضايا المتعلقة بالإنسان، فليس لنا الحق في تقييم تصورات الأخرين خاصة إن كانت تصوراتنا نحن قد تكون منشؤها العقل وليس الدليل الصحيح والمطلق، ومن المعلوم أن حقائق العقل قد تكون نسبية وليست مطلقة، إلا إذا دل عليها دليل قاطع يؤكدها.

ويشترط في العقاب ليحقق غايته الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة والنفسية كذلك، أن يتخذ صفة العقاب الصرفة ولا تخالطه أي نوع من مظاهر المكافأة، وأن يكون رادعا بحيث يشتمل على نوع من الترهيب حتى لا تكون هناك جرأة كبيرة من الأفراد على ارتكاب الجرم، لكي تتحقق غاية حماية النظام وإيقاع الانتقام العادل على الوجه الذي يرضي الجميع، وبالتالي نتجنب حدوث فوضى اجتماعية.

وقد يقول قائل: إن وجود العقاب يجعل المجتمع يتقولب في نمط واحد لا يتغير، مما يعني أننا لن نفعل شيئا سوى استنساخ أشخاص أخرين عن أنفسنا ليحيوا بنفس الأنماط السلوكية، وهذا يعني أنه قد تم سلبهم حرية الاختيار وهذا يعوق عملية التطور الحضاري. وهو ما يكون قد أسهم في جعل كثير من الحضارات تتسم بالجمود، بخلاف الحضارات التي انفتحت على الأفكار الأخرى وفتحت المجال أمام حرية التصرف وحرية الابتكار والابداع والتعبير والتفكير. وفي الحقيقة إن هذا الطرح ليس سوى مجرد ادعاء، وأكثر من يؤيد هذا الكلام هم أصحاب المذهب التحرري، وبالأخص القسم المتطرف منهم والذين يذهبون إلى أن الواجب على المجتمع أن يعطي للفرد الحرية المطلقة ليختار ما يجب أن يكون عليه. وفي الواقع هذا الكلام مستحيل لأنه لو أعطينا للفرد الحرية المطلقة دون تلقينه المبادئ الأخلاقية وتلقينه المستوى العلمي والثقافي الذي وصلت إليه الإنسانية، فإن هذا الفرد سيضطر لخوض تجارب البدائية من جديد، وهذا مضيعة للوقت وخلق فئة اجتماعية شاردة عن الواقع وعن النظام، وهذا أمر حاصل ومشاهد، إضافة لذلك إن إعطاء الفرد الحرية المطلقة في خوض تجارب الحياة، بحد ذاته يعد تلقينا وقولبة في إطار مفاهيم معينة

للحرية، ومادام هذا الفرد يعيش في المجتمع يتبنى مبدأ الحرية المطلقة كأساس للتربية ويلقنها إياه، فما الذي سنتوقع أن يكون عليه هذا الفرد، وأي تصورات ومعتقدات نتصور أنها ستكون مترسخة في ذهنه؟ ففي النهاية لن يعتقد سوى ما عايشه وتلقاه من مفاهيم في وسطه الاجتماعي، وبالتالي سنكون مرة أخرى وقعنا في نفس الأمر الذي تم الاعتراض عليه من البداية وهو سلب حرية الاختيار من الفرد وقولبة شخصيته، ثم إن الواقع يؤكد عدم منطقية هذا الطرح، ففي الواقع قد نرى أشخاصا أصبحوا مجرمين رغم كون بلدانهم تتبنى نظاما عقابيا متشددا، وفي بلدان أخرى قد نشهد أشخاصا قد أصبحوا لا دينيين رغم أن بلدانهم تتبنى التشريع الديني، وهناك أشخاص أبدعوا في صناعة وسائل الشر رغم أنهم ترعرعوا في مجتمع يعاقب على أفعال الشر، فانحراف البشر واختلافهم شيء طبيعي نظرا لتركيبة الإنسان الذي تتنازعه النقائض حتى في استنتاجاته الفكرية. كما أن دعوى وجود قوانين ثابتة يدخل المجتمع في الجمود، فيه نوع من المغالطة كون المجتمع في الحالة الطبيعية لن يجد أي مبرر لتغيير قانون يعتبره المجتمع عادلا، كما أن تغيير القوانين المتعارف عليها اجتماعيا، فقط بحجة التغيير وعدم القولبة، فيه نوع من العبثية بالنظام الاجتماعي. ولعل الرأي الوسطي في هذا الموضوع هو كتالي:

إن المجتمع لابد وأن يمارس دوره في التربية والتعليم والتلقين، والنظم العقابية تعد أيضا وسيلة لتحقيق ذلك، لأنه يخدم مسلما إنسانيا وهو حفظ النظام، وهذا لا يمكن أن يؤاخذ عليه أي مجتمع لكونه يفعل ما يتوجب عليه في نقل المعرفة التي وصل إليها البشر سواء في نفس المجتمع أو في غيره، وهذا لضمان استمرارية التطور الحضاري، وفي هذه الفترة التلقينية لا يمكن أن نعطي للفرد حرية مطلقة لأنه غير مدرك لأغلب المبادئ الأخلاقية، وغير قادر على التميز بين ما هو مصلحة وما هو مفسدة وعلى أي معيار، أي أنه يعيش مرحلة بدائية شخصية.

ولعل المسلمين أكثر من أدركوا هذا الأمر وأوسعوه نقاشا حيث يشترطون في المعاملات المالية الحرة مثلا بل وحتى التعبدية، ما يسمى بسن التمييز أو سن التكليف، وهو السن الذي يكون الفرد قادرا فيه على تمييز الخطاء والصواب والمصلحة والمفسدة، ويستطيع التكلف بمهام على قدر المستطاع، وأنا أضيف في هذا الصدد في حال أردنا أن نعطي الفرد الحرية، أن يكون قادرا على التمييز بين القوالب الاجتماعية، وتمكينه من الاختيار بإرادته الحرة دون العبث في مدركاته المعرفية. وشخصيا وحسب نظري الخاص فإن هذا شيء

يستحيل تحققه، لأننا لا نستطيع أن نعطي الفرد تلقينا موضوعيا محايدا يتيح له الاختيار، إضافة لذلك أن الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، وهذا يعني أنه في الغالب يتبنى مبادئ وتصورات واعتقادات المجتمع الذي ينتمي إليه على الأقل، حتى لا يبدو مختلفا أو كمرحلة أولى قبل أن ينفتح إلى تبني أفكار أخرى، مما يعني أن النظام العقابي ليس هو السبب دائما في قولبة الأفراد، وإنما قد يكون ذلك نابع من الطبيعة البشرية التي تميل إلى تقليد من هم أكثر تجربة أو الأكبر سنا أو الأكثر نجاحا، فلا يجب إذاً إطلاق الكلام بكون النظام العقابي في المجتمع يسلب حرية الأفراد. وعلى كل حال فإن الواجب علينا ليس هو إلغاء النظم العقابية من المجتمع، وإنما الواجب أن نعطي الحق في الحصول على المعارف المختلفة ونمكن الأفراد من الاختيار، مع تلقينهم مبادئ احترام القوانين وأخلاقيات المجتمع الذي يعيشون فيه وينتمون إليه، فكون الفرد يخالف المجتمع في بعض المفاهيم والتصورات أو بعض المظاهر السلوكية، لا يعطيه الحق في انتهاك نظامه العام كنوع من التحدي أو الاستفزاز، أو نوع من محاولة فرض رأيه بالقوة على المجتمع، فإن كان من منطلق مبدأ الحرية، أن رأي الأخرين وتصوراتهم لا يلزم الفرد فكذلك رأي هذا الفرد وتصوراته لا تلزم الأخرين، ففي النهاية هي مجرد أفكار عقلية تسبح في بحر النسبية التي لا تعبر عن الحقيقة المطلقة، وحفظ النظام الاجتماعي العام مقدم على أي رأي أخر، لكونه مسلم من المسلمات الإنسانية، وبالتالي نستنتج أن من حق أي مجتمع أن يدافع عن كيانه ونظامه بالطريقة التي يراها مناسبة وعادلة.

- **المحور الثاني : علاقة المسلمات بالعقاب**

وقد يقول قائل: إن بعض الأفراد الذين يعتنقون الدين قد يظهرون في بعض المجتمعات بمظاهر تخالف المظهر العام للمجتمع اللاديني، فهل يحق لهذا المجتمع أن يعاقب هذا الفرد؟ أقول: إنما عنيناه بكون المجتمع له الحق بالدفاع عن نظامه الخاص، إنما نقصد النُّظم العامة، التي تحفظ الاستقرار والأمن والتوازن الاجتماعي، وتحفظ النظام الأخلاقي للمجتمع، فأي مظهر يقوم به أي فرد سواء كان متدينا في مجتمع لا ديني أو فرد لا ديني في مجتمع ديني، لا بد أن لا يخالف أحد المسلمات الإنسانية والضوابط والأخلاق الاجتماعية العامة، التي تحترم الطبيعة البشرية وتركيبتها المعقدة من غرائز وعواطف.

وبناء على ما سبق فإن المجتمع حق له أن يبتكر نظاما عقابيا لحماية نظامه الأخلاقي وكيانه الاجتماعي، وفي نفس الوقت يعطي الفرد مجالا لحرية الاختيار بين النظم الاجتماعية أو الفكرية أو الاعتقادية، إلا أنه لابد من مسلمات عامة يتوجب على الأفراد احترامها وعدم مخالفتها أو احداث مظاهر تعود عليها بالضرر، وهذه المسلمات مسلمات مشتركة بين جميع الأمم بل إن الحضارات الإنسانية وعلى مر التاريخ لم تكن لتستمر كحضارة إلا بحفظها وتحقيقها، إلا أنه وكما برهنت سابقا من طبيعة المجتمعات أن تكون معَرضة للانحراف، ولهذا نشأت بمرور الوقت الكثير من الظواهر التي ارتقت لدرجة المسلمات مع أنها لا تعدو كونها ظواهر مستحدثة، ولهذا فإننا نقسم هذه المسلمات إلى نوعين:

النوع الأول هي المسلمات الاجتماعية: وهي تلك الظواهر التي ارتقت إلى مستوى العادات والتقاليد وأحيانا قد تأخذ شكل صفات أخلاقية، ويدخل فيها حتى تلك الرواسب التي فصلنا في أنواعها سابقا، وهذه المسلمات هي في عمومها انحراف اجتماعي، بسبب تشوه التصورات والمقاييس. لكن هذا الانحراف رغم ذلك قد يكون أحيانا يخدم مصلحة عامة، وأحيانا قد يعود على النظام الاجتماعي بالضرر، وهذا هو الغالب من هذه الأحوال، مما يعني أن المجتمع في حاجة الى إعادة تصحيح وتصويبٍ للمفاهيم والتصورات، وقد ترتقي هذه المسلمات لدرجة أن يترتب على مخالفتها عقاب قد يكون ماديا أو معنويا، بحيث نجد هناك نوع من الاستنكار عند بعض أفراد المجتمع، فمثلا لباس المرأة للملابس داخلية مكونة من قطعتين في شاطئ البحر، عرف اجتماعي ارتقى إلى مستوى المسلمات، لكنه مجرد مسلم اجتماعي فقط، إلا أن مخالفته في بعض المجتمعات قد تعتبر شيئا غريبا ومستهجنا، فبعض المجتمعات قد لا تتقبل سباحة المرأة بلباس يستر معظم جسدها، مع العلم أن بعضهن قد تلتزم بلباس ساتر في أماكن أخرى غير الشواطئ ولا يقبل منها لباس غير اللباس الساتر، وغالبا ما يكون ذلك نابع من قواعد أخلاقية. وهذ نوع من التشوه في التصور لكون الأخلاق يتم تعطيلها في الشواطئ والتزامها في غيريه، وهذا تناقض، فلا يمكن ان نقول أن هناك دواعي أكبر للإلتزام الأخلاقي في أماكن غير الشواطئ، مع العلم أن الشواطئ أو غيرها تعتبر مكانا عاما ويعج بالأشخاص من مختلف الأعمار ومن مختلف النوازع النفسية، وهذا يعني أنه من الطبيعي أن يتعرض هذا الحشد من الناس إلى نوع من عدم الاتزان الغريزي سواء في الشواطئ أو في غيرها، وهذا له تبعات على مستوى السلوك البشري وفي الحياة عموما.

لكن الإشكال الحقيقي هنا هو لماذا يلتزم المجتمع بهذا النوع من السلوك إلى درجة الاعتقاد أنه مسلم من المسلمات، أو أنه من الأمور البديهية مع العلم أنه لا يعتمد على أي مستند عقلي أو علمي، بل هو مجرد تقليد أعمى تطور مع مرور الوقت إلى مستوى المتواتر السلوكي، إلا أن هذا السلوك رغم تواتره فإنه يبقى تواترا ضعيفا جدا، خاصة وأنه يتناقض مع الأخلاقيات العامة غالبا، ويتناقض مع المتواترات الأخرى، فهذا السلوك ليس سوى تقاليدا وعادة درج عليها بعض المجتمعات، كتقديس بعض القبور أو تقديس بعض المناطق على الجبال، وتخصيص طقوس وملابس خاصة بها، فهي ليست سوى مفاهيم وتصورات بدائية لا تنبني على أي أساس منطقي أو اعتقادي سليم.

وبالتالي نستنتج أن المسلمات الاجتماعية هي ليست بمسلمات يمكن أن نأخذها بعين الاعتبار في تقييمنا للظواهر الاجتماعية، ومخالفتها لا تعني أن هناك تهديدا للنظام العام، إلا إذا كانت هذه المخالفة تأتي على شكل ظواهر مستحدثة تعود بالضرر على الفرد أو على المجتمع بصفة عامة، فالإنسان رغم كونه يسعى إلى الرقي بطبعه ويسعى إلى تحقيق الفضيلة، إلا أنه في بعض الظروف قد يصبح يسارع نحو الانحراف بقدر مسارعته في تحقيق المصلحة، وقد يعم هذا الحال ليشمل حتى الطبقة المفكرة والمثقفة، مما يزيد من ترسيخ قيم التخلف داخل المجتمع. لكن حتى نكون منطقيين، ليست كل هذه المسلمات هي مسلمات فاسدة أو لا تعود بالمصلحة على المجتمع، خاصة تلك التي تتصل بالأخلاق أولها أصل أخلاقي، فالأخلاق عموما لا تنشأ إلا من أجل تحقيق مصلحة اجتماعية على المستوى الكلي، وفي نفس الوقت تراعي حقيقة كون الأفراد يعيشون في جماعة من الناس يؤثرون فيها ويتأثرون، فكون الفرد حرا في تصرفاته لا يعني أن يتكلم بالسوء عن جاره مثلا أو أن يتجسس عليه، وكون الفرد حرا لا يعني أن يزعج من حوله ويقلق راحتهم دون مراعاة لمشاعرهم وعواطفهم، وهذا النوع من التفكير هو قمة الرقي الحضاري، لكونه نزعة نحو الالتزام المتبادل والتعايش السلس بين الأفراد، مع التزام كل فرد لحدود معينة احتراما لمن يتشارك معهم الانتماء الاجتماعي. وهذا ما يمكن اعتباره تطورا أو رقيا حضاريا، بحيث أن الفرد يصبح ذو نزعة إنسانية باحترامه للأخر، فالاحترام لا ينبغي أن يكون دائما نابعا من الخوف أو قهر القانون، وإنما هو نابع من كون الإنسان محب لأخيه الإنسان. فمن كان قادرا على الحصول على طعام فهذا لا يعطيه الحق أن يفتخر به على من ليس لديه، بل إنه إن سار به متعمدا أمام شخص يدري بفقره، كان ذلك كأنه إساءة له كإنسان. والحقيقة إن هذا

النوع من الأعراف والأخلاقيات تعطي تصورا بوجود نوع من الإحساس العالي بالإنسان ومشاعر الإنسان، وأن هناك نوع من التآلف والتأخي والتضامن حتى على مستوى المشاعر والعواطف، فوجود هذا النوع من الأخلاقيات في المجتمعات هو الذي يجعل لها القابلية لأن تحدث طفرة حضارية، تميز أحيانا عن باقي الحضارات، بل إنها قد ينتج عنها النظام الاجتماعي المثالي والعادل.

فظلم الإنسان واحتقاره واستعباده مظاهر تتصف بها المجتمعات التي غيبت الجانب الأخلاقي والإنساني، وغلبت المصلحة الفردية أو الفئوية على المصالح الاجتماعية العامة، وأي ظاهرة نتجت عن هذه المجتمعات تكون ظواهر فاسدة ولا إنسانية، حتى لو ارتقت لمستوى المتواتر أو إلى مستوى أن تصبح مسلم من المسلمات الاجتماعية، فمعيارنا لتقبل الظواهر الاجتماعية كمظهر من مظاهر الرقي الحضاري، أن لا تتعارض مع المصلحة الإنسانية بصفة عامة وليس مدى تناغمها مع مبادئ الحرية والحداثة، أو تطابقها مع نظريات هشة منبعها الحقائق النسبية، فالظواهر مهما كان حلها سيبقى مصدرها هو الإنسان وإلى الإنسان تعود، ولهذا من الأفضل أن يكون من بين شروط قبول الظواهر أن تراعي كينونة الإنسان وتركيبته المعقدة.

النوع الثاني من المسلمات. المسلمات الإنسانية: ومعناها ظاهر من اسمها ومما أوردناه سابقا، حيث أن كل ما ذكرناه كان يدور في فلكها وتطبيقا عليها، إن هذه الظواهر هي ظواهر اجتماعية في ظاهرها لكونها لا تتحقق إلا عن طريق تجمع بشري، إلا أنه لا تخلو منها أي مرحلة من مراحل نشأة المجتمعات أو الحضارات الإنسانية، وتدخل هذه المسلمات ضمن مقاصد وغايات المجتمع ابتداء، وهذه المسلمات عامل مشترك بين جميع الحضارات سواء كانت متخلفة أو غير متخلفة، لذا يمكن اعتبارها ظاهرة عامة على جميع المجتمعات. وكل مظاهر التطور في هذه المجتمعات إلا ولابد أن تكون خادمة لأحد هذه المسلمات، لأنها من أسس البناء الاجتماعي والحضاري. وهي خمس مسلمات: 1- **النظام 2- الأمن 3-الحياة 4-العدل 5-التوازن**. وخدمة هذه المسلمات هو ما يحفظ استمرارية المجتمع، بل إن كل الظواهر الاجتماعية والابتكارات والوسائل والتحسينات المستحدثة، يكون القصد منها خدمة أحد هذه المسلمات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وفي ما يلي تفصيل في شرحها.

1-النظام : وهو تلك القواعد والقوانين الأخلاقية التي تعارف عليها المجتمع والتزمها، حتى يتسنى للأفراد العيش في مجتمع مستقر وثابت، بعيدا عن الفوضى والعشوائية، ويعتبر النظام هو أول شيء يسعى المجتمع لتحقيقه بعد تحقيق التجمع البشري. وعموما فإن المسلمات هي نتاج التجمع البشري ولا يمكن نشؤها بدونه، والنظام هو أول الظواهر تحققا بعد تحقق ظاهرة التجمع، فالنظام ضروري لتحقيق ذلك الانسجام بين الأفراد الذين قد تختلف أجناسهم وخلفياتهم، وهذا يتطلب تحقيق نوع من المساواة بين الأفراد. ربما قد يكون النظام المعمول به قد لا يمتع بذلك القدر المعقول من المساواة، كأن يتأسس منذ البداية على إجلال وتعظيم عرق أو طائفة محددة دون غيرها، حسب ما يتعارف عليه أفراد المجتمع.

فقد مر نظام التجمع البشري بأطوار مختلفة من التطور، والأنظمة التي كانت شائعة في العصور البائدة تختلف جذريا عن العصور الحديثة، رغم وجود بعض التشابه من حيث آلياتها كالاعتماد على اتفاق افراد المجتمع. فالنُّظم البدائية كانت تمتاز بالبساطة ولم تكن تحتاج إلى تدوين أو توثيق، لأنها كانت نابعة من منطق البداهة غالبا، خاصة وأن أغلب التجمعات البشرية آن ذاك كانت في الغالب تعتمد أواصر القرابة والمصاهرة أو الانتماء القومي بصفة عامة، وساعد على ذلك عدم وجود كثافة سكانية كبيرة، إلا أن هذه الأنظمة كانت تعاني في بعض الجوانب من العشوائية والفوضى، خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني والأخلاقي وغيره، بسبب أن البشر آن ذاك كانوا ما يزالون في المرحلة الأولى من النشأة الحضارية، فنجد مثلا مظاهر الاستهتار بالروح البشرية والتسلط على ملك الغير، وعدم وجود نوع من التقسيم في العمل الاجتماعي، وعدم وجود ذلك التمايز في المراتب بين الأشخاص من حيث المكانة الاجتماعية أو حتى داخل الأسرة، كما أنه لم تكن هناك حدود للتصرفات بحيث كانت بيئة عشوائية وهمجية أيضا، ولعله يوجد ما يؤيد هذا من الشواهد في عصرنا الحالي، فرغم ما وصل إليه العالم العصري الحديث من تقدم وتطور في شكل الأنظمة، إلا أن هناك بعض المناطق في العالم ماتزال تعيش ضمن أنظمة بدائية إلى حد كبير، ففي أدغال إفريقيا نجد شواهد كثيرة على هذا الأمر، وهذا يعطينا فكرة ولو بسيطة عن أحوال البشرية قبل الترقي والتطور إلى ما نحن عليه اليوم، بل إنه قد وصلنا الكثير من الشواهد المؤرخة لهذه الحقبة، سواء في أوروبا أو الغرب عموما أو في المشرق.

ولا نعني بالنظام هنا شكلا معينا منه وإنما نقصد كل ما يصدق عليه مسمى النظام، ويضم مجموعة قوانين أو أعراف تنظم ديناميكية المجتمع في مختلف المستويات، فهناك النظام

الاجتماعي وهو الذي يتعلق بتنظيم العلاقات بين الأفراد وبين الأقارب والأزواج، ويشمل القواعد الأخلاقية العامة والتقاليد والأعراف والمراتب الاجتماعية وتقسيم العمل الاجتماعي إلى أخره...، وهناك النظام العام وهو ما يطلق عليه حديثا اسم الدستور، وهو ذلك النظام الذي يوضح حقوق الأفراد ويضمن رتب الفئات الاجتماعية في حال كان هذا المجتمع يتبنى التمييز بين الطوائف أو الأعراق أو الطبقات كالهند، أو يضمن المساواة بين الأفراد على اختلاف اعراقهم وطوائفهم. ويشمل أيضا النظام السياسي والعسكري وتحديد التخصصات والقوانين والعقوبات الزجرية وغيرها، وكل هذا يختزل في كيان واحد يشكل المجتمع ويسمى نظاما بصفة عامة، إلا أن النظام الاجتماعي في الغالب ما يكون أكثر عرضة للانتهاك من النظام العام، بسبب وجود سلطة تحمي النظام العام بخلاف النظام الاجتماعي، ولو كان النظامان يتساويان في نفس الرتبة ويتمتعان بقوة سلطوية متماثلة، أو يتمتعان بنفس القداسة كما في النظام الديني، حينها سيكون النظام الاجتماعي لا يقل أهمية عن النظم العامة، بل إن هذا النوع من النظم تكون له سلطة هي أعلى من السلطة القيادية أو السياسية، وهذا ما يجعل هذه الأنظمة هي أكثر الأنظمة مساواة بين الناس، بحيث يكون رجال السلطة مكلفين فقط بحفظ النظام المقدس اجتماعيا والسعي لتطبيقه لا التسلط به، مما يعني أنها نوع من أداء خدمة أو واجب اجتماعي أكثر منه سلطوي.

وحاجة المجتمع للنظام تكمن كما قلنا في رغبة البشر الفطرية في الاستقرار والأمن وحفظ الحقوق وضمان الاستمرارية، لذلك يعتبر النظام كنوع من العهد أو العقد بين الفرد والمجتمع على جميع المستويات، وهذا العقد هو الذي يضمن لكل فرد في المجتمع مكانته وانتماءه ويحفظ حريته ويحدد حدوده وطبيعة علاقاته مع غيره، كما يحدد الواجبات اتجاه المجتمع ككل وحقوقه فيه. وحفاظا على هذا العقد والعهد الذي اتفق عليه أفراد المجتمع احتاج البشر إلى استحداث نظام للعقوبات المترتبة على مخالفة هذا النظام، فأي فرد مثلا خالف هذا النظام بارتكاب جرم السرقة واستولى على ممتلكات الغير بغير حق، يعتبر قد نقض عهده مع المجتمع وخالف العقد الذي يربطه به ويستحق على ذلك العقاب. وبالتالي يكون العقاب له وظيفة حفظ النظام أي أن يكون بمثابة ذلك العائق الذي يمنع المجتمع من الرجوع إلى مظاهر اللانظام، كما كان الحال عليه في المراحل البدائية، وبنفس هذا المنطق نشأة أشكال النظم الأخرى داخل المجتمع، كالنظام العسكري والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي وغيره، فالنظام الأخلاقي مثلا ورغم كونه يأخذ شكل العرف الاجتماعي أحيانا، إلا أنه يعتبر ضمنيا

عقدا أو عهدا بين أفراد المجتمع على التزام هذه القواعد والأخلاقيات، التي بدورها لم تأتي من عدم وإنما هي تراكُمات معرفية تواترت سلوكا ولفظا وتصورا، وارتقت إلى مستوى البديهيات والمسلمات، وبالتالي ليس من اليسير مخالفتها أو تغييرها، بل يترتب على ذلك عقاب اجتماعي.

إن تجمع الأفراد في مجتمع واحد يجعل من واجب كل فرد التزام تلك الأخلاقيات والقواعد، وهذا ما يعرف بحق المجتمع على الفرد بمقتضى ذلك الانتماء، فحتى لو كان هذا الفرد غير مقتنع بتلك القواعد أو الأخلاقيات فهو ملزم باحترامها ولو ظاهريا، فهو احترام للمجتمع الذي ينتمي إليه لا اجبارا من المجتمع أو خوفا من العقاب، فكون الإنسان يحترم عواطف من حوله لا يعني أنه يتعرض للتضييق أو الاضطهاد أو أنه مجبر خوفا من العقاب، وإنما هو نوع من الرقي الإنساني باحترام خصوصية المجتمع الذي يعيش فيه، ونوع من الرقي في تعامل الإنسان مع الأخر، خاصة إن كان هذا الأخر هو المجتمع الذي تنتمي إليه ولو بصورة مؤقتة.

قد يقول قائل: إن بعض النظم الأخلاقية تكون انحرافا عن الفطرة أو مخالفة لمسلم إنساني، أو تكون بحد ذاتها لا إنسانية. أقول: هذا حاصل إلا أننا نعني هنا بالاحترام عدم التحقير أو التسفيه أو الهجوم أو الاستفزاز، فكيف ما كان الحال فربما يكون ذلك النظام بدائيا إلى حد ما، ولا نعني أيضا أن تتم ممارسة ما يمارسه هذا المجتمع بالضرورة، لكننا نعني احترام عواطف الإنسان، فلربما تكون تلك الأخلاقيات متعلقة بعقائد ومقدسات، أو لها دلالات رمزية تعود لعصور قديمة، فمثل هذه الأمور من العسير إصلاحها أو تقويمها بدون إعادة تشكيل تصورات جديدة، وكي نكون منطقيين فالمجتمع يعتبر بمثابة الجسد إذا تعرض للأذى فإنه يدافع عن نفسه بإخراج أو إبعاد ذلك الأذى، وقد يصاحب ذلك بعض الألم، وبالتالي فإنه من المنطقي أن يعتبر كل مخالف للأعراف والأخلاقيات كالجسم الدخيل في جسد المجتمع، ومن المنطقي أيضا أن يعامل بتسلط وعدائية من قبل المجتمع أو التهميش.

لكن الأعلى رتبة من هذه القواعد والعادات والتقاليد، هو المسلم الإنساني الذي يتعلق بالنظام الإنساني عموما، مثال ذلك النظام الذي على أساسه خلق البشر من جنسين ذكر وأنثى، فلا يمكن أن نخالف هذا النظام ونجعل الذكر للذكر والأنثى للأنثى، وكالنظام الطبيعي الذي يجعل الحيوانات أقل رتبة من البشر، لذا من غير المنطقي أن يتم مثلا إعدام إنسان لأنه قتل حيوانا، ومن غير المنطق أيضا أن يعبد إنسان حيوانا، وكالنظام الذي يحفظ المراتب في العلاقات فلا يمكن اعتبار الأم كالأخت أو الزوجة ولا يمكن اعتبار

الأب كالزوج، وكالنظام الذي جعل من الإنسان كائنا حرا بطبيعته مالم يكن عناك عارض أو ضرورة، فلا يمكن سلب هذه الحرية، وكالنظام الذي يعتبر حياة الإنسان شيئا مقدسا ويعطيها قيمة عليا، ولهذا أجمعت كل الإنسانية في جميع الحضارات وعلى مر التاريخ على تجريم قتل الإنسان، بل وحتى مجرد الإهانة، وكالنظام الذي جعل من البشر جنسا أفراده متساوون في فرص العيش ضعيفهم وقويهم، وكالنظام الذي وجد لضمان استمرارية البشر على هذه الأرض ويدفع بهم إلى مزيد من الرقي بإخراجهم من الجهال والتخلف والفوضى، فكل هذا عبار عن نظم إنسانية أساسية وثابتة، وكل ما ذكرناه في النظام العام والنظام الاجتماعي لابد وأن يكون خادم لهذه النُّظم الإنسانية الثابتة وأن لا يعود عليها بالضرر، فاستمرار الوجود البشري متوقف على بقاء نظام التزاوج بين الذكر والأنثى، فإن وجد مجتمع يتبنى أعرافا أو أخلاقيات تناقض هذا المسلم الإنساني فإنه لا يعتبر ظاهرة مقبولة، وإنما يعتبر انحرافا أو عرفا شاذا على النظام الإنساني، ومخالفة هذا النوع من الأعراف شيء واجب في هذه الحالة، حفاظا على الكائن البشري، بل إن هذا الأمر يتعارض حتى مع المنطق العملي، فكيف نتصور مثلا أن راعيا للمواشي جعل قطيعه كله عبار عن قطيعا للذكور أو كله إناث، فهل كان يستطيع أن يستمر في الكسب من تربية المواشي؟! أو هل سيستطيع ضمان تكاثرها؟! وبالتالي فإن من الغباء أن نسعى في تغيير المسلمات الإنساني الثابتة، والتي توجد مع طبيعتنا كبشر أو نحاول تغيير وظائف أجسامنا لتطابق شهواتنا المنحرفة، فمن ذلك أنه لا يمكننا أن نخالف المسلم الإنساني الذي يتعلق بفطرتنا وتركيبتنا البشرية، فالمرأة طبيعيا وفطريا هي مصدر إغراء للرجل ومصدر إثارة غريزية، وبالتالي لا يمكننا أن نتوقع منطقيا أن يتحول الرجل لكائن حجري منعدم العواطف والإحساس إذا وقفت أمامه امرأة شبه عارية، والأعراف المرسخة لمثل هذه المظاهر، هي أعراف لا تحترم الإنسانية ولا تعطي أي اعتبار أو تقدير لعواطف الإنسان، فمن أكثر أساليب التعذيب شيوعا أن يتم تجويع الشخص أو تعطيشه ثم يوضع أمامه مقدار من الأكل الشهي أو زجاجة ماء بارد، وفي نفس الوقت يمنع من الوصول لأي من ذلك، وهو نفس الأمر الحاصل في المجتمعات التي تتبنى تلك الأعراف، وكأن المجتمع تحول إلى مركز مفتوح لتعذيب النفوس البشرية، بل إن أكثر الأمور اللاإنسانية هي أن يضطر الأطفال إلى عيش هذه المعاناة في سن صغيرة، يكونون فيها غير قادرين حتى على ضبط مشاعرهم، وبهذا ينشأ لنا مجتمع محتقن غريزيا بشكل مفرط، فلا نستغرب إذا من ارتفاع نسب انحراف السلوك

والعنف في مثل هذه المجتمعات، وفي حالة شيوع هذا الانحراف بشكل جماعي ستكون هناك تبعات تعود على النظام الإنساني القائم وعلى الأسرة بالتفكك، وستختفي تدريجيا مظاهر التضامن الاجتماعي، فحالة الاستثارة الدائمة التي يعيشها الفرد داخل مجتمعه تجعله في حالة عدم اتزان غريزي وعاطفي.

ومن ذلك أيضا النظام الذي يعتمد في كينونته على خلق بيئة الصراع الاجتماعي بشكل مفتعل، فكثيرا من الأنظمة السياسية تنحو هذا المنحى، وهذا يعني أنها ظاهرة مفتعلة وليست طبيعية، وغايتهم من ذلك هو ضمان أكبر استفادة اقتصادية، فالصراع الاجتماعي هو وقود شعلة الاقتصاد الرأسمالي حيث تنخفض قيمة الإنسان وترتفع قيمة السلعة والمال والعمل، وهذا لا يخدم سوى الجانب المادي في هذه الحياة، ويجعل المجتمع عموما في حالة اختلال التوازنات الطبيعية، التي كان من المفترض أن تحفظ كرامة الإنسان، وتضمن له العيش الكريم والحياة العادلة. فمن ذلك أيضا ظاهرة تسليع الإنسان، فالإنسان خلق حرا وهو حر بالفطرة وتسليع الإنسان يعني فتح باب الاستعباد، وهذا بدوره يكرس لمظاهر التسلط وتبخيس قيمة الحياة، فالإنسان مكرم الروح والجسد والحياة، وأي نظام يعود على أي جانب من هذه الجوانب بالضرر، فهو نظام يخالف النظام الإنساني الثابت ومخالفته واجبة ولا يستحق الالتزام به.

دائما ما تسعى المجتمعات إلى تحصيل المنفعة وأحيانا قد يكون الدافع لذلك هو حفظ المسلمات، إلا أنها قد لا تدرك الضرر الذي قد تخلفه تلك المساعي، فالرغبة في تحصيل المنفعة دفعت بعض المجتمعات لابتكار نظام العبيد، وأخرى ابتكرت نظام الشذوذ كنوع من الرفاهية أو لإشباع اللذة الجسدية، ورغم أن هذه الرغبات فطرية في الإنسان وطبيعية، إلا أن سلوكيات تحقيقها منحرفة ولا توافق لا الفطرة ولا طبيعة الإنسان، فتشوه التصورات والمقاييس قد ينتج لنا بعض المظاهر التي قد ترتقي أحيانا لدرجة أن تصبح من المسلمات الاجتماعية، لكنها في نفس الوقت تتعارض مع المسلمات الإنسانية بحد ذاتها، ولهذا أقول إن النظام الإنساني هو أعلى رتبة من النظام الاجتماعي والنظام العام، بل إن هذه الأخيرة لابد وأن تكون خادمة للنظام الإنساني لا ضارة به.

ومن هنا نفهم أن النظام الإنساني ليس ملزما للفرد وحده أو للمجتمع، وإنما هو ملزم للبشرية جمعاء، ولهذا كانت كل القواعد والقوانين والأخلاقيات والعادات والتقاليد منبثقة منه أو خادمة له، ولمزيد من التوضيح نضرب مثلا هنا باعتماد نظام الأسرة كبناء أساسي

أولي في البنية الاجتماعية، والذي انبثق منه مفهوم الزواج، قد يكون شكل الزواج خضع لعدة تغيرات وتطورات بمرور الزمن، لكن مفهوم الزواج كأساس لبناء الأسرة، ظل متواترا سلوكا وتصورا ولفظا، بل وحتى تدوينا، وهذا المفهوم إنما انبثق بالأساس لخدمة النظام الإنساني لاستمرار البشرية، وتأسيس مجتمع بشري أو إنساني بصفة عامة، لكن هذه الظواهر ورغم كونها خادمة لمسلم من المسلمات الإنسانية، إلا أن ذلك لم يشفع لها أمام عوامل الانحراف، فرغم وجود نظام الزواج كوسيلة لتحصيل منفعة الشهوة، إلا أن نزعة السرعة التي هي مهيج من المهيجات النفسية عند البشر، قد أدت بهم إلى الانحراف ببعض الظواهر عن غايتها بل قد تعود على أصلها بالضرر، حيث أنه تم اختصار مفهوم الزواج في العلاقة الجنسية فقط، وتفكيكه عن معنى كونه وسيلة لبناء الأسرة التي هي أساس البناء الاجتماعي. وبتالي ظهرت علاقات بعيدة كل البعد عن مفهوم الزواج المتعارف عليه، وتشكلت كبديل له لا تتضمن أي التزام بين الطرفين، وتقتصر فقط على تلبية الحجات الغريزية، فرغم كون هذه الصورة قد تبدو شبيهة بالزواج لكونها تظهر على شكل ارتباط بين طرفين، أو أنها أحيان قد تصل لدرجة التشهير بالعلاقة، ويكون هناك نوع من التشارك في كل الأمور الحياة اليومية من مسكن وملبس ومأكل وغيره، لكن رغم ذلك فإن هذه العلاقات لا تؤسس أسرة، ولا تشكل ارتباطات قوية مادامت خالية من عنصر الالتزام، وبالتالي سنكون أمام مجتمع منحل الروابط حيث تختفي منه الأسرة التي تشكل عنصرا أساسيا في البناء الاجتماعي، وتلعب دورا في تشكيل الوعي بالانتماء، وهذا الانحراف لم يقف عند هذا الحد، فمع انتشار مفهوم التحرر والحريات الفردية، وهي مفاهيم تغذي تلك المظاهر بشكل كبير، مما زاد من درجة انحراف الناس إلى درجة ابتكار وسائل تعزز هذا الانحراف، كاختراع الواقي الذكري للتسهيل على الأفراد ممارسة حريتهم الجنسية دون القلق حول مسألة إمكانية حدوث الحمل أو العدوة، وبهذا يصبح الأفراد وبالتدريج في حالة استغناء عن الزواج ما داموا قدرين على توفير البديل السهل والغير المكلف، خاصة في ظل أحول اقتصادية متأزمة، وهذه مقدمات نحو مجتمع ترتفع فيه نسبة العجزة، كما هو الحال في أوروبا، خاصة لو انتشرت هذه الظاهرة في بيئة اجتماعية فقيرة، حيث تظهر كنوع من التأقلم مع ضعف القدرة على الإنفاق عند أغلب الشعب، بل إنه قد يتشكل كتيار فكري وإيديولوجي وقد يصبح من الظواهر الاقتصادية كذلك، وربما الذين نظروا لمثل هذه الممارسة من المنظور الاقتصادي هم من جعلوا منها مظاهر للانفتاح والتطور

والحرية، ولكن الحقيقة أن هذه المظاهر انحراف وليست متأصلة في النظام الإنساني. وفي الواقع لا نجد من يقول هذا الكلام، ولكن ما نسمعه في الأوساط السياسية أو حتى في مجال العلم المتعلق بدراسة المجتمع، مجرد تبريرات للواقع وتحويل مظاهر التردي في المجتمع إلى نوع من المكتسبات الإيجابية، بينما في الحقيقة هي مظاهر انتكاسة اجتماعية.

2-الأمن : ولعلنا أشرنا لبعض متطلباته فيما سبق، فالمسلمات كلها مترابطة ويكمل بعضها بعضا، فبدون الأمن لا يمكن أن ينشأ تجمع بشري، ولا يمكن الحفاظ على النظام، فلا يتصور وجود مجتمع مستقر والأفراد فيه في حالة خوف دائم أو في حالة اضطراب، أو في حالة انعدام الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، فالأمن هو الذي يضمن تماسك التجمع البشري، ولهذا قلنا بأن انتماء الفرد للمجتمع هو بمثابة تعاهد و تعاقد مع بقية أفراد المجتمع، بأن يكون أمينا عليهم وأمنا بهم، وأي فرد يخالف هذا العهد أو هذا الميثاق يستحق العقاب، لأنها تعتبر خيانة للمجتمع بأسره، والمجتمع يمتلك الحق في العقاب بناء على هذا التعاهد والتعاقد.

قد يقول قائل: إن الفرد لا يعقد هذا الاتفاق أو العهد باختياره، وإنما يلزم به فقط لأنه ولد في مجتمع لم يختاره، أليس هذا تعسفا وظلما ونوع من سلطوية المجتمع على الفرد؟ أقول إن هذا العقد مفعل تلقائيا بمجرد انتماء هذا الفرد لهذا المجتمع، بل إن المجتمع يكون من واجبه أن يكون سبَّاقا في التزام ما يتطلبه هذا العقد منذ ولادة الفرد، أي أن المجتمع ملتزم بحماية هذا الفرد وضامنا لحقوقه منذ ولادته، بل منذ نشأته في بطن أمه. وانتماء أي فرد لمجتمع ما يستلزم أن يكون قابلا بكل مفيه من قواعد، فعندما يقر الفرد مثلا أنه ينتمي لمجتمع المسلمين، فمن مستلزمات هذا الانتماء أن يقبل بكل ما في الإسلام من أوامر ونواهي وعقوبات ومظاهر إسلامية وغيرها، وبالتالي فالانتقاد أو الرفض الذي نجده من المجتمع الإسلامي لبعض الأفراد هو مبرر، ولا يمكن القول بأنه تسلط أو تشدد أو غير ذلك، لأن هذه هي طبيعة المجتمعات، فالأمر نفسه حاصل في المجتمعات الدينية الأخرى كالهندوسية واليهودية والمسيحية، وحاصل أيضا مع غير الدينية كالشيوعية، ويحصل مع الليبرالية التي أصبحت تقصي كل منتقديها في عصرنا الحالي سواء كانوا دولا أو علماء أو مجرد أفراد عاديين، والعالم شاهد اليوم كيف يحارب وينتقد معارضو المظاهر المثلية التي أصبحت تنتشر في الغرب، فهذه هي طبيعة المجتمعات وهي أن تقاوم من يخالفها بناء على ما بنيت عليه من قواعد، وأنا أتكلم هنا بشكل عام بغض النظر عن صحة هذه القواعد أو خطئها،

فكون الفرد يقر بانتمائه لمجتمع الليبرالي أو التحرري، فهذا يعني أن يتخلى عن جزء من قدرته على الاختيار و حريته في التعبير وحريته في السير ضد التيار، ليصبح ملتزما بكل ما يقره المجتمع، وهذا بجد ذاته أشبه بالمجتمع المتدين من جهة أخرى.
إن أمن الأفراد في المجتمع يتطلب من الأفراد أن يكونوا منتمين له، وانتماؤهم هذا يستلزم أن يقبل كل فرد بما يضمه هذا المجتمع من قواعد وقوانين وأخلاقيات، بحيث يصبح أمنا فيه ومساهما في هذا الأمن في نفس الوقت في نوع من المنفعة المتبادلة، فالإنسان عندما اكتشف حاجته للتعاون أدرك فوائد التجمع البشري مع حاجته للأمن والتضامن أيضا، لأن التجمع يوفر ذلك الإحساس بالاستقرار والأمان، أكثر من الانعزال والتفرد والتفرق والشتات، ولهذا نلاحظ أنه لم تخلو حقبة من حقب التاريخ البشري من نظام أمني، سواء كان شفويا أو مدونا أو مؤسسة ذات كيان منظم ومحدد المهام والاختصاصات، فكلما زادت حاجة الإنسان للأمن كلما دفعه ذلك إلى تطوير وسائله ويصبح أكثر تعقيدا بمرور الوقت، إلا أن الأمن لا يظهر بوجه أو شكل واحد في المجتمعات، وليس له مستوى واحد بل له عدة أشكال ومستويات، فهناك الأمن الغذائي وهو الذي يظهر مع تزايد مخاوف الناس من الجوع، وهو ما كان دافعا للبشرية من أجل تطوير أساليب الصيد والزراعة وتنويع الأطعمة إلى غير ذلك، وهناك الأمن الاجتماعي وهو الذي دفع البشرية الى تطوير نظام العقوبات ونظام الحراسة والشرطة، فكلما زاد اتساع المجتمع زادت الحاجة للأمن، وهناك الأمن الخارجي، وهو ما دفع البشر لابتكار فكرة الجيش والمخابرات لحماية الوطن وحماية المجتمع من تسلط والاعتداءات الخارجية وحماية الممتلكات، فهذا كله يدخل في الأمن الاجتماعي، وهناك الأمن العام وهو الذي يحفظ المجتمع من الانحراف إلى صراعات طائفية في حالة وجودها، ، ويضمن تمازج واندماج الفئات الاجتماعية، وهناك الأمن الديني وهو الذي يحافظ على ثوابت المجتمع الدينية وهذا النوع في الغالب يمارسه كل أفراد المجتمع كنوع من الواجب، وكل هذه الأنواع لابد وأن تكون خادمة بالضرورة للأمن الإنساني، الذي هو الأعلى رتبة من كل هذه الأنواع.
إن الإنسان له الحق في العيش بأمان وأن لا يخاف على حياته أو ممتلكاته، فاستمرار البشرية يبقى دائما رهينا بمدى أمنها، فعندما أقرت البشرية تجريم العلاقات الخارجة عن إطار الزواج وتواترت على ذلك، فإن هذا نوع من تأمين للإنسان من الخيانة وتأمينه من الخداع، كي لا ينسب للفرد طفل ليس من صلبه، وتأمينه أيضا من انتهاك حياته

الشخصية، فمن حق الإنسان أن تكون له خصوصية وأن يكون له انتماء خاص به والذي يتمثل في الأسرة، ومن حقه أن يضمن التزام الطرف الأخر في المؤسسة الزوجية، ومن حقه أن يضمن عدم تربية أبناء قد لا يكونون من صلبه، ومن حقه أن يعيش حياة أمنة خالية من الشكوك حول ما إذا كانت هناك خيانة أم لا. فالنظام الإنساني ثابت في هذه الأمور، والأمن والقواعد والقوانين المرتبطة به هي ما يحافظ على تلك الأمور ويحافظ على استقرار الأفراد نفسيا وعقليا وعاطفيا وحتى ماديا، وهي أمور نابعة من الفطرة، ولهذا فإنها إنسانية وتراعي الاتزان النفسي للإنسان وتتوافق مع تركيبته البشرية.

ومن ذلك أيضا بعض الأخلاقيات كرفض المجتمع تعري المرأة مثلا، وذلك لكون هذا السلوك فيه تهييج للنفس مما قد يدفع الفرد إلى الخيانة أو الاغتصاب أو التحرش، وبالتالي فهو يهدد مسلم الأمن. وما يقال عن المرأة يقال أيضا عن الرجل فهو أيضا مطالب بالتزام الأخلاقيات التي لا تؤذي المرأة سواء نفسيا أو جسديا، تحت أي مسمى سواء حرية فردية أو تحرر أو حب أو أي شيء أخر، لأن هذا يعتبر استغلالا وتحصيلا لمنفعة بغير التزام بين الطرفين ولا تراضي، وفي نفس الوقت إن مثل هذه الممارسات تسيء للإنسان وتحط من قيمته، خاصة تلك العلاقات التي وازعها المال لأنها تسلع الإنسان، بالإضافة لما تسهم فيه هذه الظواهر من انتشار الخيانة وإحداث بديل للزواج الطبيعي، والتي كما قلنا تهدد استمرارية البشرية. وبالتالي كل هذا يعود بالضرر على أمن الإنسانية.

ومن ذلك أيضا سعي البشرية إلى تطوير سبل تحصيل وإنتاج الغذاء، فابتكروا الزراعة وابتكروا أساليب تربية المواشي وأساليب لترويض الأحصنة والجمال إلى غير ذلك من التقنيات، التي تدخل في تأمين الغذاء للإنسان، وبالتالي فإن أي ظاهرة تخص هذا المجال من علوم واختراعات وتقنيات، إنما كان الدافع لها هو تحقيق أمن الإنسانية في ما يتعلق بالغذاء، فمن تطوير أساليب الزراعة والري وترويض الخيول وتربية المواشي نشأ علم الأحياء الذي قدم خدمة جليلة للبشرية في مجال الزراعة، بإيجاد أساليب متطورة استطاعت أن تؤمن الغذاء للبشرية طول هذه القرون، فهذه العلوم لم تأتي بالصدفة أو وحيا تلقاه العلماء أو نتيجة لعبقرياتهم الخارقة، بل هو نتيجة لمعرفة إنسانية تراكمت بتعدد التجارب بمرور الزمن، لتصلنا في النهاية بالشكل المطلوب، وتُكمل الأجيال اللاحقة ما بدأه السابقون في تسلسل مستمر دافعه هو الحاجة لتحقيق الأمن الغذائي، ودافع الخوف من الجوع، وبالتالي فإنه من الخطاء القول: أن هذا العلم أو ذاك ينتمي لهذه الأيديولوجيا أو

تلك، أو ينتمي لهذا النظام السياسي أو ذلك، ولا ينبغي أن يُسَخر العلم لخدمة الأيديولوجيات أو لخدمة الأنظمة السياسية، فهذه تعتبر تجارة بالعلم وتزييف للحقائق وتشويه للتصورات، وقد عجت الساحة العلمية في عصرنا الحالي بمثل هؤلاء العلماء الذين أصبحوا يسيئون للعلم، بل إن بعض الشعوب أصبحت تستعبد في حاضرنا اليوم باسم العلم والدراسات والبحوث، والصواب أن نقول: إن العلم نتاج تجارب بشرية إنسانية مع كل تطور لمداركها العقلية وتراكماتها المعرفية، إلى أن وصلت للشكل الذي نراها عليه اليوم، فقد أسهم في نشأة هذه العلوم وتطورها شعوب كثيرة وأدمغة كبيرة منذ نشأة الحضارة البشرية، وكل ذلك بدافع تحقيق الأمن الإنساني والاستقرار، فالعلم أيضا وسيلة من وسائل تأمين الأمن للإنسان، حيث يجعله أكثر إدراكا لحقيقة واقعه وفهما لإمكانياته وحاجاته، ليستطيع إبداع وسائل تحصيل المنافع ،فعندما تعلم الإنسان كيفية استخراج الماء من الآبار وطور طرق الري لتأمين زراعة مستدامة، كان ذلك بداية الاستقرار والانتقال إلى مستوى أكثر تطورا في أسلوب العيش، فعندما يشعر الإنسان أنه أمن من الجوع وأمن من الاعتداءات الخارجية، بحكم تواجده ضمن جماعة وتجمع بشري، وأمن داخل هذا التجمع بحكم العهد والعقد الذي يربطه به، حينها يصبح الاستقرار هو الخيار الأحب للنفس البشرية، فتبدأ عند إذ رحلة بناء الحضارة ، وبالتالي فإن مسلم الأمن الإنساني هو كل ما يتعلق بإزالة مخاوف الإنسان، التي تهدد استقراره في الحياة وعلى جميع الأصعدة.

3- الحياة : ويمكن القول إن مُسَلَّم الأمن ومسلم الحياة شيئان مرتبطان، أو يمكن إدراج أحدهما في الأخر، إلا أننا ارتأينا أن مسلم الحياة لا يحتاج في الزاميته لتجمع بشري، وإنما هو ملازم للوجود البشري على أي حال، ولا نستطيع أن نفرق بين ما هو اجتماعي وإنساني فيما يتعلق بالحياة، لأنها أمر إنساني بطبيعتها، فكل إنسان وجد على هذه الأرض له الحق في الحياة وليس لأحد التسلط على حياة أي فرد إلا بالعدل، أو من أجل الحياة نفسها. ولهذا قد تعارفت البشرية وتواترت على قتل القاتل، وهذا لا يعد تسلطا على حياة الفرد بقدر ما هو حماية لها، فالحيلولة دون التقليل من شأن حياة الفرد يستلزم الصرامة في العقاب، بل ويعطيه الحق في الانتقام أحيانا، فالحياة شيء مقدس إنسانيا ويتوجب على البشر حمايته، بل إن ذلك ملازم للفطرة البشرية، وهو واجب كل فرد في المجتمع. فطالما شاهدنا كيف يهرع الأفراد إلى إنقاذ شخص يحاول الانتحار مثلا، أو شخصا على وشك

الغرق، بل إن البشر قد ابتكروا أنظمة أمنية خاصة من أجل الحفاظ على حياة الإنسان، كما اجتهدت البشرية في جميع مراحل تطورها في تطوير الأدوية وطرق العلاج والمعرفة الطبية، خدمة لهذا المسلم وتحقيقا لغاية الحفاظ على حياة الإنسان، ومن ذلك أيضا النُّظم العقابية أو القانونية التي من خلالها يتم وضع حدود للأفراد، حتى لا يتعدوا بسلوكهم على بعضهم البعض وحتى يسود هناك نوع من القيم الإنسانية التي تقدس حياة الإنسان، وانطلاقا من هذا المنطق ظهرت حملات معارضة الإجهاض، فالمسألة ليست مسألة تطور أو تخلف أو مسألة حريات فردية كما يريد أن يجعلها البعض، وإنما المسألة تعود إلى هل للإنسان الحق في انتزاع حق الحياة من شخص أخر؟ فمن المعلوم بالبداهة أن الحياة ليست ملكا لأحد، وبتالي ليس من حق أي أحد التسلط عليها، بل بالعكس إن البشرية جعلت من الحفاظ على الحياة واجبا التزمته على مر الحقب والعصور ومراحل النشأة، ولهذا وجد تجريم القتل وتم التشدد في العقاب عليه لكونه ظاهرة تعود على المسلم الإنساني بالضرر، وهي ظاهرة فاسدة لا مصلحة فيها.

فإن قيل: إن الإجهاض عملية قد يكون الغرض منها حماية الطفل، لئلا يولد في بيئة قاسية وفقيرة، قد تتسبب له في المعاناة. إلا أن هذا غير مبرر، خاصة وأن الغاية التي من أجلها تم تبني فكرة الإجهاض هي تسهيل الحياة على الذين لا يعطون للحياة قيمتها الحقيقية، من المتحررين والمستمتعين بالعلاقات خارج إطار الزواج والتزاماته الاجتماعية، وينظرون إلى الزواج كنوع من الأعراف والتقاليد البالية، وبالتالي فإن الإجهاض يُخلصهم من مزيد من الالتزامات المحتملة أثناء تلك العلاقات، ولهذا فإن كل ما تم عرضه من مبررات للإجهاض إنما هي شيء ثانوي أمام الغايات الحقيقية لهذا السلوك، خاصة وأنه بالإمكان رفع النقاش وطرح طرق توعوية وأنظمة اجتماعية تساعد على التخفيف من معاناة الأطفال، كتجريم العلاقات خارج اطار الزواج حتى لا يولد الطفل في بيئة أسرية غير طبيعية، وأحينا قد لا يعرف أباءهم لكون هذه العلاقات خالية من الالتزام بين الطرفين، أو نرفع من درجة وعي الناس بحيث يُنظِّمون طرق عيشهم حتى لا يتسببوا في ولادة أطفالهم في بيئة يعانون فيها، ونظرا لما نعيشه من التطور التنظيمي في عصرنا الحديث، فإن المجتمعات قادرة على تطبيق ذلك دون اللجوء إلى الإجهاض، بل إن هذه المجتمعات قادرت حتى على تقديم مساعدات تخفف من وطأة المعاناة بالنسبة لهذه الفئة من الأطفال، عوض أن يتم صرف الأموال الطائلة على بحوث خارج الكوكب وخارج نطاق مشاكل البشر الحقيقية كالفقر. ولهذا نقول:

إنه من اللاإنسانية أن نفكر في نزع حياة إنسان أخر فقط لأننا نراه يعاني، كأن يكون معاقا مثلا، وإلا لما تطور الطب في هذا الصدد فالبشرية مدركة منذ أول نشأتها لضرورة الحفاظ على الحياة، ولهذا فنحن نطور من أنفسنا باستمرار، لضمان فرص أكبر من أجل العيش بل ومن أجل ضمان حياة أطول.

ومن ذلك أيضا فيما يتعلق بالأخلاق، فإن الخمر والسكر ظاهرة مرفوضة اجتماعيا، وشارب الخمر أو المدمن عليه يتعرض للازدراء وأحيانا للتهميش كنوع من العقاب الاجتماعي، وذلك لكون المجتمعات خبرت بتجربتها أن الخمر له أثر سلبي على السلوك الإنسان قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بحياته وحياة أفراد المجتمع، بل إننا لو تتبعنا ضرره سنجده يضر بمسلم الأمن والحياة معا، وهذا أبلغ في الحكم، فشارب الخمر إذا ما فقد وعيه واتزانه فقد يعتدي على أملاك الأخرين أو يعتدي على خصوصياتهم وقد يصل الأمر إلى تهديد حياتهم، أو ارتكاب جرائم مباشرة، وهذا أمر حاصل ومشاهد في واقعنا، خاصة إذا اجتمع الخمر مع الضغوط المعيشية، أو الخمر مع الاستثارة والإغراءات الجنسية، كما أنه في بيئة الصراع يصبح الإنسان أخطر، فمع فقدان الوعي والتحكم في الذات تسيطر على الفرد كل تلك الهواجس، ويصعد كل ذلك الاحتقان والغضب إلى الظاهر بسبب غياب الوعي، وفي هذه الحالة يصبح الفرد أخطر على نفسه وعلى مجتمعه. ولهذا في بعض البلدان يُعْتمد قانون يجرم على الفرد التجول أو السياقة وهو في حالة سكر أو غياب للوعي بأي مادة مخدرة، لكونه يعرض حياته وحياة غيره للخطر، وهذا أيضا فيه نوع من الأخذ بعين الاعتبار مآلات الظواهر والسلوك.

قد يقول قائل: إن هذا الأمر يتعارض مع مبادئ الحرية الشخصية. لكن في الحقيقة الأمر هو عكس ذلك، بل إنه يخدم الحرية الشخصية لأن حرية الفرد يجب ألا تكون سببا في أذية الأخرين، فحرية الإنسان في ممارسة ما يرغب فيه تقف حدودها عندما يتعلق الأمر بتهديد حياة الأخرين أو ازعاجهم، فمن حق الأفراد أن يتجولوا ويعيشوا في المجتمع وهم يشعرون بالأمان، ولا يخشون على أنفسهم من اعتداء عشوائي من شخص فاقد للسيطرة على تصرفاته، أو يخشون على أنفسهم من التعرض لحادث بسبب سائق فاقد للوعي.

وقد تطور الأمر بالبشر في تقديس حياة الإنسان إلى احداث مراسم للدفن، والتي هي نوع من التشريف للحياة وتعظيمٌ لها، بل إن سلوك الدفن يدل في مضمونه على أن الإنسان كائن مكرم الروح والجسد، وكما كان المجتمع من واجباته حفظ حياة الفرد وهو حي، فإن

المجتمع يلزم بواجبه في تكريم حياته وهو ميت ومغلوب على أمره، بحيث يتم الحرص على حسن معاملة الجسد بأحسن معاملة. وهذا شيء توارثته البشرية سلوكا وتصورا ولفظا وتدوينا، وبالتالي فإن سلوك الدفن هو من الأخلاقيات النابعة من إحساس البشرية بقيمة الحياة الإنسانية، وهذا من أعلى مستويات الرقي الحضاري للإنسان، وهذا جعل مجتمعا كالمجتمع المصري في حقبة الفراعنة يذهب بعيدا في قيم تكريم الموتى وتكريم جسد الإنسان، وكأن تلك الواجبات التي كان يلتزمها المجتمع اتجاه أفراده أثناء حياتهم، ستستمر معهم حتى بعد موتهم، وهذا أيضا متجذر عند المسلمين في ثقافتهم، بحيث يجتنب الناس ذكر أي مساوئ للشخص الميت ويحاولون أن لا يذكروا إلا محاسنه ويترحمون عليه، احتراما وتقديرا لحياة الفرد والتزاما بواجب المجتمع اتجاهه في الحياة وبعد الموت.

4-العدل : وقد تكلم الفلاسفة قديما وحديثا في معنى ومفهوم العدل واختلفوا اختلافا كبيرا، ونحن لا يعنينا هنا مناقشة هذه الاختلافات بقدر ما يعنينا توضيح صورة العدل في أذهان الناس، فبعد أن شاع بين الناس مفهوم العدل بتصوره الوضعي، اختلفت المعايير وأصبح العدل مجرد اجتهادات عقلية غلب عليها طابع الاختلاف بل والتناقض أحيانا، ولهذا قلنا سابقا في كلامنا عن العقاب بأن العدل أمر نسبي يختلف باختلاف المجتمعات والثقافات، لأنه بكل بساطة يحتكم للاجتهاد العقلي المتأثر بالمحيط والأهواء والرغبات النفسية، فما كان منبعه العقل غالبا ما يكون الخطأ فيه أكثر من صوابه، فالعقل ليس له القدرة المطلقة لإدراك الحقيقة، إلا أن المفهوم العام للعدل يكون دائما مقترنا بالحق، أي حفظ حقوق الأخرين وضمان عدم انتهاكها، وهناك من يضُمُّ مفهوم العدل لمفهوم المساواة، إلا أن هذا المعنى لا يستقيم، لأن المساواة قد تكون أحيانا منافية للعدل أو مضرة به، فلو فرضنا مثلا أن شخصا أراد تكليف أبنائه بمهمة نقل متاع المنزل، وأحد أطفاله أكبر سنا وأقوى بدنيا من الأخر، فهل سيكون من العدل أن يكلفهم الأب بحمل نفس الثقل وبذل نفس المجهود بناء على مبدأ المساواة؟ بل إن العكس هو الحاصل هنا، حيث إن عدم مراعاة القدرات في هذه الحالة هو ظلم وليس بالأمر العادل، وهناك رأي مفاده أن العدل الطبيعي يختلف عن العدل الوضعي، وهذا غلط كبير لأن العدل الحقيقي لا يمكن إدراكه إلا في صورته الطبيعية، أما صورته الوضعية إنما هي ظاهرة مستحدثة معرضة للتحريف أو للتوجيه، خاصة إذا أدركنا أن العدل الوضعي إنما هو العدل الذي يفرض بقوة سلطة فئة اجتماعية

ما، أو لنقل بقوة سلطة الفئة الحاكمة، وهنا نجد أنفسنا أمام صورة مغايرة لمفهوم العدل وهو ذلك العدل الخادم للسلطة، وهذا النوع لا يمكن أن يكون عدلا إنسانيا، بل هو غالبا ما يكون تسلطا وظلما للفئة الأضعف، إلى غير ذلك من التشوهات التي تشوب مفهوم العدل، والتي زخرت بها كتب الفلاسفة مما يدل على أن هناك تخبطا كبير ونسبية في تحققه، بحيث تختلف من حقبة لأخرى ومن مجتمع لأخر، وهذا يجعلنا نفكر فعلا في أنه من المستحيل إيجاد مفهوم موحد للعدل في ظل هذا الاختلاف وهذه النسبية السائلة، خاصة إذا أضفنا لذلك مفهوم العدل في العقائد الدينية والأعراف القديمة.

إن الإنسان لم يكن محتاجا لمباحث الفلسفة واجتهادات الفلاسفة لينشئ نظاما عادلا، فكما قلنا سابقا بأن الإنسان كلما ارتقى في مراحل الحضارة، كلما ظهر هناك حاجة لإبداع شيء جديد يلبي حاجاته المتزايدة، فحاجة الإنسان لإدراك العالم في منظوره الطبيعي والغيبي، هي التي حفزته لإنتاج الفلسفة، وحاجة الإنسان لضمان الحقوق هي التي جعلته يبدع مفهوم العدل، إلا أنه ورغم ادعائنا هذا فإننا نتحفظ من جهة أن العدل يمكن أن يكون بمثابة فطرة بشرية، على اعتبار أن الإنسان مفطور طبيعيا على الرغبة وحب ضمان حقه من الضياع وكرهه للظلم، وإدراك الإنسان لمعنى الظلم يجعله مدرك بالضرورة لمعنى العدل، **فأينما وجدت المعاني وجدت أضدادها**. لكن انحراف الإنسان عن طبيعته باتباع نوازعه الغريزية وتغليب المصالح الفردية المنحازة، قد تدفعه لابتكار معاني جديدة تشوه التصور الحقيقي لهذه المعاني، وبالتالي تظهر هنا حاجة ماسة لضوابط مفاهيمية وأخلاقية لتثبيت هذه المعاني وجعلها أكثر مصداقية عند الناس، وهو الدور الذي كان يلعبه الدين بحيث كان بمثابة المصحح لهذه التصورات وواضع لضوابطها، لكن استمرار البشرية في الخلاف والاختلاف دائما ما يتسبب في اندثار تلك المفاهيم وضياعها حتى أصبح من المستحيل أن تُجمع البشرية على مفهوم عام للعدل يحقق الطمأنينة في نفوس الأفراد، ويمنحهم إحساسا بأنه قد تم حفظ حقوقهم، فالعالم الحديث وإلى اليوم ورغم هذا التقدم العلمي المادي الذي يشكل الحضارة البشرية وكذلك التقدم في العلوم الإنسانية، إلا أنه لم نستطع ادراك المعنى الحقيقي للعدل، ونعتمد فقط على الاجتهادات العقلية التي لا تعدو كونها ادراكات واجتهادات ذات حقائق نسبية تحتمل الخطأ والصواب.

لقد أغفل الكثيرون مفهوم العدل الإنساني، الذي تنبثق عنه جميع وجوه العدل الأخرى، فلا يمكن أن نقول: عن أي نظام بأنه نظام عادل إذا لم يكن يحقق العدالة الإنسانية، فلا

يمكن أن نقول عن نظام يكرس الطبقية في المجتمع أنه نظام عادل، لأن هذا يعتبر إقصاء وتقليصٌ لفرص عيش بعض أفراد المجتمع، وتهديدا لأمنهم أيضا، ولا نستطيع أن نقول أن المساواة بين الرجل والمرأة عدل، لأن المجتمع يُحمِّل الرجل متطلبات وواجبات اجتماعية أكثر من المرأة، وبالتالي يستحيل أن نساوي بينهما، خاصة وأنهم متفاوتون في القدرات فلا نستطيع تكليف النساء نفس مهام الرجال بحجة المساواة، بل إن هذا يعد ظلما للمرأة، وخاصة مع علمنا بقدرتها وبالأعراض المرضية التي تؤثر عليها وتزيد من اضعافها بالإضافة لمهامها الأسرية، وهو أيضا ظلم للرجل كون البطالة والعطالة لا تتناسب مع وظيفته الاجتماعية، ولا مع تركيبته النفسية والبيولوجية فهو مهيئ فطريا للعمل والصيد والحرب والعنف والصبر على المشاق، بل إن بعض المجتمعات قد تتمادى في حق المساواة هذا، ليصبح العمل من الواجبات على المرأة، إلا أن هذا يخالف التواتر الإنساني، الذي كان يجعل من عمل المرأة استثناء وليس واجبا، وحالة طارئة بسبب بيئة الصراع أو الانحراف وليس أصلا في المجتمع، فقد أدركت المجتمعات اختلاف القدرات بين الرجل والمرأة وتعارفت على نوع من التقسيم في الوظائف، فالواجبات الاجتماعية بالنسبة للرجل أكبر لأنه يمتلك قوى أكبر وتركيبته النفسية والجسدية مهيئة لهذا النوع من الواجبات، وأما الواجبات التربوية فالمرأة ملائمة لها بشكل أكبر لأن طبيعتها مهيئة للاحتضان، وهذا التفاوت في الفطرة بين الجنسين أمر ظاهر حتى في الصفات الجسدية، فالمرأة هي من يحتضن الطفل في بطنها مع وجوب اقتسام المسؤولية الأسرية، كما أنَّ هناك إجماع انساني متواتر على أن الرجل هو المكلف بمتطلبات الأسرة المادية، ومكلف بتوفير مكان الاستقرار الأسري اللائق، وهو المكلف بحماية الأسرة وتوفير الأمن بجميع أنواعه، وبالتالي يكون الرجل هو أكثر أحقية بالعمل والأحق بالنصيب الأكبر من الثروة الاجتماعي، بالنظر لواجبات الكبيرة المفروضة عليه. ولو فقد الرجل وسائل قيامه بواجبه الاجتماعي، أو أصبح عاجزا عن تحصيلها، فإنه لن يستطيع القيام بواجبه، وقد يكون له أثار سلبية على المجتمع وعلى بناء الأسرة عموما داخل المجتمع.

إن المجتمع من واجباته اتجاه أفراده أن يكون عونا لهم على أداء وظائفهم الاجتماعية الطبيعية، وذلك من خلال الأعراف والقوانين والقواعد الأخلاقية والتنظيمية التي يقرها، وهو ما جعل المجتمعات في مختلف الحضارات تعطي أولوية لمكانة للرجل في مجال العمل وتحصيل الثروة بالصورة التي تواترت عليها البشرية، إلى أن لَحِق مفاهيمها التحريف والتغيير

في عصرنا الحالي، وهذا النوع من تقسيم العمل الاجتماعي، هو مبني في عدالته على الأخذ بعين الاعتبار قدرة كل فرد وطبيعة تركيبته النفسية والجسدية، ودوره الوظيفي المهيأ له طبيعيا، والأخذ بالاعتبار كذلك حجم الواجبات المكلف بها كل جنس اتجاه نفسه واتجاه من حوله واتجاه مجتمعه. ولعل جهل البعض بهذا الجانب من العدل هو الذي جعلهم مثلا ينظرون لأنظمة الإرث في بعض المجتمعات كأنظمة متحيزة للرجل، لكونه يحصل على نصيب أكبر من المرأة، و وصفهم لهذه المجتمعات بالذكورية، والحقيقة أن هذا لا يرجع للهيمنة الذكورية رغم أنه في بعض المجتمعات قد يظهر كذلك، نظرا لعامل تباعد الأجيال وعدم ربط الظواهر بأسبابها، فلو كان الأمر راجعا لهيمنة الذكر لظل النساء عبيدا أو لكان النساء انقرضن منذ زمن بعيد باعتبارهن الفئة الأضعف في المجتمع، فلو أردنا أن نطبق مفهوم التطور والبقاء للأقوى، ليتناسب مع مفهوم الهيمنة الذكورية كما يدعي البعض، لما كان للنساء هذا الحضور الاجتماعي الوازن، فلا علاقة لهذا الأمر بالتحيز أو بالنظم العدلية في المجتمعات، وإنما له علاقة بتصور معين لمفهوم العدل الإنساني الذي يرعى فيه الوظيفة الاجتماعية لكل جنس، وهذا أمر طبيعي، فقد اختلف جهابذة الفلسفة والقانون على مفهوم العدل، وبالتالي فإن نُظُم العدل في الإرث عند بعض المجتمعات، تنظر إلى أن الرجل لديه واجبات أتجاه الأم والأب والزوجة وحتى الأخوات أحيانا والأسرة واتجاه المجتمع أيضا، بينما تقل هذه الواجبات مع المرأة في كل هذه النواحي خاصة في الجانب المادي، أضف لذلك أن كفالة المرأة حسب هذا النظام الاجتماعي، هي تدخل ضمن واجبات الرجل وليس العكس، وحتى لو نظرنا إليها من الجانب الاقتصادي فكل هذه الواجبات التي يتحملها الرجل تجعله بمثابة عامل توزيع للثروة الاجتماعية، بخلاف المرأة التي لا تلعب هذا الدور نظرا لقلة واجباتها، وأن المجتمع لا يطالبها بكثير من الأمور بل إنها عامل كنز للثروة لا عامل توزيع لها، لكن في المقابل فحتى لو أعطي النصيب الأكبر للرجل فإنه سيفتت بشكل من الأشكال لوجود دوافع ذلك تتعلق بواجبات الرجل الكثيرة، والتي حَمَّلَهُ إياها العرف الإنساني منذ النشأة الأولى، وتعارفت عليها المجتمعات الإنسانية وتواترت، وليس هناك أي بوادر تشير لتغيير ذلك، مع وجود عامل المرأة كمحفز خارجي تأثيره أقوى على الرجل من تأثير الرجل كمهيج خارجي على المرأة، من حيث الجانب المادي وكذلك النفسي، مما يشعر الرجل بنوع من الواجب اتجاه المرأة خاصة اللواتي لهن صفة قرابة. وهذا السلوك يظهر في الصورة الأكبر على مستوى المجتمع، كرعايةٍ وحمايةٍ اجتماعيةٍ للنساء بشكل الطبيعي، لكن تعرض هذه

الجانب في عصرنا الحالي إلى عوامل الانحراف، جعله يظهر على شكل تحيزٍ مبالغ فيها إلى درجة إقصاء الرجل في كثير من الأحيان، بل إنه كان وسيلة لتخلص النظم الحديثة من واجب الرعاية الاجتماعية للنساء وتحميل ذلك للمرأة نفسها أو للزوج سواء في حالة الزواج أو الطلاق، ولو كان يصح الاعتراض لكان من المنطقي أن يعترض الرجل كون القوانين العرفية والوضعية تلزمه بمسؤوليات وواجبات أكثر من المرأة، فهو المسؤول الأول على الانفاق على الأسرة وهو المكلف بمصاريف الزواج ومصاريف الأبناء وهو من يتحمل تكلفة الطلاق، فإن كان يصح وصف المجتمع انطلاقا من هذا الوضع، لصح القول أننا في مجتمع نسوي في الواقع وليس ذكوري.

ولهذا لا يمكن القول بأن العدل دائما يكمن في المساواة، فلا نستطيع مثلا أن نكلف شخصا محدود القدرات البدنية بنفس المهام التي نكلف بها شخصا جسمه رياضي وله قدرة أكبر على التحمل، أو نكلف شخصا بعملين في آن واحد وفي نفس الوقت نطالبه بنفس الجودة التي نحصل عليها من شخص مكلف بعمل واحد فقط، فلابد وأن يكون صاحب العملين أقل جودة لكونه لن يكون قادرا على التوفيق بين عملين في نفس الوقت.

ومما سبق نقول إنه ليس من العدل سلب الرجل نسبة كبيرة من التوظيف أو مناصب العمل ومنحها للنساء بدعوى تحقيق المساواة، ولا يمكن أن نساوي بين بطالة الرجل وبطالة المرأة، لأن بطالة الرجل تتعلق بوظيفته الطبيعية التي من خلالها يؤدي واجباته اتجاه اسرته واتجاه مجتمعه واتجاه نفسه، بينما بطالة المرأة ليس في كونها لا تجد عملا وإنما في كونها لا تكوّن أسرة وهو ما يتماشى مع طبيعتها، ولو تدبرنا جيدا لوجدنا أن عدم تكوين المرأة للأسرة هي أيضا مرتبطة ببطالة الرجل، أو كما تسمى العنوسة وهي ظاهرة عقابية، بسبب عدم الحفاظ على العدل الإنساني وتشوه تصوره في شكله الطبيعي، فلا يمكن بحال أن نطلق على ما يخالف الفطرة والطبيعة البشرية عدلا.

ومن الأمور المتعلقة بالعدل الإنساني أيضا، العدل في عدم السماح للفرد بمخالفة النظام الاجتماعي العام، فبمجرد انتماء الفرد للمجتمع سواء منذ الولدة أو كان أمرا مستحدثا، فإن الفرد والمجتمع يدخلان في حالة شبه تعاقد ويتحدد لكل طرف واجباته اتجاه الأخر، لهذا نجد أن المجتمع مكلف بالتعليم والحماية والتربية والتطبيب في حال الحياة والدفن في حال الموت، وفي نفس الوقت يكون واجبا على الفرد الالتزام بالنظام والمساهمة في خدمة الأفراد الأخرين حسب المقدرة، ولهذا نجد مثلا أن الاكتشافات الطبية كانت اجتهادات

فردية تم بعدها تكفل المجتمع بحفظها وتناقلها ليستفيد المجتمع كله منها، ونجد أيضا أن الأفراد يؤدون خدماتهم العسكرية من أجل حماية المجتمع لأنها من واجبات الفرد، فالواجبات معروفة ومحددة ومدركة طبيعيا ويسعى كل فرد في هذا المجتمع إلى أداء إحدى هذه الواجبات، حسب اختياره وحسب مقدرته. وبالتالي وبناء على هذه الواجبات والحقوق يكون للمجتمع الحق في معاقبة المخالف أو سلبه لبعض حقوقه كالحرية أو الانتماء، أو سلبه الحق في نصيبه من الثروة العامة، إلا أن هذا الحق قد يتحول إلى تسلط أحيانا، خاصة إذا كان دفاعا عن السلطة وليس عن النظام الاجتماعي فهناك فرق.

ومن العدل أيضا تمكين المظلوم للاقتصاص من الظالم حتى لا ينتشر الظلم بين الناس، ويصبح المجتمع غير أمن لأفراده، فكما ذكرنا سبقا يلعب العقاب دور الحاجز الذي يمنع المجتمع من التراجع إلى مستويات أقل رقيا، فإذا تحقق الأمن والعدل كان من الواجب وضع نظام عقابي حتى لا يتقهقر المجتمع إلى مستويات اللاعدل واللاأمن، وفي نفس الوقت لضمان حقوق الناس وتلبية حاجتهم للانتقام، والذي بدوره يعطي شعورا بالأمن والعدل. إلا أنه قد يبدو لنا أن العقاب مبالغ فيه في بعض المجتمعات والثقافات، وفي بعضها الأخر قد يبدو وكأن العقاب مطبع مع الجريمة، فجريمة القتل والاغتصاب في بعض المجتمعات قد تصل إلى حد الإعدام، وفي بعضها لا ينال صاحب الجرم سوى عقوبة السجن لعدة أشهر، فهل يعتبر هذا عقابا عادل أم لا بالنسبة للضحية؟ وكذلك السارق الذي يسجن لفترة قصيرة، وهذا يعد إشكالا كبيرا، وأيضا سلب الحرية مثلا لا يعادل سلب الحياة في حال القتل، ومادام السارق قادرا على أن يعود من السجن فيتسلط على الناس بقدرته، ويسرق حجاتهم مرة أخرى، فما الجدوى من العقاب إن كان لن يسهم في جعل المجتمع أمنا، بل إن السجن قد يسهم في جعل المجتمع أكثر عنفا، لكونه يصبح ملتقى للمجرمين حيث يسمح لهم بالتعارف وبتكوين عصابات أيضا، نظرا لأنهم يدخلون في حالة من وحدة الشعور بالغضب أو الحقد، وهو ما يساهم في ظهور وحدة التيار التي تسهل عليهم التكتل كمجتمع فرعي، ولهذا يجب القول أنه أصبح من العدل إعادة النظر في بعض الأنظمة العقابية، خاصة وأن في وقتنا الراهن قد اختلط الحابل بالنابل، وأصبحت بعض الفرق السياسية تتاجر بالقانون والعدالة لكسب بعض التفوق السياسي، ولم تعد للقانون تلك السلطة العليا التي تساوي بين الناس، أضف لذلك أن الدولة الحديثة وبإرادة بشرية ظاهرة لا تخفى على أحد، أصبحت تتجه أكثر نحو التنوع الثقافي والاعتقادي والأيديولوجي، فلم يعد هناك

مجتمع تقليدي منغلق على ذاته، أو مجتمع ينتمي كل أفراده لنفس الثقافة ويعتنقون نفس المعتقد، ولهذا يجب أن نكون مدركين لهذا الواقع لنستطيع خلق منظومة عدلية أكثر عدلا، فلم يعد منطقيا أن نجبر مثلا مسيحيا على الخضوع لقانون مدني وهو يراه قانونا غير عادل، ولا يحقق في نفسه الرضى باسترداد الحق، كما يحققه له الخضوع لقانونه الديني الذي يعتبره قانونا إلهيا مقدسا، ولا يمكن أيضا أن نجبر ملحدا على الاحتكام لقانون إلهي لا يؤمن به ولا يعتقده، فهذا يعتبر ديكتاتورية وتسلط وسلب لحرية الاعتقاد، لأن الاعتقاد له لوازمه من بينها الممارسة، والفرد لا يكفيه مجرد الاعتقاد وإنما يحتاج إلى ممارسة معتقده، وهذا ما يُخلف أحيانا تصادما بين الدين والسياسة نظرا لأن المجتمع المتدين يشعر بالإقصاء والظلم، لكونه ممنوع من ممارسة بعض السلوكيات التي تدخل ضمن معتقده بكل عناصره، سواء عبادة أو مظهرا أو تشريعا قانونيا، فكل هذه العناصر هي جزء من المعتقد وتعتبر مقدسة بالنسبة للمجتمع المتدين.

وزيادة على ذلك فإننا لو أجبرنا الأفراد على قانون ومفهوم واحد للعدل، فإننا نكون قد هدمنا ركنا مهما من أركان العدل، وهو عدم الانحياز. فكيف نقول عن دولة أو مجتمع أنه مجتمع عادل في حين أنه ينحاز لقانون طائفة علمانية مثلا ويهمش غيرها بحجة التنظيم؟! وهو الأمر الغير حاصل، بل إنه لا يتناسب مع النسق التراتبي للرقي الإنساني الذي تتدرج فيه البشرية، فمازلنا ننظر للعدل والقانون بتلك النظرة الأحادية التي تعني فرض السلطة أو فرض القوة والتحكم، أو تعني احتكار الدولة لسن القوانين حسب ما تراه الدولة لا حسب ما يتوافق عليه المجتمع، وهذا أمر في قمة التخلف والتسلط والإقصاء والديكتاتورية، بل أنه أشبه بالحكم الشمولي. فالواقع يدل على أن هذه القوانين لم تعد ترضي أحدا ولم تعد تشبع حاجة الناس في استرداد الحق، خاصة وأنها تعتمد على القدرات المادية للضحية، فهل من المعقول أن يعطل العدل إلى أن يتوفر المال؟ وهل العدل عنصر أساسي في كينونة المجتمعات الإنسانية أم أنه سلعة تخضع لقانون السوق؟ فكل هذه المظاهر تشير إلى أننا مازلنا متخلفين عن تحقيق العدالة الحقيقية للإنسانية، وأن النظم الحالية مازالت قاصرة على تحقيق العدل للناس، رغم ما نعايشه من تطور وتقدم في الأنظمة، فالعدالة الإنسانية أعلى رتبة من أي نظم قانونية أو توجهات وخلفيات فكرية، وأي قانون لا يراعي العدالة الإنسانية فهو قانون غير عادل، لأن الواجب هو مراعاة مشاعر الإنسان ورغبات الإنسان ومعتقدات الإنسان التي تحقق له نوعا من الارتياح والاطمئنان باسترداد الحق، على الوجه

الذي يوافق قناعاته. ولهذا نرى أنه لربما حان وقت الارتقاء بنظم العدالة إلى مستوا أكثر إنسانية، فكما أصبحت المجتمعات مؤمنة بتعدد الثقافات والتعايش والاختلاف الفكري والاعتقادي، فلما لا نؤمن أيضا بتنوع مفاهيم العدل وطرق تحققه وإعطاء الفرصة للمجتمعات المتنوعة والطوائف المختلفة، أن تحتكم كل واحدة منها إلى قوانينها وشريعتها التي تحقق لها العدالة، حسب اعتقادها وقناعتها؟.

وبناء على ما طرحناه فيما سبق يتبين لنا أن مفهوم العدل غالبا ما يكون منبعه العقل، وما نتج عن العقل فلابد ضرورة أن يكتسي صبغة النسبية، إذا فالعدل شيء نسبي باعتبار هذا المعطى. إلا أن له أركان وهي : أولا- تحقيق الغاية في استرداد الحق سواء استردادا ماديا أو عقوبة تطال الجاني. ثانيا- أن يكون العدل يتضمن العقاب ولابد أن يكون العقاب بمعنى الانتقام. والركن الثالث- أن لا يكون فيه انحياز لطرف أو لقانون أو لطائفة. والرابع- وهو الأهم أن يكون تصوره ومفهومه نابعا من الأغلبية الاجتماعية، وليس مفروضا فرضا تسلطيا يقصي إرادة المجتمع.

إن العدل ظاهرة اجتماعية لا يمكن تحققه إلا بإرادة المجتمع، وكل فرد له الحق في أن يخضع للشريعة أو للقانون الذي يرتضيه ويطمئن لعدله دون إجبار أو تسلط من أحد. فإن قيل: أن هذا قد يؤدي إلى انقسام في المجتمع وتفشي الطائفية فيه. أقول: إن وجود قانون واحد لم يكن مانعا أبدا من وجود الانقسام والطائفية، بل إن المجتمع في حال تبنى هذا الشكل من العدل قد يصبح أكثر اتزانا، لكون كل طائفة تعي حدودها اتجاه الطائفة الأخرى، فالطائفية لا تنشأ إلا مع تسلط طائفة على أخرى وحرمان طائفة من كينونتها ومظاهر وجوده، واجبارها على الرضوخ لإرادة ليس بإرادتها ولقوانين لا ترتضيها ولا تراها عادلة. بينما ما نطرحه هنا هو نوع من الحيادية للسلطة بحيث تبقى الدولة ومؤسساتها مقتصرة على حفظ النظام العام والأخلاقيات العامة، التي تنشأ على الاحترام بين جميع الفئات والطوائف وحفظ الأمن، وترك مسألة استرداد الحق والأحكام والعقاب كل حسب ما ينتمي له من تشريع اعتقادي، بل إننا سنكون ضمنا ولو نسبيا استقلال القضاء وفصله عن التوجهات السياسية للدولة، مما يسمح بترسيخ قيم العدالة بين أفراد الطائفة الواحدة وبين أفراد المجتمع ككل، وهذه ليست مجرد دعوة واهمة بل إنه الواقع، لكوننا غير قادرين مهما كان الحال أن نلغي انتماءات الأفراد ومعتقداتهم المختلفة، فالدولة الحداثية التي أصبحت تضم

أعراقا وأطيافا مختلفة لا تستطيع تحقيق مبدأ العدل[110] إن لم يتحقق ابتداء الرضى به في نفوس أفراد المجتمع، لهذا أصبح من الضروري إحداث قطيعة مع سلطوية القانون التي تهمش إرادة المجتمع وتلغي هوية أفراده، فكل الإرهاصات تشير إلى أنه سيتوجب علينا التفكير في هذا الطرح مستقبلا، خاصة بعد أن أصبح العالم على هذا الشكل من الانفتاح، فمن الأفضل أن يكون هناك نوع من الاستباقية للأمور، قبل أن تحدث إي صدامات في المستقبل.

5-التوازن : وهو ذلك النظام أو القوانين والقواعد الطبيعية التي تحفظ المجتمع من الاختلالات التي قد تؤدي به إلى أن ينحرف لدرجة التخلف، أو إلا المستويات اللاإنسانية، وقد يكون التوازن بحد ذاته هو بمعنى العدل، فالعدل أيضا يعتبر خادما للتوازن الاجتماعي والإنساني، إلا أن الفرق بينهما هو أن العدل إنما خصصناه لما يتعلق بالحقوق، بينما التوازن فنعني به تلك القواعد الأخلاقي أو القوانين أو الظواهر السلوكية ذات البعد الوظيفي، والتي يكون المقصود منها حفظ المجتمع من الاختلال في مكونته وعناصره، بحيث تبقى الأحوال الاجتماعية في حالة الاستقرار الذي يحول دون ترديهم إلى الفوضى والتخلف وانحلال النظام، فالقواعد التي تخدم التوازن تضمن الفرص المتساوية بين الأفراد في العيش، وتضمن أيضا استمرارية تماسك التكتل المجتمعي لأطول فترة ممكنة، وتضمن أيضا وقاية المجتمع من الانحراف عن القيم الأخلاقية والإنسانية، فالتوازن الكامن في الطبيعة مثلا المتمثل في وجود مساحة معينة من البحار، ونسبة محددة أخرى من الأشجار، هي التي تضمن البيئة المتوازنة التي تؤمن لنا الحياة، وتؤمن لنا سقوط الأمطار الموسمية لبضعة أشهر في السنة، وموسم أخر من الحرارة هو ما يضمن استمرارية تلك الدورة الطبيعية للمياه وإعادة توزيعها من جديد، ليستفيد منها البشر وتستمر بها الحياة، ووجود كوكب الأرض في موقعه هذا من الفضاء وبهذه الدقة بحد ذاته توازن كبير تحققت به إمكانية الحياة، وكل ما ذكرناه من أمثلة حول التوازن في الطبيعة هو خاضع لقوانين ثابتة وأي

---

[110] {وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون} القرآن الكريم سورة المائدة الآية 48

خرق لقانون من هذه القوانين فسيترتب عليه خلل في الحياة، وربما قد تصبح الحياة مستحيلة.

والتوازن الإنساني ليس بعيدا عن هذا المنطق، فالإنسان كائن ينتمي هو أيضا للطبيعة فيؤثر فيها وتؤثر فيه، وبواسطتها ينتفع ويعيش، وكون الإنسان مرتبط بهذه الطبيعة ومنبثق منها بل أنه مرتبط بالكون كله، فإنه من المنطقي أن يكون النظام الإنساني خاضع لقوانين تحفظ توازنه وتحول دون انهياره، ولا يعني أن الإنسان مرتبط بتوازنات الطبيعة أن يكون بالضرورة خاضع لنفس قوانينها، فكل مخلوق على وجه الأرض يخضع لقوانين توازن تحكم بني جنسه ومرتبطة بطبيعته، وحسب رتبته في الحياة الطبيعية عموما، فلا يمكن القول إن قانون الغاب هو ما يحكم النظام الإنساني، أو كما يحلو للبعض تسميته بقانون البقاء للأصلح، بل إن الإنسان مسؤول عن الطرف الأضعف في المجتمع ويكمن مصدر هذه المسؤولية في إنسانية الإنسان نفسها، فكل فرد معرض لأن يتحول يوما ما إلى مرحلة الضعف، وبالتالي فإن كل فرد في المجتمع سيحتاج للمساعدة في مرحلة ما من حياته، ولهذا فإن أكثر الأمثال المعبرة في هذا الصدد هو تعارف البشر على القول "افعل خيرا تجد خيرا".

وعلى ما يبدو أن الأجيال السابقة كانت أكثر إدراكا لقانون التوازن في الظواهر الإنسانية، وهو دليل على أن مدركات البشر في الحقب السابقة التي توصف في عصرنا الحديث بالتخلف، لم تكن متخلفة تماما في الحقيقة، بل كانت واعية وتدرك تماما ظروفها الطبيعية، ففعل الخير كالعناية بشخص ضعيف يعتبر ظاهرة اجتماعية، وشيوع هذه الظاهرة بين الناس كقاعدة أخلاقية، يعني أن كل فرد إذا وصل لمرحلة الضعف أو كبر سنه فلابد وأن يجد من يتكفل به، كنوع من فعل الخير، ولوجود هذا السلوك الإنساني شائعا في المجتمع، بحيث يتحقق نوع من التكافل الاجتماعي بين الفئة الضعيفة والقوية، وهذه المسؤولية الإنسانية الحاضرة في كثير من الممارسات تلعب دورا مهما في توازن المجتمع، مما يخول له الاستمرارية ويخول له الهيمنة على الطبيعة التي يعيش فيها، و وجود هذا النوع من التكافل يخلق توازنا بين القوي والضعيف، أي خلق توازن بين الفئة المنتجة والمستهلكة، فلا يمكن أن يكون المجتمع منتجا فقط أو مستهلكا فقط، كما أنه من المستحيل أن تكون هناك فرص عمل كافية للجميع، وبالتالي فإن الطبيعة توازن نفسها بنفسها من خلال تحتم وجود فئة ضعيفة وأخرى قوية، ووجود التكافل كمظهر فطري في الإنسان وكقانون طبيعي أيضا،

جعل بالإمكان وجود جنسين بشريين مختلفين من حيث القوة والضعف، بل إن هذا الاختلاف بحد ذاته خلق نوعا من التوازن بين الجنسين، ولو أردنا تقوية الجنس الضعيف ليعادل الجنس القوي في القوة أو يصبح أقوى منه، فإن التوازن سيختل وربما يتم خلق صراع وتناقض يتعارض مع القانون الطبيعي. ولو حاولت البشرية التدخل لتغيير هذا الواقع ضنا منها أنها تقوم بعملية اصلاح له، فهذا لن يؤدي إلا إلى الإخلال بالتوازن، فمثلا لو كان هناك مصعد يتسع لستة أشخاص وفي كل طابق يصل له المصعد ينزل أحد الركاب ويصعد أخر، فالنازل هو الشخص الضعيف والوافد الجديد هو القوي، فإن استمر المصعد على هذه الحال فسيبقى دائما في حالة توازن وسيظل سليما ولن يتأثر أحد، أما لو تقرر إضافة أشخاص أخرين فجأة لغرض خدمة أكبر عدد من الناس مثلا، ففي هذه الحالة سيختل التوازن الذي صمم على أساسه المصعد وسيتسبب ذلك إما في اختناق الركاب، أو بتحمل المصعد لثقل أكبر يؤدي إلى تعطله، ونفس الأمر بالنسبة للنظام الإنساني فلا يجب أن ننظر للشيخوخة أو الإعاقة مثلا على أنها سمات ضعف في الإنسان، فلعل حرمان شخص من القوة يكون سببا لتوفير بيئة مستقرة للأخرين، ولعل الطبقات الحاكمة في بعض المجتمعات قد وعت هذا المنطق لذا تحاول التلاعب في توازنات المجتمع الطبيعية، من خلال خلق فئة مستهلكة أو خلق بيئة من الصراع الاجتماعي لتعزيز الاستهلاك، ورفع نسب اليد العاملة التي بدورها ستتسبب في خفض الأجور، إلا أن هذا النوع من التدخل البشري لا يحقق غايته بشكل متوازن، بل إنه لا يعطي حيزا معتبرا للإنسانية، وإنما يخلف بيئة من التعنيف والتهميش والاقصاء يسود فيه منطق واحد فقط، وهو أن لا مكان للضعفاء وهو منطق الصراع، وكلما طال بالمجتمع هذا الحال كلما فقد الإنسان إنسانيته وفقد نظامه التضامني والتكافلي. وبالتالي فإن تلك المنظومة الأخلاقية التي كانت تضمن استقرار التركيبة الاجتماعية، ستنهار ويصبح الشر في المجتمع غالبا على الخير، ولعل موجة الشيخوخة التي تواجهها بعض المجتمعات في بلدان أوروبا وغيرها، من ضمن أسبابها بيئة الصراع التي ماتزال مظاهرها مستمرة منذ الحرب العالمية الثانية، فلم تنفع مبادئ التحرر في التخفيف من معاناة الناس، وإنما أصبح الناس بحكم عدم قدرتهم على تحقيق الحياة المتكاملة، يتنازلون عن حقهم الطبيعي ويقبلون بالعيش ضمن علاقات عابرة ومؤقتة وغير منتجة، بل إن فكرة إلغاء القواعد الأخلاقية التي كان يدعو لها رواد الفكر الغربي للحيلولة دون شعور الفرد بالذنب، لإقناعهم أن ذلك سلوك طبيعيا أو غريزي حسب تصورهم، كان أيضا سببا

في احداث شرخ شاسع في النظام الإنساني والاجتماعي بصفة عامة، بحيث وبيئة الصراع قائمة فإن هذا الأمر يزيد من تكريس الفردانية والأنانية والنفعية المفرطة، والفارغة من الإنسانية، بل الإشكال الأكبر أنهم كانوا يعتبرون تلك الأخلاق والأعراف القديمة التي تخَلو عنها مجرد أصنام اجتماعية أو خرافات، ولم يكونوا يدركون أنهم في نفس الوقت كانوا يصنعون أصناما وخرفات جديدة من شهواتهم، لم يستطيعوا التخلص منها إلى اليوم، ومازالت أثارها الاجتماعية تتوالد وتثقل كاهل النظام الاجتماعي.

إن مع تحرر المجتمع من القيود الأخلاقية أصبح أكثر ميلا للترشيد، والبحث عن البدائل الأقل كلفة على جميع الأصعدة، وشمل ذلك العلاقات، ولذا انخفضت نسبة الزواج وارتفعت نسبة الطلاق بسبب مفاهيم الحريات الفردية التي أدت إلى ارتفاع نسب الخيانة، ومع انخفاض نسبة الزواج انخفضت نسبة الولادات في ظل وجود البدائل الأقل تكلفة، وهذا ما تسبب في ارتفاع نسبة الشيخوخة، مما يعني أن أعداد الأفراد في هذه المجتمعات في تراجع مستمر، ولو نظرنا بالمقابل إلى بعض الأنظمة القديمة في الحفاظ على توازن المجتمع وفي نفس الوقت مراعاة لحاجيات الإنسان الطبيعية، كنظام تعدد الزوجات في بعض المجتمعات والذي كان ولفترة طويلة يؤمن نوعا من الاستقرار الاجتماعي، ويضمن استمرار الطاقة الشبابية المتجددة، فمن بين التوازنات التي يخلقها هذا السلوك الاجتماعي هو أنه يخفض نسبة العنوسة في المجتمع بصورة تدريجية ومتراكمة، ومع الوقت ستنخفض أعداد النساء فتصبح الفرصة متاحة بشكل أكبر بالنسبة للفئة المهمشة والتي غالبا تعاني الفقر والهشاشة، من المطلقات والأرامل واليتامى و العوانس، بل حتى الفئات التي يتنكر لها المجتمع غالبا كالعاهرات مثلا، فإنهن ستصبح لهن فرص متساوية مع غيرهن في الزواج، لظهور ندرة في النساء المتاحات بالتدريج نتيجة التعدد، وبالتالي تنشأ بيئة متكافلة قد استطاعت أن تقضي على عدة ظواهر ضارة بالمجتمع، فقط بسلوك واحد وهو التعدد، كما يتم القضاء على أسباب انبعاث مظاهر الفساد الأخلاقي، بالإضافة إلى أن تزايد أعداد الأسر ونسبة الولادات سيعود بالأثر الايجابي على إنتاجية المجتمع وعلى استهلاكه أيضا.

ولو تعمقنا في تدبر ظاهرة التعدد ودواعي نشأتها لوجدناها مرتبطة بالأصالة بحق الإنسان في تلبية حاجاته الطبيعية، ففي زمن انتشار الحروب حيث يكون الرجال أكثر عرضة للموت، فإن النساء تشتد معاناتهن لقلة الرجال وتقلص أعدادهم، وكثير منهن لا يجد سبيلا غير الانحراف، فكان التعدد حلا كنوع من التكافل الطبيعي بالفئات المهمشة، والتي في

حال لم يتم احتواءها قد تصبح نقطة ضعف مستقبلا تسهم في انهيار المجتمع. ولهذا كان تعدد الزوجات نوعا ما ظاهرة الغرض منها احداث التوازن الإنساني بين الفئة الضعيفة في المجتمع، التي تضم اليتامى والأرامل والمطلقات وغيرهن، وبين الفئة القوية وهم النساء الأكثر طلبا للزواج، و الرجال الذين في الغالب هم الأكثر هيمنة على الموارد. وبالتالي فهيمنة الرجل على الموارد ليست ميزة أو انتخابا طبيعيا أو حصيلة منطق البقاء للأقوى، وإنما هي من باب المسؤولية المرتبطة بقوانين التوازن الطبيعي.

ولعل تصور البعض لهذه المسألة بكونها بيئة ذكورية، أو تصور البعض الأخر على أنه نوع من التحيز للرجل، هو راجع بالأساس إلى تشوه في التصور والمنطلقات، وبُعد هذا الجيل عن زمن نشأة الظاهرة فجهلوا أسبها ومقاصدها، وفي نفس الوقت هناك من ينظر للمرأة بدونية وكأنها أقل من الرجل رتبة، بينما الحقيقة هي أن النظام الإنساني واقعي ويراعي الخصائص البشرية، فلكل دوره ومكانته في المجتمع، فالضعيف ضعيف لأن له دور في المجتمع لا يتطلب القوة، والقوي قوي لأن دوره في الحياة يتطلب القوة، وفي نفس الوقت لخلق نوع من البناء المتكافل بين أفراد المجتمع الذي يعزز طبع الإنسانية فينا، بحيث يكون رزق الضعيف على القوي، ووجود الضعيف هو فُسحة لعيش القوي، ولكل واحد منهم الحق في الحصول على فرصة العيش في هذه الأرض، وهذا المفهوم والتصور هو ما ينبغي تجديده في أذهان الناس حتى لا يفهم شكل التقسيم الاجتماعي بصورة خاطئة، فهو لا يهدف إلى خلق طبقية متصارعة بين القوي والضعيف، أو بين النساء والرجال، أو خلق نوع من الفوقية بينهم، وإنما هو من باب تحفيز طبيعتنا الإنسانية التي تتجسد في مراعاتنا لحالة الضعيف، فلا نكلفه بما لا يطيق بينما نكلف القوي بما يطيق مع وجود نظام تكافلي، يضمن العدل والتوازن الذي يشكل نظاما يعطي للجميع الحق في فرصة العيش. وبالتالي يمكن اعتبار وجود فئة من الناس تتصف بالضعف إما بسبب طبيعتها أو بسبب ظروف خاصة، بمثابة المهيج الخارجي لفطرة التراحم والتكافل فينا، وهي فطرة طبيعية في الإنسان ولها تجسداتها في السلوك البشري.

ولهذا نقول أن إعطاء الأولوية في العمل والتوظيف للرجل لا للمرأة، ليس من قبيل التعصب للذكر أو لترسيخ هيمنة الرجل، وإنما هي ظاهرة ضرورية لتحقيق التوازن، فمن المعلوم أن الرجل هو المكلف بتحمل مسؤولية تأسيس الأسرة، وهذا يتطلب منه توفير إمكانيات مادية، ولن يكون قادرا على توفير ذلك إذا كانت فرص حصوله على العمل

تتضاءل بفعل وجود يد عاملة إضافية تنافسه وهن النساء، وهذا يعني أن إمكانية الرجل في تأسيس أسرة تقل أيضا، وهو ما له أثار سلبية على المجتمع، بتزايد نسب البطالة في صفوف الرجال والنساء معا، فالرجل لن يجد العمل الذي يعتبر دوره الأساسي في المجتمع، والمرأة لن تستطيع تأسيس أسرة التي تعتبر دورها الأساسي في المجتمع، كما أنه لو أن هذه الظاهرة ترسخت في المجتمع وعلى أجيال طويلة، فإنها ولابد أن تخلف بيئة صراع قاسية تتولد في ظلها كل الظواهر المنحرفة، فمع عطالة النساء وازدياد نسب العنوسة، سترتفع بشكل تلقائي ظواهر مثل العنوسة والفقر والهشاشة وتجارة الجنس، وربما حتى المتاجرة في البشر، وهذا ليس غريبا فأوروبا الشرقية ما تزال تعاني من هذه الظواهر كمخلفات للحرب العالمية الثانية. وكذلك الرجال الذين سيعانون من كون نسبة كبيرة من الوظائف تذهب للنساء، وأنهم غير قادرين على تأسيس علاقات طبيعية داخل إطار الزواج، سيتجهون نحو البدائل المتوفرة، وهي الدعارة أو العلاقات الخالية من الالتزام عموما، ومع تفشي هذا الوضع ستصبح الدعارة مجال يستقطب الثروة الاجتماعية، وبالتالي ستكتسب أغراء قوي لجذب مزيد من العاملين والعاملات بل وحتى المستثمرين، وهنا بالتحديد سيبدأ وجه النظام الاجتماعي يتلاشى نظرا لأن الركن الأساسي الذي هو الأسرة، قد أصبح يتفكك مع انتشار كل هذه الظواهر، بل ويختفي معها حتى مظاهر التكافل الاجتماعي، فكما سبق وأوضحت أن الظواهر الاجتماعية تمتلك خاصية التوالد، وما إن تظهر ظاهرة إلا وتظهر أخرى متفرعة عنها في تتابع كأحجار الدومينو، وما كان النساء يخافونه ويناضلون ضده، هو نفسه ما سيقعون فيه مع كل هذه الآثار المتراكمة للظواهر، فقد يصل بهن الحال إلى القبول بمرتبة دونية في المجتمع، حيث يصبحن أكثر عرضة للاستغلال والامتهان والتسليع.

ولعل كثيرا من الدارسين والباحثين في الظواهر الاجتماعية لاحظوا هذه الأمور، لكن الأغلبية صنفوها كصورة من صور التطور الاجتماعي، لا صورة من صور الانحراف، وربما يرجع ذلك إلى التعصب الشديد للقيم الحداثية المادية والتحررية، بحيث أن طرح هؤلاء ينحى منحى تبريريا، بغرض التشويه والتنكر للماضي الذي يصنفونه كمرحلة من مراحل التخلف.

هذا الانحياز طبعي في ظل الصراع والتدافع القائم بين قيم الحداثة والقيم التقليدية إن صح التعبير، بل إن بعضهم اندهش من التقدم والتطور الذي حققه الإنسان في مجال الآلة والعلوم المادية، فعمم ذلك على جميع مظاهر المجتمع واعتبر ذلك تطورا، بينما الحقيقة إن

التطور المادي لم تخلو منه حقبة من حقب التاريخ الإنساني، فالفراعنة مثلا ورغم كون حضارتهم كانت متفوقة من حيث التطور المادي، إلا أنها لم تحقق نفس التطور في النظام الاجتماعي، فقد كان المجتمع يعاني من الظلم ومن القهر والاستعباد للناس، وكلما جاء فرعون ادعى الألوهية وأجبر الشعب على خدمته وعبادته، فهذا قمة الانحدار الفكري والأخلاقي وحتى الاجتماعي. وهذا شبيه أيضا بما نراه في عصرنا الحاضر، فرغم هذا التطور الذي تشهده البشرية في جانب التقنية، إلا أننا نتخلف من الناحية الاجتماعية والإنسانية، بل إن ذلك التطور والتقدم التقني أصبح نقمة على البشرية، لأن الدول أصبحت تستخدم هذه التقنيات والعلوم من أجل التحكم في الناس وسلب ارادتهم وقهرهم والتدليس عليهم، ويوجه مجال العلم من دراسات وبحوث توجيها تبريريا للواقع، فيتم اظهار الواقع وكأن العالم بلغ منتهى الحضارة، بينما يُخفون حقيقة الأضرار التي تعرض لها التوازن الإنساني والعدل الاجتماعي، ولا غرض من هذا التدليس سوى إعلاء راية التحرر والليبرالية وتقوية تيارها المفروض على العالم بالقوة، وتسويقها على أنها النموذج الاجتماعي الأكثر تطورا، بينما الحقيقة أن هذا النموذج قد عايشته البشرية في حقب أكثر تخلفا. كما لا يخفى ما في هذا الأمر من القولبة الفكرية، وكلما ازدادت وتيرة هذا التوجه كلما تغيرت البيئة الاجتماعية وتغيرت معها الفئات القيادية في المجتمع، فبعد أن كانت القدوة الاجتماعية تمثل في المفكرين والمثقفين والعلماء والمخترعين ورجال الأعمال وأبطال ساحات القتال الشجعان وأبطال الساحة السياسية والمناضلين، يصبح القدوة في مجتمع اختلت فيه الموازين وتشوهت فيه التصورات، هم سفهاء القوم من راقصات وراقصين والمغنين والعاهرات، وذلك نظرا لتحول الثروة المادية التي أضفت على هؤلاء بريق الشهرة فتلوث الدوق العام، وتغير معه سقف الطموحات الفردية، بل وتغير معه أيضا المفهوم الاجتماعي للفضيلة، وأكثر ما فتح الباب لهذه الظاهرة، هو خلق دورٍ وظيفي لمثل هذه الفئات كعنصر إغراء وإقناع في جلسات العمل ونقاش الصفقات، مما أتاح لهم الفرصة لإنشاء العلاقات، والتشكل كطبقة جديدة تتداخل مع طبقة النخبة التي تقود المجتمع، فبعد أن كنا نتحدث عن الطبقة البورجوازية والرأسمالية في عصر الحداثة والنظام الرأسمالي، فإننا سنصبح نتحدث عن طبقة الغوغاء في حقبة ما بعد الحداثة. فلا نستغرب إذاً من مراهقين يعيشون في مثل هذه البيئة، أن يكون طموحهن أن يصرن أشهر عاهرة، أو شاب يطمح أن يكون أشهر عاهر، أو يكون طموحه أن ينشأ ملهى أو نادي خاص بالشواذ، بل إن الفن الذي كان يعد وسيلة يعبر بها

عن رقي الحضارات، أصبح مشجعا على تخلف الحضارات، وتحولت رسائله هو الأخر إلى رسائل شاذة عن نسق التطور الفني للمجتمعات، حيث تم ربطه بالجنس والانحراف والمخدرات والشذوذ الجنسي، لكون هؤلاء هم من سيشكلون الطبقة الغنية في المجتمع، وبالتالي فإن أموالهم ستصرف وتستثمر في إعادة إنتاج نفس البيئة التي ينتمون لها بالضرورة، وبتالي فلا غرابة وفي هذه الأوضاع أن تصبح الحكمة تلتمس من أفواه الراقصات والممثلين والعاهرات والشواذ، ومن تلك الفئة التي كانت فيما سبق توثير الاشمئزاز حينما كان للقيم دور وظيفي ملموس يسهم في رقي المجتمع.

وهكذا فإن هذا هو الحال الذي قد تصير إليه المجتمعات في حال تقبلوا تلك المظاهر كأنها مظاهر أصيلة في المجتمع، أو أن هذا ما يجب أن يكون عليه الحال، أو أن هذه هي مظاهر التطور والتحضر فتتحول إلى مسلمات اجتماعية، ويصبح من الصعب نزعها من المجتمع لِتحل محل العادات والتقاليد. لكنها ليست بعادات وتقاليد نشأت بصورة طبيعية عن طريق التراكمات المعرفية كما هو الحال بالنسبة للقيم الأخلاقية، وإنما تم استحداث تلك العادات والتقاليد، وفرضها بقوة القوانين والسلطة إلى أن أصبحت تتخذ كرمز للحداثة، التي أصبحت مبررا لكل مستحدث من مظاهر الانحراف في الواقع الإنساني، في وقت عجز فيه الناس عن إيجاد حلول للاختلالات التي تواجه النظم الاجتماعية.

لقد تم استعارة مفهوم التجريد الذي ظهر في مجال العلوم، وتم إسقاطه حتى على ما يتعلق بالقيم الإنسانية وهذا لا يستقيم، فالنُّظم الإنسانية تتعلق بالإنسان وتتمحور على كل ما يخص الإنسان ويحقق له المصلحة المرتبطة أسسا بطبيعته وتركيبته البشرية، فلا يمكن تحقيق التوازن دون مراعاة للطبيعة الإنسانية، أو بدون قيم أخلاقية تحافظ على هذا التوازن وتعطيه تلك الصبغة العادلة، التي تمنح الأفراد فرصة أكبر في العيش بكرامة ورقي مستمر، دون الاضطرار للرجوع إلى سلوكيات منحلة ومتمردة على القيم الإنسانية، والسبب في ذلك ليس لكون الإنسان متسلط بطبيعته أو شرير بطبيعته، وإنما الظروف التي يتعرض لها تجعله أكثر جرأة في التمرد على القيم والقوانين القائمة، بل أحيانا قد يبتدع شرائع تخول له العيش حسب ما يوافق هواه وشهوته الخاصة، أو لتحقيق السلطة التي يطمح إليها، ولعل هذا ما حصل مع رجال الكنيسة الذين انحرفت أراءهم خلال العصر الوسيط، وشرَّعوا شرائع لا تمت لدينهم بصلة، وكان الغرض منها كنز الثروة التي كانت تضمن لهم العيش الكريم في ظل قساوة الأوضاع وبيئة الصراع التي كان يعيشها المجتمع آن ذك، فتحول الدين

بدوره إلى نوع من التجارة الرأسمالية. فعند استحكام بيئة الصراع في المجتمع لا يمكن توقع شيء أخر سوى الفساد وهجرة الأخلاق والظلم والانحراف عن الحق والعدل، ومن الغرائب أن رجال الكنيسة حرَّموا الزواج على أنفسهم مع العلم أن هذا الأمر يضرب في الصميم التوازن الإنساني، ويدعو مباشرة إلى انقراض البشرية في حال انتشاره، بل لا يراعي تركيبة الإنسان من عواطف ورغبات وأحاسيس وغرائز، ومن هذا الباب دخل الفساد إلى رجال الكنيسة آن ذلك، فلم يكونوا قادرين على محاربة طبيعتهم البشرية، ومهما كان الإنسان لن يستطيع أن يتمرد على طبيعته ولا يستطيع أن يتنكر لدوره الذي خُلق من أجله كإنسان أولا. ولهذا نرى أن أي أعراف وتقاليد وعادات وظواهر تم استحداثها في عصر الحداثة، لا تراعي طبيعة الإنسان ولا دور الإنسان ولا تراعي المسلمات الإنسانية، فهي لا تختلف في فسادها عن فساد الكنيسة، خاصة وأن الحداثة اتخذت لنفسها من علماء المادة والتجريب كهنة وقسيسين ومبشرين، فلابد وأن ندرك تمام الإدراك أن العلم هو ظاهرة من إنتاجٍ بشري، قد تكون مبنية على الصواب أو الخطأ، فكيف إذا كان العلم في عصرنا اليوم ينشأ في بيئة الصراع ويمول بشهوة رأس المال والتوجهات السياسية، فهل يمكن أن نتوقع مصداقية في هكذا علم؟! فبطبيعة الحال وهذا شيء حاصل، قد أصبحت تحوم كثير من الشكوك في الأونة الأخيرة حول مدى صحة الدراسات والبحوث الممولة، مما قد يجعلنا نعيد النظر في كثير من خرافات العلم ونعيد تقعيد قواعد جديدة، مع إعادة بناء تصورات سليمة، لنتمكن من إعادة البشرية إلى بيئة التوازن التي توفر العدل للجميع.

فصل
الظواهر

وبناء على ما سبق مناقشته يمكننا الآن الخوض في الحديث عن الظواهر ومراحل نشأتها وأنواعها وتصنيفها، وفضلت طرح هذا الفصل إلى هذا الجزء ليكون زبدت كل ما تم طرحه من أفكار، ولتتضح به الصورة، ولعل هذا الأمر قد يكون عسيرا شيئا ما على اعتبار أن الظواهر التي ينتجها المجتمع متنوعة وكثيرة، ويصعب من الناحية العلمية حصرها، بل إنه قد يستحيل، في حال إذا كانت هناك حاجة لحصر حتى الظواهر التي أنتجتها البشرية على مر التاريخ، وهذه الصعوبة تفرض علينا نهج منهجية جديدة لتصنيف الظواهر، قصد فهم المزيد عن السلوك البشري، وأكثر ما تظهر فيه شدة هذه الصعوبات عندما يتعلق الأمر بوجود ضرورة لمحاربة بعض الظواهر التي يعود أثرها بالضرر أو بالانحراف، فمن غير المنطقي أن نسعى إلى محاربة ظاهرة أو استئصالها من المجتمع دون أن نكون مدركين لبيئتها وأصلها وأسباب ظهورها، ورغم أن الدراسة في هذا الاتجاه قد بدت أكثر عمقا في القرن الواحد والعشرون، إلا أننا مازلنا نرى قصورا كبيرا في طرق التعامل مع المجتمع وظواهره المتنوعة وأساليب الإصلاح الاجتماعي، وهذا راجع بالتحديد إلى تلك الرجعية في التصور اتجاه الصفات المميزة لكل ظاهرة، وهذا أنتج لنا علم اجتماع مختل من حيث ادراك المفاهيم الصحيحة للتطور المجتمعي، من حيث إقرار بعض الظواهر التي قد تكون غير مقبولة من الناحية الإنسانية والأخلاقية وحتى المجتمعية. فعلم الاجتماع لا يمكن أن يستقل كعلم ويبرز خصوصيته التي تهتم بالظواهر الاجتماعية كموضوع للبحث والدراسة، إلا إذا كان قادرا على تعدي مرحلة التفسير ووصف الظروف التاريخية والبيئية المحيطة بالظاهرة، إلى مرحلة معالجة الظاهرة وضبط نشوئها، مع القدرة على معرفة أثارها قبل انتشارها، من خلال معرفةٍ تسمح لنا بالخوض في غمار استئصالها قبل مرحلة الشيوع والانتشار أو قبل تزكيتها. وهذا الدور لا نلاحظ علم الاجتماع يقوم به في واقعنا الاجتماعي والعلمي كذلك، حيث أنه أصبح منزويا في ركن التفسير والتبرير لا أكثر، خاصة وأنه أصبح أكثر خضوعا من ذي قبل للتوجهات الأيديولوجية والسياسية، بحيث تحول إلى علم هلامي، وهذا ما يجعله معرضا لأن يكون عاملا مساعدا في تعميق الأضرار الاجتماعية أحيانا، عوض الاسهام في إصلاحها، خاصة في ظل غياب قواعد ثابتة تعطي هذا العلم الصفات الكاملة لمفهوم العلم،

فالعلم لا يمكن أن يصف بكونه علما إن لم تكن له أثار في علاج أو ضبط أو إصلاح الظواهر التي يعنى بدراستها، وهذا ما نحاول ابتكاره في هذا الكتاب وجعله مبسطا على قدر المستطاع دون الإخلال بالمنهج العلمي، فمعرفة الظواهر ومراحل نشأتها وأنواعها وتصنيفاتها تقربنا وبشكل كبير من فهم سياق التطور الاجتماعي، لنستطيع إقرار أساليب التعامل أو على الأقل لفهم الواقع و وتشكيل تصورات صحيحة مع وجود قواعد ثابتة أو مسلمات فيه، تسهل علينا عملية قياس الظواهر وإرجاعها إلى أصولها.

- **المحور الأول : أنواع الظواهر**

1-تنقسم الظواهر من حيث طبيعتها أو (أصولها) إلى ظواهر طبيعية وظواهر مفتعلة:

فالظواهر الطبيعية: هي التي تنشأ من الطبيعة، وتتبلور بطريقة طبيعية، كبيئة الفقر الناتجة عن الجفاف، فهي ظاهرة طبيعية، وكالعيش في الجبال أو في الصحراء أو في القطب الشمالي، فهذه الأماكن تختص بظروف طبيعية يكون لها أثر على أسليب عيش الإنسان، وبالتالي قد نكون هنا وافقنا شيئا ما طرح ابن خلدون، حول تأثير البيئة الجغرافية على طباع البشر وأساليب حياتهم.

ويعتبر أيضا وجود البشر ظاهرة طبيعية، وكل الظواهر التي تنبعث من ذات الإنسان وطبيعته، كالزواج مثلا والذي هو ظاهرة منبعها الدوافع الغريزية التي وجدت مع البشر منذ بداية الخليقة، وكظاهرة التجمع البشري والتي هي بدورها ظاهرة نابعة من طبيعة البشر الاجتماعية، ومن حاجته للتعاون والتضامن، وكالقواعد الأخلاقية التي انبثقت من حاجة الإنسان للأمن والاستقرار وحفظ الحقوق، إلى غير ذلك من الظواهر التي تنبثق من طبيعة الإنسان وفطرته، وأحيانا تنبثق من القوانين التي تحكم الإنسان والطبيعة أيضا، فالزواج انبثق عن القانون طبيعي الذي يفرض وجود ذكر وانثى من أجل حدوث التزاوج، وقانون "لا حياة بدون ماء" الذي فرض على البشر الهجرة او استيطان مناطق المياه او حفر الآبار، فكل هذه الظواهر التي تنبثق من وجود ظواهر أو قوانين طبيعية، والتي اخترتُ تسميتها بالظواهر الأصلية وسيئتي الكلام فيها، واخترت تسميتها بذلك لأنها تكون أصل باقي الظواهر، التي ستتوالى من بعدها، فظاهرة الزواج جاءت بعداها الأسرة وبعدها تظهر التربية ويظهر التجمع البشري ...الخ، وبالتالي فإن الظواهر الطبيعية هي تلك

الظواهر الثابتة، التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها، بل إنها تفرض عليه احداث ظواهر أخرى ليتكيف معها، كاستغلال الإنسان الخشب للبناء، واستغلال السيول والأمطار للري، واستغلال الحديد للحماية والصناعة أو الصيد. وقد تكون الظواهر الطبيعية أحيانا ضارة بالإنسان، كالأمراض والأوبئة والجفاف والجوع وغيرها، إلا أن هذه الظواهر قد تعمل عمل المهيجات الخارجية، التي تدفع الإنسان نحو التطور والابتكار والبحث عن وسائل للتأقلم.

وأما الظواهر المفتعلة: فهي ظواهر من صنع البشر واختراعهم، الغرض منها تحقيق أهداف أو غايات معينة، مثال ذلك: خفض سعر الفائدة لخلق تأثير اقتصادي، يترتب عنه خفض سعر بعض السلع أو رفعها، لإحداث نوع من التراكم للعملة في البنوك، وهذا لا شك سيؤثر على سلوك الأفراد من المتاجرين والمضاربين، ومثاله أيضا افتعال بيئة الصراع الاجتماعي، من خلال خفض الرواتب وتقليل عدد الوظائف، أو توظيف النساء بنسبة أكبر من الرجال، واحتكار الثروة بطريقة مقصودة لرفع نسبة البطالة، بحيث تزداد أعداد اليد العاملة فتنخفض الرواتب والأجور، خاصة في ظل نظام التعاقدي وغلاء المعيشة، مما يدفع بالناس للاقتراض أو امتهان أعمال إضافية، فالاقتراض ينعش البنوك، والعمل الإضافي يوفر نسبة كبيرة من اليد العاملة الرخيصة. وقد يبدو هذا جانب إيجابي لكنه إيجابي فقط بالنسبة للطبقة الرأسمالية، لكن الطبقة الوسطى والفقيرة من الشعب، هي التي يمسها الجانب السلبي من هذا الوضع، خاصة وأن الظاهرة المفتعلة تنتج بدون مقومات تمكن المجتمع من التأقلم، مما يجعل انفلاتها وحدوث أضرار اجتماعية، أمرا محتملا بشكل كبير، حيث أنه قد يسهم ذلك في انفلات اجتماعي على مستوى الأمن والنظام، لأنه لا يمكن التنبؤ بالظواهر المتولدة عن هذا الوضع، ففي حالة انخفاض الأجور بسبب فائض اليد العاملة، فإن الفرد قد لا يصبح قادرا على توفير احتياجاته الضرورية، وهذا قد يؤدي به إلى سلوك طرق غير مشروعة لتعويض هذا النقص، كالرشوة والسرقة والاحتيال والتجارة في المخدرات، أي تزايد نسبة الانخراط في الاقتصاد السفلي عموما، كالاتجار في البشر والتهريب والدعارة إلى غير ذلك من مظاهر الانحراف الاجتماعي، وهذا الوضع قد يبدو طبيعيا بالنسبة للبعض، ويعتبرنه تطورا وتأقلم للإنسان في أساليب العيش حسب الظروف، إلا أن الإنسان بحد ذاته كائن راق ويسعى لتحقيق الرقي دائما، لذلك فلابد وأن يثور على هذا الوضع في مرحلة ما ليطالب بوضع أفضل للعيش، ثم إنه من غير المضمون أن هذا السعي نحو تغيير

الوضع المعيشي، أنه لن يكون سببا في تهديد الأمن، أو لن يتسبب في تهديد تماسك النظام الاجتماعين، وهذا يدفعنا للقول إن الظواهر المفتعلة، ماهي إلا عبارة عن تهيج لظواهر خاملة في بيئة الاستقرار، **فالظاهرة لا تموت ولا تنشأ من عدم، وإنما هي موجودة بوجود الإنسان.**

فإن قيل: إن البشر في حاجة إلى افتعال بعض الظواهر من أجل تحقيق بعض المصالح. أقول: إن هذا صحيح و واقعي، لكن المصلحة التي ستخدم طبقة بعينها دون باقي المجتمع ليست بمصلحة حقيقية، وإنما سيكون بمثابة تكريس للمفسدة، فمن الواجب مراعاة كينونة الإنسان، وكذلك مراعاة أننا في مجتمع أشبه بغرفة من أربعة جدران، كلما أطلقت صوتا سيعود اليك صداه، وصدى تلك الظواهر المفتعلة والغير عادلة -أو التي يكون غرضها تحقيق العدل وهي عكس ذلك- تتسبب بانحراف المجتمع، إلا أننا نرى وعلى مضض إمكانية افتعال الظواهر، لإصلاح الأوضاع الاجتماعية أو خدمة لأحد المسلمات الإنسانية، كخلق بيئة الترف والرفاه المفتعلة للتخفيف من أثر بيئة الصراع، أو كتخصيص مساحة أرضية لتأمين السكن المؤقت لمن يحتاجه من العاطلين، أو لغير القادرين على توفير مال للسكن و الزواج من أجل افتعال موجة من الاستهلاك، ويكون السكن بموصفات لائقة وإنسانية مع توفير تعويضات عن البطالة، فمن خلال هذه الإجراءات سنكون رفعنا خط الفقر إلى مستويات اكثر إنسانية، ووفرنا للأفراد الحد الأدنى من حاجيات العيش الضرورية، مال ومسكن وزوج وصحة، وفي حال توفير هذه الحاجيات فإنه يتم التخفيف من شدة بيئة الصراع، والتخفيف من أثارها السلبية، حتى لو كان هناك ارتفاع في نسبة البطالة، بل إنه عندما يتم دعم البطالة فإن نسبة الاستهلاك ترتفع أو على الأقل تستقر فلا يحدث انكماش، وبالتالي سيكون الأمر وكأنه ضخ لأموال إضافية لتعزيز الاقتصاد، وفي نفس الوقت تخف حدة المطالبة بالوظائف، وتعطى الفرصة للإفراد إلى التوجه نحو التطوير الذاتي، بالاعتماد على الدعم المقدم لإيجاد حلول بديلة للوظائف. فقد يتخذ الأفراد ذلك الدعم كوسيلة أولية لإبداع طرق للتشغيل الذاتي، فمن المستحيل أن ننتظر من إنسان أن يطور ذاته ويبدع، دون أن يكون قادرا على تلبية حاجاته الأساسية والضرورية، لتأمين الاستقرار النفسي على الأقل، ولا يظل فكره منحصرا في كيفية تأمين الأكل والشرب واللباس فقط، فالمجتمعات التي ينحصر تفكير أفراده أثناء بيئة الصراع في كيفية تأمين الاحتياجات الضرورية فقط، لن تستطيع الانتقال إلى مرحلة بناء الحضارة، نهيك عن

تطويرها. فضمان الإنسان لحاجياته الضرورية هو ما يؤمن له الاستقرار اللازم، ليتمكن من الاستغراق في التفكير وابتكار وسائل إنتاجية جديدة، أو التفكير في طرق أخرى لاستغلال مخزونه المعرفي وتجاربه الذاتية وقدراته الجسدية، مما يعني أن تلك التعويضات الممنوحة قد تكون بمثابة استثمار في الطاقة البشرية، فربما من وسط كل مليون فرد قد يخرج فرد واحد بفكرة ابتكارية لإنشاء مقاولة، تعود على المجتمع بأرباح بالملايين، أو تسهم في التخفيف من شدة ظاهرة البطالة أو تحل مشكلا اجتماعي يتعلق بجانب من جواب الخدمات، فمهما كان الإنسان ضعيفا أو قويا عاملا أو غير عامل، تبقى احتمالية انتاجه كبيرة جدا لأن الإنسان كائن مفكر بالفطرة.

وإضافة لذلك فإن احتمالية الانحراف الاجتماعي والجريمة والانفلات تقل بسب الاستقرار المادي والأمن الاجتماعي، فعندما يضمن الفرد احتياجاته الضرورية، تنشأ هناك بيئة الرفاهية أو الترف ولو بشكل نسبي، مما يخفف من وطأة بيئة الصراع على أفراد المجتمع، كما أن المجتمع يصبح أكثر توازنا فمع ضخ الميزانية الخاصة بالدعم، سيرتفع الاستهلاك وارتفاع الاستهلاك يعني أنه سيغذي الطبقة الرأسمالية أو الطبقة المنتجة، مما يعني أننا سنحافظ على وتيرة الإنتاج، أو ربما ترتفع ويأتي معها استقرار الأسعار، وتأمين الوظائف. ومن بين فوائد هذه الظاهرة المفتعلة أيضا، أن الأفراد الذين يتم دعمهم سيسهمون في انتعاش السياحة الداخلية، كونهم سيصبحون قادرين على التنقل بحرية، وبالتالي السفر سواء من أجل التجوال أو من أجل البحث عن فرص عمل، أو حتى من أجل التعرف على صدقات جديدة، وهو ما يفتح باب خيارات جديدة للفرد، من أجل اكتساب خبرات حياتية تسهم في تطوره ذاتيا.

ومن الظواهر المفتعلة أيضا والتي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي، خلق مجتمع يهتم بالعلم والتطور التقني والفكري، من خلال رفع المستوى المعيشي للعلماء ورواد الفكر والمخترعين والأساتذة، ليكونوا واجهة للتقدم العلمي ولتغيير نوعية الفئة الرائدة المشكلة لطبقة النخبة في المجتمعة، وتغيير الذوق العام الاجتماعي فيما يخص القدوات والمثل العليا، وهذا يخدم التوجه الاجتماعي في الرقي، بحيث يتحول المجتمع من المجالات التي لا تخدم مصلحة الفرد ولا تقدم أي إضافة للمجتمع، ولا تعطي حلولا لبعض المشاكل أو الصعوبات المعيشية، إلى مجتمع يهتم بالمساهمة في تطور الإنسانية. وبالتالي ينشأ لدينا مجتمع متقدم سواء من الناحية

الفكرية، أو من الناحية التقنية، أو من الناحية الإنسانية، وقد يصحب هذا النوع من الظواهر المفتعلة ابتكار لمعاني ومفاهيم جديدة، أو تصحيح لتلك التصورات القديمة.

إذا فإن كانت الظواهر المفتعلة بهذه الصورة التي ذكرناها أنفا، فهي بالتأكيد ستخدم الجانب الإنساني، أما إن كانت غير ذلك فهي مرفوضة، وكما قلنا سابقا أن تقييم الظواهر وتصنيفها، لابد وأن يكون خاضعا للضوابط الثابتة، وخادما للمسلمات الإنسانية، ويمكننا القول أن الظاهرة المفتعلة قد تدخل في عموم ما قد يسمى بالسياسة الاجتماعية، وهذا الطرح قد يكون مخالفا للرأي القائل، بأن شكل النظام الاجتماعي يحدد حسب شكل نظام الإنتاج أو الاقتصاد بصفة عامة، لأن رغبتنا في نشأة مجتمع مفكر ومبتكر يعود للإرادة البشرية والاجتماعية، فكثير من المجتمعات المتشابهة من حيث الظروف والجغرافية والثقافة والمناخ أيضا، إلا أن مستويات تطور نظامها الاجتماعي مختلفة، بل إن بعضها قد يكون في الحضيض حرفيا، بينما مجتمع أخر يجاورها وله نفس الظروف يحتل مستويات عالية من الرقي والنمو. وبالتالي فإن النمو الاقتصادي من عدمه لن يكون له أي أثر إن لم تكن هناك إرادة اجتماعية، أو تصورات واضحة وشاملة تكون منطلقا لتطوير النظام الاجتماعي.

ولهذا يمكن لظواهر المفتعلة أن تكون بمثابة استراتيجية تعبر عن الإرادة الاجتماعية لتحقيق مجتمع أكثر رقيا، ولعل هذا هو القاسم المشترك بين الظواهر المفتعلة والظواهر الطبيعية، مما يصعب التفريق بينهما، فكلا الظاهرتين يلعبان دور المهيج الخارجي للإرادة البشرية، فالظواهر الطبيعية ناتجة عن تآلف مظاهر الطبيعة المختلفة، فالمجتمعات التي تعيش في الجزر مثلا من الطبيعي أن تشتهر بصناعة القوارب وبتقنيات مبتكرة، وتكون المهنة الشائعة فيها هي الصيد، ويكون السمك بمثابة الوجبة الرئيسة أو التقليدية إلى غير ذلك من المظاهر التي يكون لها علاقة بظروف العيش بقرب المحيط، وكذلك المجتمعات التي تعيش في بيئة غبوية كبيرة فمن الطبيعي أن تكون المساكن الخشبية هي الأكثر انتشارا، مع الاجتهاد في ابتكار أدوات النجارة وقطع الخشب، و من الظواهر أيضا التزاوج بين الجنسين مع امتناعه بين الجنس الواحد، لكون الطبيعة البشرية تفرض وجود جنسين يختلفان في الوظائف، فكل وحد منهما يلبي حاجة الأخر وفي نفس الوقت هذا الاختلاف في الوظائف يخدم حاجة البشر للتكاثر، وهذه الطبيعة هي التي ولدت وبشكل تلقائي ظاهرة الزواج بصورته الطبيعية منذ قدم التاريخ.

إذا فالظواهر الطبيعية هي ظواهر لم يتدخل البشر في وجودها، بل إن أسبابها موجودة أصلا في الطبيعة وبشكل تلقائي، وهي ظواهر ملزمة بطبيعتها غير قابلة للتغيير في الغالب، لأنها مرتبطة بالتوازنات وبالمسلمات الإنسانية.

بينما الظواهر المفتعلة، فإنها تنشأ بإرادة بشرية وموجهة لتحقيق أهداف معينة، مع إمكانية تغييرها غالبا وكلا الظاهرتين كما قلنا، يمكن أن تكون ضارة بالمجتمع أو صالحة، ولو بصفة ظاهرية كانتشار الأمراض التي لا دخل للإنسان في وجودها، كالطعون والكوليرا وغيرها بالنسبة للظواهر الطبيعية، وأما الظواهر المفتعلة فافتعال بيئة الصراع لاجتماعي بشكل مقصود من أجل أهداف اقتصادية أو سياسية أو أيديولوجية.

وتختلف كلا الظاهرتين في نوع الظواهر المتولدة عنها بصفة مباشرة، فالظواهر الطبيعية تنتج عنها الظواهر الأصلية، وهي تلك الظواهر النابعة من النوازع النفسية للفرد، متأثرة بالمهيجات الخارجية، الموجودة في البيئة والطبيعة ومتأثرة بالحاجات، بينما الظواهر المفتعلة، فإنها تنتج عنها الظواهر المتولدة أو الفرعية، وهي عبارة عن ظواهر أخرى تظهر كنتائج أو أثار للظواهر المفتعلة.

2- تنقسم الظواهر من حيث كونها نتاج لظواهر سابقة إلى سبعة أنواع:

1-الظواهر الأصلية : وهي الظواهر التي تنبعث من الفرد مباشرة انطلاقا من نوازعه النفسية والغريزية والحاجيات الطبيعية، فظاهرة بناء القوارب التي يتميز بها المجتمعات القاطنة في الجزر مثلا، هي ظاهرة أصلية لكونها نابعة من حاجة الإنسان المدفوع بالإساس من الظواهر الطبيعية والجغرافية التي ينتمي إليها، فالظاهرة الأصلية بهذا المعنى تكون هي تلك الظواهر المتولدة عن الظواهر الطبيعية، أو هي التي تكون الظواهر الطبيعية سببا في وجودها. ولهذا فإن ظاهرة الزواج تعد ظاهرة أصلية لكونها متولدة عن ظاهرة طبيعية تمثل في كون البشر خلقوا في شكل جنسين ذكر وأنثى مختلفين في الخصائص والوظائف، وبناء على هذه الطبيعة البشرية تتولد ظاهرة أصلية أخرى هي تقسيم العمل، حيث أن المرأة أصبحت تختص بالاحتضان والتربية، وأما الرجل فقد أصبح مختصا بالعمل خارج المنزل، فالمرأة مهيئة طبيعيا للاحتضان عكس الرجل الذي هيئ للقتال والصيد مثلا، فهذا الاختلاف بحد ذاته ظاهرة طبيعية انتجت ذلك الاختلاف بين الرجال والنساء في

الوظائف الاجتماعية كظاهرة أصلية، وكذلك لو فرضنا أن المجتمع عايش فترة من الجفاف فهذه ظاهرة طبيعية تُولد ظاهرة أصلية منبعها رغبة الإنسان في البقاء، كالهجرة من القرى إلى المدن مثلا، أو ظهور سلوك اجتماعي يتمثل في التضامن والتشارك للتخفيف من وطأة هذه الظروف، لأن الفقر والحاجة هي الظاهرة السائدة وهي في هذه الحالة ظاهرة طبيعية بتضافر عوامل بيئية خارجة إرادة الإنسان، ومن ذلك أيضا التجمع البشري وبناء المجتمعات، وذلك راجع إلى طبيعة البشر الاجتماعية وحاجة الإنسان الفطرية للتعاون وتحقيق نوع من الإحساس بالأمن، بل إن كل المسلمات الإنسانية التي فصلنا فيها سابقا تعتبر ظواهرا أصلية.

ومن ذلك أيضا الدين، الذي هو نابعا من طبيعة الوجود الذي يحتاج منطقيا لوجود خالق، فمن خلال هذا الوجود الشديد التنظيم وإدراك البشر لمعنى الحياة والموت، تبلورت حاجة الإنسان لتفسير هذا الكون وفهمه بطريقة منطقية، فبغض النظر عن أصل الدين إلا أنه يبقى حاجة إنسانية لا تقل ضرورة وجوده عن ضرورة القانون، و وجود أديان كثيرة ومختلفة ليس دليلا على عدم مصداقيتها ولكنه دليل على مدى حاجة البشر لها، فالدين ظاهرة أصلية يكمن منبع وجوده في حاجة الناس لقواعد ثابتة وملزمة وعادلة، وأيضا لحاجتهم لتفسيرٍ وجودي للعالم يوافق المنطق العقلي.

2-الظواهر المتولدة(الفرعية) : هي التي ليس للطبيعة أو للإنسان دخل في نشوئها ابتداء وإنما هي تنشا نتيجة لشيوع ظاهرة أخرى سابقة عليها، ومن هنا جاءت تسميتها بالمتولدة لأنها بمثابة أثار لظواهر اجتماعية سابقة، وتظهر على شكل ظواهر مستقلة ظاهريا فقط، فالظواهر الاجتماعية تتميز بخاصية التوالد كالكائنات الحية وذلك بسبب التفاعلات الاجتماعية اتجاهها، وبسبب ما تخلفه من بيئة اجتماعية ونفسية عند الأفراد، تدفعهم إلى انتاج مظاهر أخرى كنوع من التأثر أو التفاعل الاجتماعي مع المواقف التي تحدثها هذه الظواهر، وهذا التأثر يكون عبارة عن سلوكيات بطبيعة الحال، ويمكن القول أن خاصية التوالد هي عامة في الظواهر الاجتماعية بل وحتى الظواهر المادية، فالتفاعلات الفردية والجماعية مع الظواهر تنتج لنا ولابد ظواهر جديدة، بل إننا لن نكون مبالغين إذا قلنا إن خاصية التوالد ظاهرة كونية. لكننا لا نعني بالتوالد ذلك المفهوم السطحي الذي يأتي بمعنى التزاوج وإنما نقصد وكما أوضحنا سابقا، بأنه توالد ناتج عن تفاعل المجتمع مع الظواهر التي نشأت فيه، حيث إن طائفة من الظواهر تكون سببا في ظهور طائفة أخرى بشكل

متتالي، فمجرد التفاعل الذي يؤدي إلى ردود أفعال فردية أو اجتماعية، يعد بحد ذاته مظهر من مظاهر التوالد.

تَنتج الظواهر المتولدة عن الظواهر الأصلية وكذلك عن الظواهر المفتعلة، فالظواهر المفتعلة لا يمكن أن ينتج عنها ظواهر أصلية لكونها ليست ظواهر طبيعية، بينما يمكن أن ينتج عنها ظواهر متولدة أو فرعية، نتيجة لوجود ظاهرة اجتماعية تم افتعالها عنوة وبقصد من طرف أفراد أو فئات اجتماعية، احتاج المجتمع للتفاعل معها فتسببت في استحداث أو قبول ظواهر أخرى. وهذا أيضا يحدث عند توالد الظواهر من الظواهر الأصلية النابعة من الدوافع والغرائز البشرية، وبالتالي فإن الظواهر المفتعلة لا تنتج ظواهر أصلية وإنما تنتج ظواهر متولدة مباشرة، بينما الظواهر الطبيعية تنتج ظواهر أصلية والظواهر الأصلية تنتج ظواهر متولدة. والظواهر المتولدة وكما أشرنا سابقا تظهر تلقائيا كلما توفرت أسبابها والبيئة الحاضنة لها من الظواهر السابقة عنها.

فظاهرة السرقة مثلا غالبا ما تكون ظاهرة متولدة عن ظاهرة الاحتياج والفقر والتي تنشأ بدورها غالبا عن بيئة الصراع، وظاهرة الخيانة الزوجية هي متولدة عن شيوع المهيجات الغريزية إما عن طريق الإعلام أو عن طريق السلوك البشري كاللباس ومظاهر الإغراء وتحول العلاقات خارج إطار الزواج إلى سلوك طبيعي ومقبول اجتماعيا، وهذا يرفع من نسبة حدوث الخيانة في مثل هذه المجتمعات، أكثر بكثير من المجتمعات التي يقتصر فيها فعل العلاقات خارج إطار الزواج على المومسات وعاملات الجنس فقط، كما أن تحول هذا السلوك في هذه المجتمعات إلى سلوك يدخل ضمن الحريات، أي أنه لا يتم العقاب عليه، وتعطل منظومة العقاب في هذا الجاب يلغي تلك الحدود الاجتماعية والأخلاقية التي تؤطر سلوك الأفراد، ويجعل المجال مفتوحا للمجتمع نحو التدني من مستوى الرقي إلى مستويات التخلف، فالعقاب يعتبر الحامي الأول لمنظومة القيم في المجتمع، فإن غُيبت هذه المنظومة أو أُضعفت فهو في نفس الوقت إضعاف للقيم، لتصبح شيئا متجاوزا فتتلاشى تلك الحواجز النفسية التي تحُول بين الفرد وبين الانحراف، أو تحثه على الإخلاص أو الوفاء، بينما تصبح البيئة أكثر ملائمة لاحتضان مظاهر الانحراف والانحلال الأخلاقي الذي يؤثر بدوره في سلوكيات الافراد، وبالتالي من الطبيعي نشوء سلوك الخيانة الزوجية كظاهرة متولدة عن كل تلك الأسباب، وليس هذا فقط فكل هذه المظاهر يتولد عنها انتشار الدعارة والعهارة، خاصة مع وجود بيئة الصراع ووجود تزايد في الطلب بسبب عدم وجود أي موانع أخلاقية

أو قانونية أو قيمية، وهذا الطلب المتزايد في بيئة سِمتها التنافس على الموارد، يشجع الأفراد على الانحراف بل إن العلاقات الرضائية والتي يذهب بعض المتحررين إلى عدم اعتبارها من العهارة، تدخل كذلك في نطاق المنافسة على الموارد، وذلك بسبب أنه في بيئة الصراع يكون الزواج صعبا لكونه يتطلب التزاما ومسؤولية بين الطرفين، وندرة الموارد تدفع الأفراد إلى البحث عن بدائل للزواج أقل كلفة وأسهل وأقل مسؤولية، قد يكون في بعض هذه السلوكيات نوع من التمرد على الأعراف او القوانين السائدة، ولا يخفى عنا ما قد يتولد عن هذه الظواهر من أطفال متخلى عنهم وأمهات عازبات ومطلقات وعوانس كظواهر متولدة تفرزها تفاعلات افراد المجتمع مع الواقع والظروف.

ومن بين الظواهر المتولدة أيضا تولد ظاهرة التكافل الاجتماعي عن ظاهرة الفقر، كالزكاة والمساهمات والتبرعات والأوقاف، أو ظهور جمعيات خيرية وحملات لمساعدة المحتاجين، والتي يكون القصد منها التخفيف من وطأة الفقر على المجتمع. ونظرا لأن تفاعل المجتمع وأفراده مع الظواهر المستحدثة يأخذ شكل ردود أفعال مختلفة، منها ما يعود بالضرر ومنها ما يعود بالنفع، فإنه يمكن القول إن الظواهر المتولدة تنقسم إلى خمسة أنواع، فإما ان تكون ظواهر منحرفة أو متطورة أو ظواهر موازنة أو ظواهر عقابية أو ظواهر مكافئة.

أ-الظاهرة المنحرفة : هي الظواهر التي تتولد بشكل انحرافي عن الظاهرة الأصل، بحيث تتشوه أو تغيب بعض مقاصدها وتختفي أسبابها، أو يحدث نوع من الإفراط فيها أو تغييرها، إلى درجة أن تصبح ذات آثار سلبية على المجتمع، فظاهرة اللباس مثلا تعتبر ظاهرة أصلية ناتجة عن حاجة الإنسان الطبيعية لحماية جسده أو لتستر به، وأحيانا أخرى قد يتعدى هذا المقصد ليتحول إلى مقصد جمالي، لكن مع سعي البشر إلى تطوير أو تبسيط الأشياء قد يؤدي به إلى تحريف التصورات إلى درجة أنه قد يضر بأحد المسلمات الإنسانية، فاللباس الحديث قد تعدى تلك المقاصد الطبيعية إلى أن أصبح يخدم مقصد الإغراء، وهذه المظاهر الإغرائية لابد وأن يكون لها أثر على نفوس الأفراد، بل حتى على سلوكياتهم. فالفرد يصبح معرضا للإغراءات الغريزية أغلب وقته وفي أغلب الأماكن التي يتواجد فيها، وهذا بالتأكيد سيشكل تصوراته بحيث يوجه تركيزه إلى جوانب معينة فقط في الجنس الأخر، وهو الجانب الجنسي بطبيعة الحال، وبالتالي فإنه يترسخ في التصور الاجتماعي العام أن المرأة مثلا لا يُرغب فيها إلا من أجل كونها أداة للإغراء وإشباع النزوات، مما يؤثر أيضا عل تصور شكل وظيفتها داخل المجتمع، وهذا أمر مشاهد في الواقع

حيث إن كثيرا من الوظائف التي كان يمكن أن يعمل فيها الرجال بشكل عادي، يتم تحويلها إلى وظائف نسائية قصدا، لكَون المرأة تثير انجذاب الزبائن بشكل أكبر، وفي الغالب ما يطلب من هؤلاء النسوة نوعا معينا من اللباس أو نوعا معينا من المعاملة، بل إن المرأة نفسها أصبحت مبرمجة داخل هذه البيئة على هذه التصورات بحيث تحول سلوكها إلى سلوك إغرائي محض، كونها لا ترى نفسها إلا مجرد جسد وظيفته الإغراء، ولكون البيئة الاجتماعية التي تنتمي إليها ربطت قيمتها ومكانتها بقدرتها أو قابليتها للإغراء، وهذه التصورات والظواهر السلوكية تؤدي إلى مظاهر تسليع الإنسان، أي استدعاء ظاهرة كامنة ومختفية من المجتمعات لزمن طويل وهي الاستعباد، خاصة وأن هذا الإغراء اقترن بالقيمة أو المكافأة مادية.

ومن ذلك أيضا تحريف المجتمع لفكرة وجود الله عندما أصبحت تمتزج بالخرافات والأساطير، فتعددت الآلهة وجسدت بالحجر والخشب وتعددت مواصفاتها والتصورات الخاص بها، إلى أن أصبحت تلك الأصنام التي كانت مجرد محاولة لتمجيد الإله في بدايتها إلى آلهة تضاهي الإله الحقيقي الذي هو خالق كل شيء، وهذا الانحراف في التصور رغم أنه كان منبعه حاجة الناس إلى الدين، إلا أن هذه الدوافع اتخذت منحا متطرفا ومنحرفا حيث تم تجسيد الإله حسب تصورات خيالية من تصورات البشر، وهذه التصورات ظهرت على شكل أصنام بناء على قياسات ومفاهيم بشرية، وهذا خطاء لكون هذه القياسات بحد ذاتها تتعارض مع فكرة الإله، نظرا لأن تلك القياسات البشرية جعلت من الله كائنا محتاجا للأكل والشرب والتزاوج والتوالد والنوم وغيرها، وهي من الصفات التي تضعف من صفة الألوهية والقدرة على الخلق، فهذا الانحراف في التصور الذي تولد عنه انحراف في السلوك الاعتقادي والتعبدي، وصل بالإنسان في بعض المجتمعات إلى تقبل فكرة أن يَعْبد مخلوقات أقل منه رتبة، كالحجارة أو الشجر أو الحيوان، وربما حتى الوديان والبحار بل وأحيانا يجعل الناس من البشر أمثالهم آلهة يعبدونهم من دون الله، ومن هنا يظهر أن مثل هذه الظاهرة هي ظاهرة متولدة عن ظاهرة أصلية، -وهي إدراك وجود الله و إدراك وجوب عبادته- لكنها ظاهرة منحرفة عن ذلك الأصل، لكونها شوهت صورت الإله وجعلت منه كائنا يخضع للمعايير والمقاييس البشرية. إلا أن هذه الظاهرة المنحرفة تعتبر أثرا للظاهرة الأصل، حيث يمكن اعتبارها دليلا على ترسخ فكرة وجود الله منذ ظهور البشر على الأرض، وأنها كانت فكرة مستقرة في المجتمعات كظاهرة أصلية، وهو ما دلت عليه كثير من الحفريات

القديمة التي تعود لأزمنة بعيدة قبل التاريخ، حيث إن إدراك البشر لحقيقة وجود الله وضرورة ذلك منطقيا، هو ما أو جد هذه الأنماط السلوكية في المجتمعات، والتي هي ليست سوى أثار أو ظواهر متولدة عن الظاهرة الأصل، والتي هي عبادة إله حقيقي واحد، وهو المفهوم الذي تفرعت عنه باقي الأفكار الأخرى، كظواهر منحرفة عنها، بعضها كان مفرطا في جوانب وبعضها الأخر كان مقصرا في جوانب أخرى، مما أدى إلى تولد أكثر من 4000 دين حول العالم.

ووجود هذه الأعداد الكبيرة من الفرق والأديان لا يدل على عدم مصداقية فكرة الإله أو الدين، وإنما العكس هو الصحيح فبحسب مفهوم توالد الظواهر لا توجد ظاهرة إلا ولها أصل تفرعت منه، فالظاهرة لا تموت ولا تنشأ من عدم فهي توجد مع وجود الإنسان وتبقى مع الإنسان، واختفاؤها أو انحرافها لا يعني فناءها وإنما هو مجرد خمول فقط، حيث إنها تبقى كامنة إلى أن تنبعث كلما وجدت تلك الظروف والبيئة الملائمة لانبعاثها.

والظواهر المنحرفة قد تتولد بأشكال متعددة، فمنها الظواهر التي تحافظ على الشكل الظاهري للظاهرة الأصلية، ومنها ما قد يحافظ على الفكرة فقط بينما تختلف الممارسة والشكل الظاهري أو تتغير بعض العناصر أو الصفات فيها، لكن لو فرضنا أنها حافظت على شكلها الأصلي فهي ربما قد لا تكون منحرفة، وإنما هي الظاهرة الأصلية بحد ذاتها، لتبقى السلوكيات الناتجة عنها ظواهر متولدة قد تنحرف مع الوقت. فكما ذكرنا سابقا أن أكثر الظواهر التي من السهل تعرضها للانحراف هي الظواهر المتواترة سلوكا، وهي ما يمثل الشكل الخارجي للظاهرة، فالنقاب عند المسلمين مثلا كان يحافظ على صفاته الظاهرية في مرحلة ما، لكن الجوانب السلوكية المرتبطة به لحقها التحريف مع تباعد الأجيال، حيث كان النقاب أو الحجاب عموما دلالة على العفاف وصون المرأة نفسها من العلاقات خارج إطار الزواج، ودلالة على الالتزام الديني والاحتشام، لكن مع ضعف حضور العقاب الاجتماعي والانفتاح الذي شهدته بعض الدول العربية خاصة بعد الاستعمار، تحول النقاب أو الحجاب إلى مجرد سلوك يعبر عن الأعراف والتقاليد، ولا يعبر عن السلوك الواقعي. إلى أن تجلى هذا الانحراف السلوكي في الظاهر أيضا، ليطال الشكل الظاهري للنقاب والحجاب، فيتغير مظهره بالتدريج من عباءة إلى مُلاءة ومن تغطية كل الرأس إلى الاكتفاء بنصفه فقط، وهكذا بالتدريج حتى تم إزالته بالكلية مع انتشار الأيديولوجيات الحديثة وتبنيها من قبل الدولة، التي سلبت المجتمع حقه في العقاب. فمع ضعف زخم ممارسة تلك

السلوكيات الظاهرية وبالتوازي مع خفوت الوازع والدوافع النفسية، وغياب الأسباب الملزمة أو نسيانها أو الاستهانة بتجاوزها أو ضعف تطبيق النظام العقابي المرتبط بها، حدث هناك فراغ في منظومة القيم والمفاهيم وتسبب في تشوه التصورات والمقاييس المعيارية للأمور، مما يسمح بظهور المتناقضات في المجتمع، فالفراغ يولد النقيض غالبا، وإن لم يملئ الفراغ بما هو إيجابي فإنه يملئ بالنقيض السلبي. ولهذا فإن المجتمعات عندما تصل إلى ذروة دورتها الحضارية، يكون مصيرها الانهيار، وأول بوادر هذا الانهيار هو انصراف الأجيال المتأخرة بشكل مفرط إلى ما هو حديث، ونسيان ما هو تراثي وتقليدي، والغفلة عن تقييد الأسباب بالمسببات وجعل كل الأمور في قفص التشكيك وكل القواعد قابلة لاحتمال النفي أو الإثبات، دون الرجوع إلى الأصول والثوابت، أو على الأقل محاولة تصحيح أو إعادة البناء، ومن هنا يبدئ الخلل وتنشأ الانحرافات الاجتماعية، مما يتسبب في ظواهر غير متوقعة كانت كامنة وخاملة عندما اختفت أسباب ظهورها. وبالتالي انحرف التصور والفكر البشري من عبادة إله أعظم من أن يكون صنما أو كوكبا أو انسانا، إلى عبادة من هو أدنى من الإنسان نفسه، فحتى لو كانت فكرة الدين أو وجود الله اعتقادا مجزوما به في أغلب المجتمعات، إلا أن هذا لم يجعلها محمية من الانحراف، خاصة وأن الإنسان أحيانا قد يربط بعض الأمور بما هو مادي، وهذا سيؤثر في شكل الظاهرة أو المفاهيم المرتبطة بها تأثيرا كليا. أضافة لذلك أن الإنسان لا يستطيع إدراك الحقيقة المطلقة، مما يجعله يدخل في حالة التفكير النسبي، وهو ما يجعله متجرئ على الاجتهاد، وهذا الاجتهاد رغم كونه حاجة بشرية لإيجاد الحلول لبعض الإشكاليات، إلا أنه اجتهاد قد لا تطابق نتائجه المصلحة الاجتماعية والانسانية الحقيقية، وهذا بطبيعة الحال يولد ظواهر منحرفة سواء على مستوى الفهم أو التصور وحتى السلوك، مثل ما يقع في بعض البلدان من زيارة المقابر وعبادة الأضرحة وبعض المعتقدات في السحر، وهذا لا ينطبق على المعتقدات فقط بل حتى على ما يتعلق بالترفيه والأدب والفنون وغيرها.

إن كل تلك الظواهر يكون منبع وجودها منبثق من غرض خدمة قصد معين، وقد يكون يحقق المصلحة في أول الأمر، إلا أنه ينحرف بمرور الوقت حتى يصبح في بعض الأحيان نقيض المقصد الذي وجد من أجله أولا. فالمسرح والفن مثلا نشأ لغرض نشر الأفكار الراقية ولتعظيم من شأن القيم أو الحكمة، وكل هذا انبعث بالأصالة من الحكاية والأساطير المروية التي كانت وسيلة لتعليم وتلقين القيم والفضائل والتعريف بالحكم، بينما في العصر

الحديث فقد أصبحت هذه الفنون تساهم بشكل كبير في الانحراف الاجتماعي، حيث أصبحت وسيلة لتشويه التصورات والتشكيك في القيم والثوابت، وزرع نزعات الاختلاف بين أفراد المجتمع، خاصة وأن الفن اليوم أصبح مرتبطا سلوكيا بما هو لا أخلاقي وبكل ما هو تمرد على القيم الإنسانية، وهذه الظاهرة تطرح علينا إشكالا مفاده كيف للإنسان أن يقوم بصياغة مظاهر التمرد على قيم تخدم وجوده كإنسان؟

لقد ارتبط المجال الفني وطبقة الفنانين في العصر الحالي بمظاهر لا أخلاقية، كالدعارة والمخدرات والخيانة الزوجية...، كما أنه أصبح أداة لتشويه التصورات ونشر الإشاعات والسيطرة على عقول البشر، ونشر القيم المخالفة لكيان الإنسان، فقد قال ماركس قولته الشهيرة إن الدين أفيون الشعوب، وحق له ذلك كونه كان في عصر يستعين فيه السياسيون والقادة بالكنيسة لتغطية على فسادهم، ويستخدمونها كأداة لإرضاخ الشعب، ولكن لو كان ماركس بيننا اليوم ورأى كيف يستخدم الفن والرياضة والإعلام لتخدير الشعوب، ولتشويه تصوراتهم وتغيير قناعاتهم، لكان له رأي أخر، ولربما طلب الاعتذار من رجال الدين. فقد تم ابتكار قديسين جدد وهم الفنانين والمغنين والممثلين وحتى الراقصين والرياضين، فوسائل الفنون التي كانت ترمز للرقي الحضاري يوما ما، أصبحت وسيلة للانحطاط اليوم، خاصة بعد هذا الانحراف الذي شهدته من حيث الخدمات التي تقدمها للقوى المتسلطة من جهة، ومن حيث أن هؤلاء المشاهير لا يمتلكون أي مقوم من المقومات الأخلاقية أو حتى الثقافية، التي تجعل من مواقفهم على الأقل مبنية على منطق معرفي، وللأسف فرغم ذلك تنصب لهم المنابر وتعقد لهم المؤتمرات وتفتح لهم المجالس، وكأنهم قدموا للبشرية إنجازات عظيمة، وبالتالي أدى هذا الإفراط في رفع من شأن هذه الفئة إلى انحطاط المستوى الفكري للمجتمعات وانحطاط طموحاتها، وهذا يكون بمثابة عامل مساعد يزيد من خصوبة البيئة الاجتماعية لتولد ظواهر الانحراف.

قد يظهر الفن وكل ما هو ترفيه بصورة تلقائية في ظرفية اجتماعية مميزة، تبرز فيها الحاجة إليه، وهذا يعني أن هذه الفنون يمكن أن تكون ظواهر أصلية منبعها الطبيعة الفطرية للإنسان، أما الانحراف فيها فهو انحراف سلوكي وتصوري متولد عن ظاهرة أصلية خضعت للانحراف والتعديل خدمةً لرغبات فئة اجتماعية، أو أنه انحراف نتيجة الإفراط في الابتكار أو الاجتهاد أو لتغلب الرغبة في النجاح، أو نتيجة للإفراط في استخدام الفنون كأداة للحصول على الموارد فخضعت طبيعيا لمنطق المنافسة، مما أظهر الحاجة للابتكار

والتغيير من أجل جذب الناس، وهو ما تجسد في ظهور مظاهر الإغراء والإباحية وتناول المواضيع الحساسة، وهذا قد ظهر جليا في مراحل تطور صناعة السينما في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت المنافسة والرغبة في تحصيل الإرادات الكبيرة عامل تحفيز للمنتجين والمخرجين من أجل تجاوز الحدود الأخلاقية، وتوجه بالتدريج نحوى الإباحية، وقد خاض أنصار القيم الأخلاقية من مجتمع مدني وكنيسة ولجان الرقابة، صراعا طويلا مع المنتجين السينمائيين والمخرجين في خمسينيات القرن الماضي، من أجل الحفاظ على المظاهر الأخلاقية والحفاظ على الذوق العام، لكن الصراع انتهى بطبيعة الحال بانتصار أنصار الإباحية في أواخر الستينات والذين شكلوا لوبيا ضاغطة كونها أصبحت تشكل قطاعا رأسماليا ضخما، وهذا أعطاها سلطة امتدت إلى السلطة السياسية، فَعَلَت فوق سلطة الأخلاق والقيم، خاصة في بيئة الحاكم فيها هو رأس المال، وكل هذا يشكل تراكمات معرفية أدت إلى الحال الذي نحن عليه اليوم، من انهدام للقيم الاجتماعية والفكرية بل واهمال المعارف العلمية أيضا.

ومن بين المظاهر التي تعرضت للانحراف أيضا الزواج، فالزواج ظاهرة أصلية يفرزها قانون طبيعي وهو ضرورة وجود ذكر وأنثى، ونظرا لطبيعتنا البشرية الفطرية التي تفيض بالميولات العاطفية، كان الزواج هو المظهر الطبيعي الذي أفرزه قانون الجنسين، لكن تعرض الإنسان إلى ضغوط شهواته والميولاته التي انحرفت لأسباب عدة، إما لوجود صعوبة في الزواج، أو وجود عدم اتزان غريزي ونفسي في نفوس الأفراد نتيجة الاستثارة المفرطة، جعل الإنسان ينحرف بتصوراته حول شكل العلاقة بين الذكر والأنثى، والبحث عن بدائل ليستطيع تلبية احتياجاته بشكل أكثر سهولة، أي أن هذا الانحراف أفرزه تفاعل الأفراد مع واقعهم، فنتج عن ذلك ظهور مظاهر منحرفة من العلاقات، كالدعارة والعلاقات الرضائية، وتم إعطاء ذلك بُعدا معرفيا وفكريا في محاولة لتبرير هذا الانحراف، لذا ظهرت أفكار التحرر والحريات الفردية، وبالتالي انحرف شكل العلاقة بين الرجل والمرأة من علاقة ترابط بموجب المسؤولية المتبادلة، إلى علاقة يمكن أن تتخذ أي شكل أخر مادام مبني عن النفعية المتبادلة، كأن تكون علاقة معاملة مادية كما في حالة الدعارة أو علاقة استغلال و نفعية خالصة كما في العلاقات الرضائية، أو علاقة تعاونية كما في حالة المعايشة، وأحيانا تتستر بستار العلاقة التضامنية خاصة في بيئة الصراع الشديدة، التي يكون فيها الأفراد على مستوى من الإدراك بواقعهم القاسي الذي لا يسمح بإنشاء علاقة

زوجية طبيعية، فتنشئ علاقات عشوائية كردة فعل من أجل التخفيف من قساوة الظروف، وقد يكثر ظهور هذا الشكل من العلاقات خلال الحروب.

لكن استمرار هذه الظواهر المنحرفة لمدة طويلة في المجتمع يعطيها فرصة لتترسخ فيه، خاصة إذا تم تبني إطارها الفكري من قبل النخب المؤثرة في المجتمع، أو تم تعطيل أو كبح العقاب الاجتماعي، مما يخلق نوعا من التطبيع مع الظواهر المنحرفة ويعطيها صلاحية الوجود والاستمرار دون أي مقاومة اجتماعية، لتتحول بمرور الوقت إلى مظهر اعتيادي وعرفا اجتماعيا بل وأحيانا قد ترتقي لتصبح مسلمات اجتماعية عندما تختفي كل تلك مظاهر الرفض من الذاكرة الجمعية.

ب-**الظواهر المتطورة** : أو المطوَّرة أو مظاهر التطور، وهي ظواهر متولدة عن الظاهرة الأصلية، والتي كانت متشكلة على شكل بدائي أو مبسط، لتصبح مع مرور الوقت أكثر دقة وأكثر تعقيدا، أو يمكن أن تكون معقدة وصعبة في شكلها البدائي ثم تصبح أكثر بساطة وسهولة بعد تعرضها لعوامل التطور مع مرور الزمن، ولا يمكن اعتبار هذا النوع من الظواهر كمظهر من مظاهر التطور، إلا إذا كانت ماتزال تحافظ على الغيات والمقاصد والمصالح الاجتماعية والإنسانية، التي كانت تخدمها الظاهرة الأصلية، ويجب أيضا أن تكون منضبطة بالضوابط الثابتة ولا تعود على أي مسلم من المسلمات الإنسانية بالضرر، فالبشر وإن كانوا يوصفون بالقصور والنقص في بعض الجوانب كإدراك الحقيقة وإدراك العدل والمصلحة، إلا أنهم قد يصيبون في تطوير كثير من الأشياء التي تعود بالنفع أو تزيل الضرر. فمادامت رغبة الإنسان في تجديد وتطوير وتحسين ظروف عيشه موجودة، فإن الإنسان سيظل يجرب ويبتكر ويبدع وينحرف ويتطور، ولعل الكثير من الدارسين أو المنظرين في مجال الظواهر الاجتماعية أغفلوا التفريق بين الظواهر المنحرفة عن الأصل والظواهر التي تطورت من الأصل، لأنهم اعتبروا كل تلك التغيرات التي تتعرض لها الظواهر، ليست سوى عبارة عن تطور دون وضع أي معايير لما يمكن اعتباره تطورا وما يمكن اعتباره انحرافا، وهذا التصور الذي يسود لحقبة طويلة كان له أثر سلبي على اتجاهات الفكر في علم الاجتماع، وكذلك على طرق الإصلاح الاجتماعي، بل وحتى على القوانين المنظمة للمجتمع وعلى الأعراف المستحدثة حديثا، فمن يرى أن التغيرات السلوكية في المجتمع والتغيرات التي تطرأ على بعض الظواهر كلها تدخل في دائرة التطور، فإنه يرى بناء على ذلك أن ارتفاع نسبة استهلاك المخدرات مثلا بعد أن كانت مرفوضة اجتماعيا،

هي أيضا مظهر من مظاهر التطور في السلوك البشري، وهذا التصور ينزَّل أيضا على القوانين حيث إنه يتم تغييرها أو تعديلها لتصبح ملائمة لهذا الواقع، فيتم ابتكار قوانين تسمح باستهلاك المخدرات بحجة تزايد أعداد المستهلكين لها. وهو نفس الأمر الذي حدث مع الدعارة والعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، حيث تم تكييف القوانين والأعراف لتتلاءم مع الواقع الذي انتشرت فيه هذه الممارسة في جميع الشرائح الاجتماعية، من علية القوم إلى أدناهم، دون الأخذ بالاعتبار أن الغاية في رفض هذه الظاهرة أو تلك منذ البداية، إنما هو لغاية مصلحية أو لغاية إزالة ضرر اجتماعي ما، وليست الغاية من رفضها كون أغلب المجتمع لا يمارس ذلك السلوك. ولهذا فالسرقة تبقى دائما فعلا إجراميا في كل العصور والحقب حتى ولو أصبحت هي المهنة السائدة في المجتمع. فمقياس ما هو تطور أو انحراف لا ينبني على أهواء المجتمع أو على كثرة من يمارس أو يتقبل تلك الظواهر، وإنما لابد عندما نريد تصنيف ظاهرة ما على أنها ظاهرة متطورة، أن ننظر قبل ذلك إلى أثرها وعلاقتها بالظاهرة الأصل وغاياتها ومقاصدها، فالاستجابة لأهواء الإنسان لا يمكن أن تكون فيها مصلحة دائما، ومن الطبيعي أن الإنسان إذا استهوته الرغبة في الاستمتاع بشيء ما، فسيحاول تكييف القوانين والأعراف لتسمح له بهذا الاستمتاع حتى لو كان في ذلك ضرر، فكثيرا من الرجال مثلا قد يستمتع بالعلاقات مع القاصرات، ولو فرضنا أن أغلب الرجال يميلون لذلك، فهل هذا يعطينا الحق بأن نعدل على قوانيننا لتسمح لنا بهذا السلوك؟ طبعا لو فعلنا هذا فهو حرفيا ليس تطورا، وإنما هو انحراف واتباع للميولات النفسية والأهواء الشهوانية، ولا علاقة له من قريب أو بعيد بالمصلحة الاجتماعية.[111]

وبالتالي فإن تلك التوجهات الفكرية التي تعتبر كل الظواهر تنشأ وفق نسق خطي هو توجه خاطئ، فالنظرية القائلة بأن الإنسان دائما في تطور مستمر نظرية بعيدة عن الواقع الملموس، ولابد من مراجعتها وقد بينا كيف أن الظواهر المنحرفة إنما هي ظواهر خارجة عن المقصد الأصلي للظاهرة الأصلية، وبالتالي فإننا لا يمكن أن ندخلها في سياق التطور لأنها أصبحت تناقض أو تخالف الظواهر الأصلية، فهي لم تحسنها أو تجعلها أكثر عدلا أو أكثر تحقيقا للحق أو أكثر كفاءة أو أكثر جلبا للمنفعة العامة أو حتى الخاصة، وفقا للضوابط الأخلاقية أو الإنسانية، وإنما جعلتها أكثر تشوها.

---

111 {ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن ۚ بل أتيناهم بذكرهم فهم عن ذكرهم معرضون} القرآن الكريم سورة المؤمنون الآية 31

وبالتالي يمكن القول: إن الظواهر المتطورة هي التي تعزز مفاهيم وتصورات وقيم ومقاصد الظاهرة الأصلية، فظاهرة العمران عرفت تطورا كبيرا خلال تاريخ البشرية والذي كان مرتبطا غالبا بالظروف الطبيعية وكذلك عوامل الحرب والسلم، إلا أن التركيز على قوة العمران وصلابته لم تكن فكرة منحرفة، فظاهرة السكن عموما هي ظاهرة قديمة منشأها فكرة التجمع والأمن والاستقرار والتستر للحصول على الخصوصية، لكن مع الوقت أصبح هاجس الأمن هو الدافع الأساسي للبشر من أجل تطوير شكل البناء، وهذا أثر على قوة وصلابة وحجم الأبنية وعلى المواد المستخدمة فيها، بل وحتى على الاشكال الهندسية المعتمدة، بل إن بعض المجتمعات قامت باستغلال بيئتها الطبيعية لتحقيق هذا الغرض، فكانت الجبال تعد عنصرا مناسبا لتحقيق هذه الغاية، ومن الخطأ القول: أن الأسوار الصخرية مثلا كان الغرض منها إظهار القوة أو الفخر، لأن مساعي الإنسان نحو تحصيل الحاجة الضرورية تكون بدايتها بسيطة بعيدا عن كل ما هو تحسيني، ولهذا أقول: إن ظاهرة الأبنية الحجرية إنما هي ظاهرة متولدة عن الظاهرة الأصلية وهي السكن، لكونها تخدم نفس المقصد الأصلي، وظهور الأسوار فيما بعد وارتفاع الأبنية هو أيضا امتداد لهذا المقصد، أما الأمور التحسينية كالزخرفة وتنوع الأشكال الهندسية المعقدة وكل ماله علاقة بالجمالية والافتخار، فهو مرحلة متقدمة من الحضارة يكون فيها المجتمع حينها قد حقق أقصى غايته في الاستقرار والأمن، ولا يمكن عكس هذا النسق التطوري وإن كان حصوله واردا أحيانا، إلا أنه شذوذ غير منطقي، فلا يمكن تصور مجتمع ما يهتم ببناء ملاعب كرة القدم مثلا أو يهتم بزخرفة الشوارع وتزيينها، في حين أنه لا يستطيع تأمين الغذاء أو أنه لم يستطع أن يؤمن الأرض التي يعيش عليها، فالمجتمعات الطبيعية ترتقي بشكل تلقائي من المظاهر الضرورية إلى المظاهر التكميلية أو التحسينية ولا يمكن العكس، فتحقيق المسلمات أو تحصيل الأسباب التي تؤدي إلى تحقيقها أولوية لا يمكن تجاوزها حتى لو كان المجتمع يمتلك تقنيات كبيرة ومتطورة، ولهذا نقول: إن تطور العمران هو متولد عن الحاجة الأصلية للسكن المحقق لغاية الأمن والاستقرار. ولهذا نرى أن اختفاء زخرفة الأبنية التي كانت سائدة في خلال الحقبة الملكية في أوروبا مثلا وبعض البلدان العربية، كانت إشارة إلى تدني في مستوى الرقي الحضاري، فبعد أن كانت المجتمعات وصلت إلى مرحلة تهتم فيها بما هو جمالي، انخفض سقف تطلعاتها إلى الاكتفاء بما هو ضروري فقط، وهذا لا يشير إلى وجود تطور في المعمار بل هو العكس، حيث امتازت أغلب الأبنية في حقبة الجمهوريات

بالتجريد والخطو المستقيمة والأشكال الهندسية الأولية دون أي إضافات، بالإضافة إلى تقلص مساحات السكن. وهذا كان تعبيرا واضح عن العقلية التسلطية للأنظمة العسكرية والأيديولوجية المتحكمة في كل الشيء، والتي لا تعطي للشعب مجالا للرفاهية.

وما قلناه هنا عن ظاهرة السكن يمكن قوله أيضا عن تطور ظاهرة السقي والري وتطور ظاهرة الزراعة، بل وحتى الأسلحة والتروس وألات الرمي والأدوات المساعدة في عملية البناء ونقل الأثقال، وتطور وسائل التنقل وغير ذلك من ظواهر التطور التي تخدم مصلحة الإنسان، كما أن تطور فكرة الإله من فكرة تعدد الآلهة إلى فكرة توحيد إله واحد إذا ما اعتبرنا أن هذا نوع من أنواع التطور، فهو عبارة عن تغيير فكرة أو تصور ما، من شكله المنحرف ليعود إلى شكله الأصلي الذي يحقق الغاية الأصلية من فكرة وجود الله، وهي إدراك حقيقة مصدر الوجود وإدراك مصدر القوانين الطبيعية التي تحكم هذا الوجود، حيث تبدو فكرة وجود "الله الواحد" هو مصدر كل هذا الوجود أكثر منطقية من تعدد الآلهة، فلو فرضنا صحة فكرة التعدد لما كان هناك استقرار في الكون، لأن جواز التعدد يعني جواز الاختلاف، وهذا الاختلاف لابد وأن ينشأ عنه انقسام في الكون ليحتفظ كل إله بما يملك من الخلق، أو لكان هناك صراع بين الآلهة حول الملك.[112] وبالتالي ففكرة توحيد الله تتسق مع فكرة وحدة الكون واستقراره وثبات قوانينه وتوازنه، بل حتى الشكل المُوحَّد الذي خلق عليه الإنسان إنما يدل على أن الخالق واحد، وبالتالي فإن تطور فكرة وجود الله من تعدد الآلهة إلى فكرة وجود إله واحد هو بحد ذاته رقي بالفكر والتصور البشري، ليصبح تصورا أكثر منطقية ليتوافق حتى مع الواقع المشاهد بعيدا عن التناقضات المنبعثة من الاساطير. وحديثي هنا عن هذه القضية بهذا الشكل هو حديث موضوعي أجنح فيه نوعا ما إلى التجرد بعيدا عن ثوابت العقيدة فيما يخص مصدر الأديان، لكن رغم ذلك لابد أن نكون منصفين حينما نناقش هذه القضية، خاصة حينما نتطرق بالبحث في صفات الله وأفعاله وقدرته، أو في مصدر فكرة وجود الله عموما، سواء كانت فكرة فطرية أو كانت فكرة خارجة عن الفطرة، وأيضا هل الفكرة الدينية فكرة إصلاحية وتقويمية مصححة للمفاهيم السابقة، أم هي مجرد أفكار إبداعية جديدة؟ لكن ولكونها فكرة اتخذت شكل ظاهرة متكررة بين فترة وأخرى في التاريخ البشري، حيث تظهر كلما انحرفت

---

112 {ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذاً لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان الله عما يصفون} القرآن الكريم سورة المؤمنون الآية 91

المجتمعات عن الفكرة الأصلية، يمكن القول أن الفكرة الدينية فكرة تصحيحية وإصلاحية، فكما قلنا سابقا أن الانحراف يكون حاضرا بشكل كبير في بيئة الصراع، وهو الذي يمثل البيئة البدائية والمتخلفة بعد وصول المجتمع إلى مرحلة الذروة ثم تتعرض للانهيار، فتظهر بعدها الأفكار التصحيحية والاصلاحية كأنها أفكار ثورية جديدة، خاصة إذا كانت بيئة الصراع تلك قد استمرت لفترة زمنية طويلة، حيث أصبح المجتمع في حالة فراغ معرفي وثقافي، ومنقطع عن الأصول الفكرية، وفقد الأسباب المرتبطة بمسبباتها ليظهر المجتمع وكأنه انبعث من جديد، أو كأنه تطور من الناحية الدينة والفكرية، لكن وعلى العموم لابد وأن نعتبرها كذلك ما دامت انطلقت من مرحلة البدائية وهي حالة التخلف التي شهدها المجتمع، حتى لو كان هذا المجتمع قد وصل إلى مستويات متقدمة في التطور التقني المادي.

ت-الظواهر الموازنة: وهي تلك الظواهر التي تنشأ بطريقة تلقائية وطبيعية في المجتمع لتحقيق التوازن الاجتماعي، بعد ظهور ظاهرة قبلها عادت على ذلك التوازن بالضرر، فالمجتمع مثل الجسد كلما ظهرت ظواهر تمس بنظامه أو استقراره انتفض لمقاومة هذه الظواهر وإصلاح الخلل. وهذه الانتفاضة لا يمكن أن تكون إلا في مجتمع حر ومتوافق على مبادئ موحدة وثابتة، أو أن يكون مجتمعا حرا لا يُفرض عليه رأي لا من جهات خارجية ولا من سلطة عليا، وقد نلاحظ في عصرنا الحالي ضعف التدخل الاجتماعي إن لم نقل أنه أصبح منعدما، وذلك بسبب التطور الذي لحق بهيكل الدولة وأجهزتها وتغيير التصورات حول مفهوم التجمع البشري عموما، حيث أصبحت الدولة ومؤسساتها أكثر هيمنة. وبالتالي فإن المجتمعات الحديثة أصبحت غير قادرة على فعل ما كانت تفعله المجتمعات السابقة من تطبيق للقيم والقواعد الأخلاقية والمعاقبة على مخالفتها، مما أدى إلى بروز اختلالات كبيرة في المجتمعات المتحضرة، لكونها مقيدة بالقوانين وتفريعاتها ومقيدة بالخلفيات الأيدولوجية لنخبها، ومقيدة بالتسلسلات الإدارية والمساطر، فهي غير قادرة على إصلاح نفسها بنفسها، وهذا راجع إلى أن نظام الدولة الحديثة الذي يجنح إلى السيطرة بطبيعته، لا يسمح بنشأة أي تيارات فكرية أو تصورات تتعارض مع توجه الدولة ومصالحها، ليعطي الأولوية المطلقة لمصلحة الدولة ونخبها وليس لمصلحة المجتمع ككل. وبالتالي يظل المجتمع يعيش في انفلاتات وتناقضات وصراعات فكرية وانقسامات تفكك المجتمع، إلى أن تتلاشى قوانينه الأخلاقية والقيمية والعرفية، ويصبح المظهر السائد فيه هو الانحراف.

إن ظهور الظواهر الموازنة يعد كردة فعل اجتماعية لتصحيح الأخطاء وتصويب المفاهيم أو تقويم السلوكيات الاجتماعية، أو لإحداث بدائل جديدة لحل المشاكل المتراكمة في المجتمع، فمثال ذلك أن المجتمعات كانت تعيش في فترة ما حروبا كثيرة، وهذا كان يؤثر بشكل كبير على عدد الأفراد في كل مجتمع، حيث تقل تلك الأعداد بشكل كبير وبسرعة، ولهذا نجد أن بعض هذه المجتمعات كالمجتمعات العربية التي عايشت هذه الظروف طورت ظواهر اجتماعية تمكنها من الحفاظ على توازن نموها الديموغرافي، وبالتالي ظهرت ظاهرة تعدد الزواجات وظاهرة "التسري"[113] مما مكنها من الحفاظ على وثيرة الإنجاب والتكاثر، بل إنها كانت حلا لمشكلة وجود فائض في أعداد النساء الذي يتسبب فيه موت الرجال أثناء الحروب، وأيضا لتجنب الفساد الأخلاقي الذي كان يعد عارا يلحق بأهل المرأة وقبيلتها. **فالمجتمع في بيئته الطبيعية يتصرف كجسد الكائن الحي الذي تحفزه غريزة البقاء فيشفي نفسه بنفسه لكن دون قصد واعي من أفراده.**

ومن بين تلك الظواهر أيضا لباس النقاب عند المسلمين، حيث أنه ظاهرة متولدة لشيوع الاعتداء والتحرش بالنساء[114]، نظرا لدوام تعرض الرجال للإغراء والاستثارة الغريزية من قبل النساء المبرزات لمفاتنهن في بيئة منحلة أخلاقيا،[115] وهو ما يعمل كمهيج خارج يحدث ضغطا نفسيا يقوي شدة الدوافع والتي ستحتاج بعد تراكمها إلى الخروج كسلوك، وهذا أمر معروف حتى في الطب النفسي، بمعنى أخر أن البيئة الاجتماعية هي بيئة غير صحية وتعود بالضرر على التوازن النفسي، وهو أمر مشاهد في واقعنا الحالي. بالإضافة لتغلغل بيئة الصراع في هذه المجتمعات، مما جعل الضرورة تدعو إلى الفصل والتفريق بين المرأة العفيفة التي تصون نفسها وترفض بأن تكون عرضة لأي تحرش أو اعتداء ولا ترغب في إثارة

---

[113] التسري : هو اتخاذ السرية. يقال: تسرى الرجل جاريته، وتسرى بها إذا اتخذها سرية، وهي الأمة المملوكة يتخذها سيدها للجماع..

[114] {يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما} القرآن الكريم سورة الأحزاب الآية 59

[115] {وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن أو آباء بعولتهن أو أبنائهن أو أبناء بعولتهن أو إخوانهن أو بني إخوانهن أو بني أخواتهن أو نسائهن أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعا أيه المؤمنون لعلكم تفلحون} القران الكريم سورة النور الآية 31

انتباه الرجال أو إغرائهم، وبين المرأة التي ترغب في إغراء الرجال وإثارتهم من أجل الحصول على اهتمامهم ولفت أنظارهم، وهذا الأمر يدركه المجتمع حتى في وقتنا الحاضر، خاصة في الدول الغربية المنفتحة التي أصبح ينتشر فيها الإسلام بشكل كبير، ومع انتشار مظاهر الإسلام ظهر اختلاف في الآثار التي تخلفها سلوكيات النساء. كما من شأن حرص المرأة على التستر وعدم الظهور بمظهر إغرائي أن يحفظ التوازن الغريزي للأفراد، حيث يجنبهم دوام التفكير في غرائزهم التي تستفز سلوك التحرش فيهم، ويجنبهم الانحرافات التي تؤثر على أخلاقهم ونظامهم الاجتماعي، وهو ما يمس بالأمن والسلم الاجتماعي بالتبعية، فلو تم السماح للميولات النفسية والشهوات بالسيطرة على المجتمع، فلن تبقى هناك أي خصوصية في العلاقات بل لن تكون هناك علاقات سوية بمفهومها المسؤول والالزامي، وهذا بدوره يهدد منظومة الأسرة والمجتمع ككل.

ولهذا أقول: إن وعي الأفراد بمسؤوليتهم الاجتماعية اتجاه بعضهم البعض، يدفع وبتلقائية تامة نحو احداث سلوكيات تخفف من هذا الانحراف أو تضبطه، أو إحداث نوع من العوائق تحول دون انتشاره حين يتبث للأفراد أن أثر هذا السلوك أو ذاك هو أثر فاسد، لتبدئ تتبلور مع هذا الإدراك أنواع من السلوك المضاد الذي يكون الغرض منه إعادة التوازن الاجتماعي سواء بقصد أو من غير قصد، فالنقاب ظاهرة غايتها لعب هذا الدور وهو تعبير من المرأة عن إدراكها للمسؤولية التي تتحملها اتجاه افراد المجتمع الذي تنتمي إليه، وأن الواجب عليها تجنب أن تكون سببا في فساد أو انحراف بعض أفراده.

ومن ذلك أيضا السلوك التضامني أو التكافل الاجتماعي، كرعاية اليتيم والإنفاق على العجوز أو الأرامل أو العاجز، إنما هو أيضا يدخل في هذا السياق إلى حد ما، ففي بيئة الفقر وندرة الموارد التي تحدث كظاهرة طبيعية تدفع المجتمعات إلى ابتكار أو احداث سلوك تضامني للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي من جهة، ومن جهة أخرى لإعادة التوازن في توزيع الثروة، فلا يعني أن يكون الإنسان قادرا على كسب قدر كبير من الثروة أنه سيكون بعيدا عن المسؤولية اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، بل إن ثروته بحد ذاتها إنما هي نابعة في الأصل من المجتمع، واستقرار المجتمع يصب في مصلحته، فالأغنياء الذين يستولون على الثروة ولا يخصصون قدرا منها للمجتمع هم أشبه بزمرة من المحتكرين، مما يعني أنهم يساهمون في خلق بيئة من الفقر أحيانا بشكل مباشر وأحيانا أخرى بشكل غير مباشر، ولهذا درج في المجتمعات أن يكون للأغنياء مساهمة في استقرار المجتمع، وذلك من خلال

الهبات أو تمويل الحروب أو إنشاء المباني أو تأمين الغذاء إلى غير ذلك، وفي بعض المجتمعات التي بلغت في مرحلة ما مستوى متقدم من الرقي الإنساني كان السلوك التضامني هو عنصر أساسي في البناء الاجتماعي والاقتصادي، حيث يلتزم كل فرد بالمساهمة بجزء من ماله الخاص ويتم توزيع هذا المال على الفقراء والمحتاجين، وهذا السلوك إنما هو ظاهرة موازنة ظهرت لغاية التخفيف من المشاعر المحتقنة في نفوس فئة عريضة من بسطاء الناس، وتخفف من ذلك الصراع الحاصل بين الأغنياء والفقراء، كما يقلص الفجوة بينهم ويعزز الأمن والسلم والانتماء الاجتماعي، وهذا كان يعد أمرا بديهيا في الحقبة التي كان يسود فيها الإسلام من خلال نظام الزكاة والحبوس والأوقاف والهبات والصدقات، فلم يكن هناك مفهوم البقاء للأقوى أو للأصلح أو أن الفقير يستحق أن يكون فقيرا بحجة أنه لا ينتج، أو أن الضعيف عالة على المجتمع، بل كان هناك نوع من التماس الأعذار للناس والرأفة بهم والتعاطف مع المحتاجين واعانة الفقير حتى يغتني، وبهذا أمكن الارتقاء بكثير من الأفراد من الطبقة الفقيرة إلى الطبقة الوسطى على الأقل، لتنخفض نسبة الفئة المعدمة بالتدريج، وهذا يرجع إلى حصول نوع من التوازن، فلم تعد الثروة حكرا على طبقة ما دون أخرى، وما ذكرناه هنا ليس سوى بعض الأمثلة على الظاهرة الموازنة لا على سبيل الحصر.

إن ما يثير الاستشكال في هذا النوع من الظواهر هو كونها لا تأتي دائما على وجه إصلاحي او مصلحي، بل إنها قد تأتي أحيانا على شكل انحراف اجتماعي، فالعبودية مثلا كانت عبارة عن ظاهرة موازنة في بيئة وحقبة كانت تكثر فيها الحروب التي تتسبب في تشريد فئة كثيرة من الناس، خاصة في تلك الحقب التي كان يعد فيها الجوع هو العدو الأول للبشرية، وكان أكثر المتضررين منها هم النساء والأطفال، ولتضمن تلك الفئات المشردة بقاءها كان ينبغي عليها تقديم تنازلات، وهذه التنازلات ضيقت من مجال حريتها إلى أن تحولت لشكل عبودية، والتي اعتبرت في مرحلة ما بالنسبة لطائفة كبيرة من الناس ومن الذين فقدو كل شيء نعمة كبيرة، فهذا الإنسان الذي تقبل فكرة أن يكون عبدا، لابد وأنه لم تكن لديه خيارات أخرى، وهذا الاضطرار الذي واجهته هذه الفئة من الناس في تلك الحقبة هو نفسه الاضطرار الذي يواجهه كثير من الناس في عصرنا الحالي، من الذين يضطرون إلى التنازل عن عيشهم بكرامة في بلدانهم الأصلية، ليهاجروا إلى بلدان غريبة عنهم راضين بالعيش في مذلة. فالمسألة لا تتعلق بالإجبار على العبودية أو اختيارها، وإنما تتعلق أساسا بالظروف الاجتماعية السائدة، فالعبيد حينها كانوا يعتبرون ذلك الوضع فرصة لهم للهروب

من قسوة الحياة وندرة الموارد واحتمالية الموت، وفي نفس الوقت ينفق الأغنياء جزءا من ثروتهم على عيش هؤلاء العبيد ليتسنى لهم الانتفاع بخدمتهم، إلا أن البشرية وكما جرت به العادة انحرفت وتمردت على الضوابط والالتزامات، فتحولت تلك العلاقة بين العبد والسيد من علاقة منفعة متبادلة إلى علاقة سيطرة واستبداد وإذلال، وهذا الانحراف والقسوة التي أصبح يمارسها السادة، هي ما أشعل ثورات العبيد في ما بعد، ومثلت البيئة الحاضنة لأفكار التحرر، وإلا لكنا سنعيش مرحلة مختلفة من مراحل التطور البشري.

ومن ذلك أيضا انحراف الزواج من علاقة شرعية ذات التزام ومسؤولية إلى علاقة غير شرعية وخارج إطار نظام الزواج، أو ما يسمى العلاقات الرضائية، فهذا النوع من العلاقات بين الجنسين كان الدافع الأساسي في ظهوره هو تلك الميولات النفسية والحاجة لتفريغ الكبت الغريزي، الذي أصبح تفريغه متعسرا عن طريق الزواج والعلاقة الشرعية، إما بسبب الظروف الاجتماعية، كدخول المجتمع في مرحلة بيئة الصراع التي تندر فيها الموارد المرتبطة بتوفير الحاجيات الضرورية للزواج، كالعمل أو الوظيفة والدخل القار والسكن، وهذا ترتب عنه تأخر سن الزواج مما أثر على نفسية الأفراد، فدفع بهم إلى البحث عن طرق أخرى لتلبية هذه الحاجة، وهذا تسبب بدوره في ظهور السلوكيات المنحرفة، إلا أن هذا السلوك وإن كان سلوكا منحرفا وله ضرره على المجتمع لكن لو نظرنا إليه من وجه أخر، فسنجد أنه يدعم الاستقرار والتوازن الاجتماعي في ظروف استثنائية، ففي مثل هذه البيئة التي وصفناها أنفا يميل النساء للتصرف بشكل أكثر إغراء، تعبيرا عن ما يعانينه من الكبت وأملا في الظفر بالرجل المناسب، وبطبيعة الحال في ظل الأزمة الاجتماعية فإن أمالهن تتراجع وتتدنى، فيتحول سلوكهن من كونه إغراء من أجل الحصول على علاقة شرعية في ظل الزواج، إلى إغراء من أجل تفريغ الكبت فقط، أو من أجل المال، لكون الزواج في هذه الظروف يصبح متعسرا نوعا ما على الأقل في سن مبكرة، وهذه الرغبة لابد وأن تؤثر بالضرورة على التصور الجمعي في المجتمع، ويؤثر بالخصوص على وجهة النظر الأخلاقية فيه، بحيث يكون هناك توجه متنامي نحو التمرد لتصبح مفاهيم الحرية تدور فقط حول إمكانية تلبية الرغبات و الميولات النفسية، والرجل بدوره يعدل من نظرته اتجه المرأة ويعدل من تصوراته للعلاقة بين الجنسين، ليصل إلى مرحلة يصبح مقتنعا فيها بعدم ضرورة الزواج، والاستغناء عنه بالبدائل المتوفرة والسهلة هو الخيار الأفضل، خاصة وأنه لا يتطلب التزاما أو تحملا للمسؤولية وأقل تكلفة، بل أحيانا قد تكون هذه البدائل مجانية

ويسود تصور عام مفاده أن هذا النوع من العلاقات يدخل في نوع من المنفعة المتبادلة بين الجنسين، في إطار تضامني الغرض منه التخفيف من وطأة ندرة الموارد و الاحتقان الذي يعيشه المجتمع.

ورغم أننا ندرك تمام الادراك أن هذه الظاهرة ظاهرة منحرفة بامتياز، وفيها من السلبيات والمفاسد الاجتماعية مالا يحصى وقد ذكرنا ذلك أكثر من مناسبة، إلا أننا هنا أوردناها كنوع من الظواهر التي قد تظهر لتساهم في التخفيف من بيئة الصراع، أو كنوع من التضامن بين أفراد المجتمع، كظاهرة المعايشة التي يتفق فيها الجنسين على العيش معا في بيت واحد دون أن يربطهما عقد زواج، وهذه الظاهرة التي تأخذ شكلا تضامني نوعا ما تنتشر بكثرة في الغرب، ورغم أن أوروبا وأمريكا والغرب عموما يُعتبَرون دولا متقدمة وتحقق مستويات نمو اقتصادي كبير، إلا أن انتشار متل هذه الظاهرة يطرح تساؤلات كبيرة حول مدى قدرة الفرد على العيش حياة طبيعية ومنظمة، دون أن يضطر للجوء إلى مظاهر الانحراف؟ فالعلاقات خارج إطار الزواج والعشوائية مهما كان الإطار الذي يؤطرها سواء أيديولوجي أو ثقافي أو إرث عرفي، فإنها تعتبر مؤشرا لوجود خلل اجتماعي خاصة على مستوى العيش وتحصيل الموارد، فهناك تناقض بين مستويات النمو وارتفاع منسوب الدخل، وبين انتشار هذه الظهرة التي تعتبر سلوكا "ترشيديا" بامتياز، ويشير إلى وجود ندرة في الموارد ووجود مستويات متدنية من العيش، أي أن هناك بيئة صراع صعبة دفعت بالأفراد إلى إفراز هذا الشكل من العلاقات، كنوع من التضامن ولتحقيق التوازن والتخفيف من قسوة بيئة العيش.

قد يظهر أنني بهذا الطرح أيدت نظرية رائد الثورة الجنسية (فيلهم رايش)، الذي رأى أن العلاقات الاجتماعية التي تحول دون العلاقات خارج اطارها الشرعي، تتسبب في الاحتقان وتؤدي إلى العنف. وفي الحقيقة قد يكون لهذا الطرح وجه من أوجه الصواب في الواقع، كون الجنس دافع من الدوافع النفسية المرتبط بمُهيجه الخارجي الذي هو الجنس الأخر، وهو ما دفعنا إلى اعتبار العلاقات خارج إطار الزواج قد تكون في مرحلة استثنائية ما، تلعب دور الظاهرة الموازنة، ولكننا في نفس الوقت لا يمكن أن نلغي عنها صفة الانحراف، لكونها ليست ظاهرة أصيلة في المجتمع وإنما هي ظاهرة استثنائية نشأت إثر ظروف استثنائية أيضا، وهي بيئة الصراع المليئة بالعوائق وندرة الموارد، ولا نؤيد فكرة (فيلهم رايش) أو فكرة (فرويد) التي تحث على الحرية الجنسية المطلقة، ـ وليس من

المفاجئ ان يتوصل (فيلهم رايش) لهذا الطرح، كونه كان ينهل من المرجعية الشيوعية، التي تسعى إلى جعل كل شيء مشاع، حتى النساءـ وإنما نقول: أن هذه الظواهر إنما تسهم بشكل ما في التخفيف من حدة بيئة الصراع، فمثلا عندما ينعدم التوازن والعدل في توزيع الثروة العامة، تظهر ظاهرة السرقة كرد فعل اجتماعي لإعادة توزيع الثروة لكن، ورغم أنها سلوك منحرف، إلا أنها تكون سببا أحيانا في ضمان استمرار حياة كثير من الأسر. ولهذا لا نستغرب أن كثيرا من الدول الغربية تبنت نظرية (فيلهم) سواء بقصد أو بغير قصد، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كانت المجتمعات ماتزال تعايش أثر الأزمات الاجتماعية التي خلفتها الحروب، وهذا أثر بدوره على القوانين وجعل الملاين من الشباب يتبنون ظاهرة (الهيبز) خلال الستينات، وأصبح التمرد على القواعد الأخلاقية ظاهرة عصرية الغاية منها ظاهريا تحصيل نوع من السعادة والمتعة أو الحرية التي افتقدتها المجتمعات طوال الحقبة التي استغرقتها للتعافي من الاستنزاف و المآسي جراء الحرب، ورغم أن ظهور هذه المظاهر كان عاملا مساعدا في استقرار بعض المجتمعات، إلا أنه لا ينبغي أن نخفي مساوئها ومفاسدها الاجتماعية، كالانحلال الأخلاقي والارتداد إلى المظاهر البدائية في العلاقات بين الجنسين، بحيث يصبح نظاما متخلفا وعشوائيا، تنتشر فيه الخيانة الزوجية والعزوف عن الزواج وانتشار الدعارة والشذوذ الجنسي، و تحصيل الامتيازات في مقابل الجنس وهو أمر يعصف بمفهوم تكافؤ الفرص، وغير ذلك من مظاهر الانحراف، التي ما يزال يعاني منها الغرب حتى بعد كل ما تحقق من سلم ونمو اقتصادي وتطور اجتماعي، فكل هذا يخل بالتوازنات الاجتماعية ويذهب بالمجتمع نحو التفكك، لكن في خضم الاحتقان الذي قد يعايش وطأته أفراد المجتمع قد يتناسون كل هذه المفاسد التي تخلفها تلك السلوكيات المنحرفة، في سبيل التخفيف من شدة البيئة والظروف التي تضغط عليهم، ولهذا اتجهت بعض المجتمعات إلى التخفيف من العقوبات القانونية في مثل هذه الأحوال مراعاة للظروف الاجتماعية، وبعضها اتجه لإلغائها لضمان استقرار السلطة وتجنب الانتقاد أو لخفض نسبة مسؤوليات الدولة في إيجاد حلول مناسبة تخفف من الوضع القائم، خاصة إذا ما كان الأمر يتعلق بما يدخل ضمن ضروريات العيش، وأعلب الديكتاتوريات تلجأ لهذه الحيلة عندما يشتد عليها حصار المعارضة الشعبية، فتخفف القوانين وتتوسع في الحريات الفردية إلى درجة الطعن في القيم الأخلاقي، وتُشيع مظاهر المتعة والترفيه في محاولة لخلق بيئة حرية زائفة، ولزرع للانقسام في الآراء الشعبية.

ولعل الثورة الجنسية لا تختلف كثيرا في نشأتها عن ثورة العبيد، لأن الإنسان يميل بطبعه إلى الاستقرار والحفاظ على الوضع كما هو، كلما كان ذلك الوضع يوفر له ضروريات الحياة في ظروف إنسانية مقبولة، بينما يثور كلما حرم من حاجياته الطبيعية، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن مثل هذه الظواهر المنحرفة رغم كونها نشأت بتلقائية و من غير قصد من أجل تحقيق نوع من التوازن الاجتماعي، إلا أنها ليست أصيلة في المجتمع، وإنما هي ظواهر متولدة عن ظروف خاصة وشاذة، فمنطق التطور الاجتماعي يأبى تلك التراتبية لكون المجتمعات تتطور وترتقي من ما هو عشوائي وغير نظامي، إلى ما هو نظامي وتشريعي بالفطرة وليس العكس، فالنظام هو خاصية ملازمة للرقي الحضاري عند الأمم، وكلما كان المجتمع أكثر تنظيما كان أكثر قدرة على التأقلم مع الأوضاع الشاذة، وهذا قد حدث فعليا عدة مرات في تاريخ البشرية، فللتخفيف من بيئة الصراع جعلت بعض المجتمعات تنهج سلوكا نظاميا تكافليا وتضامنيا من الجانب الاقتصادي، كإعانة الفقراء وخفض سن الزواج للتشجيع عليه وللحيلولة دون انتشار الانحرافات الأخرى، ومجتمعات أخرى سمحت بتعدد الزوجات للحيلولة دون لجوء النساء إلى السلوك الإغرائي والانحراف الأخلاقي لتفريغ كبتهن، وإحداث نظم لإعادة توزيع الثروة الاجتماعية، من خلال جعل أفراد المجتمع يشاركون في تحمل المسؤولية في تمويل حملات محاربة الفقر، وإغناء الأفراد المحتاجين، وتمكينهم من توفير وسائل العيش الطبيعية، وإحداث نظام التبرعات بأشكال مختلفة للإسهام في التخفيف من وطأة الفقر وندرة الموارد، وإحداث نظام كفالة اليتيم للحيلولة دون انتشار التشرد الذي يزيد من ترسيخ الفقر، إلى غير ذلك من الحلول التي ظهرت في مراحل التطور الحضاري للإنسان، وإن كانت هذه الظواهر قد ظهرت في مجتمعات مختلفة إلا أنها تنم على القدرة التي تتميز بها بعض المجتمعات، في إحداث ظواهر موازنة دون الانحراف وسلوك مسار رجعي نحو التخلف والبدائية، ودون الإضرار بالنظام الاجتماعي، وهذه الظواهر هي التي تتبلور كظواهر متطورة فيما بعد عندما تستقر كموروث اجتماعي مترسخ في النظام ككل، بحيث يصبح نوعا من المسؤوليات التي يتكفل بتحملها أفراد المجتمع بصورة تلقائية وطوعية، بل وتكون هناك مساعي لابتكار ابداعات جديدة ومتطورة، تعزز مكانتها في المجتمع وتجعلها أكثر كفاءة.

ج-الظاهرة العقابية : وهي ظواهر تظهر عندما تنتشر ظاهرة مخالفة للنظام الاجتماعي، أو مخالفة للقيم الأخلاقية، وهذا العقاب قد يكون بمثابة صياغة لقانون جديد، أو عقاب متفق

عليه في العرف الاجتماعي، وكما قلنا عندما تكلمنا عن العدل، أن العقاب يلعب دور الحاجز الذي يمنع المجتمع من التقهقر في مستوى الرقي الحضاري، ويمنع من العودة إلى زمن التخلف، لأنه كما أكدنا أن الظاهرة وليدة الفرد، فإذا كانت تصورات الفرد سليمة، فإن هذه التصورات تنتج لنا ظواهر سليمة، وتخدم مصلحة المجتمع. وبالتالي فالعقاب يعمل كحاجز استباقي قبل انتشار الظواهر المخالفة.

إلا أن الظواهر العقابية ليست كلها بنفس هذا المعنى، فالوصف الذي سقناه هنا عن الظاهرة العقاب يخص تلك العقوبات الملموسة التي يعترف بها المجتمع، لكن في الحقيقة هناك ظواهر عقابية تنشأ بتلقائية، نتيجة لما يفرزه التفاعل الذي تتسبب فيه السلوكيات بين أفراد المجتمع، فالمجتمع البشري يتشكل وفق توازنات طبيعية شئنا أم أبينا، فإن أنتج المجتمع ظواهر أو سلوكيات تخل بقوانين هذا التوازن، فمن الطبيعي أن يتسبب ذلك في أعراض جانبية، أو عواقب كنتيجة لذلك السلوك الذي لم يحترم التوازنات. ولهذا قلنا سابقا بأن الظواهر المفتعلة، هي ظواهر غير محبذة لأننا لا نستطيع توقع عواقبها، فالتوازن هو عبارة عن مجموعة من القوانين الطبيعية، والتي أحيانا تنشأ بصورة تلقائية كظواهر أصلية مرتبطة بطبيعة المحيط والتركيبة البشرية، سواء من الناحية الفيزيولوجيا أو من الناحية النفسية، فوجود ذكر وأنثى في المخلوقات يستلزم بالتبعية وجود قانون التزاوج، وأي خلل يطال هذا القانون سيؤدي إلى اختلال التوازنات بين هذه المخلوقات، فلا نستطيع مثلا، أن نعدل هذا القانون ونحوله إلى التزاوج بين الذكرين أو بين أنثيين عوض ذكر وأنثى، لأنه إذا فعلنا ذلك سيستحيل تحقيق الغاية من وجود جنسين مختلفين وهو التكاثر، وهنا تنشأ لدينا ظاهرة عقابية تتمثل في تناقص أعداد البشر، لأن التكاثر مستحيل بتزاوج فردين من نفس الجنس، وقد يصل الأمر إلى حد الانقراض. إضافة لذلك أن هذه الممارسة تخالف التركيبة الفيزيولوجية، حيث إن كل جنس خلق بأجهزة خاصة مصممة لتتوافق مع القانون طبيعي، وهو **ضرورة وجود جنسين مختلفين لتحقيق غاية التكاثر**. ولهذا نلاحظ أن بعض الفئات من البشر، والذين اختاروا أن يغيروا نمط حياتهم إلى ما يخالف تركيبتهم الفيزيولوجيا والبيولوجيا، قد يتعرضون للإصابة بأمراض أو لتغيرات ذهنية ونفسية، بل وربما يصل بهم الأمر إلى أمراض جسدية خطيرة، وذلك بسبب ممارسات تخالف خصائصهم الجسدية، فجسد الأنثى صمم لاستقبال والتفاعل مع ما يصدر من جسد الذكر، بينما جسد الذكر غير مصمم لذلك، مما يتسبب له في حالة من الارتباك المؤدي إلى إعراض مرضية تصيب جسد

الفرد ونفسيته. فمثل هذه الظواهر العقابية بعيدة كل البعد عن العقوبات المادية الملموسة، التي يُلحقها المجتمع بالفرد، وإنما هي عقوبات تكون عبارة عن نتائج لسلوك بشري منحرف، تظهر أثاره داخل المجتمع بشكل تلقائي كظاهرة مترتبة عن ذلك السلوك.

ومن أمثلة ذلك أيضا ارتفاع ثمن الخدمات، في الوقت الذي تنتشر فيه ظاهرة الاحتكار، أو أن تقرر الطبقة المسيطرة على الاقتصاد سواء الدولة أو الطبقة الغنية في مرحلة ما، التحكم في الأسواق واحتكار سلعة ما ورفع ثمنها، وكما هو ظاهر فإن هذه ظاهرة مفتعلة، وهي تؤدي بالتبعية إلى ارتفاع ثمن الخدمات، سواء تلك التي يقدمها الأفراد في الأعمال الخاصة أو المؤسسات، لكون أفراد المجتمع كلما لمسوا نسبة من الغلاء في السلع، يدركون أن ذلك سيزيد من حجم المصاريف لتلبية حاجاتهم الضرورية، لهذا يلجؤون إلى رفع أسعار الخدمات، لكي يتمكنوا من استيعاب حجم المصاريف دون أن يتأثر حجم مداخيلهم، وليس هذا فقط، فلكون هذه الخدمات هي موجهة للفرد نفسه، فإن هذا يعني مزيدا من الغلاء، لذا تزداد حدة الأصوات المطالبة برفع المرتبات، ليكون بمقدور الأفراد استهلاك حاجياتهم الضرورية بصورة طبيعية. وبالتالي تتشعب موجة الغلاء في السلعة، إلى أن تشمل كل القطاعات، لترتفع معها بعد ذلك تكلفة الإنتاج، الذي هو في الأصل تسيطر عليه نفس الجهات المحتكرة، مما يعني انخفاض نسبة الأرباح، أو مزيدا من الزيادة في الأسعار من أجل تغطية التكلفة. وبالتالي فإن رفع ثمن السلع يترتب عنه بالتبعية رفع أسعار الخدمات والرواتب، فالمسألة كلها عبارة عن سلسلة من التفاعلات والتأثيرات، التي تتوالى بشكل تلقائيا لتنتج لنا ظواهر عقابية، لم تَنتُج إثر قوانين أو أعراف أو اتفاق اجتماعي، وإنما نتجت عن تفاعل الأفراد مع الظروف المعاشة، أو لنقل نتيجة استجابة الأفراد بتلقائية للتحفيزات التي تفرزها الظواهر المستجدة، وهذا منطقي جدا لكون المجتمع ليس عبارة عن كيانات منفصلة عن بعضها البعض، وإنما هو عبارة عن وحدة متشابكة يأثر بعضها ببعض، وكما قلنا سابقا **أن المجتمع عبارة عن غرفة مقفلة وخالية، إذا أصدرت فيها صوتا فسيعود إليك صداه حتما.**

وهذا حاصل في كل المجتمعات، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالنظام الاجتماعي، فعندما يصل المجتمع إلى مرحلة تُعَطل فيها منظومة العقاب، ويسمح بظهور ظواهر منحرفة فيه، فإنه قد ينتج عن ذلك ظهور الظواهر العقابية، كأن تظهر ظواهر أو سلوكيات تهدد الأمن والسلم الاجتماعي، فالسماح مثلا بالعلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، أو لنقل العشوائية في

العلاقات الجنسية بالإضافة إلى الدعارة، يجعل من الطبيعي ظهور ظواهر عقابية، تتمثل في انتشار مرض (الإيدز)، وأيضا ارتفاع نسبة الأطفال المتخلى عنهم والأطفال الغير شرعيين، وهذا يزيد من أعباء المجتمع، بالإضافة إلى أن هذه الفئة هي أكثر فئة تغذي الطبقة الفقيرة، ومن المعلوم أن التشرد والانفكاك الأسري هو من بين أكثر الأسباب التي تساهم في زيادة احتمال أن يسير هؤلاء الأطفال في طريق الجريمة، مما يعني أن المجتمع سَيُعيد إنتاج الانحراف بوتيرة متصاعدة، وهو ما سيُضْعف الأمن الاجتماعي، وفي مرحلة ما ينتشر التمرد على القيم الأخلاقية، ويتم تصويرها كمظهر من مظاهر التخلف، بينما في الحقيقة هي ليست سوى أراءٍ مراهقة غَذَّت الانحراف الاجتماعي وعبثت بتصوراته فنتج عن ذلك اختلال في توازناته، لتفرز بعد ذلك ظواهر عقابية.

ويبدو ربما أن كثيرا من الدارسين للظواهر الاجتماعية عمي عليهم هذا التصنيف، لذلك يعتبرون أن كل الظواهر، إنما هي ظواهر مستقلة، وترتب عن هذا التصور أن تتم دراسة ومعالجة الظواهر بشكل مستقل أيضا، لذا تكون مرحلة الإصلاح أو الاستئصال مرحلة متعسرة، لكون الظاهرة لم تنشأ بشكل ذاتي أول مرة، وإنما هي نتاج تفاعل اجتماعي مع ظواهر أخرى، مما يعني أنه من الضروري النظر في أصل نشأة الظواهر، والبحث عن أسبابها المتولدة منها.

ومثال ذلك انتشار الاغتصاب، فإننا لا يمكن أن ندرس الاغتصاب كظاهرة منفردة، دون دراسة محيطها الذي نشأت فيه، فكيف ما كان الحال فإن المنطق العقلي والتجربة الحسية، تستبعد انتشار ظاهرة دون وجود أسباب لها، وبيئة خصبة تحتضنها، سواء كانت هذه البيئة عبارة عن تصورات عقلية، أو ممارسات سلوكية، وما يقوي هذا الطرح، هو أننا نلاحظ ارتفاع نسبة الاغتصاب حتى في تلك المجتمعات المتسامحة مع العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، وأغلب أفرادها يمارسونها بكل حرية، مما يدل على أن الإشكال ليس في الكبت، أو في القواعد الاجتماعية التي تمنع هذه الممارسة كما يدعي البعض، وإنما في المنظومة المجتمعية ككل. فلا يمكن أن نتصور أن شخصا يتعرض للاستفزاز والتهيج الغريزي 24/24 طوال اليوم، أن يظل متزنا عاطفيا وغريزيا أو حتى ذهنيا، وهو أمر معترف به في مجال الطب النفسي، الذي يثبت أن بعض الاضطرابات العقلية، يكون سببها الضغوط الدائمة التي يتعرض لها الفرد، خاصة عندما يكون الأفراد في حالة من التهيج والتحفيز الكبير جدا لكنهم في نفس الوقت غير قادرين على الاستجابة لتلك التحفيزات العقلية

والنفسية، إما بسبب ظروف العيش أو بسبب فقدان الوسائل اللازمة لذلك، فإن هذا يأدي إلى تراكم رغبات عنيفة أحيانا. وحتى علم الجريمة يقر بكون من بين أكثر الأسباب المسببة للجريمة، هي دوام تلك الضغوطات التي تحيط بالأشخاص، وبالتالي فإنه من غير المنطقي أن نظل غافلين عن هذه الحقائق، وندعي أن المتسبب في هذه المشاكل هو المجتمع الذكوري، أو أن المشكل هو الكبت، وأن حل المشكلة يكمن في انفتاح المجتمع على العلاقات، وأن لابد من ثورة جنسية جديدة، وكل تلك الدعوات النابعة من الانجراف وراء الميولات والشهوات النفسية وتشوه التصورات، إلى غير ذلك من المبررات التي لا علاقة لها بالحقيقة والواقع، إلا في أذهان من يدعيها، مع العلم أن الدول والمجتمعات التي اختارت أن تنفتح على العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج، ليست أحسن حالا من تلك المجتمعات التي اختارت تفعيل قواعد المنع والرفض، فهي الأخرى تسجل مستويات مرتفعة من حالات الاغتصاب رغم انفتاحها.

فالصواب إذا هو أنه يجب أن ننظر إلى الظواهر على أنها ظواهر مركبة ومتولدة بعضها عن بعض وليست مستقلة، فظاهرة الاغتصاب ليست سوى ظاهرة عقابية، متولدة عن المحيط الاجتماعي أو الظروف الاجتماعية، فالمحيط الاجتماعي الذي يسود فيه الانحلال الأخلاقي، وتمارس فيه سلوكيات مهيجة للأفراد بشكل دائم ومستمر، هي بيئة قابلة لاحتضان ظاهرة الاغتصاب أكثر من غيرها، لأن الفرد يظل في حالة من الاحتقان والاختلال في توازنه الغريزي بشكل مستمر، وهذا ما قد يزيد من ميوله نحو العنف بغرض تلبية احتياجاته الطبيعة، ويزيد من تعزيز الشعور بالحرمان، الذي يعانيه الفرد بسبب الظروف الاجتماعية، ونتيجة لبيئة الصراع الاجتماعي وندرة الموارد، حيث يصعب على الفرد تأمين الوسائل التي تمكنه من تحقيق رغباته بطريقة طبيعية وسلمية، وهذا كفيل بأن يدفع الفرد نحو الانحراف والنظر إلى المجتمع بنظرة عدائية، مع رغبة قوية في الانتقام أو انتزاع ما يريده بالقوة.

لكن هناك فئات من الناس ممن يعيشون هذه الحالة، والذين هم غير قادرين على الانحراف، قد ينتهي بهم الأمر إلى الإصابة بالاكتئاب وأمراض نفسية أخرى، قد تؤدي إلى حد التفكير في الانتحار، وهذه السلسلة من المخلفات كلها عبارة عن ظواهر عقابية بامتياز، وهي وليدة سلوكياتنا المنحرفة التي لا تبالي بمشاعر الأفراد أو تراعي سنهم، والغافلة عن أهمية توازناتهم النفسية والعقلية والغريزية. فبالإضافة إلى ما يراه الأشخاص من

أشكال اللباس الإغرائي في الشارع ـ والذي هو بالمناسبة يعتبر طريقة النساء في التعبير عن كبتهن ـ هناك الإعلام الذي لا يتوانى للحظة في استغلال الغرائز الشهوانية، لإثارة انتباه الناس أو رفع نسبة المشاهدين، وبهذا فإن الأفراد يعيشون حالة من التهيج طوال اليوم، وفي كل مكان في الشارع وفي المدرسة وفي العمل وفي البيت، فحتى لو كان هؤلاء الأشخاص سويين نفسيا، و يستبعدون فكرة الاغتصاب على مستوى الواقع، فإنهم لن يسلموا أن يكونوا قد فكروا في ذلك على مستوى الخيال، أو على الأقل تخيلوا أنفسهم يمارسون الجنس مع زملائهم في العمل أو الدراسة، فكمية الإشارات الجنسية التي يتلقاه الأشخاص خلال حياتهم اليومية كل يوم وباستمرار، تجعلهم يدخلون في حالة من البرمجة العصبية والذهنية، هي أشبه بتنويم مغناطيسي، يوجّههم إلى التركيز على الجنس بشكل مستمر، فكل تلك الرسائل تخزن في العقل البطن لتشكل تجاربنا وردود أفعالنا وتصوراتنا، وتشكل أذواقنا و متمنياتنا وميولاتنا وأحوالنا النفسية. وكل هذا إنما يعد بذرة أولى لنشأة السلوكيات المنحرفة، وفي نظري إن الاغتصاب ليس جريمة خالصة، بقدر ما هو ردة فعل سلوكية على الواقع الاجتماعي، وبالتالي فهو عقاب طبيعي تولد عن اخلالنا بقوانين التوازنات الإنسانية، سواء على الصعيد النفسي والعقلي والتصوري، أو على صعيد النظام الاجتماعي والمجتمع.

وإذا ما تشوهت التصورات العقلية في المجتمع، فقد يصبح مصنعا لإنتاج بيئة الصراع، وقد يكون من بين أسباب نشوء هذه البيئة أيضا، سوء الإدارة والتسيير في النظام الاجتماعي، وهو بالتبعية يكون له آثار عميقة على التوازن فيه، مما يولد ظواهر عقابية بطبيعة الحال، فمن أمثلة ذلك ما يصدر عن المجتمع من ظواهر عقابية بسبب العشوائية في السكن، او انتشار دور الصفيح، والتي هي بدورها ظاهرة متولدة عن بيئة اجتماعية، خلفتها تلك الإرادة المفروضة من قبل طبقة اجتماعية معينة، أو خلفها المجتمع ككل في عدم احترامه قواعد التوازن الاجتماعي، فلابد وأن نكون على إدراك تام، بأن البشر يميلون إلى الاستقرار والرقي بطبيعتهم، إلا أن عدم توفر الوسائل أو وجود صعوبة في توفيرها، يجبر الأفراد على التفكير في بدائل خارج حدود النظام، وهو ما يخلف مجتمعا فرعيا داخل مجتمع أصلي، يتبنى نظاما أخر عشوائي. فعندما لا يكون هناك عدل في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، ويتم احتكارها من قبل فيئة خاصة، فهذا يخلق فجوة شاسعة على المستوى المعيشي بين الأفراد، ويجعل من الصعب على الطبقة الفقيرة، مواكبة الرقي والرفاهية التي تختص بها

تلك الفئة الغنية، بل إنه قد يظهر وكأن الفرق بين الفئتين زمني، كالفرق بين الحاضر والماضي، أو الفرق بين الحاضر والمستقبل، نظرا للاختلاف الكبير الحاصل في وسائل العيش. ولهذا فقد أصبح من الضروري إعادة النظر في تصوراتنا، حول مفهوم البلاد أو الأرض بصفة عامة، وندرك أن الأرض أو الوطن هو ملك لأفراد المجتمع الذين يعيشون فيه، أو أن الأرض هي ملك للإنسان بصفة عامة، ومن حقه أن يستغلها بأي طريقة لتلبية حاجاته الضرورية للعيش، فالأرض ليست ملكا لدولة ولا لأي مؤسسة، وإنما هي ملك للإنسان، وبطبيعة الحال دون أن يكون هناك تعدي على حقوق الأفراد الأخرين. وبالتالي فإن من حق أفراد المجتمع السكن في أي أرض، ولو طبقنا هذا المنطق فسنكون مكنا كل فرد من أن يحقق اكتفاءه الذاتي، وخففنا عنه شدة بيئة الصراع، بل إننا نكون قد حققنا العدل الاجتماعي بتأمين العيش الكريم، وتجنيب الناس التشرد، فأكثر شيء يزيد من الضغط على أفراد المجتمع، هي تلك السياسات التي تخلق واقع الصراع، باحتكار الثروة وعدم تمكين الناس من وسائل الاستقرار، خاصة تلك المناطق التي تَعْرف وتيرةً متسارعة من الهجرة، ومن بينها البوادي.

قد تكون التصورات التي تؤطر تشريع القوانين، لا تأخذ بالاعتبار الأثار المترتبة عنها، فكثيرا ما نسمع عن تقنين بعض السلوكية، التي يصنفها المجتمع وفق ضوابطه الأخلاقية كسلوكيات منحرفة، ومن ذلك تقنين الدعارة أو تقنين وتنظيم التجارة في المخدرات، رغم أن هذه السلوكيات هي مفتاح للانحراف الاجتماعي وانتشار الجريمة، وإلحاق الضرر بالصحة النفسية والعقلية والجسدية، بينما يتم اغفال تنظيم وتقنين كثير من الأمور التي تدخل في صميم الحقوق الطبيعية كالحق في السكن، فرغم أن بعض الدول تملك القدرة على تخصيص أراضي خاصة بالسكن اللائق للناس ولو مؤقتا، حيث يمكن أن يبنى بوسائل بسيطة وبطريقة منظمة، ويتوفر على الوسائل الضرورية للعيش، كتلك التي أنشأت أثناء منديال قطر 2022 على نمط البيوت الجاهزة، من أجل تخفيف صعوبة الحياة على الناس. إلا أن هذا النقاش هو أبعد من أن يتناوله أصحاب القرار، بل إنه في بعض الدول يفضل المسؤولون فيها، صرف ميزانيات كبيرة على مشاريع الترفيه، عوض أن يصرفوها على مشاريع العيش الكريم، في حين أنه لو تم التركيز على الاحتياجات الضرورية للإنسان، لكان ذلك أكثر فاعلية في التخفيف من شدة بيئة الصراع الاجتماعي، فالسكن يعد من ضروريات الاستقرار، بل إنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تمهد الطريق للفرد ليصبح

عضوا منتجا في المجتمع. فلا يمكن أن ننتظر من مجتمع همُّ أفراده الأول، هو التهافت والتنافس على تحصيل الحاجيات الضرورية، أن يكون مجتمعا مبتكرا أو مبدعا، أو أن يكون مجتمعا يسعى إلى الرقي الحضاري. ولعل هذا من بين الأسباب التي جعلت كثيرا من المجتمعات متخلفة عن مسار الحضارة، نظرا لكون مجهود أفردها منصرف بالكلية إلى توفير الحاجيات الضرورية فقط، ونظرا لكونها غير قادرة على توفير وسائل الرقي والتطور، ويمكن اعتبار كل هذا ظاهرة عقابية أيضا، أي أن مظاهر التخلف التي تسود بعض المجتمعات، متولدة عن الاختلال في نظام العدل الاجتماعي، ومن مظاهر هذا الاختلال أن عيش أفراد المجتمع كالغرباء في أوطانهم، بحيث يصادر حقهم في استغلال ثروة أوطانهم، وبالتالي لا نستغرب موجة الاحتقان التي تعرفها بعض المجتمعات، والتي أدت بهم إلى الثورة على أنظمتهم، إلا أن أغلب هذه الثورات فشلت نظرا لتغلغل الطبقات المسيطرة في أجهزة الدولة، مما ينتج نفس السياسات ونفس العقليات التي تسعى ليس لاحتكار السلطة فقط، بل حتى إلى احتكار الثروات، دون إيلاء أي اعتبار للعدل الاجتماعي.

وفي الحقيقة إن أسباب ميل المجتمعات إلى اللانظام والعشوائية، ليس سببه صعوبة الحصول على السكن فقط، وإنما يتعلق بكل ما يُمَكِّن من توفير الوسائل الضرورية للعيش الكريم، فالسرقة والرشوة والاختلاس، وتجارة المخدرات وتشكل العصابات والاتجار بالبشر، سلوكيات كلها خرجت عن مألوف النظام إلى العشوائية، وهو ما يظهر كموجة من التمرد على القواعد الأخلاقية والعرفية، وعلى العادات والتقاليد والقوانين، وهو بحد ذاته ظاهرة عقابية، تولدت نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية، سواء على المستوى المادي المتمثل في توسع بيئة الصراع، أو على المستوى الإنساني بحيث يتخلى المجتمع عن طبيعته الإنسانية، وفشله في التحول إلى نظام تكافلي، من أجل مواجهة شدة بيئة الصراع الاجتماعي. وفي الحقيقة لو أردنا الانصاف لقلنا إن بيئة الصراع وترسخها في المجتمع، هو المحفز الرئيسي الذي يولد لدى أفراد المجتمع ذلك النفور من الشكل التضامني والتكافلي، لأن الإنسان في بيئة الصراع والتنافس، تتفعل لديه غريزة البقاء، فلا يفكر إلا في ذاته وتحصيل منافعه الخاصة، ولهذا وصفنا هذه الحالة سابقا بكونها أشبه بالمرحلة البدائية، حتى لو كانت تشهد مظاهر التطور التقني والمادي، فالمجتمع الذي يفقد إنسانيته ويتخلف عن مسار الرقي الإنساني، لا يمكن اعتباره مجتمعا راقيا أو متطورا.

وما يزيد من تعزيز النفور من الشكل التضامني والتكافلي، هي تلك السلوكيات التي تصدر من الذين يعتبرون قادة في المجتمع، كونهم يركزون فقط على تحصيل منافعهم الخاصة، كما أن تلك الأنانية التي تتعامل بها الطبقة الغنية، التي لا تلعب دورها للمساهمة في الاستقرار الاجتماعي، تؤثر على باقي الشرائح الاجتماعية حتى تشمل كل الأفراد، إلى أن تنعدم الثقة بينهم ويسعى كل منهم إلى استغلال الأخر، وفي هذه اللحظة بالتحديد يسود قانون البقاء للأقوى، وتترسخ الأنانية الحيوانية ويختفي التضامن. كما أن التهاون في تفعيل منظومة العقاب خاصة تلك المرتبطة بالقواعد الأخلاقية، يزيد من معاناة المجتمع في جانب العدل والتساوي في الحقوق، والحفاظ على مستوى الرقي الإنساني، فالمجتمع إذا فقد إنسانيته يصبح من الصعب الحفاظ على التوازنات اللازمة للاستقرار. وهذا الأمر تكثر ملاحظته في المجتمعات التي يرتبط نظامها كليا بنظام الدولة، فكلما ترسخ هذا الارتباط، كلما كان المجتمع أكثر تأثرا بما يحدث داخل النظام السياسي من فساد وانحراف وانحطاط، بل إن المجتمع سيكون عبارة عن صورة مطابقة لهذا النظام السياسي، أما المجتمعات التي يحتفظ نظامها الاجتماعي بنوع من الاستقلالية، كونها ترتبط بشكل كبير بذاكرتها وتصوراتها الجمعية والمعتقدات الدينية وقواعدها الأخلاقية، فإنها تبقى بعيدة عن التأثيرات السياسية بحيث حتى لو حدث انهيار على مستوى الدولة والنظام السياسي، فإن المجتمع يكون قادرا على إعادة بناء نفسه كونه يحتفظ بمرجعية ثابتة ومجمع عليها تقريبا، لتكون منطلقا يوحد التصورات من جديد، فالروابط التي شكلت هذه المجتمعات منذ البداية لم تكون مادية، وإنما تصورات فكرية، **والفكرة لا تموت وإنما تخْمُل وفي فترة ما تجد لنفسها طريقا للانبعاث بأي شكل من الأشكال.**

قد يبدو أننا شردنا بعيدا عن الموضوع في الفقرة السابقة، إلا أن هذه التفريعات هي جزء من السياق الذي نطرحه، حول الظاهرة العقاب، فتفكك المجتمعات واندثارها، وانتشار العنف والصراع، والطبقية والطائفية، ما هو إلا ظواهر عقابية، يتسبب فيها المجتمع لنفسه[116] عندما يقرر الاخلال بقوانين التوازنات الاجتماعية والإنسانية، والتخلي عن منظومته العقابية، سواء الأخلاقية منها أو التشريعية، التي تلعب دورا مهما في استمرار الرقي الحضاري والتطور الإنساني. ولهذا لا يمكن أن نعتبر المجتمعات التي تعيش عشوائية على مستوى نظامها الاجتماعي والأخلاقي، مجتمعات حديثة أو متقدمة أو أنها تشهد نوعا

---

116 {وما ظلمناهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون} القران الكريم سورة النحل الآية 118

من التطور، فلابد أولا أن نقوم بالتفريق بين السلوكيات التي ينتجها المجتمع، والفصل بين تلك السلوكيات التي تعود عليه بالضرر، وتلك التي لا ضرر فيها.

وبنفس المنطق الذي طرحنا به مفهوم انحراف المجتمعات نحو العشوائية في بيئة الصراع، نطبقه أيضا في ما يتعلق بالعلاقات بين الجنسين خارج إطار التوثيق والتشريع، فمن المعلوم أن العلاقات التي تبنى على المسؤولية المتبادلة، تكون موثوقة ومشهد عليها اجتماعيا، ولو أردنا التمثيل لهذا الوجه من النظام الاجتماعي، بما توصل إليه الإنسان من تطور تقني في العصر الحديث، لصح لنا القول أن هذه العلاقات الموثَّقة، أشبه بنظام (البلوكتشين) المعمول به في العملات الرقمية، لكونه يعتمد بالأساس على مصادقة مجتمع الحواسيب المستخدمة في الشبكة، والتي تقوم مقام الأفراد في عالمنا الواقعي، ويكون لهم دور الأعضاء المراقبين للحرص على أن العمليات تتم وفق شروط النظام المطلوبة، ويستطيع الكل الاطلاع عليها بكل شفافية، وهذا ما جعل (البلوكتشين) رائدة ثورة الأنترنت في هذا الجيل، وتمتع بمصداقية كبيرة. وفي المقابل وإسقاطا على النظم الاجتماعية، فإن العلاقات داخل المجتمعات البشرية لا يجب أن تكون عشوائية، وإنما وفق نظام محدد يُجمع عليه الأفراد، وبهذا يكون من حق أفراد المجتمع رفض أي شكل من العلاقات، إذا كانت تخالف الإطار والشكل النظامي الذي تم الاجماع عليه، وقد ينتج عن هذا الرفض ظاهرة عقابية تطال الفئة المخالفة للنظام، وقد تصبح حياة مثل هذه الفئة صعبة في الوسط الاجتماعي، لكونها ستواجه بنوع من الرفض، وهذا لا يحصل على مستوى العلاقات بين الجنسين فقط، بل حتى على مستوى السلوكيات المخالفة للأخلاق أو القانون.

وقد يقول قائل: إن العلاقات بين الجنسين سواء كانت عشوائية أو نظامية، إنها لا تؤذي أحدا وإنما هي شأن خاص بكل فرد، ومن حق كل فرد في المجتمع أن يتصرف كما يحلو له، مادام مسؤولا عن تصرفاته. أقول نعم إن هذا السلوك خاص بمن يمارسه، ولا يؤذي أحدا حينها بشكل مباشر، ولكن هذا السلوك في الواقع ينتج عنه ظواهر عقابية، تتولد بتراكم نتائجه، وهنا ينبغي مراعاة ما أطلقنا عليه مآلات الظواهر، أو مآلات السلوك البشري، وهو يعني النظر إلى ما يمكن أن تؤل إليه الظواهر في حال انتشارها، وما قد يتولد عنها من ظواهر ضارة أو نافعة، ومن الجيد جدا أن البشرية قد خلفت لنا على مر التاريخ، سلسلة من التجارب يمكن القياس عليها من أجل استنتاج هذه المآلات وتوقعها، فالعلاقات العشوائية بين الجنسين مثلا، ليس لها أي أثر على أي طرف ثالث حين ممارستها، إلا أن

كل شخصين يمارسان هذا السلوك، فإنما يسهمان في انتشاره اجتماعيا، وهذا يولد ظواهر أخرى تؤثر على المجتمع بأسره وبشكل تراكمي، أقلها ظاهرة الخيانة الزوجية والأمهات العازبات، والاستغناء عن الزواج. فالسماح بالعلاقات العشوائية خارج نطاق القواعد الاجتماعية، خاصة في بيئة الصراع، ونظرا للصعوبات التي يتكبدها أغلب الرجال في توفير الموارد الضرورية للاستقرار ـ لكون الرجل في العرف الاجتماعي والقانوني، هو المسؤول على الجانب المادي في العلاقة النظامية ـ فإنه يسهل عليه تجنب عناء هذه المسؤولية في العلاقات العشوائية، لأن بإمكانه استخدام حقه في كون هذه العلاقة لم تبنى منذ البداية على تبادل المسؤوليات، وفي نهاية المطاف تكون الحصيلة أن شخصين استمتعا ببعضهما البعض، بينما يحصل المجتمع على أمهات عازبات أو انخفاض في أعداد الأُسر. بل إن هذا الأمر لا يقتصر على الرجال فقط، وإنما حتى النساء في كثير من الأحيان يتخلين عن أطفالهن في هذه الظروف، وهذا سهل عليهن في ظل عدم وجود روابط ملزمة، وبهذا يصبح لدينا أطفال متخلى عنهم ومشردين، يسهمون في اتساع طبقة الفقر والفئات الإجرامية، فحسب مكتب الإحصاء الأوروبي سنة 2016، فإن نسبة الأطفال الذين يولدون خارج إطار الزواج بلغت 60% في فرنسا و43% أوروبيا.

وبعيدا عن الأطفال، فإن الظواهر العقابية المتولدة عن هذا السلوك، تجعل من المجتمع بيئة حاضنة للعبودية في صورها الحديثة، وتفتح الباب على مصرعيه لاستغلال النساء، خاصة المراهقات اللواتي يعشن التشرد، واللواتي بدورهن هن نتاج علاقات عشوائية في الغالب، وكما قلنا سابقا في وصف بيئة الصراع، فإن الأفراد يميلون في هذه الظروف إلى تحصيل حاجاتهم الضروري بطرق أقل تكلفة ولو كانت غير أخلاقية أو حتى جُرمية، وبالتالي تتحول المرأة تحت هذه الظروف إلى مجرد سلعة و أداة للمتعة، وإذا وصل الحال بالمجتمع إلى هذا المستوى، فلن يكون لدينا الحق حيناها في التباكي على ارتفاع نسبة العنف ضد النساء، لأنه بتقبل المجتمع للعلاقات العشوائية من أجل المتعة فقط، لن يكون بالإمكان تحديد طبيعة هذه العلاقات عندما لا تكون معلنة، فقد تكون مبنية على العنف أو الابتزاز، وهذا أمر واقع ومشاهد في المجتمعات التي تسمح بهذه العلاقات، بينما لو تم السماح للمجتمع بأن يفرض قوانينه الأخلاقية، وفعَّل نظام العقاب الخاص بها، لأمكن الحيلولة دون حصول هذه الظواهر العقابية.

ومن بين المظاهر الملاحظة في المجتمعات التي تسهم في إقرار تلك العلاقات، هو تدني المستوى الفكري لنسبة كبيرة من النساء، اللواتي أصبحن أكثر قناعة أن قيمتهن في أجسادهن فقط، ولهذا نلاحظ أن المرأة في هذه المجتمعات، أكثر اجتهادا في ابراز مفاتنها، وإظهار مناطق حساسة من جسدها، بل نشأت ظاهرة أكثر غرابة وهي عمليات التجميل بأدوات وتقنيات خاصة بتكبير المؤخرة، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الانحطاط الفكري، الذي انحدرت إليه المرأة في هذا العصر، وهو دليل أيضا على ما قررناه سابقا، بأن اللباس الإغرائي الذي ينتشر بين النساء اليوم، لا علاقة له بالتطور أو (الموضة)، وإنما له علاقة ببيئة الصراع والتنافس على الموارد، والتي تتمثل بالنسبة للمرأة في المال أو في الرجل المؤهل ماديا، أو على الأقل الرجل الذي يمتلك الموارد والوسائل الضرورية للعيش. ومن بين مظاهر هذا التدني الفكري أيضا، هو ذلك التناقض الذي تعيشه النساء، فالمرأة بطبيعتها تكره أن ينظر زوجها أو حبيبها لامرأة أخرى، لكن في نفس الوقت تمارس سلوكا إغرائيا متمثلا في شكل لباسها، تغري به أزواج نساء أخريات، بل وتستمتع بلفت انتباههم وتحس بالإطراء بسبب ذلك، فهذا تناقض يعايشه المجتمع وهو ما يمكن اعتباره بحق نفاقا اجتماعيا. ومع تنامي الاضطرابات الغريزية في مجتمع يسمح بالعلاقات العشوائية، وفي ظل عدم وجود أي مانع أخلاقي أو قانوني، فإنه من الطبيعي أن يشهد انتشارا واسعا للخيانة الزوجية، أي أن الخصوصية والمصداقية في العلاقات تصبح منعدمة حتى لو كانت نظامية، مما يعني أن كثيرا من الرجال قد يكونون آباء لأبناء ليسوا أبناءهم في الحقيقة، وهذا لا يمت بصلة إلى مفهوم العدالة الاجتماعية، بل ويسهم في تدني مستويات الثقة بين أفراد المجتمع، وهذا كاف لتفككه، فكل ما ذكرناه هي ظواهرٌ ظهرت على شكل عقاب تلقائي، أو رد فعل دفاعي من النظام الإنساني والاجتماعي، إشارة إلى أن ما تم استحداثه من سلوكيات منحرفة، قد الحق الضرر بالتوازنات الاجتماعي والإنسانية.

لقد كانت المجتمعات دائما مدركة لهذه الحقيقة، ولهذا كانت هناك اجتهادات علمية خاصة في مجال الطب، لإيجاد حل يحول دون حصول هذه السلسلة من الظواهر العقابية المتراكمة المرتبطة بالعلاقات العشوائية، وأسفرت تلك الاجتهادات على اختراع ما يسمى بحبوب منع الحمل، والتي ظهرت كظاهرة موازنة الغرض منها هو جعل هذه العلاقات العشوائية أكثر سهولة، دون الخوف من حدوث تبعات لها، إلا أن هذا لم يحُل دون وقوع الظواهر العقابية، فالسهولة التي توفرها العلاقات العشوائية والخالية من المسؤولية، تجعل منها خيارا

مغريا يصرف الرجال عن التفكير في الزواج، خاصة وأن هذا الواقع يجعل من المرأة مشاعة ومتاحة للجميع بموجب القانون حتى لو كانت متزوجة، وإن كان الأمر كذلك فلا معنى لضرورة الزواج، ولهذا فمن الطبيعي أن نشهد تقلص أعداد الأسر في هذه المجتمعات وتزايد نسب الطلاق، بالإضافة لانخفاض نسبة المواليد، وارتفاع نسبة العجزة في مقابل انخفاض أعداد الشباب، كما هو الحال في أوروبا، وهذه إشارات تفيد بأن المجتمع يسير بالتدريج نحو الاندثار، في سلسلة من الظواهر العقابية نتيجة للعبث في قوانين التوازن الاجتماعي والإنساني.

ومن خلال كل ما ذكر يتبين أن السلوك البشري، لا يجب أن يكون دائما في دائرة البراءة، حتى لو كان لا يُظهر ظاهريا أي أثار سلبية تمس شخصا أخر بصفة مباشرة، فالظاهرة الاجتماعية منشأها الفرد وهي موجهة للفرد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لذلك فإنها تسير وفق نسق تراكمي يظهر أثره على المدى البعيد، ولكن على نطاق أوسع من تلك الظواهر التي يظهر أثرها على فرد واحد بشكل مباشر، فالعشوائية و اللانظام، لا تسهم في أي تطور كما تثبته تجارب جميع الحضارات الإنسانية على مر التاريخ، فكل مظاهر التطور التي شهدتها الحضارات، كانت في ظل النظام وليس العشوائية، وإذا قمنا بمراجعة بسيطة لأقرب الحضارات إلينا من حيث المدة الزمنية، وهي الحضارة الإسلامية ولتي عرفت تطورا حضاريا كبيرا في مختلف الميادين، خاصة على الصعيد الاجتماعي، للاحظنا أن الإسلام حول تلك العشوائية في العلاقات بين الجنسين، إلى علاقات نظامية مبنية على المسؤولية، فقد كان العبيد من النساء قبل الإسلام يعاملون كأدوات استهلاكية يتمتع بهن السادة كما يحلو لهم، بل إن بعض السادة كان يستغل سيادته ليجبر عبيده من النساء على الدعارة، لكن الإسلام منع ذلك كله وأطر هذه العلاقة وجعلها علاقة مبنية على تحمل المسؤولية، و أوجب على السيد تحمل نفقات العبيد والتكفل بأكلهم وشربهم وملبسهم ومسكنهم، ويلزمه أيضا بتحرير المرأة وأن ينسب إليه المواليد في حال ما إذا وجد حمل، وبهذا يكون للمولود نصيب في ميراث السيد. كل هذا في إطارٍ من الضوابط والشروط، التي تحاول أن تراعي حاجة الفرد لتحصيل المنفعة، وتلبية الاحتياجات الطبيعية في بيئة الصراع الاجتماعي، وتراعي كذلك العدل وحفظ قيمة الإنسان، من خلال جعل السيد يتحمل مسؤوليته ويقوم مقام الزوج نظير ما يحصله من منفعة، وهذا يقلل إلى حد كبير

من حصول حالات الاستغلال بين الطرفين، ويحُول أيضا دون تعزيز نسبة الفقر بسبب الأطفال المتخلى عنهم، أو إنتاج المشردين.

ورغم أن هذا الشكل من نظام العبيد الذي جاء به الإسلام، جاء كنظام إصلاحي لضمان العدل في العلاقة بين العبيد والسادة، ومعارضا لنظام كان قائما على الظلم والتحيز، إلا أنه من المستغرب أن نشاهد بعض الفئات والأيديولوجيات تنتقده إلى يومنا هذا، بل وتعتبره شيئا مشينا في الإسلام، بحجة أنه يسمح للرجل بمعاشرة عدد كثير من النساء، ولا يسمح للمرأة بالمثل، واعتبروه شكلا من أشكال الذكورية، بينما في المجتمعات التي يعيش فيها هؤلاء المنتقدون، الرجل فيها يمكنه أن يعاشر مئة امرأة أو كثر في اليوم الواحد، لأن القوانين تعطيه الحق بأن ينشأ علاقات جنسية خارج إطار الزواج ما دامت بالتراضي، بينما في الإسلام هذه العلاقات مؤطرة في إطار شرعي ومنظم ومرتبط بتحمل المسؤولية.

وبعيدا عن المقارنة بين الطرحين فإن ما نحاول إثباته في هذا الشأن، هو أن العشوائية أو الحرية المطلقة تعود على النظام الاجتماعي بالضرر، فهي تخالف وبشكل رئيسي المسلم الإنساني، الذي قررناه سابقا وهو النظام، وفي نفس الوقت تخلِّف ظواهر عقابية ضررها يظهر بشكل تراكمي على المدى الأجل. فسلوك الإنسان ليس سلوكا عادلا ويخدم مصلحة الإنسانية دائما، ولا يجب أن نترك نظرتنا المقدسة للكائن البشري، تنجرف بنا للقبول بكل ما يصدر عنه من سلوك، دون عرضه على المعايير اللازمة التي تكشف حقيقة هذا السلوك، وتساعدنا على تصنيفه وتكشف لنا عن مآلاته، وعن ما قد يتولد عنه من ظواهر نافعة أو ضارة في المستقبل.

وقد يبدو للقارء الكريم أنني أطلت في هذا الجزء، لكن كان من الضروري توضيح مدى خفاء الظواهر العقابية، التي تتخذ شكل ظواهر عادية، مما يجعل البعض يعتقد أن دراستها ومعالجتها، يمكن أن تتم بصورة مستقلة عن غيرها من الظواهر، فإن قيل: إن كان هناك بعض المجتمعات التي تتقبل العشوائية في بعض السلوكيات، وتسمح بها كظاهرة اجتماعية، وتعتبرها موروثا ثقافيا وحضاريا ولا يخالف القواعد والنظم الاجتماعية، فهل ستكون هناك ظواهر عقابية بغض النظر عن موقف المجتمع منها؟ أقول: إن تقبل المجتمع لهذه السلوكيات أو الظواهر لن يغير من حقيقتها كظواهر تخالف النظام الاجتماعي أو الإنساني، ولن يمنع ذلك من ظهور الظواهر العقابية لكونها مرتبطة بقوانين التوازن والنظام الطبيعي للبشر، فحقيقة وجود جنسين مختلفين يفرض وبتلقائية وجود قانون التزاوج، والذي يستحيل تحقيق الغاية

منه إلا في وجود جنسين مختلفين، ومخالفة هذا القانون تعني تولد الظواهر العقابية حتى لو كان المجتمع قد تقبل ظاهرة التزوج من نفس الجنس أو قننها، فالأمر إذا ليس بيد البشر، إذ لا يملكون القدرة على كبح هذه العواقب، إلا من خلال الالتزام بقوانين التوازن. قد يحدث أن بعض المجتمعات تسعى لمحاولة كبحها، لكنها موجودة دائمًا وتنتشر وتتولد بطريقة تلقائية، وفي تراكم مستمر، كلما وجد ضرر في النظام الطبيعي، أو تضرر إي مسلم من المسلمات الإنسانية الخمسة.

ح- الظواهر المكافئة : قد لا تحتاج هذه الظاهرة عمق الملاحظة كونها مرتبطة بالجوانب الإيجابية التي سيجنيها المجتمع في حالة التزامه بقوانين التوازن الاجتماعي، وحفاظه على المسلمات الإنسانية والقواعد الأخلاقية والعدل الاجتماعي، والحرص على الفرد كإنسان له الحق في أن يكون قادرا على توفير احتياجاته الضرورية، والتخفيف من بيئة الصراع ليكون بالإمكان تحقق الاستقرار والأمن والتوازن الغريزي والنفسي، في ظل مجتمع يسوده التكافل والتضامن الذي هو من أسباب تحقيق الرفاهية للمجتمع، وترسيخ المبادئ الإنسانية التي ترتقي بالإنسان إلى مستوى من التصور الذي يجعله يراعي الإنسان الأخر في جميع جوانبه، ابتداء من الأحاسيس والمشاعر وانتهاء بحق الحياة، فهذ الحق لو صدقنا القول، أن كل تلك المعاني التي ذكرناها أنفا تدخل في خدمته.

إن القوانين الطبيعية لا تعاقب مخالفها بظواهر عقابية فقط، بل إنها أيضا تكافئ المجتمعات التي تحافظ عليها وتلتزم بها، بظواهر مكافئة وهي ظواهر جد خفية، لكون وجودها في كثير من الأحيان يعتبر بديهيا كالهواء لدرجة أننا لا نلاحظها ، لكن غالبا ما يمكن ادراكها على مستوى المجتمع ككل، فقد رفع المجتمع كثيرا من الأفراد إلى مكانة عالية، لكونهم أسهموا بنوع من السلوك الذي عاد بالنفع على المجتمع، وكذلك المجتمعات كانت على مر التاريخ، تكافئ العلماء والمستكشفين والجنود والقادة والمخترعين والمفكرين وغيرهم، بل إن المجتمع يكافئ حتى بعض الأفراد لمجرد أنهم يتحلون بالفضيلة والأخلاق والمبادئ، ويمارسون سلوكيات إنسانية ويتعاملون مع الناس معاملة حسنة، فيجعلهم قدوة للكبير والصغير وتتحول سلوكياتهم من قبل المثاليات، بل إنه قد تحاك حولها الأساطير. وهذا النوع من التمجيد والإجلال منطقي، نظرا لأن العالم والكون بأسره يعتمد في استمراريته على التفاعلات، ولكل فعل رد فعل وأي فعل أو سلوك ينتجه الفرد أو المجتمع إلا وله أثار تَنْتج عن ذلك التفاعل الذي يثيره السلوك داخل المجتمع.

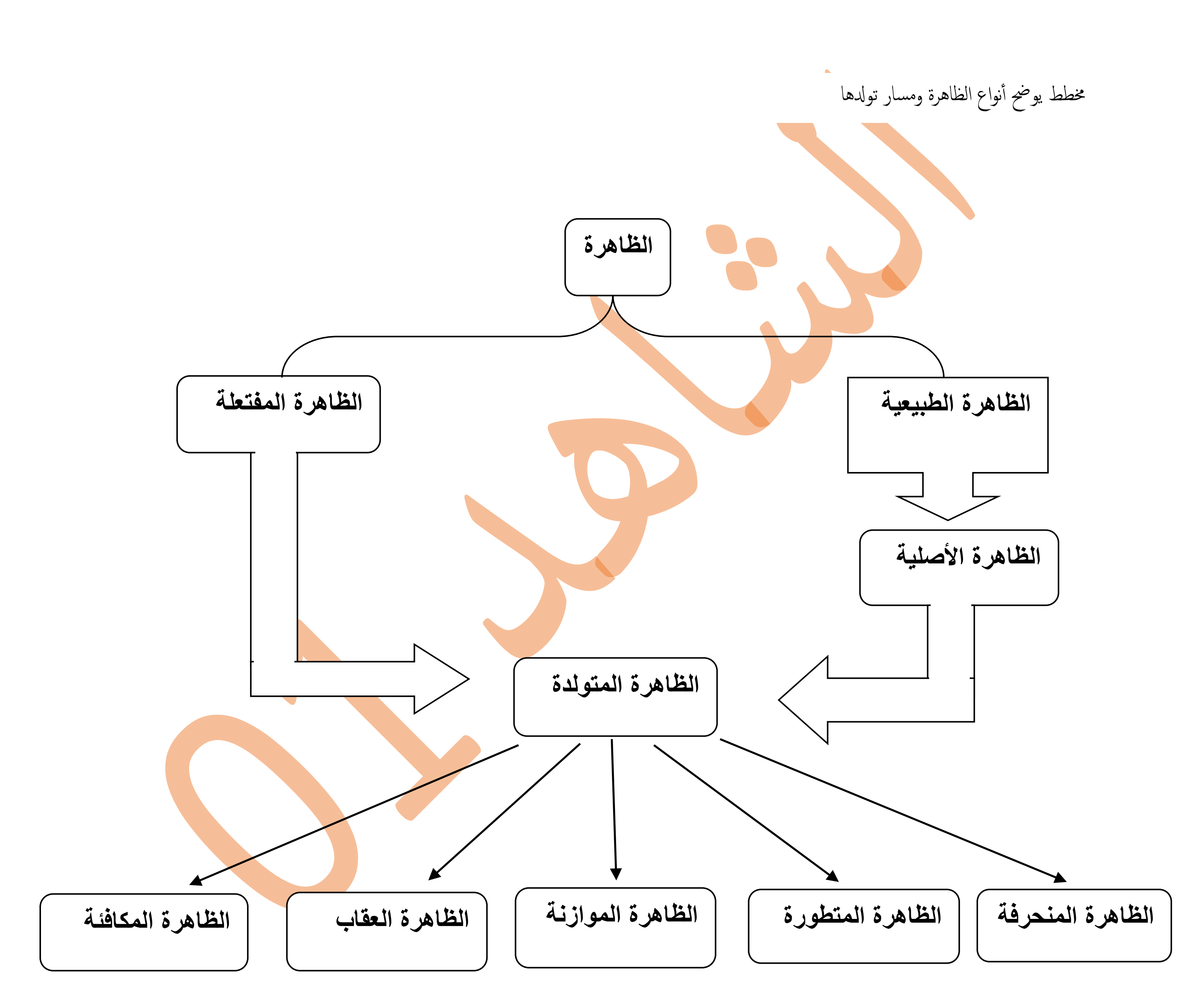
فتفاعل المجتمعات مع السلوكيات أو الظواهر الفردية، يظهر على شكل رفض أو قبول، ولكل رد فعل من هذين الأمرين صورة يقرها المجتمع، بناء على تصوراته العقلية والفكرية والتجارب الاجتماعية، فتتنوع تلك الردود الأفعال وتختلف حدتها وقوتها، وقد تتحول كظاهرة مكتملة الوجود، كرد فعل منطقي اتجاه نوع معين من السلوك. ونفس الأمر يقع على مستوى المنظومة الكلية للمجتمع البشري، الذي وجوده مرتبط بقوانين طبيعية وثابتة، تضمن له التوازن اللازم للوجود والاستمرار، وأي مخالفة لهذه القوانين ستختل على إثرها هذه المنظومة، أما في حالة المحافظة عليها فإن ذلك سيجعل المجتمع أكثر ثباتا، مما يسمح بمزيد من التطور والرقي الحضاري والإنساني، وهذه هي مظاهر الظاهرة المكافئة، فلا يمكن تصور مجتمع أمن دون وجود قيم إنسانية، أو بدون حدود أخلاقية، لأن التزامنا بهذه الحدود والقيم يعني بالتبعية احترامنا للأخر، واحترامنا للأخر يعني احترامنا للإنسان والإنسانية، وبهذا الشكل يتحقق لنا الأمن. وتحقق الأمن هو ظاهرة مكافئة لالتزامنا بتلك القيم، فلا يمكن أن يكون هناك مجتمع أمن، إذا لم يكن يؤمن بفكرة الحياة، ولن يلتزم المجتمع بالتعاون من أجل توفير الحاجيات الضرورية للمجتمع ككل فقيرهم وغنيهم، ضعيفهم وقويهم، إلا من خلال ترسخ قيم التكافل والمشاركة والإحسان والتضامن الطوعي بين كل فئات المجتمع، مع إعطاء الحرية للناس في استغلال ثروات الأرض بكل عدل، وبدون تميز، ولعل هذا ما يدخل في معنى مفهوم البركة الدارج في الدين، حيث يتم ربط حدوثها، بفعل الأعمال الصالحة والخيرية والتزام الأخلاق الحسنة،[117] وهذا قد يتوافق مع ما طرحناه هنا حول الظاهرة المكافئة، وهو أن المجتمع كلما حافظ على تلك القوانين والتوازنات الطبيعية، كان أداؤه أفضل، و كان مساره نحو الرقي والتطور الحضاري والعدل الإنساني أكثر ثباتا وتحققا. ومن الظواهر المكافئة، تحقق مجتمع الوفرة والرفاهية، عندما يكون هناك عدل في توزيع الثروات وترسخ مبادئ التكافل الاجتماعي وإعانة الغني للفقير، مما يسمح بتحقيق المستويات الضرورية من العيش لكل أفراد المجتمع، ويحقق توزيعا متوازنا للثروة العامة، وهذا بدوره سيولد ظواهر مكافئة أخرى كانخفاض مستويات الجريمة وانخفاض مستويات الانحراف وظهور مشاعر التآلف والتضامن، وانحصار أثر بيئة الصراع وعودة التوازن في العلاقات. فكل هذه المظاهر التي تعود على المجتمع والإنسان عموما بالمنفعة والمصلحة،

---

[117] {لو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم} القرآن الكريم سورة المائدة الآية 66

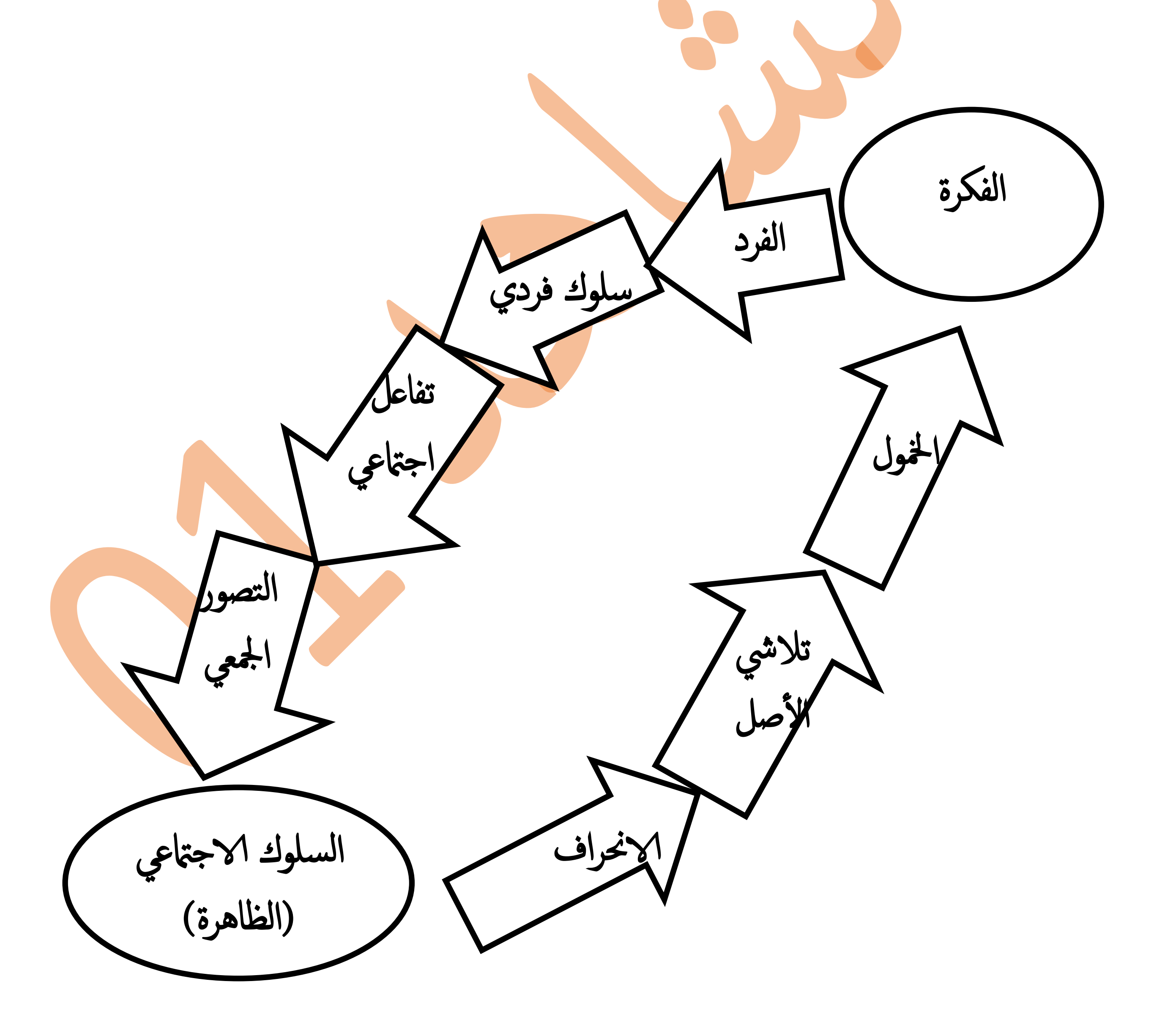
متولدة عن تلك السلوكيات المتوافقة مع ثوابت النظام الإنساني ومسلماته، والمتوافقة مع النظام الاجتماعي ومتطلباته، فهي ظواهر مكافئة تظهر كإشارة لمسار المجتمع في طريق الرقي الاجتماعي والإنساني.

مخطط يوضح أنواع الظاهرة ومسار تولدها



- **<u>المحور الثاني : مراحل تشكل الظواهر داخل المجتمع</u>**

ولنفهم هذه الظواهر سواء الأصلية أو المتولدة لابد من أن نفهم تراتبيتها وطريقة تشكلها وانتشارها في المجتمع، فالظواهر الاجتماعية كما عرفناها سابقا هي كل ما تم ابتداعه واستحداثه، أي أنها عملية من إنتاج الفرد ولا يمكن أن تنشأ بشكل ذاتي، فوجود النتيجة يجعل من الضروري وجود السبب، وإن كانت الظاهرة هي الحكاية فإن الفرد هو أصل الحكاية، ولمعرفة دوافع نشأة أي ظاهرة لابد من استكشاف توجهات الفرد. وبناء على هذه الملاحظة فقد استنتجت أن الظاهرة تمر بالتراتبية التالية:



إن أول متطلبات نشوء الظاهرة هو أن تكون فكرة مقبولة أو كامنة في نفس الفرد ومؤثرة فيه، بحيث تضغط عليه حتى يندفع إلى إبرازها كسلوك، فبدون وجود فكرة لن يكون الفرد قادرا على أن يكون عضوا منتجا داخل المجتمع، وهذه الفكرة لا تنتج من عدم فهي تبرز من مصدرين محفزين لفكر الفرد المصدر، الأول خارجي ويتمثل في المهيجات الخارجية، والتي تلعب دور تلك المغريات أو الحوافز التي تدفع بالأفراد إلى الحركة والتفاعل إما سلبا أو إيجابا، وكذلك المحيط الذي يعيش وينتمي إليه الفرد كالأسرة والمجتمع والطبيعة، أو تلك المعارف والتجارب المتراكمة. وأما المصدر الداخلي فهو كل ما ينبعث من الفرد نفسه، كتلك الأفكار الفطرية وكاندفاع الفرد لتحصيل حاجياته الضرورية أو اشباع غرائزه الطبيعية، وبهذا المعنى نلاحظ بأن الفرد وكأنه مجرد وعاء يحتضن المادة الخام للظاهرة وهي **الفكرة**، وهي في هذه المرحلة تكون في حالة خمول غالبا، لكون **الفرد** هو المرحلة الثانية بحيث أن استجابته لتقبل الفكرة تدفعه لمعالجتها على شكل تصورات وقناعات لها مبرراتها وأسبابها، محاولا من خلال ذلك توقع نتائجها متجسدة في الواقع، وبعد ذلك يبلورها كسلوك مشاهد وملموس، فالفرد ذاتي الحركة لكن حركته هذه دائما ما تحتاج إلى محفزات أو أسباب منطقي تدفعه إلى أخذ المبادرة في إظهار السلوك المناسب، وكما أن الفرد قادر على تجسيد الفكرة كسلوك فإنه قادر أيضا على كبحها إذا ما كانت لا تطابق المنطق أو ليس هناك ضرورة من تجسيدها، فالفرد كائن مخيَّر ولا يصح القول بأنه يخضع لقهر الظواهر، فالظاهرة لا تنتج كسلوك إلا بعد أن تتشكل كفكرة راسخة في ذهن الفرد، وفي نفس الوقت ترتبط بمبررات قوية تسمح لها بفرض نفسها كقناعة نفسية، لتتحول كخيار يختار الفرد تجسيده **كسلوك فردي** في ظروف معينة، وهذه تكون هي المرحلة الثالثة من تشكل الظاهرة، وقد تظهر الظاهرة في هذه المرحلة كظاهرة فردية شاذة أو مختلفة وغير مألوفة، أو تظهر كظاهرة استثنائية في ظروف استثنائية أو كرد فعل على ظاهرة سابقة، أي أنها تأخذ شكل ظاهرة متولدة أو تكون أصلية إذا ما كانت نابعة من ذات الفرد، أو كنوع من الاستجابة لمظاهر القوانين الطبيعية، وعندما يخرج هذا السلوك للعلن بشكل ظاهر، فإنه يحفز **التفاعل الاجتماعي** وهذه هي المرحلة الرابعة، فيقابلها المجتمع بالرفض أو القبول، فإن كان السلوك

سلوكا صالحا للمجتمع ويتوافق مع قواعد النظام الاجتماعي والإنساني والأخلاقي يقابل بالقبول، أما في حالة عكس ذلك فإن هذا السلوك يقابل بالرفض، وقد يكون هذا الرفض محفزا للعقاب الاجتماعي، والذي قد يظهر على شكل التهميش أو التقزز والاشمئزاز أو الانتقاد أو الاستنكار، وقد يصل إلى درجة العنف أحيانا، وهذا التفاعل ليس كما يحاول تصويره البعض كمقيد للحرية الفردية أو التحكم في الأفراد، بل هو نوع من إصدار الأحكام وفق تصورات جمعية مبنية على قواعد النظام الاجتماعي أو الأخلاقي المتعارف عليه، والذي يشكل المجتمع تصوراته الجمعية على أساسه، وانطلاقا منه يحدد موقفه إما بالرفض أو القبول، وهذه هي المرحلة الخامسة حيث يتم **تشكيل تصور جمعي اتجاه سلوكٍ ما**، وتحديد رد الفعل المناسب اتجاهه، وهذا التصور الجمعي هو الذي يحدد إذا ما كان مسموحا لسلوكٍ ما بأن يتحول إلى ظاهرة أو أن المجتمع سينتج ظاهرة جديدة كنوع من التفاعل مع ذلك السلوك، وقد تكون إما ظواهر عقابية أو مطوِّرة لذلك السلوك في حال وجد البيئة المحتضنة له، وبالتالي يجد الطريق سالكا نحو الانتشار والعموم والتشكل كظاهرة اجتماعية تامة التكوين، ومشكَّلَة تشكلاً منطقيا يسمح لها بالرسوخ في المجتمع كفكرة وسلوك وقع الإجماع على قبوله وممارسته، وفي حال رفضه فإنه يتم التوافق على تجريمه ومحاربته، حتى لو نجح في التشكل كظاهرة تامة التكوين.

ولنجعل غرضنا من هذا الطرح أكثر وضوحا نضرب مثالا تطبيقيا لهذه التراتبية، ونأخذ ظاهرة الزواج باعتبارها أكثر الظواهر الملموسة انتشارا والأسهل في الملاحظة، وهي أقدم وأرسخ الظواهر، وتعتبر عاملا مشتركا بين جميع المجتمعات قديما وحديثا، قد تختلف طرقها أو العادات المرتبطة بها إلا أنها تبقى تصورا موحدا في أذهان مختلف المجتمعات البشرية، وهذا إن كان يدل على شيء فإنما يدل على أن الفكر البشري مترابط بشكل من الأشكال لوجود إجماع بين البشر على هذه الظاهرة، فمن المعلوم أن الإنسان أول ما وجد على هذه الأرض ككائن من جنسين مختلفين ذكر وأنثى، يمتلكان خصائص طبيعية وفطرية لا تنفك عن ذواتهما، كقدرة الذكر على انتاج الحيوان المنوي، وامتلاكه لجهاز تناسلي خارجي معزز بألية القذف الغرض منها إيصال السائل المنوي إلى أبعد نقطة ممكنة داخل الرحم، وفي المقابل تمتلك المرأة جهازا تناسليا داخليا وهو ما يتناسب مع مهمته التي تتمثل في احتضان

الجنين، ولهذا فإن أول خطوة هي الاحتفاظ بالسائل المنوي، بالإضافة لقدرتها على لإنتاج البويضة التي هي أشبه بكبسولة احتضان مهمتها احتضان السائل المنوي، وهذه الطبيعة الفيزيولوجية عند المرأة انسحبت حتى على دورها كأم وجُعل غذاء طفلها بين أحضانها. وكل هذه التوصيفات التي ذكرناها هي طبيعة بشرية لكلا الجنسين، وهذه الطبائع المختلفة هي ما تولَّد عنها قانون التزاوج كقانون ملازم لهذه الطبيعة التي خُلق عليها البشر، بالإضافة إلى تلك الغرائز التي تولد انجذاب الجنسين إلى بعضهم البعض، كل ذلك من أجل تحقيق غاية التكاثر. ولهذا قلنا إن العبث بهذه القوانين الثابتة يتسبب في الإخلال بالتوازن البشري لأنها قوانين طبيعية مرتبط بفطرة كل كائن، وهي ما يحدد طبيعته وبالتالي فإن كل الظواهر التي تنتج عن هذه القوانين هي مظاهر أصلية، تمس بالضرورة بالتوازن البشري. إذاً فقانون التزاوج ظاهرة أصلية والذي في أول مراحل ظهوره كان على صورة بدائية وغير منظمة، إلا أنه أسهم وبشكل كبير في تشكل التجمع البشري من خلال الصورة الأولية لشكل الأسرة، وظهور الأسرة حفز ظهور فكرة الحاجة للأمن والاستقرار من أجل حمايتها، حيث كانت الأسرة محفزا مهما يدفع للإنتاج والتطور، فالرغبة في توفير الأمن للأسرة والحفاظ على سلامتها واستقرارها هو ما أنتج بدوره فكرة تنظيم عملية التزاوج، والذي أصبح على شكل نظام الزواج كما نعرفه حاليا. فالظاهرة الزواج بهذه التراتبية، هي ظاهرة متطورة، الدافع لوجودها هو التغيرات التي طرأت على شكل التجمع البشري، وحيث أصبحت الحاجة ملحة لوجود قوانين منظمة، فنظام الزواج يحدد المسؤوليات بين الطرفين ويحمي خصوصية كل فرد داخل المجتمع، وهذا المفهوم هو نتيجة تفاعل المجتمع البشري الذي أجمع على تبني نظام الزواج كنظام يحفظ حقوق الأفراد وأمنهم واستقرارهم وخصوصياتهم، فمن حيث الأمن فإنه يحول دون حدوث صراع أو تنافس على النساء أو على الرجال بضمان الفرص المتكافئة لكل فرد لتلبية حجاته الغريزية والفطرية، ومن حيث الاستقرار فإن تلك الروابط الملزمة تحمي العلاقات من التفكك والعشوائية. وهكذا فبعد أن كان التزاوج **فكرة مكنونة** في ذهن الفرد ومنبعثة من طبيعته وفطرته وغريزته، خرجت هذه الفكرة لتفرض نفسها في الوجود **كسلوك** مرغوب فيه، والذي بدوره أثار **تفاعلا**

اجتماعيا تولد عنه بروز الحاجة للتنظيم، وهذا التنظيم هو ما أفرز نظام الزواج الذي تعارفت عليه البشرية، فانتشر **كظاهرة** عامة تقبلتها المجتمعات بالرضى والقبول.

فهذه الظاهرة تعبر عن إدراك البشر للواقع وللسلوك البشري عموما، من خلال التراكم المعرفي والتجارب التي هي مصدر من مصادر المعرفة وهو ما سمح لهذا السلوك بأن يرتقي من ظاهرة شائعة أو عامة، إلى قانون أخلاقي بديهي لا يقبل النقد أو المخالفة، لأن الوعي البشري ارتقى ليدرك أن نظام الزواج يخدم مصلحة وجودية وأمنية و استقرارية، وفي نفس الوقت يلبي احتياجات البشر الطبيعية، إلا أن هذه الظاهرة مثلها مثل أي ظاهرة أخرى لابد وأن تصل إلى مرحلة الذروة لكي تبدأ في الانحراف، لتفسح المجال أمام انبعاث تلك الصورة البدائية للتزاوج من جديد، والتي رفضتها البشرية عندما أدركت بواسطة التراكم المعرفي والتجربة أنها لا تحقق المصلحة والاستقرار لأفراد المجتمع. وفي هذه المرحلة يكون المجتمع قد وصل إلى حالة من الجهل التي تفصله عن إدراك الأسباب والدوافع الأولى التي كانت سبب لنشأة نظام الزواج، وقد يتم تزكيت هذا الجهل بوجود بيئة الصراع الاجتماعي، والتي من نتائجها إضعاف الإحساس الإنساني وتحفيز الجوانب المادية لدى الفرد، لتتغلب الرغبة المصلحية الفردية على المصلحة الجماعية، وفي خضم هذه الحالة من الجهل والصراع تبدأ تبرز أسئلة ساذجة كانت تعد في السابق بديهيات غير قابلة للنقاش، كطرح سؤال مفاده. لماذا نتزوج؟ أو ما هو أصل الزواج؟ فهذه الأسئلة التي لم يكن لها داع سابقا أصبحت تبرز في بيئة الصراع التي يواجه فيها الفرد صعوبة في الوصول إلى حاجاته الضرورية، وهو ما يدفع إلى محاولة إيجاد حلول أو أعذار تشرعن مخالفة هذه النُّظم الأخلاقية، أو تبرر انبعاث تلك الفكرة المكنونة المتمثلة في إعادة إحياء صورة التزاوج البدائي الخالي من التكاليف والالتزامات والتعقيدات والمسؤوليات، إلى أن تصبح هذه الفكرة تفرض نفسها على الفرد مرة أخرى، وبالتالي تكون بيئة الصراع هي المصدر الخارجي الذي حفز انبعاث هذه الظاهرة، وهي بهذا الشكل ظاهرة منحرفة. وكلما اشتدت بيئة الصراع كلما انتقضت عرى النظام عروة عروة، وكلما ترسخت بيئة الصراع كلما تقوت الفكرة وضغطت على نفوس الأفراد، إلى أن تخرج كسلوك في الواقع يثير تفاعلا اجتماعيا يبلور تصورا جمعيا، وهذا التصور هو الذي يبرهن على أن هذا السلوك سلوك مخالف للأخلاق

وللمعارف البديهية للمجتمع، وهو ما يولد سلوكا استنكاريا أحيانا أو تهميشي أحيانا أخرى، أو أي مظهر من مظاهر المقاومة الاجتماعية للظواهر المخالفة، لكن ورغم هذا فقد تنتشر الظاهرة وتعم رغم مخالفتها للبديهيات الاجتماعية والقوانين الطبيعية، وعمومها هذا لا ينفي عنها كونها ظواهر منحرفة وبدائية، خاصة وأنها تمس بمسلم النظام وهو ضرورة للاستقرار التجمع البشري، هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي صورة متخلفة من السلوك البشري حيث أنه لا يراعي العدل والإنسانية التي أدركها البشر بعد حقب طويلة من التجربة وتطور المعارف.

وبهذا الشكل والتراتبية التي سقناها أنفا تتطور الظواهر من تشكلها أولا كفكرة، إلى أن تصل إلى شكلها التام التكوين كظاهرة تعم المجتمع، أو يعم رفضها من قبل المجتمع، وعموم الظاهرة كما أثبتنا في غير ما مناسبة ليس دليلا على سلامتها، وإنما معيارنا في ذلك هو مدى التوافق أو التعارض مع المسلمات الإنسانية، وما مدى خدمتها أو الإضرار بها، وما مدى تحقيق المصلحة الجماعية أو الفردية ومطابقة الضوابط والقوانين الثابتة.

فصل

الأخلاق

- **المحور الأول : أهمية الأخلاق**

تعتبر الأخلاق من أهم القضايا التي أثارت جدلا واسعا بين الفلاسفة قديما وحديثا، وإثارتها لهذا اللغط والجدال والتجاذب بين المفكرين، لهو دليل على مكانة الأخلاق ودورها المهم في التطور الحضاري والرقي الإنساني، وبما أن المجتمعات كلما وصلت إلى مرحلة الانحدار والتدهور واشتدت عليها قسوة بيئة الصراع، توجهت لإثارة التساؤل حول البديهيات الإنسانية، وليس دافع ذلك الرغبة في المعرفة، وإنما تطلعا لإيجاد حلول لإشكاليات الواقع أو البحث عن مصدر هذه الإشكاليات. وبالتالي تقفز تساؤلات كثيرة في الأذهان في محاولة من الإنسان للتغيير، أو لنَقُل بحثا عن السعادة والخلاص من بؤس الواقع، بدليل أن أغلب

المجتمعات كلما اشتدت بها الأزمات واشتدت عليها بيئة الصراع، زاد ميولها إلى الفنون وكل ما فيه تسلية، وكأن الضحك والترفيه يعمل عمل مخدر تخدر به المجتمعات نفسها هروبا من واقعها، وضعف اهتمامها بالفكر يزيد الهوة المعرفية بين أفرادها، إلى أن تتحول إلى جهل مطبق، بحيث تصبح كل المعارف التي كانت بديهية ومنطقية بالأمس، في حاجة إلى الشرح والتفسير اليوم، وتصبح كل تلك الأخلاق التي كانت مصدرا للرضى والسعادة بالأمس، معرضة للتشكيك والتساؤل اليوم، مما يحفز نوعا من التمرد على كل شيء أصبح مجهولا ومبهما، فالإنسان دائما عدو لما يجهل. فعند هذه النقطة تكون بداية الانحدار إلى المرحلة البدائية وتشوه التصورات العقلية، دون أن يدرك الإنسان أن تلك النظم التي يحاول التمرد عليها، سواء كانت دينا أو أخلاقا أو قانونا، إنما هي مجرد أدوات تحقق الغاية منها متى استخدمت بطريق عادلة وصحيحة، وأن الذي يجب أن يتغير في الحقيقة هو عقلية الإنسان وسلوكه، فلا يكفي وجود نظام عادل بدون وجود إنسان عادل، ولا يكفي وجود نظام أخلاقي دون أن يكون هناك إنسان أخلاقي، فالنظام الديني والأخلاقي والقانوني يفقد نجاعته إذا كان الإنسان المكلف بالتزامه وتطبيقه وتنزيله، إنسانا منحرف السلوك ومشوه التصورات، فالإنسان هو مُنتج الظاهرة، ومتى وجد هناك نظام عادل وأخلاقي، فإنه يمكننا الحكم بأن القائم عليه والمكلف به إنسان عادل وأخلاقي، ومتى وجدنا مجتمعا راقيا حضاريا، علمنا أن الفرد الذي ينشأ فيه إنسان راقي، فلا جدوى من كل تلك النظم إن لم يكن الإنسان المكلف بها إنسان سليم الاعتقاد وسليم الأخلاق وسليم التصور، ويراعي الجوانب الإنسانية. ولهذا نقول إنه لا جدوى من التمرد على الأخلاق أو الدين، إن كان الإنسان نفسه ليست لديه الرغبة في الرقي أو العدل أو التنظيم، ولهذا كانت الأخلاق في كثير من الأحيان هي ذلك الملاذ الأخير الذي يُلجأ إليه لتسوية بعض المواقف، حينما يفقد الناس الأمل في نزاهة القانون أو تخونهم السياسة، فالأخلاق وإن كانت قوانين قد يبدو بعضها قوانين عرفية، إلا أن ارتباطها بصفات الكمال في الإنسان وارتباطها بالثناء والمدح كنوع من المكافئة أو الدعم أو التشجيع، يجعل لها قابلية كبيرة في نفوس الأفراد، كما أنها تعتبر مصدرا لتهيج الشعور بالواجب لدى الإنسان، وهذا الشعور من شأنه أن يحَوِّل بعض الأفراد من حالة الشر إلى حالة الخير، لكَوْنِ الأخلاق بحد ذاتها

خطاب يوجه إلى الطبيعة الفطرية والإنسانية للأفراد، ففي كثير من المواقف شاهدنا أشخاصا يسارعون لإنقاذ غريق دون التفكير في المخاطر، ودون التساؤل إن كان واجبا عليهم أن يقوموا بهذا التصرف، مما يعني أن رد الفعل هذا جاء استجابة للطبيعة الإنسانية وذلك الإحساس الفطري بالواجب. وهذا قد يجعلنا متوافقين مع رأي الفيلسوف "إيمانويل كانط" في كتابه "أسس ميتافيزيقا الأخلاق" حيث ذكر أن "الإرادة الصالحة هي التي تعمل وفقًا للواجب ولأجل الواجب، فالأخلاق تقوم على أساس الأعمال المبنية على قيمة الواجب الذاتي".

- **المحور الثاني : أصل الأخلاق**

وانطلاقا من هذه الملاحظة يمكن القول: بأن الأخلاق هي تلك القوانين البديهية المنبعثة من الطبيعة الإنسانية، والتي تهيج الشعور بالواجب، وهي بهذا الوصف تعتبر ظاهرة أصلية، لكونها متولدة بشكل مباشر من طبيعة الفرد، وهذا يعني أنها وُجدت بغرض خدمة المسلمات الإنسانية بالإلزام، إلا أن هذه الأخلاق وكأي ظاهرة أخرى فإنها قابلة للانحراف والتشويه، فالإنسان يميل إلى التمرد بطبعه كلما طال به الزمن، رغم أن تمرده هذا سلوك عارض وليس أصيلا فيه، إلا أن الإنسان دائما وبحجة الابتكار والتغيير، يميل إلى تحريف المفاهيم والتصورات من أجل مصالح شخصية أو فئوية، حتى لو كان ذلك يضر بالمصلحة العامة أو الخاصة للأخرين، خاصة عندما يَشْرُد الإنسان عن الطبيعة الإنسانية، ويغلب عليه الطابع المادي والتنافسي، ولهذا فإن أول ما يتمرد عليه الإنسان فإنه يتمرد على القوانين، وتبقى الأخلاق بمثابة خط الدفاع الأخير الذي يحفظ النظام الاجتماعي، كونها مترسخة فيه على مستوى الذاكرة الجمعية، فيكون لها دور في المحافظة على المجتمع من الانهيار والانحدار نحو الفوضى، ومن أجل ذلك نعتبر الأخلاق هي أعلى رتبة من القانون، لكنها في نفس الوقت أقل رتبة من الدين. ومن الخطاء القول إنه بالإمكان التخلي عن الأخلاق أو ابتكار أخلاق جديدة أو خاصة، ورغم أنه طرح غير منطقي إلا أن هناك من يرى إمكانيته "كميشيل فوكو" و"ريشارد دوكنز" وغيرهم، ويدعي أصحاب هذا الطرح، أن الخضوع للأخلاق القائمة حاليا هو نوع من سلب الحرية وإخضاع سلطوي، أو نوع من الاستعباد

أو التقليد الأعمى، بحجة أن الأفراد الذين ولدوا في المجتمعات التي تتبنى هذه الأخلاق لم تعطى لهم فرصة رفضها. وفي الحقيقة إن الجهل بطبيعة الأخلاق والجهل بالأسباب المرتبطة بها وطريقة تشكلها، والجهل بالمصلحة التي تخدمها، هو ما يجعل البعض ينظر إليها بعين الريبة والتساؤل عن فائدتها، نظرا لأن الكثير من الناس لم يسروا وفق المنهج التأصيلي لدراسة الظواهر، وهذا الجهل دفع فيلسوفا ك "نتشه" في كتابه "إرادة القوة" للقول "من وجهة نظري، الأخلاق تعتبر مجرد تهيئة اجتماعية للسيطرة والقوة. يجب أن نتخلص من الأخلاق التقليدية ونسعى إلى إيجاد قيم وأخلاق جديدة تعزز قوة الفرد وإرادته" لكن ما يغفل عنه الكثيرون أن نشأة الأخلاق تتم بشكل تلقائي، استجابة للطبيعة والفطرة البشرية، وليست ابتكارا عقليا محضا أو اختيارا سياسيا أو اقتصاديا، حتى وإن كانت في الحقيقة تفتقر في وجودها إلى الإدراك العقلي، إلا أن هذا الإدراك لم يكون ليوجد لولا الملاحظة والتفاعل الاجتماعي المباشر، فلولا أن الإنسان كان قادرا على تصور و إدراك معنى الحاجة للمساعدة، عند الضرورة وفي حالات الضعف، لما أدرك خلق مساعدة المسن والطفل الصغير أو إنقاد الغريق...، فالضعف والحاجة صفات لا تنفك عن الإنسان، وبالتالي من الطبيعي أن يتولد على إثرها هذا النوع من الأخلاق، ولولا أن الإنسان ومن خلال تجاربه أدرك الشعور بالألم الذي يتسبب فيه الخداع، لما اعتبر الكذب فعل لا أخلاقي، ولولا أن الإنسان أدرك ألم الإحساس بالتميز والإساءة، لما اعتبر الألفاظ العنصرية فعلا لا أخلاقيا، ولولا أن الإنسان أدرك معنى فضل الآباء لما أعتبر أن الإساءة للآباء عقوق وبالتالي هو فعل لا أخلاقي، فتأصيلنا لظاهرة الأخلاق هو مفتاح فهمنا لها. ولهذا فإن الفيلسوف "جان بياجيه" في كتابه "أصل الأخلاق" يرى أن "الأخلاق تنشأ من التفكير الأخلاقي الذي يتطور لدى الأفراد مع تقدمهم في مراحل النمو العقلي، وتعتمد على فهمهم للعواطف والمعايير الاجتماعية". ورغم أن هذا الرأي ابتعد شيئا ما عن الرأي الذي نحاول تأسيسه، من حيث أن المعايير الأخلاقية ليست ابتكارا اجتماعيا، وإنما هي نتاج تفاعل اجتماعي حفز الدوافع الذاتية، إلا أننا نجد رأي "جان بياجيه" هذا، أقرب للواقعية ولطبيعة المجتمعات الإنسانية.

إن منبع الأخلاق هو الذات الإنسانية، وما كان نابعا من الذات الإنسانية يكون مرتبطا بالضرورات الإنسانية، وبالتالي فإنه لا يمكن القول أنه بالإمكان ابتكار معاني وأخلاق جديدة من منطلق الاجتهاد العقلي فقط، دون الاستناد إلى طبيعة الذات الإنسانية والفطرة البشرية، بل إن الواقع صارخ بهذه الحقيقة، فسلوك مثل الإغراء الجنسي أصبح البعض يعتبره حق من الحقوق، و بمعنى أخر يتم الادعاء أنه سلوك لا يتعارض مع الأخلاق، بل إن البعض يدخله في دائرة الفن والتعبير عن الذات، ومثل ذلك أيضا العَهَارَة التي هي مفتاح الخيانة الزوجية والمفاسد الاجتماعية، ورغم ذلك فقد أصبحت سلوكا مقننا في بعض المجتمعات. نهيك عن السلوكيات المتنافية مع الأخلاق وتعارض حتى القيم الإنسانية، ورغم ذلك ترخص بحجة الدفاع عن النفس، كالتوسع في ابتكار الأسلحة القاتلة التي تفتك بالبشر، والتي ضررها لا يميز بين مقاتل أو غيره، وكذلك تلك التجارب العشوائية على البشر بحجة خدمة العلم، ومن ذلك أيضا تقنين الربا والفوائد البنكية، مع كونها نوع من الابتزاز واستغلال حاجة الناس واضطرارهم، وأيضا تلك التشريعات والقوانين التي تتنافى مع الإرادة الاجتماعية وتفرض بقوة السلطة، وتقدَّم على أنها مبنية على الديمقراطية، وإلى غير ذلك من الاجتهادات العقلية، التي تحاول ابتكار قيم وأخلاقيات تتعارض مع الإرادة والطبيعة الإنسانية، وتتعارض حتى مع مفهوم المصلحة، فالعقل خاضع للعوامل العاطفية والغريزية وضغوطات المهيجات الخارجية، فلولا رغبة الرجل مثلا في أن تصبح تلبيته لحاجاته الجنسية أبسط، و وصوله إلى المرأة أسهل، لما سعى في ابتكار فكرة الحرية الجنسية، التي كانت تعد ممارسة لا أخلاقية بالبداهة، لكونها تعتبر مفتاحا للخيانة والخداع ولا تخدم مبدأ النظام الاجتماعي، فهذه الانحرافات الأخلاقية الناتجة عن الاجتهاد العقلي، تمهد لانحدار الإنسانية إلى درك الفوضى والعشوائية والبدائية، والإخلال بالتوازنات الإنسانية الطبيعية.

- **<u>المحور الثالث : الأخلاق والعقاب</u>**

ومن هنا تبرز لنا أهمية الأخلاق كقواعد ثابتة، تحفظ النظام الاجتماعي حتى في ظل غياب الدولة والقانون، فالقواعد الأخلاقية كانت هي المنطلق الأول نحو الترقي الحضاري للبشر

قبل ان يتم ابتكار القوانين، فرغم أن الأخلاق قد تكون ليست سوى قوانين عرفية تم التعارف عليها اجتماعيا وإنسانيا، إلا أنها ارتقت إلى درجة البداهة لتصبح في مرتبة هي أعلى من القانون، بل إن بعض المجتمعات ارتقت بتصوراتها اتجاه الأخلاق، لتصبح الأخلاق مرتبطة بالثواب والعقاب، فسلوك الفرد إذا جاء موافقا للأخلاق يستحق المدح والثناء والذكر، والفعل الذي لا يوافق الأخلاق يستحق الذم والتشويه والاستنكار، وقد يصل الأمر إلى حد مخاصمة صاحبه أو إقصائه اجتماعيا. وهنا يظهر مدى الرقي الذي وصل له الإنسان، والتطور الذي بلغه الإدراك البشري، حيث إننا أصبحنا قادرين على التفريق بين الجريمة الأخلاقية والجريمة المادية، أي أننا نفرق بين السلوك اللاأخلاقي الذي يمكن قياسه حسيا، وبين السلوك اللاأخلاقي المعنوي، ونخصص عقابا خاصا بكل سلوك. فالسلوك اللاأخلاقي الذي يمكن قياسه كالقتل يخصص له عقاب حسي كالإعدام أو السجن، وتمت تسمية هذا السلوك بالفعل الجرمي، وأم السلوك اللاأخلاقي المعنوي والذي لا يمكن قياسه حسيا كالكذب، فخصص له عقاب معنوي أيضا كالذم والخصومة والانتقاد وغيره. وهذا فيه نوع من العدل، حيث أنه يتماشى مع فكرة **الجزاء من جنس العمل**، فمنظورنا للأخلاق كمفهوم بديهي، لا يغني عن إثارة منظومة العقاب والمكافئة، كنوع من التحفيز على الفعل الأخلاقي والتحذير من الفعل اللاأخلاقي، وهذا قد يتعارض مع رأي بعض الفلاسفة ك"كانط"، الذي يرى أن الفعل الأخلاقي يجب أن يكون منزها عن الخوف من العقاب أو رغبة في الأجر من الله. لكننا لا نستطيع أن ندير ظهورنا للواقع على كل حال، وليس بإمكاننا أن نضمن وصول المجتمع أو الفرد إلى هذا التصور الصوفي، بل إن تجريد القيم الأخلاقية من ارتباطها بالعقاب أو الأجر، قد يجعلها تفقد حقيقة ضرورة وجودها، كون المعايير الأخلاقية تصبح سائلة ويمكن لأي فرد التجرؤ على استبدالها بما يتوافق مع قناعاته الشخصية، وواقعنا خير شاهد على هذا، حيث كلما جردنا الأخلاق من بعدها الإلزامي، كلما صار المجتمع أكثر وحشية، بل إن دعوى تجريد الأخلاق من بعدها العقابي، أصبحت دعوة تلجأ لها تلك المجتمعات الفرعية، التي ليس لها هم سوى اشباع نزواتها وتحقيق مصالحها، كالمرأة التي تطالب بإلغاء قانون يجرم العلاقات خارج إطار الزواج بحجة أنه قانون ظالم ويقيد الحرية، بينما دافعها الحقيقي هو أن يتسنى لها خيانة زوجها مع شاب

عشقته، بدون أن تتعرض للعواقب. وقس على هذا باقي الفئات، كالفئات السياسية والأيديولوجية وما يمكنها فعله، خاصة وأنها تملك نصيبا من السلطة على المجتمع، ولن أكون مُغالياً إن قلت أن من أسباب استمرار الأخلاق، بالإضافة إلى كونها مرتبطة بالفطرة البشرية، هو وجود هذا النوع من المحفزات والعقوبات، مما يجعل منها نظاما اجتماعيا مكتمل التكوين، فحتى لو لم تكن هناك عقوبات اجتماعية، فإن الأخلاق مرتبطة بتلك الظواهر العقابية المتولدة تلقائيا، والتي تنتج كمخلفات لانحراف السلوك البشري، فلو سمحنا بانتشار الكذب ستنعدم الثقة ويصبح كل الكلام بلا معنى، ولو سمحنا بانتشار الخيانة لما كانت هناك ضرورة للزواج، ولو سمحنا بالسرقة لما كان هناك معنى للملكية ولما ظل هناك ما يمكن امتلاكه أصلا، ولو سمحنا بعمل المرأة مطلقا، لارتفعت نسبة الفقر والعطالة في صفوف الرجال، ولَانخفضت نسبة الزواج، وبالتالي انخفاض أعداد الأسر، وهذا لأن **انبثاق الأخلاق من ذات الإنسان، يجعل فسادها من فساد الإنسان نفسه، وبالتالي فساد المجتمع بأكمله.**

فإن قيل إن الأخلاق الحقيقية هي التي تنبع من الذات الإنسانية دون اعتبار للجزاء أو العقاب. نقول نعم كلام صحيح، لكن الواقع الملموس يظهر أن بعض الأفراد قد يظهرون حسن الخلق طلبا للمدح، أو الحصول على الذكر الحسن والثناء بين الناس لا غير، وهذا ما يسمى بالظاهر أو بالمفهوم الديني الرياء. وهناك أخرون يظهرون الخير ويضمرون الشر، لمعرفتهم أن ذكر محاسن أفعالهم قد يخفي ما يضمرونه من شرورهم، فوجود الرد الفعل الاجتماعي المبني على القواعد الأخلاقية، والمتمثل في العقاب أو المكافئة، قد يكون له اعتبار في نفوس الأفراد عند الإقدام على أي سلوك أخلاقي، أو عند الامتناع عن السلوك اللاأخلاقي، وهذا يسهم في ثبات الأخلاق كقيم إنسانية واجتماعية، ويحميها من الانحلال لأن انحلالها يعني انحلال المجتمع وبتالي النظام أيضا. لكن رغم ذلك فإن الغالب على سلوك الإنسان، هو الاستجابة لدواعي الواجب التي تهيجه الأخلاق فينا، وهذا الشعور بالواجب، هو الذي يحركنا بصورة ذاتية نحو تقديم المساعدة للطفل أو العجوز أو الأعمى، بل إن رقينا الأخلاقي واحساسنا الطبيعي بالواجب، يحسن من تعاملنا حتى مع الحيوان، فنطعم القط ونداوي الكلب الجريح ونحمي بعض الأجناس من الانقراض دون

التفكير في العقاب أو المكافأة، لكن ورغم ذلك يظل الفعل الأخلاقي مرتبطا بالدرجة الأولى بالرضى عن النفس، ونوع من الإحساس بالسعادة، وذلك لكون الإنسان كلما فعل فعلا يلائم طبيعته، كلما أحس بالرضى عن ذاته، وذلك أن الإحسان إلى الطفل أو العجوز أو الأعمى، هو نوع من تجسيد التصورات الذهنية، لما يحب الإنسان أن يعامله به الناس في حال كان هو في تلك الظروف، أو في حال كان أحد من أحبته فيها. فطبيعة الإنسان تميل دائما إلى الرغبة في أن يُعامل من قبل الأخرين، بإنصاف وعدل وإحسان وخير، وكلما تعرض الإنسان إلى هذا النوع من المعاملة الأخلاقية، تولد لديه شعر بالرضى والانتماء، وهذا يعطيه إحساسا بالسعادة، وبالتالي تتولد رغبة في مبادلة أفراد المجتمع نفس المعاملة الأخلاقية، ولعل هذا ما جعل البعض يرجح الرأي القائل: بأن الإنسان يستمد قيمته من تلك التفاعلات الأخلاقية، وقدرته على تحقيق السعادة، وتأثيره الإيجابي على الأخرين. وهذا الرأي فيه نصيب من الصواب، فقيمة الإنسان تستمد من ذاته، فكلما تفاعل أفراد المجتمع عن طريق المعاملة الأخلاقية والإنسانية، كلما كان ذلك يمثل إعلاء للقيم الإنسانية، وهذا قد يعارض ذلك الرأي الذي يرى أن قيمة الإنسان تكمن فيما ينتجه من عمل مادي. إلا أن هذا ليس مضطردا، وذلك أن العمل كقيمة نفعية تخدم المصلحة الاجتماعية، يعتبر أيضا عاملا مهما في التعبير عن رقي ادراكات الفرد بضرورة القيام بدور انتاجي لتلبية حاجة المجتمع، وهذا بحد ذاته أخلاق لها دلالة على الرقي الإدراك الإنساني والوعي بأهمية دور الفرد في المجتمع، وأن وجوده الاجتماعي لابد وأن يكون له أثر. ولكن هنا قد يتبادر إلى أذهاننا تساؤل مفاده: ماذا لو كان هذا الفرد ضعيفا أو مجنونا، أو مُسنا أو معاقا وغير قادر على الإنتاج، أو لم يكون له دور فعلي في المجتمع، فهل هذا يعني أن هذا الفرد إنسان بدون قيمة لمجرد أنه فقد القدرة عن العمل والإنتاج؟ وفي الحقيقة هذا إشكال عميق أشكل على أصحاب التيار المادي بالخصوص. كالرأي الذي ذهب له جون ستيوارت ميل في كتابه الاقتصاد السياسي حيث رأى أن "قيمة الانسان تكمن في قدرته على إنتاج الثروة وتحقيق التقدم الاقتصادي، وفي القدرة على توفير الرخاء والرفاهية للمجتمع". إلا أن هذا الرأي يبدو لا إنسانيا، فمن غير المنطقي ربط قيمة الإنسان بعلل قابلة للزوال، أو يمكن الاختلاف على مدى نفعها، فليس كل الأعمال التي ينتجها الإنسان تعود بالفائدة عليه أو على المجتمع.

ولهذا نرى أن قيمة الإنسان الحقيقية تستمد من ذاته كإنسان وليس مما ينتجه، لأن الواقع يدل على أن البشرية قادرة على أن تتجه للارتقاء إلى مستويات أعلى في الإنسانية، متجاوزة كل ما هو مادي، فليس من العدل أو الأخلاق أن نحكم على بعض أفراد المجتمع بالإقصاء، ونقيمهم تقييما دونيا لمجرد أنهم ضعفاء أو لا ينتجون، فهذا أشبه بالعنصرية والوحشية النازية في التمييز بين فئات المجتمع، فالوجود الإنساني له دلالة أعمق من ذلك، خاصة عندما ننظر إلى كل فرد على أنه يشغل حالة من أحوال الإنسان المختلفة، من ضعف وقوة وغنى وفقر وعلم وجهل وصحة ومرض وعمل وعطالة، والقيم الأخلاقية المستمدة من طبيعة ذات الإنسان، تحتم ذلك التكافل والتعاون الذي يعلي من قيمة الإنسان، ومن هذا المنطلق طور البشر نُظم الرعاية، وأنشأوا مؤسسات خاصة برعاية اليتامى والمسنين والمعاقين والمجانين، فهذا التكافل الاجتماعي هو نوع من الأخلاق الذي يتوجب على الإنسان أن يؤدي دوره فيه، سواء عن طريق التطوع فيه، أو تقديم التبرعات أو الدعاية له أو المساهمة بأي طريقة أخرى، وهو يعبر بلا شك عن تطور مفهومنا الأخلاقي، حيث أنه أصبح مجسدا كمؤسسات مختصة.

لكن ورغم ذلك مايزال أمام البشرية زمن طويل حتى نستطيع إدراك كثير من القضايا الأخلاقية، فبعد موجة الهدم التي تعرضت لها المفاهيم، خاصة بعد تصاعد التيار المادي والتيار العلمي التجريبي، أصبحنا كأننا نتجه إلى إعادة تجربة الحضارات السابقة من البداية، لكي نتوصل إلى ما وصلوا اليه من بديهيات أخلاقية، وهذا يكلف المجتمع البشري الكثير من التضحيات، خاصة في واقع الصراعات الفكرية التي نعيشها في عصرنا، مما يبطئ من وثيرة تقدمنا في الرقي الحضاري والإنساني. فمن أسباب اختفاء دور الأخلاق في المجتمع، هو أن الدول الحديثة أصبحت تتدخل في كل مناحي الحياة، بل وتحاول تفريغ المجتمع من كل المفاهيم الأخلاقية لأنها تمثل العقل الجمعي والتاريخي الذي يوحد المجتمع، وتجعله كتلة وحدة قابلة للانتفاض في أي لحظة، وهذا قد يشكل عائقا أمام سعي الدولة لبسط سيطرتها، خاصة إذا كانت هذه الدولة لها خلفية استعمارية، كأن تكون تابعة لدولة خارجية، أو أنها تخوض صراع أيديولوجيا فتلجأ إلى هذا النوع من السياسة، من أجل تقليص الدور الاجتماعي، وترسيخ سلطة القانون الذي بدوره لا يغني ولا يسمن من جوع في ظل

غياب الوازع الأخلاقي. وفي ظل هذا الصراع يتولد النقيض وتشيع العشوائية، ويختفي النظام والتضامن والتكافل والاحترام، ويشيع الفساد الاجتماعي والإداري والسياسي، ويزيد العبء على الدولة، ولن يكون لتلك القيم المادية التي يتم ترسيخها كبديل للأخلاق، كقيم العمل والحب والمساواة التي انبثقت من المادية والليبرالية، قيمة تذكر لأنها لا تمثل الروح الإنسانية، بدليل ارتفاع معدلات الجريمة والانتحار والفساد الاجتماعي والسياسي وارتفاع معدلات الاستغلال، إلى غير ذلك من الآفات حول العالم، فالأخلاق تبقى دائما هي ذلك الأساس والمرجعية، التي تحفظ تماسك البنية الاجتماعية، ولولا الأخلاق لخرق مُشرعو القانون القوانين، ولولا الأخلاق لشاع تخلي الأم عن ابنها ولما كنا لنعتبر ذلك فعلا لا أخلاقيا، ولولا الأخلاق لما اعتبرنا الدعارة والإغراء والتحرش الجنسي فعلا دنيئا ومنحطا يستحق العقاب، ولولا الأخلاق لما اعتبرنا الخيانة الزوجية جريمة، ولولا الأخلاق لما علمنا أن العنصرية سلوك مرفوض، وهو نوعا من الظلم والاعتداء، ولولا الأخلاق لما اعتبرنا الرشوة جريمة. لأننا لو نظرنا إليها بمنطق المرتشي فهي ليست سوى هدية تحفيزية أو اكرامية، ولولا الأخلاق لما اعتبرنا الاعتداء على الضعيف سلوكا مشينا. فكل ما ذكرناه هنا من الأمثلة هي أخلاق مرتبطة بالأساس بالطبيعة البشرية، أي بتلك القوانين الطبيعية التي تنتج تلقائيا بمجرد وجود الخصائص التي تدخل في تركيبة البشر وصفاتهم الطبيعية.

- **المحور الرابع : الأخلاق والدين**

وبهذا المنظور فإنه يمكن القول: بأن النُّظم الأخلاقية تتقاطع مع الدين في بعض النواحي، أو لنقل أن الدين هو بمثابة ذلك النظام الذي يفعل في المجتمع، من أجل تحديث وتجديد التصورات الأخلاقية وتقوية وجودها، لكونها تتعرض للتحريف والتشويه، وربما حتى التلاشي بمرور الزمن. فالمجتمع البشري سابق على الدين وليس العكس، وبالتالي فالقواعد الأخلاقية والعرفية وجدت مع أول ظهور للبشر، لكون تلك القواعد كما قلنا مرتبطة بذات الإنسان وبتركيبته الطبيعية، لكن في حال الانحراف تظهر الحاجة إلى الدين، من أجل تجديد تلك القواعد وتقويمها وضبطها، وهذا يعني أن الدين يجب أن يكون متوافق مع فطرة

الإنسان وطبيعتها،[118] وهذا يتوافق مع قول نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام : "**إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق**" أي أن الدين الذي بعث به، يهتم بصورة أساسية بتصحيح الأخلاق الموجودة، وإكمال المنظومة الأخلاقية في المجتمع وتقويم سلوك الأفراد. فرغم كون الأخلاق أعلى مرتبة من القانون، فهي أقل مرتبة من الدين والدين حاكم عليها، لكونه يستمد مصداقيته وسلطته من الله، وهذا يعطيه الصلاحية لتصحيح أو حذف بعض الأخلاق، رغم توارثها وتواترها ورسوخها في المجتمع، إلا أن الأخلاقيات قد ترتقي إلى مستوى الدين، وذلك إما بسبب تزكيتها من الدين نفسه لتصبح لها مرجعية دينية، أو عندما يثبت عدلها ومصداقيتها بمرور الزمن، لتتحول إلى مسلم من المسلمات الاجتماعية وترتقي لتصبح دينا أو معتقدا، ولكن حسب منهجنا في دراسة الظواهر، فإن هذا الارتقاء لا يعدو كونه انحراف في التصور، لأن الأخلاق لا يمكن أن تكون دينا إلا إذا ضمت إلى دين بتشريع ديني، **فكل ما يخالف أصله الطبيعي فهو انحراف**، وكما أن الأخلاق يمكنها أن ترتقي إلى أن تصبح دينا، وإن كنا صرحنا بأن هذا انحراف في التصور في حال غياب نص ديني، فإن بإمكانها أيضا أن تنحرف إلى درجة هي أقل من الأخلاق، لتصبح سلوكا اختياريا مفرغا من القيم والبعد الإنساني، أو تتلاشى ولا يبقى منها إلا بعض الصور البسيطة في بعض النواحي، كخلق مثل الانحناء احتراما للأشخاص دوي المكانة، أو تقبيل أيدهم على سبيل التقدير، اختفى من بعض المجتمعات وحل محله تصور مفاده أن هذا السلوك فيه نوع من الإذلال، وقد يعزز النفور من مثل هذه الأخلاق، إذا خالفت الطبيعة البشرية أو خالفت الدين، وفي نفس الوقت تبقى الأخلاق مصدرا من مصادر القانون فيما يتعلق بالسلوكيات الأخلاقية التي يكون أثرها ظاهرا وملموسا، ولهذا نلاحظ أن الأخلاق والقانون يتقطعان في بعض المفاهيم كالعدل والحق، إلا أن القوانين الأخلاقية تطلب غاية هي أكثر رقي في مستوى الإنسانية، وهي الفضيلة والإحسان والإيثار والشجاعة والطيبوبة...، ولهذا نجد أن القوانين الأخلاقي تشتمل على واجبات لا يشملها القانون، كمساعدة المحتاج والإخلاص في العمل والإحسان إلى اليتيم ورعاية العجوز وذو الاحتياجات الخاصة، كل هذا يعد من

[118] {فأقم وجمك للدين حنيفا فطرت الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون} القرآن الكريم سورة الروم الآية 30

الواجبات الأخلاقية وليست قوانين، فلا يستطيع القانون أن يلزم أحدا على إعطاء جزء من ماله لمساعدة فقير، أو إلزامه بأن يتبنى يتيما، أو إلزام زوجة بأن تقبل زواج زوجها بزوجة ثانية، تضامنا مع امرأة تعاني الوحدة والعنوسة والفقر. ولهذا يبقى الواجب الأخلاقي أرقى مرتبة من الواجب القانوني، لكونه قناعة ذاتية نابعة من الذات الإنسانية، وإدراك هذا المعنى هو ما يجعل الفرد يضع نفسه مكان الشخص الأخر مستشعرا ذلك الإحساس بالضعف، وكيف كان سيرغب أن يعامله الناس وهو في أمس الحاجة للمساعدة، ولعل هذا ما يولد الإحساس بنوع من الرضى عن الذات، عندما يقدِّم شخص المساعدة للأخرين، لكون تلك المساعدة التي قدمها كأنما يقدمها لنفسه، فالإنسان صورة من أخيه الإنسان، وما يقدمه الإنسان من خير للأخرين فهو في الحقيقة يقدمه لذات الإنسان، وبالتالي فكأنما يقدمه لنفسه،[119] ولهذا يستشعر الإنسان نوعا من السعادة في هذه المواقف. بعكس القانون الذي يمكن في حال مخالفته، أن يستشعر بعض الأشخاص نوعا من الحماسة والإثارة، وذلك راجع لشعور الفرد بأن هذه القوانين الصادرة عن العقل البشري، إنما وجودت لتقييد حرية الفرد أو لحماية فئة من الناس دون أخرى، أو لأنها قوانين ظالمة وغير إنسانية، خاصة في تلك المجتمعات والدول التي يسود فيها انعدام العدالة، مما يشعر الأفراد بوجود أحقية في مخالفة القانون، من أجل تحقيق العدل والحصول على الحق كنوع من الانتقام، وللتعبير عن عدم الرضى على الواقع. ورغم أن سلطة القانون هي السائدة والمتحكمة في السلوك الإنساني، إلا أن الإنسان لا يستطيع أن يتجاهل الأخلاق، فلولا الأخلاق لما كان لدينا الحق بأن نطالب شابا بعدم التحرش، رغم أنه يتعرض للإغراء من قبل امرأة شبه عارية، ولما كان لدينا الحق بأن نطالب حاكما بالعدل، لأن مفهوم السلطة يعطي للحاكم مطلق الحرية في التصرف، ولولا وجود نظام أخلاقي متعارف عليه اجتماعيا، لما حق لنا أن نثور على الظلم. فالأخلاق تحدد لنا حدودا للتصرف هي أقوى من القانون، وتحول دون تمادي الفرد في أفعال لا أخلاقية، متخذة طبيعة الذات الإنسانية منطلقا لفرض هذه الواجبات، وهذا الإحساس الذاتي بالواجب هو ما يميز الفعل الأخلاقي، لأنه ينشأ داخل نفس الإنسان بشكل تلقائي، وفي الغالب لا يحتاج لاستحضار العقاب أو المكافئة.

---

119 {وما تنفقوا من خير فلأنفسكم} القران الكريم صورة البقرة الآية 272

إن ذلك الشعور بالواجب الذي تحدثه الأخلاق في نفس الإنسان، يماثل بشكل كبير شعور المتدين الذي يدفعه تدينه إلى دعوة الناس للإيمان، بعد أن يستيقن أن ذلك المعتقد، هو الطريق الصحيح الذي يجب أن يسلكه كل الناس، وربما هو أيضا ما يدفع الملحد الغير مؤمن، إلى دعوة الناس للإلحاد أو للاشتراكية أو الليبيرالية، ويدفع المفكرين والأساتذة وكل فرد في المجتمع، إذا تحققوا من صحة أي شيء يحقق المصلحة أو يؤدي إلى معرفة حقيقية، يندفعون إلى نصح الناس به ودعوتهم إليه، ويتكبدون في سبيل ذلك المشقة ويتحملون النقد، ولربما حتى التهميش والإقصاء. وما ذلك إلا من أن وجود اليقين بصحة شيء ما، يثير الشعور التلقائي بوجوب مشاركته ودل الناس عليه، ولعل هذا ما كان يقصده سقراط حينما كان يقول أنه "يسمع صوة داخليا يأمره بتعليم الناس". فهذا الشعور بالواجب يخلف إحساسا بالرضا والحماس عند نصح الأخرين، و أحيانا نشعر باللوم والندم إن نحن لم نفعل، فما الذي كان يضر سقراط لو أنه صمت واهتم بشؤنه الخاصة، وسار وراء اشباع ملذاته وشهواته، وترك مكابدة عناء النصح والتعليم والصبر على عداء المجتمع، ولكن على ما يبدو أن وازع الواجب لديه كان أكبر من أن يستطيع تجاهله، وهو نفس الأمر الذي يدفع بالمرء إلى أن يلقي بنفسه في النهر، من أجل إنقاذ شخص مقبل على الغرق، ويدفع بالأم للعطف على ابنها دون التفكير في المقابل، وهذا ملاحظ أيضا حتى عند أعتى الحيوانات توحشا.

ومن خلال هذه الصورة يتضح لنا ما مدى المسؤولية الإنسانية، التي يتحملها الفرد اتجاه نفسه واتجاه أفراد المجتمع والبشرية جمعاء، فالبشر تتعدى نوازعهم الأخلاقية الحدود الاجتماعية. وهو دليل أيضا على أن الإنسان ليس أناني الطبع، أو أنه ذئب لأخيه الإنسان، وليس الشر أصيلا فيه، وإنما هي صفات عارضة تهيجها ظروف خاصة، وإنما الإنسان ومن منطلق حب الخير المتأصل فيه يستجيب لنداء الواجب الأخلاقي، ليقدم المساعدة كلما سنحت له الفرصة، أو يقدم الإرشاد والنصح للأخرين ومشاركتهم معارفه، ولولا هذا الشعور الذاتي لاحتفظ كل منا بما يملك، ولما ظهر هذا الاختلاف في الأفكار وتنوعها.

• المحور الخامس : هل الأخلاق نسبية؟

ومن أبرز الأسئلة التي قد تثار في موضوع الأخلاق، وهو ذلك التساؤل الذي يفيد: أنه في حال ما إذا كانت الأخلاق حقا تنبعث بصورة ذاتية، وتفعِّل الإحساس بالواجب، فلماذا هناك في المجتمع أشخاص يخالفونها بل ويدعون الناس إلى مخالفتها؟ ألا يعني هذا أن الأخلاق نسبية، وأنها تختلف من شخص لأخر؟ أليس من المحتمل أن تكون الأخلاق مجرد عادات وتقاليد مبتكرة، ليست لها أي أسباب منطقية تلزمنا بالحفاظ عليها كما هي؟ وفي الحقيقة إن هذه الأسئلة عميقة جدا وتغوص في أسرار النفس البشرية، والجواب عنها يتطلب مراعاة العوارض والظروف المحيطة بالإنسان، فالشر ليس طبعا أصيلا في البشر، وإنما هو عارض كالغضب الذي ليس طبعا مقترنا بالبشر بصفة دائما، فإن ذهب شخص ليسأل شخصا أخر عن اتجاه محطة القطار، فإنه من غير المنطقي أن يقابله بالضرب، وإن حدث فإنه أقل شيء يمكن أن نصف به هذا الفعل هو الجنون، كونه فعل غير منطقي وغير متوقع. لكن ماذا لو أن شخصا قصد شخصا أخر وبدون معرفة مسبقة ليسبه ويشتمه، فرد الشخص الأخر أيضا بالسب والشتم، وربما يصل به الحال إلى الضرب، لكن هذا الفعل يعتبر منطقيا ومتوقعا ورد فعل مناسب للسلوك المقابل. إذا فمنطقيا و واقعيا الإنسان بطبيعته خيّر ومسالم، ولا يقابل الأخرين بالعدوانية أو الشر، إلا إذا كانت هناك عوارض أو ظروف تدفعه إلى ذلك، في ظل تفاعله مع محيطه الطبيعي والاجتماعي، ولهذا نجد أن كثيرا من الناس ورغم مخالفتهم للأخلاق بل ويدعون الناس لمخالفتها، يعرفون في قرارة أنفسهم أن سلوكياتهم هي لا أخلاقية، كونها تخالف طبيعتهم الإنسانية، بل إن هذه المعرفة نلاحظها حتى في سلوك القطط والكلاب، التي إذا أنت أعطيتها طعاما أكلته في مكانها، لكن لو شعرت أنها لا تستحقه وانما أخذته خلسة، فرت به إلى مكان أمن، فالسرقة تبقى سرقة حتى في عالم الحيوان. وبالتالي فحتى لو ارتكاب الإنسان ما يخالف الأخلاق التي يعترف بها في قرارة نفسه، لا يمكن أن نحكم على هذا الإنسان أنه كائن لا أخلاقي، وأن الأخلاق فرضت عليه قصرا، وإنما نقول إن سبب انحراف الإنسان عن الأخلاق، هو تعرضه للعوارض سواء النفسية أو الاجتماعية. فحتى في الدلالات اللغوية لا نعبر عن الشر كشيء أصيل في الأنسان، وهذه الدلالات اللغوية تعبر عن تصور إنساني متواتر بين جميع

البشر، فعندما يرتكب شخص ما جرما نقول إن فلان قد أصبح مجرما، أي أنه لم يكن كذلك والآن أصبح مجرما، أي أننا لا نستطيع أن نقول على الإنسان منذ ولادته أنه مجرم، وإنما نقول ذلك حينما تظهر لنا سلوكياته الإجرامية، فطبيعيا لا يكون تحول الأشياء من حال إلى حال، إلا لأسباب طارئة أو عارضة وليست أصلية فيها من البداية، ومن بين هذه العوارض تشوه التصورات الذهنية والعقلية وغياب المعرفة بالأسباب.

فإن قيل ماذا لو عاش شخص ما في غابة بين الحيوانات، فهل كان سيدرك بأن بقاءه عاريا سلوك غير أخلاقي فيصنع لنفسه ملابسا؟ أقول: إنه يصح القول إن الإنسان في هذه الحالة قد لا يدرك معنى الأخلاق بالكلية ولن يستحضرها، لكن هذا الأمر لا يعدو كونه كمن دخل غرفة خاصة به، وأقفل عليه الباب وجلس دون ملابسه الداخلية، فهل كان سيستحضر الشعور بالحياء أو الخجل؟ طبعا لا. وهو كذلك بالنسبة لمن عاش طول عمره في الغابة، بالإضافة إلى تشوه تصوره كونه سيشكل بناء على ظروفه تصوره الخاص لمظهره العاري، مقنعا نفسه بأنه مظهر طبيعي، وكذلك جهله بمعرفة الأسباب لغياب تفاعلاته الاجتماعية، التي تكسبه التجارب اللازمة من أجل تصنيف السلوكيات بين الصائبة والخاطئة، كما أن عيش شخص في الغابة بين الحيوانات وإن كان أمرا خياليا إلى حد كبير، إلا أنه وعلى فرض إمكانية وجوده فإنه يعتبر من بين العوارض التي تؤثر في طبيعة الإنسان وفطرته، فمكان الإنسان الطبيعي هو وسط المجتمع الإنساني وليس في الغابة بين الحيوانات، بل إن هذا يمكن افتراض حدوثه حتى مع الإنسان العاقل، الذي عاش زمنا طويلا بين البشر العاديين، ثم تعرض لحادث ما، ففرضت عليه الظروف العيش في الغابة لزمن طويل، هذه الظروف قد تدفعه إلى التأقلم مع البيئة التي هو فيها، فتظهر عليه سلوكيات لم تكن لديه وهو في المجتمع الإنساني، أي أن العارض الذي تعرض له دفع بسلوكه إلى الانحراف.

فإن قيل: ألا يعتبر هذا دليلا على أن القواعد الأخلاقية مجرد تلقين، وما هي إلا مكتسبات من المجتمع الذي ابتكرها؟ أقول إنه لا يلزم ذلك، وحتى لو فرضنا أن هذه القواعد الأخلاقية ابتكار اجتماعي، فهي نتاج وعي بشري بعد المرور بتجارب مختلفة تراكمت عبر عصور من الحضارة، تشكل فيها نوع من الإجماع البشري على بعض الأخلاق إن لم نقل أغلبها،

والتجربة هي مصدر من مصادر المعرفة، ولا يمكن نقضها إلا بدليل هو أقوى منها، بمعنى أخر فحتى لو كانت الأخلاق من ابتكر المجتمع، فهي في النهاية نابعة من ذات الإنسان وتلقن للإنسان، فأين الخطأ في ذلك؟! إلا إذا كان من يرفضها يعتبر نفسه كائن غير إنساني، فحينها يكون غير معني بها. أضف لذلك أن هذه العادات والتقاليد الأخلاقية كما يسميها البعض، هي ليست ابتكارا بشريا بل هي نابعة من الذات البشرية، أي أنه نتاج لطبيعة الإنسان ونتاج للقوانين التي تحكم تركيبته الإنسانية، وهو دليل على أن الأخلاق هي إنسانية بالأصالة، وإن لم يكن الأمر كذلك فلماذا نعتبر مظاهر العنصرية مثلا سلوكا لا أخلاقيا؟ فهل لأننا ابتكرنا هذا المفهوم أم لأننا علمنا ذلك من ذواتنا واستشعارنا معنى العنصرية بأنفسنا؟ فإن كان هذا المفهوم ابتكارا واختراعا بشريا، فما الذي سيفرض على باقي أفراد المجتمع الالتزام به؟ وأما إن كان نابعا من ذات الإنسان، فهذا هو ما يحفز وازع الواجب لدينا لرفض مظاهر العنصرية. ولماذا نعتبر أيضا ضرب المرأة سلوكا لا أخلاقيا؟ ولماذا نعتبر الغش في الامتحانات سلوكا لا أخلاقيا، أو ليس من المحتمل أن تكون هذه المفاهيم من ابتكار البشر، وبالتالي فيجوز أن تكون نسبية؟ وإن كان يجوز عليها ذلك فلماذا نلزم بها الناس، أليس إن فعلنا ذلك سنكون وقعنا في نفس ما يتم الاعتراض به على القواعد الاجتماعية الأخلاقية؟ وهو أنها ستصبح مجرد مفاهيم مكتسبة ومفروضة قصرا من المجتمع، أو أنها مجرد عادات وتقاليد مبتكرة ليس لها أي مستند علمي، وإن كانت كذلك ألا يكون من حق البعض أن يرفضها بحجة أنه لا يقتنع بأنها أخلاق؟ فهذه الإشكاليات التي يتسبب فيها القول بابتكار الأخلاق، إشكاليات عويصة وتجعل الأخلاق بدون أهمية، لتتحول إلى أخلاق هلامية لا تتمتع بأي قوة إلزامية. لكن الحقيقة هي ما يدل عليه الواقع والتجربة الإنسانية، والتي تبين أن الأخلاق إنما هي قناعة ذاتية بوجودها، نابعة من إدراك البشر بعدم صلاحية ضدها وما يخالفها، كقناعتنا بعدم أخلاقية تهميش المرأة أو الاعتداء عليها، وقناعتنا بعدم أخلاقية الغش والرشوة والخيانة إلى غير ذلك من السلوكيات، التي تبين لنا بالإدراك الذاتي، وبالتجربة الاجتماعية والإنسانية المتراكمة أنها سلوكيات لا أخلاقية. وهذا ما أدركه إيمانويل كانط حيث يرى أن "الأخلاق ليست مجرد قوانين وتقاليد مجتمعية، بل هي

تعبير عن حس الإنسان الوجداني العميق وتصوره للحياة الجيدة والتعايش السلمي في المجتمع. تنبع الأخلاق من ذات البشر وتتجسد في تصرفاته وتعامله مع الآخرين".

وأما عن مسألة نسبية الأخلاق، فقد أجبت عنها باختلاف التجارب المجتمعية، والمرحلة التي يمر بها كل مجتمع من مراحل الرقي الحضاري وحتى التقني، فلا يمكن تصور مجتمع لم يتوصل بعد إلى تقنية تمكنه من نسج الثوب، أنه سيحدث قواعد أخلاقية تجعل من العري سلوكا لا أخلاقيا، لكننا يمكن أن نستغرب من المجتمعات التي أظهرت تطورا في جانب النسيج والتنظيم وتشريع القوانين، أن يكون فيها مظاهر التعري عادة وتقليدا، مع علمهم في قرارة أنفسهم أنه سلوك لا أخلاقي، ولو تسنى لكل مجتمع أن يكمل دورته الحضارية، لوصل لنفس مراحل الرقي التي وصلت إليها باقي المجتمعات، ولكَان استنتج نفس الاستنتاجات المتعلقة بالأخلاق، خاصة وأن المعرفة البشرية مشتركة بين الجميع لكونها فطرية بالأصالة. وأُضيف بأن الواقع يشير إلى أن البشر باختلافهم قد أجمعوا على كثير من القواعد الأخلاقية، رغم تباعد الأوطان واختلاف اللغات ومستوى الرقي الحضاري، وبالتالي فإن الفطرة البشرية تلعب دورا مهما في إرشاد الوعي الإنساني، خاصة مع وجود المهيجات الخارجية، وهذا ما يدفعنا للقول بعدم نسبية الأخلاق. فرغم أن وعي البشر وصل إلى حد إدراك وجود جاذبية الأرض التي تجعل الأشياء لصيقة بها، إلا أن هناك مجتمعات قد لا تدرك هذه الحقيقة، وعدم إدراك البعض لها لا يعني نسبية حقيقة جاذبية الأرض، وإنما يعني اختلاف في مراحل الإدراك والمعرفة البشرية، واختلاف في مراحل الرقي الحضاري، وأيضا اختلاف في ظهور الدوافع والمهيجات الخارجية، الباعثة على تشكل تلك الأفكار وبروزها في شعور الإنسان، لكون المعرفة الأخلاقية كامنة في ذات الإنسان ومرتبطة بطبيعة تكوينه بالأساس، ولكنها تحتاج لأسباب تحفز ظهوراها حتى يكون وجودها ذو دلالة ذاتية وإنسانية وأسبابها منطقية. ولهذا أكدنا ما مرة على أن الجهل بالأسباب بسبب البعد عن أصل النشأة، قد يتسبب في انحراف السلوكيات والمفاهيم والتصورات، ثم إنه لو كانت هذه القواعد الأخلاقية مجرد عادات وتقاليد وليس بالضروري التقيد بها، فلماذا نتكبد عناء ابتكار قواعد أخلاقية أخرى، أو مفهوم جديد أخر للأخلاق، كالمساواة والوطنية وحقوق النساء والحرية...إلخ؟ ألن يكون إلزام الناس بهذه المفاهيم فيه نوع من الاجبار وسلب

للحرية؟ ألم يخطر في بال أحد أن هذه المفاهيم قد تتحول إلى مجرد عادات وتقاليد في جيل من الأجيال القادمة، فينظرون إليها كمفاهيم متخلفة لا تستحق الالتزام بها؟ إذا ما هي نظرتنا لهذا الجيل الذي سيرفض هذه المبادئ، التي عانينا من أجل التوصل إليها، وعانينا من صراعات كثيرة من أجل تحقيقها، وكيف هي نظرتنا لذاك الجيل الذي سينظر لحصيلة تجاربنا، بنظرة استعلاء كأنها تجارب ساذجة وتافهة ويرميها وراء ظهره؟ فهل نعتبره جيلا متقدما أم نعتبره جيلا ينحدر نحو التخلف؟ لا شك وأننا لا نتمنى وقوع ذلك لأننا مقتنعون الآن أن ما توصلنا إليه من قيم وأخلاقيات تشكلت نتيجة تراكم تجاربنا عبر حقب طويلة، هو الصواب وهو ما ينبغي أن يكون، ولا يجب التخلي عنه، وهو ما يجب تلقينه للناشئة عن طريق التربية والتعليم. لكن لو كنا جادين فعلا في ترسيخ هذه القيم وبقائها بدون تغيير، وأن نحُول دون انحرافها، وتجنيب الأجيال القادمة عناء هدم المفاهيم، وخوض التجارب البدائية من جديد لكي يتمكنوا من إعادة بنائها، لابد وأن نربط هذه المبادئ والقيم والقواعد الأخلاقية بأسبابها وأصولها التي تفرعت عنها، حتى لا ينتهي المطاف بالأجيال القادمة وهي تطرح تساؤلات عن أشياء بديهية، وتنظر لكل تلك القيم والمبادئ على أنها مجرد عادات وتقاليد متوارثة ليس لها أي معنى، وإنما فقط يقلدونها بدون معرفة ما وراءها من أسباب.

ورغم ذهابنا هذا المذهب في الرأي، إلا أننا لا نحبذ فكرة قبول كل شيء يتم وراثته عن الأسلاف، لكون تشوه التصورات أمر محتمل في جميع مراحل النشأة الحضارية، وهذا يحملنا مسؤولية النظر للظواهر بطريقة أكثر موضوعية، حتى لا نقيد أنفسنا بمفاهيم خاطئة أو موروثات لا يستحق الاحتفاظ بها، وهذا من الدوافع التي دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب، وهنا تبرز أهمية الضوابط السبعة لقبول الظاهرة الاجتماعية، فليس من المعقول أن نرفض كل ما نقلته لنا الحضارات السابقة من معارف ومفاهيم، وليس من المعقول أيضا القبول بها و التزامها دون أن نكون قد توصلنا يقينا، إلى تأصيلها وربطها بأسبابها، وعرضناها على القياسات والضوابط اللازمة للكشف عن حقيقتها، فكيف ما كان الحال، يجب أن لا نغفل عن حقيقة كون الإنسان غير قادر على أن يدرك الحقيقة الكاملة والمطلقة، أو يدرك العدل المطلق أو المصلحة المطلقة، وهذا يضع في طريقنا دائما احتمال الخطأ

والصواب. لهذا نرى أن الأخلاق الموروثة ليست كلها خاطئة وتستحق الرفض، وفي نفس الوقت ليست كلها صائبة وتستحق القبول، وما يكشف لنا عن ذلك ليس وجمات نظرنا العقلية المجردة وليست ميولاتنا النفسية، وإنما تلك الضوابط والمعايير والقياسات التي نفحص بها الظواهر. لكن الثابت دائما هو وجود هذه الأخلاق في الواقع، ونفيها أو إقصاؤها يحتاج لأسباب ظاهرة ومنطقية، فلا نستطيع أن نغامر باختلال النظام الاجتماعي لمجرد الشك، **فما ارتقى إلى درجة اليقين لا يمكن إزالته بمجرد الشك أو إخضاعه للنسبية.** بالإضافة أنه لابد من بديل منطقي يحول دون ظهور أثار جانبية تؤثر على استقرار المجتمع، فالفراغ يولد النقيض، وإقصاء الأخلاق التي تقيد بعض السلوكيات البشرية، لابد وأن يؤدي إلى تفلتها، فلو أقصينا التقيُّد بضرورة الزواج في العلاقة بين الجنسين لاختفت الأسرة، ولو قلنا بأن الإحسان للفقراء مجرد كذبة لسرقة أموال الأغنياء، لاختفى التضامن والتكافل الاجتماعين، ولو قلنا بأن الجسد هو ملك للفرد يفعل فيه ما يشاء، لاختفت قيمة الإنسان، ليتمركز كل فرد حول ذاته، وليتحول المجتمع إلى مجموعة من الأفراد الأنانين، الذين لا يتحمل أحد فيهم المسؤولية اتجاه الأخر، فما دام كل فرد يملك نفسه فليعمل لنفسه بنفسه. لكن الإنسانية الحقيقية هي في أن الإنسان يجب أن يكون عونا لأخيه الإنسان ليستمر المجتمع، ومن لا يقدس ذاته لا يقدس الإنسان. وهذا يبرز أهمية النظر إلى مآلات السلوك بل وحتى التصورات، وبالتالي لا يجب أن نستغرب تمسك المجتمعات بالأخلاق، فهي تخدم عدة مسلمات إنسانية تواتر البشر على السعي لتحقيقها انطلاقا من الفطرة، كالنظام والتوازن والأمن الاجتماعي.

- **محور السادس : علاقة الأخلاق بتطور أو انحدار القيم الاجتماعية**

ومن هذا المنطلق نفهم أن توجه البشرية لخلق نظام أخلاقي ليس عبثا، أو مجرد رغبة من الإنسان في تضييق حريته، وإنما في الحقيقة إن الأخلاق وجدت لمصلحة الإنسان، قد تختلف أشكالها وتصوراتها لكن الغاية والمقصد هو نفسه. وهذا يفتح الباب أمام التدرج في تحسين وتطوير النظم الاجتماعية عموما، وهذا التطوير قد يكون عبارة عن تفعيل منظومة العقاب سواء المادي أو المعنوي، وفي حالة ضعف الوازع الأخلاقي قد يكون من الضروري

وضع قانون إلزامي. وهنا يبرز تساؤل أخر، هل يمكن للقواعد الأخلاقية أن تصبح قانونا، أو أن القانون يصبح قواعد أخلاقية؟ والإجابة هي أن الأخلاق رغم كونها ظاهرة نابعة من ذات الإنسان ومنبثقة من طبيعته الفطرية، إلا أن رسوخها في المجتمع لابد وأن يمر بمرحلة القانون أولا، وهي أول مرحلة ضرورية نظرا لتراخي الوازع الأخلاقي في البدايات الأولى لتشكل المجتمعات، وبعد أن تصبح هذه القوانين ملزمة بشكل طبيعي، وترتقي لتصبح بديهيات فإنه لن يكون هناك حاجة لوجودها كقانون، وفي نفس الوقت إذا ضعف الوازع الأخلاقي في جانب من الجوانب وأصبح هناك نوع من التمرد والانتهاك للقواعد الأخلاقية، مما يعود بالضرر على باقي أفراد المجتمع، يصبح من الواجب تفعيل منظومة العقاب، وتحويل تلك القواعد إلى قوانين، وهذا يعني كلما كان المجتمع أكثر رقيا كان الوازع الأخلاقي فيه أكثر حضورا ومنظومة العقاب فيه موكولة للمجتمع، والعكس صحيح في حال كان المجتمع أقل رقي، يكون الوازع الأخلاقي أقل حضورا، مما يتطلب وجود قوانين صارمة، ومنظومة العقاب تصبح مادية وتتكفل بها المؤسسات.

قد يقال: إن وجود العقاب في المنظومة الأخلاقية، ينفي عنها صفة أن تكون نابعة من ذات الإنسان. لكن الحقيقة أن الأمر ليس كذلك، وإنما هذا من تبعات ومستلزمات التفاعلات الاجتماعية، فلكل فعل رد فعل، فلو أقدم شخص ما على إهانة شخص أخر، لرد عليه بالمثل وهذا بحد ذاته عقاب، وردود الأفعال هذه تكون رادعا لكثير من الناس، ممن قد يملكون الجرأة على التمادي في تجاوز الحدود الأخلاقية. لكن ماذا لو كان هناك اختلاف في التصورات وفي النظرة الأخلاقية؟ فقد يرى من يسرق الأغنياء ويأخذ أموالهم عنوة ويوزعها على الفقراء، أن فعله هذا فعل أخلاقي، أو أن يرى من يقدم على تفجير مركز تجاري، بدعوى الدفاع عن النفس ضد دولة معادية، أن فعله أخلاقي ومشروع. وفي الحقيقة أن هذا التساؤل يبدو كبيرا جدا، ولكن ماذا لو سمت الأخلاق فوق كل هذه الأمور؟، فكل ما ذكر إنما هي أفعال انتقامية، إما لكونها تسلط من الأغنياء واستضعاف للفقراء، أو لأنها ردة فعل عن سلوك سابق أدى إلى العنف أو الحرب كنوع من الانتقام، ولو كان الفعل غير مسبوق بأي ظاهرة تسببت في تولد هذا السلوك، فهذا يعني أنه فعل جرمي محض، مع كوننا أيضا نتحفظ على الفكرة ولا نؤيدها حتى لو كانت ردة فعل اتجاه

وضع ما. فمهما كان الحال تبقى السرقة سرقة، ولا يمكن التشجيع على انتزاع ما هو في ملكية الأخرين، إلا بموجب حق ثابت ومستحق بدليل وبرهان، وفكرة تفجير المركز التجاري أيضا تبقى فكرة مرفوضة وغير أخلاقية لأن الأبرياء والمحايدين لا ذنب لهم، فلابد أن ندرك بداية أن الحق في الوجود يجب أن يكون حقا مكفولا للجميع، ولا يحق لأحد أن يسلبه من أحد أخر. والواقع المرير الذي نعيشه اليوم من تدني الوازع الأخلاقي، لا يجب أن نجعله مقياسا أو نعتبره ظواهر طبيعية مسلم بها، حتى لو كان عمومها وانتشارها قد أصبح واقعا، وإنما من الواجب السعي في تصحيح الأمور بإعادة تقويم التصورات وتصحيحها، وإحياء القواعد الأخلاقية الصحيحة من جديد، فالسلم الاجتماعي عموما رهين بمدى إدراكنا لواجباتنا الأخلاقية اتجاه بعضنا البعض، وهذا لن يكون إلا بارتقاء مفاهيمنا وتصوراتنا إلى مستوى إدراك المعاناة والمآسي، التي قد تتسبب بها للأخرين ولا بد من الغوص في أعماقنا لنكتشف حدودنا وضعفنا، حينها فقط سنعرف ما الذي ينبغي علينا فعله، وما هو واجبنا اتجاه الإنسانية.

لكن للأسف الطريق طويل أمام البشرية، خاصة وأننا اليوم أجبرتنا التيارات الفكرية والفلسفات الحديثة، التي استطاعت أن تهيمن على الواقع، أن تخوض بنا في تجارب الرقي الحضاري من مراحل البدائية، لكن هذا لا يعني أنه ليس لهذا الوضع نهاية، فليس هناك فكر أو نظام يدوم إلى الأبد. وعلى كل حال، فكل هذه المظاهر المنتشرة تشير إلى أننا نغوص في البدائية، والتي من أبرز مظاهرها تَهَدُّم الأخلاق والقيم وشيوع العشوائية والعبثية، إلا أنه وفي مرحلة ما، سنسارع نحو البحث من جديد عن طريق العودة إلى النظام، خاصة وأن لدينا إرث لا يستهان به من المعارف السابقة، لكن وإلى ذلك الحين سيكون علينا تحمل نتائج أخطائنا، وتحمل نتائج أجيال من الفوضى، إلا إذا استيقظنا من غفلتنا وحاولنا إصلاح ما يمكن إصلاحه، وأن نحيي المفاهيم الأخلاقية والإنسانية التي تكاد أن تندثر، أما كل ما نفعله اليوم فهو التخلي عن مسؤوليتنا في البناء الاجتماعي، والجلوس كمشاهدين أو كمفتونين ومنجذبين مع هذه المتع المنتشرة حولنا، والمتسببة في تخدير عقولنا، فقيم الحرية التي يتم التغني بها كمكتسب من مكتسبات هذا العصر، ليست سوى غطاء نحاول من خلاله تجنب ظهور فشلنا المرير، في عدم قدرتنا على تحمل مسؤولية الحفاظ

على كينونتنا الإنسانية أولا، ولم نستطع الحفاظ على نظمنا الاجتماعية ثانيا، وأيضا هو غطاء نحاول من خلاله تمويه سعينا نحو التخلي عن مسؤولياتنا الأساسية، هذا أشبه بتفكير مراهق مستهتر بقيمة الحياة بكل ما تحمله هذه الجملة من معنى. فنشر فكرة خبيثة كفكرة أنه لا يحق للآباء أن يربوا أبناءهم على قيم وأخلاق معينة، أو لا يحق لهم منعهم من تجربة سلوكيات معينة، هي فكرة لا تمت للمسؤولية بصلة، فمنح هذه الحرية للأطفال والشباب فيه نوع من المخاطرة بالتجانس النسيج الاجتماعي، وفي نفس الوقت هو تربية الأفراد على قطع الصلة بين الماضي والحاضر، كما أنه يتسبب في ضياع عمر جيل كامل من خلال تركهم يخوضون غمار تجارب هم في غنى عنها، وقد كفتهم الأجيال السابقة عناء الخوض فيها، وخلفت لهم نتائجا يستفاد منها. ومن شأن شيوع تلك الفكرة أن يتسبب أيضا في شتات مجتمع بأسره، فبعض البشر يرغبون في الظهور على أنهم المتحكمون في الطبيعة، بل وحتى في إرادة الناس لإثبات قدرتهم على التمرد على قوانين الآلهة كما يزعمون، ويتشدقون بشعارات زائفة من قبيل الحريات والتفتح والتقدم، وأحيانا بمفاهيم مبتكرة ومبتدعة لا تنبني على أي أساس واقعي أو منطقي، ولا تراعي الروح الإنسانية، وإنما فقط لمجرد رغبتهم في اشباع ميولاتهم النفسية، فهؤلاء هم من أسهموا في هذا الوضع الذي تعيشه البشرية من فوضى وانهيار لمنظومة الأخلاق والقيم، لكن وفي كل الأحوال فهناك خبر غير صار لشعوب الحداثة، وهو أنهم مهما فعلوا لا يمكنهم أن يشكلوا نظاما يخالف الطبيعة البشرية، لأنه سيكون بمثابة تدمير ذاتي، وحتى إن نجحوا في ذلك فإن هذا النوع من الأنظمة لن يكون على قدر كبير من الاستقرار، ولهذا يشهد العالم اليوم توجها متناميا نحو الديكتاتورية، أو بوصف أدق الديكتاتورية الناعمة، التي تعتمد على تشكيل التصورات المجتمع عن طريق الإعلام، وخلق بيئة زائفة من السعادة، بواسطة وسائل الترفيه والمتع، وتسهيل الحصول على الملذات، خوفا من نشوب الثورات المضادة. فكل ما تمارسه البشرية اليوم من انحرافات يظهر وكأن البشر يسعون إلى تدمير أنفسهم بدون وعي، أو كأنهم يحاولون تسريع قيام القيامة، وكأن البشر لا يدركون أن كل ما يصدر منهم من ظواهر وسلوكيات سلبية، إنما نتائجها ستعود على بني البشر أنفسهم، ورغم هذا فلابد من تحمل المسؤولية في كل الأحوال، ونعترف بأننا أسأنا التقدير في حال جاء الأمر بما لا يحمد عقباه.

- **المحور السابع : عقلنة الأخلاق**

إنه ورغم اعترافنا بما قدمه العقل البشري من إنجازات ومعارف تَوصَّل إليها، إلا أن الأخلاق ليس بالضرورة أن تكون نسقا عقلانيا، وإن كنا نحاول ذلك، إلا أنها تأبى إلا أن تكون إنسانية بالدرجة الأولى، فما هو المنطق الذي يمكن أن يمنع شخصا ما من الكذب أو نشر الشائعات أو أخبار غير حقيقية؟ وخاصة عندما يكون تأثير المهيجات الخارجية والإغراءات كبيرا إلى حد لا يمكن مقاومته، أو ما الذي سيمنع الرجل أو المرأة من الخيانة الزوجية، في ظل وجود المهيجات الخارجية والإغراءات، مضاف إليها عدم وجود حواجز نفسية مبنية على القيم والأخلاق، أو عواجز قانونية مرتبطة بالعقاب؟ والجواب هو أنه لا يوجد شيء سيمنع من ذلك، ولهذا لجأ أتباع الفكر المعاصر إلى دعم فكرة الحرية، تهربا من الخوض في هذا الإشكال، وتهربا من عجزهم عن إيجاد بديل للأخلاق المتواترة، وفي الحقيقة هو هروب من المسؤولية الأخلاقية اتجاه أنفسنا واتجاه البشرية، وهذا أشبه بتفكير مراهق غير ناضج. وبالتالي فإن إعمال العقل في هذه الظروف التي تسود فيها الفردانية والشهوانية، لابد وأن يكون هناك تحيز للمصلحة الخاصة، وفي هذه اللحظة بالذات نكون قد رمينا بإنسانيتنا في القمامة، وجعلنا قيمتنا كبشر تنحط تحت حذاء الأنانية والفردانية، وهو ما يفتح الباب أمام انحراف المجتمع، فكثير من القيم والحقوق التي كان لها أثر إيجابي انحرفت إلى مظاهر تعود بالضرر على المجتمع، فحق المرأة في العمل مثلا، كان أمرا بديهيا يتقبله المجتمع، ويمارسه حسب الضرورة بطريقة طبيعية وتلقائية، لكن عندما قرر البشر التدخل وأخذوا في الاجتهاد لخلق تصورات جديدة، لم يستطع هذا السلوك الاجتماعي أن يسلم من الانحراف، فتم تحويل عمل المرأة من سلوك اختياري يمارسه المجتمع حسب الحاجة وبشكل لا يُخل بالتوازن الاجتماعي، إلى سلوك إجباري وضروري. وبالتالي تم خلق بيئة تجبر فيها المرأة على العمل، وبخلاف ما كان سائدا في الماضي بأن الرجل هو من يجب عليه تحمل مسؤولية مصاريف البيت والأسرة، أصبحنا نرى الرجل يتخلى عن هذه المسؤولية شيئا فشيئا، ويتجه أكثر وبالتدريج نحو إجبار المرأة على العمل، مما يجعلنا نتساءل هل هذه القيم الحديثة التي يتم نشرها كمذاهب فكرية عقلانية خاصة الليبرالية، جاءت لتخدم مصلحة المرأة أم الرجل؟ وهل جاءت لرفع المعاناة عن المرأة حقا أم لجعل

المرأة تكابد مزيدا من المعاناة؟ ثم أليس تشغيل المرأة هو بحد ذاته تكريس لصورة المجتمع الذكوري، ومنح الرجل حرية أكبر وبالتالي سلطة أكبر؟ ثم إن كانت المرأة تطالب بحقوقها وهو شيء مشروع، ألم يتساءل النساء يوما ممن يطلبون هذه الحقوق ومن سيمنحها لهن؟ ففي الحقيق المرأة تطلب الحقوق من الرجل، ومن الغباء أن يُظن أن حصول المرأة على هذه الحقوق هو انتصار للنساء، بل العكس تماما هو الحاصل، فلولا أن الرجال رأوا أن هذه الحقوق تخدمهم بشكل ما لَمَا منحت للنساء، فلا أظن أن الرجل يمانع في أن تملك المرأة حقها في ممارسة الجنس بحرية، أو تخرج في شارع شبه عارية، أو تعمل بجواره في الوظيفة، أو تخرج للعمل لتخفف عنه ضغط مسؤولية المصاريف، فكل هذا هو يصب في مصلحة الرجل، سواء من حيث تلبية حاجاته الغريزية، أو من حيث التخفيف عنه بعض الواجبات المادية. بالإضافة إلى أن المرأة حينما تطلب حقوقها من الرجل نفسه، باعتباره الممسك بالسلطة غالبا، وبهذا فإنها تعترف ضمنيا بسلطته عليها، وهذه الإشكالات تبرز مدى التناقض في منظومة القيم والأخلاق الحديثة، التي يحاول ابتكارها رواد الإيديولوجيات والنظم السياسية المعاصرة بالخصوص، والتي تركز بشكل كبير على تجريد المجتمع من سلطته على نفسه. واستمرار هذا الحال لن يؤدي إلا إلى مزيد من التدني، خاصة وأن خروج المرأة للعمل وعلى مر تاريخ الحضارة الإنسانية، كان مؤشرا على وجود خلل في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، بل ومؤشرا على تدني الرقي الحضاري، ولهذا فإنه من الطبيعي أن يسهل انحراف القيم والأخلاق إلى ظواهر تعود على المجتمع بالضرر، عندما لا نبالي بالنظر في مآلات السلوك، ونغفل جانب الفطرة الإنسانية والقوانين الطبيعية. ومن ذلك أيضا انحراف مفهوم الجمال لدى البعض، إلى درجة جعل الملابس المصممة لإظهار تفاصيل الجسد أو لتعرية بعض مناطقه، مظهرا من مظاهر الجمال، رغم أنه يتنافى مع الأخلاق، وكأن هذا المنطق انقلبت معه المفاهيم ليصبح الفعل اللاأخلاقي صفة كمال، بعد أن كان الفعل الأخلاقي هو الذي يعزز صفات الكمال والفضيلة في الإنسان، فليس من الضروري أن يتدنى الإنسان إلى مستوى القردة ليبرز الجمال للإنساني، فحتى لو صحت تلك الدعاوى بكون الإنسان له أصول حيوانية، فليس من الضروري أن نظهر أنفسنا حيوانات، فهذا تخلف وعبث لا علاقة له بالتقدم والتحضر. ولهذا لجأ الكثير ممن يريدون

تبرير هذا السلوك، بكون مفهوم الأخلاق مفهوما نسبيا نظرا لاختلاف الثقافات، لكن الحقيقة غير ذلك تماما، فمثلا لا يمكن الاستدلال بعادات سكان الصحراء من الطوارق، الذين الرجال فيهم يغطون وجوههم دون النساء، خلافا لما هو دارج عند العرب والمسلمين، الذين عندهم المرأة هي من تغطي وجهها وليس الرجل، ثم نقول بأن هذه صورة من صور نسبية الأخلاق، أو نستدل على أن العبودية شيء طبيعي في بعض المجتمعات دون أخرى، وندعي أن هذا دليل على نسبية الأخلاق. لكن الحقيقة غير ذلك تماما، وللجواب عن هذه الإشكاليات يكفي أن نقوم بتأصيل الظواهر وملاحظة الانحراف الحاصل بين الظاهرة وأصلها، فعادة الطوارق يمكن قياسها على ذلك الانحراف السلوكي الذي حدث في الغرب، حيث يخصص اللباس الشفاف والقصير للنساء دون الرجال، رغم أن المرأة هي الأكثر إغراء والأكثر عرضة للتحرش، بمعنى أخر، أنها ليست سوى سلوكيات منحرفة عن الأصل، وهو نفس الأمر بالنسبة لشعب الطوارق، خاصة مع وجود شواهد من درجة التواتر تؤكد ذلك، فالطوارق هم مسلمون والنص الديني المتواتر ينص على أن النساء هن المخاطبون بتغطية الوجه وليس الرجال، مما يعني ان سلوكهم انحرف عن السلوك الأصلي، الذي يوثقه النص الديني المتواتر تواترا مدونا. أما مسألة العبودية فهي الأخرى تخضع لنفس المنطق، فحتى لو كانت شائعة بين البشر، إلا أنها لا تعدو كونها انحراف في السلوك البشري، فالعبودية ليست ظاهرة أصيلة في المجتمعات، وإنما هي عارض تولد عن ظواهر وأحوال اجتماعية أخرى، أو إكراهات فرضت على بعض المجتمعات القبول بهذا الوضع، خاصة إذا ما فكرنا بأن للعبودية جانبا إيجابيا، يتمثل في توفير الطعام والشراب والملبس والمسكن لمن يفقدونه، وتجنيبهم قصوة التشرد والبؤس والتعرض للتنكيل في مقابل العمل، ففي الظروف القاسية كانت تعتبر العبودية بالنسبة للبعض عَرْضا مغريا، إلا أن هذه العلاقة النفعية بين العبد والسيد، تعرضت للانحراف مع مرور الوقت لتصل إلى حد تعنيف العبيد وتعذيبهم، ومن مجرد الانتفاع بالخدمة الجنسية إلى الاستغلال في أعمال الدعارة أو حتى الإجرام وغيره. وهذا الانحراف من الطبيعي حدوثه في ظل انهدام منظومة الأخلاق والقيم في المجتمع، خاصة مع غياب دين أو تشريع يؤطر هذه العلاقة، وحتى لو وجود هذا التشريع فإنه كان غالب ما سيحرف ليتبع أهواء السادة ويحمي مصالحهم، كونه

لن يبنى على معايير وضوابط ثابتة ومنطقية. وبالتالي لم تكن هناك حدود تراعى فيها الجوانب الإنسانية، وليس من الغريب أن تصبح مثل هذه الأخلاق شيئا بديهيا وتسود التصور الاجتماعي العام، فقد كانت مدعومة بقوانين ترسخ لتصورات عنصرية وإقصائية، وتكرس لفكرة تفوق جنس بشري على أخر، أو لشيوع فكرة السبي والاسترقاق أثناء الحروب بين البلدان والقبائل المتناحرة، وتم التأقلم معها كنتائج حتمية بعد نهاية كل حرب، ولو تبصرنا جيدا في واقع تلك الحقبة لربما نفهم كيف يقبل بعض الناس على أنفسهم بأن يكونوا عبيدا، خاصة وأن كثيرا منهم يشردون عن قبائلهم، أو تباد بلدانهم فيصبحون في حاجة ماسة للحماية، فلا يبقى لهم سبيل سوى الاندماج في المجتمع الجديد بهذه الطريقة.

ولعل نفس الأمر عايشته كثير من بلدان الاستعمار، حيث كان يُسْتغل أهل الأرض الأصليون في جميع المناح، ويسخرون لخدمة المستعمر بأي شكل من الأشكال، خاصة مع وجود فارق كبير في معدات الحرب والمعرفة القتالية وغيرها، مما أدى إلى امتداد مدة الحرب زمنا طويلا، فنشأ جيل متعايش مع الاستعمار ومستأنسا به، حتى نسي معنى الحرية والانتماء، إلى حد أن بعضهم قد شعر بالأسى عندما طرد المستعمر من بلدانهم. وهذا أمر مشاهد ومعروف بل مازلنا إلى يومنا هذا نجد بعض القوى السياسية في بعض البلدان، تحاول تكريس نفوذ المستعمر من جديد في أوطانها، سواء من خلال الاقتصاد أو السياسة أو من خلال الثقافة والفن والتربية والتعليم والأدلجة، وكذلك المناهج الدراسية والقوانين ودعم كل الأخلاق والمظاهر التي تعزز التبعية للمستعمر، واستبدال العقائد الدينية والقيم الأخلاقية التي تحفظ الذاكرة الجمعية والهوية الاجتماعية، بقيم القومية والوطنية والتي كانت مجرد شعارات يتم استهلاكها من أجل اكتساب الشعبية والمشروعية، وعلى كل حال فإن البداهة التي تبدو عليها كثير من الأخلاقيات المفروضة عمدا بشكل أو بأخر، ولا تتطابق مع الطبيعة الإنسانية، دائما ما تخلق جدلا وتكون مصدرا للنزاع ودافعا من دوافع تمرد الأفراد، لكونها بدهية مصطنعة وغير نابعة من الذات الإنسانية، وإنما وجدت لتكريس وتثبيت وضع اجتماعي معين قصد حماية فئة معينة، إلا أنه قد يوجد بعضٌ من تلك القوانين ما يكون مفروضا على الجميع بدون استثناء، كقانون السير أو قانون رمي الأزبال في الأماكن المخصص لها، وهذا النوع من القوانين هي قوانين بديهية لا يختلف عنها

اثنان، لكونها جاءت وفق طبيعة الذات الإنسانية ونابعة عنها، أي أنها تخدم جانبا من جوانب المسلمات الإنسانية كالحياة والأمن، ومن جهة أخرى تخدم المصلحة الاجتماعية على صعيد الفرد والمجتمع. وبالتالي لا يمكن القول: أن أي سلوك أخلاقي ارتقى ليصبح سلوكا بديهيا أنه سلوك صالح للمجتمع، أو أن أي سلوكٍ ما حظي بإعجاب غالبية الجمهور و تأييد الناس فهو سلوك صالح للمجتمع، فقد كانت العبودية في يوم من الأيام من هذا النوع، وإنما لابد من النظر في الظواهر نظرة أعمق من ذلك حتى نتمكن من الوصول إلى الحقيقة الفعلية، ونكتشف الأثار الناتجة عنها ونضع أيدينا على أسبابها الواقعية، فالأخلاق ليست أمرا يمكن عقلنته أو إخضاع كل جوانبه للمنهج العلمي، لأنها أحيان قد تبدو مخالفة للعقل، بل إن الأخلاق يجب أن تمتلك السلطة على تقييد العقل، كي لا ينجرف وينحرف إلى ما هو أسوء، خاصة في ما يتعلق بالمعاملة مع الناس، فإن أفراد المجتمع كثيرا ما يبتكرون أخلاقيات جديدة للحفاظ على حقوق الناس، كأخلاق الطبيب وأخلاق الشرطي واخلاق التاجر كي لا يغش في الميزان وغير ذلك، وإن كانت بدورها هي أخلاق بديهية، لكن هذه البديهيات لابد وأن تربط بأسبابها، وتربط بغاياتها وطريقة خدمتها للمسلمات الإنسانية والطبيعة البشرية، إلا أن الواقع يشير إلى انتشار نوع من البديهيات التي تخالف كل ذلك، وهذا ينبئ بحدوث مزيد من الاختلالات في النظم الاجتماعية، ومزيد من الاحتقان داخل المجتمعات بسبب اختلال التوازنات سواء على مستوى العلاقات والأخلاقيات والبيئة الاجتماعية، أو على مستوى المنظومة الاجتماعية ككل، فلابد وأن نعترف بهذا الخلل حتى يسهل علينا البدء في كشف مكمن النقص، ويسهل وصف الحل واتخاذ القرارات المناسبة للإصلاح، لأنه لا يليق بالمجتمع البشري الذي يسعى إلى خلق نوع من الوحدة العالمية، أن ينحدر هذا المنحدر من التشتت، حتى على مستوى أصغر كيان في المجتمع ألا وهي الأسرة، خاصة بعد أن توسعنا بشكل منحرف في المفاهيم الحقوقية وبالغنا فيها إلى درجة تشكل كيانات متعددة داخل المجتمع الواحد، كل منها يدعي أن فكرته تطابق الحقيقة وأن لها الحق في الوجود، وهذا يرفع نسبة الأنانية بل والأكثر من ذلك، قد أسهم هذا النوع من التوجهات بشكل كبير، في تغيب المصلحة الإنسانية والجماعية، ليحل محلها الأنانية والتعصب، كل حسب الفئة الاجتماعية التي ينتمي لها، وتم تهميش المصلحة الكيان الكلي

الاجتماعي. وكلامي هذا لا يعني أني ضد فكرة المطالبة بالحقوق، وإنما ننتقد الطريقة التي تطرح بها هذه القضايا، خاصة وأن بعضها يأخذ طابع العدائية للمجتمع، بينما يفضل البعض فكرة أن المجتمع حر في أن يتعارف أو يجمع على أي قوانين عرفية أو أخلاقية، وكون بعض الأفراد يعترضون على هذه القوانين أو يروا أن فيها ظلما، لا يعطيهم الحق في أن يشنوا حربا شاملة على المجتمع بأسره، لأن هذا فيه تسلط للأقلية على الأغلبية، ونوع من انتهاك حق المجتمع في أن يكون حر الفكر والاعتقاد والسلوك، فقد نرى بعض من يتبنون معتقدات أو توجهات فكرية معينة، تخالف المجتمع الذي هم فيه، إما من حيث النظام الاجتماعي أو الأخلاقي، يمارسون نوعا من الغوغائية والخطابات الاستفزازية، وأحيانا حتى العدائية وخطابات الكراهية، جهلا من هؤلاء بأحقية المجتمع في أن يدافع عن نفسه، وبالتالي من الطبيعي أن يصدر عنه أي رد فعل حتى لو كان عنيفا، ورد الفعل هذا قد يظهر بشكل فردي أو جماعي، وإنما المنهج الصحيح لتصويب أو تصحيح المفاهيم والتصورات الاجتماعية، هو عن طريق الطرح الموضوعي وفتح باب النقاش الفكري. فمن طبيعة البشر الميل لما يوافق طبيعتهم ويحقق لهم مزيدا من المكتسبات الاجتماعية على الصعيد المسلمات الإنسانية، وهي كما قلنا توجهات فطرية عند الإنسان، لهذا فلا سبيل للإصلاح الاجتماعي إلا عن طريق تصحيح المفاهيم والتصورات أولا، ومن جهة أخرى لابد من ربط ذلك بالأسباب، كما أن من شأن ابراز المهيجات الخارجية المحركة للدوافع النفسية، وإعطاء صورة واضحة عن المصلحة التي يمكن تحصيلها وتحقيقها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، أن يجعل الطرح أكثر عقلانية، فإن كان لكل علم منهجية معينة لاختبار صحة الفرضيات والأفكار، فإنه من الواجب أيضا أن تكون لنا طريقة خاصة في اختبار الظواهر، خاصة إذا تم دعم ذلك بالواقع الملموس، والذي يعتبر مختبرا طبيعيا للظواهر.

فصل

الموضوعية في دراسة الظواهر

وقد يُقال: أن هناك إشكالا كبير يواجه هذا الطرح، وهو أكثر إشكال قد يهدد الإصلاح الاجتماعي، ويتمثل في احتمالية ظهور تأويلات كثيرة للظواهر وأسبابها، خاصة إذا كان من يتصدى لدراستها أشخاص ذوي خلفيات فكرية أو سياسية معينة، مما يجعلهم يؤولون نتائج دراساتهم حسب ما يوافق خلفياتهم، فمثلا هناك من تصدى لدراسة ظاهرة الكبت الجنسي عند الشباب أو في المجتمع عموما، فنظرا لكونه يمثل ثقافة معينة وتوجها فكريا معينا، أوَّل الظاهرة واستنتج أن السبب فيها هو القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع، والحقيقة هي غير ذلك. لأننا نلاحظ ظواهر اجتماعية تدل على وجود الكبت بين الأفراد، حتى في المجتمعات التي لا يلتزم فيها الأفراد بقواعد أخلاقية، ويتمتعون بنوع كبير من الانفتاح والحرية، كأن نلاحظ انتشارا كبيرا لسلوك التحرش، أو نلاحظ انتشارا كبير لسلوك الإغراء، بل إن الجنس فيها يحظى باهتمام كبير ويُخصص له منصات إعلامية وتمويلات بالملاين، حتى أصبح الجنس أكثر انتشارا واستهلاكا من الخبز. فإن كانت هذه المجتمعات ليس فيها صرامة كبير في التزام القواعد الأخلاقية بل إن هذه القواعد معطلة فيها، فلماذا تنتشر فيها مظاهر الكبت بهذا الشكل المفجع؟ ولماذا فيها هذا الاهتمام الكبير بالجنس والإباحية؟ وبالتالي هناك عدم موضوعية في طرح هذه الدراسة ونتائجها. بينما لو نهجنا المنهج التأصيلي للظواهر، فسنجد أن ظاهرة الكبت في المجتمعات المحافظة مثلا، راجعة إلى تأخر سن الزواج، مما يجعل الأفراد أكثر تعرضا للمعاناة أثناء التقلبات الجسدية طيلة سنوات المراهقة، أو وجود عوارض ومهيجات خارجية تتسبب في تغيير سلوك الفرد، لأن الأصل فيه أنه فرد خاضع للقواعد الأخلاقية، وانحرافه غير محتمل إلا بوجود أسبابه. ويمكن القول أن ظاهرة الكبت يمكن رصدها في المجتمع الأخلاقي بشكل واضح، بخلاف المجتمع اللاأخلاقي، كون المجتمع الأخلاقي أغلبه يرفض هذه السلوكيات ويتجنبها، مما يسهل رصد

السلوكيات المخالفة، ولكونه أيضا متمسك بقواعده الأخلاقية. لكن في المجتمعات اللاأخلاقية أو لنقل المتحررة أو المنفتحة، فلا يمكن تحديد ما إذا كان سلوكا جنسيا ما طبيعي أم هو مظهر من مظاهر الكبت، لكون المجتمع الذي تم تعطيل القواعد الأخلاقية فيه، من الطبيعي أن تصبح السلوكيات او الإيحاءات الجنسية فيه سلوكا أخلاقيا وطبيعيا، بل أحيانا قد يصبح سلوكا معبرا عن ثقافة مترسخة في المجتمع، وبالتالي كيف يمكن القول أن هذا سلوك متولد عن ظاهرة الكبت الجنسي، مادامت البيئة الاجتماعية حاضنة له، ومن خلال هذا المثال يتضح أنه يمكننا من خلال تأصيل الظاهرة، اكتشاف أسبابها الحقيقية دون السقوط في فخ الأحكام المسبقة والتعميمات التي في غير محلها، كما أنه يكون بالإمكان التقليص من التأويلات الخاطئة، الناجمة عن التَحَيُّز واللاموضوعية وإن كان الأمر قد يبدو مستحيلا إلى حد ما، لأن الشخص الذي يقوم بالدراسة قد يضْعُف أمام ميولاته النفسية فلا يحترم هذه الموضوعية، ويتخطى كل الحدود من أجل تبرير أرائه الفكرية أو السياسية.

وهناك بعض الظواهر التي قد يختلط علينا الحكم فيها، وهي تلك الظواهر التي قد لا تنبع من المجتمع بطريقة تلقائية، وإنما تكون عبارة عن توجه ثقافي للسلطة الحاكمة، وقد قيل قديما: "إن الشعوب على دين ملوكها أو حكامها" وهذه الحكمة قد اثبتت صحتها في الواقع وكررت نفسها في مختلف مراحل التاريخ البشري، مما يجعلنا نشكك في أصل بعض الظواهر، هل هي ظواهر نابعة من ذات الإنسان واحتياجاته الطبيعية، أم هي مجرد ظواهر فرعية أو متولدة عن غيرها، أم أنها ظواهر مفتعلة؟ وعلى ما يظهر من حال المجتمعات التي تتبع ما يفرضه عليها النظام الحاكم، أنها ظواهر مفتعلة، نظرا لوضوح تأثير السلطة في القيم الأخلاقية للمجتمع، وهو شيء ظاهر لكل من له دراية بالأحوال الاجتماعية ماضيا وحاضرا، ومبصرا للأثار التي تخلفها تلك الظواهر، فلا يمكن أن يتحول المجتمع فجأة إلى مجتمع اشتراكي مثلا، إلا إذا كان من يحكمه اشتراكيا، ولا يمكن أن يكون المجتمع ليبراليا، إلا إذا كان من يحكمه ليبيراليا، وبالتالي لا يمكن القول عن القيم والأخلاقيات الناتجة عن هذا الواقع المستحدث، أنها قيم أخلاقية حقيقية نابعة من الذات الإنسانية، خاصة في حقبة الصراعات الأيديولوجيا والفكرية، والتي كان يتم التركيز فيها وبشكل كبير على تشكيل وعي الجماهير، والتركيز على

هدم تصوراتهم لتحل محلها تصورات جديدة توافق توجه السلطة الحاكمة، والتي كانت مصالحها تعلو فوق كل المصالح سواء المصالح الإنسانية أو الاجتماعية.

ومن ذلك أيضا القول: إن القيم التي تؤطر ظاهرة الزواج، أو تلك التي تنظم شكل العلاقات داخل الأسرة الواحدة، إنما هي قيود للحرية وللطبيعة البشرية، وقد تبنى هذا الطرح كثير من النخب والأيديولوجيات السياسية، بل وسعوا إلى تطبيقها رغم أن المجتمع الذي كانوا فيه آن ذاك، كان يعد مجتمعا محافظا في تلك الحقبة، كالولايات المتحدة وبريطانيا مثلا. فمن يملك السلطة يستطيع تغير أي شيء في المجتمع بقوة القانون والسلطة وبقوة الإعلام وبقوة ما يسمى الأغلبية الديمقراطية، ولا حيلة لمن يعارض أو يرفض. فسيطرة الحكم قد تشمل حتى مصادر المعلومة، بل حتى مصادر العلم والمعرفة كالمدارس والجامعات، وكل ما يمكنهم من زرع تلك القيم الجديدة في عقول الأفراد، خاصة الفئات الناشئة والتي تعتبرها تلك الأنظمة السلطوية، مجرد أوعية مهيئة لاحتضان تلك القيم الحديثة، بعد أن يتم تشويه تصوراتهم الجمعية، مما أدى إلى انحراف المجتمع إلى الصورة التي هو عليها الآن، وكأننا أمام مصفوفة جديدة غير متوافقة مع مدركاتنا الطبيعية، ويتم إجبارنا على التأقلم فيها بالقوة. فعندما انتشرت الاشتراكية في الوطن العربي بعد الاستعمار، كان يتم مثلا اختيار بعض النساء وإلباسهن اللباس الغربي أو تشجيع نساء الأحزاب على ذلك، وجعلهن يختلطن بالعامة، أو تمكينهن من مناصب وظيفية مهمة، وإبرازهن في مكانة مميزة ومرموقة بشكل مقصود، لإعطاء انطباع للناس أن هذه هي صورة المرأة الحديثة والمثقفة والمتفوقة، قصد خلق حالة من التطبيع مع هذا الشكل من اللباس، وتحفيز باقي نساء المجتمع على التخلي عن النقاب والحجاب الذي كان سائدا حينها. لكنه كان يتعارض مع التوجه الأيديولوجي للنخب الحاكمة في تلك الفترة. وقد أصبح المجتمع الحديث بعد ذلك يعيش في تناقضات كثير ومشاكل اجتماعية متراكمة ولا تنتهي، فمع غياب القيم والأخلاق تغيب الحدود ويُنتهك الاحترام وتنعدم المسؤولية، وكل شيء يتحول إلى مباح. فقد يكون القانون عنصرا منظما للمجتمع، ولكن القانون الذي لا ينبع من ذات الإنسان وقناعاته يصبح قانونا متجاوزا، فالقانون لا يمكن أن يهيج سلطة الواجب في ضمير الإنسان، والتي تعمل كحاجز يمنع الفرد من الارتداد إلى مظاهر الهمجية.

وكذلك يتم تشويه التصور الجمعي للعلاقات، وهناك مساعي لتفكيكها بحجة أنها ليست سوى عادات مورثة، وأنها مظهر من مظاهر التخلف. لكن الحقيقة هي أنها عبارة عن روابط تسهم في بناء المجتمع، وترسخ لمبادئ التضامن والتكاتف بين أفراده، والذي يعزز بدوره الاستقرار النفسي والانتماء الاجتماعي، كما أن هذه الروابط تلعب دورا في تماسك المجتمع وترفع حس المسؤولية بين أفراده، وتخلق حالة واقعية لمعنى القومية، وهي تلك القومية المبنية على روابط الدم والمصاهرة ثم الانتماء الإنساني، ومبنية على توحيد التصورات اتجاه الإنسان وليست مبنية على البقعة الجغرافية. وكما هو ظاهر من كل ما ذكرناه فإن هذه الروابط تخدم مسلمات الأمن والاستقرار بل وحتى التوازن، فقد كان البشر في حاجة لتكاتف والتعاون والتكافل، ومن أجل ذلك تشكلت التجمعات والقبائل والأمم والدول، بل إنه كان عاملا أساسيا من أجل التقريب بين العائلات والقبائل، وهو ما أنتج تلك القيم التي تحث على التعاون والإيثار ومَدِّ يد المساعدة. لكن واقعنا المعاصر صار بعيدا عن هذه القيم، وتشكلت بدلا عنها قيم أكثر فردانية وأنانية، كالمنافسة والصراع وحرب المصالح، واللذة وحب المال والرفاهية والحرية الفردية، والمجتمعات الفرعية واللوبيات والأيدولوجيات، والرأسمالية ونسبية المفاهيم وغيرها من المظاهر والقيم التي تكرس الأنانية. فالزواج كان يسهم بشكل كبير في تقارب العائلات، ويعزز الروابط الاجتماعية ويوحد المجتمعات، وينشئ قيم التعاون والتضامن كقيم تُعد من مستلزمات هذه الروابط، إلا أنه في هذه الحقبة من الحضارة البشرية، أصبح يختزل في مفهوم حاجة الأفراد الشخصية، إما على الصعيد المادي أو الغريزي، بل أصبح مجرد شيء شكلي يمكن الاستغناء عنه، ليكون الأفراد قادرون على تلبية احتياجاتهم سواء بالزواج أو بدون زواج، بل أصبح يُسَوَّق الزواج للناس كمشروع يخضع للدراسة وفق مبدأ المخاطرة والربح، وليس كقيمة تعزز من الرقي الاجتماعي والإنساني.

إن هذه القيم الجديدة التي تدعو لها المناهج الفكرية المعاصرة، إنما هي قيم جوفاء خالية من أي روح، ولا تنتمي لعالم الإنسان، وإنما هي قيم نابعة فقط من الرغبة في تحقيق أعلى قدر من المتعة. وبما أن المتعة قد تتعارض مع المسؤولية التي هي من مستلزمات الانتماء الاجتماعي، كمظهر من مظاهر الرقي التي يفرزها المجتمع، لذا فضل الحداثيون التخلي عنها،

فلا يتحملون مسؤولية حماية القيم ولا الأخلاق، ولا يتحملون مسؤولية الحفاظ على التوازن الاجتماعي ولا الإنساني، لكي لا يجدوا أنفسهم مجبرين على ترك كثير من المتع والنزوات، التي تتعارض مع هذه المسؤوليات، وهو ما يعطي إحساسا كاذبا بالحرية، بينما الحقيقة هي أن الإنسان حال ما يتخلى عن نظامه الإنساني، الذي يتضمن تلك القواعد الطبيعية، ويشمل أيضا كل ما هو تنظيمي، فإنه بذلك يكون قد تخلى عن إنسانيته بحد ذاتها، فقد خُصَّ الإنسان ومُيّزَ بالعقل، وتجليات العقل تتمثل في وجود النظام، والوعي بطبيعة الإنسان وحاجاته وبنقائض الشر والخير فيه.

وهنا قد يطرح تساؤل أخر، وهو لماذا هناك فئة كبيرة من الناس يسعون إلى نشد السعادة خارجة النظام الأخلاقي؟ أو لماذا الأخلاق قد تظهر متعارضة مع السعادة أحيانا؟ والجواب عن هذا التساؤل بسيط وهو أن طبيعة الإنسان تتنازعها النقائض، وهذا لا يعني أنه يجب على الفرد أن يستجيب لكل ما ينبع من طبيعته، فمن طبيعة الإنسان القتل لكنه لا يقتل إلا في ظروف معينة، كالغضب والتنازع أو الدفاع عن النفس، لكن القتل بشكل دائم وفي أي ظروف يعد سلوكا غير طبعيا، فهناك ضوابط وقواعد إنسانية تضبط السلوك البشري، وقد يقال إن هذه الضوابط مكتسبة اجتماعيا، لكن الحقيقة هي أن هذا المجتمع هو الإنسان نفسه، بل إن المجتمع هو تجلي لذات الإنسان المفكرة والواعية، فالمجتمع كظاهرة هو في الحقيقة نتاج ذات الإنسان المتمثلة في طبيعته الاجتماعية، وبالتالي فإن كل ما يفرزه المجتمع من قواعد وتحديد للمسؤوليات، هو نابع من ذات الإنسان وصورة عن تصوراته الفكرية، وإن كان هناك بعض الناس قد يشعرون بالسعادة لمخالفتهم تلك القواعد والحدود، فهذا ليس سوى عارض نتيجة تشوه التصورات الذهنية لدى بعض الأفراد، فالمتعة والسعادة التي تُخِل بطبيعة النظام الإنساني، وتعود بالضرر على المجتمع، هي متعة وسعادة كاذبة، فلا معنى أن يسعد الإنسان في الوقت الذي يتسبب فيه بمفاسد اجتماعي، أو أضرار تلحق أفرادا أخرين، وهذا أشبه بذلك النوع من القتلة والمجرمين، الذين لا يُقْدِمُون على الجرم بسبب ظروف اجتماعية قاهرة، وإنما يجرمون على سبيل المتعة والشعور باللذة، وهذا يعني تضخمٌ مهول في الأنانية والفردانية بل هو توحش، خاصة إذا نظرنا إلا مآلات هذا النوع من التصورات، حيث يصبح الفرد لا يعطي قيمة للإنسان ولا لحياة الإنسان،

وأن القيمة الوحيدة التي تستحق منه الاهتمام، هي المصلحة الذاتية والسعادة الخاصة به فقط، وقد يظن البعض أن التمرد على النظام الأخلاقي هو تمرد على المجتمع، أو أنه تمرد على السلطة، أو أنه تمرد على تحكم الناس، لكنه في الحقيقة تمرد على ذات الإنسان، لأن الغاية من الأخلاق هي تحقيق مصلحة الإنسان، بل إنها وجدت لتسهم في سعادة الإنسان، من خلال جعل حياته أكثر تنظيما وأمنا وتوازنا، ولا يمكن اعتبار سعادة فرد واحد مقدمة على مصلحة المجتمع بأكمله، وإلا ما جاز لنا التضحية بحرية شخص ما، والزج به في السجن من أجل حماية باقي الأفراد من الضرر الذي يخلفه سلوكه، وهنا بالضبط تكمن فلسفة الجريمة والعقاب.

ومن هنا يمكن أن نكون أكثر واقعية ونقول: إن العوائق الأخلاقية المكنونة في نفس الفرد، لها دور كبير في احترامه للإنسان، قد تتعارض مع الحرية أحيانا، لكن في الحقيقة قد تكون رؤيتنا لهذا التعارض نابعة من رغبتنا الخاصة، خاصة عندما نتعرض لعارض أو ظُروف ما تؤثر على تصوراتنا وتشوهها، فيتقوى تأثير المهيجات الخارجية، ليطغى على الجانب الإنساني والأخلاقي والاجتماعي في النفس، حينها وحينها فقط تصبح المتعة والسعادة غاية مطلوبة بأي ثمن، حتى لو كان ذلك مخالفا للأخلاق وخارجا عن النظام، بل لربما يستوي في هذه الحالة كل ما هو متناقض، ولن يبقى هناك فرق بين ما هو إنساني وما هو غير إنساني، ليستوي الظلم بالعدل والخير بالشر، لذا فإن القواعد الأخلاقية لا يجب أن تكون وفق رغباتنا ونزواتنا وميولاتنا النفسية، وإنما يجب أن تكون وفق متطلبات المصلحة، التي تحقق النظام والأمن والتوازن والعدل والحياة.

إن الأنانية كانت تعتبر دائما وفي جميع الحضارات سلوكا لا أخلاقيا، رغم أنها سلوك شائع يدخل في طبيعة البشر الغريزية، كنوع من رد فعل لحماية النفس من أجل البقاء، إلا أن هناك إجماع بشري على ذمها وعدم قبولها، بل تعتبر هذه صفة تقلل من شأن صاحبها، وتجعل منه شخصا مكروها وتنقض مصداقيته عند الناس، وهنا يظهر الفرق بين الطبيعة الحيوانية التي تعد الأنانية سلوكا غرزي وطبيعيا وشائعا فيها، نظرا لبيئة الصرع التي تعيش فيها، وبين الطبيعة البشرية التي تمتاز بوجود أخلاق ذاتية الانبعاث اتجاه الأخرين، باعتبارهم صورة لنا ويحتاجون للمساعدة، وأحيانا نغلب سلوك المشاركة والإيثار على

المصلحة الشخصية. إلا أننا أيضا نسهم بشكل مستمر في خلق بيئة الصراع، التي تجعل منا وحوشا ضارية، فمثلا قد يفرض حاكم مستبد الرقابة على معارضيه، ويعاقب كل من يعارضه أو كل من ينتمي أو يتبنى نفس الفكرة المعارضة، أو أن صاحب مصنع يخشى من ارتفاع الأصوات المطالبة بالزيادة في الأجور، فيطرد كل من ينتفض أو يتستر أو يؤيد الانتفاض، ويأمر بمكافئة كل من يرضى بالوضع الحالي أو يشي بمن يعارضه، ففي هذه الحالات ومع وجود الاضطرار، نكون قد خلقنا بيئة صراع، وهذا ما أسميته بالظاهرة المفتعلة، ليتولد عن هذا الوضع أنانية كبيرة بين أفراد المجتمع، في حالة الحاكم المستبد وعمال المصنع، ليصبح كل فرد رقيب على غيره في بيئة ينعدم فيها الأمن، ويغذي الخوف دوافع الفردانية والأنانية، التي تتجلى في بروز غريزة البقاء، وفي ضعف الصدق والإحساس بالحرية، ليتم تجاوز كل الحدود الأخلاقية فتسود الفردانية العمياء بين العمال والمواطنين، خوفا من فقدان مصدر عيشهم الذي يؤَمن لهم الاستمرار والبقاء. إنها حالة حرب، إلا أنها بدون أسلحة، وبالتالي فإن هذه البيئة اللاأخلاقية، أو الأجدر أن نسميها اللاإنسانية، مجرد عارض أو مهيج خارجي أَسْهم في تضخم الدوافع الغريزية واللاأخلاقية والشريرة، لتطغى على صفات الخير والإنسانية وصفات التكاتف والتضامن و التعاون بين الأفراد.

من هنا نستطيع أن نقول أن نشأة الظواهر اللاأخلاقية، في حال لو أصلناها تأصيلا مناسبا وموضوعيا، لوجدناها ظواهرا غير أصلية، ولا تنبع من الطبيعة الإنسانية، لذا فإن تدني الإنسان إلى مستويات أقل رقيا، وأحيانا إلى المستوى الغريزي والحيواني ليس أمرا ملازما للبشر، فلو أننا قمنا بإزالة أسبابها وغيرنا البيئة الحاضنة الباعثة لوجودها، لاختفت وعادات الإنسانية لطبيعتها. وهنا يبادر إلى الذهن تساؤل مفاده ماذا عن الظواهر التي استمر وجودها في المجتمع رغم اختفاء أسبابها، فالسرقة مثلا أو الخيانة أو غيرها ماتزال منتشرة، رغم أن المجتمعات قد ارتقت في تنظيمها الاجتماعي وأصبحت أكثر غنى من ذي قبل، فما هي أسباب استمرار مثل هذه الظواهر؟ وماذا عن الأخلاقيات الموروثة التي نشأت عن بيئة الصراع منذ أجيال مضت، واتخذت شكل الثقافة أو العادات أو التقاليد، أو تشكلت بصورة قواعد أخلاقية؟ وفي الحقيقة إن انتشار الظواهر اللاأخلاقية رغم عدم وجود بيئة حاضنة لها، لا من حيت المجتمع ولا من حيت النظام، يجعلنا نتوجه بالنظر إلى

دراسة الأفراد أنفسهم، واستكشاف طبيعة تصوراتهم، وهذا يعطينا فكرة مفادها أنه **ليس بالضرورة أن تكون أسباب استمرار بعض الظواهر اللاأخلاقية واللاإنسانية، راجعة إلى البيئة التي تدفع الفرد إلى هذا السلوك.** أما مسألة الأخلاقيات المتوارثة والتي هي ظواهر موروثة وفي نفس الوقت لا أخلاقية، فإنني قد ذكرة في أكثر من موضع في هذا الكتاب، أن العبرة ليست بكثرة المتقبلين أو الممارسين للظاهرة أو الداعمين لها، وإنما العبرة بموافقة المسلمات الإنسانية أو مخالفتها، و بالخضوع للضوابط، فرغم توارث هذه الأخلاق إلا أنها مع الوقت تصبح أضعف مع اختلاف البيئة الحاضنة، فيسهل تلاشيها واقصاؤها من المجتمع، ليُخلق بديل أكثر عدلا وإنسانية، لأن السبب في بقاء مثل هذه الأخلاق الموروثة في الغالب هو عدم ظهور بديل لها، يحقق نفس الغاية من وجودها، أو عدم طرح تصورات تصحح تلك التصورات المشوهة والداعمة لوجودها، فالبيئة الاجتماعية تبدأ من الأفكار كما هو الحال بالنسبة للظاهرة، و**الظاهرة بنت بيئتها ومعبرة عنها.**

إن ظاهرة الانتحار هي الأخرى، تعتبر فعلا لا أخلاقيا في كثير من المجتمعات، رغم كونها فعلا باعثا على الأسى والحزن في التصور الاجتماعي، لكنها تبقى ظاهرة فردية رغم انتشارها وعمومها في جميع المجتمعات، ولا يمكن القول أنها ظاهرة لا تتعدى محيطها وبيئتها، فهي تعد من بين الظواهر المتولدة التي تُعَرّف بطبيعة المجتمع والبيئة السائدة فيه إلى حد ما، فكلما كان الفرد أكثر يأسا وأكثر معاناة، اتجه نحو رفض الحياة ومقت المجتمع، وكلما كان الإنسان سعيدا أو على الأقل يمتلك الوسائل الضرورية لمواجهة صعوبة الحياة، كلما كان أكثر صمودا وجرأة.

لقد خلص (دوركايم) إلى أن المجتمعات الدينية، تشهد معدلات منخفضة من نسب الانتحار، وذلك راجع إلى تلك القواعد الأخلاقية والإنسانية التي تشكل المفاهيم الدينية، وكما ذكرت سابقا فإن الأفكار والمفاهيم والتصورات، تتجسد كسلوكيات والتي تتحول بدورها إلى ظواهر اجتماعية. وبالتالي فإن أفراد المجتمع الذين يحرصون على تجسيد المفاهيم الدينية التي يؤمنون بها كسلوك، لا يخلقون ظواهر سلوكية اجتماعية فقط، وإنما يخلقون كذلك بيئة اجتماعية يسودها الإحساس بالانتماء والتأخي والتضامن الطوعي، وهذا يعني توفر خيارات كثيرة للفرد من أجل تجاوز محنته سواء على الصعيد المادي أو النفسين، ففي

هذه البيئة قد يجد الفرد نسبة لا بأس بها من التضامن وقد يجد المساعدة دون الحاجة إلى تقديم مقابل، نظرا لترسخ مفهوم الخير والإحسان، أو على الأقل قد يجد نوعا من الدعم النفسي والتضامن المعنوي، مما يساعده على التماسك والصبر على محن الحياة، وهذه البيئة تخلق مجتمعا متوازنا من حيث العلاقات، وتخلق فردا متوازنا أيضا على المستوى النفسي والسلوكي. بينما يحدث العكس في البيئة التي تسودها المنافسة والصراع، فإنها تخلق في الفرد حالة من الضغط النفسي، والذي يزداد قوة كلما واجه الفرد حالة من الفشل، فالخوف من الفشل وخوف الفرد من فقدان ما يملك، يدفع كثيرا من الناس إلى السلوك الأناني مع رغبة شديدة في التمسك بكل ما لديهم أو يقع في أيديهم، وبالتالي يضعف جانب الإيثار. كما أن المنافسة تُرسخ لفكرة أن كل أفراد المجتمع عبارة عن منافسين، وأن خسارة أحدهم مكسب للأخر، فيحرص كل فرد منهم على خسارة غيره، مما ينسف مفهوم التضامن، وبالتالي تسود النفعية المتبادلة في العلاقات بين الأفراد عوض التعاون والتضامن، ليصبح الفرد فعليا إنسانا وحيدا يواجه العالم بمفرده، مما يدفعه إلى التطبع بصفات هذه البيئة الوحشية والقاسية من أجل الاستمرار والبقاء، لكن هناك بعض الأفراد قد لا يستطيعون خوض غمار هذه المواجهة مع الوحدة وصراعات الحياة، ومقدر عليهم الفشل فيجدون أنفسهم سائرين في طريق التشاؤم واليأس، لذا فكثير منهم يختار أن ينسحب من المجتمع، أو أن ينهي حياته عوض أن يمكث في معاناة وهو ينتظر يوم وفاته.

لكن ظاهرة الانتحار قد لا تتولد من البيئة الاجتماعية أحيانا، وهي شبيهة بكثير من الظواهر التي ماتزال مستمرة، رغم عدم وجود بيئة حاضنة لها، أو أن وجود البيئة الحاضنة لها ضعيف أو محدودة بشكل نسبي، وهنا لابد من النظر لظاهرة الطبقية في المجتمع، فبناء على الملاحظة التي ذكرناها سابقا، فإن أكثر طبقة تعتبر بيئة خصبة لانتشار الانتحار، هي تلك الطبقات السفلية في المجتمع، وإن لم يكن الأمر كذلك فهذا يعني أن هناك عوامل نفسية أخرى لها تأثير على قرارات الأفراد، وما نحاول فعله بهذه الطريقة، هو أننا نحصر الأسباب الممكنة لتولد ظاهرة ما، وقد يكون من الملائم أن يثبت لنا من خلال جرد الظواهر المتولدة وأصولها والأثار المترتبة عنها، أن تكون الطبقية سببا من أسباب انتشار ظاهرة الانتحار، فالطبقية هي من مخلفات بيئة الصراع، وتحتفظ ببعض صفاتها

وخصائصها، **لأن ما من فرع إلا ويحتفظ بشيء من خصائص الأصل**، وبالتالي فهي قد تشترك معها في الأثار المتولدة. لكن أيضا لا يجب اغفال العوامل النفسية، أو لنقل تلك المهيجات الخارجية التي توثير الدوافع النفسية في كثير من حالات الانتحار، والتي قد نجد لها علاقة بالعلاقات العاطفية أو لها علاقة بالصدمات النفسية أو الخسائر المالية وغير ذلك، وفي حال ما ثبت أن أسباب الانتحار إنما هي نفسية، فهذا يعني أن هذا النوع من الظواهر هو ظواهر فردية، يجوز وجودها في المجتمعات الدينية وغيرها، ولا تقتصر على طبقة اجتماعية دون أخرى، لأنها وباختصار عبارة عن انحرافات نفسية، يتعرض لها الفرد في ظروف وأحوال خاصة. وبالتالي فإن ظاهرة كالسرقة أو بعض الظواهر الأخرى الغير أخلاقية، والتي تظهر لنا على شكل ظواهر متوارثة أو متواترة، إنما هي ظواهر تتكرر في المجتمعات كلما توفرت ظروفها واكتملت شروطها، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع، وليس شرطا فيها أن تكون خاصة ببيئة اجتماعية معينة.

إن هناك بعض الانحرافات النفسية التي تشترك مختلف المجتمعات في افراز مظاهرها، وهي تلك الانحرافات النفسية التي تؤثر على تصوراتنا لأنفسنا، فكثيرا من الأحيان ما نجد بعض الأفراد من الذكور قد يتصورون أنفسهم إناثا، أو بعض الإناث قد يتصورون انفسهم ذكورا، وهناك فئة أخرى من الناس قد يتصورون أنفسهم حيوانا، وقد تصور فرعون قبل ذلك بزمن بعيد نفسه إلها، رغم أنهم يمتلكون خصائص جسدية واضحة تحدد طبيعة جنسهم وتخالف تصوراتهم، وهذا قد يظهر بشكل مؤقت عند الأطفال، لأنهم معرضون بشكل كبير للتأثر بالمحيط والتأثر بنوعية الأشخاص الذين يكثر الاحتكاك بهم، أو بسبب البرمجة العصبية التي قد يتعرض لها الطفل، نتيجة لما يكثر من مشاهدته في التلفاز أو على الأنترنت، وقد تزول هذه المظاهر بالتدريج مع الوقت، كلما اندمج الطفل مع المجتمع وزاد اكتشافه لطبيعته الجسدية بشكل صحيح، واكتسب تلك المعارف الحسية والمنطقية التي تقَوِّم تصوراته، لكن في بعض الأحيان قد تستمر هذه الانحرافات مع الفرد لسنوات طويلة، وقد تسبب له تناقضا وجودي مع المحيط الذي يعيش فيه، وهذا يؤثر بشكل كبير على التوازنات النفسية، وبالتالي ليس مستغربا أن ينتهي الأمر بكثير من هذه الحالات بالانتحار، أو بالعزلة أو بالعقد النفسية أو بالعداء للمجتمع، لكون المجتمع يبدي رد فعله

بشكل تلقائي كجهاز المناعة في الجسم، وبالتالي فإنه ينظر لهذه المظاهر كظواهر لا أخلاقية ولا تتوافق مع القواعد الثابتة، ولذا فإنها تستحق الإقصاء، وقد يرتقي هذا العداء إلى درجة الصراع الاجتماعي، في حال ما إذا تحول إلى توجه مشترك بين مجموعة من الأفراد، ليشكلوا تيارا نجح في التواجد كمجتمع فرعي، يحاول فرض نفسه ونزع اعتراف المجتمع الأصلي به، رغبة من تلك الفئة المنحرفة نفسيا، في أن تفرض تصوراتها على المجتمع، وبالتالي ينشأ لدينا أقلية اجتماعية مستقلة تخالف كثيرا من القواعد الأخلاقية والتصورات الجمعية، التي يتبناها المجتمع الأصلي.





الجزء الثاني

فصل

التــربيــة

● المحور الأول: التربية كمفهوم اجتماعي

تعتبر التربية ظاهرة إنسانية، لأنها ظاهرة مشتركة بين جميع البشر في جميع المجتمعات، وعلى مر التاريخ وبدون استثناء، وإذا نظرنا إلى المعنى اللغوي ودلالة اشتقاقاته، لوجدنا أنه يمثل عدة معاني، منها "الإنماء" كقولهم "رَبّ المال" أي نماه وجمعه، وتحمل أيضا معنى الإصلاح كقولهم "أربّ الأمرَ" أي أصلحه، وتأتي أيضا بمعنى الملك أي الرّبُ، كقول البعض "تربّبَ الرجل"، أي إدعى ملكية الشيء،[120] وانطلاقا من هذه الاشتقاقات اللغوية، نستنتج أن التربية كسلوك تشمل كل هذه المعاني السابقة، فالتربية من حيث كونها اعتناء بالطفل من جهة المأكل والمشرب والملبس والمسكن، فهي إنماء لأنها إعانة له على الاستقرار حتى يكبر وينمو، ويقوى على مجابهة الحياة الواقعية، وأما التربية من حيث كونها تلقين وتعليم وتصحيح للأخطاء، وتقويم للسلوك والأفكار فهي إصلاح، وأما التربية من حيث أنها تـَمَلُّك، فلأن الآباء والمجتمع هم الذين يمتلكون الحق المطلق في تربية أبنائهم، بالطريقة التي يرونها صائبة، بل إنهم يملكون الحق في اختيار ما يجب أن يكونوا عليه في المستقبل، وما يجب أن يحبوه أو يكرهوه، ولا يحق لأي أحد خارج دائرة الأسرة أو المجتمع الذي ينتمي له الطفل أو المتلقي، أن يلقن الأطفال أي شيء دون موافقة الآباء والمجتمع، وحتى لو تسرب شيء من الخارج في عقول الأطفال، فمن حق الآباء أو المجتمع أن يكونوا له بالمرصاد، من خلال الأسرة والشارع والمدرسة أو حتى الإعلام، فما دام الفرد نشأ داخل أسرة داخل مجتمع، فهو ملك للأسرة إلى حين بلوغ سن الاستقلالية، وهو ملك للمجتمع القومي بحكم انتمائه له إلى حين هجرته أو خروجه منه، ليتحول إلى ملكية مجتمع أخر، وهو ملك للمجتمع الإنساني إلى

---

[120] القاموس المحيط مادة: الرب

حين الموت. فالتربية بمعناها التلقيني والإصلاحي شيئان يلازمان المرء طوال حياته، فالإنسان لا ينفك عن التعلم والاكتشاف واكتساب التجارب، سواء من المجتمع والمحيط أو من الطبيعة عموما، وحتى لو قرر شخص ما أن يهجر المجتمع الذي نشأ فيه لأي سبب من الأسباب، كعدم الرضى عن الثقافة أو السلوك أو التقاليد المفروضة فيه، فهو لن يفعل شيئا سوى أنه سيهاجر إلى مجتمع أخر سيفرض عليه سلوكيات وثقافة وتقاليدا أخرى على سبيل التربية والتلقين، وهذا أمر لا مفر منه، ذلك أن الطبيعة الإنسانية الميالة إلى حب البقاء والاستقرار والاستمرارية، تدفع بالمجتمع إلى نهج منهجٍ تنميطِ الحياة الاجتماعية، بحيث يصبح المجتمع يعيش ضمن نمط اجتماعي وسلوكي وأخلاقي معين كنوع من التَميُّز، أو حتى كنوع من التنظيم يضمن الاستقرار والبقاء والاستمرارية للمجتمع.

وبالتالي تكون التربية بهذا المعنى خادمة لمسلم إنساني وهو "النظام"، وتكون التربية بهذا المعنى أيضا ظاهرة بشرية تطورت تلقائيا، من أجل أن تلعب دورا في الحفاظ على الوجود البشري حياة وتنظيما، فهي بمثابة تلك المرحلة الأولى التي تمهد لإنتاج إنسان راقي ومنظم ومسؤول، ومستوعب لما هو حق وواجب. إلا أن جنوح المجتمعات نحو التنميط يجعل من التربية غالبا مجرد نظام لاستنساخ المجتمع، فكثير من النظم التربوية تحاول تغليب جانب التملك في التربية أكثر من جانب الإصلاح والتلقين والتأهيل، ويعامل الناشئة الجدد كالأغنام التي يجيب أن تطبق وتلتزم بنمط معين، وبدون فهم أو طرح للأسئلة، لأنها بدون الراعي الذي هو المجتمع أو الدولة لن تستطيع تلك الناشئة العيش أو أن تمتلك وسائل العيش، إنها عملية لإعادة إنتاج القطيع بكل ما تحمله الكلمة من معنى، خاصة بعد أن أصبحت هذه المجتمعات أو الدول من خلال سياساتها التربوية ذات البعد الاجتماعي، تسعى إلى السيطرة والتحكم فيما يتلقاه الفرد، سواء كانوا الآباء أو الناشئة الصغار، لأن الإنسان مادام لديه القابلية لتلقي أو التلقين، فإنه ولابد وأن يرسخ شيء في ذهنه، فالإنسان مادام يعيش في نظام يحاصر معارفه ومفاهمة بل وحتى تاريخه، فلابد وأن يتأثر بشيء مما يسمعه أو يراه، حتى لو كان ما يسمعه لا ينبني على حقائق أو دلائل. وبالتالي فإن عملية التنميط هذه و التكعيب، لن تنتج سوى مجتمعا يكرر نفسه ومتخلف عن سيرورة التطور والرقي، سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى سبل العيش، خاصة

عندما يستخدم هذا المجتمع لغة العلم المجرد، ويكسبها رواده من العلماء درجة القداسة والحقيقة المطلقة، بحيث تصبح تقريراتهم واكتشافاتهم ونظرياتهم بمثابة معرفة محضة وحتمية وملزمة، مع تسفيه من يخالفها كنوع من المقاومة للأفكار التي لا تنطبق مع النمط الاجتماعي، بل إن العلم قد يتجرأ إلى حد تبرير ما هو غير إنساني، خدمة لنظام تكعيب المجتمع، كتبرير بعض علماء الطب أكل الأجنة لأنها مغذية، وتبرير علماء الاقتصاد للربا أو الفوائد البنكية، بكونها تسهم في النمو الاقتصادي، أو لكونها تضمن سيولة لتمويل الاستثمارات وأتعابا ثمنا للوقت، وتبرير بعض علماء الاجتماع للعلاقات المفتوحة بين الجنسين، بدعوى الحرية، وأن الموانع الموجودة ليست سوى عادات وتقاليد موروثة. ولكن الحقيقة أن هؤلاء يدركون بأن التربية بمعناها التلقيني، هي في الحقيقة نقل لثقافة موروثة أو مكتسبة بالتجربة، لهذا يحاولون خلق ثقافة جديدة موازية، تكون بمثابة استمرار لمشروع المجتمع الإنساني الجديد الذي يبشرون به، أو بالأحرى مشروع المصفوفة الجديدة، ولكن أليس هذا نفسه ما كانت تفعله المجتمعات السابقة، بحسب طبيعتها البشرية الميالة إلى حب البقاء والاستمرار، مستعينة في ذلك بالتلقين والتعليم لضمان استمرارية المجتمع، واستمرارية تصوراتها الجمعية؟ أليس ما يفعله هؤلاء هو أيضا محاولة منهم إلى انتاج مجتمع مكعب، خاضع لحقائق الواقع التي أنتجتها أفكارهم واعتقاداتهم وتصوراتهم العقلية، للعالم والمجتمع والإنسان؟ ألن تتحول تلك المعارف التي يحاولون تلقينها وترسيخها في عقول أفراد المجتمع، إلى مجرد تصورات وتقاليد موروثة مستقبلا، وبالتالي لا قيمة لها سوى أنها فرضت عن طريق الحصار الفكري والمادي والاجتماعي؟ وللجواب على هذه التساؤلات لا نجد مفرا من نعم. مما يعني أن ظاهرة التربية هي الأخرى قد تعرضت في غاياتها و وسائلها ومضمونها إلى نوع من الانحراف، فعوض أن تكون خادمة للجانب الاجتماعي والإنساني، أصبحت تخدم التوجه السياسي والأيديولوجي، أو بالأحرى خادمة لزمرة من يمتلكون السلطة بشقيها السلطة المادية والمعرفية، وهذا ما خلف لنا واقعا متناقضا مليئا بكثير من الفوضى والصراع، وكذلك الكثير من التخلف والعنف والعدائية.

ورغم ادعاء العلماء الماديون حدوث تطور وطفرة كبيرة في النظم التربوية، كما هي العادة في جميع المجالات، إلا أن الواقع يحدثنا عن خلاف ذلك، فبعد أن تمكنت الدولة والنخب

المثقفة ونخبة المشاهير من سلب الآباء دورهم المؤثر في التربية، لم يعد ينتج المجتمع إلا أفرادا فاقدين للاتزان النفسي والانضباط السلوكي، مخلفة واقعا من الفوضى، خاصة بعد ترسيخ فكرة التمرد على القيم الموروثة، دون أن تكون هناك بدائل ذات مرجعية منطقية ومتكاملة.

وبمقارنة مع الماضي، فإن المجتمع والأسرة كانا يتكفلان بالتربية، وقد يظهر هذا كنوع من التنميط أو التكعيب للأفراد، لكن الحقيقة أن ذلك لم يكن غاية مقصودة، كما هو الحال عليه في المجتمعات الحديثة اليوم، وإنما الغاية كانت حفظ النظام وضمان الاستمرارية، فهذه الأمور كانت أكثر أهمية من أي شيء أخر، ولهذا لم تكن كثير من المجتمعات تمانع ظهور طفرات فكرية وتطورات سلوكية، خاصة فيما يتعلق بوسائل العيش والمعاملات اليومية، بل كانت المجتمعات السابقة غزيرة بالفكر المتجدد، والذي لولا بروز شرارته في تلك الحقب لما كنا ما عليه نحن اليوم، فرغم أن تلك المجتمعات كانت صارمة في أليات التربية والتلقين، وحفظ الأعراف والنظام الاجتماعي، إلا أنها كانت تولي عناية بتأليف الأفكار ومزجها رغبة في تطوير طبيعة عيشها، إجاد حلول لمشاكلها الواقعية، وهذا ما يفسر ظهور العديد من الظواهر، سواء منحرفة أو متطورة في حقب متقدمة من التاريخ، حيث كانت معروفة بنمطية مجتمعاتها، فالمزج بين الأفكار وتأليفها وتطويرها في نسق من الابتكار والابداع، الذي يخدم الفرد والمجتمع، هي صفة من صفات الإنسان لا تنفك عنه، خاصة عندما تكون هناك حاجة أو ضرورة لذلك، وبالتالي فإن التربية في تلك المجتمعات كانت تلعب دور تأهيل عقول الناشئة، من أجل اكتساب المهارات اللازمة، لاستخدام معارفهم ومكتسباتهم في تطوير حلول جديدة لمشاكلهم، ومزج تلك المعارف لابتكار معارف جديدة تعود بالنفع على مجتمعهم وأسرهم، وهذا الأمر غالبا ما كانت تتكفل به الأسرة باعتبارها الفضاء الأول لمحكات الواقع الاجتماعي، والتي تختزل في محيطها إشكاليات المجتمع، سواء المادية أو التقنية أو المعاملاتية.

- **<u>المحور الثاني: التربية والأيديولوجية العلمانية.</u>**

إن ظاهرة التربية من حيث تأصيلها، هي ظاهرة متولدة عن التجمع البشري بداية من الأسرة، وانتهاء بالمجتمع الإنساني بصورة تلقائية، أي أنها ظاهرة أصلية لم تنبثق عن أي

ظاهرة سابقة، سواء فرعية أو مفتعلة، وإنما نشأت مع تشكل ظاهرة الأسرة كضرورة ملازمة لها، وبالتالي فوجودها ليس غاية بحد ذاته، وإنما وسيلة لاستمرار النظام الاجتماعي، وبما أن **الوسائل تعطى أحكام الغايات**، فإن ظاهرة التربية تعتبر ظاهرة سليمة، أو لنقل ظاهرة صالحة، لكونها تسهم في تحقيق المصلحة العامة، إلا أن كونها ظاهرة يفرض عليها أن تخضع لقانون الانحراف والتغيير أو التطوير، ولهذا لا يمكن القول أن تربية مجتمع ما للناشئة هي تربية متخلفة أو متقدمة، إلا بعد عرضها على ميزان المسلمات والضوابط، وننظر إلى أثر ما لقنته المجتمعات لأبنائها، وهل هذا التلقين يلائم المسلمات الإنسانية أم لا؟ وهل ينضبط بالضوابط أم لا؟ وبما أنه يعسر علينا الاطلاع على كل طرق التربية في المجتمعات، فإننا نعرض فقط إشارات لما يمكن ملاحظته بسهولة.

إن هناك رغبة ملحة من أجل تطوير التربية وطرقها في المجتمعات الحديثة، ولكن هذا التطوير لا يخلو من غايات وأهداف يتم السعي لتحقيقها، إلا أن الملاحظ من خلال التوجه العام للتربية في عصر الحداثة، وقد يسميه البعض بعصر ما بعد الحداثة، هو التركيز على نسف وهدم الثقافات السابقة والملقنة اجتماعيا، لكي تحل محلها الثقافة التي تزكيها الأيديولوجية السياسية وترى أنها الأنسب والأمثل لمواكبة التقدم الحضاري، وبرأيهم ليس هناك ثقافة أنسب من الثقافة المستمدة من مبادئ العلمانية، بحيث تُسَوَّق للناس كثقافة لا غنى عنها، وبدونها لا يمكن أن يكون الإنسان حداثيا، بل إن بعضهم قد يربطها بالتقدم التقني والمعاملاتي توهيما للناس، وترسيخا لهذه الفكرة في عقول الناشئة، كمعرفة بديهية لابد منها. بينما في الحقيقة أنه لا يخلو عصر من العصور التي مرت بها البشرية منذ الخليقة، من تطور تقني ومعملاتي حسب ما تقتضيه الحاجة، وتسمح به الإمكانيات المادية والمعرفية وحتى الطبيعية. ولربما الأجيال التي عاشت حقبة اكتشاف الحديد، أطلقت على عصرها هي الأخرى اسم عصر الحداثة، بينما أطلقت على ما قبل ذلك، زمن التخلف، ولن نكون مغالين أو مُفْرطين إن جزمنا بذلك، لأنها ممارسات متكرر في جميع حقب التاريخ، **فالتاريخ يعيد نفسه بشكل من الأشكال**، فالحديث عكس القديم، وهذا بناء على المرحلة التي نعايشها في الحاضر، مقارنة بما عايشناه في الماضي، فكل جيل يأتي ينتقد الجيل الذي سبقه وينعته بالجهل والتخلف ويحاول إلغاء ثقافته، وهذا يحدث فقط لمجرد أن أجيال الحاضر

استطاعت اكتشاف أو تطوير طرق جديدة للعيش، والأجيال الماضية تنتقض الأجيال الحاضرة وتتهمها بالتفريط في القيم، وهكذا ودواليك كلما حل جيل مكان أخر.

لهذا وفي نظري لا يحق لأي جهة أو تيار فكري أو سياسي، أن يتبجح بما يحرزه العالم من تقدم تقني ومادي، في محاولة منهم إرجاع فضل ذلك التقدم لتيار فكري معين، فهذه مجرد ادعاءات وأوهام يصدرها البعض قصد انتزاع الاعتراف بالوجود، لكن الحقيقة أن هذا التطور التقني، وكل أشكال التطور كانت ستحدث لامحالة، لأن هذه هي طبيعة المجتمعات. وهذه التراتبية في التقدم أمر طبيعي، وعايشته البشرية مع كل جيل جديد يعقب جيلا أخر قديم، لكن المناهج التربوية التي غايتها تكعيب العقول وإعادة انتاج النمطية، تُصَدر للناشئة أن ما وصلت له البشرية من اكتشافات وتقدم في جميع المجالات، لم يكن ليحدث لولا العلمانية، أو لولا التخلي عن الدين والثقافة والقيم القديمة والمورثة، لهذا نجد مفكرو هذا التيار، كثيرا ما يرجعون مسمى العلمانية إلى العلم، ويعتبرونها تيارا عقلانيا علميا. وبعيدا عن هذه التفاصيل، فإن ترسيخ هذه الادعاءات في عقول الناشئة، إنما الغاية منه دفعهم لإعلان الولاء للعلمانية، أو إقناع الآباء وأبنائهم إلى تمليك أنفسهم للمجتمع العلماني، معتبرين ما يلقنهم إياه مسلمات بديهية، دون أن يدركوا أنهم يتعرضون لعملية تشويه لتصوراتهم العامة، أو بوصفٍ أدق تشويه للواقع.

إن الحصار الذي تفرضه المجتمعات الحديثة العلمانية على عقول الناس، بحيث تتحكم فيما يشاهدونه ويسمعونه ويقرؤنه، أو كل ما من شأنه أن يترك بصمته داخل عقولهم ولو بشكل يسير، إلى أن يصبح منطقيا وبديهيا في المستقبل. ونحن هنا لسنا بصدد تقييم الوسيلة، فالغاية في الوجود والاستمرارية، تعطي للإنسان الحق في ابتكار وسائل مشروعة لتحقيق ذلك، لكننا ننتقد الطرح الفكري والمعرفي، الذي من الواضح أنه يشيع مغالطات كبيرة ويرسخ مفاهيما غير سوية، ولا تتوافق مع المسلمات الإنسانية الثابتة، فمن بين هذه الأمور الادعاء بأن العلمانية والحداثة وعصر التنوير، هي التي جاءت بالتحرر للمجتمعات بعد كشف خرفات الدين، بل الأبعد من ذلك، هناك من يجعل هذه الحقبة، هي بداية التاريخ، ويقصي تاريخ البشرية الممتد من ألاف السنين. ولكن الحقيقة أن هذا الأمر طبيعي جدا،

فقد ارتدت الكثير من المجتمعات، والتي كانت قد أسست على أساس ديني عن أديانها، فهذا الأمر ليس غريبا كون ظاهرة الانحراف لا ينجو منها أي مجتمع في أي عصر.

وأكثر ما تتشدق به الحداثة والعلمنة اليوم، هي مظاهر الحرية وخاصة ممارسة الجنس، ويعتبرونها ميزة تميز انفتاحهم الفكري والعقلاني، ويسوقونها كفكرة بديهية في صفوف الناشئة وخاصة المراهقين، بل تبنوها في مناهجهم الدراسية كنوع من الثقافة التي يجب أن تلقن ضَمانا لاستمراريتها، بينما في الواقع أن هذا السلوك، ظاهرة بشرية لم تخلو منها أي حقبة من تاريخ البشرية، واختلفت طرق التفاعل معها من مجتمع لأخر، بل إنه قد ورد في تاريخنا البشري، أن بعض المجتمعات كان أفرادها يمارسون الشذوذ الجنسي "اللواط" علانية، بل وكان يعتبر هذا السلوك تقليدا، وعادة ثقافية يتميزون بها وتستدعي الفخر بين باقي المجتمعات،[121] ولو أردنا تصنيف هذا المجتمع بمعيار العلمنة والحداثة اليوم، لقلنا عن ذلك المجتمع أنه كان مجتمعا متفتحا أو متقدما، إلى غير ذلك من الصفات التي يختص بها أنصار هذا التيار، عند وصفهم للظواهر التي توافق مذهبهم، وهم في الحقيقة لا يفعلون شيئا سوى استنساخ تلك المظاهر التي أفرزتها المجتمعات البشرية سابقا، ثم الادعاء أنها لم تكن لتكون لولا تيار الحداثة والعلمنة، الذي حرر الفكر الإنساني حسب زعمهم. بل ذهبوا أبعد من ذلك فادعوا أن مظاهر العلمنة لابد وأن تكسى صفة العالمية، وجعلوا بعض مظاهرها، شرطا من شروط قبول بعض المعاهدات والاتفاقيات بين الدول، كوسيلة لفرض نشرها في جميع المجتمعات، باعتبارها حتمية تاريخية لا مفر منها حسب زعمهم، ولكن الحقيقة أن بعض مظاهر هذه الحداثة، هي مظاهر لم تعرف إلا في المجتمعات البدائية، أي أن واقع مجتمعات الحداثة، هو رجعي ويكرر انبعاث مرحلةٍ تاريخية تجاوزتها البشرية.

ورغم أن هذه الحداث والعلمانية منذ ظهورها، لم تجلب للشعوب الأخرى سوى الاستعباد والاستعمار، ونهب خيرات وثروات تلك الشعوب، إلا أنه يتم تغييب الناشئة عن هذه الحقيقة، مبرزين فقط ذلك الجانب من الحداثة، المتمثل في الابتكارات والاختراعات والتطور التقني والاكتشافات، مع أن هذه الإنجازات في الحقيقة ليست إنجازات العلمانية،

---

121 {أئنكم لتأتون الرجال وتقطعون السبيل وتأتون في ناديكم المنكر ۖ فما كان جواب قومه إلا أن قالوا ائتنا بعذاب الله إن كنت من الصادقين} القرآن الكريم سورة العنكبوت الآية 29

وإنما هي إنجازات الإنسانية كتتابع وتراكم طبيعي في نسق تطور المجتمعات البشرية، منذ اكتشاف النار وابتكار أحرف الكتابة، وهذه الإنجازات والابتكارات لا تحفزه العلمنة، بالقدر ما تحفزه الحاجة، وإلا لكان الفضل الأكبر يعود للحقبة التي تم فيها اختراع أول شمعة في التاريخ، والتي لعبت دورا كبيرا في إضاءة البيوت، وكتبت على ضوئها كتب ومدونات، وأنارت طريق كثير من الحضارات، بل إن العلمانية كفكرة بحد ذاتها أو لنقل كظاهرة فكرية، ليست سوى مظهر منحرف عن ما كانت عليه المجتمعات الإنسانية في السابق، ويتمثل انحرافها في تناقضها الكبير في العديد من القضايا، وتعارضها مع المسلمات الإنسانية، التي هي أصل كل تقدم وتطور عرفته البشرية.

- **المحور الثالث: هل التربية تتعارض مع الحرية؟**

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التربية قد تأخذ بعدا أخلاقيا، أكثر من كونه اجتماعيا، بحيث من الواجب أن نسأل أنفسنا، هل ما نلقنه للأجيال القادمة، هو الحقيقة كاملة بدون تشويه؟ وهل محاولة احداث قطيعة بينهم وبين الماضي والتراث الإنساني، أمر سليم ويخدم الرغبة في الوجود والاستمرارية؟ إن هذه الأسئلة هي أكثر ما يتهرب منه الحداثيون وبشدة، نظرا لرغبتهم الشديدة في هدم ثقافة الأخر، ورغبتهم في إقناع أجيال المستقبل وباقي المجتمعات، بالمبررات التي أسسوا عليها تصوراتهم الفكرية، ولوجود رغبة شديدة في هدم ثقافة الأخر وهويته، حتى لا يبقى للناس خيار في الحياة سوى اتباع ما تم إقراره من قبلهم، فهم مهتمين بحماية استثمارهم، وهي تلك المتع الدنيوية التي يستمتعون بها، على حساب توازن الطبيعة البشرية، وعلى حساب الأخلاق والقيم الإنسانية، ولهذا يستثمرون في الفكر من أجل حماية أفكارهم، وقد يفعلون أي شيء حتى لو كان شن حرب تكلف جبالا من المال، وهذا شيء مشاهد، وهو سلوك يعبر عن ذلك الجانب التملكي في التربية، لكنه للأسف بهذه الصورة أسلوب شاذ وغير مقبول، خاصة إذا كان يتناقض مع المسلمات. لكن أيضا هنا يبرز لدينا تساؤل لابد من الإجابة عليه، وهو ألا ينبغي أن يكون أبناءنا أحرارا ليختاروا ما يقتنعون به من قيم وأفكار؟ أليس من التعسف أن نفرض عليهم ما يتعلمونه وما يؤمنون به، أو نفرض عليهم نمط حياة معينة، فقط لأننا مقتنعون به؟ إن هذا الإشكال

يحتاج لوقفة طويلة شيئا ما لنتأمل فيه، ولكن لابد أولا من تحديد معنى الحرية، لأن الحرية بحد ذاتها كمفهوم عام ومتفق عليه، هي أن يكون الإنسان قادرا على التصرف والاختيار، والتفاعل والتعبير والتنقل والتعلم من غير شرط أو قيد. وفي جملتنا هذه حاولنا أن نجعلها شاملة بقدر الإمكان، رغم أن مفهوم الحرية في أذهان العامة من الناس، قد يكون أبسط من ذلك، لكن التعقيد يبدأ حينما نريد أن نبحث عن الحرية بمعناها الخاص، ونعني بالمعنى الخاص، ذلك المعنى الذي تختص به التيارات الفكرية المختلفة، خاصة الدينية منها، وبالتالي فالتوسع في دراسة هذه المعاني المختلفة، لن يثمر مع وجود نوع من الاستحالة في التوفيق بينها، لهذا نرى أن المنطق الأساسي الذي يجب أن ننطلق منه، هو ما تم الاتفاق عليه وليس ما تم الاختلاف فيه، لكن المعنى الذي طرحناه هنا، هو الأخر يطرح إشكالا، وهو إذا كان وجود الحرية الحقيقية، يتناقض مع وجود القيود والشروط، بل وحتى وجود التشريعات والقوانين، فكيف يمكن أن نعتبرها حرية؟ ومن خلال هذا التساؤل يتبين لنا أن الحرية نوعان، نوع يخضع للشروط والقوانين، بل يجب أن يخضع لها خدمة للنظام الإنساني والاجتماعي، وضمانا للتوازن والعدل وحماية للحياة الإنسانية. ونوع أخر لا يقبل الخضوع لهذه الشروط، وفي هذا النوع بالذات حيث يكثر اللغط والخلاف، وتتصادم الأفكار والعقائد والمذاهب الفلسفية والسياسية.

إن **<u>الرأي الأول</u>** فيما يتعلق بهذا الإشكال، فإن هناك من يرى أن أفراد المجتمع ليسوا أحرارا مطلقا، ويجب أن يخضعوا لقوانين وقواعد تنظيمية في كل جوانب الحياة، وهذا ينسحب أيضا على النُّظم التربوية، بحيث يتم برمجة عقول الناشئة، على نظام القطيع والتبعية العمياء والببغائية في المفاهيم والتصورات والشعارات، حتى لو كانت تخالف المنطق والواقع، فإن كان النظام يقول أن اثنان زائد اثنان تساوي خمسة، فيجب على الكل أن يرددها، ولا يكفي ترديدها فقط، بل لابد من الاقتناع والإيمان بها، وإلا سيكون المرء خائنا ومغضوبا عليه ومنبوذا ومضطهدا ومجرما في نظر المجتمع، وقد كان في الحقب الديكتاتورية حيث تفرض فيها بعض توجهات النظام بهذا الشكل، عن طريق التخويف والتنكيل والتعنيف والتضييق في سبل الرزق، ومايزال هناك صورة لهذا النوع من الديكتاتورية حتى في عصر الحداثة، لكن باستخدام السياسة الناعمة، خاصة بعد ما تم تطوير أساليب التأثير

على العقول، عن طريق الإعلام والمدرسة والسينما والجرائد، وعن طريق الدراسات والبحوث التي تلبس لباس الحقيقة العلمية، فمع تكرار تلك المفاهيم باستخدام تلك الوسائل، لابد وأن يرسخ شيء في ذهن فئة من الناس، وهذا كفيل بخلق انقسام وتشويش في التصور الاجتماعي عند المجتمع، ولعل رواية "عالم جديد شجاع" ل"ألدوس هاكسلي" مثال لما يمكن أن تفعله سلطة الأنظمة، عندما تكون لديها القدرة على حصار عقل وفكر المجتمع، والتحكم في وقته وفكره وجسمه، بل حتى عواطفه وأحاسيسه، وكيف أن النظام التربوي يكون أداة لضمان استمرارية ذلك النظام، فحتى وإن كان المجتمع يستطيع الحصول على كثير من المتعة واللذة، فليس لكون ذلك حق من حقوقه، وإنما لأن النظام يريد ذلك، وإن فردا من المجتمع لم يستجب لمغريات المتع والملذات، فهو عنصر شاذ ومضطرب وغريب الأطوار، وكل ذلك ليحمي النظام نفسه من نشوء جيل يفكر بمنطقية، خارجة السرب المنوم بالبهرجة والزخرفة والمتع الظاهرية.

لقد أصبح البشر، وخاصة أولئك الذين يمتلكون السلطة بشقيها المادي والسياسي، أكثر جرأة على التلاعب بعقل الإنسان، منذ أن سادت الفكرة القائلة، بأن الإنسان يولد وعقله كالكأس الفارغ الذي يمكن ملأه بأي شيء نريده. لكن الواقع والتاريخ أثبتا خلاف ذلك، فلولا أنه وجد علماء ومفكرون وفلاسفة، يفكرون خارج السرب وبمنطقية على مر التاريخ، لما كانت البشرية قد استطاعت الوصول إلى ما هي عليه اليوم، وإلا لكنا مازلنا نعيش في تلك النمطية المتخلفة، خاصة وأن أسلوب تكعيب وتميط المجتمع، كان أشد قسوة وأكثر رهبة مما عليه اليوم، ولعل هذا أكثر ما تعانيه آلة التكعيب الحداثية، ويبطئ من تحقيق أهدافها، كونها تواجه صراعا محتدما مع من يفكرون خارج الصندوق، ويرفضون الخضوع للاهوت التأويلات العلمية الكاذبة، رغم هذه السيطرة والتحكم في كل ما يتم تلقينه للمجتمع، سواء على مستوى المتعلمين أو على مستوى الآباء. والخطاب الحداثي نفسه، مايزال تقليديا في جوهره، حيث أنه مايزال يلجأ لدعم صلاحية بقائه، بالاعتماد على خطاب التخويف والترهيب، فدائما ما يتم التذكير واستحضار أخطاء الكنيسة أو الإرهاب ضمن الخطابات السياسية، لزرع بدور الكراهية والتخويف من الأخر، وفي نفس الوقت تجميلا للحداثة وترغيبا فيها، وإظهارها كأنها سبيل خلاص البشرية من الفناء، وهذا في حد ذاته

خطاب لاهوتي طوباوي، منغمس في الميتافيزيقية المستحدثة، ومن وجهة نظري أنه لابد من أن تكون المرحلة القادمة من التقدم الفكري، هي نصب محكمة لمحاسبة الحداثة والعلمنة، ومحاولة الإجابة عن التساؤلات التي تفرض نفسها، كسؤال ماذا أنجزته البشرية منذ أن تخلت عن الدين، وفصلت الدين عن الدولة؟ وهل حقا تم تحرير الشعوب؟!

وأما الرأي الثاني: فهناك من يرى، أن البشر لا يجب أن يخضعوا لأي شروط أو قوانين، ويجب أن يتمتعوا بالحرية المطلقة، ما داموا راشدين وقادرين على التفكير والتمييز، فلا يجب الحجز على عقولهم، وليس لأحد الحق أن ينصب نفسه وصيا عليهم ويقيد تصرفاتهم وأفعالهم، ويحدد ميولاتهم. ولا يخفى ما في هذه القول من فساد، فيكفي أن نقول أنه يخالف مسلما إنسانيا والذي هو "النظام"، حيث إنه يزرع بدور الفوضى. والغريب أن الذين يدعون هذا الفكر، يناقضون أنفسهم عندما يخرجون في تنظيمات جمعوية، أو هيئات حقوقية للمطالبة بهذا النوع من الحقوق، محاولين من خلال هذه التجمعات الفرعية، إرغام المجتمع الأصلي أو الدولة على الرضوخ لمطالبهم، بل والأكثر من ذلك يطالبون بجعلها قوانين ملزمة لجميع شرائح المجتمع، وفرض قبولها على الأفراد بالقوة، أي أنهم يجعلون من إمكانية تشريع القوانين وسيلة لهدم القيم، التي استغرقت من البشرية قرونا لتشكلها، ولكن أليس المجتمع حرا في اختيار نظامه وقوانينه وأخلاقه؟ وإذا كان غالبية المجتمع راضين على نظامهم الاجتماعي والأخلاقي، ويرفضون دعوى الحرية المطلقة، فهل يحق لنا أن نضغط على النخب والسياسيين لتلبية هذه المطالب، وفرضها على مجتمعٍ لا يرضاها؟ أليس هذا بحد ذاته تدخل في حرية الأخرين، وفرض نوع من الوصاية عليهم بالقوة؟ بل والأكثر من هذا تلجأ بعض المنظمات، إلى ممارسة ضغوطات أكثر تطرفا، باستخدام المال والتجارة والعلاقات الدولية أو التشويه الإعلامي، وهذا تناقض كبير يعاني منه هؤلاء، وهذا ينسحب أيضا على أساليبهم التربوية، فلا يمكن لأحد منهم أن يلقن لأبنائه التعاليم الدينية ليصير قسيسا أو إماما أو شيخا، وإنما سيلقن للأبناء قناعة الآباء، خاصة وأن الخطاب الذي سيكون سائدا داخل المنزل، هو انتقاد الأخر وتشويه الأخر وكراهية الأخر والتنفير منه. إذا فأين هي الحرية المطلقة إذا كان الأبناء سيرغمون على الخضوع لنمط عيش الآباء، ثم لا ندري لماذا هؤلاء يقيدون حريتهم المطلقة، بربطها بحرية الأخر؟! فهم لا يستطيعون

الإحساس بحريتهم، إلا إذا تمكنوا من جعل الأخر يفكر ويتصرف مثلهم. فما داموا قد اختاروا أن يكونوا أحرارا مطلقا، فليتمتعوا بحريتهم كما شاءوا، فلا أحد سيطلع على ما يفكرون فيه أو يعتقدونه، وليس من الحرية في الشيء أن تكون حريتي معلقة بحرية الأخر، أو بضرورة تحرر النظام الاجتماعي بأكمله ليصبح بالصورة التي أرغب فيها لتكتمل حريتي. وبسبب هذا التصور في المجتمعات المتحررة والمنفتحة إلى درجة كبيرة، يكون الشذوذ السلوكي عندهم، هو أن يكون الفرد متقيدا بالأخلاق والقيم، مع أنها ضمنيا تحمل نوعا من التقدير والاحترام للأخر، الذي هو ليس سوى الإنسان الذي يسعون لتحريره، وهذا تخبط واضح في هذا الفكر.

<u>وأما الرأي الوسط:</u> بين هذه الآراء وهو الذي يقول: بأن الفرد ليس حرا في كل تصرفاته، وأيضا ليس مقيدا في جميعها، وإنما الأمر منوط بالمصلحة والمفسدة، المترتبة على هذا التصرف، سواء كانت أثاره تعود على المجتمع أو على الفرد نفسه. فالإنسان ليس حرا في قتل نفسه تقديرا للإنسان والإنسانية، ويقاس عليه كل ما يترتب عليه أذى للنفس أو المجتمع. والإنسان حر في كل ما يترتب عليه مصلحة نفسه والمجتمع في أن يفعله أو لا يفعله، مادام لا يدخل في دائرة الواجب أو الضروري، أو يترتب على عدم فعله مفسدة، كأن يختار الطبيب عدم معالجة شخص مهدد بالموت. و الإنسان حر أيضا في الأشياء التي لا يترتب عليها ضرر ولا نفع، في فعلها أو عدم فعلها، وهذا الرأي هو الأكثر وسطية وواقعية بين الآراء، لأنه لا ينحاز لرغبات الفرد ولا لسلطة الأنظمة، وإنما ينحاز لمصلحة الإنسان العامة والخاصة، بدون التفريط في النظام جملة وتفصيلا، ومع الإبقاء على الصبغة الاختيارية لطبيعة الإنسان الفطرية، ونجد أن هذا الرأي يتقاطع أيضا مع النظرة الدينية، مما يعني أن فيه نوعا من الجمع بين جميع الآراء، سواء من منطلق عقلي أو ديني، وإذا أردنا أن ننزل هذا الموقف ونطبقه على التربية، فستكون المهمة الأولى للتربية هي التلقين والتعليم والإصلاح، وجانب الملكية في التربية ينتهي مع انتهاء التأهيل بمستوييه الأسري والاجتماعي، ويبقى الخيار حينها للفرد في اختيار نمط الحياة الذي يراه مناسبا لشخصه، فلا يمكن أن نسقط حق المجتمع والأسرة في تربية ما ينتجه من أجيال، ولا يمكن أن نسقط حق المجتمع والأسرة في ضمان استمرارية التصورات الجمعية والثقافة والعقائد باستخدام التربية والتلقين، لكن في

نفس الوقت لا يحق للمجتمع أو الأسرة، أن يكونا وصيين عل الفرد إلى الأبد، فهناك حدود لهذه الوصاية وفي نفس الوقت هناك حدود لحرية الفرد الاختيارية، واحترام هذه الحدود هو ما يجعل من الفرد في حالة انسجام داخل نظامه الاجتماعي.

والمجتمع الذي يطمح إلى تحقيق الغاية من التربية، لا ينبغي أن يكون سجّنا للفرد بحيث يحرمه من خوض تجربة النقد والاختلاف والإبداع والتفكير، خاصة وأن الأفكار الإبداعية والغير نمطية، هي ما يحدث فارقا في سيرورة التقدم والتطور، وكان لها أثر في تغيير مجرى التاريخ. وبالتالي فإن الجواب على السؤال التالي: هل من حق المجتمع أن يفرض نظاما تربويا يلقن الناشئة ما يجب أن يكونوا عليه في المجتمع؟ أقول: نعم، المجتمع والأسرة يملكان الحق في ذلك، بل ويملكان الحق حتى في احتكار التلقين، لأن الاستمرارية حق من حقوق الوجود، ومن حق المجتمع أيضا ضمان الحفاظ على النظام، لكن دون أن يتعدى ذلك إلى سلب الفرد حرية الاختيار، أو تغيبه عن الجوانب المعرفية الأخرى، لهذا أرى أنه من واجب المجتمع أن يطلع الفرد خلال مراحل نشأته، على مختلف المعارف والثقافات، وتتضمن هذه المعارف الدين والفلسفة والسياسة، والأهم من ذلك، تلقينهم الأخلاق العامة والقيم. فلو حتى كان الفرد حرا في اختياراته مستقبلا، إلا أنه لا يجب أن يخالف الأخلاق العامة والقيم احتراما وتقديرا للمجتمع وأفراده، فجواز الخلاف والاختلاف لا يعني مواجهة المجتمع والصدام معه، أو استفزازه وتحديه، لأن هذا لن يولد سوى منطق الكراهية. وانما يجب أن يكون هناك تغليب لجانب الاحترام وتقدير حق الأخر، باعتباره إنسان يعيش في النظام الاجتماعي الذي ارتضاه واختاره دون استفزاز أو صدام، ودون أن يفرض عليه معايشة من يخالفه، ففي النهاية النظام الأخلاقي والقيمي في المجتمع، إنما هو تعبير عن اختيارات أفراده وتصوراتهم، وإعلانا عن هويتهم التي امتلكوا بها الزمن والمكان الذي يعشون فيه، وأي فرد أو أقلية يحاولون مخالفتهم أو فرض ما يخالف نظامهم، فيه نوع من الاحتلال للزمن والمكان الذي هو حق لذلك المجتمع الأصلي، فلهذا نجد كثيرا من المجتمعات قد يصدر عنها ردة فعل عنيفة، اتجاه الأفراد المخالفين لنظامها قد تصل إلى حد الاضطهاد والتهجير، وهذا أمر طبيعي جدا في تاريخ الأمم، كون المجتمع يحاول الدفاع عن نفسه وعن وجوده واستمراريته. إلا أنه لابد وأن يخضع هذا لضوابط تحكم العلاقة بين النظام الاجتماعي الأصلي ومخالفيه،

حفظا لحق الفرد في الاختيار والاختلاف، وفي نفس الوقت حفظا لحق المجتمع في الدفاع عن نفسه، في سعيه للحفاظ على النظام الاجتماعي، والاستمرارية في الوجود، وهذا لن يتأتى إلا بفهم القيم الأخلاقية العامة، التي يراعى فيها حق الإنسان.

وإلى جانب الأخلاق العامة المتعارف عليها في احترام الأخر، وقيم التضامن والتعاون وقيم العدل والحرية إلى غير ذلك، إن هناك قيم حقيقية يجب أن تكون على رأس القائمة، وهي تلك القيم التي تحفظ حق الفرد وحق المجتمع، فحق الفرد هو تلك القيم التي يجب أن يتحلى بها الفرد والمجتمع معا، ضمانا للتعايش الإنساني، وتتمثل فيما يلي:

1- من حق الفرد أن يعيش في مجتمعه دون تناقضات، سواء على المستوى الأخلاقي أو السياسي أو حتى السلوكي، فالقواعد الأخلاقية سواء كانت عادات موروثة أو مفاهيم حديثة، وهي التي تعارف عليها أفراد المجتمع وجعلوها نظامهم المعبر عن هويتهم وتصوراتهم. ومن حق الفرد الدفاع ومناهضة من يخالفها، لأنها تناقض التصور العام للمجتمع، وهذا عكس ما يراه البعض من أصحاب التيار التنويري والحداثي، الذين يرون أنه لابد من إجبار المجتمع على تقبل كل الظواهر سواء كانت تناقض مبادئه العامة أم لا، دون إعطاء أي اعتبار لرأي وإرادة أفراد المجتمع، وكأنهم مجموعة من القطيع الذي يجب أن يقاد بصمت، وهذا خطأ كبير ويتعارض مع مفاهيم الحرية، ويتعارض أيضا مع مفاهيم الهوية والخصوصية، فالمجتمع لابد أن يكون كيانا متجانسا، من حيث تصوره الجمعي، وهذا التصور الجمعي هو ما يترجم على شكل قيم وأخلاق في الحياة العامة، ومن حق هذا التصور أن يدافع عن تجانسه وترابطه، ومن حقه أن يرفض أي اختلال في هذا التجانس، إلا أن هذا الرفض لابد وأن يكون ضمن حدود مقبولة، وهو ما سنوضحه في النقطة القادمة.

2- من حق الفرد أن يتصرف بحرية، وإن كان تصرفه هذا يخالف العرف السائد في المجتمع. فمن حق الفرد أن يختار الاختلاف مع المجتمع، وهذا العنصر قد يبدوا أنه يتناقض مع العنصر السابق، لكن الحقيقة أن هذا العنصر ضابط للسابق، فحق الاختلاف والمعارضة يجب أن يكون حقا مكفولا لكل فرد، إلا أن هذا الاختلاف له مستويين.

أ- الاختلاف الفكري أو الاعتقادي: من حق الفرد أن يظهره على سبيل الطرح الإصلاحي، وحل لمشكل ظاهر أو طرح لإشكال واقعي، أو تصحيح لتصور سائد يضن أنه خاطئ، وفي هذه الحالة يحق للمجتمع ابداء الرفض على نفس المستوى، وعلى سبيل التصحيح والمدافعة عن المعرفة والأفكار، في حال كان يظن أن هناك أفكار خاطئة، وتدافع الأفكار هذا هو ما يطور من مستوى الرقي الفكري، ويكسب نوعا من المعرفة المستقبلية، كون تدافع الأفكار غالبا ما يبنى على فرضيات، وهذه الفرضيات يتم اختبارها منطقيا لإثبات صحتها، قبل أن تتحول إلى سلوك أو تصور، وهذا يسمى في عصرنا بحرية التعبير. لكن لا يجب أن يكون هذا التعبير الغرض منه التحريض على العنف أو تقسيم المجتمع، أو طعنا في القيم العامة التي تُؤلف بين أفراد المجتمع وتجعلهم متماسكين.

ب- الاختلاف الفعلي أو السلوكي: وهي تلك الممارسات والسلوكيات والمظاهر التي تصدر من الفرد وتكون معبرة عن مخالفته للنظام الاجتماعي، سواء على المستوى الأخلاقي، أو على مستوى الأعراف والتقاليد، وهذا يجب أن يكون مكفولا للفرد لا خلاف في ذلك، ولكن هذا له ضابط وهو أن لا تكون تلك الممارسة من قبيل تحدي المجتمع، أو الدعوة للصدام معه أو استفزاز أفراده، كنوع من التحدي الذي يزرع بذور الكراهية والعنف، وإلا سيكون بمثابة سلوك يتعارض مع مسلم إنساني وهو الأمن، وبالتالي يفتح الباب لانتهاك قيم الإنسانية والاحترام، وإنما يجب أن يكون هذا الاختلاف السلوكي مقتصرا على مستوى الفردي والمحيط الشخصي، أو بين الأفراد الذين يتقبلونه داخل محيطهم المحدود، ولا يكون علنيا حتى لا يتعدى ذلك السلوك إلى استفزاز الأفراد الذين يشكلون غالبية المجتمع، ومن بين الأمور التي قد تثير الخلاف في هذه النقطة مسألة اللباس. فهل من حق الفرد أن يلبس ما يشاء، حتى لو كان هذا اللباس يخالف قيم المجتمع، مادام هذا اللباس حق للفرد كونه مسألة ذوق، وهو سلوك لا يتعدى شخصيته؟ وهذا في الواقع صحيح، لكن هو الأخر له ضابط، وهذا الضابط لا يخص هذه الحالة فقط، وإنما هو عام على جميع السلوكيات، والتي قد تظهر ظاهريا كسلوكيات

خاصة بالفرد نفسه. وهذا الضابط هو أن هناك نوع من اللباس قد يتعدى السلوك الشخصي، إلى التأثير في الأخر، ولنعطي مثالا عن ذلك فلننظر إلى النقاب أو الحجاب، والذي يكثر حوله الجدل، وفي نفس الوقت هو من بين أكثر المظاهر بروزا، خاصة في المجتمعات الغربية، لأنه يخالف الأعراف الاجتماعية هناك. في مقابل اللباس الكاشف للجسد، أو اللباس الضيق في البلدان العربية، والذي يعتبر هو الأخر مخالف للعرف الاجتماعي عندهم. فقد يخطئ البعض في أن يساوي بين الأمرين، فلباس الحجاب أو النقاب في المجتمع الغربي، وإن كان يخالف العرف الاجتماعي، فإن لبسه لا يتعدى كونه سلوك شخصي، لا يعود أثره في ذاته إلا على الشخصية التي تلبسه، فمن حق المرأة أن تقرر إخفاء جسدها عن الناس بمحض إرادتها، واجبارها على كشف جسدها بالقوة، وبحجة القانون أو العرف، فيه احتقار بل أنه أشبه بالتحرش أو محاولة الاغتصاب بالقوة، فلا فرق بين مغتصب يستخدم التهديد بالسلاح لينزع هن المرأة لباسها، وبين من يستخدم قوة القانون والترهيب الاجتماعي، من أجل نفس الغرض، وثانيا: لأن ستر المرأة لجسدها لا يثير أي استفزاز نفسي للأخر أو يؤديه بل على عكس ذلك، فإنه قد يكون وسيلة مساعدة للأفراد، من أجل الحفاظ على توازنهم النفسي والغريزي، وتجنيبهم الاستثارة المفرطة التي يعاني منها كل أفراد المجتمع الغربي، حتى أصبح هناك نوع من الهوس بالجنس، وأصبح الجنس يتعدى الممارسة الإنسانية المعقلنة، ليصل إلى درجة الحيوانية. والرفض الذي يواجه به الحجاب أو النقاب في المجتمع الغربي، هو ليس بسبب كونه استفزاز المشاعر أو إيذائها، وإنما هو من قبيل أن المجتمع غير متعود على هذه المظاهر أو بمعنى حداثي، غير متعود على هذه "الموضة"، رغم كونه أشبه بلباس الراهبات فهو لباس ديني أيضا، والذي إذا خرجن به لا يثير ذلك أي استفزاز، فعدم التعود على هذه المظاهر ليس حجة على عدم صلاحيتها، ولا يعطي الحق للمجتمع أن يرفض هذا السلوك، أو يضيق الحرية على أفراده، بل لابد وأن يكون هذا الرفض منطقيا وعقلانيا، ومنضبطا بالمصلحة والمفسدة، لكن هذا ليس غريبا على

المجتمع الحداثي المليء بالتناقضات، والذي يقبل ويتقبل أي مظهر مختلف باسم "الموضة"، حتى لو كان الظهور بشكل القطط والكلاب، بينما لا يتقبلون مظهر أخر حتى لو كان هذا المظهر يعتمد على منطق أخلاقي، وحجتهم العقيمة أنه يمثل عقيدة أو أنه يعبر عن رمز ديني، وهذا سببه أن الأنظمة قد نجحت من خلال النظام التربوي والسياسي والثقافي، في تكعيب أجيال عديدة، حيث تم زرع الخوف فيها من كل ما هو ديني أو إسلامي. لكن ما قررناه هنا يختلف تماما عندما يتعلق الأمر باللباس الكاشف والضيق في المجتمعات العربية، فإننا إن طبقنا ضابط المصلحة والمفسدة في إطلاق حرية الفرد أو تقييدها، فإننا نجد أنه من حق المجتمع العربي، أن يرفض الظهور بتلك الملابس لكونها تتعدى في مظهرها، إلى استفزاز مشاعر الأخر واستثارة غرائزه، فما ذنب الفرد الأخر أن يعيش في أغلب أوقاته وهو يصارع اختلالاته الغريزية، فكما هو معلوم أن الغاية من هذا النوع من الألبسة هو الإغراء، والإغراء هو سلوك يتعدى الممارسة الشخصية، ليقصد به التأثير في نفس وعاطفة الأخر، وفي هذه الحالة هذا السلوك قد تعدى حدود الحرية الشخصية، وفيه نوع من التسلط على شخصية الأخرين وعلى مشاعرهم، ومن حق المجتمع أن يرفض هذه المظاهر، ومن حقه أيضا إن استدعى الأمر أن يُفعل منظومة العقاب، أو يطالب بفرض مواصفات معينة للباس، تحقق على الأقل المستوى الأدنى من الستر واحترام للقيم والأخلاق، بحيث يكون لباسا ساترا غير كاشف ولا مثير للغرائز، بمعنى أخر أن لا يتعدى لباسه الغاية الشخصية، **لأن الوسائل لها حكم الغايات** فمادامت الغاية من ذلك النوع من اللباس هي الإغراء، والتي هي فعل مرفوض اجتماعي، بل حتى إنسانيا، كونها نوع من العبث بمشاعر الغير وتطفلٌ على عواطفهم، ومحاولة لاستدراجهم لنوع من السلوك بدون ارادتهم، فكذلك الوسيلة التي هي اللباس تكون مرفوضة، لأنها تخدم هذا الغرض، إلا أنه لا يحق للمجتمع أن يفرض على المرأة التي تتبنى تصورا أو فكرا مخالفا للنمط الاجتماعي السائد، أن تلبس النقاب أو الحجاب بالإجبار، لأن هذا تعدي على الحق في الاختيار، وإنما له الحق في فرض الحد الأدنى من

اللباس الأخلاقي، الذي يحترم القيم الإنسانية والأخلاقية داخل المجتمع، ولو أردنا قياس هذا الأمر على أي سلوك أخر، فسنقيسه على الكلام، ألذي له تأثير على النفس مثل سلوك الإغراء، فالأفراد أحرار فيما يقولون إلا أنه إذا كان كلامهم ذاك يسبب إزعاجا أو إهانة، ويثير حفيظة الطرف الأخر كأن يكون لفظا عنصريا مثلا، فهذا يعد نوعا من عدم الاحترام لا للإنسان ولا للإنسانية، فمن لا يقدر الإنسان فإنه لا يقدر لا نفسه ولا الإنسانية.

وفي هذا الصدد نطرح إشكالا أخر، وهو السلوكيات التي تكون نابعة من الأصول الاعتقادية، ويتطلب الأمر اظهارها كنوع من الكمال في أدائها. فهذا إشكال صعب، إلا أنه من المتفق عليه أنه مادام أننا قررنا حق الفرد في الاختلاف، فإن له الحق في اعتقاد ما شاء، لكن تلك المظاهر التي قد تتعدى الشخص والمحيط المنتمي لنفس الاعتقاد، فمن الأفضل عدم اظهارها أو التشهير بها، مالم يسمح لهذا الفرد أو هذه الفئة بذلك، ونضرب مثلا هنا برفع الأذان عند المسلمين، أو قرع الأجراس كنائس المسيحين، في مجتمع أو بلد لاديني. ففي نظري أنه من حق هذا المجتمع أن لا يسمح برفع الأذان أو قرع الأجراس بصوة عال جدا، أو يجعل ذلك مسموحا في أوقات معينة فقط، لأن ذلك يتعدى المستوى الفردي والمحيط المنتمي لتلك العقائد، إلى التأثير على باقي الأفراد الذين لا يعنيهم الأمر، أو يجدون في ذلك نوعا من المضايقة، خاصة إذا كان المعنيون بهذه المظاهر الدينية، أناس قليلون جدا، وكما قلنا سابقا لا يحق لأحد إجبار المجتمع على التحرر، فبنفس المنطق لا يحق لأحد إجبار مجتمع غير متدين على التدين، إلا في حال ما إذا كان أصحاب هذه العقيدة، يشكلون أغلبية في محيط محدود داخل المجتمع المدني، كمدينة مستقلة أو قرية، فإنه من المنطقي أن يكون لهم الحق في ذلك نظرا لحاجتهم لهذا الأمر، ونظرا لكونهم أغلبية في هذا المحيط، وينتشرون على مساحة واسعة، بالإضافة لذلك أن هذه الممارسة في هذه الحالة، لا يمكن اعتبارها تتعدى المحيط الخاص بها، لكون الأفراد في هذا المحيط هم من يشكل الأغلبية، وبالتالي فإن هذه الممارسة تعنيهم ولا تسبب لهم أي مضايقة.

وانطلاقا من هذا الحق وقياسا على هذه الحالة، فإنه أيضا يحق لهذه الفئة من أصحاب العقائد أن يؤسسوا تنظيمات أو مؤسسات عدلية، وقانونية خاصة بهم، حتى لو كان وسط بلد أو مجتمع مغاير، ما داموا يشكلون مجتمعا فرعيا ينتمي إليه عدد كبير من الأفراد، فالحاجة تقتضي هذا التنظيم، ومن حقهم أن يكون لهم نظام عدلي، يتوافق مع المرجعية التي يؤمنون بها ضمانا لحق الفرد في الاختيار، وفي نفس الوقت هو تحقيق للعدل، كون هذه الفئة تملك تصورا خاصا بها لمفهوم العدل ومفهوم العقاب، المنبثق عن عقيدتهم، فيعد من الظلم اجبارهم على الخضوع لنظام عدلي، لا يؤمنون بعدالته، وهذا طبعا يجب أن يكون دون إلحاق أي خلل بالمعايير والضوابط التي ذكرناها سابقا، ودون التطاول على الأخلاق العامة، وهذه الظواهر التي ذكرناها هي على سبيل التمثيل القابل للقياس لا الحصر.

3- ومن حق الفرد أيضا، التمتع بكامل حريته والتصرف بحسب إرادته، مالم تتعدى حريته على أفراد المجتمع، أو تمس مقدساتهم، إلا في حالة كان طرحا إصلاحيا كما ذكرنا سابقا، وأن لا تكون تلك الحرية تؤدي إلى أضرار مادية أو نفسية أو عاطفية لشخص أخر، فهذه ببساطة حقوق الفرد و واجباته أيضا.

وأما القيم التي هي حق المجتمع فهي تلك القيم التي يجب أن يلتزم بها الفرد والمجتمع والتي تؤطر العلاقة بين النظام الاجتماعي والفرد وهي كما يلي:

1- من حق المجتمع أن يسعى إلى ضمان استمرارية وجوده، كنظام أخلاقي واعتقادي واجتماعي وسلوكي، ولهذا فمن حق هذا المجتمع أن يستخدم التربية لضمان هذه الاستمرارية، ومن حقه أن يحتكر هذا التلقين خاصة في المراحل الأولى من عملية التربية، إلا أن هذا التلقين يجب أن يتضمن عدة عناصر.

أ- العنصر الأول: أن عملية التعليم لابد وأن يكون هدفها إطلاع الفرد على قضايا العصر واشكالياته، والتوجهات المختلفة فيه، حتى لا يكون المتعلم في منأى عن فهم محيطه الفكري والاعتقادي والسياسي، ولهذا يجب أن يتضمن التعليم الدين والفلسفة والسياسة، لأن ممارسة الحق في الاختيار بعد مراحل التأهيل،

يتطلب المعرفة اللازمة التي تولد تلك التصورات والقناعات المبنية على الاطلاع ومعرفة حقائق الأمور، ولأن الاختيار الواعي المبني على المعرفة، أفضل من الاختيار اللاواعي المبني عن الجهل، فالأول ينتج لنا ناشئة أكثر تفهما وإدراكا لمعنى الاختلاف، وأكثر احتراما لتصورات ومعتقدات الأخر، وأما الثاني فلا ينتج لنا سوى ناشئة ببغائية تميل أكثر إلى النمطية والتعصب المفرط للرأي والعدائية المبالغ فيها، والمنبثقة عن الجهل واللاعقلانية. وبالتالي فإن حفظ حق الفرد في الاختيار يتطلب اطلاعه على الآراء المختلفة، حتى وإن كانت تخالف التصور العام الاجتماعي. لأن عدم اطلاع المتعلم على هذه الأمور، فيه نوع من التعتيم واستغلال سذاجة المتلقي وجهله، من أجل حشو عقله بالأمور التي لا تتماشى إلا مع التوجه الإيديولوجي للنظام، أو مع أهواء المربي أو المعلم، قد يكون هذا السلوك مقبولا من قبل الأسرة، كونها تملك حق التربية بمعنى التملك، لكن لا يقبل من النظام والمربي والمعلم، كونهم لا يملكون سوى حق التربية بمعنى التأهيل والتلقين.

ب- أن لا تكون ممارسة المجتمع والنظام لحق التعليم والتلقين، من أجل ضمان الاستمرارية والحفاظ على التصور الجمعي، عن طريق التعنيف أو الترهيب أو التعسف أو التضييق في مناحي الحياة، أو بغرس بذور الكراهية، أو بسلب الفرد الحق في العيش بكرامة، أو بسلب حقه في الوجود، ما دام الفرد يخالف بشكل مسالم ويعرض خلافه بطريقة إصلاحية وتحترم المعايير السابقة. واعتبارنا لهذا الشرط مبني على أن ما يقوم به الفرد، من دعوة الناس إلى طريقة تصوره للأمور التي يعتقد أنها صائبة، هي نزعة فطرية لا يستطيع الإنسان تجنبها أو الحيلولة دون الاستجابة لها، فهي طبيعة بشرية تدفع الفرد في حال اكتشف شيء يغلب على ظنه أنه صحيح ويعبر عن الحقيقة، أو أنه يعود على المجتمع بالنفع، فإنه يندفع إلى إظهاره والدعوة له، وهذا حق لابد أن يكون مكفولا لكل فرد، مالم يكن متعديا في دعوته. وأيضا فمن واجب الفرد اتجاه المجتمع إن علم شيئا يعود بالمصلحة على المجتمع، أن يدل الناس عليه، ومن واجب المجتمع اتجاه

الفرد إن كان في ذلك خطأ أن يصححه له، ويعلمه ويرشده للحقيقة. وبالتالي فإنه ليس من العدل كبح هذه الطبيعة البشرية وكبتها، كما تفعل بعض الأنظمة التي تقوم بالتضييق على الأفراد، لإجبارهم على الخضوع للنظام العام القائم، أو للخضوع إلى التوجه السياسي الحاكم، على حِساب التوجه الاجتماعي العام. فسياسة الدولة التربوية يجب أن تكون تابعة للنظام الاجتماعي، بناء على العقد الاجتماعي الذي يربط المجتمع بالدولة، وإلا فإن الدولة تكون قد خانت الأمانة فيما يتعلق بحق المجتمع في ضمان الاستقرار والاستمرارية، وهذا الخطاء تقع فيه كثير من الدول، حيث إنها تفرض تعليما يتعارض مع التوجه الاجتماعي، مما يخلق صراعا حتى داخل الأسرة نفسها، كما أنه لا يحق للفرد أن يستغل هذا الحق، ويصبح متعديا في أسلوبه إلى التضييق على الأفراد، أو استغلال ضعفهم أو سذاجتهم لكي يدفعهم إلى اتباع رأيه، فهناك بعض الأساتذة مثال، يستغلون وظيفتهم في التربية والتعليم، فيحاولون اقناع المتعلمين بآراء وتصورات تخالف التصور العام للمجتمع، بل إن بعظهم قد يكون قاصدا دعم من يوافقونه في التوجه، على حساب المختلفين معه، وهذا فيه نوع من خيانة الأمانة الاجتماعية، لأن مهمته كموظف تربوي هي أن ينقل للناشئة التصورات العامة للمجتمع، وأما التصورات الأخرى، فإنها تبقى اختيار الفرد عندما يصبح مؤهلا لذلك، بعد أن يكتسب المعارف اللازمة التي تمكنه من التحليل والاستنتاج والترجيح.

2- من حق النظام الاجتماعي، ضبط سلوكيات الأفراد في حدود الحد الأدنى للأخلاق العامة على الأقل، مراعاة لوجود الاختلاف. وعند ظهور هذا الاختلاف، من حق النظام الاجتماعي أن يحدده في الحدود التي تحترم الأفراد والنظم الاجتماعية ككل، سواء على المستوى الأخلاقي والسلوكي أو حتى على مستوى المسلمات الإنسانية والقيم العامة، المبنية على احترام وتقدير الذات الإنسانية.

فهذه القيم في نظري هي ما ينقص التربية الحديثة، نظرا للتحولات والتطورات الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات الحديثة، حيث أصبحت البشرية اليوم، تتجه نحو المجتمعات المختلطة، وذات ثقافات مختلطة ومتنوعة، وأصبحت أكثر تفهما وقابلية لهذا الوضع، وهذا إن ذل على شيء فإنما يدل على الرقي الإنساني، الذي تحاول البشري إنتاجه، باستثناء بعض الحالات الشاذة التي تمارس العنف ليس ضد الأجانب فقط، وإنما حتى على أبناء البلد، الذين ليس لهم ذنب سوى أنهم يؤمنون بمعتقدات مختلفة، أو يتبنون أراء مختلفة أو معارضة للنظام القائم، ولو أنه تم ترسيخ القيم الإنسانية، وتم اعتماد المسلمات كمرجعية وكمعيار لقبول أو رفض الظواهر الاجتماعية والسلوك البشري، لكان الأمر أقل حدة، بل إن الأمر يزيد استفحالا كلما تم توجيه المجتمعات نحو القطيعة مع العادات والتقاليد، واستحداث قيم جديدة كالوطنية والقومية والعرقية، والخروج بمفاهيم جديدة كحقوق الأقليات وغيرها مما جاءت به الفلسفة السياسية الحديثة، وما خلفه الاستعمار من تقسيمات وتفرقة داخل المجتمعات.

بل إن محاولة الخطاب الحداثي، الذي يرتكز على مفاهيم الحوار والحريات والعدل والمساواة والديمقراطية، لم يفلح في إخماد هذه النعرات، بل بالعكس تماما ونظرا لضعف حضور قيم إنسانية في النظم التربوية أو في القيم الاجتماعية، أو حتى على مستوى الممارسة السياسية، نجد أن التوجه العام لكثير من المجتمعات هو الصدام مع الأخر، أو تهميشه أو اقصاؤه، والحجة دائما تكون هي أن هذا ما يريده الجمهور، بينما الصواب الذي ينبغي أن يكون، هو تغليب المفاهيم الإنسانية ومظاهرها بطرق سليمة، ومحاولة توعية هذا الجمهور بها، فالجهل وتشوه التصورات، دائما ما يسببان للجمهور تعتيما على مستوى القيم الإنساني.

والطامة الكبرى أن الفكر السياسي في السنوات الأخيرة، تنازل عن دوره التوعوي والإصلاحي ليصبح مجرد خطابات فارغة، تركب على كل موجة صاعدة، قصد تحقيق المكاسب السياسية دون الاكتراث بالقيم أو بالأخلاق، ولا حتى بالإنسان نفسه، وهذا هو سبب ارتفاع نبرات العدائية في كثير من البقاع، كالهند والصين وأمريكا وأوروبا وحتى في البلدان العربية، وهذا عائد بطبيعة الحال لمنظومة التكعيب التربوي، التي لا تنتج سوى إنسانا محدودا لا يرى سوى نفسه، وإن اتسع أفقه فإنه لن يرى أبعد من محيطه الأسري أو

القبلي أو الإقليمي كما هو ظاهر في مجتمعات كرة القدم، وإن اتسع هذا الأفق أكثر، فإنه لن يرى أبعد من الوطن الذي هو ليس سوى حدود وهمية، وهذا يعد تخلفا في الواقع الحالي، فعوض أن تتجه الأنظمة التربوية والتوعوية لتوجيه الإنسان، كي يكون إنسانا عالميا وأكثر إنسانية، نجد العكس هو الذي يحدث، فما يزال هناك تصاعد لخطابات الكراهية والحقد والعدائية، المصحوبة ببعض أناشيد القومية والوطنية المكرسة لمفهوم التفرقة بين بني البشر، بينما الواقع أصبح يسير بخلاف ذلك. إذ أن البشرية أصبحت تميل للاستجابة لفطرتها الإنسانية، وتتجه نحو تشكيل نمط اجتماعي، أكثر اختلاطا والأفراد أصبحوا أكثر قابلية للتأقلم مع مختلف الأعراق، بل أصبحوا يسعون بشكل تلقائي، إلى أن يكونوا أكثر اتصالا مع باقي المجتمعات، مما يعني أن أنظمة الحدود والجوازات والتأشيرات أصبحت متجاوزة، بل إنها أصبحت تشكل عائقا أمام ارتقاء البشرية وتحررها، ففي التصور الذهني لعقلية الإنسان المعاصر، لم يعد هناك معنى للجوزات وغيرها من الإجراءات، فعقل الإنسان المعاصر أصبح عقلا عالميا، مما يجعل من هذه الأنظمة تبدو متخلفة ولا تواكب الفكر الإنساني، لهذا تركز على تخويف مجتمعاتها من الأخر، حتى تضمن استمرارية مثل هذا النوع من الإجراءات المقيدة لحرية الأفراد، ولضمان تماسك قبضة التحكم.

إن النظم التربوية قد تكون سببا من أسباب تكريس بيئة الصراع، حيث يعطي للمتعلمين شعورا كأنهم في حالة نزاع دائم، وأن النجاح في الامتحان هي مسالة حياة أو موت، ويزيد الأمر رسوخا، عندما يتم معاملة غير الناجحين كفئة مهمشة في المجتمع، تعاني من فقدان حقها الإنساني في العيش الكريم أو التمتع بمظاهر العيش الأساسية، كالسكن والمأكل والمشرب والزواج...، وهذا يزيد من رغبة الأفراد في أخذ الحياة بمنطق الغلبة والصراع، مما يكرس مفهوم الغاية تبرر الوسيلة، لكن بمعناها السلبي الذي ينتج لنا مظاهر الفساد والغش والجريمة والرشوة والظلم والسلوكيات اللاأخلاقية واللاإنسانية، وتتولد مظاهر الجشع والفردانية والتسابق على تحصيل الثروات....

بينما لو كانت بينية المجتمع ونظامه التربوي والاجتماعي، يضمن الحقوق الإنسانية الضرورية للفرد في كل الأحوال، سواء كان الفرد المتعلم حصل على مجموع جيد في التعليم أم لا، فإن حدة الصراع ستنخفض في المجتمع وتسود المعاملة الإنسانية، نظرا لوجود شبه مساواة بين

الأفراد في احتياجاتهم الطبيعية والضرورية، بينما يبقى الفارق فقط يكمن في الرتبة الاجتماعية، وجودة الحياة المعاشة، حسب جهد كل فرد ومهارته في حياته العملية، فمن حق أي فرد في المجتمع الحصول على سكن، لكن من يريد سكنا فاخراً ومريحا أكثر، فعليه بذل مجهود أكبر، وهذا ما نعنيه بالتفاوت في الرتب الاجتماعية، وما قررناه في هذه الفقرة، ليس بدعة وليدة أفكار خاصة، بل هو قانون طبيعي عاشته البشرية منذ بداياتها، حيث كان الكل متساوون في فرص الحصول على ثروات الأرض، ولم تظهر الفوارق الاجتماعية إلا بعد أن ظهر مفهوم التمييز بين الأفراد، وإعطاء خصوصية للفرد المتفوق، و هذا النظام خول لبعض فئات المجتمع الحق في احتكار جل الثروة الاجتماعية، وخلق شكل من أنواع الندرة، وحرمان الفئات الأخرى بحجة أنها لم تحصل على شواهد نجاح تعليمية كافية، لتستحق فرصة تحصيل هذه الثروة، أو على الأقل الحصول على ضروريات العيش، رغم أنه عقلا هذا غير منطقي وممارسة عنصرية واقصائية، لوجود تفاوت بين الناس في القدرات والقوة والكفاءة والذكاء بصورة طبيعية، و هذا لا يعني اعتماد منطق الجنس المتفوق كمرجعية في العدالة، عوض الارتكاز على منطق المساواة المستمد من الطبيعة الإنسانية، والمستمد أيضا من العدالة الإلهية، التي منحت الحق في الحياة والعيش، والحق في استغلال موارد الأرض، لكل البشر بغض النظر عن قدرتهم أو قوتهم أو إمكانياتهم المعرفية بل وبغض النظر عن إيمانهم أو كفرهم، فلكل فرد الحق في الحصول على ضروريات العيش. ولكن في نفس الوقت، لابد من إنصاف الفرد المتفوق وتمكينه من امتيازات فوق مستوى الضروريات مكافأة له على تفوقه، وفي نفس الوقت تشجيعا للأخرين على التفوق، دون الخوف من الحرمان أو فقدان وسائل العيش الضرورية، وهو ما سيقلل الشعور بالتهديد الذي يحفز غريزة البقاء، التي كلما طغت على نفسية الإنسان ذهبت به إلى مظاهر الانحراف.

• محور الرابع : التربية والتطورات الاجتماعية

إن كل هذا يدفعنا للقول: إن النظم التربوية لا تواكب تطورات الظواهر الاجتماعية، ولا تناسب عقلية الإنسان العالمي اليوم، أو بالأحرى أنها لا تعطي الأولوية في مناهجها للإنسان، فما زالت النظم التربوية تجتر تلك المفاهيم البالية، التي خلفها الاستعمار أو ما خلفته حقبة الحداثة وعصر التنوير، التي بنت صرحها على خرافة تلك الحرب الكونية، بين العلم والدين أو السياسة والدين والدولة والدين، ومرتكزين على مفاهيم التمييز والتفرقة بين البشر، وتصنيفهم تصنيفات تحط من قيمة الإنسان وتحتقر وجوده كإنسان، وما تزال النظم التربوية تعتمد خطاب تمجيد الوطن تارة، وتقديس الشخصيات والمشاهير تارة أخرى، كما كان يفعل أسلافنا حينما كانوا يمجدون القبلية، و رؤوس القبيلة ويقدسون دم سيد القبيلة، وإن كان في الواقع أعظم إنجاز جاء به عصر التنوير والحداثة، هو التشكيك في المقدسات والقيم والأخلاق. فقد حاول مثقفو هذا العصر ودعاته ورواده جاهدين، إبراز وابتكار بدائل أخرى كتقديس فلاسفة عصر الحداثة وعلمائها ومفكريها، كأنه نوع من الدين الجديد في مقابل الأديان الأخرى والقيم التي توارثتها الأجيال، إلا أن هذا الدين الجديد الإله فيه غامض، لكثرة ما فيه من تناقضات، وأنبياؤه مشتتون لكثرة ما لديهم من شكوك وتساؤلات، وأراءٌ لا تعبر سوى عن ذواتهم وتصوراتهم الخاصة. كل هذا أصبح من الضروري تجاوزه في حقبتنا هذه، فالعالم أصبح أكثر سرعة في التغيير، إلا أننا ما زلنا نرى البعض يفكر بعقلية الحرب الباردة، فمن الأمور التي ينبغي أن يرتكز عليها النظام التربوي اليوم، هو تنشئة إنسان عالمي قادر على التأقلم مع الواقع الحالي، ومؤهل للتأقلم مع ما سيأتي في المستقبل، ويكون له تصورات أكثر شمولية لمفهوم الإنسان. وأكثر ما يساعد على ذلك هو:

أولا: الخروج من ذلك التصور الضيق، المرتكز على أدلجة إنجازات الإنسان، وجعلها واجهة إشهارية لتفوق تيارات فكرية معينة أو حتى سياسية، وإنما الحقيقة التي يجب أن تدرَّس وتلقن، هي قدرة الإنسان على الاستفادة من أخطائه وتجاربه، وسعيه لتحقيق احتياجاته الضرورية، وأيضا سعيه لتوفير الوسائل التي تعين على ذلك. فكل هذا كان محفزا لإنتاج

ابتكارات قادرة على تغيير نمط حياته ككل، وأن كل تلك الابتكارات والإنجازات إنما هي إرث بشري للناس جميعا، لأنه لا أحد ممن اكتشفوا أو ابتكروا شيئا جديدا، قد احتكروا شيئا لْأنفسهم، وإنما حاولوا أن يظهروه ليستفيد منه محيطهم ومجتمعهم والبشرية جمعاء، وهذا الاندفاع هو فطرة طبيعية تستفز الفكر البشري نحو الإبداع، بل إن العكس هو الذي حصل، فبعد أن غيرت الأيدولوجية نمط حياة الناس وطريقة تفكيرهم، تحول المجتمع إلى مجتمع أناني وأصبح الفرد لا يبتكر ولا يبدع، إلا إذا كانت هناك منفعة مادية تحفزه، وفوق كل هذا فإنه في حال حقق الفرد غايته في ابتكار شيء ما، فإنه يحتكره بموجب براءة الاختراع طمعا في الثروة، وهذا تسبب في نوع من التباطؤ، وتظهر مأساوية هذا الأمر وعدم إنسانيته، عندما يتعلق بحياة الإنسان، فكثير من الأدوية التي تم اكتشافها وقد تكون سببا في إنقاذ الملاين من البشر ليست متاحة لهم بحجة أنها محتكرة بموجب براءة الاختراع، وهذا الاحتكار تسبب في رفع ثمنها، وهذه قمة الوحشية، وهي صورة مصغرة لكنها معبرة لما أنتجته الأدلجة من انحطاط في القيم الإنسانية.

ثانيا: تأهيل الناشئة تأهيلا متنوعا يعتمد على فكرة التلقين، من أجل إكساب المتعلم أليات معرفية وتقنية، تكون كأساس يمكنه من تحمل مسؤولياته الواقعية، بحيث يصبح المتلقي فيما بعد، قادرا على استخدام تلك المعارف وتركيبها، من أجل إيجاد حلول لمشاكله ومشاكل مجتمعه، وهذا التأهيل لابد أن لا يغفل حاجة الفرد لتحقيق ذاته كعنصر فاعل في المجتمع، وهذا لا يعني بتاتا أن يكون تابعا لحاجة السوق، إنما أن يكون قادرا على إنشاء سوق لذاته، وهذا هو الخيار الذي بإمكانه الحيلولة دون توقف عجلة التنمية، فكثير من الأفراد لا يستطيعون تحقيق طموحهم بسبب عدم وجود الوسائل اللازمة، وهذا لا يعني أننا نؤيد الفكرة القائلة بالاعتماد على رأس المال اللامادي، وإنما نعني بهذا الكلام، أن تنوع المؤهلات والأليات المعرفية والتقنية والوسائل، يفتح للفرد خيارات متعددة في الحياة، وفرص أكثر لتحقيق الذات الفاعلة.

ثالثا: إن أهم العناصر التي تسهم في خلق إنسان عالمي هي التواصل، وتأتي اللغة في المقام الأول في وسائل التواصل، فليس الغاية من اللغة التباهي أو الظهور بمظهر متقدم أو حداثي، بقدر ما هي أداة لنقل واستقبال الأفكار وتبادلها، و وسيلة كذلك للاندماج

المجتمعي، فالمجتمع الذي يعاني من تفاوت بين لغة العامة والخاصة، يواجه مشكل في الانسجام والاندماج. فمن الغريب أن يخاطب المعلم أو المربي المتعلم أو المتلقي بلغة لا يفهمها، أو لا تنتمي إلى بيئته التي يعيش فيها، والتي تفرض عليه التوصل بلغتها. ومن الغريب أن يكون خطاب النخب والمسؤولين والمؤسسات، بلغة غير لغة التي يتكلم بها ويفهمها عامة المجتمع، فهذا التفاوت في التواصل، يخلق فجوة قد تمتد لتشكل أزمة انتماء، بل إن فيها نوع من التعبير على أن هذه النخب، لا تنتمي أو تترفع عن الانتماء للمجتمع الذي تخاطبه.

إن من بين أكثر العوائق التي يعانيها الأفراد في بعض المجتمعات، خاصة تلك المجتمعات التي عانت من الاستعمار في مرحلة من مراحلها، هو تكريس اللغة الأجنبية في المؤسسات الإدارية والتعليمية، مع وجود تحجر وجمود في الإدارة السياسية التي تحتفظ بعقلية حقبة الاستعمار، فتُصرُّ على المحافظة على البيئة الاستعمارية في المجتمع، مما يجعل المجتمع ينقسم إلى طبقتين طبقة تقليدية تمثل عامة المجتمع التي تحتفظ بمظاهر الهوية الأصلية، والطبقة المدجنة التي تأقلمت مع مظاهر الاستعمار وتبنتها كأسلوب حياة يعبر عن الرقي الحضاري حسب تصورهم، وهؤلاء أكثرهم من يشكل النخبة، وهو ما يظهر كأنه امتداد للاستعمار. لكن هذه المرة هو استعمار من طرف أبناء المجتمع المتشربين للثقافات الأجنبية، ويشكلون امتدادا سوسيوثقافي وسياسي لها، فتظهر فجوة كبيرة بين ما تمثله النخبة وبين ما يمثله المجتمع العادي، ويتجسد هذا الاختلاف أيضا حتى في القضايا الاجتماعية وخاصة القضايا الأخلاقية.

لكن أكثر ما يتضرر منه المجتمع في هذه الظروف هو نقل المعرفة، فالمجتمعات التي تكون فيها النخب لا تمثل هويتها الحقيقية، يُفرض عليها تلقي المعرفة والعلوم بطرق لا تلائم المجتمع، ومن ذلك تلقين العلوم والمعارف باللغة الأجنبية، مع العلم أن كل العلوم الموجودة على الأرض هي مجرد اكتشافات تـمت صياغة أسماء ومفاهيم وقواعد لها، ليس لكون هذه الصياغة هي الصياغة المطلقة، ولكن لغرض تسهيل فهمها وحفظها، أو من أجل تصنيفها وتميزها عن بعضها البعض، وبالتالي متى تحقق هذا الغرض فقد تمت المهمة. ولهذا نجد في أمريكا وأوروبا والصين واليابان وغيرها، لا يهتمون كثيرا بالتقيُّد في تدريس العلوم باللغة الأجنبية،

إلا في مستويات متقدمة من التعليم، حيث يختار الطالب أن يتخصص كباحث أو مبعوث إلى دولة أخرى أي أنها تدخل في مسار تعليمي خاص، وتظهر هذه الإشكالية أكثر عمقا في الدول التي تفرض لغة أجنبية على المتخرجين عندما يتعلق الأمر بفرص العمل، حيث تصبح اللغة الثانية والتي هي أصلا ليست اللغة السائدة في البلد، عائقا أمام الأفراد من أجل إيجاد فرص عمل، بينما في باقي الدول الأخرى التي لم تسمح بهيمنة لغة أجنبية في مؤسساتها، نجد أن المتخرجين لا يعانون من هذا العائق بل إنهم يحظون بفرص متكافئة أساسها الكفاءة والغزارة المعرفية، فلا يشترط في المهندس مثلا أن يعرف اسم المثلث بالإنجليزية أو الفرنسية، وإنما يشترط فيه معرفة طرق استخدامه في تعزيز قوة الأبنية، فهذا ما يكون له أثر كبير على انتاجية المجتمع. لدى نجد فرص الفرد في دول أخرى أكبر في الإبداع والابتكار في سنوات مبكرة ابتداء من السنوات التعليم الثانوي، خاصة فيما يتعلق بالتكنلوجيا والبرمجة والهندسة الالكترونية، بخلاف غيرها من الدول التي تعتمد اللغة الأجنبية التي يكون فيها المتعلم مايزال يعاني تعثرا بسبب اللغة الثانية، التي تَـحُولُ بينه وبين الابتكار وتؤخر مساعيه نحو الفهم.

وعلى ما يبدو فإن تلك النخب التي تدجنت وتحولت إلى امتداد لثقافة أخرى، تحاول ضمان امتداد هذه المظاهر بإصرار كبير، ولهذا نجدها متمسكة باللغة الثانية وكأنها مسألة حياة أو موت وتأبى التخلي عنها، لأنها تخشى من فقدان نمط الحياة الذي تستميت في ترسيخه منذ حقبة الاستعمار، والتي تشكل بالنسبة لها مجتمعا فرعيا وقاعدة اجتماعية حاضنة، وبمعنى أخر أن إصرار النخب على هذه السياسة التربوية والتعلمية، هي عملية تكعيب يحاولون من خلالها استنساخ أشباه لهم يحافظون على استمرار ذلك الامتداد الثقافي، الذي تحوَّل في بعض المجتمعات إلى طريقة ناعمة لاستعمار جديد، وهذه ظاهرة عامة في جميع المجتمعات التي مرت بحقبة الاستعمار، حيث إن الاستعمار كظاهرة لابد وأن يولد أثارا تؤثر في طبيعة المجتمع، نظرا لوجود ذلك التفاعل بين الثقافات، والذي ينتج في النهاية جيلا جديدا تتداخل في وجدانه أنماط اجتماعية تشكل تصوراته وتمثل لديه الصورة المثالية التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع، وهذا الجيل هو الذي يشكل المرحلة ما بعد الاستقلال، ولهذا عندما ينجح هذا الجيل في أن يصبح الفئة التي تمثل النخبة

الاجتماعية، فإنه يظهر هناك تفاعل واحتكاك بينه وبين الفيئة التي تمثل المجتمع المتحفظ والمتشبث بهويته الأصلية، وهذا التفاعل يظهر على شكل صراع اجتماعي بين القديم والحديث، بل إنه قد يظهر كصراع بين الحضارات كل حضارة تحاول حماية مظاهرها بالوسائل المتاحة، ومن بين تلك الوسائل المستخدمة السلطة السياسية.

كما أن اللغة لابد أن يرعى فيها أيضا الجانب الإنساني، فالمجتمع يضم فئات مختلفة وأعراق مختلفة، وأصبحت المجتمعات اليوم تضم أجناسا مختلفة، وأفضل طريقة لتحقيق الانسجام، هو التركيز على اللغة الأكثر استخداما والأقرب إلى الفهم عند عامة الناس وأغلبيتهم، وكلما كانت اللغة تعبر عن الانتماء كلما كان أفضل، فالمجتمعات العربية مثلا رغم اختلاف الأعراق فيها واختلاف الألسنة واللهجات، فإن اللغة العربية تعتبر لغة موحدة بينهم، نظرا لارتباطها بالتاريخ والجغرافية والدين، ومعبرة أيضا عن الانتماء والهوية المتنوعة، بل إن اللغة مازالت قادرة على توحيد التصورات وتوحيد القضايا أيضا على مستوى الشعوب العربية، وهذا تميز منقطع النظير، فهذا البعد الانتمائي الذي تمثله اللغة، يشكل حبلا متينا يخدم بشكل كبير التقارب الإنساني بين الشعوب، بل ويجعل الأفراد أكثر قابلية لتقبل الأخر والاندماج مع الأخر، رغم اختلاف الثقافات والبلدان. بينما نجد في تركيا مثلا اللغة التركية هي السائدة في البلد، رغم كونها بلد فيه نسبة كبيرة من المسلمين، واللغة العربية في الإسلام تعتبر إلزامية لأمور تتعلق بالعبادة وقراءة القرآن الكريم، إلا أن اللغة العربية لم تتمكن من أن تصبح لغة موحدة للأعراق واللهجات المختلفة في تركيا، وذلك بسبب أنه لم يسمح لها باتخاذ مسار التطور الطبيعي، كما حدث في باقي البلدان نظرا لأنها حوربت وبشكل تعسفي خلال حقبة "أتتورك" مع هيمنة الأيديولوجيات العلمانية المتطرفة في تركيا، بينما نجد أن اللغة البرتغالية والإسبانية، أخذت مسارها الطبيعي في أمريكا الجنوبية حتى هيمنت على باقي اللغات الأصلية، وهذا راجع بالتبعية لانتشار المسيحية بلغات الدول الـمُستَعمِرة.

هذا فيما يخص الصعيد الإقليمي، أما بالنسبة على الصعيد العالمي، فإن النظم التربوية يجب أن تولي أهمية للغة الأكثر تداولا بين الجماهير العالمية، والتي أصبح يمكن أن تعد لغة تقارب بين الشعوب وقد تكون هناك عدة لغات مشتهرة بين جماهير الناس، لكن لا يمكن أن تُحمل المناهج التربوية المتعلمين فوق طاقتهم، وإنما ينبغي أن تكون المناهج مختارة بعناية، بحيث

تختصر على المتعلم الطريق وتجنبه مشقة التغيير، والواضح من وقتنا الحاضر أن اللغة الإنجليزية هي الأكثر حضورا في المحافل الدولية، وهي اللغة التي تسيطر على المجال التقني والمعلوماتي وحتى التجاري، وأصبحت شيئا فشيئا تركز نفسها كلغة رئيسية يتواصل بها الإنسان العالمي، بينما على الصعيد العربي نجد أن اللهجة المصرية، هي أكثر اللهجات فهما لدى المجتمعات العربية، رغم كون عباراتها منحرفة كثيرا عن اللغة العربية باعتبارها اللغة الأصلية.

ومن شأن الاعتناء بلغة التواصل، تعزيز مكانة الفرد كإنسان ضمن مجتمعه المحلي والإقليمي والمجتمع الإنساني العالمي الحديث، بل ويفتح له أفاق واعدة للاندماج في هذا المجتمع، وتعزز من تنوع الخبرات الممكنة من أجل نشأة أفراد أكثر فاعلية في محيطهم وخارج محيطهم، وهذا ما تمكنت من تحقيقه العولمة، حيث أصبح تأثيرها على التصورات يتعدى كل ما هو محلي أو إقليمي أو قاري، لكن وللأسف تبقى إنجازات العولمة سلبية إلى أبعد الحدود، كونها أخرجت من الإنسان أسوء ما فيه، بل إن الإنسان لم يعد يعطي لنفسه قيمة إلا داخل نظام مادي، فإن غاب المال غابت القيمة. كما أن إنجازات العولمة تعتمد بشكل كلي على الاجتهادات الفردية للبشرية، بينما ما تزال أغلب النظم التربوية بعيدة كل البعد عن تلبية الحاجيات التي يفرضها الواقع على الناشئة، وخير مثال على ذلك التطور الذي يشهده جانب التواصل، المتمثل في تطوير المواقع الإليكترونية من أجل تبادل المعلومات والأخبار، فقد كانت كل مظاهر التطور هذه عبارة عن اجتهادات إنسانية فردية، ولم تكن توجها عاما للنظام التربوي، ومن ذلك أيضا التطور الذي يشهده مجال التجارة الإليكترونية، والإعلام الإليكتروني، فكل هذا التطور الذي يعرفه هذا المجال، إنما هو اجتهادات فردية وبعيدة كل البعد عما يتم تلقينه للمتعلمين.

إن التعليم والنظم التربوية، تحتاج إلى تجديد وإعادة النظر في التصور الذي يشكل المنهج التربية للطفل أو الطالب، فالطفل العصري أصبح قادرا على اختصار سنوات من الدراسة بضغطة زر واحدة، خاصة مع تطور مجال الذكاء الاصطناعي، وهذا يشكل فجوة شاسعة بين ما يعيشه المتعلم في الواقع، وما هو قادر على التوصل إليه ومعرفته، وبين المستوى التعليمي. بل إن التعليم بمناهج لا تتوافق مع مستوى التطور في الواقع، قد يسهم في تدني

مستوى تفكير المتعلم، لذا فإن النظم التربوية تحتاج لأن تكون ذات صلة بواقع المتعلم، ويجب أن يكون من بين أهدافها تكوين الفرد بما يناسب واقعه ومحيطه، وذلك بإكسابه القدرة والمعرفة اللازمة، لتسهيل عملية اندماجه داخل مجتمعه الخاص وداخل المجتمع الإنساني العام، فالحضارة البشرية اليوم لم تعُد محصورة داخل جدران القلاع، ولا محصورة داخل الحدود الجغرافية، فالحضارة البشرية أصبحت تتجه وبشكل متسارع لإلغاء الحدود بين الإنسان وأخيه الإنسان، وإن لم تواكب التربية هذا الواقع، فستظل دائما بدون فائدة، بل إن المتلقي سيفقد الثقة في التعليم بالتدريج، وقد نشهد في السنوات القادمة موجة هجرة واسعة من المدرسة. والواقع يشهد في كثير من المجتمعات أن النظم التربوية الحالية، أصبحت لا تنتج إلا مجموعة من اليافعين الذين ما زالوا يجهلون الكثير، بل إنهم يكتشفون بعد مرور سنوات من التعليم، أن حياتهم تصبح عبارة عن مجرد بدايات جديدة في كل مرة يكتشفون فيها، أن واقعهم يفرض عليهم تعلم أشياء لم يتعلموها في مؤسساتهم التعليمية، نظرا لذلك التعتيم والتكعيب الذي عايشوه، وهذا يؤثر على التصورات والمفاهيم وكذلك على مستوى التفاعل والمحيط.

وهنا تجدر الإشارة إلى الجدلية القائمة، بين التربية على القيم الأخلاقية ومبادئ الحرية، وهل يجب أن نعطي الأولوية للحرية أم للقيود الأخلاقية، التي ارتضاها وتوافق عليها المجتمع؟ وكيف يمكن أن تكون هناك قيم للحرية، في حدود القواعد الأخلاقية؟ والحقيقة ليس هناك إي تعارض بين التربية على الأخلاق والحرية، بل هي نظام واحد متكامل ويكمل بعضه بعضا، ولم يتم الفصل بين الحرية والأخلاق، إلا بعد تشوه التصورات مع انتشار موجة ما يسمى بالتنوير والعلمنة، والتي شككت في القيم الأخلاقية وصورتها على أنها مجرد مفاهيم وقيم موروثة، ولا تعتمد على أي تصور منطقين وأنه تم فرضها اجتماعيا بشكل قصري، أو كأنها شكل من أشكال التسلط والتغطرس والإذلال والإخضاع للفرد، وإظهار هذه الأخلاق كأنها شيء لا يلزم أحدا إلا من يؤمن بها. وقد كان "ميشيل فوكو" أكثر من ربط الأخلاق بالسلطوية، وهذا تشوه واضح في التصور، لأن الأخلاق كمجموعة من القيم والمبادئ الاجتماعية، والتي وُجدت في الأصل ضمن التجمع الإنساني لا الفرداني، أي أنها وجدت لغاية إنسانية تخدم المجتمع، وتجعل تفاعلات أفراده مؤطرة ضمن حدود تفرض احترام

الإنسان للإنسان، فالأخلاق بحد ذاتها هي وليدة ذات الإنسان، ونابعة من احتياجاته ودوافعه الفطرية، بل وحتى تجاربه ومعارفه الشعورية، وبهذا المعنى تكون الأخلاق والحرية متساويين في المرتبة، من حيث كونهما ينبعثان من ذات الإنسان وفطرته. فالحرية هي أيضا إرادة فطرية الغاية منها تحقيق مصلحة الإنسان، ولولا وجود توافق بين الأخلاق والحرية، لكان الإنسان قادرا على الاستغناء عن إحداهما، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، **فعندما تغيب الأخلاق تغيب الإنسانية وعندما تغيب الحرية يغيب الإنسان.**

ومظاهر التكامل بين الحرية والأخلاق، تكمن في كون الأخلاق تؤطر سلوك الفرد وتوجهه في اتجاه استمرارية الرُّقي، من خلال تقويم السلوك وإصلاحه، كنوع من التأهيل من أجل تحمل المسؤولية الاجتماعية والإنسانية. فهناك إشكال مطروح خاصة في مجال الطب النفسي وهو كتالي: هل يمكن اعتبار الفرد الذي تأثر بظروف معينة في حياته، فأصبح مضطربا نفسيا مع بقاء عقله الواعي في حالة إدراك تام للواقع، إلا أنه اختار الإجرام كنمط للعيش. فهل يمكن اعتباره مجرما ويستحق العقاب؟ أم يعتبر في هذه الحالة إنسانا مريضا وغير سوي، وهل هذا يعني وجود عذر ظاهر لعدم استحقاق العقاب؟ وفي الحقيقة هذه الثغرة قد استخدمها الكثيرون من أجل التملص من العقوبة، ووجود القيم الأخلاقية هو الوسيلة التي يمكن من خلالها أن نلغي هذا العذر، لأن لا أحد يجهل الأخلاق، بينما هناك الكثير ممن يجهلون القانون، لأن الأخلاق سيرورة اجتماعية وممارسة يومية، وقائمة بذاتها على اعتبار أن منبعها الذات الإنسانية، ووجودها يقيم الحجة على كل مخالف، فحتى وإن كان قد عان من اختلالات نفسية، فسيظل مدركا لمعنى الأخلاق، إلا إذا وصل لحالة الجنون وفقدان العقل التام، فهنا الأمر قد يختلف. ولكن فيما عدا ذلك فالأمر أشبه بمعرفة الخير والشر، فلا مفر من معاقبة فاعل الشر، لأنه شيء بدهي ومعلوم بالضرورة. ومن جهة أخرى فإن وجود النظام الأخلاقي، باعتباره مجموعة من القواعد والمبادئ المؤطرة للسلوك الفردي داخل المجتمع، فإنها تعمل كنظام وقائي يقي الأفراد من الانحراف إلى سلوكيات تعود بالضرر على النفس والمجتمع، فلا أحد ينكر أن أغلب الأفراد وإن لم يكن الكل قد تعرضوا ولو لمرة في حياتهم لصدمات نفسية، ولدت في داخلهم شعورا بالغضب أو الحقد أو الكراهية أو الرغبة في التملك أو التسلط أو الانتقام، لكن ما يمنع أغلب هؤلاء الناس من

الجنوح إلى هذا النوع من التطرف في السلوك، هو وجود ذلك الإطار الأخلاقي داخل المجتمع، الذي بدوره يقوم بصورة دائمة ومباشرة بتقويم سلوك الفرد وتصحيح تصوراته، بصورة تواكب مراحله العمرية وتلائم مواقفه الحياتية، فكم من شخص راودته فكرة الانتحار بسبب صعوبات الحياة، ولكن أخلاقه والقيم التي يؤمن بها حالا دون ذلك، فكان استحضار تلك المعاني والقيم المترسخة في المجتمع سببا في جعل كثير من الأفراد ينهضون من جديد. وقد نكون بهذا الطرح أقرب إلى نظرية "دوركايم" بأن المجتمعات المتقاربة والمتضامنة تقل فيها نسبة الانتحار، إلا أننا نسجل هنا تحفظا فنقول: إن ما يعتقده الفرد وما يؤمن به ووجود ما يلتزم به اتجاه نفسه ومجتمعه، أمور لا تقل أهمية، وبإمكانها أن تصنع الفارق في هذا الصدد، ولولا وجود قيم أخلاقية تقوِّم التصورات وتؤطر السلوك اتجاه النفس والأسرة والمجتمع، لما كانت هناك حدود يقف عندها سلوك الإنسان. فالأطفال المتخلى عنهم والمواليد الغير شرعيين والفقراء والمهمشين، يمتلكون من العذر ومعايشة البؤس، ما يكفي ليجعلهم في رغبة عارمة للانتقام أو الإجرام، لكن وجود النُّظم الأخلاقية التي يتكفل المجتمع بتلقينها بصفة مباشرة، متمثلا في الأقارب والمدرسة أو مختلف المؤسسات الاجتماعية، كفيلٌ بأن يقي المجتمع كثيرا من الآفات والصراعات الاجتماعية، التي تؤثر على النظام الاجتماعي والإنساني أيضا. بالإضافة إلى أن وجود نظام أخلاقي ملزم لجميع الأفراد بدون استثناء، يجعل هناك نوعا من المساواة العادلة في النظام الاجتماعي، وكفيلٌ بإعطاء نوع من الإحساس بالأمن، خاصة إذا كان النظام الأخلاقي حاضرا بقوة، من خلال تفعيل منظومة العقاب، فهذا يضمن سيرورة الرقي في النظام الاجتماعي، ومنعه من التقهقر والعودة إلى سلوكيات ومظاهر التخلُّف.

إن من خلال ما سبق بيانه، يظهر أن التربية ظاهرة خادمة للمسلمات الإنسانية خاصة مسلم النظام، كما أنها تلعب دورا في تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي، ولا يمكن للتربية أن تكون فعالة دون وجود منظومة أخلاقية تعززها، فمن المعاني التي تشير لها التربية هي الإصلاح والتقويم، وهذا يعني أن علاقتها بالأخلاق علاقة تكاملية، وأما الحرية فإنها لن تكون قادرة على التمثل كقيمة إنسانية، إن لم تؤطر تأطيرا أخلاقيا. فالمكتئب يرى أنه حر في الانتحار، ولكن مع وجود الأخلق فإنها تصبح عنصرا واقيا يقلل من حدوث هذه الآفة،

والفقير والمشرد والمهمش والطفل اللقيط، يرون أنهم أحرار في الانتقام من المجتمع الذي تسبب لهم في هذه الظروف، لكن وجود الأخلاق كأداة لتقويم السلوك والتصور، تجنح بالفرد إلى ما هو أشمل من الذاتية العمياء. ولعل أجيال الحداثة الجديدة قد أدركوا أهمية التصورات والمعتقدات والدوافع الذاتية في تأطير السلوك البشري، ولهذا كان هناك توجه في القرن الماضي، نحو إيجاد بدائل للمعتقدات والقيم والأخلاق، نظرا لاختفائها من الخطاب الحداثي، وطمسها على أنها نوع من الماضي والتراث المندثر الذي ينبغي تجاوزه، فحاول البعض الدعوة إلى إيجاد بديل للأخلاق المعروفة لدى المجتمع، حيث يذهب ريتشارد "دوكينز" في كتابه "الجين الأناني" إلى أنه "يمكن أن يدفعنا التفكير العلمي إلى النظر بعيدًا عن الأعراف الموروثة والمعتقدات التقليدية، وأن نبني قيمنا وأخلاقنا بناءً على فهمنا العلمي للعالم وعمليات التطور والسلوك البشري. يمكن للمعرفة أن تمهد الطريق لاستبدال الأخلاق الموروثة بأخلاق تتفق مع متطلبات العصر الحديث وتساهم في بناء مجتمع أكثر تسامحًا وتقدمًا" وكما هو واضح فإن هذه دعوة هي دعوة إلى الرجعية أكثر منها دعوة إلى التقدم وإعمال المنطق، فكيف يمكن تصور أن المجتمع يقوم بهدم الأخلاق القائمة، والعودة إلى حقبة البدائية من أجل ابتكار أخلاق جديدة، وعيش مرحلة التجربة مرة أخرى لنكتشف ما إذا كانت الأخلاق المورثة أو المبتكرة حديثا صحيحة أم لا؟! وحتى لو كنا قادرين على ذلك، فإن القواعد الأخلاقية لا تنبثق عن المجتمع بهذه السهولة، وليس كل الأخلاق قابلة للتمحيص العلمي والمختبري، فالخيانة مثلا قد تواترت البشرية على أنها فعل لا أخلاقي، فكيف سنثبت علميا هذه الحقيقة؟ وهل ما لا نستطيع إثباته علميا سيصح اعتباره شيئا أخلاقيا بهذه السهولة؟ إن مثل هذه الدعاوى التي تصدرها "دوكينز" وقبله "ميشيل فوكو" دعاوى خيالية بامتياز، بل إنها دعاوى رجعية إلى أبعد الحدود، واليوم في عصرنا الحديث نحن نلمس نتائج هذه الأفكار، فمن ظهور حركة "الهيبز" في الستينات إلى اليوم في العالم الغربي، وكل المجتمعات التي تعرف انتشارا واسعا للقيم الليبرالية الجديدة التي تعتمد على العقلنة، نرى كيف انتهى المطاف بالإنسانية حيث لا وجود للأخلاق، مما أدى إلى انهيار العلاقات وتفكك الأسر، بل إن دور الأسرة قد تم تغييبه تماما من عملية التربية، ولم تعد الأسرة قادرة على تلقين أبنائها أي شيء من القيم والمعارف، بسبب العيش في واقع كل

شيء فيه سائل ولا وجود فيه لقيَمٍ أو قواعد أخلاقية ثابتة، وحتى لو قررت الأسرة فعل ذلك فإن النظام التربوي سينسفه، وهذا يحدث لكثير من الأسر الغربية عندما تحاول تلقين أبنائها أن المثلية فعل غير أخلاقي، بينما يلقن الأطفال في المدارس العكس. وهذا كما قلنا تعسف على النظام الاجتماعي وتسلط سافر وديكتاتورية عمياء، فالدولة توَظف من قبل الشعب لتخدم المصلحة والثوابت الاجتماعية، لا أن تعارضها وتسعى لهدمها، فهذا يعتبر خيانة للأمانة.

وهناك توجه لبلورة فكرة استبدال الاخلاق، ضمن خطابات التنمية البشرية، ولا أظنني أكون مخطئا إذا قلت أن هذه الخطابات تجد نفسها بعيدة على الواقع، خاصة أنها لا تعتمد إلا على نماذج النجاح ورسم عالم مليء بالمثالية، دون الاعتراف بالعوائق المتمثلة في محدودية قدرات الذات أولا، ثم في الواقع والزمن والمحيط ثانيا، وهذه العناصر المتداخلة كفيلة بأن تتسبب التغيرات فيها، بأن تجعل القادم أسوء، وبالتالي فإنه يجب على التربية أن تسد هذه الثغرات من خلال القيم والأخلاق وحرية الاختيار، وتنوع المعرفة والمهارات المكتسبة وإعلاء مكانة القيم والمسلمات الإنسانية.

فصل

الاقتصاد

إن الاقتصاد كبنية كلية متكاملة، يعتبر ظاهرة إنسانية متولدة عن التجمع البشري، وذلك منذ ظهور الحاجة البشرية إلى تبادل المنافع، ليظهر مفهوم البيع والشراء وإعطاء الأشياء قيمة حسب منفعتها، وهذه الظاهرة تعتمد بالأساس على حاجة الإنسان ورغبته المستمرة في الوجود. فهي التي تدفع بالإنسان إلى السعي لما يحتاجه، إما عن طريق تبادل القيم، أو بالسعي لإنتاج ما يلبي حاجته، أو ابتكار الوسائل لذلك. ولهذا عرَّف بعضهم الاقتصاد بأنه: "العلم الذي يُعنى بدراسة القوانين الاجتماعية، التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية، التي تستخدم في إشباع الحاجة الإنسانية". وقد اختار د."السيد عبد المولى" في كتابه (أصول الاقتصاد) هذا التعريف، باعتباره تعريفا شاملا لكل الظواهر التي تتولد عن رغبة الإنسان

في سعيه لتلبية حاجته، إلا أن الاقتصاد لم يكن ليعرف كعلم قبل أدم سميث، الذي يعتبر مكتشف علم الاقتصاد، وقولنا مكتشف وليس مبتكر، لأن ما فعله أدم سميث هو محاولة كشف الظواهر الاقتصادية والقوانين التي تحكمها. لأن الاقتصاد كظاهرة اجتماعية، هي متولدة عن التجمع البشري، أي أنها لا يمكن أن توجد مالم يكن هناك تجمع أو مجتمع بشري، قادر على تبادل القِيَم. وبالتالي فإن قوانين ظاهرة السلوك الاقتصادي، أنما هي فرعية وليست قوانين أصلية أو طبيعية، وإن كان بعض قوانينه قد تبدو كذلك، وذلك لكونها لا يمكن أن توجد قوانين السلوك الاقتصادي أو الظواهر الاقتصادية، مالم يكن هناك تجمع بشري، وبالتالي فإن هذه القوانين ماهي إلا نتاج تراكمات وتجارب بشرية، أفرزت داخل المجتمعات بعض المبادئ الثابتة التي يقوم عليها الاقتصاد الاجتماعي.

إلا أنه وفي نظري رغم أن أغلب الاقتصادين يختارون هذا التعريف للاقتصاد كعلم، إلا أنني أره غير شامل تماما، فالظاهرة الاقتصادية لا تقتصر على التوزيع، بل إنها تتعدى إلى ظواهر السلوك البشري ونمط الحياة الاجتماعية، وقد تنبه "ماركس" لهذا التداخل بين الظواهر السلوكية والأنماط الاجتماعية مع الاقتصاد، وقعد قاعدته المشهورة، (إن شكل ألية الإنتاج، يحدد طبيعة النظام الاجتماعي) فالإنتاج أو الاقتصاد بصفة عامة، له أثر بالضرورة على طبيعة النظام، ويفرض واقعا يجبر فيه أفراد المجتمع على إحداث أنماط اجتماعية معينة، تفرز ظواهر جديدة، ولهذا في نظري أن علم الاقتصاد لابد وأن يعرف بأنه، العلم: "الذي يدرس القوانين والظواهر، التي تحكم إدارة وتداول القيم المادية أو المالية" ولو نظرنا إلى هذا التعريف بعمق، لوجدنا أنه أشمل من التعريف السابق، وذلك أن الحاجة لتحصيل المنافع يجعلها ذات قيمة، مما يجعلها قابلة للتداول، ونعني ب(الظواهر) تلك الظواهر الاجتماعية التي تؤثر في عملية تداول هذه القيم، من حيث الانخفاض والارتفاع أو الندرة والفائض، أو حتى اختلال التوازنات، وأقصد ب(إدارة) تلك العملية التي تكون الغاية منها تدبير تلك القيم، من حيث الإنتاج والتوزيع بالشكل الذي يلبي الحاجة الإنسانية، دون الإخلال بتوازن النظام سواء الاقتصادي أو الاجتماعي.

ومن منظوري الخاص، وبناء على تأصيل الظاهرة فإنني أرى أن الغاية من الاقتصاد هو إدارة المال، أو تداول المال، وأعني بذلك هنا، دوران المال، أي تداول القيمة التي يعبر عنها

بالمال بين أفراد المجتمع، بالشكل المثالي الذي يضمن للأفراد تحصيل المنفعة على قدم المساواة، وبالتالي يمكن اختصار هذا التعريف في كلمتين فنقول بأن "الاقتصاد هو فن إدارة المال" في حال أردناه تعريفا عمليا.

وبناء على هذه المقدمة يمكن القول بأنه لا يمكن اعتبار الاقتصاد، الذي لا يتم تداول ودوران المال فيه بشكل سلس ومتوازن اقتصادا جيدا، ويحقق الغاية والمصلحة من الاقتصاد، خاصة إذا كانت عملية دوران المال هذه لا تشمل جميع فئات المجتمع، فلكل فرد في المجتمع الحق في تداول القيم وامتلاكها وتحصيل المنفعة من خلالها بدون استثناء، لأن وجود خلل في عملية دوران المال، يُخَلف أثارا اجتماعية ينتج عنه تولد ظواهر عقابية، تزيد من الإشكالات التي يعانيها المجتمع كالفقر والغلاء والبطالة وغيرها.

فإن قيل: إنه يستحيل ضمان دوران المال وتداول القيم لجميع الأفراد، خاصة مع وجود تفاوت في القدرات وندرة الموارد. أقول: إن قولنا أن لكل فرد الحق في تداول القيم لا يعني أن يكون هذا التداول بصفة مباشرة، فالطفل الصغير قد يعتبر مستفيدا من تداول القيم، رغم كونه غير قادر على ذلك، لأن الأب هو المتكفل بتحصيل المنفعة لابنه، وتعتبر الزوجة أيضا بأنها مارست حقها في تداول القيم وتحصيل المنفعة، رغم كونها غير عاملة، وذلك لأن الزوج هو المتكفل بالأسرة، فينوب عليها في ذلك، وكونها مستهلكة فهي داخلة في نظام دوران المال بالضرورة، كونها تحصل نصيبها من القيم المتداولة عن طريق الزوج، وقس على هذا العجوز والعاجز وغيره. والحرص على تمكين الأفراد من تداول القيم وتحصيل المنافع بطريقة عادلة ودون تميز، يسهم في تحقق التوازن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية بالضرورة، وبالتالي التوافق مع المسلمات الإنسانية.

وقد احتار الكثيرون في موضوع تحديد الأساس الذي يبنى عليه الاقتصاد، هل هو الاستهلاك أم الإنتاج، أو بمعنى أخر هل هو الطلب أم العرض، حتى قال بعض الاقتصادين: "إن السؤال أي العنصرين الأكثر تأثيرا هل هو العرض أم الطلب، كسؤالك أي نصلي المقص هو المسؤول عن القطع" ومثل هذه النظرة هي التي دفعت بالاقتصاد الحديث، إلى مزيد من الجشع بسبب اتخاذ العرض والطلب كقوانين مسلم بها، لكن ما لم

ينتبه له الكثيرون هو أن قانون العرض والطلب يمكن تطويعه لخدمة فئة دون أخرى، بل إن إمكانية تطويعه يمكن أن تكون لها تأثير سلبي على اتزان الاقتصاد بأكمله، بل والمجتمع عامة، ولو نظرنا بعمق في البناء الاقتصادي لوجدنا أنه لولا وجود حاجة للاستهلاك، لما كان هناك سعي للإنتاج، فالحاجة لتحصيل المنفعة هي الإشكال الذي يواجه البشرية منذ النشأة، وهو ما يدفعها لإيجاد حلول إنتاجية، إذا **فالمشكلة تسبق الحل في الوجود وليس العكس**. ومن شأن التنبيه على مثل هذه الجزئيات، أن يجعل منطلقاتنا التحليلية أكثر دقة، والدقة هنا مطلوبة لأننا نتعامل في دراستنا مع ظاهرة لها تأثير على أكثر المسلمات حساسية، وهو مسلم الحياة، فحياة الإنسان وإمكانية استمرارهم في العيش، يتوقف على التوازن والعدل في النظام المالي والاقتصادي للمجتمع، لأنه يتعلق بالوسائل التي تساعد الإنسان على توفير مستلزمات العيش، والاستمرار في الحياة، بل إن التأثير قد يمتد إلى كل ما هو معنوي كالقيم والأخلاق والثقافة والدين والمعاملات الإنسانية، وقد لا يكون التأثير على هذه الأمور بصورة سريعة كما يحصل على مستوى العيش، إلا أنها تتراكم مع الوقت لتصبح أكثر بروزا على السطح. وقد تظهر لنا أحيانا على شكل تمرد مقَنَّعٍ على القيم الاجتماعية، والبعض قد يراه تمردا مبررا، وقد يسميه البعض تحررا، بينما الحقيقة التي تكون وراء ذلك التمرد ليست سوى دوافع نفسية رغبة في الهروب من قسوة الواقع، وانحراف بطعم التأقلم مع ما تفرضه ضغوط الحياة، من أجل تحصيل متطلبات العيش. ولهذا فليس من المعقول الفصل بين الظواهر الاقتصادية والظواهر الاجتماعية، خاصة وأن كل ما يفرزه المجتمع من ظواهر سواء على مستوى الأخلاق والقيم، أو على مستوى المادي، كلها نتاج عن التجمع البشري.

- **المحور الأول : واقع الاقتصاد المعاصر**

إن الاقتصاد يعتبر من بين الأعمدة الأساسية التي تعتمد عليها مصفوفة الحداثة والعلمنة، ولا يمكن رؤية اقتصاد الحداثة بوجهه الحقيقي، إلا إذا جردنا أذهاننا من عوالق مصفوفة الحداثة ونظرنا للنظام الاقتصادي من مستوى عال يتيح لنا رؤية أكثر شمولية، ومتجردة عن كل ما تم تلقيننا إياه عن الاقتصاد.

إن الاقتصاد العالمي في شكله الحالي يخلق بيئة مليئة بالتناقضات، ويسهم في ظهور ظواهر اجتماعي لا تعود على المجتمع إلا بالضرر، فحتى لو نجح الإصلاح الاجتماعي في تأطير سولوك الأفراد وتكريس القيم الأخلاقي، فإن المنظومة الاقتصادية الغير متوازنة قد تحفز الأفراد إلى مزيد من الانحراف، ذلك أن البيئة الاقتصادية مرتبطة بحياة الناس اليومية وبمعيشتهم، وإن كانت هذه البيئة تخالف المسلمات الإنسانية ولا تخدم التوازن، فإنها تفرض على الأفراد أنماط سلوكي ومعيشية تخالف القيم، وربما تخالف حتى قواعد النظام الاجتماعي، فليس من الغريب أن تشهد بعض المجتمعات تزايدا في الجريم والفساد الإداري والأخلاقي كذلك، ففي أكثر البلدان تقدما والتي تصنف اقتصاداتها بالقوية نجد هناك كثير من النساء يلجأن للدعارة أو لمهن لها علاقة بالجنس، كمهن مدرة للدخل الرئيسي أو الإضافي، أو يلجأن للجنس كوسيلة للحصول على عمل أو وظيفة، وهذا بالتأكيد ليس مؤشرا صحيا يمكن الافتخار به، بل هو من المؤشرات القوية على وجود تضخم كبير وبطالة واسعة تعصف بالمجتمع، واختلال في توازنات توزيع الثروة العامة، فمن بين أكثر الأمور المساهمة في هذا الواقع هو اعتماد الاقتصاد على قانون العرض والطلب، والذي منذ اكتشافه تحول من قانون طبيعي يحكم الأسواق، إلى قانون يُستغل من أجل تحقيق الثراء السريع، حيث أنه سمح لمن يمتلك السلعة أو يمتلك عناصر الإنتاج، أن يخلق قيمة متضخمة من لا شيء، بحجة الندرة أو قلة المعروض، فمن غير المنطقي أن يرتفع ثمن سلعة ما عن ثمنها بالأمس، لمجرد أنها شحت في السوق، رغم كون مصاريف انتاجها ونقلها لم تتغير، وليس هناك معنى منطقي في أحقية بعض المنتجات أن تتضخم أسعارها، لمجرد أن شركة معروفة ومشهورة أو قيمة أسهمها مرتفعة هي من ينتجها، فهذا النوع من القيمة هي قيم وهمية.

نعم. إنه قد يقال: أن الذهب يخضع لنفس منطق الندرة، والعرض والطلب، ولكن الذهب يخضع لعنصر مهم هو ما يبرر ارتفاع أسعاره، وهو صعوبة الإنتاج، فكلما ندر الذهب صعب استخراجه، وهذه الصعوبة ترفع من التكلفة، وهذا ما يعطي للندرة قيمة، لكن في أسواق السلع الحقيقة ولنأخذ مثلا السيارات، فهناك بعض السيارات، قد لا تتجاوز تكلفة صنعها 50 الف دولارا، ومع ذلك يلجأ المصنع إلى خلق قيمة إضافية، من خلال الندرة، كأن يصنع 10 سيارات منها فقط، ويعرضها بأثمنة خيالة قد تصل ل 10 ملاين دولارا، فمن أين

جاءت هذه القيمة المضخَّمة؟! إنه احتيال ظاهر بمعنى الكلمة، وهذه الصورة لا تنطبق على المنتجات الرفاهية فقط، بل حتى إنها تظهر على مستوى المنتجات الضرورية للعيش، وإن أبشع هذه الصور هو ما نشاهده في مجال الطب والأدوية، حيث يتم رفع مصاريف الأدوية والعلاج حسب العرض والطلب أيضا، واستخدام أساليب الابتزاز لاستنزاف أموال الناس، نهيك عن الوظائف والتي هي الأخرى لم تسلم من جشع المشغلين، حيث إنه كلما كان الناس الرغبين في العمل بأعداد كبيرة، كلما لجأ المشغل إلى الابتزاز وخفض الأجور، بناء على مفهوم العرض والطلب، مما يساعد المشغل على جني أرباح طائلة وفائض كبير من رأس المال، بينما العاملون يستمرون في الحياة بصعوبة، ومنهم من يحاول أن يعمل أعمالا إضافية لتأمين مداخيل إضافية، تساعده على تغطية احتياجاته، خاصة مع التضخم الذي تشهده أسعار السلع بسبب ظاهرة الندرة تلك، التي يفتعلها المنتجون لتبرير رفع الأسعار.

وقد لا يكون العرض والطلب هو السبب الوحيد في هذا الوضع، فحتى النظام الاقتصادي المعتمد على الفوائد الربوية، يسهم وبشكل رئيسي في سلاسل متتالية من التضخم، فالمنتجون وأصحاب المشاريع يلجؤون وبشكل كبير إلى القروض، من أجل تمويل مشاريعهم أو تغطية بعض الخسائر، وهذه القروض تفرض على المشغل سداد تكلفة الدين وهو بدوره سيعوض هذه التكلفة، من خلال إضافتها إلى قيمة رأس المال المستخدم كمصاريف للإنتاج، وكلما كانت قيمة خدمة الدين (الفوائد) مرتفعة، كلما ارتفعت الأسعار، ضف لذلك أن تدخلات البنوك المركزية، والتي كما يُروج لنا أنها تسعى إلى السيطرة على مستويات التضخم، إنما في الحقيقة هي أكثر من يسهم فيه، فعندما ترفع البنوك المركزية نسبة الفائدة، فإنها تدفع البنوك أيضا إلى رفع قيمة فوائد القروض، وهذا يزيد التكلفة على المقترضين الذين بدورهم سيلجؤون لرفع ثمن الخدمات والسلع، لتعويض هذه الزيادات، كما أن البنوك المركزية عندما ترفع نسبة الفوائد، فإنها أيضا تلزم نفسها بهذه القيمة عند سداد الديون الداخلية خصوصا، وهذا يعني أنه سيتوجب على البنك المركزي، طباعة مزيد من الأموال من أجل سداد هذه الديون المتراكمة، التي تزايدت بفعل ارتفاع نسب الفوائد، وبالتالي فإنه سيتم ضخ مزيد من الأموال في السوق، وهذا سيتسبب في انخفاض قيمة العملة أماما السلع، مما يعني مزيدا من التضخم، خاصة وأن هذه الأموال الإضافية المطبوعة

لن تذهب إلى المستهلكين مباشرة، وإنما ستذهب إلى الطبقة الغنية في المجتمع، وهذا سينتج عنه ارتفاع وهمي في منسوب الاستهلاك، وارتفاع وهمي في متوسط دخل الفرد، لأن الأموال التي تم ضخها كانت عبارة عن فوائد سلمت لمستحقيها من المستثمرين من الطبقة الفوقية، وهذا اختلال في توزيع الثروة العامة، يتسبب في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، كما أن لجوء البنك المركزي لرفع الفائدة بغرض امتصاص العملة من السوق، ومن أجل خفض نسبة التضخم، الذي يكون بسبب وجود فائض في السيولة المالية المتداولة، قد يسهم في تضخم الودائع بغرض الاستفادة من نسب الفائدة المرتفعة، لكن هذا يجعل البنوك مضطرة لدفع أموال طائلة لتسديد تلك الفوائد، دون أن يتم صرف تلك الودائع من أجل الاستثمار، أو أن تكون تلك الودائع أكبر بكثير من نسبة طلبات القروض ومن نسبة الاستثمار، مما يعني أن البنك سيؤدي واجبات الفوائد على الأموال المودعة، أكثر مما يكسبه من مداخيل الفوائد على القروض، وهذا قد يدفع البنك إلى حرق نسبة كبيرة من الأموال المودعة، إلى أن ينتهي به المطاف بالإفلاس.

وقد يكون ذلك أيضا بسبب الثقافة الاجتماعية الرافضة لفكرة الاقتراض بالفوائد، فبلد مثل مصر الذي تسود فيه الثقافة الإسلامية، تبلغ فيه نسبة الأفراد المقترضين 8 بالمئة فقط، حسب البنك المركزي خلال سنة 2020، بينما تبلغ في الولايات المتحدة الأمريكية 70 بالمئة من نفس السنة، وبالتالي هذا يظهر أن محاولة استنساخ النظام الاقتصادي الغربي القائم على الفوائد البنكية في مجتمع ثقافته العامة تتعارض مع ذلك النظام، فإنه لن يتسبب إلا في مزيد من التأزم، بل إن بعض الدول العربية ونظرا لذلك التشدد الأيديولوجي والتبعية الغربية، تتعمد خلق بيئة حاضنة لهذا النمط الاقتصادي بالقوة، من خلال افتعال حالة من الفقر والصراع الاجتماعي وندرة في الموارد، لدفع الناس إلى مزيد من الاقتراض، من أجل السماح للمصارف بالنمو وتحقيق الأرباح. فبمجرد أن تتبنى الدولة النظام الاقتصادي المبني على المصارف بصورته الحالية، تدخل في حالة تعارض مصالح ويكون عليها إما دعم الشعب لإخراجه من الفقر وتمكينه من تحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي لن يحتاج للقروض وهذا يعني إفلاس المصارف، أو أن تُفقر الشعب لدفعه نحو الاقتراض من أجل ضمان استمرارية البنوك، لكن لو اختارت الدولة الخيار الأخير سيكون

عليها أولا هدم القيم الاجتماعية والتصورات الدينية، لخلق بيئة حاضنة لتقبل هذا النمط الاقتصادي، ودفع الأفراد إلى مزيد من الانحلال الأخلاقي، الذي سيسهم في انفكاك ارتباطهم بالثقافة الموروثة، وبالتالي التمهيد لنمو ركائز الرأسمالية الليبيرالية، والتي تمثل البنوك عنصرا من عناصرها، ويعتبر الدين والتقاليد والقواعد الأخلاقية عائقا أمامها يجب إزالته، وهذا ما يفسر هذه الحرب الشعواء على الدين وخاصة الإسلام من قبل تلك النخب المؤدلجة في شعوب عُرفت تاريخيا بتحفظها، وعندما تصل الشعوب إلى مرحلة من الضعف، يتم إقناعها إعلاميا بتقبل مظاهر أخرى أكثر انحراف، كإقناعهم بأن السياحة هي الحل، وما السياحة إلا وسيلة لزرع الثقافة الليبرالية ودفع المجتمع إلى التطبيع مع تلك الأخلاقيات الغربية، وبصريح العبارة فإنه يتم إفساد الشعوب وإعادة برمجة هندستها الاجتماعية وسلخها عن هويتها. فكثير من تلك البلدان العربية تملك ثروات طبيعية وبشرية، قادرة على أن تجعلها من بين أقوى الدول في العالم، ومن الغباء أن نعتقد أن تلك الثروات غير كافية، أو أن المسؤولين عنها لا يعلمون كيف يستغلونها، بل بالعكس تماما، هم يعلمون ما هي الأولويات، وأين يجب صرف تلك الأموال والثروات، لكنهم يفضلون تبديدها في مشاريع ليس لها صلة بمصلحة المجتمع، كي تظل تلك عقدة النقص مترسخة في النفوس، بدليل أن أغلب شعوب هذه الدول أصبحت تنظر للغرب كأنه جنة، وكأني أرانا في عصر الدجال الذي جنته نار وناره جنة، فجنة الغرب نار لكون العيش فيها قد يسلب الإنسان أغلى ما لديه وهي قيمه وأخلاقه وإنسانيته، وستتضرر تصورات ومعتقدات ذريته أيضا من ذلك، ونارُ الأوطان العربية وما فيها من مأسي قد تكون جنة أحيانا، ففيها على الأقل ما يعين المرء على التشبث بقيمه، وتربية ذريته على الأخلاق الحسنة، وإن كان ذلك أصبح صعبا في ظل الانفتاح الذي يشهده الوطن العربي.

إن النظام الاقتصادي السائد في الدول اليوم، في حالة من الاضطراب الدائم، الذي يُشعر المرء بعدم الأمان ويدخله في حالة من الترقب، كلما حدث حادث ما، وما ذلك إلا بسبب حساسيته الكبيرة، ولكونه لا يعتمد على أسسٍ صلبة تمكنه من موازنة نفسه، خاصة وأنه بدأت المجتمعات تتبنى أنماطا جديدة في العيش، بحجة خلق المساواة في المجتمعات، أو بحجة تخفيض من أسعار المنتجات، فمن أجل تخفيض تكلفة الإنتاج يتم التوسع في استخدام

التكنولوجيا، والتوسع في تشغيل المرأة بحجة دعم النمو الاقتصادي. لكن الواقع لا يظهر تلك الصورة الوردية التي يحاول أن يسوقها لنا الإعلام، ففي ظل هذه الطفرة التي تشهدها مجالات التطوير التكنولوجي، يسارع أرباب العمل إلى استغلال ذلك من أجل خفض تكاليف الإنتاج، وهو بطبيعة الحال سيؤثر على الأسعار وكميات الإنتاج، لكنه في نفس الوقت يهدد بفقدان الكثير من الوظائف والمهن، خاصة وأن آلة واحدة يمكنها أن تعمل وظيفة أكثر من عامل واحد أو موظف، فوفقا لدراسة حديثة لشركة الأبحاث، "بي دبليو سي." نحو 40% من الوظائف في الولايات المتحدة قد تكون مهددة بأن تتولاها الروبوتات، خلال الـ15 عاما المقبلة. وهذا ينبئ بواقع خطير، أي أن العالم في السنوات المقبلة سيشهد تضخما أخر، وهو تضخم الإنتاج ورؤوس الأموال، فالتطور التكنلوجي سيرفع من الإنتاج ويخفض التكاليف، مما يعني المزيد من السلع في الأسواق ومزيدا من الأرباح للمنتجين، والمزيد من البطالة ومزيدا من الفقر للمجتمعات، التي ستعاني مرة أخرى من تناقضات الواقع، حيث إنه حتى مع انخفاض الأسعار، لن يكون أغلب الأفراد قادرين على الاستهلاك، بسبب ارتفاع نسبة البطالة، كما أن تضخم رؤوس الأموال عند الرأسماليين، سيخلق نوعا من ارتفاع مستوى المعيشة الوهمي، لأن الثروة ستكون مكدسة في فئة اجتماعية قليلة، أي أنه سيكون هناك فجوة بين قوة الاستهلاك ومستويات العيش، بالإضافة أن التكنولوجية ستتسبب في ارتفاع نسبة البطلة، وبالتالي سيتسبب ذلك في وفرة اليد العاملة، وهذا سيشجع أرباب العمل المتعطشون لخفض التكاليف بخفض الرواتب والأجور.

بل إن هذه الأنظمة لم يكفيها هذا الواقع الذي تغرق فيه الشعوب، وتأبى إلا أن تزيد من جراحها، وذلك أن مجتمعاتنا تشهد أكبر موجة عنصرية ضد الرجال، وهذه العنصرية تبلورت كسياسة يطلقون عليها اسم "التمييز الإيجابي" وهي أكبر كذبة سُوِّقت للمجتمعات، فمن أجل تحقيق اهداف هذه السياسة، فإنه يتم تمكين المرأة من نسبة مقررة من مناصب الشغل تصل إلى 50%، بغض النظر عن الكفاءة أو المهنية، وبغض النظر عن الحاجة والأولوية، وهذا بعيد كل البعد عن تكافؤ الفرص، فبعد أن كان الرجل يحارب العالم بسبب التوسع في المكننة التي نافسته في سوق الشغل منذ الثورة الصناعية، فها هو اليوم يدخل

في صراع مع نصفه الأخر، وفي ظل هذه الندرة في الموارد والوظائف وهذه المنافسة الغير متكافئة، يجد الرجل نفسه خارج دائرة الاهتمام، لكن هذا النمط الاجتماعي الذي يتكرس في السنوات الأخيرة، أصبح يُبرز كثيرا من الاختلالات في الاقتصاد وفي السلوك الاجتماعي، فقد شهد العالم موجة من الركود والانكماش بشكل متكرر وفي فترات متقاربة، فتشغيل المرأة على حساب الرجل يضعف من كفاءة الرجل في تأسيس أسرة، ومن المعلوم أن انخفاض أعداد الأسر له تأثير سلبي على نسبة الاستهلاك، خاصة في ظل موجة العزوف عن الزواج نظرا لانتشار العلاقات العشوائية وظهور المجتمعات المحبَطة والمنخفضة الرغبة، وكذلك خوف الرجال من قوانين الأسرة المتحيزة للمرأة، كما أن التوسع في تشغيل النساء يخلق حالة من عدم التوازن الأسري، ويكون أحيانا سببا في حدوث الخيانة الزوجية في محل العمل، وهذا يتسبب في ارتفاع نسب الطلاق، أي مزيدا من انخفاض عدد الأسر ومزيدا من الانخفاض في الاستهلاك، مما يعني المزيد من الركود.

وهذا ليس غريبا، فبلد مثل الولايات المتحدة والتي شهدت موجات ركود متتالية منذ سنة 1980 إلى 2008، وكذلك أزمة الدين 2023، بلغت فيها نسبة تشغيل النساء، ما يقارب 47 بالمئة، وهناك إحصاءات أخرى تقول أن النسبة بلغت 56 بالمئة، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على خلل في التوازنات الاقتصادية، وخلل في توزيع الثروة الاجتماعي، ويدل على أن نظرية تشغيل المرأة من شأنه الزيادة في النمو لاقتصادي، مجرد خرافة من خرفات الليبيرالية، حيث أصبحت النساء تمتلك النصيب الأكبر من الثروة الاجتماعية العامة، مما يعني التسبب في زيادة ندرة الرجال المؤهلين، وكذلك وجود نسبة كبيرة من هذه الثروة لا يتم صرفها بالشكل المطلوب كما هو الحال في ظل وجود الأسرة، فحتى لو فرضنا أن الرجل والمرأة كلاهما قادرين على العمل، ففي ظل عدم وجود أسرة لن تكون لديهم الدوافع الضروري من أجل السعي لامتلاك منزل مثلا، وهذا يعني انخفاض الطلب على المنازل، بل إن غياب الأسر سيولد ميلا اجباريا لدى الأفراد للادخار، وهذا أيضا يؤثر على الاستهلاك، ودوران المال.

إن البطالة ليست المشكل الوحيد الذي يهدد الرجل في ظل الهندسة الاجتماعية الحداثية، أو في ظل هذه المنافسة الغير متكافئة بينه وبين المرأة والألة، وإنما سيكون أكثر عرضة

للسجن والإجهاض والانتحار بل ربما حتى القتل، ففي ظل هذا الاختلال الاجتماعي ستبدأ تتشكل أنماط ثقافية جديدة، تنظر للرجل كعبء على المجتمع أو كعبء على الأسرة، حيث إن مع تكدس النصيب الأكبر من الثروة العامة في يد النساء، سيجعل منهن مرغوبات أكثر من الذكر، فمع الوقت ستقتنع المجتمعات بأن الرجل مصيره البطالة، وأنه لن يعود بالفائدة على أسرته مستقبلا، وتصبح تلك هي الصورة النمطية على الرجال، خاصة في ظل قوانين الطلاق المتحيزة، والتي تخول للمرأة الاستحواذ على نصف ممتلكات الرجل، مما يعني أن الذكر سيصبح جنسا مرفوضا اجتماعيا لكونه دائما مهددٌ بالفقر، وربما قد ينحرف السلوك الاجتماعي إلى درجة إجهاض كل ذكر من قبل أن يولد، وحتى إن ولد هذا الذكر فإنه لن يسلم من التمييز، الذي سيضطره إلى اتخاذ خيارات سيئة في حياته، كرد فعل طبيعي للبقاء، مما يعني أنه سيتعرض للإقصاء والتهميش والاغتيال الاجتماعي.

لا يمكن تصور ذلك العالم المأساوي حيث تغلق كل الأبواب في وجه الرجل، ولا يجد بابا مفتوحا سوى باب السجن، لكن لا يمكن أيضا أن نجزم بأن العالم سيكون ورديا بالنسبة للنساء، فجشع الرأسمالية لا يتوقف، وبما أنهن سيصبحن مفصلات للنظام الرأسمالي فهذا يعني أجورا منخفضة، وبالتالي تكلفة إنتاج منخفضة وأرباح أكثر، كما أن هذا الاستغلال سيبلغ أشده عندما يتعلق الأمر بالعلاقات، ففي ظل الاقصاء الذي سيعاني منه الرجل سيلجأ بدوره لأكثر الوسائل تطرفا من أجل تلبي احتياجاته الضرورية، كظاهرة عقابية تنشأ كنوع من التوازن الطبيعي، وبالتالي سيكون على النساء تقديم تنازلات أكثر في ظل حالة ندرة الرجال المؤهلين، وقد تصبح ظاهرة التعدد التي كانت ترفضها النساء سابقا في ظل نظام متوازن ومستقر، مقبولة في ظل نظام مختل لكن في شكل أكثر انحرافا، بل إن ما قد تقدمه المرأة من تنازلات، سيجعلها تعيش حالة من الاحتقار والانحطاط الأخلاقي الغير مسبوقة.

إن من إسهامات البنوك في عصر الرأسمالية الليبيرالية، هو تضخيم قيمة المال، حيث إن القروض بالفوائد تشبه عملية البيع والشراء إلى حد ما، ولكنها تختلف عن البيع كونها تخلق قيمة إضافية وهمية وغير حقيقية لنفس المال، أي أن من يقترض درهما فإنه من المفترض أن يرجعه درهمين، وهذا يعني أن الدرهم الواحد أصبح فجأة ثمنه درهمين، فخلقت قيمة جديدة

لنفس القيمة المالية، التي تمت عملية البيع والشراء بها، وبغض النظر عن كون هذه العملية احتيال وسرقة، فإنها تخلق فائضا وهميا في السيولة المتداولة من المال، مع العلم أن هذه السيولة تكون محدودة، فلو فرضنا أن إجمالي السيولة المتداولة من المال هي 200 مليار درهم، وكان نصيب البنوك من هذه السيولة 30 مليار درهم، من الأموال المعدة للقروض، فمن المفترض الحصول على أرباح من الفوائد على إقراض 30 مليار هو 30 مليار أخرى، أي أنه بهذا الشكل سيصبح إجمالي السيولة المتداولة هو 230 مليار، لكن السؤال المطروح من أين جاءت تلك 30 المليار الإضافية، إذا كان إجمال السيولة الحقيقي هو 200 مليار فقط؟ مما يعني اننا خلقنا قيمة مالية إضافية وهمية، توهم بوجود تضخم في السيولة مما يضعف قدرة العملة الشرائية، وبالتالي ارتفاع أسعار السلع، وليس هذا فقط فإن القروض من العوامل الرئيسية المتسببة في إضعاف قدرة الفرد الاستهلاكية، حيث إنها تقتطع نسبة كبيرة من المرتبات والأجور، على مدى سنوات عديدة، ويزداد الأمر سوءا كلما زاد عدد المقترضين، حيث ينخفض الاستهلاك بالشكل كبير ولمدة طويلة، وهذا لن يسهم في تشكل بيئة تشجع على الإنتاج أو الاستثمار إذا كانت السوق الاستهلاكية ضعيفة، أي إن المجتمع مرة أخرى سيشهد ضعف وثيرة التشغيل وطلب وسائل الإنتاج .

فإن قيل إن هذه المعادلة غير صحيحة، وأن تلك 30 مليار التي ستسدد كفوائد للقروض تأتي من باقي السيولة المالية المتداولة عند الشعب كسيولة حرة، والتي ستكون هي 170 مليارا، مما يعني أن السيولة المتداولة ستبقى هي نفسها.

أقول. إن كان الأمر فعلا يتم بهذه الصورة، فهو يطرح لنا إشكالا أكبر، وهو أن البنوك التي توفر القروض ستستحوذ بالتدريج على النصيب الأكبر من السيولة المتداولة، فعندما تؤدي الفئة المقترضة 30 مليار للبنوك كفوائد، فهذا يعني أن نسبة السيولة المخصصة للبنوك سترتفع من 30 مليارا إلى 60 مليارا، من أصل 200 مليار التي هي إجمالي السيولة المحددة، وإذا قامت البنوك بضخ تلك 60 مليار في السوق مرة أخرى كقروض، فهذا يعني أنها ستسترجع 60 مليار أخرى كفوائد، وهذا سيرفع قيمة السيولة التي ستستحوذ عليها البنوك إلى 120 مليار، من أصل 200 مليار إجمالي السيولة المتاحة، بمعنى أخر أنه سيبقى لأفراد المجتمع فقط 80 مليار كسيولة حرة متداولة، بينما 120 مليار هي فعليا ملك

للبنوك وتتداول كقروض، أي أن المجتمع سيعيش مدينا للبنوك لفترة طويلة، وأن الأموال التي يكسبها ليست ملكه فعليا، بل حتى العقارات والسيارات وكل ما يتم اقتناءه بأموال القروض هو ليس ملكا للأفراد في الحقيقة، وهذا يثقل كاهل المجتمع ويرفع من تكلفة المعيشة، فالبنوك بهذه الطريقة تقوم بعملية تجميع واسعة للسيولة، التي ستدخل في ملكية البنوك، أو بمعنى أصح عملية احتكار للسيولة، مما يخلق حالة وهمية من ندرة المال، وهذا يعني أن قيمة المال سترتفع في مقابل المجهود المبذول في تحصيله، فلو أن الشخص كان يكسب 100 درهم لعمل يوم واحد، فسيصبح يحصل على 50 درهما فقط.

قد يبدو ارتفاع قيمة العملة شيء إيجابي، وأن هذا يعني انخفاض قيمة السلع، لكن عندما ننظر إلى نسبة الديون الكبيرة التي تثقل كاهل الأفراد، سنعلم أن العكس هو الذي يحصل، فمع وجود الديون تصبح تكلفة العيش أعلى، وبتالي سيكون العمال والتجار وغيرهم مضطرين لرفع سعر خدماتهم، من أجل التوفيق بين التزامات الحياة اليومية، والتزامات البنوك، مما يعني أنه لن يتغير شيء، وربما يصبح الوضع أسوء، خاصة إذا ظهرت هذه الإشكالية في مجتمع فقير أو يعاني ركودا اقتصاديا، حينها سيظهر هذا التناقض الكبير، بين قيمة العملة المرتفعة وبين أحوال المعيشة.

إن هذا الواقع المتناقض للاقتصاد المعاصر، يجعل تدفق الأموال يسير بشكل يتجه في اتجاه واحد فقط، وهو في اتجاه الطبقة الفوقية، خاصة وأن الدعم الاقتصادي خلال الأزمات يوجه غالبا للأغنياء والمؤسسات المالية، مما يعني أن المال لا يدور بشكل طبيعي ومتوازن بحيث يصل لكل شرائح المجتمع، حيث سيرتكز النصيب الأكبر من المال في فئة محددة من الناس، ففي سنة 2018 نشرت مؤسسة OXFAM تقريرا حول توزيع الثروة، يقول بأن اغنى 26 شخصية في العالم، يمتلكون ثروة تعادل ثروة نصف الكوكب، أي أن نصف ثروة الكوكب محتكرة. فإن قيل إن هذه الثروات مودعة في البنوك وتصرف كقروض لتمويل الاستثمارات. أقول: هذا أفظع، فهذه الثروات ستخلق بقدرة قادر ضعفها من الثروة الوهمية، بسبب فوائد القروض، بالإضافة لفوائد الإيداع، مما يعني أن العالم سائر إلى مزيد من التضخم، وإلى مزيد من اتساع الفجوة بين مستوى الغني ومستوى الفقير، ومزيد من تركز الثروة في الطبقة الفوقية، فإن قيل: إن الأغنياء يساهمون بشكل كبير في تطور

المجتمعات، وخلق مشاريع تحل كثيرا من المشاكل كالموصلات والاتصالات والنقل والتعليم، وشبكات الماء والكهرباء وغير ذلك. أقول نعم. هذا صحيح ولسنا ضد تزايد أعداد الأغنياء في المجتمع، بل بالعكس، إن كل ما نقوله هو محاولة التنبيه على وجود عدم الاتزان في توزيع الثروات، مما يحدث نوعا من عدم تكافؤ الفرص في تحصيل الثروة، وهذا يقف عائقا أمام الكثير من الناس في أن يرتقوا في السلم الاجتماعي ويصبحوا هم أيضا من الأغنياء، كما أن رفع مستوى مشاريع الأغنياء يسرع بشكل كبير من ارتفاع جودة الحياة ومستوى المعيشة في البلدان خاصة في المدن، لكن المواطنون العاديون الذين لا تتغير أحوالهم المعيشية، ولا يستطيعون مواكبة هذه السرعة في التغيرات. وهذا الارتفاع في تكلفة العيش، نتج عنه ظاهرة متولد غريبة نوعا ما، وهي هجرة السكان إلى خارج المجال الحضاري، وأحيانا الهجرة إلى القرى، حيث تكون تكلفة العيش منخفضة نوعا ما، وهذا يعني أن المدن ستتحول إلى مستوطنات خاصة بالأغنياء، نظرا لتكلفة العيش المرتفعة، فلن تكون بيئة صالحة للعيش بنسبة لطبقة الفقيرة ولا المتوسطة، وهذا النمط الاجتماعي الذي أصبحت تتشكل معالمه في السنوات الأخيرة، يشير إلى أن شريحة واسعة من المجتمع، ستكون محرومة من عيش مجتمع الرفاه، الذي تعد به الرأسمالية الليبيرالية.

- **المحور الثاني : علاقة القيمة بالقيم**

إذا أردنا أن نخلق بيئة اقتصادية ملائمة، ونجعل من الاقتصاد أداة لخدمة النظام الاجتماعي وكل المسلمات الإنسانية، فلابد من إعادة النظر في مفهوم القيمة، وإعادة بناء تصور جديد لقيمة الشيء، بحيث أن هذه القيمة تكون خاضعة لما هو أخلاقي وإنساني وليس العكس، فما هو حاصل في عصرنا اليوم، حيث أصبح التصور العام هو أن كل ما له قيمة مادية مرتفعة أو عليه طلب كبير من قبل الجمهور، فهو في صالح المجتمع و وجوده ضروري، وهذا خطأ كبير وأقل ما يمكن أن نصف به الوضع الحالي، هو أن البشرية أصبحت تعاني من اختلال في ميزان القيم، والذي عبر عنها البعض بأزمة القيم، وكل هذا بسبب محاولة البشر من خلال الأيديولوجيات والفلسفة الحديثة إبداع قيم جديدة، وإنكار كل القيم السابقة بدعوى أنها قديمة، متغاضين عن الحقيقة الثابتة، وهي أن ما وصل إلينا من قيم هو إنتاج تجارب

وتراكمات معرفية عبر تاريخ البشرية، ففي العصر الحديث أصبح ميزان القيم يخضع لمقاييس مادية، الحَكَم فيها هو السعر والعرض والطلب، دون النظر إلى الجوانب الأخلاقية والإنسانية، وهذا تسبب في اختلال التصورات اتجاه كثير من الظواهر السلوكية عند البشر، وأصبحت كثير من الممارسات التي كانت تعد فعلا لا أخلاقيا و لا إنسانيا، أصبحت اليوم شيئا متقبلا وجوده ومرغوبا فيه، بل ومفروضٌ بالقوة حتى على المجتمعات الأخلاقية، وذلك لمجرد أن تلك المظاهر لها قيمة مادية مرتفعة، أو تعبر عن قيمة مادية مرتفعة، أو عليها طلب متزايد، فأصبحت الأشياء التي كنا نعدها في المجتمع الأخلاقي بأن لا قيمة لها، فهي اليوم تصبح لها قيمة في المجتمع المادي، في الحين الذي أصبحت القواعد والحدود الأخلاقية متجاوزة ومهملة.

وحتى نقرب الصورة أكثر فالأمر أشبه بقرية صغيرة يقطنها ألف نسمة، كل أفرادها يمتهنون اللصوصية والسرقة، باستثناء 200 فرد منهم الذين لم يحسموا أمرهم بعد، فمن منظور أفراد هذه القرية أن العمل من القيم الإنسانية المحبذة والمحمودة، خاصة إذا كان هذا العمل يؤمن عائدا ماديا يستعان به على العيش، وبما أن السرقة واللصوصية تضمن هذا العائد المادي فهي أيضا عمل، وبالتالي فإن هذا العمل له قيمة ومرغوب فيه، فلو نظرنا إلى الأمر من هذا الجانب المادي لكان من حق 200 فرد الذين لم يحسموا أمرهم بعد، أن يختاروا العمل في السرقة مثل بقية الأفراد، وفي نفس الوقت سيعتبرونها مهنة لها قيمة تاريخية كونها أقدم مهنة في تاريخ القرية ومتوارثة، وبهذا التصور ترتفع قيمتها بما أنهم أضافوا لها بعدا معنويا. وهذا نفسه ما يحصل في العصر الحديث بحيث أي ظاهرة استطاعت أن تكتسب قيمة مادية، فإننا نحاول إعطاءها بعدا معنويا لتبرير وجودها، لكننا لو التفتنا للبعد القيمي والأخلاقي والإنساني، وجعلناه معيارا لاستطعنا تميز هذا النوع من الظواهر اللاأخلاقية، ولأَعطَيناها الحكم الذي يتناسب مع أثارها ويتناسب مع وجودنا كبشر في منظومة إنسانية، وبالتالي سيكون من الواضح رؤية حقيقة السرقة رغم كونها مهنة وعمل، سندرك أنها فعل يعود علينا بالضرر، ويتعارض مع المسلمات، وبالتالي فهو عمل ليس له قيمة.

إلا أن هناك إشكال يطرأ على هذا الطرح، وهو أننا لا نستطيع أن نخفي أو ننكر القيمة المادية المرتفعة لهذه الظواهر، وهذه القيمة من الممكن أن تكون عامل إغراء يرغِّب الناس فيها، خاصة إذا كانت البيئة بيئة صراع، فهي قابلة بلا شك لاحتضان مثل هذه المظاهر بحيث يكون المجتمع منجرفا بشكل كبير وراء غرائزه وشهواته، متجاوزا كل الحدود الأخلاقية، لأن الأولوية في هذه الحالة تكون للذات، والرغبة الشديدة في تحصيل الموارد والوسائل المحققة للعيش. إلا أن البشرية استدركت هذا الإشكال، ولهذا جاء ابتكار نظام العقاب، وهو ما مكن من الفصل بين ما هو أخلاقي وما هو غير أخلاقي، حتى لو كانت هناك بيئة صراع، فكل فعل يعاقب عليه القانون فهو غير أخلاقي ويضعف في نفوس الناس الرغبة في فعله، وإلى زمن قريب كانت القوانين تعمل دورها التقويمي هذا في نفسية أفراد المجتمع، وكانت المفاهيم الأخلاقية واللاأخلاقية واضحة المعالم، إلى أن دخلت المجتمعات في بيئة من الصراع طويل الأمد، منذ الحروب العالمية والحملات الاستعمارية إلى اليوم، أو إن شئنا القول منذ بروز الفلسفة الحديثة. ومع الوقت اجتهد الأفراد في إعطاء الفعل اللاأخلاقي بعدا معنويا، وأصبحت تعرَّف السرقة كصراع بين الظالم والمظلوم، أو الغني والفقير، وأصبحت الدعارة خدمة من الخدمات تقدم لمن يرغب فيها، وكأن النساء صرن أدوات وسلع، وأصبح الكذب سياسة والخيانة حرية والابتزاز نوعا من المعاملات المالية، لتسهيل الحياة على الناس. فقد اختلت موازين القيم وأصبح القانون نفسه عاجزا عن مواكبة الإبداع البشري في كل ما هو غير أخلاقي، بل إن القانون لم يعد ذلك الرادع الذي يمكن أن يقف حائلا بين الإنسان وانحرافاته نحو المجهول، وأصبحنا نعيش في مجتمع أقل ما يقال عنه أنه مجتمع لا إنساني. فرغم التقدم المادي الملموس، وهذا شيء بديهي، إلا أننا فقدنا بوصلة الأخلاق والإنسانية، وتِهنا في كم هائل من المفاهيم والتصورات المختلفة، والتي إلى اليوم لم نستطع من خلالها الوصول إلى شيء ثابت يعول عليه، وكل ما استطعنا أن نخلص له هو القول أنه لا يُجد حقيقة مطلقة. لكن الواقع في كل يوم يخبرنا بالعكس، فالسرقة فعل لا إنساني وهذه حقيقة مطلقة، وإن قلنا بالعكس فلنا أن نتخيل كيف سيصبح المجتمع حين إذٍ.

إن تجنب هذا الواقع المخزي يتطلب إعادة النظر في هذه القيم والتصورات المستحدثة، والتي يلعب الإعلام والسياسة والمذاهب الفكرية دورا كبيرا في ترسيخها، أو على الأقل في السماح بوجودها، فكيف يمكن اعتبار أي مجتمع ذو قيم، وقد اجتمعت فيه المتناقضات، ففي الوقت الذي نجرم فيه السرقة والابتزاز، يتم أيضا تقنينهما ضمن التعاملات المالية في البنوك، ونجرم الخيانة الزوجية، وفي نفس الوقت نسمح بوجود الدعارة كجزء من قطاعٍ اقتصادي كالسياحة، وهي تعد من الأسباب الرئيسية للخيانة، ونجرم التخلي عن الأطفال، في حين نعتبر العلاقات خارج إطار الزواج قيمة من قيم الحرية، فهذه التناقضات هي من مخلفات عدم إيماننا بالثوابت وتمردنا عليها، وإنكارنا لوجود مسلمات هي أساس اتزان نظام المجتمع البشري، لهذا لو شئنا أن نكشف القيمة الحقيقية لشيء ما، لابد وأن نعريه أولا من تلك العوامل التي تشوش على مقاييسنا، فمثال قرية اللصوص التي ذكرناها سابقا حيث اكتسبت مهنة السرقة قيمة بسبب الإغراء المادي المقترن بها، ونظرا للربح الذي تحققه. وهذا يحرك في البشرية الطمع، وصفة الطمع هذه صفة غريزية أو لنقل شهوانية أثرت على التصور الحقيقي لقيمة ذلك العمل، وأعطته قيمة مغلوطة لا يستحقها في الحقيقة.

ومن هذا الطرح نفهم أنه إذا أردنا أن نعطي للشيء قيمته الحقيقة، لابد وأن نجرده من المؤثرات العاطفية والغريزية والشهوانية، فلو سألنا امرأة هل ابنك هو أجمل شاب في المدينة؟ فستقول نعم. هذا لأنها حكمت عواطفها أولا، لكن الحقيقة لو جردنا هذا الحكم من العواطف لوجدنا ربما أن هذا الشاب، قد يكون متوسط الجمال أو ربما أقل بكثير. وهذا ما يحصل في النظام الاقتصادي، عند القول عن القروض الربوية أنها وسيلة لتسهيل تمويل المشاريع، فهذا تفسير عاطفي من المؤسسات المالية كونها المستفيد الأكبر من هذه التعاملات، ونظرا لاستحكام عنصر الطمع فيها والرغبة في تحقيق أرباح أكبر، لكن الحقيقة هي أن هذه التعاملات ابتزاز وسرقة، وأخذ مال غير مستحق، مما يجعلها تلحق الضرر بالأفراد. فإن قيل: إن الأفراد يقبلون بهذه المعاملات، ووجود طلب كبير عليها دليل على أنها تعتبر حلا لمشاكلهم، ودليل أيضا على ضرورتها لتسهيل الحياة على الناس، وهنا يظهر الفخ الذي وقعت فيه المجتمعات، وغاصت في طينه إلى حد لم تعد قادرة على الخروج منه، وهو جعل نسبة الإقبال على الشيء مقياسا لتقرير صلاحه من فساده. فالإقبال على

القروض الربوية ليس مقياسا يشرعن وجودها بالضرورة، والإقبال على الدعارة ليس دليلا على مشروعية وجودها وضروريتها، والإقبال على الخيانة ليس دليلا على وجوب السماح بها، وتوفير البيئة الملائمة لها وتسويتها بالفعل الأخلاقي الذي هو الزواج، وإلا لجاز لنا القول: أن السرقة أيضا ضرورة اجتماعية لكثرة ممارسيها. فهذا ليس مقياسا عادلا يمكن أن يعبر تعبيرا حقيقيا عن قيمة الشيء، سواء كانت القيمة من الناحية المادية أو الأخلاقية، وهذا يشمل كل المجالات التي يتنازعها الجانب المادي، فما يجنيه المطرب أو لاعب كرة القدم مثلا من أموال طائلة، لا يتناسب مع الفائدة التي يحققها للمجتمع، ومثل هذه الأعمال تشكل في الواقع ثقوبا سوداء في الاقتصاد العالمي، بسبب اختلال منظومة القيمة سواء المادية أو الأخلاقية والإنسانية، وقد يقول قائل: إن سوق الطلب هو ما يحدد سعر أي شيء، ولا يمكن التدخل في توازنات السوق لأن السوق هو فقط تعبير عن نسبة العرض والطلب، ولهذا لا يمكن تقييد الأسعار في نطاق محدد، لأننا نكون بذلك عارضنا القيمة الحقيقية، التي تنشئ عن واقع العرض والطلب. وفي الحقيقة هذا الطرح منطقي إلى حد كبير، فالعرض والطلب عاملان أساسيان في تقييم أي منتج، لكن لا يجب الثقة في هذه العوامل لأنه منذ اكتشاف تأثيرها على الأسواق، والناس يجتهدون في إيجاد وسائل التحكم في العرض والطلب أو التحايل على هذا القانون، قصد رفع الأسواق أو خفضها حسب رغبتهم، وهذا يعني أن الأسواق لا تخضع لقوانين ثابتة، ولا تعبر عن القيمة الحقيقية، لأنها قد تخضع لأهواء وأطماع المتحكمين فيها، ونضيف إلى عامل الأهواء عاملا ثابتا أخر، يجعل من إعادة النظر في مفهوم القيمة أمرا ضروريا، وهو عامل المنفعة أو الفائدة المحصل عليها، فليس من المنطقي أن يكون السعر أكبر من الفائدة أو المنفعة المحصل عليها، خاصة إذا كانت مصاريف الإنتاج منخفضة، فمن المعلوم أن قيمة أي شيء تقدر بعد حساب مصاريف الإنتاج، زائد نسبة من الربح، لكن عندما يصبح الثمن أضعافا مضعفة والمنفعة أقل، بالإضافة إلى مصاريف الإنتاج المنخفضة، فهذا احتيال وسرقة واستخفاف بعقول الناس، وتضييع لثروات كان من الممكن أن تساعد الكثير من الناس خاصة من الطبقة الفقيرة.

إذا فالقول بأن الثمن يجب ان يتحدد حسب المنفعة أو المجهود المبذول في العمل، نظرية صحيحة إلى حد كبير، لأنها تعمل كالقيد المنطقي المحدد للأسعار، وبدون هذا القيد فإنما

يفتح باب التلاعب بالسوق لفرض أسعار لا تناسب إلا أصحاب الإنتاج لإشباع جشعهم أكثر فأكثر، عوض مراعاة حاجة المستهلك وظروفه وأحواله المادية، ومراعاة أحوال البيئة الاجتماعية، فالأمر يصبح أشبه بدفعك ألف دولار في مطعم، ولا تحصل سوى على ثلاث حبات فاصولياء وخمس أوراق كزبرة، مع بعض بقع صلصة متناثرة هنا وهناك في جنبات الصحن، الذي حجمه أكبر من محتواه الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، فهذه سرقة علانية.

وقد يقول قائل: إن هذا المنتج معروف للناس، وهم من لهم الحق في اختيار قبوله أو رفضه، وليس علينا التدخل في كل شيء. أقول: إن هذا القول لا معنى له، لأن إنسانيتنا تثير وازع الواجب فينا لنقوم بإصلاح ما ظهر لنا أنه فساد، لكي نستطيع الوصول إلى ذلك المجتمع الراقي الذي يتحقق فيه العدل، ولكن كيف نريد للعدل أن يتحقق ونحن نسمح بمثل هذه الصور من الظلم، فقد صرفت مثلا المليارات على حفلات ومهرجانات ومشاريع الترفيه في عدت بلدان، ولم تستفد منها المجتمعات بشيء سوى ذلك الإحساس المؤقت والزائف بالسعادة والمتعة، والذي سرعان ما يتحول إلى ملل وتعاسة، فمع الوقت تحولت تلك الحفلات والمهرجانات ومشاريع الترفيه إلى أكبر ثقب أسود يستنزف ثروات الشعوب، ويخل بالتوزيع العادل للثروة، وأيضا فإن صاحب المطعم ذاك، الذي يضع ثلاث حبات فاصولياء في طبق كبير بسعر الألف دولار، سيزداد غنى بل سيصبح فاحش الثراء فقط بحجة فكرة سُمعة المطعم، أو موقع المطعم، أو مهارة الطاهي، أو ما يسمونه بالجودة، أو أي فكرة أخرة مخترعة فقط من أجل تبرير الثمن المرتفع والكمية القليلة، ومهما كانت هذه الفكرة راقية أو صادقة، فإنها لا تبرر أبدا هذه النفخة العملاقة في ثمن صحن الفاصولياء هذا، فحتى لو كانت البلاد تعاني من جفاف فإن هذا الثمن يبقى مبالغ فيه، مما يعني أن نضام العرض والطلب المعتمد في الأسواق لا يصب في مصلحة أحد إلا الطبقة المنتجة، أو ما يسمى بالطبقة الرأس مالية، وهذا يزيد من تكدس الثروة في طبقة واحدة دون أخرى، وهو أيضا مظهر من مظاهر عدم وجود العدل في توزيع الثروة، وعدم التوازن في عملية دوران المال، وهذا بالتأكيد يفرز مظاهر انعدام العدل الاجتماعي، فعندما تعطى الملايين لمغنية من أجل أن تغني ساعة أو ساعتين في حفل ما، وإنتاجها هذا ليس له أي أثر مادي

أو منفعة تعود على المجتمع سوى ذلك الصوت الذي يتلاشى في الهواء، بينما صانع الأحدية الحرفي الذي تَوجَّب عليه العمل ليومين أو ثلاث لإتمام صنع زوج أحدية، والذي يعود علينا بمنفعة ظاهرة ومعلومة، حيت إن الحداء يحمي أقدامنا من برودة الطقس وأذى الطريق، يتقاضى سعرا أقل بكثير من المجهود الذي يبذله مقارنة بالمغنية، فهذا نوع من الظلم في توزيع الثروة، ويزيد من تكريس الاختلال في التوازن الاجتماعي، نظرا لأن المبالغ الطائلة التي يجنيها المغني بدون فائدة ينتظر رجاءها من غنائه، ستكون عامل جذب وإغراء يحفز كثيرا من الأفراد على خوض صراع من أجل جني المال السهل، وبالنفس الطريقة فأي مجال تصبح القيمة المادية فيه أكبر، سيصبح مجالا مغريا للعمل فيه، حتى لو كان لا أخلاقيا وليس في إنتاجه أي منفعة تعود على المستهلك. وهذا ما يفسر الرداءة التي أصبحت تفرزها بعض مجالات الفن، خاصة في السنين الأخيرة مع تطور طرق صناعة الجمهور، والأكثرية يستخدمون الإثارة الغريزية والأحداث الجنسية كوسيلة للترغيب في استهلاك هذا النوع من الفن، ومع إقبال الجمهور وازدياد عدد المنتجين والمستهلكين على حد سواء، يختل ميزان الثروة الذي يحدد بدوره نوعية الأشخاص، أو نوعية الفئة الاجتماعية التي ستكون على رأس الهرم الاجتماعي، أو علية القوم الذين سيوجهون المجتمع من الطبقة الغنية والنخب المؤثرة، وبما أن هذه الطبقة تمتلك النصيب الأكبر من الثروة الاجتماعية، فأنه ستكون لديها الصلاحية في تحديد نوعية الإنتاج، وبطبيعة الحال فإن هذه الطبقة لن تنتج إلا ما كانت تبرع فيه سابقا، وهذا ما يعني المزيد من تغذية هذا القطاع وانتعاشه، على حساب باقي القطعات، رغم كونه لا يعود على المجتمع بالنفع، بل وقد يكون له ضرر على المجتمع كمشاريع الترفيه أو صناعة الجنس، والذي تُقَيَّم قيمته الإنتاجية بالملايير، فلنا أن نتخيل كمية الفساد الذي ينشره هذا النوع من الاقتصاد، خاصة وأن الفئة المنتجة له تتربع على رأس الهرم الاجتماعي في العديد من الدول، وهذا كله سببه اعتماد منطق العرض والطلب كقانون يحدد قيمة الشيء المادي، ما يترتب عنه طردا تحديد قيمته الأخلاقية أيضا. وبمعنى أصح إنه في العصر الحديث يتم ربط القيمة المادية بالقيمة الأخلاقية، بحيث أنه تم جعل القانون الذي مهمته الأساسية تحقيق العدل، مطاوعا لكل ما هو ذو قيمة مادية بغض النظر عن الضرر أو المنفعة. فقد تم تقنين بعض المظاهر والتطبيع مع

مفاسدها، وتحويل القانون إلى نظام يسهم في تدمير المجتمع، كتقنين بعض البلدان تجارة "المارجوانا" والحشيش والمخدرات بأنواعها، لمجرد أن لها سوق طلب، مع العلم أن مفاسد هذه الأمور كبيرة جدا، ولن يكون مفاجئا إذا تم تطويع العلم كذلك فنسمع في يوم ما، أن استخدام الهروين بصفة متكررة ليس إدمانا، أو أن إدمانه لا يؤدي إلى أثار جانبية على صحة ونفسية وعقل الإنسان، أو يقال أن الهروين يطيل العمر كنوع من الإشهار الإعلامي للتشجيع على استهلاكه، وتكون الغاية من ذلك الزيادة في مداخيل الدولة، **فالسياسة امرأة بدون أخلاق تعاشر كل من ينفق عليها المال.** وهذا ظاهر حتى في توجهات الأحزاب، وكيف نراها تتلون حسب رغبة الممولين ومصالحهم، فدعم قضية مثل قضية زواج المثلين، والتي كان يعدها المجتمع الإنساني ولفترة طويلة فعل لا أخلاقي، أصبحت اليوم تدرس للأطفال في سن صغيرة في كثير من دول الغرب كقيم من القيم الاجتماعية، مستغلين سذاجة الأطفال بكل وقاحة، وهذا اغتصاب وحشي للفطرة البشرية، وهوا مثال واضح أيضا على أن نوعية النخبة المنتجة في المجتمع، هي من يحدد طبيعة المجتمع[122]فالطبقة الرأسمالية الممولة للأحزاب، هي من توجه هذه الأحزاب وسياستها، فلنا أن نتخيل كيف سيكون حال إي مجتمع نخبته الاجتماعية عبارة عن "لوبي" نسائية، أو مجموعة من الشواذ أو الفاسدين السياسيين، فكل ما يتولد من أخلاقيات عن الطبقة العليا أو المترفة، أو دعونا نسميها بالطبقة الفوقية، سيرخي بظلاله على أخلاقيات المجتمع، لكن السؤال المطروح هنا هو كيف أمكن لهذه النخب اللاأخلاقية، أن يصلوا إلى أعلى رأس الهرم الاجتماعي رغم كون إنتاجهم يعد إنتاجا لا أخلاقيا، ويناقض الأعراف الاجتماعية، فدول كالتي في أمريكا الجنوبية والتي تسيطر فيها مافيا المخدرات على أوصال العديد من الدول في المنطقة، وتتحكم في النخب السياسية. لولا وجود البيئة الخصبة الحاضنة لها، لما انقلبت التوازنات الاجتماعية بهذا الشكل، فمن المعلوم أن هذه المجتمعات تعاني من بيئة صراع منذ زمن طويل، وتعاني من الديكتاتورية، وقد استشرى فيها الفقر والبؤس الاجتماعي مما أدى بهذه المجتمعات، إلى ابتكار سلوكيات كظواهر موازنة تسهم في استقرار المجتمع أمنيا واقتصاديا، وللتخفيف من بيئة الصراع تلك. وهذه السلوكيات هي سلوكيات منحرفة ولا

---

[122]{وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها} القرآن الكريم سورة الإسراء الآية 16

أخلاقية ولا إنسانية، ومن بينها استهلاك المخدرات والمتاجرة فيها، خاصة وأن قساوة المعيشة قد أثر على نفسية الناس مما جعلهم في حالة من الإحباط، فلم يعد لديهم بديل سوى الانطواء تحت جناح مافيا المخدرات، لتأمين لقمة العيش، فأصبح المجتمع ونظرا لحالة الاضطرار هذه، وفي نفس الوقت حالة الانحدار والإحباط التي يعانيها، تحول إلى حامٍ ومغذي لمافيا المخدرات من عدة جونب، فهو يؤمن الثروة لهؤلاء المافيا باعتباره مستهلكا، ويؤمن الحماية باعتبار أن أفراد هؤلاء المافيا هم من أفراد المجتمع أنفسهم، ولهم انتماء عرقي وعائلي، ويؤمنون اليد العاملة نظرا لعدم وجود خيارات أو بدائل أخرى لتفادي شبح البطالة. وهذا يزيد من تعقيد المشكل ويخلق بيئة خصبة تجعل من أعضاء هذه المافيات هم سادة المجتمع ونخبته والمتحكمين في سياسته وثقافته وحتى توازناته، ومادام المجتمع يستهلك ما ينتجونه فإنهم سيزدادون ثراء، ،وكلما ازدادوا ثراء رفعوا من نسبة إنتاجهم وتوسع نشاطهم، وبالتالي تحصيل ثروات أكبر، ولنا أن نتخيل كيف سيكون الوضع لو أن المجتمع وجَّه استهلاكه، إلى منتوجات أخرى تعود على المجتمع بالفائدة والمنفعة، وكيف كانت تلك الثروة ستؤثر على المجتمع وعلى رقيه، لو أن رأس الهرم الاجتماعي يتشكل من فئة اجتماعية لها مرجعية إنسانية، أو لنسميها مجموعة من الرأسماليين الأخلاقيين. **فألية الإنتاج ليست هي ما يحدد طبيعة المجتمع أو طبيعة البناء الاجتماعي كما ذهب لذلك ماركس، وإنما نوعية الاستهلاك هي التي تحدد ذلك، فإن استهلك المجتمع المعرفة فسينتج العلم عاجلا أم أجلا، وإذا استهلك المجتمع الترفيه والملاهي والفن والمتع فسينتج الجهل**، وهذا الإنتاج سيوسع من انتشاره حتى تصل أضراره جميع أفراد المجتمع، حينها لن نستغرب إن تم إصدار قوانين تقنن بيع المخدرات واستهلاكها، أو تقنن الدعارة أو تسمح بظاهرة الرشوة أو ترسخ للديكتاتورية، لن نستغرب إذا أصبح الفساد الأخلاقي والاجتماعي عرفا دارجا في المجتمع، بل سيخرج علينا كهنة الحداثة حينها ليصفوا لنا الواقع بصورة التقدم والتطور والحرية، بشكل مبهرج ومنمق، وسيسمون المجتمع حينها بالمجتمع المنفتح والسعيد والمستمتع والمحب للحياة. **فأعلى مراتب الجهل والتي ليس بعدها مرتبة أخرى، هي أن يرى الإنسان عبوديته حرية وتخلفه تطور وتقدم، وانعدام أخلاقه قيم سامية.**

وبناء على ما سبق يمكن القول إن الاستهلاك هو أساس البناء الاقتصادي، أو يمكن القول بأن الاستهلاك هو الظاهرة الأصلية التي يتولد عنها ظاهرة الاقتصاد، فالاستهلاك منبعه الحاجة التي تحفز الفرد ليبحث عن المنتج، أو تحفزه لإنتاج ما يحتاجه، وهي الدوافع نفسها التي تحفزها الظواهر الطبيعية سواء البيئة المحيطة أو التركيبة الإنسانية، أي أن الاستهلاك هو دوافع نفسية لها ارتباط بالمهيجات الخارجية، التي هي الغذاء والنساء والمال والذرية والسرعة، وهذا يعني أن الاستهلاك ظاهرة أصلية متولدة عن ظواهر طبيعية حفز وجودها الحاجة، بينما الاقتصاد كبنية متكاملة هو مرحلة متطورة، وهو ظاهرة متولدة عن الحاجة الفطرية للاستهلاك، ولهذا فإن أردنا تحسين مستوى رقينا الاجتماعي والبنية الاجتماعية، فعلينا توجيه الاستهلاك لدى المجتمعات، فتوجه المجتمع إلى استهلاك كل ما هو راقي وأخلاقي وإنساني، سيدفع به ذلك إلى مزيد من الرقي والأخلاق، وهذا ما لا نشهده في واقعنا الحداثي الذي فيه الكل يشجع على التفاهة والترفيه واللاأخلاق، وفي الحقيقة هذا النوع من التغيير والتوجيه، يحتاج إلى إرادة واضحة ممن هم على رأس القيادة في المجتمع، بينما العكس هو الحاصل، كأن هذه القيادة تريد أن يغوص المجتمع في مزيد من التردي والتخلف، وهذا لا غرابة فيه، فهذه الحالة من الانحطاط الاجتماعي هي ما يغذي وجودهم، ويبقيهم على رأس السلطة والقيادة، كما هو الحال في دول أمريكا الجنوبية، بل إن هذا النوع من القيادة كان سبب ظهورها في بعض الدول، هو تلك السنوات الطويلة من الاستهلاك اللاأخلاقي، إلى أن وصلت إلى مرحلة لم يعد المجتمع قادرا فيها على إنتاج مصلحين، وتحول الانحراف إلى عادة اجتماعية.

وبهذا يتبين لنا كيف يمكن أن تؤثر القيمة على القيم، والاستهلاك على الإنتاج، وكيف أن القيم يمكن أن تلعب دور الضابط لسلوك الفرد وتوجيه نوعية استهلاكه، وبالتالي تحديد نوعية الإنتاج وتطورٍ في البيئة الاجتماعية وفي الطبقة العليا، فالقيم الأخلاقية والإنسانية هي ما يجب ان يكون الطبق الرئيسي في لائحة الاستهلاك لدى المجتمع.

إن من شأن التخلي عن هذه القيم الأخلاقية بدعوة التحرر، فتح شهية المجتمع ليستهلك كل ما هو غث وسمين، سواء ضار أو نافع، وبالتأكيد فإن ضرر هذه الحال أكبر من نفعها، فبالنظر إلى أزمة الائتمان وكيف كان الكل يغري الناس ليستهلكوا قروضا منخفضة الفائدة

ومنخفضة الضمان، ما بين 2006 و 2008 وهذا أسعد الجميع حينها، فمع ارتفعت نسبة استهلاك القروض، ارتفعت معها نسبة استهلاك السلع في الأسواق واقتناء المنازل والأسفار وغيرها، وظن الجميع أن هناك حالة من النمو الاقتصادي. لكن هذا التشجيع على استهلاك هذه القروض لم يراعي أن البيئة الاجتماعية ليست في حالة رخاء، فقد كان هناك ارتفاع في نسب العاطلين والمدينين على حد سواء، وبالتالي خلقت القروض حالة من النمو الاقتصادي الكاذب، وفقاعة سرعان ما انفجرت، إذ أن الكثير من الناس عجز عن سداد أقساط تلك الديون، مما أدى إلى إفلاس الكثير من الشركات، وبالتالي هذا زاد من عدد من أعلنوا إفلاسهم من الأفراد، بل إن العديد منهم لم يطله الإفلاس فقط، بل إنهم فقدوا وظائفهم أيضا ومعها منازلهم التي اشتروها عن طريق تلك القروض، وهذه هي نتائج التفكير الرأسمالي النفعي واللاأخلاقي، فالتدابير التي اتخذوها من أجل تحفيز الفرد على الاستهلاك، رغم علمهم أن تراجع استهلاك الفرد راجع في الأصل إلى ضعف الدخل وتراكم مشكل البطالة، لكنهم اختاروا الحل الذي يخدم مصلحة الرأسماليين من شركات وبنوك. ورغم اعترافهم العملي بأن الحل من أجل تحريك عجلة الاقتصاد يكمن في تنشيط وتحفيز الاستهلاك، لكونه أساس البناء الاقتصادي، إلا أنهم فضلوا فرض مزيد من الابتزاز ومزيد من الاستغلال، وإلقاء مزيد من الثقل على كاهل المواطن وتعميق أثر بيئة الصراع في المجتمع، وبالتالي كانت هذه الحلول مجرد محاولة لتأخير الأزمة، ثم فجأة استيقظ العالم في سنة 2008 ليكتشف أنه كان يعيش في عالم الفقاعات، وانكشفت القيمة الحقيقية للأسواق. ففتحُ شهية أفراد المجتمع على استهلاك كل شيء وأي شيء، ليست دائما فكرة صائبة لإنعاش الاقتصاد، خاصة إن كان تطبيق الفكرة يعتمد على القروض والفوائد حتى لو وكانت منخفضة، لكونها تخلق تضخما على مستوى السيولة المالية المتداولة، كون القروض تعتبر نوعا ما أموالا مجانية يتم ضخها في الأسواق، وفي نفس الوقت تخلق ارتفاعا كاذبا في مستويات الطلب.

ووجود بيئة الصراع مع فقدان الوسائل كالعمل والوظيفة، سيجعل من هذه الحلول نتاج ضرب صفر، وفي المجتمعات اللاأخلاقية تكون مخلفات الأزمة أكبر، ويزيد من قسوة بيئة الصراع. وهذا يعني المزيد من الفساد والانحراف ومزيدا من استهلاك كل ما هو فاسد أو

لا أخلاقي، في محاولة من المجتمع ليوازن نفسه، وبالتالي لا نستغرب أن تكون دولة مثل أمريكا، متربعة على عرش إنتاج الإباحية في العالم، فالمجتمع كما أقول دائما ليس سوى غرفة مغلقة من أربع جدران، وإن صرخت فيها بكلام بذيء، سيعود لك صداه وتسمعه أذناك، وهذا نفسه ما حدث للعالم حينها، فبما أن المجتمع البشري قد انفتح ليصبح كقرية واحدة، فإن الفراشة التي ضربت بجناحها الاقتصاد في أمريكا وأوروبا، صارت عاصفة في الصين وأسيا وكذلك إفريقيا، ومن هنا يتبين أنه لابد وأن نعيد استهلاك القيم والأخلاق، لكي نستطيع إنتاج التوازن كظاهرة مكافئة، وليس أن نستهلك الابتزاز والاستغلال، فإننا لن ننتج إلا الظلم والتفاوت الطبقي ومزيدا من الاختلال مع ارتفاع منسوب الجشع.

ومما سبق يتضح لنا أن الاقتصاد يبنى على ثلاثة عناصر رئيسية، وهي أساس البناء الاقتصادي وهي : مفهوم القيمة، والاستهلاك، والثروة الاجتماعية العامة، ومن شأن تصحيح التصورات في هذه المفاهيم وإصلاح ما يمكن إصلاحه فيها. جعل الأمور تتحسن سواء بالنسبة للمستهلك أو للمنتج على حد سواء، وسواء بالنسبة للنظام الاجتماعي بصفة عامة أو بالنسبة للأفراد بصفة خاصة.

- **المحور الثالث : مفهوم القيمة**

القيمة هي مفهوم ابتكره البشر، للتعبير عن المكافأة التي يتحصل عليها الفرد في مقابل شيء يملكه، أو في مقابل عمل يعمله، أي أن قيمة الشيء هي المكافأة التي تعادله أو تساويه أو تناسبه. ولعل المصطلح الأخير هو الأنسب للتعبير، لأن مكافأة شيء بشيء أخر ليس بالضرورة أن يكون مساو له أو يعادله، لكون ذلك متوقف على العرف الاجتماعي، ولهذا فمناسبة شيء بشيء أخر يرجع بالأساس إلى التصور العام لدى الأفراد لقيمة ذلك الشيء، حسب المنفعة المحصل عليها منه. وبالتالي تكون القيمة هي معنى مجرد وظاهرة إنسانية أو اجتماعية، استحدثت لغاية تسهيل المكافأة على المجهود، وتبادل القيم و تداولها، فهي أشبه بنظام الصرف، أي أننا لو أردنا تبادل القمح بالذرة، فهذا بحد ذاته صرف، لأن أحدهما أبدا لن يكون مساوي للأخر في القيمة، على اعتبار أن أحدهما أكثر ندرة من الأخر، أو أن الحاجة له أكثر من الأخر، فإن كانت الذرة هي أكثر ندرة أو الحجة لها أكبر، فستكون

تعادل وزنا أكبر من وزنها من القمح لكونها أعلى قيمة، والعملية تكون مصحوبة بالتفاوض، مما يجعلنا نصل إلى القيمة المناسبة لكلا السلعتين بتراضي الطرفين حسب ما تحصل به المنفعة لكليهما. فهذه الطريقة البدائية في تقييم الأشياء، وهي عملية تبادل وصرف لا تشبها شائبة، وفي نفس الوقت هي عملية تداول للقيم، لأن ما يصرفه الفرد هو ذلك الجزء الفائض عن حاجته، أي أنه ذلك الجزء الذي فضُل بعد أن تم اقتطاع النسبة المعدة للادخار وما يحتاجه الإنسان للاستهلاك الشخصي أو غير ذلك، وهذا يعني أن القيمة وسيلة لتصريف الفائض في مقابل تحصيل المنفعة، وتلبية الحاجة الضرورية.

وقد وعى الإنسان منذ القديم الحاجة الملحة لتبادل المنافع، وهذا ما دفعه إلى إبداع القيمة المكافئة أو المناسبة للأشياء، لتسهيل الوصول إلى ما عند الأخر من منفعة بالتراضي، وبدون تنازع أو صراع، وبهذا المعنى تكون القيمة ظاهرة متولدة عن ظاهرة تبادل المنافع، والذي هو بدوره سلوك نابع من الحاجة، وكلما كانت منفعة الشيء أكبر زادت قيمته، ولهذا فإن القيمة قابلة للتغيير والتطوير والانحراف باستمرار، لأنها ليست ظاهرة أصلية تنبع من ذات الإنسان أو من قوانين الطبيعة الثابتة، وإنما هي إفراز تراكمي تولد عن تفاعلات سلوكيات الإنسان، وبالتالي فإنها تفتقر إلى الضبط والتقنين للحفاظ على ثباتها واستقرارها، وهذا هو الدور الذي يلعبه العرف الاجتماعي وحتى الأخلاقي، بحيث يشكل نوعا من التصور الموحد والمؤطر للقيمة بصورة تُرضي الأفراد، وتعبر عن نوع من العدل، ولو كان نسبيا ومقدرا.

وبخلاف ما نهجته المدارس الاقتصادية المختلفة سواء الكلاسيكية أو الحديثة في وصف القيمة، والتي تصورت القيمة وكأنها ظاهرة مستقلة قائمة بذاتها، فإننا نرى بأن القيمة رهينة بوجود المنفعة، فحيثما وجودت المنفعة وجدت القيمة، وحيثما انعدمت المنفعة انعدمت القيمة، وبهذا التوجه نكون قد انفصلنا عن ذلك التيار التبريري الحداثي، الذي يبرر وجود كل شيء مادام وليد الحداثة، فتبرير وجود قيمة لأشياء لا قيمة لها، يعد تظليلا، بل هو تزييف لحقيقة السوق، مما يسهم في تضخم القيم فيه، وبما أنها ظاهرة مرنة وقابلة للتطويع، فإننا يمكن أن نولد منها قيمة جديدة بمجرد أن نمزجها بمفاهيم أخرى، كالجودة والأقدمية والسمعة والتاريخ والمهارة والدقة وبلد المنشأ واسم الشركة والنوعية ....الخ، إلى غير ذلك من المفاهيم

التي اجتهدنا في إضافتها من أجل تضخيم قيمة الشيء، بغض النظر عن المنفعة المحصل عليها منه، وهذا بحد ذاته تلاعب بالتصورات، بحيث أننا ننشئ قيمة جديدة قد لا يكون لها أثر ملموس على أرض الواقع، ولا تضيف أي إضافة نفعية لا على الفرد ولا على المجتمع، وكأن القيمة بهذا المعنى أصبحت حيلة من الحيل، أو وسيلة لابتزاز واستخراج المال من الناس، ومثاله خدمات التوصيل لدى بعض الشركات، التي تقدم عروضا يصبح فيها الثمن أعلى كلما كان التوصيل أسرع، فبغض النظر عن منفعة التوصيل، التي لها قيمة مناسبة، فإنه يضاف إليها قيمة إضافية من أجل السرعة، مع العلم أن المسافة لن تتغير والمجهود المبذول في التوصيل هو نفسه والطاقة المستهلكة هي نفسها، ومع ذلك تضاف مصاريف إضافية بمجرد توهيم الفرد أن السرعة في التوصيل تحتاج قيمة أكبر، ولهذا قلنا سابقا أن القيمة تفتقر إلى الضبط والتقنين، بسبب سهولة انحرافها.

فتقييم شيء ليس له أثر نفعي كصوت المغنية مثلا، هذا يعد انحرافا، اللهم إذا قلنا أن الإعجاب بالصوت له قيمة، ولكن ما هو مقابله من الإضافة النفعية التي سيحصلها الفرد؟! وإذا سمحنا بإضافة بعض الحيل وابتكرنا قيم جديدة تضاف لقيمة الصوت، فإن المغنية تحصل على ثروة من المال دون أن نحصّل منها أي منفعة إضافية، فالمغنية ستزداد غنى والأفراد يخسرون نصيبا من أموالهم دون مقابل نفعي، بينما ستساهم الثروة التي اكتسبتها المغنية بدون مجهود، في رفع مستوى المعيشة من خلال خلق نوع من زيادة الطلب الوهمية، مما يرفع من نسبة التضخم، بينما يظل الأفراد في نفس مستوى المعيشي، غير قادرين على مواكبة الارتفاع المهول الذي تشهده القيمة السوقية للسلع، إذا فهذا النوع من الانحراف في تقدير القيمة لا يعبر عن القيمة الحقيقية للسوق، ولا يعبر عن المستوى الحقيقي للمعيشة. وبالتالي فإنه من الخطأ أن نجعل معدل دخل الفرد، مقياسا يعبر عن الرخاء والرفاه الاجتماعي، لأننا بهذه المعادلة نفترض أن كل الأفراد متساوون في الدخل، وهذا يعني أنهم على نفس المستوى من الرخاء في المعيشة وهذا يخالف الواقع، فلو فرضنا أن هناك شخص يعمل في صناعة السكاكين، ولنفترض أن قيمة السكين الواحدة ثمنها 20 درهما، فجاءه الجزار فاشترى منه السكين بنفس الثمن المتعارف عليه، فمن المفروض أن بائع السكاكين أن يأخذ ذلك الثمن ليصرفه فيما يسد حاجياته اليومية، وبالتالي فإنه سيسهم في

تداول المال ودورانه إلى أن يعود ذلك المال للجزار مرة أخرى، لكن ماذا لو قرر بائع السكاكين أن يبتز الجزار ويبيعه السكين الواحدة بأعلى من ثمنها الحقيقي، مبتكرا قيمة جديدة مضافة إلى قيمة السكين، فيقول للجزار إذا أردت سكينا حادة فثمنها 40 درهما، والغير حادة 20 درهما، مع أنه لا يتصور في السكين إلا أن تكون حادة، فقبل الجزار بأمر الواقع مضطرا واشترى السكين الحداة، وتم نفس الأمر مع جميع أهل القرية أو الحي مثلا، ففي هذه الحالة صانع السكاكين سينفق من المال ما يسد حاجته اليومية كما هي العادة، ولكن سيتكدس لديه نسبة كبيرة من المكسب، ومع الوقت ستتضخم لديه ثروة. ولكن تكدس المال لدى صانع السكاكين سيقلل من المال المتداول بين الناس مما يعني ندرته، وبالتالي سترتفع قيمة المال في مقابل المجهود المطلوب لتحصيله، وسيضطر الجزار في هذه الحالة إلى رفع قيمة اللحم، من أجل أن يحصل على نفس القدر الذي كان يحصل عليه سابقا، وهذا ما سيتسبب في غلاء المعيشة، وهذا كله بسبب أن عنصرا واحدا في سلسلة دوران المال وتداوله، كنز قدرا من المال أكثر مما كان ينفق، ولأنه تلاعب بالمفهوم العادل للقيمة. وهذه هي الإشكالية التي يتسبب لنا فيها العرض والطلب، لأنه يسمح بابتزاز الأفراد عندما تشتد حاجتهم لمنفعة ما، فكلما ارتفعت نسبة الطلب، رفع البائع أو المنتج السعر، حتى لو لم ترتفع تكلفة الإنتاج.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف نعطي للشيء قيمة دون أن نتسبب في تضخمها، وفي نفس الوقت نجعل هذه القيمة منضبطة؟

وفي الحقيقة يمكن أن نصل إلى ذلك لو أننا أرجعنا ظاهرة القيمة لأصولها، فالقيمة هي وليدة تبادل المنفعة، ولا يمكن تحصيل المنفعة بدون جهد، إذا فالقيمة تساوي الجهد زائد المنفعة، أي أن قيمة الشيء الكلية تساوي قيمة المنفعة، زائد قيمة الجهد المبذول في تحصيلها، وقيمة المنفعة هي الجزء المسموح بالتفاوض عليه غالبا، حتى يتم التوصل للقيمة المناسبة لتلك المنفعة.

وأم الجهد فقد حار في تقييمه الكثيرون، إلا أننا نرى أن قيمة الجهد تعادل حاجة العامل من الاستهلاك الضروري، الذي يمكنه من العمل لأربع ساعات متواصلة، بمعنى أخر لو

فرضنا أن هناك عامل يحتاج لغذاء قيمته 10 دراهم[123] للعمل أربع ساعات متواصلة، من أجل إنتاج حقيبة جلدية واحدة، وهو ما يعادل 20 درهما يوميا ليستطيع العمل 8 ساعات، التي هي معدل العمل اليومي القانوني، لينتج حقيبتين في اليوم، فإن ثمن الحقيبة الواحدة يساوي الجهد المبذول في انتاجها خلال الأربع ساعات، وهو ما يعادل العشرة دراهم، زائد القيمة المقدرة للمنفعة المحصل عليها من الحقيبة وليكن 10 دراهم كذلك، فإن القيمة الكلية للحقيبة تساوي عشرون درهما 10+10=20. والقيمة المقدرة للمنفعة هنا ستشكل الربح بالنسبة للعامل، لأن قيمة المجهود هي قيمة رأس المال المسْتَهلك لتوفير المجهود، وبالتالي يمكن القول أن قيمة المنفعة تمثل نسبة الربح المحصل عليه بالنسبة للعامل، أم بالنسبة للمشتري فهو يدفع ثمن المنفعة، الذي يراه مناسبا نظرا لإمكانية التفاوض في قيمة المنفعة.

ولو فرضنا أن هذا العامل قَادر على أن ينتج في اليوم الواحد 50 حقيبة خلال ساعات العمل القانونية في اليوم وهي 8 ساعات، وهو يحتاج للقيام بمجهود 8 ساعات لما مقداره 20 درهما، وبالتالي فإن القيمة الكلية للحقيبة ستكون كتالي :

20 درهما قيمة الجهد المبذول في 8 ساعات، مقسمة على خمسين حقيبة، زائد عشرة دراهم ثمن أو القيمة المقدرة للمنفعة المحصل عليها من الحقيبة الواحدة، وبتالي سيكون الناتج10.4 دراهم 10.4=(50/20)+10وهذا يعني أنه كلما زاد الإنتاج انخفض السعر، وكلما كان الإنتاج أقل كان السعر أعلى، وهذا يتوافق أيضا مع مفهوم العرض والطلب، وهذه المعادلة مجرد معادلة افتراضية، لأننا لو شئنا احتساب جميع ما تكلفه الحقيبة خلال مراحل الإنتاج، فإنه علينا أن نضيف إلى هذا الناتج تكلفة المادة الخام والمصاريف المرتبطة بها، بالإضافة إلى تكاليف إضافية قد تضاف إلى قيمة مجهود العامل، كمصاريف النقل اليومي المقدرة، إن كان هذا العامل يحتاج لوسيلة نقل للوصول إلى مكان العمل ليؤدي وظيفته كما يجب، أو مصاريف التزود بالوقود إن كان يستخدم سيارة خاصة، أو أي وسيلة نقل تحتاج لذلك، إلى غير ذلك من الاحتياجات، وفي النهاية سنحصل على القيمة الكلية للمنتج، الذي يخرج

123 هذه القيمة هي فقط قيم مقدرة لتسهيل الشرح وليست قيمة حقيقية.

من يد العامل مباشرة، أي أنه يعمل في مشروعه الخاص. أما إن كان يعمل داخل مصنع فإن قيمة الحقيبة الكلية تكون كالتالي:

قيمة رأس المال والتي هي المصاريف المترتبة على جلب المادة الخام، ومصاريف النقل والضرائب والطاقة وخلافه، ولنفترض أننا جمعنا قيمتها الكلية ثم حسبنا النصيب الذي تحمله كل حقيبة من هذه المصاريف، وحصلنا على أن كل حقيبة ستحمل 20 درهما، لنضيف لها قيمة مجهود العامل المفترضة والتي قدرها أحد المسؤولين في إحدى الدول العربية ب20 درهم، بالإضافة إلى ثمن المنفعة التي يقدمها العامل لصاحب المصنع، أو لنسميها قيمة ربح العامل المضافة لقيمة المجهود، والمقدرة في 10 دراهم، ومجموع هذه المصاريف كلها سيمثل قيمة رأس المال الكلي لصاحب المصنع، الذي بدوره سيضيف قيمة المنفعة أو الربح الخاص به وليكن 10 دراهم كذلك، كسعر مفترض للمنفعة، ولنفترض أن العامل ينتج خلال اليوم الواحد 50 حقيبة، فإن المعادلة تكون كالتالي قيمة رأس المال 20 درهم+(مجهود العامل 20درهم /على عدد الحقائب) + قيمة المنفعة المقدمة من العامل 10 دراهم+ قيمة المنفعة المقدرة من صاحب المصنع 10 دراهم، فإن الناتج سيكون 20+(20/50)+10+10=40.4 ولم نقم بتقسيم المنفعة هنا على هدد الحقائب لأن كل حقيبة تحمل منفعتها في ذاتها، ومعدة للاستخدام الشخصي وليس العام، أي أن المنفعة لا تتعدى إلى الاستخدام العام، وبعد أن تخرج الحقيبة من المصنع بهذه القيمة الكلية فإنها ستصل إلى يد التاجر، الذي سيشتري مجموعة من الحقائب لعرضها في متجره، ولنقل أنه اشترى 20 حقيبة بتكلفة 40.4 درهم للحقيبة الواحدة، وهذا يعادل ما إجماليه 808 درهم، ولنضف إلى هذا المبلغ قيمة المجهود ومصاريف النقل والضرائب وخلافه، ولنفترض أنه 100 درهم، فسنقسم هذه القيمة على عدد الحقائب لنستخرج نصيب كل حقيبة من أجل تعويض هذا المبلغ، وبالتالي سنحصل على درهم5=100/20، وبالتالي سيكون ثمن الحقيبة قبل عرضها على الزبائن 40.4 ثمنها الأصلي من المصنع + 5 دراهم مصاريف المجهود وخلافه، فسيصبح الثمن 45.4 درهما عند عرضها على الزبائن، وسيضيف التاجر قيمة المنفعة والتي تمثل الربح بالنسبة له، ولنفترض أنه أضاف 10 دراهم أيضا، فستصبح قيمة الحقيبة الواحدة بالمجمل 45.4+10=55.4، أي 55.4 درهما، ويمكن الوصول إلى نفس النتيجة إذا جمعنا إجمالي قيمة عدد الحقائب، وإجمالي

قيمة المجهود، بالإضافة إلى المصاريف الإضافية، ثم نقسم هذا الخارج على عدد الحقائب، فسنحصل على التالي: 45.4=20/(808+100) ثم نظيف إلى هذا الحاصل قيمة المنفعة وبالتالي تصبح القيمة الاجمالية لكل حقيبة 45.4+10=55.4 أي 55.4 درهم.

وهذه القيم مجرد افتراضات للتوضيح فقط، فقيمة المنفعة المقدرة يمكن أن تكون أقل لأنها الجزء القابل للتفاوض، وهي الجزء المتحرك في السعر حسب ما يرضي المستهلك، وفي نفس الوقت ممكن أن تكون أكبر، حسب ما يلبي حاجة البائع بحساب ادخار مصاريف العائلة والعلاج والديون وخلافه، فهذه المسائل كلها يمكن أخذها بالاعتبار عند تقدير قيمة المنفعة.

وللتذكير فإن قيمة المنفعة هنا تمثل نسبة الربح بالنسبة للبائع، سواء كان التاجر أو صاحب المصنع، أما المستهلك فتمثل له قيمة المنفعة المحصل عليها. وقيمة المجهود تمثل للعامل قيمة رأس المال، الذي يصرفه يوميا ليتمكن من بذل المجهود اليومي في العمل، وهو بالنسبة لصاحب المصنع قيمة رأس المال التي يجب صرفها في تحصيل المادة الخام ومصاريف الإنتاج، ومنها النقل والضرائب والطاقة والجهد وغيرها، وهو نفس الأمر بالنسبة للتاجر إذا استثنينا مصاريف التصنيع والمادة الخام.

وتجدر الإشارة هنا أن ثمن المنفعة قد ينخفض أيضا، إذا كانت نسبة الطلب كبيرة والبائع يبيع كمية كبيرة أيضا، لكونه سيحقق أرباحا أكبر، وهذا من المفترض أن يشجعه على خفض السعر أكثر، لجلب مستهلكين أكثر، فلو فرضنا وجود 3 مقاهي فقط للحي بأكمله مثلا، فهذا يعني أن عدد الأفراد الذين سيرتادون تلك المقاهي سيكون كبير، والمقاهي لن تضطر لرفع أسعارها من أجل تحقيق متوسط دخلها اليومي، لأن عدد زبائنها الكبير يغطي مصاريفها اليومية ويحقق لها الربح، لكن لو فرضنا أن عدد المقاهي في الحي 50 أو 70 مقهى أو أكثر، فهذا يعني أن عدد رواد المقاهي سيقل لأن عدد أفراد الحي سينقسم على عدد المقاهي، وبالتالي سيقل عدد روادها كل مقهى، مما سيضطر المقاهي للرفع السعر من أجل تحققي متوسط الدخل اليومي لتغطية النفقات وجني بعض الربح. وتنخفض الأسعار أيضا في حالة كانت المنفعة المحصل عليها عامة، ويشترك فيها عدد من الأفراد، فقيمة هذه المنفعة

تقسم على عدد الأفراد المستفيدين، وهذا الأمر يظهر غالبا في مجال الخدمات العامة، كالمواصلات والقطارات والطائرات، حيث كلما زاد الإقبال على استهلاكها، من المفترض أن ينخفض السعر، لأنه كلما زاد عدد المستخدمين، قسمت قيمة المنفعة على عدد أفراد أكبر.

وهنا تظهر المفارقة بين هذه التراتبية في تقييم السلع، وبين قانون العرض والطلب، فتقييم الأشياء انطلاقا من مفهوم المجهود والمنفعة، يعطي تراتبية منطقية لانخفاض وارتفاع الأسعار، وتكون ظاهرة ارتفاع الأسعار منطقية وقابلة للضبط لأن منبعها ظاهر، بخلاف ما إذا كان الاعتماد على قانون العرض والطلب، الذي يعطي للرأسمالي أو صاحب المصنع السلطة المطلقة في رفع الأسعار أو خفضها، دون أي قيد أو شرط، فقط بحجة قلة المعروض، فأصبحت الندرة بحد ذاتها قيمة، بينما الحقيقة أن الأسعار ينبغي أن تبقى ثابتة حتى لو قل المعروض، لأن التكلفة الحقيقية للأشياء لا ترتفع، إلا إذا تحركت قيمة المجهود أو قيمة مصاريف الإنتاج، وهذا في الغالب سيحصل بصورة بطيئة، ولو فرضنا أنه حصل فسيظل دائما في حالة توازن بين الإنتاج والاستهلاك، فلو ارتفعت قيمة المجهود، هذا يعني ارتفاع أجر العامل، مما يعني تعزيز قدرته على الاستهلاك، وبالتالي فحتى لو ارتفع سعر المعروض سيكون هناك شبه توازن لأن العامل سيكون قادرا على استهلاك المنتج، ولن يكون هناك تضخم في الأسعار، خاصة إذا علمنا أن قيمة المنفعة قيمة نسبية ومتحركة، هدفها إرضاء المستهلك والمنتج، وهذا يعطي مرونة للأسعار للتحرك في نطاق مقبول، يتناسب مع مستويات العيش لدى المجتمع، الذي يشكل العمال النسبة الأكبر فيه، مما يعني أن العامل سيكون قادرا رغم ارتفاع الأسعر على استهلاك ما ينتج.

وبالإضافة لذلك فإننا من خلال هذه الطريقة، قد نقلص من اتساع الفوارق الاجتماعية، لأن نسبة الربح التي سيحصلها العامل من مجهوده، ونسبة ربح الرأسمالي أي المنتج أو صاحب المصنع، تصبح متقاربة إلى حد ما، بسبب أن قيمة المنفعة ستكون محددة ومتعارف عليها ومتقاربة، حسب ما يرضي المستهلك.

وإن كنت شخصيا لا أؤيد الفكرة القائلة بمساواة ربح العامل والمنتج، أو مشاركة العامل في ربح المنتج، لأن إنعاش الإنتاج والتشجيع على توسيعه ضرورة ملحة، لخلق وظائف جديدة، وهذه إشكالية سنتطرق لها فيما سيأتي.

وأما العرض والطلب، فهو يعكس ما طرحناه، بأنه يعطي صلاحية للمنتج وللتاجر بتحريك الأسعار بالنظر إلى نسبة الطلب إلى العرض، مما يعني أنهما يستطيعان رفع السعر وتحقيق أرباح مضاعفة، والاحتفاظ بهذا الربح دون النظر إلى مجهود العامل، ودون النظر إلى قدرة العامل على استهلاك ما يسهم في انتاجه أم لا، وهذا يعني تضخم الأسعار وازدياد الفوارق الاجتماعية، وارتفاع مستوى العيش بالقدر الذي لا تستطيع الشريحة الكبرى المشكلة للمجتمع تحمله، وهم العمال والموظفين والمستأجرين، وهذا يخلق بيئة صراع قاسية تكون بيئة حاضنة لمختلف الآفات الاجتماعية، ومع تقلص منسوب استهلاك المنتوجات سيتضرر الرأسمالي، وبالتالي حدوث انكماش اقتصادي يرخي بظلاله على نسبة التوظيف والنمو الاقتصادي بالمجمل.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، بأن نظام العرض والطلب يسمح بابتكار قيمة جديدة من لا شيء، أو ابتكار قيمة لا تعود بأي منفعة على الفرد أو المجتمع، فهذا يسهم بشكل كبير في إثقال كاهل المستهلك بالمصاريف وزيادة رفع تكلفة العيش، فإن قيل إن المستهلك شخص راشد غالبا ولديه القدرة على تقدير ما فيه منفعة أو لا، وكل ما هو معروض مادام عليه إقبال من طرف المستهلك، فهذا يعني أن فيه منفعة. أقول إن هذا لا يلزم، فقدرة الحداثة المتمثلة في الرأسمالية، تستطيع أن تسوِّق أشياء بطرق تخلق لها قيمة من العدم، وهي نفسها الطرق التي يتم بها صناعة الأغلبية في السياسة، فشركة "الأيفون" مثلا والتي تطرح في كل فترة نسخ جديدة من جهازها، وتسوق لها على أنها النسخة الأحدث وأنها أفضل من سابقاتها، وأنه رمز لمواكبة التقدم وغير ذلك من البهرجة الكاذبة، التي تسمح لهم بخلق قيمة إضافية لمنتوجهم الجديد، مع العلم أنه قد صنع بنفس تكلفة المنتج القديم، بل إنه أحيانا المنتج القديم قد يكون بنفس كفاءة الجديد، وفيه نفس الخصائص بدون زيادة أو نقصان، اللهم إذا استثنينا بعض الإضافات التي تضيفها الشركة لتظهر للعوام أنها قامت بمجهود إضافي، يعطيها الحق في رفع قيمة المنتج الجديد، ومهما كانت هذه الإضافة، فإنها لن تكون

مبررا لذلك السعر المخيف الذي يعرض به المنتج أول مرة، فهذا احتيال ظاهر. ولا يمكن تجاوز هذا الانحراف اللاأخلاقي في مفهوم القيمة بحجة أن المستهلك له القدرة على تقييم المنفعة، أو بحجة الإقبال على المنتج، فهذا بالضبط ما تستغله الرأسمالية المتوحشة من أجل ابتزاز الناس، كما أنه ورغم هذه الزيادة في ثمن المنتج الجديد، والذي لا يختلف عن القديم إلا بفارق ضئيل، فإن سعر مجهود العامل الذي ساهم في إنتاج هذا المنتج لم يتغير، بل هو نفسه عندما أنتج المنتج القديم، وهذا استخفاف ظاهر بعقول الناس، وتبخيس ظالم لمجهود العامل، وموازنة غير عادلة سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي، نهيك عن تلك الأشياء التي لا نفع فيها وتضاف لها قيمة، عن طريق إحاطتها بمظاهر استثارة شهوة وعواطف المستهلك.

فمُنْتَجٌ مثلُ الغناء مثلا، والذي هو عبارة عن صوت يصدر من مغنية في قاعة حفلات يحضرها مئة شخص، قيمته الحقيقية أقل بكثير مما تحصل عليه المغنية في عذا العصر الذي يُصف بالحداثة، ويتم الادعاء بأن العدل قيمة من قيمه، فلو أردنا تطبيق نظريتنا حول القيمة لنقيّم ما يجب أن تحصل عليه المغنية، فإننا سننظر كما شرحنا سابقا إلى المجهود المبذول والمنفعة المحصل عليها، وكما هو معلوم من الأمثلة السبقة، فإن قيمة مجهود العامل خلال يوم فيه 8 ساعات قانونية هو 20 درهما، وبما أن المغنية من المقرر أن تغني في هذا الحفل مدة ساعتان، فإن قيمة المجهود المبذول خلال هذه الساعتان هو كتالي 5=2*(20/8) أي 20 درهما مقسمة على ثمن ساعات لاستخراج ثمن الساعة الواحدة، ثم ضرب الناتج في اثنين أي ساعتان لنعرف قيمة المجهود خلال ساعتين، والحاصل هو 5 دراهم هي قيمة مجهود المغنية، وبما أن المغنية تقوم بمجهود واحد على خشبة المسرح، وهذا المجهود مقسم على 100 شخص الحاضرون، فإن قيمة المجهود تقسم على عدد الأشخاص لاستخراج النصيب الذي يجب أن يدفعه كل فرد استفاد من هذا المجهود، لأن ما تنتجه المغنية في هذا الحفل لا يستفيد منه كل فرد على حدة، وبالتالي فإن ما يجب أن يؤديه كل فرد استفاد من هذا المجهود، هو 5دراهم مقسمة على عدد الحضور 100 شخص، فيكون الناتج 0.05درهم 5/100=0.05 ولا يمكن أن نظيف لهذه القيمة قيمة المنفعة، لأنها غير محصلة وغير حقيقية وغير مادية ولا ملموسة، ولا يمكن قياسها، لأن الحاضرين لهذا الحفل سيخرجون خالين

الوفاض كما دخلوا، ولن يضيف لهم غناء هذه المغنية أي منفعة إضافية، اللهم ذلك الصوة الذي سرعان ما يتلاشى في الهواء. وحتى لو فرضنا تجاوزاً أن هناك منفعة محصلة من هذا الغناء، وافترضنا أن إثارة الإعجاب تعتبر منفعة، فإنها أبدا لن تكون أكبر من المنفعة التي نحصلها نحن جميعا من عامل النظافة، الذي يحمي المجتمع من انتشار الأوساخ والنفايات وانتشار الأمراض، إذ لو أردنا تقييم المنفعة التي يحصلها الجمهور من مجهود المغنية خلال ساعتين من الغناء، فلابد وأن نراعي المنفعة المضافة التي يخرج بها الحاضرون بعد مشاهدتهم للعرض، وما مدى حاجتهم لذلك العرض، وهل هو شيء ضروري بحيث أن فقدانه يتسبب في أثار جانبية سواء على المجتمع أو الفرد؟ والحقيقة أن فقدان غناء هذه المغنية لن يؤثر على المجتمع، ولا على الفرد، والمنفعة هي ضئيلة جدا لا تتعدى الساعتين التين سيحضرهما الجمهور، إذا فإن سلمنا تجاوزا بوجود هذه المنفعة، ولنفترض أن قيمة هذه المنفعة يعادل 2 درهم، ولو فرضنا أن على كل فرد من الحاضرين وهم 100 شخص، أن يدفع قيمة هذه المنفعة، فإن القيمة الكلية التي ستحصل عليها هذه المغنية خلال ساعتين من بذل مجهود الغناء، سيكون كالتالي:

200=100*2 أي 200درهم، هو ثمن المنفعة، وهذه المعادلة لو نظرنا إليها بعين المنطق، فسنجدها معادلة ظالمة لأن المنفعة المحصلة من مجهود المغنية، موزعة على جميع الحضور، فهذه المنفعة ليست كالمنفعة المحص عليها من الحقيبة مثلا في المثال السابق، والتي هي خاصة بكل فرد يشتريها، وإنما منفعة الغناء في حفل، هي منفعة يشترك فيها كل ال100 فرد الحاضرون، ولهذا فإن الواجب أن كل فرد عليه دفع فقط نصيبه الخاص من هذه المنفعة، وبالتالي تكون قيمة المنفعة التي يستفيدها كل فرد على حدة، هي قيمة المنفعة خلال ساعتين مقسمة على عدد الحضور، والناتج هو 2/100=0.02 أي 0.02 درهم هي قيمة المنفعة التي استفادها كل فرد من هذا الغناء، وبالتالي إذا أضفنا قيمة المجهود على قيمة المنفعة من أجل استخراج الواجب على كل فرد أدائه للمغنية نظير مجهودها خلال ساعتين، من أجل ان تنتج لنا غناء بصوت سرعان ما يتلاشى في الهواء، فستكون المعادلة كتالي:

قيمة المجهود الذي استفاد منه كل فرد على حدة 0.05+ قيمة المنفعة التي استفادها كل فرد على حدة 0.02 فالناتج أن كل فرد عليه أن يدفع 0.07، وهذا هو نصيب كل فرد نظير انتفاعه من انتاج المغنية.

فإن قيل إن هذا ليس عدلا، وأن الفن لا يقدر بثمن، وأن هذا فيه تبخيس لمجهود الفنان. فإنني أقول: إن هذه القيمة المقدرة، تقارب ما يدفعه الحاضرون للمغنيين والفنانين والمهرجين في الشوارع، بمعنى أخر، الإنسان العامي والعادي يدرك القيمة الحقيقية التي يجب عليه أن يدفعها لمثل هذه الأمور، ويدرك ما مدى انتفاعه منها، وبما أننا يجب أن نترك للمستهلك الحرية في تقدير المنفعة المحصل عليها، فإن ما يحصل عليه المغني في الشارع، أقل بكثير مما يحصل عليه المغني في المسرح، لأن في الشارع أعطيت للفرد حرية حقيقية لتقدير قيمة المنفعة التي حصل عليها، بخلاف تلك الحرية التي تَفرض قيمةً إلزاميةً، بالإضافة إلى ابتداع قيمة من لا شيء للاحتيال على المستهلك وإيهامه بالتميُّز لمجرد أنه استمع لغناء مباشر من مغنية تبرزها وسائل الإعلام كشخصية مشهورة ومميَّزة، في حين أن مغني الشوارع رغم أنه يمتلك الموهبة، فإنه يتم اعتباره في منظورهم مجرد متسول، وهذا ظلم وترسيخ للفوارق الاجتماعية. ولعل هذه النظرة بكون الفنان متسول، قد تكون هي النظرة الأصلية التي كان ينظر لها المجتمع للفنان عموما، لأن الفن في الأصل كان عبارة عن استعراضات تتم ضمن حلق في الشوارع.

فإن قيل: إنه ليس من المنطقي تقسيم قيمة المجهود على عدد الحاضرين، بل يجب أن يدفع كل حاضر قيمة ذلك المجهود. أقول لوكان الأمر كذلك لتوجب أن يكون عامل النظافة أغنى أغنياء العالم، لأن المجهود الذي يبذله يستفيد منه حي كامل من السكان، فلنا أن نتخيل كم سيكون المبلغ الذي يجب أن يجنيه عامل النظافة في اليوم، وحينها لن يكون الأمر منطقيا بالنسبة لكم. فكما قلنا سابقا إن أردنا أن نعطي للأشياء قيمتها الحقيقية، فلابد أن نجردها من كل ما يحيط بها من بهرجة وإثارة للعواطف والشهوات، ومن ذلك الزيف الذي يحوم حولها ويشوش على مقاييسنا اتجاهها. وأضرب مثلا هنا بالتجربة التي قامت بها صحيفة الواشنطن بوست، في 12 يناير 2007 مع العازف الأمريكي المشهور على الصعيد العالمي "جوشوا بيل"، حيث وقف العازف متنكرا في أحد محطات الميترو بالعاصمة الأمريكية،

ليعزف ستة مقطوعات من موسيقى "باخ"، وكانت المفاجأة أن من بين آلاف الناس الذين مروا بالعازف، لم يبدي أحد الاهتمام ويقف ليستمع سوى ستة أشخص، من بينهم طفل صغير الذي جرته أمه على عجل، و20 شخصا رموا إليه المال دون أن يتوقفوا أو يبدو أي اهتمام، ليحصل في نهاية 45 دقيقة على مبلغ 32 دولار، والمفارقة هنا أن العازف كان يعزف على آلة كمان ثمنها 3.5 مليون دولارا، وأنه قبل قيامه بالتجربة بيومين، كان قد أقام حفلا موسيقيا بيعت تذاكره بثمن 100 دولار للتذكرة.

وفي نظري إن 32 دولار التي جناها العازف خلال مدة عزفه، هي أيضا قيمة مبالغ فيها، لأنه جناها على سبيل التعاطف من المارة، كونهم رأوه كشخص متسول، يحاول جني قوت يومه، وبالتالي ومن هذه التجربة يتبين لنا ما مدى تأثير وسائل البهرجة وصناعة الجمهور، وحِيَل الشهرة في تضخيم قيمة الأشياء، وأننا لو كنا طبقنا فعلا مفهوم السوق الحرة، وكان بمقدور الناس هم أيضا فرض تصورهم لقيمة الأشياء، لكانت كثير من السلع والمنتوجات بغير القيمة التي هي عليها الآن.

وهنا أذكر مفارقة أخرى حيث إن الكثير من الناس يعترضون على راتب الإمام ورجل الدين، في مقابل خدمته الأخلاقية العامة، بينما يتقبلون أمر الأموال الطائلة التي يكافأ بها المغني على غنائه مدة ساعة أو اثنين، مع أن كثير من تلك الأغاني لها تأثير سلبي على الأخلاق الاجتماعية، فالفن بحد ذاته أكبر خدعة سوقتها المفاهيم العلمانية، فليس من المنطقي دفع ثروة لشخص ما لا يعطينا إلا الكلام، والفرق بينه وبين الكلام العادي سوى أنه له قافية وموضوع على لحن، أو أن شخصا سقل مهارة الرسم لديه، ثم بعدها تصبح تباع لوحاته بالملايين، في حين أن وجود هذه اللوحات لم يضف للعالم شيء، بل إن السخرية والاستخفاف بالعقول يبلغ منتهاه مع ما يسمى بالفن التجريدي، الذي معانيه وأشكاله تعتمد على مجرد الصدفة. ومن الغريب أن المدافعين عن الفن الذي ليس له أي أثر نفعي مادي ملموس، هم أنفسهم المدافعين عن المعرفة المادية التي من خلالها يروجون بأن الدين خرافة، فلا ندري كيف يتقبلون خرافات الفن؟!. ومع كوني شخصيا لا أدعم فكرة تخصيص رواتب للرجال الدين، خاصة إذا كانت من طرف الدولة، فإنني أجد من الضروري أن يتقاضى رجال الدين تلك الرواتب إن كانوا متفرغين لخدمة الدين وتعليم الناس وارشادهم، فلا مفر

من تعويضهم على وقتهم وعلى المنفعة التي يقدمونها للمجتمع، والتي من بينها حفظ التصورات الجمعية والمعايير الأخلاقية للمجتمع، والحفاظ على ثوابت النظام العام، لكن من الأفضل أن لا تكون تلك الرواتب مقدمة من طرف الدولة، وإنما من المجتمع نفسه، للحفاظ على المؤسسة الدينية مستقلة في الرأي والعمل، وإلا ستتحول تلك الرواتب إلى رشاوي مقدمة من الدولة، لابتزاز رجال الدين من أجل ترسيخ تسلط السلطة السياسية، وبالتالي ينتهي بهم المطاف إلى نفس الحالة التي انتهت إليها المسيحية.

إن غاية الاقتصاد وخاصة القيمة ليس هو تسهيل الأمر على الساعين لكنز الثروات، أو سلب ما عند الناس، وإنما الغاية من القيمة هي الوصول إلى المنافع بطريقة سلمية وعادلة ترضي الطرفين، فإن أصبحت هذه القيمة لا تحقق العدل، وأصبحت وسيلة للسلب والاحتيال، فإنها تصبح بالتأكيد لا تخدم المصلحة وتتعارض مع المسلمات الإنسانية، مما يعني أنها انحراف ظاهر في التصورات والمفاهيم وحتى السلوك، وبما أن مفهوم القيمة متواتر بأصناف التواتر الأربعة، ومشترك بين جميع البشرية، فهذا يعني أن وجودها يحقق مصلحة متعارف عليها، إلا أنها وكباقي الظواهر قابلة للانحراف، وبالتالي فهي تحتاج للتصحيح والضبط لتبقى خادمة للمصلحة الأصلية، وهذا يظهر جليا في أوقات الأزمات، كالشركات التي تضطر خلال أزماتها إلى التخلي عن الموظفين توفيرا للنفقات، وهذا يعني أن العدد المتبقي من الأفراد سيتوجب عليه تعويض إنتاج الموظفين الذين تم التخلي عنهم، في حين أن هذا العمل المضاعف لا تضاف قيمته لأجورهم، فيبدو الأمر وكأن الأجور انخفضت بالنسبة للمجهود المبذول في العمل، وبغض النظر عن قيمة المجهود، فإن قيمة المنفعة المقدمة هنا مضاعفة، لأن كل موظف سيكون عليه تقديم منفعة إضافية، تعوض ما كان يقدمه موظف أو موظفين، ومن المفترض أن يضاف لهؤلاء الموظفين الفاضلين مبالغ إضافية مقابل المنافع الإضافية التي يقدمونها، وهذا مالا يحصل في الواقع. فالشركات أو الرأسماليين عموما يعطون لأنفسهم الحق في استغلال مجهود الموظفين، واستغلال حاجاتهم للعمل ليحققوا ربحا أكبر، نهيك أنه في وقت الأزمات المالية العامة كالانهيارات الاقتصادية وانخفاض النمو، فإن بعض الشركات تتخذ هذه الأوضاع ذريعة لتُسارع في الطرد التعسفي للأفراد دون حسيب أو رقيب، والغرض الحقيقي من ذلك هو جني أرباح أكبر بنفقات أقل، ولو أردنا

تحليل ما يحصل بعقلٍ منطقي لقلنا، أن الشركات التي تمر بأزمات مالية وتسرّح موظفيها من العمل، فإنه مع تخفيضها للنفقات بتسريح الموظفين، سيكون من المنطقي أن ينخفض إنتاجها، مما يعني أن نسبة أرباحها ستتأثر، وبالتالي فإن هذا النوع من الإصلاح هو يضعف الشركة، وقد يعمق من أضرارها، فالشركات عندما تتخذ إجراء تخفيض عدد الموظفين يكون لسببين، إما لأنها تحتاج للسيولة لكونها تعاني من ديون أو أنها تريد التوسع، فتوفر حاجتها لتغطية ذلك من خلال رواتب الموظفين المتخلى عنهم، ولكنها في هذه الحال هي تخاطر أيضا بقوتها الإنتاجية، مما يضعف موقفها في السوق، وأما السبب الثاني وهو أن الشركة تحتاج لخفض عدد الموظفين لتخفيض نسبة الإنتاج، بسبب أنها لا تستطيع تصريف القيمة الفائضة التي تنتجها، مما يتسبب لها بخسائر متراكمة، فتذهب إلى خفض قوتها الإنتاجية من خلال تسريح العاملين. وفي كل الأحوال لو كانت هذه الشركات ضمن نظام سوقي يعتم نظرية مفهوم القيمة كما طرحناه هنا، فإنها لن تضطر لخفض عدد العمال في كلا الحالتين، فلو كانت تحتاج لتوفير السيولة لتغطية الديون، أو من أجل التوسع، فإنه سيكون عليها فقط تخفيض قيمة المنفعة اليومية المقدرة لكل موظف، لأن قيمة المنفعة كما أسلفنا هي قيمة متحركة وقابلة للتفاوض، وأما في الحالة الثانية وهي إن كانت الشركة ترغب في خفض إنتاجها، فإنها لن تحتاج في هذه الحالة إلا لخفض ساعات العمل، وفي هذه الحالة فإن الشركة ستتمكن من خفض إنتاجها، وفي نفس الوقت خفض مصاريفها، لأن مع خفض ساعات العمل تنخفض معها قيمة المجهود والمنفعة المحصل عليها من كل موظف أو عامل، وهذا سيوفر نسبة من المصاريف، التي قد تغطي الخسائر المتراكمة من فائض الإنتاج الغير مصرَّف، ومع انخفاض ساعات العمل تنخفض أيضا تكاليف التشغيل، كالطاقة والمادة الخام والتوصيل وغيرها .

ومن هنا يتبين أن الإجراءات التي تمارسها الشركات خلال الأزمات، هي إجراءات لا إنسانية، في الوقت الذي يكون لديها خيارات أخرى لفعلها، فذلك التصور الخاطئ المتمثل في التضحية بالأخر الضعيف كأضرار جانبية، من أجل بقاء القوي مستمرا في التطور، وأولوية حماية رأس المال. لا تعود على المجتمع إلى بمزيد من التأزم، فتسريح الموظفين يعني تزايد نسبة العاطلين، ويعني أيضا انخفاض كبير في نسبة الاستهلاك، وهذا يلحق

الأضرار بقطاع الإنتاج نفسه، فالإنتاج لابد له من مستهلكين وليكون المستهلك قادرا على الاستهلاك لابد له من المال، مما يعني أن النظام الرأسمالي يحفر قبره بنفسه.

فإن قيل ن الرأسمالية هي التي تحكم العالم، ولولا أنها تحقق النماء والثراء للمجتمعات لما استمرت. أقول: إن هذا تزييف للواقع فاستمرار الرأسمالية ليس لأن الناس يعشقونها، ولكن لأن الناس مجبرون على الاستمرار في العيش، فاستقرار الرأسمالية لم يتحقق إلا على جثمان الفقراء والطبقة العاملة والوسطى، خاصة في أوقات الأزمات، عندما تفضل الحكومات إنعاش الاقتصاد من خلال تمويل المشاريع، ودعم الرأسماليين والشركات من القطاع المصرفي والخاص، على حساب جيب المواطن وما يؤديه من ضرائب، بحجة أن إنعاش الرأسمالية المنتجة سيوفر المزيد من الوظائف، وهذا مالا يتحقق في الواقع لأن توفير المزيد من الوظائف يعني مزيدا من الإنتاج، في الوقت الذي تكون فيه بيئة الصراع قد استحكمت في المجتمع، وأرخت بظلالها على الاقتصاد وأضعفت قدرة الأفراد على الاستهلاك، مما يجعل هذه الإصلاحات نتاج ضرب صفر ولا معنى لها، مما يعني العودة مرة أخرى لنقطة البداية، بالإضافة إلى أنه ليس مضمونا أن القطاع الإنتاجي الرأسمالي، سيصرف ذلك الدعم أو سيستغل تلك التسهيلات الحكومية لخلق وضائف أخرى، وحتى لو أراد هذا القطاع فعل ذلك، فليس من المضمون أن يوظف تلك الأموال في نفس البلد المتضرر، خاصة في زمن الحرية الاقتصادية وفي ظل انتشار الشركات العالمية، والتي لديها رأس مال قادر على أن يجوب العالم، كما أنه في حالة ما إذا كان السوق مشبعا بكمية الإنتاج، فكيف سيغامر الرأسمالي بفتح مشاريع إنتاجية مصيرها الخسارة، وبالتالي فإن ذلك الدعم لن يُصْرف فيما هو مقرر له، إلا إذا كانت البيئة الاقتصادية مهيئة لذلك.

ومن المأسوف عليه أن مثل هذه السياسة، تكون عبارة عن توصيات جاهزة من البنوك الدولية، وتنهجها الدول لافتعال بيئة الصراع وإفقار المجتمعات، وإدخاله في حالة اضطرار وخضوع ليقبل الأفراد بأي مُرَتب كان، لأن هذه البيئة تزيد من عدد العاطلين مما يعني ارتفاع في نسبة الطلب على الوظائف، وهذا يؤدي إلى انخفاض في المرتبات، لأن الرأسمالي يكون في هذه الحالة في مركز قوة تجعله يفرض الشروط التي يريدها على العامل، ويشمل هذا فرض نظام التعاقد لمدة محددة، وزيادة ساعات العمل، وتحديد المنفعة التي

يريد الحصول عليها دون مراعاة لقيمتها الحقيقية، مما يجعله يحقق مكاسب خيالية دون أن يمس ذلك العامل البسيط، في حين أن الحل الحقيقي الذي يجب أن يُتخذ هو دعم الاستهلاك أولا، وذلك من خلال الدعم المباشر للفقراء والعاطلين، من أجل توسيع قاعدة الاستهلاك.

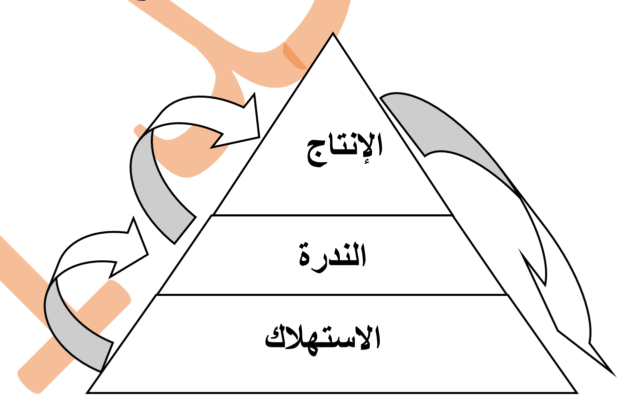
ومن المضحك المبكي أنهم يفهمون ويدركون هذا الأمر، وعندما يضطرون لدعم الاستهلاك من خلال دعم المواطن، يلجؤون لحيلة هي أكثر مكرا أو أكثر ضررا على الاقتصاد والمجتمع، وذلك من خلال تسهيل القروض والتشجيع على القروض الاستهلاكية، ليس لغرض دعم المواطن وإنما لابتزاز المواطن أكثر، وإجباره على اخراج مدخراته أو إجباره على بذل مجهود أكبر ليستطيع دفع مستحقات القروض، وهذا لا يصب إلا في مصلحة المصارف والرأسماليين، ويبقى الدور على الفوائد البنكية لتعميق الجراح وزيادة الضغط على كاهل الأفراد، مما يعني أن طموح الناس بالترقي في درجات السلم الاجتماعي، سيبقى مجرد حلم. وبالتالي لن يرتفع منسوب الاستهلاك في المجتمع، لأن أفراده غير قادرين على تجاوز مستوى العيش الذي هم فيه، بل إنهم في كل يوم يصبحون أكثر تهديدا بالنزول إلى خط الفقر، فهذه الخطط في إنعاش الاقتصاد المعتمدة على خلق قيمة من لا شيء، كما هو حال الفوائد البنكي التي أساسها خلق قيمة للوقت، وافتعال الأزمات لإنعاش الاقتصاد واستغلال الأفراد، لا يخلق سوى اقتصادا هشا مبنيا على الاحتيال والقيم السوقية الفقاعية، دون التفكير فيما يمكن أن يؤول إليه الوضع من تفشي البؤس بين الناس وافقارهم. وكأن الطبقات السفلى من المجتمع وُجدت لخدمة الطبقات العليا المتمثلة في الرأسماليين والسياسيين والفنانين والمشاهير الذي صُنعت لهم قيمة من لا شيء، وقد أصبح معلوما لماذا.

وهذا يذكرنا بحقبة الإقطاعيين والعبيد، ولن أكون مبالغا إن سميت هذا العصر بحقبة العبودية الحديثة، فكما نجحت مصفوفة الحداثة في تزييف بعض المظاهر اللاأخلاقية، وابتكرت لها أسماء حداثية منمقة ومبهرجة، وأحاطتها بمظاهر التجميل الإعلامي، فقد نجحت أيضا في تزييف العبودية، وصورتها لنا على أنها حرية وتقَدم وتطور.

• المحور الرابع : الاستهلاك

1- الاستهلاك:

يخطئ الكثير من الناس ومن بينهم اقتصاديون، في نظرتهم للنظام الاقتصادي على أنه مصانع وآلات ومحركات. أو بمعنى أخر إنتاج فقط، ولا ينظرون بعمق إلى التراتبية الحقيقية في الاقتصاد، والعوامل الرئيسية في تشكله، فالاقتصاد بطبيعته نظام تراكمي، ولا يمكن أن يحقق طفرات غير منطقية، دون أن يمر من مراحله الطبيعية، فالاستهلاك يؤدي إلى حدوث الندرة، والندرة تحفز على الإنتاج، الذي بدوره سيتعرض للاستهلاك مرة أخرى، لتصبح هناك ندرة تحفز على الإنتاج وهكذا. فالتطور في الإنتاج يعتبر هو ذِروة الاقتصاد، ولو تصورنا أن الاقتصاد عبارة عن هيكل يشبه الهرم، فإن الإنتاج هو رأس الهرم، وبالتالي ليس من المنطقي أن نسعى إلى بناء القمة، وننسى بناء القاعدة، فقاعدة الهرم الاقتصادي يشكلها الاستهلاك، وكلما كانت قاعدة الاقتصاد قوية، ستكون القمة أقوى، وحتى لو أصيبت القمة بالانهيار، فإن قوة القاعدة ستسمح لها بالتشكل من جديد.



وهذا المعنى يفهمه رواد الاقتصاد الحديث بدرجة كبيرة، إلا أنهم يرونه بأسلوب تسلطي، ويعتبرون أن من يشكل القاعدة هم خدام وعبيد لمن هم في القمة، بينما في الحقيقة يجب أن تكون العلاقة بين القمة والقاعدة هي علاقة تناوب، فمن يشكل القمة اليوم كان هو من يشكل القاعدة في السابق، وللحفاظ على هذه الحركية ينبغي على من هم في القمة دعم من هم في القاع، ليستمروا في الاندفاع نحو القمة، وأعني بهذا الكلام أنه لا يمكن تصور إنتاج

بدون استهلاك، فأساس استمرار وانتعاش الإنتاج، هو الحاجة للاستهلاك ابتداء، ومن شأن فقدان وسائل الاستهلاك (المال)، أن لا يكون هناك إنتاج أصلا، فكثير من الدول اكتشفت على أرضها أبار البترول، لكنها تبقى بدون نفع إن لم تكن هناك حاجة للاستهلاك، وحتى لو وجدت هذه الحاجة فلن تكون كافية بدون وجود وسائل للاستهلاك، وهي الخبرات والأليات اللازمة للاستخراج، بعدها يمكن التفكير فيما يمكن انتاجه لتلبية الحاجة الاستهلاكية.

فلو فقدت الطبقة السفلى من المجتمع قدرتها على الاستهلاك، فما هو نفع الإنتاج إذا؟ وحتى لو وجدت الرغبة في الاستهلاك، وفُقد المال والقدرة الحقيقية على الاستهلاك، فإن الإنتاج سيظل بدون قيمة. وبالتالي فإن طبقة الإنتاج، ستكون مرشحة لأن تتساوى مع الطبقة السفلى في المستوى، إن لم تجد من يستهلك ما تنتجه حتى تجني الأرباح، وبالتالي يكون الاستهلاك هو أساس البناء الاقتصادي، فظاهرة منظومة الاقتصاد ظاهرة متولدة عن الاستهلاك، ووجود الاقتصاد كمنظومة لا يمكن تصوره، دون وجود القدرة على الاستهلاك، والاستهلاك ظاهرة أصلية بهذا المعنى، لأنه نابع من حاجة الفرد، فإنه لا يمكن تصور نشوء أي نظام اقتصادي دون وجود استهلاك، فحاجة الفرد للغذاء دفعته لابتكار وسائل لإنتاجه، وكلما برزت الحاجة للاستهلاك كلما انتج أكثر. وينقسم الاستهلاك إلى نوعين: الاستهلاك الإنتاجي أو الصناعي، والاستهلاك الشخصي.

أ-الاستهلاك الصناعي: إن الاستهلاك بمعناه التطبيقي هو استخدام الشيء واستغلاله واستنزاف منفعته، إلى أن لا تصبح هناك منفعة تقترن به، وباختصار الاستهلاك هو استنزاف منفعة الشيء. وهذا التفسير يتطابق مع الاستهلاك العادي، كاستهلاك الفرد لحذاءٍ أو ثلاجة أو ثياب، لكن الاستهلاك الإنتاجي أو الصناعي، يختلف إلى حد كبير عن هذا التفسير لأن الاستهلاك الصناعي يختص باستهلاك المادة الخام، وتصنيعها لتصبح منتجا أخر له منفعة أخرى، أي تحويل منفعتها كمادة خام إلى منفعة أخرى أكثر اختصاصا، كتحويل الحديد من مادة خام إلى قطبان تستخدم في البناء، أو إلى قطعة تدخل في تركيبة جزء من أجزاء السيارة، وهذا النوع من الاستهلاك غايته انتاج ما يتم استهلاكه استهلاكا شخصيا مباشرة، أي أن المادة الخام تصنع وتحول مباشرة للاستهلاك الشخصي.

وأما النوع الثاني من استهلاك المادة الخام، وهو الاستهلاك الذي ينتج آليات الإنتاج، كصناعة أذرع وآليات تستخدم في المصانع لتركيب أجزاء السيارة، أو تستخدم للدهان أو تستخدم كرافعات آلية، أو لاستخراج المادة الخام نفسها، وكل الآلات التي يستعان بها في عمليات الإنتاج. أي أن الاستهلاك الخاص بهذا النوع من الإنتاج حكر على المصانع والمعامل فقط، أو هو خاص بإنتاج الأليات التي تستخدم لإنتاج ما يستهلك استهلاكا شخصيا، وهذا ما يمكن تسميته بالاستهلاك الإنتاجي.

وهذا النوع من الاستهلاك يسهم بشكل كبير في امتصاص فائض انتاج المادة الخام. إلا أن إشكالا يطرح هنا، وهو إن من شأن التوسع وارتفاع نسبة استهلاك آليات الإنتاج، أن يتسبب في انخفاض الطلب على اليد العاملة، وبالتالي تزايد أعداد العاطلين. ورغم ذلك فإن الجميع يرى أن وجوده ضروري لاستهلاك فائض الإنتاج من المادة الخام، فتنويع الإنتاج وطرق الاستهلاك معا يوفران فرصةً لاستهلاك الفائض، وكذلك تنوع الابتكار يزيد من استهلاك المادة الخام، لأنه يخلق طرق أخرى لاستهلاكها، فلو ضربنا مثلا بسيط هنا بالدقيق، فالدقيق كان يقتصر استهلاكه على انتاج الخبز فقط، أي أن استهلاكه كان مقتصرا على إنتاج ما هو ضروري، لكن فائض الإنتاج أعطى فرصة لابتكار طرق أخرى للاستهلاكه، كإنتاج الحلويات وأشكال متعددة من المخبوزات والمعجنات، مما يسهم في امتصاص الفائض، والأمر نفسه يقال على المواد الأخرى، سواء كانت مواد غذائية أو غيرها.

وبالتالي فإن الاستهلاك الذي ينتج آليات وأدوات الإنتاج، لا يقل أهمية على الاستهلاك العادي، وهو بدوره يستنزف المنفعة لتصبح هناك حاجة لأخرى، إلا أن هناك أثار جانبية تنتج عن الإفراط في استهلاك آلات الإنتاج، فمع كون أن استخدام الآلات يوفر للرأسمالي أو صاحب المصنع الوقت ومصاريف العمال، إلا أن سرعة الإنتاج وكثرته الناجمة عن استخدام الآلات قد يتسبب في إغراق السوق بالسلع، إلى حد لا تجد من يستهلكها مما يتسبب في الخسارة، خاصة وأن المصَنّع لا يستطيع معرفة وبشكل دقيق القدرة الاستهلاكية للمجتمع، إضافة إلى مشكل أخر، وهو أن المُصنّع الذي يرغب في توفير رواتب العمال من أجل خفض التكاليف باستخدام الآلات، يسهم في تفشي البطالة،

وبالتالي الإسهام في إفقار المجتمع، مما يعني أن قوة المجتمع الاستهلاكية ستضعُف، وهذا يرخي بظلاله أيضا على أرباح المصنّع، وهذين المعضلتين ليس من السهل تجنبهما إلا بوعي من الرأسمالي نفسه، وإدراكه العميق لحقيقة السوق، وأن يكون على قناعة أن إفراطه سواء في الإنتاج أو في استخدام الآلات دون اليد العاملة البشرية، لن يعود إلا بالضرر على المجتمع سواء عمالا كانوا أو منتجين، **فنوعية ما يتم استهلاكه ستحدد بالضرورة نوعية الإنتاج**، فلو تم استهلاك الآلات، فهذا يعني أننا سننتج عمالا آليين عوضا عن البشر، بينما الشريحة التي كانت تشغل طبقة العمال، ستنخفض رُتبتها الاجتماعية إلى أقل من عامل، وهي بالتأكيد لن تكون سوى البطالة، وبما أن الآلة لا تستهلك شيئا مما تسهم في إنتاجه سوى الطاقة، فإنه قد يظهر فائض في المنتوجات، كون شريحة كبيرة من اليد العاملة التي كانت تسهم في الاستهلاك، قد تم استبدالها بالآلة، وبما أن الآلة لا تحتاج لمال ولا غذاء، فهذا يعني أيضا انخفاض كلفة ما سينتجه الرأسمالي، مما يوفر عليه نسبة كبيرة من التكلفة، وهنا يحدث اختلال في التوازن الاجتماعي، لا يمكن غض الطرف عنه ببساطة، وهو تراكم الثروة في طبقة اجتماعية معينة، وهذا يرخي بظلاله على الاقتصاد عموما، فمع انخفاض الاستهلاك بسبب نقص العاملين وارتفاع نسبة العاطلين، يصبح هناك فائض كبير من الإنتاج، وهذا ما دفع بعض المفكرين مثل "ماركس" إلى القول: بأن "الإمبريالية هي المصير الحتمي للرأسمالية" أي أن السوق الخارجي هو المخرج من معضلة صعوبة تصريف فائض الإنتاج، فلم يكن توجه العالم الغربي نحو المستعمرات سوى هروبا واضحا من المشكل الداخلي، وهو جشع الرأسمالية عموما، بل إن حتى قانون المنافسة المعول عليه لموازنة السوق كما تنص عليه فلسفة أدم سميث، كان هو أكبر عنصر محفز لهذا الوضع، فالمنافسة لا تزيد من نسبة المعروض الذي من المفترض أن يتسبب في خفض الأسعار، وإنما ستساهم في تطوير أساليب أسرع وأرخص في الإنتاج، والاجتهاد في تطوير آلات العمل، وهذا لا يصب في مصلحة العامل. وحتى لو فرضنا أن الأسعار انخفضت أو بقيت على حالها، فستبقى دائما تفوق مقدرة المستهلك، الذي لم يعد يجد عملا أو أن أجره انخفض بسبب أن التوسع في استخدام الآلات خلق نوعا من الفائض في اليد العاملة، وهنا سيكون من المحال عدم التفكير في الشبح الذي حذر منه "جون هوبسون" الذي ذكره في

كتابه "الإمبريالية" سنة 1900، وهي معضلة تصريف فائض الإنتاج أي "المحاولة التي يقوم بها كبار الذين يتحكمون في الصناعة، لتوسيع المجرى الذي ينساب فيه فائض ثروتهم، عن طريق البحث عن أسواق أجنبية واستثمارات أجنبية، تستوعب ما لا يستطيعون استخدامه في بلدهم من البضائع ورأس المال"[124] وكما هو واضح فالأمر لا يقتصر على فائض الإنتاج فقط، وإنما أيضا يشمل حتى فائض رأس المال، الذي لن يكون من المنطقي تصريفه من خلال خلق أوراش إنتاجية جديدة، في ظل وجود فائض من المنتجات التي لن يستطيع الطلب امتصاصها، نظرا لوجود أحوال اجتماعي قاسية، ولهذا لن يكون هناك حل سوى التوسع لخلق سوق جديدة، حيث إن أحد وزراء فرنسا سنة 1885 صرح بالقول "إن ما تفتقر إليه صناعتنا وما تفتقر إليه أكثر فأكثر، هو الأسواق" وفي سنة 1926 قال الدكتور شاخت رئيس البنك المركزي الألماني آن ذاك "إن الصراع على المواد الخام يلعب أهم دور في السياسة العالمية، بل ودورا أعظم مما كان يلعبه قبل الحرب، والحل الوحيد أمام ألمانية هو الاستحواذ على مستعمرات"[125] فهذه اللحظات التاريخية، أبرزت ما مدى قوة الدوافع الاقتصادية للدفع بالدول نحو التوسع والاستعمار، وهذه الدوافع لم تتغير حتى وقتنا الحاضر، حيث نشهد نوعا أخر من الاستعمار ونوعا جديدا من المستعمرات، حيث إن الامتدادات الأيديولوجية أصبحت تحل محل التوسع العسكري، وكذلك دعم الحكومات الديكتاتورية في الدول الضعيفة والنامية، من أجل خدمة مصالح الدول الكبرى، حيث يتم السيطرة على خيرات هذه البلدان من المادة الخام، وإغراقها بالمنتجات الغربية للتصبح تلك الدول الضعيفة تعتمد اعتمادا كليا على الدول القوية. وتعمل التبعية الأيديولوجية نفس العمل، حيث يتم إضعاف الدول التي لديها الإمكانيات الكافية لتصبح قوي، والتي كانت قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي في عدة مجالات، لجعلها تعتمد بشكل كلي على ما تنتجه دول الغرب. فعلى سبيل المثال هناك حرب اقتصادية شعواء على مجال بدور الزراعة، لدرجة انه تم تعديل هذه الحبوب لكي لا يتم إعادة استخدمها بعد استخراجها من الثمار، والغرض من ذلك احتكار المنتج وتكريس التبعية الاقتصادية في

---

124 كتاب قادة الفكر الاقتصادي ص 225

125 كتاب قادة الفكر الاقتصادي ص 229

هذا القطاع، بل إن فكرة التجارة الحرة تعود دوافعها لنفس معضلة تصريف الإنتاج، فقد كانت بريطانية أول من تبنتها في أواخر القرن 18، وفي القرن 19 زاد اقتناع البريطانيين بأن تكلفة الاستعمار أعلى بكثير مما يتم جنيه، من استغلال المستعمرات، والسبب في ذلك هو أن الاحتلال الفعلي يفرض على الدولة المستعمرة بذل مجهود كبير في تغيير ثقافة الشعوب، وخلق بيئة مناسبة لعيش المستوطنين الجدد والرأسماليين، وبالتالي فهي مضطرة لبناء المدارس من، أجل تغيير الثقافة وجعل المجتمع قابل لتقبل الاحتلال والتعايش مع المستعمر. وأما بناء الطرق والبنية التحتية فهي لخدمة الحركة الاقتصادية وبناء المسارح والملاهي والحدائق، لجعل البيئة مناسبة للاستيطان. وقد واجهت فرنسا نفس المشاكل قبل أن يتم طردها من إفريقيا، مما جعلها تطالب بعض الدول الإفريقية بثمن المدارس وسكك الحديد والمصانع التي أنشأتها، وهذا منطق استعماري مثير للاشمئزاز أكثر منه للسخرية.

وهذا ما دفع الدول الكبرى لتغيير أساليبها، والتحول للإمبريالية الجديدة والتي يكون أساسها الاقتصاد والثقافة، متسترة بمبادئ حرية التجارة والتبادل التجاري والسياحة، لأن هذه الوسائل أرخص تكلفة ولا تتطلب شن حروب، لكن رغم اقتناع الدول بمبدأ التجارة الحرة إلا أنهم ما يزالون يعانون من نفس الإشكال، وهو فائض الإنتاج، فأسعار النفط ما تزال تحت الضغط منذ سنة 2014، بسبب تنافس الدول المنتجة على حصص السوق، وسعيها من أجل توسيع رقعة توزيعها. ومن المثير للسخرية، أن الدول المنتجة تسعى إلى تسوية فيما بينها من أجل خفض الإنتاج لكي ترتفع الأسعار، وهذا يطرح تسؤلا كبيرا، بل تساؤلات كبرى، أولها أليست هذه هي التجارة الحرة التي تعتمد على مبدأ العرض والطلب؟ أليس علينا أن نترك السوق يوازن نفسه؟ ألم يكن المنظرون للنظام الرأسمالي، يبشرون الناس بانخفاض الأسعار في ظل التنافسية وتحصيل المنفعة الخاصة وارتفاع نسبة المعروض؟ أليس قرار خفض الإنتاج مؤامرة على المستهلك وفعل لا أخلاقي، كونه تلاعب بالسوق؟ أليس هذا يعد احتكارا؟ وأين الحرية والرفاهية التي بشروا بها العالم، إن كانوا سيتحكمون في العرض والطلب من أجل رفع الأسعار، وخلق قيمة غير واقعية في السوق؟

إن المثال الذي حدث مع النفط، لدليل واضح على أن العالم الرأسمالي شديد التناقض، ويتجه نحو سياسة أكثر استبدادا واستغلالا للشعوب، وأن الإنسانية لم يعد لها حضور بين الساسة والمفكرين، فقد أصبحت سلطة المال هي كل شيء، وعندما تتزاوج سلطة المال بسلطة السياسة والقانون، لن يكون هناك سوى الاستبداد كنتيجة حتمية. إنه عالم بدون قيم ولا مبادئ ثابتة، وفي عصر أصبح فيه العالم كله قرية واحدة، لم يعد هناك مكان أخر ليتم التوسع فيه، فقد تم إغراقه بأكمله بالمنتجات، إلا إذا قيل بغزو الفضاء فهو المكان الوحيد الذي لم نصدر له منتجاتنا، وهو قول إذا قيل فسيكون نكتة العصر.

إن من الطبيعي أن نقع في هذه الأزمات، بما أننا في عالم لا أخلاقي ولا عقلاني، يستمد مشروعيته من منطق القوة ولا يعترف بحق الضعيف في العيش. ومما يؤسف له أن كثيرا من هذه البلدان التي تسعى إلى التوسع وتدعي الأحقية في ذلك، تضم في داخل مجتمعها شريحة عريضة من الفقراء والمعطلين، وشريحة عريضة من الشباب الغير قادرين على العيش حياة طبيعية وتأسيس أسرة، ومن المضحك أيضا، أن بعض الدول تتهم القطاع الغير مهيكل وأصحاب البضائع المقلدة، بالتسبب في إغراق الأسواق، في حين أن هذه الظواهر طبيعية، وليست سوى رد فعل من المجتمع في محاولة يائسة منه لتقليص الفوارق الاجتماعية والتخفيف من سطوة الاحتكار، وخلق اقتصاد وسوق خاصة بالفقراء ومتوسطو الدخل، وفي نفس الوق خلق متنفس للتخفيف من حدة البطالة المتفشية، رغم أننا لا ننكر ما تسببه هذه البضائع من ضرر، سواء على صحة الفرد أحيانا أو على مستوى الاقتصادي أحيانا أخرى، ولكن في هذه البيئة يمكن اعتبار هذه الظاهرة بأنها ظاهرة موازنة، ظهرت لتوازن الخلل الذي وقع في المجتمع جراء اختلال في توزيع الثروة العامة. وأيضا انتشار ظاهرة السرقة في هذه الحال، هي أيضا من الظواهر الموازنة، فهي نوع من أنواع إعادة توزيع للثروة، لكن بشكل غير شرعي وغير قانوني ولا أخلاقي، وهي بهذا الشكل، ظاهرة متولدة عن عدم العدل في توزيع الثروة العامة.

فمن الواجب أن نصف الواقع كما هو بآفاته وظواهره المتولد في الحقيقة، وأنه لكل فعل رد فعل، وإدراك هذه الظواهر هو ما يسهل علينا حلها، فلابد للرأسمالي من استيعاب هذه الحقائق، فكما آمن الاقتصاديون الرومنسيون بأن الرأسمالية تخلق لنفسها السوق، فيجب

أن يؤمنوا أيضا أنها تخلق لنفسها المشاكل، بعيدا عن المدح الكاذب والتظاهر بالقوة التي لا تتعدى كونها مساحيق تجميل زائفة، فلابد من الغوص في القاع للوقوف على حقيقة الكدر الذي يحتويه، ثم نبدأ بتنظيفه حتى نستطيع رؤية صفاء المياه على السطح من جديد، وما نقترحه هنا من حلول ليس سوى نهج من هذا المعنى، فإصلاح القاع الذي يتمثل في تعزيز قوة استهلاك الفرد، هو الحل لأغلب المشاكل وليس كلها بطبيعة الحال، ولهذا نرى أن البطالة الناجمة عن الإفراط في استخدام الآلات والتطور التقني والتكنولوجي، لا يمكن حله إلا بدعم اليد العاملة، وذلك بفرض نسبة عمالة ثابتة على أرباب المصانع والمنتجين، مع الحفاظ على حقهم في تطوير قدرتهم الإنتاجية، بالإضافة إلى خلق مهن جديدة تواكب هذا التطور التكنولوجي، وتطوير المدارس والمعاهد على هذا الأساس، لتخريج جيل تتلاءم معارفه ومهارته مع التحديات التي يمكن أن يواجهها العامل في المستقبل، مما يتطلب مهارة خاصة تجعله قادرا على إيجاد عمل في تلك الظروف، وإن كان هذا الأمر الأخير بدوره سيصبح هو أيضا سببا في زيادة الإنتاج، لأن الأفراد في ظل ندرة العمل قد يلجؤون للمشاريع الخاصة، مما يعرضهم للإفلاس في ظل فائض الإنتاج، وهذا سيفتح الباب أمام الكثير من الآفات الاجتماعية ومظاهر الانحراف. إلا أنه من الأفضل للأفراد في المستقبل أن يشمل تعليمهم مجالات ومهارات متعددة تجعل من إمكانية حصولهم على العمل أكبر، وتعويض فاقدي الشغل بسبب هذا التوجه في تطوير آليات الإنتاج، حتى يحدث هناك توازن بين الإنتاج والاستهلاك، وإعطاء الفرصة للمعطلين للعيش بكرامة وبصورة إنسانية، كما أنه لابد من إعادة النظر في سياسة تشغيل المرأة، والتي يتم على أساسها الالتزام بتخصيص نسبة من الوظائف ومناصب الشغل للنساء، فلطالما كانت نسبة الوظائف محدودة، وبعد أن كان المجتمع قادرا على تحقيق نسبة معقولة من التوظيف مما أسهم في نموه الاقتصادي، جاء عصر الثورة الصناعية التي جعلت الرجل -بما أنه كان هو من يشغل أغلب مناصب الشغل- يدخل في صراع مع الآلة على تلك المناصب المحدودة، ولطالما كان الصراع غير متكافئ والرجل هو الخاسر فيه، وفي العصر الحالي أصبحنا نعيش وضعا أسواء حيث ومع تخصيص نسبة من الوظائف للنساء، تحول الصراع على الوظائف المحدودة إلى صراع ثلاثي بين الآلة والرجل والمرأة، والواقع يشير أن الرجل مايزال هو الخاسر في هذه

المعركة، وهذا لا شك أن له أثار سلبية على النظام الاجتماعي والاقتصادي، فلطالما كان الرجل يلعب دورا هاما في توزيع الثروة الاجتماعية العامة، نظرا لكثرة مسؤولياته الاجتماعية، وقوة دوافعه النفسية التي تحفزه على المخاطرة من أجل تحسين أوضاعه المالية، لكن الواقع المعاصر يشير إلى عكس ذلك، فقد أصبح يتجه شيئا فشيئا إلى تفقير الرجال وإغناء النساء، مما يعني اننا نشهد انقلابا في شكل توزيع الثروة العامة، وانقلابا في نمط الاستهلاك، خاصة مع انخفاض وثيرة الزواج بسبب عطالة الرجال.

وبالجملة فإن المغزى من هذا الطرح هو تجنب خلق الاختلال في التوازن الاجتماعي، فيما ينبغي أن يكون شعارا للمجتمع الإنساني وهو **"عش وسعى لجعل غيرك يعيش"**، فشرائح المجتمع ليست منفصلة عن بعضها وإنما يكمل بعضها بعضا في نظام متوازن، كما أنه لا ينبغي اعتبار الفقراء فئة غير مرغوب فيها، فبدون الفقير لن يكون هناك غني، ولولا وجود الغني لما كان هناك تجارة ولا عمل، ولا نعني بهذا أن الفقير لابد أن يبقى فقيرا والغني يجب أن يزداد غنى، وإنما لابد وأن تكون الفرص متاحة للجميع على حد سواء، **فالحياة تداول بين الناس**، ولا يجب أن تقتصر على فئة دون فئة، أو نخص فئة بامتيازات دون غيرها، وإنما نعطي الفقير الفرصة ليغتني ونوفر له إمكانيات ذلك من وسائل ومعرفة وتعليم وتدريب، وهذا الأمر يزيد من إثراء المجتمع ويزيد في رقيه وتطوره وتقدمه.

ب-الاستهلاك الشخصي: وهو ذلك النوع من الاستهلاك الذي يمارسه كل فرد فينا، ليلبي متطلبات عيشه اليومية، ولتلبية حاجاته المتعلقة بالرفاهية، وهو إتلاف لمنفعة الشيء، بحيث تصبح هناك حاجة لاستهلاك غيره مرة أخرى. إضافة لذلك فإن الاستهلاك محفز للإنتاج، لأنه ينبع من الحاجة، وبما أن الحاجة للاستهلاك هي محفز لإنتاج ما يُرغب في استهلاكه، فإنها محفز أيضا لابتكار الوسائل التي تعين على إنتاج ما يراد استهلاكه، بمعنى أخر أن الاستهلاك الشخصي، هو المحفز الأساسي للاستهلاك الإنتاجي أو الصناعي وللإنتاج جملة، سواء إنتاج الآلات أو المنتجات. وبالتالي فهو أساس الاقتصاد برمته، فالحاجة للسرعة كمهيج خارجي غذت الرغبة في استهلاك ما هو أسرع، وهذه الرغبة كانت دافعا لابتكار السيارات والآلات، ولما أصبحت الحاجة إلى استهلاك السيارة أكبر ظهرت الحاجة لصناعتها بشكل أسرع، وهو ما دفع إلى ابتكار الآلات بشكل أكبر.

وهكذا يظهر بشكل واضح أن الدافع الرئيسي هو الاستهلاك الشخصي والدوافع الفردية، ومن أجل هذا المعطى الذي ظهر لنا، فإننا نجعل دعم المستهلك وتعزيز قدرته الشرائية، هي الفكرة الأساس لدعم النمو الاقتصادي، وبعكس ما تلجأ له النظم الرأسمالية من أساليب إغواء واستثارة وتهييج للغرائز، وتجميل الأشياء التي لا قيمة لها وخلق قيمة وهمية من لا قيمة، وجعل الأفراد أكثر شراهة واندفاعا نحو الاستهلاك الغير متوازن، وربما يُلجأ لأساليب أكثر تطرفا كالتلاعب بالهرمونات وافرازات المخ والأعصاب، بإضافة مواد كيمائية فيما نستهلكه، فلا ندري! فالرأسمالية مجنونة بحب المال والسيطرة. وبعكس كل ذلك أحاول من خلال اعتماد الاستهلاك كأصل لظاهرة الاقتصاد، طرح توجه مغاير تماما يأخذ بالاعتبار الإطار الأخلاقي والإنساني، الذي يجب أن يَحُدَّ من انحراف الظاهرة الاقتصادية، ولهذا أرى أن دعم الشريحة المستهلكة هي الطريقة الأفضل في الحفاظ على استمرارية الاقتصاد بشكل متوازن، فلا يمكن الحفاظ على الاقتصاد مستقرا، إلا من خلال الحفاظ على دوران المال بين شرائح المجتمع بطريقة عادلة، فالحلقة المفقودة في عملية دوران المال، سببها تكدس ثروات طائلة في يد فئة قليلة من المجتمع وهم الأغنياء، والسبب أن الغني لا يستطيع صرف كل ما لديه من الثروة، فامتلاك الكثير من لمال لا يعني بالضرورة إمكانية صرفه، وبالتالي يظل فائض كبير من المال المكدس في طبقة دون أخرى، دون أن يتم استغلاله أو تشغيله لخلق فرص شغل للشرائح المعطلة. وبالتالي تبقى هناك حلقة مفقودة في عملية دوران المال، وهذ الاكتناز للمال سيرفع من مستوى عيش الأغنياء، وهم بدورهم سيرفعون مستوى تكلفة المعيشة بسبب قدرتهم الشرائية والاستهلاكية، مما يحدث ارتفاعا وهميا في نسبة الطلب أو الاستهلاك، وهذا الارتفاع الوهمي في تكلفة المعيشة يتسبب فيه أيضا أموال المهاجرين والجاليات، سواء كانت مرسلة إلى العائلات أو تصرف كمصاريف أثناء الإجازات والعطل، خاصة تلك الأموال التي يكون معامل صرفها كبيرا، وهو نفس الأمر الذي تتسبب فيه السياحة، وهو ما يسهم في رفع تكلفة المعيشة، ويعطي معطيات وهمية بارتفاع نسبة دخل الفرد، وارتفاع نسبة قدرته الاستهلاكية. ولهذا فإن الفقير والعاطل وفئة عريضة من المجتمع، لن يستطيعوا مواكبة أو اللحاق بهذه التغيرات الاقتصادية، خاصة وأن الحاجيات والمتطلبات الضرورية للعيش تتغير، ويتغير مستواها

بتغير نمط العيش في المجتمع بين فترة وأخرى، فقد كانت السيارة مثلا تعتبر وسيلة من وسائل الرفاهية، لكنها مع الوقت أصبحت ضرورة، وهذا التغيُّر يزيد من إبراز ضعاف القدرة الاستهلاكية للشريحة الفقيرة.

وللخروج من هذا المأزق لا مفر من الدعم المباشر لهذه الفئة التي تمثل قاعدة الهرم الاقتصادي، فتقوية قدرتها على الاستهلاك سيضمن المحافظة على وثيرة الإنتاج مستقرة، وبالتالي استقرار الأرباح، ولهذا يكون من الضروري وجود صندوق للتكافل الاجتماعي، من أجل تطبيق هذه الاستراتيجية، ويكون الغرض منه خلق علاقة تكافلية بين الأغنياء والفقراء، ويلعب الصندوق فيها دور الوسيط والموزع، أي أنه سيتم أخذ الأموال من الأغنياء بنسبة معينة من ثرواتهم على شكل أعطيات سنوية أو هبات، وتتم إعادة توزيعها كإعانات على الفقراء والعاطلين من أجل تعزيز قدرتهم على الاستهلاك، وهذه العملية بحد ذاتها ليست سوى سدا لتلك الثغرة الموجودة في عملية دوران المال، التي يتسبب فيها تكدس المال في يد الطبقة الغنية، فالادخار الإجباري الذي يمارسه الأغنياء، نظرا لأن ثرواتهم تفوق قدرتهم على الاستهلاك، يعد بحد ذاته احتكارا، وهذا يتسبب في شح المال المتداول بين الناس في السوق، مما يرفع من قيمته في مقابل المجهود المبذول لكسبه، لأن هذا الاحتكار خلق ندرة وهمية للمال، وبالتالي فإن أخذ نصيب ولو ضئيل من الأموال المدخرة والمكتنزة عند الأغنياء وإعادة توزيعها على الفئات الفقيرة والمعطلة، سيسهم في إكمال المال لدورته الطبيعية مما سيحدث نوعا من التوازن بين قيمة المال والمجهود، وبين الاستهلاك والإنتاج.

فإن قيل: إن أخذ هذه الأعطيات باستمرار وبدون أي فوائد، قد يسهم في تقليص ثروة الأغنياء، ويتسبب في إضعاف قدرتهم على الاستهلاك أو أنه قد يتسبب في فقدان نسبة كبيرة من فائض رأس المال، الذي كان من الممكن أن يسهم في خلق قوة إنتاجية إضافية، مما يعني توفير وظائف جديدة بالتبعية.

أقول: إنه لا يجب استهداف الأموال الثابتة، أي تلك الأموال التي تمثل مدخرات أو أموال احتياطية، يتم استخدامها كمصاريف في وقت الحاجة، ولا تصل نبالغها إلى حد الثراء، وإنما

يمكن الاقتصار على الأموال التي تتزايد، أي أن أصحابها يُضفون على تلك الأموال المحتكرة مداخيل أخرى إضافية مما يزيد من تكدسها، فالهدف كما قلنا هو ليس أخذ الأموال بنفس ذلك المفهوم للضرائب، وإنما الهدف من هذه العملية إحداث نظام اجتماعي واقتصادي تكافلي وإنساني بالدرجة الأولى، وأيضا تعزيز القدرة الشرائية والاستهلاكية للفقراء والمعطلين وحتى دوي الاحتياجات والعجزة واليتامى والأرامل، وغيرهم من الذين يحتاجون لهذه الأعطيات، ليستمرو في الحياة بشكل طبيعي. فمشكلة البطالة والفقر ليست في كون هذه الفئة لا تنتج، ولكن إن ما يسبب الركود فعلا هو في كون هذه الفئة لا تستهلك، لأنه ليس لها القدرة على ذلك، أي أن لدينا شريحة واسعة من الناس غير قادرة على مسايرة المستوى المعيشي الأخذ في التطور، ومع ضعف الاستهلاك يتكدس الإنتاج بصورة تراكمية، إلى أن يتسبب في اتساع قاعدة الفقر والبطالة، لهذا فالحل هو تقوية الاستهلاك والزيادة في نسب المستهلكين قدر المستطاع، لدعم الإنتاج الذي بدوره سيحقق أرباحا تستثمر فيما بعد لخلق مناصب شغل، وبالتالي عوض ذلك الأسلوب التقليدي الخاطئ المتمثل في دعم الاقتصاد من القمة، ومن خلال تقديم الدعم والتسهيلات للمنتجين والمنعشين، أو التشجيع على الاستثمار مباشرة، والذي برهنة التجربة على أنه عقيم في بيئة اجتماعية يعشش فيها الفقر، فإننا بدلا عن ذلك ندعم أساس الاقتصاد ونقوي قاعدته التي يعتمد عليها وهي الاستهلاك، عوض دعم القمة، أي أنه دعم للفقراء وفي نفس الوقت هو ضخ لأموال كثيرة في السوق لدعم الإنتاج بطريقة غير مباشرة، بل إن هذه الأعطيات ستكون بمثابة تمويلات أولية لأنشطة يمكن أن تتشكل كمشاريع مدرة للدخل، تعزز من النمو الاقتصادي، فكثير من الشباب العاطل قد تكون له أفكار منتجة، لكن وبسبب الفقر لا يجد ما ينفقه من أجل تحقيق هذه الأفكار، وكما هو معلوم وقد بيناه سابقا، بأن الإنتاج لابد وأن يسبقه الاستهلاك أولا، فلا يمكن أن يُصنع شيء من لا شيء أو أن يبتكر شيء بدون الوسائل المناسبة لذلك.

فإن قيل إنه ليس من المنطقي أن يتم إعطاء المال بالمجان، لأفراد لا يفعلون شيئا، وأن هذا تضييع للمال. أقول: إن هذا تصور خاطئ وهو من مخلفات البيئة اللاإنسانية التي خلقتها جشاعة الرأسمالية، ولكن الحقيقة هي أن أخذ نسبة مقدرة من الأموال المدخرة لدى

الأغنياء، وإعطائها للفقراء هو عبارة عن عملية إعادة ضبط وتوازن للثروة الجماعية، فمفهوم الثروة الجماعية هو أكبر بكثير من ميزانية الدولة، بل هو كل ما يدخل في ملك أي فرد في المجتمع أو يحصله كربح أو كأجر، والسبب في وجود الفقر أو البطالة أو الاختلال في توازن هذه الثروة عموما، هو عدم توزعها بطريقة عادلة ومتساوية، وهذا انحراف في القوانين الطبيعية التي تجعل من البشر متساوين في الفرص، فكما أن قوانين الطبيعة قد تنحرف فيولد طفل بعيوب خلقية، أو يولد طفل خنثى، أو تنحرف الطبيعة فلا تمطر السماء فيتسبب ذلك في الجفاف، أو تنحرف فتمطر بشدة فتحدث أعاصير و فيضانات، أو تنحرف قوانين الطبيعة فتظهر أمراض تهدد الحياة البشرية، فهذه كلها مظاهر للانحراف القوانين الطبيعية ، ويتوجب على البشر التعامل معها وإصلاح مخلفاتها كي نستمر في الحياة بشكل متوازن ومستقر، لكن أيضا قد تكون انحرافات الطبيعة سببا في ظهور الجمال، أو سببا في خلق التوازن، أو سببا في الكشف عن ثروات ومنافع جديدة، وكل هذا ندركه نحن البشر ونحاول استغلال ما يمكن استغلاله. وقوانين الاقتصاد لا تختلف عن هذا، فاختلال التوازن في توزيع الثروة الجماعية، هو راجع بالأساس إلى ذلك الانحراف أو لنقل التفاوت في القدرات والإمكانيات الذي يطال البشر، فليس كل الناس قادرون على تحقيق الثروة، وليس كل الناس مقدر لهم أن يكونوا أغنياء، وليس كل الناس يولدون اذكياء، وليس كل الناس يولدون في بيئة تمكنهم من جني الثروة، وليس كل الناس بإمكانهم أن يجدوا وظيفة، فهذا التفاوت في الطبيعة البشرية، هو منبع ذلك الاختلال الحاصل في توازن توزيع الثروة الجماعية، وهذا منطقي وطبيعي. ومن وجهة نظر أخرى، فإن هذا الاختلاف هو ما يخلق التوازن بين البشر ليتشكل هناك نوعان من الناس، نوع دوره الاستهلاك، ونوع أخر دوره الإنتاج.

ولهذا فإن واجبنا كبشر إنسانيون أن نحافظ على هذا التوازن، فقد لا نستطيع من باب ضمان الحرية لكل الأفراد، أن نمنع الغني من أن يزداد غنى، فمن حق كل فرد أن يصبح غنيا، كما أننا لا نستطيع أن نجعل كل أفراد في المجتمع أغنياء، وإلا لاختل التوازن، ولكننا نستطيع أن نحدث توازنا بين الفئتين بحيث يكون كل فرد قادرا على العيش، وقادرا على تحصيل مصلحته ومنفعته الذاتية دون الخوف من الجوع أو الفقر، فبغض النظر عن

السياسات التي تتعمد افقار المجتمع، فإن الفقر ظاهرة طبيعية وأصلية وكذلك البطالة، فمن المستحيل أن يوجد مجتمع كل أفراده منتجون، وليس فيهم عاطل أو فقير أو عاجز أو محتاج، وبالتالي فإن الفئة الغير منتجة ودعنا نسميها بالفئة السلبية، وجودها يكون له دور هو خلق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، فحتى لو لم يكن لدينا هناك عاطلون، فسيكون لدينا عجزة ويتامى وأرامل، وأصحاب احتياجات خاصة وأمراض مزمنة، وغير ذلك الكثير من الأفراد الذين لا يستطيعون الإنتاج، ولكن سيسهمون وبشكل كبير في عملية استهلاك فائض الإنتاج، مما قد يغني من اللجوء إلى التوسع والاستعمار، بل إنه حتى لو لم يكن هناك فقراء وعاطلون لسعينا لإيجادهم، لأنه في حالة وجود فائض في الإنتاج، لن يكون هناك حل لخفض هذا الإنتاج، إلا من خلال تسريح العاملين، وبالتالي إيجاد شريحة تكون مهمتها الاستهلاك، لكن لن تكون قادرة على ذلك إن لم تمتلك الإمكانيات، وهذا ما سيتوفر لها من خلال صندوق التكافل الاجتماعي.

كما أن وجود الفقراء والعاطلون في المجتمع، هو اختبار لإنسانيتنا واختبار لطبيعتنا الاجتماعي، وقدرتنا على إخراج أجمل ما فينا كبشر من تعاطف والتعاون وتضامن، لأن البشر صورة من بعضهم البعض، وهذا يجعل من معاناة بعضنا محفزا لنا على التأمل في ضعفنا، وفي واجباتنا اتجاه أنفسنا، فالفقراء والعاطلون والمحتاجون في المجتمع، كالناقة التي خرجت في قوم النبي "صالح"، وفي أيدينا إما أن نعقرها فنُخرج أسوء ما فينا ونستحق العواقب التي ستترتب بعدها، أو نُحسن إليها فنُخرج أجمل فينا فنعيش في سلم وتوازن. فليس من الإنسانية إقصاء فئة اجتماعية وعدم الرأفة بالمحتاجين، في حين أننا نعلم بوجود ثروات هائلة غير مستخدمة، فضياع المال ليس في كونه يعطى بدون مقابل، وإنما في كونه مكدس ومعطل عن الدوران والتداول في عجلة الاقتصاد، سواء بالاستهلاك أو بالإنتاج[126] ثم إن ما سيعطيه الغني هو واجب أخلاقي اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، فالمجتمع قد أسهم في جعله غنيا، وهو ملتزم من خلال نظامه بحمايته وحماية أمواله، لذا فإن له الحق في

[126] {ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ۚ وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ۚ واتقوا الله ۖ إن الله شديد العقاب} القرآن الكريم سورة الحشر الآية 7

نصيب من ثروته كنوع من المساهمة في استقرار هذا النظام وتوازن المجتمع الذي تشكلت ثروته فيه، لأنه كلما زادت الثروة الجماعية زادت استفادت الغني والطبقة المنتجة، فتزيد معها إمكانية استقرار المشاريع والمكاسب واستمرارها. وبالتالي فهي منفعة متبادلة بين الفرد والمجتمع، بناء على عقد تلقائي يحدد لكل طرف حقوقا وواجبات، تعمل على امتصاص تلك المشاعر السلبية من أحقاد وضغائن بين الطبقات الاجتماعية، وتُضْعف ذلك الإحساس بالظلم والاغتراب الذي يعتري الطبقة الفقيرة، والذي قد يتراكم في نفوس الناس إلى أن يتسبب في كثير من الأحيان بثورة اجتماعية وحدوث صدامات وانفلاتات داخل المجتمع، ولكن عندما يدرك الفقير أن هناك نوع من التكافل والتضامن من طرف الغني، ستزول تلك الأحقاد ويصبح المجتمع أكثر انسجاما، وسيكون هناك نوع من الوعي في الطبقة الفقيرة أن غنى الأغنياء سيعود نفعه على الفقراء أيضا، ويعزز من إدراك المسؤولية والمصلحة الاجتماعية العامة التي يحققها النظام، وبالتالي سينشأ لدينا مجتمع تسود فيه فكرة أن القوي يكون في عون الضعيف، وأنه ليس من الضروري أن تكون قويا ليكون لك الحق في العيش، وإنما حاول أن تكون قويا لتساهم في جعل غيرك يعيش وليصبح بدوره قويا، **فالفكر الإنساني يكون أكثر إبداعية حينما يستشعر مسؤولية الانتماء.**

إن من شأن فكرة تعزيز الاستهلاك عن طريق الدعم المباشر للأفراد، جعل من تلك الأموال عاملا مشجعا لكثير من الأفراد على إنشاء أسرة، وكما هو معلوم فإن الأسرة هي النواة الأساسية في البناء الاجتماعي بجميع مجالاته، ومن ضمنها الاقتصاد، فالأسرة تتطلب لها قوة استهلاكية أكبر من الفرد الواحد، أو أفراد في علاقات خارج إطار الزواج، فشتان بين مصاريف مؤسسة، ومصاريف نزوات عابرة، بل إنه حتى على مستوى الاقتراض من البنوك، نجد أن أغلب المقترضين هم الفئة التي يتحملون مسؤولية أسرهم، والأسرة ليست دافعا للاستهلاك فقط، بل هي أيضا دافع للإنتاج، فكلما كان للإنسان الدوافع المناسبة للعمل فإنه لابد وأن يبذل أقصى ما لديه. ولهذا فإن اعتراض البعض على هذا الطرح بالقول: إن توزيع أموال مجانية على الأفراد سيشجعهم على الكسل، وسيفضلون عدم العمل، هو اعتراض خاطئ تماما، لأن الدوافع التي تحفز الإنسان إلى الرقي بمكانته الاجتماعية، وتحسين مستواه المعيشي أكبر بكثير، فلو كان يصدق هذا الاعتراض لصدق

على الأغنياء، الذين استطاعوا تحقيق ثروات ضخمة قد تساوي أحيانا ميزانية دولة أو مجموع دول، وتكفي لعيش عدة أجيال من أحفادهم، ومع ذلك فهؤلاء مستمرون ويعملون ومازالوا يلاحقون طموحاتهم ويستجيبون لدوافعهم النفسية، لكن قد يستدل أصحاب هذا الاعتراض بالقول، أننا نشاهد ظاهرة خمول الأفراد في واقع كثير من المجتمعات، التي تتبنى نظم الرعاية. لكن الحقيقة إن خمول الأفراد في هذه المجتمعات ليس سببه وجود نظام إعانة الفقراء والعاطلين، وإنما السبب هو نمط العيش، فكثير من المحللين والدارسين يغفلون عن الانتباه لتأثير نمط عيش المجتمعات، وأخذه بعين الاعتبار كعنصر مؤثر على الاقتصاد، فكما هو معلوم مما قررناه سابقا في دراسة الظواهر، بأن **السلوك البشري له أثار وتبعات وتتولد عنه ظواهر، وبالتالي فإن سلوك الفرد يخلف أثارا اقتصادية أيضا**، فانخفاض عدد الأسر والتي تنخفض معها بالتبعية نسبة المواليد، وهو ما يعني تضاؤل الاستهلاك، ويخلق أيضا مشكلا أخر وهو انخفاض نسبة الشباب، مما يعني أن كثيرا من العاملين الذين سيصلون لمرحلة الشيخوخة لن يكون هناك من يَخْلفهم، وهذا يترجم إلى انخفاض في الإنتاج والاستهلاك معا، وسيكون جحيما على الرأسمالي، لأن انخفاض نسبة يد العاملة وندرتها قد يرفع من قيمتها مما يقلص من الأرباح، ولو لجأ الرأس مالي للهروب من هذه المعضلة من خلال التوسع في استخدام الآلة، فهذا يعني أنه يسهم في مزيد من البطالة، والتي تولد بالضرورة مزيدا من الانخفاض في الاستهلاك، أي أن الرأسمالي لن يجد من يستهلك منتوجاته، وهذا طريق مستقيم نحو الإفلاس.

وكل هذه الظواهر تتوالد تباعا وبشكل متسلسل فقط انطلاقا من انخفاض أعداد الأسر والمواليد، وميل أفراد المجتمع إلى الخمول، وهو راجع إلى ذلك الانفتاح الذي تشهده هذه المجتمعات على صعيد العلاقات بين الجنسين، والسماح بظهور العلاقات خارج إطار الزواج سواء علاقات رضائية أو دعارة، خاصة مع شيوع ثقافة السياحة الجنسية، فتوفر هذه الأمور بشكل سهل، وأحيانا إن لم أقل غالبا بشكل مجاني، يخلق نوعا من الاكتفاء الذاتي للأفراد، وبالتالي فإنه تضعف تلك المهيجات والمحفزات الطبيعية، التي تدفع بالفرد لبذل مجهود من أجل تحسين مستواه المعيشي، وبالإضافة إلى هذا الاكتفاء الذاتي والحرية المطلقة والتي تتمتع بها المرأة كما الرجل، فإن الأنظمة الجديدة مكنت المرأة في سوق العمل

بدون قيود أو سياسات منظِّمة، وهذا أعطى استقلالية كبيرة للنساء، إلى جانب حريتها المطلقة في تلبية احتياجاتها الغريزية.

فأصبح لدينا أفراد مكتفون ذاتيا، وهذا الاكتفاء نتج عنه عزوف شامل عن الزواج، لأنه لم تعد له أهمية في نمط العيش الجديد، ومع اختفاء الزواج تختفي الأسرة وينخفض الاستهلاك، وبالتالي ينكمش الاقتصاد. وهذا شيء بديهي. فلولا أن قرد الشمبانزي الذي يقال عنه أنه أقرب المخلوقات للإنسان من حيث الذكاء، لولا أنه كان لا يعيش في بيئة له فيها مطلق الحرية ومكتفي ذاتيا، لكان ربما شكل اقتصادا ونظاما اجتماعيا، وأنشأ حضارة منذ زمن طويل. فإن قيل إن تلك الأعطيات قد ترفع من نسبة الرفاهية في المجتمع، وهذا سيجعل الأفراد مقبلون على التزاوج بشكل كبير، وبالتالي التكاثر فيتضخم عدد السكان وحينها سيحدث ما حذر منه "روبرت مالتوس" سنة 1798، وهو أن ارتفاع عدد السكان أمام محدودية الموارد سيجعلها تتناقص بالتدريج، فتصبح غير كافية لسد حاجيات السكان، وهذا ربما سيتسبب في انبعاث فكرة "هتلر" من جديد، ويشهد العالم حربا شعواء على الموارد ومساحة الأرض. أقول: إنه حتى لو كان الأمر كذلك، وكان هذا الاعتراض صحيحا: فإنه ليس من الإنسانية وليس من المعقول أن نترك الفقراء والعاطلين والمحتاجين يواجهون البؤس وقساوة الحياة بسبب هذا العذر، بالإضافة أن النمو الديمغرافي ولابد وأن يصحبه طفرة في الاستهلاك، خاصة إن كنا نطبق نظام التكافل الاجتماعي، وهذا سينعش قطاع الإنتاج ويحفزه نحو الإنتاج المكثف، بل إننا نستطيع التخفيف من تسارع ارتفاع نسبة عدد الأسر، من خلال تطبيق نظام تعدد الزوجات، الذي سيسمح بامتصاص فائض النساء بحيث تتقلص نسبة النساء العازبات، وهذا يعني أننا سنبطئ من وتيرة الزواج في المجتمع، فلو فرضنا أن لدينا أربعة رجال وأربع نساء وطبقنا نظام التعدد، فإن رجلا واحد سيتزوج أربعة نساء، وهذا يعني أن الثلاث رجال الأخرون سيتأخرون عن الزواج، وبالتالي فإن وتيرة تكوين الأسر لن تتوقف ولكنها ستتباطأ بصورة تدريجية، إلى أن تصل نسبة النساء إلى حالة من الندرة، مما سيجعل الطلب عليهن مرتفعا، ومن جهة أخرى فهذا سيسهم في خفض نسبة العنوسة في المجتمع، كما أنه سيصبح هناك إقبال على الأرامل والمطلقات وغيرهن، وهذا يفتح الباب أمام كفالة اليتامى وسيضمن لهم العيش في

وسط أسري طبيعي مما يقيهم خطر الانحراف، كما أن تعدد الزوجات سيسهم في خفض نسبة الفساد الأخلاقي، والذي لا يخفى علينا ما يتسبب فيه من أضرار كونه الراعي الرئيسي والبيئة الحاضنة لظاهرة العزوف عن الزواج. إلا أن تعدد الزوجات بهذه الوثيرة قد يوسع فارق السن بين الرجل والمرأة على المدى البعيد، فلو فرضنا أن متوسط سن الزواج في أحد المجتمعات هو 28 سنة للرجل و26 للمرأة، فإن التعدد سيسهم في تأخر متوسط سن الزواج لدى الرجال على المدى البعيد الى 30 سنة، بينما سيبدأ متوسط سن الزواج النساء بالنزول سنة بعد سنة، وهذا ما يتسبب في تولد ظاهرة التعجيل بزواج النساء، فينخفض متوسط سن زواجهن إلى سن مبكرة، وهذا قد يتم بصورة طبيعية وتلقائية. ولعل هذا ما يفسر ظاهرة زواج الصغيرة، أو ظاهرة حجز الفتاة للزواج منذ الصغر عند العرب قديما، ففي بيئة تعدد الزوجات يندر فيها النساء المتاحات للزواج، ليصبح هذا الأمر متوقعا، بل وعرفا اجتماعيا ضروريا، لكن ومع اتساع فارق السن بين الزوجين، فهناك احتمال بأن تتضاءل نسبة إمكانية التكاثر، ولا ننسى أن ندرة النساء في هذه البيئة سيعزز من مكانة المرأة ومن قيمتها الإنسانية، وفي نفس الوقت فإن النساء لن يعانين من ظاهرة البطالة، فبطالة المرأة الحقيقية ليست في كونها غير عاملة، وإنما في كونها لم تأسس أسرة.

فهذه طريقة طبيعية يمكن استخدامها في ضبط التوازن السكاني، كما يمكن تفعيل قانون تعدد الزوجات وتعطيله حسب الحاجة، ولعل هذا هو السبب في أن التعدد ليس واجبا في الشريعة الإسلامية، وإنما مباح فقط، أي أنه أمر اختياري، ولا ننسى أننا يمكن أيضا أن ننهج سياسة التحفيز في حالة أردنا أن نزيد من عدد السكان، وكذلك التوعية في حالة أردنا خفضها، فليس من المعقول وبسبب حجة النمو الديموغرافي، أن يتم تفقير المجتمع وحرمان فئة عريضة من الناس من العيش حياة طبيعية كباقي البشر، فحق العيش لابد وأن يكون مكفولا للمجتمع وليس حكرا على الأغنياء فقط، وبالتالي فإننا سنقلص بهذه الطريقة الفوارق الاجتماعية وندفع المجتمع لاستهلاك مظاهر القيم الأخلاقية والإنسانية، ليتشكل في النهاية مجتمع راق إنسانيا وحضاريا.

كما يمكن لصندوق التكافل أن يعمل كصندوق استثمار وتمويل في نفس الوقت، بحيث يتم تخصيص نصيب من هذه الأموال في احداث شراكة مع الأفراد الحاملين للمشاريع، وهذا سيمكن الصندوق من تنمية مداخيله المالية وتنوعها مما يقوي قدرته على التكافل لتشمل شرائح اجتماعية أكثر، بل ولإنجاز مشاريع تكافلية أخرى كمشاريع السكن الاجتماعي لغير القادرين بأجور رمزية، خاصة للمتزوجين العاطلين والفقراء والمحتاجين، وإنشاء دور للأيتام أو حتى إنشاء مشاريع كبرى تسهم في تنمية الاقتصاد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمع، وتسهم أيضا في تقليص نسبة البطالة، ومن شأن دخول الصندوق في شراكة مع الأفراد أن يمكن من تحصيل مداخيل ثابتة، على شكل نصيب معين من الأرباح، مما يعني مداخيل دائمة ومستمرة تسهم في ولوج الأفراد إلى سوق الشغل، عوض الصعوبات التي يوجهونها في القروض البنكية، والتهديد بالإفلاس الناجم عن تراكم الفوائد، فالصندوق سيكون عبارة عن هيئة اجتماعية مَوجهة من المجتمع إلى المجتمع، لهذا فلا يمكن أن ينخرط في معاملات فيها نوع من الاستغلال لأفراد المجتمع كالقروض الربوية، ولهذا فالصندوق هو ملك لكل المجتمع ولابد أن تُشْرف عليه هيئة شعبية، ويُرَاقب من فئة اجتماعية من المتخصصين، ومن أغنياء وسياسيين واقتصاديين ومن الطبقة الوسطى والفقيرة، لضمان توزيع الثروة المجتمعية بشكل عادل، ولهذا ينبغي أن يكون هذا الصندوق هيئة مستقلة بذاتها، تبني رؤيتها التخطيطية بصورة ذاتية ومستقلة عن أي توجيه سياسي، أو إداري من أي جهة كانت، ولا يدخل تحت الإدارة العامة للدولة ولا لأي جهة حكومية، فهو هيئة هدفها تحقيق المصلحة الاجتماعية فوق كل اعتبار، ومهما كانت الظروف.

ويمكن القول أن هذا الصندوق سيكون بمثابة ميزانية مستقلة خاصة بالشعب، مما يعني أنه سيشكل اقتصادا موازيا وهذا من شأنه أن يخفف عبء بعض النفقات عن الدولة، خاصة فيما يخص الجانب الاجتماعي، إلا أن الدولة لابد وأن تكون مساهمة فيه باعتبارها مؤسسة مجتمعية مهمتها ضمان استقرار المجتمع وحماية مصالحه، فكثير من الدول وبسبب ارتفاع نفقات الحكومات، تضطر للاقتراض من صندوق النقد الدولي أو الاقتراض من دول أجنبية، وهذا يجعلها عرضة للتبعية وربما حتى للاستعمار الاقتصادي أو حتى السياسي الغير مباشر، أو أن يفرض صندوق النقد شروطا مجحفة تدخل المجتمع في حالة

فقر مدقع، مما يخلف آفات اجتماعية كبيرة تتضرر فيها الدولة بشكل كبير، وقد يصل الأمر إلى درجة انعدام الاستقرار على جميع الأصعدة.

وقد تضطر بعض الدول رغبة منها في تعويض ارتفاع نسبة الإنفاق، بالانفتاح وبشكل مفرط على قطاع الترفيه والسياحة، وصرف أموال طائلة على المشاريع السياحية، وهذه المشاريع طبعا كما هو واضح، معدة للسياحة وليس لعامة الشعب، مما يعني أن المجتمع لن يستفيد منها بشكل كبير، خاصة إذا كانت قوة الاستهلاك في المجتمع ضعيفة إلى درجة الحضيض، بل إن الانفتاح على السياحة سيزيد من تضخم المشكل، كون السائحين لديهم قدرة شرائية أعلى من المجتمع الأصلي، أي أن السائحين سيسهمون في رفع تكلفة المعيشة على أبناء البلد، فهذه المشاريع لا تشبع الفقير، ولا يمكن التعويل عليها كمصادر دائمة لمداخيل الدولة، فهي ليست سوى بهرجة تسهم في إخفاء الواقع الحقيقي للمجتمع، كما أن عوائد السياحة لا تطال شريحة كبيرة من الفقراء، فالمستفيد الأكبر منها هم الرأسماليون أنفسهم، فهذه المشاريع أنشأت لهم لأنهم هم الفئة التي تمتلك قدرة استهلاكية كبيرة، وفي نفس الوقت هم من سيتفيدون من مداخيلها كونهم المستثمرون فيها، دون أن يطال شيء من ذلك الطبقات الأدنى. كما أن الانفتاح المفرط على السياحة يزيد من تعميق جراح المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالفساد الأخلاقي، فالسياحة تتطلب توفير أماكن الترفيه والاستمتاع، وكل ما يحقق هذه المتعة يصبح مباحا من أجل إغراء المزيد من السائحين، وسيكون على الدولة تشريع قوانين لخلق بيئة مناسبة لذلك، دون مراعاة أي جانب من الجوانب الإنسانية أو الأخلاقية للمجتمع، ودون اعتبار لأي هوية ثقافية تُميزه. فعندما يستحكم الجشع بسياسة الدولة، يصبح الاستبداد والاحتكار والديكتاتورية، هو العنون الرئيسي فيها.

وبالتالي فإن وجود صندوق تكافل اجتماعي، بمداخيل متجددة باستمرار، موَجَّهة لدعم فئة كبيرة من الناس، يخفف الضغط على الدولة ويجنبها الدخول في عديد من الإكراهات، بل إن الصندوق قد يتراكم لديه أموال كثيرة بالتدريج، لتجعله قادرا على دعم بعض المواد الاستهلاكية في أوقات الأزمات عوضا عن الدولة، بما أن مهمة الصندوق هي التكافل الاجتماعي، أو لإنشاء مشاريع خارج البلاد لجلب العملة الصعبة، عوض الاتكاء على

السياحة التي تضر بالبلاد أكثر مما تفيد، أو دعم مشاريع التمدرس في البوادي، مما يسهم في تقليص الانفاق الحكومي. فهذا الاقتصاد الموازي ومع انحصار مهمته في التكافل الاجتماعي، سيزيح عن الدولة عبئا كبيرا مما يجعلها أكثر أريحية في استخدام مداخيلها، كتطوير الخدمات والأمن والصحة والتربية. فإن قيل إن هذه الأعطيات ستثقل كاهل المواطن إذا أخذنا بالاعتبار الضرائب. أقول: إن هذه الأعطيات لا يمكن مقارنتها بالضرائب، لأنها واجب الفرد اتجاه المجتمع، كما أنها تصرف للمجتمع نفسه وبطريقة مباشرة، مما يعني أن أثرها يعم الجميع بخلاف الضرائب، التي تتنوع مجالات صرفها ومن ضمن مصاريفها رواتب الحكومة، كما أنه من المفترض أن تنخفض نسبة الضرائب، نظرا لأن الصندوق سيخفف عن الدولة كثيرا من الالتزامات، بالإضافة أن هذه الأعطيات لا تأخذ من كل أفراد المجتمع، وإنما تؤخذ من الأغنياء ومن هم في حكم الأغنياء، فيقتطع من مدخراتهم المتزايدة ورؤوس الأموال الكبيرة المتضخمة، كما أنها يمكن أن تأخذ عند بيع الأراضي الزراعية والمواشي وغير ذلك من الأمور التي تتزايد مع الوقت ومن الممكن أن تحقق الثراء لصاحبها، ولن تكون هذه الأعطيات عادلة إن لم تراعي حاجة الأفراد، فلا يمكن فرضها على من لم تصل أموالهم إلى حد مستوى الغنى، أو أنهم في بداية مشاريعهم، أو ليس لديهم سوى مداخيلهم اليومية أو شهرية، فإن التعرض لأموال الناس بدون أي تنظيم منطقي وعقلاني، قد يجعل هذا أشبه بالسطو والابتزاز، فلابد من تحديد الحد الأدنى للمبالغ التي يمكن الاقتطاع منها، وهو الحد الذي يعتبر فيه الشخص مستغنيا أو غنيا، وكذلك يجب تحديد نسبة بسيطة من الاقتطاع بحيث لا تؤثر بشكل كبير على ثروة الفرد، ويسمح لها بالنماء تحسبا لأن تستخدم مستقبلا كاستثمارات أو استهلاك. كما أن وجود صندوق للتكافل سيجنب المجتمع حدوث كثير من المفاسد كان من الممكن انتشارها في الطبقة الفقيرة، كالجريمة ومظاهر الصراع الاجتماعي عموما، وتوسع الاقتصاد السفلي والتجارة الغير مشروعة، وسيجنب المرأة العاطلة الاضطرار لامتهان مهن مخلة بالأخلاق، ولن يتطلب الأمر سوى بضع سنوات ليرتقي المجتمع إلى مجتمع متزن يخرج من بيئة الصراع إلى بيئة المجتمع الإنساني المتكافل والمتضامن، مما يعني السيرورة في طريق الرقي، بل إن الأفراد الذين كانت همومهم في بيئة الصراع، منحصرة فقط على التفكير في سُبل تحصيل لقمة العيش والضروريات، ستتغير

الاهتمامات لديهم وسيرتقي التفكير والطموحات، ليتم إطلاق العنان للإبداع والابتكار، والذي يمكن أن يسهم في خلق إضافة جديدة للمجتمع .

إن ما طرحناه من أفكار حول دعم الاستهلاك من خلال الدعم المباشر للأفراد، فكرة منبثقة بالأساس من فكرة الزكاة، في الشريعة الإسلامية وكونها نظام سبق وأن تم تطبيقه، يجعلها فكرة ذات مصداقية كبيرة، فهي ليست فكرة اعتباطية. خاصة وأنها ركن من الأركان الواجبة في الشريعة الإسلامية، وهذا له دلالة على ما مدى أهميتها في النظام الاجتماعي، فمن معاني اسم الزكاة "النماء" وهو معبر عن تأثيرها الإنمائي للاقتصاد الاجتماعي،[127] فوجود صندوق التكافل الاجتماعي في الدول المسلمة، سيكون بمثابة صندوق الزكاة والتكافل الاجتماعي، وهذا المعنى مترسخ بالأصالة عند المسلمين، وبالتالي فإنهم لن يكونوا بحاجة لمن يقنعهم بهذه الفكرة، وأما بالنسبة لغير المسلمين، فسيكون بمثابة صندوق تضامن اجتماعي بين الغني والفقير، ودعم للقاعدة الاقتصادية لتجنب الانهيار وتحقيق التوازن.

لقد كان من أسباب الكساد العظيم سنة 1929، رغم انتعاش وتطور قطاع الإنتاج هو اتساع ذلك الشرخ بين الطبقة الغنية والفقيرة، وهو ترجمة أيضا لاتساع الفجوة بين قدرة المواطن العادي على الاستهلاك وبين طفرة الإنتاج، وبين القدرة الاستهلاكية للمواطن وفي نفس الوقت رغبته في تحسين معيشته، ورغم كونه عاملا له دخل محدود إلا أنه يلجأ للادخار، فبيئة الفقر كانت ما تزال تخيم على شريحة عريضة من الأفراد، لكن الادخار لم يكن ليتسبب في انهيار سريع بهذا الشكل، لأن الناس تدخر أموالها لفترة محدودة وبعدها تبدأ بصرف ما تدخره على شكل استهلاك، وبالتالي فعجلة الاقتصاد لن تتوقف. لكن الحقيقة أن الكساد سببه الأساسي ضعف القدرة الاستهلاكية مما تسبب في خسائر كبيرة للشركات، فالتنافس كان على أشده، بل إن سوق الأسهم اجتذب الكثير من العمال وأصحاب الطبقة المتوسطة لاستثمار مدخراتهم التي ذهبت أدراج الرياح فيما بعد، وبالتالي فَقَدَ السوق تلك الأموال الاحتياطية التي كان بالإمكان أن تضُخ دماء جديدة فيه، نهيك عن الإقبال على الاستثمارات عن طريق الفوائد البنكية، التي تعتبر ربعا بكل ما تحمله

[127] {لو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم منهم أمة مقتصدة وكثير منهم ساء ما يعملون} القرآن الكريم سورة المائدة الآية 66

الكلمة من معنى، فالبنوك تضطر بحكم العقود المبرمة مع المستثمر، بأن تدفع فوائد ثابتة على أساس أن تلك الأموال المودعة في البنك وُجِّهت للاستثمار، لكن الحقيقة هي أن الاستثمار كان يتراجع بسبب أنه لم يعد يحقق أربحا، وذلك بسبب التضخم في نسبة السلع المعروضة، وهذا راكم لدى البنوك أموالا طائلة من الإيداعات التي تؤدى فوائدها، دون أن يتم استغلالها كاستثمارات، مما زاد الضغط على البنوك حتى إنه قيل، أنه في فترة الكساد كانت البنوك تفلس بمعدل إثنين إلى ثلاثة بنوك في اليوم دون أن ينتبه أحد، مما يعني أن المدخرات التي كان يعول عليها لإنعاش الاقتصاد تبخرت، فنظام الفائدة لا يعود إلا بالويلات سواء على مستوى المؤسسات المالية أو المجتمع ككل، كيف لا والأفراد في تلك الفترة كانت ما تزال دخولهم هشة، ولهذا قلنا أن ضبط قيمة الشيء على حاجة العامل والمجهود، يخلق لنا نظاما متوازنا إلى حد كبير بين الأجور وبين الأسعار، بخلاف لو أطلقنا يد الإنتاج في الأسواق، وتركنا لها مهمة تحديد المستوى المعيشي للأفراد. ولهذا فإن الفصل بين اقتصاد الدولة أو الاقتصاد الرسمي وبين اقتصاد الشعب، سيجعل الشعب أمنا أكثر في حال تدهور الاقتصاد الرسمي، بل إن اقتصاد الشعب سيحافظ على القاعدة التي يمكن أن يعتمد عليها الاقتصاد الرسمي للنهوض من جديد، فالدولة الحديثة منذ نشأتها أظهرت ضعفا في التسيير الاقتصادي، بل إنها غالبا ما تتخلى عن مسؤوليتها وتلجأ إلى الخوصصة، وتبخس حق الشعب من أجل تحقيق مكاسب سياسية، أو تتسبب بأزمات كبيرة بسبب صراعات حزبية وأيديولوجيا، بل إن بعض الدول لا تتوانى في جعل شعوبها رهينة للديون، في مقابل ترف النخبة الحاكمة من السياسيين والوزراء والأحزاب، الذين يستفيدون من ريوع مجزية دون أن يعملوا شيئا يذكر، وهذا من بين الثقوب السوداء الكثير التي تضعف الاقتصاد وتبتلع ثروة المجتمع، وتدخله في دوامة الديون ومعها التبعية السياسية والاقتصادية، ومن هنا يمكن أن نرى أن فصل اقتصاد الشعب عن اقتصاد الدولة يحقق نوعا من الحماية للمجتمع، من تلك الاختلالات التي يمكن أن تحدث جراء سوء التدبير الحكومي للميزانية العاملة، ويمكن اعتبار صندوق التكافل صندوقا احتياطيا تلجأ إليه الدولة في حال رغبت في الاقتراض أو المساعدة في تمويل بعض المشاريع، وبالتالي يمكنها الاقتراض من الصندوق أو اعتماد نظام الشراكة في حال كان الأمر يتعلق بمشاريع

استثمارية، وفي هذه الحالة يكون الكل مستفيدا، إلا أنه بما أن أموال الصندوق هي ملك للمجتمع ولا يحق للدولة استخدام سلطتها للتصرف فيه، لأن إدارة هذا الصندوق لابد وأن تكون بيد هيئة شعبية، فإن الدولة ستحتاج لاستفتاء عام على الأمر.

وبالمجل فإن إحداث صندوق تكافلي لا يحدث تكافلا بين الأفراد فقط، وإنما قد يحدث تكافلا بين الشعب والدولة لكونه سيشكل ركيزة الاقتصاد ويدعم القاعدة العريضة التي يستند عليها الاقتصاد لينمو، وهي قاعدة المستهلكين، فقوة أي بناء تبدأ من الأساس لا من القمة.

2-المنتجات المالية :

وهي تلك القيم التي يتداولها الناس في مقابل المال وتحمل قيمتها في ذاتها، بحيث يمكن تداولها كالمال. والبورصة هي السوق المختصة في تداول هذه القيم، إما في مقابل المال أو في مقابل بعضها البعض، وتسمى أيضا بالمشتقات المالية، ويدخل في ذلك الأسهم والسندات والمعادن وبعض السلع الأخرى، كالغاز والنفط والذهب.

تعتبر البورصة ظاهرة اقتصادية لكونها وليدة الحاجة لتبادل القيم النفعية، وهي وسيلة أيضا لتسهيل عملية الاستثمار، كما أنها تلعب دورا مهما في توزيع الثروات، وبما أنها هي المكان المخصص لتداول قيمة المنتجات المالية، كان من الواجب التنبيه على أنها تساهم وبشكل كبير في دوران المال، خاصة فيما يتعلق بتوزيعات أرباح الأسهم، كما أنها تُسهِّل على الإنسان البسيط والعادي عملية الاستثمار، فعوض أن يتكبد عناء تأسيس شركة وقد لا يملك الرأس المال الكافي لذلك، فإنه يشتري عددا من الأسهم ويصبح مالكا لحصة من الشركة التي اشترى أسهمها، وبالتالي قد تكون البورصة وسيلة من الوسائل التي تساعد المواطنين على تحقيق الثراء، أو على الأقل تحسين مداخلهم، إلا أنها تحتاج إلى معرفة وعلم بطرق التحليل ودراسة المعطيات، وتوفير هذه المعرفة سيشجع الناس للإقبال على الاستثمار والتداول. لكن لابد وأن تكون قوانين البورصة وبيئة التداول تمتع بالمصداقية الكافية، وتحقق نوعا من العدل والشفافية وتكافؤ الفرص بين الجميع كي يتحقق ذلك الإقبال، بل إن من شأن الإقبال على البورصة أن يغذي سيولة الاستثمار، لكن الإشكال الذي قد

يطرح بشأن البرصة، هو أنها رغم كونها وسيطا بين المستثمر والمؤسسات المالية والشركات، إلا أنها قد لا تعبر تعبيرا حقيقيا على قيمة الأشياء، فقد تختلف قيمة بعض المنتجات أو الأسهم عن قيمتها الواقعية، وهذا قد حدث في كثير من الأحيان وفي أزمة النفط ما بين سنتي 2013-2020، وهو بسبب تلك الشركات الاحتكارية وسياسة بعض الدول، فنظر للقوة الإعلامية التي أصبحت تمتلكها الدول، أصبح يتم استغلال تأثر الأسواق بالأخبار، لنشر أخبار متفائلة أو متشائمة أو تضخيم شأن خبر ما، للتأثير على نسب العرض والطلب في الأسواق، وهو ما يجعل من البورصة مسرحا للتلاعبات التي تضر بمصالح الناس وأموالهم. لكن على كل حال تبقى سوقا لتبادل القيم النفعية، ولها إيجابياتها وسلبياتها كأي ظاهرة أخرى، مما يعني أننا مطالبين بتحسين طرق المعاملات فيها وتطويرها، وجعلها أكثر أمنا ومصداقية وعدلا، وهذا ما سيفتح المجال أمام جميع فئات المجتمع للاستثمار، وبالتالي الاستفادة ولو من جزء بسيط من تلك الثروات المحققة.

سأخص الحديث هنا عن الأسهم والسندات والعملات لأنها منتجات تُستهلك، لكن الاشكال فيها، أنها لا تستهلك بذاتها وإنما تستهلك كقيمة، لهذا فإن القيمة فيها مختلفة، إلا أنني سأحاول هنا تطبيق مفهوم القيمة بناء على المجهود والمنفعة، وما يجعل هذا ضروريا، هو أن هذه أكثر القيم تقلبا وأكثرها عرضة للتلاعب وبشكل كبير، بحكم أن نظام السوق فيها يعتمد بشكل كلي على نظام العرض والطلب، والسبب في ذلك أنها منتجات مالية بالدرجة الأولى، وليست منتجات تعتمد على المجهود بصورة مباشرة، ولهذا فإن تقييمها تقييما عادلا مجردا من تلاعبات السوق وتضخيم القيمة، أمر محاط بشيء من الصعوبة نظرا لأن المجهود غير ظاهر فيها بشكل جلي، خاصة إذا علمنا أن المنتِج لهذه القيَم له الحق في إصدارها متى شاء وبالقيمة التي يريد، وبعدها يبقى للسوق الكلمة الأخيرة في خفض هذه القيم أو رفعها حسب قانون العرض والطلب، الذي يسهل التلاعب به كما أسلفنا، وأكثر ما يَشوبه هذا الإشكال هي السندات والأسهم.

أ- السندات : السندات هي عبارة عن شهادة تخول لمالكها الحصول على فوائد قرض مالي ممنوح لدولة، وهو بهذا المعنى لا يدخل في المنتجات التي تتطلب مجهودا، بل هو استثمار من قبيل الريع، ورغم تحفظنا على هذا النوع من التعاملات، إلا أننا مضطرون لطرح الأمر

بما أنه تحصيل حاصل، ولهذا نعتبر أن السندات هي شهادات مالية تحمل قيمتها في ذاتها، ولا تحتاج في ذلك لقيمة المجهود، لأننا كما أوضحنا سابقا في مفهوم القيمة، أن القيمة الكلية لأي منتج تتكون من قيمة المجهود زائد قيمة المنفعة، لكن في السندات لا توجد قيمة المجهود، وبالتالي سيكون الاعتماد على قيمة المنفعة فقط، وبما أن قيمة المنفعة هي الجزء القابل للتفاوض حسب مفهومنا للقيمة، فإنه يمنح لهذه الشهادة المرونة في انخفاض الأسعار أو ارتفاعها، لكن هنا يطرح إشكال أخر وهو كيف يمكن تقييم المنفعة في السندات تقييما عادلا؟ والحقيقة إن هذا شيء عسير حقا، لأن من يقيم قيمة المنفعة هو المستهلك نفسه أي المشتري، وذلك بناء على معطيات معينة تمكنه من معرفة حجم المنفعة، التي يمكن الحصول عليها من امتلاكه للسندات، إلا أنه لا يمكن تصور أن يصبح سعر تلك السندات أكبر من نسبة الفائدة التي تضمنها، وإلا سنصبح في حالة من الاحتيال وتضخم للأسعار، وهذا أكبر مَساوئ العرض والطلب، فليس من المنطقي اعتبار أن هذا الأمر طبيعيا، وسيكون من الصواب لو أنه يتم تحديد مجال مناسب للتحرك السعر حتى لا يتم التلاعب بالسوق، وإن كان هذا الأمر يعارض حرية السوق وطبيعتها التي تتضمن الربح والخسارة، إلا أنه يصبح الأمر ضروريا لتجنب تضخم أسعار القِيَم وتأثيراته السلبية على باقي أجزاء الاقتصاد، خاصة وأن البنوك المركزية دائما ما تتدخل في سوق السندات لحمايته من الانهيار، أو لحماية البنوك من تكبد خسائر عند انخفاض الطلب على السندات ذات الفوائد المنخفضة، وهذا بحد ذاته تلاعب في السوق.

ب-الأسهم : وما يقال في السندات يقال في الأسهم فهي بدورها قروض تمنح للشركات في حال رغبت بزيادة حجم رأسمالها، وتغطية النفقات المستجدة، إلا أنه هذه القروض يخول للمستثمر أن يمتلك جزءا أو نسبة من رأس مال الشركة، بحيث يكون له الحق في الحصول على جزء من الأرباح كأي شريك أخر في الشركة، وهذه الأسهم تصدرها الشركة حسب حاجتها وبالقيمة التي تراها مناسبة، وقيمة هذه الأسهم ترتفع وتنخفض حسب قيمتها النفعية والتي تتمثل في عائدات الأرباح التي تَعُد على المالك بصفة دورية، وبالتالي فإن قيمة المنفعة هي نفسها قيمة الأسهم، وليس بالضرورة هنا أن تكون قيمة السهم هي نفسها قيمة العائد، لأن القيمة السوقية هي القيمة النفعية، وأم العائد أو الربح فهو يتوقف على أداء الشركة

وانجازاتها وأرباحها المحصلة من أنشطتها الاستثمارية التي تقوم بها، وبالتالي تكون القيمة النفعية(الجزء المتحرك في السعر) بالنسبة للمشتري هي رأس المال، والعائد هو الأرباح، فرأس المال يبقى دائما في ملكية المشتري كنسبة من رأس مال الشركة، إلا أن قيمته قابلة للارتفاع والانخفاض حسب العائد أو حسب أداء الشركة.

وبناء عليه فإن المشتري قد يحقق الربح بطريقتين: إما من خلال ارتفاع القيمة النفعية للسهم وبالتالي يبيعه ليربح، أو من خلال عوائد الشركة. لكن هنا يكمن الاختلاف بين الأسهم والسندات، فأرباح الأسهم تأتي من التجارة أي البيع والشراء ومن الاستثمار أي من خلال المساهمة في رأس مال الشركة بنسبة من المال تستعين به الشركة في نشاطاتها، مما يعود بالنفع على الشركة والعاملين فيها، وعلى الاقتصاد بأكمله، وأما السندات فهي ريوع وفوائد بسبب أن تلك الأموال المؤدات كقروض للدولة مثلا، لتستعين به على إنجاز بعض المشاريع أو تغطية بعض المصايف قد لا تكون مشاريع ربحية أو استثمارية، ولا يحصل منها أي ربح، أو قد تكون مشاريع استثمارية لكنها فشلت ولم تحقق أربحا، إلا أن الدولة ستبقى ملتزمة بتلك السندات وأداء القروض ومعها الفوائد. وبالتالي يكون مالك السندات يتحصل على أرباح من لا شيء، دون الأخذ بالاعتبار الربح والخسارة، وبالتالي فإن مالك السندات يحصل على الأرباح في كل الأحوال وهذا يتسبب في استنزاف ميزانية الدولة، أو الجهة المصدرة للسندات، وزيادة عبء المصاريف عليها، وهو نفس الحال الذي يعاني منه المواطن العادي مع البنوك. بخلاف الأسهم التي تعتمد نظام التشارك في الربح والخسارة، لذا فإن سعر السهم سيتحرك حسب المنفعة التي يكسبها المالك من نجاح الشركة، فكلما كانت توزيعات حصص الأرباح أكبر، كانت قيمة السهم النفعية أكبر وتحركت صعودا والعكس صحيح.

ج-العملات : وهي قيم قابلة للتبادل وتمكن من إمكانية تبادل الملكية بين الأفراد، بل إن كونها تحمل قيمة في ذاتها يجعلها ذلك بمثابة تعويض لأي نوع من الملكية، ويمكن لقيمتها أن تتعدى قيمة المجهود والمصاريف المبذولة في صك هذه النقود، لأن تعارف البشرية على اعتمادها، الغرض منه تحقيق المصلحة وتسهيل المعاملات، وكانت ولفترة طويلة قيمتها مرتبطة بالذهب، أي أنها تعبر عن القيمة التي يستحقها وزن معين من الذهب، فأي فرد

كان يمتلك هذه النقود، كان في حكم ملكيته لقدر معين من الذهب، أي أنها كانت كسند الدَّين، فامتلاكك للورقة النقدية يعني امتلاكك لما يعدلها من الذهب. وهذا إلى حد ما كان غير عملي، لأن تعاملات الناس كبيرة جدا وتتوسع وتتنوع يوما بعد يوم، ولا يمكن أن تغطى كلها بالذهب نظرا لكميته المحدودة وندرته، ولهذا كان من المنطقي التحول إلى نظام جديد جعل من النقود غاية في ذاتها وليس وسيلة لاستهلاك الذهب، ولا تحتاج لشيء يدعمها، وفي هذه الحال كان من الطبيعي أن تتحول النقود إلى سلعة تباع وتشترى، أو قيمة يمكن تداولها كالأسهم والسندات، مما يعني أن أسعار العملات تعبر تعبيرا حقيقيا عن قيمتها السوقية المستحقة، خاصة وأنها أصبحت قابلة للتخزين كاحتياط بديل عن الذهب. وفي الحقيقة هنا تكمن مشكلة كبيرة، وهي أنه وبعد اعتماد الدولار كعملة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الدول تخزن احتياطات كبيرة من هذه العملة حتى لا تضطر إلى تحمل عبء تكاليف الصرف عند تقلب الأسعار، خلال عمليات الاستيراد أو شراء النفط، وأيضا من أجل سداد الديون دون تحمل تكاليف تضخم قيمة العملة، أي أن هناك كم كبير من هذه العملة في السوق تم احتكاره من قبل هذه الدول، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما تريد سداد ديونها، فإنها لا تحتاج إلا لطباعة الدولار، مما يعني وجود فائض في انتاج هذه العملة، نظرا لأن الحكومة الأمريكية مضطرة لطباعة المزيد من الدولارات، لتعويض الخصاص الناجم عن الاحتكار، وأيضا من أجل سداد الديون، ولو قررت معظم هذه الدول وفي ظل ظروف معينة طرح كل هذا الكم الهائل من الدولارات المخزنة في السوق، فَمِن المؤكد أن الدولار سيفقد قيمته في رمشة عين حسب قانون العرض والطلب، وإن كان الأمر حاليا قد يبدو مستغربا كيف يحافظ الدولار على قيمته، رغم وجود هذا الكم الهائل من الفائض في العملة! وما يمكن قوله على الدولار يمكن قوله على أي عملة أخرى، فقد تتعرض أي دولة إلى إغراق السوق بالعملة، مما يخفض قيمتها بشكل كبير، وهو ما يتسبب في تضخم الأسعار. ولربما التضخم الذي شهدته الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، كان هذا الأمر سببا من أسبابه.

ومن الأمور المتناقضة في النظام الاقتصادي لجوء الكثير من الدول إلى تعويم عملتها، وجعلها خاضعة لقانون السوق، وفي نفس الوقت تتدخل لمنع انهيارها وقت الأزمات، مما

يعني الكثير من العملات المتداولة في الأسواق تتداول بغير قيمتها الحقيقية، بالإضافة إلى ما يتسبب فيه هذا التدخل من خسائر لكثير من المشترين أو البائعين، لكن ماذا لو اعتمدنا نظريتنا لمفهوم القيمة في تقييم قيمة العملة؟

في الحقيقة أعتقد أنه بالإمكان جعل سوق العملات أكثر ثباتا مما عليه الحال اليوم، لو أنه تم تعويض غطاء الذهب بمجهود العامل في تقييم العملة، فمجهود العامل طاقة إنتاجية لا تنفذ إلا بزوال البشرية، وفي نفس الوقت مرتبطة بالأحوال الواقعية التي يعيشها المجتمع، فقيمة المجهود هي المعبر الحقيقي عن الظروف الاقتصادية للبلاد، فلو فرضنا أنه في بلد ما يستغرق استخراج 10 جرامات من الذهب يوم عمل من ثمن ساعات، وكانت قيمة مجهود العامل هي 50 دولارا، خلال هذه الثمن ساعات مثلا، فبالتالي تكون قيمة 10 جرامات من الذهب 50 دولارا، وكلما كان المبلغ الذي يحتاجه العامل لتلبية حاجاته اليومية لتي يستعين بها على انجاز العمل أقل، كلما ذل ذلك على قوة العملة، فلو فرضنا أنه في دولة أخرى ولتكن عملتها الدرهم، العامل فيها لا يحتاج إلا ل20 درهما ليغطي بها مصاريفه اليومية، التي تعينه على انجاز العمل خلال 8 ساعات، دون احتساب قيمة المنفعة، وفي نفس الوقت يستخرج نفس المقدار من الذهب أو أكثر، فبالتالي قيمة 20 درهم تساوي 10 جرامات من الذهب، وهذا يعني في هذه الحالة أن قوة الشراء في عملة الدرهم أكبر من قوة الشراء في عملة الدولار، فالأولى تشتري مجهود عامل لثمن ساعات ما يعادل 10 جرامات من الذهب ب20 درهم فقط، بينما الثانية فهي تحتاج ل50 دولار لشراء مجهود عامل لنفس المدة ولتحصيل نفس القدر من الذهب، وفي حالة أن العامل أصبح يطالب بمبلغ أكبر لتلبية حاجاته اليومية، فهذا يعني أن الأحوال المعيشية صعبة، ويحتاج العامل لمبلغ أكبر كي يغطي تكلفة ما يحتاج إليه يوميا، من مصاريف تعينه على بذل المجهود والعيش بصورة طبيعية، وهذا يعطينا فكرة عن الوضع الاقتصادي حينها، ففي هذه الحالة يكون هناك تضخم وارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية، أي أن الإنتاج ضعيف وغير قادر على تلبية احتياجات المستهلكين، أو أنه حدثت تغيرات في متطلبات العيش. وقد يرجع سبب ضعف الإنتاج في هذه الحالة إلى أمرين إما بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، أو بسبب ضعف الاستهلاك، وفي كلا الحالتين فإن الأساس الذي يعول عليه هو الاستهلاك، فعدم

انتعاش الاستهلاك لن يحفز المنتجين لرفع طلبهم على وسائل الإنتاج، والتي مع ارتفاع الطلب عليها ستنخفض الأسعار بالتدريج، لأن القيمة النفعية ستصبح أكثر مرونة في عملية التفاوض، فالمزيد من وسائل الإنتاج يعني المزيد من المنتوجات، وبالتالي نفس الأمر سيحصل على مستوى إنتاج المواد والسلع الأخرى، فمع ارتفاع نسبة الاستهلاك يتم انتاج كميات أكبر لتحقيق أرباح أكبر، ولامتلاك حصة أكبر في السوق الاستهلاكية، ومع وفرة المعروض والمنافسة سيتحرك سعر قيمة المنفعة نحو الانخفاض، وهكذا تصبح العملة أقوى.

وبالتالي فإن قيمة مجهود العامل يمكن أن يكون معبرا واقعيا على الحالة الاقتصادية للبلد، وكلما كان العامل يحتاج لمبالغ أقل دل ذلك على القوة الشرائية للعملة، وعلى أن الأحوال الاقتصادية في تحسن، وليس من الضروري اعتماد قيمة المجهود المبذول في استخراج الذهب، بل يمكن اعتماد مجهود العامل في أي قطاع أخر تتحقق به المصلحة، سواء صناعي أو غير ذلك، كمقياس موحد يتم به تحديد قيمة قوة العمل.

وقد يقول قائل: إنه بهذه الطريقة قد تصبح عملة بعض الدول أقوى رغم كونها دولا فقيرة، أو تحتل مراتب أدنى في قائمة الدول المصنعة والمنتجة، وضعيفة من حيث بنيتها التحتية وحجم تجارتها الخارجية والتطور التقني. وفي الحقيقة هذا وارد جدا لكن قوة اقتصاد أي بلد، لا يمكن قياسه بالمظاهر، فبعض الدول قد تمتلك القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية وتكلفتها رخيصة، بمعنى أخر أن الفرد لا يحتاج لمصاريف كبيرة ليؤمن لنفسه ضروريات العيش، ومع ذلك عملة هذا البلد تكون ضعيفة. ولهذا قلنا أنه علينا تجريد القيمة من البهرجة والعاطفة والمؤثرات الأخرى، لنحصل على القيمة الحقيقية، باعتماد معطيات الواقع فقط، فهناك دول كثيرة تعاني مجتمعاتها من أحوال إنسانية مزرية، وغلاء في المعيشة وارتفاع في نسبة البطالة ونسبة ديونها مرتفعة، رغم كونها دولا صناعية ومتطورة تقنيا وعسكريا. ورغم ذلك يصنف اقتصادها بالقوي، فهذا ليس مقياسا واقعيا، وإنما المقياس الحقيقي هو المقياس الإنساني، الذي يُستنتج من درجة رفاهية الإنسان ومقدرته على توفير العيش الكريم له ولعائلته، فهذا هو الأساس في التقييم، وخير ما يعرف به هذا هو أحوال العاملين في هذه البلدان، بالإضافة أن هذا سيساهم في استقرار الأسعار ويحد بشكل كبير من تقلبات سعر صرف العملة، فلو كان العامل يحتاج لـ20 درهم كتكلفة تلبي حاجته من

أجل بذل المجهود في بلد ما، وفي المقابل عامل أخل يحتاج ل50 دولارا، فهذا يعني أن سعر الصرف سيكون 20 درهما في مقابل 50 دولارا، بما أن العملة الأولى أقوى ولها القدرة على تلبية حاجة العامل بكفاءة أعلى، وهذا التفاوت سيستمر في الاستقرار إلى حين حدوث تغيرات جذرية في الأحوال المعيشية، كالزيادة في حجم الوسائل الضرورية لمتطلبات العيش، وهو أمر متغير بصورة مستمرة، فقبل سنوات قليلة كان امتلاك الهاتف النقال نوع من الترف، ومع الوقت اصبح ضرورة في حياتنا اليومية، ونفس الأمر يقال على الانترنت وأجهزة الكمبيوتر والسيارة والتلفاز وغيرها. وبالتالي فإن شكل فقراء الأمس ليس هو شكل فقراء اليوم، ففقير الأمس كان قد لا يستطيع توفير رغيف الخبز لليوم الواحد، أما فقير اليوم فقد يكون هو الشخص الذي لا يستطيع شراء هاتف نقال، أو على الأقل توفير الاتصال بشبكة الأنترنت، فالأحوال المعيشية تتغير وتتغير معها مستويات الفقر، وكذلك تصوراتنا وتقييمنا للأشياء، وهذا بحد ذاته يجب أن يكون كفيلا بتحريك قيمة العملات أيضا.

كما أنه سيكون من الممكن تجنب ذلك التضخم الوهمي الناتج عن الاعتماد الكلي على العرض الطلب، فكثيرا من العملات والسلع ومن بينها الذهب والفضة وغيرها تتداول بكميات كبيرة، والطلب المتزايد عليها داخل البورصة يجعل سعرها يرتفع إلى مستويات قياسية، بينما في الحقيقة لا يوجد في مقابل تلك السيولة المتداولة ما يغطيها من السلعة، أي أنه في الحقيقة يتم تداول نسبة كبيرة من السلعة لا وجود لها في الواقع، وهذا سببه أن إطلاق الحرية لحركية السوق بدون قيود يضخم الأسعار لدرجة أن يصبح إجمالي الأموال المنفذة للطلب على السلعة، لا يوجد ما يعادلها من السلعة المعروضة.

ولتَجَنُّب هذه المعضلة في تداول العملات، فإن ربط قيمة العملة بقدرتها على تلبية حاجة العامل من أجل بذل المجهود، يساعدها على الاستقرار أكثر، وأن التغيرات فيها ستكون في نطاق محدود، لا يسمح بتجاوز قيمة السيولة المتداولة لكمية المعروض، وذلك أنه كلما كانت قدرة العملة على توفير احتياج العامل لبذل المجهود أكبر، كلما ارتفعت قيمتها، وكلما كانت قدرتها أضعف كلما انخفضت قيمتها. وبالتالي سيكون تداول العملة في هذا الحال على قيمتها النفعية، لا على نسبة العرض والطلب، فكثير من العملات تتم طباعتها بشكل كبير

وهي متوفرة بشكل ضخم، لكنها تعامل في الأسواق والبورصات على أنها نادرة، أو أن لها قيمة أعلى رغم أنها غير ذلك، وإنما في الحقيقة أن قيمة تلك العملة لا تستمد من الفارق بين كمية العرض والطلب، وإنما تستمد من القيمة النفعية التي توفرها العملة للفرد، وما ازدياد الطلب إلا رد فعل من المتداولين لإدراكهم حقيقة هذه القيمة، لهذا نسمع بوجود ما يسمى "بعملات الملاذ الأمن" وهي العملات التي قيمتها النفعية جيدة، وفي نفس الوقت شبه مستقرة، لكن ما يفسد هذه الصورة، هو ذلك الإفراط في الاعتماد على قانون العرض والطلب، الذي مع تزايد الطلب يرفع قيمة العملة إلى غير قيمتها الحقيقية، مفتعلا ظاهرة ندرةٍ وهمية، بينما لو تم تقييد تداول هذه العملات في نطاق قيمتها النفعية، لكانت أكثر تناسبا مع قيمتها الحقيقية، فمثال ذلك أن رغيف خبز قد يساوي في فرنسا يورو واحد، بينما نفس الرغيف ومصنع بنفس الجودة ونفس المواد ثمنه درهم واحد في بلد عربي كالمغرب، مع العلم أن اليورو الواحد يساوي 10 دراهم مغربية، وهذا الفارق في القيمة بين العملتين سببه فقط ارتفاع الطلب على عملة اليورو، بينما القوة الشرائية ربما لا تختلف كثيرا في شراء المواد الأساسية. ونفس الأمر حاصل في قيمة المجهود، فلو ربطنا قوة العملة بقدرتها على توفير احتياجات العامل لبذل مجهود في يوم عمل واحد، سنجد أن بعض الدول يحتاج العامل فيها إلى سعر أقل من تلك الدول التي عملتها أقوى، وهذا عقلا غير منطقي.

وللتنبيه فقط فأنا أقصد بسعر المجهود ليس ذلك السعر الذي تفرضه الدولة، أو تفرضه الطبقة المشغلة والرأسمالية، وإنما أقصد ذلك السعر الذي يفرضه الواقع، ويحتاج له العامل لتوفير احتياجاته الضرورية لإنجاز العمل، ويتضمن ذلك الأكل والشرب والتنقل والتطبيب والأدوات المستخدمة للعمل إلى غير ذلك، حسب نوعية العمل وطبيعته، وكما هو معلوم فإن مجهود العامل محدود، ويمكن قياسه ولو بشكل تقريبي، مما يجعل إمكاني اتخاذه معيارا وأساسا لتشكل القيمة أمرا ممكنا، مما يجنبنا ذلك التضخم الوهمي الذي يفرزه الإفراط في الاعتماد على قانون العرض والطلب.

وما قيل في العملة يقال أيضا في باقي السلع والمعادن، فهي الأخرى قد ترتفع أسعارها إلى درجة أن تصبح السيولة المتداولة أكبر بكثير من كمية المعروض، مما يجعل من التداول يصبح تداولا وهميا على سلعة غير موجودة، وذلك لأنه تم إغفال الاعتماد على القيمة النفعية

المحددة لكل سلعة، وتحديد مجال انخفاضها وارتفاعها، فكل سلعة تحمل في ثمنها قيمة مجهود تصنيعها وقيمة منفعتها، وقيمة المنفعة هي الجزء المتحرك فيها والقابل للانخفاض والارتفاع.

فإن قيل: ماذا لو أن الارتفاع جاء على مستوى الإنتاج، إما بسبب ارتفاع الضرائب أو ارتفاعٍ في سعر المادة الخام، أو أن الأمر أصبح يتطلب استهلاك طاقة أكبر، فحينها الزيادة لن تنبع من الزيادة في سعر قيمة مجهود العامل، وإنما ستأتي مباشرة من الإنتاج نفسه، حسب ما يتطلبه الأمر لتعويض تكاليف الإنتاج. وفي الحقيقة هذا الأمر بديهي، **فرأس المال بالإضافة لكونه جبان فهو منتقم بطبيعته**، فهذه المعضلة يواجهها أيضا نظام العرض والطلب، حيث إنه تحدث سلسلة من الزيادات التي تتسبب في مزيد من التضخم في كمية المال المتداول، فلو فرضنا أنه حصلت هناك زيادة في حجم الضرائب المفروضة على المنْتِج، فهذا يعني انه ستحدث لديه زيادة على مستوى مصاريف الإنتاج، وهو ما سيجعله يلجأ إلى الزيادة في سعر المنتجات من أجل تعويض تلك المصاريف، للحفاظ على نسبة أرباحه، لكن الزيادة في سعر المنتجات قد يخلق تضخما، وقيمة السلع ستصبح أغلا، مما يعني أن العامل سيبدأ المطالبة بالزيادة في الأجور، أي ستحدث هناك زيادة أخرى في مصاريف الإنتاج، وهكذا ودوالك، ستستمر سلسلة الزيادات بدون توقف، مما يحدث تضخما في السيولة المالية المتداولة، فتضعف من قيمة العملة، بسبب الزيادات المتتالية في الأجور.

وهناك إشكال أخر يبرز هنا، وهو أنه في بعض الأحيان وعند حدوث زيادة في مصاريف الإنتاج، فإن المنتج يمتلك القدرة في تعويض هذه الزيادة، فأي زيادة ولو بسيطة في الضرائب مثلا ستضاف إلى تكلفة الإنتاج، وهذا سيؤثر على أسعار السوق، أي أن المنتج أو صاحب المصنع الرأسمالي، سيسعى لتعويض تلك الزيادة في الضرائب بالزيادة في سعر المنْتَج، ولكن قد لا يطال العامل من تلك الزيادة شيء، وإنما سيعاني في حياته اليومية من غلاء الأسعار. ولتسوية هذا الأمر والحفاض على توازن السوق بين المنتج والمستهلك، الذي هو العامل نفسه، لابد وأن يكون هناك نظام يقيد تلك الحرية التي يتمتع بها المُنْتِج، لتعويض الزيادات في تكلفة الإنتاج وتحد من جشعه، فعوض أن يترك الأمر على عواهله للمُنْتِج يزيد في الأسعار كما يشاء، فإنه يمكن أن نفرض عليه قيودا، كأن لا

يُسمح له بالزيادة في سعر المُنْتَج إلا إذا كانت الزيادة التي لحقته جراء ارتفاع مصاريف الإنتاج أو الضرائب، بلغت 60 بالمئة من قيمة منفعة كل مُنْتَجٍ ينتجه، وتحدد قيمة المنفعة في نسبة 50 بالمئة من قيمة المجهود، أو قيمة مصاريف الإنتاج، فلنفرض مثلا أن تكلفة إنتاج كل منتوج تساوي 100 درهم، فحينها تكون قيمة المنفعة التي هي 50 بالمئة هي 50 درهما، مما يعني أن السعر الإجمالي للمنتَج يساوي 150 درهما، ولنفرض أنه حدثت زيادة في الضرائب أو في مصاريف الإنتاج، فإنه يجب أخذ مجمل تلك المصاريف وقسمتها على عدد العناصر التي يتم إنتاجها، لنعلم كم الحصة التي سيتحملها كل منتوج ليعوض تلك الزيادة، فإن بلغت تلك الإضافة 60 بالمئة من قيمة المنفعة التي يحملها المنتوج، حينها يمكن للمُنْتِجِ أن يزيد في سعر المُنْتَج نسبة 50 بالمئة من قيمة تكلفة الإنتاج، فمثلا ولنفرض أن المُنْتِجَ ينتج 100 عنصر يوميا، و ويتوجب عليه دفع ضرائب يوميا مجملها بلغ 500 درهم، فعندما نقسم هذا المبلغ على عدد المنتوجات لنعلم كم حصة كل منتوج لتعويض هذه المصاريف، فسنجد 5=500/100 أي كل منتوج سيضاف على سعره 5 دراهم من أجل تعويض زيادة التكلفة تلك، وفي هذه الحالة لن يكون على المُنْتِجِ الزيادة في سعر المُنْتَج، لأن الزياد المضافة في التكلفة لم تبلغ 60 بالمئة من قيمة المنفعة التي هي قيمة ربح المنْتِج والتي هي 50 درهم، بمعنى أن المنتج مايزال يحقق أرباحا معقولة، رغم الزيادة في الضرائب أو في مصاريف الإنتاج، لكن إذا بلغت هذه الزيادة 60 في المئة، أي أن يكون نصيب كل عنصر تم إنتاجه لتعويض التكلفة هو 30 درهما، فإنه يسمح للمنتج بأن يرفع سعر المنتوج بنسبة 50 بالمئة من تكلفة الإنتاج، والتي هي 100 درهم، أي أنه سيضيف 50 درهما أخرى ليصبح الثمن الإجمالي للسلعة، هو 200 درهم، ليصبح الثمن يتشكل من 130 درهم تكلفة إنتاج، و70 درهم قيمة المنفعة. لكن هذه الزيادة قد تتسبب في غلاء الأسعار، مما يضعف من قدرة العامل على الاستهلاك، فبالتالي العامل سيطالب بالزيادة أيضا. أقول: نعم هذا صحيح، لكن لن تكون الزيادة في أجر العامل بشكل اعتباطي، بل هي الأخرى ستكون منضبطة بنفس القواعد، فلو فرضنا أن قيمة مجهود العامل ولنقل 20 درهما، زائد قيمة المنفعة المقدمة والتي هي 50 بالمئة، أي أن قيمة المنفعة 10 دراهم، ليصبح أجر العامل اليومي 30 درهما، فإن كان هناك تضخم فعلي ملموس، وطالب العامل بالزيادة في الأجرة،

فإنه يتم إضافة 50 بالمئة من قيمة المنفعة، وهو 5 دراهم، ليتحول أجر العامل على الشكل التالي 20 درهم قيمة المجهود زائد 15 درهما قيمة المنفعة، وهذه النسبة من الزيادة أبدا لن تسمح للمنتج بأن يقدم على الزيادة في الإنتاج، لتعويض الزيادة في التكلفة، لأنها لا تبلغ النسبة المحددة في 60 بالمئة من قيمة المنفعة، وهذا يسمح برفع قوة العامل الاستهلاكية دون التسبب في رفع الأسعار، إلا أنه في حال لو بلغت الزيادة في قيمة المنفعة للعامل 100\100 مئة بالمئة من قيمة المجهود، بمعنى أن تصبح قيمة المنفعة تساوي 20 درهما مثلها مثل قيمة المجهود التي تساوي أيضا 20 درهما، أي أن إجمالي الأجر بلغ 40 درهما، ففي هذه الحال لابد من إعادة الضبط، لأنه لا يمكن لقيمة المجهود أو التكلفة، أن تساوي قيمة المنفعة، لذا يجب تعديل القيم حتى تصبح قيمة المنفعة تساوي 50 بالمئة من قيمة المجهود، وفي هذه الحالة ستكون كتالي: 26.7 درهم قيمة المجهود و13.3 قيمة المنفعة تقريبا، وحينها نقول أنه حدثت زيادة في قيمة المجهود والتكلفة، أي أن هناك ارتفاع في تكلفة المعيشة. وبالمجمل يمكن القول إن قيمة المنفعة التي يقدمها العامل لابد أن تساوي ثلث الأجر، بينما قيمة المجهود فهي تشكل نسبة الثلثين من مجمل الأجر.

ومن المحتمل ما إذا أردنا أن لا نترك الزيادة في قيمة المجهود حسب إرادة العامل، يمكن ربط نسبة الزيادة بأي مادة استهلاكية أساسية كالنفط أو الذهب أو القمح أو حتى الحليب، بشرط أن لا تكون المادة التي سيتم اتخاذها مقياسا متوفرة بشكل كبير لدرجة الفائض، وإلا ربطها بقيمة المجهود لن يكون له معنى، ويكون ذلك بحساب أي زيادة في سعر المادة الأساسية، ومعرفة كم تبلغ النسبة المئوية لهذه الزيادة بالنسبة لتكلفة إنتاج هذه المادة، وأخذ تلك النسبة نفسها وننظر كم تساوي في قيمة مجهود العامل، ثم نضيفها لقيمة المنفعة، وفي الحقيقة هذا الأمر صعب تحقيقه نظرا لأن قيمة سلعة واحدة، لا تعبر عن الوضع المعيشي برمته.

وبهذا نكون حققنا عدة أهداف، منها أننا ضبطنا مسألة الزيادات حتى لا تبقى عشوائية، كي نتجنب تضخم سيولة الأموال المتداولة، وفي نفس الوقت نحافظ على القوة الاستهلاكية للعاملين والأفراد، كما أنه نضمن حق المنتج في تحقيق أرباح معقولة، والحفاظ على الأسعار ثابتة لأطول وقت ممكن، بحيث يعطى الوقت الكافي للسوق بأن يوازن نفسه

قبل أن تحدث أي زيادة أخرى، كما أن الحفاظ على قوة العامل الشرائية سيشجع المنتج في حال أراد تعويض تلك التكاليف المضافة، ولم يُسمح له بإضافتها في ثمن السلع، بأن يعوض ذلك بالزيادة في الإنتاج لتحقيق أرباح أكبر، وبالتالي تغطية تلك المصاريف، وبهذا يكون أسهم في نفس الوقت في استقرار الأسعار أو في خفضها في حال أصبح هناك فائض في المعروض. كما أن هذه الطريقة تسهل من مراقبة الأسعار، مما يجعلها تعبر عن القيمة الحقيقية للسلع، بغض النظر عن مفهوم الندرة وقلة المعروض، أو اسم الشهرة أو الأقدمية وغيرها من المفاهيم التي تخلق قيمة وهمية، تزيد من نسب التضخم، وتزيد من رفع تكلفة المعيشة.

وبهذا نكون قد حافظنا ولو نسبيا على التوازن بين منسوب الاستهلاك والإنتاج، وقللنا من احتمالية ضعف القوة الاستهلاكية، التي ستؤثر بدورها سلبا على الإنتاج، كما أنه يمكن الاستعانة بصندوق التكافل الاجتماعي، الذي من مهامه دعم المواد الضرورية للتخفيف من عواقب ارتفاع الأسعار.

لكن ورغم ما طرحناه هنا من اقتراحات تسهم في الحفاظ على توازن السوق، إلا أنها لن تسلم من الانحراف، وذلك أن جشع الإنسان ليس من السهل السيطرة عليه، خاصة في بيئة قانونية تحمي الرأسمالي والمصاريف والبنوك، وتعطي الأولوية للشركات، نهيك عن احتكار الشركات الكبرى للأسواق من خلال الاستحواذات والإندماجات، وهذا أفرز ظهور شركات عملاقة تسيطر على أغلب حاجيات الناس، مما يعطيها سلطة أكبر في التحكم بالأسعار، بل والتحكم في حياة الناس. وهذا لا يخدم قانون التنافسية في شيء، بل يخلق لنا واقعا مزريا من الاحتكار، ويزداد الأمر تعقيدا عندما تكون أحد هذه الشركات تحتكر قطاعا ماليا أو خدميا، بحيث لا يوجد ما يعوضها، مما يعني أن المجتمع لن تكون له خيارات أخرى في وقت الأزمات، إلا بدعم هذه الشركات أو بالأحرى حماية أصحاب هذه الشركات من الإفلاس، وهذا سيوقعنا في نوع من التمييز بين الشركات، وعدم معاملة كل الشركات بنفس الاهتمام والعناية، بل إن دعم هذه الشركات سيزيدها قوة ويعطيها تميُّزا في السوق، وهذا لن يشجع الشركات الأخرى على الدخول في خط المنافسة، لأنهم سينظرون إلى السوق على أنها سوق غير عادلة، خاصة عندما تفرض عليهم أسعار معينة

إرضاء للشركات الكبرى المحتكرة، التي ترغب دائما في تحقيق أرباح أكبر، ويبقى الخاسر الوحيد في هذه السوق هي الفئة المستهلكة، التي يشكل العاملون الشريحة الأكبر فيها، فحماية هذه الشركات وإعطائها امتيازات في السوق، يجعلها أكثر تسلطا وابتزازا للمستهلك، وبما أن قيمتها السوقية محاطة بهذه الامتيازات، فمن الطبيعي أن تكون في حالة ارتفاع أعلى من قيمتها الحقيقية، وهذا سيزيد من قوتها وسلطتها، فالشركات يمكنها الربح من كل العناصر التي تدخل في الإنتاج، فهي تطرح في البورصة المادة الخام والطاقة والأسهم والسلع المنتجة، مما يجعلها تحقق أرباحا كبيرة. لكن العامل تبقى قيمة مجهوده رهينة برضى الرأسمالي من عدمه، خاصة إذا كانت هذه الشركات تشكل ركيزة أساسية في اقتصاد البلاد، مما يخول لها التحكم في الأوضاع وتهيئتها حسب ما يخدم مصلحتها.

لكن ماذا لو تم طرح قوة العامل أو قيمة مجهود العامل، كقيمة قابلة للتداول في أسواق البورصة، أو بما أن مجهود العامل له قيمة سوقية ويمكن شراءه لمدة قصيرة أو طويلة، فما الذي يمنع من تداوله؟ أليس وضع العامل شبيه بوضع لاعب كرة القدم، الذي يتقاضى أجرا في مقابل المجهود المبذول في الملعب، وقيمته السوقية ترتفع وتنخفض حسب موهبته وقدرته، بل إن اللاعبين أصبحوا أشبه بالسلعة قابلين للاستيراد والتصدير، رغم أن قيمتهم النفعية منحصرة فقط في اللعب، ورغم أن هذه المنفعة ليست مادية، فليس هناك فرق بين من يبذل مجهودا من اجل فوز فريقه أو ناديه، وبين من يبذل المجهود من أجل أن يحقق الربح للشركة أو المصنع الذي يعمل فيه، لكن رغم ذلك النظام الاقتصادي المعاصر، فرق بينهما مع أنهما نفس الأمر، فحسب النظرة العصرية للاعب كرة القدم، فإن اللاعب أصبح كالموظف عليه واجبات وقيامه بهذه الواجبات يستحق عليها الأجر، فإذاً لماذا لا يُعامل العامل بالمثل؟ أو على الأقل بما أنه عنصر من العناصر التي تساهم في الإنتاج، فلماذا لا يتم طرح مجهود العامل كقيمة قابلة للتداول في البورصة؟ قد يبدو هذا الطرح غريبا إلا أنه الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها منح الأجور حرية أكبر في التحرك ارتفاعا وانخفاضا، حسب ما يتناسب مع تكلفة المعيشة دون ابتزاز من طرف الرأسمالي، ودون إجبار للعامل على الرضوخ بسبب ظروفه الاجتماعية أو ظروف البلاد بصفة عامة، وبما أن قيمة المنفعة

هي العنصر القابل للتفاوض، فإن القيمة الإسمية هي حاجة العامل اليومية وقيمة المنفعة هي العنصر القابل للارتفاع والانخفاض، بعيدا عن العرض والطلب، الذي يمكن التلاعب به.

فإن قيل: إن كرة القدم أصبحت اقتصادا قائما بذاته يسهم في النمو الاقتصادي عموما، ويوفر مناصب شغل. أقول إن كرة القدم لا تسهم في النمو الاقتصادي بالقدر الذي تسهم في التضخم الاقتصادي، فالأموال التي تغدق على اللاعبين تخلق زخم استهلاك وهمي يرفع من تكلفة العيش، كما أنها تعتبر من بين أكثر المواطن تضخيما للقيمة وجعلها تبدو على غير حقيقتها، وكذلك تسهم في خلق قيم من لا شيء، وهو أمر من المؤكد أنه لا يخدم النظام الاجتماعي ككل، فضلا عن الاقتصاد.

ورغم أن هذا الطرح الذي طرحناه ليس جديدا تماما، وإنما هو من باب تسليط الضوء على إشكال واقعي ومفارقات غير منطقية، ومن باب التنبيه على الصورة المتناقضة في مصفوفة النظام الاقتصادي المعاصر، لكن لو تمكنت المجتمعات من تحقيق شيء من هذا الطرح في المستقبل، فسيكون أمرا عادلا جدا، فليس من المنطقي أن يتقاضى شخص لا يفعل شيئا سوى اللعب، أجرا أكبر من شخص أخر مهنته الصناعة والإنتاج، وليس من المنطقي أن تكون قيمة اللاعب الذي دوره صناعة الترفيه، أكبر من قيمة المهندس الذي يصنع آلة تخطيط القلب، المستخدمة في إنقاذ حياة الكثير من الناس؟ ولو كان هذا الأمر منطقيا لتوجب أن يكون الأطفال أغنى أغنياء العالم، فاللاعب لا يخَلِّف منفعة بينما العمل يسهم في توفير الحاجيات الضرورية للمجتمع، فالأمر أشبه بكونك تساوي بين طفل ليس له هم سوى اللعب والأكل والشرب والصراخ في أرجاء المنزل، وبين شاب يافع أصبحت له طموحات ومسؤوليات كبيرة ويفكر في بناء مستقبله، قد لا نختلف أن الطفل يحتاج رعاية أكبر، لكنه في كل الأحوال لن يحتاج مصاريف كبيرة كالشاب المقبل على مصاعب الحياة.

إن هذا الشكل من عدم التوازن في توزيع الثروة العامة، من خلال تضخيم قيمة بعض الأشياء، هو يخلق فجوة بين تكلفة المعيشة وبين الواقع الاجتماعي، فعندما نخص فئة معينة من الناس بإمكانية الحصول على أموال أكثر، فإننا نسهم بشكل أو بأخر في رفع مستوى العيش ومعه تكلفة المعيشة، لأنهم يفتعلون زيادة في الطلب وهمية تتركز في فئة قليلة من

المجتمع، ولا تشمل كل المجتمع، والمتسبب في هذا التضخم ليس في كونهم يجنون المال أكثر من غيرهم، بل لعدم وجود العدالة في قيمة المجهود، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن هذا يسرع من وثيرة ارتفاع كلفة المعيشة، بينما بقية المجتمع يتحول ببطء في عملية تحسين المعيشة، بل إن ذلك التسارع يجعل من تحسين ظروف العيش أمرا مستحيلا، فالأمر أشبه بأن تضع في سيرة محركا بقوة 300 حصان وفي سيرة أخرى 100 حصان فقط، ثم تضعهم في مضمار للسباق، فبتأكيد ستتسع الفجوة بين السيارتين كلما طالت مدة السباق، وهذا ما يحصل للفجوة بين مستوى المعيشي الواقعي للأفراد وبين تكلفة العيش، ولهذا فإن تلك الأرقام التي تنشر حول معدل دخل الفرد، هي أرقام مزيفة، لأنها تشمل حتى دوي الدخل المرتفع والأغنياء، وتفترض هذه النسب أن مجموع هذه المداخيل، يتوزع على جميع الافراد بالتساوي، وهو الأمر الغير حاصل في الواقع، ولهذا فإن اقترحنا بوجود صندوق تكافل اجتماعي أو نظام الزكاة، ربما قد يسهم إلى حد ما في إعادة التوازن وتقليص الفجوة بين مستوى المعيشة وتكلفة المعيشة، أو على الأقل يبطء من سرعة اتساعها.

- **المحور الخامس : الثروة**

إن الثروة تعني الكثرة، وهو مصطلح يطلق على كل ما هو كثير، إلا أنه خص لدلالة على كثرة المال، والثروة هي ظاهرة اجتماعية وليدة الدوافع النفسية، المرتبطة بمهيجها الخارجي الذي هو المال، والاستجابة لهذا المهيج دافعها المنافع والامتيازات، التي يتم الحصول عليها مع امتلاك المال الكثير، وما يزيد من تزكية هذه الدوافع وتقويتها تلك المنافسة الطبيعية بين الأفراد في الحصول على ثروة أكبر،[128] وقد تخرج هذه الدوافع عن طبيعتها لتتحول إلى طمع وجشع، حينها تصبح مفاهيم الإنسانية والأخلاق متجاوزة، في سعي وحشي من أجل الحصول على الثروة وامتيازاتها، ويصبح الظلم والاستغلال والاستبداد والتحايل والغش إلى غير ذلك من الأفعال اللاأخلاقية، وسائل مشروعة من أجل الثروة. ورغم أن من حق أي فرد أن يصبح غنيا ويسعى إلى ذلك، إلا أنه ليس كل الناس يستطيعون أن يصبحوا أغنياء، فحتى لو قام الناس بنفس العمل وسعوا بنفس الطريقة، فإن البعض منهم سينجح

[128] {إعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد} القرآن الكريم سورة الحديد الآية 20

في مساعيه، والبعض الأخر مقدر له الفشل، والأمر هنا ليس مثل ما يريد أن يصوره أصحاب نظرية الانتخاب الطبيعي، والبقاء للأقوى أو للأصلح، أو كما يروجه أصحاب خطاب التنمية البشرية، والذي سيؤدي بك خطابهم في النهاية إلى الإسراف في لوم نفسك وجلد ذاتك. ولكن الحقيقة أن أسباب الفشل بسيطة وطبيعية، من بينها أن الموارد بطبيعتها نادرة سواء كانت المال أو الوظيفة، وبالتالي فليس كل الناس سيحصل على نفس القدر من الموارد، والسبب الثاني هو أن قدرات البشر متفاوتة، فليس كل البشر يمتلكون نفس مستوى الذكاء أو الكفاءة، أو نفس القوة البدنية، أو نفس الاتزان النفسي، أو نفس القدرات العقلية، والسبب الثالث أن من ضرورة التوازن الطبيعي وليس الانتخاب الطبيعي، أنه لابد أن يكون هناك منتجين ومستهلكين، فلو كان الكل منتجا فسيحصل نوع من الفائض في الإنتاج، ولن يوجد من يستهلكه، بالإضافة أنه لولا وجود الفقراء يعملون بدافع حاجتهم للمال لتحسين ظروف عيشهم، لما استطاع المنتج أو الرأس مالي، أن يجد يدا عاملة تعمل لديه من أجل الإنتاج وتحقيق الأرباح وتنمية ثروته، وفي نفس الوقت فلولا وجود الثري لما وجد عمل يعين الفقير على كسب المال الضروري للعيش. ولهذا يوجد الفقر بصورة طبيعية ومتكررة في المجتمع، بغض النظر عن السياسات المتعمدة والأحوال الشاذة للفقر.

وإن قيل إن الفقراء والعاطلين هم سبب تدهور الأوضاع الاقتصادية لأنهم لا ينتجون. أقول: إن الفقر ظاهرة طبيعية كالمرض، وبما أن البشر كائنات اجتماعية وإنسانية بالفطرة، فهم لا يتخلون عن المريض أو يتركونه ليلقى حذفه، وإنما بحثوا وتبصروا وتأملوا في الأمراض وابتكروا لها أدوية تساعد على العلاج منها، وهذا واجب كل فرد، وهو أن يسعى لمساعدة الغير وتقديم حلول تمكن الناس من العيش في أمن وأمان، وهذا ما نحاول أن نقدمه من خلال هذا الكتاب.

وتنقسم الثروة إلى نوعان وهي الثروة الخاصة والعامة وسنفصل الشرح فيها فيما يلي

1- الثروة الخاصة أو الشخصية :

هي تلك الثروة المقتصرة على فرد واحد أو يملكها شخص واحد فقط، ولا يشاركه فيها غيره، ولا يحق لأحد أن يسلبه هذه الثروة، إلا بالطرق الشرعية والقانونية، كالبيع والشراء أو الهبة والاستئجار أو الإرث...، فهي ثروة ذات ملك خاص، يكون مالكها هو من له الحق في التصرف فيها بكل حرية، وحتى إن دعت الضرورة بأن تقوم الدولة باستغلال الثروة الشخصية لوجود مصلحة عامة، فإنها ملزمة بتعويض صاحبها بما يرضيه. وكل شخص له الحق في أن يمتلك الثروة ما دام يسعى لذلك بالطرق القانونية والشرعية، والتي لا تتعارض مع أي مسلم إنساني أو أخلاقي، وبالتالي يحق لأي فقير أن يصبح غنيا ويحق لأي غني أن يزداد غنى، فليس من العدل حصر الثروة والغنى في أشخاص محددين، أو فئة معينة من المجتمع دون أخرى، أو نمنع فئة من أن تزداد غنى مع أنهم يبذلون المجهود لذلك، بدون أي مخالفة أو ظلم أو تعدي على ملك الغير، و بدون أي مخالفة أخلاقية أو إنسانية، فللإنسان الحق في أن يسعى لكل ما يظن أنه يجلب له السعادة.

أ- **مصادر الثروة الشخصية** : للثروة الشخصية عدة مصادر **أولا المجهود:** فيمكن للفرد أن يحصل على الثروة من خلال بذل المجهود والعمل لتقديم منفعة للأفراد الأخرين، أو لشركات أو مصانع أو حتى دول، نظير مقابل مادي يرتضيه.

ثانيا التجارة: وهي عملية ذات بعد خدمي إلى حد كبير، لأنها عملية مبنية على إعادة توزيع المنتجات والسلع، وتقريبها من الفئات الراغبة في استهلاكها، وهي بهذا المعنى خدمة تستحق أن يكافأ التاجر عليها، في مقابل تلك المنفعة التي يقدمها، وبهذه الطريقة تتراكم لديه الثروة بشكل تدريجي، فالتجارة تتم عن طريق شراء سلعة وبيعها بأعلى من ثمنها المشترات به ابتداء، وتلك الإضافة المضافة للسعر هي قيمة المنفعة المقدمة.

ثالثا الإنتاج: وهو ثلاثة أنواع: فالأول الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصي، وهو ذلك الإنتاج الموجه للفرد مباشرة، والثاني الإنتاج للاستهلاك الإنتاجي: وهو الإنتاج الموجه للمصانع والشركات، وهو قطاع يختص بإنتاج وسائل الإنتاج من آلات وأدوات وأجهزة. والثالث إنتاج المواد الخام: وهو كل ما يتعلق باستخراج

المعادن والمواد المستخدمة في انتاج الطاقة والتصنيع، وموجه للإنتاج والتصنيع بصفة عامة، سواء لإنتاج الآلات والأدوات، أو لإنتاج الحاجيات الشخصية للمستهلك، وكل هذه الأنواع تكون مصدر للثروة الشخصية.

المصدر الرابع وهو الإرث: وهو يعني أن يحصل الفرد على ثروة شخص أخر بعد وفاته، بشرط أن يربط بينهما صلة قرابة كالابن أو الزوجة، أو الأم أو الأب أو الأخت ...الخ، وهذا الإرث يعتبر ملكية تامة للوارث، ووجود هذا النوع من الثروة في النظام الاجتماعي، له غاية تهدف إلى إعادة توزيع جزء من الثروة الاجتماعية العامة، وفي نفس الوقت فيه تحقيق دوران المال الذي هو أساس الاقتصاد، ويمنع من تراكم الثروة في جهة أو عائلة دون غيرها، كما أن توزيع هذا الإرث على عدد الورثة، فيه نوع من تفتيت الثروة المكدسة، مما يعزز من دورانها ووصولها إلى أفراد أخرين، وهذا أيضا يخدم مصلحة تداول المال لتصبح احتمالية إنفاقه أكبر، مما قد يدعم بشكل كبير القدرة الاستهلاكية للأفراد ويعود بالنفع على الدورة المالية داخل المجتمع، وقد تختلف نُظُم الإرث من بلد لأخر ولا يسعفنا الحال لنقاشها، إلا أن أكثر أنواعها عدلا ما يراعى فيه قوة القرابة، وحاجة الأفراد بما يتناسب مع واجباتهم سواء اتجاه الأسرة أو اتجاه المجتمع، أي أن تكون هناك فلسفة واضحة، يعتمد عليها مفهوم العدل في توزيع الثروة، فمن غير المنطقي مثلا أن يرث الابن دون الأم أو العكس، ولا يمكن أن يعطى لمن له التزامات اجتماعية كثيرة، أقل ممن هو غير ذلك، أو أن يعطى لمن ماتزال أمامه صعاب الحياة الطويلة، أقل ممن هو مشرف على الموت، فالعدل في توزيع الميراث لا يعني دائما المساواة إن نحن نظرنا إلى الأمر بمنظور اقتصادي واجتماعي وإنساني.

المصدر الخامس العقار: وذلك كالمنازل والأراضي، فمن حق كل فرد في المجتمع أن يمتلك الأرض أو أي عقار أخر، واستغلاله في تحقيق المصلحة الخاصة، والحق في الملكية أمر طبيعي وفطري، ولا غنى عنه في العملية الاقتصادية، لأنه يخول للأفراد إمكانية تحصيل الثروة بشكل متكافئ، وفي نفس الوقت تحقيق نوع من المصلحة العامة كالأراضي المعدة للزراعة أو الإجارة، وقد يرى البعض أن الإجارة

نوع من الريع، بينما هي في الحقيقة نوع من الاستثمار الخدمي، فصاحب الأرض أو المنزل ينفق نصيبا من رأس ماله من أجل امتلاك ذلك العقار، الذي يحمل منفعته في ذاته، وتكون منفعته إما في الزراعة أو السكن أو غيرها، والتي يتخلى عنها المالك في مقابل مبلغ من المال، وهذا بحد ذاته شكل من أشكال دوران القيمة، عوض أن تبقى تلك المنفعة معطلة من الاستغلال ولا يستفاد منها أحد، فمن حق الأفراد أن يستغلوا الأرض التي يملكونها بشكل من الأشكال، مالم يضر ذلك بالمصلحة العامة أو بمصلحة الأفراد، وهذا يشمل كل الأشياء التي يُمكن امتلاكها أو بيعها أو شراؤها أو استئجارها.

ب-مصاريف الثروة الشخصية : تصرف الثروة الشخصية وقسم كبير منها على الاستهلاك الشخصي وحاجة الفرد اليومية، وهذا القسم من الصرف يُضخ كأموال في السوق، تعزز من السيولة المالية في عجلة الاقتصاد، وبدوران المال فيها يتحقق النماء. وقسم من هذه الثروة قد يوجه للاستثمار وطلبا لدخل إضافي، وهذا القسم أيضا يعزز رؤوس الأموال للشركات الصغرى والمتوسطة، وقد يلجأ الأفراد إلى التجارة عوض الاستثمار، لكن ما يحققه هذا القسم من فائدة، يكمن في تنمية رؤوس الأموال المتداولة في السوق، وفي نفس الوقت تخلق فرصا للأفراد من أجل الولوج إلى سوق التجارة والاستثمار، مما يسهم في خلق مشاريع قد ينتفع منها أفراد أخرين، وتوفر لهم مناصب شغل.

والقسم الثاني الذي تصرف فيه الثروة الشخصية وهو الادخار، أو اكتناز المال، وكلمة الادخار قد تدل على نوع من التحوط، يتخذه الأفراد كتأمين من تقلبات ظروف الحياة في المستقبل، كادخار المال من أجل سفر ضروري أو حتى من أجل رحلة سياحية، أو خوفا من مرض مفاجئ أو رغبة في اقتناء عقار أو سيارة، وهو بهذا المعنى ادخار معد للاستهلاك. لكن هناك نوع من الادخار وهو اكتناز المال وجمعه بدون أن تكون هناك نية لإنفاقه في المستقبل، أو تراكمه بشكل كبير وسريع، مما لا يتيح الفرصة لإنفاقه، وفي هذه الحالة يكون ادخار اجباري، فلا يستطيع أصحاب هذه الأموال صرف ثروتهم لأنها تفيض عن حاجاتهم، وهذا النوع

من ظاهرة الادخار يلحق الضرر بالاقتصاد، والسبب أنه تم تجميع نصيب كبير من المال، وتركه معطلا دون إعادة دورانه، مما يضعف السيولة المالية في السوق ويخلق نوعا من الندرة المفتعلة والوهمية، وهذا يجعل من قيمة المال تتضخم وتبدو على غير قيمتها الحقيقية، فيصبح المجهود الطبيعي الذي يبذله الإنسان خلال اليوم، غير كافي لجني القدر الضروري من المال لتغطية متطلبات العيش، وبالتالي يصبح من الضروري إيجاد وسيلة لتصريف تلك الثروة المكدسة، وضخها في السوق ليدعم بها رأس المال المتداول، وهو ما اقترحناه من خلال صندوق التكافل الاجتماعي.
كما أن هذا النوع من الادخار، إذا زاد عن حده قد يثقل من كاهل البنوك في حال انخفضت نسبة الاستثمار والاقتراض، حيث تصبح البنوك ملزمة بتسديد مستحقات هذه الأموال من الفوائد، دون أن تتمكن من استغلالها في قروض أو استثمارات، مما يسرع في مسألة الإفلاس وحرق مدخرات أشخاص أخرين، وهذا أيضا من مساوئ الفوائد البنكية.
وعل كل حال فإن الأفراد إن لم يكن لديهم دخل ثابت ومعقول، يمنحهم القدرة على المساهمة في دوران عجلة الاقتصاد، فإننا لن نتوقع من أي فرد أن يكون قادرا على استهلاك القدر الذي يمكنه من أن يسهم في انتعاش الاقتصاد عموما، أو أن يمكنه من ادخار المال المعد للاستهلاك مستقبلا، رغم أن هذا قد يعتبر تكديسا للمال، إلا أنه سيضخ في السوق على شكل استهلاك عاجلا أم أجلا، لذلك فإن القوانين المنظمة والبيئة الاقتصادية لابد وأن تكون عادلة ومتوازنة، حتى يستطيع الأفراد المساهمة في النمو الاقتصادي العام، وبالتالي المساهمة في تطور المجتمع.
ت-العدل في تحصيل الثروة الشخصية: إن تحصيل الثروة الشخصية حق مكفول لكل فرد، وليس من المعقول منع بعض الأفراد من تحصيلها، وإلا سيكون هناك نوع من التمييز والإقصاء أو العنصرية والتفقير المتعمد، ويدخل في هذا المعنى إصدار قوانين تصعب على فئة من المجتمع تحصيل هذه الثروة، ومن أمثلة ذلك الرفع من حجم الضرائب على الطبقة الوسطى والعاملة والفقيرة، بينما تنخفض في الطبقة الغنية، بحجة تسهيل ودعم الاستثمار، في حين يصبح الأمر مكلفا عندما يتعلق الأمر

بمستثمر من الطبقة المتوسطة، فالأغنياء والمستثمرون الكبار وذوي الحظوة، يستفيدون من تخفيض نسبة فوائد القروض، وخفض تسعيرة الأراضي وتكاليف بيع وشراء الممتلكات، وتسهيل الإجراءات في حالة الاستيراد والتصدير، وخفض التكاليف الجمركية والإجراءات القانونية إلى غير ذلك من التسهيلات، التي تَنْعم بها الطبقة الغنية دون غيرها، والسبب في هذه الظاهرة على ما يبدو وحسب ما يصرح به هو رغبة السلطة في تشجيع الاستثمار، لكن في غالب الأحيان يكون سبب ذلك أن السلطة أصبحت مُحتكرة من قبل الطبقة الرأسمالية، مما يعني أنها تخدم مصالحها لا غير، دون النظر إلى احتياجات باقي الطبقات، مما يعني أن أفراد المجتمع سيتحولون إلى ما يشبه العبيد في نظام يميل إلى أن يصبح إقطاعيا، رغم كونه يظهر في ثوب نظام ديمقراطي، وهذا غير مستغرب في زمن أصبحت فيه الأغلبية قابلة للصناعة، خاصة في المجتمعات الفقيرة التي يمكن استمالة رأيها بالمال، وبيئتها الاجتماعية قابلة لنشوء الفساد كابتزاز الموظفين والعمال والنقابات ... وبالتالي فإن النظام العام لا يوفر بيئة تتسم بتكافؤ الفرص والعدل والمساواة في تطبيق القوانين، وهذا يتسبب في اختلالات في التوازن الاجتماعي والاقتصادي، ويوسع الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.

إن من بين الأشياء التي قد تؤدي إلى عدم تحصيل الثروة بالنسبة للأفراد، هي فيما يتعلق بندرة الموارد، أي أن الفرد لا يستطيع أن يسعى إلى تحصيل الثروة الشخصية إن لم تكن هناك موارد كافية للجميع، ومن بينها العمل والوظائف وندرة وسائل الإنتاج، وهذه الندرة قد لا توفر الفرص المتكافئة لكل الأفراد، من أجل استغلال الموارد اللازمة لتحصيل الثروة. ولهذا كان نظام الإرث الذي تعارفت عليه المجتمعات الإنسانية، والذي يعد من الظواهر المتواترة سلوكيا ومفاهيميا وتدوينا، كقوانين نظام يسهم إلى حد ما في تصحيح الاختلاف في تكافؤ الفرص، بسبب تلك الندرة، وهو يعمل بكفاءة عالية خاصة وأنه عملي فيما يتعلق بضمان التناوب العادل على الثروة، وهذا التناوب فيه دلالة على أن الثروة يعود جزء من ملكيتها للمجتمع، أي أن الفرد ليس له الحق في ملكيتها للأبد، وإلا لكان من الواجب ان

تدفن مع كل ميت ثروته، فحتى لو كانت هناك ندرة في الموارد فلابد وأن تنتقل ثروة أحدهم إلى الأخر، وبالتالي تتحقق المصلحة التي هي دوران المال، ولو أردنا أن نكون واقعيين ونعمم هذا المفهوم كتطبيق عملي يحقق مصلحة الفرد والمجتمع، سيكون من المنطقي أن يكون للمجتمع الحق في أن يرث من لا وارث له، خاصة العقارات، بحيث يستطيع أن يستفيد منها الأفراد المحتاجين من العاطلين والطبقة الفقيرة والهشة، باستغلال هذه الثروة عوضا أن تبقى معطلة بدون منفعة ترجى منها، في مقابل مبلغ رمزي يدفع للخزانة العامة أو لصندوق التكافل الاجتماعي، وبهذا نكون قد أسهمنا في إعطاء فرصة للأفراد بأن يحسِّنوا من وضعهم الاجتماعي، وتمكينهم من وسائل تحصيل الثروة بشكل عادل ومتكافئ، لكن الخوف من تطبيق هذا الطرح يكمن في تسلط الطبقة الرأس مالية واستغلال هذا الأمر ليزدادوا غنى، مما يجعل المجتمع يحتاج إلى رقابة صارمة لضبط هذه المخالفات، والحرص على عدم استغلالها من طرف من لا يستحق.

ويدخل في ندرة الموارد ندرة مجال العمل، أو ندرة بعض الوظائف بعينها، فكثير من الأنظمة التربوية والتكوينية أصبحت تتبنى نظام التخصصات، مما يحد من الإمكانيات المعرفية والمهارية للفرد، ويحد كذلك من فرصه في سوق الشغل بعد التخرج، بل إن حتى نظام التوظيف أصبح يسير وفقا لهذا المنظور، وأصبحت وظائف معينة تطلب تخصصات بعينها، وفي ظل ندرة طلب اليد العاملة في بعض التخصصات، ينتج لدينا تراكم في عدد الخرجين العاطلين في هذه التخصصات مما يدل على عدم نجاعة نظام التخصص، بل إنه يتسبب في مزيد من المشاكل سواء على المستوى الفردي أو المستوى الاجتماعي، فالفرد المتخرج بشهادة تخصص يندر التوظيف فيه، سيعاني من عدم إمكانية ايجاد بديل، بسبب أنه متخصص في مجال واحد فقط، وهذا يقلل من فرصه في العمل وفي تحصيل الثروة الشخصية، بل إن نظام التخصص هذا وصل على حد التطرف، بحيث تتم المطالبة في بعض المهن بتخصص معين، مع أن المهنة بحد ذاتها ليست بتلك الدرجة من التعقيد، أو أنها مهنة عملية تحتاج فقط لأيام من التدريب العملي ويصبح الفرد بارعا فيها.

أما على المستوى الاجتماعي فإنه عندما لا يجد الفرد وظائف تقبل بتخصصه، سيكون مضطرا إلى إعادة الدراسة في تخصص أخر يتناسب مع سوق الشغل، وهذا يعني أنه سيصرف سنوات إضافية من عمره في الدراسة، مما يعني مزيدا من التأخر في تحصيل الثروة، ومزيدا من التأخر في تأسيس الأسرة، مع العلم أن النظام التعليمي بحد ذاته يسهم في تأخر الحياة العملية للأفراد، كما أن وجود فرص شغل في تخصصات محدودة، سيدفع بأفراد المجتمع إلى التخصص فيها بشكل كبير، مما سينتج عنه حدوث فائض من اليد العاملة في هذا التخصص، كما أن المجتمع سيعاني من تراكم عدد العاطلين، مما يفتح الباب أمام تشكل بيئة الصراع الاجتماعي التي ستصبح بيئة خصبة للمفاسد الاجتماعية.

ومن شأن إلغاء نظام التخصصات هذا، سواء على مستوى سياسة التربية والتكوين، أو على مستوى التوظيف، أن يجعل الأفراد متكافئين في إيجاد فرص الشغل، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا ركزنا اهتمامنا على تعدد المهارات والكفاءات لدى الأفراد، وبالتالي فإنه من الأفضل لأفراد المجتمع في مراحل التربية والتكوين، أن يمتزج تعليمهم بالتطبيقات العملية المنتجة للمنفعة، والقابلة لأن تتحول كقيمة، وكلما تعددت هذه المهارات والكفاءات عند الشخص، كلما تعددت المنافع التي ينتجها، وبالتالي تصبح إمكانية تحصيل الثروة أكبر، فمن الخطأ فصل التكوين عن التربية، وحتى لو فرضنا استحالة إلغاء نظام التخصصات، فلابد من تكوين الأفراد في مجالات متعددة خلال مراحل دراستهم، لتمكينهم من إيجاد بدائل ليواجهوا ظاهرة الندرة، التي قد تعانيها بعض التخصصات، وإعدادهم للتأقلم مع الأوضاع الاجتماعية المختلفة، وإعطائهم خيارات متعددة يمكنهم استغلالها، وهذا سيساعد المنظومة الاقتصادية على التماسك في أوقات الأزمات، بما أن الأفراد ستكون لديهم القدرة مع توفر الخيارات المتعددة، على إيجاد مصادر لتمويل استهلاكهم الشخصي.

كما أن الثورة التقنية التي يشهدها العالم اليوم، والتوسع في استخدام الآلات ذاتية العمل، وتطور الذكاء الاصطناعي أصبح يقلل من فرص الشغل، وبالتالي يقلل فرص الأفراد في تحصيل الثروة الشخصية بالنسبة لفئة عريضة من الناس، خاصة

أولئك الذين لا يستطيعون إنشاء مقولاتهم الذاتية، أو الاعتماد على التشغيل الذاتي. فاحتلال الآلة لمكان العامل سيزيد تراكم أعداد العاطلين والمهمشين في المجتمع، ولا يخفى ما سيفرزه هذا الوضع من أثار جانبية، رغم أن الآلة وتطورها في المجال الصناعي، وتطور دقتها العالية وسرعتها، يعد شيئا جيدا بالنسبة للمنتجين، لكننا لا يمكن أن نفرض على المجتمع هذا النوع من التطور، الذي يمكن أن يعود عليه بالضرر ويهدد المصلحة العامة للمجتمع ككل، فالمجتمعات كانت تعاني من قساوة بيئة الصراع وندرة الموارد حتى قبل التطور التقني، فكيف سيكون الحال بعد أن يتم التوسع في استخدام هذا النوع من التطور، فلابد من التفكير فيما سيؤول إليه الوضع، ولابد من تأطير التطور التقني في إطار إنساني وأخلاقي، خاصة في ظل أنظمة ليس لها القدرة على تحمل عبء الاختلالات الاجتماعية التي ستحدث إثر تفشي البطالة، بل إن الأمر لن يقتصر على هذا الحال، فالعالم اليوم أصبح يتطور بسرعة وأصبح يتجه نحو خلق نوع جديد من الوظائف، كتلك التي تمارس من المنزل عن طريق شبكة الأنترنت، وبما أن أجهزة الكمبيوتر تعطي للفرد إمكانية القيام بوظائف متعددة في وقت واحد، فإن مبدأ تكافؤ الفرص سيصبح في مهب الريح، بالإضافة إلى أن معاناة الفئة الفقيرة التي لا تستطيع توفير الشبكة أو جهاز الكمبيوتر، ستزيد من ندرة فرصها في العمل، نهيك عن المجتمعات التي نسبة الأمية فيها مرتفعة، ولا ننسى ما قد يترتب عن ذلك من تغيير في نمط الاستهلاك، كانخفاض الطلب على الوقود وعلى وسائل النقل والمواصلات، التي يعتبر العاملون والموظفون أكثر مستخدميها، وبما أن الأشخاص لن يكون مضطرين لمغادرة منازلهم، سيقل الإقبال على المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية، ولقد اختبر العالم هذه الأحول أثناء أزمة كورونا(covid-19). ومع التطور الذي ستشهده التجارة سيصبح الأفراد أيضا غير مضطرين للذهاب إلى الأسواق والمتاجر، وهذا سيضر بفئة كبيرة من المجتمع، ففي تقرير ل(سي إن إن) بتاريخ 1 مايو 2023 حول تقرير لمنتدى الاقتصاد العالمي، جاء فيه أن ما يعادل 14 مليون وظيفة ستختفي في السنوات القليل القادمة، فكل هذه المخلفات لا يتم الالتفات إليها في ظل مساعي

الرأسمالية الليبيرالية والعلمنة، نحو ما يطلقون عليه اسم التقدم والتطور، غير مكترثين بالأضرار الاقتصادية التي تترتب عنها هذه التغيرات الجذرية، في نمط عيش المجتمعات، فالطبقة الرأسمالية التي ضغطت لفرض التطور الصناعي على المجتمعات منذ القرن 19 مما زاد معاناة العمال، هي نفس الطبقة التي تسيطر اليوم على التكنولوجيا والتطور التقني، وتحاول تسريع من تحول العالم إلى مرحلة الاعتماد الكلي على هذه الوسائل، بغض النظر عن الأضرار. وكل ما يطرح أمام الملء من تلك البهرجة التي تثير ذهول الناس، هي فقط من أجل أن تصرفهم عن رؤية الحقيقة، ورؤية الاختلالات التي تنتظر مجتمعاتنا في المستقبل، بل إن تلك البهرجة تجعل من المجتمعات أول المستهلكين وبإدمان، دون أن تدرك أنها تساهم في خراب نفسها.

وقد يبدو للقارء أني ضد التطور التقني وابتكار الوسائل الجديدة التي تسهل الحياة على الناس، لكن العكس هو الصحيح، فالتطور التقني شيء مرغوب جدا، ونؤيده مادام يخدم المسلمات الإنسانية، لكننا لابد وأن نعرض الظواهر المستجدة على الضوابط والقياسات المنطقية، ولابد من النظر إلى مآلاتها قبل الإقرار بقبولها أو رفضها، ولهذا أقول: إن التطور التقني لابد وأن يكون عقلانيا، وفي نفس الوقت إنسانيا، فلا يجب أن ننساق وراء شهواتنا و وراء البهرجة التي يصورها لنا الواقع الحديث، الذي أصبح أشبه بواقع افتراضي، ولا يجب أن نسمح بشراهة الرأسمالية أن تَسُوقنا نحو المجهول، دون أن ندرك ما سيؤول أليه مستقبلنا من الناحية الإنسانية، فليس لكون الطبقة الرأسمالية تمتلك سلطة المال، أن هذا يعطيها الحق في أن تقود البشرية كيفما تريد، وليس من الواجب أن نستهلك كل ما تنتجه الرأسمالية لمجرد أنها سوقته كمظهر من مظاهر التقدم والتطور، خاصة في عصرنا الحديث الذي أصبح يشترى فيه كل شيء حتى الضمائر، وأصبحت صناعة جمهور الأغلبية أسهل شيء يمكن توفيره للتأثير على أراء الناس، وإنما لابد من وجود ثوابت عقلية وأخلاقية وإنسانية، تكون بمثابة مرجع يؤطر سيرورتنا نحو هذا التطور، وتَحُولُ دون اخلالنا بالتوازنات الاجتماعية والإنسانية والطبيعية كذلك.

إن التطور التقني دليل على القدرة الإبداعية للبشر، لكنها أيضا قد تكون دليلا على الغباء البشري، حينما تتحول نعمة التطور إلى نقمة تفقدنا إنسانيتنا، فإنه من الواجب قبل أن نخطو خطوة نحو المستقبل، أن نتأكد من وجود استفادة عامة وعادلة يحصلها الأفراد، وهذا يفرض إعداد وتهيئة المجتمعات سواء على مستوى التربية والتعليم والتكوين، أو على مستوى التنظيم وحتى على المستوى المادي ومستوى التشغيل، فليس من المعقول أن تخطط بعض الدول إلى تطوير نفسها وإدخال آليات جديدة، أو نظم عمل جديدة، بينما هي تحتفظ بنفس نظام التعليم والتكوين الذي يخرِّج كفاءات حسب نظام التشغيل القديم، وليس من العدل أن تكون الدولة مقبلة على مثل هذا التطور المفاجئ، دون أن تراعي مصلحة أخر جيل من المتخرجين في النظام القديم، خاصة وأن كثيرا من الدول تشهد وثيرة تغيير وتطور متسارعة مما لا يتيح الفرصة للمتخرجين، بأن يعدلوا من خياراتهم أو كفاءاتهم، وهذا من بين أكثر الأسباب التي تخلق تناقضا بين مستوى الكفاءة ومتطلبات سوق الشغل، فنحن مطالبون بخلق بدائل تتناسب مع الواقع الذي نطمح لتحقيقه في المستقبل، فلا يمكن أن يكون رأس البشرية ينعم في المستقبل، وأقدامها ماتزال غارقة في وحل الماضي، فلابد وأن يكون هناك توازن يسمح للمجتمع بأكمله الاستفادة من هذا التطور.

ومن الأسباب التي تسهم في انعدام العدل عند سعي الأفراد لتحصيل الثروة، الاختلال في التوازن الاجتماعي، وكما هو معلوم فإن التوازن مسلم من المسلمات الإنساني، وبالتالي يكون من الطبيعي أن تكون عناك ظواهر عقابية في حال اختلاله، ويتعلق الأمر هنا بتلك التغيرات التي تلحق الأنماط الاجتماعية، فتعزز الاختلال في التوازن، وانعدام التوازن لابد وأن يلحقه انعدام العدل بالضرورة، ومن ذلك عدم مراعاة النظام العادل في تقسيم العمل الاجتماعي. ولا نعني هنا التخصص الذي انتقدناه سابقا، وإنما نعني به ذلك الخلل الذي يتسبب فيه تشغيل فرد واحد في وظائف متعددة، فليس من العدل أن يعمل الشخص في وظيفتين مختلفتين، ويتلقى أجرين أو أكثر، بينما هناك أفراد أخرين غير قادرين على إيجاد

عمل خاصة في الوظائف العمومية، فليس من العدل إعانة فرد بعينه على تحصيل الثراء السريع دون غيره، فهذه المظاهر لا تمت لتكافؤ الفرص والعدل في توزيع الثروة بشيء، حتى لو كان هذا الفرد متميزا ولديه كفاءات ومهارات متعددة. قد لا نؤيد فكرة التعليم والتكوين المتخصص، لكننا نؤيد التخصص الذي يتعلق بالعمل، فلكل فرد الحق في الحصول على عمله الخاص، وذلك لفتح الباب أمام أكبر عدد من الأفراد للاستفادة من الثروة العامة، وبالتالي الحصول على فرصتهم الخاصة في تحصيل الثروة، ولعل أكثر ما يسهم في هذا النوع تلك الزبونية والوساطة والتحيز العرقي والقبلي والايديولوجي والحزبي، الذي يطغى على النظم الإدارية، خاصة في مجال التوظيف، ولا يخفى ما تخلفه هذه الظاهرة من ضرر على المجتمع، حيث إنها تخلق ندرة وهمية في مناصب الشغل والوظائف، وجعلها تتطبع بطابع الاحتكار لصالح فئة دون أخرى، وهذا يعني احتكار الثروة أيضا.

ويندرج تحت هذا أيضا تلك الفوضى التي يعرفها مجال العمل بين الرجال والنساء، وأصبح كل جنس يتطفل على مجال عمل الأخر، بل إننا نشاهد أن كثيرا من المهن أصبحت ممتنعة عن الرجال، وتم تخصيصها للنساء، بسبب أن أغلب أرباب العمل ولسعيهم لتحقيق أرباح أكثر، يميلون لتشغيل النساء كعنصر إغراء يجذب الزبائن أو للتأثير عليهم، أو لأغراض شهوانية أخرى، وهذا لا يخفى علينا ملاحظته في واقعنا، فمهنة "كالسكرتارية" مثلا، أصبحت مهنة ممتنعة عن الرجال، بل إنه حتى التصور العام بالنسبة لهذه المهنة قد تم تحريفه، وأصبح لا يتصور أن هذه الوظيفة إلا كمهنة خاصة بالنساء فقط، وليس هناك من تفسير منطقي لهذه الظاهرة، سوى ارتباطها بميولات النفسية والعواطف، وبتشوه التصورات العامة لأفراد المجتمع، والتي أسهم فيها الإعلام بشكل كبير. لكن في مقابل هذا التشوه في التصورات، يخلق لنا واقعا مليئا بالظواهر العقابية، والأكثر من ذلك فإن الكثير من الوظائف قد فقدت بسبب هذا الخلل في تقسيم العمل، ولم تعوض بأشياء أخرى، نهيك عن التقدم التقني والتكنولوجي الذي أسهم في اختفاء كثير من الوظائف، مما خلف مزيدا من الندرة، فإعطاء مطلق الحرية لأرباب العمل بتحديد جنس العاملين،

يحدث نوعا من عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين، فحتى لو كان كلا الجنسين متساويين في عين القانون أو متساويين في القدرات، فإنهم غير ذلك في عين المجتمع، وتبقى الأفضلية للمرأة كونها محط تعاطف وإغراء، وهذا يمنحها قيمة إضافية، خاصة بعد نهج سياسة "التميز الإيجابي" والذي هي بدورها سياسة منبعها عاطفي أكثر منه عقلاني وواقعي.

ولو أردنا إصلاح هذا الوضع وخلق واقع أخلاقي ونظامي وعادل، ويحترم خصوصية كل جنس على حدة، فلا بد من تقسيم العمل بما يتناسب مع خصوصية كل الجنس، حتى لا يكون هناك نوع من الظلم وعدم التوازن أو عدم تكافؤ للفرص، فليس من العدل أن نساوي بين الجنسين في القدرة على المنافسة في سوق الشغل، خاصة مع علمنا بالاختلافات الطبيعية بين الجنسين، بالإضافة إلى الانحراف في التصورات الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، مما يجعل مسألة تكافؤ الفرص شيئا متخيلا وتصورا طوباويا. ولنكن أكثر وضوحا فإننا في حاجة إلى إضفاء نوع من الخصوصية على بعض المهن، وجعلها مجالا خاصا يتنافس في جنس واحد فقط، مع مراعاة لطبيعة كل جنس، وهذا ليس من شأنه أن يجعل من نظام تقسيم العمل عادلا فقط، وإنما سيسمح بتوظيف أكبر عدد من العاملين من كلا الجنسين، فمثلا في مجال التعليم والذي أصبح يشهد عملية تأنيث واسعة للوظائف فيه، وأصبح الرجل شبه مبعد منه، فعوض هذا التطرف في تشغيل النساء في مجال التعليم، فإنه من الممكن فصل الذكور عن الإناث في التعليم، وتخصيص تعليم الإناث للنساء، وتعليم الذكور للرجال، وبهذا نكون قد وفرنا فرص شغل أكبر للنساء والرجال معا، وخلقنا فرصا متكافئة ومجالا للتنافس العادل خاصا بكل جنس، دون اللجوء لسياسة "التميز الإيجابي" الظالمة تلك، وفي نفس الوقت تجنبا لحصول حوادث التحرش، ففي دراسة أجرتها نقابة العمال البريطانية سنة 2016 أنه من بين 500 ألف مرأة خضعن للدراسة، 52 بالمئة منهن صرحن بأنهن تعرضن للتحرش في العمل، مما يعني أن الاختلاط بين الجنسين لا يوفر بيئة سليمة لا للعمل وللدراسة، نهيك عن تلك الحالات التي يكون فيها نوع من التراضي بين

الطرفين، أو تكون فيها المرأة هي العنصر المبادر بالإغراء، في مقابل الحصول على العمل أو الاستمرار فيه. كما أن الفصل بين الجنسين في التعليم سيخفف من الاكتظاظ في الأقسام، بخلاف ما يروج من أعذار من قبل الساسة، والتي ليست سوى أعذار واهية لإخفاء عدم رغبتهم في إنشاء مدارس جديد بينما ينهبون الميزانيات، أو يصرفونها في أغراض تخدم الأيديولوجية، مع العلم أنه ليس بالضرورة ذلك في ظل وجود إمكانية تنظيم الوقت، وهناك فائدة أخرى في حال تم تطبيق هذه الطريقة، وهي أنه من شأن هذا النوع من تقسيم العمل خلق بيئة من الحرية في مجال العمل، والتي أكثر ما تكون عندما يكون التعامل بين الأشخاص من الجنس الواحد، سواء في التعليم أو في غيره، وستسهم أيضا في خفض منسوب الاستثارة الجنسية بين أفراد المجتمع، مما يحافظ على التوازن النفسي للأفراد.

ففي مجال كالطب مثلا والذي رغم هذا التقدم والتطور الذي نشهده، والعدد الكبير من الكليات والخريجين في هذا المجال، إلا أننا مازلنا نعمل في هذا المجال كما لوكنا مازلنا نعيش في القرون البدائية، حيث كان يندر وجود الأطباء في القبيلة، فتضطر المرأة أن تعرض نفسها على طَبيبٍ رجل الوحيد في القبيلة، ونفس الأمر يعانيه الرجال في بعض المستشفيات العمومية، التي يكون أغلب المتواجدين فيها نساء، فمن شأن هذا النوع من التخصص وتقسيم العمل، أي بجعل ما يخص الذكور للرجال وما يخص الإناث للنساء، أن يشجع العنصر النسوي على الإقبال على الدراسة وامتلاك الطموح اللازم لشغل هذه المهن.

ومن شأن هذا النوع من التخصص أيضا، أن يخلق لنا ذلك التوازن الاجتماعي الذي افتقده المجتمع بعد خروج المرأة للعمل، رغم أن ظاهرة الخروج المرأة للعمل ظلت ولحقبة طويلة مرتبطة بالضرورة، وبالوضع المزري الذي قد تعانيه الأسرة جراء الفقر فتضطر النساء من أجل ذلك للخروج للعمل، بل إن بعض البلدان كأوروبا الشرقية، قد اشتهرت خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بأن بعض النساء وبسبب الفقر قد اضطررن لامتهان مهن لا أخلاقية كالدعارة بموافقة من أزواجهن، ومع عموم هذه الظاهرة وفشوها أصبحت تكتسي طابعا ثقافيا، وظاهرة مألوفة لدى

العامة، خاصة بعد انتشار الفكر الليبيرالي الذي أسهم في خلق بيئة حاضنة لهذه الظاهرة. وما أشبه الماضي بالحاضر حيث إن نفس الظاهرة ما تزال تنتشر اليوم، خاصة مع ظهور مواقع التواصل ومقاطع الفيديو والبث المباشر، فقد ظهر نوع جديد من الدعارة وهي الدعارة الإليكترونية، بل إن هذا النوع من الدعارة أصبح يؤمن زبائن أكثر للمشتغلين فيها، وانتشار هذه الظاهرة له أسبابه غير الحرب طبعا، منها ارتفاع تكلفة المعيشة وارتفاع منسوب الديون وقلة الوظائف، مما جعل الوضع أسواء من حالة وجود الحروب.

ففي مقال نشرته صحيفة "نيويورك بوست" الأمريكية بتاريخ 7 سبتمبر 2022 حول دراسة قامت بها جامعة "براندير" الأميركية على 100,000 أسرة أن 35% من هذه العائلات الأمريكية، لا تلبي الميزانية التي تحتاجها لتوفير المتطلبات الأساسية للحياة، أي لا تجد هذه العوائل المبلغ اللازم، لتحمل نفقات الإيجار والغذاء والنقل والرعاية الطبية، والحد الأدنى من نفقات الأسرة، على الرغم من العمل بدوام كامل طوال العام. وبالتالي ليس من المستغرب أن تكون أمريكا البلد الذي يتربع على عرش صناعة الجنس في العالم، وشعبها الأكثر صنعا للمحتوى الجنسي، وبعده تأتي أوروبا، بينما ما يزال المدافعون عن عصر الحداثة يتباهون بكون التكنلوجيا خلقت فرص عمل جديدة، ويخفون هذا الواقع المُر الذي لا تفسير له سوى انحطاط الوضع الاقتصادي، حيث يفقد الإنسان فيه قيمته. فبعد الحرب العالمية الثانية وعوضا عن أن تقوم هذه الأنظمة بإصلاح الوضع الاجتماعي، فإنها تقوم بالهروب إلى الأمام وتطبع مع مثل هذه الظواهر، وتحتويها كقيم من قيم الحرية، هروبا من مسؤولية الإصلاح الاجتماعي، وهروبا من مسؤولية التكفل بحق المرأة، التي تعتبر العنصر الأضعف في المجتمع، والعنصر الأكثر تضررا من الحرب والأوضاع الاجتماعية الصعبة، مما جعل هذه الظواهر تبقى راسخة في المجتمع، لتبقى دليلا يذكر أوروبا والغرب بتاريخهم الإنساني الأسود، وبما خلفته الحروب من عار مايزال يلاحقهم إلى يومنا هذا.

وبالرغم من ذلك فلا يمكن القول إن خروج المرأة للعمل أمر سلبي بالكلية، بل هو أمر يرجع إلى حرية الأسر وما مدى حاجتها لتحسين ظروف عيشهم، بالإضافة إلى حاجة المجتمع عموما للمرأة للعمل في المهن التي تتعلق بحاجة النساء الخاصة كجنس له وضعه الخاص، لكن الفوضى التي نشهدها في الواقع، تسهم بشكل كبير في إحداث فائض كبير في اليد العاملة، وهو ما تسبب في انخفاض الأجور واختلال في توازن توزيع مناصب الشغل، وما أوجد هذا الواقع هو فرض الحكومات تخصيص نسبة من مناصب الشغل للنساء فقط، بغض النظر عن تكافؤ الفرص، مما تسبب في عطالة العديد من الرجال الذين كان من المفترض أن يحصلوا على فرصة لتحصيل نصيبهم من الثروة، ويقوموا بدورهم الاجتماعي في توزيعها من خلال الزواج وبناء الأسرة والتكفل بمصاريف المرأة نفسها، مما يجنب الدولة دفع رواتب إضافية مخصصة لنساء فقط. فالدولة اليوم ونظرا للعشوائية التي أصبحت تتصف بها السياسات الاجتماعية والاقتصادية في تدبير الثروة العامة، أصبحت تكلف نفسها نفقات إضافية ومجانية، حيث يتم الدفع مرتين للأسرة الواحدة، فالأسرة المعاصرة التي تسوقها لنا الحداثة، هي تلك الأسرة التي يكون فيها الرجل موظفا حكوميا والمرأة كذلك، وبالتالي فإنهما يحصلان على راتبين من الدولة رغم أنهما أسرة واحدة. وهذا خلل كبير في تدبير المال العام، وسوء تدبير أيضا لذلك العدد القليل والمحدود من الوظائف التي يوفرها القطاع العام، فكيف لدولةٍ تشتكي من عدم قدرتها على التوظيف، وفي نفس الوقت تعطى الوظائف لمن لا يحتاجها، فإن كان الرجل يعمل في القطاع العمومي فليس من الضروري أن تكون زوجته كذلك، فراتب الدولة يجب أن يحصل عليه أحد الزوجين فقط، مضاف إليه نسبة معينة كإعانة أسرية من الدولة تقدم للزوج في حال كانت الزوجة ربة بيت، وبذلك يتم توفير راتب وظيفة أخرى تمنح لمن يحتاجها من الشباب الذكور المقبل على الحياة، والذي بدوره سيستخدم ذلك الراتب لتأسيس أسرة، مما يعني التكفل بامرأة أخرى، فليس من المعقول أن يتقاضى زوجين مرتبين أو يشغلان منصبين في قطاع واحد، وفي بعض الأحيان في إدارة واحدة، بينما هناك غيرهما الكثير لا يجد عملا، فعمل أحد الزوجين

براتب مناسب كاف للأسرة الواحدة توفيرا للمال العام، وفي نفس الوقت تدبيرا لمحدودية الوظائف، بل إن هذه الطريقة ستدفع الأسر التي ترغب في زيادة دخلها، أن تتجه للقطاع الخاص إما من خلال العمل أو من خلال الاستثمار وإنشاء المقولات الخاصة، فتسهم بذلك في إنعاش الاقتصاد. فالمجتمع المتوازن يكون كل الأفراد فيه يقومون بدورهم الخاص حسب ما تفرضه متطلبات الحياة، سواء الشخصية أو الاجتماعية، وليس شرطا إذا أعطينا الرجل وظيفة أن نعطي المرأة مثلها، فالسياسة الاجتماعية لها تأثير كبير على حياة الناس وليست لعبة تمارس في روض أطفال، لذا ينبغي أن تتمتع بقدر كبير من العدل، **والعدل لا يعني دائما المساواة بين الجميع**، فأحيانا يكون من مقتضى العدل سلب الحرية، فقدرة الدولة على توفير مناصب الشغل لكل رجل ومرأة سواء متزوجة أم لا أمر مستحيل تطبيقه، بل يزيد حجم ميزانية الإنفاق، فالدولة لديها إمكانيات محدودة، خاصة في حالة تدهور الأحوال الاجتماعي حينها يكون الأمر أكثر صعوبة.

إن الدولة الحديثة أوقعت نفسها في هذا المأزق منذ أن بدأت بتبني قضايا المرأة بدون أي عقلانية، وأكثرُ من ورط الدولة في هذه المعضلة، هي تلك الأحزاب التي تبحث عن المكاسب السياسية، من خلال استقطاب نسبة من الشريحة الاجتماعية، لذا تلجأ مثل هذه الأحزاب إلى تبني قضايا فئوية وزرع نوع من التقسيم الاجتماعي، من أجل اجتذاب نوعية معينة من الجماهير، وكما كانوا يركزون على العمال سابقا فإنهم اليوم يركزون على النساء، فقد سعو لإخراج المرأة للعمل، في حين أن الوظائف محدودة، والرجل نفسه يشتكي من ندرتها، فاضطروا لمواجهة هذا الكم الهائل من البطالة بسن قوانين التطبيع مع الدعارة، كقانون العلاقة بالتراضي، ولَقّبُوها بأقدم مهنة في العالم، وكأنها خدمة من الخدمات التي تخدم المصلحة العامة!، بينما العكس هو الصحيح، ولنا أن نتخيل لو أن كل النساء وحتى ربات البيوت استجبن لدعوة خروج النساء للعمل، وخرجن يطالبن بهذا الحق، كم سيكون عدد المتظاهرين حينها، بالإضافة إلى عدد الرجال العاطلين؟!.... لذا أقول لأصحاب هذه الدعوة من السياسيين، أصمتوا فإنكم تفتحون عليكم وعلى المجتمع بابا

من أبواب الجحيم، ولستم بقادرين على غلقه، فلولا وجود نظام الأسرة الذي من شأنه امتصاص هذا العدد الكبير من النساء، على اعتبار أن ربات البيوت هن أيضا في حالة عمل، لكانت الدولة ملزمة بتوفير مناصب شغل لكل هذه الأعداد الغفيرة من ربات البيوت والخريجات بالإضافة للرجال. وفي الحقيقة هم مدركون لهذا الأمر، لَكِنَّهم يُصِرِّون على تكرار مثل هذه الخطابات من أجل ضغضغة المشاعر، وجذب أصوات النساء لا غير، ولا يهمهم ما تسببوا فيه للمجتمع من صراع بين الجنسين على الموارد المحدودة.

ومن التشوه في التصور أن يظن البعض، أن سيطرة الرجل على مجال العمل راجع لأن المجتمع ذكوري، أو أن هناك ظلم للمرأة. لكن الحقيقة أن ذلك راجع إلى طبيعة مهمة الرجل الاجتماعية، فالرجل مطالب بالخروج للعمل ليستطيع أداء مسؤولياته، بينما حتى لو كانت المرأة عاطلة عن العمل فإنها لن تسأل، لأن واجباتها الاجتماعية لا تفرض عليها الخروج للعمل، وهذا عكس الرجل الذي أول واجباته هي العمل ثم كفالة الأسرة، مما يجعل عمل الرجال ضرورة وليس خيارا، بينما المرأة العمل بالنسبة لها قد يكون مجرد خيار وأحيان نوعا من الرفاهية(كفكرة تحقيق الذات)، خاصة إذا كان لها زوج قادر على توفير كل احتياجاتها، أو كانت تنتمي لأسرة غنية، باستثناء الحلات الندرة التي تكون فيها المرأة مجبرة على العمل ويمثل لها ضرورة. وما أوردناه هنا إنما هو أحكام مبنية على ما هو غالب على أحوال المجتمعات، ونظرا لتلك المسؤوليات الملقاة على كاهل الرجل، والواجبات الاجتماعي التي تدفعه للبحث عن عمل، فإنه سيظهر للملاحظ دائما أن هناك سيطرة للذكور على مجال العمل، وأن هناك ظلم للنساء بالنظر للعدد فقط، لكنه يتم إغفال أن الرجال تُفرض عليهم طبيعة مسؤولياتهم الاجتماعية وحاجاتهم الطبيعية الاندفاع لطلب العمل، بينما النساء فإن مهنتهن كأمهات لها فاعلية وأفضلية أكبر من العمل خارج المنزل.

ومن بين الأخطاء الكارثية أيضا في تدبير الاقتصاد عموما وفي تدبير الوظائف بالخصوص، هو عدم مراعاة الأولويات، فكما لا يتم مراعاة أي الأولويات مقدمة على الأخرى في توزيع الوظائف بين الرجال والنساء، فكذلك لا يتم احترامها في

توظيف النساء أنفسهن، فقد نتفق أن المرأة هي العنصر الأضعف في المجتمع وهي العنصر الأكثر تضررا في الحروب وفي أوقات الأزمات الاقتصادية، وهي العنصر الأكثر تعرضا للهشاشة والفقر خاصة عند فقدان المُعيل كالأب والزوج، لكن رغم هذا فإن النُّظم الحديثة التي تقدم نفسها على أنها مدافعة على حق المرأة في العمل، لا تراعي مشاكل هذه الفئة من النساء وتدخلهن في حالة منافسة مصيرية مع باقي النساء الأخريات اللواتي لا يعانين من أي ظروف قاهرة. فكونهن الأكثر عرضة للفقر، كان من المنطقي أن يتم نهج سياسة التمييز الإيجابي بين النساء أنفسهن، ومنح فرص أكبر لتشغيل النساء اللواتي يعانين من ظروف خاصة، عوض استخدام هذه السياسة على الرجال، ففي الواقع اليوم نجد أنه يتم تشغيل النساء الشبات الحديثات التخرج، واللواتي لا يعانين أي ظروف اجتماعية خاصة ولا يتحملن أي مسؤولية، بينما تُهمش فئة النساء الأكثر معاناة كاليتامى والأرامل والأمهات العزبات والمطلقات المتقدمات في السن وغيرهن، فيُتركن يقاسين قساوة الحياة وندرة الموارد، ويتركن عرضة للهشاشة والفقر، بل إن هذه الفئة من النساء هي الأكثر عرضة للانحراف نظرا لوجود الحاجة الملحة لكسب المال. فمن غير المنطقي أن تعطى الأولوية في التوظيف لمرأة شابة مازالت تعيش مع أهلها وعليها إقبال أكبر من أجل الزواج أو متزوجة وليس عليها أي التزامات، على مرأة يتيمة ليس لها معيل أو أرملة أو مطلقة لديها مسؤولية إعالة أطفالها أو عانس تخطت سن الزواج الاجتماعي واحتمال زواجها يتضاءل، إن هذه الممارسة الغير منطقية والغير عادلة ولا تمت للتوازن بصلة، هي التي تكرس مظاهر الفقر والهشاشة في صفوف النساء، وتراكم مع الوقت واقعا يخلق بيئة حاضنة لتفشي الانحراف والفساد الأخلاقي، فكان من الأولى أن تعطى الأولوية في التشغيل والتوظيف لتلك الفئة من النساء اللواتي يعانين من ظروف اجتماعية خاصة، للحيلولة دون معاناتهن.

ولكل هذه الأسباب نرى أن خروج المرأة للعمل بهذه الصورة الفوضوية يتسبب في اختلال التوازن الاجتماعي، واختلال في ميزان العدل في توزيع الثروة، فالراتب الذي كان بإمكانه أن يسد حاجة فرد واحد ليسمح له بالتكفل بمرأة وطفل وأسرته

الصغيرة، أو يمكنه من تحصيل جزء من ثروته الخاصة، أو يمكن من حفظ كرامة فيئة تعاني من ظروف خاصة، يتم إعطاؤه لامرأة واحدة قد لا يشكل معها ذلك الراتب فرقا، كونها متزوجة وزوجها يوفر لها كل احتياجاتها، بينما مرتبها يذهب للادخار طوال حياتها، وقد نبهنا عن أضرار الادخار سابقا.

وهذا الواقع لابد وأن تتولد عنه ظواهر متولدة، كالبطالة والفقر وانخفاض منسوب الاستهلاك بسبب انخفاض أعداد الأسر، لأنه بدون عمل لن يتزوج الرجل أو على الأقل سيتأخر سن الزواج، وبالتالي لن يكون هناك استهلاك أسري. ثم إنه ليس من العدل أن يفرض توفير مناصب شغل لفئة لا يمثل العمل بالنسبة لها إلا شيء اختياري، بينما تحرم منه فئة يعتبر العمل بالنسبة لها واجب اجتماعي وقد يصبح مسألة حياة أموت، خاصة إذا علمنا أن أغلب المجرمين وفي نفس الوقت المنتحرين هم من الرجال. إننا نحتاج إلى تحسين فهمنا وتصورنا لأنفسنا وطبيعتنا البشرية، وأن نحسن أيضا تصورنا لمفهوم التوازن الاجتماعي، قبل أن نقرر أي نوع من السياسات الاجتماعية يجب أن نتَّبع، فمن واجبنا تحسين واقعنا ولكن لابد وأن نسعى لجعله أكثر عدلا واتزانا، لدى نحتاج إلى تفحص الظواهر ومخلفاتها بعمق، بنظرة متجردة من الرغبات والميولات النفسية والانحيازات العاطفية والفكرية وكذلك الأيديولوجية، ونجعل نظرتنا أكثر منطقية وتطابقا مع الواقع، بعيدا عن ذلك التزيين الكاذب لبعض المظاهر التي تعود على مجتمعاتنا بالضرر.

2- **الثـروة الـعـامـــة:** وهي تلك الثروة التي يتم تحصيلها من مصادر مختلفة، وتدخل في الخزينة العامة للدولة، التي هي مكلفة بتوزيعها توزيعا عادلا على أفراد المجتمع، ويدخل في الثروة العامة أشياء أخرى غير الأموال، فهي تشمل كل ما يمكن اعتباره ملكا للدولة وللشعب، ولا يدخل فيها الملك الشخصي، إلا أن كل فرد في المجتمع له الحق في هذه الثروة، ودخولها في ملك الدولة لا يعني خصوصيتها، بل بالعكس، فعندما يدخل شيء في ملك الدولة فهذا يعني أنه أصبح ملكا عاما لجميع أفراد الشعب، ويحق لأي فرد استغلال منفعتها، وأبسط مثال نذكره هنا هو الحدائق العمومية، فهي ملك للدولة أي أنها ملك للعموم، ويحق لأي فرد استغلال

المنفعة المخصصة لها، بل إن الدولة نفسها ليس لها الحق في استغلال أي شيء من هذه الثروة، إلا بحسب ما يحقق المصلحة العامة، فليس لها الحق أن تُمَلِّك أفرادا معينين من ممتلكات الدولة أو تخصص أموالا لهم، بدون وجه حق أو مبرر قانون مجمع عليه اجتماعيا.

أ- **مصادر الثروة العامة:** إن مصادر الثروة العامة متجددة نظرا لكونها متفرعة بشكل كبير، كما أن منها ما هو مباشر وغير مباشر، وسأقتصر هنا على ذكر الأصول المعروفة من هذه المصادر، **أولها** الأرض: وهي المصدر الأول والرئيسي للدولة، باعتبارها تملك مساحة شاسعة منها، مالم تدخل هذه الأرض في الملك الشخصي وإن كان بإمكان الدولة فرض ضرائب عليها، لكن عموما أن الأرضي التي لم تدخل في الملك الخاص، تبقى دائما ملكا لعامة الشعب، وله الحق في استغلالها بأي وسيلة من وسائل الاستغلال، سواء بالزراعة أو التنقيب عن المعادن أو السكن أو غير ذلك، ويستمد المجتمع أحقيته في منافع هذه الأرض وثروتها، بكونه المدافع الأول عليها، لهذا فإن أي استغلال لها من قبل الدولة، يعتبر استغلالا من طرف المجتمع نفسه، فالدولة ليست سوى مجموعة من الأفراد الذين ينتمون لهذا المجتمع، وبالتالي فأي ثروة تحصل من هذه المنافع فهي ملك للجميع، وتوزع بأكثر الطرق عدلا، ويشمل هذا النوع من الثروة، الثروة البحرية والغبوية والمياه الجوفية والمواد الباطنية.....، بل حتى الرياح والأمطار وضوء الشمس.

المصدر الثاني من مصادر الثروة العامة هو الإنتاج، فمن حق الدولة أن تستغل الأرض للإنتاج وإنشاء مصانع لصناعة السلع أو الغذاء لتلبية حاجة المجتمع، أي أنه من حقها استغلال القدرة الإنتاجية سواء للأراضي أو للأفراد للمصلحة العامة، وترجع منفعة هذا الإنتاج للمجتمع بأكمله، وليس فئة دون فئة أو طبقة دون أخرى، ومن حق المجتمع في شخص الدولة أن يصدِّر هذا الإنتاج أو بيعه لأي جهة طلبا للمصلحة ولإنماء الثروة، التي توزع لاحقا على المجتمع بطريقة عادلة، حسب ما يقتضيه الواجب بناء على ما توافق عليه المجتمع.

المصدر الثالث التجارة: وهو كل ما يتعلق باستيراد أو تصدير وإنشاء الشركات العامة المختصة في ذلك، لتوفير حجات المجتمع والسعي في تحقيق المصلحة وإنماء الثروة العامة، التي تسهم في رفاهية الشعب، وقد لا تكون الدولة مضطرة للتجارة بنفسها، لكن سعيها في البحث عن الصفقات وتحسين العلاقات وإبرام الاتفاقيات والتعاقدات، والانفتاح على أسواق جديدة يندرج أيضا تحت هذا المجال، حتى لو كان عمل الدولة هنا هو مجرد التمهيد والتسهيل للتجارة الخاصة بالأفراد، لأن هذا يدخل أيضا في تنمية الثروة العامة بطريقة غير مباشرة، وستستفيد الخزينة العامة من هذه المشاريع التجارية بما يسهم في تحريك عجلة الاقتصاد.

المصدر الرابع للثروة العامة وهو الضرائب، والضرائب هي مبلغ محدد يدفعه المواطن للدولة حتى تتمكن من القيام بمهامها في حماية الشعب، كالجيش والشرطة وتأمين الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والبنية التحتية والمرافق العمومية والطرق والنظافة وغير ذلك، وقد كانت الضريبة ولحقبة طويلة تقتصر على تمويل الجيش وموظفي الدولة، لأداء مهامهم في حماية البلاد والحفاظ على نظامها، إلا أنه وبعد عدة أزمات وحروب تطورت لتصبح موجهة أيضا للإنعاش الاقتصادي، والرعاية الاجتماعية وانشاء المشاريع العامة.

وأنواع الضريبة كثيرة جدا بل إنها قابل للابتكار، وليس لها وجه محدد تلتزم به، فالضرائب الجمركية والتي تم استحداثها لحماية المنتجات المحلية، أصبحت تعتبر من أهم مصادر الثروة العامة، وكذلك الضرائب على الثروة والدخل، بل إن الضريبة أحيانا قد تأتي على شكل إتاوات، كالضريبة على المحلات التجارية والضريبة على استغلال الملك العام أو البيع على الأرصفة، وتم التوسع في مفهوم الضرائب حتى أصبح جزءا من سياسة الدولة، وتشكل المصدر الرئيسي لمداخيلها، خاصة بعد تخلي الدولة الحديثة عن دورها في التجارة وانشاء المشاريع الاستثمارية لحساب القطاع الخاص وتبني التوجه الرأسمالي، وهذا جعل الدولة تعتمد على الضرائب بشكل كبير، مما جعل الضرائب تتحول من

وسيلة لتحقيق المصلحة العامة، إلى واجب وحق من حقوق الدولة تفرضه متى وكيف تشاء، سواء وافق عليها المجتمع أو لا، وبما أن الدولة لها الصلاحية لتشريع القانون الذي تستند عليه، فإنه لا شيء يمنعها.

قد تلجأ الدولة للضريبة أيضا من أجل تعزيز احتياطاتها من النقد ولإنعاش الاقتصاد، كما تنص عليه النظرية "الكنزية" إلا أنه ورغم هذه المصالح التي تستهدف الدولة تحقيقها من خلال الضرائب، تبقى شيئا مكروها لدى العامة، خاصة وأنها أصبحت تأخذ طابع القهر، لأنها تفرض على الأفراد بغض النظر عن إمكانياتهم وأحوالهم المعيشية، كما أنها لا تحقق دائما أهدافها مما يفقد الناس الثقة في النظام الضريبي، خاصة أنها لا تعتمد على منطق معين أو مرجعية ثابتة، مما ولد شعورا بعدم أحقية الدولة في الضرائب، وهذا بدوره أفرز ظاهرة التهرب الضريبي، وانتشار هذه الظاهرة أكبر دليل على عدم رضى المجتمع على هذه الضرائب، رغم أنها قد تبدو من واجبات الفرد اتجاه المجتمع، إلا أن البعض يراها ابتزاز واستغلال، وهذا التغيير في مفهوم فرض الضرائب بدوره أثر على مفهوم الدولة، فبعد أن كانت الدولة تعبر عن المؤسسة التي مهمتها حماية الشعب والأرض التي يعيش عليها، وأن ما يعطى للدولة هو في مقابل هذه الخدمة، أصبح اليوم ينظر للدولة كمجموعة من الأشخاص المهتمين فقط بالحصول على الأموال المجانية، التي توفرها الضريبة، بينما الدولة وموظفيها يتمتعون بكل الامتيازات التي تكفلها لهم مناصبهم، ضف لذلك أن سدة الحكم أصبحت مسرحا للصراعات الإيديولوجية، مما يحي أن الضرائب تصرف كمرتبات لغير مستحقيها، خاصة عندما يكون هؤلاء يجعلون من أولوياتهم فرض ايديولوجيات وسياسات لا يقبلها المجتمع، خاصة وأن الدولة تملك الحق في استخدام القوة من أجل ردع أي معترض، وهذا الأمر أصبح ملاحظا وبشدة مع تصاعد الحملات المؤيدة للمرأة وتضيق الحريات بحجة الإرهاب وفرض قانون الشذوذ، وقمع المحتجين على هذه القوانين بحجة حماية الحريات الفردية، وهذا يعزز من صورة الدولة المتسلطة والديكتاتورية، مما يخرج مفهوم

الضرائب من دائرة الواجب، لتصبح عبارة عن إتاوات تفرض بالقوة، ليزيد ذلك من مستوى سخط المجتمع اتجاه الضرائب.

ب-مصاريف الثروة العامة: كما ذكرنا سابقا في الضرائب، فإن الثروة العامة تصرف فيما يخدم المصلحة العامة وما يحقق للمجتمع العيش الكريم، فالثروة العامة ظاهرة متولدة عن التجمع البشري، وللحفاظ على هذا التجمع وعلى أمنه لابد من تضامن جميع أفراده، ولهذا تم تطوير مفهوم الدولة أو القيادة عموما، لإدارة هذا التجمع وإدارة الموارد، تحقيقا للمصلحة وضمانا لتوفير فرص العيش لجميع الأفراد على السواء، وبالتالي تكون لها غايات إنسانية واجتماعية، وتخدم مسلم النظام والأمن.

ومن أجل تحقق هذه الغاية فإن أفراد المجتمع على استعداد أن يجعلوا أنفسهم خادمين تحت قيادة الدولة وأجهزتها، والسماح لها بالسيطرة على الثروة العامة لضمان توزيع أكثر عدلا، وهذا التوزيع قد يأخذ أحيانا شكل مصاريف تعود بالنفع على عموم الناس، كالطرق والمستشفيات والمدارس والجامعات والإدارات والشرطة والجيش والسجون والمنتزهات والموانئ والجسور، إلى غير ذلك من المصاريف التي تعم فائدتها على المجتمع، وبمعنى أخر أن المجتمع هو من يسهم في تراكم الثروة العامة، من خلال العمل في الأرض والمصانع وتنشيط التجارة ودفع الضرائب، وبالتالي يكون أفراد المجتمع لهم نصيب فيها، ويكون من حقهم أن ينتفعوا بنصيبهم منها وهو ما يظهر كمصاريف تحقق الصالح العام، إلا أن تلك المصاريف العامة، قد لا يكون لها تأثير مباشر على المواطنين، خاصة تلك الفئة المتعثرة من حيث مستوى العيش، فمثل هذه الفئة قد يكون من الأفضل لها أن تستفيد من نصيبها في الثروة العامة بشكل مباشر، وقد يكون هذا النوع من التوزيع هو الأنسب في مرحلة ما من مراحل تطور الدولة، خاصة وأن قطاع الخدمات ومظاهر الرفاه وغيرها يمكن تحقيقه بالتدريج، لكن حياة الإنسان تحتل الأولوية الأولى على أي شيء أخر.

ت-العدل في توزيع الثروة العامة: لكل فرد في المجتمع الحق في نصيبه من الثروة العامة، باعتبار أن كل فرد في المجتمع يساهم في إنماء هذه الثروة سواء بالقليل أو بالكثير، وبالتالي الواجب على الدولة باعتبارها الهيئة التي كلفها المجتمع بإدارة ثروته العامة، أن توزع هذه الثروة على الأفراد بشكل عادل ومتساوي.

وشكل توزيع الثروة نوعان: **النوع الأول** هو التوزيع العام وهو تلك المصاريف التي تصرف على المرافق العامة كالمدارس والمصحات والطرق والكليات والإدارات، وبعض المشاريع العامة التي تحقق الاكتفاء الذاتي، والسدود وما يتعلق بالماء والكهرباء والمواصلات، وكل الخدمات التي يستفيد منها أفراد المجتمع بشكل عام.

والنوع الثاني هو التوزيع الخاص: وهو ذلك النوع من التوزيع الموجه لأفراد معينين، كالموظفين والأعوان وأفراد الجيش والشرطة والوزراء، وكل من يعمل تحت إدارة الدولة، كأفراد يسهمون في حفظ النظام واستقرار مؤسسات الدولة وإعانتها على تحقيق مصالح أفراد المجتمع، وهؤلاء يتقاضون أجرا مباشرا من خزانة الثروة العامة لقاء خدمتهم. وهناك وجه أخر لهذا النوع من التوزيع، وهو ذلك التوزيع الذي يهتم بتوفير الوظائف ومناصب الشغل، كإنشاء المشاريع والمقولات وصرف الدعم المالي لإعانة الأفراد على إيجاد فرص شغل، وقد يكون أيضا بطرق غير مباشرة، كدعم شركات خاصة وتكليفها بتحقيق هذه الأهداف بدلا عن الدولة، وقد يشمل التوزيع أيضا حتى الأفراد الغير قادرين على العمل، كالعجزة والمرضى والأطفال ودوي الاحتياجات الخاصة ومنح الطلبة، وغير ذلك من التوزيعات التي تمس أفرادا معينين ومحددين، وقد يوجه أيضا مثل هذا التوزيع إلى منح الدعم للشركات والمقاولات في أوقات الأزمات، لغرض الحفاظ على الأمن الاجتماعي.

وكل ما ذكر أنفا هو مجرد أمثلة مما يدخل في مهام الدولة، ويجب أن تصرف الثروة العامة فيه حتى تتحقق العدالة المرجوة من التوزيع، لكن ومع تطور مفهوم الدولة والسلطة، أصبحت المجتمعات غير قادرة على محاسبة الدولة أو

متابعتها أو مطالبتها بهذا النوع من العدل، بل بالعكس أصبحت الدولة لها الحق في مطالبة الأفراد بأداء كل واجباتهم اتجاهها باعتبارها ممثلة للمجتمع، ولابد للفرد أن يؤدي واجباته اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، ومن خلال هذا التطور أو بالأحرى انحراف لمفهوم الدولة والسلطة، خاصة عند القادة، فقد ظهرت في المجتمعات الحديثة كثير من مظاهر عدم العدل في توزيع الثروة العامة، فالأنظمة السياسية خاصة تلك التي تستند سياساتها على مرجعية أيديولوجية، تكون أشبه بسيطرة فئة اجتماعية تمثل مجتمعا فرعيا خاصا بها، أو جماعة من البرجوازيين والرأسماليين أو الشيوعيين الذين تمكنوا من السيطرة على السلطة، وأعطوا لأنفسهم سلطة واسعة في التحكم بموارد المجتمع، وأمّن لأفرادها الذين استأثروا بالسلطة واحتكروها صلاحيات واسعة، بحيث يتميزون عن الأفراد العاديين، غير معترفين بكونهم مجرد أفراد في المجتمع يؤدون دورهم في البناء الاجتماعي وحفظ النظام كأي فرد أخر.

وهذه النظرة الغير متساوية والغير العادلة بين أفراد السلطة و أفراد المجتمع، هي التي تخلف تلك الفوارق المعنوية ومعها الفوارق المادية أيضا، فيصبح أصحاب السلطة والمسؤولين لهم الحق في نصيب من الثروة العامة، أكبر من باقي أفراد المجتمع، فالبرجوازية أو الرأسمالية أو الشيوعية أو غيرها، عندما تسيطر على مصادر الثروة العامة توزع على أفرادها الامتيازات، وتسهل عليهم بعض المصالح كمكافأة لهم على الولاء، وإلا لما كان هناك أي مبرر لاستمرار هذا الولاء. وهذا الأمر من بين المساوئ الكبرى للسياسة الحديثة القائم على التحزب، بحيث يتم تغليب المصلحة السياسية والأيديولوجية على المصلحة العامة، وهذا يؤثر على ميزانية الدولة العامة، وبالتالي فرض ضرائب جديدة على أفراد المجتمع، أو إجبار المجتمع على التقشف خدمة لمصالح السلطة، فبينما يتقشف الشعب يتنعم أفراد السلطة بالامتيازات والخدمات على أساس مناصبهم، وهذه الصورة لها أمثلة كثيرة في التاريخ خاصة في الوطن العربي

وأوروبا وأمريكا الجنوبية، ولاشك أن عدم المساواة بين الأفراد بهذه الطريقة، لا يخدم العدل الاجتماعي، ولا يسهم في تحقيق التوزيع العادل للثروة.

ومن شأن هذا النوع من سوء التسيير واستنزاف الميزانية العامة للدولة التي يذهب نصيب كبير منها لتلبية رغبات العصبة الحاكمة، أن يجعل من الثروة العامة تعاني من نقص دائم وقصور في تلبية مصالح الناس وفي توفير الضروريات لتحسين المعيشة، مما يوقع المجتمع في فخ الدَّين، ومع الديون تتعمق المأساة ويظل الشعب لعدة أجيال رهينا لدى الجهة المقرضة، فالقرض الدولي أشبه بأن يوضع الشعب بأكمله في حالة رهن إلى حين السداد، أي أن نصيبا كبيرا مما سينتجه الشعب سيذهب إلى الجهة المقرضة، بالإضافة إلى فوائد هذه القروض، وبالتالي كأن الشعب عوض أن يعمل ويجتهد من أجل تنمية ثروته الخاصة، فإنه سيعمل لتنمية ثروة جهات أخرى وبدون مقابل، فمبلغ الفائدة ليس له أي مقابل نفعي، وهذا يعني المجتمع سيعاني ولمدة طويلة من اختلال في توازن توزيع الثروة العامة، حيث إن الدولة ستضطر لتخفيض التزاماتها اتجاه المجتمع، وستقلل من مصاريفها على الخدمة العامة من أجل توفير أقساط الديون، وهذا بالتأكيد سيؤثر على وتيرة التنمية في البلاد.

ومن مسببات الديون أيضا صرف أموال الثروة العامة على مشاريع غير ضرورية وليست من مطالب الشعب، ولا تشكل أي أولوية للمجتمع، كمشاريع الترفيه والسياحة، في الوقت الذي الشعب مثلا يعاني فيه من ارتفاع نسبة الواردات مما يتسبب في ارتفاع الأسعار، فعوض أن يتم صرف تلك الأموال لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغالية أو دعمها، فإنه يتم صرف الأموال في مشاريع منافعها مشكوك فيها، وفي حين أن المجتمع يرى أن الأولوية يجب أن تعطى للصحة أو للتعليم ومحاربة الفقر، فإن الدولة عوضا عن ذلك تصرف الأموال في بناء المسارح والملاعب والمنتزهات، لإدخال المجتمع في حالة من المتعة والرفاهية الزائفة، ليظن أن الدولة تقوم فعلا بدورها في تحقيق المصلحة العامة، وينسى المجتمع المطالبة بما هو ضروري، بل إن أحد الدول في أوروبا

وهي "سويسرا" صرفت فيها سلطات مدينة "زيورخ" ما يقارب 1.5 مليون يورو من أموال المجتمع على إنشاء أكواخ للمومسات، من أجل تحسين ظروف عملهن، بحجة المعاملة الإنسانية[129]، وكأن المجتمع يصرف على نفسه ومن أمواله على إفساد نفسه، بل ويتم تخصيص دوريات من الشرطة خاصة لحمايتهن، متسترين على حقيقة أن هذا العمل بحد ذاته من بين الظواهر التي تفسد المجتمع، وأن سبب لجوء النساء إليه هو المعاناة الاجتماعية وندرة الموارد لتحصيل الثروة الشخصية، ووجود خلل في توزيع الثروة العامة. وليستمروا بإقناع المجتمع بهذا الزيف، يشجعونه على الانغماس في مزيد من المتعة والسعادة الزائفة، حتى يصبح مقتنعا أن تلك المظاهر عادية، بل قد تتحول بالنسبة له إلى قيمة أخلاقية وإنسانية! وفي المكسيك أقرت سلطات مدينة "جوادالاخارا" سنة 2018 قانون يمنع تدخل الشرطة إذا وجدت أفرادا يمارسون الجنس علانية أمام الملاء، إلا في حالة تم التبليغ من قبل الناس، بحجة أن الشرطة لها مسؤوليات أخرى أكبر من ذلك. وكأن الحفاظ على الأخلاق العامة لا يدخل ضمن مسؤوليات الدولة، التي من أجلها تتلقى عليها الضرائب، وهذا أغرب تبرير سياسي يمكن أن يقال عبر تاريخ السياسة الأسود.

إن الأمر أشبه بعملية إلهاء كبيرة ليقوم اللص وفي غفلة من الجميع، بوضع يده داخل جيوب الناس المذهولة بما تشاهده، أما اللص في حالة السياسة هدفه التمسك بالسلطة أولا وترسيخ الأيديولوجيا والقيم الجديدة ثانيا. ولعل الأمر ظاهر للعيان بأن المستفيد الأكبر من هذه الفوضى هم الساسة والطبقة الرأسمالية المسيطرة على رأس المال، فكما هو ملاحظ في الأزمات الاقتصادي بأن المجتمع هو من يدفع ثمن هذه الأزمات، ويجبر على دفع الضرائب وتحمل ارتفاع الأسعار، ويجبر المجتمع على أخذ القروض عندما تخفَّض الرواتب، ويجبر

---

[129] من تقرير نشرته euronews (عربية) على قناتها على اليوتيوب بعنوان: "أكواخ جنسية بتكلفة 1.5 مليون يورو لتنظيم الدعارة في سويسرا" بتاريخ 2013/08/19

المجتمع على تقبل استقدام العمالة الأجنبية الرخيصة عند انخفاض نسبة الشباب، نظرا لتراجع المواليد نتيجة ترسيخ ثقافة الحرية الجنسية والعزوف عن الزواج، وكل هذا لا يمكن اعتباره مظاهر تخدم التوزيع العادل للثروة.

ومما يزيد من المأساة هو حينما تصبح الأرض متاحة للأجانب، بينما يحرم منها أصحابها الأصليون من المواطنين، فعندما ينكمش الاقتصاد وتعجز الدولة عن توفير الخدمات ومناصب الشغل، أو بمعنى أخر تريد التملص من مسؤولياتها في صرف الثروة العامة التي هي ملك للمجتمع على المجتمع، فتلجأ إلى استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية، ووضع تسهيلات وتنازلات لتشجيع المشاريع الأجنبية، ويشمل ذلك تخفيض ثمن الأرض وقيمة الضرائب وفوائد القروض، بل إلى حد التجاوز عن هضم حقوق العمال والسماح باستغلالهم، بل إن بعض الدول قد تتجاوز حتى عن الاعتداءات التي تطال موطنيها من قبل الأجانب، كالاغتصاب والتحرش والاتجار في البشر والاستغلال، مما يجعل من الفرد الأجنبي له حقوق وامتيازات أكثر من أصحاب البلد. وما يقال على استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية، يقال أيضا على المشاريع السياحية، والتي لا تستهدف توفير الخدمات المناسبة لأفراد المجتمع أصحاب الأرض، وإنما تنشأ لأشخاص أخرين أجانب لا ندري إن كانوا سيأتون أم لا، وإن جاءوا فلا ندري إن كانوا سيصرفون ما نتوقع من مال يعوض تكلفة تلك المشاريع، أم أنهم من الأشخاص الذين قاموا بادخار أموالهم طول السنة من أجل السفر وبشق الأنفس، ثم لن يصرفوا إلا بقدر ما يصرفه طفل في فترة الاستراحة بين الحصص.

إننا هنا لا نحاول التقليل من شأن هذه المشاريع، وإنما ما نحاول التنبيه عليه هو عدم أخذ الأولويات بعين الاعتبار، حتى يكون بالمقدور اتخاذ القرارات الملائمة، كما أن سوء تدبير الثروة العامة وعدم الاكتراث بالمجهود الذي يبذله المجتمع من أجل توفيرها، وصبره على الظلم والاحتقار وتطفل الغرباء، فليس من المنطقي صرف نصيب كبير من الثروة على المهرجانات أو تنظيم تجمعات أو

تقديم دعم للأحزاب، مما لا يعُود بأي منفعة على المجتمع من قريب أو بعيد، بل بالعكس تثقل الدولة نفسها بمزيد من المصاريف من غير ضرورة، ثم تلجأ الدولة للاقتراض. والنكتة العصية عن الفهم، أن بعض الدول تلجأ للاقتراض من أجل صرف القروض على نفس الاختيارات الفاشلة، بينما كان الأفضل أن تصرف هذه الأموال لتعزيز الصناعة وتطويرها وخلق مشاريع تحقق الاكتفاء الذاتي، في عدة مجالات لتخفيف العبء عليها، من حيث مصاريف الاستيراد وانشاء مرافق عمومية وتطويرها، والسعي إلى تحسين قطاع الصحة وجعله أكثر قربا وتوفرا لأفراد المجتمع مما يحفظ حياتهم، وتطوير التعليم الذي من شأنه ضمان استمرارية تطور المجتمع وتقدمه.

ولهذا اقترحنا في محور الاستهلاك أن يتم إنشاء اقتصاد خاص بالمجتمع، أو بمعنى أصح ميزانية خاصة بالمجتمع، بعيدا عن يد الدولة المستهترة، ويكون مهمتها الأولى تقديم الدعم المباشر للأفراد وخلق مشاريع لها صلة بحاجة المجتمع، فقد أثبتت الدولة فشلها في إدارة الشركات العامة، لذا فإنها تلجأ إلى الخوصصة، وها هي الآن تثبت فشلها في تدبير الثروة العامة، وبالتالي من شأن هذا الطرح أن يحدد مصاريف الدولة في حدود معينة، مما يعني التخفيف من حجم الإنفاق وتوكل بعض المصاريف للمجتمع من خلال صندوق التكافل الاجتماعي كمهمة الدعم المباشر للأفراد، وتلبية الحاجيات والاستثمار فيما ينمي رأس مال الصندوق نفسه، فيكون الصندوق نفسه يلعب دور محفزٍ استثماري.

لكن رغم وجود صندوق التكافل فإن الدولة ستبقى مكلفة بتوفير الخدمات العامة، وستكون مسؤولة على الاقتصاد الكلي، والعمل على تطويره وتنميته، وتطوير الإدارات والمؤسسات العمومية، كما يجب عليها الإسهام في الصندوق كواجب مستحق للمجتمع، والعمل على تحسين وتطوير الحياة الاجتماعية للأفراد وتوفير ضروريات ومتطلبات العيش، وجعلها في متناول الأفراد على قدر المساواة، دون تمييز بين الطبقات، وابرام الصفقات الأجنبية وتوطيد العلاقات، لفتح خيارات استثمارية جديدة خارج البلاد، وتسهيل سبل تملك

الأراضي باعتبارها ثروة عامة، ولا حق لأحد في منع أحد من الانتفاع بها، إلا إذا كانت تدخل في الملك الخاص. وهذا يعتبر أفضل من استجلاب رؤوس الأموال الأجنبية، فتمكين الأفراد من استغلال خيرات الأرض التي يعيشون عليها، من شأنه أن يقدم قيمة مضافة للاقتصاد العام، وفي نفس الوقت يخلق متنفسا للتخفيف من البطالة وأزمة السكن وضعف الإنتاج، فالأرض العامة هي ملك للمجتمع بأكمله بحكم أن مستوطنيها هم أول المدافعين عليها، ويحق لكل فرد من المجتمع استغلالها بأي طريقة، سواء بالزراعة أو البناء أو الصناعة أو التعدين والتنقيب، أو بأي منفعة أخرى مالم يلحق الضرر بالمجتمع، أو المصلحة العامة أو بالمسلمات الإنسانية، وهذا الاستغلال لا يمكن اعتباره ملكية شخصية، بل هو مجرد حق مكفول للفرد لتحصيل المنفعة، بناء على العدل في توزيع الثروة، ويلزم الفرد بأداء ثمن مناسب لهذا الاستغلال، على أن تبقى الملكية دائما للعموم ليسمح بتداولها بين الأفراد، إلا أن يدفع ثمن الأرض حسب سعر السوق للخزينة العامة للدولة، حينها تتحول إلى الملك الشخصي، لكن لا يجب تحويل كل هذه الأراضي للملكية الخاصة، وإنما فقط تلك الأراضي التي يكون تحويلها للملكية الخاصة أمرا ضروريا، أو فيه خدمة للصالح العام، فلابد وأن يبقى جزء كبير من هذه الأراضي في الملكية العامة، ليسهل تداول منفعته بين العموم. وأيضا لابد من تحويل الأرضي والعقارات والأملاك الضائعة، التي كانت في الملك الخاص، ولا يعرف لها مالك أو وارث ولا يوجد من يستغلها، إلى الأملاك العامة، وعرضها للعموم لمن شاء الاستفادة منها، كنوع من تداول ودوران المال، فمن ليس له وارث حق للمجتمع أن يرثه.

وأما إن كان الاستغلال للسكن ولضمان عدم العشوائية فيه وتوفير بيئة لائقة للعيش، يمكن أن تخصص للعموم أرض شاسعة مصممة تصميما مناسبا ومجهزة بالمرافق الضرورية، ومبنية بمواد بسيطة ومنخفضة التكلفة، مع الأخذ بالاعتبار جانب الأمن، أو وأن تتكلف الدولة بتصميم الأرض أو تكلف شركات خاصة بذلك، أو يتكلف صندوق التكافل نفسه بها، وكل هذا يكون مخصصا للطبقة

الهشة والفقيرة والعاطلة، بمقابل مادي رمزي كنوع من التوزيع العادل للثروة، الذي يستهدف تأمين حقوق العيش الضرورية للأفراد، وهذا من شأنه رفع مستوى الرقي الاجتماعي والوعي الإنساني بين أفراد المجتمع، كما أنه يسهم في تقليص الفوارق الطبقية ويخلق نوعا من التضامن بين الأفراد، الذين سيستعيدون شيئا من الثقة في المجتمع وفي النظام المجتمعي ككل، والذي يشمل مؤسسات الدولة ومعها صندوق التكافل.

كما سيكون الأفراد قادرين على عيش حياة طبيعية خالية من أي إكراهات تدفعهم للانحراف إلى الاجرام أو الجريمة، أو الانحراف الأخلاقي، بل إن هذه البيئة ستكون مناسبة للأفراد بحيث توفر لهم فرصة في الحياة، فالعدل في توزيع الثروة أملا في تحصيل الثروة الشخصية، يوفر لهم أرضية يعتمدون عليها، وفرصا متكافئة من أجل الابداع وابتكار طرق لتحسين المعيشة، عوضا عن انشغالهم الكلي في توفير حاجياتهم الضرورية فقط، وهذا بحد ذاته نقلة كبيرة في أسلوب تفكير الفرد، ويجنح بالمجتمع بأكمله إلى مزيد من الارتقاء والسعي إلى مستويات أعلى من التقدم.

قد يقول قائل أليس منح هذه الامتيازات بالمجان للأفراد فيه استنزاف للثروة العامة، وصرف مصاريف على أشياء لا نفع يرجى منها؟! أقول: إن الثروة العامة هي من إنتاج المجتمع لينتفع بها المجتمع، وإن كل فرد ومن بينهم رجال السلطة والقائمين على شؤن الدولة، لهم الحق فيها على قدم المساواة رجالا ونساء أطفالا وشيوخا عزابا ومتزوجين عاملين أو غير عاملين، وذلك لأن كل فرد يسهم في تكوينها بطريقة من الطرق، كونه ينتمي إلى المجتمع ويعيش فيه، فإن لم يكن بالعمل فبالإنتاج، وإن لم يكن بالإنتاج فبالاستهلاك، فلا يتصور أن فردا سيتمكن من العيش بدون استهلاك. وما طرحناه هنا شبيه بما طرحناه في محور الاستهلاك، فتسهيل استغلال ملك العموم وليس الأراضي فقط، من شأنه دعم الطبقة الفقيرة والمهمشة وإعدادها لتصبح طبقة مستهلكة، وربما مع الوقت تتحول إلى طبقة منتجة أيضا، تسهم في تنمية الاقتصاد. وأما الأموال

التي ستصرف في هذا الأمر فهي بمثابة ضخ لسيولة متجددة في السوق، لرفع مستوى عيش الأفراد، مما يدعم الاقتصاد عموما وستعود للميزانية العامة على شكل نمو في الثروة العامة، بل إن الأفراد ومع تطور أساليب العيش، سيصبحون قادرين على إيجاد طرق أخرى للرفع من مستواهم المعيشي، مما سيخفف التكاليف بالتدريج، وعلى كل حال فإن الثروة العامة هي ملك للمجتمع ويحق للمجتمع أن يصرفها فيما يحقق له المصلحة، ويدفع عنه المعاناة.

ويمكن للدولة أن تدخل في شراكة مع أفراد المجتمع بمنحهم أراضي معدة للاستثمار، في مقابل نسبة من الأرباح بعد فترة معينة حتى يستقر وضع المستثمر الصغير، وهذه الطريقة لن تحل مشكل البطالة فقط، بل ستحل أيضا مشكل الانكماش وتزيد من مداخيل الدولة، وتقلل من اعتمادها على الضرائب التي تثقل كاهل المواطنين وتأجج سخطهم، فنظام الشراكة يعود بالمصلحة على المجتمع، وهو خير من رأس المال الأجنبي الذي يفتح الباب أمام دول أخرى، لتسيطر على الاقتصاد المحلي، وتستغل خيراته وتفرض واقعا اقتصاديا على المجتمع قد لا يكون في مقدوره تحمله، بل إن الدولة ستصبح رهينة الرأس مال الأجنبي، في حقبة أصبح فيها الاستعمار والاغتيال الاقتصادي أمرا شائعا، وهناك بعض الدول التي تطبق نظام الشراكة هذا، ولكنها لا تستقبل طلبات كافية من المواطنين مما يترك الساحة متاحة للأجانب، وهناك عدة أسباب لهذا الأمر، وهو أنه لا يتم الإعلان عن هذه المشاريع بالطريقة المناسبة حتى يعلم بها العموم والثاني وهو أن متوسط الدخل عند الطبقة المتوسطة، قد لا يكون كافيا لتشجيعها على الاستثمار، والثالث البيئة الاقتصادية التي تشكلها القوانين والإجراءات وتَعامل السلطة والإدارة العمومية يرسخ التخوف من الاستثمار، والرابع وصول النخب السياسية للمعلومة بشكل استباقي، مما يمنحهم الأفضلية في استغلالها وتسريبها لشركائهم ومعارفهم أو أقربائهم أو للقسم الاقتصادي من أحزابهم، وهذا يولد لنا ظاهرة أخرى وهي احتكار النخب للثروة، وهذا الاحتكار يسهم في بطء النمو الاقتصادي، لأن إمكانية الاستثمار تظل محدودة

ومحصورة في فئة قليلة من المجتمع، مما يجعلها غير كافية لإنعاش الوضع الاقتصادي.

إن من شأن نظام الشراكة أن يُحَول الدولة إلى دولة منتجة ومصنعة ومصدرة، ويخفف اعتمادها على مشاريع الترفيه والسياحة، التي تستنزف الميزانية العامة من أجل رواج موسمي ومؤقت، ولا تقدم أي إضافة في السوق الاستهلاكية أو الصناعية، وإنما تسهم بشكل كبير في رفع تكلفة المعيشة على أبناء البلد، بل إن الحفاظ على هذا القطاع أصبح شيئا صعبا في ظل المنافسة واشتداد الأزمات المتتالية على الاقتصاد العالمي، مما يجعل تكلفته أكبر من أرباحه، والأكثر من هذا فإن الاعتماد على السياحة يعني فتح الباب أمام التداخل الثقافي وتداخل أنماط العيش، وفرض مظاهر أخلاقية قد لا تتلاءم مع قيم المجتمع الثابتة، مما يهدد توازنات المجتمع الأخلاقية والثقافية.

ورغم أننا لسنا ضد تلاقح الثقافات وانفتاحها، ولكن أيضا نؤمن بحق المجتمع في أن يحافظ على خصوصيته الثقافية ومظاهره الأخلاقية، فكل مجتمع حر في اختيار نمط عيشه، وليس من المنطقي سن قوانين تفتح المجال وتمهد لتغيير تلك المظاهر المميزة للمجتمع، من أجل إرضاء حفنة من السائحين وترغيبهم في زيارة البلد، فهذا ظلم وجريمة وسلب لحق شعب بأكمله، بل إن بعض الدول المستبدة فتحت المجال أمام المفاسد الاجتماعية والانحرافات الأخلاقية، ورخصت أعراض مواطنيها وجعلتهم عرضة للاستغلال والاستعباد والاتجار في البشر، لإرضاء بضعة آلاف من الأجانب، وهذه البيئة المنحرفة التي يتم افتعالها لابد وأن تتولد عنها ظواهر عقابية، تعود بالضرر على الدولة والمجتمع بأكمله، وتكبده خسائر لا تحصى، وهذا نشاهده في دولة عربية كالإمارات، وكيف تغيرت بيئة المجتمع ونمط عيشه، وتغيرت قيمه الأخلاقية والدينية، بسبب ذلك الانفتاح المفرط، من أجل استجلاب رؤوس الأموال والخبرات الأجنبية وخلق بيئة مناسبة لاستقرارهم حتى أصبح يقال أن الإمارات "ماخور الجزيرة

العربية" فقد أصبح الأجانب يشكلون أكثر من 70% من عدد السكان، وهذا له تبعاته على هوية المواطنين.

إن من حق المجتمع الدفاع عن نفسه وعن قيمه وثوابته، ومن حقه أن يفرض على أي زائر الالتزام بالأخلاق العامة والرمزية الثقافية للبلاد، ويحترم المظهر العام لنمط عيش المجتمع الذي يزوره، ولا نعني بذلك الالتزام الحرفي، فمهما كان الضيف الأجنبي تبقى له خصوصيته، وإنما نقصد تلك الأنماط العامة الظاهرية التي قد تثير حفيظة أفراد المجتمع أو تمس بحدودهم الأخلاقية، فمهما كان الأمر، الإنسانية تفرض علينا تفعيل مبدأ الاحترام بين الثقافات، وبما أن هذا الأمر أصبح مستعصيا في عصر الإنسانية فيه وتصورات الناس للحرية أصبحت مشوهة والحقوق ضائعة، لا نجد خيارا سوى القول: أن ضرر السياحة في صورتها الحالية اليوم أكبر من نفعها، وأن إنشاء مشاريع تستهدف السياحة الداخلية بمعايير تراعي القدرة الاستهلاكية لأفراد المجتمع، الذين هم أكثر مسؤولية وحرصا على حفظ المظاهر الثقافية والمظاهر الأخلاقية والأعراف الاجتماعية، أفضل بكثير من رهن هذه المشاريع بمزاج الأشخاص الأجانب.

وقد برهنت التجارب الواقعية اليوم، على أن الشركات التي تحقق نجاحا وتوسعا كبيرا في العالم اليوم، هي تلك الشركات التي تعتمد نظام التشارك، خاصة تلك الشركات التي تنشط في المجال الاليكتروني كغوغل والفيس بوك وشركات التسويق وغيرها، هذه الشركات مثال حي على نجاح نظام التشارك، والذي إذا طبق على أرض الواقع خارج المجال الإليكتروني، وبشكل أكثر سهولة ووفرت له البيئة المناسبة، سيوفر وظائف كثيرة ويعزز من فرص تحصيل الثروة الشخصية، مما يسهم في رفع منسوب الاستهلاك ويحفز الإنتاج، وبالتالي إنعاش الاقتصاد العام بالكامل.

وما طرحناه هنا من مقترحات حول تسهيل الانتفاع بالثروة العامة، يمكن أيضا تطبيقه على الثروات الطبيعية الأخرى، كالمعادن والبحار والغابات والمياه والصخور، بل وحتى على تلك الأملاك الضائعة والتي لا يعرف أصحابها، أو أن

أصحابها توفو ولم يعلم لهم وارث، وكذلك لابد من إعادة النظر في طريقة توزيع أموال الأوقاف، التي قد يوجد فيها فائض من المال المتراكم والغير المستغل، والذي قد يسهم في تعثر تحقق مصلحة دوران المال. فكل هذا يعتبر نوعا من حسن التدبير للثروة العامة، فكل ما تحتويه البلد من ثروات طبيعية هي ملك للمجتمع، ويحق لأي فرد في المجتمع تحصيل المنفعة منها، مادام لا يلحق الضرر بالمصلحة العامة، لذا يجب عرض هذه الثروات للعموم وتعريف الناس بها، وتعريفهم بطرق الاستفادة منها والقوانين المؤطرة لذلك، حتى لا تبقى هذه الاستفادة حكرا على المقربين من دائرة السلطة من أغنياء ومنتسبين للأحزاب.

وقد يبدو للقارء أنني أستمد هذا الطرح من المفاهيم الاشتراكية أو الشيوعية، رغم أنني لا أنكر أن بعض مفاهيم الاشتراكية والشيوعية فيما يتعلق بالاقتصاد ليس كلها تستحق النقد، إلا أنه من واجبنا التوضيح أن ما طرحناه من أفكار إنما هو حصيلة منهجنا في تمحيص وملاحظة الظواهر وتولد أثارها، ورفضنا لما آلت له الإنسانية من تشويه، فلقد ألقينا الضوء على الظواهر المتولدة عن اختلال العدل في توزيع الثروة العامة، وكيف أن هذا الاختلال يؤثر على القاعدة التي يعتمد عليها الاقتصاد الذي هو الاستهلاك، وكيف أن اختلال العدل في توزيع الثروة يتولد عنه ظواهر التفاوتات الطبقية والاحتكار والاخلال بالأمن والتوازن الاجتماعي، ويتولد عنه انعدام تكافؤ الفرص والإخلال بعملية دوران المال وتداول القيمة. فعلى عكس الاشتراكية التي تدعو إلى التأميم، والشيوعية التي تتبنى فكرة تسلط الدولة وتحكمها في كل شيء حتى الممتلكات الخاصة، فإننا نرى أن الملكية الفردية ضرورة اقتصادية، خاصة وأن قوانين التجمع البشري تفعل بتلقائية لتلبية حاجة المجتمع من الضروريات، ومن شأن الملكية الخاصة جعل هذه القوانين أكثر فاعلية، ف"أدم سميث" كان على صواب عندما رأى أن بعض الصناعات أو المنتجات تندثر لصالح صناعات أخرى، وهذا ينسحب على مناصب الشغل أيضا، إلا أن هذا لا يمكن أن نعتبره قانونا مسلما به يلبي حاجة الإنسان للتوازن الاجتماعي والاقتصادي، فرغم أن الفقر وتفاوت الأفراد في مستوى العيش ظاهرة طبيعية في المجتمعات، إلا أننا لا يمكن أن نعرض عن

الحلول التي توفرها لنا الثروة الجماعية، فالتسليم بالقانون الطبيعي وترك الأمور تأخذ مجراها الطبيعي حسب مذهب "أدم سميث" وأنصاره، كالقول أن الفقراء خلقوا ليكونوا فقراء، وليس علينا تقديم المساعدة لهم وانتشالهم من الفقر، أو محاولة تحسين ظروف عيشهم. بل إن "أدم سميث" غفل عن حقيقة انحراف الظواهر، وأن الفقر وكل الظواهر السلبية التي يعانيها المجتمع، ويتسبب فيها النظام الاقتصادي، قد يكون ناتجا عن خلل فيه، فعموم بعض الظواهر وتكرارها في المجتمعات، ليس دائما دليلا على سلامتها، أو أنها ظواهر طبيعية. وإنما قد تكون دليلا على وجوب ضرورة إصلاح ذلك الوضع، وهو ما أثبته "كينز" بعد ذلك، إلا أن الإصلاحات التي تنهجها الحكومات وفق النظرية الكنزية أو حتى كينز نفسه، لم يأخذوا بالاعتبار أن الإصلاحات الاقتصادية لابد وأن تستهدف الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد، فتوسع الدولة الأمريكية بعد أزمة 1929 في مشاريع الترفيه والملاهي لتحفيز الاستهلاك، وهو الأمر الذي أصبح من ضمن التقاليد الاقتصادية البالية، والذي مازالت تتبناه كثير من الدول في وقت الأزمات، لم يكن بالنجاعة الكافية التي تنتشل فئة عريضة من الشعب الأمريكي من الفقر، فهذا في حد ذاته تهميش لهذه الفئة، حتى إنه ظهرت بعض الآراء آن ذاك، تدعو وبكل وقاحة شديدة، "أن أتركوا الفقراء يموتون بسلام"، ومبرر ذلك أنها طبقة غير منتجة، في حين أن المواطن الفقير والذي يملك الحق الطبيعي في الحياة كأي مواطن أخر، لم يكن ليختار الفقر لو تسنت له الفرصة للاختيار، أو أنه كان في بيئة اقتصادية أكثر عدلا. فمثل هذه الدعوات هي محاولة للتعتيم على الاختلال الذي يعانيه ميزان التوازن الاقتصادي، وتغلغل مفاهيم الفردانية في المجتمع بسبب تشبعهم بفكرة المنافسة والبقاء للأصلح، كما أنه أصبح من واجب الفكر أن يُنتقد من جديد، لاستثارة نوازع البحث من أجل إيجاد حلول لإشكاليات الواقع، الذي أصبح مليئا بالمتاهات والآراء المتضاربة. وما تبنيناه من توجه لإعادة تخليق وأنسنة الواقع الاجتماعي، هو ما أدى بنا إلى هذه النتائج التي لا أستطيع الادعاء بأن هذا ما ينبغي أن يكون، وإنما هي محاولة طرح رؤية جديدة، في تحليل الظواهر وتصنيفها، يمكنها أن تكون خيارا أخر يعين على الوصول إلى إيجاد الحلول للإشكاليات المطروحة، وهذا يعني أن ما طرحناه مغاير لمناهج الحداثة التي تهمش جانب القيم والأخلاق والطبيعة الإنسانية، والتي تسببت في تميع الواقع الفكري

والاجتماعي، كما أنه لا يعدو هذا كونه أمثلة ذات بعد تطبيقي إلى حد ما لمنهجنا التأصيلي، وبغض النظر عن هذا الأمر فلابد وأن ننظر لهذه الأمثلة على أنها أفكار قد تكون هي الحل الأنسب لمشاكل الواقع، سواء في الحاضر أو المستقبل، وبالتالي فإنه سيكون من المنطقي أن نوسع من نطاق تفكيرنا خارج صندوق الليبيرالية والرأسمالية والاشتراكية والشيوعية، وكل تلك الأيديولوجيات الكلاسيكية العتيقة، ونجنح إلى مذهب فكري بديل أكثر عقلانية يجعل منفعة الإنسان ككائن مستحق للعيش، هي الغاية من النظام برمته، وليس تلك المصالح الفردية. **فالسعادة لا يمكن أن تتحقق للفرد إلا إذا كانت البيئة من حوله مكتسية بمظاهر تلك السعادة، وهذه البيئة ليست سوى أفراد المجتمع أنفسهم،** فلن يطيب للفرد العيش في بيئة اجتماعية يسود فيها البؤس والخوف والشكوى من الظلم والقهر، فالإنسان كائن اجتماعي بالضرورة. لكن النظم الحداثية اليوم عوض أن تبني مجتمعا إنسانيا، فإنها تسهم في بناء مجتمع مدفوعا بالإكراه ليصبح مجتمعا وحشيا، ولا نستطيع أن نتوقع شكل أو كمية الانحراف الذي ستفرزه بيئة الصراع هذه.

فصل

السياسة

تعتبر السياسة من الظواهر الاجتماعية التي تحظى دراستها باهتمام كبير في العصر الحديث، نظرا لتأثيرها الكبير على المجتمع من كافة جوانب الحياة، خاصة بعد التطور التقني والذي أصبح جزءا لا يتجزأ من أدوات الممارسة السياسية، لقد اختلف الكثيرون في وضع تعريف محدد للسياسة، وذلك نظرا لاختلاف المنطلقات الفكرية، فالبعض يعرفها دون تجريدها عن مؤسسة الدولة.

ذكر "دوفرجيه" في كتابه مدخل إلى علم السياسة، أن معجم ليتره سنة 1870 عرف السياسة بأنها "علم حكم الدولة"، وعرفها معجم روبير سنة 1962 بقوله " السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية"[130] وجاء في كتاب "موسوعة الفكر السياسي عبر العصور" على أن السياسة هي "كل نظري أو عملي يتعلق بحكم الجماعة الإنسانية، وإدارة شؤنها واتخاذ القرارات العامة اللازمة لحماية وجودها، وتلبية احتياجاتها وإدامة قيمها، وضمان مصالحها وتحقيق أهدافها واستثمار قدراتها، وتنظيم علاقاتها وتفاعلاتها وتوجيهها في الداخل والخارج".[131]

وكما يظهر من هذا التعريف الأخير أنه مطول إلى حد ما، وهذا يبرز مدى صعوبة تحديد تعريف جامع للسياسة، نظرا لكونها مؤثرة في جميع مناحي الحياة تقريبا، وهذا التعريف قد تغاضى عن السياسة كممارسة من طرف الدولة، وركز على الغاية من وجود السياسة، وهي بالعموم خدمة مصالح المجتمع، وهذا يجيبنا عن التساؤل التالي: وهو ما الغاية من وجود

---

130 مدخل إلى علم السياسة ص 7

131 موسوعة الفكر السياسي عبر العصور ص 22

السياسة كظاهرة اجتماعية؟ أو لماذا يحتاج المجتمع للسياسة؟ فالسياسة بمفهومها المعاصر لم تنشأ تلقائيا، وإنما كانت هناك محفزات أبرزت الحاجة الملحة إليها، خاصة عندما تواجه المجتمعات ظروفا خاصة، ولهذا فإن "دوفيرجيه" قال في مطلع كتابه حول الصراعات السياسية، "أنه يمكن تعريف السياسة أنها جهد دائم من أجل إزالة العنف، ومن أجل إمداد التعارضات الاجتماعية والفردية بوسائل أخرى من وسائل التعبير، أقل قسوة وحساسية ودموية، فالسياسة استمرار الحرب الأصلية بوسائل أخرى".

وهذا التعريف يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي يمكن أن تبرز الحاجة الماسة لوجود السياسة، وإذا نظرنا للسياسة من زاوية أخرى، كإطار يحتوي تصورات وتوجهات ممارسيها، لعرفنا السياسة بأنها "مجموعة القوانين والقرارات والإجراءات التي تهدف لتحقيق نتائج وأهداف معينة".

فبغض النظر عن من يمارس هذه القوانين والقرارات والإجراءات، سواء كانت للدولة أو لشركة أو لمجرد فرد من الأفراد، فإنه يعتبر قد تم وضع نوع من السياسة تهدف إلى تحقيق أهداف ومصالح معينة، وهذا وإن كان تعريفا بسيطا إلا أنني أجده شاملا لكل التعريفات السالفة الذكر، سواء كانت السياسة تستهدف حكم الدولة أو حكم المجتمع، أو أنها تستهدف خدمة مصالح المجتمع، أو إيجاد وسائل للصراع أقل عنفا، فإنها من المؤكد أنها ستتخذ شكل مجموعة من القوانين والإجراءات والقرارات المنظمة والمؤطرة، والتي بدورها ستتسق فيما بينها لتنتج لنا سياسة. فمن التعابير الدارجة أن يقال إن الدولة الفلانية قررت تطبيق سياسة التقشف، أو سياسة التحفيز الاقتصادي، وهذا يعني أنها ستسعى لتشريع مجموعة من القوانين، وتخوض في مجموعة من الإجراءات لتحقيق هذه الغاية، وهنا يبرز لدينا تساؤل وهو هل السياسة سابقة على القانون أم العكس؟ وهنا إشكال، كون القوانين توضع أولا بحسب الحاجة قصد التعامل مع ظروف أو ظواهر معينة، بينما السياسة هي تبلور مجموعة من القوانين الغرض منها تحقيق أهداف معينة، دون اشتراط الظرفية ودون اشتراط صدورها دفعة واحدة، وبالتالي فإن السياسة لا تظهر بوضوح تام إلى بعد صدور هذه القوانين وتضافرها معا، فمن هذا الوجه القانون سابق على السياسة.

لكن في الحقيقة العكس هو الصحيح، فالسياسة سابقة على القانون، وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن السياسة كما عرفناها هي مجموعة من القوانين والقرارات والإجراءات، وهي لا يمكن أن تتحدد صياغتها إلا في ظل وجود إطار سياسي يحدد أهدافها وغاياتها.

الوجه الثاني: وهو أن الجهة التي تقرر تحقيق أهداف معينة أو نتائج معينة، تحتاج إلى تحديد نوع السياسة أولا، ومستهدفاتها، قبل تشريع القوانين، كسياسة بعض الدول في الحد من الهجرة، وهو هدف تُعينه الدولة وعليه ترتكز السلطة التشريعية لسن قوانينها، وقوانين خاصة بالعمل وبالبطالة، ومن ضمنها أيضا قوانين عقابية أو زجرية، فهذه القوانين رغم تنوع مجالاتها إلا أنها تخدم سياسة الدولة العامة، والتي الغاية منها الحد من الهجرة.

الوجه الثالث: أن صدور القانون مفردا من أجل التعامل مع ظرفية معينة لا يعتبر سياسة، و وجود سياسة دون مجموعة من القوانين أو إجراءات لا يعتبر سياسة، فالسياسة هي تظافر مجموعة من القوانين والإجراءات، كتشريع قانون يخفض من رواتب الموظفين مثلا، في ظرفية معينة تمر بها الدولة أو أي شركة، يعتبر قانونا مفردا خاصا بالظرفية التي صدر من أجلها، لكن إذا أضيف إلى مجموعة قوانين في مجالات أخرى كتقليص حجم الاستيراد أو خفض الإنتاج وخوصصة شركات الدولة ...الخ، فهذا يعني أن الدولة أو الشركة تمارس سياسة خفض النفقات.

وقد يقول قائل: هل السياسة بهذا المعنى متولدة عن ظاهرة القانون أم العكس؟ فالجواب هنا مستشكل نظرا لأن القوانين تنشأ بصورة منفردة ومنفصلة، ثم تتضافر لتشكل نوعا من السياسة، وقد يسعى مصدر التشريع إلى وضع سياسة لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية محددة، فيُضع لها قوانين، ففي الحالة الأولى تكون السياسة متولدة عن القانون، وفي الثانية القانون هو المتولد عن السياسة، وهي علاقة تبادلية. ولن نخلص إلى إجلاء هذا الإشكال إلا إذا خضنا في غمار تأصيل ظاهرة السياسة، وسنعتمد في هذا القسم من الكتاب بشكل كبير، على ما كتبه "فوكوياما" في كتابه أصول النظام السياسي، وذلك لكون الكتاب ورد فيه كثير من النماذج التي تصلح للاستدلال، كما أن الكتاب كتب بطريقة تجعله أشبه بمختصر لتاريخ النظم السياسية، مما أغنانا عن النظر في غيره، نهيك

عن نقاش كثير من القضايا والتي خلص فيها الكاتب إلى بعض الآراء التي توافق منهجنا التحليلي، وبالتالي نستدل بها هنا من باب "شهد شاهد من أهلها"، كون "فوكوياما" من المفكرين الرواد الذين يمثلون التيار الليبيرالي، الذي يشهد توسعا كبيرا في العالم اليوم، بل إن هذا التيار يقدم نفسه للعالم كقطب وحيد ليس له بديل، لكننا هنا سنحاول عرض رؤية بديلة لتفسير الظواهر التاريخية، و وجهة نظر بديلة حول تطور الأنظمة وانحطاطها. ومن خلال هذا التفسير يمكن استنتاج البدائل الممكنة التي تمكن من الوصول إلى النظام المثالي، الذي تتحقق به مصلحة الحاكم والمحكوم.

- **المحور الأول : تأصيل السياسة**

السياسة ظاهرة اجتماعية متولدة عن التجمع البشري، فمن الواضح أنه لا يمكن أن تكون هناك سياسة دون وجود مجتمع، ولا وجود لمجتمع دون تجمع يتحقق فيه شكل من أشكال النظام، ولو أننا أعدنا ساعة التاريخ للوراء وأرجعنا أجيال البشرية بعضها في أصلاب بعض، إلى التجمع البشري الأول، لوجدناها تنحدر من الأسرة البشرية الأولى، التي استوطنت الأرض، وهي عبارة عن زوجين خلق اختلافهما الجنسي والوظيفي كذكر وأنثى، قانونا طبيعيا إنسانيا، وهو التزاوج كظاهرة متولدة وحتمية، والتي بدورها ولدت ظاهرة أخرى، وهي الأسرة كمجموعة بشرية تشترك في الدم والجنس وغريزة البقاء. وهذا كان كفيلا بتوليد نظام أسري يعتمد أفراده على التعاون والتكافل، ومع تزايد أعداد أفراد هذه الأسرة تصبح الحاجة ملحة لإيجاد قوانين وأعراف منظمة لهذا التجمع، خاصة فيما يتعلق بالموارد. وبخلاف ما ذهب إليه "فوكوياما" في كتابه أصول النظام السياسي، بأن الإنسان قد ورث النزعة السياسية من أصول حيوانية وبالتحديد من القردة،[132] متخذا بذلك الداروينية كمنهج تأصيلي، فإنني أقول هنا إن الإنسان مستقل في نشأته عن الحيوان، وكونه يميل إلى التنظيم الاجتماعي لا ينهض دليلا على أنه ورث ذلك من القرود، فكثير من الحيوانات من غير الثدييات لها نظام اجتماعي خاص، كالنحل والنمل، وكذلك نظام الأسرة عند بعض الطيور وتقسيم العمل بين الذكر والأنثى، ونظام الأسرة عند الأسود التي تعتمد

---

132 كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 62-63

على الزمرة، كلها تشبه النظام البشرية في مراحل مختلفة من تطور مجتمعاتها، وبالتالي هذا يدحض الزعم القائل بأن البشر ورثوا النظام أو السياسة من القرود حصرا، خاصة وأن هناك نظرية دينية عند المسلمين، تقول أن البشر تعلموا بعض السلوكيات من الحيوانات فقلدوها ولكن لم يرثوها وراثة، وهذا جاء في القرآن الكريم، وهو نص ديني متواتر تواترا لفظيا وكتابيا، حيث ذكر قصة قابيل وهابيل وهم من أوائل البشر في سورة المائدة الآية 31، حيث قال الله تعالى: { فبعث الله غرابا يبحث في الأرض ليريه كيف يواري سوءة أخيه قال يا ويلتى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة أخي فأصبح من النادمين} فهذا نص صريح في أن الإنسان من خلال تأملاته للطبيعة من حوله، كان يستفيد من بعض سلوكيات بعض الحيوانات، وهذا طبيعي كون العلاقة بين الإنسان والحيوان قديمة جدا، وهذه ليست نظرية بمعنى الكلمة، لأن الاعتقاد بكونها صادرة من عند الله يرتقي بها إلى درجة الحقيقة المطلقة، وتنفي غيرها من النظريات التي تستند على مجرد الظن التخمين العقلي، إلا إذا جاء ما ينفي هذه الحقيقة من مصدر يسوي مصدرها.

كما أن نظرية التطور تفترض افتراضا، أن البشر تطورو من القرود، أي أن نشأتهم الأولى كانت عبارة عن مجموعة قردة، وتستبعد فرضية أن يكون ذلك انحراف من الانحرافات التي تشهدها الطبيعة، وأن السبب في وجود هذا الشبه الكبير بين جينات القردة والإنسان، هو حدوث انحراف في جنس سلالة من البشر في زمن ما، نتيجة تشوه خلقي نتج عنه سلالة القردة، خاصة وأن هذا النوع من الانحرافات والتشوهات نشاهده كل يوم تقريبا في حياتنا، وهو الأقرب إلى المنطق، أي أنه من المحتمل أن يكون القرود سلالة بشرية في الأصل، لكنها أصيبت بتشوه خلقي في مرحلة من مراحل تواجد الإنسان على الأرض، كالتشوهات التي تحدث مثلا عندما يولد لزوجين طبيعيين إنسان قزم، أو إنسان بستة أصابع. وتشابه الجينات دليل على إمكانية حدوث هذا النوع من الانحرافات أو التشوهات، خاصة وأنه تم اكتشاف أن الانسان يتشارك مع الفئران والكلاب في نسبة كبيرة من الجينات، بل إنها تبلغ مع الذباب نسبة 60 بالمئة والفئران أكثر من 90 بالمئة، وهذا ما أكدته أخر الدراسات العلمية، وأكدته الدكتورة "جين روجرز" من معهد "ويلكم ترست سانجر" بكمبردج في إنجلترا، بل إنها قالت:" إن البشر يشتركون في 99% من

جيناتهم مع الفئران، بل إن البشر لديهم الجينات التي يمكن أن تؤدي إلى نمو ذيل." وقال المحرر العلمي في مجلة الطبيعة "nature" "هنري جي" في مقال بعنوان "in search of deep time" منتقدا نظرية التطور من القرود "وكل ما في الأمر أنها مجرد حكاية من أحاجي منتصف الليل المسلية، التي قد تكون موجهة أو مرشدة للإنسان في كثير من الأحيان، إلا أنها مع ذلك لا تستند لأساس علمي" مما يعني أن هناك احتمال لحدوث انحراف سلالة أي كائن حي إلى كائن أخر كنوع من التشوه الخلقي، وليست المسألة مسألة تطور أو طفرة جينية كما يدعون، وقد يقول قائل إن هذا نفسه ما نعني بمفهوم التطور، وهو إمكانية وجود طفرة جينية تُغير وتُطوِّر من شكل الكائن الحي! أقول إن ما نطرحه هنا من احتمال للانحراف، يخالف تماما ذلك المفهوم للتطور، الذي يفترض تراتبية معينة في الارتقاء من مخلوق بدائي إلى أخر أكثر تطورا، فالانحراف أو التشوه الخلقي قد يحدث بالعكس وهو استثناء وليس قاعدة يمكن تعميمها أو تكرارها دائما، فأغلب البشر متماثلون والمألوف عنهم هو التماثل، وأي تغيير في الشكل أو الحجم لا يعد تطورا وإنما هو تشوه وانحراف أو ضمور في أحد وظائف الجسم، خاصة وأنه لم ينقل إلينا أي معلومة تاريخية تفيد أنه حدث في زمن ما من كل هذه القرون التي عاشتها البشرية، أن قردا تطور إلى بشري، فمن المفترض أن هذا التطور يأخذ عدة أجيال التي تخضع للتغيرات البسيطة، أو خلال مدة زمنية معينة كافية لحدوث هذه التغيرات، فلو كان الأمر كذلك، فلما لم يشهد هذا الحدث أحد من الأجيال البشرية، ممن عاشوا بالقرب من الحيوانات، أو لكان خرج علينا بشري في يوم من الأيام ليخبرنا أنه ابن للقردة وقد حدثت له طفرة جينية، فكما هو معلوم أن النظرية العلمية الصحيحة والقابلة للتصديق، هي التي تكون قابلة للتطبيق أو التجربة وتخضع للحس والمشاهدة، وهذا ما تفتقر إليه نظرية التطور، وبخلاف ذلك نجد نصا تاريخيا ودينيا عند المسلمين يحكي عن قوم تحولوا إلى قردة، أي أنهم حدثت لهم تشوهات خلقية، فانتقلوا من مخلوق أعلى مرتبة وهو الإنسان، إلى مخلوق أدنى مرتبة وهو حيوان القرد، كعقاب لهم على مخالفة شريعة الله، حيث قال تعالى في سورة المائدة الآية 60 {قل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت أولئك شر مكانا وأضل عن سواء السبيل} وهذا موثق

عند اليهود أيضا، مما يؤكد أن وجود هذه الجينات المشتركة بين الحيوانات وبين الحيوان والإنسان، يجعل هذه المخلوقات قابلة للتعرض لظاهرة لانحراف الطبيعي. وهذا يفتح لنا باب احتمالات أخرى، ويفتح لنا طريقا أخر للبحث، بديلة عن افتراض التراتبية المتخيلة لنظرية التطور.

من هنا يمكن دحض ما حكاه "فوكوياما" عن احتمال إرث الإنسان النزعة التنظيمية من القردة، وكما قلنا سابقا وبناء على نظريتنا في توالد الظواهر، فإن وجود الاختلاف في الإنسان من حيث الجنس والوظيفة، فرض وجود قانون أصلي بطريقة تلقائية وهو قانون التزاوج، الذي تولدت عنه باقي الظواهر النظامية الأخرى، وفي هذه الظروف البدائية ومع بروز الحاجة للقوانين بسبب تزايد أعداد البشرية، نشأت الأعراف بالتدريج، وبتطور النظام من نظام يقتصر على تنظيم أسرة، إلى نظام هدفه تنظيم زمرة ثم عشيرة فقبيلة، ويزداد تعقد القوانين كلما ازداد العدد واتسعت رقعت الموطن.

قد نكون لا نمتلك أدلة واضحة عن أصل القوانين أو كيفية نشأتها، لهذا فإننا لابد من وضع النظرية الدينية في الحسبان، وبالتالي أقول إن أول القوانين التي وُضعت كانت تشريعا إلهيا، تعلم منه البشر كيف يضعون القوانين، ثم قلدوه فيما بعد وأنتجوا قوانين جديدة حسب ما تفرضه الحاجة، فإنه لا يتصور أن أول إنسان وجد على ظهر الأرض كان مدركا لمعنى الجريمة أو معنى الأخلاق، دون وجود معايير سابقة يمكنه القياس عليها، وما يجعلني أميل لهذا الطرح هو وجود بعض الرواسب الأخلاقية والعرفية، وحتى القواعد التنظيمية المشترك بين أغلب البشرية إن لم أقل كلها رغم اختلافهم. فهناك بعض القوانين الأخلاقية التي ماتزال تتمتع بكثير من القداسة، كمنع زواج المحارم وتقديم القرابين ورعاية الأبوين عند الكبر، فرغم وجود أشكال من الانحراف في هذه الظواهر، أو أنها تبدو مختلفة فعلا من المنشأ، إلا أن إدراكها لا يوحي أنها عقلانية، خاصة فيما يتعلق بالمحارم، فهي أقرب لأن تكون قانونا دينيا منه إلى قانون وضعي، فلو كان الإنسان البدائي في بيئة منعدمة القوانين، لما أدرك معنى المحارم، وبالتالي لم تكن لتتواتر بهذا الشكل في المجتمعات، ولما كان أغلب المجتمعات يلتزمون بهذا القانون، ومن جهة أخرى كونه قانونا لا ينبني على سبب منطقي وعقلاني، وفي نفس الوقت يحظى بهذا الالتزام والاتفاق بين المجتمعات، يعني أن مصدر

هذا القانون هو أكثر سموا من العقل البشري، الذي تسيطر عليه الغرائز في غالب الأحيان، وبالتالي من المستبعد أن يفكر البشر في أن يحرموا أنفسهم من شيء قد تشتهيه أنفسهم بدون سبب مقنع، أو دافع قوي يجعلهم يرون أن في ذلك المنع تحقيق لمنفعة أو مصلحة.

ومما سبق نقول، إن القوانين الوضعية التي ابتكرتها البشرية هي مجرد تقليد لما عرفته من القوانين الدينية الإلهية، أو أن القوانين الوضعية انحراف عنها بعد أن كثر عدد البشر وانتشروا، وتباعد الأجيال المتلاحقة عن جيل نشأة تلك القوانين، فالهند لم تعرف هذا النوع من القوانين الوضعية التي تنظم الزواج، إلا بعد الألفية الثانية قبل الميلاد، حين كتبت "الفيدات" حيث تطور الدين في الهند إلى نظام ماورائي أكثر تعقيدا، فنشأ ذلك النظام المعقد من التراتبية الطبقية، ابتداء من تحديد الأسرة، وصولا إلى تحديد سلوك كل طبقة اجتماعية على حدة[133] خاصة وأننا لانعرف مجتمعا بدائيا لادين له، وهناك دلائل أثرية تشير إلى احتمال وجود معتقدات دينية لدى "النياندرثال" من جمعات الإنسان الأول[134] فإن قيل إنه لا يمكن اعتبار النصوص الدينية منطلقا للبحث العلمي، أجيب فأقول: إنه ليس هناك ما يمنع، فالأديان بحكم كونها نظم معتقدات ومفاهيم وشرائع، تعتبر مصدرا جيدا لفهم مجتمع ما في حقبة معينة، خاصة أن الدين يعتبر محفزا أساسيا للحضارات الإنسانية، فهو أحد مصادر التماسك الاجتماعي الذي يتيح التعاون بين البشر على نطاق أوسع، وأكثر أمنا، مما لو كانوا مجرد أفراد عقلانيين تحركهم المنفعة الذاتية.[135] وسواء كان الدين مصدره الإنسان كما يقول "ماركس" و"دوركايم" وغيرهم، أو مصدره الله، فإنه يجب اعتباره ناقلا جيدا للتاريخ بالنسبة للعلوم الإنسانية، بسبب القداسة التي يحظى بها، والتي تحتم على المؤمنين به نقل مضامينه بكل مصداقية نسبيا. صحيح أنه قد يتعذر إثبات صحة المعتقدات الدينية، لكن من الصعب دحضها. يعزز ذلك كله النزعة المحافظة لدى المجتمع البشري، لأن من الصعب بعد تبني النماذج الذهنية للواقع، تغييرها حتى في ضوء أدلة جديدة على أنها لا

---

[133] كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 232

[134] كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 67

[135] كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 67

تعمل.[136] بالإضافة أن ما يعضض هذا الطرح هو تواتر المفاهيم، والتي قد تصل أحيانا إلى حد التطابق بين أمم مختلفة الدين والعرق في بعض الأخلاقيات، خاصة فيما يتعلق بالزواج المحارم، مما يعني أن هناك صلات ترابط بينها تدل على اتحادها في الأصل، أو لنقل اتحادها في المصدر، فقد تكون على الأغلب من مصدر واحد وهو الله، وقد تعرضت لعوامل الانحراف في بعض جوانبها. وبغض النظر عن المصدر فإن هذا التواتر يلزمنا بأن نجعل للنصوص الدينية مكانة مهمة عند دراسة أو مقارنة تاريخ التجمع البشري، وتطور الأنظمة الاجتماعية، خاصة إذا كان هناك تواتر كتابي مدعم بالسلوك والتصورات الذهنية.

وبالعودة إلى موضوع تأصيل السياسة، فإنه كما يظهر مما سبق أننا اضطررنا في خضم تأصيلنا لها، أن نعرج على تأصيل القانون، مما يعني أن ظهور الأنظمة السياسية داخل المجتمعات لم يكن ليظهر إلا بعد إدراك البشرية لأهمية القوانين، ودورها في تحقيق أحد المسلمات الإنسانية وهو النظام، وهذا يوضح لنا أن السياسة كمفهوم مستقل هو مرحلة متطورة، تولدت بعد التوسع في تطبيق القوانين وتشريعها، أي أن المجتمعات البشرية البدائية لم تكن تدرك معنى السياسة، وإنما كانت في أمس الحاجة لقوانين مرحلية بدائية تضمن الأمن والعدل وتحقق التوازن بين فئات المجتمع، وعلى ما يبدو أن السياسة لم تظهر إلا بعد تطور شكل التجمع البشري، وانتقاله من نظام الأسرة إلى نظام أعم ينظم قبائل وعشائر، ففي هذه الحالة سيكون من الضروري أن تكون هناك حاجة ماسة لوجود سياسة معينة يستطيع من خلالها المجتمع تنظيم علاقات أفراده، بالإضافة إلى ضرورة وجود مجموعة من القوانين لتحديد المكانة الاجتماعية، ودور القيادة والسياسة الأمنية داخل الكيان الاجتماعي.

قد يبدو الأمر مربكا عندما نقول أن السياسة ظاهرة متولدة عن القانون أو أن أصلها القانون، في حين أن في المجتمعات الحديثة تعتبر السياسة هي الإطار الذي يُحدد من خلاله شكل القانون، بمعنى أنها سابقة عليه وأن القانون متولد عنها، إلا أن هذا الأمر له مبرره، كون المجتمعات البشرية كانت تواجه معضلات محلية وأهدافها بسيطة تلائم بساطة التجمع

[136] كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 580

البشري، لم تكن هناك حاجة لوجود السياسة عكس الأنظمة الحديثة، التي تضم تركيبة معقدة من الفئات الاجتماعية والطبقات والأعراق، وتزايد أعداد الأفراد وبروز صراعات على مستويات عديدة وتكتلات، أدى ذلك إلى ضرورة عكس التراتبية، فتوجب إعطاء الأولوية للإطار السياسي على القانون، فالمجتمع القبلي الذي يعتمد في تنظيمه على مجموعة أعراف متوارثة أو نشأت بشكل تلقائي لغرض التعامل مع ظاهرة أو سلوك معين أو ظرفية معينة، أغلبها يتعلق بالعلاقات والتعاون في مجال الموارد، لم تكون هناك حاجة للسياسة، بينما عندما يرتقي الأمر إلى نظام على مستوى مجموعة قبائل ويسعى إلى تحقيق التعاون بين أفرادها على الرغم من اختلاف مشاربهم، فإن هذا يحتاج إلى سياسة توافقية وقوانين خاصة وملزمة لتحقيق هذا الأمر .

- **المحور الثاني: التطور السياسي**

غالبا ما يخلط الدارسون بين التطور والانحطاط السياسي، لكن هذا راجع بالأساس إلى أن الأغلبية تدرس هاتين الظاهرتين داخل مجتمع أو دولة معينة، وبمعايير وقياسات مادية تتمحور حول درجة التنظيم الإداري والتطور الاقتصادي، والبعض كأنصار الليبيرالية يفترضون أن المجتمعات تسير في خط تطور مستمر، وهذا تصور خاطئ لأحداث التاريخ يغفل جانبا من الطبيعة البشرية التي تميل إلى الانحراف، وهذا ما سنحاول التطرق له فيما يلي

1- التطور السياسي

وقبل الخوض في نقاش التطور السياسي، لابد من تحديد المفهوم كي لا يقع هناك سوء فهم، فما أعنيه هنا بالتطور السياسي هو تلك التراتبية التي تنتقل من خلالها النظم السياسية والاجتماعية من الأدنى إلى الأعلى، أي من نظم بسيطة أو بدائية إلى نظم أكثر تطورا وتعقيدا، وبهذا المعنى فلا أظن أن هناك خلاف على نظام الأسرة أنه أقل تطورا من نظام العشيرة والقبيلة، نظرا لكثافة التنظيم ودرجة التعقيد فيه وكونه يشهد بوادر نشوء القوانين المنظمة للعلاقات.

إذا فالارتقاء والتطور في النظم السياسية يأخذ شكل تراتبية تصاعدية، انطلاقا من الأسرة وتعتبر الأسرة هي أصغر وحدة في الكيان الاجتماعي، وهي تجمع بدائي التنظيم يعتمد على نظام القرابة لها قوانينها الخاصة والمستقلة، وهذه القوانين التي نشأت مع ظهور الأسرة الأولى، هي التي تطورت لتصبح صالحة للاستخدام في مجتمع أكبر من الأسرة، وبعد الأسرة يتطور التجمع البشري بسبب زيادة العدد والتكاثر إلى نشوء نظام قرابة أكثر تعقيدا، يعتمد على الانتماء للأسرة الأكبر، وهي العشيرة أو العائلة، وهو تعبير يدل على الانتماء العرقي، فإن تعددت العشائر والتفريعات وتباعدت الأجيال يصبح من الضروري على المجتمع ابتكار نظام جديد قادر على استيعاب هذه العشائر المختلفة، والتي في الغالب تجنح إلى التكتل، فالإنسان فطري يميل أكثر لمن يشاركه صفاة أقوى وأكبر حتى داخل نظام الأسرة، وهذا يظهر على شكل قوانين وأعراف، ففي الحالة النمطية تعبد المجتمعات القبلية المُنظمة حول جماعة تزعم التجذر من جد مشترك، يَعبد هؤلاء الأجداد. لقد تأسس جزء كبير من الأخلاقيات الكونفوشيوسية على التزامات الأبناء(خصوصا) برعاية آبائهم وكان المربون الذين تشربوا الأخلاقيات الكونفوشيوسية، واضحين في التأكيد على أن واجبات الأفراد اتجاه آبائهم أكثر قوة ومتانة من التزاماتهم اتجاه أبنائهم، كما ينزل القانون عقابا شديدا بالأبناء العاقين.[137] وبعد القبيلة تبرز الحاجة لإنشاء الدولة لتجنب الخلافات والصراعات والحروب بين القبائل، التي تكون قد وصلت في مرحلة ما من هذا الصراع إلى حالة الاكتفاء، والضعف يدفعها إلى إبرام معاهدات واتفاقيات السلم، لتكون هي الممهد لبناء الدولة، وفي كثير من الأحيان يستخدم الزواج كوسيلة لتعزيز هذا السلم وتقوية الاتحاد بين القبائل، فهذه المرحلة قد تشترط على الأطراف مشاركة القيادة بين رؤساء القبائل، وإدارة شؤنها عن طريق اجتماعات دورية، وهذه قد تعتبر مرحلة وسطى بعد مرحلة المعاهدات السلمية تمهيدا لنشأة الدولة، وقد عرفت الإمارات العربية هذه التراتبية، حيث كان على رأس القيادة جميع رؤساء القبائل، قبل أن تتبلور فكرة الاتحاد. فالتوازن الاجتماعي سيظل مختلا في ظل وجود فرقاء مايزال مترسخا في مجتمعاتها الحدود العرقية والعصبية القبلية، وهذا لا يزيله إلا الاتفاق على قائد واحد يوحد الجميع في دولة واحدة، لها

137 كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص325

قدر من التاريخ والثقافة والانتماء والحضارة المشتركة، كما حصل في "هنغاريا"، فقد كانت شعبا قبليا مؤلفة من سبعة أسباط غزو أوروبا في نهاية الألفية الأولى، وقَدم حُكَّام القبيلة الرئيسية المجرية سلالة "آرباد" الحاكمة، عمد الأمير "استفان" من "آرباد" ونُصِّب ملكا مسيحيا على هنغاريا سنة1000م وأشرف على تحول البلاد إلى المسيحية، ثم طُوِّب باسم "سان استيفان" القديس الحامي لهنغاريا.[138] وهذا يعني أن ظاهرة الملكية كنظام سياسي، الغرض منه الحفاظ على وحدة القبائل وتعاونها وتنظيمها، مما يجعل منه نظاما أكثر تطورا وتقدما من نظام الاتحادات القبلية، فمن خلاله تضعف نزعة القبلية والصراعات الداخلية والولاءات على أساس القرابة والدم، ليصبح هناك انتماء أكثر شمولا وواقعية، مع نشوء مبادئ المواطنة وتوحيد الولاء للملك.

وهذه التراتبية في التطور تجعلنا نرى أن الملكية هي ذروة التطور السياسي، لأنه يتحقق بها الاستقرار والوحدة بين أطياف المجتمع، ما لا يتحقق بغيرها، وتحقق المساواة بين الجميع بشكل من الأشكال أقلها أنها تحسم في مسألة الأحقية في القيادة. قد يرى البعض أن الملكية نظام بدائي أو متخلف، خاصة أنصار الحداثة والدولة الحديثة من الليبراليين الذين يعتقدون بحتمية التطور المستمر، ومن هذا المنطلق يرون أن النظام الديمقراطي هو ذروة التطور، وهذا الرأي يقصي احتالية الانحراف أو الانحطاط، لوجود تشوه على مستوى المفاهيم والقياسات فيما يتعلق بمظاهر التطور خاصة، فالديمقراطية وإن كانت تضمن مشاركة واسعة للأفراد في القرار السياسي، إلا أنها تفتح باب اختلال التوازن وعدم الاستقرار في المجتمع خلافا للملكية، وهذا ما سنوضحه فيما سيأتي.

وقد يقول قائل: إن المجتمعات لم تتطور بنفس الطريقة، ولعل بعضها لم يمر بتلك المرحلة الوسيطة بين القبيلة والملكية. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، فكثير من القوميات التي شكلت الجمهورية الرومانية 509ق.م، وساهمت في توسعها كانت عبارة عن تحالفات، وهذا يعني أن هذه القوميات انتقلت مباشرة من القبلية إلى المرحلة الملكية دون الحاجة إلى المرور بالمرحلة الوسيطة، بحيث أنها دخلت تحت نظام الدولة الرومانية القائمة أصلا. وفي

---

138 كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 503

الصين خلال حقبة جو الشرقية والغربية، كان توحيد القبائل يتم عن طريق الحرب والغزو والارضاخ بقوة سلطة الدولة. وهنا يدفعنا للتساؤل ما هي الأسباب التي من شأنها تحفيز المجتمعات لتطوير نظامها السياسي؟ وتبرز أهمية هذا السؤال عندما نلاحظ تقلص مستوى الحريات كلما تطورت النظم السياسية داخل المجتمعات، وهذا يدل على أن هناك حوافز قوية تدفع بالمجتمعات إلى التخلي عن جزء من حرياتها، في سبيل الانطواء تحت رعاية نظام متطور، وهذا يفرض علينا تساؤلا أهم، وهو ما الغاية أو الأهداف التي تحققها السياسة في النظام المتطور؟ والاجابة عن هذا التساؤل سيكشف لنا عن الأسباب التي تدفع بالمجتمعات إلى تطوير نُظمها وسياساتها.

2- أسباب التطور السياسي

ذكر "دوفيرجيه" في كتاب مدخل إلى علم السياسة عوامل كثيرة تدفع بالمجتمعات إلى تطوير نظمها السياسية، من بينها العامل الجغرافي والديمغرافي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي والتاريخي وإلى غير ذلك، قد يكون "دوفيرجية" قد توسع إلى حد ما في إحصاء هذه العوامل لأننا لا يمكن أن نعتبرها كلها عوامل رئيسية نظرا لتداخلها أولا، وثانيا لتفاوت تأثيرها على النظام السياسي، قد نقول مثلا أن الطبيعة الجغرافية دفعت روسيا إلى توسع في اتجاه الجنوب ونحو غرب أوروبا، ويمكن أن نقول أيضا أن الأسباب التي دفعت روسيا إلى التوسع جنوبا وغربا الحاجة لأراضي أوسع صالحة للزراعة، وبالتالي يكون لدينا هنا تداخل بين الدوافع الجغرافية والاقتصادية. ولكن عوضا أن نناقش احتماليات قد تدخلنا في تفريعات لا نهاية لها، سيكون من الأفضل أن نبحث عن أسباب عامة وشاملة تشترك فيها أغلب المجتمعات ويثبت تواترها، بحيث تمكننا من وضع قواعد محددة وثابتة، وفي نفس الوقت شاملة لكل الأسباب التي يمكن أن تتفرع في خضم التطور السياسي.

لقد ذكرنا في غير ما موضع في هذا الكتاب بأن المجتمعات البشرية تسعى من خلال التجمع أن تحقق المسلمات الخمس، وهي النظام والأمن والحياة والتوازن والعدل، كثوابت تخدم المصلحة الفردية والعامة، وأن أي ظواهر تتولد عن هذا التجمع لابد أن تكون خادمة

بالضرورة لهذه المسلمات. وبالتالي تكون ظاهرة السياسة كالقانون في كونها خادمة لمسلم النظام والعدل والتوازن الاجتماعي والأمن، وشموليتها لهذه المسلمات كلها راجع لكون السياسة وكذلك القانون يمكن توجيههما لخدمة أي مسلم من هذه المسلمات حصرا أو إجمالا، حسب الصياغة التي تصاغ بها السياسة، فلو قلنا أنه يجب وضع سياسة لخدمة مسلم الأمن، فإنه يدخل فيه كل ما يتفرع عنه من أمن عسكري واجتماعي وغذائي واقتصادي وعلمي ومعلوماتي ...الخ، وكل ما يمكن أن يتسبب في تهديد سلامة الفرد والمجتمع. ولكن هذا الطرح قد يراه البعض شموليا بطريقة متجاوزة، ولا يشبع الفضول المعرفي المتعطش للتفاصيل كما جاء في التعريف السابق للسياسة، المقتبس من كتاب "موسوعة الفكر السياسي عبر العصور"، والذي يشير في مجمله أن الغاية من السياسة هي خدمة مصالح المجتمع، إلا أنه يمكن بناء على استقراء أحداث التاريخ ملاحظة أن أغلب الدارسين ركزوا على ثلاثة عوامل أولها الاقتصاد.

أ- **الاقتصاد**

وهو رأي أغلب الرأسماليين الذين يعتبرون أن الاقتصاد هو محور الأحداث السياسية، وتوسع في ذلك الماركسيون ليذهبوا أبعد من ذلك ويجعلوا من الاقتصاد هو الموجه والمحدد لشكل النظام السياسي والاجتماعي والمفسر للتاريخ، بل إنه عندهم يحدد كذلك شكل الثقافة والدين، وهذا تجاوز لا مبرر له. قد يكون الاقتصاد محفزا فعلا للتطور السياسي، فهو معبر عن أهم المهيجات للدوافع النفسية وهو المال والغذاء، ومرتبط كذلك بخدمة أهم المسلمات الإنسانية وهي الحياة، وبالتالي يمكن القول بأن الاقتصاد كهيكل متكامل هو غاية في ذاته لكنه مرتبط بضروريات مسلمة لا يستغني عنها المجتمع البشري، مما يعني أن السعي إلى النمو الاقتصادي هو تحصيل حاصل وضرورة لا تحتاج إلى التحفيز، لكنه في نفس الوقت قد يحفز ظواهر أخرى. ففي سياق سعي المجتمعات إلى تأمين الغذاء وسعي الأنظمة إلى تحقيق الرفاهية أو توسيع سلطتها على الثروة العامة، تتولد ظواهر أخرى تكون بمثابة وسائل تستخدمها المجتمعات والأنظمة لتحقيق أهدافها، فالتطور البيروقراطي الذي شهدته فرنسا وإسبانيا في القرن 16، كان مبرره الحاجة إلى جمع

الضرائب من أجل توفير تمويل الحروب التي كانت قائمة بينهما للتوسع في إيطاليا، وجهود إسبانيا لإخضاع مقاطعاتها الهولندية، ففي ذلك العالم المالتوسي الذي كانت فيه الأرض هي مصدر الثروة والغداء، كان السعي نحو التوسع شيئا مبررا، لهذا شهد هذا القرن صراعات طويلة بين إنكلترا وإسبانيا والبرتغال وهولندا وفرنسا على المستعمرات في العالم الجديد.[139] وبالتالي فإن ظاهرة تطور الجهاز الإداري سواء على الصعيد العسكري أو الاقتصادي كان تولد عن ضروريا الرغبة في ضمان سيرورة النظام السياسي بالمجمل وضمان تلبية نفقاته، فالحاجة إلى نمو اقتصادي مستمر يلبي حاجة المجتمعات المتصارعة طور من سياستها الداخلية والخارجية.

وأما الرأي الماركسي القائل بأن وسائل الإنتاج أو طبيعة الاقتصاد عموما، هي التي تحدد شكل النظام السياسي، فهو رأي فيه نوع من الإسراف، لأن قيام "الستالينية" في الاتحاد السوفياتي، السوفياتيين أنفسهم لا يحاولون أن يعللوا قيام النظام بأسلوب الإنتاج، صحيح أن لأسلوب الإنتاج نصيبا فيه، فالتخطيط المركز يميل إلى نشوء الديكتاتورية بطبيعة الحال، ولكن التخطيط لم يكن أقل تمركزا حينما مات ستالين، فشعر الناس بحاجة قوية للتحرر، وما حدث في روسيا بعد ذلك بتخفيف المركزية الاقتصادية ليس بسبب محاربة الستالينية بل هو نتيجتها، وتفسير استبداد ستالين بعيوبه الشخصية وقساوة طبعه كما يفعلون ذلك رسميا في الاتحاد السوفيتي، ليس من الماركسية في شيء، وهو تعليل ناقص على كل حال. إن الستالينية شكل من أشكال الدولة ونمط من أنماط نظام الحكم السياسي، نشأ في ظل أسلوب اشتراكي في الإنتاج، بعد نظام ذي شكل مختلف عنه اختلافا كبيرا (اللينينية)، وقبل نظام ذي شكل مختلف عنه اختلافا كبيرا كذلك "الخروتشوفية" دون أن يكون تطور أسلوب الإنتاج كافيا لتعليل هذه الاختلافات.[140]

ورغم أن هذا التفسير يبدو "ديالكتيكيا" إلى حد كبير، إلا أنه مدعوم من الظواهر الواقعية للنظم السياسية التي لا تنتظر إلى أن تحدث طفرة في النمو الاقتصادي

---

139 كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 444

140 المدخل إلى علم السياسة ص 139

لكي تتطور أو تنحدر، أو لتتخلى عن ديكتاتوريها، وعلى ما يظهر أن سوء التقدير الذي يعانيه الماركسيون في هذا الجانب، هو ما يمكن أن يوفره النمو الاقتصادي من إمكانيات تساعد على التطور، وهذا لا يمكن اعتباره بحال من الأحوال تأثيرا اقتصاديا خالصا في النظم السياسية، إنما هو عامل مساعد فقط. فحاجة المجتمعات إلى تطوير الخدمات و ضروريات العيش يدفعها إلى تطوير وسائل ذلك بالضرورة، فما التخطيط الاقتصادي إلا جانبا من جوانب التنظيم الاجتماعي، أو قُل إن الاقتصاد ليس إلا جزءا من التخطيط الشامل، وغير ذلك تكون جميع جوانب الحياة موضع بحث. فالتربية والثقافة والفن والتقدم العلمي وإدارة شؤون البلاد وتخطيط المدن وطراز الحياة وكذلك القوة العسكرية والمساعدات الفنية ... إنما تحدد اتجاهات الخطة إلى حد كبير.[141] وبمعنى أخر، إن الاقتصاد هو وسيلة لتوفير الخدمات وأن البيئة الاقتصادية المستقرة تسمح وبشكل كبير بتطوير هذه الخدمات، والذي بدورها ستتسبب في تطوير الأجهزة الإدارية أو الأمنية وكذلك القضائية، وقد تأخذ ظاهرة التوالد هذه شكلا عكسيا حسب الأولويات والتفضيلات التنموية، وقد يبدو النموذج الصيني شاذا عن هذه القاعدة، لكون الصين تحقق نموا اقتصاديا كبيرا في ظل نظام ديكتاتوري، أي أن النمو الاقتصادي لم يدفع النظام إلى تحقيق مزيد من الحرية خاصة في المجال السياسي، الذي يسيطر عليه حزب واحد، وسبب الضبابية في هذا الأمر هو شيوع ذلك التصور الليبيرالي لمفهوم التطور، والذي يفترض أن الديمقراطية ضرورة في مسار التطور، لكن في الحقيقة يمكن تحقيق الوفرة والنمو الاقتصادي والتقدم التقني والرفاه الاجتماعي حتى في ظل نظام استبدادي، إذا كان النظام لديه إحساسا بالمسؤولية اتجاه المجتمع ويملك الإرادة السياسية لتحقيق ذلك، أو بتعبير أخر، أن تكون لديه المحفزات والأسباب الكافية التي تدفعه نحو تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، فالصين دولة مكتظة بالسكان وهذا يجعل منها أكبر دولة من حيث الطاقة البشري، ونفس الوقت يكون هذا أكبر محفز لها لمزيد من الإنتاج، لتوفير احتياجات مواطنيها، كما

---

141 نفسه

أن نظام الحزب الواحد لم يشكل عائقا كبيرا أمام هذا النمو على ما يبدو، وعلى خلاف الكثير من البلدان الديكتاتورية، فإن الصين تمتع باستقرار سياسي كبير، ومع وجود إرادة سياسية تطمح إلى مزيد من التطور في المجال الاقتصادي، من خلال توجيه اقتصادها نحوى القطاعات الحيوية، فإن هذا الاستقرار يضمن سيرورة التخطيط الاقتصادي والالتزام به على المدى البعيد، وقد يبدو الأمر غير منطقيا خاصة عندما نعلم أن الصين تشهد مظاهرات واحتجاجات بين الفينة والأخرى للمطالبة بالديمقراطية، ومعها تشهد اعتقالات واضطهادات حسب الانتماء الفكري، بل وحتى حسب المعتقدات، لكن ومن خلال نموها المتسارع تعطينا الصين فكرة واضحة حول الفرق بين الأنظمة التي تمارس السياسة على أنها وسيلة لتحقيق المسلمات الإنسانية، وبالتالي فإنها تكون دولة خدمية بالدرجة الأولى وتسعى إلى توفير وتطوير الخدمات الضرورية للمجتمع، وبين الأنظمة التي تمارس السياسة على أنها وسيلة من وسائل السلطة والتسلط والاغتناء والتحكم، لتحقيق أهداف وأحلام أيديولوجيا. فهذه الدول ديكتاتورية حتى وإن كانت تتبنى التعددية والديمقراطية، لإنها بالتأكيد تكون ديموقراطية مزيفة.

ب-الصراع

يعد الصراع من عوامل تحفيز التطور السياسي، سواء كان الصراع داخليا أو خارجيا، وقد يأخذ هذا الصراع أشكالا مختلفة أيضا غير الصراع السياسي كالصراع الاقتصادي، وقد ينتج عنه حرب أيضا. لكن كل هذه الأشكال من أشكال الصراع السياسي، تكون لها أثار كبيرة على تطور أو انحطاط النظم السياسية، فقد أدت المنافسة بين المعسكر الشيوعي والرأسمالي في أثناء الحرب الباردة إلى تزايد الرغبة في تطوير الأنظمة العسكرية والاستخباراتية، وإلى مزيد من الرغبة في التحكم والسيطرة على الحشد، وهذا فجر ثورة في الاتحاد السوفياتي خلال الثمانينات من القرن الماضي أطاحت بالاتحاد، وفتحت الاحتال أمام قيام الديموقراطية، وقبل ذلك أدى الصراع الداخلي بين الطبقات الاجتماعية في الإمبراطورية الروسية، إلى قيام الثورة البلشفية سنة 1917 بسبب التفاوتات الاجتماعية وصراع الطبقات.

وإن كان النموذج الروسي غير واضح في هذا الصدد، نظرا لتداخل الأسباب السياسية بالمستوى المتدني للاقتصاد عموما، إلا أن نتائج الصراع السياسي تظهر واضحة في النموذج الأوروبي، فمنذ القرن 15 أصبحت قصة التطور السياسي هي قصة تفاعل بين الدولة المركزية والفئات الاجتماعية التي تقاومها، وظهرت الحكومات المستبدة حيث كانت الفئات الاجتماعية ضعيفة أو مشتتة، أو جندتها الدولة للمساعدة في استخلاص الموارد من الجماعات الاجتماعية الأخرى التي لم تضمها. بينما ظهرت الدولة الاستبدادية ضعيفة، حيث كانت جماعات المقومة حسنة التنظيم إلى حد أن الحكومة المركزية فشلت في الهيمنة عليها، فظهرت الحكومات الخاضعة للمحاسبة حيث وجد توازن بين الدولة وجماعات المقاومة، وتمكنت هذه الجماعات من أن تفرض على الدولة مبدأ "لا ضريبة بلا تمثيل"، أي أنه لن يتم تزويد الدولة بالموارد إلا إذا شاركت الفئات الاجتماعية في قرار تحديد شكل استخدامها، وظهر هذا النوع الأخير جليا في إنجلترا، وكان البداية لتأسيس الملكية البرلمانية. ولم تكن نتيجة هذه النزاعات صراعا ثنائيا على الحقوق بين الدولة والمجتمع ككل، بل بدا النزاع على وجه العموم أقرب إلى صراع رباعي الأطراف بين الملكية المركزية وطبقة النبلاء والطبقة العليا التي تضم صغار ملاك الأراضي والفرسان والأفراد الأحرار، والطبقة الثالثة التي تشمل سكان المدن (البرجوازية الصاعدة)، أما الفلاحون الذين شكلوا الأغلبية الساحقة من السكان في هذه المجتمعات، فلم يصبحوا بعد لاعبين مهمين لأنهم لم يحشدوا اجتماعيا في كيانات وتكتلات مناصرة، يمكن أن تمثل مصالحهم.[142]

ج-الدين

يعتبر الدين من بين أهم عوامل التطور السياسي، فقد كانت احتمالات تحشيد فئات اجتماعية جديدة ضمن المجتمع القائم محدودة للغاية مقارنة بالعالم المعاصر، إذ لعبت الشرعية الدينية دورا في حشد الأطراف الاجتماعية التي كانت في حالة

142 كتاب أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 448

خمول سابقا، مثل القبائل العربية في القرن 7م والطائفتين البوذية والطاوية في عهد سلالة "تانغ" في الصين، كما أدت المسيحية دورا مشابها في تحشيد نخب جديدة في عهد الإمبراطورية الرومانية. في المجتمعات الزراعية كثيرا ما خدم الدين وظيفة أداة (أو وسيلة) الاحتجاج الاجتماعي على النظام السياسي القائم، ومن ثم شكل قوة لا تكتفي بالشرعنة فحسب، بل بزعزعة الاستقرار أيضا.[143] قد يرى البعض ثانوية الدور الديني في التطور السياسي، لكن قدرة الدين على الحشد لعبت دورا حاسما في المجتمعات البشري الأولى، إذ أتاح ظهور أشكال أعلى وأكثر تعقيدا من التنظيم الاجتماعي، ويصعب تصور كيف كان للبشر أن يرتقوا إلى مرتبة أعلى من المجتمعات على مستوى الزمرة الصغيرة من دون الدين.[144] وليس هذا فقط، فقد أسهمت المسيحية في التمهيد لبناء الدولة الحديثة في أوروبا، منذ انتشارها في القرن 6م، من خلال حث المجتمعات على نبذ القبلية وهذا كان عاملا أساسيا في إزاحة عائق المؤسسات القبلية المتوارثة من طريق الرقي والوحدة الاجتماعية، عكس الرأي القائل أن الدين من أسباب الصراع بين الشعوب، لكن الحقيقة أن هذا أشبه بادعاء "هتلر" بأن اليهود هم سبب التدهور الاقتصادي، أي أن هذه الادعاءات مجرد تبرير لفشل بعض الأنظمة، خاصة تلك التي تتبنى أيديولوجيات حديثة أو رغبة منها في إزاحة خصم لها تعتبره منافسا سياسيا، فنحن نعيش اليوم مرحلة إعادة تفسير للتاريخ لكن بناء على منظور أيديولوجي وسياسي، مما يفقد هذه التفاسير مصداقيتها، خاصة إذا علمنا أن الدين كان المهد الأول لترسيخ مبدأ حكم القانون، أي أنه يدعو إلى تقييد سلطة الملك وجعلها خاضعة لقانون أسما، وذلك خلال حقبة الإصلاح الكنسي في عهد الباب "غريغوري"، الذي خاض صراعا مريرا مع الملك "هنري الرابع" عاهل الإمبراطورية الرومانية المقدسة، والذي حاول طرد البابا غريغوري فرد عليه الباب بحرمان الامبراطور كنسيا، دعم الباب غريغوري الكثير من الأمراء الألمان، إضافة إلى عدد من الأساقفة وأجبروا هنري

---

143 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 610

144 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 69

عام 1077، على الذهاب إلى مسكن غريغوري في "كانوسا" انتظر هناك تحت الثلج ثلاث أيام، ليقدم نفسه حافيا أمام البابا ويطلب الغفران، كانت تلك من بين الحوادث الأكثر تأثيرا في التاريخ وحفزت ظهور فكرة الحد من تسلط السلطة. لكنها أيضا حفزت صراعا بين الدين والسلطة في القرون و الحقب التالية، وأصبح تحجيم سلطة الدين من المهام الأساسية للدولة الحديثة، لقد سعى الإصلاح الغريغوري إلى تقليص سلطة الحكام السياسيين، عبر الزَّعم بامتلاك السلطة الشاملة على الشؤون الروحية والزمنية كلها، ومنها الحق في عزل الملوك والأباطرة، وفي الواقع كان البابا المسيحي يطالب بامتلاك السلطة ذاتها التي حظي بها البراهمة[145] في الهند منذ البداية، لكن في الممارسة العملية أجبرت الكنيست بعد نهاية صراع سياسي وعسكري طويل، على القبول بتسوية حددت لها مجالا روحيا واضح المعالم، تمارس فيه سيطرة لا جدال فيها، واعترفت بحق الحكام الدنيويين بممارسة سلطتهم في مجالهم المستقل، لقد مهد تقسيم العمل هذا الأرضية الملائمة لقيام الدولة العلمانية لاحقا.[146]

لقد تمكنت الكنيسة من إنشاء كيان بيروقراطي مؤسساتي قوي بعد الإصلاح الغريغوري، مكنها من بناء استقلالها إلى حد كبير، وبخلاف المسلمين الذين لم يستطيعوا تطوير المؤسسة الدينية نظرا للسيطرة المطلقة للسلطة، وقدرتها على تطويع وابتزاز علماء الدين واستغلالهم، خاصة في العصر العباسي والمملوكي، لإضفاء الشرعية على الحكم، بل حتى في عصرنا الحاضر وفي ظل دول تتبنى النهج الديموقراطي، يستخدم الدين من طرف السياسيين والنخب كأداة أو كواجهة أحيانا، إما من قبل الدولة أو من قبل الأحزاب السياسية، من أجل الحشد أو التعتيم أو إعطاء القرارات مصداقية عليا، وقد أسهم هذا الموروث السياسي في كثير من الأحيان في تفكيك أو تأخير أي حراك يتطلع إلى التغيير، لقد حرص الحكام المسلمون على أن لا تقوى شوكة العلماء، وأن يضعفوا قدرتهم على الحشد،

---

145 طبقة دينية تحتكر الحق في التعليم

146 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 365

وفي بعض الأحيان يلجؤون لاستخدام القوة من أجل إجبارهم على الخضوع، كالسجن والقتل والنفي. ففي ما يعرف في التاريخ الإسلامي بفتنة القرآن، عندما كان العلماء يخالفون الحاكم في مسألة هل القرآن مخلوق أم هو كلام الله؟ اضطر الكثير من العلماء إلى أن يفروا من مواطنهم وبعضهم سجن أو قتل.

إن الدين الإسلامي كنظيره المسيحي يدعو إلى تقليص سلطة الحاكم، وأن السلطة المطلقة لله وحده، ولعل وعي المسلمين بهذا الحق هو ما جعلهم يدركون أن لهم الحق في إقالة الخليف الثالث عثمان ابن عفان رضي الله عنه، بدعوى أنه خالف شرع الله في بعض الأمور، وهذه الحادثة شكلت منعطفا تاريخيا في تاريخ المسلمين، فبعد سقوط خلافة عثمان تغير شكل الحكم جذريا وتحول بالتدريج إلى ملكية مطلقة.

ومما سبق نستطيع الإجابة على التساؤل الذي طرحناه سابقا، وهو لماذا تسعى المجتمعات إلى تطوير أنظمتها، رغم أن ذلك قد يتطلب منها التضحية بجزء من حريتها؟ وهذا من الناحية المنطقية مستبعد الحدوث، إلا إذا كانت هناك غاية أو مصلحة ترجى من هذه التضحية، وبناء على ما ذكرناه في العوامل الثالث المحفزة على تطور الأنظمة، فإن حاجة المجتمعات إلى الاستجابة إلى متطلبات وإكراهات التعامل والتأقلم مع هذه العوامل، بالإضافة إلى سعيها الطبيعي لتحقيق المسلمات، يدفعها إلى تغليب الجانب الذي سيعود عليها بمصلحة أكبر، خاصة وأن تطوير الأنظمة سيؤدي بالدرجة الأولى إلى استقرار مستوى تلبية المتطلبات والحاجيات بالقدر الكافي. فتحول المجتمعات القبلية إلى ملكية تطلب تنازل القبائل عن استقلاليتها الخاصة لصالح أخرى والسماح لها بقيادتها، لكن هذا أيضا لا يتم بدون مقابل، فالحاجة للتعاون خاصة إذا تعلق الأمر بعدو مشترك يهدد أمن وسلامة هذه القبائل، ويهدد بإخراجها من أراضيها التي تعتبرها إرث الأجداد ومصدر الغذاء، محفز أيضا على القبول بتقديم التنازلات، في مقابل تحقيق المصلحة والدفاع عن الحياة والوطن. فقد خضعت الصين ما قبل الميلاد كباقي المجتمعات القبلية في تلك الفترة، لمستويات متباينة من التنظيم الاجتماعي، ترتقي حينا وتتدنى أحيانا أخرى. من جهة بدأت جماعات النسب المقيمة في قرى مستقرة، تتجمع مع بعضها لأغراض التجارة والحرب والدفاع

عن النفس، وفي بعض الأحيان كانت التحالفات طوعية وقائمة على المصلحة الاقتصادية المشتركة، وفي أحيان أخرى جاءت نتيجة الاحترام الطقسي لقائد معين، وفي أحيان كثيرة كانت قوية وعنيفة، أصبحت الحرب أكثر شيوعا باطراد كما يدل انتشار المدن المحاطة بأسوار ترابية، والتي تزايد عددها خلال حقبة "لو" (لونغشانغ)، من الجهة الأخرى خضع مجتمع السلالات لانقسامات مستمرة، مع سعي الذرية الشابة للحصول على أراض جديدة، وتأسيس فروع القرابة الخاصة بها، كانت الصين في ذلك الوقت قليلة السكان، وكان بمقدور الأسرة الفرار من سلطة السلالة القائمة، بالانتقال ببساطة إلى مكان أخر، وهكذا كما تتوقع نظرية تشكل الدول، لعبت قلة الكثافة السكانية وغياب التحديد الجغرافي، دورا معاكسا لقيام الدول وتشكل التراتبيات.

مع ذلك ارتفعت الكثافة السكانية في المناطق الأقدم، من وادي الأصفر، نتيجة ازدياد الإنتاجية الزراعية، ويتجلى ازدياد مستويات التراتبية خلال عهد سلالة شانغ، في العقوبات القاسية التي كان بمقدور القادة فرضها على أتباعهم، وفي انتشار الرق والأضحية البشرية. تذكر الكتابات المنقوشة على عظام العرافة[147] خمسة أنماط من العقوبات، وسم الجبهة وجذع الأنف وقطع الأقدام والإخصاء والموت، وحوى العديد من مدافن هذه الحقبة من ثمانية إلى عشرة هياكل عظمية مقطوعة الرؤوس في حالة السجود، ربما لعبيد أو أسرى حرب. القادة الأعلى مستوى كانوا يدفنون مع خمس مئة أضحية بشرية، مع عدد كبير من الخيل والعربات والمراجل ثلاثية القوائم وغيرها من التحف الثمينة، وهكذا أدى إرضاء الأسلاف الأموات، إلى حرمان الأحياء من كميات هائلة من الموارد البشرية والحيوانية والمادية، ويشير كل هذا أن ثمة تحول يأخذ مكانه من القبلية، إلى صيغة نظام سياسي أكثر تراتبية.[148]

وقد شكل الأمن والحماية جانبا مهما في تشكل الدولة، فالحروب الناتجة عن الصراعات، حفزت استعداد بعض المجتمعات لتخلي عن استقلالها في سبيل الحفاظ على أمنها واستمرار الاستقرار فيها، فقد ظل تشكل الجمهورية الرومانية حتى القرن الثاني قبل الميلاد مقتصرا

---

147 هي قطع من لوح كتف ثور أو بطن درقة السلحفاة، التي كان يستخدمها العرافون والكهانة

148 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 151

على التحالفات السلمية، خاصة في بلاد شرق اليونان التي كانت مدفوعة بطلبات المدن الإغريقية، الساعية للتحالف، لحماية نفسها من مملكة مقدونية والإمبراطورية السلوقية، والوضع الغير مستقر الذي نتج عن تداعي المملكة البطلمية في مصر.[149] لقد أرجعت بعض الدراسات ومن بينها ما طرحه "فوكوياما" في كتاب أصول النظام السياسي، تطور النظم السياسية ومؤسسات الدولة إلى الحاجة لجمع الضرائب والحرب، إلا أنه في الحقيقة كلا الظاهرتين متولدة عن الأخرى، فالحاجة للحرب تعني الحاجة للتمويل، والحاجة للتميل تتطلب فرض الضرائب، وهذا بدوره أبرز الحاجة لاتباع طرق جديدة في توسيع مجال الضريبة، لضم مزيد من السكان وموارد المجتمع، مما أفضى إلى الزيادة في بيروقراطية الدولة. والحاجة إلى المزيد من هذه الموارد شجع على طلب توسع الدولة، وهذا كان من بين أسباب توسع إسبانية في العالم الجديد، حيث مكنها ذلك من تأمين موارد مهمة عن طريق التنقيب على الذهب والفضة. لكن ورغم تأكيدات بعض الدارسين كـ"تشارلز تيلي" على أن حاجة ملوك أوروبا هو ما قَادَ عملية بناء الدولة الأوروبية، إلا أن ارتباط بناء الدولة بالحرب ليس ظاهرة عالمية، فهي لم تحدث على سبيل المثال في أمريكا اللاتينية عموما،[150] وهذا التشوش في الطرح راجع بالأساس إلى التشوش في تأصيل الظواهر، فتولد الظاهرة وعواقبها يجعل من الصعب تخمين أي الظواهر هو أصل هذا التغيرات والتطورات التي تعرفها المجتمعات، فليس من المنطقي أن نقول بالإطلاق أن الحرب سبب رئيسي في بناء الدولة، لأن الحرب ينتج عنها استنزاف كبير في الموارد البشرية والمادية، وتهدد الأمن العام عموما، ومن غير المعقول أن تسعى المجتمعات لخوض هذه المغامرة وتتكبد هذه الخسائر، دون أن تكون هناك دوافع قوية تكون أصل هذا الاندفاع، فالغاية تبقى أولا وأخرا نفعية، وأي منفعة أكبر من ضمان استمرار تدفق الموارد الضرورية للعيش.

ففي القرن 16م كانت أوروبا إقطاعية وكان أغلب الملكيات فيها ملكيات مجالية، أي أن مصدر ثروة الملك هي من المناطق التي يستحوذ عليها، بينما تبقى المناطق الأخرى ذات استقلالية نسبية، وتعبر عن ولائها إما بالخدمة العسكرية أو بأداء الضرائب، أي أن

[149] rom enters the greek east. p40

[150] أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 166

الأرض في هذه الحقبة هي مصدر الثروة، وفي نفس الوقت كان التوسع ضروريا لضمان استمرار الموارد، خاصة مع تزايد عدد السكان، فقد ارتفع عدد سكان أوروبا بثلاثون بالمئة عام 1600م أي أن ضرورة تحقيق مسلم الحياة والذي كان حافزه الغذاء والمال، كان هو أساس التغيرات التي شهدتها الدول الأوروبية، وازداد حجم أسطول أوروبا الغربية التجاري في القرن 19 إلى 17 ضعفا.

قد يبدو أن هذا طرح غير شامل لجميع الجوانب، خاصة عند ملاحظة النموذج الإسلامي، وكيف انتقلت مجموعة من القبائل البدوية المتصارعة إلى دولة شاسعة المساحة، والتي لم يكن تأسيسها ابتداء معتمدا على الاستيلاء أو الإخضاع لغرض السلطة والحكم، أو لغرض الثروة أو لتأمين الغذاء، فالمجتمع القبلي العربي ما قبل الإسلام كان يتمتع بقدر كبير من التكافل، ولم تكن تبرز لديه أي أطماع توسعية بسبب انعدام الحافز لذلك، خاصة أنهم كانوا قبائل ضعيفة وقليلة السكان في وسط دول قوية كالفرس والروم، وما يثير الاستغراب أكثر، هو أن دخول بعض القبائل طواعية في الإسلام لم تكن له دوافع مادية، فأول ما دعا إليه النبي محمد صلى الله عليه وسلم، هو مجموعة من المبادئ والأخلاق والقيم، وتصورات تتعلق بوجود إله واحد، ودعا إلى المساواة والتآخي بين جميع الأجناس والطبقات الاجتماعية، وحدد الواجبات والحقوق بين العبد والسيد، والزوج والزوجة، وبين الخالق والمخلوق، والحاكم والمحكوم، ولم يكن من ضمنها الوعد بالثراء أو الغنى. وهذه المبادئ وجدت صدا طيبا عند المجتمع القبلي آن ذاك، مما مهد الطريق أمام التكتل والتضامن والتعاون، ليس في سبيل تنمية الاقتصاد، وليس في سبيل مواجهة عدو أو غزو، وإنما في سبيل بناء مجتمع أخلاقي، دو تصور سليم ومنطقي للوجود، وأيضا في سبيل تحقيق العدل والمساواة وعبادة الله الواحد. ولهذا كان من الطبيعي أن لا نهمل هذه الحقبة من التاريخ، ونعترف بأن الدين من المحفزات الرئيسية لتطور الأنظمة، وبخلاف الطرح الماركسي الذي يعزو كل التطورات التاريخية إلى تفسير مادي واقتصادي، فإن تاريخ الإسلام يذكر وبوضوح أن الوفود التي جاءت لتبايع النبي محد صلى الله عليه وسلم طواعية، قد بايعته على طاعة الله والرسول، ولم يكن من شروط تلك البيعة التزام بتبادل المنافع المادية، فقد أسرف ماركس وأنصاره من محللي التاريخ في نظرتهم المادية، عندما عزو ظهور الدين لرغبة الطبقة

المسيطرة للسيطرة على الطبقة الأضعف، حتى قال ماركس قولته الشهيرة "الدين أفيون الشعوب" ولكن على ما يبدو أن ماركس عَمَّم واقع الحقبة التي عاش فيها، وجعلها منطلقا لتفسير ظواهر التاريخ. فالدين الإسلامي برز على يد رجل من الطبقة البسيطة، ولم يذكر له أي مرتبة من مراتب علية القوم، لقد كان الإسلام من خلال مضامينه الأخلاقية ومبادئه العقدية، يلبي تلك الحاجة الاجتماعية للأمن والعدل والتوازنات الاجتماعي، التي كان يفتقدها المجتمع القبلي آن ذلك، مع غياب القوانين المنظمة وانتهاك الحقوق وشيوع قانون الغاب، وبالتالي كانت مبادئ الإسلام وشرائعه هي أساس بناء الدولة ومحفزة لامتدادها، وما نتج عن هذا التوسع من تحصيل للموارد المادية فهو تحصيل حاصل، وضرورة تقضيها الحروب من أجل تعويض نفقات الحرب واستمرار الدولة وبقائها، فالظواهر التي تتولد هن ظاهرة الحرب أغلبها تحدث كتبعات تلقائية، وبعضها يكون من ضمن المصلحة التي تقتضيها الظروف وغير ذلك. ولابد أن لا نغفل ظاهرة الانحراف، خاصة في وجود عامل البعد عن جيل النشأة، وهذا يعني أنه ليس كل الفتوحات الإسلامية لم تكن بغرض الاستيلاء على الموارد المادية، لكن الطريقة التي نشأت بها الدولة الإسلامية تبقى فريدة في تاريخ البشرية، مما يعطينا الحق أن نقول: بأن بناء الدولة قد لا يكون منطلقا من دوافع نفعية ومادية، وإنما قد يكون أيضا منطلقا من دوافع أخلاقية وإنسانية، وهو ما حدث أيضا في أوروبا بعد انتشار أفكار الحرية والمساواة، التي أدت إلى استعار الثورة الفرنسية والتي غيرت وجه أوروبا بداية من القرن 18.

لقد أكد النموذج الإسلامي والثورة الفرنسية رغم اختلافها، أن المجتمعات لا تسعى فقط إلى تحصيل المنفعة المادية خلال مراحل تطورها، وإنما أيضا تسعى إلى الرقي بالمظاهر السلوكية ونمط العيش، وذلك من خلال تحصيل المنافع ذات البعد الأخلاقي والإنساني، وتطوير القوانين الأخلاقية والاجتماعية، وهذا ما يفسر تطور أفكار الحرية والمساواة التي كان وراءها مفكرون وأدباء وفلاسفة، لكن رغم ذلك لا يجب الاستهانة بدور الحالة الاقتصادية في تطور النظم السياسية، خاصة وأنه قد يكون عاملا مساعدا في تشكل البيئة الحضنة لدوافع وأفكار التغيير. **فالحالة الاقتصادية إما أن تتسبب في خلق بيئة الصراع أو بيئة الرفاه، وكلا البيئتين قابلتين لاحتضان نوع من الظواهر.**

ويذهب كثير من الليبيراليين، أن النمو الاقتصادي شرط في بناء الدولة، خاصة فيما يتعلق بالـمِلكية الخاصة، إلا أن هذا غير مجزوم به، ففي كثير من حالات التاريخ لا يؤدي النمو الاقتصادي إلى هذا النوع من الديموقراطية، كالصين التي ماتزال تحقق مستويات مرتفعة من النمو في ظل دولة ديكتاتورية، وخصخصتها لبعض القطاعات خاصة في مجال الخدمات، ليس راجعا لأن الخوصصة سبب في مستويات النمو المرتفعة، وإنما هو راجع لخطة الدولة في تخفيف الإنفاق، وتبني الدولة لسياسة اقتصادية هجينة، وهو عكس ما حصل في أمريكا إبان الأزمة الاقتصادية في عشرينيات القرن الماضي، عندما تحولت الدولة من الرأسمالية المفرطة إلى التخطيط الاقتصادي، بالمفهوم "الكنزي"، كضرورة لمواجهة الأوضاع المتدهورة آن ذاك ضمانا للاستقرار الاقتصادي، بينما الصين لجأت إلى الخوصصة لتفادي الزيادة في نفقات الدولة. وقد يبدو أن كلا البلدين يتجهان اتجاها عكسيا بخلاف أصولها الأيديولوجية، إلا أن هذا يثبت أنه ليس على المجتمعات أن تقيد نفسها بالأيديولوجية عندما يتعلق الأمر بتحقيق المصلحة العامة، بل إنها قد تخلق مبررات وقد تبتكر مرجعيات من أجل توجهاتها.

وعلل أصحاب التوجه الليبيرالي بأن الحكم الرشيد أو الديموقراطية عموما هو نتاج للنمو الاقتصادي وليس سببا له. وتمت منطق مقنع إلى حد ما وراء ذلك، وهو أن الحكم يكلف مالا ومن أسباب انتشار الفساد في الدول الفقيرة، أنها غير قادرة على دفع رواتب كافية لمواطنيها لتلبية احتياجات عائلاتهم الأساسية، ومن ثم يميلون إلى تلقي الرشاوي، ففي الولايات المتحدة مثلا بلغت حصة الفرد من الإنفاق العام على جميع الخدمات الحكومية من الجيش إلى الطرقات إلى المدارس إلى الشرطة في الشوارع 17000 دولارا في عام 2008، لكنها لم تتجاوز 19 دولارا في أفغانستان، ولذلك ليس من المفاجئ أن تكون الدولة الأفغانية أضعف من الأمريكية، و أن التدفقات الضخمة من أموال المعاونات تولد الفساد. ومن ناحية أخرى هناك عدد من الحالات لم ينتج فيها النمو الاقتصادي حكما رشيدا، بل على العكس كان الحكم الرشيد هو المسؤول على النمو، ولنأخذ على سبيل المثال كوريا الجنوبية ونيجيريا في عام 1945 في أعقاب الحرب الكورية، كانت حصة الفرد الكوري من الناتج المحلي الإجمالي أدنى من حصة الفرد في نيجيريا، التي ستنال استقلالها عن بريطانيا

سنة 1960، وفي أثناء السنوات الخمس اللاحقة تلقت نيجيريا أكثر من 300 مليار دولار من عائدات النفط، ومع ذلك انخفض دخل الفرد في الفترة الممتدة بين عامي 1975 و1995، بينما في المقابل حققت كوريا الجنوبية نموا اقتصاديا بمعدلات سنوية تراوحت ما بين 7 و 9 بالمئة في الفترة نفسها، إلى حد أنها أصبحت تحتل المرتبة الثانية عشرة على لائحة أضخم اقتصادات العالم، عندما حدثت الأزمة المالية الأسيوية عام 1997، أما السبب وراء هذا الاختلاف في الأداء، فيعزى كليا تقريبا إلى الحكومة المتفوقة التي أدارت شؤن كوريا الجنوبية بنجاح وغابت عن نيجيريا.[151]

وقد طورت الصين في حقبة سلالة تشين نظاما إداريا مركزيا، وتمتعت بجميع الخصائص التي اعتمدها "ماكس فيبر" في تعريف ما هو حديث بامتياز.... إلا أن قدوم الحداثة السياسية إلى الصين لم يترافق مع حداثة اقتصادية، أي ظهور اقتصاد السوق الرأسمالي، كما لم يترافق مع حداثة اجتماعية، لقد آمن "فيبر" كغيره من منظري الحداثة بالترابط الداخلي المحكم، بين مختلف أبعاد التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأيديولوجي، ربما لأن جوانب التحديث الأخرى لم تظهر في الصين لم يتعرف "فيبر" على وجود نظام سياسي حديث. في الحقيقة لم يرتبط التحديث السياسي والاجتماعي والاقتصادي زمنيا عن قرب، حتى في التطور الأوروبي، لكن التسلسل كان مختلفا في أوروبا، إذ سبق التحديث الاجتماعي نمو الدولة الحديثة، كانت التجربة الأوروبية إذا فريدة ولا تنسحب بالضرورة على باقي المجتمعات. [152] حيث إنه بدأ التخلي عن التنظيم الاجتماعي المرتكز على القرابة المتوارث منذ العصور المظلمة، مع اعتناق البرابرة الجرمان للمسيحية، أما حق الأفراد بمن فيهم النساء في بيع الأملاك وشرائها دون قيود، فقد ترسخ في إنكلترا في القرن 13، وتمتد جذور النظام القانوني الحديث إلى الحرب التي شنتها الكنيسة الكتوليكية على الإمبراطور في أواخر القرن الحادي عشر، وانتشار أول المُنظمات الأوروبية البيروقراطية لإدارة شؤونها الداخلية، وفي الحقيقة ووفقا لهذا المنظور البعيد المدى تحظى الكنيسة الكتوليكية التي اِنتُقِدت وشُوِهت صورتها ردحا من الزمن،

---

151 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 613

152 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 185

بوصفها عقبة أمام الحداثة، بأهمية الإصلاح الديني على أقل تقدير، باعتبارها القوة المحركة خلف الجوانب المفتاحية للحداثة.

وهكذا لم تكن المسيرة الأوروبية إلى التحديث اندفاعة شمولية مفاجئة، اخترقت جميع جوانب التطور، بل سلسلة من الانتقالات التدريجية على مدى ألف وخمسمائة سنة تقريبا، وفي هذا التسلسل التعاقبي الاستثنائي أمكن للفردانية على المستوى الاجتماعي، وحكم القانون أن يسبق الرأسمالية وتشكيل الدولة الحديثة، وأمكن للإقطاع على شكل جيوب منيعة من المقاومة المحلية للسلطة المركزية، أن يؤسس للديموقراطية الحديثة، وكانت في الحقيقة مؤسسة فريدة وخاصة بأوروبا غالبا، خلافا للاعتقاد الماركسي بأنه يمثل مرحلة عالمية من التطور سبقت نهوض البرجوازية، كما يتعذر تفسيره بوصفه أثرا جانبيا لنسق عام من التطور الاقتصادي، ويجب ألا نتوقع بالضرورة رؤية المجتمعات الغير أوروبية، تتبع التعاقب ذاته، إذا نحن في حاجة إلى فصل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للتطور، وفهم كيف تتصل معا باعتبارها ظاهرة مستقلة تتفاعل بين الحين والأخر.[153]

وبناء على تحليلنا لهذه العوامل وأثرها في بناء الدولة وتطور النظم السياسية، يتبين بأنها متفاوتة التأثير، بالإضافة إلى أنها لا تتصف بتراتبية معينة، لكن استقرار المجتمعات وتطور أنظمتها يعتمد على طريقة تفاعلها مع الحاجيات التي تفرضها هذه العوامل، وعلى مدى قدرة المؤسسات الاجتماعية سواء على مستوى القبيلة أو الدولة، على تأمين الحاجيات الضرورية لاستقرار المجتمع وتحقيق المسلمات الإنسانية، فالصين وأمريكا رغم أن لهما نظم سياسية وأيديولوجية على طرفي نقيض، إلا أنهما يتمتعان بنسبة كبيرة من الاستقرار، وهذا راجع إلى قدرة الحكومات وتركيزها على تلبية حاجيات المجتمع، وإن كان الأمر غير قابل للمقارنة حينما نعلم أن الصين لديها معدل بطالة يتقارب مع معدل البطالة في أمريكا، فحسب تقارير لوكالة "الأناضول" سنة2019 سجلت الصين سنة 2018 معدل بطالة يقارب 3.8% وفي المقابل كان معدل البطالة في أمريكا من السنة نفسها، حسب وكالة "رويترز" 3.7، قبل أن يتسع هذا الفارق بعد أزمة "كوفي-19" لتسجل الصين 5.2%

---

153 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 602

بينما سجلت أمريكا 3.7% حسب أحدث المعطيات على موقع "trading economics" ما بين 2022 و 2023، ويظهر هذا الأداء متقاربا رغم التفاوت الكبير في عدد السكان، مما يجعلنا نستنتج أن هناك نوعا من الأفضلية لدولة الصين، في القدرة على التسيير والتدبير، والقدرة على تقديم الخدمات وخلق بيئة مستقرة من الناحية الاجتماعية، رغم التعداد السكاني الكبير لديها. مما يعني أنه ليس هناك إلحاح كبير على الديمقراطية في ظل اقتصاد قوي وعدالة ولو نسبية في توزيع الثروة، وبخلاف الدول العربية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، التي تمتع بقدر كبير من الديموقراطية والتمثيلية السياسية لمختلف فئات المجتمع، من عمال وطلبة وموظفين وفلاحين...، وأصبح النساء أيضا في الأونة الأخيرة قادرين على تشكيل جماعات ضغط تسعى هي الأخرى إلى تحقيق مصالحها الفئوية، إلا أنها لم تتعامل معها بالقدر الكافي من العدل والحنكة، مع ما تتطلبه عوامل التطور السياسي، بل إن تلك الديمقراطية عوض أن تخدم المسلمات الإنسانية، فإنها تخدم أهواء ورغبات ونزوات الطبقة العليا من المجتمع، وبما أن هذه الطبقة قد استطاعت السيطرة على الوسط السياسي من خلال الأحزاب وجماعات الضغط، واحتكرت السلطة التشريعية، فإنها تتمتع بقدر كبير من القدرة على الفرار من حكم القانون والتمتع بالسلطة المطلقة، خاصة بعد أن تم تشويه الدين وتهميش دوره السياسي والاجتماعي، من خلال اصدار قوانين تضعف قدرته على الحشد سواء في صور جمعيات أو أحزاب سياسية، أو في صورة توجه فكري نقدي يستند على المرجعية الدينية. وهذا منع من ظهور الدين على شكل جماعات ضغط، تعبر عن رأي شريحة عريضة من المجتمع، أو أن يلعب دوره كقانون اسما يرسخ للمحاسبة وحكم القانون، فتم تهميش المؤسسة الدينية وجعلها تبدو كمؤسسة شرفية لا غير. فماتزال دول شمال إفريقية والشرق الأوسط تسيطر فيها الدولة على المؤسسة الدينية، وتتدخل في تعيين العلماء والفقهاء والأئمة، بل وتسيطر على الأوقاف رغم أنها في العرف الإسلامي مؤسسة تتمتع باستقلالية لكونها ذات بعد أخلاقي، على اعتبار أن الأموال التي تديرها هذه المؤسسة، تأتي من أعطيات وهبات وصدقات حدد أصحابها كيف تصرف ولمن بوصايا شرعية، ولا حق لدولة أن تضع عليها يدها أو تفرض عليها قيودا لكونها حق لعامة المسلمين، وكل المداخيل التي تأتي من هذه المؤسسة يجب أن تصرف لفقراءهم من باب

الأولى في حال كان هناك أي فائض. فبعد أن كانت هذه الأموال هي أساس الاقتصاد الإسلامي، الذي يتميز بكونه اقتصاد تكافلي، وتلعب دورا كبيرا في عملية دوران المال، فإن سيطرة الدولة على هذا القطاع جعل مجتمعات هذه الدول تزداد فقرا، وهذا تسبب في تراكم الأحقاد كنتيجة للتفاوتات الطبقية والاجتماعية، وتسلط الطبقة العليا السياسية وفساد البيروقراطية، مما كان ممهدا لاشتعال ثورة الربيع العربي سنة2011 .

قد تكون هذه الأحوال لها أصول تراكمية منذ سقوط الدولة العثمانية وانقسامها، ودخول هذه الدول مرحلة الاستعمار، إلا أن مخلفات الاستعمار قد لا تكون عذرا مقبولا لفشل هذه الأنظمة، خاصة مع بروز نماذج لدول كانت محطمة تماما، ولا تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية كاليابان التي استطاعت تحقيق نسبا أعلى من النمو والعدالة الاجتماعية، وتحقيق نظام ديموقراطي حقيقي، طور من أداء الدولة لتصبح دولة خدمية بامتياز، عوض الدولة الضعيفة التي تنتجها الديموقراطية العربية، وخلافا للتمثيلية البرلمانية في إنكلترا التي استطاعت الحشد من أجل الإطاحة بالملك "تشارلز الأول" عام 1649، عندما حاول الاستبداد بالحكم وتجاوز القانون، وخاض البرلمان ما بين 1688 و1989 حربا ضد "جيمس الثاني" حتى تم اجباره على التنازل عن العرش، ثم أحضروا "وليام أورينج" من هولندا وتنصيبه باسم الملك وليام الثالث، وذلك بسبب أن الملك جيمس الكثوليكي الذي كان يسعى إلى مُحاباة أبناء طائفته، وخلق أشبه ما يسمى بتغيير الهوية الاجتماعية، وذلك بعد أن ثبت أنه يحشد المؤسسة العسكرية بالضباط الكثوليك.[154] وهذا يذكر بما حصل للخليف الإسلامي الثالث عثمان ابن عفان رضي الله عنه، حينما ثارت عليه جماعة ممثلة لإقليم مصر والكوفة، بحجة أنه كان يحابي أبناء قبيلته من بني أمية. فخلافا لكل هذه النماذج للدور الرقابي الذي كانت تلعبه الجماعات التمثيلية، والبرلمان الذي كان يشكل من الطبقة الأرستوقراطية غالبا، فإن جماعات التمثيل والضغط في الحالة المعاصرة، والتي تشكلها الطبقة العليا المسيطرة على الوسط السياسي، تميل إلى الحفاظ على الأنظمة وتبرير استبدادها، في حالة من التكتل لخدمة مصالحها الخاصة، عكس ما تتطلبه الحاجة الملحة لتلبية مصالح الشعب، وإن كانت بعض الشعوب لم تستطع أن تثور على أنظمتها

154 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 549

السياسية، لما تعانيه من تسلط وقهر وانعدام للعدل الاجتماعي، كما كان الحال في روسيا "ستالين" والصين "ماو"، فهذا لا يعني أن الشعوب لم تكن لها الرغبة في ذلك، وإنما كانت قدرت الدولة على السيطرة على الموارد وتحقيق اكتفاءها المادي، جعلها قادرة على توظيف جهاز رقابي وأمني يجعل من الصعب على أفراد الشعب الجهر بالمعارضة. كما أن النمو الاقتصادي في بعض البلدان، حتى وإن كان هذا النمو لا يترجم إلى تطور اجتماعي، فإنه يسهم في تطور تقني، يمكِّن الدولة من تطوير أجهزة الرقابة والسيطرة والتحكم، وهذا يبدو جليا في النموذج الصيني فيما بات يعرف بمشروع الدولة الإله، حيث أصبحت الصين فعليا تسعى إلى أن تتخذ مكان الإله، فقد خلقت نظاما يُقيِّم الأفراد حسب التزامهم بالقانون وسدادهم الفواتير والقروض، ولعل هذا الانحراف بديهي في ظل السعي المفرط في ترسيخ مبادئ الوطنية والقومية، التي في الغالب تتمحور حول السلطة الحاكمة سواء كانت هذه السلطة تتمثل في فرد واحد ككوريا الشمالية، أو تتمثل في مؤسسة مستقلة كالحزب الشيوعي في الصين، أو قومية جغرافية كأوروبا. لكن سعي الدول لترسيخ هذه المفاهيم يعارض تماما ما تسعى إليه البشرية بطبيعتها على مر التاريخ، وهو إزالة الحدود وتقريب المسافات ومحو الاختلافات، نظرا إلى حاجتها للتعاون من أجل تحقيق المصلحة، وهو ما تُرجم في أغلب المجتمعات القديمة بارتقاء النظم الاجتماعية من الأسرة إلى الملكية مرورا بالقبيلة.

وانطلاقا من هذا التحليل نستطيع القول، إن قدرة المجتمعات على التفاعل مع ما تتطلبه عوامل تطور الأنظمة، وتلبية حاجياتها من الوسائل الممكنة، يجعلها تكتسي صفة الأنظمة المتطورة. إلا أن هذا قد لا يبدو كافيا خاصة في ظل هذا التشويش الحاصل فيما يتعلق بتطور الأنظمة السياسية، وفيما يتعلق بكيفية الحكم على أي نظام سياسي أو اجتماعي بأنه متطور، لقد سبق وبينت مفهوم التطور الذي أعتمده، وأنه يعني الارتقاء من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى. ومن خلال ما حللناه سابقا على أن المجتمعات التي يمكن اعتبارها سارت على طريق التطور السياسي، هي تلك المجتمعات التي انتقلت من الأسرة للعشيرة ثم إلى القبيلة ثم إلى الملكية، وذلك أن هذه المجتمعات قد حققت مساعيها في تحقيق الأمن والتجمع المستقر واستطاعت أن تخلق مجتمعا متكاملا، من خلال التخلص من التفرقة التي

تكرسها القبيلة، كما أنها استطاعت أن تشكل تصورات ذهنية موحدة خلقت بيئة حاضنة لفكرة الوحدة، وذلك من خلال الدين كالمجتمع الإسلامي والمسيحي في أوروبا، أو أفكار المساواة بعد الثورة الفرنسية، أو مفاهيم الوطنية والقومية، مما مكنها من تحقيق نوع من المساواة والعدل الاجتماعي، ومهدت لنشوء نوع من التكافل بين أفراد المجتمع، الذي أفرز نوعا من التعاون كالدفاع عن حقوقهم وخدمة للمصالح العامة.

ومن خلال الملاحظة التاريخية نجد أن المجتمعات كلما اتجهت نحو الملكية، كلما اتصفت بصفات التطور السياسي والإداري والاجتماعي، وذلك أن الملكية كنظام يوحد بين الجميع يخلق بيئة سياسية مستقرة، تمكن من تآلف أطياف المجتمع وتوحيد مصيره، وتوجهه نحو خدمة المصلحة العامة بدل المصالح الخاصة والفئوية، التي تبرز في المجتمعات المنقسمة. ولكن حتى في ظل الملكية إذا كان هناك نوع من الانقسام، فهذا لا يعني بالضرورة تطورا، فقد أضعف الانقسام المتمثل في القوة الأرستوقراطية، "هنغاريا" ما جعلها ضعيفة أمام الغزو المغولي سنة 1241م بعد اجتياح روسيا، وكالغزو العثماني في عهد سليمان القانوني سنة 1526، وانقسام الخلافة العباسية إلى ممالك متصارعة ما سهل اجتياحها من قبل المغول سنة 1258، بينما استطاعت الدولة الإسلامية بدءا من حكم معاوية إقامة جيش دائم وجهاز للشرطة، وفرض الضرائب على رعاياها بانتظام، وإقامة جهاز بيروقراطي لجباية تلك الضرائب، وإدارة القضاء والحق في النزاعات، والقيام بالأشغال العامة كبناء المساجد الكبرى، فقد قدم النموذج الفارسي للحكم المطلق، ملكا بالغ القوة بحيث استطاع فرض السلام وضبط النخبة المسلحة والجشعة، التي كانت المصدر الرئيسي للنزاع والفوضى، في المجتمعات الزراعية وعكس التصور السائد عند المجتمعات الديموقراطية الحديثة، التي تنزع إلى اعتبار الملوك مجرد أعضاء أخرين في نخب النهب، وربما نصبتهم أقليات أوليغارشية لحماية ريوعها ومصالحها، فلقد كانت الدولة الفارسية والإسلامية في معظم الأحيان، تقف ضد القلة الأوليغارشية إلى جانب الفاعلين الأخرين من غير النخب، لإضعاف التحديات والصراعات السياسية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان لتدفق عائدات الضرائب، وكذلك الإمبراطورية الساسانية حيث كان يعتبر الحكم المطلق، حصن النظام الحصين، ضد النخب المختلفة التي كانت صراعاتها تضرب بمصالح الموطنين العاديين، لهذا كان ثمة تأكيد

شديد على دور الملك في فرض القانون كرمز للعدالة.[155] ففي أوروبا القرن 11م، تمتع الملك بسلطة واسعة ضمن مجموعة متساوية من الحكام في نظام إقطاعي غير ممركز، لقد أمضى الملوك مثل "وليام الأول" و"هنري الأول" معظم حياتهم على الطرقات، للحفاظ على اتصالاتهم في عالم تراجع إلى مستوى القرية والمزرعة، ومن بين الخدمات الرئيسية التي قدمها الملك، القيام بدور محكمة الاستئناف في القضايا التي لا يرضى فيها الرعاية عن العدالة، التي توفرها محاكم السادة الإقطاعين أو المحاكم الابتدائية. من جهة كانت للملك مصلحة في توسيع نطاق صلاحيات محاكمه، نظرا لأنه يأخذ رسوما على خدماتها، لكن الاستئناف أمام المحاكم الملكية زادت أيضا مهابة الملك ومكانته، حيث أصبح قادرا على إضعاف سلطة السيد الإقطاعي المحلي، عبر إسقاط أحد أحكامه القضائية، حدثت منافسة في البداية بين مختلف أنواع المحاكم على السلطة القضائية، لكن مع مرور الوقت هيمنت محاكم الملك وكانت هذه مفضلة على المحاكم المحلية لعدة أسباب، فقد عدة المحاكم الملكية المتجولة أكثر نزاهة لأنها أقل ارتباطا بالمتقاضين المحلين، من محاكم السادة الإقطاعيين، ومع الوقت نتج عن هذه الممارسة ما بات يعرف بالقانون العام الإنجليزي، الذي ضم أحكام سوابق حدثت في جزء من المملكة، وعمم ذلك على باقي مناطقها، وكانت بداية ترسخ مبدأ مراعاة السوابق.[156]

وعلى غرار المجتمع العربي الذي انتقل من مجتمع قبلي إلى مجتمع على مستوى الدولة، فقد استفاد الحكام العرب من أشياء كثيرة، فقد كان لديهم نموذج الملكية المطلقة وإدارة بيروقراطية مركزية سائدة في مجتمعات على مستوى الدولة كانت تحيط بهم، والأمر الأكثر أهمية أنهم كانت لديهم أيديولوجية دينية، تؤكد على المساواة الإنسانية والكونية أمام الله.[157] كذلك كانت انطلاقة أوروبا التي نهضت على أنقاض الإمبراطورية الرومانية، ومع انتشار المسيحية شكل ذلك بذورا تاريخية أسهمت في تطور الحكم في المجتمعات الأوروبية، لقد ساهم النظام الملكي المعزز بالشرعية الدينية في استقرار المجتمعات، مما فتح الفرصة أمام

---

155 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 274

156 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 352

157 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 274

تطور النظم الاجتماعية والاقتصادية، ولعل هذا ما جعل المجتمع الإنجليزي مرتبطا ارتباطا وثيقا بالنظام الملكي، فقد ساد نوع من الذعر وعدم الارتياح عند الإطاحة بالملك "تشارلز الأول" لكن الصراع لم يحل، وتبين أن الملكية لم تكن هي كل المشكل، فقد شوه البرلمانيون سمعة معسكرهم بعد ضرب عنق الملك، وضيقوا قاعدتهم السياسي باتباعهم سياسة متطرفة في أثناء حكم الوصاية بزعامة "أوليفر كromويل"، ولم تستقر البلاد وتعد لوضعها الطبيعي إلا بعد إعادة الملكية، في شخص ابن تشارلز إلى العرش باسم "تشارلز الثاني" عام 1600[158] إن هذه الحادثة تظهر بوضوح أن ما ترفضه المجتمعات ليس النظام الملكي، وإنما ترفض استخدام هذا النظام بطريقة استبدادية، وهذا الاستبداد ليس سببه الملكية كنظام، وإنما سببه انحراف سلوك الملوك وتعسفهم في استخدام السلطة، كالإفراط في تحميل الشعب تكاليف ضريبية، وهو من بين الأسباب التي أطاحت بالملك "تشارلز" وهو ما عمل على إصلاحه خليفته "تشارلز الثاني" بنهج سياسة تحد من انتشار الفساد الإداري، وتحجم من تسلط طبقة النخبة، واعتمد نظام السندات التي تخضع لقانون السوق لتمويل نفقات الدولة، بدلا من إثقال كاهل المواطنين بالضرائب.

ومن ناحية أخرى، فإن بروز الملكية كنظام تواتر على بلوغه كل المجتمعات التي سلكت طريق التطور، ولم تخلو منه أي حقبة من حقب تاريخ البشرية، وأن الاستقراء يفيد بأن تفكك الملكية لا يولد بعده إلا انبعاث ظواهر العصبية والصراعات، التي قد تأخذ طابعا عرقيا أحيانا. كل هذا يجعلنا نقرر أن الملكية هي ذروة النظام السياسي، وخلافا لما درجت عليه الأدبيات المعاصرة بربط الملكية بالاستبداد والديكتاتورية، كربطها الدين بالحروب والعنف، فإن من حقنا القول أيضا، أنه لولا الملكية التي أسهمت ولحقبة طويلة منذ العصور الغابرة إلى بداية عصر الحداثة، في لم شمل المجتمعات واستقرارها وتمازج الثقافات والمعارف والعلوم فيما بينها، مما سمح في حالات عديدة بنشأة الفكر وبروز الإبداع وخلق بيئة ملائمة للتطور الاجتماعي، الذي كان هو الركيزة التي اعتمدت عليها الحداثة لتصل إلى ما وصلت إليه اليوم، لما ظهرت مظاهر الدولة الحديثة، ولولا الملكية لكانت أوروبا ماتزال تخوض في انقسامات وصراعات الطبقة الأرستوقراطية.

---

158 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 547

قد يكون من المنطق القول، أن في جميع حقب التاريخ التي ظهرت فيها الملكية كانت تستخدم شيئا من التسلط على رعاياها، إلا أن ظاهرة التسلط والاستبداد في الحقيقة ظاهرة متولدة عن النزعة الإنسانية، وانحراف تصوراتها وميولاتها الأخلاقية، ولم تكن متولدة من طبيعة النظام، فالملك ككائن بشري تعتريه النوازع والانحرافات النفسية، وقد لا يكون قادرا على الصمود أمام مغريات السلطة المطلقة، كونه يعلو فوق القانون والنظام. وهنا تظهر أهمية وجود الدين كقانون سموي يؤطر العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويحدد الإطار الأخلاقي لتصرفات الحاكم حتى لا تغريه السلطة، ويعلو الدين فوق الحاكم بحيث يكون معيارا ومقياسا يقاس عليه عدل الحاكم ونزاهته، وبناء على هذا المعيار يتم القبول ببقاء الحاكم أو إسقاطه.

وبالتالي فإنه من المنطقي القول إن الملكية كنظام ليس نظاما مثاليا إلى درجة الكمال، لكن رغم ذلك قد وثقت فيها المجتمعات البشرية بشكل متكرر، ولم تنفك عنه إلا في القرون المتأخرة. إلا أن النظام الملكي تطور مع الوقت خاصة في إنجلترا، هناك كانت المحاولات الأولى لسد ثغرات الملكية، حيث ظهر البرلمان الذي يحد من السلطة المطلقة للملك، وظهر حكم القانون الذي يحد من السلطتين معا. ولكن هذا التطور لم يستمر طويلا واستمر الصراع بين النخب السياسية، التي تسعى إلى كسب سلطة أوسع، والملك الذي يسعى إلى الحفاظ على مكانته إلى حقبة طويلة، إلى أن استطاعت النخبة الانتصار فنتج عن ذلك ملكية برلمانية، أي أن الملك يملك ولا يحكم، حدث هناك في إسبانية كما إنجلترا والسويد وغيرها، وعلى ما يبدو أن تكتل النخب السياسية التي تشكل أغلبيتها من الطبقة الأرستوقراطية أو البرجوازية، كانت قادرة على تشكيل نوع من التضامن والتكتل لتحقيق أهدافها، لذا ليس من الغريب أن يشاع بين الناس ذلك التصور الذي يقرن الملكية بالديكتاتورية والاستبداد، وتنتشر تلك الفكرة الليبيرالية المرتكزة على اعتبار الديموقراطية هي ذروة تطور النظم السياسية، وما هذه الفكرة إلى فكرة أنتجتها النخب والطبقة العليا وتوارثتها، في خضم صراعها مع الملكية، حيث ابتكرتها لإزاحة السلطة المطلقة للملك التي تشكل خطرا كبيرا على حرية النخب في التحكم، خاصة عندما يكون هناك نوع من التلاحم بين الشعب والملك.

ففي "هنغاريا" مثلا، قاد الملك "ماتياس كوفينوس" عام 1458 م ونجح في عهده الذي استمر 30 سنة من احداث دولة مركزية قوية، ومؤسسة عسكرية موحدة تحت إشراف المباشر للملك (الجيش الأسو)، الذي حل محل جيوش النبلاء الخاصة والضعيفة الانضباط، وأحداث مكتب محفوظات ملكي وظف فيه مسؤولون من خريجي الجامعات، ليحلوا محل أصحاب المناصب الميراثية من طبقة النبلاء والنخب...، تمكن "ماتياس" من تحقيق انتصارات عسكرية على النمساويين والبولنديين والسيليسيين، وعكس النظم الاستبدادية في اسبانيا وفرنسا في تلك الحقبة، فقد كان ماتياس يواجه طبقة قوية من النبلاء، كانوا يعبرون عن استيائهم بسبب تآكل نفوذهم وسلطتهم، لهذا استغلوا أول فرصة لاستعادة نفوذهم بعد موت الملك سنة 1490م، ما أدى إلى عودة هنغاريا إلى سابق عهدها من التقسيم والضعف وهيمنة النخب، وضع البارونات أميرا أجنبيا ضعيفا على العرش، وحرموا الجيش من التمويلات، والذي أدى إلى هزيمة هنغاريا أمام العثمانيين عام 1526.[159]

ولهذا يبدو من المنطقي في ظل الصراع حول الاستبداد بالسلطة بين الملك والنخب، اتجاه النخب سواء كانت طبقة نبلاء أو أرستوقراطية أو بورجوازية أو أحزابا بالشكل المعاصر، إلى ابتكار وسائل مستحدثة للكفاح السياسي، كالإشاعة مثلا، سعيا لهدم جسور الثقة بين الملك والشعب. وفي الحقيقة هذا الخوف من استبداد الملك بالسلطة له مبرره، لكن أيضا إضعاف سلطة الملك تؤدي إلى ظهور استبداد من نوع أخر، وهو استبداد طبقة النخب السياسية، التي تميل إلى خدمة مصلحتها وحماية امتيازاتها، دون أن تكرس جهودها لتمثيل المجتمع تمثيلا حقيقيا وواقعيا، مما يُحَول الدولة إلى نظام أشبه بالنظام الإقطاعي، كالأحزاب المسيطرة في المجتمعات العربية التي لم تعد تعبر لا عن هوية المجتمع ولا عن ثقافته، وإنما تعبر فقط عن نخبتها السياسية والأيديولوجية، مما زاد من انشقاق وانقسام واختلاف المجتمع، وأكبر مثال على ذلك العراق.

159 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 507-508

وكما في أوروبا أدت سيطرة النخب والطبقة العليا إلى إفراغها من هويتها المسيحية، على حساب أفكار التحرر التي كانت مجرد أداة استغلتها الطبقة البورجوازية الصاعدة، لبسط نفوذها المالي الذي أصبح فيما بعد يتحكم في السلطة السياسية. يقول دوفيرجيه: "الإصلاح والثورة الاعتدال والتطرف: تلكم استراتيجيات لا يمكن استعمالها إلا في حكم ديموقراطي تعددي، وكذلك استراتيجية التمويه فهي وسيلة تستعمل في جميع الأنظمة السياسية، حتى في الأنظمة الواحدية والأوتوقراطية، والتمويه هو خفاء الأهداف والدوافع الواقعية للعمل السياسي، وراء أهداف مزعومة ودوافع كاذبة تلقى لدى الشعب رواجا أكبر، وتستفيد من تأييد الرأي العام استفادة أوسع، ولقد نشأ التمويه في الأنظمة الديموقراطية التي يلعب فيها الرأي العام دورا رئيسيا، ولكنه يوجد أيضا في الأنظمة الأوتوقراطية(حكم الواحد)، لأن الأنظمة الأوتوقراطية لا تستطيع أن تستغني عن دعم الرأي العام استغناء تاما، فالأفراد والأحزاب وجماعات الضغط تُستَعمل للضفر بالسلطة أو للتأثير في السلطة، والسلطة تستعمله للظفر بطاعة المواطنين، والتمويه يتخذ أشكالا كثيرة جدا، وأَشيع أشكاله أن تخفي هدفا لا تستطيع الاعتراف به، وراء هدف يمكنك الاعتراف به بالنسبة لنظام القيم الذي يأخذ به المجتمع، وذلك أسلوب متبع في الغرب على نطاق واسع، لحماية المصالح الرأسمالية، فالرأسماليون لا يقولون إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج يكفل لهم أرباحا طائلة، وإنما يقولون إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج يكفل للمواطنين حريتهم الفردية، وهم لا يتحدثون عن المشروع الخاص، وإنما يتحدثون عن المشروع الحر، ولا يتحدثون عن التملك وإنما يتحدثون عن الحرية(ويضمرون الاقتصاد)، إن الأحزاب الليبيرالية تلعب على المعنى المزدوج الذي تعنيه كلمة حرية، فهم يخلعون ثوبها السياسي على جوانبها الاقتصادية، فإذا فرضت الدولة على التجار حدودا قصوى للأسعار، لم يعترفوا بأن الغاية من معارضتها هي الاحتفاظ بأرباح كبيرة، بل يحتجُّون باسم الحرية على تدخل الحكومة في الاقتصاد، وأخذو يتهمونها بأنها تتبع سياسة التوجيه أو التدخل أو التخطيط أو ما إلى ذلك، مما يكرهه جزء كبير من الناس"[160] أقول: إن هذا هو عين النفاق السياسي، وإذاً فمن الطبيعي وهذه الحال أن يتم وصف الملكية بالاستبداد، وبما أن الدين هو الأخر يحد

[160] المدخل إلى علم السياسة ص 198-199

من تسلط الطبقة العليا والنخب، فقد تم ربطه بالعنف والحروب والإرهاب كعملية تمويه، فهم لا يصرحون بأنهم يريدون الاستبداد بالسلطة، وإنما يخوفون الناس من الملكية والدين لأن الناس بطبيعتهم يكرهون الظلم والعنف والاستبداد، وهذا ليس غريبا في تاريخ نشأة الأديان، فأكثر من عارض الأديان وحارب الأنبياء والمرسلين والمصلحين هم علية القوم، من الطبقة الغنية والنخبة السياسية المسيطرة، وهذا يظهر جليا في تاريخ الإسلام والمسيحية.

وبما أنه لم يكن يخلو مجتمع بشري خلال مراحل التطور الإنساني من الدين، فإنه قد لعب دورا مهما في خلق نوع من التضامن والتعاون، بين الأفراد مما مهد إلى تشكل نوع من الوحدة الاجتماعية والتلاحم، وهو ما ساعد هذه المجتمعات فيما بعد على تطوير أنظمتها الاجتماعية، بالبناء على ما خلفته الأديان من مفاهيم، لترتقي من مستوى القبيلة إلى الملكية، ولولا قانون الانحراف الطبيعي الذي لا تخلو منه حقبة من تاريخ البشر، والذي جنح بالملكية والدين إلى صورة مشوهة من الاستبداد والتعسف في استخدام السلطة، لكانت المجتمعات استطاعت أن تخلق نماذج مثالية ومتوازنة وعادلة من الأنظمة السياسية، ويمكن القول، إن الثورات التي مهدت لظهور الجمهورية، قد قطعت على الملكية مسارها في التطور، والتي كان من الممكن أن تتطور إلى صورة أكثر عدلا واستقرارا وتوازنا بين حق الحاكم والمحكوم.

- **المحور الثالث : الملكية المثالية (النظام المثالي)**

لا نستطيع الجزم أنه حدث في التاريخ أن نشأت ملكية مثالية، بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فمغريات السلطة تحفز المهيجات التي قد تتجاوز حدها المعتدل، لتنحرف بالأفراد إلى الاستبداد والظلم، خاصة بعد أن انتشر في أوروبا ظاهرة الملك الذي يتحكم في السلطة الدينية والدنيوية، أو يعتبر نفسه ينوب عن الإله.

لكن يمكن أن نتلمس بقعة ضوء عند المسلمين، حيث أسست الدولة في القرن 7م على مبادئ أخلاقية وشريعة دينية عامة، ساوت بين جميع طبقات المجتمع، بل إنها ساوت حتى بين الحاكم والمحكوم، لكون السلطة المطلقة لله فقط، ويجسد ذلك الشرائع والقوانين التي أمر بها الله والمضمنة في القرآن الكريم، هذا المفهوم هو الذي شكل تصور الحاكم للحكم،

وتصور الرعية كذلك في ممارسة الحقوق، حيث إن الحاكم ملزم بالتزام تعاليم الله وتطبيق العدل وفقا للقواعد الدينية الثابتة، لا بناء على تصوره الخاص، أو بناء على مذهب إيديولوجي شخصي، وإنما بناء على شريعة الله التي ارتضاها وأجمع عليها المجتمع، واقتنع بعدلها ومصداقيتها، كما أن الرعية واعية بأن ليس لها الحق في مخالفة الحاكم أو عصيانه أو اسقاطه، مادام يأمر الناس وينهاهم حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للمجتمع، ومادام لا يخالف في أوامره أمر الله وشريعته.

كان نظام الخلافة يمزج بين الحكم المطلق والمركز الذي تتصف به الملكية المطلقة، وبين الديموقراطية التي تتصف به النظم الحديثة باعتمادها نظام الأحزاب كمظاهر للتعددية، فقد واجه المسلمون بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، صعوبة في تقرير كيفية انتقال السلطة ولمن، وكانت هذه نقطة ضعف في النظام هددت استقراره في تلك المرحلة، وبعد جدال طويل استقر رأي المتشاورين الممثلين للقبائل والطبقات الاجتماعية، على انتخاب ابي بكر الصديق كأول خليفة للمسلمين بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ومن خلال هذه الحادثة تعلم المسلمون كما هو حال جميع البشر عن طريق التجربة والخطأ، أن يؤسسوا مجلسا تمثيليا سمي بمجلس الشورة، كان يتم استدعاؤهم للتشاور في أمور الدولة وقضايا المجتمع، وإقرار القوانين التي يُرى أنها تحقق العدل وتتوافق مع الشرع، استمر نظام الشورة خلال خلافة الخلفتين الثاني والثالث عمر وعثمان رضي الله عنهما، ثم بدء دور مجلس الشورة يدمُر وبدأت الخلافة تنحرف إلى ملكية مطلقة ومستبدة، لكن الملفت للنظر، هو أن المعايير التي تم على أساسها انتخاب الخلفاء الثالثة، والتي لم تكن بناء على مكانة الخليفة الاجتماعية أو امكانياته المادية أو قرابته من النبي صلى الله عليه وسلم، وإن كان ذلك يعطي ميزة إضافية للخليفة، كون النبي جعله كفء للقرابة والمصاهرة، إلا أنه ما كان يتم التركيز عليه هو سلوك الفرد وما يظهر عليه من أخلاق، ومدى التزامه بتعليم الدين في نفسه ومع أسرته، ففي مجتمع يعتبر أنه لا عدل فوق عدل الله ولا شريعة تعلو فوق شريعة الله، كان من البديه أن يتم اختيار الخليفة حسب ما يبدو منه من التزام بالتعاليم والشرائع الإلهية، فمن يخاف الله في شرائعه فإنه سيخاف الله في عباده، فهذا كان منطقا بديهيا في مجتمع تأسس وفق تصور ديني، مما جعل من السهل الاتفاق والاجماع على الخلفاء الثلاثة

في تلك الحقبة، نظرا لما اشتهروا به من أخلاق وسلوك والتزام وورع، لكن هذه المعايير لم تعد ذات أهمية بعد اشتداد الصراع والخلاف بين الفئات بعد موت عثمان، وأصبحت القوة والغلبة هي التي تقرر من سيستولي على الحكم.

لقد كان لغياب معايير الاستخلاف أثرا كبيرا على الدولة الإسلامية، مما جعلها تخوض صراعات وانقسامات عديدة، لقد فطن عمر بن الخطاب في وقت سابق لنقطة الضعف هذه وقرر قبل موته تشكيل لجنة من ستة أفراد، بالإضافة إلى ابنه كمراقب وحكم بين الفرقين فقط، وليس له في أمر الشورة شيء إلا في حالة تساوت الآراء فإن رأيه يستعان به لترجيح أحدهما، وبذلك جنب عمر المسلمين الفرقة والاختلاف بعد موته باختيار خليفة ثالث وهو عثمان ابن عفان، الذي تم اغتياله في بيته بعد حصاره ولم تتسنى له الفرصة التي تسنت لعمر، في تشكيل لجنة تشاورية لتقرير من يخلفه بعد موته، وهو ما تسبب في حرب طاحنة وخلافات انحرفت بالكيان الاجتماعي المتحد على أساس الأخوة في الدين، وانحدرت به إلى النزعة القبلية مرة أخرى، وهذا شأن إي مجتمع سمح للحظة أن تطغى عليه الخلافات السياسية.

إن تواتر رقي وتطور الأنظمة السياسية في المجتمعات الإنسانية على سعيها نحو بلوغ النظام الملكي، يؤكد على أن الملكية هي ذروة الرقي في مسار الأنظمة، إلا أن النظام الذي استحدثه المسلمون يدفعنا لإعادة النظر، والتفكير بطرح احتمالية وجود مرحلة أخرى للارتقاء بعد الملكية وهو نظام الخلافة، والذي يبرز تميزه في كونه بين نظام الملكية المطلقة، وبين النظام الديمقراطي التمثيلي، وهذا يجعله نظاما فريدا من نوعه، فمن ناحية كونه ملكية هذا يجعله منيعا ضد المنافسة السياسية ومساعدا على خلق بيئة مستقرة، تزيل الانقسامات الاجتماعية ويمنع حدوث الصراعات السياسية بين الفرق المتنافسة، والتي غالبا ما تنحرف مساعيها من مجرد التمثيل إلى التنافس من أجل الحصول على امتيازات السلطة، لا من أجل خدمة مصالح المجتمع، وهو ما انحرفت إليه أحزاب الأنظمة التعددية.

أما من جهة كونه نظاما ديمقراطيا، فهو من خلال وجود مجلس تمثيلي يضم أفرادا من مختلف الفئات والطبقات، لها دراية بشؤن مختلفة تميز بالعلم والعمل والأخلاق، وهمها

إقامة العدل حسب ما يوافق الشريعة الإلهية، لا حسب ما يرضي الحاكم أو ما يرضي الطبقة الأوليغارشية أو البرجوازية، وهو ما يسمى في الأدبيات المعاصرة بحكم القانون، فمن جهة كان الخليفة مقيدا سلطته برأي المجلس، وفي نفس الوقت المجلس والخليفة مقيدون بمراقبة الرعية، والخليفة والمجلس والرعية مقيدون بالشريعة الإلهية، فكان يجب على كل طرف من هؤلاء أن يبني أمره أو نهيه أو اعتراضه أو مسألته على ما تقتضيه الشريعة، فنتج عن ذلك مجتمع متساوي يحكم نفسه بنفسه، ويمارس الرقابة بنفسه على نفسه.

لم يظهر نظام الخلافة بهذه الصورة المتوازنة بعد موت الخليفة الثالث عثمان ابن عفان رضي الله عنه، إلا في عهد عمر ابن عبد العزيز، الذي أعاد في عهده العمل بمجلس الشورة بتعيين عشرة من الفقهاء المشهود لهم بالعلم والمصداقية، لذلك اعتبره كثير من المسلمين خامس الخلفاء الرشدين بعد أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، رغم أنه بعيد عنهم من حيث الفترة الزمنية. خلق نظام الخلافة الذي يسمح للخليفة بالحكم طوال حيته منذ انتخابه، بيئة مستقرة سمحت بتطوير النظام الاجتماعي، وتأسيس بيروقراطية لإدارة شؤن البلاد، وإنشاء نظام الديوان لإدارة الثروة العامة وضمان التوزيع العادل لها، ففي خلافة عمر ابن الخطاب وهي الفترة التي شهدت جميع هذه التطورات، اتسعت مساحة الدولة مما أسهم في نمو اقتصادها وازدياد حجم اراداتها من جبايات وزكاة.

ومن مظاهر العدل في الدولة الإسلامية، رغم أنها استطاعت ضم بلدان أخرى كثيرة مختلفة الأعراق والديانات، إلا أنها لم تشهد تصدعا أو صراعا على أساس ديني، فكان يسمح لأصحاب الملل الأخرى من يهود ومجوس ومسحين بإقامة شعائرهم وبناء الكنائس، ولم يكونوا ملزمين بالمشاركة في الجيش، وبدلا عن ذلك كانت تفرض عليهم الجزية كمساهمة منهم في الحفاظ على أمن الدولة، باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من مكوناتها الاجتماعية، وقد ذهب بعض المعاصرين إلى وصف الإسلام بالاستبداد انطلاقا من جزئية فرض الجزية على غير المسلمين، وذلك بسبب أن الأغلبية لم تنظر إلى البعد الاجتماعي، الذي تحدد فيه الحقوق والواجبات بقدر كبير من المساواة، وبالتالي فإن جميع الفئات والطبقات التي أصبحت تحت رعاية الخلافة بعد الفتح، ملزمة بأداء دورها في الحفاظ على أمن واستقرار البلاد بالإسهام في بناء استقرار الدولة، كما أن المسلمين أنفسهم كانوا ملزمين بالقتال وبأداء

أموال الزكاة أيضا، وهذه تسوية في المسؤوليات رغم اختلاف المهام فيها، وهي إلى حد ما قريبة من مفهوم المواطنة والتعايش الذي توارثته الأجيال فيما بعد، فنشأت مجتمعات متعددة الثقافة والدين وماتزال مظاهر ذلك الإرث إلى اليوم في مصر وفلسطين ولبنان وغيرها.

ومما أوردناه في التحليل السابق وما ذكرناه في وصف نظام الخلافة عند المسلمين، نستطيع أن نتلمس شروط تحقق الملكية المثالية، أو لنقل النظام السياسي المثالي، الذي يمكن أن نعتبره الغاية أو الذروة التي ينبغي الوصول إليها في تطور الأنظمة السياسية.

1- أن يكون نظاما مركزيا مترابطا يمنع الصراعات والخلافات والانقسامات السياسية.

2- أن يتمتع بمرجعية أخلاقية أو دينية مجمع عليها اجتماعيا، لتوحيد التصور الجمعي.

3- أن يخضع النظام لدين أو قانون أسما، يحد من تسلط السلطة.

4- أن يعتمد على قوانين وشروط واضحة لكيفية انتقال السلطة.

5- أن يحكم بقوانين عادلة وفق موافقة المجتمع، أو بناء على قانون عام يرتضيه المجتمع، وليس بناء على تصورات أو مرجعيات خاصة يقررها الحاكم أو النخب.

6- أن يكون الحاكم ينتمي لنفس المرجعية والثقافة والهوية السائدة في المجتمع، تجنبا لتكرار الحالة الإنجليزية في عهد الملك جيمز الثاني.

7- أن يضم النظام مجلسا تمثيليا يضم ممثلين من النخب العلمية والمثقفة والمتخصص في الشؤن الاجتماعية المختلفة، من مختلف فئات المجتمع بدون تميز طبقي أو عرقي،

8- أن يخضع الحاكم للمساءلة والمحاسبة من قبل الممثلين والشعب.

9- أن يخضع الممثلون للمحاسبة والمساءلة من قبل الشعب والحاكم.

10- أن يخضع الشعب للمراقبة والمحاسبة من قبل الحاكم والممثلين.

11-أن تكون المحاسبة والمساءلة المتبادلة بين الثلاثة، بناء على ثوابت وتشريعات قانونية وأخلاقية عامة وموحدة.

12-أن تكون الدولة دولة خدمات بالدرجة الأولى، أي أنها تسعى إلى تحقيق المسلمات وتلبية متطلبات استقرار المجتمع، واستمراره وتطوير الخدمات.

13-أن يكون ولاء الجيش والأجهزة الأمنية لتشريع الديني، أو للقوانين والأخلاق العامة وللوطن والمجتمع، لا للفرد أو النظام تجنبا للاستبداد.

14-خضوع المؤسسة العسكرية للمحاسبة من طرف الحاكم والشعب والنخب التمثيلية.

ولعل ما استنبطنا هنا من شروط للنظام المثالي، جاءت متوافقة إلى حد ما مع ما اشترطه "فوكوياما"، في وصف النظم السياسية المتطورة، حيث يرى أن من مظاهر التطور السياسي وجود حكم القانون وخضوع السلطة للمحاسبة، وأن تكون الدولة قوية ولها جهاز إداري، وهذا ما ضمناه في الشروط المذكورة أعلاه بخضوع الحاكم والمحكوم والممثلين للمراقبة وحكم القانون، وقد أكون بهذا الطرح خالفة الرأي السائد الذي يقول بأن الحكم للشعب، كما هو شعار الليبيرالية، فأقول بوجوب خضوع المجتمع أيضا للمراقبة والمحاسبة، لكن هذا الطرح له مبرره، فالشعوب ليس كلها على قدر كبير من الوعي والرقي، وليس كل الأفراد مدركون لمصالحهم، ففي بيئة الصراع مثلا والتي قد تخلفها ظروف استثنائية، يميل الفرد فيها إلى فردانية وحشية أو إلى سلوكيات لا إنسانية ولا أخلاقية، كمظهر من مظاهر الانحراف الاجتماعي، وهذا لا يخدم مسار الرقي الاجتماعي، لهذا يكون من واجبات الدولة السعي لتحقيق مسلم التوازن الاجتماعي والحفاظ عليه، من خلال الحرص على سمو المبادئ والأخلاق والقوانين العامة، ففي المجتمعات التي على مستوى عال من التنظيم الاجتماعي وعلى مستوى عال من الالتزام، تستطيع أن تخلق مستوى عال من الرقي، فالصين واليابان مثلا يظهران على الدوام قدرة كبيرة على مواجهة الظروف الاستثنائية، فلدى كلا الشعبين قدرا كبيرا من التضامن الطوعي، مما يمكنهم من تجاوز المحن المترتبة عن الكوارث الطبيعية وإعادة إعمار ما دمرته الطبيعة في أسرع وقت ممكن. بل إنه حتى في بيئة أشد قساوة كالحرب، استطاعت اليابان وبعد كارثة "هيروشيما ونكزاكي" أن تستعيد عافيتها بسرعة، وتصبح من صفوة الدول المتقدمة، والصين في سنة2020 واجهت جائحة كرونا بحسن التنظيم الاجتماعي، وحسن تدبير الموارد والتزام الأفراد وإحساسهم الأخلاقي، وإن كان الأمر تطلب أحيانا تدخل السلطات بالقوة، لكن على العموم في الغالب الأعم لم تكن السلطات تحتاج لذلك، مما مكنها من الحيلولة دون تفشي الوباء وتخفيض عدد المصابين إلى حد الصفر في وقت قياسي، وهذا يعد إنجازا بالنظر إلى كثافتها السكانية،

وهذا سهل لها عودة اقتصادها بسرعة وبالتدريج، بينما لم تتمتع دول أوروبية تعتبر رائدة في التقدم وفي البيروقراطية بهذا القدر من التنظيم، رغم أنها تصنف من أكثر الدول تحضرا وتمتلك نظما متطورة من الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية.[161] في مثل هذه الظروف بالتحديد تبرز أهمية محاسبة المجتمع في سبيل تحقيق المصلحة العامة، وهذا بطبيعة الحال وفق القواعد الأخلاقية والمبادئ والقوانين العامة التي ارتضاه المجتمع، ويعتبرها عادلة، لكن في بعض البلدان قد ينحرف حق محاسبة الشعب إلى حد التعسف والتسلط وهضم الحقوق، وهنا يكون دور النخب التمثيلية في الحد من هذا الانحراف وتطبيق القانون الذي يخضع له الجميع، ويكون لهم القدرة على محاسبة الحاكم أو أي جهاز أخر أسرف في استخدام السلطة أو عزله أو حبسه، حسب ما يقتضيه القانون.

وأما باقي الشروط فهي متعلقة بالتكامل، فهناك من يرى أن السياسة وسيلة لتحقيق تكامل جميع الافراد في الجماعة، وخلق المدنية العادلة التي سبق أن تحدث عنها أرسطو.[162] أي أن التكامل هو عملية توحيد المجتمع وجعله(مدينة) منسجمة، قائمة على نظام يحسس أعضاء المجتمع أنه نظالم حقا ...، فتوحيد مجتمع من المجتمعات هو أولا إزالة التصارعات التي تقسمه وإنهاء النزاعات التي تمزقه.[163] ولهذا حتى يكون هناك إمكانية لتحقيق هذا التكامل، جعلتُ من بين هذه الشروط، المرجعية الأخلاقية، التي بإمكانها أن تمهد لبناء مجتمع متكامل ومتضامن، وهو الدور الذي لعبه الدين على مر التاريخ، ففي الهند منذ القرن العاشر قبل الميلاد، كان للدين دور في تنظيم المجتمعات وإحداث نوع من النظام الطبقي والتراتبية الاجتماعية، التي ساهمت في خلق تكافل اجتماعي واكتفاء ذاتي على مر السنين، خاصة بعد ظهور الدين البراهمي، وانتشار الفلسفة الأخلاقية والكونفوشيوسية التي قامت على تصحيح كثير من المفاهيم، وهذا أثر على الثقافة الصينية وأحدث نوعا من المرجعية الأخلاقية، أسهمت في رقي المجتمع، و مايزال أثر الفلسفة الكونفوشيوسية ظاهرة في

---

161 أنظر مقال نشرته "القدس العربي" بعنوان: "ما هو سر نجاح الصين في السيطرة على فيروس كورونا في مقابل فشل الغرب؟" بتاريخ 21 مارس 2020

162 المدخل إلى علم السياسة ص 11

163 نفسه ص 221

مجتمعات شرق أسيا كاليابان وكوريا الجنوبية. وأسهم الدين الإسلامي كذلك في نزع الصراعات على الريادة والزعامة والهيمنة بين القبائل العربية البدائية، وخلق مجتمعا متكاملا وموحدا، بل نجح في خلق نظام عادل حتى في ظل ضم أراضي جديدة عن طريق الفتوحات، والتي كانت تضم عرقيات وأديان مختلفة إلى درجة أن نظام المماليك والعبيد، كان عنصرا حاسما في انتصار الإسلام وانتشاره، وهذا بحد ذاته مثير للدهشة، كيف للعبيد أن يدافعوا عن دين جعل منهم عبيدا؟! ونفس التساؤل يُطرح في النموذج الهندي وشيوع نظام طبقي عرف باسم "الجاتي"، إلا إذا كانت هذه الأنظمة بالفعل تمثل جانبا من العدل الاجتماعي لا نستطيع إدراكه بمنطق الحداثة اليوم، دفع بهذه المجتمعات إلى التمسك به. فرغم وجود نظام طبقي إلا ان الشريعة المنظمة له جعلت منه نظاما مستقرا خاليا من العنف والصراع الطبقي، وهو نفس الدور الذي لعبته المسيحية في أوروبا بعد أن أزالت العصبية القبلية، وهدأت النفوس المتصارعة على الموارد، وهي البيئة التي كانت سائدة في العصور المظلمة، مما مهد لقيام مجتمعات راقية تتجاوز علاقاتها الإنسانية الجانب المادي، إلى جانب أخر أكثر سموا من الناحية الأخلاقية والإنسانية، وزرع بذور التسامح بين الناس والتعاون.

ولهذا فإن من المهم أن النظام الاجتماعي سواء على مستوى السلطة أو على مستوى المجتمع ككل، أن يتبنى مرجعية أخلاقية تكبح جماح نوازع الانحراف لدى الأفراد، إلا أن المرجعية الأخلاقية قد لا تكون كافية لتحقيق التكامل، إذا غاب عن النظام قواعد واضحة لتداول السلطة، ففي المثال الإسلامي كان غياب مثل هذه القواعد سببا في إدخال الدولة في صراعات لا تنتهي، رغم وجود قوانين تشريعية ذات قداسة دينية، مما أعاق عملية التكامل والتجانس، وسمح بانبعاث العصبية من جديد، فقد كانت المجتمعات البدائية تتدبر أمرها من خلال نظام ميراثي يعتمد على مفهوم السلالة كالصين القديمة، أو ما يسمى بنظام البكورة، أي أن الحكم ينتقل إلى الابن الأكبر، وفي الأنظمة القبلية كان يتم انتخاب الزعيم أو القائد بالتراضي بين جميع الأطراف، لكن هذا الأمر لم يكن كفيلا بتحقيق التكامل مع مرور الوقت وظهور المنافسة السياسية، ففي القرن الثاني عشر مثلا استطاع الموحدون وهم رجال قبائل من البربر، الخروج من المناطق النائية واحتلال شمال إفريقية برمتها، ومعها

الأندلس جنوب إسبانية، ولم يستطع أحد الوقوف بوجه المغول حينما تركو معاقلهم في سهوب أسيا الداخلية، لغزو أسيا الوسطى والقسم الأكبر من الشرق الأوسط أو أكثر بقليل، لكن افتقاد المجتمعات القبلية لقيادة مركزية دائمة وانحلال الروابط التي تجمع أقسامها وطبقاتها وغياب قواعد واضحة للخلافة، حكمت عليها بضعف مزمن وانحطاط تدريجي على المدى البعيد، فمن دون قدرة إدارية وسلطة سياسية دائمة، لم تتمكن من حكم الأراضي التي استولت عليها، بل اعتمدت على المجتمعات المستقرة لتوفير أطر الإدارة الروتينية. المجتمعات القبلية الغازية كلها تقريبا أو على الأقل تلك التي لم تتطور بسرعة إلى مجتمعات على مستوى الدولة، انتهت بالتفكك خلال جيل أو اثنين، مع ازدياد تنافس الإخوة وأبناء العمومة والأحفاد للاستيلاء على تركة القائد المؤسس.[164] وبالتالي فإن تحقيق التكامل يتطلب نظاما مستقرا باستمرار ولزمن طويل، هذا الاستمرار هو الذي يعطي المجتمع الفرصة والوقت للتطور والارتقاء، فرغم أن الكثير من الناس يعتبر الصين الحديثة دولة ديكتاتورية، إلا أن وجود قواعد واضحة لانتقال السلطة، أسهم في استقرار النظام فيها لسنوات طويلة، وتجنيبه الدخول في تلك الصراعات الهامشية بين الفرقاء السياسيين على السلطة، ما مكن الصين من تطوير نظامها الإداري والاقتصادي، وأصبحت من الدول الأكثر تقدما وحداثة، ولكن لابد من التنبيه على أن من بين العناصر التي تساعد على التكامل أيضا، هي أن يكون النظام قادرا على تلبية حاجيات المجتمع وتحقيق المسلمات.

يضع هوبز (الصفقة) الأساس التي تقوم عليها الدولة: تضمن الدولة (أو الفيتان) الأمن والسلام لكل مواطن، وذلك عبر احتكار القوة مقابل تخليه عن حقه في فعل ما يشاء، ويمكن لدولة أن توفر أيضا أنواعا أخرى من المنافع العامة، كحقوق الملكية والطرقات والنقد والأوزان والمقاييس المعيارية (تحديد السعر)، والدفاع عن الدولة ضد الاعتداء الخارجي وغير ذلك من الأمور التي لا يستطيع المواطنون القيام بها بمفردهم. بالمقابل يعطي المواطنون الدولة حق فرض الضرائب والتجنيد ومطالبتهم بأشياء أخرى. تستطيع المجتمعات القبلية توفير درجة من الأمن، لكنها لا توفر إلا قدرا محدودا من المنافع العامة، لافتقادها للسلطة المركزية لو قامت الدولة، بالتالي نتيجة عقد اجتماعي فعلينا الافتراض جدلا، بأن الجماعة

[164] أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 121

القبلية في مرحلة تاريخية ما، قررت طوعا تفويض شخص ما سلطات ديكتاتورية لحكمها، وهذا التفويض ليس آنيا كما في انتخاب زعيم قبلي، بل تفويضا دائما للملك ولدريته، ويُفترض أيضا أن يكون تفويضا على أساس إجماع كل أقسام القبيلة، وطبقاتها التي يتمتع كل منها بخيار الابتعاد ومغادرة القبيلة في حال لم تعجبه الصفقة.[165] هذه النظرة المقتبسة من نظرية هوبز للعقد الاجتماعي الذي يحكم العلاقة بين الأنظمة الحاكمة والمجتمع، نظرية سليمة إلى حد كبير، إلا أنها بهذا الطرح تفترض أن الحاكم والسلطة كيان مستقل عن المجتمع، وتغفل عن حقيقة أن الفرد الذي يحكم المجتمع ينبغي هو أيضا أن يكون عضوا فيه بالضرورة، وتفويضه للإمساك بالسلطة سواء دائما حسب نظام التوريث أو مؤقتا حسب نظام الانتخاب، ليس لكونه يتمتع بخصوصية تميزه عن باقي الأفراد المجتمع، كأن يكون مفوضا من السماء حسب المعتقد الذي ساد في الصين القديمة، أو له صفة نصف الإله حسب معتقدات المصرية القديمة، وإنما هي عملية تراض تفرضها الظروف والحاجة للاستقرار والأمن وتحقيق مسلم النظام.

ومن هنا يمكن القول: إن تفويض شخص وتمكينه من السلطة ما هو إلا تفويض من المجتمع لنفسه، أي أن المجتمع انتخب فئة تنتمي إليه، فيمكّنها من السلطة من أجل تحقيق المصلحة العامة، وذلك عندما يرتقي المجتمع إلى مستوى من الإدراك يجعله يسعى إلى تحقيق مسلم النظام والأمن بصورة تلقائية. وبالتالي فإن أي تسلط من قبل هذه الفئة وتعسفها أو إهمال في تلبية الحاجيات، وتحقيق المصالح التي من أجلها فوضت، يعد انحرافا وشططا في استخدام السلطة، وبالتالي يكون من الطبيعي أن يتفق المجتمع في مرحلة ما على التمرد وإسقاط هذه السلطة كما اتفق على تفويضها قبل ذلك. أي أنه يصبح هناك إجماع على أن الفئة التي تم تفويضها لم تعد تنتمي للمجتمع، وفصلت نفسها عنه ولم تعد تعبر عن احتياجاته، فكلما كان الحاكم أو الدولة عموما قادرة على تحقيق ما ينتظر منها من متطلبات العيش للمجتمع، كلما ضمنت صفة المشروعية بدرجة أكبر، وأما التقصير في أداء الخدمات والمهام المنوطة بالدولة، قد لا يهددها مباشرة في مرحلة ما، خاصة إذا كانت قادرة على استخدام العنف دون قيود. لكن هذا التمرد قد ينفجر في جهة أخرى على شكل بيئة صراع، نظرا

165 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 128

لإهمال الدولة تأمين حاجيات المجتمع وتحقيق مطالبه وتوفير الخدمات والوسائل المعِينة على العيش ضمن إطار متوازن، فتنحل عرى التضامن والتكافل بانفجار صراع اجتماعي على الموارد، وتبدء بوادر الجرأة على خرق القانون وتفشي الفساد الاجتماعي والأخلاقي، نتيجة لندرة الموارد، حينها يصبح تحقيق التكامل عسيرا جدا في بيئة الصراع الاجتماعي القائمة، والذي يعزز الدوافع الفردانية والمصالح الشخصية، وبالتالي يكون من الصعب توحيد المجتمع لمواجهة قضاياه المصيرية المشتركة.

قد برز عند المسلمين هذا الشكل من التعاقد حسب نظرية هوبز، وهو ما يطلق عليه اسم البيعة، لكن البيعة غالبا ما تنص على السمع والطاعة للحاكم والتزام شرع الله، أي أنها لا تنص على أي واجبات على الحاكم اتجاه المحكوم، وقد يفسر هذا الأمر كون الحاكم كان مطالبا بشكل بديهي بإقامة شرع الله الذي يتفق المسلمون على أنه مصدر العدل في كل شيء، وبما أن شرع الله يتضمن في تعاليمه تحقيق العدل والمصلحة العامة، وفي نفس الوقت الحاكم مأمور به كعبد من عباد الله، لا يختلف عن بقية المواطنين في ذلك، جعل هذا الأمر يبدو كأنه متضمن في البيعة بشكل تلقائي، خاصة وأن الشرط الضروري لانعقاد البيعة هو أن يكون الحاكم مسلما، وهذا كان كافيا، لأن الشريعة الإسلامي ستكون هي المعيار الذي سيقاس عليه أداء الحاكم، وهذا الفهم العميق للشريعة الإسلامية جعل العرب يمارسون حقوقهم وواجباتهم بصورة تلقائية، وهو ما مكنهم بأن يكونوا أحيانا أكثر جرأة في مناقشة قرارات الحاكم، كما حدث في عهد الخليفة عثمان، ومن هنا يكون من المنطقي أن نجعل من بين شروط النظام المثالي ومن عناصر التكامل، أن يكون الحاكم ينتمي إلى نفس ثقافة وهوية الرعية ويتبنى نفس مرجعيتها، لضمان استقرار أكبر للسلطة، لابد من وجود تصورات ومرجعيات أخلاقية مشتركة بين الحاكم والمحكوم، حتى تكون هناك ثوابت واضحة على أساسها تنتظم علاقة السلطة بالمجتمع، وعلى أساسها تتم عملية المحاسبة المتبادلة، ولأن من ضمن المهام المنوطة بالحاكم والدولة عموما الحفاظ وحماية كل خصوصيات المجتمع، من عقيدة ودين وأخلاق وثقافة وتعليم وتربية، فإن هذا لن يتأتى إلا من خلال سلطة تنتمي لنفس الهوية التي ينتمي إليها المجتمع. فقد وجد البرلمان الإنجليزي في عهد الملك جيمز الثاني، أن له الحق في عزل الملك، لأنه لم يكن يمثل هوية المجتمع ويهددها باتخاذه إجراءات تحاول

تغيير هوية الجيش، بتمكين ضباط كاثوليك والتقارب مع المملكة الفرنسية في القرن 17، ولهذا كثير من الدول الحديثة تؤكد في دساتيرها على وصف الهوية والحث على حمايتها ودعمها، كدستور اليونان وجورجيا وبلغاريا التي ينص دستورها على أن المسيحية الأرثودوكسية هي الديانة الرسمية، وفي النرويج والدنمارك ينص الدستور على أنه لابد أن يكون الملك من أتباع الكنيسة الإنجيلية اللوثرية، بل إن من بين الألقاب التي يلقب بها ملك بريطانيا، وهو لقب يشير بوضوح لأحد الوظائف والمهام الواجبة على الملك اتجاه الشعب، وهو لقب (حامي العقيدة والقائد الأعلى للكنيسة الأنغليكانية)، ويلقب الملك أو الخليفة عند المسلمين، "بأمير المؤمنين وحامي الملة والدين"، وهو تأكيد للوظيفة المنوطة به وليس مجرد لقب فخري.

قد يبدو الأمر غير ضروريا في تصور المتعصبين للدولة الحديثة، خاصة بعد انفتاح الدول واعتمادها مبدأ الوطنية، الذي يفيد "بأن الوطن للجميع والدين لله"، إلا أن عدم تحديد الهوية هذا، يفتح الباب على مصراعيه بمرور الوقت لنشأة مظاهر التنافس بين الأطياف على السلطة، بل يكون ممهدا لحرب أهلية، كما التي واجهتها لبنان والعراق. كما أن تحديد هوية الحاكم يقطع الطريق أمام حكم الأقلية، التي هي بحد ذاتها مظهر من مظاهر الديكتاتورية، إن تحديد الهوية حسب الأغلبية المستوطنة للأرض، وإعطائها الحق في الحكم، يسهم في إحداث بيئة تساعد على التكامل، إذ أنه ليس من المنطقي أن يتسلم السلطة طوائف أقلية، نظرا لوجود اختلافات في التصورات الأخلاقية والمبادئ، ربما قد يكون الأمر معقدا شيئا ما إذا كان هناك نوع من التساوي في النسبة بين الطوائف الاجتماعية، مما يفرض شكلا أخر من التوازنات، كما هو الواقع في لبنان بين الطوائف السنية والشيعية والمسيحية، وهذه القوة المتصارعة تحاول كل واحدة منها الهيمنة على السلطة، والسبب هو وجود الخوف من الإقصاء والظلم في حالة هيمن الأخر على الحكم، ولإزالة هذه المخاوف لابد من ضمان مستويات ضرورية من التمثيل والعدل والحرية كحرية الاعتقاد والعبادة والسماح بوجود المؤسسات، التي تهتم بشؤن كل طائفة بما في ذلك المؤسسات العدلية والقضائية، ووجود قانون عام وقواعد أخلاقية ثابتة، تسهم في خلق

الاستقرار الاجتماعي وتفرض الاحترام والتعايش بين الطوائف، دون أن تكون هذه القوانين فيها نوع من التحيز أو التعدي على ثوابت هذه الطائفة أو تلك.

لقد استطاع المسلمون ولفترة طويلة من الزمن تحقيق هذا التكامل على هذه الصورة، حتى في ظل وجود أقليات من اليهود والمسيحين والمجوس، إلا أنهم لم يرو رغم هذه الأغلبية أن لهم الحق في فرض تشريعاتهم الدينية على تلك الطوائف، واكتفوا بقوانين عامة لغرض السلم والأمن الاجتماعي والأخلاق العامة، التي تعزز الاحترام وتسمح بالتعايش السلمي، حتى إنهم أطلقوا على أهل هذه الطوائف "الذمي" والتي تعني (المعاهد)، أي أنه يعتبرون أنفسهم في حالة تعاهد وتعاقد معهم، وبناء على هذا العهد والعقد كان من الواجب حمايتهم والحرص على سلامتهم وعدم اضطهادهم، ما دام أفراد هذه الطوائف هم أيضا ملتزمين بهذا العهد ولا يخالفون الأخلاق والقوانين العامة، ولا يهددون سلم وأمن المجتمع أو يعينوا أعداء الدولة. ورغم أن هذه الأقليات كانت قادرة على التكتل، فالكنائس ماتزال مشيدة حتى أيامنا هذه، إلا أنه لم يعرف طوال الحقبة التي كان يحكم فيها المسلمون ثورة أو احتجاجا على أساس طائفي، مما يعني أن هذه الطوائف كانت إلى حد ما لا تواجه إشكال في العيش ضمن أغلبية تخالفها في الدين والعقيدة، وتكرر المشهد في الأندلس حيث كان يكثر اليهود والمسيحيون، ولم يشهد اليهود في تلك الفترة اضطهادا أو تطهيرا كالذي شهدوه بعد دخول محاكم التفتيش للأندلس.

ويمكن القول إن الدول الحديثة قد تكون محقة حين تتأسس على أساس مبدأ التعايش، كمبدأ مساعد على التكامل الاجتماعي تجنبا لحدوث صراعات طائفية، إلا أن إعطاء الفرصة للأقلية أن تحكم الأغلبية من خلال نظام الانتخابات والديموقراطية فيه ظلم كبير، لأن من حق الأغلبية أن تحرص على عدم تهديد هويتها، ولها الحق في رفض حكم من يخالف عقيدتها. ورغم شعار التعايش الذي ترفعه الدولة الحديثة، إلا أن هناك دول متقدمة تستخدم الطائفية كخطاب سياسي وتعمق من الانقسام والصراع الاجتماعي، ففي فرنسا 2020 أدى خطاب رئيسها إلى مواجهة بين الفرنسين والمسلمين، كما أن خطاب الاستفزاز كان يمارس برعاية الدولة، والأمر نفسه كان يمارس في الهند والصين مع مسلمي الإيغور، وهذه الظواهر لا تمت بصلة إلى حق المجتمعات في الحفاظ على الهوية، وإنما هو

انحراف في استخدام السلطة متولد عن العصبية والأحقاد الدفينة في نفوس الأفراد، ولهذا أصبح من الواجب أن نضع في الاعتبار أيضا حق المجتمع في تغيير هويته، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع بأسره، وتغيير هوية الدولة متى تحققت أغلبية أي هوية على أخرى تجنبا للصراعات الطائفية، التي تصبح أثارها كارثية كلما اتخذت طبع المنافسة السياسية، والحرب الأهلية اللبنانية في القرن 20 مثال واضح على ذلك، ومع ذلك فقد حققت دول كثيرة مبدأ التعايش واستطاعت أن تخلق مجتمعا متآلفا على حد كبير، كالمغرب وتونس وأمريكا وبريطانيا وسويسرا وكندا وغيرها، إلا أن تمت ملاحظة في الأونة الأخيرة حول شمال إفريقية، حيث تصاعدت أصوات ناشطين حقوقيين أمازيغ، والذين أغلبهم يتبنى مرجعيات علمانية وليبيرالية متطرفة، مما أصبح يبشر بانقسام اجتماعي قادم في هذه الدول بين العرب والأمازيغ، مع توجه الأحزاب إلى توجيه خطاب عرقي في ظل حملات الاستقطاب، خاصة مع توجه دول هذه المناطق نحو إضعاف الحضور الديني في المجتمعات، مما يضعف ذلك التآلف الذي كان الدين هو السبب الأول فيه، وهو السبب في التحام كل تلك الأعراق المختلفة.

كما أن الأحزاب في الأنظمة التعددية لم تعد تلعب دورا تمثيليا أو وسيطا بين الشعب والسلطة، ولم تعد معبرة عن إرادة المجتمعات، وإنما تسعى بشكل كبير نحو الصراع الأيديولوجي والهيمنة الأيديولوجية منذ الحرب الباردة بل حتى قبلها، حيث إن خطاب الأحزاب يعتمد أسلوبا تمويهيا، فهم يعدون بالمشاريع التقدمية التي تجلب ما يحتاجه المواطن من المنفعة، لكن في الواقع وبعد نجاح أي حزب في الانتخابات فإن ذلك النجاح يعتبرونه نجاحا للأيديولوجية، وليس تحملا لمسؤولية خدمة الصالح العام التي من أجلها انتخبهم المجتمع، وينسبون للشعب زورا أنه يفضل هذه الأيديولوجية عن تلك، بينما في الحقيقة الشعوب لا يعنيها ذلك، وإن ما يعنيها حقا، المشروع الاجتماعي بالخصوص. وتسعى هذه الأحزاب بعد نجاحها إلى فرض قوانين وتشريعات تتلاءم مع أفكارها فقط، فأغلب القوانين قد لا تدخل ضمن مطالب المجتمع الأساسية، ساعين نحو تكريس الأيدولوجية وترسيخا لمبادئها، وحماية مظاهرها وخلق البيئة المناسبة لانتشارها عن طريق سن قوانين خاصة.

إن هذه الأحزاب عندما تشكل الحكومة فإنها تمتلك أليات السلطة التشريعية، وبالتالي فإنها تتجاوز في استخدامها للسلطة إلى حد التعسف، متخذة النجاح في الانتخابات ذريعة لمشروعية قراراتها، بل إنها تعطي لنفسها الحق لقمع المعارضة، ومن أمثلة ذلك سعي الأحزاب المشكلة للحكومة في بلاد كالمغرب وغيرها إلى فرض قانون يمنع تجريم العلاقات الرضائية بين الجنسين، هذا القانون الذي هو بعيد تماما عن اهتمامات الموطن والمشاكل الكبرى التي يعانيها، كالبطالة والغلاء وانخفاض الأجور والصحة والتعليم والحق في السكن والرعاية الاجتماعية وغيرها، نهيك عن أن كون أغلبية الشعب مسلمون مما يجعل هذا القانون، يتعارض مع عقيدة أغلبية المجتمع، وهذا يعني أن فرض القانون هو إرادة فئة أقلية وليس إرادة شعبية، بل إن المثير للسخرية أن العلاقات الرضائية لا تحتاج لسن قانون، أولاً لأنها موجودة في المجتمع كمظاهر من مظاهر الانحراف الاجتماعي، وثانيا لأنها في حالة ما إذا مورست بين الجنسين بالتراضي، فإنها تمارس في السر ولن تكون هناك أي شكوى حتى تجرم، لأنها بكل بساطة لم تصبح جريمة بعد كونها لم تخرج للعلن ولا أحد يدري إن وجدت أم لا. ولهذا يستغرب هذا الإصرار على مثل هذا القانون، إلا إذا كان غرضهم بهذا القانون يريدون اسقاط الفعل الجرمي على المجاهر بهذا السلوك، وفي هذه الحالة يكونون قد أعطوا حق الحرية لفئة على حساب أخرى، وهذا يعني التحيز للأقلية على حساب الأغلبية، فالسلوك الإنساني متى خلَّف ضررا ماديا أو نفسيا على الأخر تحول إلى فعل جرمي، وإن كنا نتفق على هذا التصور في التلفظ بالكلام العنصري، فكيف بالفعل والسلوك الذي يُجمع المجتمع على أنه لا أخلاقي، خاصة اذا كان هذا السلوك يمس مشاعر وأخلاق وفطرة الأطفال، نهيك عن القواعد الاجتماعية والعرفية. ومن التأويلات التي تشاع، القول: بأن هذا القانون يخدم مصلحة اقتصاد البلاد في زيادة الإقبال على الفنادق والسياحة، وهذا عذر أقبح إن صح. فهو يعبر بكل وضوح على تسلط الطبقة الرأسمالية والسياسية معا، وتحكمها في البلاد، وهذا قد يكون له جانب من الصحة إذا علمنا أن البلاد شهدت افتتاح أكبر عدد من الملاهي الليلية والخمارات خلال خمس سنوات الأخيرة فقط، ويبدو أن السلطة تسخر نفسها لخدمة الطبقة الغنية والأجنبية حصرا وليس المجتمع ككل، فعدم مراعاتها لحق المواطنين في الاعتراض على القوانين التي تخدم مصالحهم

الاجتماعية، يجعلنا نتساءل ما هي الغاية الحقيقية للأحزاب وراء مثل هذه القوانين؟ والجواب بسيط هنا، وهو خدمة المرجعية الأيديولوجيا والسعي لتغيير الهوية، تحت شعار التقدم والتحضر والتطور، وواضعين في الواجهة التطور التقني رغم أن التطور التقني لا يأتي من مثل هذه القوانين، وإنما يأتي من الإرادة السياسية والقدرة على تدبير الموارد تدبيرا حسنا، خاصة وأن المغرب يقبع تحت ضغط ديون كبيرة، ولا أظن أن مثل هذا القانون سيسهم في خفض عبء تكلفة خدمة الدين.

وهذه الحال ليست في المغرب فقط، بل إنها تتكرر في مصر والسعودية وتونس، وفي قضايا أخرى كالمساواة في الإرث، ورغم أن الأحزاب في تونس علمانية وتؤمن بفصل الدين عن الدولة، إلا أنها تعطي لنفسها الحق بالتدخل في الشؤن الدينية للمواطنين في حالة مخزية من استخدام الشطط في السلطة سنة 2019، وإجبار أغلبية الشعب على الرضوخ لرأي الأقلية الحزبية، بحجة أنهم يمثلون المشروعية الانتخابية، وبالتالي يملكون مشروعية تشريع القوانين. لقد انحرف مفهوم التمثيلية الحزبية في العصر الحديث، من كون الأحزاب تعمل لخدمة المصلحة العامة، والتوسط بين الشعب والسلطة والتعريف بمطالبه، إلى خدمة الأيديولوجية والتبعية السياسية والسير وراء الأهواء والميولات النفسية، أما المشاريع التنموية ورفع مستوى المعيشة فلم يعد ذو أولوية. وانحرفت وظيفة السياسة من أداة لإيجاد الحلول، إلى أداة لخلق الصراع والانقسام وفرض الهوية الأيديولوجية، خاصة وأن هذه الأحزاب أصبحت مع الوقت تتقارب فيما بينها وتنشئ تكتلات تتشارك المصالح، مما يعني تشكل طبقة جديدة في مواجهة الطبقة الشعبية تسعى إلى الهيمنة عليها، وهذا كان واضحا بعد أن نجحت هذه الطبقة في إعادة انتاج نفسها، بعد الثورات التي اندلعت في الدول العربية.

وكل هذا ناتج عن غياب محاسبة النخب التمثيلية ومساءلتها، وغياب إطار مرجعي وقانوني يحد من سلطتها، ويحدد مهمتها ويفرض عليها التفريق بين المسؤولية المتمثلة في خدمة المصلحة العامة لأغلبية المجتمع، وبين الأيديولوجيا التي لا تعبر إلا عن أقلية فئوية، "فالوطن وثرواته للجميع وأما الأيديولوجيات فمحلها صالونات النقاش الفكري"، فالحكومات التي تعطي أولوية للثقافة الجنسية بدلا من الاهتمام بكيفية دمج التكوين أو التدريب المهني في

مراحل التعليم المبكرة، من أجل منح الشباب كفاءات متعددة، تفتح لهم خيارات مهنية متنوعة، دول لا تسعى للتطور ولا ترغب في تسريع عجلة التنمية ولا تدرك معنى الأولوية.

وأما الشرط المتعلق بالجيش فهو يهدف أيضا إلى تقييد سلطة الجيش، وجعل مؤسسته شبه مستقلة، بحيث يكون ولاءه للكيان الاجتماعي وللثوابت الوطنية، ومهمته حماية الشعب حسب ما يقتضيه الحال، فيكون من حقه عند الضرورة القصوى أن يختار الوقوف إلى جانب من هو أكثر خدمة للوطن وللمصلحة العامة، ويتماشى مع القوانين والأخلاق والمبادئ ويخدم المسلمات الإنسانية، رغم ذلك تبقى مؤسسة الجيش إشكالا كبيرا حتى في المجتمعات المتقدمة، لأنها تملك السلاح وقادرة على فرض ديكتاتورية عسكرية، وهذه المعضلة واجهتها الإمبراطورية الرومانية، وكذلك الدولة الإسلامية في عهد المماليك والعثمانيين، ففي حقبة انحدار الدولة العثمانية حيث كان الجيش وميولاته هي من يقرر من يكون على رأس السلطة، وفي أحيان كثيرة كانت استمالة الجيش تتم عن طريق المال ومنح الأراضي. فرغم أن الدولة هي من تحتكر حق السلاح، إلا أنه في ظل الصراعات السياسية وتداخل المصالح، سيكون هناك احتمال كبير في انحراف المسار السياسي إلى ديكتاتورية سياسية، كما حصل في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وكذلك العراق في عهد صدام وكوري الشمالية، ولهذا فإن خضوع المؤسسة العسكرية للمحاسبة خاصة في مسألة الولاءات والعقيدة العسكرية، وتطوير الأجهزة العسكرية من أجل خدمة البلاد. ولتحقيق هذا الأمر فإن المسؤول في القوة العسكرية يتحتم عليه أن يكون مستقلا، ولما لا يكون منتخبا شعبيا. قد يكون هذا الإشكال غير مطروح في الأنظمة الملكية، لأن الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة وهو محل اتفاق بين جميع فئات الشعب، وحماية الدولة هي من واجباته ضمنيا كونه ملكا، لكن هذا الإشكال يصبح مقلقا عندما يصبح الشعب مؤدلجا، وحيثما تناوب أحزاب مختلفة من مرجعيات وطبقات مختلفة على السلطة، وتصبح في يدها مفاتيح السلطة العسكرية، فتكون لها القدرة على تعيين من تشاء على رأس القوة المسلحة، فإن هذا سيسمح بتشابك المصالح واحتكار السلطة، وما يقال في الجهاز العسكري يقال أيضا في جهاز المخابرات والأمن، والذي تستخدمه الحكومات المشكلة طبعا من الأحزاب، في التحكم بالمجتمع واسكات صوت المعارضة الشعبية. ولهذا فإن عراق صدام قد اعتبر دولة

ديكتاتورية، نظرا لسيطر الدولة في شخص الرئيس وحزبه على الجيش والأمن، يقول "ديفورجيه" في خضم كلامه عن أسلحة الكفاح:"... إبان القرن الثالث بعد الميلادي كانت كتائب الجيش تنصب الأباطرة وتخلعها، وتهب العرش لهذا أو ذاك من قادتها، وكثيرا ما كان يتم ذلك لقاء وعد يقطعه القائد على نفسه بتوزيع مال أو منافع شتى، ثم كانت تخلعه بعد ذلك بقليل وتحل محله امبراطورا أخر، واليوم نرى العسكرين في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأوسط وفي بلدان أخرى، ينصبون الحكومات ويخلعونها، وبين 1958 و 1962 كانت فرنسا قريبة من مثل هذا الوضع، وفي بعض الأحيان تختصم عناصر الجيش بعضها مع بعض في هذه الصراعات من اجل السلطة، ففي الإمبراطورية الرومانية كان التنافس حادا بين الحرس الامبراطوري وقطاعات الحدود، وكذلك بين فرق مختلف المقاطعات، وكانت هذه الأجزاء تتجابه أخيرا في معارك دامية. وفي أمم أمريكا اللاتينية تكثر النزاعات بين جيوش البر والبحر والجو، وفي الجزائر سنة 1961 وإبان قيام تعارض بين الكتائب المحترفة وفرع المجندين .... إن الأسلحة هي التعبير الأقصى عن السلطة وهي التعبير الحاسم في المدى القصير، وهي التعبير الذي لا سبيل إلى مقاومته على الفور، ومن ملك سيفاً أغراه أن يلقيه في الميزان، فالذين يملكون الأسلحة محمولون على إساءة استخدامها. إن العسكرين المسلحين هم خطر دائم على الحاكمين والمواطنين العزل، ولهذا تحاول السلطة أن تحد من هذا الخطر أولا بتقوية شعور الضباط بأن عليهم أن يطيعوا الدولة (التي يشكلها الأحزاب)، في جميع الظروف ومهما يكن شكل هذه الدولة ومهما يكن الحاكمون الذين يجسدونها، وثانيا من خلال الخدمة العسكرية الإجبارية التي تنشئ جنودا مواطنين فتقلل هذه المخاطر أيضا، ولكن الخطر يبقى دائما ويجب على الحاكمين والمواطنين أن يظلوا في حذر من الجيش، ولا شيء إلا تكوين ميلشيات شعبية، يمكن في البلاد التي تقوى فيها تقاليد الانقلابات كأمريكا اللاتينية أن يمنع العسكريين من السيطرة على الدولة.

ومن النادر مع ذلك أن يستولي على السلطة بنفسه فيقيم دكتاتورية عسكرية، وإنما هو في أكثر الأحيان أداة قوى جماعية يلعب بالنسبة لها نفس الدور الذي تلعبه الأحزاب أو جماعات الضغط، مع اختلاف الوسائل، ويمكن القول على وجه العموم أن العسكريين يساندون طبقة الأقلية التي تتمتع بالامتيازات وتحتاج إلى بنادق ورشاشات ومصفحات،

لإبقاء سيطرتها على الطبقة المستغلة تهددها بان تغرقها بكثرة عددها، ففي أمريكا اللاتينية تخدم الانقلابات على وجه العموم مصالح كبار الملاكين الزراعين أو البرجوازية الكبيرة، ولكن الجيش يمكن مع ذلك في بعض الأحيان أن يتخذ هيئة قوة سياسية يسارية، كذلك كان الحال بفرنسا في مطلع القرن التاسع عشر، لأن الضباط الذين هم ثمرة الثورة كانوا ينتمون إلى أصول شعبية ويعتنقون الاتجاه الليبيرالي، والأمر على هذا النحو في بعض الدول المعاصرة الأخذة بالنمو، حيث المدارس الحربية وسيلة صعود الاجتماعي للأبناء الموهوبين من الطبقة الفقيرة أو البورجوازية الصغيرة، وعند إذ يميل الضباط إلى تمثيل هذه الفئات الاجتماعية إزاء سلطة سياسية يملكها كبار الاقطاعيين، وتميل المؤامرات والانقلابات عند إذ إلى إقصاء الأرستوقراطية لصالح برجوازية الصغيرة، بل ولصالح عناصر شعبية، وذلك واضح في حالة مصطفى كمال في تركيا، وجمال عبد الناصر في مصر، وعدد من الثورات العسكرية في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية"[166] إن كلام "ديفورجيه" هذا يجلي بوضوح الإشكالية القائمة بين طبيعة السلطة العسكرية، وطبيعة الحكم ومظاهر الانحراف في استخدام كلا السلطتين في العصر الحديث.

إن ما قرناه في هذا الجزء قد لا يكون هو الشكل الذي ينبغي أن يكون عليها النظام المثالي، إلا أنه يمكن أن يمنح رؤية أكثر شمولية للإشكاليات التي تتولد عن ظاهرة السياسة في هذا العصر، ومن خلال هذه الرؤية يمكن أن نتلمس طريقا أفضل نحو التطور السياسي وبناء مرجعية سياسية جديدة، تكون أكثر عدالة واتزانا من المرجعيات المهيمنة على الساحة السياسية في العصر الحديث.

- **المحور الرابع : مظاهر التطور السياسي**

ومن خلال ما عرضناه حتى الآن تبدأ تتكشف لنا مظاهر التطور السياسي، فقد اتضح أن المجتمعات التي تسعى إلى تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال توحيد المجتمع، وتوفير الخدمات وتحقيق المسلمات الإنسانية وضمان الاستقرار الدائم، وكذلك ترسيخ مبادئ المحاسبة والمساءلة، من خلال التمثيلية وحكم القانون والأخلاق والمبادئ العامة وتحديد

166 مدخل إلى علم السياسة ص 169

المسؤوليات، هي المجتمعات التي تسعى إلى تطوير أنظمتها، وأن المجتمعات التي حققت ذلك فعلا هي مجتمعات ذات أنظمة سياسية متطورة. من هنا يمكن القول أن المراحل التي مرت بها المجتمعات بداية من غياب هذه الشروط والعناصر، إلى حين تحقيقها هي مراحل التطور، وأنه كلما بدأت المجتمعات في فقدان هذه العناصر والشروط، فهذا يعني أنها دخلت في مرحلة الانحدار والانحطاط.

فلو أخذنا عنصرا من العناصر مثلا كالوحدة الاجتماعية، وهو مظهر من مظاهر التطور، لنكشف من خلاله عن المرحلة التي وصل إليها مجتمع من المجتمع، فإنه يمكن القول أن مرحلة القبلية مرحلة أكثر تطورا من العشيرة، وذلك أن نظام القبيلة قد تم من خلاله توحيد عدد من العشائر المتصارعة واستطاعت تحقيق السلم والأمن وبالتالي التكامل الاجتماعي، ومن هنا نفهم أنه كلما توجهت المجتمعات إلى التجمع والوحدة ونبذ الخلاف وتوطيد أواصر التعاون والمشاركة، كلما كانت مجتمعات تسير نحو التطور، وكلما كانت المجتمعات تسير نحو الصراع والانقسام وخدمة المصالح الشخصية والفئوية، كلما اعتبرت مجتمعات تسير نحو الانحطاط.

لقد تطورت المجتمعات الإنسانية ومرت بمراحل عديدة في سعيها نحو تحقيق مقاصدها المتضمنة في المسلمات الإنسانية، وابتكرت نظم سياسية في سبيل ذلك، وخاضت صراعات كثيرة إلى أن وصلت إلى ذروة تطورها المتمثل في الأنظمة الملكية، والتي كانت عاملا مهما في استقرار وتطور المجتمعات، فلا تطور بلا استقرار ولا استقرار بلا استمرار، وقد ثبت بالاستقراء أن الملكية كانت النظام المثالي الذي يضمن الاستقرار والاستمرار.

ورغم ما اقترن بهذا النظام من صور الاستبداد والديكتاتورية والتسلط، إلا أنه يبقى من أهم العوامل والمراحل التي أسهمت في بناء المجتمعات، وفي رَحمه نشأت المجتمعات الحديثة. وكان بالإمكان أن تظل الملكية هي مرحلة الذروة في مراحل التطور السياسي، لولا أن أحد المجتمعات خرق القاعدة التي حكمت جميع الأمم، والتي كان ارتقاءها دائما يتم من النظم البدائية إلى الملكية، فقد ارتقى مجتمع قبلي بدائي في قلب البداوة العربية من مجتمع القبيلة إلى مجتمع على مستوى الدولة، في إطار نظام سياسي يسمى بالخلافة، وعلى خلاف جميع الأمم التي ارتقت من القبلية إلا الملكية، فإن المجتمع القبلي العربي أبرز إمكانية وجود خيار أخر

يمكن أن يحقق متطلبات المجتمع، وتلبي حاجياته دون خشية من الاستبداد أو الديكتاتورية أو الاقصاء أو التمييز، خاصة في المجتمعات المتعددة الأعراق والثقافات، وأن الانحراف الذي شهدته الخلافة الإسلامية بميلها إلى الديكتاتورية، ما هو إلا ظاهرة عامة في جميع الأنظمة السياسية، نظرا لعوامل الانحراف البشري، بل إنها تواجدت حتى في الأنظمة الأقل تطورا على مستوى العشيرة والقبيلة.

وحتى في الأنظمة الحديثة في عصرنا اليوم يمكن أن ينحرف النظام السياسي إلى نظام ديكتاتوري، حتى وإن كان في ظل وجود تعددية وديمقراطية، وتمتع بتمثيلية برلمانية وحزبية قوية، بل إن عوامل نشأة الديكتاتورية متوفرة في النُّظم الحديثة أكثر من غيرها، خاصة مع وجود إمكانية أدلجة المؤسسة العسكرية، فالسلطة تغري كل من يمسك بها وبيئة الصراع تدفع الأفراد إلى تغليب المصلحة الفردي أو الفئوية، وبالتالي فليس هناك نظام يمكن له تجنب ظاهرة الانحراف، فهي ظاهرة عامة تشمل كل شيء في الطبيعة تقريبا. لكن نظام الخلافة ومن الناحية النظرية يشتمل على كل مقومات النظام المثالي، لكن تواتر المجتمعات خلال مراحل تطورها على طلب بلوغ مرحلة النظام الملكي، يجعلنا نطرح تساؤلا هنا، وهو هل نظام الخلافة هو ذروة تطور النظم السياسية، أم أنه مرحلة سابقة تكون مقدمة للنظام الملكي؟ خاصة وأن القبائل العربية ارتقت إلى مستوى نظام الخلافة الذي تحول بعد ذلك إلى ملكية.

وللإجابة على هذا السؤال سيكون علينا مقارنة النظامين وإبراز ميزاتهما وعيوبهما، ولأن الخوض في مقارنة شاملة يحتاج لمجهود كبير وصفحات كثيرة، سأقتصر في مقارنتي على بغض الظواهر التي أراها مهمة، وبإمكانها أن تجعلنا نميز أي النظامين هو ذروة الأنظمة السياسية.

فالنظام الملكي ونظام الخلافة يتفقان في كونهما يحققان وحدة المجتمع والحيلولة دون نشوء الصراعات السياسية التي تقسمه، كما أنهما يسمحان باستقرار النظام لمدة أطول نظرا لأن كليهما يضمن حكما مدى الحياة بالنسبة للحاكم، إلا أن هناك امتيازا يمتاز به نظام الخلافة، وهو أنه نظام غير ميراثي، فلا يسمح للحاكم أن يعهد بالسلطة لأحد من أبنائه أو قرابته إلا

باختيار من أهل الحل والعقد أو من المجتمع مباشرة، وبهذا يكون بعيدا عن الديكتاتورية واستئلاء أسرة واحدة على الحكم، كما كان الحال في الإمبراطورية الصينية، التي اعتمدت نظام السلالات أو الميراثية في الأنظمة الملكية التقليدية المعروفة، وهذا يعني أن نظام الخلافة يفتح المجال أمام إمكانية تداول السلطة.

وأما الميزة الأخرى، فهي تكمن في مبدأ التمثيلية، وهو ما يعرف بالشورى في نظام الخلافة، أي أن الحاكم يجب أن يستشير المجتمع في قضاياه من خلال مجلس مستشارين، يكونون على قدر من العلم والدراية بشؤون المجتمع، وهو مالا توفره الملكية التي تظهر في أغلب صورها كحكم مطلق(حكم الفرد الواحد)، لكن هناك مظاهر أخرى للملكية تجعلنا نعيد النظر في هذا الطرح، وهي الملكية البرلمانية، وكان النموذج الإنجليزي هو الرائد في هذا السياق، فلم تعرف أوروبا خلال القرن 17 برلمانا قوي كالبرلمان الإنجليزي، حيث كان بمقدوره أن يسائل الملك أو أن يعزله أو يلغي قراراته، لقد كانت الحالة الإنجليزية فريدة من نوعها في هذا الصدد، لكن التجربة الإنجليزية تظهر على أن النظام لم يتطور إلى ملكية برلمانية إلا بعد المرور بالملكية المطلقة، فالبرلمان الإنجليزي هو وليد المرحلة الإقطاعية التي تميزت بالحكم المطلق للملك، ونظرا لضرورة الإدارة كان الملك يرسل مندوبا عنه يسمى ب(شريف) ليجتمع بالبارونات والإقطاعيين والأساقفة والفلاحين، للاستشارة معهم، وفي نفس الوقت تأكيدا للسيادة، ومع مرور الوقت أصبح الإقطاعيون يشكلون طبقة أرستوقراطية قوية ومتكتلة، خاصة بعد الغزو النورماندي إلى أن بلغت أوج قوتها بعد إعدام الملك "تشارلز الأول" عام1649، واكتسبت القدر الكافي من المشروعية للإطاحة بالملك "جيمس الثاني" سنة 1689.

إذا فالملكية الإنجليزية تطورت من ملكية ذات سلطة مطلقة إلى ملكية تخضع إلى القانون والمحاسبة، وتعتمد نظاما تمثيليا يشمل أغلب شرائح المجتمع، يمكن أن نصفها بأنها كانت ملكية شورى، لكن كونها ملكية ميراثية يفتح المجال إلى إمكانية انحدارها إلى ملكية مطلقة مرة أخرى، كما تفتح المجال امام الصراع السياسي، مما يجعلها نظام غير مكتمل بعد. كما يكرس تميز أسرة من بين كل الأسر في المجتمع باحتكار السلطة العليا، وعدم وجود إمكانية تداولها يخالف العدل الاجتماعي. وبالتالي يمكن القول بأن الملكية المطلقة والملكية البرلمانية، هي

مرحلة سابقة على نظام الخلافة الذي لا يعتمد التوريث، ويفتح المجال أمام تداول السلطة، خاصة وأن البرلمان الإنجليزي بعد الإطاحة بالملك "جيمس الثاني"، مارسو ما يشبه الثورة للإتيان "بالملك ويليام الثالث"، وهذا يشبه الطريقة التي يتم بها اختيار الخلفاء بحيث يتم الاتفاق على فرد يكون محل اجماع الجميع، ومن هنا يتضح أن الترتيب المنطقي لمراحل التطور السياسي لبلوغ مرحلة الذروة، تكون كتالي: ملكية مطلقة ثم تتطور إلى ملكية تمثيلية أو شورى ثم خلافة. لتكون الخلافة ذروة تطور النظام السياسي.

إن الخلافة كحال النظام الملكي، تشوهت صورتها على مدار عقود واعتبرت مظهرا من مظاهر التخلف، كما أن اقترانها بالدين أدى إلى تشويه الدين نفسه، ونحن لا ننكر أن الخلافة نشأت في ظل الدين، بل إن مشروعيتها تستمد من الدين، لكن هذا لا يمنع أن ننظر لها كنظام سياسي يمكن له أن يمنحنا خيارات أخرى وامتيازات أخرى، وليس شرطا في النظم السياسية لتكون متطورة، أن لا يكون لها أصل ديني أو أنها لا تستند إلى الدين، فإن البشرية خلال مراحل تطورها استفادت من جميع التجارب عبر الأجيال، بل إن المسلمون أنفسهم استفادوا من النظم الإدارية عند الفرس والروم والبيزنطيين، ولم يمنعهم اختلاف الدين والعقيدة من تطوير جهازهم الإداري والاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن القول بعدم جدوى نظام الخلافة أو أنه لا يصلح بحجة أنه يعتمد على أصل ديني، هي حجة غير منطقية نظرا لعدم وجود نص ديني صريح يحدد شكل هذا النظام، إنما تبلور وتطور كأي نظام أخر عن طريق التفاعلات والأحداث الاجتماعية التي مر بها المجتمع الإسلامي. فالنظام السياسي لا تقاس كفاءته وعدله وتوازنه بمدى ارتباطه بأصل ديني، وإنما بقدرتي على تحقيق العدل والتوازن وخدمة المصلحة العامة للمجتمع، وقدرته على التحكم في المؤسسات، ولهذا نظرتنا لنظام الخلافة هنا ليس من جهة كونه موروثا دينيا، وإنما من جهة كونه نظاما سياسيا شكل مرحلة متطورة من مراحل تطور نظام التجمع البشري.

وما قيل في الخلافة يقال أيضا في الملكية، خاصة وأنها شهدت خلال مراحل انحرافها ادعاء بعض الملوك امتلاكهم للسلطة الإلهية وأنهم فوق القانون، ولا يجب أن يخضعوا للمحاسبة، خاصة في أوروبا التي كان الملك يعطى فيها الرتبة الأولى في التراتبية الكنسية، مما يجعله نائبا عن الله، وهذا التزاوج بين السلطة والدين، مع عدم وجود إمكانية المحاسبة

ومساءلة الملك، خلق ظروفا ملائمة لانحراف الملكية إلى نظام استبدادي، وقد شهدت الخلافة انحرافا مماثلا إلى أن تحولت إلى ملكية مستبدة في عهد الأموين، لكن هذا الانحراف في شكل استخدام السلطة يمكن رصده حتى في النظم الديموقراطية، فروسيا مثلا رغم أنها تعتمد انتخابات دورية، لكنها دولة تسيطر عليها أقلية مستبدة، ورغم وجود تعددية حزبية، إلا أن هذا لم يخلصها من هذا الاستبداد، وفي أمريكا سيطرت النخب السياسية والطبقة الرأسمالية ولوبيات الضغط، جعلها لا تعرف أي نوع من التغيير في سياستها منذ زمن طويل، والانتخابات الرئاسية أصبحت مجرد مسرحية لإلهاء المجتمع وتخديره، وإيهامه أنه يشارك في العملية السياسية، وهو حال كثير من دول أوروبا وكثيرة هي الأمثلة عن سيطرة النخبة الحزبية والسياسية العلمانية على السلطة، باتباعها سياسة قمعية واستبدادية ناعمة، خاصة تلك البلدان التي تصبح فيها الأحزاب أشبه بالحزب الواحد في تداخل سافر للمصلح النفعية، فالانحراف هنا إذاً ليس واقعا على مستوى النظام، وإنما هو واقع على مستوى الأفراد المسؤولين عن النظام، وانحراف تصورات المسؤولين لمفهوم السلطة والحكم، **فكون الفرد هو منبع الظاهرة، يجعل من تصوراته تتجسد كسلوك في الواقع.**

إن اجتماع الدين بالخلافة أو الملكية ليس بالضرورة أن ينتج استبدادا، كما أن وجود الديموقراطية ليس بالضرورة ينتج عدلا وحرية، وبالتالي نطرح تساؤلا هنا وهو ما محل الدين من السياسة وما علاقته بالسلطة؟ وفي الحقيقة الجواب على هذا السؤال قد ورد في طيات ما ذكرناه سابقا، وقررنا أنه قد أسهم في نشأة القانون حيث إن الشرائع الدينية المتوارثة أصبحت عرفا، ونظرا لاحتياج البشرية للقانون فقد توسعوا في نسخ وتقليد مثل هذه الأعراف حسب حاجتهم، فكلما زاد عدد الأفراد في المجتمع كلما احتاج ذلك لقوانين منظمة أكثر تعقيدا، ومن هذه التحولات الانتقال من القانون العرفي إلى القانون العام في انجلترا نفسها. فلا يعد القانون العام مجرد نسخة رسمية ومنظمة ومكتوبة من القانون العرفي، بل قانون من نوع مختلف اختلافا جوهريا، فقد حدث تغيير في المعنى الدلالي للقانون حين انتقلت المجتمعات من شكل التنظيم على مستوى القبيلة إلى مستوى الدولة، ففي المجتمعات القبلية كانت العدالة بين الأفراد تشبه قليلا العدالة الدولية المعاصرة، وتستند إلى المجهود

الذاتي للجماعات المتنافسة، في عالم لا يوجد فيه طرف ثالث يطبق القواعد، بالمقابل كانت المجتمعات على مستوى الدولة مختلفة بسبب وجود هذه الجهة الثالثة المطبقة أي الدولة نفسها.[167]

وكذلك فإن القبائل العربية عاشت ضمن قوانين عرفية متوارثة عن المستوطنين الأوائل في منطقت مكة، وأنشأوا ما يمكن تسمية بمجلس شيوخ القبائل والعشائر، لتدارس قضاياهم من حرب وسلم وتجارة وحتى النظر في الخصومات، لكن لم يكن هناك أي سلطة لقبيلة على أخرى، وفي حالة لو اضطروا لمعاقبة قبيلة أو ارغامها على قرار ما، فإن هذا يحتاج إلى إجماع الأغلبية في ممارسة هي أشبه بالقانون الدولي، والارتقاء من هذا النظام القبلي إلى الخلافة لم يكن ليحدث قبل ظهور الدين الإسلامي، الذي هيئ البيئة العقلية والاجتماعية لتشكل هذا النوع من الأنظمة، وهناك نظريات معاصرة تفترض أن الإسلام ظهر نتيجة رغبة القبائل في التوحد، فظهرت الحاجة لتوحيد الدين أيضا، وقد ذكر ذلك "يوسف شلحت"، لكن الواقع وحسب استقراء التاريخ لم يكن الدين واختلاف العقائد أبدا مانعا من تطور الأنظمة السياسية، فقد توحدت الصين على إرث عبادة الأسلاف، ولم يكن لها دين رسمي موحد، والإمبراطورية الرومانية قبل الميلاد توحدت في ظل تعدد الآلهة.

لا شك أن الدين يلعب دورا مهما في توحيد المجتمع وتصوراته الذهنية، ويخلف نوعا من الترابط والتعاون والتضامن بين الأفراد، ولم توجد مجتمعات بدون دين، إلا أن الصراع والحرب والحاجة للموارد كانت أيضا من العوامل الحاضرة بقوة في تحفيز المجتمعات نحو تطوير نفسها، ولا يمكننا سوى القول أن القبائل العربية كان من حظها أن يكون الدين هو ذلك المحفز، ومن الأمور التي تضعف تلك النظرية، الصراع الشديد والمقومة الكبيرة التي واجهها الإسلام إبان ظهوره، فرغم كونه يدعو إلى توحيد جميع فئات المجتمع، إلا أنه كان يواجَه برفض تام، خاصة من قبل رؤساء القبائل، وهذا دليل على أنه لم تكن لديهم أي نية على تأسيس مجتمع موحد.

---

167 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 348

لكن أيضا يمكن القول: أن الدين من بين المحفزات على تطور النظام، حيث شهدت إنجلترا بعد نهاية الإمبراطورية الرومانية انحدارا إلى مستوى القبيلة، وأصبحت مؤلفة من جماعات مختلفة من الانجليز والساكسون الغربيية والجوت والكلتيين وغيرهم، ولم تكن هناك دولة. تجمعت الأسر في قرى، والقرى في وحدات أكبر سميث (المئات) (منطقة كبير إلى حد أنها تستوعب مئات الأسر) أو المقاطعات، وفوق هذا المستوى تربع الملوك على عروشهم، لكن أوائل هؤلاء لم يحتكروا القوة ولم يتمكنوا من تطبيق القواعد على الوحدات القبلية، كما لم يعدوا أنفسهم حكاما لمناطق بل للشعوب... بدأت المسيحية تُضعف التنظيم القبلي الأنجلوساكسوني، حيث ظهرت في القرن السادس مع وصول الراهب "البنديكتي أوغسطين"، لكن تآكُل القانون القبلي حدث تدريجيا.[168] وما اكتفت القواعد والأنظمة المسيحية الجديدة المتعلقة بالزواج والميراث بزعزعة التضامن القبلي فحسب، بل أوجدت أيضا فكرة المجتمع العالمي المرتكز على الإيمان المشترك و الولاء الديني لا القرابي، وتحول مفهوم الملكية من زعيم الجماعة التي تزعم التحدر من جد واحد مشترك، إلى قائد الأمة الدينية الأوسع وحاميها، إلا أن هذا التحول كان تدريجيا وبطيئا.[169]

وبالتالي فإن ظهور الدين كان من محفزات تطور النظام، ولم تسعى المجتمعات الاجتماعية الى ابتكاره عنوة، وفي الحقيقة شكل الدين من خلال أخلاقياته وقواعده وعقيدته، دورا مهما في تهيئ المجتمع وخلق بيئة من الانسجام وتوحيد التصورات، لتتقبل فكرة الارتقاء بمستوى التنظيم إلى مستوى الدولة، وفي حالة أوروبا لم تكن الملكية نتاجا للدين، بل إن المسيحية في مرحلة من مراحل أوروبا كانت تُخضع الملك إلى قواعدها، وكان الرهبان فعليا لديهم سلطة عليا على النظام السياسي، وهو نفس الأمر في نظام الخلافة في الإسلام، لكن الفرق هو عدم وجود مؤسسة دينية مركزية تفرض سلطتها، وإنما طبيعة الدين الإسلامي تعطي الحق للرعية ومجلس الشورى، بإخضاع الخليفة للمحاسبة بناء على قوانين الشريعة، كما حصل في قصة الثورة على الخليف الثالث عثمان، وهذا يعني أن وجود القواعد الثابتة كمعايير يقاس عليها حكم الحاكم، كانت تعطي للمجتمع نوعا من وحدة التصور

168 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 349

169 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 350

نحو أداء الدولة، ومن هذين المثالين يتضح بأن الدين كان إلى جانب دوره في تحفيز الأنظمة الاجتماعية للتطور، فإنه كان يلعب أيضا دورا في إصلاح وتصحيح المفاهيم وتنظيم العلاقات بين الأفراد وبين الحكم بناء على مفهوم العدل، وأن الكل متساوون تحت ظل الشريعة، وأن الحكم المطلق والاستبداد والطغيان باستغلال سلطة الدين، ليست ظاهرة متجذرة في الدين نفسه، وإنما هي إما متولدة عن ظاهرة الصراع السياسي بين طبقة النخب والخليفة أو الملك، أو هي راجعة إلى تشوه في التصورات المتعلقة بسلطة الدين والسياسة، وكلا الأمرين هما منبثقان من دوافع نفسية للأفراد، فهذا لا يحدث على مستوى الدولة فقط، بل يحدث أيضا على مستوى الأفراد العاديين ،فتشوه التصورات الدينية قد تدفع ببعض الأفراد إلى الاعتقاد أنهم أبناء الله مثلا، أو شعبه المختار، أو أنهم أرقى الأجناس البشرية على الأرض، وهذا النوع من الانحراف قد لا ينتج عن الدين فقط، بل يمكن أن ينتج عن الأيديولوجيا والفلسفة أيضا، فنظرية نيتشه حول الإنسان الخارق أو السوبرمان، أنتجت الفكر النازي وتفوق العرق الألماني على باقي الأجناس، وهو ما كان يؤمن به هتلر فأغرق العالم في حروب مدمرة وأعاد أوروبا إلى العصور الوسطى، والإيمان المفرط والمتطرف بالحرية أوصل الليبيراليين إلى حد إنكار وجود الأخلاق والفطرة فأفسدوا توازن المجتمع. إن شيوع مثل هذه الانحرافات والتشوهات في تصور الأنظمة الاجتماعية، لا يمكن اعتباره مظهرا من مظاهر التطور، وإنما هي مظاهر الانحطاط، ولذلك فإن الأنظمة السياسية عندما تبدأ في الانحدار، تنحدر معها كل تلك القواعد والمبادئ التي تستند عليها في اكتساب مشروعيتها، فحتى النظم الديموقراطية عندما تنحرف تصبح الانتخابات وسيلة لتكريس الاستبداد، عوض أن تكون وسيلة للتعبير عن الرأي والحق في الاختيار.

• المحور الخامس : مظاهر التطور السياسي في العصر الحديث

إن التوجه الغربي العلماني المرتكز على تشويه الملكية والدين، وتصنيفها على أنها أنظمة مستبدة، وأن النظام الأوحد والأمثل هو النظام الديموقراطي على الطراز الغربي، هو توجه غارق في الانحياز والطوباوية، فهو رأي مسرف في مدح الديموقراطية وتقديمها كنظام مثالي، في حين ينسى هؤلاء أن الديموقراطية هي نفسها ما أوصل هتلر إلى السلطة، وفي الحين الذي ينسبون فيه الديكتاتورية والاستبداد للدين والملكية، فإنهم يبرؤن الديموقراطية من هتلر بالقول: أنه كان مصابا بجنون العظمة. وهذا الطرح فرض واقعا دراميا في الممارسة السياسية، حيث إنه لم يعد لدى أفراد المجتمع أي مجال لاختيارات أخرى، فكل الأحزاب التي تظهر على الساحة أصبحت تتبنى توجهات ومنطلقات ومبادئ علمانية متشابهة، وهي لا تختلف عن توجهات حزب هتلر النازي، فقط إن الفرق يكمن بأن هتلر لجأ للديكتاتورية والعنف وإرهاب الشعب، ليستطيع تغيير قيمه وأعرافه، بينما هذه الأحزاب تنهج سياسة أنعم وأكثر تمويها وخبثا لتحقيق ذلك، باستغلال الإعلام والتربية وغيرها من الوسائل.

إن من عايش فترة حكم الحزب الجمهوري مثلا، فإنه لن يحس بأي فرق في فترة حكم حزب ديموقراطي، سواء في الشعارات أو طريقة الإدارة، وهذا الواقع السياسي يدفعنا للتساؤل هل أنظمتنا السياسي هي فعلا متطورة أو سائرة نحو التطور، أم هي سائرة نحو الانحدار؟ وهل الظواهر المتولدة عن السياسة التي نشاهدها اليوم، هي ظواهر تطور أم هي ظواهر انحدار وانحراف؟

ومما تم تقريره رأينا أن الملكية كانت هي ذروة التطور السياسي للنظم القديمة، وأن نظام الخلافة المستحدث من قبل قبائل العرب، قد نزع الملكية من هذه الرتبة مما جعلها مقدمة للخلافة التي تميزت بمظاهر جعلتها تستحق أن تكون في مرحلة الذروة، لكن نظام الملكية قد يبدو عصي التطبيق في كثير من الدول في العصر الحديث وكذلك نظام الخلافة، نظرا لتصاعد وثيرة الصراع السياسي، وأي تغيير من هذا النوع سيتطلب صراعا طويلا وعنيفا ما لم تكن هناك إرادة سياسية واضحة، من قبل الحاكم والمحكوم من أجل الارتقاء إلى نظام أكثر استقرارا وعدلا، لكن هذا لا يمكن الخوض فيه إلا إذا تم تحديد في أي مرحلة من

مراحل التطور السياسي وصلت إليها المجتمعات، وهل هي في مرحلة تطور أو انحطاط وانحراف؟ في الحقيقة إن مظاهر التطور أصبحت واضحة المعالم بعد كل ما قلناه، وأن الأصوات المتعالية من الماركسية التي تعتبر الشيوعية هي ذروة تطور الأنظمة، والليبرالية التي تبشر بمجتمع الوفرة والفردوس الذي لم يتحقق حتى الآن، حتى أن بلوغ المجتمعات مرحلة الديموقراطية لا يغير ذلك من حقيقة الواقع شيء، وأن هذه الأصوات المتعالية من "البروبغاندا" الإعلامية التي تسوق لأحد المعسكرين، لا يمكنها أن تخفي الواقع الذي تعيشه المجتمعات، قد تستطيع تخدير العقول لبعض الوقت، فمهما كان تبقى هذه أداة من أدوات السياسة، ولكن الواقع يبقى هو الواقع المليء بالآلام والتحديات والتناقضات والمغالطات، وغياب مفهوم حقيقي وثابت للعدالة والمساواة والحق والحرية، بل إن هذه المفاهيم أصبحت تتخذ شكلا هلاميا، وتجعل من الأنظمة ذريعة لتمرير القوانين والسياسات لإرضاء فئة أقلية أو طبقة ما، أو لتحقيق مكاسب سياسية أيديولوجية، فلم يعد هناك مجال للثوابت أو الأخلاق، وعندما يختفي إطار الأخلاق من أي مجال يزدهر الشر والانحراف، وهذا الواقع المختل يجعلنا نشكك في كون الأنظمة الحديثة قد أنتجت أي مظاهر تدل على أنها شكل من أشكال التطور، وبالتالي لا نستطيع تصنيف الدول القائمة اليوم على أنها سائرة نحو التطور.

قد يخطئ البعض في جعل التطور التقني دليلا على تطور الأنظمة السياسية، وهناك من يحاول الربط بينهما لغرض إعطاء الأنظمة القائمة مشروعية أكبر، لكن الحقيقة هي أن التطور التقني يسير وفق مساره وقواعده الخاصة، التي تحكمها الحاجة والدوافع والمهيجات النفسية، رغم أننا يمكن رصد نفس هذه المهيجات والدوافع في تطوير الأنظمة، لكن ما يميز مسار التطور التقني أنه شيء حاصل في جميع مراحل التجمع البشري، وليس حكرا على أنظمة اجتماعية معينة، فالحاجة للصيد ولتأمين الغذاء جعل البشر يطورون أسلحة الصيد، والتي كان لها أيضا أثرها في تطور أسلحة الحرب، وتطوير أنظمة الري وطرق الزراعة لتأمين حاجة البشر من الغذاء، وهذه الابتكارات لا شك أنها كانت ثورية في حقبتها، وأسهمت في تطور أنماط وأساليب العيش، بل حتى إنها قد تسهم في ابتكار قوانين كالملكية الخاصة والقصاص، وقبل 600 سنة قبل الميلاد تم سك ما يقال إنه أول عملة في التاريخ، وهذا

غير وجه الاقتصاد إلى اليوم، فالتقدم التقني ليس معيارا لنجاح الأنظمة، ولا يمكن أن يعتبر مصدرا لمشروعيتها، فهو نتاج الحاجة والظروف، لكن الأساليب العادلة في استغلال التطور التقني هي ما يمكن النظر إليه عند تقييم تطور أو تخلف الأنظمة.

إن الظاهرة التي ندعوها الآن بالعولمة، ليست سوى أخر نسخة مكررة من عملية حدثت باستمرار على مدى القرون الماضية، مع انتشار تقانات في مجال النقل والاتصال والمعلومات.[170] مما يعني أننا يجب التنقيب على ظواهر أكثر مصداقية في الدلالة على وجود التطور السياسي. لقد وضعنا سابقا عناصر وشروط تدخل في تشكيل مظاهر التكامل الاجتماع، وحكم القانون والمحاسبة، وأن هذه الأنظمة التي تحقق هذه الشروط يمكن اعتبارها أنظمة متطورة، أو سائرة في طريق التطور، وعلى هذا الأساس نستطيع وضع معايير ومقاييس منطقية إلى حد كبير لتصنيف النظم السياسية، فقد ذهب بعض الدارسين من مدارس مختلفة إلى تصنيف النظم السياسية حسب النمو الاقتصادي، أو القوة العسكرية أو حسب نظام انتقال السلطة، لكن هذه التصنيفات لم تراعي العناصر الحقيقية المحفزة لتطور الأنظمة الاجتماعية، وهي الدين والاقتصاد والصراع.

فلابد أن لا نهمل دور الدين وأنه شكل مرحلة من مراحل التطور، وعكس ما توارثه علماء الاجتماع عن "أوغيست كونت" باعتبار الدين أو المرحلة اللاهوتية هي المرحلة البدائية، فإن استقراء تطور الأنظمة حتى الآن، أوصلنا إلى نتيجة مغايرة تماما، وهي أن الدين تسبب في نقل المجتمعات نقلة أخرى وإلى مستوى أعلى من الرقي والتعاون والتضامن، وهو ما لم يتحقق في المرحلة المادية التي كانت تخيم عليها بيئة الصراع، مما يعني أن المرحلة الدينية تتوافق مع مرحلة ذروة تطور الأنظمة السياسية، بل إن الملكية وكما رأينا في النموذج الإنجليزي لم تصبح ملكية فعلية وفاعلة، تحقق الغاية من تأسيسها إلا بعد ظهور الدين في نهاية القرن السادس الميلادي، وهذا يعطينا الحق بأن نقول أن وجود الدين كان هاما للنظام السياسي، ويعد مظهرا من مظاهر التطور، خاصة وأن الدين يأتي ضمن تشريعات وقوانين منظمة ومبادئ أخلاقية، قادرة على ضمان الوحدة الاجتماعية، كما أنها

---

170 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 122

عامل من عوامل ارتقاء الفكر الإنساني من المادية الملموسة إلى ما هو غيبي، فالأديان هي أكثر من مجرد نظريات، فهي مبادئ أخلاقية مكتسبة بالتقادم، تسعى إلى فرض القواعد على أتباعها، وهي مشحونة مثل القواعد التي تأمر بها بمعنى عاطفي أو وجداني عميق، ولذلك يؤمن بها الأتباع لأسباب جوهرية ذاتية، لا لكونها دقيقة أو مفيدة.[171]

ويستحيل تفسير الدين بمجرد الإشارة إلى ظروف مادية قبلية، وهذا كان اختلافا واضحا بين الصين والهند، إذ بقي المجتمعان إلى نهاية الألفية الأولى قبل الميلاد متشابهان على صعيد البنية الاجتماعية المعتمدة على سلالة النسب الذكورية، وأنواع الأشكال السياسية المنتجة فيها، لكن بعد ذلك اتخذ المجتمع الهندي انعطافة حادة لا يمكن تفسيرها إلا بانتشار الديانة البراهمانية. تُعد القضايا الميتافيزيقية المحددة الكامنة في أساس الدين، على درجة كبيرة من التعقيد والتركيب، ومن السخف محاولة ربطها بالظروف الاقتصادية والبيئة الموجودة في شمال الهند في تلك الحقبة بالذات.[172] وبالتالي يمكن القول أن الدين شكل بدوره مرحلة مستقلة من مراحل التطور السياسي، لكن التطور السياسي لا يسهم في وجوده أو اندثاره، فصحيح أنه من المتعذر إثبات المعتقدات الدينية، لكن من الصعب دحضها، ويعزى ذلك للنزعة الجوهرية المحافظة لدى المجتمعات البشرية، لأن من الصعب بعد تبني النماذج الذهنية للواقع تغييرها حتى في ضوء أدلة جديدة على أنها لا تعمل.[173] وبالتالي فإن المرحلة الدينية من الممكن أن تظهر خلالها مظاهر أخرى للتطور السياسي، فكثير من الدول تغيرت أنظمتها إلى أنظمة مغايرة تماما، دون أن تفقد المجتمعات انتماءها الديني كالهند والصين ودول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إلا أن الدين مثله مثل أي ظاهرة معرفية وثقافية أخرى بكونه لابد وأن يمر من مرحلة الانحراف والتدهور، إلى أن يصل إلى مرحلة الاندثار، فكثير من الديانات قد اختفت مع مرور الزمن، إلا أنه على ما يبدو ومن أحداث التاريخ، فإن الدين يتغير ويتحول بشكل أبطأ من النظم السياسية التي يمكن أن تتغير خلال جيلين أو ثلاث، بينما ديانة مثل البوذية ما تزال منتشرة وبشكل كبير منذ

171 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 580

172 نفسه 581

173 نفسه

ظهورها في الهند حوالي القرن السادس قبل الميلاد وحتى الآن، انتشرت خلال الهند وتعاقبت عليها أنظمة سياسية مختلفة ومرت بحقب استعمارية وماتزال البوذية ذات مكانة كبيرة راسخة في المجتمع الهندي، بل إن البوذية انتشرت لتدخل معظم بلدان شرق أسيا.

إذا فالمرحلة الدينية وحسب الاستقراء، هي مرحلة كبرى تتخللها عدة مراحل من التطور السياسي، وبما أنها مرحلة توافق مرحلة ذروة تطور النظم السياسية، فإنه يمكن القول إن المرحلة الدينية تضم خلالها مرحلة الخلافة، والمرحلتين الممهدتين لها وهي مرحلة ملكية الشورى أو التمثيلية و الملكية المطلقة، هذه المراحل الثلاثة تتعاقب خلال المرحلة الدينية وترتقي فيها المجتمعات من المجتمعات القبلية إلى مرحلة الدولة أي مرحلة الملكية، فاليهود ظلوا زمنا طويلا بعد الخروج من مصر مع النبي موسى عليه السلام في التيه لا يعرفون استقرارا، وكانوا منقسمين إلى أسباط فعاشوا في نظام شبه قبلي زمنا طويلا، وهو ما يعرف في تاريخهم بعهد القضاة، أي أنهم انتدبوا أفرادا للبث في القضايا العامة والنزاعات، ولم يكن هناك شيء يجمعهم ويوحدهم سوى الدين الذي هيء المجتمع فيما بعد للترقي إلى مستوى الدولة، فأسسوا أول مملكة لهم على يد شاؤول حوالي سنة 1020ق.م. [174] وفي الهند حوالي ألفين وخمسمائة سنة قبل الميلاد، اتخذت انعطافة كبيرة بسبب ظهور دين برهماني جديد حدد السلطة أكثر من أي نظام سياسي أخر، ويمكن القول بأنه بمعنى ما، مهد الطريق أمام قيام الديموقراطية الهندية الحديثة، كذلك كان الشرق الأوسط أيام النبي محمد صلى الله عليه وسلم منظما على أساس قبلي، ولم يقتصر الأمر على ظهور دين جديد (الإسلام)، بل أيضا قيام مؤسسة الرق العسكرية العجيبة لمساعدة بعض الأنظمة السياسية في مصر وتركيا، على التحول إلى قوى سياسية كبرى، فقد وجدت القوانين المؤسسة دينيا عند اليهود والهند والشرق الأوسط الإسلامي، وأيضا في الغرب المسيحي، لكن أوروبا الغربية شهدت أكبر تطور للمؤسسة القانونية المستقلة، التي استطاعت اتخاذ شكل علماني والبقاء حتى يومنا هذا.[175] إن هذا الترتيب يبدو منطقيا إلى حد كبير، فكما ظهر عند تأصيلنا لظاهرة السياسة، كان هناك احتمال أكبر أن تكون ظاهرة السياسة

---

174 الموسوعة العربية العالمية الطبعة 2 الجزء 4 ص 29

175 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 46

متولدة عن القانون، وبالتالي فإن السياسة تحتاج إلى مجتمع تحكمه قوانين وأعراف وقيم أخلاقية، وهذا ما وفره الدين لهذه المجتمعات القبلية البدائية، وليس هذا فقط بل وحد تصوراتهم حول مفهوم الانتماء، وهذا أنتج مجتمعا متضامنا له قيم أخلاقية هيئت الأرض لنشوء المؤسسة السياسية وهي الدولة، وبما أن القانون بهذا المعنى هو خادم لمسلم النظام، فإن السياسة المتولدة عن ظهور القانون هي أيضا تدخل ضمن وظائفها تحقيق مسلم النظام، وهذا ما يفسر ظهور الاعتراف بالدولة كسلطة تحتكر السلاح والعنف من أجل حفظ النظام.

إلا أنه قد يظهر أن النموذج الصيني حالة شاذة عن هذه القاعدة، إذ أن الإمبراطورية الصينية لم تتأسس على أعقاب ظهور قانون ديني، وإنما نتيجة حرب وتسلط إبان تأسيس مملكة "زو" أو "جو" ولم تكن هناك ديانة موحدة سائدة آن ذاك، ولم يفرض الإمبراطور أي ديانة بل كانت الصين ماتزال في حقبة عبادة الأسلاف، إلا أن الدين لم يكن شيئا مهمشا، فقد كان هناك كهنة يشكلون جزءا أساسيا من بيروقراطية القصر، وكان الإمبراطور حريصا على إقامة الشعائر والطقوس التي يقررها الكهنة، وهذا الاحترام للطقوس كان يلعب دورا رئيسيا في إضفاء الشرعية على حكم الإمبراطور، أي أنه يدل على احترام الامبراطور للأسلاف، فقد كان يعتبر (المفوض من السماء)، وهو ما يدل على وجود مفاهيم ومعتقدات دينية تحتل مكانة مهمة في الثقافة الدينية في الصين، مما يدفعنا إلى لاعتقاد أن حتى القوانين العرفية التي كانت سائدة في قبائل الصين، قبل الانتقال إلى مرحلة الدولة، كان لها أصول دينية، لكنها اندثرت مع مرور الوقت وانتشار الحروب، خاصة وقدرة الناس على الترحال في تلك الحقبة كانت كبيرة، مما جعل من الصعب تمركز الثقافة الاجتماعية وتوحدها إلا بالحرب، وهو ما أسهم في رسوخ هذه الخصوصية في التاريخ الصيني، فعدم وجود دور كبير وممركز للدين في توحيد البلاد، أدخل المجتمع في حقبة طويلة من الحروب والاستبداد، ففي ظل غياب ضوابط للسلوك الإنساني وقيم أخلاقية موحدة انعدمت معها أيضا مظاهر الحرية واحترام حقوق الأفراد، وهذا لم يكن على مستوى الدولة فقط، بل كان أيضا على مستوى الطبقة الأرستوقراطية المتحكمة آن ذلك، والتي كانت تتمتع بنوع من الاستقلالية في المقاطعات التي كانت تحكمها، مما خلق نوعا

من نظام العبودية، وهذا الموروث من القسوة والاضطهاد، ورثه المجتمع الصيني إلى نهاية حقبة ماو وثورته الثقافية.

لقد استطاعت الدول التي تأسست منذ البداية على إرث قانوني عرفي أو قانون ديني، أن تحقق نوعا من الاتحاد والاستقرار للمجتمعات، مما أعطاها فرصة كبيرة لكي تتأقلم مع الأحوال المستجدة، وتطوير أنظمتها حسب الحاجة، وهذا ظهر واضحا في الهند والدولة اليهودية والدولة الإسلامية وأوروبا، وفي الصين التي استطاعت تطوير أول بيروقراطية في التاريخ، وهذا دليل على أن ظاهرة القانون التي تتولد من الحاجة للنظام كمسلم إنساني، حفزت ظهور الدولة الحديثة. إلا أننا لا يمكننا القول أن مقياس تطور الأنظمة السياسية وتقرير وجود مظاهر الحداثة من عدمها، يعتمد على مدى تطويرها للمؤسسات والأجهزة الإدارية، فهذا غير دقيق، لأن الصين مثلا رغم كونها بلغت مرحلة الملكية، إلا أننا لا نستطيع القول أنها بلغت مرحلة الذروة رغم كونها استطاعت تحقيق مجموعة من الشروط وعناصر التكامل الاجتماعي، إلا أن كونها كانت في أغلب تاريخها مستبدة وملكية مطلقة لا تخضع للمحاسبة، ولم تتحقق فيها تمثيلية حقيقية مع فرضها لنظام التوريث، جعل نظامها ذاك يقبع في مراحل التخلف أو الانحطاط، وبتحديد أكثر فإن النظام الصيني على مر تاريخ إمبراطورياته المتعاقبة لم يتعدى مرحلة الملكية المطلقة أو المستبدة، ولعل سبب ذلك وجود منافسة سياسية، وعدم الاستقرار والانقلابات وحروب كثيرة مما خلق نوعا من القلق والحذر الدائم لدى الأباطرة الذين حكموا البلاد، وهذا دفعهم بشكل مستمر بأن يفرضوا هيمنتهم بالقوة على المجتمع، بل إن تلك الهيمنة امتدت حتى على مستوى العلاقات الاجتماعية لمحاولة إضعاف الاحساس بالانتماء والولاء للقبيلة والأسرة، الذي كان يشكل ركيزة أساسية ودافعا قويا لتكتل القوة المنافسة، التي قد تتحول فيما بعد لقوة عسكرية تنقلب على الدولة، نهيك عن بذور الانتقام التي تتولد مع الحروب، فعندما تأسست إمبراطورية موحدة على نطاق واسع، حاول الحكم خلال حقبة سلالة "تشين" إخضاع روابط القرابة لشكل إداري لا شخصاني أكثر عدالة، سواء في مملكتهم أو في عموم الصين، وعندما تسلم الحزب الشيوعي الصيني مقاليد السلطة عام 1949، حاول هو أيضا استخدام سلطته الديكتاتورية في القضاء على أسروية الصين التقليدية، وربط الأفراد

مباشرة بالدولة.[176] وقد تبدو هذه السياسة مبررة وأحيانا ضرورية لضمان استمرار وحدة الدولة، والحيلولة دون انقسامها خاصة في المراحل الأولى. فقد كانت حقبة سلالة جو مثلا قائمة على أساس تنظيم العشيرة، وكانت الجيوش نفسها مقسمة ودون قيادة مركزية للتحكم والسيطرة، كل مجموعة نسب كانت تحشد قوتها الخاصة وتجمعها ضمن وحدات أكبر، وتكشف قصص الحملات أن هذه القوات بقيت تحت إمرة قادتها المحليين في ساحة المعركة، وأن التوصل إلى القرارات الحاسمة كان يتم عبر مشاورات تجمعية بين القادة، وأن الكتائب كانت مفككة وقليلة الترابط، بحيث كان كل قائد يقود رجاله دون اعتبار لبقية وحدات الجيش، وكانت هناك حالات عديدة أبطل فيها المرؤوسون أوامر القائد الاعتباري، لعدم وجود تراتبية سيطرة وتحكم مركزية صارمة حسب تصنيف الفئات .... فإن الكيانات السياسية في الفترة المبكرة من حقبة سلالة "جو"، كانت في الواقع قبائل أو في أحسن الأحوال مشيخات وليست دولا.[177]

وهذا ما يدفعنا للتأكيد على دور الدين في نزع تلك العصبية القبلية التي تعيق بناء الدولة، وإن ضعف الوازع الديني والأخلاقي الموحد يؤدي بالدولة إلى خطر الانقسام والتشتت، بسبب وجود نوازع طبيعية في البشر تدفعهم إلى التكتل في مجتمعات فرعية، خاصة إذا وجدت دوافع قوية كالانتقام والاحساس بالظلم، **فوحدة الشعور تؤدي إلى وحدة التيار**، لتضطر الدولة في هذه الحالة إلى خوض طريق العنف لإخضاع وتفكيك هذه التكتلات، وكثير من الدول في العصر الحديث اتبع هذا النموذج "الميكيافيلي" في الاعتماد على التخويف وتشكيك الأفراد في بعضهم البعض، لتفكيك العلاقات، وقد توسع الاتحاد السوفياتي في هذه الممارسة حتى كان أفراد العائلة الواحدة يتجسسون على بعضهم البعض، وليست سياسة الدول اتجاه الإسلام التي تتعمد ربطه بالإرهاب إلا من هذا القبيل لإضعاف قدرة الدين على الحشد، وبالتالي يسهل خلق تصدعات داخل النسيج الاجتماعي تمنعه من التوحد، وعمِل الإعلام على تصوير المتدين وليس الإسلامي فقط بل

---

176 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 153

177 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 1561

حتى المسيحي، على أنهم أشخاص قديمي الطراز ومتشددين وغير واقعيين ولا يواكبون التطور، وأنهم أعداء للدولة والمجتمع وأعداء للتطور والحداثة.

قد يقول قائل إن الصين الملكية أو الإمبراطورية لم تكن مجتمعا دينيا بمعنى الكلمة، فلما يمكن إدراجها في المرحلة الدينية ومرحلة الذروة؟ والجواب على هذا الطرح متضمن فيما سقناه سابقا، فالصين لم تكن أبدا خالية من مظاهر الدين، بل كانت هناك طقوس وكانت الجيوش تقوم بطقوس دينية قبل الغزو، فقد كانت عبادة الأسلاف أو الأرواح أساس الدين في الصين، وكانت الطقوس الدينية تتم بإشراف "الشامان" الذين لم يكونوا مجموعة اختصاصين، بل مجرد أعضاء عادين في المجتمع، لكن مع بروز مجتمعات أكثر طبقية خلال حقبة "لونغشان" بدء الحكام والسياسيون يحتكرون السيطرة على "الشامانية"، ويستخدمونها لتدعيم شرعيتهم.[178] ولكن رغم ذلك يبدو وكأن حضور الدين في التجربة الصينية كان خافتا، مما يعني أنهم كانوا في مرحلة ما تتجه نحو الانحدار إلى مرحلة ما قبل مرحلة الذروة، وهي مشتركة بين المرحلة الدينية واللادينية، يكون فيها الدين حاضرا في المجتمع لكن لا يكون له ذلك التأثير المفترض أن يكون، حتى يتم الدفع بالمجتمع إلى مستوى أعلى من الرقي. وهذا بسبب انقسام المجتمع وعدم وحدة عقيدتهم، لذلك كان على الدولة إرساء دعائم عقيدة جديدة كالوطنية والقومية والانتماء الجغرافي أو اللغة كما تفعل الدول الحديثة، وهو الشيء الذي لم يحدث في الصين إذ اعتمدت الإمبراطوريات الصينية على العنف والصرامة في تطبيق القانون، لإرغام المجتمع على الخضوع، وغالبا ما كانت هذه القوانين تقف عند أصحاب الامتيازات من الطبقة الأرستوقراطية آن ذاك.

وبناء على ما سبق يتبين أنه لدينا مراحل أخرى تسبق المرحلة الدينية أو الذروة في مسار التطور، أو أنها تليها في مسار الانحدار، وهي المرحلة الوسيطة، وهي مرحلة يكون فيها وجود الدين ضعيفا وليس له تأثير كبير على النظام، رغم حضوره بقوة في الكيان الاجتماعي، ووجود مظاهر العبادة والطقوس والأعياد الدينية، ويكون مصدرا من مصادر مشروعية السلطة كما كان الحال في المجتمع الصيني فيما وصفناه سابقا، ثم تلي هذه المرحلة

178 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 148

المرحلة اللادينية، وبما أنه يصعب إيجاد مجتمعات بدون دين حتى وإن كانت بدائية التنظيم، فإننا حتما لا نعني بالمرحلة اللادينية اختفاء الدين بالكلية من المجتمع، وإنما نعني أن الدين لم تعد له مكانة قوية في المجتمع ولا يلعب دوره القوي في تحقيق وحدته، خاصة على مستوى النظام. وتصبح الشرائع والأخلاق التي يدعو إليها وقوانينه متجاوزة، بدون وجود أي مظاهر الاعتراض أو الحرج أو الخجل من ذلك، وبتعبير أخر أنه لا يبقى من الدين إلا اسمه، وبعض الأخلاق والقوانين التي تنحرف فتنزل مرتبتها إلى مستوى العرف، بعد أن كانت تحتل مرتبة القداسة والقانون الذي يسمو فوق الجميع. وبهذا يبدو جليا لِمَا سار المجتمع الفرنسي باتجاه التدني إلى مرحلة اللادين بعد الثورة الفرنسية، بل إن هذه المظاهر تعيشها كل أوروبا حاليا.

وكل مرحلة من هذه المراحل تتضمن في داخلها مراحل أخرى، وسنفصل في هذه المراحل فيما سيئتي، وسنحاول أيضا التعريف بمظاهر الارتقاء من المرحلة الوسيطة إلى المرحلة الدينية ومظاهر الارتقاء إلى الذروة، قد يبدو الطرح الذي نطرحه في هذا الجزء غريبا، ولا يتماشى مع ما هو مطروح من تفسيرات سائدة على الساحة الفكرية في عصر ما بعد الحداثة والعولمة، وقد يبدو للبعض انه غير منطقي، لكن هذا قد يكون مرده غالبا لعدم استيعاب مفهوم الظواهر وانحرافها، والتي هي من خصائص الظواهر الاجتماعية، فالطبيعة ليست ساكنة وإنما هي دائمة التحرك، إلا أن هذه الحركة لها مسار معين ولا يمكن أن يستمر إلى الأبد، فلابد وأن تنحرف في نقطة ما، وهذا الانحراف سيولد بدوره سلسلة من التأثيرات والظواهر المتولدة، أو تكون تلك هي نقطة النهاية، فكل شيء في الطبيعة يسير نحو النهاية ولا شيء يدوم للأبد، وما من شيء في الطبيعة إلا ويمر من مراحل التطور إلى أن يبلغ هذا التطور حدوده القصوة، فتبدء مرحلة الانحدار أو الهرم، وكل مرحلة من هذه المراحل تتولد فيها ظواهر تناسبها ودالة عليها، حسب القوة والقدرة والوسائل المتاحة والبيئة الموجودة. قد يظهر ما نحاول تقريره هنا غير مضطرد، لكنه ظهر بالاستقراء أنه حاضر في أغلب الحالات، ونظرا لصعوبة اخضاع النظرية الاجتماعية للتجربة، فإن خير مختبر لها هو الواقع بكل ظروفه الطبيعية، وبدون أي شروط أو بيئة مفتعلة مسبقا، وهذا ما يقدمه لنا مختبر التاريخ بكل بساطة، وقد تبدو ظواهر التاريخ

متداخلة وغير منضبطة، لكن لكل شيء نقطة انطلاق وبداية أو تقاطع ينته إليه أو يبدأ منه.

وأقول: إن أخذنا بالاعتبار دورة التاريخ من التطور إلى الانهيار، هو أخذٌ بظاهرة متكررة بل هي قانون كوني، فلكل شيء نقطة نهاية وبداية، ولكل شيء نقطة تدهور وازدهار، فالتاريخ يكرر نفسه بشكل من الأشكال، وهذا ما نحاول الكشف عنه لنزيح ذلك اللبس الذي أشاعه الفكر الليبيرالي، بأن العالم يسير نحو التطور الدائم وأن الديموقراطية هي ذروة التطور، لتبرير فَرض الديموقراطية كتوجه واحد ووحيد في العالم، وأنه اختيار حتمي لتحقيق التقدم. بينما في الحقيقة كانت الديموقراطية والتعددية مجرد تمويه ووسيلة لزرع النزاعات، وإتاحة الفرصة للتمدد واختراق المجتمعات، عن طريق دعم الأحزاب والفرقاء السياسيين، وفي النهاية ها نحن نكتشف أننا مازلنا في مرحلة التجربة والخطأ، وأن هذه النظرية ليست عامة أو مضطردة، وتحتاج أن نعرضها على المعايير والمقاييس التاريخية لنكشف عن حقيقتها، وليس هذا فقط، بل إننا نحتاج إلى تصنيف ظواهر النظام السياسي حتى نستطيع تحديد مرحلة أو نوع التطور الذي يطرأ على الأنظمة السياسية والاجتماعية، وهل هو تطور ارتقائي أم هو تطور انحداري وهو ما أطلقنا عليه اسم الانحراف.

- **المحور السادس : انحطاط النظم السياسية**

وكما هو ظاهر من عنوان هذا المحور أن الكلام سيكون عن الانحطاط السياسي، أي أن التفصيل في هذه المراحل سيكون من الأعلى إلى الأدنى، أي من مرحلة الذروة إلى أدنى مرحلة لكونه مسار انحدار للأنظمة، وما علينا إلا عكس هذا المسار لمعرفة مسار التطور أيضا، لكن قد يوجد نوع من الاختلاف في هذا المسار عند النظر إلى تطور الأنظمة في الحقب البدائية أو القديمة، لكن في العموم يمكن اعتبارها هي نفسها لكونها تضم نفس المظاهر وتفرز نفس الأثار، فالتعددية الحزبية مثلا هي أشبه بمرحلة العشائر في مسار تطور النظم الاجتماعي، وذلك لوجد خصائص متشابهة كالتكتل في مجتمعات فرعية

والصراع، ووجود أهداف خاصة وانتماءات على أساس خاص، كالأيديولوجية بالنسبة للأحزاب والعرق بالنسبة للعشائر، بل إن الأحزاب بحد ذاتها قد تؤسس نفسها أحيانا على أساس العرق، وكلا المرحلتين يتميزان بوجود منافسة على الهيمنة، وهذا بناء على أساس أن الظواهر المتولد، رغم اختلاف أشكالها وصورها وانحرافها أحيانا، قد تبقى محافظة على بعض مظاهر الظاهرة الأصل، أو أنها تفرز نفس أثارها، مما يمكن من إلحاقها بمثيلاتها من الظواهر، أو تتبع مسار تولدها عن الظاهرة الأصل.

1-المرحلة الدينية

تعتبر المرحلة الدينة هي مرحلة الذروة في تطور الأنظمة الاجتماعية وهي عبارة عن مرحلة كبرى تتخللها عدة مراحل ذروتها وأعلاها الخلافة، والتي هي صورة من الملكية، لكنها أكثر تطورا وديمقراطية وعدلا ومساواة بين الافراد، وتشكل ذروة الملكية في المرحلة الدينية، وتضم هذه المرحلة أيضا ملكية الشورى والملكية المطلقة (حكم الفرد).

لقد تطورت البشرية من نظام الأسرة الذي ظهر مع الأسرة الأصلية أولى، ثم ارتقى إلى مستوى أكثر تعقيدا وهو الزمرة ثم العشيرة فالقبيلة وصولا إلى الملكية، وظهر استثناء في القبائل العربية حيث ارتقت إلى مستوى أعلى من أشكال الملكية وهي الخلافة، وكان ذلك بشكل مباشر دون المرور بمراحل أخرى، مما دفعنا للاعتقاد بوجود مرحلة أخرى يمكن بلوغها، ووجود هذه الأنواع من الأنظمة المتعددة ليس من السهل تقرير أي الأنظمة يمكن تطبيقه لأنها تحتاج لبيئة حاضنة، فكما قلت سابقا في تأصيل الظاهرة **إن الظاهرة فكرة والفكرة لتصبح في حيز الوجود لابد لها من أن تجد بيئة حاضنة**، وهو الدور الذي كان يلعبه الدين عندما يأسس للأخلاق والمبادئ والقيم، ولهذا كانت بعض الأمم تستغرق وقتا طويلا في تطوير أنظمتها وأساليب عيشها، قد يبدو غريبا للبعض عندما نقول أن الملكية الاستبدادية والمطلقة مرحلة من مراحل التطور السياسي وليس الانحطاط والتخلف، ولكن هذا راجع إلى شكل المراحل السابقة التي كان قد بلغها المجتمع، وما تضمنته من مظاهر، وهل كانت مرحلة القبلية أم مرحلة ملكية الشورى؟ فالانتقال من القبلية إلى الملكية هذا تقدم، وأما العودة من ملكية شورى وتمثيلية إلى ملكية مطلقة فهذا حتما تخلف

وانحدار، ولهذا فإننا نعتبر أن بلوغ مرحلة الذروة لا يأتي بعده سوى الانحطاط والتخلف، لأنه لا يستوفي معايير الدولة أو النظام السياسي المثالي. وإن كنا لا نقصد بالمثالي المعنى الحرفي، وإنما هو فقط إطلاق نسبي، فالخطأ والتقصير وارد في أي نظام كان.

وبالتالي كلما انحرف النظام السياسي عن مسار الوصول إلى الملكية والخلافة، فإنها تتوجه نحو الانحطاط، من ذلك الانحطاط من مرحلة الخلافة إلى ملكية شورى أو ملكية مطلقة، كما حصل للدولة الإسلامية بعد موت الخليفة الثالث عثمان، عندما أصبح حكم الأمويين ملكيا. فكان ذلك من بوادر بداية الانحطاط السياسي، إلا أن هذا لا يكون مانعا من أن تشهد هذه المرحلة مظاهر التطور في الأجهزة الإدارية والاقتصادية، فهذه الأمور تكون في الغالب متأثرة بالحاجة والأحوال الظرفية التي تفرضها، فلقد شهد حكم الأمويين وحتى العباسيين فترة تطور واسعة في الإدارة والتنظيم والهيكلة الإدارية، رغم كونها في مرحلة بداية الانحطاط بحكم التراجع من الخلافة إلى الملكية، التي تحولت فيما بعد إلى ملكية مطلقة، وقد يتخلل هذه المرحلة أيضا شيء من العدل لكنه لن يكون كافيا لتحقيق الارتقاء الحقيقي في النظام السياسي والاجتماعي، وذلك أن من أبرز مظاهر الانحطاط والتدهور في الأنظمة السياسية في هذه المرحلة، هو وجود طبقة اجتماعية مهيمنة، والاستبداد بالحكم عن طريق القوة والاخضاع بالسلاح، فمشروعية الحكم إذاً هي مشروعية عسكرية إن صح التعبير، مع وجود إقصاء تام للرأي المجتمع وضعف التمثيلية والمحاسبة، هذا الواقع الذي تفرضه الملكية المطلقة أو حتى ملكية الشورى، مع الوقت يولد نوعا من الفساد داخل أجهزة الدولة، ويمهد الطريق إلى مزيد من الانحدار نحو مستويات أدنى من الانحطاط السياسي، فإسبانية الملكية في القرن 15 ورغم وجود برلمان، أي أنها كانت في مرحلة ملكية شورى، إلا أن هذا البرلمان لم يكن قادرا على إخضاع الحاكم للمحاسبة، ولا يلعب دوره التمثيلي، فانحدرت إلى مستوى ملكية مطلقة.

فقد أُضعفت المقاومة بالاستبداد في إسبانية، العوامل نفسها التي وصفها "توكفيل" في فرنسا، عانى النبلاء والطبقة العليا والطبقة الثالثة حالة الانقسام الداخلي، بسبب الفرص التي عرضتها الدولة على الأفراد للمشاركة في الريع، وذلك بدلا عن التوحد لمقاومة السلطة الملكية، وما عادت الجمعيات التمثيلية الإسبانية (المشابهة للجمعيات الفرنسية ذات السيادة

والبرلمان الإنجليزي) التي كان من الضروري أخذ موافقتها على فرض ضرائب جديد في العصور الوسطى، تؤدي وظيفة الكابح الجدي المقيد لسلطة الدولة، بينما عرقل الاهتمام بشغل المناصب الحكومية والتمايزات الدقيقة بين الرتب، الفعل الجمعي من جانب المجتمع الإسباني.[179] لقد نجحت إسبانية خلال هذه الفترة في تطوير جهاز إداري وعسكري، وأسهم تطورها في مجال الإبحار في اكتشاف العام الجديد على يد "كريستوف كلومبس" 1492م، فزاد حجم واردات الدولة من المعادن من الذهب والفضة، وكذلك الاستفادة من شساعة الأراضي والعبيد، إلا أن سوء إدارة الدولة وتعطشها لخوض الحروب جعل هذه الأموال غير كافية، إذ كانت إسبانيا دائم ماتعاني من الديون وأشهرت إفلاسها العديد من المرات خلال القرن 16، مما دفعها إلى سلوك سياسة أكثر تطرفا، من خلال فرض المزيد من الضرائب واللجوء إلى بيع المناصب، وتعززت بذلك الميراثية في وظائف الدولة، مما ولد نوعا من الاحتكار، وهذه السياسة خلقت بيئة صراع ومنافسة مناسبة لتفشي الفساد الإداري، وأحدثت واقعا ماديا فردانيا يسود فيه الصراع على الموارد بسبب وجود ندرة فيها، نظرا لاستنزافها بطريقة غير رشيدة، لقد انطلقت عملية تحويل إسبانية إلى دولة ميراثية في ستينات القرن 16، وبلغت ذروتها في عهد "فيليب الرابع" (1621-1665)، ومثل ما هي الحال في فرنسا حفزت العملية الحروب المستمرة التي خاضتها إسبانية والعجز المزمن في الميزانية، بدأ ذلك من أول إفلاس إسباني عام 1757 حين أرسل الملك صديقه وأحد أفرد حاشيته "روي غوميز"، لبيع أكبر عدد ممكن من المناصب البلدية، لكن خلافا لفرنسا كانت أغلب المناصب المعروضة للبيع من إسبانيا في البلدية متعلقة بالمدن والمناطق، تعرضت الممارسة إلى إدانة واسعة النطاق، لأن المناصب التي تباع حسب الفهم الشائع لن تغل عائدا كافيا إلا عن طريق الفساد السافر، لكن الحاجة الماسة دفعت الدولة إلى مزيد من بيع المناصب وحسب أحد التقديرات أوجدت الحكومة طبقة مؤلفة من حوالي 30 ألف من أصحاب المناصب، الذين اشتروا وظائف بالمال بحلول عام 1650، وهو عدد يزيد بمرتين مقابل كل فرد على مثيله في فرنسا في الحقبة نفسها، إضافة إلى ذلك كله أعيدت

---

179 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 479

نسبة 30 بالمئة من مساحة قشتالة إلى سلطة السادة الإقطاعين لأسباب سياسية، بل نتيجة لحاجة النظام الملكي للنقد السائل، بيعت إلى الأفراد السلطة على المدن وبلدات بأكملها، ومنها الحق في جباية الضرائب، وإدارة النظام العدلي، وبمعنى من المعاني سارت عملية بناء الدولة في إسباني إلى الوراء، حيث فقدت الحكومة المركزية سلطتها على أراضيها عاقبة لتبذيرها المالي.[180]

وهذه المظاهر لم تقتصر على إسبانيا وفرنسا القرن 16، كونهما دولتين واجهتا إكراهات الحرب أحيانا، بل إن هذا كان شائعا أيضا في الدولة الحديثة خاصة الدول النامية كشمال إفريقيا والشرق الأوسط في زمان السلم، حيث إن جشع الطبقة المسيطرة على السلطة من الأمنيين والعسكريين والأحزاب المشكلة للحكومات، تجبر العامة على الفساد وشراء الوظائف وحلَّت الوزارات والمؤسسات الإدارية والشركات العامة محل الإقطاعية، ويتمتع أصحابها بسلطة شبه مطلقة فيها، في غياب تام للمحاسب خاصة في الحقبة التي تلت الاستقلال، وما تزال بعض الدول تقبع تحت وطأة هذه الممارسة التي تسهم بشكل كبير في خلق بيئة قاسية للعيش، متسببة في ندرة الموارد (الوظائف)، وندرة وسائل العيش والخدمات المقدمة من طرف الدولة، مما يدفع بشعوب هذه المجتمعات للبحث عن بدائل إما بالهجرة أو الجريمة أو الفساد الأخلاقي. فظاهرة الهجرة مثلا ليست سوى ظاهرة عقابية أو متولدة عن ظاهرة انعدام العدالة الاجتماعية، وانعدام العدل في توزيع الثروة العامة، وينتج عن هذا ظهور ظاهرة المجتمع "المالثوسي" الذي يعاني فيه المجتمع من عدم توافق نسبة الموارد مع عدد السكان، فيظهر وكأن البلاد تعاني من انفجار ديموغرافي، وما هي إلا ظاهرة وهمية نظرا لوجود ظاهرة مفتعلة بسبب الفساد وسوء التدبير الذي تسبب في ندرة الموارد. ووجود مثل هذا الواقع كان يبرر جنوح بعض الدول نحو التوسع واحتلال أراضي جديدة في القرون الوسطى، لكن في العصر الحديث أخذ هذا التوسع شكلا مختلفا، وهو الهجرة السرية، فدول المحيط الأطلسي في الجانب الأوروبي مثلا تعتبر أكثر الدول تقصدها الوفود المهاجرة من إفريقيا وشمالها، وحتى بعض دول أسيا، إن مثل هذه الظواهر لمؤشر واضح على طبيعة النظم السياسية ومستوى التدني والانحطاط الذي تعانيه، ومستوى الفساد

---

180 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 485

الإداري الذي ينخرها، وأيضا دليل على مستوى ندرة الموارد التي تستشعرها الشعوب، فالرشوة تصبح شيئا اعتياديا كأنها حق دستوري للموظف، والموظفون لا يشعرون أنهم في خدمة أفراد المجتمع وإنما يشعرون أنهم وضعوا في مناصبهم من أجل قهر والتحكم في المجتمع، وحدث هناك نوع من الفصل الذهني بين موظف الدولة والمواطن العادي، بما يشبه علاقة العبد بالسيد. يمهد هذا الوضع إلى خفوت الوازع الديني والأخلاقي في المجتمع، بل وحتى خفوت الوازع الإنساني. ففي بيئة الصراع لا يبقى هناك مكان لشيء غيبي أو معنوي، وإنما لا يعلو سوى المنطق المادي والنفعي اللاإنساني، الذي تحفزه غريزة البقاء. وهنا تبدأ رحلة الانحطاط إلى ما قبل ملكية الشورى أي إلى الملكية المطلقة أو المستبدة، ممهدة البيئة لتدني إلى مرحلة ما قبل المرحلة الدينية، فالهجرة لن تتوقف عند هجرة الوطن بل تمتد إلى هجرة الأخلاق والدين والقانون أيضا، وتندثر شيئا فشيئا معاني النظام وتبدأ المجتمعات بالسير تدريجيا نحو الفوضى، وهذا ينطلق من النظام السياسي أولا، وهو يثبت النظرية الإسلامية القائلة، بأن **الفساد يأتي من الأعلى للأسفل والإصلاح ينطلق من الأسفل**،[181] أي أن المجتمع لابد وأن يعبر عن رغبته في الإصلاح، ويتجه لتغيير القادة وحتى الأنظمة، بل إن هذا التغيير لابد وأن يشمل تصورات وسلوك الجماهير، وهو نفس المبدأ الذي قررناه في فصل الاقتصاد، عندما أكدنا بأن إصلاح الاقتصاد يبدأ من تعزيز قاعدته أولا وهي الاستهلاك.

وهناك إشكال يبرز في ملكية الشورى، وهو في أحد أنواعها المتمثل في الملكية البرلمانية على الطراز الإنجليزي في عصرنا اليوم، أو الملكية في إطار تعدد الأحزاب، فهذا النظام أشبه بنظام الإقطاع عندما كان الإقطاعيون يمثلون قوة داخل البلاد تستطيع مواجهة سلطة الملك، بحيث أنهم كانوا يتمتعون بقدرة كبيرة على الحشد والتمويل الذاتي، مما يعني أن طبقة

---

[181] جاء في القرآن الكريم فيما فيه إشارة أن الفساد يأتي من الأعلى قوله تعالى: {وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا} سورة الإسراء الآية16 . وجاء فيما فيه إشارة بأن الإصلاح يبدأ من الأسفل قوله تعالى: {إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم} سورة الرعد الآية 11 وقوله أيضا: {ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين} سورة القصص الآية 5. وذلك بناء على أن أي ظاهرة تصبح قابلة للانتشار والترسخ، إن وجدت بيئة عقلية واجتماعية حاضنة لها، ولم تواجه أي مقاومة أو يتم تفعيل ضدها منظومة العقاب.

النخبة هذه تسيطر على شؤون البلاد، وفي نسختها الحالية المتمثلة في الأحزاب، فهي تتمتع بالحق في التشريع وإصدار القوانين والمصادقة عليها، بغض النظر إن كانت توافق إرادة المجتمع أو لا، وتصبح البلاد ساحة صراع بين الأحزاب المختلفة لأغراض الحصول على امتيازات المناصب الحكومية، أو لغرض الحصول على فرصة لتثبيت الأيديولوجيات الخاصة، فقد حل محل إقطاعية الأراضي إقطاعية الجماهير والأتباع، وحل محل استقلالية القوانين الإقطاعية الأفكار والمبادئ الأيديولوجية، وهذا النظام يزيد من تقوية مراكز الأحزاب وإضعاف السلطة الملكية والمركزية، بل إن ممارسة الأحزاب تسهم في مزيد من تشويه صورة الملكية التي ينتهي بها المطاف للتنحي، وتحويل النظام إلى جمهورية حينها تخلو الساحة للأحزاب والطبقة الأرستوقراطية والبرجوازية للسيطرة على البلاد، فتنشأ عندها ديكتاتورية النخب. وبالتالي فإن هذا النموذج من الملكية قد يختلف مع ملكية الشورة، فملكية الشورة تعتمد نظاما تمثيليا يمثل المناطق والمدن لضمان حسن الإدارة وتلبية حاجيات المجتمع، بينما الأحزاب فإنها تميل إلى الفئوية وتمثيل طبقة اجتماعية محددة، وهذا الفرق هو ما يجعل النظام الحزبي أقل رتبة ويشير إلى مظهر من مظاهر الانحطاط في النظام السياسي، بعد تهميش دور الملكية فيه، وسنزيد الأمر إيضاحا فيما سيأتي.

2-المرحلة الوسيطة

وهي المرحلة التي تكون بين المرحلة الدينية والمرحلة اللادينية، وهي قد توافق مرحلة النظام والمرحلة المعرفية التي ذكرناها سابقا في مراحل تطور المجتمعات،[182] لكن المرحلة الوسيطة التي نحن في صددها خاصة بتطور النُّظم السياسية، وهي مرحلة من أبرز مظاهرها أن يكون فيها الدين أقل حضورا في النظام السياسي، نظرا لعامل تباعد الأجيال واشتداد بيئة الصراع والتجاذب بين الخصوم السياسيين، مما يغيّب الجوانب الأخلاقية والإنسانية، ويضعفها، وتسود دوافع المصلحة والنفعية على مستوى الطبقات العليا والنخب، وهذا يُحدث فجوة بين أفراد المجتمع العاديين وبين الطبقة الحاكمة والحاكم. ومع ضعف حضور الدين

182 ص 286 من هذا الكتاب

والمبادئ الأخلاقية، يضعف معها أيضا حكم القانون والمحاسبة، وتكون بداية هذه المرحلة عند انحطاط الملكية المطلقة، وفقدها السيطرة نتيجة سوء الإدارة وتسيير البلاد، وتقوي سلطة النخب والطبقات العليا، مما يدفعها إلى حشد تمرد يؤدي بها في النهاية إلى الانحدار إلى ملكية صورية، الملك فيها يملك ولا يحكم أو إلى جمهورية. وكلاهما وجهين لعملة واحدة فهناك بعض الدول التي تعتمد في نظامها منصب رئيس الدولة، ويكون عبارة عن مجرد منصب فخري، بينما السلطة الحقيقية تكون بيد رئيس الحكومة والبرلمان، وهو نفس الأمر في نظام الملكية البرلمانية في نسخته الإنجليزية الحديثة، وكما هو معلوم فقد تولد هذا عن صراع طويل ومحتدم بين النخب السياسية التمثيلية والطبقة الأرستوقراطية والبرجوازية الصاعدة وبين الملك، والذي انتهى باستبداد النخب بسلطة، لكن السياق الإنجليزي قد يبدو مختلفا إلى حد ما، إلا أنه في النهاية يبقى مجرد ظاهرة أفرزتها التفاعلات المجتمعية والسياسية، وهي بدورها تخضع لمنطق الانحراف، لكن قبل انحراف الملكية المطلقة لهذا المستوى، فإنها ولابد من أن تمر بالمرحلة الاستبدادية، وهي عندما تلجأ إلى الاستبداد بالسلطة وإلغاء دور الجماعات التمثيلية، فهذا الأمر هو الشرارة التي تشعل فتيل الصراع بين النخب والسلطة الحاكمة، ومما ذكرناه هنا يتبين لنا أن المرحلة الوسيطة كمرحلة كبيرة يتخلل طياتها ثلاث مراحل أخرى، وهي مرحلة الملكية الاستبدادية، ثم تنحدر إلى ملكية صوري أو برلمانية بعد أن ينتهي الصراع لصالح النخب، التي ستمسك بزمام السلطة ثم بعدها تنحدر إلى الجمهورية، وخلافا للآراء القديمة وآراء الحداثة وما بعدها التي ترى في النظام الجمهوري أنه نظام متقدم، أو أنه نظام سياسي أكثر تطورا لأنه يعتمد على الرأي الشعبي، ففي نظري هذه الصفة هي نفسها ما يجعل هذا النظام نظاما أقل رتبة، ويعادل المراتب المتدنية من النظم السياسية البدائية، وعلى كل حال فسنبدأ أولا بالحديث عن الملكية المستبدة.

أ- الملكية المستبدة

وهي لا تختلف عن الملكية المطلقة، لكنها تعتبر مرحلة سابقة وممهدة لها، تحصل في مرحلة صراع يحاول فيها الملك الاستبداد بالحكم وإقصاء رأي المجتمع والنخب، بل ويحاول أيضا السيطرة على طبقة الأغنياء وحتى العلماء والمفكرون، وقد تبدو هذه المرحلة منطقية أحيانا

إذا كان المجتمع في حالة الرتقاء من مستوى أدنى، لغرض جمع شتات الدولة وتثبيت ركائزها وتوحيد البلاد، وبتالي تظهر الملكية المستبدة في هذه الحالة، كمرحلة تطور وليس انحطاط، وقد اعتمدتها كوريا الشمالية والصين القديمة والحديثة أيضا، واعتمدتها فرنسا للسيطرة على شعبها في القرن 18 عام 1771 في عهد "لويس 15"، حيث قام وزيره "موبيو" بإشعال فتيل الصراع مع البرلمانات، عبر منعها من تبادل الاتصال فيما بينها أو الإضراب، وحين رفضت أعاد تنظيم نظام الصلاحيات برمته لينزع معظم السلطة من برلمان باريس، والأهم أنه ألغى بيع المناصب القضائية والرسمية، واستبدل بالمسؤولين الفاسدين كادرا جديدا من القضاة والمأمورين، يدفع لهم التاج مباشرة، أما الضريبة الجديدة والأكثر عدالة على الدخل(العشرون)، فسوف تصبح دائمة وتفرض عبر تقييم أكثر صرامة ونزاهة للأملاك والأصول، هاجم النظام مباشرة منظومة المسؤولين الفاسدين برمتها، ولم يكتفي بتهديد المواقع السياسية لأصحاب المناصب، بل ومدخراتهم العائلية المستثمرة أيضا. [183] هذا النوع من التوجه نحو ملكية مستبدة بغرض فرض النظام وحكم القانون، هو ما يمهد الارتقاء إلى ملكية مطلقة، تحقق التكامل الاجتماعي والوحدة ويؤسس أيضا لتمثيلية موحدة وأكثر انسجاما، من تلك التمثيلية القائمة على المصالح والصراعات السياسية في سعي النخب للحصول على الريع والامتيازات، وهي أشبه بالتطور إلى مرحلة الدولة وتشكل الملكية، بعد القضاء على القبلية في الحقبة البدائية.

ولكن هذا النوع من الاستبداد الارتقائي له صورته أيضا في حالة الانحدار، وهو عندما يسعى الملك إلى التسلط وفرض حكمه بالقوة والنهب، فقد أدى تعاظم سلطة الدولة الفرنسية في القن 18 إلى انتهاك حقوق الأفراد، ولاسيما حقوق المِلكية أولا وقبل كل شيء، لكن حدث ذلك بالطريقة الأوروبية النمطية، عبر استغلال النظام القانوني والتلاعب به، بدلا من استخدام أساليب الاكراه والإجبار خارج الإطار القانوني، كان من الضروري مناقشة إلغاء الحقوق والقيود العرفية بإسهاب، واخضاعه للسجال السياسي ضمن الحدود التي وضعها النظام القانوني الإقطاعي القديم، وبالتالي تطلب سحق سلطة البرلمانات معظم سنوات القرن، وبينما تصدى الملوك الفرنسيين بأسلوب وحشي للفلاحين الذين

---

183 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 466

قاوموا سلطتهم، أبدوا احتراما مشهودا في التعامل مع النخب، وبعد الهزيمة في ثورة "الفروند" طلب النبيلان المتمردان الدان قادا الثورة (تورين و كوندي)، الصفح من "لويس الرابع عشر" وحصلا عليه، ولو كانا من الأرستوقراطيين الصينيين لواجها مع أسرتيهما الإعدام على الفور.[184]

تستطيع الملكية المطلقة تطوير إدارة مركزية، ومؤسسة تمثيلية موحدة خاضعة للقانون والمحاسبة من قبل الشعب، وتتمتع بحس مسؤولية كبير لأداء دورها في خدمة المجتمع، لكن لا تستطيع الملكية ضبط نزعة الصراع التي تنشب بين النخب المتنافسة على تحصيل الامتيازات، ولا تستطيع أيضا منع التكتلات السياسية التي من شأنها تهديد استقرار السلطة، وبالتالي يكون اللجوء للاستبداد هو الحل. لكن عندما تصبح النخب المستبدة مدعومة من طرف الحاكم، ويمارس على المجتمع استبدادا مزدوجا من الطبقة الأرستوقراطية والبرجوازية والسلطة القائمة، فإن هذا انحراف كبير، وهذا النوع من الاستبداد يزرع بدور الكراهية ويعمق الانفصال بين الحاكم والمحكوم، ويزيد من وطأة الطبقية الاجتماعية، ويعيد فساد الإدارة وممارسة الميراثية في الوظائف الحكومية.

سلكت قصة بناء الدولة الفرنسية منذ عهد أسرة البوربون، إلى قيام الثورة عام 1789 مسارين متوازيين، اتصل الأول بالمركزية المتزايدة للدولة الفرنسية دائما وأبدا، وتقليص الحقوق لجميع الوحدات التابعة التي وجدت في العصر الاقطاعي، شكلت هذه الوحدات الإمارات وبيوت النبلاء المستقلة التي شكلت ذات مرة بؤرة الحكم في فرنسا، فضلا عن البلديات والنقابات والكنيسة وحتى المؤسسات التجارية الخاصة المستقلة، التي خضعت باضطراد لحماية الدولة وهيمنتها.

وتعلق المسار الثاني بالطريقة التي اتبعتها هذه المركزية، فخلافا للدولة الصينية المبكرة والدولة الألمانية التي ستظهر في "براندنبرغ "بروسيا في القرن 18، لم تُشَيد الدولة الفرنسية المركزية على بيروقراطية لا شخصية مستندة إلى مؤهلات جند أفرادها اعتمادا على التخصص الوظيفي والتعليم، بل كانت ميراثية مؤسسة على المحسوبية والمحاباة كلية. إذ

---

184 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 454

اعتادت بيع المناصب الحكومية والقيادات العسكرية إلى الوظائف في وزارة المالية إلى جباية الضرائب، لأعلى سعر معروض جراء افتقارها المزمن للنقد السائل، وبحثها المحموم عن الدخل، بكلمة أخرى وصلت خصخصة الدولة إلى وظائفها الأساسية وتحولت المناصب العامة إلى أملاك خاصة قابلة للتوريث.

في الوقت ذاته لم يكن المجتمع الذي سعت الحكومة لانتزاع التمويلات منه، قادرا على أن يفرض عليها مبدأ المحاسبة السياسية، فأما السبب فتمثل في غياب النظام الاجتماعي أو رأس المال الاجتماعي بين مختلف الطبقات الاقتصادية، حيث لم تشعر الطبقات الأرستوقراطية والبورجوازية والفلاحية أنها توحدت في عصور مبكرة من تاريخها، بما يكفي من التعاطف فيما بينها، ولم تعتقد على غرار نظيرتها الإنجليزية بأنها تكون جزءا من أمة واحدة، وكانت كل منها مقسمة بدورها داخليا إلى مجموعة من المراتب ذاتية التحديد والتقسيم، وحرصت كل مرتبة على الاحتفاظ بامتيازاتها ومكاسبها وانشغلت بالحفاظ على مرتبتها إزاء المرتبة الأدنى، بدلا من حماية الطبقة نفسها أو الشعب من هيمنة الدولة. فُسرت الحرية بوصفها نوعا من الامتياز، والنتيجة كانت مجتمعا لا يوجد فيه وفقا لتوكفيل (عشرة أشخاص على استعداد للعمل معا في سبيل قضية مشتركة) عشية الثورة [185].

وبالتالي فإن انحراف الملكية المستبدة لهذه المرحلة، يكون مقدمة لاندلاع ثورة اجتماعية غالبا تسعى إلى التغيير، ونظرا لأن جمعيات التمثيلية وطبقة النخب تفقد مصداقيتها، فلن يكون معولا عليها لقيادة مسار التغيير، لكنها تكون دائما قادرة على إعادة انتاج نفسها. في الواقع لقد نجحت الطبقة الأرستوقراطية العليا إلى النقابات إلى البورجوازية المدنية، في ضمان إعفاء ضريبي لها ما ترك العبء الأكبر يقع على كاهل الفلاحين، ومن الطبيعي أن يحفز ذلك سلسلة طويلة من الانتفاضات والثورات الفلاحية، فقد واجهت الزيادة الضريبية لتمويل حروب "لويس الرابع عشر" ثورات اندلعت في أعوام 1661و1662و1664و1665و1670و1679 ثم الانتفاضة الواسعة والأخطر، "العصائب الحمراء" سنة 1675، قمعت الانتفاضات كلها بقسوة، على سبيل المثال في الثورة التي

---

185 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 453-454

اندلعت سنة 1662 احتجاجا على الضرائب، أسر جنود الحكومة 584 ثائرا، ثم صدر عفو بحق أولئك الذين تتجاوز أعمارهم السبعين سنة وتقل عن العشرين، وحكم على البقية بالإعدام بالمقصلة.[186]

لقد نتج عن هذه البيئة مجتمعات مشتتة الآراء والطبقات المنقسمة والمتنافسة على الامتيازات والموارد التي لا توزع بشكل عادل، مما تسبب في ظاهرة ندرة مفتعلة، وهذا تولد عنه ظاهرة شراء المناصب وشيوع سلوك توريثها واحتكارها خوفا من فقدان المستوى الاجتماعي، أو فقدان مصدر دائم للدخل، وهذا الصراع والتنافس على المصالح الفردية أضعف اهتمام الفرد بالقضايا الاجتماعية، وأضعف الوازع الأخلاقي والتضامني في المجتمع، وهي بيئة خصبة لمزيد من الفساد الاجتماعي، وهذه المظاهر نلاحظها في كثير من بلدان القرن 21، فمثلا عندما تضرب موجة الغلاء مجتمعا ما، نجد بعض النقابات كالتعليم أو الطب أو غيرها تخرج للاحتجاج والإضراب والتظاهر، من أجل المطالبة برفع الأجور، وعندما تلبا مطالبهم، يعود كل شيء كما كان، غير أبهين بما يعانيه باقي فئات المجتمع، كالعاطلين والمتقاعدين والأرامل وغيرهم، بل إنه في بعض الأحين تمرر تسويات سياسية عبر الأحزاب التي تتفرع عنها تلك النقابات أو تسيطر عليها، ليتم تأطير ذلك الاحتجاج وإخماده، فيتحول لمجرد أصوات فردية شاذة تُتهم فيما بعد بزعزعة استقرار البلاد وإثارة الفتنة.

لقد ظلت فرنسا ولحقبة طويلة تتأرجح بين استبداد الملك واستبداد النخب، ولم تستطع رغم الانتفاضات المتكررة أن تحقق النجاح في الارتقاء بنظامها السياسي حتى بعد ثورتها العظيمة سنة 1789، والتي اعتبرت الثورة التي جلبت التغيير لأوروبا بأكملها، لم يستطع الشعب الحيلولة دون إنتاج النظام لنفسه من جديد، وكان على الشعب الفرنسي الانتظار إلى سنة 1799 وصعود "نابليون" إلى الحكم، والذي مارس بدوره استبدادا يلائم المرحلة التي تمر بها فرنسا، واستطاع نشر أول قانون مدني أو ما يسمى "بقانون نابليون" سنة 1804، وثانيا أقامت الدولة إدارة حديثة تنفذ بواسطتها القانون ويطبق، وحتى في غياب

---

186 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 459

الديموقراطية، مثل العاملان تقدما رئيسيا جعل الحكومة أقل تعسفا وأكثر شفافية وانتظاما وعدلا في التعامل مع مواطنيها، زعم نابليون وهو يستعرض الماضي بعد الهزيمة في "واترلو" أن القانون المدني مثل نصرا أعظم من أي إنجاز حققه في ساحة المعارك، وكان مصيبا من جوانب عديدة.[187] كان صعود نابليون يمثل مرحلة ارتقاء بالنسبة للحالة الفرنسية في تلك الحقبة، بعد أن انحدر النظام السياسي إلى مرحلة الجمهورية المستبدة ما بين سنة 1792 و1799، لكن الجمهورية الأولى لم تعمر طويلا وعلى غرار الثورتين البلشفية والصينية فيما بعد، رسخت ديناميتها الثورية المتطرفة حيث يتحول يساريو اليوم إلى رجعيين ومعادين للثورة غدا، في دورة أدت إلى ظهور لجنة الأمن العام وعهد الإرهاب، الذي الْتَهَمَت فيه الثورة أبناءها.

لقد عاشت شعوب الربيع العربي نفس التجربة تقريبا، لكنها لم تستطع أن ترتقي لمرحلة الاستبداد، ذلك النوع الذي يسعى إلى تحقيق الاستقرار وجمع شتات الشعب، بينما نجحت رواندا بعد سنة 1994 في إطفاء فتيل الحرب الأهلية من خلال ممارسة تصالحية مع فئات الشعب، وفي نفس الوقت بفرض حكم القانون وقمع المعارضة وقمع الصحف، حتى لا تتسبب في تأجيج مزيد من الصراع، ولضمان استقرار الوضع لمدة أطول، على الأقل إلى حين ذهاب جيل الحرب، لذا لجأ الرئيس الروندي إلى تمديد فترة رئاسته لمدة أطول، قد يبدو للبعض أن النموذج الروندي في تلك الفترة كان نموذجا ديكتاتوريا وانقلابا عسكريا، لكنه نموذج للدولة التي تقوم بدورها في محاسبة الشعب، فالشعوب أحيانا قد ترمي بنفسها إلى الهلاك بسبب اندفاعها وراء العواطف والأهواء والعصبية العرقية، وبالتالي فإن هذه الديكتاتورية فرضتها المرحلة التي تمر بها البلاد .

لم تستطع الدول الربيع العربي تكرار النموذج الروندي أو النموذج الفرنسي مع نابليون، حيث لم تنشأ دولة استبداد بعد نجاح الثورات قادرة على فرض الاستقرار والتكامل الاجتماعي، ونزع الصراعات السياسية والطائفية، مما أعطى الفرصة أمام قوى الثورة المضادة للتكتل سواء في هيئة مؤسسات كالعسكر أو الأحزاب، أو في هيئة أفراد هم من

---

187 أصول النظام السياسي الجزء الثاني ص 29

مخلفات الأنظمة المزاحة، وعلى غرار الثورة الفرنسية من القرن 17، لم تنجح الثورة العربية في تحقيق أي تغيير لأنها كانت تعاني من نفس العوامل التي أفشلت الثورات الفرنسية المتعاقبة في تلك الحقبة، من انشقاق الوحدة الاجتماعية وتعالي نبرات الصراع السياسي، وتشتت الرأي والتنافس على الامتيازات.

ب-الملكية الصورية

وهي حسب النموذج الإنجليزي الحديث تعرف بالملكية البرلمانية والملك فيها يملك ولا يحكم، وقد سبق وذكرت أن هذا النوع من الملكية، هو انحدار في مراتب التطور السياسي، حيث أدرجته ضمن المرحلة الوسيطة لاعتبارات عديدة، من بينها أن هذا النظام يقلص من سلطة الملك إلى درجة أنه لن يكون قادرا على الفصل في النزاعات السياسية، أو تقرير أو اختيار ما هو صالح للشعب بعيدا عن النعرات الأيديولوجية التي تطغى على الآراء السياسية، فالملك يعد الضامن لاستقرار البلاد والعدالة واستقرار النظام السياسي، والتقليص من دوره يهدد هذا الاستقرار وهذه العدالة ويجعل السلطة محتكرة من قبل النخب السياسية. قد يرى البعض أن النخب هي ممثلة الشعب، لكن هذا غير مضطرد، فكلما استولت النخبة على الحكم كلما زاد ذلك من امتيازاتها وسطوتها، وهذا ينتج لنا طبقة حاكمة تحتكر السلطة التشريعية والسلطة الرأسمالية أيضا، وبإمكانها إصدار أي قانون يخدم مصلحتها الخاصة دون المبالات بأثره على الشعب، بل إنها من الممكن أن تتشكل كمجتمع فرعي وأقلية تفرض توجهاتها على أغلبية الشعب. نحن نعلم أن هذه القوانين يتم إقرارها بعد تحقيق الأغلبية، وهذه الأغلبية لا تخضع لمعايير المصلحة العامة، وإنما تخضع لمساومات سياسية لا علاقة لها بالمصلحة الاجتماعية العامة، وإنما لها علاقة بالمصالح الشخصية والصراع على الامتيازات والمناصب، إنها ديكتاتورية مغلفة باحترام القانون والدستور، وإنما هو في الحقيقة تحايل على القانون مغلف بالديموقراطية، وهو استبداد ومصالح خاصة ونزوات شخصية مغلفة بالصالح العام، فالحكومة لا تقرر قوانين أو قرارات مستحضرة مسؤوليتها أمام الشعب بأكمله، بل تستحضر التزاماتها مع المتحالفين من الأحزاب الأخرى، والداعمين من الطبقة الغنية أو الفئات التي تمثلها من عمال أو نساء أو طوائف عرقية،

وأحينا حتى من الدعمين لها من دول أخرى لوجود نوع من التبعية السياسية أو الأيديولوجية.

وهنا يبرز تساؤل كبير، وهو لماذا تحتفظ مثل هذه الأنظمة بالنظام الملكي، مع أن السلطة بيد النخب؟ فما فائدة الملكية إن لم يكن لها أي دور؟ والجواب المنطقي على هذا التساؤل هو حاجة النخب لضمان حرية الاستيلاء على السلطة وثروة الدولة وامتيازات المناصب دون مقاومة، خاصة إذا كان الملك يعتبر رمز الوحدة الوطنية والتآلف الاجتماعي، فلا تستطيع النخب المغامرة بهذا الاستقرار، لهذا تلجأ لتقليص اختصاصات الملك ودوره السياسي واتخاذه وسيلة للحفاظ على وحدة وتهدئة الشعب، وهذا بحد ذاته استغلال للمؤسسة الملكية من طرف النخب السياسية، فمن خلال اتخاذ الملكية كواجهة لتطمين الشعب، تستبد النخب بالسلطة وتتداولها فيما بينها بنوع من الاحتكار، وقد يبدو النموذج الإنجليزي مثيرا لإعجاب البعض، ونموذجا ناجحا يحتذى به بالنسبة للبعض الأخر، لكنه نموذج مايزال يفتقر إلى الوحدة الاجتماعية، فمازالت الحسابات السياسية والميولات الأيديولوجية والعاطفية تطغى على الساحة السياسية هناك، إلى درجة أنه تم تفريغ المجتمع الإنجليزي من هويته الدينية والأخلاقية.

إن المعبر الحقيقي على نجاح الأنظمة السياسية أو فشلها هو الواقع الاجتماعي الذي تخلفه هذه الأنظمة، فلجوء شريحة واسعة من المجتمع إلى ممارسة سلوكيات لا أخلاقية أو بدائية لمواجهة مشاكلها المادية أو حتى العاطفية أحيانا، يظهر بوضوح عدم كفاءة النظام في التخفيف من قسوة بيئة الصراع وتوفير الموارد والوسائل الضرورية للعيش، وقصور عميق في التوزيع العادل للثروة وتحقيق نظام متوازن اجتماعيا، خاصة بعد تردي مستوى القيم الأخلاقية وتغييب دورها ودور الدين في تقويم السلوك، وذلك طبعا بمعية وتوجيه النخب المسيطرة لإضعاف الألفة الاجتماعية وإعادة تشكيلها على أساس أيديولوجي، إذ أن المجتمع سينحدر بدوره من المرحلة التي يكون فيها التآخي على مستوى العقيدة والدين بغض النظر عن الجنس واللون والعرق والأصل، إلى مرحلة يكون فيها الانتماء مبني على الخلفية الأيديولوجية وقومية علمانية، ليسهل على النخب قيادة الحشد وضمان عدم وجود التوحد على مستوى التصور الجمعي، الذي يوحد المعايير التي على أساسها يتم الحكم على أداء

الدولة والنخب، وبالتالي تجنب الوقوع في الاعتراضات المستندة على القيم الأخلاقية والدينية الثابتة، فعندما تنتزع الثوابت أو تشوه أو يشكك فيها، تصبح المفاهيم سائلة ويتحول الصواب أو الحقيقة إلى شيء مبهم يحق لأي طرف ادعاؤه، فتقنين بعض الحكومات لمجال لا أخلاقي مثل الدعارة، كونه وجه من أوجه الاستغلال والاتجار في البشر في بريطانيا وغيرها من دول أوروبا، لم يكن بناء على إرادة اجتماعية، وبالتالي من غير المنطقي أن نقول أن الدعارة كانت مطلبا أساسيا من بين مطالب المجتمع الإنجليزي، ولا يمكن القول أيضا أنه قرار يستند على مبادئ أخلاقية أو إنسانية، فمثل هذه القوانين لا يبررها سوى شيء واحد وهو الهروب من واقع اجتماعي متردي، كان يمكن أن ينفجر لولا أن مجال الدعارة يستوعب شريحة كبيرة من المعطلين، ويؤمن دخلا إضافيا لدوي الدخل المحدود ولأصحاب الديون المتراكمة بسبب فوائد القروض. هذا الواقع يوضح وبصورة واضحة الهوة الشاسعة بين ما يحتاجه المجتمع فعلا، وبين ما تسعى الإرادة السياسية المتمثلة في النخبة إلى تحقيقه.

لا يمكن القول على أن الملكية قادرة على الحيلولة دون تردي الأحوال الاجتماعية، فكثير من الأنظمة الملكية قد تتبنى نفس سياسة الحكومات اللاأخلاقية، بل إنها قد تكون ملكية ذات خلفية أيديولوجية أيضا، وهذا قد يسهم في تعميق الجراح في الجسم الاجتماعي وينبئ بمزيد من التردي. ولكن على الأقل يمكن المراهنة على ملكية ذات خلفية اجتماعية أو أخلاقية أو دينية ثابتة، لها التزامات أخلاقية اتجاه الشعب بناء على عقد اجتماعي أو بيعة أو تعهد يتعهد به الملك، لحماية الثوابت الاجتماعية ومنها الدين والقيم والأعراف، ليحول دون وقوع هذا الانحراف ويحول دون صدور قوانين تتناقض مع المعتقدات التي لا يرضى المجتمع بانتهاكها وعُهِد للملك بحمايتها، ومن أجلها تخلى عن جزء من حريته وأخضع نفسه لسيادة السلطة. هذا الرهان قد يبدو خاسرا في عصرنا اليوم وإلى حد كبير، فحتى الأنظمة الحديثة في أغلب الدول التي تصنف كمتقدمة ومتطورة، تعتبر فيها الحكومات والأحزاب السياسية انتخابها من قبل الشعب أنه انتصار للأيديولوجية، وليس مسؤولية تمنح من قبل الشعب من أجل تنفيذ الوعود والبرامج ،التي تم الوعد بها أثناء الانتخابات وخدمة المصلحة العامة للمجتمع، من تلبية الخدمات وتحقيق المسلمات الإنسانية، فليس من

المستغرب إذاً أن نجد بعض الأحزاب في إفريقيا مثلا والتي انتخبها الشعب من أجل القضاء على ظاهرة كالجريمة، فإن الحكومة الجديدة بعد أن تمسك بالحكم عوض أن تسعى إلى تحقيق ما وعدت به وما طالبها المجتمع به، تقوم بفرض قوانين لا علاقة لها بمطالب المجتمع الضرورية، كتلك القوانين الخاصة بتشغيل المرأة وحقوقها، وبدلا من أن يحل هذا المشكل فإنه بعد خروج المرأة للعمل زادت حوادث الاغتصاب والاعتداء، وهذا المثال يظهر عدم الوعي بالأولويات وعدم اكتراث النخب بالإرادة الاجتماعية وأن أولوياتهم تتجه دائما نحو تلبية المطالب الفئوية وجمعات الضغط التي يمثلونها، أو لخدمة أجندات سياسية معدة مسبقا، فلم يكن حل مشكل الجريمة في إخراج المرأة للعمل أو في وضع قوانين لحماية المرأة، وإنما كان الحل يتمثل في خلق مناصب شغل ووظائف أكثر لخلق بدائل عن الجريمة، وزيادة في الأجور لتحسين الدخل، بالإضافة للحلول الأمنية من أجل خفض نسب الجريمة وتضييق على المجرمين، فعندما يتم التأكد من توفر الأمن، حينها يمكن الحديث عن إخراج الأطفال للتنزه.

هناك رفض كبير لفكرة فشل الأنظمة الديموقراطية الحديثة في تحقيق ما بشرت به من رخاء واستقرار اجتماعي، وهناك رفض أخر على المستوى الأيديولوجي في فشل الأيديولوجية بأن تكون بديلا للثوابت الأخلاقية والدينية. ومحاولة النخب السياسية لتغييب العقائد وتصنيفها في خانة البدائية والرجعية، لم ينجح في أن يجعلها بدلا لها كونها لا تتمتع بأي نوع من الثبات، ولا حتى نوع من العدالة المنطقية في نظرتها للرقي الاجتماعي، وهذا ما يفسر هجرة طائفة كبيرة من الناس لصناديق الاقتراع، واختيار عدم مشاركتهم في الانتخابات التي هي حق مشروع لهم، نظرا لوجود إحساس عام أصبح يسود في مختلف المجتمعات سواء المتقدمة أو السائرة في طريق التقدم، بأنه لن يتغير شيء، وأصبح هناك نوع من اليقين بأن صوت الناخب لن يحدث فرقا في طريقة الحكم والتوجه السياسي للدولة، وكلما زاد هذا النفور وعدم اليقين زاد استبداد النخب بالحكم، وزاد تعميق جراح الواقع إلى أن يصبح الأمر يتطلب تغييرا جذريا في النظام السياسي، لكنه تغيير ستسعى فيه النخب الجديدة لمزيد من السلطة، فتقدم نفسها من جديد على أنها الأقدر على الإصلاح، لتتبنى بعد ذلك نظاما جمهوريا مستبدا وأقل أخلاقية واحتراما للقانون من سابقه.

لقد شهدت روسيا اضطرابات كثيرة كان لها صدى واسعا في أو روبا والعالم، بدأت عندما اتسعت الهوة بين ما يطلبه الشعب، وبين ما تنهجه الدولة بسياستها، ففي الحين الذي كان يطالب المجتمع بمجموعة من المطالب تتعلق بتقليص ساعات العمل وزيادة الأجور وإنهاء الحرب مع اليابان، اتخذت الدولة قرارات مغايرة تماما ولم تستمر في الحرب فقط، بل اندفعت للمشاركة في الحرب العالمية الأولى، وهذا أجج مزيدا من الغضب بسبب أن المجتمع كان غير قادر على تحمل تبعات الحرب، فخرجوا معتصمين أمام القصر الشتوي للإمبراطور "نيكولا الثاني"، إلا أنهم وُجهوا بوابل من الرصاص فيما أصبح يعرف في تاريخ روسيا بالأحد الدامي، وذلك يوم 20 يناير سنة 1905، فمات عدد كبير من الأطفال والنساء والعزل، وتحول الحدث إلى ثورة عارمة تعم أرجاء البلاد، وأطاحت بما يقرب من 1500 من مسؤولي الحكومة الذين قتلوا، انتشرت أعمال الشغب مما زاد من اضعاف موقف الملك، فأصبح المسؤول الوحيد عن ما ارتكبته الحكومة من مجازر، وهذا أدى إلى إعدامه بعد الثورة البلشفية سنة 1918، وكما هي سُنَّة المسار السياسي نحو الانحطاط، فبعد سقوط الملكية وإعدام الامبراطور "نيكولا الثاني" لم تأتي الثورة البلشفية بجديد سوى الاستبداد والممارسات اللاإنسانية والنهب والتصفيات الممنهجة للمعارضة، لقد مارس الجيش الأحمر بقيادة "لنيين" آن ذاك، ما كانوا يعترضون عليه في عهد الملكية، وتحولت الحركة التي كانت تطالب بالحرية والعدالة إلى حركة انتقامية وإجرامية لا حدود لسطوتها، تم إسقاط مجلس الدومة وهو ما يعادل البرلمان في النظام الحديث، واستبدت الشيوعية بالحكم. لقد كانت الحركة الماركسية اللينينية محقة، في كون المرحلة الاستبدادية ضرورة لاستقرار المجتمع، لكنها انحرفت عن مظاهر الاستبداد الذي من شأنه أن يحقق التكامل والتألف الاجتماعي من خلال حكم القانون والعدالة الاجتماعية وإزالة أسباب الصراع، إلى استبداد متعطش للدماء والانتقام والنهب، وتشريد المجتمع والقتل الممنهج على أسس الدين أو العرق، وإدخال البلاد في حرب أهلية زادت من معانات الشعب، وهذا جعلها تقبع في مرحلة الانحدار وهو ما ترجم فيما بعد بسقوط الاتحاد السوفياتي.

المشهد الروسي هذا تكرر مرات عدة في التاريخ سواء قبل أو بعد، ودائما ما كنت تنتهي الإطاحة بالملكية نهاية غير سعيدة، وتتدهور الأحول إلى مزيد من الاستبداد، ويذكر هذا أيضا في تاريخ النظام الإنجليزي عندما استطاع "أوليفر كرومويل" الإطاحة بالملك تشارلز الأول وإعدامه سنة 1648، وحوَّل إنجلترا إلى جمهورية بما عرف حينها ب"الكومنولث"، وهو نظام أسس من قبل البرلمانين الذين كانوا النخبة المعادية للملكية، كانت هذه الفترة فترة استبدادية، فقد حل البرلمان ونزع إلى تتويج نفسه ملكا بدون شرعية، وقاد حملة اضطهاد ضد الكثوليك، لقد شوه البرلمانيون الذين خرجوا منتصرين سمعة معسكرهم بضرب عنق الملك، وضيقوا قاعدتهم السياسية باتباع سياسة متطرفة في أثناء حكم الوصاية بزعامة "أوليفير كروميل"، لذلك ساد شعور بالارتياح عند إعادة ابن تشارلز إلى العرش باسم "تشارلز الثاني" سنة 1660، وعودة البلاد إلى وضعها الطبيعي بعد عقدين من الصراع السياسي.

ت-الجمهورية والجمهورية العسكرية

إن النموذج الإنجليزي والروسي المذكور أنفا، كان من بين النماذج الداعمة لتراتبية الانحطاط ما بعد الملكية، لا يمكن الإنكار أن فترة الاستبداد تكون غير محتملة، إذا كان استبدادا عنيفا وغير عادل ويستهين بمسألة ازهاق الأرواح والظلم، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن الحل للهروب من الاستبداد الملكي، يكمن في التردي إلى نظام أقل استقرارا، فتحول روسيا وإنجلترا إلى جمهورية رغم كونهما في حقب مختلفة وظروف مختلفة أيضا، إلا أنها أدت إلى نتائج متقاربة من حيث الفشل في تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعي والعدالة وغيرها من المتطلبات، قد يقول قائل إن الاستبداد الذي ظهر في إنجلترا كان بسبب الدين، لكن هذا يعارضه الاستبداد الروسي الشيوعي وشعارته الرنانة، ووعده بتحقيق العدل والمساواة في الثورة البلشفية. والحقيقة أنه لا يمكن أن ننكر دور الدين في الحشد وكونه من دوافع الثورة، ولكن هذا لا يجعلنا نغض الطرف عن الانحرافات السلوكية للأفراد وتشوه تصوراتهم، مما يجعلهم يستغلون تلك المبادئ سواء كانت دينية كالحالة الإنجليزية أو فكرية كالحالة الروسية لشرعنة مظاهر التسلط.

لقد بدا واضحا الآن لماذا يجب اعتبار النظام الجمهوري في المرحلة الوسيطة، ذلك لأنه في مرحلة يخف فيها الوازع الديني وتُغيَّب التشريعات والثوابت الدينية، وعدم بقائها كقوانين مقدسة يخضع لها الحاكم والمحكوم كشكل من أشكال حكم القانون. فلم يعد الدين في هذه المرحلة إلا أداة للحشد ضد الكتوليك، ووسيلة "كروميل" لكسب ود المجتمع البروتستانتي والجيش، وكانت الخطابات العاطفية التي يلقيها قادة الشيوعية مستغلين تعطش الطبقة الفقيرة للعدل، وإلى من يمد لهم يد المساعدة، أداةً فعالة للحشد ضد الطبقة الغنية وشرعنة سلب أموالها، وألمانيا في عهد هتلر كان الخطاب القومي والتركيز على الإذلال الذي طال ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى دافعا قويا للحشد، وبالتالي في هذه المرحلة لم يكن الدين فقط هو المحفز للعنف أو الحشد، وإنما تتميز هذه المرحلة أيضا باستغلال القضايا ذات التأثير النفسي والعاطفي وبعض القيم كالعدل والكرامة والحرية التي من شأنها أن تحرك الجمهور، لكسب المشروعية والدعم الشعبي، وهذا ليس غريبا فمع خفوت حضور الدين والقواعد الأخلاقية وما يمثلانه من معايير ثابتة، يصبح المجتمع مزاجيا وعاطفيا بشكل كبير، وبالتالي يسهل توجيهه أو استمالته، بل ويسهل ملء تصوراته بأساطير العرقية والشخصيات القومية. فرغبة النخب للسيطرة على السلطة في هذه المرحلة تنحرف انحرافا كبير لدرجة عدم المبالات بالمبادئ الأخلاقية أو الإنسانية، وإنما الأولوية هي الوصول للسلطة بأي وسيلة. قد يبدو الانتقام دافعا واضحا لسعي ألمانيا للتوسع في عهد هتلر انتقاما من الدول التي ساهمت في اذلال ألمانيا عقب الحرب العالمية الأولى، لكن هذه الدوافع كانت شخصية ونخبوية أكثر منها دوافع شعبية، فلا يمكن الجزم بأن كل الشعب الألماني كان يرغب في الحرب، وقد يبرز سؤال ملح هنا وهو هل الدوافع والمهيجات النفسية كافية لدفع الأنظمة السياسية للانحراف؟

قد يبدو من الواضح أنه هناك تقاطع في مرحلة ما بين مسار التغيير السياسي والدوافع النفسية، لكن من الصعب جعل المجال النفسي منطلقا من منطلقات تفسير تطور الأنظمة أو انحطاطها، ذلك أن النظم السياسية تتفاعل في غالب الأحيان ككيان واحد ومستقل، يخضع لظروف اقتصادية وثقافية ودينية، أو على الأقل ظاهرها يبدو كذلك، لكن أيضا لا يجب التقليل من شأن الجانب النفسي وأثره على المسار السياسي، "فالبروبغاندا" الحديثة

ومعها طبيعة الخطاب السياسي، يعتمدان بالأساس على إثارة العاطفة في سعي التيارات السياسية لإقناع الناخبين، وهذا يجعلنا أيضا نشكك في صواب أو خطاء ما يختاره الناخبون، لأن اختياراتهم أغلبها ليست واقعية وإنما عاطفية بالدرجة الأولى.

قد يبدو النموذج الجمهوري مغري بشكل كبير، خاصة في ظل وجود دول شبه ناجحة فيه، حيث يظهر كأنه يحقق التوازن السياسي ويكرس مبادئ المحاسبة وحكم القانون، إلا أننا لا يجب أن نتفاءل كثيرا، فالنظام الجمهوري كيفما كان الحال يفتح الباب أمام سيطرة الأقلية من النخب السياسية أو الطبقة العليا على السلطة، مما يؤدي إلى استبداد الأقليات، وهذا لا يخدم مسلم العدل ولا يعين على تحقيق التوازن، نظرا لوجود ضعف كبير في النظام التمثيلي، ونظرا لهذا الضعف تصبح إمكانية اتساع الفجوة بين قضايا المجتمع واهتمامات السلطة محتملة بشكل كبير.

فقد تحولت روما من ملكية إلى جمهورية بعد عزل أخر ملوك روما السبعة "تاركوينيوس الفخور"، وعلى ما يبدو أن روما عانت في تلك الحقبة انحطاطا واستبدادا دفعا بها إلى ايجاد نظام بديل عوضا عن النظام الملكي، وهذا يشير أن روما سارت في مسارها لتطور الأنظمة السياسية والاجتماعية بنفس الطريقة النمطية التي تطورت بها أغلب المجتمعات البدائية، أي التحول من الزمرة والعشيرة إلى القبيلة ثم الملكية، ثم انحدرت إلى ملكية استبدادية وهي ما تسببت في مزيد من الانحدار في شكل النظام السياسي، إلى أن تدنت لمستوى الجمهورية سنة 509 قبل الميلاد، وتم انشاء نظام قائم على أساس انتخاب القضات سنويا من مختلف ممثلي الجمعيات، ووضع دستور لسلة من الضوابط والتوازنات، والفصل بين السلط. والقنصلان اللذان يمارسان مع السلطة التنفيذية في شكل سلطة أو قيادة عسكرية، وكان واجب القنصلان أن يعملا مع مجلس الشيوخ الذي كان مقتصرا على الطبقة الأرستوقراطية. لكن لاحقا توسع الأمر ليشمل الشخصيات المشهورة أو العامة، وتم تطوير مجالس إدارية بعضها مختص بالتصويت على قضايا الحرب والسلم وانتخاب رجال مناصب معينة، وأخرى للمناصب الأقل أهمية. كان المجتمع الروماني مجتمعا طبقيا إلى درجة كبيرة وكان حق المواطنة أكثر القضايا إثارة للجدل في حقبة الجمهورية، بحيث لا تعتبر المدن التي انظمت حديثا سواء بالحرب أو التحالف ذات مواطنة كاملة، كما كان المواطنون العمال

يعتبرون أقل ما يقال أعلى من العبيد بدرجة، كما أن التقييم القبلي كان مايزال حاضرا، هذا الوضع أشعل ثورة اجتماعية سنة 91-88 قبل الميلاد، واستطاع حلفاء روما الإيطالية أن ينتزعوا حق المواطنة الكاملة، وامتد حق الجنسية الرمانية ليشمل جميع الذين ولدوا أحرارا في الإمبراطورية.

لقد خلق الصراع الطبقي المحتدم مزيجا من الديموقراطية وحكم الأقلية، ومع أن القوانين الرومانية كانت تقرر بعد تجمع أغلبية شعبية، إلا أن مجلس الشيوخ يمثل جمعية لحكم الأقلية ويتم اختيار الشيوخ الجدد من بين أهم الأرستوقراطيين البارعين من قبل الرقباء، الذين كانوا يتمتعون بحق إقالة عضو مجلس الشيوخ من منصبه في حال ثبوت تهمة بالفساد أو سوء استغلال السلطة.

قد يظهر هذا مثاليا، ولكن شدة الصراع الطبقي والأحوال الاجتماعية المتردية كان لها رأي أخر، وهو أن هذا النظام خلق تفاوتا كبيرا بين أفراد المجتمع، وأبرز مشاكل اقتصادية عصيبة، لقد أدى الاعتماد على اليد العاملة القادمة من المحافظات الجديدة إلى قلة فرص العمل، واستطاع مجلس الشيوخ أن يشق طريقه في المجال الاقتصادي وحققوا الثراء والغنى، واستفاد الجنود من إقطاع الأراضي فأصبحوا من صغار المزارعين، مما جعلهم طرفا في الصراع الطبقي وسعوا إلى الارتقاء إلى الطبقة الأرستوقراطية من خلال المطالبة بالحق في المشاركة في السلطة، في ممارسة هي أشبه باحتكار النخب للثروة العامة، لقد انفجر الوضع عندما حاولت مجموعة من العاطلين منع الناخبين بالقوة، وازداد الوضع حدة مع الإخوة (جرواس) وهما مدافعون عن الشعب، وحاولوا تمرير قانون إصلاح الأراضي وإعادة توزيعها بين عامة الشعب. لكن الأخطر هو عندما أصبح الجنود يدينون بالولاء لقادتهم لا للدولة وقوانينها، فنتج عن ذلك نشوب حرب أهلية بين "ماريوس" وحاميه "سولا" وبلغت ذروتها في عهد ديكتاتورية سولا من 79-81ق.م، لجأ الرومان من أجل تهدئة الوضع إلى حكومة ثلاثية، مما عرف تاريخيا بالثلاثية الأولى، وكانت بقيادة (يوليوس قيصر وبومبي ماغنوس و كراسوس) إلا أن هذا لم يجنب روما الاضطرابات، فمع انتصارات قيصر زادت أطماعه في الاستبداد بالحكم، وأدى ذلك إلى حرب أهلية أخرى بين يوليوس قيصر ومجلس الشيوخ بقيادة بومبي، وبعد انتصار قيصر أعلن نفسه ديكتاتورا مدى الحياة في

44ق.م، لكن مجلس الشيوخ لم يكن قد استسلم بعد فاغتالوه بحجة أنهم أرادوا استعادة الحكم الدستوري، وأدت الاضطرابات التي نتجت عن الفراغ في القيادة إلى تشكل الحكومة الثلاثية الثانية، والتي تآلفت من (أوكتافيون وريث قيصر وأنصاره السابقين وماركوس أنطونيوس وليبيدوس) لكن هذا التحالف هو الأخر سرعان ما انحرف إلى صراع على السلطة، وتم نفي "لبيدوس" واستطاع "أوكتافيون" هزيمة "أنطونيوس" و"كيلوبترا" في 31ق.م، ثم أعلن نفسه امبراطورا وصاحب السلطة المطلقة وأطلق على نفسه اسم أوغسطس.[188]

لقد أعاد "أوكتافيون" عصر الإمبراطورية في محاولة منه لإخراج البلاد من حالة الشتات والتشرذم التي كانت فيها، ومن عصر الولاءات المتعددة إلى توحيد الولاء لسلطة واحدة فقط. لقد كان عصر الجمهورية متقلبا جدا وفتح باب الصراعات على السلطة، خاصة بعد أن ازدادت نسبة الغنائم والضرائب المحصل عليها والمدن المتحالفة والمستولى عليها حديثا، لم يكن الشعب راضيا على اغتيال يوليوس قيصر على ما يبدو، ولهذا اعتبروا "أوكتافيون" الذي أطلق على نفسه اسم أغسطس اعتبروه مخلصا للشعب.

لقد كانت الجمهورية الرومانية من الناحية الاجتماعية مفككة تماما، فلقد كانت هناك أسر قادرة على جمع الكثير من الأتباع غير الأقارب عرفوا باسم "الزبائن" وهم عبيد محررون ومستأجرو الأراضي وخدم العائلة، وفي مرحلة لاحقة هم من شكلوا سواد الشعب من الفقراء المستعدين لتقديم دعمهم لقاء المال أو الخدمات، ومن أواخر الجمهورية إلى بدايات الإمبراطورية، تمحورت السياسة الرومانية حول محاولات قادة أقوياء أمثال قيصر أو سولا أو بومبي الاستلاء على مؤسسة الدولة عبر حشد زبانيتهم، فنشأت شبكات زبانية وأتباع على شكل جيوش خاصة، جندها ورعاها النبلاء الأغنياء.[189] استنسخت مجتمعات عديدة فيا بعد نموذج الجمهورية الكلاسيكية التي أقامها اليونان والرومان، بما في ذلك الجمهوريات الأوليغارشية في جينوا والبندقية و"نوفغورود" والمقاطعات الهولندية المتحدة، لكن شكل الحكم هذا كان يعاني عيبا قاتلا أدركه الكتاب اللاحقون بوضوح، بما فيهم الآباء

188 ويكيبيديا

189 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 122

المؤسسون الامريكيون الذين فكرو بعمق في ذلك الإرث ووجدوا أن نظام الحكم الجمهوري الكلاسيكي لا يعمل على ما يرام في دولة كبيرة الحجم، بل في مجتمعات صغيرة ومتجانسة كالدول والمدن، التي نشأت في اليونان في القرن الخامس أو في سنوات روما الأولى، فمع توسع تلك الجمهوريات الكلاسيكية نتيجة الغزو والنمو الاقتصادي، أصبح من المستحيل الحفاظ على القيم المجتمعية الصعبة التحقيق، والكثير من المتطلبات التي جمعت بينها عندما ازداد حجم الجمهورية الرومانية وتنوعها، فمثلا واجهت صراعات حول من يجب أن يتمتع بامتيازات المواطنة، وحول كيفية تقسيم غنائم الإمبراطورية، في النهاية غزت جميع الدول المدن اليونانية وأخضعتها أنظمة حكم ملكية، وبعد حرب أهلية طويلة تحولت الجمهورية الرومانية إلى امبراطورية، وقد أثبت النظام الملكي تفوقه باعتباره صبغة حكم قادرة على حكم امبراطوريات كبيرة، وكان فعليا النظام السياسي الذي بلغت فيه روما أوج قوتها وتوسعها الجغرافي.[190]

لم يكن التحول من مجتمع موحد الولاء السياسي ومركز السلطة وخالي من القوى السياسية القادرة على المنافسة في عهد المملكة الرومانية، إلى مجتمع متعدد الولاءات والتوجهات، ومتعدد القوة السياسية القادرة على الضغط والحشد في عهد الجمهورية، بتطور يمكن عده تطورا نحو التقدم أو الارتقاء، فليس من المنطقي أن يتم اعتبار التحول من الوحدة إلى الفرقة تطورا، بل هو في الحقيقة تخلف وانحطاط وتدني، سواء على مستوى النظام السياسي أو الاجتماعي، بل إنه كان بيئة حاضنة سمحت لنوازع النفسية نحو التكتل والسعي للمصلحة الفردية بالبروز. وفي مراجعة للسياسة الرومانية في نهاية عهد الجمهورية، يقول المؤرخ "فاينر" بِسُخرية لاذعة لو عرَّيت الشخصيات المعروفة، فلن تجد تحضرا أو إيثارا أو نبلا أكثر ما تجده في أية جمهورية موز في أمريكا الجنوبية، سمها الجمهورية "الفريدونية" وضعها في منتصف القرن 19، وتخيل سولا وبومبي وقيصر جنيرالات اسمهم "غارسيا لوبيز" أو "بيدرو بودريلا" أو "خايمه فبليغاس" ولن تجد سوى أحزاب وشيع زبائنية وجيوش شخصانية وصراعات عسكرية للاستيلاء على السلطة

190 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 45

والرئاسة، توازي في كل شيء ما كان يحدث في الجمهورية الرومانية المتهالكة."[191] وفي الحقيقة إنه من المستغرب أن يظم النظام الجمهوري كل مظاهر التخلف هذه، ومع ذلك هناك من يروج من عصبة الحداثة، أن الدولة الجمهوري دولة حديثة! مع العلم أن هذا النوع من الأنظمة هو مستهلك ومجرب أكثر من مرة في التاريخ البشري، بل إنه برز في حقب متخلفة، وهذا يعني أن تغليف هذا النوع من الأنظمة بثوب الحداثة هو مغالطة كبيرة وتشويه لحقيقة الواقع والتاريخ.

إن الحقبة الرومانية تعتبر نموذجا مختصرا لمراحل التطور والانحطاط السياسي، وكيف يؤثر تغيير الأنظمة السياسية على النظم والأنماط الاجتماعية، ويعتبر أيضا شاهدا على نمطية تطور الظواهر السياسية وتوالدها، فما شهدته روما من إشكاليات مستعصية على الحل في حقبة الجمهورية، تعانيه أيضا دول كثيرة في الأنظمة الحديثة في عصرنا الحالي.

قد لا تكون روما حققت الليبيرالية التي تنشدها بعض المجتمعات العصرية، لكن الليبيرالية لن تجنب البلاد ذلك التشرذم والصراع الطبقي، وعلى ما يبدو فإن الإشكالات التي واجهتها الجمهورية الرومانية، يمكن اعتبارها ظواهر متواترة ومشتركة بين أغلب الجمهوريات القديمة والحديثة. فالولايات المتحدة تمتع بمؤسسات قوية وقديمة العهد، لكنها تعرضت لانحطاط السياسي، فقد استولت على المؤسسات الحكومية التي كان من المفترض أن تخدم المصلحة العمومية، مصالح خاصة قوية بحيث أن الأغلبية الديموقراطية تواجه صعوبة في تأكيد سيطرتها، لا تتعلق المشكلة بالمال والسلطة فحسب، بل بتصلب القواعد والأنظمة نفسها والأفكار الداعمة لها.[192] فقوة المصارف مثلا وثراؤها وقدرتها على تجنيد حشد من المدافعين والأنصار، تدفع أموالا طائلة لهم لممارسة الضغط باسمها والدفاع عن مصالحها، وعلى الرغم من الغضب العام العارم على القطاع المصرفي وتمويل عمليات الإنقاذ من أموال دافعي الضرائب سنة 2008، إلا أن جماعات الضغط(اللوبيات) والمصالح هذه نجحت في منع إصدار أي تشريع تنظيمي هادف يتصدى مباشرة لجوهر مشكلة المصارف (الأكبر من أن تُفلس)، ربما وجد بعض المشرعين حجج المصارف ضد التشريع الجديد مُقنِعة، اعتمادا

191 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 123

192 أصول النظام السياسي الجزء الثاني ص 18

على معتقداتهم الأيديولوجية، بينما مثلت لسواهم غطاء مفيدا لحماية المساهمات المالية في الحملات الانتخابية وسيلها الدافق من القطاع المصرفي.[193]

لقد بني النظام السياسي الأمريكي أصلا على قناعة راسخة، بأن تركز السلطة السياسية يشكل خطرا محدقا بحياة المواطنين وحريتهم، لهذا صمم دستور الولايات المتحدة بحيث يحوي طائفة واسعة من الضوابط والتوازنات التي تستطيع بواسطتها أطراف مختلفة في الحكومة، منع أطراف أخرى من ممارسة سيطرة استبدادية، ويسمح في الآن ذاته بممارسة سلطة الدولة بحزم حين تقتضي الضرورة، ويعتمد الطرف الثاني في المعادلة أصلا على وجود إجماع اجتماعي حول الأهداف السياسية المشتركة، وهذا تحديدا ما ينقص الحياة السياسية الأمريكية في السنوات الأخيرة، فهي تواجه تحديات كبيرة يتعلق معظمها بإصلاح وضعها المالي على المدى البعيد، ففي الجيل الماضي أغدق الأمريكيون على أنفسهم أموالا لم يكسبوها ضريبيا، وهو وضع فاقمته على المستويين العائلي والحكومي سنوات من الإسراف وسهولة الحصول على القروض، ويهدد العجز المالي والمديونية الخارجية اليوم بتقويض أسس القوة الأمريكية في العالم، بينما تحقق دول أخرى كالصين مكاسب نسبية في مكانتها... إلا أن مواجهة هذه المشاكل أصبح أمرا في غاية الصعوبة، في نظام كان من المفترض أن يكون قادرا على توحيد الرأي فيما يتعلق بالمصلحة العامة، فقد أصبح الكونغرس الأمريكي استقطابيا لدرجة تجعل إقرار التشريعات والقوانين أمرا بالغ الصعوبة، فلأول مرة في التاريخ الحديث أصبح أكثر الديموقراطيين المحافظين في الكونغرس، أكثر ليبيرالية من الجمهورين الليبيراليين.[194] وبالتالي لا يوجد هناك أي شعور بوجود اختلاف في التوجهات السياسية للدولة، رغم التغيير الذي يحصل على مستوى الرئاسة، ولا تتأثر قدرة النظام السياسي الأمريكي، على التعامل مع التحديات المالية بالاستقطاب في الكونغرس بين اليسار واليمين فحسب، بل أيضا بنمو جماعات المصالح الراسخة قوتها، فنقابات العمال تمارس عمليا "فتوة" على التشريعات التي تضر بمصالح أعضائها المادية، بالطبع من حق المواطنين تماما بل إنه متوقع منهم حماية مصالحهم في النظام الديموقراطي،

---

193 أصول النظام السياسي الجزء الثاني ص 16

194 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 27

لكن عند نقطة ما يتجاوز هذا الدفاع الحدود ليصبح ادعاء بالامتيازات، أو يتحول إلى حالة شلل كامل لا يمكن فيها الاعتراض على أحد. وهذا يفسر ارتفاع مستويات الغضب الشعبوي لدى اليمين واليسار على حد سواء، ما يسهم في زيادة الاستقطاب ويعكس واقعا اجتماعيا يتناقض مع مبادئ الشرعية الأمريكية ذاتها.

يشتكي الأمريكيون من أن النخب وجماعات المصالح القوية معا، تهيمن على مقدرات الولايات المتحدة، وتجسد هذه الشكوة حقيقة ازدياد التفاوت في الدخل والثروة في الحقبة الممتدة من السبعينات حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، عدم المساواة بحد ذاته لم يكن مشكلة كبيرة في الثقافة السياسية الأمريكية التي تركز على تكافؤ الفرص لا على نتائجها، لكن النظام يبقى شرعيا حصرا طالما يبقى الناس يؤمنون بأنهم وأولادهم يتمتعون بفرصة معقولة لتحقيق الثروة عن طريق العمل الجاد وتقديم أفضل ما لديهم، وأن الأغنياء أثروا ضمن قواعد اللعبة نفسها.[195]

إلا أن منطق التكافؤ في ظل عالم "مالثوسي" يعاني من ندرة وسائل والاستهلاك ليس كافيا، ففي اقتصاد يعتمد بصورة مكثفة على القطاع المصرفي، الذي لا ينمو إلا عن طريق الاقتراض، تصبح مسألة تكافؤ الفرص ادعاء واهيا، بل إن الحقيقة هي أن المؤسسات المالية والشركات الكبرى تسعى إلى استعباد أكبر عدد من الأفراد عن طريق استغلال حاجتهم، وهذا واضح في نظام القروض والشركات الناشطة في مجال التسويق والإعلان الاليكتروني، مما يفسر لجوء الكثير من الموظفين إلى النشاط في الاقتصاد السفلي، ففي عالم "مالتوسي" ينزع المجتمع إلى الصراع والتنافس على الموارد النادرة، فتنتشر ظواهر الهجرة المختلفة من هجرة البلاد، إلى هجرة الأخلاق والدين والقانون.

لقد استطاعت النخب الأمريكية على مر السنين حماية مواقعها بالتلاعب بالنظام السياسي، وإساءة استخدامه لنقل أموالها إلى الخارج تهربا من الضرائب، ونقلت امتيازاتها إلى أبنائها عبر الوصول المفضل للمؤسسات النخبوية، كثير من هذه الحقائق كشفتها الأزمة المالية عام 2008-2009 حين توضحت بصورة مؤلمة، العلاقة الواهية بين التعويضات في

195 أصول المظام السياسي الجزء الأول ص 28

قطاع الخدمات المالية، والاسهامات الحقيقية في الاقتصاد، لقد استخدمت الصناعة المالية نفوذها السياسي المعتبر لتفكيك بنى التنظيم والرقابة المفروضة في العقد الماضي، واستمرت في التصدي لمحاولات تنظيم عملها في أعقاب الأزمة. وكما أشار الاقتصادي "سايمون جونس" لا تختلف قوة الأوليغارشية المالية في الولايات المتحدة كثيرا عما هو قائم في بلد الأسواق الناشئة كروسيا و أندونسيا.[196]

إن الأنظمة الجمهورية فاشلة في ضبط نزعة النخب إلى التنافس على السلطة وامتلاكها أدوات قوية قادرة على الحشد، كما أن من بين أخطر طواهرها على المجتمع، تداخل المصالح بين السلطة والنخب، سواء على المستوى السياسي او النخب على المستوى الاقتصادي والمالي، فالطبقة الحاكمة في النظام الجمهوري لابد لها لضمان استقرار الحكم من أن تطلب دعما لشرعنة حكمها، وهذا لن يتأتى إلا بطلب الدعم من السياسيين أو النخب على مستوى الاقتصاد والمال، وهذا يعني بالتبعية أن تصبح السلطة في خدمة طبقة النخبة الداعمة لها، وإن كانت لا تظهر على الساحة كلاعب سياسي، لكن سيكون لها تأثير كبير في توجيه السياسة العامة، إن الرأي القائل بأن المال ملك، هي صورة كاريكاتورية للواقع السياسي...

ليس الثراء سلاح سياسي يستعمل استعمالا مباشرا كالوسائل العسكرية، إن في وسع الفرقة من الجيش أن تستولي بنفسها على الحكم، أما صاحب مصرف من المصارف فلا، لكن يمكن شراء مقعد بالمجلس النيابي في إنجلترا القرن 19 كأوضح مثال، وكذلك شراء بعض مقاعد مجلس الشيوخ إبان الجمهورية الثالثة والرابعة بفرنسا... وتقوم الثروة على وجه العموم بتهيئة الوسائل التي بها يمكن الحصول على السلطة أو الاحتفاظ بالسلطة، فالمال يتيح شراء الأسلحة وضمائر وصحف وإذاعات تليفزيونية، وحملات دعائية ورجال سياسيين، ثم إن أصحاب الثروة في الغالب الأعم لا يسعون إلى ممارسة السلطة بأنفسهم، لا يسعون إلى استلام دفة الحكم بأنفسهم، إنما يحاولون أن يرفعوا إلى الحكم أناسا يثقون بهم، ويستطيعون أن يضغطوا عليهم... مع بروز الطبقة البورجوازية ونمو العقائد

196 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 29

الديموقراطية الليبيرالية، وهكذا ظهر شيء من التناقض بين القيم الإنسانية التي ينادى بها علنا، وبين القيمة المرتبطة بالمال، أليس استخدام المال سلاحا سياسيا يطعن في المساواة القانونية بين المواطنين، وأيضا سير الانتخابات والبرلمان سيرا عاديا؟ أليس هذا يناقض مبدأ تكافؤ الفرص؟!...

ولعل هذه الممارسة تبرز شكلا من الحنين إلى القيم الأرستوقراطية، التي تهدمت تهدما كاملا في أوروبا بقيام الرأسمالية، ولعل هذا هو السبب في أن النفوذ السياسي الذي يتمتع به المال، لا يموه في الولايات المتحدة كما يموه في أوروبا، وأن ما للمال من مهابة اجتماعية هو في أمريكا أكبر منه في أوروبا.

لكن النظريات الرأسمالية تعتبر أن تأثير المال أمر ديموقراطي في ظل التنافس، أي أن جميع الناس يستطيعون الحصول على الثراء، وأن يمارسوا به تأثيرا سياسيا، فذلك هو معنى الكلمة التي قالها "غيزو" ردا على أولئك الذين كانوا يعيبون على الأغنياء أنهم يحتكرون السلطة السياسية "عليكم بالاغتناء"[197] لكن هذا الكلام يعبر عن وجود انحراف تام في التصور الذهني للسياسة والسلطة، فالسياسة والسلطة ليست غاية في حد ذاتها وليس الغرض منها الحصول على الامتيازات أو الشهرة أو الانتماء إلى النخبة، بل إن السياسة والسلطة ظاهرتين اجتماعيتين تولدتا بالأساس عن الحاجة لتحقيق المصالح العامة، وبالتالي فما الفائدة من احتكار السلطة من طرف الطبقة الغنية، سواء حصلت على الاغتناء بطريق الوراثة أو بطريق الكفاح والعمل الجاد، فهذا يزيد من تأكيد عدم المساواة في النظام واتساع الفجوة الطبقية والانتقائية السافرة والزبونية التي تنخر جسد النظام السياسي، إن هذه المظاهر تجسيد للفردانية التي لا يمكن لها أن تسعى لخدمة المصلحة العامة، إلا إذا كانت تتضمن مصلحة خاصة في شكل امتيازات، أو مصلحة فئة اجتماعية دون غيرها.

لقد أسهم التحول من المبادئ الأخلاقية الدينية إلى مبادئ علمانية عقلانية مجردة، إلى انحراف التصورات الذهنية وأصبحت إنسانية الإنسان لا تتعدى وجوده الفيزيولوجي، وساد منطق البقاء للأقوى والأقدر، فقد نسيت المجتمعات وخاصة الفئات القيادية فيها، أن

---

197 مدخل إلى علم السياسة ص 171-172-173-174

انتماءها الاجتماعي والإنساني أيضا يحتم عليها النظر للأمور نظرة لا شخصانية، وهكذا انتقلت الميراثية إلى ما يمكن تسميته "الميراثية الجديدة" حيث يتبنى الزعماء السياسيون الأشكال الظاهرية للدولة الحديثة مع بيروقراطية وأنظمة قانونية وانتخابات ..الخ، لكنهم في الواقع الحقيقي يحكمون للحصول على مكاسب خاصة، وربما يستحضرون الصالح العام في الحملات الانتخابية، لكن الشخصانية لا تغيب عن الدولة، فتتمتع بالحظوة والامتيازات شبكات من المؤيدين والأنصار والسياسيين مقابل أصواتهم، أو مقابل حضور التجمعات(الجماهرية) الحاشدة، يتبدى هذا النمط من السلوك في بلدان مختلفة، مثل نيجيريا وأندونيسيا يقدم "دوغلا نورث" و "جون واليس" و "باري" و"اينغاست" اسما بديلا للميراثية الجديدة، وهو (نظام الاتاحة المقيدة)، حيث يستخدم ائتلاف من النخب الساعية للريع سلطته السياسية لمنع المنافسة الحرة في النظامين السياسي والاقتصادي كليهما، بينما استخدم "دارون أجيما" و "غلو" و "جيمس روبنسون" تعبير(استخراجية)، لوصف الظاهرة ذاتها في مرحلة من مراحل التاريخ البشري، يمكن وصف الحكومات كلها بأنها ميراثية أو تتبنى (الاتاحة المقيدة) (الاستخراجية).[198]

لكن يبرز تساؤل وهو هل الصين تشملها هذه القاعدة أم شاذة عنها؟ ففي ظل نظام الحزب الواحد المستبد بالسلطة تحقق الصين مستويات عالية من النمو، وتتمتع بقدرة إنتاجية هائلة، كما أنها قادرة على تقديم الخدمات للمجتمع بجودة عالية أيضا، لكنها مع ذلك لم تستطع الارتقاء إلى مرحلة أعلى في مراتب تطور النظم السياسية تتجاوز النظام الحالي، قد يكون النظام الصيني يتمتع بالاستقرار حاليا نظرا لضعف المنافسة والصراع السياسي، ونظرا أيضا لما تحققه الدولة من نمو اقتصادي مغري، فقد يمكن أن يكون النمو الاقتصادي هو ما يصبغ طابع الشرعية على الحكومات التي تنجح في تعزيزه. وقد حافظت كثير من البلدان سريعة النمو في شرق أسيا مثل سنغافورة وماليزيا على الدعم الشعبي، على الرغم من غياب الديموقراطية الليبيرالية، وتعتمد الشرعية أيضا على توزيع منافع النمو وفوائده، وكثيرا ما يحشد النمو الذي تجني مكاسبه قلة أوليغارشية تتربع على قمة المجتمع، دون أن توزع على الجماهير العريضة، فئات اجتماعية ضد النظام، هذا ما حدث في المكسيك في

---

198 أصول النظام السياسي الجزء الثاني ص 41

ظل ديكتاتورية "بورفيريو دياز" الذي حكم البلاد بين عامي 1876و 1880، ثم بين عامي 1884 و 1911، زاد الدخل القومي بسرعة في هذه الفترة لكن حقوق الملكية اقتصرت على النخبة الثرية وحدها، الأمر الذي أعد المسرح للثورة المكسيكية سنة 1911، وحقبة طويلة من الحروب الأهلية وعدم الاستقرار، حيث حاربت المجتمعات المحرومة من أجل حصتها من الدخل القومي. وفي فترة زمنية أقرب تعرضت شرعية النظام الديموقراطي في كل من فينزويلا وبوليفيا للتحدي من زعماء شعبويين، تكونت قاعدتهم السياسية من الفقراء والجماعات المهمشة.[199]

قد لا يبدو السياق الصيني مختلفا كثيرا عن غيره من حيث التراتبية التي سلكها في مراحل التطور والانحدار، فقد تحولت الصين هي الأخرى من نظام ملكي امبراطوري إلى جمهورية سنة 1911، بعد قرن من الانحطاط أصبح يعرف في التاريخ الصيني (قرن الإهانة)، حيث كانت الصين تعاني من التدخل الأجنبي في شؤونها، لكن عدم وجود بديل يأخذ بمقاليد الحكم أدى إلى تأجيل قيام الجمهورية إلى سنة 1912، حيث نصب "سون يات سين" نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد. لقد ساد نوع من عدم الثقة في القيم والأخلاق الكونفوشيوسية، وانغمس الشعب في موجة من الإحباط واليأس، مما دفع الكثيرين لإدمان الهيروين والمخدرات، واستخدم "سون يات سين" سلطته للاستبداد بالحكم وحل مجلس "الكومنتانج" وعطل العمل بالدستور، ودخلت الدولة في موجة اضطرابات عارمة اعتراضا على الوضع، وأعلنت دويلات ومدن استقلالها أو دخولها تحت أباطرة الحرب، وتعاقبت على البلاد حكومات متنافسة إلى أن تنازل "سون يات سين" عن قراره وأعاد تأسيس الكومنتانج مرة أخرى في 1919 بمساعدة عناصر من الثوار البلاشفة. وفي سنة 1925 أصبح "شيانغ كاي شيك" زعيما "للكومنتانج" واستطاع بمساعدة الاتحاد السوفياتي شن حملة عسكرية ناجحة على أباطرة الحرب في شمال البلاد، واستطاع توحيد الصين مجددا تحت راية "الكومنتانج"، إلا أن "شيانغ" انقلب على السوفيات وحاول طردهم والتضييق على الشيوعية في البلاد، مما أدخلها في حرب أهلية، وبعد أن أنهكت الدولة من انغماسها في الحرب مع اليابان سنة 1931 إلى 1945، اندلعت اشتباكات مسلحة سنة 1949،

199 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 618

استطاع خلالها الشيوعيون انتزاع السلطة وأعلن "ماوتسي تونغ" قيام جمهورية الصين الشعبية، وأصبح رئيسا وأطلق الخطة الاقتصادية المعروفة باسم "القفزة الكبرى إلى الأمام" وأسفرت عن مقتل 30 مليون شخص، وفي عام 1966 أطلق الثورة الثقافية واستمرت حتى وفاته عام 1976، وبعد وفات "ماو" انتزع "دنغ سياو بينغ" السلطة من "هواجيو فينج" لم يكن دنغ رئيسا للحزب وإنما في الواقع كان القائد الأعلى للصين، أسس "دنغ" الاقتصاد الصيني على نموذج خاص، عرف فيما بعد بالاقتصاد المختلط أو اشتراكية السوق، وكانت له نبوءة بأن الصين تحتاج لنصف قرن لاستكمال تحدياتها وسيطرتها السياسية والاقتصادية.

إن هذا المسار الذي سلكته الصين لا يوحي بوجود اختلاف كبير في مسار التطور والانحطاط، بل إن تدهوراها إلى مرحلة الجمهورية واضح جدا بعد مرورها بسنوات من التطهير في حقبة "ماو" وثورته الثقافية، أي أنها واجهت حقبة استبداد النخب بالسلطة، وعلى ما يبدو أنها ماتزال تقبع في نفس المرحلة مع استبداد الحزب الشيوعي بالحكم، ويبدو النموذج الصيني مناقضا لنظرية التحديث التي تربط الديموقراطية بالنمو الاقتصادي، ففي حالة الصين يظهر بأن الاستقرار السياسي الذي نتج عن الاستبداد بالسلطة لمدة طويلة، أسهم في استمرار خطط الإصلاح الاقتصادي التي أوجدت بيئة مستقرة لتحقق النجاح المرجو منها، لكن في النهاية يبقى التساؤل المطروح الذي يحتاج لبحث طويلا، وهو متى يمكن القول بأن الاستبداد قد حقق غايته وبالتالي يمكن الارتقاء إلى مستوى أعلى؟

ومما سبق يتبين أن النظام الجمهوري أكثر ملاءمة في التراتبية، كأخر مرحلة من مراحل الانحطاط السياسي ضمن المرحلة الوسيطة، لكن هناك إشكالية في هذا الترتيب، وهي أن النظام الجمهوري يأتي في شكلين مختلفين، فقد يأتي كجمهورية منبثقة من انقلاب عسكري وحرب أهلية أو صراع بين الملك والعسكر أو النخبة المسلحة، أو كنظام جمهوري يأتي عن طريق طرق سلمية، فأيهم أسبق بالظهور الأول أم الثاني؟ وأيهم يمهد للارتقاء إلى الأخر؟، فمن الناحية النظرية فإن كلا الطريقتين واردتا الحدوث، فدولة مثل أمريكا والتي لم تشهد ارتقاء من مرحلة القبلية إلى الملكية، قد انتقلت إلى النظام الجمهوري بالتراضي، وكونها لم تنتقل إلى الملكية التي كان من الممكن أن توحد جميع المدن الأمريكية، فكان عليها

أن تخوض معارك أهلية من أجل الوصول إلى تسوية تمكنها من تأسيس الدولة، وفي نفس الوقت الاعتراف بخصوصية واستقلالية الولايات، التي هي أشبه بالقبائل. لقد استدعى قيام الجمهورية في أمريكا حربا أهلية طاحنة، لكن يمكن القول أن أمريكا قد ورثت بعضا من الإدارة الإنجليزية مما ساعدها على بناء الدولة، وحتى في السياق الأمريكي لم يكن هناك شذوذ عن تراتبية الانحطاط بعد خروج أمريكا من تحت عباءة الملكية الإنجليزية، وبالتالي هو انحدار من الملكية إلى مستوى الجمهورية، ويمكن القول أن الجمهورية التي تأتي عن طريق الانقلاب أو الحرب الأهلية بعد الملكية هي الأقرب للحصول، قد حدث هذا في إنجلترا مع جمهورية "كرومويل"، وفرنسا وإسبانيا والصين وروسيا ومصر وليبيا وتركيا كذلك، وعندما تفشل يظهر بعد ذلك الحكم العسكري الاستبدادي، في محاولة لتوحيد البلاد وإنشاء حكم مطلق كما حدث في الصين مع "سون يات سين" و"ليبيا معمر القذافي" وغيرهم. وهذا النموذج من الجمهورية يظهر بعد إزالة الملكية مباشرة من قبل النخب الشعبية، أو القيادات العسكرية، لكن النموذج الثاني يصدق أكثر على الدول التي تأسست على أنقاد دول أخرى أو استقلت عنها، فتأسيس جمهورية ديمقراطية عن طريق الانتخاب، قد حدث في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أمريكا اللاتينية التي قامت على أنقاد الاستعمار الإسباني والبرتغالي، لكن وفي كلا الحالتين ستجنح الجمهورية في بدايتها نحو الاستبداد لضمان استقرار الحكم أطول فترة ممكنة، ولتتمكن النخب المسيطرة على الحكم حديثا من أن تقود حملات التطهير واستبعاد النخب السابقة من الإدارة ومؤسسات الدولة، والعمل على خلق البيئة المناسبة لبقائها عن طريق التوجيه الثقافي والتربوي والإعلامي، وهذا قد يشمل أيضا العمل على هدم القيم والمفاهيم وكتابة التاريخ، وإعادة تشكيلها من جديد بما يتلاءم مع الواقع واستمراره، قد يظهر أن هذه المرحلة من الاستبداد مبررة في الحقبة الأولى، كنوع من تأمين البلاد وضمان عدم عودة النظام السابق، لكنه قد يتحول إلى استبداد ينزع إلى أن يتحول إلى نظام حكم الواحد بعودة الملكية، وهذا يقودنا لتساؤل هل النظام الملكي كنظام، هو سبب الاستبداد والظلم، أم طريقة الحكم وسوء الإدارة؟ وإلا لما يميل القادة العسكريون أحيانا إن لم أقل غالبا إلى تنصيب أنفسهم ملوكا؟.

إنه واضح من هذا الترتيب أن الجمهورية العسكرية هي مقدمة للملكية، وهذا يبدو منطقيا لأن الملكية تحتاج لدعم ومساندة قويين، ليس من النخب السياسية والاقتصادية فقط، بل لابد من المساندة العسكرية، وهذا ما أعان "يوليوس قيصر" على استعادة الإمبراطورية وبعده "أوغسطس"، ولهذا نرى إن ابن خلدون في مقدمته كان محقا عندما قال: "أن الملك لا يقوم إلا بالعصبية".

وما يقابل النظام الجمهوري في المرحلة البدائية، هي تلك المرحلة التي تسعى فيها قبيلة ما أن تبسط سيطرتها على باقي القبائل بالقوة والاستبداد، تمهيدا لتشكيل الدولة ثم الارتقاء للملكية. كان المجتمع الصيني في حقبة "جو" القائمة على أساس تنظيم العشيرة مقسما، ودون قيادة مركزية وكانت الجيوش نفسها مقسمة ودون تحكم أو سيطرة، كل مجموعة نسب تحشد قوتها الخاصة وتجمعها ضمن وحدات أكبر، وتكشف قصص الحملات العسكرية أن هذه القوات بقيت تحت إمرة قادتها المحلين في ساحة المعركة، وأن التوصل للقرارات كان يتم بالتشاور بين القادة، كانت الكيانات السياسية في الفترة المبكرة من حقبة سلالة "جو" في الواقع قبائل أو في أحسن الأحوال مشيخات وليس دولا.[200] وبسبب مثل هذا الانقسام والتشرذم تظهر الحاجة الملحة لتوحيد القيادة، وهي المرحلة الأولى من مراحل تأسيس الدولة، فسعت قبائل جو إلى إخضاع شعب "تانغ" بعد أن استوطنت مناطق واقعة إلى غرب النهر، وعلى امتداده بدأت عملية الاخضاع أوائل القرن الحادي عشر قبل الميلاد، واستغرق إتمام الغزو عدة سنوات، كان على قوات "تانغ" في الوقت ذاته قتال البدو والرعاة الذين دجنوا الخيل إلى شرق أقاليم "شانغدونغ"، قتل ملك "جو" ووريث عرش "شانغ" واستطاع في النهاية تأسيس سلالة جديدة بعد تصفية إخوته للاستيلاء على الحكم.

مهد هذا الغزو ظهور حقبة ما يسمى بعصر الاقطاع، حيث قامت السلطة على أساس لامركزية طوال سلالة "جو" الشرقية والغربية، لكن الدول بدأت تتجمع وتندمج في أرجاء الصين كافة، نتيجة الحرب المستمرة بين جماعة القرابة هذه، في

---

200 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 161

حقبة الربيع والخريف والدول المتحاربة.[201] وهذا نفسه ما حصل خلال بداية نشأة الدولة سواء في أمريكا أو في إنجلترا التي كانت اقطاعات تتمتع بحكم مستقل، فلم يكن ليتمكن أولئك الملوك من احتكار القوة، ولم يتمكنوا من تطبيق القواعد على الوحدات القبلية، وبعد ظهور الملكية في القرن 6، بدأت هذه الاستقلالية للقبائل تتأكل بشكل تدريجي، ولم تعرف الملكية توسعا في سلطتها القانونية والإدارية إلا في القرن 13، أي أنها كنت شبه جمهورية تحتكم دائما إلى مشورة الملاك الإقطاعيين، إلا أن التطور نحو بسط السيطرة، يتم بالطريقة نفسها التي حدثت في الصين، فالصين افتقرت إلى عنصر مهم وهو الدين الذي كان عاملا حاسما في النموذج الإنجليزي، حيث أسهم بالارتقاء بالوعي الإنساني من النزعة العصبية، وسهل نوعا ما توحد البلاد والقوانين والأنظمة السياسية، بينما النموذج الأمريكي الذي يمثل مرحلة انحطاط وانحدار من مرتبة الملكية التي نظامها يحتفظ شيئا ما بالقيم الدينية إلى جمهورية، حيث اضطرت لخوض حرب أهلية لتوحيد البلاد. وكما هو معلوم فإن النخب التي كانت مسيطرة آن ذاك هي من ذهبت لخوض الحرب، واجبرت باقي الولايات على التوحد، فتم ضم الولايات المنشقة، وهذه الظاهرة تشير إلى نوع من ممارسة الاستبداد وتقابله مرحلة إخضاع القبائل خلال تطور الأنظمة البدائية، ويتم تداول السلط في النظام الجمهوري العسكري باتفاق النخب المحتكرة للسلطة، من الجيش والطبقة المستفيدة من زمرة السياسيين والأحزاب القومية والوطنية والطبقة الغنية، الذين يشكلون حاشية النظام ويستفيدون من امتيازات واسعة، عن طريق الزبونية والمحسوبية، فمصر منذ أن تم إسقاط الملك "فاروق" وتحولها إلى جمهورية عسكرية، لم تعرف انتقالا ديمقراطيا للسلطة، وحتى بعد اغتيال السادات لم يكن الاستفتاء الذي أوصل حسني مبارك إلى الحكم، إلا مجرد مشهد تجميلي لما تم تقريره وراء الستار على مستوى القيادة العسكرية والنخب المسيطرة على السلطة.

---

201 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 157

■ **الجمهورية العسكرية**

وفيها يحتفظ النظام نوعا ما بالطابع الثقافي السائد بين الجماهير ومن ذلك الدين، ويستخدمه في أحيان كثير ضمن الخطاب السياسي، لاستمالة الجماهير مثال ذلك لقب "الرئيس المؤمن" الذي كان يلقب به الرئيس "أنور السادات"، ولكن الدولة فعليا لا تعتمد الدين كمرجعية، وإنما تعتمده لحشد الجماهير وإضفاء نوع من المشروعية للنظام القائم، ولا تكتفي بهذا فقط، بل إنها تسعى إلى تحويل المؤسسة الدينية إلى منابر إعلامية لشرعنة حكمها، ولضمان قبول الجماهير لها، وكذلك تلجأ للخطاب القومي وتلعب على وثر المظلومية والعدالة، التي يتعطش لها الفقراء الذين يشكلون غالبية الشعب.

لكن الدين تدريجيا يصبح إشكالا للنظام الجمهوري العسكري، خاصة وأنه يوحد التصور الشعبي فيما يتعلق بمسائل العدل وحكم القانون ويكون محفزا للحشد، لهذا تلجأ الحكومات المستبدة إلى إضعافه شيئا فشيئا، أو ضمه كمؤسسة من مؤسسات الدولة، كما يتم صناعة رموز دينيين وهميين حتى يسهل استمالة وتوجيه الحشد، فتصبح الدولة لا تحتكر القوة والسلاح فقط، بل تحتكر حتى الخطاب الديني، وهذا قد يحدث حتى على مستوى دول تدعي العلمنة، فإن لم يكن ذلك بذريعة القانون، فإنه سيكون تحت شعار الحفاظ على الأمن القومي.

تلجأ الدولة الحديثة إلى ابتكار وترسيخ مفاهيم جديدة، تحل محل الدين كمرجعية منتقاة لغرض توحيد الكيان الاجتماعي، ولهذا الغرض فإنها تسلك طريق تشويه المرجعية السابقة، من أجل أن تجد المرجعية الجديدة بيئة حاضنة تتقبلها، فمن ذلك اللعب على وتر العصبية الدينية وما تخلفه من صراعات، وأحيانا تلجأ إلى اختلاق صراع ديني وهمي لزيادة نسبة النفور من الدين، ففي بلاد مثل مصر والتي لم تشهد يوما أي نوع من الثورات على أساس الدين أو العرق طوال تاريخها، بدأت هذه النبرة تتصاعد خلل الثورة سنة 2011، لإضعاف وحدة الرأي العام الاجتماعي، ثم قدم النظام العسكري نفسه فيما بعد كحامي للطائفة المسيحية من

الإسلام المتطرف، ومُخلص مصر من الصراع الطائفي، مع العلم أنه هو المتسبب في هذا الانقسام.

في هذه المرحلة تحاول الدولة فرض الأيديولوجية والقومية والوطنية، كبديل للمعايير الأخلاقية المجمع عليها اجتماعيا، ففي مصر عبد النصر وسوريا حافظ الأسد وعراق صدام وتونس بن علي، حيث فُرض النهج الاشتراكي وعرضت المفاهيم القومية كمرجعية بديلة لتوحيد الشعب، وتم السماح بتصاعد الخطاب الأيديولوجي للأحزاب والنقابات والجمعيات التي كانت في الغالب منطوية تحت عباءة النظام، في الحين الذي تم التضييق على الخطاب الديني وإضعاف قدرته على الحشد، وفي أغلب الأحيان يتم الاستيلاء على موارد المؤسسة الدينية التي يكون أغلبها موجها للأعمال الخيرية، وأصبح تعيين رجال الدين أمرا متحكم فيه من قبل الدولة وأجهزة استخباراتها، وبخلاف الثورة المسيحية مع الباب "غريغوري" التي مكنت المسيحية من أن تصبح مؤسسة مستقلة، فإن الإسلام لم يستطع أن يحقق تلك القفزة، ففي عهد الجمهورية لم يعد له حضور كخلفية أو مرجعية قومية، وأصبح رسميا مؤسسة إدارية محدودة تُسيرها الدولة، مما زاد من فقدان الدين لدوره الهام الإصلاحي والتوجيهي الذي لعبه منذ تأسيس الدولة الإسلامية. لكن المسيحية هي الأخرى لم تسلم من سطوة الجمهورين الذين رأوا في الدين عائقا أمام تطويع الشعب، وكانت الأيديولوجيات والفلسفات الحديثة هي البديل الذي يُقدم للأوروبيين بحجة أن الدولة الحديثة المبنية على مفاهيم الوطنية، هي الحل للخروج من دوامة الصراع الداخلي والخلافات، لذا لجأت هذه الدول إلى فتح المجال أمام الأحزاب، وما هذه الأحزاب إلا وجه أخر لنفس العملة التي هي الدولة، وما الغرض من هذه الأحزاب إلا تفتيت الرأي العام وتشتيت التصورات الذهنية الموحدة وتفتيت الحشد وتأطيره، فتجزئت القضايا الوطني حسب الفئات والطبقات الاجتماعية، وأصبح المجتمع مفكك الرأي والأهداف.

دائمًا ما تلعب الأحزاب والنقابات دور صمام الأمان بالنسبة للنظام العسكري، فمن خلال قدرتها على الحشد واستخدامها بعضا من التمويه والنفاق السياسي، تسعى

إلى توجيه الجماهير إلى قضايا فرعية، وأحيانا أخرى تسهم في تهدئة الاحتقان الاجتماعي، بل إنه في الربيع العربي أصبح دارجا استخدام بعض الجماعات الإسلامية لنفس الغرض، لكن شهر العسل هذا الذي بين دولة العسكر والأحزاب والنقابات لا يدوم طويلا فدوام الحال من المحال، فلابد وأن تتوحد الجماهير في قضية ما، وتحشد نفسها للتغيير لتطفو كل القضايا المتراكمة إلى السطح، وتطالب بسقوط الديكتاتورية العسكرية أو على الأقل المطالبة بتعيير الرئيس، أو تطالب بتحسين ظروف العيش وإعادة توزيع الثروة وموارد الدولة بشكل عادل للتَخلص من عناء الفقر، ولتضمن الأحزاب مزيدا من الحرية في استخدام السلطة، تنادي بالحرية والمساواة وتقحم مطالبا لم تكن تطرأ في بال الجماهير أصلا، كحقوق المرأة وحرية الأديان واللغة وتقليص اختصاصات الملك أو الرئيس والخوصصة...، وينتهي هذا السجال بإقرار دستور جديد كأول خطوة نحو الديمقراطية، وهذا الدستور تقترح بنوده النخب السياسية نفسها وتصوت عليه بنفسها، مقحمة فيه كل ما يخدم مصلحتها مستغلة الوضع المتأزم، ويتم انتخاب رئيس للبلاد بطريقة يصفها الإعلام النخبوي بالديموقراطية، بينما في الواقع طوق نجات وإنقاذ للنخب المتسلطة والمستبدة، للحيلولة دون فقدانهم للامتيازات التي اكتسبوها طوال سنين استبدادهم، دائما ما تنجح طبقة النخب والطبقة "الأوليغارشية" في إعادة إنتاج نفسها، فبقوة النفوذ والمال يجعلها ذلك دائما في مركز قوة عصية على القهر، خاصة في ظل دولة خلفت إرثا متراكما من الفساد السياسي والإداري.

وقد حصل هذا السيناريو أيضا في تونس بعد بن علي، فبعد ثورات الربيع العربي قد تبدو تونس اليوم غير تونس الأمس، لكنها ماتزال تحت وطأة النخب من الطبقة السياسية المتسلطة، من أجهزة الدولة العميقة الذين يحاولون جر الدولة التونسية لمسارات مغايرة تماما عن الأهداف التي من أجلها اشتعلت الثورة، فعوضا عن التركيز على حل المشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر والهشاشة والدخل القومي، يجر الشعب إلى مزيد من الصراع الداخلي في قضايا الدين والسياسة وقضايا القومية والانتماء.

وفي الجزائر التي ساد فيها نظام عسكري بنظام الحزب الواحد بعد الاستقلال سنة 1962، استمر النظام على هذا الشكل رغم الاحتجاجات الجماهيرية المتعاقبة والحرب الأهلية، وتم اجهاض أول محاولة انتقال ديموقراطي سنة 1992، من خلال تدخل عسكري أدى إلى وصول بوتفليقة إلى الحكم، وفي عهده لم يحدث تغيير كبير على مستوى السياسة وظلت نفس الممارسة من الاستبداد بالسلطة من قبل أقلية النخبة، ومن المؤسسة العسكرية والسياسية والطبقة الغنية، فهي التي كانت المهيمنة على الساحة السياسية، وظلت الأحزاب التي شُكلت حديثا تمارس ما يمكن تشبيهه بالإدارة الإقطاعية في العصور الوسطى، حيث حلت القدرة على حشد أعداد كبيرة من الناس مكان المقاطعات والأراضي ذات الجيوش المستقلة والعبيد والخدم، لتسهيل عملية التحكم في الجماهير، أستمر القمع والتضييق كأنها حالة انتقام من الشعب لكونه اختار بحرية مساره السياسي، وهي الحالة التي عاشتها مصر أيضا بعد الربيع العربي، أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية المتراكمة في الجزائر إلى اندلاع حراك 2019، بعد إعلان تأجيل الانتخابات التي كان الرئيس بوتفليقة عازما على الترشح فيها وسنه 81 سنة، قبل أن يتراجع ويعلن التأجيل، مما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات أجبرت الرئيس على الاستقالة، واجراء انتخابات ديموقراطية شاركت فيها جميع الأحزاب السياسية التي كانت قبل ذلك تتماها مع سياسة النظام، وتنسحب من الانتخابات إرضاء للنظام وتكريسا للسلطة القائمة بدعوى تجديد الثقة.

في الأمثلة السابقة لمصر والجزائر والتونس، يسود لدى الشعوب نوع من عدم الارتياح إزاء الاستبداد بالسلطة من قبل العسكر، ليس لأنها نظام ديكتاتوري وإنما نظرا للممارسات التعسفية والفساد السياسي والإداري، بالإضافة إلى الفشل في تحقيق نمو اقتصادي مع وجود ضغط كبير من جانب القطاع الخاص، الذي عان تضييقا كبيرا بسبب تدخل الدولة وتخطيطها في المجال الاقتصادي عموما، وكانت أغلب المطالب ترتكز على توفير سبل العيش الكريم والحرية والعدالة، رغم أن هذه الشعارات تفسر على المستوى السياسي على أنها حرية في المعارضة وعدالة

في تداول السلطة، وعلى المستوى الاقتصادي تسمى على أنها حرية مالية وعدالة في الضرائب وتكافؤ الفرص، وأما الشعب فإنه يفسرها تفسيرا بسيط يتعلق بسبل العيش والحرية في المطالبة بالحق، والحرية في العمل والتعبير والتنقل وعدالة في تطبيق القانون وصرف الأجور.

من هذه النقطة تسود نظرة سوداوية اتجاه الأنظمة العسكرية المستبدة، فعوض أن يعلو صوت الإصلاح فإنه يعلو صوت التغيير الشامل الذي تهمن فيه النخبة السياسية والطبقة العليا بالخصوص، في سعيها للحصول على سلطة أوسع، لتنتقل البلاد بعد صراع طويل من الجمهورية العسكرية إلى جمهورية ديموقراطية.

3- المرحلة اللادينية

أ-الجمهورية الديموقراطية أو (المدنية)

لقد جاء اعتبار الجمهورية الديموقراطية كأول مرحلة من المرحلة اللادينية لعدة أسباب. **أولها:** أن طبيعة الحشد الشعبي فيها لا يكون على أساس ديني، وهذا بدوره يؤسس لدولة على قيم مغايرة تماما للقيم الدينية، وهذا العامل يساعد على اختفاء مبدأ المحاسبة وحكم القانون، وتصبح للأيديولوجية اليد العليا في الخطاب السياسي، ويزيد تهميش التيار الديني وقمعه وتقوقعه في العبادة فقط، والتي بدورها تصبح أكثر خضوعا لمراقبة الدولة.

وثانيا: أن المرجعية الدينية وحتى الأخلاقية تصبح أقل حضورا على المستوى الاجتماعي، وهذا يراكمه سنوات من استبدال القيم والمفاهيم وتكريس الوطنية كمعيار اجتماعي إلى جانب الخطابات الأيديولوجية، بدءا من المرحلة العسكرية. فقد ظهر جليا في فرنسا بعد الثورة وازداد الأمر بعد حقبة نابليون، ويصبح واضحا للشعب أن الدولة لا تأخذ الخطاب الديني أو الأخلاق الدينية بالحسبان، وتحاول محاربته بالخطاب السياسي الأيديولوجي، فمنطق القوة يفرض نفسه هنا.

ثالثا: أن خوف الدولة من تصاعد الخطاب الديني يجعلها تسعى إلى اضعاف قدرته على الحشد، تارة من خلال مراقبة الخطاب والأنشطة الدينية أو من خلال إخضاع المؤسسات الدينية لسلطة الدولة والسيطرة على مواردها من وقف وهبات، وتارة أخرى من خلال التعليم وتغيير المقررات الدراسية وتقليص الحصص الدينية، وقد توسعت تركيا في هذا الشأن في حقبة أتترك.

كل هذه الظروف تمهد لنشأة جيل منحل الروابط الأخلاقية والدينية، جيل فاقد للهوية فرداني مادي حائر بين الأيديولوجيات والفلسفات العقلية المختلفة التي تروج على الساحة، وفي ظل قصور المفاهيم الوطنية والقومية وقوانين الدولة على أن تحل محل الدين، يصبح الانتماء بدوره غائبا عن الوعي الاجتماعي، وخاضعا لمنطق الربح والخسارة، وتضعف لحمة التعاطف والتضامن. وكما قال "توكفيل" واصفا المجتمع الفرنسي عشية الثورة "مجتمع لا يوجد فيه عشرة أشخاص على استعداد للعمل معا في سبيل قضية مشتركة"، لهذا تحاول السلطة في مرحلة الجمهورية تكريس هذا الوضع، فكلما كان المجتمع مشتتا ومتصارعا وليس له فكرة مركزية، كان سهل الانقياد وكانت الفرصة أكبر لطبقة النخب السياسية والاقتصادية للاستبداد بالسلطة.

تبدأ الجمهورية الديموقراطية بعد أن يتم الإطاحة بالحكم العسكري بانتخابات ديموقراطية، ومن الطبيعي أن المنتخب ولابد أن يكون من طبقة النخبة السياسية من الأحزاب أو الطبقة الأوليغارشية الغنية، أو من المؤسسات العسكرية والأمنية في محاولة لإعادة بناء نفسها، لكن هذا المشهد هو عبارة عن صراع سياسي ظاهري، فبعد انتخاب الرئيس بطريقة ديموقراطية تبدأ المحاباة السياسية والمصالح المتداخلة بالسيطرة عل المشهد، وتصبح المطالب الشعبية ثانوية، وتستغل كخطاب سياسي لاستدراج الجموع نحو صناديق الاقتراع، لكن الجموع في هذه المرحلة عندما تذهب للانتخاب، فإنها لن تكون تنتخب على من سيخدم الصالح العام، بقدر ما إنها ستنتخب من سيكون عليه الدور ليحظى بالامتيازات والحصة الأكبر من المنفعة.

وفي هذا المضمار ورغم كون الصين أسست جمهوريتها الشعبية من خلال الاستبداد عن طريق نظام عسكري، منذ تولي "ماو" للسلطة، ومرت بحقبة دامية من التطهير، إلا أنها استبدادها الذي حقق غايته في توحيد البلاد وتحقيق النمو بعد "ماو"، يجعلها أحسن حالا من النّظم العسكرية التي تسبب استبدادها في مزيد من الافقار للشعب، وانتشار الفساد السياسي والإداري وحتى الاجتماعي. استطاعت الصين من خلال الثورة الثقافية تغيير الطابع الثقافي للبلاد ليتماشى مع المرجعية الأيديولوجية لنخب الحاكمة، وتم إضعاف مكانة العادات والتقاليد وإضعاف حضور المبادئ والأخلاق الكونفوشيوسية ونشر بدلا عنها الشيوعية، كان هذا استبدادا مؤلما بالنسبة للصين، ولكن تغير الوضع مع صعود "دونغ سياو بينغ" للسلطة، ونهجه سياسة أكثر انفتاحا، كان هناك مسار شبه منطقي لارتقاء النموذج الصيني، حيث انتقل من مرحلة الاستبداد العنيف إلى الانفتاح والنمو، كان واضحا من أن منهج السياسة الصينية يسعى بالفعل لتحقيق المصلحة العامة، رغم الانحراف والتطرف الكبير الذي شهدته حقبة ماوتسي تونغ، ووجود ذلك التخوف المحلي حول النمو السريع الذي شهدته الصين، إلا أن هذا تم استدراكه عن طريق التعليم وتعميم الثقافة والتكنولوجيا.

قد يبدو النموذج الصيني إلى حد كبير مربكا، فرغم أن الصين تقبع في نفس المرحلة اللادينية منذ عهد الاستبداد العسكري في نظام الحزب الواحد، إلا أنها استطاعت أن تحقق تطورا فشل فيه كثير من الدول التي سبقتها أو عاصرتها في نفس الفترة من حيث التأسيس، لكن أيضا لا يمكن إغفال التجربة النازية والتي رغم كونها تجربة وسمت المنطقة الأوروبية لسنوات بالعار، إلا أن حكومة "هتلر" كانت قد استطاعت في وقت وجيز أن تنقل ألمانية نقلة كبيرة في مجال التصنيع والبناء، وتحقيق نمو اقتصادي شامل، بالإضافة إلى تطوير الجهاز العسكري الذي كان متفوقا على كل الدول التي عاصرت تلك الحقبة بشهادة الجميع.

لم يأتي "هتلر" على ظهر دبابة، وإنما جاء عن طريق صناديق الاقتراع وبعد حملة انتخابية نشطة، وتحول إلى ديكتاتور في بلد ديموقراطي، وهي إشارة على أن بنية الديمقراطية يمكنها أن تكون بيئة صالحة لنشأة الديكتاتورية، سواء على مستوى النخب أو على مستوى حكم الفرد، هذه القصة قد تشوش على أنصار الديموقراطية في العصر الحديث، لكن كيف

ما كان الحال تظهر هذه التجربة أن الاستبداد لابد وأن تكون له نهاية إما على يد الجمهور أو عن طريق تدخل قوة أجنبية كما حل بصدام والقذفي، لكن هناك خيار ثالث تمثله الصين، وهو سلوك طريق الارتقاء والتحول من الاستبداد في مرحلة نشأة الدولة، إلى الانفتاح لبناء وتطوير الدولة، بطريقة سلمية تخدم المصلحة العامة وليس الطبقة المستبدة فقط، وهو نفس الطريق الذي سلكته تركيا بعد الانتصار على النخبة العلمانية المستبدة، لكن رغم النجاح الذي يحققه النظام الصيني الذي إلى حد ما يحافظ على مشروعيته، فإن هناك بوادر التغيير تلوح في الأفق مع تزايد المطالبة بالديمقراطية وتداول السلطة، أخرها احتجاجات هونكونغ 2019، ومع تزايد التعتيم وموجة الاعتداءات على أساس العرق والدين في "الإيغور" أصبح من الواضح أن الصين تسير ببطء نحو نقطة تحول، ستغير شكلها إلى الأبد، قد يؤدي بها الوضع إلى التردي إلى مستوى الانقسامات الحزبية والصراعات السياسية، وربما تنزلق إلى صراعات عرقية، وهو أمر إذا تحقق قد نشهد الصين تنحدر إلى مستوى الجمهورية الديمقراطية.

وإن كانت الصين مقدر عليها أن تعيش الانحطاط والانحدار، فإن ذلك لن يكون بسبب النمو الاقتصادي أو تدني المستوى المعيشي، وإنما بسبب الوضع الإنساني وحرية التعبير وغياب المحاسبة وحكم القانون، حيث تحظى النخب السياسية والعسكرية والطبقة الغنية بامتيازات واسعة، تعمق من تجذر الطبقية واللامساواة، وحسب تقرير نشر سنة 2020، لمنظمة حقوق الإنسان أن الحكومة الصينية تمارس قمعا متزايدا للمعارضين، وقد أقدمت على سجن ما لا يقل عن مليون شخص من مسلمي الإيغزر، وشردت الألاف من الرهبان وهدمت مساكنهم ودور العبادة، واستمرار الصين بهذا الشكل قد يجرفها إلى مرحلة الانحدار لامحالة، شأنها في ذلك شأن الجمهوريات العسكرية الأخرى.

ينتخب الرئيس الصيني من قبل نخبة الحزب بعد انعقاد مجلس وطني لنواب الشعب، قد تبدو هذه الممارسة شبيهة إلى حد كبير بما كان قائما زمن الخلافة في بدايات قيام الدولة الإسلامية، وهي إلى حد ما تبدو منطقية وعادلة، لكن ليس في نظام نخبوي تسيطر عليه نخبة سياسية تجمعها المصالح والشخصانية والزبونية، إضافة لذلك فإن هذا الشكل من

تداول السلطة في نظام نخبوي يولد نوعا من الرتابة السياسية، التي لن تعرف التغيير والتطوير لا على مستوى السلطة والإدارة ولا على مستوى السياسة الاجتماعي.

في مرحلة الجمهورية الديموقراطية يظهر هناك نوع من الشورة الحقيقية، ورغم كون مجلس الشورة كمؤسسة هو موروث من الحقبة العسكرية إلا أنه يصبح أكثر حضورا في المرحلة الديموقراطية، وهذا يقابله في مراحل التطور الارتقاء من مرحلة العشائر المتفرقة إلى مرحلة القبلية والمشيخة، حيث يكون حضور ممثلي العشائر أساسي في استقرار الوضع الاجتماعي، قبل الانتقال إلى مرحلة الاستبداد التي تحاول أحد العشائر اخضاع البقية، وهو ما يقابل المرحلة العسكرية في مرحلة الانحطاط.

يظل انتقال السلطة في النظام الجمهوري الديموقراطي نخبويا لفترة طويلة، حتى بعد إقرار نظام الانتخاب، وتظل رغبة النخبة الحاكمة في الاستبداد حاضرة دائما، وتفرض نفسها أحيانا كقوة سياسية أو اقتصادية أو حتى قوة شعبية قادرة على الحشد بأعداد كبيرة، خاصة تلك النخب التي تلجأ إلى الشريحة الأكبر من الشعب من الطبقة الوسطى والعمال والفقراء، لكن احتكار السلطة من قبل هذه النخب سرعان ما ينحصر حينما يشتد الصراع وتدخل أطراف أخرى في الواقع السياسي. تصبح الأحزاب أكثر استقلالية من الناحية المادية، أو من خلال بحثها عن دعم دول خارجية قوية، فطبيعة الأنظمة الجمهورية الديموقراطية تسمح بفتح البلاد لتصبح حلبة صراع سياسي لمختلف الأطراف، وأحيانا تصبح مدخلا للاستعمار لهذا فإن "دوفيرجيه" كان محقا بقوله "من وظائف السياسة إيجاد طرق أخرى لممارسة الحرب، لكن بوسائل أقل عنفا" لكن أيضا هناك غاية أخرى وهي إيجاد طريقة للاستعمار أقل تكلفة.

قد تمارس الديموقراطية بشكل صوري في المرحلة الأولى من الانحطاط إلى الجمهورية الديموقراطية، ويتم انتقال السلطة بشكل غير منطقي، فطبقة النخبة المسيطرة هي التي تحدد في النهاية من سيكون واجهتها في السلطة، لكن مع تعاظم الصراع وتقوي الأحزاب والمطالبة بحقها في المشاركة، ينتهي الأمر بالتنازلات في ظل توازنات معينة لا تراعي مصالح النخب المشاركة. يظل المثال التركي هو الأبرز في هذه المرحلة عندما كانت تسيطر

الأحزاب العلمانية على السلطة، إلى أن استطاع حزب العدالة والتنمية أن يصبح لاعبا أساسيا في المشهد السياسي التركي سنة 2002.

ب- الجمهورية الحزبية

قد يبدو للبعض أن الديموقراطية هي النظام المثالي والعادل الذي ينبغي أن تكون عليه الأنظمة السياسية، وأنها هي مرحلة الرقي التي يجب أن تطمح لها كل الشعوب، وهذا ليس غريبا فمنذ عصر الثورة الصناعية بأوروبا درج مفكرو الفلسفة السياسية، على الترويج لديموقراطية كحل لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، وفي الحقيقة لقد نجح الليبيراليون طوال هذه السنين في التسويق لبضاعتهم، بل نجحوا في جعلها من بديهيات السياسة، وتُفرض كمرحلة ضرورية في التطور السياسي، لكن لا أحد كان يتساءل ما هي المرحلة التي يجب أن يلجأ فيها المجتمع للديموقراطية، والمرحلة التي لن يكون المجتمع في حاجة لها؟ فالتَّكَيُّفُ والتأقلم مع الأوضاع شيء ضروري في رقي وتطور النظم السياسية والاجتماعية، ففي مقال "لهنتنغتون" بعنوان (النظام السياسي والانحطاط السياسي) أكد فيه على عكس الافتراضات التقدمية لنظرية التحديث. وعدم وجود سبب منطقي لافتراض بأن التطور السياسي أرجح من الانحطاط السياسي. بنشأة نظام سياسي نتيجة تحقيق شيء من التوازن بين القوى المتنافسة داخل مجتمع ما، لكن مع مرور الزمن يطرأ التغيير داخليا وخارجيا: اللاعبون الذين أقاموا التوازن الأصلي أنفسهم يتطورون أو يختفون، ويظهر لاعبون جدد وتتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية ويتعرض المجتمع للغزو من الخارج، أو يواجه أفكارا جديدة مستوردة أو تفرض عليه شروط جديدة للتجارة، نتيجة ذلك يفقد التوازن السابق تماسكه ويطرأ الانحطاط السياسي، إلى حين يأتي اللاعبون الجدد بمجموعة قواعد ومؤسسات جديدة لاستعادة النظام.[202]

وكلام هنتنغتون هذا يشير وبوضوح على ظاهرة الانحراف، التي من أسبابها تباعد الأجيال والتداخل الثقافي كما فصلنا فيها سابقا، فليس من المؤكد أن النظم السياسية حينما تفرض حكم القانون عوض حكم الدين، أنها بهذه الطريقة ترتقي أو تتطور، وليس من المؤكد

202 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 203

أنها بهذا الشكل تحقق العدل والمساواة، فالتصورات اتجاه العدل تختلف باختلاف المعتقدات والمنطلقات والنظريات الفكرية والفلسفية، بل إنه لا يمكن التسليم أن الديموقراطية التي تفرضها الدول الحديثة تحقق الحرية، ففي ظل فرض قانون واحد بالقوة القهرية دون إعطاء أي اعتبار لخصوصية الأفراد الاعتقادية، أو منحهم أي فرصة للمقاومة أو رفض القوانين التي تحكمهم، لا يمكن اعتبار هذا حرية، بل هو استبداد وقهر وديكتاتورية، وهذا ولابد سيولد ظاهرة ارتدادية كرد فعل، فلا يجب أن نستغرب من ظهور جماعات دينية أو غير دينية ترفض القانون، والتي الأنظمة القائمة تطلق عليها اسم الجماعات الإرهابية أو المتطرفة، لكنها في الواقع قد تكون فقط تمارس حقها في رفض القوانين، وتطالب بحرية أكبر كمنحها حق اختيار القانون الذي تعتقد أنه يحقق لها العدل، خاصة إذا تعلق بثوابت مرتبطة بالمعتقدات، فالنخب المسيطرة تلجأ إلى تشويه كل ما يقف في طريقها كحالة من الدفاع عن وجودها واستمرارها.

فلمثل هذه الظاهرة والتي تفرض نفسها في المجتمعات الحديثة، كونها تسببت في موجة ذعر كبيرة للعالم وأعادت فوبيا الأديان للواجهة، نحتاج لأن نتساءل ونعيد النظر في حقيقة التطور الذي تدعيه انظمتنا السياسية والاجتماعية، ففي الوقت الذي يتبنى فيه التيار الديموقراطية الليبيرالية مفهوم حرية الأديان، يرفض تماما أن تكون لهذه الأديان مؤسساتها القضائية والاقتصادية المستقلة، رغم أن مبادئ العلمنة يحتم فصل الشؤون الدينية عن السياسية، إلا أننا نجد تزايدا في مساعي السيطرة على الخطاب الديني، والتسابق على استمالة اتباع المعتقدات الدينية واستخدام الدين في الدعاية الانتخابية.

لقد عرفت فرنسا سنة 1882 وبعد الثورة الفرنسية تصاعدا لدعوات العداء ضد الدين، وتم شن حملة ضد كنيسة "القلب المقدس" والتي كان لم يكتمل إنشاؤها بعد، حيث اعتبرها المعارضون رمزا للرجعية والتسلط الذي عاشته فرنسا في ظل الملكية، ولولا خوف الدولة من دفع تعويضات للمتبرعين تقدر ب15 مليون فرنك ما يعادل 70 مليون يورو حاليا والتي لم تكن تملكها الدولة، لكانت أوقفت المشروع بالقوة. وفي سنة 1902 انتصرت الأحزاب الراديكالية والاشتراكية بزعامة "جورج كليمنسو"، على الأحزاب ذات الميولات الملكية في الانتخابات التشريعية، وبسبب عدائها الشديد للدين، تعهدت الحكومة الجديدة

بالتخلص من الكنيسة للأبد واتخذت إجراءات متطرفة، حيث تم حل جميع الطوائف الدينية وطُلب منها مغادرة فرنسا، ومن بينها رهبنة "البيندكتيين" التي كانت مكلفة ببناء كنيسة القلب المقدس على تل "مول مارت"، وتمت شيطنة المؤمنين وإجلاءهم وكأنهم يمثلون قوة الشر، استهدفت الجمهورية الثالثة الجانب المؤسساتي للكنيسة وتم سن قانون يفصل الكنيسة عن الدولة، وأمر "جورج كليمنسو" بإيقاف بناء الكنيسة وتم تحويلها إلى بيت الشعب، كما تم تجريد الكنيسة من كل أصولها المالية والكاتدرائيات وكل شيء حتى أبسط الصلبان، حتى وصل الأمر إلى مواجهات عنيفة مما جعل الدولة تتخوف من انحراف الأمر إلى حرب أهلية، وهو ما تبلور كقانون ثاني سنة 1908، ينص على إعادة الكنائس التي تم إغلاقها، بشرط أن تستخدم في العبادات فقط، ويرى البعض أن هذا الإجراء كان خوفا من انتشار موجة دينية، بسبب التعاطف مع الكنيسة جراء الاضطهاد الذي لحقها، وهو ما قد يهيج معارضة شديدة ضد الدولة، فقد كانت الدولة تعي تماما أنها مجرد عصبة من الأقليات تحكم بلادا ذات أغلبية مسيحية، الدين متغلغل فيها بعمق شديد. تم افتتاح الكنيسة سنة 1919، والمفارقة أن الحكومة لم تحضر الافتتاح حينها، بينما كان أعضاء الحكومة حرصين على حضور الصلوات أثناء الحرب العالمية الثانية وفرنسا تتعرض للقصف. وفي سنة 1989 وبمناسبة استضافة باريس المعرض العالمي، عزمت الجمهورية على بناء برج هو الأعلى في العالم وهو برج "إيفل" ليكون رمزا للمبادئ العلمانية التي جاءت لتحارب الرجعية المتمثلة في الدين،[203] لقد كان التعصب الأيديولوجي والاستبداد النخبوي سيد الموقف في تلك الحقبة، لدرجة أن الدولة استخدمت سلطتها في صرف المزانية على كل ما من شأنه تكريس الاشتراكية والعلمنة وتشويه الدين، بدون أي احترام لما يقدسه الشعب ضاربين بعرض الحائط طبيعة التركيبة الاجتماعية والتوجه العام لأغلبية المجتمع.

هذه الممارسة تؤكد وبدون أي مجال للشك، أن الدين ما يزال له تأثير كبير على المجتمعات البشرية على الأقل نفسيا، وأن تهميشه وإقصاءه راجع لخوفهم من قدرته على كبح سيطرتهم على السلطة، هذا برز بشكل واضح في الجزائر سنة 1992 و مصر 2011 وقبل ذلك روسيا حيث تم اضطهاد المسيحيين وقتل قياداتهم، وهدم العديد من الكنائس وتهجير

[203] من وثائقي بعنوان: مدن سرية: قلب باريس المقدس

الكثير من الأبرياء، ففي سنة 1917 قاد لينين حملة تطهيرية على الدين، وعدَّل المناهج الدراسية ووجه الإعلام لتكثيف الدعاية ضد الدين، وفي سنة 1920 أصدر مرسوما يقضي بفصل الكنيسة عن الدولة، ومنع الكنيسة من حق التملك وتعليم الدين في المدارس في السنوات الأولى من الثورة البلشفية، قدرت الصحف الإنجليزية إعدام 28 من الأساقفة و1215 من الكهنة ما بين 1917 و 1920، وفي سنة 1922 تم قتل أكثر من 80 ألف شخص خلال الصراع على ممتلكات الكنيسة الثمينة، وخلالها نشطت المنشورات والمقالات المتخصصة في مناهضة الدين والسخرية من المتدينين، وروج الإلحاد على أنه الحقيقة المطلقة التي يجب على المجتمع تقبلها، وتم تقدير إجمالي ضحايا الاتحاد السوفياتي من المسيحيين بما يتراوح 12 إلى 20 مليون، لكن مع الوقت ساد هناك يقين لدى الدولة السوفياتية أنه من الصعب استئصال الدين، مع تزايد مخاوف من اندلاع حرب أهلية. أرغم ذلك الدولة على السماح بوجود الممارسات الدينية في الأماكن المسموح بها، وهذا الموقف المعادي للدين لم يكن حكرا على الأنظمة الاستبدادية فقط، بل كان ظاهرا وبارزا حتى في الأنظمة الديموقراطية، وبمعنى من المعاني مثل العبور من المجتمعات على مستوى القبيلة والزمرة على مستوى الدولة، انتكاسة ضخمة للحرية البشرية.[204] خاصة مع ظهور الأيديولوجيات والتكتلات الحزبية، وعلى ما يبدو أن روسيا عدلت موقفها اتجاه الدين عموما فيما بعد الحرب الباردة، خصوصا بعد تجربة الحرب الأفغانية التي نجحت أمريكا فيها باستغلال الدين لحشد الأفغان ضدها. فقد بدأ يظهر فيما بعد نوع من التقارب بين الدولة والكنيسة، وهذا يعني اعتراف بأن الدين أصبح ينظر له كعنصر مكمل لأدوات السلطة في السيطرة على الحشد، وخدمة للمصالح الروسية، خاصة وأن الدولة الروسية تحاول استغلال أي مناسبة متاحة لها من أجل إظهار احترامها للإسلام والدول الإسلامية، التي يُعتبر لها تأثير في السياسة الدولية، كونها تملك قدرة مالية كبير خاصة بالاستثمار، وكذلك تملك احتياطات كبيرة من مصادر الطاقة.

وفي مرحلة ذروة التطور في الأنظمة السياسية، والتي كنا قد ذكرنا أنها تمثل مرحلة الخلافة ضمن مرحلة أكبر وهي المرحلة الدينية، كان هناك نظام أقل ما يقال عنه أنه استطاع تحقيق

---

204 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 583

عدل وتكامل اجتماعي، فقد حكم المسلمون مساحة شاسعة من جزيرة العرب وما حولها، والتي كانت منطقة متنوعة من حيث الأعراق والأديان وكان اليهود تحت الحكم الإسلامي في عهد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، قادرين على ممارسة نشاطهم القضائي حسب شريعتهم ومعتقدهم وما تمليه عليهم شريعتهم، وتلك ممارسة كانت أكثر تجسدا للحرية وأكثر تقدما مما هو عليه الحال في الدول الحديثة، بل إن هذا المبدأ هو من المبادئ التي استطاع الإسلام ترسيخها في تلك الحقبة، فلم يتم اجبار طائفة على التقاضي وفق قوانين أو شريعة لا يؤمنون بها، قد جاء نص في القرآن يدعم هذه الفكرة بقوله تعالى: "لكم دينكم ولي ديني" وجاء في سورة المائدة الآية 48 "لكل منكم جعلنا شرعة ومنهاجا" بل إنه يروى عن نبي الإسلام صلى الله عليه وسلم، أن أشخاصا من اليهود تنازعوا عنده حول حكم قضائي، فأحالهم إلى قوانين شريعتهم وأمرهم بإحضار التوراة، ولم يفرض عليهم حكم الإسلام الذي كان يحكم البلاد. [205] بل إن الخطاب الإسلامي فيما يتعلق بالقوانين والتشريعات، معلق بشرط أن يكون الفرد مسلما، أي أن أحكام وقوانين الشريعة الإسلامي تتبع أصول الاعتقاد، فمتى وجد الإيمان بالأصول وجب اتباع التشريع، فلا تُقَدم التعاليم الفرعية على الأصول الاعتقاد. وبالتالي فإنه لا يمكن تطبيق التشريع الإسلامي على غير المسلمين، إلا في حالة الرضى بالاحتكام، ويمكن افتراض نفس الأمر بالنسبة لليهودية والمسيحية، خاصة إذا استحضرنا النموذج الهندي الذي عرف تعددية في المعتقدات على مر التاريخ. وفي الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ماتزال هناك بعض الحرية تمارس على مستوى بعض الولايات، من حيث حريتها في قبول أو رفض بعض القوانين، لكن من الغريب أن تيار الحداثة يقبل بحرية الملكية وحرية التعبير وحرية الاعتقاد وحرية الجنس وحرية الشذوذ، بينما يقصي أحقية المجتمعات الدينية في الاحتكام إلى قوانين وشرائع معتقداتها، خاصة فيما يتعلق بالإرث والزواج والطلاق.

في المرحلة الثانية من الديموقراطية وبعد ترسيخ مبادئ الانتخاب، تجد الأحزاب لنفسها الفرصة في الحشد والتكتل، والسعي نحو اكتساب السلطة بكل حرية، حيث يكون الأحزاب قادرين على الدعوة إلى أفكارهم وتصوراتهم ومعتقداتهم وتصوراتهم اتجاه الحياة

205 صحيح البخاري حديث رقم 6481

والكون والإنسان، في الوقت الذي يتم إقصاء الخطاب الديني، بل وبمحاولات أكثر جدية وبالقوة لطمس الهوية الدينية في المجتمع، لكي يتم فك ذلك الانتماء والترابط الذي يجمع الأفراد، المتجاوز للعرق واللغة، والذي بإمكانه أن يكون عاملا في توحيد أراءهم. تُقَدم الأحزاب خدمة جليلة للدولة من خلال سيطرتها على نسبة كبير من الشعب، من خلال تنظيم مسيرات أو وقفات أو مؤتمرات تسمح بالتنفيس والتعبير عن بعض الغضب، الذي تشعر به بعض الطبقات أو الفئات الاجتماعية، في المقابل تحظى هذه الأحزاب ببعض الامتيازات وجزء من السلطة، وتحظى بالحماية القانونية اللازمة لنمط الحياة الذي تتبناه ويسمح لها بالدعوة إليه وفق مبادئها الأيديولوجيا.

وفي نظام الحزبين يميل الرأي العام الشعبي إلى توحيد الرأي نظرا لعدم وجود تقسيمات كثيرة داخل الجسم الاجتماعي، لكن في بعض المجتمعات تلعب النقابات والجمعيات والطوائف واللوبيات نفس الدور الذي تلعبه الأحزاب. إنه من السذاجة أن ندعي أن الأحزاب تخوض صراعا سياسيا من أجل المصلحة العامة، خاصة عندما يسمع بتلك الأموال الطائلة التي تصرف على الحملات الانتخابية، وإنه من السذاجة أن لا نفكر بأنها ستسعى إلى استعادة ما أنفقته مع بعض الأرباح، ففي النهاية ونحن في العالم الذي أصبح فيه رأس المال هو المحرك الرئيسي للأحداث، لابد وأن تعتبر مصاريف الانتخابات رأس مال مستثمر من أجل جني مكاسب أكبر. قد لا تسعى الأحزاب بنفسها إلى نيل تلك المكاسب، لكن الجهات الداعمة لها من ممولين كرجال الأعمال ودول وقوة خارجية وداخلية من لوبيات نسوية ومثلين وأحيانا حتى المافيات من تجار المخدرات والدعارة، والتكتلات داخل أجهزة الدولة من مخابرات وجيش وغيرها، سيضغطون بالتأكيد من أجل الحصول على امتيازات مقابل ذلك الدعم.

وابتداء من هذه المرحلة يبدأ الحديث عن زواج المال بالسلطة، لما يتسبب فيه من تعزيز لمظاهر الاستبداد النخبوي، من السياسيين ورجال الأعمال، بل إن هذا قد يظهر حتى على مستوى الإدارات المحلية فمع تزايد تداخل المصالح بين الإدارة والطبقة العليا، يصبح الفساد هو سيد الموقف، لكن ستبقى ظاهرة التحزب هي من أبرز ظواهر المرحلة الجمهورية الديموقراطية، فمع تعدد الأحزاب تتعدد المصالح والصراعات وتزداد الرغبة في

احتكار السلطة، تلجأ أغلب الأحزاب إلى تشويه سمعة بعضها أو في عرقلة عمل بعضها البعض وأحينا قد يتخذ الصراع أشكالا لا أخلاقية كالتجسس على الحياة الشخصية، أو التآمر وتلفيق التهم ونشر الإشاعات، ويصبح المحيط السياسي في غاية التشنج.

هناك الكثير ممن يسوق لظاهرة الحزبية على أنها ظاهرة أصلية في النظم السياسية، أو انها من البديهيات، لكنها في الحقيقة ليست سوى استثناء في مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، من أجل تحقيق أهداف مرحلية، إلا أنها رسخت نفسها بالقوة بمرور الوقت فصعب الخلاص منها، حيث أصبحت الأحزاب تصور نفسها وصية على قضايا الشعب، وتعرض نفسها على أنها الوسيلة الوحيدة لإيصال صوت المجتمع للأجهزة السلطة، لهذا يلجأ لها كثير من أفراد المجتمع للتعبير عن أراءهم وطموحاتهم ولإيصال معاناتهم، والمطالبة باحتياجاتهم وحقوقهم، ويتم الانتماء الحزبي في الغالب حسب التوجهات الأيديولوجيا والعقائدية للأفراد، وأحيانا حسب الطبقة أو القضايا الرئيسية، كالأحزاب الشيوعية وأحزاب العمال. قد يكون الغرض من هذا التقسيم تقسيمُ الرأي الاجتماعي، أو قد يكون هذا التقسيم معبرا واقعيا على الانقسام الاجتماعي والتفاوت بين الطبقات والفئات، وقد يعبر على وجود عدم مساواة في الحقوق. تنشأ الأحزاب في البداية من أجل تغيير هذا الوضع وتستخدم ذلك في خطاباتها كوسيلة للحشد، ونتيجة تضخم العدد ومنطق القوة الذي يفرضه، تسعى الأحزاب إلى تحقيق ما هو أبعد من ذلك وهو السعي للحصول على السلطة، أو على الأقل تسعى للاعتراف بها كمشارك أساسي فيها كمرحلة أولى.

لا يبدو من المنطقي القول أن مرحلة التحزب تبدأ مع المرحلة الجمهورية الديموقراطية، فالحاجة للسيطرة على الحشد يحفز الحكام إلى ابتكار وسائل وطرق لفرض السيطرة والتحكم في مجريات الأمور. لجأ الملوك الأوائل إلى نظام الإقطاع، وفي الصين اتخذ شكل إقطاع سلالي بمعنى أن القطاعات توزع على الأسرة الحاكمة وأقارب الملاك لضمان الولاء، وفي روما والدولة العباسية والعثمانية يلجأ الحكام لإقطاع الجيش لضمان سيطرة أكبر وولاء أكبر، وفي إنجلترا في عصر الإقطاع كان يتم احتكار الأراضي من طرف الطبقة الأرستوقراطية التي تدين بالولاء للملك، في علاقة يغلب عليها طابع المصلحة المتبادلة، وكان المغول يعتمدون على تبعية القبائل لرؤسائهم لتوحيد جيوشهم وتشكيل جيش قوي،

هذا التقسيم رغم كونه كان وسيلة فعالة لبسط السيطرة وحفظ النظام وتوحيد الولاء للحاكم أو القائد، وتوحيد الكيان الاجتماعي، إلا أنه شكل نقطة ضعف مع مرور الوقت واستطاع حكام الاقطاعات من قادة الجيش في روما، مراكمة ثروة مادية مكنتهم من كسب ولاء قسمٍ كبير من الجيش وشريحة من أفراد المجتمع، فتقوت مكانتهم داخل النظام السياسي مما جعلهم منافسين أقوياء على السلطة، ويمتلكون وسائل قوية للحشد والتكتل، وهذا ما أدخل الجمهورية الرومانية فيما بعد لحقبة الصراع والحرب الأهلية والإنقلابات والتنافس من أجل الاستيلاء على الحكم، وفي الدولة العباسية وبعد أن ضعف مركز القيادة انقسمت الدولة إلى إمارات مستقلة لما عاد يعرف بالمماليك، وذلك أن الأحزاب حينها كانوا من العبيد المماليك الذين استغلوا مناصبهم في الجيش واستطاعوا الوصول إلى السلطة، استطاع المماليك كسب ولاء أفراد الجيوش الذين كانوا يقودونها، وفرضوا أمرا واقعا باستقلالهم عن الدولة المركزية في بغداد فتفككت الدولة، وهي نفس التجربة التي مر بها المغول حينما تركو معاقلهم في سهول أسيا الداخلية، لغزو أسيا الوسطى والشرق الأوسط وروسيا وأجزاء من الهند والصين بأكملها خلال قرن واحد أو أكثر بقليل، لكن افتقاد المجتمع القبلي لمركزية دائمة وانحلال الروابط التي تجمع أقسامه وطبقاته، وغياب قواعد واضحة للاستخلاف حكمت عليهم بضعف مزمن وانحطاط تدريجي على المدى البعيد.[206]

ولم تواجه إنجلترا حالا أفضل، فتنامي قوة الطبقة الأرستوقراطية بسبب احتكارها للملكية الأراضي، جعلها منافسة قوية للسلطة وقادرة على الوقوف بوجهها، خاصة فيما يتعلق بالضرائب. قدرتها على تكديس المال والحشد لتشكيل الجيوش فرض واقعا لا يمكن تجنبه، أدى إلى إضعاف سلطة الملك وإزاحته فيما بعد، إلا أن الإنجليز ربما كانوا أكثر وعيا بإشكالية الوحدة الاجتماعية أو أنهم لمسو ضعف الجمهورية، فاستعادوا الملكية من جديد وفق توازنات يمكن اعتبارها عادلة. كان التقسيم الإقطاعي في إنجلترا ضرورة اقتصادية وإدارية، من جهة تفرض الدولة سلطتها على كامل ترابها، ومن جهة أخرى تضمن تدفق الضرائب، لكنها أيضا كانت وسيلة لضمان توفير احتياجات الدولة والشعب من الغذاء، حيث كانت الطبقة الأرستوقراطية لها القدرة على الاستثمار في الأراضي، بخلاف صغار

---

206 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 121

الفلاحين والطبقة الفقيرة من الشعب من عمال وغيرهم، حدث هذا أيضا في روسيا في عصر الإصلاح، قام "ألكسندر الثاني" بإلغاء القنانة في سنة 1861، كانت بداية نهاية احتكار الطبقة الأرستوقراطية للسلطة، وقد أدى التحرير إلى نمو المدن وازدياد عدد سكانها ونمو القطاع الصناعي، قدمت الحكومة الأراضي للأقنان على أنها ملكية مشتركة وليست بملكيات خاصة، وفوضت ضرائب مدى الحياة في المقابل عوضت الطبقة الأرستوقراطية عن الأراضي التي فقدوها. لم يستطع الفلاحون تحمل أعباء الحياة وتكلفة الضرائب، وانتهى بهم المطاف برهن أراضيهم أو الهجرة إلى المدن، مما عزز من جديد قوة الأرستوقراطية.

أما الدولة العثمانية فكان من أبرز نقاط ضعفها غياب قانون ينظم انتقال السلطة، وكان المرشحون من الأسرة المالكة بحاجة لدعم "الإنكشارية" ومسؤولي البلاط والعلماء والجهاز الإداري، وهذا خلق نوعا من تعدد الولاءات، ومع قدرت أبناء السلطان على الحشد لكونهم كانوا يعينون على رأس المحفظات لاكتساب الخبرة في الحكم، فقد كانت تنشب بينهم حروب أهلية دورية بعد وفات السلطان، وأحيانا تجري محاولات الاستيلاء على الحكم في حياته، وتحت هذه الظروف كانت جرائم قتل الأخ شبه مؤكدة.[207]

لقد تطورت صورة مفهوم التحزب والقدرة على التحشيد، منذ الأنظمة البدائية إلى عصرنا الحديث بطريقة تتكيف مع متطلبات العصر، فتتكيف مع النظم السياسية نفسها وتعمل الأفكار فيها أيضا دورا مهما، فقد تطورت الحزبية من تجمع القبائل القادرة على حشد فرق عشائرية تساهم في الاجتياح في المراحل الأولى لبناء الدولة، كما كان الحال بالنسبة للمغول في هذه الحالة يعتمد التحشيد على مفهوم القرابة والجد المشترك أو صلة الدم والسلالة ...الخ.

وفي مرحلة الدولة يتخذ التحزب شكل ولاءات عسكرية واقطاعات تتمتع بنوع من الاستقلال المادي والعسكري ولها عدد لا بأس به من الأتباع والداعمين، ويعتمد الحشد في

---

207 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 307

هذه المرحلة على القدرة في توفير الاحتياجات وتحقيق مصالح الأتباع وتوزيع العطايا المالية أو الزراعية.

بينما ظهر نوع جديد من التحزب مع انتشار الأفكار حول الحقوق والواجبات، وعم نوع من وحدة التصور حول حكم القانون، حيث ظهر أول حزب سياسي في إنجلترا سنة 1678 وهو حزب كان ينادي بالليبيرالية وإلغاء المَلكية، ويدعو إلى مشاركة المواطنين في الحكم، حيث أصبح الحشد لا يعتمد على المال والمنافع أو القرابة أو الانتماء القبلي، وإنما يعتمد على القضايا المشتركة التي تهم حياة المواطنين كالحرية والظلم والعبودية والعدل والمساواة. تسعى هذه الأحزاب إلى الحشد وزيادة عدد أتباعها عن طريق الاستقطاب ونشر الوعي بالقضايا الاجتماعية، لاكتساب القوة القادرة على الضغط لإجبار السلطة على الرضوخ لمطالبها.

ويمكن القول إن ظاهرة الحزبية والتحزب في عصرنا الحديث، ما هي إلى نسخة حديثة مكررة عن القبلية أو العشيرة، إذ أن البشرية تميل بطبيعتها إلى التكتل في جماعات أو مجموعات يجمع أفرادها تصورات مشتركة، أو أهداف مشتركة تحفز تشكلهم كتيار أو مجتمعات فرعية، ويمكن بهذا المعنى اعتبار حتى منظمات الجريمة والمافيا عبارة عن قبائل أو عشائر أو أحزاب، لأن لها أهداف وتصورات وقضايا ومصالح مشتركة بين أفرادها. تبقى القبلية بهذا المعنى الموسع حقيقة واقعية في الحياة المعاصرة.

للهند مسارُ ديموقراطية ناجحة (لدرجة مذهلة نظر للانقسام الاجتماعي) منذ قيام دولتها عام 1947، لكن السياسيين الهنود مازالوا يعتمدون إلى أبعد الحدود على روابط الراعي (الزبونية والشخصانية للوصول إلى البرلمان) في بعض الأحيان تكون هذه الروابط قبلية بمعنى الدقيق للكلمة، لأن القبلية لاتزال موجودة في بعض المناطق الفقيرة والأقل تطورا في الدولة، في أحيان أخرى يتأسس الدعم على أرضية النظام الطبقي أو الطائفي، لكن في الحالتين كلتيهما تبقى العلاقات الاجتماعية التحتية بين السياسي ومؤيديه ذات العلاقات السائدة في مجموعة القرابة، أي تنبني على تبادل الخدمات والمصالح بين الزعيم وأتباعه حيث تُكتسب القيادة ولا تُورث، اعتمادا على قدرة القائد على رعاية مصالح الجماعة. وينسحب

الأمر نفسه على سياسات الرعاية والمحسوبية في المدن الأمريكية، حيث تنبني المكتسبات السياسية على أساس "من يحك ظهر الأخر" لا على أساس حافز حديث مثل الأيديولوجية أو السياسة العامة.[208]

ليست الديموقراطية الليبيرالية الحديثة أقل تعرضا للانحطاط السياسي من أنواع الأنظمة الأخرى. وعلى الرغم من استبعاد أن يتحول مجتمع حديث بشكل كامل إلى مجتمع قبلي، إلا أننا نرى أمثلة على القبلية في كل مكان حولنا من عصابات الشوارع إلى زمر الرعاية والوصايا والمحاسبة، إلى استغلال النفوذ على أعلى مستويات السياسة الحديثة، وبينما يتحدث الكل في الديموقراطية الحديثة، بلغة الحقوق الشاملة، يقنع الكثيرون بالحصول على الامتيازات أو إعفاءات خاصة، أو دعم مالي أو مكاسب لهم أو لأسرهم او لأصدقائهم فحسب. أكد بعض الباحثين أن الأنظمة السياسية الخاضعة للمحاسبة آليات تصحيح ذاتي لمنع الانحطاط ومكافحة الفساد إذا ضعف أداء الحكومات أو استولت نخب فاسدة على الدولة، يمكن لغير النخب التصويت ضدها وطردها من الحكم وقد حدث ذلك أحيانا في تاريخ نمو الديموقراطية الحديثة، لكن لا يوجد ما يضمن حدوث هذا التصحيح الذاتي، ربما لأن الجماهير (من غير النخب) تعاني ضعفا في التنظيم أو لأنها تفشل في فهم مصالحها فهما صحيحا، وكثيرا ما تجعل النزعة المحافظة في المؤسسات عملية الإصلاح صعبة إلى حد تعذر إجرائها، يؤدي هذا النوع من الانحطاط السياسي إما إلى مستويات من الفساد التي ترتفع تدريجيا إلى جانب مستويات متدنية من الفاعلية الحكومية، أو إلى ردود أفعال شعبية عنيفة على الاستغلال النخبوي المدرك.[209] خاصة مع وجود ظاهرة الارتزاق السياسي.

في الحقيقة إنه من السذاجة افتراض أن هذه النظم قادرة على تصحيح نفسها، بل إن هذا النوع من الافتراضات ليس سوى وسيلة تجميلية للبشاعة التي يخفيها في الحقيقة، وهي افتراضات تحمل في معناها افتراضا أخر مفاده أنه لا يوجد ما ينزع بالبشر إلى الانحراف، خاصة عندما يصبح الأمر متعلقا بالمصالح المادية!. بالإضافة إلى قدرة بعض الأحزاب على حشد الأعداد الكبيرة من الناخبين يعطيها امتيازا عن غيرها، حتى وإن كانت القيادة فيها

208 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 123

209 أصول النظام السياسي الجزء الثاني ص 43

فاسدة، وذلك لأنها تحرص على تلبية مطالب أتباعها ومطالب داعميها، ولا ننسى دور رأس المال الذي أصبح له تأثير كبير على الانتخابات، وأصبح يعتبر وسيلة من وسائل المنافسة في اللعبة السياسية. لم تُستبدل العلاقات المبنية على الحظوة والمحسوبية بين (الرجل الكبير) وأتباعه كلية، وظلت إلى الوقت الحاضر شكلا من أشكال التنظيم السياسي، ولا يَعود ذلك إلى أنها نزعة طبيعية في الناس، بل لأنها مثلت في أحوال عديدة السبيل الأكثر فاعلية وكفاءة إلى السلطة السياسية[210].

كثيرا ما يكون من الأسهل دفع المؤيدين إلى صناديق الانتخابات بناء على مكسب فردي لا على أجندة برامجية عريضة، وينطبق ذلك على أي مكان أكثر من البلد الذي يرسخ مبدأ حق الاقتراع الشامل للذكور أي الولايات المتحدة، التي ابتكرت بمعنى من المعاني مفهوم الزبائنية ومارسته بأشكال متنوعة طوال أكثر من قرن. قد تتصل الزبائنية بصورة أعرض مع تطور المستوى الاقتصادي، وتلك حقيقة بسيطة في الاقتصاد، يمكن شراء الناخبين الفقراء بطريقة أسهل من الأغنياء، مع تقدير مكاسب فردية صغيرة نسبيا، مثل هدية مالية أو وعد بوظيفة لا تتطلب مهارات عالية، ومع غنى البلدان تزداد قيمة المكاسب التي يجب على السياسيين تقديمها لرشوة الناخبين، وترتفع تكلفة الزبائنية ارتفاعا كبيرا. في انتخابات عام 1993 اشترى الحزب الحاكم في تايوان "الكومنتانغ" ما يكفي من الأصوات لسرقة الفوز من حزب الشعب الديموقراطي المعارض بتكلفة بلغت نحو 300دولار للصوت الواحد، أي نحو 10 دولار أمريكي، مقارنة بنحو ثلاث دولارات للصوت في انتخابات عام 1998 في الفليبين الغربية، لكن الأفقر حالا وبسبب حقيقة أن نسبة 45 بالمئة من الناخبين المرتشين لم يصوتوا لحزب "الكومنتانغ" ولأن الحزب المعارض اتخذ من عملية شراء الأصوات نفسها موضوعا لحملته، انحسرت هذه الممارسة وغابت عن الانتخابات التايوانية.[211]

هذا الواقع البشع والاستغلالي التي تخفيها الافتراضات المجَمِّلة للديموقراطية، تبرز فشل المنظومة، خاصة وأنها تعتمد منطق المنافسة، وهذا المنطق لا يخلو من تهييج غريزة البقاء،

---

210 أصول النظام السياسي الجزء الثاني 121 ص

211 أصول النظام السياسي الجزء الثاني ص 124

التي عندما تطغى قد تنحرف بالبشرية إلى مستويات غاية في اللاأخلاق، بالإضافة إلى أن هناك منطق أخر يفترضه النظام الديموقراطي، وهو أن كافة أفراد المجتمع على مستوى متساوي من الوعي الذي يسمح لهم بالانتخاب بعقلانية انطلاقا من مفهوم المصلحة العامة، ففي المناطق الفقيرة في القرى وحتى في المدن التي تبلغ فيها البطالة نسبة عالية، يصبح من الطبيعي أن الأفراد يميلون إلى دعم من يحقق لهم المصالح الفردية فقط، بغض النظر إن كان من سينتخبونه صالحا أو فاسدا، فبيئة الصراع والعالم المالثوسي الذي تنذر فيه الموارد، يفرضان منطقا أخر غير العقلانية، خاصة وأن النخب تظهر كأنها محتكرة لهذه الموارد وقادرة على منحها أو منعها.

بالإضافة إلى إشكال أخر يتعلق بانتشار الجهل في كثير من البلدان، خاصة في العالم الثالث الذي قد تصل نسبة الأمية في بعض بلدانه إلى 60 بالمئة وأكثر، وحتى لو افترضنا أن هذه النسبة مبالغ فيها، فهناك جهل أخر يفرض نفسه كعامل مؤثر في الواقع الانتخابي، وهو الجهل السياسي والجهل بالخطاب السياسي، مما يعني أن أغلب الناخبين سينتخبون ليس على أساس عقلاني ومنطقي، وإنما بناء على أساس عاطفي وأحيانا على أساس العرف أو العصبية القبلية، ولهذا فليس من الغريب أن ينجرف الخطاب السياسي الحديث نحو الشعبوية وينحدر إلى درجة متدنية من الانحطاط في عرض البرامج والوعود السياسية، تماشيا مع الوضع الشعبي. فالخطاب السياسي اليوم هو انعكاس للواقع المتردي للمستوى الثقافي والتعليمي في المجتمعات، حتى إنه لم يعد يسمع صوة لنخب المثقفين والعلماء والباحثين بل إن رأيهم لن يكون له أي تأثير، فأصواتهم ليست سوى ابرة في كومة قش، لذا يغيب صوت العقلانية والمعارضة ويعلو عليه صوت الجهل والعاطفة وعدم الإدراك الواعي بالمصلحة العامة، ولهذا فليس من المستغرب تركيز المرشحين على إثارة القضايا الجدالية في المجتمع والعاطفية، وأحيانا إثارة حتى القضايا العرقية والطبقية، فمع ازدياد نفور الناخبين من سكان المدن، تلجأ الأحزاب إلى الطبقة الفقيرة والأقل وعيا بالواقع السياسي من سكان الضواحي والقرى من طبقة الفلاحين، وهذا ما يفسر الاهتمام المتزايد بقضايا المرأة في القرن العشرين، حيث إن المرأة تعتبر فئة اجتماعية ما تزال قابلة للاستقطاب، وبإمكانها أن تشكل فرقا في ترجيح كفة الانتخابات، ونفس الأمر يقال عن مجتمع الشواذ والمثلين، الذين

أصبحوا يُشَجعون أكثر في السنوات العشر الأخيرة على التكتل، وذلك ليسهل استقطابهم وتوجيههم سياسيا.

ومن هنا يمكن القول أن مبدأ المساواة في الانتخابات يولد لنا نتائج معاكسة تماما لما يتم الترويج له، فمع سهولة استمالة الطبقة الفقيرة والأمية والعاطفية، لن يكون هناك أي منطق عقلاني يمكن أن تخضع له النتائج التي تكشف عنها الانتخابات، وليس هناك أي منطق يدفعنا للمساواة بين صوت فرد من النخب المثقفة والواعية، والتي تعتمد معايير معينة في اتخاذ قرار الانتخاب وهي مدركة بوعي شديد مبدأ المصلحة العامة، بصوت فرد أخر لا يملك الحد الأدنى من التعليم ومعاييره في الانتخابات هلامية الطراز تعتمد على المحاباة أو النزعة العاطفية أو حتى الشهوانية، وللأسف هذا النوع هو من يشكل الأغلبية الساحقة من الشعوب، وهذا يعد من الأسباب التي تعرقل التغيير والارتقاء والتطور في بعض المجتمعات الحديثة.

قد يبدو هذا الطرح يناقض مبدأ المساواة، خاصة وأن الليبيرالية تسوق لهذه الممارسة بحجة الحيلولة دون احتكار السلطة من قبل النخب، وهو الشيء الذي لم يحدث، فما يزال هذا الاحتكار ممارسة واضحة حتى في أمريكا نفسها، أو لنقل أن ممارسة السياسة وتطورها أفرز لنا طبقة اجتماعية جديدة لها القدرة على التكتل والصراع على تحقيق مصالحها، وعلى غرار التطور الاقتصادي والثورة الصناعي التي افرزت الطبقة البورجوازية، فإن ممارسة السياسة والصراع على السلطة أفرز لنا طبقة نخبوية تهتم هي الأخرى بمصالحها الخاصة، مما يعني ازدياد عدد المتنازعين على الثروة العامة للشعب، وبطبيعة الحال تخضع النخب السياسية بالفرصة الأكبر للحصول على حصتها من الامتيازات لكونها أكثر احتكاكا بالسلطة.

وبالتالي فإنه من المنطقي أن الجمهورية الديموقراطية وخاصة متعددة الأحزاب، لا يمكن أن تعتبر مرحلة من مراحل التطور السياسي بمعناه الارتقائي، وإنما هي نزعة نحو العودة والتدني لمستوى القبلية بكل ممارساتها البدائية، بل إن ظاهرة الحزبية والتحزب أقرب ما تكون إلى العشائرية والزمرة، حيث ينقسم المجتمع إلى فئات أصغر فأصغر كل منها له

مصالحه الخاصة وأهدافه وتوجهاته. لقد كان هذا النوع من التقسيم هو ما يشكل النواة الأولى في التراتبية التي تأسس عليها الجهاز الإداري للدولة، واعتمدته الصين لتتمكن الإمبراطورية من بسط سيطرتها على ربوع البلاد، لكن هذا الوضع خلف فيما بعد صعود قوة قادرة على المنافسة على السلطة، ولهذا لجأت الإمبراطورية إلى تحديث جهازها الإداري وأصبحت المناصب مفتوحة لعامة الشعب حسب الكفاءة، وتم الحد من ممارسة المحسوبية والزبائنية لإيقاف الفساد الإداري، وبالتالي طورت الصين في عهد سلالة تشين أول امتحان لنيل الوظائف الإدارية في الدولة.

إن الرغبة في الحيلولة دون عودة البلاد إلى الصراعات السياسية والمنافسة على السلطة وتحصيل الامتيازات، والتي كانت من عوامل الانحطاط السياسي، هو ما دفع الإمبراطورية الصينية لتطوير جهازها الإداري وحتى العسكري حيث تم تمكين الفلاحين وأبناء الأفراد العاديين من غير الطبقة الأرستوقراطية، من شغل مناصب في الجيش، وهذا بدوره أسهم في إحداث نوع من اللحمة بين فئات المجتمع المختلفة وكذلك طبقاته.[212]

تُسَوق الحزبية في العصر الحديث على أنها الوسيلة الفعالة لتحقيق التمثيلية الشاملة لأفراد وفئات وطبقات المجتمع، لكنها أيضا تفرض تراتبية في المنظومة السياسية تحجب المجتمع على رؤية الحقائق في غالب الأحيان، كما أنها تضعف قوة التكتل الشعبي من خلال تشتيت الرأي العام وفصل قضاياه العامة بعضها عن بعض، مما يفرز نوعا من انعدام التضامن، فالموظف أو العامل لا تعنيه قضايا العاطلين أو فاقدي الشغل، وهكذا يتم خلق نوع من الصراع المفتعل بين الفئات التي ترى نفسها مظلومة ولا تحصل على حقوقها من الثروة العامة، من المعطلين والمهمشين والفقراء، وبين تلك الفئات المحظوظة التي تمكنت من الحصول على نصيبها من الثروة، إلى درجة أنها ترى أن النظام عادل ومثالي وتعيش في عالمها الوردي.

لم يعاني مجتمع الخلافة في سنواته الأولى من الدولة الإسلامية من هذا الشتات وانعدام التضامن، خاصة أن الدين يفرض على الأفراد وبدون استثناء حاكما ومحكوما أن يكون على

212 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 174

مرتبة من الخلق والنزاهة، من خلال فرض قوانين واضحة وعامة وثابتة يدركها كل أفراد المجتمع، وعلى ضوئها يتم تقييم الوضع الاجتماعي والسياسي، بمعنى أخر أن هذا فرض نوعا من الرقابة الذاتية أي الأفراد على أنفسهم وفي نفس الوقت رقابة الأفراد على بعضهم البعض، لأنهم مكلفون وملزمون دينيا بالحفاظ وصون مجتمعهم من الاختلال والانحراف، وحمايته من فشو الظلم والخيانة والغش، وبطبيعة الحال فإن هذا يتم في إطار محدد من الضوابط وليس متروكا على عواهنه، هذا النوع من الرقابة الأخلاقية هو ما يعرف بعصرنا الحديث بحكم القانون والمحاسبة. وبالتالي كان هناك تصور موحد لمفهوم العدل والحرية والمساواة، مما لم يجعل هناك حاجة للتحزب والتكتل للمطالبة بالحقوق، خاصة وأن الجهاز التمثيلي آن ذاك كان يشكل من عامة الشعب من نخب على مستوى من العلم والمعرفة، وبناء على احتكاكهم بالعامة من تجار وعبيد وخدم وعمال وحرفين، تشكل السياسة العامة، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الثروة. استمر هذا الوضع حتى بعد انحدار النظام السياسي إلى مستوى الملكية، فقد بلغت الدولة أوج قوتها وعرفت توسعا كبيرا وانتصارات كثيرة، دون الحاجة إلى نخبوية تمثيلية أو حزبية، فلم تكن في حاجة لذلك، خاصة وأنه كان هناك شبه اتصال مباشر بين العامة والحكام، سواء من خلال الرجال المقربين من الحكم والذين كانوا في حالة احتكاك دائم مع العامة، أو من خلال العلماء والأئمة الذين كانوا يتدارسون قضايا المجتمع بشكل دوري في المساجد، هذا الشكل البسيط من الإدارة كان كفيلا بتوحيد المجتمع وسد الشروخ فيه، وتحقيق التكامل والمساواة والعدل، ولم يبدأ الانحطاط إلا عندما أصبح الحكام يفصلون أنفسهم عن قضايا العامة ويتخذون شكلا إداريا أكثر تعقيدا، جعلهم أكثر انفصالا عن الواقع الاجتماعي بل وحتى الإداري، وهو نفس الوضع الذي تخلقه ظاهرة التحزب حيث إن الأحزاب والنقابات والجمعيات تخفف العبء عن الدولة من حيث المساءلة، وأحيانا أخرى تسهم في فرض واقع سياسي يبرر توجه الدولة، وفي بعضها الأخر تكون الغاية تشتيت الرأي العام عن رؤية الحقائق في الواقع السياسي، وليس هذا فقط، فقد يلعب الأحزاب دورا مهما في تكريس واقع ليس في مصلحة جهات خارجية تغييره، وحتى الصحف في الأنظمة الحزبية تكون شبه فاقدة للمصداقية لكونها تصبح أبواقا للصراع السياسي.

ففي فلسطين فرق التعدد الإيديولوجي والتحزب ما جمعه الدين والقضايا الوطنية، حيث انقسمت الحكومة الفلسطينية على نفسها ونشبت خلافات منذ انتخابات 2006، ونتيجة للصراع السياسي وتجاذب السلطة غاب عن الوعي السياسي أن هناك قضية أكبر يجب حلها وهي قضية الاحتلال، لقد مكن هذا التصدع على مستوى السلطة والمجتمع من تكريس واقع الاحتلال وتقويته، بل وأعطى الفرصة لتدخل أطراف خارجية لتمويل الأحزاب والفصائل المتنازعة، لتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للفلسطينيين، فمنطقيا هذه الأحزاب لا تخدم مصلحة الشعب بقدر ما تخدم مصالح الطرف الخارجي، وأصبحت القضية الفلسطينية عرضة للمزايدة وأحيانا وسيلة للحصول على امتيازات أو تحقيق مصالح على مستوى السياسة الخارجية. في الحقيقة إن هذه الفُرقة والشتات الذي تعانيه الدولة الفلسطينية أفقدهم الحق في الدفاع عن قضاياهم، وأعطي هذا الحق لأطراف خارجية أعطت لنفسها الصلاحية في تحديد مصير الشعب الفلسطيني، إن الحالة الفلسطينية لنموذج واضح للانحطاط الذي يمكن أن تتدنى له الدول، فلطالما كانت الحاجة لمواجهة العدو دافعا من دوافع الحشد والتكتل والتضامن الطوعي، لكن هذا شيء غائب في الواقع الفلسطيني بل إن الحالة الفلسطينية قد تشكل حالة شاذة عن القاعدة، وهذا كله بسبب التعصب الأيديولوجي والتحزب، لم تستطع الدولة الفلسطينية بعد الانتخابات الارتقاء إلى دولة الاستبداد العادل حتى تتمكن من توحيد المجتمع الفلسطيني، ورغم وجود ظروف ملائمة تبرر هذا التوجه إلا أنه لربما لم تملك الحكومة الفلسطينية المنتخبة هذه المقدرة لبسط سيطرتها على الوضع السياسي والاجتماعي، إن ضرورة مواجهة الاحتلال يستلزم اتخاذ قرارات واقعية ومصيرية، وهو الشيء الذي لم يحققه الحوار بين الفرقاء الفلسطينيين، وفشل الدولة في فرض سلطتها وفرض وحدة الصف جعلها شبه ساكنة ولا تحقق أي تقدم، لا فيما يتعلق بمقاومة الاحتلال ولا فيما يتعلق بالتفاوض.

بينما على الطرف الثاني من المعادلة تبدو الدولة الإسرائيلية أكثر توحدا وانسجاما، سواء على مستوى السلطة والنخبة السياسية والأحزاب أو على مستوى المجتمع، ورغم وجود حقيقة أن الكيان الاجتماعي الإسرائيلي لا يشير إلى وجود جذور ثقافية مشتركة من العادات والتقاليد، خاصة فيما يتعلق بالانتماء الجغرافي إلا أنه على ما يبدو استطاع

المؤسسون الأوائل للدولة الإسرائيلية وبعد قيامها سنة 1948، أن يستغلوا تلك العوامل المشتركة بين الوفود اليهودية القادمة من بقاع مختلفة من العالم، وكان الدين والمعتقدات ركيزة أساسية في بناء المجتمع الإسرائيلي، فقد وفر الدين على المجتمع الإسرائيلي كثيرا من الوقت والجهد، حيث شكل تصوراتهم حول قضايا كالوطن والأمة ومنحهم لغة موحدة، بحيث أن الدين الرسمي هو اليهودية التي لها كتاب مقدس، وهو ما جعل هناك ضرورة ملحة لتعلم قراءة النصوص الدينية المكتوبة بالعبرية، وهذا منحهم أيضا هوية تاريخية، مما كان كفيلا بتوحيد المجتمع الإسرائيلي، خاصة وأنه كان هناك هدف كبير أخر وهو بناء الدولة. وبالتالي فلم يبقى على المؤسسين سوى تأسيس المؤسسات بداية من الحكومة، ويمكن القول إن الدولة الإسرائيلية مرة من نفس مراحل الارتقاء لتطور النظام السياسي، فقد كان المجتمع اليهودي مشتتا ومقسما لأسر وأعراق وقبائل وسلالات موزعة في بقاع العالم، ولم تكن لهم أرض يستقرون فيها، أي أنهم نسبيا كانوا أشبه بقبائل أو عشائر غير موحدة، وكان الدين هو العامل الوحيد الذي يحافظ على ترابطهم وانتمائهم وهويتهم، ولم يكن ينقصهم شيء لتحقيق التكامل سوى أرض يجتمعون فيها، وتحقق لهم ذلك سنة 1917، ونظرا لتلك العوامل المشتركة بين فئات المجتمع اليهودي، لم تضطر الدولة الإسرائيلية للدخول في مرحلة الانقسام والصراع الاجتماعي أو حتى السياسي أو حرب أهلية من أجل الوحدة، فرغم وجود أحزاب إلا أنه كان هناك توجه موحد حول ما يجب فعله لبناء الدولة وتأسيس المجتمع اليهودي، لكن المجتمع الإسرائيلي لم يسر على نفس النمط الذي يفترض الارتقاء من القبلية إلى الملكية، وإنما ارتقى مباشرة إلى الجمهورية، وفي نظري وحسب ما درسناه هنا من ظواهر التطور والانحطاط لا يمكن أن يعد هذا ارتقاء، بالقدر ما هو تطوير وتحسين للمرحلة القبلية، خاصة وأن المجتمع اليهودي مايزال إلى اليوم مقسما إلى أسباط وعشائر، وهذا واضح حتى في عقيدتهم، حيث يؤمن اليهود بقيام المملكة اليهودية في المستقبل. وقد يكون عدم ارتقاء المجتمع الإسرائيلي إلى الملكية بعد مرحلة الشتات القبلي، راجع لكونهم حاولوا استنساخ الأنظمة الحديثة التي شهدها العالم خلال القرن 20، أو لكون النخب العلمانية التي قادته آن ذاك، كانت تعرف تماما أن الملكية ستكون عائقا أمام النخبة لاحتكار السلطة، فقد شهدت أوروبا موجة من التغيير أدت إلى اسقاط معظم الملكيات،

وشهدت ثورات عديدة استطاعت أن تؤسس أنظمة حكم مبتكرة آن ذاك، إلا أن العنصر الأبرز الذي يمكن اعتباره العامل الرئيسي في تشكيل التصور الذهني لدى مؤسسي الدولة الإسرائيلية، هو انتشار أفكار الديموقراطية والليبيرالية، وهذا على ما يبدو أسهم في وجود قناعة تامة بأن النظام الجمهوري هو من الأنظمة الحديثة والمتطورة، وبالتالي كان من المناسب استنساخها بالنسبة لهم.

وبالنظر إلى هذا الوضع نتساءل فإن كانت الدولة الإسرائيلية مقسمة اجتماعيا من حيث الأعراق والسلالة والأسباط، ومقسمة سياسيا إلى أحزاب، فما الذي يجنبها الدخول في صراعات طائفية أو سياسية؟ وما الشيء الذي يحفظ توازنها رغم هذا التشرذم الكبير في مجتمعها سواء على المستوى الثقافي والعرقي أو حتى على المستوى الأصول الجغرافية؟ وتبرز أهمية هذا السؤال عندما نلاحظ أن الدولة الإسرائيلية طرأ عليها أهم صفات الانحدار، وهو ضعف الجانب الديني الذي كان هو الركيزة الأساسية التي تأسست عليها الدولة ابتداء، وهذا يتوافق مع نفس التصنيف الذي وضعناه بكون الجمهورية الديموقراطية تدخل في مرحلة الانحدار وضمن المرحلة اللادينية، مما يعني أن الدين لم يعد معتمدا كمرجعية أساسية في النظام السياسي، وأصبح الخطاب الإسرائيلي وعلى غرار باقي دول العالم يستعمل الدين كأداة للحشد واثارة العاطفة، وهذا يدفعنا للبحث عن عوامل أخرى تسهم في استقرار المجتمع الإسرائيلي وتجنبه الصراع، وعلى ما يبدو لا يوجد أي عامل يمكن أن يحفز الوحدة الاجتماعية والسياسية أفضل من الحرب، فالحرب هي شكل من أشكال الصراع، والصراع كما ذكرنا سابقا يُعد عاملا من عوامل تطور الأنظمة، وتوجيه وعي المجتمع بأنه في حالة تهديد أمني مستمر، جعل المجتمع الإسرائيلي في حالة وحدة وتماسك نسبي أو على الأقل على الصعيد السياسي، وهو الشيء الذي فشلت الحرب في تحفيزه في الجانب الفلسطيني، مما يؤكد على ما مدى الشرخ الذي يمكن أن تتسبب فيه الحزبية والصرعات السياسية، والمنافسة على نيل امتيازات السلطة.

إن حديثي هنا عن إسرائيل كان من جهة كونها مؤسسة وليس دولة حقيقية يمكن الجزم بوجودها، فما تزال إسرائيل تكابد عناء نزع الاعتراف من باقي الدول وذلك أن قيامها والاعتراف بها فُرض على المجتمع الدولي بالابتزاز تارة وبالمساومة تارة أخرى، كما أنها واقعيا

تعتبر على أرض متنازع عليها، وهذا النزاع لم يحسم بعد لذا من الخطأ القول أن هناك دولة بالمعنى الحقيقي، نهيك عن كونها قامت على جثث الفلسطينيين من أطفال وعزل ونساء، وهذا الأمر يؤرق الشأن الإسرائيلي الداخلي، إذ كيف يبرر السياسيون الاستمرار في الحرب والتوسع، فالأرض التي كانوا يحلمون بها قد حصلوا عليها، وقبل الطرف الأخر بحل الدولتين، إذا فلماذا تخوض إسرائيل مزيدا من الحرب وتزيد من حجم أراضيها المستوطنة؟! تلجأ الدولة هنا بالتحديد لتبرير الوضع بما هو موجود في العقيدة الإسرائيلية، والتي تؤمن بأرض الميعاد وأعطيت لها هالة أسطورية وتفسيرات غير واقعية، لا تتناسب إلا مع ما يريده الساسة، نهيك أن هذه القضية هي محط مزايدات سياسية كبيرة، فكل رئيس يسعى لتحقيق بعض النصر ليعزز مكانته في الانتخابات القادمة.

لا يجب الاعتقاد أن النظام الإسرائيلي مختلف تماما عن باقي الأنظمة فيما يتعلق بإمكانية الانحطاط، فعوامل الانحطاط أقرب لإسرائيل من غيرها، خاصة إذا نظرنا إلى انقسام المجتمع الإسرائيلي وانفتاح إسرائيل الكبير على استقبال مستوطنين جدد من جميع الأجناس والأعراق، حتى تستطيع توطين أكبر عدد من الناس في المستوطنات الجديدة، مما يعني أن هناك فئات اجتماعية من المواطنين الإسرائيليين اليوم لا تعنيهم أبدا هذه الحرب، وهم فاقدون للهوية والترابط الاجتماعي، ويرغبون أكثر في الأمن. بالإضافة إلى عامل تباعد الأجيال حيث تفقد القضية أهميتها شيئا فشيئا حتى تصبح من الماضي المتجاوز، خاصة مع انغماس الشعب في متع الحياة الليبرالية. وأيضا بروز مشاكل أكبر في المجتمع الإسرائيلي تتعلق بالشأن الاجتماعي كالصحة والتعليم والبطالة والفساد الاجتماعي، بالإضافة إلى شعور الشعب الدائم بالتهديد وانه في حالة حرب وعدم استقرار، وهذه الأمور دائما ما تصبح عاملا حاسما في تغيير التصور الشعبي وتغيير حتى التوجه السياسي، فكما فقد اليهود مملكتهم حيث سقطت أخر مملكة مستقلة لهم سنة 63ق.م، إذ تدرجوا في مراتب الانحطاط حتى الاندثار، فنفس الأمر سيكون في العصر الحديث، فالتاريخ يكرر نفسه دائما بشكل من الأشكال، ولأن عوامل الانحراف لا يخلو منها أي مجتمع بل إنها معرضة للتحفيز المفتعل، مما يجعل الطريق نحو الانحدار أسرع. لكن أيضا وبنفس هذه العوامل

يمكن أن لا يبقى هناك وجود للشعب الفلسطيني إن طال الوضع على ما هو عليه من الفرقة وفقدان الهوية.

لقد حاولت في هذا الجزء إظهار كيف تؤثر ظاهرة التحزب على التطور السياسي، وأن الجمهورية الديموقراطية وتعددية الأحزاب لا يمكن أن يحقق نظامها ذلك التكامل الاجتماعي، بل عكس ذلك يكرس مزيدا من التحزب والانقسام والفرقة والصراع. بالإضافة أنها تهدد مبدأ المحاسبة وحكم القانون، حيث يصعب في ظل تعدد الفرقاء واللاعبين السياسيين وتداخل المصالح، تحديد المصدر الحقيقي للفساد السياسي، مما يعني أن المجتمع يكون في حالة من التعمية التامة عن واقع السياسة الذي له تأثير كبير على الحياة الاجتماعية. ففساد النحب القيادية في المجتمع وميلها إلى تفضيل المصالح الشخصية لا ينحصر فيها فقط، فالحياة الاجتماعية تبنى على تفاعلات الفرد مع محيطه، وأي فرد كيف ما كانت مكانته الاجتماعية إلا وله نسبة من التأثير في المحيط والأفراد حوله، وبالتالي من الخطأ أن نعتقد أن السلوكيات الأخلاقية قد تنحصر في طبقة اجتماعية دون أخرى، أي أن انحراف طبقة النخب من السياسيين والأغنياء يولد سلسلة من التحولات داخل الهيكل التراتبي للمجتمع، فاحتكاك الطبقة العليا وتفاعلها مع النظام الإداري الذي تشغله وهو غالبا من الطبقة الوسطى، يؤثر على سلوكيات أفراد هذه الطبقة وتتطبع بطباع الطبقة الأعلى منها. أحيانا قد لا يكون الأمر اختياريا أو عن طيب خاطر، وإنما قد يكون أيضا من باب ما هو دارج والمتعود عليه في ذلك المحيط، أو من باب التقليد الأعمى خاصة في بيئة الجهل، مما يعني إعادة انتاج الطبقة العليا لنفسها مرتا أخرى.

تستمر رواسب الفساد والسلوك اللاأخلاقي بالتغلغل في منظومة المجتمع وطبقاته، حتى تعم تلك الظواهر جميع طبقات المجتمع، وهذا الأمر يولد بيئة اجتماعية جديدة لها معايير ومقاييس تؤثر في العرف الاجتماعي برمته، وافرازات هذا الواقع ستتراكم مع الوقت لتعود وتؤثر في شكل النظام السياسي، الذي بدوره سيرتد وينحدر إلى شكل أخر من نظام أكثر انحطاطا، وقد يصل بانحطاطه إلى البدائية الحيوانية والوحشية. وبالتالي تكون الليبيرالية كالشيوعية من حيث إن مسارها سيفضي في النهاية إلى مرحلة اللاقانون والحرية المطلقة التي هي من مظاهر البدائية، فالنظام السياسي خاصة تلك الأنظمة التي تتبنى

بشكل متطرف أيديولوجيات فكرية تؤثر بسياستها على المجتمع، وتخلق بيئة مفتعلة من صناعة النخب الحاكمة، فهذه البيئة لا شك وأنها ستفرز ظواهر اجتماعية تتطور مع الوقت لتكتسب صفة العموم والقهر، ولتدفع بكل المجتمع إلى مزيد من التردي والانسلاخ عن الهوية الإنسانية، إلى هوية تحددها البيئة التي افتعلتها الأيديولوجية المطبقة من طرف النخب المسيطرة، وبالتالي لن يكون من الغريب إحساس البعض بالاغتراب في أوطانهم، ولا يكون من الغريب انحدار المجتمع إلى الغوغائية.

ث- جمهورية الانحطاط (الغوغاء)

يرتبط تطور الأنظمة السياسية بشكل كبير مع العقل الجمعي، قد يبدو لنا أحيانا أن هناك نوع من الانفصال بين رؤية المجتمع و بين رؤية النخب، ويحدث هناك نوع من التفاوت والتناقض بين الإرادة الاجتماعية وإرادة النخب، لكن هذه مجرد مرحلة من مراحل التفاعل في المجتمع، ومع أنه لا يمكن الجزم تماما أن كل المجتمعات تتطابق مع نخبها في رؤيتها وتصورها للمصلحة العامة، إلا أنه من المؤكد أن المجتمعات قابلة للتغيير بسبب ووجود عوامل الانحراف، وإن حدث أن أي من المجتمعات استطاعت أن تحافظ على خصوصيتها وهويتها ومظاهرها التي تميز العلاقات بين أفرادها وقواعدها الأخلاقية، فهذا يعني أنه مجتمع تتمتع المؤسسات العائلية فيه بقدر كبير من الحضور، وأن أفراد المجتمع يمارسون دورهم بفاعلية للحفاظ على النمط الاجتماعي العام، بنوع من الرقابة مع تفعيل منظومة العقاب الاجتماعي. وهذا قد يسبب للنخبة السياسية إزعاجا كبيرا لكونها تسعى إلى اكتساب الحق في القيادة، وهذا لا يتأتى لها إلا إذا فككت تلك النظم الاجتماعية العرفية، لهذا تعمل على التشكيك في تلك الأعراف وتدعم كل ما من شأنه تشويهها وزرع الانقسام حولها، وإعادة تشكيل القواعد المنظمة للعلاقات. في الحقيقة نجد هذه الظاهرة حت على مستوى الدين، فالمسيحية والإسلام عملا على إعادة تحديث التصورات الذهنية لعلاقات القرابة، وحولت معيار الانتماء الاجتماعي والأسري من مجرد الدم والعرق إلى معنى أشمل وهو الدين والعقيدة، ونقلت السلوك البشري من ابتغاء مقاصد فردية إلى ابتغاء مقاصد تخدم المصلحة العامة، ومن المفاهيم المادية فقط إلى مفاهيم الفضيلة والأخلاق. شكل هذا تحولا في نظرة الناس للكيان والنظام الاجتماعي ككل، لهذا فإنه ليس من الغريب أن نقول بوجود احتمال

في كون البشرية قد استمدت هذا النوع من الاستراتيجيات لتشكيل الوعي الاجتماعي، مما عرفته من أساليب الأديان السابقة، لكن غاية الدين من هذه الاستراتيجية يهدف بالأساس إلى إصلاح الانحراف الاجتماعي، وخلق روابط أكثر فاعلية وقوانين أكثر عدالة، والأهم من ذلك تصحيح بعض الأفكار حول العبادة وحول الله والكون.

أما في عالم السياسة فإن هذه الاستراتيجية تستخدم بالأساس لاكتساب مزيد من القدرة على القيادة والسيطرة على الجماهير، وهذا أصبح يعرف لاحقا بالهندسة الاجتماعية، لقد كان بناء الدولة الصينية في عهد سلالة تشين على بينة تامة من أن شبكات القرابة والنسب العائدة إلى عصور غابرة، تشكل عقبة أمام مراكمة السلطة والنفوذ، فوضعوا سياسات للاستعاضة عنها بنظام يربط الأفراد مباشرة بالدولة، وهي عقيدة عرفت باسم القانونية.[213] قرر القانونيون التعامل مع رعاياهم باعتبارهم كائنات اقتصادية وأفرادا نفعين يستجيبون لحوافز سلبية وإيجابية خصوصا العقوبات، لا باعتبارهم كائنات أخلاقية ينبغي رعايتها وتهذيبها بالتعليم. لذلك سعت الدولة القانونية إلى تقويض التقاليد وكسر الروابط الأسرية والالتزامات الأخلاقية، وإعادة ربط المواطنين بالدولة على أسس جديدة.

ثمة نقاط تشابه واضحة بين العقيدة القانونية وعمليات الهندسة الاجتماعية التي قام بها الحزب الشيوعي الصيني بعد عام 1949، اعتبر "ماو" ومثله المستشار "شانغ يانغ" الذي أدخل تلك التغييرات في عهد سلالة "تشين" قبله الأخلاقيات الكونفوشيوسية التقليدية والأسرة الصينية عقبات أمام التقدم الاجتماعي، وسعت حملته المعادية للكونفوشيوسية إلى نزع الشرعية من الأخلاقية الأسرية، واعتماد الحزب والدولة والكومونات كهيكلية جديدة تربط المواطنين الصينين أحدهم بالأخر، لذلك لا يبدو مستغربا إعادة إحياء إرث المستشار "شانغ يانغ" والمدرسة القانونية خلال الحقبة الماوية، واعتباره من قبل العديد من الباحثين الشيوعيين سابقة للصين الحديثة.

وبعبارة أحد الباحثين (في اتخاذها الحكيم الملك مِثالا، يمكن توصيف الفلسفة الكونفوشيوسية على أنها حكم مطلق متشرب بالقيم الأخلاقية، في حين يمكن توصيف

---

213 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص173

المدرسة القانونية على النقيض من ذلك، باعتبارها حكما مطلقا محضا ينكر صلة الأخلاق بالحكم الإنساني)، لم تتصور الكونفوشيوسية أية ضوابط مؤسسة تحد من سلطة الإمبراطور، بل سعت إلى تربية الإمبراطور وتعليمه وتلطيف أرائه وجعله يشعر بالمسؤولية اتجاه شعبه، والحكومة الصالحة التي يمكن تحقيقها بتهذيب الأمير وتعليمه ليست غريبة على التقاليد الغربية، فهي عمليا النظام الذي وضعه سقراط في توصيف المدينة الفاضلة في جمهورية أفلاطون.[214]

لقد لعبت الكونفوشيوسية نفس الدور الذي كان يلعبه الدين من الناحية الأخلاقية، وتوجُّهها للفرد بحيث تجعله مدركا لمعنى الصواب والخطاء، ومدركا لمفهوم الفضيلة والأخلاق، فيتولد ذلك النوع من الرقابة الذاتية للفرد على نفسه. وللحفاظ على النظام الأخلاقي سينشأ تلقائيا نوع من الرقابة بين الأفراد بالضرورة، ورغم أن الإمبراطورية الصيني لم تعرف أي معنى لإخضاع الإمبراطور لحكم القانون، لكن الأخلاق كانت كفيلة لإيجاد نوع من الحدود لتسلطه.

علينا أن لا ننخدع بتأكيد القانونين على أهمية القانون، بحيث يتراءى لنا أن مبدأهم له علاقة من قريب أو بعيد بحكم القانون، كالذي في الغرب وفي الهند وفي العالم الإسلامي، كان ثمة قانون مسبق كرسه الدين وحمته التراتبية من الكهنة ورجال الدين قبل قيام الدولة وبشكل مستقل عنها، كان ينظر لهذا القانون على أنه أقدم وأسمى وأكثر شرعية من الحاكم وبالتالي فهو ملزم له، وهذا تحديدا هو معنى حكم القانون، وهو أن لا يكون حتى الملك أو الإمبراطور نفسه حرا في فعل ما يشاء بل يكون خاضعا لقانون أعلى.

إن حكم القانون بهذا المعنى لم يوجد أبدا في الصين على الأقل بالنسبة للقانونين الذين اعتبروا أن القانون ببساطة، هو تقنين كل ما يأمر به الملك أو الحاكم... كان الغرض أن تعكس القوانين رغبات الحاكم وحده ومصالحه، وليس إجماع القواعد الأخلاقية التي تحكم المجتمع ككل.[215] وهي نفس الرؤية التي ترجمتها الشيوعية في عهد "ماو" وبعد الثورة

214 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 179

215 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 180

البلشفية دشنت حقبة الدولة الإله، ولضمان سيطرة أكبر على المجتمع استهدفت الدولة الصينية الأسرة لفك الترابط الذي يساعد على تكتل الفئات الاجتماعية، فوصل الأمر "بشانغ يانغ" الذي كان يشغل منصب مستشار الدوق "شياو" في حقبة سلالة "تشين"، وصل به الأمر إلى فرض ضريبة فردية أو ضريبة "الرأس"، على جميع الذكور البالغين لغرض معلن وهو تمويل العمليات العسكرية، وقررت الدولة أنه إذا كان للأسرة عدة أبناء فعليهم الانفصال عنها والعيش بمفردهم لدى بلوغهم عمرا معينا، أو دفع ضرائب مضعفة لقاء بقائهم معها، وهكذا شجع "شانغ يانغ" الأسرة النووية وهاجم مباشرة المثال الكونفوشيوسي للأسرة المشتركة، كما خلق النظام مصاعب جمة للأسر الفقيرة التي لا تملك ميراثا كبيرا توزعه على أبنائها، ولعل الغرض من هذا التغيير كان تفعيل الحوافز الفردية، لكن خدم أيضا زيادة سيطرة الدولة على الأفراد ....، فبدلا من شبكات القرابة المنتشرة على نطاق واسع في الصين، قسَّم "شانغ يانغ" الأسرة إلى مجموعات يتآلف كل منها من خمسة أو عشرة عوائل، طلب منها الإشراف بعضها على بعض، كانت هناك إصلاحات مشابهة يجري تطبيقها في دول أخرى مثل إصلاحات "لو" (lu) على نظام "تشيو"(qiu) لكن الإصلاحات في دولة "تشين" طبقت بصرامة واضحة، فعقوبة عدم الإبلاغ عن جرم ما كان القتل بشطر الفاعل إلى نصفين، كوفئ المبلغون عن تلك الجرائم وكأنهم جاؤوا برأس عدو في المعركة.

يؤكد عالم السياسة "جيمس سكوت" في كتابه الرؤية من منظور الدولة، أن كل الدول تشترك بسمات عامة، فهي تسعى إلى السيطرة على مجتمعاتها مما يعني أن جميعها تريد أن تجعل مجتمعاتها (واضحة ومقروءة) في المقام الأول، لهذا تزيل الدولة الأحياء العشوائية التي تنمو عفويا على شكل شبكات مكتظة من الشوارع والأزقة الملتوية وتستبدلها بشبكة شوارع هندسية منظمة، والشوارع العريضة المشجرة (البولفارات) التي شيدها البارون "هاوسمان" على أنقاض باريس القروسطية في القرن 19، لم تبنى ببساطة لأغراض جمالية بل أيضا وفكرة السيطرة على السكان في الذهن.[216]

216 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 174-175

إن سياسة تفتيت الكيان الاجتماعي هذه، تذكر بالأسطورة التي أشاعتها الآلة الإعلامية الشيوعية حول الطفل (بافليك موروزوف) في عهد ستالين، في ثلاثينيات القرن الماضي، حيث قام الطفل بالوشاية بعائلته عندما اكتشف أن أباه وجدَّه يقومان بتخزين المحصول ويدليان بوثائق مزورة للدولة، لقد قُدم الطفل على أنه بطل قومي وسنه 13 سنة، ولِتعطى القصة بعدا عميقا من التضحية والمظلومية معا، قيل بأن الطفل قُتل من طرف الأقارب انتقاما منه سنة 1932، ورغم أن الكثير من الناس يشككون في هذه القصة فلا أحد يصدق أن شخصا سيفكر في الانتقام من طفل لأنه قام بعمل خاطئ في سن 13 سنة أي أنه صبي غير مميز، ولهذا كان من الطبيعي أن يشك المؤرخون الروس في هذه القصة حيث إنه لا توجد سجلات بهذه الوشاية. وقد تم إدخال هذه القصة في مناهج التدريس للأطفال لإعطائهم قدوة، وتشكيل عقولهم في سن صغيرة وربطهم بالدولة، وشاع خوف كبير من الأطفال بين الأهالي في تلك الحقبة. وُضع نصب تذكاري للطفل في عدة مدن ولُقب بالعامل البطل رقم 001.

قد تكون قصة (بافليك موروزوف) مجرد أسطورة، لكنها برهان كبير على مدى طموح النظام ومدى تعطشه للسيطرة على المجتمع، وكيف أصبحت الأسرة هي العدو الأول للدولة.

وفي عصرنا الحديث تطورت أساليب إعادة برمجة الهندسة الاجتماعية إلى أساليب أكثر نعومة، فبعد أن كانت تتسم بطابع عنيف في الصين القديمة وخلال حقبة الشيوعية والاتحاد السوفياتي والدولة النازية، أصبحت فيما بعد تعتمد على "بروبغاندا" الإعلام والترسانات القانونية والجمعيات والمناهج الدراسية والمنظمات التحررية والحقوقية، حيث تسع الدولة من خلال هذا كله إلى فك الارتباطات الأسرية وخلق فاصل بين الأجيال، وخلق مجتمع أكثر فردانية، فمن خلال دعم أفكار تحرر المرأة مثلا واتاحت الفرصة لها لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بجعلها أقل اعتمادا على الرجل، وبالتالي أقل ولاء وارتباطا بالأسرة، في حين ستصبح أكثر ارتباطا بالجهة التي تدفع لها الراتب الشهري.

لقد استفادت نظم كثيرة من التجارب التي مرت بها المجتمعات خلال الحرب العالمية الأولى، حيث اضطر النساء للخروج للعمل بسبب الحرب التي أفقدتهن أزواجهن وأبناءهن، مما جعل كثيرا منهن يعيشن في حالة فقر وبؤس، ومع قلة الموارد من السلع والغذاء تم إخراجهن للعمل، وهذا أحدث تغيرا شاملا في البنية والأعراف الاجتماعية، ومنح الدولة قدرة أكبر على التوجيه. ففي فرنسا دعا رئيس الوزراء الاشتراكي "رنيه فيفياني" سنة 1914 النساء للخروج إلى الحقول واستئناف أعمال الزراعة بأنفسهن مع أطفالهن وبناتهن، وزادت حاجة الدولة للعمال حينما ظهر هناك خصاص كبير في مصانع الذخيرة والأسلحة، لم يكن خروج المرأة للعمل أمرا طبيعيا، بل كان استثناء لما كان يواجهه المجتمع من صعوبات اقتصادية وانتشار للفقر والمجاعة، كتبت الصحفية "مرسيل كابي" وهي تبكي بعد أن خاضت تجربة مريرة في مصنع للذخيرة تقول: (بوجوههن الجميلة وأطرافهن الضعيفة، يقدمن كل يوم زهرة شبابهن وصحتهن، لا تَقُل أبدا أن عاملات المصانع هن المحظوظات لتهزأ من بؤسهن، لابد أن يكون المرء جائعا ليقبل بهذا العمل، وعندما يعيد المصنع رميهن للشوارع يصبحن حطاما، لكن ظروف عملهن مريعة، وسرعان ما أصبحت المستشفيات لا تستقبل جرحى الحرب فقط بل حتى جريحات المصانع).

هذه الصورة المؤلمة لم تكن تنقلها وسائل الإعلام آن ذاك، بل بالعكس كانت دائما تسَوق صورة عاملة المصانع بأنها تلك المرأة السعيدة التي تبتسم وهي تدير بكرة إحدى الآلات، لأنها تساعد بلادها وتدعمها خلال الحرب، كانت هذه الصورة مجرد تحفيز لباقي النساء على تقبل الواقع، لكن الحقيقة أن مكينة الرأسمالية التي لا ترحم استغلت الوضع أسوء استغلال، فخفضت الأجور وزادت ساعات العمل وحظيت مصانع النسيج وصناعة السيارات ومصانع الخياطة بإنتاجية أكبر وبتكلفة أقل، وفي سنة 1917 خرج المتدربات في معامل الخياطة باحتجاجات على غلاء الأسعار وزيادة ساعات العمل، وانخفاض الأجور وظروف العمل السيئة، وخرج آلاف النساء في شوارع فرنسا يحتجون على الأوضاع المتردية، وسرعان ما تم اختطاف هذه المظاهرات لتأخذ طابعا سياسيا وتحولت إلى مطالب بإنهاء الحرب وعودة الرجال والأبناء إلى بيوتهم، حصلت عاملات الخياطة على خفض ساعات العمل إلى 5 أيام مع اعتبار أمسية الأحد مدفوعة الأجر، ومع دخول

أمريكا للحرب جاء دور الإعلام الأمريكي هو الأخر لتحفيز النساء على المشاركة والتطوع، فجندت الكثير من النساء في الصليب الأحمر، وتم تشجيع الطبقة الغنية على التبرع.

لم تكن مطالب النساء بالمساواة والحق في العمل مطلبا أساسيا في المجتمع قبل الحرب، وأما خلالها فكان مجرد ضرورة اجتماعية بقناعة من الدولة والمجتمع نفسه، ولذا تم تسريح جميع العاملات من المصانع بعد انتهاء الحرب سنة 1918، لقد كانت تعي الدول المتحاربة أن عودة الجنود إلى أرض الوطن سيخلف مشكلة اجتماعية أخرى وهي البطالة في صفوف الرجال، بعد أن شغلت النساء أغلب الوظائف والأشغال في المعامل، ولهذا كان هناك اتفاق بين الدولة والمجندين بعد ترك وظائفهم أنه سينوب عنهم أحد أفراد عائلاتهم أو الزوجة أو الابنة، لضمان استعادة الرجال لوظائفهم بعد العودة من الحرب.[217]

لكن انتهاء الحرب لا يعني انتهاء المعاناة، فقد تعرى الواقع وكشف عن تفشي فساد أخلاقي كبير نتيجة انتشار الفقر، فحسب مقال نشر في موقع "فرنسا 24" بتاريخ 2014 بعنوان: (بيوت الدعارة العسكرية الفرنسي)، صرحت فيه أن بيوت الدعارة ازدهرت وانتشرت أثناء الحرب، بل إن الإدارة العسكرية الفرنسية قررت تنظيم بيوت الدعارة بنفسها بعد أن اكتشفت فشو الأمراض الجنسية بين الجنود، وبطبيعة الحال الأمر لم يتوقف حتى بعد الحرب مع تفشي الفقر الذي ظل منتشرا. قلت: وهذا ملاحظ أيضا في الإرث الذي خلفه الاستعمار الفرنسي في البلدان التي كانت تحتلها فرنسا، حيث خلفت وراءها قوانين منظمة للدعارة وملاهي وصالونات مخصصة لذلك، وبعض هذه المظاهر لم تستطع بعض الدول التخلص منها حتى بعد الاستعمار.

والأمر نفسه حدث مع الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الثانية بعد دخول الجنود الأمريكيين لدعم الدولة الكورية، كان يؤخذ النساء الكوريات لإمتاع الجنود الأمريكيين برعاية الإدارة العسكرية، حيث أثيرت القضية من جديد سنة 2014 لما طالبت أزيد من 100 امرأة كورية الحكومة الأمريكية بتعويضات تقارب 10 آلاف دولار لكل امرأة، نظير

---

217 من فلم وثائقي بعنوان: المرأة خلال الحرب العالمية الأولى

ما تكبدنه من عناء في ذلك الوقت، حيث أرغم العديد منهن على إمتاع الجنود الأمريكيين.[218]

لقد تطورت مطالب النساء بعد الحرب العالمية وأصبحت المرأة تتطلع إلى ميزات أكثر، فبعد أن كانت مطالبهن تفرضها ضرورة الفقر والحرب وفقدان المُعيل، تحولت اليوم إلى حقوق طبيعية، لقد اعتاد النساء العيش باستقلالية تامة أثناء الحرب، حيث جربن الاستقلال المادي والتصرف بكل حرية في حياتهن الخاصة، ما جعل من الصعب إعادتهن لمنازلهن بعد الحرب، لقد خبر العالم هذه التجربة جيدا وتم الاستفادة منها، فقد تولد عن استقلال المرأة مزيدا من الفردانية في المجتمع وحظيت الرأسمالية بيد عاملة رخيصة وكثيرة وإنتاج عالي، كما أنها أنعشت قطاع الدعارة ووفرت اعداد كبيرة من النساء لإمتاع الجنود والاغنياء من الطبقة العليا. بالإضافة إلى المرونة التي أبداها النساء المتحررات من القيود الأخلاقية والدينية خلال الحرب، مما جعلهن المفضلات في أعمال الجاسوسية والمشاريع الاستخباراتية، فلنا أن نتخيل كم رجلا يجب أن تضاجعه تلك المرأة من أجل الحصول على معلومة استخباراتية أو سياسية أو حتى عن شبكة عصابة، في تلك العمليات التي تعرف ب "فخ العسل"، فمثلا لقد استعانت الاستخبارات الأمريكية بفتيات الليل في بيوت الدعارة لإجراء تجارب على المواطنين، فبعد أن يتم إغراء الرجال بالجنس يتم اخضاعهن لتجربة العقاقير الطبية، وسميت هذه التجربة حينها ب(ذروة منتصف الليل)، لقد كان الكيميائي "سيدني غوتليب" رئيس قسم الموارد الكيميائية السابق بالمخابرات المركزية الأمريكية، هو المسؤول عن تجربة عقار "LSD" أو (عقار الحقيقة) كما أُطلق عليه في ذلك الوقت، تعاون "سيدني" مع بائعات الجنس من أجل الكشف عن تأثير العقار على البشر في ظل سلسلة من التجارب التي تسعى إلى التحكم في العقل البشري، كان من الصعب العثور على متطوعين لتلك التجربة نظرا لجهل الكثير من المواطنين بهذا العقار الجديد، ومن هنا نشأت فكرة استخدام الجنس طعما للرجال واخضاعهم للتجربة دون علمهم، واستمرت تلك التجارب الغير مشروعة للعديد من الأعوام داخل بيوت الدعارة في

---

[218] من موقع فرنسا 24 مقال بعنوان: (كوريات جنوبيات يقاضين الحكومة بتهمة تقدمهن للجنود الأمريكيين كنساء للمتعة) بتاريخ 2014/07/14

"سان فرانسيسكو" ونيويورك، حتى قام أحد الصحفيين بفضحها في سبق إعلامي سنة 1974، حيث كشف الصحفي "سيمور هيرش" عن تجارب وكالة الاستخبارات الأمريكية على البشر في بيوت الدعارة، وأجبرت الوكالة على إغلاق تلك البيوت و وقف التجارب.[219]

وتقول "كيلي أوليفر" إن تكتيكات الاستجواب المطبوعة بالجنس، تصبح بدائل اختزالية للطبيعة الجنسية الأنثوية كلها، وتجعل النساء يمثلن الجنس نفسه، فالجنس الأنثوي يختزل في مجرد تكتيك أو استراتيجية أو سلاح خطير يمكن استخدامه ضد أشد الرجال مقاومة، ولقد بسط العسكريون الأمريكيون سيطرتهم على هذا السلاح الخطير" بهدف استخدامه في جهود مكافحة الإرهاب، تلك الجهود التي ربطت بتحرير(النساء المحجبات)، وهكذا تكون النساء المحررات (حرائر) في استخدام أجسادهن شبه العارية في خدمة بلادهن، ومن ثم يكتسب الحق في كشف الأذرع معنى جديدا (خدمة الوطن)، ولنذكر أن في حالة الانتهاكات في أبي غريب كانت النساء ضليعات فيها، وبعضها كان جنسيا ودنيئا...، وفي الحرب العالمية الثانية أتهمت سرية الجيش النسائي بأنها (كادر دعارة مصمم لإشباع الحاجة الجنسية للجنود).[220]

إنه لا يجب المبالغة في تصديق أن النظم والأحزاب السياسية تتبنى حرية المرأة من أجل عيون المرأة فقط، فقد تعلمنا من تاريخ السياسة أنه لا يوجد شيء في السياسة بدون مصلحة خفية وأخرى معلنة، لقد احتاجت الأنظمة العسكرية إلى أعداد كبيرة من الجنود، ولهذا كان فتح المجال لتجنيد النساء فكرة منطقية، لكن ما يحول دونها هو التصور الشعبي العام، ليس حول قدرات المرأة فقط، وإنما لكون المجتمع بفطرته يتوجه لحماية النساء بصورة تلقائية وغريزية، فكيف يتم الزج بهن في الحرب؟!، وكيف بعد أن كانت المرأة تعد محفزا من محفزات الحشد للحرب لأنها تمثل الأم والزوجة والابنة والأخت والأسرة، تُحَول هي الأخرى لمجند يلقى بها لتواجه كل تلك الأمور السيئة التي من المفترض أن نحميها منها؟!، مما يعني أنه ظهرت هناك حاجة لتغيير هذه التصورات وإعادة تشكيل وعي جديد، وعي

---

219 من مقال بموقع "ساسة بوست" بعنوان: "أينما وجد الجنود يكسب القوادون" بتاريخ 25\08\2017

220 كتاب: النساء أسلحة حربية ص 95

يعيد بناء عقلية المرأة نفسها لإعدادها حتى تكون سلاحا ليس في المعارك العسكرية بل حتى في المعارك السياسية والاجتماعية، فقد تم تحويل المرأة من محفز للحشد له بعد أخلاقي وقيمي إلى جائزة، أي أن المرأة فقدت رمزيتها الأخلاقية لتصبح شيئا ماديا يستخدم لمكافاة الجنود على أتعابهم، والاحتفال بهم في انتصاراتهم أو حتى للترويح عنهم والتقليل من ضغوطاتهم النفسية التي تخلفها الحرب. ولتحقيق هذا الأمر كان من الضروري فك ارتباط المرأة بالأسرة والزوج والأب، وتشجيعها على الاستقلالية وإقناعها بتبني أفكار التحرر. وكما فعلت الأيديولوجيات الحديثة بتشويه الدين والملكية تمهيدا لسيطرتها على السلطة، فإنه يتم تشويه النظام الأُسري وتصويره على أنه نظام سلطوي يقيد حرية النساء، وأن المجتمع ذكوري متعطش للهيمنة، وأن الرجال مجرد وحوش عنيفة لا ترحم ويجب التحرر من قبضتهم، والاستقلال المادي هو الوسيلة لذلك.

وعلى غرار ما خلفته أسطورة (بافليك موروزوف) في نفوس أطفال الاتحاد السوفياتي من كراهية المجتمع وحب الدولة، بتصوير الطفل(بافليك) على أنه ضحية انتقام أقاربه لأنه مخلص للدولة. فكذلك الأمر في خطاب تحرير النساء حيث يصور الإعلام الرجال ككائنات عنيفة، همها السيطرة ويجب الخوف والحذر منها، وتكرس هذه التصورات من خلال التركيز على نشر نماذج ضحايا العنف من النساء، واللاتي لا يشكلن إلا نسبة لا تذكر في المجتمع، بل إنه لو كان الواقع كما يصوره الإعلام اليوم، وطبق الرجال الوحشية المزعومة تلك، لكان النساء انقرضن منذ زمن بعيد، ففي العصور المظلمة كُن يبعن ويشترين كسلعة، وكان أمر الاعتناء بهن ضرورة تصل إلى حد الخدمة. وفي الحقيقة العصور المظلمة ربما كانت أكثر عدالة من عصرنا الحديث، فقد كان يباع الرجال والنساء كعبيد دون تمييز ودون تفريق، وكان كل جنس يباع أو يشترى حسب المنفعة التي يمكنه تقديمها وتتلاءم مع جنسه، فالرجال يشترون من أجل العمل والقوة البدنية والبناء والزراعة أو حتى الحرب والصيد، وأما النساء فكن يشترين من أجل أعمال المنزل والتربية والجنس ..الخ، بمعنى أخر لم يكن هناك (تمييز إيجابي) بل كان كل جنس يوظف حسب ما يصلح له من وظيفة تناسب طبيعته، وهذا خلق نوعا من المساواة الحقيقية ولكنها مساواة عادلة أيضا، يراعى فيها خصوصية كل جنس حيث انتج هذا نوعا من تقسيم العمل.

لكن في العصر الحديث اختف هذا التصور لمفهوم المساواة العادلة، وحلت محلها مساواة لا تعبر إلا عن واقع الصراع بين الجنسين، الذي خلفته الأيديولوجيات في الأنظمة الحديثة، وأصبح مفهوم المساواة ماديا وفردانيا إلى درجة كبيرة، بحيث أصبح هناك تداخل بين اختصاصات الجنسين فنتج عنه اختلال كبير في التوازن الاجتماعي، مما خلق بيئة صراع يتواجه فيها الرجال والنساء معا، كمتنافسين للحصول على الموارد المحدودة من مال ووظائف ومكانة اجتماعية. لكن لا أحد يستفيد من هذا الصراع وهذا التنافس سوى الرأسمالية والسلطة، فكلما تحررت المرأة من التزاماتها الأسرية وواجباتها الزوجية كانت أسهل في الاستقطاب والانقياد، وكلما كرهت قيادة الرجل أصبحت أكثر انقيادا للدولة والمال، فالسلطة والنخب السياسية تحرص دائما على أن تُظهر نفسها على أنها مُنْقذة النساء من الاستعباد والقيود الذكورية والاجتماعية، وبالتالي يزيد امتنان المرأة وارتباطها بالدولة أو الحزب، أو على الأقل ارتباطها بالجهة التي ترى أنها تحميها، وبهذا يتم تعزيز ثقافة الفصل بين الجنسي.

قد يظهر الخطاب السياسي أن الغاية منه المساواة، لكنه في الحقيقة يكرس للعنصرية والفصل بين الجنسين، فبعد أن ارتقت البشرية بفكرها وتصورها للكائن البشري على أنه إنسان بغض النظر عن الجنس أو العرق أو اللون، أصبح العصر الحديث يكرس الصراع بين الجنسين مما يعزز مفهوم الفصل بينهما، وهذا أصبح واضحا من خلال بعض القوانين التي أصبحت تظهر اليوم وتخص النساء فقط.

يضن بعض النساء أن القوانين وضعت لحمايتهن، ولكن في الحقيقة أن هذه القوانين وضعت لتسهيل جعلهن أدوات للمتعة، فلا تعبر هذه القوانين على الرغبة في تحقيق العدل بالضرورة، وإنما في الواقع هي لا تعبر إلا عن إرادة وأهواء الطبقة الأرستوقراطية والنخب السياسية المؤدلجة والمسيطرة، فكان الغرض من هذه القوانين دفع المرأة للتمرد على الأعراف والقواعد الأخلاقية والاجتماعية، ولقد أدى انحلال المرأة عن هذه القواعد إلى تنمية ما اصبح أكبر اقتصاديات العالم من حيث الإرادات، وهو قطاع صناعة الجنس، فما بين 1954 و 1970 عرفت السينما الامريكية حالة مد وجزر بين منتجي الأفلام الذين يرغبون في حرية أكبر من التصوير، وبين الرقابة المدعومة بالجانب الكاثوليكي الذي يريد

فرض رقابة أخلاقية أكثر، فلقد كان هناك قانون صارم لمراقبة الأفلام سمي بقانون (هيز)، وكان إنجاز الأمريكيين في تلك الحقبة هو تحدي الرقابة واسقاط قانون (هيز)، لكن البلاد شهدت غزوا ثقافيا جديدا حيث كان الأوروبيون قطعوا شوطا طويلا في صناعة الأفلام ذات المضمون الإباحي.

انتشرت ظاهرة عرض الأفلام التي تضم مشاهد فاضحة، رغم منعها من قبل لجنة الرقابة في تحد واضح من دور وشركات العرض السينمائي، وكانت تحقق إرادات كبيرة مما عزز موقفها في الواقع الاقتصادي، أصيب قانون (هيز) بطريقة قاتلة في الستينات، رغم شن الكثير من داعمي القانون من الكاثوليك خصوصا، هجمات وانتقادات كبيرة على تلك الأفلام، وكان أخر مسمار يدق في نعش قانون الرقابة عند تولي "جاك فالينتي" رئاسة جمعية الفيلم الأمريكي، وقام باستبدال قانون (هيز) بنظام جديد لتقييم الأفلام، كان يتم تصنيف الأفلام على حسب العمر وكان عوض منع الأفلام الإباحية كان يعطيها رمز(x)، تاركين حسب منظورهم الحرية للمشاهد، لقد صرح "جاك فالينتي" (أنه أراد التغيير ويسعى إلى ضمان الحرية للمخرجين الأمريكيين لإنتاج الأفلام التي يريدونها دون رقابة، لقد استطاعت شركات الإنتاج الكبرى من خلال المال والزبونية أن تؤثر على سياسة الدولة والتلاعب بالقوانين، في سبيل أن تحقق أرباحا أكبر وتجذب مستهلكين أكثر، لم يكن هناك أي اعتبار للأخلاق أو الأعراف الاجتماعية .

لقد كان للتوجه الثقافي الجديد عقبات تمثل في الكنيسة والتقاليد الاجتماعية، ولدفع المجتمع إلى التمرد على تلك التقاليد والقواعد الدينية والأخلاقية، وخلق بيئة مناسبة لاحتضان المظاهر الجديدة، اجتاحت البلاد موجة فكرية ابتداء من الستينات، وبروز ثقافة "الهيبيز" وزاد من تعزيزها مظاهرات 1970 لحركات نسوية التي نادت بالحرية الجنسية والمساواة، كان هذا الحراك مدفوعا سياسيا وثقافيا أيضا، وكانت هذه الأفكار تستند على أراء مؤسس العلاجات النفسية البدنية (فيلهلم رايش) من خلال كتابه الذي نشر سنة 1936 (die sexualität im kulturkampf)، حيث انتقد "فيلهلم رايش" الأخلاق الجنسية المنتشرة في عصره التي كان يرى أنها مغلوطة وكاذبة، وأن كبت الفطرة الجنسية يسبب تشوهات في الشخصية وتفضي إلى العدوان والانفلات اللذان يقع إزاحتهما، مما

يجعلها يتجليان في حب السلطان والهرمية. وحسب "رايش" فإن تحرير الأخلاق الجنسية سيؤدي إلى تحول سلمي للبنية الاجتماعية: "فالإنسان الذي يعيش في علاقات مشبعة لن يمكن تقييده في نظام حكم، ولا تعبئته لأعمال عنيفة" ومن الواضح أن رأي "رايش" هذا كان شاذا بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فبالنظر إلى الواقع فإن هذا الادعاء غير مسلم به، ففي فرنسا والتي يعرف مجتمعها ثقافة تحررية كبيرة اجتاحت البلاد مظاهرات كبيرة في مايو 2018، تحولت إلى مواجهة عنيفة مع الشرطة، لم يكن سبب هذه الأحداث الكبت الجنسي أو القيود الأخلاقية أو الاجتماعية أو الدينية، وانما كان الدافع هو ذلك الإحساس بالاحتقار جراء تعسف الدولة في إصدار القوانين بدون إعارة المواطنين أي اعتبار، خاصة فيما يخص الأسعار، أطلق على هذه الاحتجاجات اسم "أصحاب السترات الصفراء" وذلك بسبب إصدار قانون يلزم كل السائقين بارتداء سترات صفراء، لتسهيل رؤيتهم حسب ادعاءات الدولة، وفي ديسمبر 2020 تجددت المواجهات مرة أخرى بسبب قانون يجرم تصوير وجوه رجال الشرطة، مما اعتبر تقييدا للحريات وحرية الصحافة بالخصوص.

إذاً لا يمكن أخذ رأي "فيلهلم رايش" على محمل الجد، فالجنس ليس دائما محفزا للعنف، وإن كنت أعتبره أحد المهيجات الدافعة للإنتاج والتفاعل البشري، لكن لا يجب المبالغة لدرجة أن نجعله يفسر كل شيء حسب ما كان يظنه "فرويد"، لم تكن أراء "فرويد" و"فيلهلم رايش" بتلك الآراء التي يمكنها أن تحدث ثورة جنسية بالتكتل الذي ظهرت به في ستينات وسبعينات القرن الماضي، ولكن ما جعلها إطارا فكريا وعلميا يدعم الحركة الجنسية والتمرد على القواعد الأخلاقية، لم يكن ليتم لولا تبني هذه الآراء وهذه الأفكار ودعمها من الطبق الغنية والنخب السياسية في تلك الحقبة، وبطبيعة الحال كان مقدمة هذه الطبقة رواد الأفلام والممثلين وشركات الإنتاج والإعلام، الذين أشادوا بآراء "فرويد" و "فيلهلم رايش"، وعملوا على نشرها بين الناس، فلقبول أي ظاهرة اجتماعية جديدة خاصة إذا كانت تعارض الرأي العام وقيمه، فلابد من أن يُخلق لها بيئة حاضنة، وتتمثل هذه البيئة الحاضنة في وجود إطار فكري فلسفي وطبقة أو فئة اجتماعية فرعية تتبنى استهلاك هذه الأفكار، وهو ما كان. فقد استطاعت هذه النخب من خلال إشاعة هذه الأفكار مع تنامي الاقتصاديات القائمة على الإباحية، واشتهار روادها من الممثلين والمنتجين، أن تخلق

طبقة أرستوقراطية وبورجوازية جديدة، تتميز بخلفية فكرية متحررة من الضوابط الأخلاقية، وهذه الطبقة بطبيعة الحال هي التي تغذي النخب القيادية من الساسة وكذلك المفكرين والمبدعين والمشاهير، فكما قلت في جزء الاقتصاد "**أن الاستهلاك يحدد نوعية الإنتاج**" بل إنه قد يؤثر حتى على الابتكار والاختراع، ومع ظهور استهلاك الجنس، فقد تم اختراع حبوب منع الحمل سنة 1960 من أجل تسهيل ممارسة الجنس دون الخوف من الحمل، مما أعان على تقبل هذه الظاهرة، وفي ظل وجود بيئة الصراع التي كانت تعيشها المجتمعات في تلك الحقبة، ومع فشو الحروب والأزمات الاقتصادية وانتشار الفقر، انخفضت نسبة الزواج بنسبة 80 رجلا لكل 100 امرأة، وهذا يعني وجود فائض كبير في أعداد النساء، وهذه الظروف غذت بذورها الفساد الأخلاقي في المجتمع، مما بلور فكرة الحرية الجنسية كنوع من الخطاب التبريري.

تبنت النخب السياسية والسلطة هذه الأفكار، حيث وجدتها وسيلة للتخفيف من حملات الضغط، وحتى التخفيف على الدولة تحمل عبء تردي الواقع الاجتماعي، ولترسيخ الظاهرة في المجتمع تم إصدار قوانين تجعل من الانحراف والفساد الاجتماعي شيئا عاديا ولا ينتهك القانون، وبالتالي لم يعد للمجتمع الحق في الاعتراض عليها أو حماية نفسه منها، أو حتى الدفاع على نظامه الأخلاقي.

لقد تجلت الرغبة المتزايدة في تحرير المرأة في الحاجة المتزايدة لليد العاملة الرخيصة، وبعد تحرر النساء من ارتباطاتهن الأسرية وتحولهن للاستقلالية خاصة مع وجود قوانين تعتبر الجنس حرية شخصية، أصبحت المرأة أكثر اقبالا على العمل وأكثر التزاما، خاصة مع تطور أدوية منع الدورة الشهرية.

هكذا ضمنت الرأسمالية فائض لا ينضب من اليد العاملة الرخيصة بالإضافة للآلات، وهذا أيضا ما يفسر سياسة بعض الدول في فتح مكاتب التعاقد لجلب يد عاملة من خارج البلاد ابتداء من القرن العشرين، فالغرض المعلن اتفاقيات حول التنمية الاجتماعية، بينما الأهداف الخفية هي اغراق البلاد بفائض من اليد العاملة الرخيصة، خاصة وأن بلدان هذه الشركات فيها نسبة لا بأس بها من البطالة، فكان من باب أولى فتح مكاتب لتشغيل العاطلين في

بلدانهم بدلا عن جلب يد عاملة من الخارج. وكان الاقتصاد السفلي خاصة تجارة الجنس وقطاع الإباحية أكثر المستفيدين من موجة الحرية الجنسية، حيث ازدهر بشكل كبير وأصبح من بين أكثر القطاعات الاقتصادية انتعاشا في القرن العشرون والواحد والعشرون، فهو قطاع أصبح يشكل ما يقارب 97 مليار دولار حسب إحصائية نشرت 2012، وتبلغ الحصة الأمريكية من هذا الاقتصاد 12 مليار دولار سنويا، و 30 مليار هي قيمة عائدات قطاع الإباحية في الصين، وتبلغ مداخيل إسرائيل 308 مليون دولار. يقول الكاتب الصحفي الأمريكي"إريك شلوسر" في بدايات كتابه (الاقتصاد السفلي) : (أن الجنس وغيره من مصادر الاقتصاد السري يمثل جزءا حيويا من أمريكا، دوره لا يقل أهمية عن الدور الذي تلعبه شريكات أمريكية عملاقة أخرى، مثل(مايكروسوفت)و (جنرال موتورز) للتحكم في اقتصادات العالم، فقد صار (البورنو) أكثر نفوذا منها مجتمعة).

وفي الحقيقة مع تنامي هذا النوع من الاقتصاد، أصبح يشكل كتلة متحدة من النافذين وجماعات الضغط الداعمين للتحرر والإباحية، وأصبح لهم القدرة على التأثير في سياسة الدول، خاصة وأنها تعتبر في كثير من البلدان عصب القطاع السياحي فيما عاد يعرف بالسياحة الجنسية، والتي بدأت بالظهور منذ منتصف القرن 19 مع صعود الطبقة الوسطى الأوروبية، وتراكم ثرواتها وانتشار فكرة السفر إلى الخارج من أجل المتعة، وكانت وجهة الأوروبيين منذ إذ وحتى الآن كينيا وجنوب افريقيا وبعض الدول العربية، بالإضافة إلى جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، أو يمكن القول الدولة التي كانت مستعمرات سابقة لدولة من دول أوروبا. والمشترك في كل هذه المناطق الظروف المعيشية المتدنية والعمالة الرخيصة، فانتشار الفقر والبطالة في هذه الدول يدفع بالنساء والأطفال إلى العمل في الدعارة المتخصصة في السياحة.[221]

كل هذه المعطيات تدل على وجود زيادة في الطلب على النساء، فلا تستطيع هذه القطاعات أن تنتعش إلا إذا كانت قادرة على استقطاب أكبر نسبة من النساء، وحتى تصبح المرأة متاحة وسهلة المنال وقابلة للاستغلال، لابد من إخراجها من بيتها وفك

---

221 الجزيرة نت مقال بعنون: السياحة الجنسية... صناعة تكشف عورة العالم المتحضر.

ارتباطها بالزوج والأسرة وفك ارتباطها بالدين والأخلاق والأعراف الاجتماعية، وبما أن الفساد يأتي من القمة غالبا، فإن أكثر المستفيدين والمستهلكين في هذا القطاع هم من طبقة الساسة والطبقة المشكلة للسلطة من مسؤولين وسياسيين، فبالإضافة إلى المؤسسات العسكرية التي أصبح فيها توفير المتعة للجيش جزءا من الإدارة اللوجستية، فكذلك النخب والطبقات السياسية هم من أكثر المستفيدين من الفنادق والصالونات والوكالات الخاصة والمتخصصة في توفير الخدمات الجنسية، فالمرأة أصبحت عنصرا مهما في خدمة المتعة والترفيه في جلسات رجال الأعمال ووسيلة لإبرام صفقات ناجحة، ففي الفيلم الوثائقي (Inside job) الحائز على جائزة الأوسكار لأفضل فيلم وثائقي سنة 2011، ذكر تقريرا "لبلومبورغ" (BLOOMBERG) الذي تحدث عن شركات الوساطة المالية، حيث ذكر التقرير أن شركات الوساطة هذه تنفق 5 بالمئة من عائداتها على توفير وسائل الترفيه، بما فيها نوادي التعري والدعارة والمخدرات، بما يعادل 500 مليون دولار أمريكي، وحسب أحد الشاهدات في الفيلم والتي كانت تدير شقة للدعارة بالقرب من بورصة نيويورك، فإن ما بين 40 بالمئة إلى 50 بالمئة من زبائنها كان من البنوك والمستشارين والوكلاء والعاملين في بورصة وول ستريت، وبطبيعة الحال فإن هؤلاء هم من يشكل الطبقة العليا من النخب القيادية في المجتمع من سياسيين ورجال أعمال وموظفين، وهي التي تسهم بشكل كبير في تغذية الفساد و تسربه إلى باقي طبقات المجتمع الأخرى، ولم تكن شعارات الحرية سوى إغراء واحتيال على العامة فعوض أن تقوم الدولة بحماية النساء من الاستغلال الجنسي، فإنها تسلمهن على طبق من ذهب بسنها لقوانين تسمح للمستغل بأن يفلت من العقاب.

ففي فرنسا سن قانون يحدد سن ممارسة الجنس للفتيات في سن 15، بعد أن كان سابقا يعتبر هذا السن من القاصرين، ومع وجود قانون لا يعاقب على ممارسة الجنس إلا في حالة الإكراه، فسيشهد قطاع الدعارة على ما يبدو انتعاشا كبيرا بتقديم المزيد من الفتيات اليافعات، خاصة وأنه ظهر طلب متزايد على الفتيات في هذا السن، ومع اعتبار القانون ممارسة الجنس حرية شخصية، فليس من حق الأب أو الأم منعه أو على الأقل مراقبة ابنتهم، فحسب القانون، هذا يعتبر تعد على الحرية الشخصية وسوء معاملة من طرف الأبوين.

لطالما كان التصور الاجتماعي يربط تفرغ المرأة وعدم اضطرارها للعمل بالرقي والغنى والمكانة الاجتماعية، بينما خروج المرأة للعمل يربط بالحاجة والفقر وسوء الأحوال الاجتماعية، ومثله تشغيل الأطفال والهجرة والدعارة وغيرها ....، وما الصورة التي قدمناها في الفقرات السابقة إلا وصف للحالة الاجتماعية في مرحلة الانحطاط، متخذا وضع المرأة كمؤشر يوضح مدى التردي الذي تتجه له هذه المجتمعات.

تسعى الدول دائما من خلال هدم التقاليد والقواعد الأخلاقية والدينية، إلى إعادة برمجة الهندسة الاجتماعية لتحقيق أكبر قدر من السيطرة، ويصبح ذلك ممكنا عندما تنجح الدولة في إقناع المجتمع بمجموعة أفكار وايديولوجيات، تصَوَّر للأفراد على أنها بديهية وعادية، فدائما ما كانت السلطة والنخب السياسية تستهدف المرجعية الثقافية للمجتمع لهدم أعرافه والتشكيك بها، تمهيدا لإعادة تشكيل وعيه من جديد، وتعوض تلك القواعد والأخلاقيات التي كانت تسهم في ترابط أفراد المجتمع وتوحيد تصوراتهم الدينية، بالقوانين الوضعية التي ستربطهم بالدولة، فلا يتصورون شيئا يخالف تصورات الدولة، إنه شيء أشبه بالاستعباد، فإن قالت الدولة يوما أن 2+2=5 فعلى الجميع أن يردد هذه النتيجة وهم مقتنعون بمصداقيتها.

لقد أسهمت سياسة الدول اتجاه الأسرة في تفكيكها، واتسع مجال سلطة الدولة على الأفراد من خلال القانون والمال، فالنخب المحتكرة للسلطة تملك سلطة التشريع مما يعني أنها تملك سلطة الإخضاع، ولها القدرة على التحكم في الثروة العامة ونصيب كل فرد منها، مما يجعلها أكثر قدرة على خلق البيئة المناسب لتثبيت سلطتها. بالإضافة إلى قطاع التربية والتعليم والذي يمكّنها من تشكيل الخلفية المعرفية والقيمية وحتى الأخلاقية للأجيال القادمة، ومع إقناع المرأة بالخروج للعمل أصبحت غير قادرة على مواكبة تربية أبنائها، مما يعني أنه لن يتسنى للأبناء تلقي معارف أخرى أكثر استقلالية، أي أن دور الحضانة والمدرسة التي تقوم الدولة بوضع برامجها التعليمية، هي التي ستحتكر هذه المهمة، فلن يبقى للأب والأم أي أحقية أو فرصة لتلقين أبناءهم أشياء مختلفة، مما يعني نشوء جيل على غاية كبيرة من البرمجة الذهنية، وقابل لتقبل أو الاقتناع بكل ما يلقنه إياه الإعلام والسلطة والنخبة، وبهذه الطريقة لن يكون الأبوين سوى آلات إنتاجية تعمل لإنتاج السلع في المصانع

والخدمات وغيرها، والتوالد ينتج البشر لضمان استمرارية باقي سلسلة الإنتاج، ومع الوقت و بفعل تباعد الأجيال، لن يصبح إنشاء أسرة بالشيء المثير للاهتمام، فليس من المنطقي أن يتكبد الأبوين العناء من أجل شيء ليس لهم الحق فيه لا من قريب ولا من بعيد، فقد يلدان ابنة لا يستطيعان تربيتها، أو بالأصح لن يكون لهم الحق في ذلك، لتكون في أخر المطاف هي الأخرى آلة إنتاج لإنتاج خدمات ربما تكون جنسية، فهذا الأمر منطقيا صفقة خاسرة.

ويبدأ انحراف المجتمع إلى تفضيل العلاقات العابرة على الزواج، خاصة بعد ظهور تقنية تجميد البويضة والسائل المنوي الذي يمكن المرأة من الحمل والحصول حقها في الأمومة دون الحاجة للرجل، فينفصل الجنسين ويقل أعداد الأسر لينحدر المجتمع في مستويات أكثر إغراقا في الفردانية، فربما ستضطر الدولة في المستقبل لتقديم حوافز مالية للنساء حتى يلدن، من أجل توفير العمالة واستمرار المجتمع، أو ربما تضطر إلى توظيف نساء خاصات بإنتاج البشر! يذكرني هذا بالمجتمع الفرداني الذي بشر به "ألدوس هكسلي" في رواية (عالم جديد شجاع) والتي نشرت سنة 1931 حيث يتحدث "هاكسلي" عن عالم لا يؤمن إلا بالعلم المادي، والأفراد فيه مجرد آلات إنتاج، حيث أصبح الحمل جريمة وكلمة "ماما" أو "بابا" كلمة بدائية ورجعية، والزواج فعل بدائي يعاقب عليه القانون، حلت محله العلاقات الجنسية الرضائية والعشوائية بدون قيود أو إلتزامات، والألعاب الجنسية هي اللعبة المفضلة عند الأطفال. عالم يسيطر فيه النظام على جميع مناحي الحياة حتى الإنجاب، فهو يتم عن طريق تخصيب صناعي، ولعدم وجود أسرة يتكفل النظام بالإنجاب والتربية، حيث تبرمج عقول الأطفال منذ تشكلهم كأجنة، بإطلاق أغنية موسيقية تلقنهم ما يجب اعتقاده لتتحد تلك المبادئ مع فطرتهم التكوينية.

في هذا العالم تكون النساء متاحات بالمجان والجنس عرف اجتماعي وحبوب منع الحمل شيء من الروتين اليومي كوجبة الإفطار، بل هو واجب بالقانون، فالقانون لا يسمح بحمل المرأة. يتميز هذا العالم الذي وصفه "هاكسلي" بالتنظيم الآلي وبسهولة الحصول على أي شيء، حيث يتم تحفيز مشاعر السعادة بتناول قرص أو قرصين من حبوب مخدرة "السوما"، ليصبح المرء في عالم أخر بدون ألم أو مشاعر، عالم تتحقق فيه تلك السعادة الكاذبة المغلفة

بالمتعة والترفيه والجنس والمخدرات، حيث حل العلم المادي محل الدين والقانون محل الأخلاق، فإن لوحظ أن شخصا تغيب عن مجالس الترفيه والمتعة أو لا يتناول حبوب "السوما"، يعتبر شخصا شاذا وغير طبيعي أو متمردا، وقد يصل به الوضع إلى العقوبة أو النفي... هذا العالم الذي صوره المؤلف هو عبارة عن حياة من العبودية المغلفة بالسعادة، التي لا تفرز بطريقة طبيعية وإنما الأمر لا يتطلب سوى بضع حبات مخدرة من "السوما".

إن ما وصفه "هاكسلي" في روايته هو أشبه بتصور متخيل لما ستكون عليه الدولة الإله، وتحَكمُها في كل مناحي حياة الفرد، ومراقبتها لنمط حياته التي يجب أن تكون وفق ما يحدده النظام، قد تكون الرواية خيالية إلا أنها تكشف عن بوادر حدوث ذلك في المستقبل.

قد تبدو الصورة التي عرضناها خلال هذه الفقرات صورة قاتمة، لكنها مؤشرات الواقع والأثار الدالة على الظواهر، حسب ما قررناه من القواعد في توالد الظواهر ووجود المهيجات والمحفزات التي تدفع بالإنسان لابتكار الوسائل التي تحقق أهدافه، خاصة وأننا نتحدث عن مرحلة الانحطاط السياسي، ونظرا لوجود ترابط بي الانحطاط السياسي والانحطاط الاجتماعي كأثر متولد، فإن من البديهي أن نتوقع مجتمعا يصل إلى مستويات مغرقة في الانحدار، وهو معبر واضح أيضا عن انحطاط الخطاب السياسي. ففي كتابها (النساء أسلحة حربية) تتساءل "كيلي أوليفر" عن لماذا يركز الخطاب الأمريكي في حربه في أفغانستان والعراق وكذلك حربه على الإرهاب على النساء، ولماذا هذا التركيز على حرية اللباس والتعري وحرص الإدارة الأمريكية على تسويق الحرية الجنسية واللباس الشبه العاري على أنه رمز للتقدم، بينما النقاب والحجاب هو رمز للتخلف. وتنتقد اختزال قضية الحرية في ممارسة الجنس.

لقد بلغ تناقض الخطاب السياسي الليبيرالي الأمريكي إلى درجة أنه سوق نفسه كمنقذ لنساء العالم، وجالب السعادة لهن، في حين أنه عندما كان يجتاح العراق، ارتكبت جرائم اغتصاب واعتداء على النساء بالجملة، هذا يجعلنا نعتقد أن هناك استراتيجية تطهير ثقافي ممنهجة، فالمرأة التي يسعون لتحريرها هي المرأة التي تقبل تبني الفكر التحرري لكنها لا تستطيع العيش متحررة في وطنها بسبب الأعراف والقيود الأخلاقية، لهذا فهذه البلدان

تستحق أن تغزى من أجلها أو تحرم من المعونات والمساعدات الدولية، وأما المرأة التي لا ترغب في اعتناق عقيدة التحرر، فمصيرها التهميش والتنكيل. ولطالما استخدمت النساء كوسيلة لتحطيم معنويات الشعوب المقاومة من خلال الاغتصاب والتنكيل بهن، وفي عصرنا الحديث إقناع النساء باعتناق عقيدة التحرر وخروجهن شبه عاريات في شواطئ البحر، هو من مظاهر انتصار الأيديولوجيات الغربية على نظيرتها الأخلاقية المحافظة، ومن خلال السيطرة على وسائل الإعلام التي يتم اختيار موادها بعناية، ليتم بث أكبر نسبة من مظاهر التحرر من عري ولقطات إيحاءات جنسية، لإعطاء صورة مقنعة بأن هذه هي الصورة التي ينبغي أن يكون عليها المجتمع، وأن نمط العيش هذا هو ما يجلب السعادة، بل تصل حملة التطهير الناعمة هذه في بعض الدول إلى الفرز الاجتماعي، بحيث يمكن للأفراد المعتنقين للفكر التحرري ويظهرون مظاهره، من الوصول للوظائف المهمة والمكانة العالية في المجتمع، بينما يشكل المحافظون أغلب الطبقة الفقيرة، لإعطاء انطباع بأن التحرر يجلب النجاح والغنى، بمعنى أخر تتم إعادة هندسة الطبقات الاجتماعية.

وبما أن الطبقة العليا بيئة قابلة للإفساد، وبما أن الفساد يبدأ من الأعلى غالبا، فإن التطهير يتركز ابتداء من الأعلى، وهذا ليس غريبا فالنخب التي تشكل هذه الطبقة تنتقي الأشخاص الذين سينتمون إليها ويصبح الانحلال والفساد الأخلاقي هو صفة لصيقة بهذه الطبقة، وهي بدورها تسهم في تسريب تلك المظاهر للطبقات الأدنى منها، وذلك يدعم كل مظاهر الانحلال والترفيه والمتعة والانحراف الأخلاقي، وبما أن هذه الطبقة تكون مسيطرة على السلطة وهي من يشكل طبقة النخب، فإنها تملك صلاحية تشريع القوانين التي تكرس هذه المظاهر وتحمي بيئتهم ونمط عيشهم، كقوانين مثل تقنين الدعارة وتخصيص نسبة من مناصب الشغل للنساء وقوانين الأسرة، وكتلك المتعلقة بالطلاق لجعل المرأة أقل ارتباطا بالأسرة وتغيير مناهج التدريس أو افتعال بيئة صراع اجتماعي.

إن المجتمع الإنساني كما قلت سابقا كالغرفة الفارغة من أربعة جدران، إذا صرخت بكلام بذيء فإن صداه سيرتد لتسمعه أذناك، وبالتالي فتفاعل طبقات المجتمع مع بعضها البعض يسمح بتسرب مظاهر الفساد الاجتماعي من الأعلى للأسفل، ثم تتفاعل هذه المظاهر في الطبقة السفلى لتصبح أكثر فسادا، ثم تعود مرة أخرى وتصعد للأعلى. وذلك لأن

الطبقات الاجتماعية السفلى هي التي تغذي باقي الطبقات بالموظفين والعمال والأساتذة ورجال الأمن والمستثمرين الصغار، الذين فيما بعد سيرتقون ليشكلوا بدورهم الطبقة العليا أو على الأقل سيتفاعلون معها، وبهذا يزداد المجتمع إغراقا في الانحلال. لهذا عندما أقول بأن الإصلاح يأتي من الأسفل، فهذا يعني جعل الطبقة السفلية في المجتمع محصنة من ترسبات الفساد المتسللة من الطبقة العليا، فبوجود منظومة أخلاقية اجتماعية تربط الأفراد فيما بينهم وتخلق أشبه ما يكون بالعقل الجمعي الموحد لتصوراتهم، اتجاه ما هو أخلاقي وغير أخلاقي، يجعل هناك نوع من الدفاع الذاتي اتجاه رواسب الفساد المفروضة من قبل طبقة النخبة، وإدراك النخب المسيطرة لهذه الحقيقة هو ما يجعلها في حالة سعي حثيث لتفكيك النسيج الاجتماعي للطبقة السفلى وتظليلها باستخدام الإعلام وغيره من الأدوات، وإلا لن تجد هذه الطبقة من يدعمها في استمرار فسادها وهو ما يهدد وجودها بالكامل.

تسعى الأحزاب السياسية والنخب وطبقة البرجوازية في كل المجتمعات، إلى التأثير على المجتمع وإقناعه بتبني ما يعتنقونه من أفكار، وقد يستخدمون من أجل ذلك الإكراه أو الابتزاز أحيانا، ومن وسائل الإقناع الحشد الكاذب الذي يُظهِر وجود أغلبية مؤيدة، ويلعب الجنس والإغراء دورا مهما فيه، تحاول هذه الأحزاب في خطابها أن تكون قريبة من الثقافة الشعبية ولهذا ففي المجتمعات التي تغلغلت فيها رواسب الفساد الأخلاقي، نجد أن الخطاب السياسي يعتمد أسلوبا متماهيا مع هذا المفاسد، لأنها أصبحت تمثل الطابع المسيطر والمنتشر في أغلب طبقات المجتمع، إذا فلا نستغرب أن بعض الحملات الانتخابية تتضمن حفلات غنائية والرقص، وأحيانا حتى الإغراء باستخدام نوع من النساء كواجهة لإثارة الاهتمام، وفي غمار نشوة الاحتفال والمتعة، ينسى الناخبون أنهم يبحثون عن من يحل مشاكلهم العالقة، ويخرجهم من بيئة الصراع والعالم "المالثوسي" الذي يخنقهم.

لا يهتم السياسيون برغبة الشعب في التخلص من بيئة الصراع التي تدفع بالنساء إلى الخروج من بيوتهن، فبالنسبة لهم أن هذه البيئة هي التي توفر لهم المزيد من المتعة، فهي تضمن استمرار تغذية مجال الجنس والسياحة الجنسية، وفي نفس الوقت تضمن سيطرة أكبر على أفراد المجتمع، بجعل اهتماماتهم منصرفة أكثر إلى تحصيل الموارد الضرورية النادرة والتنافس عليها.

ترى هذه النخب أن من مصلحتها أن تنخفض تطلعات الشعب وينزل سقف مطالبه، وتنحصر اهتماماته فقط في كيفية البحث عن المتعة، وبما أن سياسة كثير من الدول تغذي هذه الاهتمامات وتدعم مظاهرها وأصحابها، نتجت هناك طبقة من النخب الجديدة، تُقَدم كقدوة للمجتمع من راقصات ومغنيات ولاعبي كرة القدم، وتُروج الفضائح الأخلاقية على أنها مغامرات مثيرة، وأحيانا كفاح ونضال من أجل النجاح.

لا يمكن الحديث في هذه المرحلة عن الدين، فكل هذه المظاهر تشير على أن الدين أصبح شيئا مغيبا تماما، بل لا يتم استذكاره إلا في النادر كالمناسبات، فبسبب سياسة التطهير الثقافي وإعادة برمجة الهندسة الاجتماعية والصعود بالغوغاء إلى الطبقة العليا، لن يبقى هناك أي حضور للدين أو الأخلاق في النظام السياسي، وهذا بدوره سينعكس على المجتمع. وحتى إن وجد الدين فإنه سيُنظر له كعرف اجتماعي متوارث، مفرغ من كل تلك الأسس التي تعطي لمبادئه بعدا عقليا ومنطقيا ينبني على الحجج والبراهين.

تنجح الدولة في السيطرة على القطاع الديني بصورة مطلقة، فمن جهة تستخدمه كوسيلة للحشد عند الحاجة، ومن جهة أخرى تضمن انسجام الخطاب الديني مع توجه العام السياسي للأنظمة، نجح الغرب في هذا الصدد حتى أصبحت الكنيسة تخالف عقيدتها في كثير من القضايا، أشهرها إجازة عقد الزواج الكنسي للمثليين، مع أنه من المستغرب لماذا تُجبر الكنيسة على هذا الأمر في دولة علمانية، تتبنى نظام الزواج المدني، فلماذا لم تُحْترم عقيدة الكنيسة ويظل زواج المثليين مدنيا عوض إجبار الكنسية على تغيير عقيدتها؟ وهذا يتجلى بوضوح مع حملات التطهير الممنهجة وتعطش العلمانية المتشددة للظهور بمظاهر الانتصار. وليس هذا فقط، ففي دول العالم الإسلامي الدولة تتحكم حتى في مضمون الخطاب الديني وفي إقالة أو تعيين الأئمة، والأكثر من هذا فقد تم الدفع بالنخب العلمانية إلى التخرج من التخصصات الدينية، وبالتالي اختراق المؤسسة الدينية وإعادة إنتاج خطاب علماني ديني جديد، ومُطط الخطاب الديني وحُرِّف إلى درجة أنه فقد مضمونه وشكله الحقيقي، ففي مصر أصبح أغلب المنتسبين إلى مؤسسة الأزهر الشريف إما يروجون للخطاب الصوفي المتمسكن، أو يروجون لذلك الخطاب الجديد الذي يطلقون عليه اسم خطاب التنوير، مما أفقد خريجي مؤسسة الأزهر من العلماء مصداقيتهم أمام العامة، وشاع

يقين بأن إصلاح الخطاب الديني الذي دشنته الدولة، ليس له هدف سوى ترسيخ سيطرة النظام العسكري.

قد يقول قائل هذا الكلام يتماشى مع نظرية المؤامرة. أقول: ومن البديهي أن يظهر تحليلي بهذه الصورة، لأننا نتكلم عن خلفيات فكرية متعارضة ومتصارعة تسعى كل واحد منهما لنفي الأخرى، وبالتالي من الطبيعي أن تكون هناك مؤامرات وخطط واستراتيجيات، ففي النهاية تبقى المنافسة تدور حول من يحشد أكبر عدد من المؤيدين والأتباع، ففي مجتمع التعددية عدد المؤيدين هو ما يصنع الفارق ويسمح بفرض واقع سياسي، ولهذا كان هناك خطاب سائد يستند على السلوك والمفهوم العام الشائع بين الأفراد، واتخاذه كإشارة لوجود أغلبية متحررة على أساسه يتم فرض بعض القوانين، رغم وجود أعداد كبيرة من المعارضين.

ومما يزيد من تردي النظم السياسية والخطاب السياسي، هو تلك التنافسية على نيل امتيازات السلطة، هذه التنافسية التي يشتد وطيسها في بيئة صراع فطرية فردانية، تطغى عليها غريزة البقاء بكل انحرافاتها، لا يتوانى فيها المتنافسون في استخدام أي وسيلة للفوز، خاصة في ظل نظام سياسي الضوابط الأخلاقية فيه هلامية. وليس هذا فقط فبوجود نظام تعددي يتولد مزيد من التكتلات الاجتماعية التي تسعى للتنافس للحصول على نصيبها من الثروة العامة، أو للحصول على بعض امتيازات السلطة، وفي مرحلة الانحطاط يتفتت المجتمع إلى كيانات صغيرة توجهاتها مختلفة وولاءاتها مختلفة كذلك، وأهدافهم متعارضة تسعى كل منها للانتصار وللظهور على أنها الأقدر على الحشد والقيادة بتقسيم المجتمع بصورة كبيرة، ويحفز الصراع القائم تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة.

يبدأ المجتمع في فقد وحدته وتكامله، وينغمس العامة والنخب في المتعة والترفيه، وبسبب تداخل المصالح يتفشى الفساد الإداري الذي تُكرس أجهزته لخدمة النخب الغنية وذوي النفوذ، وأحيانا أجراء صفقات صغيرة من أجل مصلحة خاصة لأحد الموظفين أو المدراء، ظهرت هذه المظاهر في الصين القديمة في عهد سلالة "هان" مما أدى إلى انحطاطها[222]

[222] أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 206

بالإضافة إلى ذلك فإن التفكك وعدم تغلب المصلحة العامة والتسابق على نيل الامتيازات، يفتح الباب أمام الاسهامات الخارجية، وهذا سمح بدخول أطراف أخرى خارجية لتأثير على التوجه السياسي بل وحتى الاجتماعي للدولة.

قد يظهر أن مظاهر الانحطاط التي سلطنا عليها الضوء في الفقرات السابقة، لا تخص مرحلة جمهورية الانحطاط فقط، بل حتى في المرحلة الجمهورية العسكرية، أو حتى في المرحلة الملكية المستبدة، وذلك راجع إلى اختيار النخب الحاكمة لطريقة توسيع السلطة والسيطرة، لكن هناك فرق بين أن تكون هذه المظاهر في مرحلة أخرى أو هذه المرحلة، هو أنها تكون في المراحل الأخرى في مجتمع ما يزال يتطلع إلى التغيير، ويتمتع بقدر كبير من اللحمة الاجتماعية التي تمكنه من الرفض أو تغيير بعض المظاهر، خاصة المرحلة الدينية. بينما في هذه المرحلة سيكون هناك اختفاء كبير للقواعد الدينية والأخلاقية، وفي نفس الوقت يكون الفساد الاجتماعي قد تغلغل في طبقات المجتمع إلى حد أصبحت فيه إمكانية الإصلاح غير ممكنة. فكما قلت سابقا الفكرة تحتاج لبيئة حاضنة، والإصلاح ليس سوى مجرد فكرة، وفي ظل عدم وجود بيئة حاضنة لها لا يمكن أ ن تعيش، وبمرور الوقت لن تبقى هناك أهمية حتى للأيديولوجية، فمع انصراف الطبقة الاجتماعية للمتعة وارتقاء الغوغاء لطبقة النخبة، ينزل المستوى الثقافي والمعرفي لهذه المجتمعات ولا يعلو سوى صوت كل ما هو مادي ملموس، خاصة تلك المادة التي تسيطر على النفوس ويشتد من أجلها الصراع في البيئة المالثوسية، ألا وهي المال، فتتقوى سلطة المال على الدين والفكر، ولا تستخدم الأيديولوجية هي الأخرى إلا كغرض تكميلي للحشد، وقد لا تستخدم نهائيا فالترفيه يصبح أكثر الوسائل نجاعة للحشد والتودد للعامة.

قد يقول قائل إن هذه الأمور لا يمكن وجودها إلا في مجتمع تفشت فيه الأمية والجهل بصورة كبيرة، فمن الناحية المنطقية من غير المتوقع أن تصبح المجتمعات أكثر جهلا وأمية من الآن، خاصة مع التقدم التقني.

أقول هذا الكلام صحيح، وبالأخص أنه من مصلحة النخب أن يكون العامة على درجة معينة من التعليم، لأنهم لن يستطيعوا تمرير خطابتهم وبثها في عقول الناس، ومن أجل ذلك

ترغب هذه النخب وبشدة في إخراج المجتمع من الجهل، وتسعى كذلك إلى توسيع ربط الأفراد بوسائل الاتصال التي من خلالها يستطيعون إيصال خطاباتهم، وليتحقق هذا التواصل لابد أن يكون هناك مرسل ومستقبل، لكن المستقبل إذا كان غير قادر على فهم رموز الإرسال، فلن يكون هناك تواصل. وهذا الإشكال يطرح أيضا في حالة اختلاف اللغة، وهذه السياسة ليست غريبة، فإن حتى الدول المستعمرة كانت تبني المدارس في المستعمرات وتعلم لغتها للمواطنين، وتنشئ آليات الاتصال ليسهل تواصلها معهم ويسهل تمرير المعلومات والمفاهيم والتصورات لهم. لكن رغم ذلك ورغم انتشار وسائل التعليم وانخفاض نسبة الجهل والأمية، فإن الاهتمام بناحية من الحياة يولد الجهل بمناحي أخرى، وإعطاء مناحي الترفيه والمتعة الأولوية في المجتمع يجعله منغمسا في جهل مطبق لا يفرق بين ما هو الخطأ أو الصواب، ولا يتم الاهتمام بالأفكار و أبعادها بالقدر ما يتم اعتبارها تراثا فكريا لا يستحق الاهتمام به، وبالتالي سينتهي المطاف بالأيديولوجية بأن تكون مجرد سرديات تاريخية لإشباع الفضول المعرفي، وهذا يعني أن نتائج الانتخابات، لن تكون منصفة نظرا لأن النظام الانتخابي يعطي الحق لكل المواطنين بالتصويت، وهذا سيساوي بين صوت الجاهل بصوت العالم والمثقف، وبالتالي من الطبيعي انتصار الجهل باعتباره يشكل أغلبية المجتمع في هذه البيئة.

إن ما يقابل هذه المرحلة في ترتيب مراحل الارتقاء والتطور، هي تلك المرحلة المتدنية والبدائية من مراحل التجمع البشري، التي تأخذ شكل زمر متفرقة أو عشائر متصارعة تفتقد لمظاهر التضامن في مجتمعها، ونفتقر للنظم الدينية والأخلاقية التي يمكنها أن تدفع بها إلى الارتقاء، فتقبع في بدائيتها، إلا إذا تم الاستلاء عليها من طرف مجتمعات في درجة أعلى من حيث الارتقاء والتطور في نظامها الاجتماعي.

لقد استطاعت الاشتراكية والشيوعية التغلغل في مجتمعات أمريكا اللاتينية، وهذا خلف إرثا ثقافيا منهدم النظم الأخلاقية بشكل كبير، مما خلف واقعا مترديا من انتشار الفساد والجريمة. كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وصلت في الانحطاط إلى مرحلة لم تعد تستطيع معها أن تحدث إصلاحاتها أثرا ملموسا في واقعها، فالإفساد وصل فيها إلى مرحلة أصبح فيها قادرا على تجديد نفسه بشكل تلقائي، فقد تفشى بشكل كبير حت في الطبقة الدنيا،

وتحولت مظاهره إلى عرف يميز نمط العيش الاجتماعي، مما يجعل من الصعب إعادة دفع المجتمع إلى مسار الارتقاء من جديد، لكنه بحكم عوامل الانحراف والتغيير، لابد أن تصل هذه المجتمعات لنقطة تحول ستكون فيها مضطرة للخضوع لاستبداد أكبر، يحقق ذلك التكامل اللازم لنجاح عمليات الإصلاح.

- **خلاصة**

إن النُّظم السياسية ليست إلا ظواهر تولدت عن ظاهرة التجمع البشري، لما تتطلبه ضرورة الحفاظ على النظام والاستقرار والحفاظ على الأمن والتوازن الاجتماعي، تطورت أنظمة المجتمعات في الحقب القديمة بشكل متدرج من الأسرة ثم العشيرة، ثم القبيلة التي ينتهي بها المطاف بالدخول في صراع على الهيمنة، لينشأ بعدها نظام أشبه بالنظام العسكري، بعد هيمنة قبيلة واحدة على كل القبائل بالقوة، وهذا ما يمهد لبناء الدولة وظهور الملكية التي تبدء مستبدة، لكونها قد تعاني من صراعات داخلية ليتحول الحكم بعدها إلى ملكية مطلقة تتميز بحكم الفرد، لا تظهر ملكية شورى بعد ذلك إلى في حال وجود استقرار في النظام كشكل من أشكال التطور والارتقاء، بعد أن ينجح المجتمع في التوحد وتجاوز الصراعات.

لقد شهدة الصين القديمة هذه التراتبية في الارتقاء وكذلك روما ونفس الأمر تكرر في أوروبا بعد أن أسهم الدين بشكل كبير في تفكيك النزعة القبلية، وبناء على هذا الاستقراء التاريخ يظهر أن هذا المسار الذي تسلكه الأمم خلال تطويرها لأنظمتها الاجتماعية والسياسية، هو إلى حد ما ظاهرة متواترة وعامل يشترك فيه أغلب الأمم إن لم أقل كلها، تبقى تجربة الجزيرة العربية متميزة حيث استحدثت قبائل العرب شكلا جديدا من أشكال الملكية إن صح التعبير، وهو الخلافة، لكنه يتميز بكونه نظام غير وراثي ليصبح لدينا نظام جديد يحتل ذروة التطور بدلا عن الملكية.

تسلك الأمم نفس مسار التطور هذا في حالة الانحدار والتدهور لكن بالعكس، فعندما تترسخ مظاهر الانحطاط تبدأ الدولة في فقدان قوتها، وأول ما تفقده هو مركزيتها، فتظهر

الولاءات المتعددة وتنشأ الصراعات والمنافسة على الامتيازات، ثم تبدأ مرحلة التكتلات إلى أن تفقد الدولة سيطرتها، وتعود مرة أخرى لانقسامات أشبه بالقبلية.

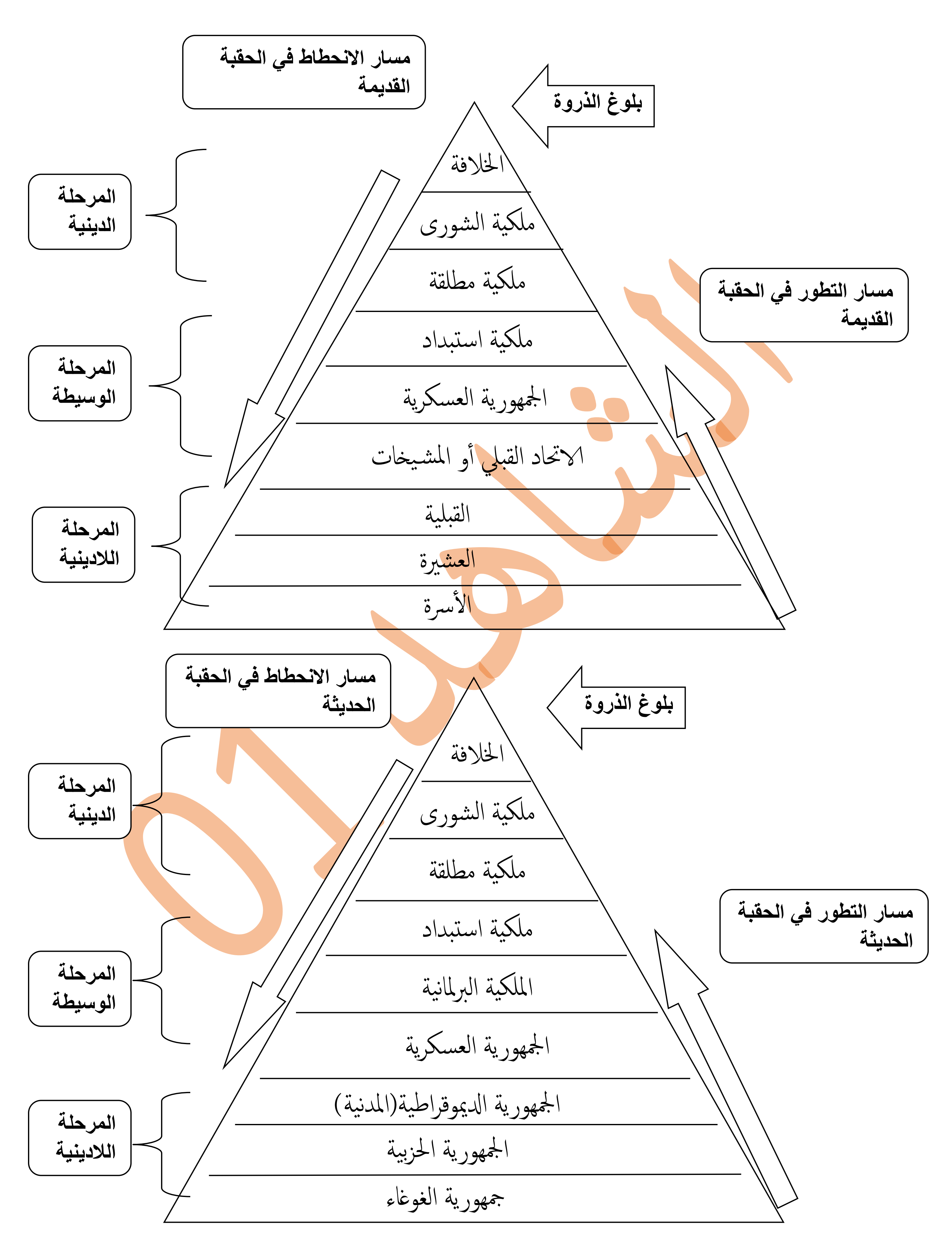
يبرز الدين كعامل مهم في هذه الحقبة ويترسخ حضوره في المجتمع كعنصر مشترك يشكل هويته وركيزة نظامه الأخلاقي ومؤطر تصوراته الجمعية، ولذا لا نستغرب أن الصرعات السياسية في هذه الحقبة تُغَلَّف بغِلاف الدين، أو أن خطاباتها ترتكز على المفاهيم الدينية المترسخة في المجتمع، وذلك لإعطائها مشروعية أكبر، أي أن الخطاب السياسي سواء في الحرب أو السلم، من الطبيعي أن يؤطر بالمفاهيم الدينية لكونها كانت في تلك الحقبة هي المفاهيم المهيمنة والمؤطرة للتصور الجمعي، كما هو حاصل في عصرنا الحالي الذي تسيطر عليه مفاهيم العلمنة، ولهذا توهَّم بعض مفسرو التاريخ بأن نشوب بعض الحروب كان لأسباب دينية، وأدعى بعض الحداثيين أن الأديان هي سبب الصراعات والحروب والخلافات، وعلى أساس هذه المغالطة تم ابتكار القولة الشهيرة "الدين لله والوطن للجميع."

أما في الحقبة الحديثة فتسلك الدولة مسار انحدار مختلف بعد الملكية أو الخلافة، وذلك نتيجة لوجود هيكلية مؤسساتية تسمح إلى حد ما ببقاء شكل الدولة، خاصة مع وجود الدين كأساس يمكن البناء عليه لتوحيد المجتمع، كما أن تشريعاته وقوانينه توفر شكلا تنظيميا معدا سلفا قابل لتأسيس المؤسسات، ففي حال بدأ الانحدار من الخلافة، فإن الدولة تتحول إلى ملكية أو مماليك، وهذا يعني أنها تنحدر لنظام ميراثي يتميز بحكم الفرد الواحد، قد تكون الدولة تنعم بشيء من الاستقرار الذي يمكنها من أن تكون على شكل ملكية الشورى التي تتميز إلى حد ما بنوع من العدل والتمثيلية الشعبية، والتي تجعل الحاكم أكثر معرفة بقضايا وهموم المجتمع، لكن في حال لو نشبت هناك صراعات داخلية أو برزت منافسة على السلطة، أو أن المجتمع انقسم على نفسه لأسباب معينة، قد يتحول الحكم إلى ملكية استبدادية تزيد من تأجيج الصراع وتنامي الاعتراضات، مما يمهد للانحدار إلى الملكية البرلمانية، والتي يتم تقليص دور الملك فيها لتتحول الملكية إلى مجرد منصب فخري، وهو الذي فيما بعد قد يفتح نقاشا اجتماعيا حول ما جدو بقاء هذا المنصب إن لم يكن له دور، قد ينتهي هذا إلى جدال ينتج عنه إلغاء الملكية والانحدار إلى النظام الجمهوري، قد يتم

هذا الانتقال بشكل عنيف أحيانا كالاغتيالات والحروب الأهلية أو الانقلابات مما يؤدي إلى نشوء شكل أخر من الحكم وهو الجمهورية العسكرية والتي من مظاهرها التحكم في كل مؤسسات الدولة، بل إنها تفرض تحكمها حتى على القطاع الخاص وتعطى الأولوية في توزيع الثروة في هذا النظام للجنرالات والجند ضمانا للولاء، وتهمش مسألة التمثيلية وتختفي المحاسبة.

إن مظاهر اختلال العدل وتهميش الجمهور التي يفرزه النظام العسكري، تزرع في المجتمع دوافع الثورة التي بدورها ستفرز أقطابا وتوجهات، تتنافس وتتصارع على ملء الفراغ الذي سيخلفه النظام العسكري على مستوى القيادة والحكم، وهو ما ينتهي بتسوية بين الأطراف المتنازعة تنحدر بالدولة إلى نظام الجمهورية الديموقراطية، وهو نظام يعتمد على الأغلبية الانتخابية مهما كان شكل هذه الأغلبية، حيث يساوى فيها بين صوت الجاهل والمتعلم، كما يوفر هذا النظام ثغرات تجعل من العدالة شيئا متوهما، من ذلك استخدام المال وتوزيع المناصب على الاتباع وفتح الباب أمام حكم الأقليات التي تمارس النفاق السياسي، وفتح المجال لنخبوية السلطة ولتدخل الجهات الخارجية، كل هذه المظاهر وفي حال ترسخ النظام الجمهوري، ستتحول إلى بيئة خصبة لتشكل الديكتاتورية الحزبية، فيتحول الصراع السياسي بين الأحزاب إلى أشبه بتلك التمثيلية التي يقوم بها المتصارعون في مباريات المصارعة الحرة، والتي تتم وفق سيناريوهات معدة مسبقا. حيث أن الأحزاب تصبح متشاركة في المصالح ولها التوجهات نفسها، حتى إنها يمكن أن تتحد ضد أي توجه سياسي أخر لا يتبع توجهها، وقد شهِدت الدول العربية هذا الأمر بعد الربيع العربي وصعود الأحزاب الإسلامية، حيث حدث هناك تكتل كبير بين الأحزاب العلمانية ضدها، فهذه الأحزاب تمثل نفس التوجه وتخدم نفس الأجندة، وأيها صعد سيقدم خدمة للأخرى أو يتم عمله في ترسيخ الايدولوجية كما اتفق، لذا فإن المجتمع لن يلحظ اختلافا في سياساتها رغم أنها تبدو في الظاهر مختلفة، وبالتالي هذا الوضع يولد احتكارا للسلطة من قبل النخب والتي مع الوقت ستنحدر في خطابها، ونظرا لاشتعال المنافسة حول الامتيازات يصبح التوجه أكبر نحو الشعبوية لاستمالة الشريحة الأكبر من المجتمع، والتي فيها نسبة كبيرة من الناس مازالوا على الحياد، بل إنه قد يلجأ إلى تقسيم الشعب حسب القضايا لاستمالة فئة

معينة، كقضايا المرأة والشواذ والعمال والسائقين إلى غير ذلك، كما أنه يتم الانفتاح على المشاهير والاهتمام بالسهرات ومجالات الترفيه بشكل مفرط، بل إنه يتم إدماج مغنين والممثلين وغيرهم من المعروفين كوجوه سياسية وتمثيلية من أجل استقطاب نوعية معينة من الجمهور، ليتحول الوضع السياسي بالتدريج إلى جمهورية غوغاء، في ظل غياب واضح للدين والقيمة الاجتماعية والقواعد الأخلاقية الثابتة، وهذه هي أدنى مستويات الانحطاط السياسي حتى الآن. وفيما يلي أشكال توضيحية لمسارات تطور وانحدار النظم السياسية.


مسار الانحطاط في الحقبة القديمة
بلوغ الذروة
الخلافة
ملكية الشورى
ملكية مطلقة
ملكية استبداد
الجمهورية العسكرية
الاتحاد القبلي أو المشيخات
القبلية
العشيرة
الأسرة
المرحلة الدينية
المرحلة الوسيطة
المرحلة اللادينية
مسار التطور في الحقبة القديمة
مسار الانحطاط في الحقبة الحديثة
بلوغ الذروة
الخلافة
ملكية الشورى
ملكية مطلقة
ملكية استبداد
الملكية البرلمانية
الجمهورية العسكرية
الجمهورية الديموقراطية(المدنية)
الجمهورية الحزبية
جمهورية الغوغاء
المرحلة الدينية
المرحلة الوسيطة
المرحلة اللادينية
مسار التطور في الحقبة الحديثة

في مسار التطور في الحقبة الحديثة، فإن كل نظام يحتضن في رحمه بوادر التغيير، فالظواهر يتولد بعضها عن بعض، فعندما تتشكل هناك إرادة شعبية للتغيير ولارتقاء، تبدأ تتشكل بوادر التنظيم، فالتغيير لابد وأن ينطلق من القاع، لهذا فإن أول مظاهر التطور تظهر أولا على مستوى المجتمع، والذي يترجمها إلى سلوك سياسي تتطبع به الأحزاب، فيبدأ المجتمع بالميل إلى التنظيم وإعادة طرح الأسئلة الفلسفية والأخلاقية، والمطالبة بالارتقاء بمستوى النخب، لتتحول الأحزاب بعدها إلى ظاهرة إيجابية تسهم في تأطير المجتمع ومساعدته في إعادة بناء النظام، يتحول حينها النظام إلى نظام ديموقراطي، لكنه لا يستطيع التخلص من الصراعات السياسية والفساد الحزبي كليا، وتبقى المنافسة على الامتيازات قائمة حتى يتفجر الوضع ويصل العمل السياسي إلى أفق مسدود، فتصبح الساحة معدة والجمهور قابل لتقبل أي حل لحلحلة الوضع، عندها يصبح التدخل العسكري واستلاء المؤسسة العسكرية على الحكم أمرا مقبولا ومبررا من أجل المصلحة العامة، لكن هذا النظام يأخذ مشروعية مؤقتة، لذلك لا يطول به الحال حتى يجد نفسه في مواجهة الجماهير، خاصة إذا كان هذا النظام قد مارس نوعا من التسلط أو لم يحسن تسيير البلاد، لكن المؤسسة العسكرية تبقى دائمًا في مركز قوة يسمح لها بسحق المنافسين وفرض القوانين بالقوة، مما يجعلها قادرة على إقصاء الأحزاب تمهيدا لظهور الملكية الاستبدادية، وقد تكون ملكية برلمانية إلا أن البرلمان سيكون مجرد جزء متحكم فيه لتكملة صورة النظام الكاملة، عكس الملكية البرلمانية على النمط الإنجليزي. وقد رأينا كيف ارتقت روما بعد انحطاطها إلى جمهورية، وكيف استطاع "يوليوس قيصر" العودة بروما إلى الإمبراطورية بعد موجهات عسكرية كان لابد منها، قضت على كل المنافسين، وعندما يتحول النظام إلى ملكية مستبدة تبدأ مظاهر التوحد بالتبلور، وتقصى النزاعات ويظهر نوع من التكافل الشعبي، فيستقر المجتمع في ظل الملكية المطلقة التي يسيطر فيها الملك على مؤسسات الدولة، ورغم أنه في هذه المرحلة تضعف فيها تمثيلية المجتمع أو ربما تقصى بالكلية، إلا أن هذه الحقبة على الأقل تمتاز بالوضوح السياسي، حيث يستطيع الناس معرفة مكمن الخلال في النظام،

لتبدأ أصوات الرغبة في التغيير تتصاعد فتتشكل التمثيليات، ويتحول النظام إلى ملكية شورة، والتي تخلق بدورها بيئة مناسبة لظهور الخلافة.

- **المحور السادس : تأصيل الأنظمة السياسية**

توجد صعوبة كبيرة في معرفة أصل النظم السياسية، خاصة وأننا لا نملك سجلات كافية عن تاريخ البشر، وكل ما تم تقريره عن طريق الملاحظة وتوالد ظاهرة الأنظمة السياسية، لا يمكن اعتباره حقائق حتمية مالم تكن هناك وقائع تاريخية واضحة تؤكده.

فقد قلنا أن الملكية تعتبر ذروة تطور الأنظمة السياسية، لكن السؤال المطروح هنا هو من أين اكتسبت المجتمعات البشرية المعرفة بهذا النوع من الأنظمة؟ فالنظام الملكي كظاهرة وليدة التجمع البشري، لابد وأن تكون له ظاهرة أصلية أو فرعية أفرزته بطريقة مباشرة أو أسهمت في تبلوره كمعرفة أو فكرة أولا، قبل أن يتجلى كظاهرة. قد عرفت المجتمعات خلال تطورها تراتبية معينة في مكانة أفرادها داخل نظامها السياسي، وهو شيء تقليدي ومتوقع بالنظر إلى التراتبية التي يتمتع بها النظام الأسري، أب وأبناء وأخ أكبر وأصغر وجد ... وبالتالي من الطبيعي أن تستنسخ هذه التراتبية على مستوى الزمرة أو العشيرة ثم القبلية، فنجد مثلا رئيس القبيلة أو شيخ القبيلة، لكن الأمر يصبح أكثر استشكالا بالنظر إلى السلطة المخولة لشيخ القبيلة ومقارنتها بالسلطة التي أعطيت للملك، فكيف اقتنعت المجتمعات بفكرة إعطاء هذه السلطة الواسعة لفرد واحد؟ قد يرى البعض أن ظاهرة الملكية ظهرت مع ظهور النظام الإقطاعي وانتشار ومفهوم المِلكية، بحيث أن مالك الأرض يملك الأرض ومن فيها من السكان، خاصة وأن هذا المفهوم تجلى في الأنظمة الملكية السلالية والتي كانت فيها البلاد تحكم من طرف عائلة حاكمة، تحتكر حق الملكية وتولي المناصب والوظائف والإدارة والجيش، أي أن البلاد بهذا المعنى كأنها تدخل في مِلكية الملك والأسرة الحاكمة، وبالتالي فهو يملك السلطة المطلقة فيها ويحق له اختيار من يعيش أو لا يعيش عليها.

لكن هذا الطرح غير مسلم، وذلك لأن الأرض في كثير من مراحل التاريخ تملكها عشائر مختلفة أو قبائل، ثم تقرر هذه القبائل أن تختار ملكا عليها فتنتج سلطة مطلقة، وهذا لا

يعني أن الملك يملك حتى الأفراد، فتصور الملكية محدد في كونها ملكية قيادة، وأي شكل أخر فهو انحراف للظاهرة عن صورتها الطبيعية، وقد يذهب البعض الأخر ومن بينهم "فوكوياما" إلى أن البشر استنسخوا تلك الأنظمة السياسية من الحيوانات، وهذا الأمر أيضا غير مسلم به لأن اختيار الملك في المجتمعات البشرية يختلف من مجتمع لأخر، وفي نفس الوقت يختلف عن الجنس الحيواني اختلافا كبيرا.

من المعلوم أن تصور المجتمعات لمفهوم النظام الملكي تصور متقارب إلى درجة كبيرة، مما يجعله مفهوما متواترا في التاريخ البشري، بدليل أن أغلب المجتمعات كانت تسعى خلال مراحل تاريخ البشرية إلى الارتقاء إليه أو استنساخه، خاصة وأن مفهوم المملكة في الحقب الغابرة كان يرمز للقوة وللهيمنة التي يتميز بها شعب تلك المملكة، تعتبر ظاهرة الملكية ظاهرة متواترة تواترا سلوكيا ومفاهيميا، لكن مع ذلك يصعب تأصيلها خاصة عندما نستحضر إقدام أفراد المجتمع على إخضاع انفسهم لسلطة فرد أخر، بل إنهم يمنحونه هذه السلطة بكل طوعية، وهذا قد يبدو متناقضا مع الميول الفطري للإنسان إلى الحرية.

وفي المقابل يبدو نظام الخلافة هو الأخر فريدا في تولده عن التجمع البشري، فظهوره كان استثنائيا بالنسبة لتراتبية ارتقاء الأنظمة، ويعد نظام الخلافة نظاما يتميز به المجتمع الإسلامي عن باقي المجتمعات، توارث المجتمع الإسلامي هذا النظام عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، رغم أنه عرف انتكاسات وانحرافات خلال مراحل التاريخ، إلا أنه ظل ميزة تميز تاريخ هذا المجتمع. فنظام الخلافة غير مستنسخ من أمم أخرى، رغم أن المجتمع الإسلامي كان ينشأ وسط نُظُم سياسية أغلبها ملكيات وإمبراطوريات، كالبيزنطيين والروم والحبشة والفرس، ورغم أن نظام الخلافة يضم بعض صفات الملكية، إلا أنه يظل فريدا ومتميزا عنها. وهذا الانفراد والتميز يدفعنا للاعتقاد بأن نظام الخلافة هو ظاهرة متولدة عن التراتبية التي نشأت من خلال النظام الاجتماعي، الذي فرضه المجتمع الديني، فقد نشأت الخلافة ابتداء عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، واستمر الأمر عليها حتى قيام الدولة الأموية، مما يعني أن نظام الخلافة ظاهرة متولدة من الدين، ورغم عدم وجود نص ديني عند المسلمين يفرض على المجتمع أن يكون نظامه السياسي نظام خلافة، إلا أنه مازال هناك تصور سائد عند المسلمين الأصوليين بالخصوص، أن نظام الخلافة هو النظام الأمثل بين كل الأنظمة،

ومع وجود دلائل تاريخية تؤكد هذا الطرح، فإنه لا يمكن التشكيك في كون نظام الخلافة نظام وليد المنظومة الدينية، وهذا ربما قد يفرض علينا وجود احتمالية أن يكون النظام الملكي هو الأخر قد يكون له أصل ديني، خاصة وأن تنازل أفراد المجتمع عن بعض حرياتهم وخضوعهم لسلطة مطلقة بكل طوعية، لابد وأن يستلزم وجود دوافع منطقية، خاصة وأننا قلنا بأن الدين كان من بين أكثر الدوافع فاعلية للحشد، وكانت حماية الدين من بين المسؤوليات الأساسية التي يتحملها الملك، وبالتالي يمكن الافتراض أن أول ملكية وجدت في التاريخ البشرية كانت ملكية دينية، وأن أفرادها خضعوا لها بناء على أوامر دينية، ونجاح هذا النظام في تحقيق مقاصد التجمع البشري من مسلمات إنسانية، زاد من الرغبة في استنساخه بكثرة من قبل باقي المجتمعات، إلى أن بلغ مرحلة التواتر السلوكي والمفاهيمي باعتباره ظاهرة اجتماعية.

لكن هذا الطرح يبقى مجرد احتمال مالم يوجد نص ديني صريح يكون على مستوى عالي من التواتر اللفظي أو الكتابي، أو وجود حقائق تاريخية مؤكدة و واضحة تثبت أن أول ارتقاء للملكية كان بدوافع دينية. أما النظام الجمهوري والرئاسي فلم يعرف في العالم القديم ولم يكتسب ذلك التواتر الذي اكتسبته الملكية، منذ ما قبل التاريخ إلى حدود القرن 17 حيث تعتبر "سان مارينو" في إيطاليا أقدم جمهورية في العصر الحديث، حيث تأسست سنة 301م، بينما شكلت الجمهورية الرومانية التي ظهرت سنة 509ق.م استثناء في حقيقتها، بحيث لم تتمتع بتلك الجاذبية الكافية التي ترغب المجتمعات الأخرى في استنساخها، وعلى ما يبدو من تاريخ الرومان يجعلنا نضع احتمالية أن تكون الجمهورية مجرد مرحلة انتقالية، أو نظام اضطر له الرومان للحفاظ على استقرار الدولة، خاصة أنهم لجأوا إلى الحكومة الثلاثية بعد اغتيال يوليوس قيصر لتهدئة الأوضاع والتخفيف من شدة الصراعات، أي أنها كانت جمهورية من ثلاثة قناصلة عوض اثنين في الجمهورية الأولى. يبدو أن تجربة روما مع النظام الجمهوري لم تكن بذلك القدر من النجاح، فهي لم تشهد تواترا واستنساخا، بل الأكثر من ذلك سعى أغلب الحكام الذين حكموا في ظل هذا النظام إلى العودة للملكية، قد يقول قائل هذه ميولات الحكام الديكتاتورية، لكن هذه الميولات على كل حال هي أكثر تواترا من النظام الجمهوري، والميول إليها دليل على وجود تصور عام بأن

الملكية أعلى رتبة وأكثر تقدما وتملك الأفضلية على باقي الأنظمة، وبالتالي فهذا يعني أن هناك رغبة من الحكام في الحصول عل ما هو أفضل من الجمهورية.

يتولد النظام الجمهوري في الغالب من نظام ملكي، وأما البلدان التي انتقلت إلى نظام جمهوري مباشرة، فقد قام فيها على ما خلفته الأنظمة الاستعمارية السابقة من هيكلية إدارية، ولو نظرنا للجهاز الإداري في النظام الملكي لوجدنا أن في تراتبية مناصبه منصب رئيس الجمهورية مناسب لما يعرف بالوزير أو الوزير الأول أو الصدر الأعظم لدولة، هو منصب ينشئه الملوك على غرار باقي المناصب ليكون أكثر قدرة على الحكم والاطلاع على أحوال البلاد، ويعتبر الوزير أو الوزير الأول بمثابة نائب الملك. وعلى ما يبدو أن مع مرور الوقت ظهر وجود إمكانية التخلي عن الملك والاكتفاء فقط بالوزير الأول، خاصة وأن الملك في الحقب القديمة كان من مهامه أن يخوض الحروب بنفسه، وأيضا كان هناك احتمال كبير للاغتيال، فكان معرض للموت في أي لحظة، وقد لا يسعه التواجد في البلاد غالبا، وهذا من شأنه أن يوحي بفكرة إمكانية الاستغناء عنه. وبالتالي يمكن القول إن الرئاسة والجمهورية هي وليدة ظاهرة الملكية أو هي فرع من فروعها، فهي تدخل ضمن التركيب الإداري لنظام الملكية، وهذا يعني أنها استقلت فيما بعد لتصبح نظاما مستقلا بذاته، يتمتع بخصائصه الخاصة.

وإذا طبقنا نفس المنطق على الملكية فسنجد أنها قد انفصلت هي الأخرى في مرحلة من مراحلها عن الخلافة، فقد عرف عند المسلمين منصب كان يعرف بالوالي أو الأمير، وهو لقب يطلق على من ولاه الخليفة إدارة مدينة أو دولة مستقلة، وكان يُعين الأمير إما عن طريق الخليفة نفسه، أو يتم التوافق عليه اجتماعيا أو يُبايعُنَه من طرف مجلس الشورة والعلماء، وهو بدوره يُبايعُ الخليفة ويعلن ولاءه له. انفصلت الولاية والإمارة فيما بعد عن الخلافة التي كانت تضم في نظامها الإداري شكلا من أشكال الملكية، هذا إن اعتبرنا الملكية هي مجرد رتبة قيادية في تراتبية النظام السياسي، لها مهام محددة ولا تصل إلى درجة ملكية البشر والأرض.

وإن صدق هذا الطرح فإن نظام الملكية يضم في جهازه الإداري نظام الرئاسة، ونظام الخلافة يضم في إدارته كلا من النظامين الملكي والرئاسي، وهناك بوادر في العصر الحديث بأن ينحدر نظام الرئاسة إلى نظام برلماني، بحيث يصبح رئيس الجمهورية مجرد منصب فخري في حين تسيطر النخبة السياسي في صفة البرلمان على الحكم، وهذا أيضا يقوي وجهة نظرنا لتراتبية انحدار الأنظمة السياسية وتولد بعظها عن بعض، فنظام الرئاسة البرلمانية يمكن اعتباره مقدمة لزوال منصب الرئاسة، كما حصل مع الملكية سابقا ليبقى الحكم في يد النخب فقط، مما يشير إلى مرحلة انحدار نحو نظام أشبه بنظام الائتلافات القبلية، وعودة الانقسام للمجتمع من جديد.



وهذا الترتيب لا يعني أننا نطرح فكرة مفادها أن الخلافة أصل الملكية، ولكن إن ما نقصده هنا أن الملكية فرع من فروع الخلافة، أو متضمنة فيها من الناحية المؤسساتية والإدارية، وما يجعلني غير متأكد من كون الخلفة أصل الملكية هو أن ارتقاء القبائل على مر العصور كان هو الانتقال للمرحلة الملكية، ولم يحدث أبدا أو على حد علمي ارتقاء لصيغة الخلافة،

إلا عند القبائل العربية، حتى أنها لم تمر بالمرحلة الملكية كغيرها من القبائل، وإنما كانت الملكية من مظاهر الانحطاط والانحراف في النظام السياسي بعد الخلافة.

لقد حدث وانفصلت أنظمة ملكية عن نظام الخلافة عدت مرات في التاريخ، كبعد انهيار الخلافة العباسية وكذلك بعد انهيار الخلافة العثمانية، حيث انحدرت تلك البلدان المنفصلة من نظام خلافة إلى أنظمة ملكية، وهذا الطرح يعزز ما أوردناه سابقا في ترتيب مراحل الانحطاط السياسي وأن التحول من الملكية إلى الجمهورية هو انحدار وليس ارتقاء، بحيث يتم الانحدار من أعلى منصب إلى أدنى منصب قيادي، ومن كيانات أكبر إلى كيانات أصغر، أي أن الخلافة عندما تنحدر وتتفكك تتولد عنها عدت ممالك، والمملكة عندما تنحدر وتتفكك يتولد عنها جمهورية أو رئاسة بما في ذلك الملكية البرلمانية.

لقد ظل العالم طوال سنوات العصر الحديث يتغنى بالأنظمة الجمهورية، ويسوقها على أنها رمز للحداثة والتطور والتقدم كما تم إقرانها بالديموقراطية. لكن هذا غير مسلم به، فهو لا يعتمد على أسس عقلية ومنطقية. ويبقى السؤال الذي يحتاج لإجابة هو هل يمكن للمجتمعات الحديثة اليوم، أن تتحرك نحو تطوير أنظمتها وتقوم بترقيتها إلى نظم أعلى مرتبة؟ هل يمكن أن تتخلى المجتمعات الحديثة عن ذلك التصور القائم على أن الجمهورية هي النظام المثالي؟ وفي الحقيقة من الصعب القول إن المجتمعات الحديثة مستعدة لتقبل فكرة أن النظام الملكي هو أرقى من الجمهورية، فقد اعتادت الناس على ربط النظام الملكي بالديكتاتورية والتسلط، وربط الجمهورية بالديموقراطية والمساواة والعدالة وهذا رسخه الإعلام، مع أن كثيرا من الجمهوريات مارست ديكتاتورية واستبدادا أكثر مما تفعله الملكية، بل إن الأمر حدث حتى في روما مهد أول جمهورية في العالم، لكن تشوه التصورات مع إعادة صياغة سردية التاريخ وتفسيره، قد أثر على البيئة الاجتماعية. ولو فرضنا وجود فئة من الشعوب حاليا قد اقتنعت بعودة الملكية، فإنها ستصطدم بالمؤسسات الحزبية والاقتصادية وأجهزة الدولة التي ترى أن مصلحتها في البقاء دون ملكية، فالأمر سيحتاج إلى صراع طويل من أجل تحرير الوطن من سيطرة النخب وتحكمها، وصراع طويل مع الرواسب الفكرية التي خلفتها الأنظمة الحديثة، والتي يجب أن نغير نظرتنا إليها وننظر لها على أنها مجرد عرف أو عادة أو تقليد متولد عن خرفات الفكر الليبيرالي الذي توارثته المجتمعات.

إن من بين الأنظمة التي ما تزال محافظة على رقيها النظام الملكي في المملكة العربية السعودية، حيث يمزج النظام فيها بين الخلافة والملكية، فهي تعتمد نظام حكم ميراثي حيث يتول الحكم أحد أفراد العائلة الحاكمة بعد وفات الملك، وهذه خاصية من خصائص الملكية المطلقة، وفي نفس الوقت تعتمد نظام هيئة المبايعة وهي هيئة تعادل مجلس الشورى أو المجلس التمثيلي، يعقد هذا المجلس للتشاور من أجل اختيار الملك المقبل وهذه خاصية من خصائص الخلافة، ويعتمدون في ذلك على معاييرهم الخاصة وبعد الاتفاق يتم مبايعة الحاكم الجديد. لا يرتقي نظام الحكم في السعودية إلى أن يكون نظام خلافة، وإنما يمكن القول أنه في مرحلة ملكية شورى، إلا أن هناك بوادر من خلال بعض مظاهر الحكم في السنوات الأخيرة، تشير أن المملكة العربية السعودية قد تنحدر إلى ملكية استبداد أو ملكية مطلقة، والتي بدورها قد تخلف أسباب الانحدار إلى الجمهورية، لكن لنبقى حاليا مع ظاهر الأمر فنقول إن المرحلة التي يعيشها تطور النظام في المملكة العربية السعودية هي مرحلة ملكية الشورى، حيث يتخذ الملك مجلسا للتشاور وتدارس قضايا البلاد، ولولا وجود ملكية ميراثية لكانت خلافة بشكل كامل.

يعتبر النظام السعودي من أكثر الأنظمة استقرارا، خاصة وأنه ولمدة طويلة يعتمد على المرجعية الدينية، وهذا يعطيه مشروعية ومصداقية كبيرة عند المجتمع السعودي الذي يشكل المسلمون الأغلبية فيه، ومظاهر الليبيرالي فيه ماتزال قليلة إلى حد ما، بمعنى أخر أن الحكم يتماشى مع واقع التركيبة الاجتماعي أي أن الحكم للأغلبية. لكن طبعا دوام الحال من المحال فليس هناك مجتمع يسلم من ظاهرة الانحراف، سواء على مستوى الطبقة والنخب الحاكمة، أو على مستوى المجتمع، فبوادر الانفتاح ومظاهر الليبيرالية تنخر عقول أفراد المجتمع، مما يخلق بيئة خصبة لانبعاثها فيه، خاصة مع خفوت حضور الدين تدريجيا، مع تباعد الأجيال عن زمن النشأة، لكن وعلى العموم نستطيع القول أن وجود حكم يتماشى مع أغلبية المجتمع هو مظهر من مظاهر العدل، ومعبر عن وجود ديموقراطية حقيقية بخلاف بعض الأنظمة الأخرى، والتي أغلبها تحولت إلى جمهورية الحكم فيها تسيطر عليه أقلية ليبيرالية، رغم وجود شعب ذو أغلبية مسلمة ذات مرجعية دينية محافظة، وهو ما يتناقض مع التركيبة الاجتماعية، وهذا ما قد يولد نوعا من الصدام مع السلطة، و يولد إحساسا بعدم الانتماء.

لا توجد أحزاب في المملكة العربية السعودية، وبالتالي هي بعيدة كل البعد عن الصراعات الداخلية السياسية، مما يسمح بتحقيق نسبة كبيرة من مظاهر التآلف الاجتماعي، فالمجتمع السعودي ما يزال متشبثا بالولاءات القبلية، ومن شأن وجود الأحزاب السياسية أن يزيد تقسيم وتفكيك الروابط الاجتماعية وإثارة الصراع الداخلي، وفتح المجال من خلال تعددية الأيديولوجيات لتدخل جهات أجنبية في المشهد السياسي، لقد استطاعت المملكة العربية السعودية أن تسد تلك الثغرة التي يعاني منها نظام الخلافة، وهي وجود نظام واضح لانتقال السلطة بعد موت الملك، يضمن هذا الاستقرار للمملكة واستمرارية خططها التنموية والسياسية على المدى البعيد، إلا أن نقطة التحول تأتي من سوء التدبير واتخاذ الدولة خيارات تتعارض مع واقع الأغلبية الاجتماعية، بالإضافة إلى اختلال في التوازن الاجتماعي الذي قد تتسبب فيه بعض الإصلاحات التنموية، كما أن النمو الاقتصادي والعدل في توزيع الثروة عامل مهم في ضمان استقرار الدولة واكتساب مشروعيتها ومصداقيتها، قد لا يبدو على المدى البعيد أن المملكة العربية السعودية قابلة للانحدار، لكن لكل قاعدة استثناء، فذلك يعتمد بالأساس على طريقة إدارة الحكم وما مدى تحقيق النظام للمسلمات الإنسانية، وتوافقه مع توجه النظام الأخلاقي للأغلبية في المجتمع.

هناك أنظمة عديدة في الوطن العربي ما تزال تتمتع باستقرار كبير، لكن أغلب الملكيات الموجودة هي ملكيات برلمانية أي أنها شبه رئاسة، بالإضافة إلى أنها دول فيها تعددية كبيرة ومتنوعة من الأحزاب ذات المرجعيات والأيديولوجيات المختلفة، وفي كثير من الأحيان لا تتوافق منظومة الحكم مع أغلبية النسيج الاجتماعي، بل وحتى التوجه السياسي فيها يتعارض مع المنظومة الأخلاقية للأغلبية الاجتماعية. بعض هذه الأنظمة يكون الملك فيها مجرد صورة بينما تتخذ هذه الحكومات القرارات وتصدر التشريعات والقوانين وتغطيها بعباءة الملكية لإعطائها مشروعية، فالأمر أشبه بفرض نظام الوصاية أو الحماية في عهد الاستعمار، فالنخب من الأحزاب السياسية والطبقة العليا هي من يحدد المسار السياسي داخل وخارج المجتمع، فمن خلال احتكارها للسلطة التشريعية والتنفيذية وحتى القضائية، يمكنها إعادة هندسة الواقع الاجتماعي بكل سهولة، سواء بشن وسائل الإكراه أو الإقناع .

في المقابل تنشأ الأنظمة العسكرية عن طريق الإكراه بعد إزاحة الملكية، وهي أنظمة تتأسس على قوة السلاح، يمكن للأنظمة العسكرية أن تتحول إلى ملكية لكنه شيء نادر بينما شاع بكثرة في الصين القديمة، وهذه الحالة بالتحديد ترجع أساسا إلى مفهوم المشروعية وكيف يتصورها المجتمع داخل النظام العسكري؟ وأيضا هنا يطرح تساؤل وهو لماذا كانت المجتمعات تقبل بالملكية قبل النظام العسكري، وتصبح رافضة لها بعده؟ مع أنه توجد مجتمعات دعمت وبشدة الانقلابات العسكرية، ومن المفترض أن القادة العسكريين الذين أنقذوا هذه المجتمعات من تسلط الملكية، أن يتمتعوا بالمصداقية والمشروعية الكافية ليصبحوا ملوكا، كما حصل مع "أوكتافيون" بعد استلائه على حكم روما. ولهذا ينبغي أولا الحديث عن كيف يكسب الملوك مشروعيتهم ليصبحوا ملوكا؟ وفي الحقيقة ليست هناك قاعدة ثابتة في هذا الصدد فأحيانا يتم اختيار الملوك بناء على الشجاعة والقوة في أثناء خوض الحروب، كما هو مشهور من قصة النبي داود عليه السلام، وأيضا كان معروفا في القارة الأوروبية في مراحل ما بعد القبلية.

وأيضا يمكن اختيار الملوك كمجرد استنساخٍ لشكل الأنظمة السائد في عصر معين، فيلقب كل من تم تفويضه بقيادة المجتمع ملكا كالصين في حقبة الدول المتحاربة، كان كل منها يطلق على ملكها لقب إمبراطور لأنه النظام أو اللقب السائد في تلك الحقبة، كما أنه يمكن أن يكتسب الملك مشروعيته من خلال فرض نفسه بالقوة، خاصة إذا كان يملك قوة عسكرية وقمعية كبيرة قادرة على القضاء على أي معارضة أو مقاومة، وهو ما حدث في روما بعد سقوط الجمهورية، وتكتسب المشروعية الملكية أيضا من خلال النسب العائلي كالانتساب إلى المؤسس الأول، أو الانتساب إلى سلالة الأشراف، وقد يكون للدين دور في منح سلطة الملك للفرد الذي تراه المؤسسة الدينية أصلح لخدمة المجتمع، ففي الدول التي تكون مجتمعاتها ذات مرجعية دينية وتحظى فيها المؤسسات الدينية بمكانة رفيعة، قادرة من خلالها على التوجيه والحشد، فإنه بإمكان المؤسسة الدينية أن تأخذ المبادرة وتنوب عن المجتمع في منح سلطة الملك للشخص الذي تراه مناسبا، وهذه الظاهرة أيضا عرفت في أوروبا بعد انتشار المسيحية وعرفت أيضا في الدولة الإسلامية.

قد تجتمع هذه الأسباب كلها في العصر الحديث لكن رغم ذلك لا تستطيع القوة العسكرية أن تتحول للملكية، فالبيئة الاجتماعية قد تغيرت تماما ولم تعد مهيئة بما يكفي لتحتضن فكرة العودة للملكية، لقد تغلغلت الأفكار الديموقراطية بما يكفي في الطبقات الاجتماعية، حتى أصبحت غير قابلة لفكرة الحكم المطلق، بالإضافة لتنامي الفكر الأيديولوجي ونشوء الأحزاب القادرة على الحشد والمنافسة على السلطة، وكذلك طموح باقي النخب في حرية أكبر ليستطيعوا إيجاد الفرصة لبسط نفوذهم، ولا يجب أن ننسى أن هذه النخب والأحزاب قد تكون لها مرجعيات خارجية تلجأ إليها في الأزمات، لإحداث نوع من الضغط السياسي.

كل هذه العوامل تعيق العودة إلى لم شمل المجتمع تحت حكم ملكي مطلق، وعلى ما يبدو فقد نجحت النخبة السياسية والفكرية والطبقات العليا في ترسيخ عادات وتقاليد وأعراف الديموقراطية في الحياة السياسية للمجتمعات، ونجحت في جعلها عادة متوارثة ارتقت إلى مستوى المسلمات والبديهيات، رغم كونها مجرد انتاج فكري بشري قابل للنقد وله سلبياته، وهذا بالتأكيد يتسبب في ركود على مستوى الحراك السياسي ويصعب من إمكانية التغيير والإصلاح. وكما يقول فوكوياما " إن ميل البشر غريزيا إلى الحفاظ على المؤسسات يؤدي إلى الجمود" وبالتالي إلى الانحطاط السياسي، لكن المؤسسات ليست كل شيء في الدولة، فلابد من وجود بيئة حاضنة تقبل بهذه المؤسسات، بالإضافة إلى أنه يجب أن تكون هناك أهداف واضحة لها وتخدم المسلمات الاجتماعية، لتستطيع اكتساب المشروعية في الوجود أو الاستمرار، وبالتالي وقبل أن يتم طرح الملكية من جديد كنظام قابل للتطبيق، لابد من هدم تلك الرواسب التي خلفتها مفاهيم الديموقراطية والعلمنة.

لكن عندما ننظر إلى النظام العسكري والنظام الجمهوري والرئاسي، كمؤسسات كانت ضمن نظام الحكم الملكي، فهذا يعني أنه يمكن القول إن الملكية هي أصل كل الأنظمة الحديثة بل حتى الديموقراطية، على أساس أنها ظاهرة أُفرزت داخل النظام الملكي ابتداء، إلا أنها كانت ديموقراطية محدودة في فئات النخب أو طبقة اجتماعية معينة، قبل أن تتوسع في العصر الحديث لتشمل جميع أفراد المجتمع، لقد كانت عملية التصويت على القرارات أو التعيينات من اختصاص الطبقة الأرستوقراطية في بداية نشوء الجمهورية الرومانية، لم يكن

يتسنى لكافة الفئات والطبقات الاجتماعية المساهمة في أي شأن سياسي سواء يتعلق بالتصويت على القوانين أو اختيار المسؤولين. وهنا لابد من التساؤل هل الديموقراطية بصورتها في عصرنا الحديث اليوم هي تطور أم انحطاط؟ والاجابة عن هذا السؤال يستدعي منا النظر إلى المآلات والمظاهر التي أفرزتها الظاهرة.

إن من أهداف الديموقراطية كما يسوَّق لها المعسكر الليبيرالي، أنها تحول دون تفشي الاستبداد وتسهم في تحقيق المساواة والعدل، بالإضافة إلى أنها تسمح بمشاركة المواطنين في الحكم واتخاذ القرار. ليس هناك شك أن هذه الأهداف المعلنة هي أهداف منطقية وتخدم المصلحة المسلمات الإنسانية، لكن لابد من النظر إلى النتائج حتى يكون تقييمنا للظاهرة عادلا وأن لا ننجرف وراء العواطف. فالقواعد العلمانية أيضا تنزع إلى الارتباط بمشاعر قوية تحت اسم التقليد والطقس والعادة وليس الأديان فقط، فالقواعد والمؤسسات التي وجدت استجابة لمجموعة ظروف اجتماعية تختل في ظروف لاحقة، دون أن يمكن تغييرها بسبب التوظيف العاطفي الشديد وتعلق الناس بها، هذا يعني أن التغيير الاجتماعي في أغلب الأحيان لا يسير بشكل خاطي، أي ليس عملية مستدامة لإجراء تعديلات صغيرة تتكيف مع الظروف المتغيرة، بل اتباع نموذج ركود طويل يتلوه تغيير كارثي[223]

وهذا ينسحب على ظاهرة الديموقراطية، فليس بالضرورة أن التوسع في إعطاء الحق لجميع أفراد المجتمع بالمشاركة في اتخاذ القرار أن يكون تطورا، أو أنه يحقق المساواة العادلة، بل إن هذا قد يكون ظلما خاصة في مرحلة الانحطاط السيسي وجمهورية الغوغاء بالتحديد، وتوجه الدولة أكثر نحو هندسة المنظومة الاجتماعية. لقد استطاعت العديد من النخب التي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من فئة ذات خلفية فكرية معينة في المجتمع، أن تصل إلى السلطة باستخدام أساليب تمويهية للحشد، خاصة في مجتمع الأغلبية فيه تقبع في جهل معتم وبالأخص فيما يتعلق بالسياسة، وهكذا تفرز لنا هذه الظروف واقعا غير منطقي ومختل، حيث تحكم أقلية فكرية الأغلبية، وبالتالي من الطبيعي أن تشهد مثل هذه المجتمعات بعض

---

223 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 77

مظاهر الاستبداد ومحاولات لإعادة هندسة الواقع الاجتماعي، حسب ما يتماشى مع الفئة الفكرية المكتسبة للسلطة، حدث هذا في ألمانية مع صعود الحزب النازي إلى السلطة وفي الصين مع الحزب الشيوعي..

إن منطق العدل يحتم علينا النظر إلى عدم إمكانية مساواة جميع الأفراد المجتمع، فإن تساووا في الإنسانية والحقوق، فإننا لا نستطيع أن نجزم بأنهم متساوون في المعرفة والقدرات العقلية، إلا إذا قيل إنه ليس من الضروري أن يكون الإنسان على معرفة بالسياسة ليقوم بواجبه الانتخابي، حينها سيكون من غير المستغرب إذا طالب الناس بإخراج المجانين من المستشفيات ليقوموا بالتصويت بناء على حقهم الإنساني. في الحقيقة لابد من إيجاد منطق عادل لتحديد من يجب عليه التصويت ومن لا يجب، فالجهل يدفع المرء إلى تأييد قرارات تعود عليه بالضرر، وهذا غير منطقي. فلقد استطاعت أكثر الأنظمة ديكتاتورية واستبدادا أن تشرعن نفسها بطريقة ديموقراطية اعتمادا على الأغلبية الشعبية الجاهلة، ويكثر وجود هذه الظاهرة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ووسط أسيا، وفي أغلب هذه المجتمعات تخاض فيها الانتخابات اعتمادا على المال وخدمة المصالح الفردية، وفي بعضها قد يكون بالتهديد والعنف والابتزاز، وهذا يعني أن الديموقراطية في هذه البيئة الاجتماعية هي جناية على الشعب وليس تحريرا له، وإنما الأمر يحتاج نظاما أكثر منطقية لخدمة المصلحة العامة وتحقيق المسلمات الإنسانية.

ثم إن الديموقراطية الموسعة بصورتها الحالية، مبدأ المساواة فيها مجرد ادعاء وواجهة لشرعنة ما سيتم اتخاذه من قوانين، فالمواطن بعد أن يختار من يمثله في البرلمان لن يعد له أي دور في المشهد السياسي، وسيتحول إلى مجرد متفرج، بينما تلك النخبة التمثيلية ستصول وتجول وتشرع قوانين بناء على قناعاتها وأهوائها، متخذة تلك الأغلبية الانتخابية دريعة أو حجة على موافقة المواطن على كل ما يتم إقراره، إنها أشبه بعقد فيه سطر مكتوب بخط رقيق تصعب قراءته، وبمجرد أن تقوم بالإمضاء تكتشف بعدها أنك تخليت عن كل شيء، بما في ذلك قيمك الأخلاقية والإنسانية. ففي الوقت الذي يبحث فيه المواطنون عن من يجد حلا لمعاناتهم من مشكل البطالة والفقر والغلاء، نجد البرلمان يناقش قوانين تحرير المرأة واللغة وإدخال الثقافة الجنسية في المناهج الدراسية وتقنين المخدرات والزيادة في الضرائب،

ولإضفاء مزيد من التفاهة والاستهتار تناقش المهرجانات الغنائية، وفي نفس الوقت تشرعن قوانين ضد التحرش وكأن هذه القضايا هي سبب البطالة والفقر ورداءة خدمات الصحية والتعليم، وحتى يعطى لتلك القضايا صبغة الأهمية يَسبقها زخم إعلامي لإشعار العامة وكأنها قضايا مصيرية، يتوقف عليها الاقتصاد أو السياسة، وفي أحيان أخرى لا تناقش سوى القضايا التي لا يستفيد منها سوى النخب السياسية أنفسهم أو الطبقة الغنية. لقد مكنت الديموقراطية الأقلية الليبيرالية من بسط حكمها على الأغلبية، ورغم أن هذا الأمر يسوَّق على أنه حق في تداول السلطة بطريقة سلمية، إلا أن الواقع يشير إلى وجود حكم أقلية استبدادية تسعى إلى إحداث تطهير ثقافي وإعادة برمجة الهندسة الاجتماعية، وفي هذه الحالة لا يمكن اعتبار الديموقراطية وسيلة لتحقيق العدل والمساواة، وإنما هي وسيلة للظلم والاستبداد وإخضاع الأغلبية لحكم الأقلية بالإكراه.

قد يقول قائل: إنه يمكن تصحيح الوضع عن طريق الديموقراطية نفسها، من خلال صناديق الاقتراع وانتخاب نخب أخرى أقرب لطبيعة المجتمع. في الحقيقة هذا محتمل لكنه من الصعب ضمانه، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالقوانين والتشريعات والاتفاقيات الخارجية وكذلك التعليم، إن ما جعل تركيا بعد أتترك تتحول إلى حكم أقلية علمانية هو احتكار السلطة من قبل النخب العلمانية التي كانت تشكل الحكومة والمعارضة معا، واضطهاد المرجعيات الدينية، ومثلها أيضا بعض بلدان الوطن العربي حاليا، مما يجعل من الصعب التخلص من التوجهات السياسية المناقضة للواقع الاجتماعي، أو تلك التي لا تخدم مصلحة المجتمع عموما. ولهذا تُحاول النخب السياسية محاربة الأنماط الثقافية في المجتمع، كتحَوُّل المساواة بين الأفراد على أساس المواطنة. وفكرة المواطنة من الناحية المبدئية هي فكرة مثالية، لكن بالنظر إلى كيفية استغلالها من قبل الأيديولوجيات فيه شيء من الخداع، ففكرة المواطنة هي التي يستند عليها الأقليات لشرعنة وجودهم في السلطة، لأنه من الناحية المنطقية وبناء على مقتضيات العدالة، لا ينبغي للأقلية أن تحكم الأغلبية، لكن في ظل نظام يساوي بين الجميع على أساس المواطنة، ويُهمش القيم والأخلاق الاجتماعية كمرجعية ومعيار يحدد من له الحق في الوصول إلى السلطة، فإن وصول الأقلية للحكم يصبح شيئا متاحا رغم كون سياساتهم تميل إلى العدائية، وانتقائية تناصر الفئة الاجتماعية التي ينتمون لها، وتسعى

لمنحها امتيازات لتصبح أعلى مكانة من غيرها. هذا الأمر يمارس وبكثرة من قبل الأحزاب التي تمسك بالسلطة، مما يؤدي إلى هضم حق الأغلبية. ولا يمكن القول أن هذه النتيجة ديموقراطية، خاصة في ظل وجود أحزاب يرفعون شعارات تتناقض مع الثوابت الأخلاقية والدينية في المجتمع، لأنه لا يمكن أن تتعارض النتائج مع ثوابت الأغلبية الاجتماعية، فإن وجد هذا النوع من التعارض فهو يرجع بالأساس إلى وجود أغلبية جاهلة، أو أنه تم الاعتماد على أساليب غير أخلاقية أو قانونية، فالأمر أشبه بمجتمع من الرهبان البابا فيه من عبدة الشيطان، فالأمر منطقيا لا يستقيم.

إن الديموقراطية تفتح الباب أمام الاستبداد، ومنطقها هو تجسيد كامل للمثل المشهور عند القانونين، وهو "لا يعذر أحد بجهل القانون" أما في السياسة فلا يعذر أحد بجهل اللعبة السياسية، وبالتالي فإنه إن حدث و وصل حزب تتناقض عقيدته الفكرية مع عقيدة المجتمع إلى الحكم، فإن المجتمع غير معذور بجهله للعبة السياسية ولن يكون من حقه الاعتراض إن قام هذا الحزب بقرارات أو أشاع مظاهر عامة تناقض مبادئه الاجتماعية. بالإضافة إلى شيوع نشاط استقطابي داخل مجتمع السياسيين، فالأحزاب التي تستند مرجعيتها على أساس موافقة طبيعة الكيان الاجتماعي وتركيبته الفكرية والأخلاقية، يتم استقطابها بطرق شتى، كالمال والابتزاز أو التهديد أو حتى المصالح الفردية، وأما الأحزاب الغير قابلة للاستقطاب، فإنها تُحارب أو تُحل أو تهمَّش إلى حين قبولها بالتسوية أو قبولها بقواعد اللعبة، هذا الأمر يحدث حتى في أمريكا أكثر بلد ديموقراطي، ولهذا يرى فوكوياما وغيره من المفكرين السياسيين أن أمريكا تمر بمرحلة جمود سياسي، أي أنه لا يوجد أي تغيير في المسار السياسي منذ سنوات، وبالتالي لا يمكن التعويل على النظام الديموقراطي للخروج من الرتابة السياسية وتحقيق أي نوع من الإصلاح. وبالتالي فإن هذه المظاهر تناقض تماما مقصد العدل الذي يراد تحقيقه من خلال الديموقراطية. خاصة وأن استقطاب الأحزاب أو محاربتها أو تهميشها لا يجعل أمام المواطنين خيارات أخرى. إنه احتيال واضح بالإضافة إلى ما يمكن لقوة المال أن تحدثه من تأثير، فالأحزاب التي تملك تمويلا ماليا أكبر، هي القادرة على القيام بحملات انتخابية، وهذا لا يجعل هناك أي مجال أمام تكافؤ الفرص.

كل هذه المظاهر والنتائج التي تولدها الديموقراطية، تدفعنا للاعتقاد أن الديموقراطية ساهمت في مسار الانحطاط السياسي أكثر من اسهامها في التطور، وربما الديموقراطية كمبدأ عام ليس مرفوضا بالكلية، لكنه يحتاج إلى عملية إصلاح وتطوير لآلياته، ليكون أكثر عدلا وفاعلية وتكون نتائجه أكثر مصداقية، وعلى ما يبدو أن هذا الإصلاح لابد وأن يشمل التالي:

1-حدف الأحزاب لضمان عدم وجود تكتلات اجتماعية تشكل أقليات تسعى لمصالحها الخاصة فقط، وأيضا لضمان عدم حدوث أي نوع من الاستبداد النخبوي للأقليات على حساب الأغلبية، خاصة تلك الأحزاب ذات المرجعية الأيديولوجية، وهذا لا يعني منع تبني الأفكار، فمن حق أي فرد تبني الفكر الذي يقتنع به، وإنما ما أعنيه هنا هو فصل الأيديولوجية عن السياسة والحكم، وتغليب المصلحة العامة فقط، وبالتالي ستُرشح النخب السياسية نفسها في شكل أفراد وليس جماعات متكتلة ومحتشدة، وهذا يضمن مساواة وعدل أكبر ويضمن النزاهة في المُصادقة على التشريعات بعيدا عن التبعية للحزب أو الأيديلوجية.

2-تحديد الفئة التي من واجبها التصويت لضمان منطقية ومصداقية أكثر في النتائج، فلا يمكن أن نساوي بين صوت دكتور في العلوم السياسية مع صوت شخص لم يكمل حتى شهادته الابتدائية، بل الأمر يكون أكثر ظلما إذا كانت أغلبية المجتمع من هذه الفئة، حينها من الطبيعي أن ينتصر الجهل على المعرفة وينتج لنا مجتمعا يعاني من تناقض بين طبيعة الحكم والمحكوم، ويفتح الباب أمام طبقة جديدة للوصول إلى الحكم، وهي طبقة الغوغاء، فقد رأينا كيف الجهل أتى بالديكتاتورية، وهذا لا يمت لتحقيق العدل بصلة ولا يحقق تآلفا اجتماعيا، وبالتالي فإن تحديد الفئات التي يحق لها الانتخاب بالنظر إلى السن والمستوى الدراسي أو الانتماء الجغرافي أو غيرها، من العوامل التي يمكن أن تحقق نتائج أكثر منطقية وأكثر عدلا، خاصة في ظل تعقد القضايا السياسية والاقتصادية والتي تحتاج فئة ذات مستوى ثقافي محدد لفهمها.

3-إشراك المواطنين عند إقرار أي قانون أو إجراء يمس بالكيان الاجتماعي، أو الدين أو الاقتصاد أو الأسرة، ويبقى اختيار الملك أو الرئيس حكرا على طبقة من النخبة السياسية الشعبة والمستقلة باعتبارها أدرى بشؤن السلطة والأعلم بالأصلح، وِفق شروط مؤهلة لنيل المنصب وتكون هذه الشروط متضمنة المعرفة بالثوابت الاجتماعية من دين وأخلاق وثقافة، ليكون الشخص الذي يتم اختياره لا يتعارض في توجهه مع تلك الثوابت.

4-أن الحكم يحدد حسب الأغلبية المشكلة للتركيبة الاجتماعية، حتى وإن حدث وأصبح من يقود المجتمع يتبنى وجهات نظر تخالف الثوابت الاجتماعي، وذلك من أجل ضمان الاستقرار والتوازن والتجانس بين السلطة والمجتمع، ويعطى للأقليات الحق في التمثيلية كأقلية، للدفاع أو تحقيق مصالحهم، وضمان لعدم تهميشهم أو انتهاك حقوقهم.

5-يحق للمجتمع أن يعفي أي فرد من الممثلين له وفي أي وقت، إذا ثبت عدم كفاءته.

6-عدم وجود الأحزاب قد يُخلف فرغا من حيث نسبة النخب المؤهلة للترشح وقيادة المجتمع وإدارة مصالحه، ولضمان استمرارية انتاج المجتمع للنخب القيادية بعيدا عن التحزب والأدلجة، لابد من إنشاء مدارس عليا وجامعات خاصة لتأهيل وتكوين القادة، يتم التركيز فيها على تدريس الثوابت الاجتماعية والواقع الاجتماعي والسياسات الداخلية والخارجية، وكذلك القوانين والتشريعات والهياكل الإدارية، والتاريخ والفلسفات المختلفة الحديثة والكلاسيكية، حتى تكون هناك نخب على دراية تامة وعلى مستوى جيد من الثقافة والتعليم، تملك مقدرة على التسيير عوض أن يترك الأمر للصدفة.

قد يقول قائل إن عدم وجود الأحزاب قد يسمح للحاكم بالاستبداد بالسلطة، ووجود الأحزاب يضمن الرقابة وفي نفس الوقت يضمن أيضا إيصال مطالب المواطنين إلى السلطة.

أقول إن هذا غير مسلم، فقد كانت إنجلترا أكثر ديموقراطية من الدول الحديثة اليوم قبل ظهور أول حزب في سنة 1678، فقد كانت هناك لجان تمثيلية تقوم بدورها في رفع القضايا الاجتماعية إلى السلطة العليا، وتمارس حق الرقابة والمحاسبة وتحرص على تطبيق سلطة القانون، فليس شرطا لتطبيق الديموقراطية وجود الأحزاب، وإنما يكفي تعويضها

بأجهزة إدارية أو مؤسسات مهمتها أن تكون حلقة وصل بين المواطنين والسلطة، وقد كانت بريطانيا أول دولة تمنح لشعبها الحق في اختيار الخروج من الاتحاد الأوروبي، وقد كانت هذه القضية تهم بالخصوص الجانب الاقتصادي للشعب سنة 2016، ورغم أن الاختيار هو اختيار شعبي حاول الاتحاد الأوروبي عرقلة هذا القرار وتشدد في كثير من القضايا، حتى يرغم الجانب البريطاني على التراجع عن القرار دون الأخذ بالاعتبار أن هذا القرار قرار شعب وليس قرار حكومة، ولم تحترم دول الاتحاد الأوروبي حرية الشعب البريطاني فدفعت الحكومة البريطانية إلى تقديم تنازلات وصفت بالقيسية. في الحقيق لقد تعرض الشعب البريطاني لبروبغندا واسعة من قبل الأحزاب الشعبوية، ربطت الصعبات الاقتصادية التي تمر بها بريطانيا بالتواجد في الاتحاد الأوروبي.

إن التوجهات السياسية للأحزاب والحكومات لا تتناسب في الغالب مع الإرادة الشعبية، وإن تطابقت فهي مجرد صدفة، وهذا يعد من بين أكثر المظاهر التي أفرزتها الديموقراطية الحديثة. قد يقال إن عدم وجود الأحزاب يتيح الفرصة للحكم الاستبدادي. أقول: إن المسالة أبسط من ذلك التعقيد المتخيل، فالأحزاب لا يمكن اعتبار وجودها حتميا أو هو ما يمنع وجود الاستبداد، فهذا تصور خاطئ، كما لا يوجد أي دليل منطقي يحتم علينا التصديق أن وجود الأحزاب هو من مظاهر التقدم وتطور الأنظمة السياسية، خاصة مع وجود نماذج لدول حديثة ناجحة بدون تعددية حزبية كالصين مثلا، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية وبالنظر إلى ما أصبحنا نلاحظه من تقارب بين سياسات الحزب الديموقراطي والجمهوري، إلى درجة أنه يمكن القول أنهم حزب واحد، وبالتالي ليس من الغريب أن تتجه أمريكا في المستقبل إلى نظام الحزب الواحد فهذا الأمر غير مستبعد بالنظر إلى واقع توجهها السياسي الحالي. لقد تولد عن ظاهرة الأحزاب الكثير من الظواهر العقابية من الانقسام الاجتماعي إلى استبداد النخب، وهي مظاهر تشير إلى انحراف وانحدار في النظام الاجتماعي والسياسي.

وما يؤكد نظرتنا هذه اتجاه الأحزاب، هو تلك الملاحظات التي يمكن إدراكها عندما نقوم باستقراء توجه التجمعات البشرية خلال مراحل التاريخ المختلفة، بحيث يمكن بوضوح رؤية أن مسار تطور نظم التجمع البشري، تتجه فطريا نحو التجمع والتكتل والاتحاد وليس

الافتراق، أي أن التجمع والتوحد هو مرحلة من مراحل تطور المجتمعات البشرية وليس العكس، ولا يعرف المجتمع تلك الفئوية والافتراق والتمايز إلا لغرض مصلحي كتقسيم العمل أو الإدارة أو التسيير، وبالتالي فإن الديموقراطية بصورتها الحديثة ومعها الأحزاب التي ليس لها مهمة سوى تقسيم المجتمع، إلى تكتلات وفئات اجتماعية صغيرة تتجاذبها تصورات وأيديولوجيات مختلفة، لا يمكن اعتبارها من ظواهر التطور، بل هي مظهر من مظاهر الانحدار نحو البدائية. وإذا كانت المجتمعات البدائية قد أدركت أنها لا تستطيع تحقيق مصالحها العامة بفاعلية إلا إذا توحدت، فكيف نحاول نحن إقناع أنفسنا بأن تحقيق المصلحة العامة لا يأتي إلى عن طريق الانقسام، فهذه قمة السذاجة.

ومن هنا يظهر على أننا ينبغي أن نولي المتواترات الإنسانية أهمية كبيرة، حتى نتمكن من توسيع إدراكنا بالتجارب الإنسانية، فرغم كون الأحزاب تولدت من التجمعات البشرية عندما ظهرت الحاجة للتمثيل من أجل الدفاع عن القضايا الاجتماعية، أو ظهرت لأغراض نفعية أو مصلحية، إلا أنها عادت على أصل المصلحة بالضرر وهو التجمع والتوحد، ففرقت المجتمع وأسهمت في توليد ظاهرة استبداد النخب والانحراف السياسي والاجتماعي والأخلاقي أيضا.

قد يظهر من هذه المعطيات التي طرحناها حتى الآن، أن المجتمعات تسير نحو الانحدار بصورة مستمرة، لكن في الحقيقة ما أحاول إثباته هو أنه من المستحيل أن يكون العالم يسير وفق مسار خطي وفي تقدم دائم، وهذا ما لاحظه "علي عزت بيجوفيتش" بقوله: "كلٌ من العقلانية والمادية يعتقدون أن التاريخ يسير في خط مستقيم، وأن تطور العالم قد بدأ من الصفر فالتاريخ -باستثناء بعض الحركات الالتوائية والانتكاسات المؤقتة- يلتزم بحركة متصلة إلى الأمام، ويتبع ذلك أن الحاضر دائما هو شيء أكثر من الماضي وأقل من المستقبل".[224] لكن هذا لا ينطبق مع قوانين الطبيعة الثابتة، فلابد من وجود نقطة تحول في مرحلة من مراحل التطور تؤدي إلى الانحدار، وهذا يعني أن النقطة التي بدأت منها

---

[224] الإسلام بين الشرق والغرب ص 214

المجتمعات في تطوير أنظمتها كانت بدورها نقطة تحول من مسار الانحدار إلى التطور، وهذا هو النمط الطبيعي في الوجود.

لكن السؤال المطروح هنا وهو إذا علمنا أننا نسير في مسار الانحطاط والانحدار، فمتى سيحين الوقت لتحويل هذا المسار إلى مسار تطور؟ أو أين تكمن نقطة التحول في مسار الانحدار ومتى يبلغ الانحدار ذروته، فتتحول المجتمعات إلى مسار التطور؟ وفي الحقيقة الإجابة عن هذا السؤال صعبة جدا، لأنه يتطلب إطلاق أحكام تبنى على تخمينات أكثر من وقائع، لكن يمكن القول أننا نستطيع الوصول لبعض الاحتمالات إذا استعننا بمنهج تأصيل الظواهر، ومن خلال ملاحظة مسار توالد الظواهر ومآلاتها ونتائجها، فلابد وأن يصل الصراع الذي تعيشه المجتمعات إلى مرحلة يصعب فيها الصراع، أو يصبح الصراع بدون جدوة، حينها يمكن أن تظهر بوادر التحول، لكن بإمكان الكثير من المجتمعات أن تتجنب الاستمرار في الانحدار باتخاذ خطوات إصلاحية ارتقائية تعيد من خلالها لم شمل نفسها، فالاستمرار في الانحدار إلى حين بلوغ نقطة التحول هو كبلوغ المجهول، لأن مرحلة التحول قد لا تحدث بشكل سلمي، وقد لا تكون بعض المجتمعات لديها القدرة الكافية على مواجهة الظواهر العقابية فيها، ومكلفة من ناحية التضحية.

- **المحور السابع : أثر الأنظمة السياسية على المجتمع**

إن الغاية التي تسعى المجتمعات الإنسانية لتحقيقها بابتكارها أو تطويرها للنظم السياسية، هي الوصول إلى كفاءة أكبر في تحقيق المصلحة العامة والمسلمات الإنسانية الثابتة، وكما قلت في تأصيل ظاهرة السياسة، فإن السياسة كمفهوم هي تخدم أحد المسلمات الإنسانية وهي "النظام". وتطور الأنظمة السياسية هو وليد الحاجة لتحقيق النظام. لا تملك القبيلة مثلا السلطة الكافية لفرض القانون، فمصادر السلطة المركزية في المجتمعات القبلية -الرجل الكبير أو زعيم القبيلة- ضعيف، ولذلك تقل قدرتها عن قدرة الدولة في إكراه الأفراد، ولا يتوفر في المجتمع القبلي نظام لفرض القواعد والقوانين عبر طرف ثالث، وهو ما نربطه في مجتمعاتنا بالنظام القضائي الحديث......

يصف "إيفانز ريتشارد" العدالة الشائعة بين قبائل الناوير بالعبارات التالية:

الثأر مؤسسة قبلية راسخة، والطريقة الوحيدة للحصول على التعويضات لدى خرق قانون ما والخوف من التسبب في الثارات، هو في الحقيقة أهم رادع قضائي ضمن القبيلة، والضامن الرئيسي لحياة الفرد وأملاكه ... حين يشعر المرء بأنه تأذى فلا توجد سلطة يقدم لها شكوى، أو يحصل منها على تعويض، لذلك يسارع إلى تحدي الرجل الذي أساء إليه ويدعوه إلى مبارزة، ولابد للطرف الأخر من قبول التحدي.[225]

إن الحاجة لنظامٍ أكثر عدلا وأمنا تدفع المجتمعات إلى إيجاد أنظمة سياسية أكثر تطورا، وأقوى من حيث السلطة والتنظيم، وملزمة تفرض أثرا كبيرا على المجتمع خاصة من حيث السلوك والتنظيم الاجتماعي، فوجود قوانين عادلة وملزمة يجعل هناك إمكانية للتَّعايُش، لأنه يخلف نوعا من الشعور بالأمان، هذا الأمن هو الذي يكون بمثابة البذرة الأولى للتطور نحو مجتمع مدني أكثر تنظيما وأكثر اتساعا، وتصبح الكثافة السكانية قابلة للتزايد. كما أن الدولة تسهم في خلق تنوع طبيعي يخلق طبقة جديدة من الإنتاج كالموظفين والإداريين ورجال الأمن والجيش وغير ذلك، وهذا يحفز نوعا من الحراك الاجتماعي وخلق نوع من التنافسية، لكن أغلب القبائل كما أشرت سابقا تتحول مباشرة إلى الملكية، فهل يمكن أن يكون للنظام الملكي بحد ذاته تأثير على المجتمع؟ إن وجود النظام الملكي يعزز الإرادة الاجتماعية في التوحد والتكتل، ويخلق نوعا من الاتحاد حول القضايا الاجتماعية، ويخفف من الصراع على السلطة، كما أنه يكون بداية لإنهاء الولاءات القبلية وبداية لتوحيد الولاء للملك والوطن، ويكون له وقع أكبر في النظام الاجتماعي إذا تعزز بالعقائد الدينية.

لكن رغم ذلك فإن انحراف الملكية في مرحلة من مراحلها، عوض أن تكون سببا من أسباب الوحدة الاجتماعية، فإنها تصبح سببا في الانقسام والتحزب، وذلك عندما تنحرف الملكية عن المقصد الأساسي من تأسيسها إلى ملكية استبدادية تحاول فرض سلطة غاشمة على الأفراد، وهذا يعني تقييد الحرية واحتكار المِلكية وبروز طبقة مستبدة من رجال السلطة، هذه الظواهر وغيرها من مظاهر الاستبداد تسبب شعورا بالظلم والاحتكار، الذي يتسبب في خلق نوع من الحشد لمقاومة الاستبداد، هذا ما حدث في الثورة

---

225 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 110

الفرنسية والروسية وغيرها. وقد لا تأتي هذه المقاومة على شكل ثورات، وإنما على شكل تكتلات حزبية لها أهداف سياسية أساسها مناهضة الاستبداد، كما هو الحال اليوم مع المملكة العربية السعودية التي تحضر تشكيل الأحزاب المعارضة داخل البلاد، فتلجأ تلك التيارات للتشكل خارجها، تسعى هذه الأحزاب فيما بعد إلى توجيه بعض المنتسبين في الداخل لخلق مزيد من الحشد والضغط الاجتماعي، وفي هذه الحالة فإن الاستبداد لا يعطي فرصة لنشوء تكتلات تنافس على السلطة فقط، وإنما يعطي فرصة أيضا لتدخل قوة خارجية في مصير النظام السياسي والاجتماعي، أو يكون ردة فعل عقابية قد تكون عبارة عن تهميش المجتمع للسلطة، بحيث يصبح ممتنعا عن التفاعل معها والمشاركة في الانتخابات فيأخذ موقفا سلبيا.

إن الاستبداد هو مرحلة من مراحل التطور السياسي، فالقَبلية في حاجة إلى نوع من الاستبداد العادل لفرض النظام وفرض العدل والقانون وتوحيد الفئات الاجتماعية، ولكن الاستبداد يصبح مرحلة من مراحل الانحطاط إذا كان سلطويا ظالما لا يحقق الغاية المرجوة منه من حفظ النظام وتحقيق العدل والمساواة وحكم القانون، أو بمعنى أشمل لا يهتم بتحقيق المسلمات الإنسانية، وإنما يهتم بفرض السيطرة ونهب الخيرات واحتكار الممتلكات وتحويل المجتمع من أفراد أحرار إلى عبيد وخدم لدى السلطة.

إن السلطة غاية في الإغراء، لكن يمكن الحد من هذا الإغراء إذا تصورنا أن السلطة مجرد وسيلة لتحقيق غايات سامية تخدم المصلحة العامة، ومجرد وسيلة تمكن من أداء وظيفة تم التكليف بها من قبل المجتمع، والذي بدوره يأخذ على عاتقه وظيفة الحفاظ على بقاء هذه السلطة وشرعنتها وحمايتها، لأنها بالنسبة له تضمن استمراره واستقراره. لكن انحراف هذه التصورات يؤدي إلى نشوب صراع بين السلطة والمجتمع، ويأخذ هذا الصراع شكل ثورة شعبية أحيانا وأحيانا أخرى يأخذ شكل صراع سياسي وتحزب، وكلا الشكلين ينتجان في الغالب شكلا جديدا من السلطة قد يدخل النظام السياسي في مرحلة سياسية أقل رتبة، ربما هذا قد لا يكون مجزوما به لكنه شيء ملاحظ خلال مراحل الانحطاط.

إن الحراك الاجتماعي لاكتساب حقوق أو حريات أوسع، قد يؤدي إلى الانحدار، بينما الحراك الاجتماعي الذي يسعى إلى الاتحاد وتحقيق النظام والمصلحة العامة يؤدي إلى التطور، والسبب في ذلك أن مرحلة التطور تمنح المشروعية للمؤسسة قبل الأفراد، فمشروعية الملكية تأتي من قناعة المجتمع بضرورة وجودها، أما في حالة الانحدار فإن مشروعية المؤسسة تصبح مرتبطة بمشروعية الملك نفسه، وبالتالي عندما يكون الملك ظالما فإن هذه الصفة سترتبط بدورها بالمؤسسة التي هي الملكية، وإزاحة الملك يؤدي وبشكل كبير إلى إزاحة الملكية كمؤسسة، ونظرا لعدم وجود بديل يملك الشرعية اللازمة للملء ذلك الفراغ، ينحدر شكل النظام لمرحلة أدنى، ويمكن اعتبار إشكالية البديل هي من أصعب الإشكاليات التي تواجه الثورات الاجتماعية، لأن الفراغ يولد النفيض، وإزاحة الملك بدون وجود بديل، يخلف فراغا يولد نقيض الملكية ونقيض الاستقرار، وهذا الفراغ يكون بيئة خصبة أيضا لبروز أفكار وتكتلات جديدة تسعى إلى أن تحتل مركز الريادة والقيادة، فتنشأ الأحزاب وتكثر الانقسامات والتكتلات. قد تكون الحزبية بهذا المعنى وليدة الظروف المرحلية ووليدة الحاجة للدفاع عن الحقوق، لكنها أيضا تصبح في حالة انحراف فيما بعد عندما تصبح أهدافها متمركزة على الصراع للوصول إلى السلطة، وهذا يجعل القضايا الاجتماعية الجوهرية تختفي بل إنها تصبح كأشياء ثانوية في ظل التنافس السياسي، وهذا بدوره ولابد أن يتولد عنه ظاهرة عقابية.

تتأثر المجتمعات بهذا الوضع وتصبح أكثر انقساما، ويحتدم الصراع بين الكتل المختلفة، بل إن هذا الانحدار والانقسام قد يؤدي إلى انبعاث النزاعات القبلية من جديد، وهو ما حصل في العراق بعد إسقاط صدام حسين سنة 2003، فبعد أن سقط نظام استبدادي يقف حائلا دون بروز الانقسامات الاجتماعي والطائفية، وكان حائلا دون تحولها لتصبح عنيفة، وعمل على توجيه التصور الاجتماعي نحو الوحدة والتآلف لمواجهة الأعداء، فإنه بعد سقوطه خلف فراغا كبيرا لم يوجد هناك من يملأه ليلعب نفس ذلك الدور، فمُلء هذا الفراغ بالانقسامات الحزبية والقبلية والطائفية الدينية والعرقية، وظهرت محاكمة الرئيس كحالة من انتقام النخبة التي كانت مقيدة حريتها عن التحكم في السلطة، فدخل المجتمع العراقي في صراعات ذات أبعاد مختلفة أضعفت الاقتصاد والأمن والنظام والوحدة الاجتماعية،

وبالتالي هذا أدى إلى ظهور نظام أقل رتبة ويشير إلى مظهر من مظاهر الانحطاط. واضطر النظام الجديد لاستيعاب كل الانقسامات مما أعطى الفرصة لدخول قوى خارجية، وقد بدأت تظهر بوادر لانبعاث مثل هذا الوضع في بلدان أخرى ماتزال تنعم بالسلام حتى الآن، حيث يلاحظ تصاعد أصوات التيارات العرقية والأيديولوجية في بلدان كالمغرب والجزائر، والتي لعبت الأحزاب دورا كبيرا في تأجيجها بسبب استغلالها لقضايا ذات بعد فئوي وعرقي من أجل استمالة شرائح انتخابية جديدة، وهو ما أسهم في انقسام المجتمع على نفسه، مما أنتج صراعات اجتماعية جديدة، قد تتطور فيما بعد لتخلق واقعا كالواقع اللبناني أو العراقي في المستقبل.

إن ما أحاول وصفه هنا هو الصورة الاجتماعية لأثر النظام السياسي، دون الدخول في تفاصيل كثيرة، قد تتشعب مصادر التغيير في المجتمعات وقد تُشتِّتُ تصوراتنا إلى أبعد الحدود، ولهذا فإن الكثير من الآراء التي قد تربط الأحوال الاجتماعية بالظواهر الاقتصادية فقط، قد يكون فيها نوعا من التجزيء لمسار التطور، أو إعطائه أبعاد مظللة أحيانا. فإن قال قائل: هل يمكن للتدني في مرحلة الانحدار النظام السياسي، أن يؤدي بالضرورة إلى تدني مستوى التنظيم الاجتماعي، والتدني في مستوى الروابط الاجتماعية؟ أقول لقد فصلت في هذا الأمر في خضم الحديث عن جمهورية الغوغاء، وأرجعت الأمر إلى ما مدى ميل الأنظمة السياسية إلى السيطرة على المجتمع وخاصة النخب، فكلما كان النظام يميل إلى السيطرة أكثر كلما سمح لنفسه بالتدخل في حياة الأفراد بشكل كبير، وهذا التدخل قد لا يكون عنيفا ومباشرا، وإنما قد يأخذ شكل قوانين وتشريعات أو التشجيع على بعض المظاهر أو منح الحقوق لبعض الأقليات لخلق نوع من الاختلال في التوازن الاجتماعي، وزعزعة الثوابت العقدية وكسر تلك النمطية التي تفرضها القواعد الأخلاقية والاجتماعية، والتي تمثل للقوة المسيطرة الجديدة رمزا للنظام القديم.

لقد أصبحت الدولة المدنية تمتلك آليات تجعلها أكثر سيطرة على الأفراد، وأكثر قدرة على الوصول للتكتلات الاجتماعية وتفكيك كياناتها، فتطور أجهزة التجسس والمراقبة وغيرها من الآليات، أسهم في تكريس الاستبداد وليس الحرية. قد تكون أكثر الدول المتطورة تملك نظاما جمهوريا ديموقراطيا وعادلا، لكن هذا مجرد حال ظاهري فقط، فالاستبداد هنا

استبداد النخب من الأقليات الأيديولوجية المتكتلة، والتي تستخدم كل ما يمكن الوصول إليه من التقنيات التي تمكنها من السيطرة على المجتمع.

ففي روسية في عهد ستالين استطاعت الاستخبارات اختراق الكيان الاجتماعي إلى درجة كبيرة، حتى أنه كان يقال(إن في كل بيت يوجد واشي)، فقد كان يجبر الأفراد على كتابة تقارير في زملائهم وأصدقائهم وإخوانهم بل وحتى أباءهم وأبنائهم، لم تكن الحياة طبيعية بما يكفي للاحتفاظ بالروابط الاجتماعية، أو انشاء تكتلات ذات أهداف مشتركة، وهذا الأمر انتشر أيضا في بعض دول الشرق الأوسط كالعراق في عهد صدام وسوريا ومصر،... حيث يسود نوع من عدم الإحساس بالأمن، هذا الإحساس هو الذي من أجله تخلت القبائل الأولى عن حريتها واستقلاليتها، لتضمن وجود مجتمع مستقر وأمن، ولهذا عند فقدانه تندفع الأفراد وبشكل تلقائي للتمرد أو الهجرة التي بحد ذاتها مظهر من مظاهر التمرد على النظم المسيطرة. ولكن من جهة أخرى تعد الهجرة أيضا سببا من أسباب تكريس الاستبداد، فالهجرة من بلد أكثر رخاء إلى بلد فيه فرص أكبر لتوفير ضروريات العيش، قد ينتج فائضا في اليد العاملة، وبناء على قاعدة العرض والطلب فإن هذه الوفرة قد تؤدي إلى انخفاض الأجور، وسيضر أيضا بفئة العاطلين في البلد المهاجر إليها، والذين ستضعف قدرتهم على الضغط لنيل حقوقهم، بل إن القوة الرأسمالية ستضغط هي الأخرى لإبقاء الوضع على ما هو عليه، أو ربما ستضغط لمزيد من استقبال المهاجرين لتحقيق فائدة أكبر من رخص اليد العاملة، وهكذا ستتسع طبقة الفقر والبطالة في صفوف السكان الأصلين، وحتى لا تضطر الدولة إلى تهديد مصالح الرأسمالية أو صرف المزيد من الأموال لتوفير الوظائف، فإنها تلجأ إلى خلق بيئة للتخفيف من حدت التفاوتات الاجتماعية، من خلال التوسع في منح الحريات الشخصية وسهولة الولوج لأماكن المتعة وتوفير وسائل الترفيه، لإعطاء نوع من الإحساس بالعدالة الاجتماعية والمساواة والسعادة المزيفة.

تعد الدول الغربية عموما ناجحة بصورة كبيرة في تطبيق نظرية "فرويد" و"فيلهلم ريش" حول الجنس، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية التي خلفت واقعا اجتماعيا مزريا. لم يكن التوسع في منح الحريات الفردية مطلبا اجتماعيا بقدر ما كان أسلوبا للتغطية على العجز في توفير عدالة اجتماعية، أو توفير وسائل العيش الضرورية للمجتمع، وبطبيعة الحال لكل شيء

عواقبه، فإن تزايد أعداد المهاجرين والتوسع في الحريات الشخصية سينتجان ظواهر الانحراف والانحلال الأخلاقي، وكما قلنا سابقا هذا سينمي اقتصاديات جديد ستسهم بدورها في خلق طبقة نخبوية جديدة أيضا، وهذه الظروف تتضافر معا وتتراكم مع الوقت مسببة مزيدا من التدهور والانحدار، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي. ففي بعض الأحيان تمارس الدولة سياسة الإحباط وزعزعة الثقة عند أفراد المجتمع للتغطية على أخطائها وسوء تدبيرها، كتوجيه الإعلام لإظهار النماذج الناجحة من المهاجرين من بلدان أخرى، أو إظهار الإناث أكثر تفوقا من الرجال لتبرير التحيز لتوظيفهن، مما يعطي تصورا خاطئا بوفرة الفرص في البلاد وأن المسؤولية واللوم لا تتحمله الدولة، وإنما الأفراد بحجة أنهم كُسالا. تُستخدم هذه الأساليب لحماية السلطة التي خلقتها النخب، فالسلطة تحمي نفسها أولا، والنخبة بدورها لا تسمح بهدم صنمها التي صارعت من أجل بنائه وهو الدولة، فهي الكيان الذي يحمي مصالحهم ويدعم سلطتهم، قد تكون هذه النخب هي المشكلة للسلطة في النظام الجمهوري أو في النظام الملكي، لكن في الغالب غايتها وحدة الحفاظ على النظام الذي يحمي مصالحها. وهذا الواقع بدوره يرخي بظلاله على التربية الاجتماعية حتى تنشأ هناك طبقات متفاوتة ومتصارعة، وفي مرحلة ما قد لا تنفع استراتيجية التوسع في الحريات لامتصاص هذا التفاوت، وهذا ظهر جليا في احتجاجات فرنسا 2018، وقد أظهرت أزمة كورونا سنة 2020 ما مدى الشرخ الواقع بين الشعوب والأنظمة السياسية، فقد خرجت احتجاجات في ألمانيا وأمريكا وبلدان أخرى احتجاجا على إجراءات الحجر الصحي، ورغم أن هذه الإجراءات كانت تهدف إلى حماية المواطنين، إلا أن هذه الاحتجاجات عبرت وبشكل واضح عن تنامي منسوب انعدام الثقة في الأنظمة والنخب السياسية، ومرة أخرى تلجأ بعض البلدان إلى المشاهير والفنانين وذوي المكانة الاجتماعية كما هي العادة دائما، لاستعطاف والتأثير على الرأي العام، ولجوء الدولة لهذه الفئة الاجتماعية للتأثير على الشعب، اعتراف واضح بأن النخب السياسية المفترض أنها تحتل مكانة قيادية في المجتمع، لا تتمتع بالمصداقية اللازمة عند الشعوب، فتلجأ هذه النخب إلى فئات أخرى لإقناع المجتمع وتحسيسه بالمسؤولية واستثارت عواطفه. وفي الحقيقة إن هذه الفئة هي مِن صُنع النخب أنفسهم لتكون أبوقا لهم في الحالات الطارئة، لكن هذا أيضا

يعكس مستوى التدني الذي وصلت إليه المجتمعات، حيث يتم توجيهها من قبل طبقة الفنانين والمشاهير، عوضا عن نخب المفكرين والعلماء والمثقفين، وهو مثال واضح على الانحدار إلى مرحلة حكم الغوغاء.

- **المحور الثامن : أثر السياسة على الدين والأخلاق**

لقد تطورت السياسة بشكلٍ أشكل على كثير من الناس، فالأساليب المستحدثة أصبحت مثار جدل وتدفع إلى طرح سؤال مهم يتم تجاهل الإجابة عنه حتى اليوم، وهو ما هي الحدود الأخلاقية للسلوك السياسي ؟

لقد أصبح جليا أن البشر بسعيهم للتجمع والتكتل، فهم لابد وأن تُخلق بينهم عوامل أخلاقية تحفظ انتظام هذه التجمعات والتكتلات وتجنبها التفكك، ولولا وجود قانون أخلاقي ثابت لما كنا نعرف شكل أول تجمع في التاريخ البشري وهو الأسرة، إن ما يجعل منا بشرا إنسانيون هو ميلنا الفطري للالتزام بالأخلاق، وإدراكنا لمعنى الفضيلة أو بالمعنى البسيط إدراكنا لمعنى الخطأ والصواب، فنستطيع أن نصنف الناس على هذا الأساس بين خيّر وشرير، بالنظر إلى ما يغلب على سلوك الفرد من أفعال خاطئة أو صائبة. لطالما كانت هذه الأخلاق تحكم السلوك الإنساني، وتجعل له حدودا تتوافق مع فطرة الذات، وهي ظواهر متوارثة، قد يصل بعضها إلى حد التواتر وبعضها قد يصل إلى حد أن يكون تواترا طبيعيا، لكونه مشترك بين الإنسان والحيوان، كخُلق رعاية الصغار أو خُلق التعاون أو خلق الحماية والإيثار. لم تكن قضية القواعد الأخلاقية والدينية قضية خلافية في الحضارات القديمة، نظرا لكونها شيئا بديهيا، ولكون الحكام كانوا في الغالب ينتمون لنفس الثقافة التي تغلب على المجتمع والنخب، وهذا يعني أنهم كانوا لا يشكلون تهديدا للثقافة أو الدين السائدين، بل يتحملون مسؤولية الدفاع والحفاظ عليها.

لكن منذ أن بدء الغرب بالتحول للفلسفة الوضعية، ومع ظهور المنهج التجريبي مع "فرانسيس بيكون"، تحول الفكر الإنساني نحو التشكيك في القواعد الأخلاقية، مما كان له أثر كبير أيضا على السياسة، فقد تحولت الأخلاق من قواعد وقوانين ثابتة إلى قوانين متغيرة حسب التقدير الذاتي، ومع إقرار مبدأ نسبية الأخلاق فقدت الأخلاق إلزاميتها.

حاول "إمانويل كانط" إرجاع ضرورة العمل بالأخلاق لكونها شيء واجبا، لكنه أغفل تحديد مصدر وجوبها، ولو أوكلنا هذه المهمة للأفراد فإننا سنحصل على قواعد أخلاقية هلامية ليس لها ثبات، وبالتالي سيظل يتحول الإنسان من قواعد أخلاقية لأخرى حسب هواه طوال الوقت، فإشاعة الشائعات الكاذبة أو الابتزاز بفضح الأسرار، لطالما كان فعلا لا أخلاقيا في الماضي، لكنه فعل أصبح يعبر عن الذكاء واستغلال الفرص ومن الاستراتيجيات المشروعة في المنافسة السياسية. قد يقول قائل إن هذا تطورٌ في السلوك البشري وفي مفهوم الأخلاق تحكمه الظروف، لكنه في الواقع انحلال من القواعد الأخلاقية. لقد ناقشت مسألة الأخلاق في قسم خاص وحاولت التأصيل لها، لكن في هذا القسم سأحاول النظر إلى كيف توجهت النظم السياسية إلى الانحلال الأخلاقي، بل إن بعض مظاهر الانحلال أصبحت تعتبر من بين الوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف السياسية وكذلك المادية.

قد لا يمكن الجزم بنسبية الأخلاق، وقد يرى البعض أيضا أنه لا يمكن الجزم بوجود قواعد ثابتة للأخلاق، لكن ما يمكن الجزم به حقيقة هو ما يبرهن عليه الواقع، و هو أن حالة وجود الأخلاق تناقض تمام حالة عدم وجودها، كتناقض الحالة الحيواني والحالة الإنسانية، فالحالة الحيوانية طبيعية تندفع للاستجابة للغرائز وتحقيق المنفعة الفردية بأي وسيلة وبدون قيد، وأما الإنسانية فهي تميل إلى تقييد السلوك وفق ضوابط وقناعات ذاتية وعاطفية وعقلانية، وبما أننا بشر متشابهون من حيث التركيبة النفسية والعقلية والجسدية وحتى الغرائزية، فإنه من المنطقي أن تنسحب تلك القواعد على جميع البشر، وبالتالي تكون قواعد ثابتة باستثناء تلك القواعد التي لها علاقة بالأعراف وليس بالذات الإنسانية والتفاعلات الاجتماعية، أي فيما يتعلق بتعاملات الإنسان مع الإنسان.

إن المرحلة الوضعية التي بشر بها " سان سيمون" و"أوغيست كونت " باعتبارها مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني، والتي يتحقق فيها العدل والمساواة والوفرة، هي في الحقيقة مرحلة انحطاط للإنسانية، فلا يمكن أن ندفع الناس إلى إبراز صفاتهم الإنسانية بعد تفريغهم من كل القيم الأخلاقية، لهذا قلت سابقا أن حالة التنافسية التي تُفرض على الأفراد في المجتمع الرأسمالي تميل بالأفراد وبشكل كبير نحو الفردانية المفرطة، والتي تؤدي بهم إلى

الانحراف عن صفاتهم الإنسانية والانحدار إلى الصفات الحيوانية والبدائية، فماذا يعني مثلا أن مرشحا ما ينافس في الانتخابات من أجل الحصول على امتيازات السلطة، ويستخدم معاناة الناس وهمومهم ومطالبهم وحتى اختلافاتهم، كوسيلة لتحقيق هدفه، مع إدراكه اليقيني أنه لن يفي بوعد واحد مما وعد به، قد يسميها البعض "كريزما" أو يسميها البعض الأخر "فن الخطابة" ويطلق عليها أيضا "القدرة على التأثير أو الإقناع"، لكن في الحقيقة لا يمكن أن يطلق عليها إلا اسم واحد فقط يعبر عنها جميعا وهو "فن الكذب".

قد لا ترجع هذه الممارسة إلى ما بعد انتشار الوضعية، فامتيازات السلطة تتصف بما يكفي من الإغراء لتتسبب في انحراف طالبيها، وهذا الاغراء لا يكْمن في امتيازات السلطة فقط، وإنما أيضا في مظاهر نفعية كثيرة، قد يؤدي انحراف السلوك البشري في طلبها إلى الاضرار بالإنسان نفسه، وهذا يبرز ضرورة وجود القواعد الأخلاقية لضبط السلوك البشري، ولخلق نوع من الرقابة الذاتية التي تجعل من بيئة المنافسة والصراع أقل انحراف وأكثر إنسانية وتوازنا.

لكن الواقع يشير إلى أنه رغم وجود هذه القواعد الأخلاقية في مرحلة تطور النظم السياسية في المرحلة الدينية، إلا أنه كانت هناك سلوكيات فردية لا تلتزم بهذه القواعد، وتخرقها بكل حرية على مستوى السلطة أو الطبقات الاجتماعي العليا، فالمال والسلطة قرينان في الغالب، لكن هل هذا يعني أن الأخلاق لا يمكنها أن تحكم الأنظمة السياسية؟ أقول: إن هذا غير صحيح لأننا لا يمكن أن ندعي بعدم جدوى وجود القانون إذا كان هناك من يخرقه، فلربما في حالة عدم وجوده قد تسود الفوضى وتصبح نسبة خرق القانون أكبر وأكثر بشاعة أيضا. لقد شاع بين بعض فلاسفة الحداثة أسطورة مفادها أن القواعد الأخلاقية أو الدينية ابتكرتها النظم الاجتماعية للسيطرة على الأفراد وتقييد حرياتهم، ولعلنا يمكن أن نتلمس نوعا من الإشارة للمؤامرة في هذا الادعاء، إلا أننا يمكن أن ندعي نفس الادعاء بالنسبة للقوانين والأيديولوجيات والقيم المعاصرة. وقد يُجيب قائل إن القوانين ابتكرها البشر لحماية البشر، أجيب فأقول: إن الأخلاق أيضا وجدت لهدف مماثل، فإذا سلمنا جدلا أنها مبتكرة فقد ابتكرت من أجل تنظيم العلاقات الإنسانية، وفق معايير غير مادية وهو ما يشمله معنى الفضيلة ومعنى الخير. إننا لا نستطيع التجرد من إنسانيتنا لأنها

هي الضابط لسلوكنا وهي الدافع لميلنا نحو التضامن والتعاون والرعاية وحب الخير...الخ، لكن إنسانيتنا معرضة للضعف وللتهاون خاصة في بيئة الإغراء والمنافسة والصراع، ولا يَكبح جماح انجرافنا وراء أهوائنا وشهواتنا وأطماعنا سوى تلك القواعد الأخلاقية الثابتة التي ألزمنا بها أنفسنا، أي أنه يمكن التخفيف من أثرها أو التقليص من وجودها بوجود ثوابت أخلاقية، وإلا لن يكون بمقدورنا أن نخاطب أي مسؤول سياسي بالقول له، إنك لم تفي بوعدك، ولن يكون من حقنا طلب إعفائه إن لم يفعل ذلك، في ظل عدم وجود القواعد الأخلاقية التي يمكن اعتمادها كمعايير لتقييم السلوك البشري، أو اعتمادها في تحديد ما هو خطأ وما هو صواب.

إن هذه المعايير هي التي تمكننا من تصنيف سلوك الحاكم والمحكوم وتقييمه، وبالتالي كما تخلق الأخلاق رقابة ذاتية فإنها أيضا تخلق رقابة اجتماعية لتقييم سلوكيات الأفراد وخاصة ذوي السلطة والنفوذ، لنستطيع أن نحدد من يستحق تحمل المسؤولية ليشغل منصب القيادة سواء كانت مُلكا أو رئاسة أو وزارة أو أي وظيفة أخرى، وهو نفسه تأسيس لمفهوم حكم القانون، وهذا هو المقياس الذي كان يستحضره المسلمون عندما كانوا يريدون اختيار الخليفة في بداية الدولة الإسلامية.

ولهذا فعندما يمارس أحد الحكام الظلم أو الاستبداد أو القهر أو التسلط، لا يمكن القول أنه تحرر أو تمرد على القواعد الأخلاقية والعرفية، ولا يمكن القول أيضا أن هذا تطور في السلوك البشري، وإنما هو في الحقيقة انحلال وانحراف عن القواعد الأخلاقية والإنسانية بالتبعية، لهذا لن نستغرب هروب الحكام من هذه الرقابة بتبني أيديولوجيات مستحدثة تعتبر الأخلاق فيها قواعد نسبية، أو أن الأخلاق هي القواعد النابعة من الإرادة الحرة للأفراد وأن الحرية هي أساس الأخلاق، هذه المفاهيم الهلامية لا تؤسس لأي إطار أخلاقي يمكن الارتكاز عليه، ويسعى الحكام والنخب إلى نشر هذه الأفكار كمرجعيات أخلاقية لتغيير التصورات العامة حول معايير السلوك الأخلاقي، فينتهي الأمر بالمجتمع بالتردي إلى مجتمع الغوغاء.

قد لا يكون الأمر بالشكل الذي طرحناه، ولكن الدوافع النفسية والرغبات إذا طغت على الفرد تميل به إلى تزوير الحقائق، وابتكار منطق جديد يتماشى مع أهوائه ورغباته، ومن هذا المنظور يمكن تفسير لماذا سعت بعض الحكومات إلى إدخال الثقافة الجنسية للمناهج الدراسية، والتي كان من موادها تلقين الأطفال حقوق المثلية، إنه نوع من التشويه لقناعات الأفراد حول الطبيعة الحقيقية للجنس البشري، تمهيدا لتقبل الأقلية التي تمثل المثلية في سدة السلطة، خاصة مع تقلد مثليين مناصب عليا في الدولة وبروز حركات وجمعات ضغط من المثليين، يمولها الكثير من الأغنياء، وقد تكون هناك أهداف أخرى غير معلنة، خاصة مع التطور الذي شهده مجال الإنسان الآلي. ومن هنا يمكن فهم لماذا تفضل بعض النخب خاصة العلمانية منها ذلك المفهوم المطاطي للأخلاق، المستمد من مبادئ الحرية التي ليس لها أي قواعد أو حدود ثابتة، وبالتالي فمن الطبيعي أن نشاهد أفرادا لا أخلاقيين في سدة السلطة.

لست ضد الحقوق، ولكن الحقوق التي تنافي الثوابت الأخلاقية وتتناقض مع المتواتر من الطبيعة البشرية، يجب إعادة النظر فيها أو ضبطها لتتماشى مع ما هو طبيعي، لأن المفاهيم الأخلاقية الغير محددة المعايير لا تسمح بوجود مجتمع موحد التصورات، وبالتالي لا يمكن وضع ضوابط سلوكية ثابتة تمكن من خلق نظام اجتماعي ينظم العلاقات أيضا وليس السلوك فقط، وهذا لا يساعد في إقامة أي مسلم من المسلمات الإنسانية، بمعنى أخر، إنه سينتج عن ذلك مجتمع مفكك ومنحدر إلى مستويات متدنية من الانحطاط، هذه النتيجة طبيعية في مجتمع كل فرد فيه لديه معاييره الخاصة به، مادام يجعل حريته المطلقة هي مرجعية سلوكه الشخصي، بل إن هذا يصبح بيئة مناسبة لنشأة التكتلات والمجتمعات الفرعية وبالتالي انقسام المجتمع على نفسه.

لقد أسهمت القواعد الأخلاقية والدينية في نشأة المجتمعات البشرية، قد لا يكون إسهامها واضحا أحيانا لكنها من المحتم أنها أسهمت في خلق التوافق والتآلف بين أفراد المجتمع، إنه تآلف نابع من وجود إحساس عام بالأمن لوجود قواعد أخلاقية تضبط سلوك الأفراد، وتحد من طغيان أهوائهم، خاصة مع ربطها بمنظومتها العقابية، مما يشكل نظاما اجتماعيا وعاما، فالاتفاق على قواعد وقوانين ثابتة يأسس أرضية صلبة لارتقاء السلوك الإنساني

داخل المجتمعات، فلا يمكن تصور أي تجمع بشري دون قوانين أو أعراف توافقية. لقد اختارت بعض المجتمعات في مرحلة من مراحل تحول أنظمتها السياسية التخلي عن القواعد الدينية، بحجة أن اجتماع الدين والسلطة يؤدي إلى الاستبداد، خاصة وأن المؤسسة الدينية نفسها انحرفت وحَرَّفت بعض معاني النصوص، ليصبح الدين راعيا للاستبداد بدلا من معارضته. لكن هذا الاختيار لم يحل المشكل بل فاقمه، إذ أن فصل الدين عن الدولة يعني تحرير الدولة من سلطة الدين، وبالتالي فقدان مصدر من مصادر حكم القانون، أي أن الدولة ستصبح تمتع بسلطة مطلقة ولا يعلوها أي قانون يحد من سلطتها، لتنصب نفسها إلاها بديلا. وأما القول بأن القوانين والدساتير بإمكانها أن تحل محل القواعد الدينية فهذا مشكوك فيه، لأننا إذا علمنا أن القوانين الدينية تمتع بقداسة إلهية ومع ذلك إغراءات السلطة انحرفت بالحكام والنخب إلى انتهاكها، فما بالنا بالقوانين الوضعية التي لا تمتع بأي قوة إلزامية أو قداسة، ويمكن تغييرها بسهولة وبدون اعتراض، خاصة إذا أُطِّرَت بأي مفهوم فلسفي من الفلسفات الهلامية الحديثة.

لم يكن الإشكال أبدا في الدين، وإنما الإشكال في إيمان الملتزمين به، كما أن حماية قوانين الدين هي من مهام المجتمع أولاً، فإن تهاون المجتمع في مهمته الرقابية يكون من الطبيعي أن تظهر مظاهر الانحراف، لقد استُخدمت الأديان في كثير من الأحيان كواجهة لشرعنة أوامر الحكام، وفي أحيان أخرى استخدمت كقوانين إلزامية للجم تسلط الحكام، وكلما توجه الحكام نحو مزيد من التسلط زادت رغبتهم في اسكات صوت الدين، وكلما كان صوت الدين أعلى كانت مظاهر التسلط أقل، لذلك فإن الدين يعتبر مرحلة من مراحل تطور الأنظمة، واختفاؤه من الحياة الاجتماعية والسياسية يعتبر من مظاهر الانحطاط، فقد لاحظنا كيف كان الدين هو تلك الأرضية الثابتة التي اعتمدتها المجتمعات للارتقاء بكياناتها الاجتماعية، وإحداث مجتمعات أكثر تعاونا وتنظيما، وكيف أن الدين عمل على تلطيف حس الكائن البشري ليصبح كائنا يسعى للفضيلة وحب الخير والتضامن والتكافل. لكن السعي لإقصاء الدين من المجتمع لا يخدم سوى النخب المسيطرة، فالفكرة لا يمكن لها الرسوخ في مجتمع ما، إلا إذا دُعمت من نخب الطبقة العليا، بالإضافة لذلك فقد خدم إقصاء الدين مصلحة الأقليات ذات التوجهات الفكرية المختلفة، لتتمكن من التسلل للسلطة

وتفرض حكمها على الأغلبية، أي أن اختفاءه فتح الباب أمام الاستعمار الناعم، سواء الاستعمار الأيديولوجي أو السياسي، وهو ما يفسر مسارعة تلك النخب خلال السنوات 20 المنصرمة، إلى خراج قوانين تحضر تشكل الأحزاب على أساس ديني، وما الغاية من ذلك إلا رغبة من النخب العلمانية والممثلة للأقليات، في قطع الطريق أمام المنافسة المتصاعدة لتيارٍ حاربته منذ الحقبة التي كانت تسود فيها الملكية، خوفا من أن يتم إضعاف تحكمها في السلطة. لقد كانت المجتمعات الدينية المتحدة دائما عقبة أمام توسع الأقليات، فرغم وجودها في بيئة من التعايش، إلا أن ذلك لا يشبع تطلعاتها، فهي تطمح إلى تحويل المجتمع بأسره إلى ما يوافق أهواءها، فقد كانت الأقليات تحتاج لحرية أكبر في التعبير والانتقاد، وحرية أكبر في التكتل والضغط، وكان من شأن إقصاء الدين والأخلاق، أن يشرعن لانحلال المجتمع وتفككه، وبالتالي انهيار المعايير والضوابط فيه، مما سمح بتكتل الأقليات لتستطيع الوصول إلى السلطة، وتتمكن من دفع المجتمع إلى مزيد من الانحلال وممارسة الاستقطاب لنشر مظاهر اللاأخلاق واللادين. ولهذا لا نستغرب وفي مجتمع ذو أغلبية دينية، أن تتعالى أصوات فيه بحذف شرط الدين من بند الرئاسة، أو حذف دين الدولة من الدستور، وذلك لغاية معلنة هي فصل الدين عن الدولة، أما الغاية المموهة هي جعل الباب مفتوحا أمام الاستعمار الناعم من قبل الملحدين وغيرهم ومن الأقليات. إن الدين ظاهرة اجتماعية من حيث الانتشار والتواتر، وبالتالي فإنه أيضا قابل للاندثار والاختفاء متى فقد مكانته داخل المجتمع، وفي هذه الحالة يكون من السهل نشأة التوجهات الفكرية المناهضة للمظاهر الدينية والأخلاقية، حتى لو كان المجتمع قد تأسس في الأصل على أسس دينية أو أخلاقية، فالفراغ يولد النقيض غالبا.

قد يرى البعض أن هذا ليس مظهرا من مظاهر التدني والتردي، وإنما هو تطور في الفكر البشري، والتخلص من أفكار وهمية وخرافية أو أسطورية. لكن هذا الادعاء يشمل كل فكرة أنتجها العقل أيضا، كفكرة الحريات الفردية، أو أن الإنسان أصله شمبانزي، أو الجنس حرية شخصية، فكل فكرة بهذا المعنى يحتمل أن تكون مجرد خرافة أو أسطورة، وبالتالي لا يحق للأقليات أن يفرضوا فكرة بدعوى أنها علمية، على أغلبية تؤمن هي الأخرى بأن فكرتها هي الأصدق، فمفهوم الديموقراطية المفترض أن يؤخذ براي الأغلبية،

وهو الأمر الذي يتم التغاضي عنه في الواقع، بل الأكثر من هذا إن محاولة الأقليات لتزييف الواقع تدفعهم لنهج أساليب لا أخلاقية أحيانا، أو أساليب عنيفة في أحيان أخرى، كتزوير الانتخابات، وخلق أغلبية اجتماعية وهمية على مستوى الإعلام، وشن الحروب أو فرض واقع اقتصادي مزري، كنوع من الابتزاز أو التضييق في مجالات الحياة المختلفة، لإرغام بعض الأفراد على التنازل وقبول بالتسوية، أو ارغامهم على تأييد أو تبني نفس التوجهات الفكرية أو السياسية. لقد تطورت هذه الأساليب لتصبح أكثر نعومة مع الوقت، وتعتمد على تمرير الخطابات من خلال الإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي أو التعليم، الذي هيمن عليه أساتذة ومعلمون لدى أغلبيتهم قناعات فكرية مختلفة، لكنها عموما تدور في فلك العلمانية، لقد لوحظ في بعض الدول كيف أن الأنظمة تقوم بفرز رجال التعليم حسب تأييد أو معارضة النظام القائم. إن هناك رغبة شديدة في تكعيب المجتمع، وهذا بطبيعة الحال يؤثر على وجود الأخلاق والدين ويؤثر على مكانتهما، وليس هذا فقط، فهو يؤثر أيضا على معاييرنا في تصور مظاهر الصلاح والفساد داخل مجتمعنا.

لقد كُنَّ العداء للدولة الإيرانية ولزمن طويل باعتبارها دولة تتبنى عقيدة تصدير الثورة، أي أنها تحاول نشر مرجعيتها الفكرية واعتبار سلوكها غير لائق، فهي ليست سوى دولة بتعداد سكانها البالغ 81 مليون نسمة تقريبا، لا يشكل سوى أقلية أمام سكان العالم، لكن في المقابل نجد دول العالم الليبيرالي التي تجلس على عرش حكم العالم، تعطي لنفسها الحق في ابتزاز بعض الدول ومن بينهم إيران، للقبول بمظاهر الليبيرالية داخل مجتمعها، وهذا بحد ذاته سعي أقلية في المجتمع إلى فرض هيمنتها على الأغلبية بقوة القوى الخارجية، إن هذه الازدواجية في المعايير هي ما يميز الفلسفة الأخلاقية الحديثة، بحيث إنها لا تعتمد على ثوابت مرجعية ومعيارية.

تتمتع إيران بنظام مستقر نسبيا بحيث إن نظامها أقرب إلى نظام الخلافة، فأعلى منصب فيها هو "المرشد الأعلى" ثم يليه رئيس الجمهورية، والمرشد هو المشرف العام على سياسة الدولة والاستخبارات والجيش وغيرها، وهو بهذا يعتبر الضامن لاستقرار النظام في البلاد، كما أنه يضمن استقرار التوجه السياسي فيها، ولهذا ورغم وجود الأحزاب والانتخابات الديموقراطية إلا أن التوجه السياسي لا يعرف تغيرات كثيرة، وهذا بالتالي

ينسحب على نسيجها الاجتماعي. لقد شهدت إيران ولفترة متقطعة حراكا شعبيا بسبب الفقر والبطالة وانعدام العدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى بعض ممارسات السلطة في تقييد الحريات الطبيعية بشكل سافر، إن ما يهدد استقرار الدولة الإيرانية ليس شكل النظام أو لكون الحكم حكما ثيوقراطيا دينيا، بل فشو الفساد الإداري وعدم وجود توزيع عادل للموارد، لكن الدول الغربية وأمريكا خاصة على المستوى الإعلامي يتم التركيز بشدة على القواعد والأعراف الأخلاقية وتصويرها على أنها مقيدة للحريات، ومضطهدة للأقليات مع العلم أن هذه الأعراف والقواعد لا دخل للنظام فيها، بل هي محل اتفاق اجتماعي عند أغلب الأفراد، وبدون أي اعتبار للحريات في هذا الشأن.

يتم الضغط على إيران وعلى غيرها من الدول من أجل سن قوانين تخالف القناعات والعقائد الاجتماعية، وكأن هذه الشعوب عبيد واجبها السمع والطاعة فقط، ولا حق لها في الاختيار، قد لا يتمتع النظام الإيراني بالمصداقية اللازمة أو بالشكل المثالي الذي بناء عليه يمكن اعتباره نظاما مثاليا، خاصة وأنه يميل شيئا ما إلى الاستبداد، وهو في مرحلة الذروة من المرحلة الدينية، مما يعني أن النظام الإيراني يعطي إشارات بقرب الانحدار، وبوادره تمثل في الصراع السياسي بين الأحزاب ومنها أحزاب تدعم من الخارج، والأحزاب بدورها تمثل تكتلا وأقلية اجتماعية. قد يكون النظام الإيراني قادرا إلى حد الآن على الحفاظ على التوجه العام للدولة، وقادرا أيضا على ضبط الأحزاب وتطويقها، إلا أن وجود الأحزاب يجعل من الصعب تجنب الصراع والمنافسة على السلطة، أو تجنب التدخل الخارجي في سياسة الدولة، لهذا فإن التدخل الأجنبي لتأجيج الداخل الإيراني قد يكون معرقلا لطموح الدولة في أن تصبح دولة قوية، و لينجح هذا التدخل لابد له من بيئة حاضنة، ولا يوجد أفضل من بيئة الصراع الاجتماعي لدفع المجتمع نحو الانحراف، ولهذا تم فرض قيود اقتصادية على إيران سنة2006 من أجل افتعال هذه البيئة.

لقد واجهت العراق نفس الظروف وكانت متماسكة في البداية، ولينجح التدخل الخارجي في دفع الشعب لتغيير اختياراته، فرضت قيودا اقتصادية على الشعب العراقي، وهو نفس الأمر تواجهه إيران حاليا وغيرها من الدول التي ما تزال شعوبها لم تقبل بعد بالقيم الليبيرالية كديانة جديدة، فقد أقرت الحكومة "الأوغندية" قانونا يجرم العلاقات المثلية الجنسية سنة

2023، ورغم أن هذا القانون يخص سيادة الدولة الأوغندية وشعبها، إلا أنه تم التنديد به من قبل دول أجنبية من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قررت منع المساعدات على الدولة الأوغندي، وهذه إشارة أخرى على عدم وجود حرية وعلى أن الحرية التي يتخذها المعسكر الليبيرالي شعارا له، هي حرية زائفة تتبع الأهواء وليس المنطق، وأن تلك المساعدات التي تقدم للدول ليس مساعدات إنسانية كما تسمى، وإنما هي رشاوى للحكومات المؤدلجة لنشر المظاهر الليبرالية المخالفة للقيم الاجتماعية، وإن لم تُنفذ الحكومات تلك الأجندة سيتم وقف المساعدات عنها والتضييق عليها اقتصاديا، كما حصل مع إيران والعراق وغيرها.

إن إشكالية الشعوب مع الأنظمة السياسية تكمن بالأساس في تلك الفجوة الشاسعة بين ما يريده المجتمع وبين ما تريده الأنظمة، وعدم اعتراف الأنظمة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وحماية أديانها وقوانينها الأخلاقية أو حتى مصالحها الاقتصادية. لقد فرضت على هذه الشعوب قوانين لا ترضاها ولم يتم استشارتها فيها، أو منحها على الأقل الحق في الاختيار، فالحرية الحقيقية هي أن يكون للإنسان الحق في الاختيار، وإنما فرضت هذه القوانين بقوة السلطة وقوة الحشد القادر على صناعة أغلبية كاذبة بقوة الإعلام المظلل، لقد فُرض على كثير من الشعوب قوانين تنافي عقائدها وأخلاقيتها، وعوض أن يؤدي إسقاط الملكية ونشأة الجمهورية والأحزاب التمثيلية إلى ديموقراطية وعدالة اجتماعية، أدى إلى استعمار غير مباشر وتبعية وعبودية مفروضة بقوة السلطة والمال، وهذه تبدو ظاهرة عقابية ظهرت بعد تهاون المجتمعات في مهمة الرقابة وانسلاخها عن الثوابت.

تحاول دول العالم الليبيرالي دفع المجتمعات إلى التكتل في صفها، وليس هذا فقط، بل إنها تدفع هذه الدول إلى استنساخ سياساتها وإجبار مجتمعاتها على أن تصبح شبيهة بالمجتمع الليبيرالي، كانت البداية من الحرب العالمية الثانية، ومع انتهائها كانت أوروبا تقبع في خراب شامل، مما جعلها مضطرة لقبول المساعدات من أي طرف كان وبأي ثمن خاصة ألمانيا. إن الخوف من تمدد المعسكر الشيوعي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أخذ المبادرة وعرض خطة "مارشال" سنة 1947، والتي بموجبها تم تخصيص 13 مليار دولار لإعمار أوروبا، لم يكن هذا مشروعا إنسانيا بالقدر ما كان مشروعا لشراء الولاءات والأتباع، أو

على الأقل الحفاظ على تماسك معسكر الحلفاء. من خلال هذا المشروع تمكنت المصانع الأمريكية من إيجاد سوق جديدة للتخَلُّص مما لديها من فائض في السلع، ولم يتوقف الأمر على السلع فقط بل حتى نمط العيش والثقافة والتوجهات السياسية هي الأخرى تم تصديرها.

لقد استفاد العالم الغربي من تجربة كارثة الحرب العالمية الثانية، وأصبح السياسيون على دراية تامة بأن الشعوب تصبح أسهل في التطويع والتوجيه عندما تكون في بيئة الأزمات الاجتماعية، كانت أوروبا في حالة فراغ تام، وهذا الفراغ تم ملأه بسياسة الانفتاح. ظل الإتحاد السوفياتي معاندا ورافضا لتقبل العقيدة الجديدة، مما جعله في الطرف الأخر من الصراع، رغم كونه شارك في صف الحلفاء في حربهم ضد النازية وكان جزءا من انتصاراتهم. قد لا يكون الاتحاد السوفياتي آن ذاك هو الطرف المجني عليه بالضرورة، فقد كان له خطط توسعية استبدادية بالمقابل، تمثلت في تقسيم ألمانية إلى شرقية وغربية، وهذا يعني أن كلا المعسكرين كانا يُنَصِّبان نفسيهما وصيين على العالم، بغض النظر عن إرادة الشعوب، أدت هذه الظروف المشحونة إلى حرب باردة طويلة الأمد ما يزال العالم يعيش تبعاتها إلى اليوم، وخلال هذه الفترة نهج كلا المعسكرين أسلوب بروبغاندا إعلامية مختلف، فدول الحلفاء تركز على الحفلات والترفيه والجنس والتطور التقني والتصنيع ووفرة السلع والحريات الفردية، بينما يركز معسكر الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفياتي على التفوق العسكري والتضامن والتشارك وحقوق العمال والعدل الاجتماعي وحماية الفقراء من جشع الأغنياء، لكن يمكن القول أن سياسة "إخفاء السيف وراء النعومة" التي نهجها المعسكر الليبيرالي الرأسمالي استطاعت أن تفوز في النهاية ولو بشكل نسبي، فقد كانت البيئة الاجتماعية للاتحاد السوفياتي قابلة لاحتضان الأفكار الليبيرالية، ليس لأن الفكر الليبيرالي هو الفكر المثالي أو أنه العصى السحرية التي تجلب السعادة في رمشة عين، لكن الحرمان والظلم والقهر وندرة الموارد التي خلفتها الحرب، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية على السوفيات وبيئة الصراع الاجتماعي الخانقة التي عاشتها شعوب المعسكر الشيوعي، خلفت نوعا من الشعور بأن الجانب الأخر أفضل، تَمثَّل ذلك في اندفاع شعب ألمانية الشرقية التي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي نحو جدار برلين الذي تم اسقاطه سنة 1989، ثم

انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991، كانت سياسة الإغواء هي السياسة الأكثر تأثيرا على الشعوب، فقد كان سكان ألمانيا الشرقية قبل سقوط الجدار يفرون من قيود وسطوة الشيوعية في عمليات هجرة سرية إلى ألمانيا الغربية، التي كانت تمثل لهم الحرية والسعادة، وهو نفس الأمر نشاهده اليوم متجليا في الهجرة من الدول العربية والإفريقية نحو بلدان أوروبا والغرب، فالبروبعاندا الإعلامية الغربية ما تزال تلعب نفس الدور في توجيه التصورات الاجتماعية للدول التي لم تترسخ فيها الليبيرالية بعد، ويعاني أفرادها من صعوبات في تحسين ظروف العيش وتحقيق الاحتياجات، بل وتروِّج فكرة مفادها أن عدم اعتناق الليبيرالية هو سبب تخلف تلك الدول، وبالتالي فإن الليبيرالية إن لم تستطع التغلغل في واستعمار مجتمع ما، فإن إغراءاتها المادية كفيلة بأن تدفع أفراده للهجرة إليها.

لقد خرجت الصين من هذا الصراع منتصرة في النهاية، وسلكت طريقا مستقلا بها نسبيا، فقد شقت طريقها نحو التغيير وتداركت الموقف مبكرا بعد صعود "دنغ شياو بينغ" للسلطة سنة 1979، الذي أطلق خطة النمو الاقتصادي الصيني الذي أصبح ثاني اقتصاد في العالم، مما جعل البعض يرجح أننا أمام معسكر ثالث أخذ في التبلور. والنمو الذي حققته الصين هو ظاهرة مكافأة نتجت عن التزام الدولة اتجاه المجتمع من أجل بناء البلاد، واستخدامها للوسائل المناسبة المحققة للمصلحة العامة، وأسهم استقرار نظامها الذي لا يعاني من التفكك والصراع السياسي في استقرارها واستمرار خطط تقدمها.

من خلال هذا السرد يمكن القول إن الأنظمة السياسية تؤثر في مكانة الدين والأخلاق بطرق عدة:

1-استغلال الأزمات الاجتماعية لفرض توجهات سياسية أو أنماط اجتماعية على الشعوب. فبيئة الأزمات والصراع تكون لها قابلية أكثر لانتشار الانحرافات، ومغذية للانحلال من القواعد الأخلاقية، قد تكون هذه المظاهر وليدة الظروف لكنها مع الوقت تكتسي سمة الثقافة، وتأخذ شكل أعراف اجتماعية، وهو ما حصل في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، ورغم كونها ظواهر عقابية إلا أنه تم تسويقها على أنها مظاهر من مظاهر الرقي والحداثة والحرية.

2-افتعال الأزمات: لقد استفادت النظم السياسية والنخب من التجارب السابقة، وفقهوا تماما القدرة التطويعية والسيطرة التي تتيحها لهم بيئة الأزمات الاجتماعي، حيث تكون بيئة خصبة لتقبل أي شيء وتسويق أي شيء على أنه حل من الحلول، أو أنه وسيلة من وسائل جلب السعادة، مما جعلها تصبح سياسة فيما بعد تلجأ إليها الأنظمة لإرضاخ المجتمعات، واجبارها على قبول ما يُفرض عليها، وذلك إما أن يكون اجراء داخليا كاستراتيجية تنهجها الطبقة المشكلة للسلطة داخل البلاد نفسها، بحيث تحتكر السلطة والثروة وتخلق بيئة اجتماعية قاسية تلزم أفراد المجتمع للخضوع، كادعاء الحاجة للتقشف أو وجود عدو يهدد بالحرب، أو أن هناك ضرورة ملحة لهذه الإجراءات، أو يكون مصدر هذه الإجراءات خارجيا لإجبار الدول على تغيير سياساتها الداخلية والخارجية، كفرض عقوبات اقتصادية على الاتحاد السوفياتي سنة 1966، والعقوبات على إيران ابتداء من سنة 2006، وهي بيئة مفتعلة لم يكن بالمستطاع التحكم بنتائج ظواهرها المتولدة عنها.

3-استيلاء أقلية نخبوية على السلطة، وفرضها مجموعة قوانين وإجراءات تهدف إلى تغيير النمط الاجتماعي العام، وإعادة هندسة الكيان الاجتماعي. كاستيلاء الأقلية الليبيرالية أو الاشتراكية على الحكم في مجتمع ديني أو محافظ، تلجأ هذه الأقلية لمجموعة من الممارسات لتتمكن من صناعة أغلبية اجتماعية تدعم هيمنتها على السلطة، وذلك لمحاولة تغيير القيم الاجتماعية وتعزيز قيمها الخاصة، مستعينة ببعض مبادئ الأيديولوجية ومفاهيم الحرية أو تغيير اللغة وإصدار قوانين تحررية، كتشريع بعض قوانين الحريات الفردية كعدم تجريم العلاقات الرضائية بين الجنسين وتقنين الدعارة والمخدرات، أي تعطيل عقوبات فيما يخالف القواعد الأخلاقية، بمعنى أنه يترك الحرية للأفراد للتصرف حسب قناعتهم، وهذا يبدو منطقيا عند هذه النقطة، وهو ما يتم التركيز عليه إعلاميا غالبا، لكن في الواقع إذا لم يكن هناك عقاب يمنع من ارتداد الفرد إلى مستوى أدنى من رقي السلوك البشري، فحتما سيكون الفرد قابلا للانحدار، فالمسألة أشبه بأن نقول للشخص لك الحرية في أن تأكل هذه الحلوة أو لا، ستكون النتيجة بالتأكيد أن يصبح أكثر جرأة على الأكل، بخلاف لو قلنا له لا تأكل أو ربطنا مسألة الأكل بالعقاب أو بعقاب طبيعي كالمرض، وبالتالي فإذا قلنا للص لك الحرية في أن تسرق أو لا ما دمت مسؤولا عن تصرفاتك، دون أن يكون هناك تجريم

لتصرفه أو عقاب يترتب عليه، فأظن أنها ستكون للص بمثابة فرصة ليصبح أغنى أغنياء العالم، وطبيعيا ستنتشر السرقة في المجتمع بأسره، فهذا الشكل من القانون من الظاهر أنه قانون لا يخدم إلا فئة اللصوص، وهي نفس النتيجة إذا اعتبرنا أن الخيانة الزوجية والاتجار بالنساء بدورها علاقات رضائية، أي أنها متروكة للتقديرات الفردية.

وقد تلجأ هذه الأقلية النخبوية إلى أساليب أخرى، كالإعلام ونهج سياسة الإغراء كالتوسع في إنشاء أماكن الترفيه بكثرة، أو الاكثار من الحفلات والمهرجانات التي من خلالها يتم تمرير القيم الجديدة أو فرض لغة أخرى، لقطع الارتباطات الثقافية وربط المجتمع بأصول ثقافية جديدة أو قديمة، حسب ما يخدم مصلحة النخب المسيطرة وسلطتها، وهذا قد تم في حقبة تركيا العلمانية في زمن أتترك، حيث ألغى الكتابة باللغة العربية وتم التخلي عن تعليمها رغم أن الشعب مرتبط بهذه اللغة دينيا وتاريخيا أيضا.

4-وجود أنظمة استبدادية سواء على مستوى الحكم أو على مستوى النخب المشكلة للسلطة، بحيث تمارس هذه الأنظمة قمعا وظلما واحتكارا للثروة العامة، مما يغذي شعورا بالظلم والاحتقان والرغبة في الثروة. فانعدام فرص العيش أو ندرتها وانخفاض مستوى المعيشة والفقر والبطالة والمحسوبية وفساد السياسة والنخب، كلها مظاهر تتراكم لتخلق بيئة متفجرة تؤدي إلى التمرد والسعي لإسقاط الأنظمة، ومن ثم يبدأ مسلسل التغيير الذي بطبيعته يميل إلى إحداث قطيعة مع النظام السابق، وهذا يخلف فراغا تملأه نظم جديدة بقناعات وأساليب جديدة، تؤثر على الطابع الديني والأخلاقي للمجتمع، مثاله مصر بعد إسقاط الملكية وإيران بعد إسقاط الشاه سنة 1979 والذي نتج عنه إسقاط الليبيرالية، والاتحاد السوفياتي بعد سقوطه سنة 1991، وسقطت معه مظاهر الشيوعية وظهرت مظاهر الانفتاح، وتركيا أتترك بعد سقوط العثمانيين والتي اضطهدت المظاهر الدينية في المجال العام.

5-فرض التوجهات السياسية على الأنظمة بضغط من القوى الخارجية، لقد تمكنت القوة الاستعمارية بعد استقلال دول إفريقيا من العودة إليها مرة أخرى، لكن على شكل استثمارات اقتصادية ومساعدات مالية وأحزاب ليبيرالية واشتراكية، وهذا مكنها من أن

تكون قوة ضغط توجه السياسة الداخلية والخارجية لهذه البلدان، كما أن التغلغل الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في هذا الشأن، حيث ترغم هذه البلدان على خلق بيئة اقتصادية تلائم متطلبات القوة الخارجية، وهذا يعني خلق نمط اجتماعي جديد لتوفير هذه البيئة الملائمة كالسياحة وقوانين متعلقة بالحريات الفردية والملكية والضرائب ومستوى الدخل، وما يميز هذه الطريقة أن القوة الخارجية قد تلعب على كلا النقيضين الحكومة والمعارضة أو الليبيرالية والاشتراكية أو حتى الشيوعية، ولهذا يلاحظ أن السياسات لا تختلف وتسير في نفس الاتجاه بدون تغيير.

وقبل أن أنهي هذا الجزء أود مناقشة تساؤل هنا يتعلق بالأنظمة الاستبدادية، سواء كانت استبدادية على مستوى الحكم أو على مستوى النخب. وهو لماذا تلجأ الأنظمة السياسية للاستبداد؟ وفي نظري أن هناك سببين الأول: وهو الخوف من فقدان السلطة، وهذا قد يكون غالبا في أنظمة الحكم الملكية أو نظام الحزب الواحد، ويحدث أيضا في الأنظمة الجمهورية والعسكرية بالخصوص، لكن السعي لانتزاع الحكم من هذه الأنظمة له أسبابه، وهو كما قلنا وجود احتقان شعبي يؤدي إلى وجود عداء للسلطة.

وأما الثاني فهو الرغبة الجامحة في الهيمنة واستكمال خطط إعادة برمجة الهندسة الاجتماعية، وهذا شائع في الأنظمة التي تحكمها أقلية نخبوية، كالعسكر والطبقة البورجوازية والنخب السياسية ذات العقائد الأيديولوجيا. وهذا يدفعها للتمسك بالسلطة وبقوة من أجل خلق مجتمع يتماشى مع الرؤية الأيديولوجيا لهذه النخب، لبناء مجتمع يوافق ما تبشر به أيديولوجياتها.

لقد حاولت من خلال هذا الجزء أن أظهر العلاقة بين الأنظمة السياسية وبين انحدار القيم الاجتماعية، وكيف يمكن للأنظمة السياسية أن تجعل المجتمعات تتحول من مجتمعات دينية إلى مجتمعات لا دينية والعكس صحيح، لكن المسار الأول أوفر من حيث الأمثلة والأحداث التاريخية، لأن النظم منذ اسقاط الملكيات ما تزال تسيل في مسار انحطاط، ومن هنا تتكشف لنا بعض المظاهر المتولدة التي تسهم في انحدار الأنظمة السياسي والاجتماعية،

من المرحلة الدينية إلى اللادينية، كظواهر يتولد بعضها عن بعض مخلفة ظواهر عقابية، وأخرى منحرفة في شكل ظواهر موازنة.

• المحور التاسع : أثر السياسة على الاقتصادي

إن لشكل النظام الاجتماعي والسياسي دور كبير في تحديد شكل النظام الاقتصاد، فالاقتصاد يعتمد بشكل كبير على وجود نظام مستقر لينمو، تمثل الدولة شرطا مسبقا أساسيا للنمو الاقتصادي المكثف، أظهر الباحث الاقتصادي "بول كوليير": الجانب المقابل من هذه الفرضية بقوله : (يفرز انهيار الدولة والحرب الأهلية والنزاع بين الدول تبعات وعواقب سلبية على النمو. على سبيل المثال نتج جزء كبير من فقر إفريقيا في أواخر القرن العشرين عن حقيقة أن دولها تشكو من ضعف شديد، وتخضع لحالة دائمة من التفكيك والانهيار وعدم الاستقرار، وفيما وراء تأسيس دولة يمكن أن توفر النظام الأساسي، اتصلت القدرة الإدارية الأكبر اتصالا وثيقا أيضا بالنمو الاقتصادي).[226] إن الاقتصاد بصفة عامة هو ظاهرة ناتجة عن التجمع البشري، وللكشف عن مراحل تطور الاقتصادي لابد من ملاحظته في إطار تطور النظم الاجتماعية، مما يمكن من تحديد خصائص كل مرحلة والشروط التي تعتمد عليها لتستقر.

1- نظام المشاع

إن أول شكل من أشكال التجمع البشري في المراحل البدائية هو العائلة والزمرة، وهو تجمع يضم عدد أفراد قليلا جدا بالمقارنة مع الموارد الطبيعية الموجودة، كالأرض والثمار وحتى الطرائد، هذه الظروف تجعل من هذه الموارد شيء فائضا على الحاجة بالنسبة لعدد الأفراد القليل، لهذا لا يمكن أن تظهر في هذه المجتمعات أسس لنظام اقتصادي، إذ أن شيوع الموارد وكونها متاحة للجميع يجعلها بدون قيمة، وبالتالي لن تكون هناك حاجة لنظام اقتصادي أو مبادلة للقيمة النفعية، ويمكن أن نطلق على هذه المرحلة "المرحلة الشيوعية" كما سماها "ماركس"، لكون الموارد فيها متوفرة وشائعة ومتاحة للجميع بشكل عادل.

---

226 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 612

في هذه المرحلة تقوم أسرة أو عائلة أو زمرة بحيازة أرض قد يتم تحديد حدودها أولا، وكل ما يدخل في محيط الأرض هو ملك للجميع، أشار "روسو" إلى أن (أصل التفاوت السياسي يكْمُن في قيام الزراعة)، وكان محقا في ذلك إلى حد بعيد، فنظرا لأن المجتمعات على مستوى الزمرة سبقت قيام المجتمعات الزراعية، لم تكن هناك مِلكية خاصة بأي معنى حديث للعبارة، عاشت مجتمعات الصيد والقطاف في مجال إقليمي حرسته وتحاربت عليه أحيانا، لكن باعثها لتحديد قطعة أرض ما والقول إن "الأرض ملكي" كان أضعف بكثير من باعث المجتمعات الزراعية، ولو غزت مجتمعات أخرى على مستوى الزمرة ارضها أو سكنتها حيوانات مفترسة خطيرة، فقد كان لتلك المجتمعات على مستوى الزمرة خيار الانتقال ببساطة إلى مكان اخر، نظرا لقلة الكثافة السكانية، كما نزعت تلك المجتمعات إلى توظيف استثمارات أقل في بناء المنازل وتسوية الأرض وما شابه.[227] ولهذا لم تكن لتلك الأرض قيمة تذكر في القرى الإنجليزية التقليدية، كانت ملكية حقول الرعي تعود لسكان القرية بشكل جماعي، ونظرا لأن حق الوصول إليها متاح للجميع دون استثناء ولأن موارد هذه الحقول قابلة للاستنزاف، جرى استغلال تلك الحقول بشكل جائر حتى أصبحت عديمة القيمة، كان الحل لتجنب مخاطر استنزاف الأراضي هو الترحال الموسمي، أو تحويل المشاعات إلى ملكية خاصة.[228] هذا يعني أن عدم وجود قوانين منظمة لعملية استغلال الأراضي، لا يسهم في إيجاد معايير لتقييم هذه الموارد أو خلق نظام واضح لحيازتها.

عززت التجربة الشيوعية بقوة التأكيد الراهن عل أهمية المِلكية الخاصة، قال ماركس وإنجلز على أساس فهم مغلوط جزئيا لعلماء أناسة أمثال "لويس هنري مورغن"، بوجود مرحلة مبكرة من الشيوعية (الشيوعية البدائية)، قبل قيام علاقات الاستغلال الطبقي، وهي حالة مشاع مثالية حاولت الشيوعية استعادتها، وصف "مورغن" أملاكا عرفية تمتلكها مجموعات شديدة الارتباط بصلات القرابة، في حين أجبرت الأنظمة الشيوعية في الصين والاتحاد السوفياتي سابقا، ملاين الفلاحين الذين لا تربطهم أية صلات قرابة في عالم الواقع، على العمل معا في مزارع تعاونية، ويكسرها العلاقة بين الجهد الفردي والمكافأة،

---

227 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 89

228 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 104

أضعفت العقيدة الجمعية حوافز العمل فأدت إلى خفض الإنتاج الزراعي بشكل حاد، وما استتبعها من مجاعات بالجملة في روسيا والصين، وفي الاتحاد السوفياتي سابقا أنتجت 4 بالمئة من نسبة الأرضي الزراعية التي بقيت خاضعة لنظام الملكية الخاصة، حوالي ربع الناتج الزراعي الكلي، وفي الصين تضاعفت الإنتاجية الزراعية خلال فترة لم تتجاوز أربع سنوات من تفكيك المزارع التعاونية عام 1978 من عهد الرئيس الأسبق "دينغ سياو بينغ.[229] هذه المعطيات التاريخية والعقلية تُبين أن الشيوعية ظاهرة بدائية وليست تطورا، وظهورها بعد تطور الأنظمة هو انحطاط وانحراف.

صحيح أن نظام المشاع نظام بدائي ويعاني من ثغرات كثيرة ولا يصلح في المجتمعات المستقرة ذات الكثافة السكانية الكبيرة، إلا أن المجتمعات البدائية لم تطور نظامها الاقتصادي بهذه السرعة، فقد كان نظام المشاع مجرد ظاهرة فرضتها ظروف مرحلية على إثرها تولدت طواهر أخرى كانت بمثابة مظاهر لتطور النظام الاقتصادي. لكن هذا التطور يحتاج لتجمع بشري مستقر ومنتظم، فالتنظيم القبلي في الواقع لم يظهر حتى ظهرت مجتمعات مستقرة، فقد تطورت الزراعة قبل حوالي تسعة آلاف عام، فمجتمعات الصيد وجمع الثمار التي سبقت المجتمعات الزراعية كانت منظمة قبل عشرات الألف السنين بطريقة أبسط بكثير، اعتمادا على مجموعات أصغر لأسر مترحلة يقارن حجمها بحجم جماعات الإنسان الأول.[230] فالانتقال من نظام اقتصادي لأخر يعتمد بالأساس على شكل التجمعات البشرية وحجمها وطبيعة احتياجاتها، وحتى لو تم الانتقال إلى نظام المِلكية في هذه المرحلة لم يكن لينجح نظرا لعدم وجود بيئة حاضنة لهذه الممارسة أو الفكرة، بسبب شيوع الموارد وعدم ندرتها مما يفقدها القيمة الضرورية لتحقيق النماء، لكن شويع هذه الموارد أيضا قد يجعلها متمركزة في يد فئة واحدة وهم الرجال، نظرا لأن هذه المرحلة ورغم أنها تتيح فرصا متساوية لتحصيل الموارد بين الجنسين، إلا أنها تتطلب قوة بدنية نظرا لقساوة العيش فيها، لذا قد تأخذ العلاقة بين الجنسين شكلا تعاونيا أو نفعيا، وفي بعض الأحيان قد تتحول المرأة نفسها إلى مورد من الموارد المشاعة، بينما يشكل ذلك للنساء وسيلة للحصول على الموارد،

---

229 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 104

230 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 88

في ظل بيئةٍ الوسيلة الرئيسية فيها لتحصيل الموارد هي القوة البدنية، لكن هذه المظاهر لا تظهر في المجتمعات الحديثة والمنظمة إلا في ظروف استثنائية كالحروب المدمرة، أو في بيئة لا تتضمن أي نوع من النظام الأخلاقي أو الاجتماعي، أو أي شكل من أشكال المؤسسات التنظيمية.

إن نظام المشاع لا يمكن ظهوره إلا في مرحلة بدائية للتجمع البشري، وقد يتوافق مع المرحلة الفطرية والغريزية، ومع وجود عدد قليل من السكان فلا يوجد محفز على وجود نظام للملكية، كون الكثافة تخلق الندرة وهذه الندرة هي ما يحفز ظهور القواعد التنظيمية التي يستند عليها نظام الملكية الخاصة، وقد تظهر أيضا هذه المرحلة حتى في الحقبة الحديثة بعد تشكل الدولة، إذا كانت هذه الدولة قد مرت بظروف معينة أو خرجت من مرحلة حرب طاحنة تسببت لها في انخفاض عدد السكان ونقص في الإنتاج الزراعي، فتلجا هذه الدولة إلى توزيع الأراضي بالمجان أو بمقابل مادي بسيط، للتشجيع على الزراعة أو لتوطين بعض المناطق الغير مأهولة، مثال ذلك نظام "Homestead Act" الأمريكي في عام 1862، والذي كان برنامجا لتوزيع الأراضي بالمجان، هدفه تشجيع الاستيطان وتعزيز النمو الاقتصادي في الغرب الأمريكي. وفي هذه الحال سيكون المجتمع بعد هذه الظروف الاستثنائية كالحرب، قد انحدر في مسار تطوره إلى مرحلة المشاع، كحل مرحلي لخلق الندرة الضرورية لتحفيز الإنتاج الزراعي، أي أن الدولة بهذا المعنى تحفز استهلاك الأراضي من خلال الاستيطان حتى تصل هذه الأراضي إلى مرحلة الندرة، فتظهر الملكية الخاصة، لكون الأفراد سيصبحون على إدراك تام أنهم لن يكون باستطاعتهم تعويض الأرض إذا ما فقدوها، ولن يكون بوسعهم استبدالها أو الهجرة إلى غيرها، وهذا ما يحفز الاستقرار والإنتاج المكثف، وفي نفس الوقت ترتفع قيمة الأرض، إنها عبارة عن عملية توالد للظواهر بعضها عن بعض، يتغير معها النظام والتصور الاجتماعي للواقع.

2- الاقتصاد التشاركي

لقد عرفت المجتمعات البدائية نظام المشاع لكونها لم تولي عملية الاستقرار أهمية، أو لكونها لم تنشئ بعد أنظمة اجتماعية تحفزها على الاستقرار، لكن هذا اختلف مع وجود حوافز تدفع بهذه المجتمعات للارتباط بالأرض، أحيانا لأسباب مادية كوفرة الموارد، أو اعتقادية كمفهوم أرض الأسلاف، هذا الاستقرار ولد الحاجة لوجود نظام عرفي ينظم العلاقات بين الأفراد، ويحدد طبيعتها لتجنب النزاعات داخل المجتمع والحفاظ على تلاحمه، ونظرا لأن نظام القبيلة أتاح لعدة أسر وعشائر فرصة العيش معا، لم تكن هناك إمكانية للاحتفاظ بالنظام القديم لاستغلال الأراضي بسبب الزيادة العددية في كثافة السكان، لهذا تولد نظام تشاركي يقوم على حق استغلال الأراضي لأسرة معينة أو مجموعة معينة مرتبطة على أساس القرابة. في الواقع إن هذا النظام هو متولد بصفة مباشرة عن ظاهرة شيوع الموارد، فهو استنساخ لها لكن على نطاق أضيق يشمل الأسرة فقط، لقد ابتكر الإنسان الزراعة في مناطق شديدة التباعد في العالم بما فيها بلاد ما بين النهرين والصين وأمريكا الوسطى، قبل تسعة إلى عشرة آلاف عام، وغالبا في أحواض الأنهار الطينية الخصبة، كما دجن الأعشاب والبذور البرية تدريجيا وترافق ذلك مع زيادة كبيرة في أعداد السكان، وفي حين يبدو منطقيا أن تقنيات الغذاء الجديدة أدت إلى كثافة سكانية أعلى.[231] فقد كان من الطبيعي أن يتطور نظام استغلال الموارد، فلم يتملك أفراد بل سلالات نسب أو جماعات قرابة الأشكال الأولى للملكية الخاصة، ولم يكن جزء كبير من الدافع إلى ذلك اقتصاديا فحسب، بل دينيا واجتماعيا أيضا.

لقد كانت ملكية الأرضي التشاركية تُخَول للفرد الانتفاع منها لا امتلاكها، ففي اليونان ورومانية كان شيئين يربطان الأسرة بقطعة أرض محددة: الموقد المشتعل بنار المقدسة تُسكن من قبل العائلة وتشكل رمزا لاستمراريتها، وقبور الأسلاف القريبة، ولم تكن الرغبة في الأرض نابعة ببساطة من إمكانياتها الإنتاجية، بل من كونها أيضا مثوى الأجداد ومقر موقد الأسرة الثابت، كان لابد أن تكون ملكية هذه الأرض ملكية خاصة إذ لا يسمح

231 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 91

للغرباء أو حتى للدولة بانتهاك حرمة المكان الذي يرقد فيه الأجداد ... افتقدت الأشكال الأولى للملكية الخاصة سمة مميزة مهمة لما نعتبره اليوم حقوق الملكية الحديثة، وهي أن الحقوق عموما كانت "انتفاعية" أي تخول صاحبها حق استخدام الأرض لا امتلاكها، مما جعل من المستحيل على الافراد بيعها أو التنازل عن ملكيتها، بمعنى أخر لم يكن المالك فردا بل مجتمعا من الأقارب الأحياء والأموات، يملكونها كنوع من الأمانة باسم الأجداد الراحلين والأحفاد القادمين.[232]

ماتزال ملكية الأراضي التقليدية من قبل جماعات الأقارب قائمة في ميلانيزيا، فأكثر من 90 بالمئة من أراضي بابوغينيا الجديدة وجزر سليمان مقيدة بحقوق ملكية تقليدية أو عرفية، فعندما تريد شركت تعدين أو استخرج زيت النخيل، امتلاك عقار ما على سبيل المثال، فعليها التعامل مع جماعات السلالات(اللغة الواحدة) كلها، إذ يحق لكل فرد في القبيلة الاعتراض على الصفقة وليس ثمة قانون لسقوط ذلك الحق بالتقادم، قد ينجم عن ذلك أن تقرر مجموعة أقارب بيع أراضيها لشركة فتظهر بعد عشرات السنين مجموعة أقارب أخرى تدعي ملكية الأرض نفسها، باعتبار أنها سرقت منها ظلما من أجيال سابقة، أضف إلى ذلك أن بعض الأفراد قد لا يرغبون في بيع حقهم في الأرض لأية ظروف لأن أرواح أجدادهم تعيش هناك.[233]

أشار "روسو" إلى أن أصل التفاوت السياسي يكْمُن في قيام الزراعة وكان محقا في ذلك إلى حد بعيد، فقد كانت شساعة الأرض تحدد المكانة الاجتماعية للأسرة ... بعد تطور الزراعة في الصين مثلا كان تدجين الخيول ربما التطور التقني الأكثر أهمية في العالم وبدأ التحول إلى البداوة، فقد زرعت الصين الدخن والأرز في حقبة مبكرة جدا، كما استخرجت المعادن وظهرت فيها المجتمعات المستقرة خلال الفترة التي سبقت حقبة "يانغشاو" (5000-3000ق.م)، كذلك ظهرت المدن المسورة في فترة مبكرة وثمة دلائل تاريخية على قيام مجتمع طبقي في الصين حوالي القرن 3000-2000 قبل الميلاد.[234] ومن

---

232 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 105-106

233 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 108

234 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص147

أثار هذا الاستقرار بدأت تظهر بوادر نظام جديد، خاصة مع بروز الحاجة لشن الحروب وإنشاء التحالفات من أجل التوسع، فقد غزت قبائل "جو" شعب "شانغ" أوائل القرن 11 قبل الميلاد وكان على قوات شانغ في الآن ذاته قتال البدو الرعاة، قتل ملك "جو" وريث عرش "شانغ"، واستطاع في النهاية المطاف تأسيس سلالة جديدة بعد تصفية إخوته للاستيلاء على الحكم.[235]

خلقت الكثافة العددية للسكان ندرة في الأراضي وهذا دفع بالناس إلى التمسك والاستقرار بأراض معينة ذات حدود معينة، وقد كان هذا النوع من تملك الأراضي يحتاج إلى تعاون وفي نفس الوقت يحتاج إلى قدرة دفاعية لحماية الأرض من السلب، لذلك كانت تتخذ هذه الملكية الخاصة شكل ملكية جماعية تضم أسرا وأفراد تربطهم صلة قرابة، ويمكن أن نطلق على هذا النوع من أشكال ملكية الأراضي بالاقتصاد العائلي أو الأسري، وهو يظهر كنوع من الإتحاد بين أفراد من أسرة أو عائلة واحدة تربطهم صلة قرابة، فيتعاونون على تنمية الأرض وزراعتها وتطوير ظروف عيشهم فيها.

وقد يظهر هذا النوع من الاقتصاد كمظهر من مظاهر الانحدار خلال الأزمات الاقتصادية، حيث يكون المجتمع يعاني من التضخم وندرة في الموارد (مناصب الشغل)، وانخفاض في الأجور، فمع ظهور الندرة تتقلص إمكانية تحصيل الثروة الشخصية أيضا، فيظهر ذلك الشكل من الأسر الكبيرة التي تضم الأب والأم والأبناء مع زوجاتهم في بيت واحد، وأحيانا قد تضم الأحفاد أيضا، ويكون على كل فرد من هؤلاء أن يساهم بمجهوده في تنمية ثروة الأسرة، وحتى لو كانت الأسرة ليس فيها أبناء ذكور، فإن الوضع الاقتصادي يفرض تعاون الجميع من أجل الحفاظ على مستوى العيش، لذا تكون النساء بدورهن مطالبات بالعمل، أو على الأقل تعويض غياب مجهود الذكور، مما يعني أن الأسرة في هذه المرحلة قد تتخللها نوعا من العلاقة التشاركية. والعمل بدوره يتخذ صفة التوريث أو التكافل، حيث إذا كان الأب يمتلك حرفة فإنه يُعلمها ويورثها لأبنائه، وعوض أن يُشغِّل يد عاملة أجنبية، فهو يفضل تشغيل أبناءه أو أحفاده ممن سيساعدنه على توفير مصاريف

---

235 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 157

تحسين ظروف عيش الأسرة. وأما إن كان الأب موظفا، فسيكون عليه أن يستخدم علاقاته لترسيم ابنه في أحد المناصب أو توريثه وظيفته بعد التقاعد، ففي هذه المرحلة شح مناصب الشغل يخلف نوعا من بيئة الصراع مما يحفز على ظهور هذه الممارسة وهذا النوع من نمط الحياة، لكي تتمكن الأسرة من الحفاظ على مستوى عيش مقبول يجنبها الانحدار إلى مستوى الفقر، أو يساعدها في تحسين مستوى الأبناء ليتمكنوا هم بدورهم من بناء أسرهم وبيوتهم الخاصة في المستقبل، فالفرد لن يكون قادرا على مواجهة هذه الظروف الاقتصادية بمفرده.

وهذا الشكل من الاقتصاد هو بدوره يخلق بيئة لنشأة نظام أخر، فالأسر التي استطاعت مراكمة الثروة تتوسع في امتلاك الأراضي، وبما أنهم لن يكونوا قادرين على العمل على هذه الأراضي بأنفسهم نظرا لشساعتها، فإنهم يستأجرون من يعمل عليها أو يمنحونها للمزارعين أخرين نظير مقابل مادي، وبهذا تظهر مرحلة أخرى من الاقتصاد وهي الإقطاع، وتظهر طبقة اجتماعية أخرى وهي صغار الفلاحين.

3- الاقتصاد الاقطاعي

كان الإقطاع عبارة عن تبعيةً أو خضوعا طوعيا من فرد لأخر لا تربطه به صلات القرابة، اعتمادا على تقديم الحماية مقابل الخدمة، لقد أدى تحالف القبائل وتوسعها إلى بروز الحاجة إلى مجتمع أكثر تنظيما وتراتبية، وبالتالي كان بناء الدولة نتيجة طبيعية في هذا المسار، تحولت القبائل إلى ممالك وأسست جيوشا قادرة على الغزو، وهذا أدى إلى فتح أراضي جديدة شاسعة كان لابد من استغلالها إما لغرض تمويل حاجة الجيش أو من أجل حفظ الولاء للدولة، فقد كانت السلطة تقوم على أساس اللامركزية بين السلالات والعشائر، وكانت الجيوش مشكلة أيضا من هذه التقسيمات، وفي ظل هذا التعدد للولاءات لم تكن لدى الحكام السلطة الكفاية للسيطرة، فملوك سلالة "جو" في الصين القديمة مثلا وَجدوا أنهم لا يملكون القوات والموارد الكافية تحت تصرفهم الشخصي ليحكموا القبائل التي كسبوها، لذلك وزعوها عل شكل إقطاعات وحصلوا على الأتباع والمحاربين والمساعدين الذين كانوا أيضا من الأقارب. نظرا لطبيعة المجتمع القبلية أقام ملك جو احدى وسبعين إقطاعية، حكم

أقرباؤه ثلاثا وخمسين منها ووزع الباقي على سادة سلالة "شانغ" المهزومة، ممن أعلنوا ولاءهم للسلالة الحاكمة الجديدة أو على قادة "جو" العسكريين أو الإداريين، وهكذا حصل الأتباع الذين منحوا الأرض قدرا معتبرا من الاستقلال لحكمها كما شاءوا.[236] لقد تولد الإقطاع من كبد النظام التشاركي، إلا أنه لم تكن هناك علاقة قرابة تربط المالك بالتابع، بل كانت علاقة منفعة متبادلة.

اختلف الواقع في أوروبا، حيث جرى تدمير المؤسسات القبلية وطبقات الأنساب في بداية الإقطاع، خلال جيل أو جيلين من تحول قبائل البرابرة إلى المسيحية، كان الإقطاع الأوروبي آلية لربط السادة غير الأقارب بالأتباع الغير أقارب أيضا، تسهيلا للتعاون الاجتماعي، في مجتمع لم توجد فيه علاقات قرابة معقدة. شابه المجتمع الإقطاعي الصيني في حقبة سلالة "جو" نظيره الأوروبي من حيث تطويره تقسيمات طبقية حادة، وإيجاد أرستوقراطية يدفعها قانون أخلاقي يتمحور حول الشرف والتضحية بالحياة في صراعات عنيفة.[237] وقد أدى هذا التفاوت الطبقي في خلق فئات جديدة من العبيد والأقنان والفلاحين، الذين هم من شكلوا الطبقة الوسطى والفقيرة في هذه الحقبة، فقد كان الإقطاع اتفاقا تعاقديا بين السيد والتابع، يمنح بموجبه الأول للثاني قطعة أرض وحماية لقاء خدمته للسيد ومساعدته في الشؤن العسكرية... وكانت علاقة الاعتماد المتبادلة تستتبع التزامات واضحة على الطرفين وينبغي تجديدها كل عام، كان التابع بدوره يقيم تبعيات فرعية في أرضه ويدخل في علاقات خاصة مع تابعيه، ضمن نظام ولَّد مجموعة معقدة من القيم والأعراف، فيما يتعلق بالشرف والولاء والفروسية.[238] ونظرا لاحتكار السلالات والطبقات الارستوقراطية من السادة وقادة الجيش والعسكرين للأرض التي كانت تعد المورد الرئيسي، كانت العبودية والقنانة طوعية، بمعنى أخر كانت تعد وظيفة بالمعنى العصري، ففي ظل الحروب والتشرد وفقدان المأوى والحاجة لتأمين وسائل العيش، لم يكن لبعض الأفراد خيار غير هذه الوظيفة، بالإضافة أن السادة بدورهم كانوا في حاجة لليد العاملة وطاقة

---

236 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 160

237 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 160-161

238 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 159

بشرية دائمة وكبيرة، ليستطيعوا الحفاظ على ثرواتهم وأيضا لتأمين الموارد الضرورية للمجتمع، ففي ظل هذا النوع من الاستقرار والتجمع البشري الذي سمح بتزايد عدد السكان، كان إقطاع الأراضي ضروريا لضمان إنتاجيتها لسد حاجة السكان وحاجة الجيش أيضا، ولم يكن الجميع قادرا على انجاز هذه المهمة.

ثمة ما يشبه القانون الحديدي للمزارع الكبرى في المجتمعات الزراعية، يقر بأن الأغنياء سوف يزدادون غنى مالم يقفهم أحد سواء الدولة أو ثورات الفلاحين أو دول خارجية تتدخل خشية قيام تلك الثورات. في المجتمعات الزراعية ما قبل الحديثة لا تعكس الفروقات في الثروة الفروقات الطبيعية في القدرات أو الشخصية، التقنية تبقى ثابتة على حالها ولا يكافأ أحد لكونه مبادرا أو مبتكرا، كذلك لم تظهر اقتصاديات الحجم الكبير قبل مكننة الزراعة، بحيث يمكن أن تغمر من حيث الكفاءة نمو المزارع الشاسعة كبار ملاك الأراضي، كانت حقوقهم مقسمة إلى مزارع صغيرة تعمل بها أسر فلاحين فردية، لكن الفروقات المبدئية الطفيفة في الموارد عززت نفسها من خلال ألية العمل بمقتضى " سخرة الدَّين"، حيث يقرض فلاح أغنى أو مالك أرض أموالا لفلاح أفقر، وقد يؤدي موسم سيء واحد أو فشل المحصول في سنة من السنوات إلى تحويل المدين إلى قن أو عبد وخسارته أرض أسرته، مع الزمن عززت ميزات الثروة الأكبر ذاتها، لأن ملاك الأراضي الأكبر مساحة، كان باستطاعتهم شراء قدر كبير من النفوذ في النظام السياسي لحماية ممتلكاتهم وتوسيعها.[239]

في القرن 15 قام نظام الإدارة الإقليمية في الدولة العثمانية على نظام "السباهي" أو الفارس، والتعويض الممنوح له وهو الإقطاع "الثيمارات"، وتتألف أصغر الثيمارات من قرية واحدة أو عدة قرى تكفي عوائدها الضريبية لإعالة فارس مع حصانه وتجهيزاته، وأُعطيت إقطاعات أكبر أطلق عليها اسم الزعامات إلى موظفين متوسطي المرتبة سموا (الزعماء)، في حين تلقى كبار الموظفين والضباط إقطاعات اسمها هاس(حصة). عاش كل سباهي أو زعيم على أرضه وجنى الضرائب من الفلاحين المحليين... كان صاحب الثمار مثل اللورد الإقطاعي في أوروبا

239 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 206

يقوم بوظائف الحكومة المحلية، كتوفير الأمن وتصريف شؤن القضاء وكانت مسؤولية "السباهي" تحويل المدفوعات العينية التي يتقاضها إلى نقد، ثم إنفاق المال على تجهيز نفسه وتكاليف رحلته إلى الخطوط الأمامية في موسم الحملات العسكرية، أما أصحاب الإقطاعات الكبيرة فكان يطلب منهم تجهيز جندي محمول أخر مع سائسه ومعداته. عرف النظام برمته باسم (ديرليك) أو الإعاشة إشارة لوظيفته، كان باستطاعة السلطان العثماني الاحتفاظ بجيش دائم دون الحاجة إلى زيادة العوائد الضريبية لدفع رواتب الجنود.

بقيت معظم الأراضي في الحقيقة ملكا للدولة العثمانية، ومنحت لأصحاب الثيمارات حصرا طول حياتهم لقاء خدمات عسكرية، ويمكن نزع ملكيتها في حال عدم أداء تلك الخدمات، وعكس النظام الأوروبي، لم يكن يسمح لأصحاب الإقطاعات الكبيرة بإقطاع أراضيهم للأخرين، فَحِين يموت "السباهي" أو يتقدم في العمر بحيث يعجز عن الخدمة تعود ملكية أرضه للدولة، ويمكن إعادة تخصيصها لفارس أخر، ولم تكن مكانة "السباهي" نفسه متوارثة حيث كان على أبناء العسكريين العودة إلى الحياة العادية كمواطنين مدنين. أما الفلاحون العاملون في الأراضي لمصلحة أصحاب "الثيمارات" و"الزعامات" فكان لهم حقوق الانتفاع بأراضيهم ونقلها إلى أبنائهم، وهكذا خلفت الدولة العثمانية ارستوقراطية جيل واحد مانعة ظهور ارستوقراطية زراعية قوية تمتلك قاعدة موارد وامتيازات على الشكل الأوروبي.[240]

كان العالم ما قبل 1800م وانطلاق الثورة الصناعية، يشبه العالم الذي وصفه "توماس مالثوس" في كتابه (مقالة في مبدأ السكان)، فقد كانت الزيادة في الإنتاجية عرضية واعتباطية، فاختراع الزراعة واستخدام أساليب الري وابتكار الطباعة والبارود والسفن القادرة على الإبحار مسافات طويلة أدت كلها إلى زيادة الإنتاج، لكن هناك فترة طويلة بينها ازداد فيها عدد السكان وهبط دخل الفرد، كان العديد من المجتمعات الزراعية يعمل بالحدود القصوة وبإمكانات تقنيات الإنتاج المتاحة، لم يقدم ضخ مزيد من الاستثمارات أية زيادة رأسية في الإنتاج، النوع الوحيد من النمو الاقتصادي الممكن كان النمو الأفقي، حيث جرى استصلاح أراضي جديدة أو زراعتها أو ببساطة سرقة أراضي الأخرين بدلا من

240 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 301-302-303 بتصرف

ذلك، العالم "المالثوسي" إذا معادلة صفرية الناتج، يعني ربح أحد طرفيها خسارة للأخر، لذلك لم يكن مالك الأرض الأكبر والأغنى بالضرورة الأكثر إنتاجية من مالك الأرض الأصغر والأفقر، بل كان ببساطة ذا موارد أكبر تساعده في الأوضاع الصعبة.[241]

حوَّل الأتباع الأوروبيين إقطاعاتهم مع الزمن إلى مِلكيات وراثية، أي مِلكيات ينقلونها إلى ذرياتهم ويتمتعون فوقها بحقوق سياسية لفرض الضرائب على المقيمين، وتجيش الجيوش وإقامة العدالة دون تدخل المالك الإسمي، فلم يكونوا بذلك (وكلاء) المالك فقط، بل كانوا أنفسهم ملاكا وبحد ذاتهم سادة.[242] لقد بدأت بوادر الملكية الخاصة بالظهور والتي ستغير شكل النظام الطبقي الاجتماعي تغييرا جذريا، وكذلك ستغير نمط الحياة الاجتماعية، فاحتكار الثروة المتمثل في الأرض ووجود نظام توزيع الأرض، خلق نوعا من الندرة التي أدت إلى تولد مفهوم القيمة والمقايضة، ونظرا لأن هذه الندرة جعلت من تحصيل الثروة الشخصية أمرا صعبا نظرا لارتفاع قيمة الأراضي، حفزت غريزة البقاء التمسك بالأراضي من قبل الأبناء بعد موت المالك الأصلي الذي هو الأب، وهذا ما خلق بيئة ملائمة لظهور نظام الإرث والتوريث وانتقال الملكيات من الآباء للأبناء، وهذا توريث بدوره زاد من ندرة الأراضي ومن تقسيمها، فأصبحت تصغر شيئا فشيئا وفي نفس الوقت زاد من ارتفاع قيمتها، مما مهد الطريق لنشأة مجتمع تنافسي يسعى للحصول على المكافئة المجزية ليعاد استثمارها في الأراضي أو من خلال تكثيف الإنتاج، وهكذا أصبحت الطريق معبدة لنشأة الرأسمالية.

تختلف حالة النساء في مرحلة الإقطاع حسب حالة الأسرة، فالنساء زوجات وبنات ملاك الأراضي يعشن حالة من الرفاهية نوعا ما، ولم يَكُنَّ مضطرات للعمل نظرا لوجود اكتفاء ذاتي، وأن رب الأسرة مالك الإقطاع يكون قادرا على توفير احتياجات الأسرة مما يغني المرأة عن العمل، لكن الأمر يختلف بالنسبة لزوجات وبنات الفلاحين الصغار اللواتي قد يكنن مضطرين على التعاون مع أزواجهن أو أباءهن من أجل انتاجية أكبر وأسرع، خاصة تلك الأسر التي لا تستطيع استئجار خادم، وبمعنى أخر إن حالة المرأة في هذه المرحلة مرتبطة بالتبعية بالطبقة التي تنتمي لها الأسرة، وهذا ظاهر حتى في العصر الحديث، فكلما

---

241 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 207

242 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 159

كان معيل الأسرة أقل رتبة اجتماعية وأقل قدرة على تأمين المصاريف الكافية التي تغطي متطلبات العيش، كلما كانت الزوجة والنساء عموما من بينهم الأبناء، أكثر مطالبة بالخروج للعمل لتوفير مصاريف إضافية.

ظهرت المرحلة الإقطاعية في عصر الحداثة على شكل اتحاديات وشَرِكات تضم مساهمين لا تربطهم أي صلة قرابة، ولم يكن المحفز لهذا النمط من الاقتصاد سوى الرغبة في الثراء، فبعد أن كان المجتمع في المرحلة التشاركية يعتمد على تعاون الأسرة الواحدة، ظهر نوع أخر من التعاون وهو الذي يعتمد على القدرة على المساهمة بغض النظر عن علاقة القرابة، فتضخم القيم بعد ظهور ندرة الموارد جعل قيمة المواد الأولية المستخدمة في الإنتاج ترتفع أيضا، مما ركز الاهتمام على القيمة المادية، وهذا ولد نوعا جديدا من مظاهر التعاون يختلف عن نظام الاقتصاد العائلي، فقد أفرز هذا النوع من الاتحاديات والشراكات ظاهرة رؤوس الأموال الضخمة، القادرة على الاستثمار في مشاريع كبيرة، وهو ما أسهم في مزيد من تكثيف الإنتاج رغبة في تعويض رأس المال وجني الربح، وهذه الحاجة لتكثيف الإنتاج أفرزت الحاجة لليد العاملة وهو ما أسهم في خلق طبقة جديدة وهي العمال، في مقابل طبقة أخرى تمتلك رأس المال المستثمر، هذا الوضع الاجتماعي عزز التصور بأهمية رأس المال وعزز من مكانة الملكية الخاصة باعتبارها الخطوة الأولى لتحصيل الثروة الشخصية، التي تساعد على توفير رأس المال الذي يمكن استخدامه فيما بعد كاستثمار.

4- الرأسمالية

لقد كان تطور شكل الاقتصاد منطقيا وتلقائيا حسب ما توفره الأنظمة السياسية من ظروف، وحسب الإمكانيات والتقنيات المتاحة للمجتمعات، أدى انتشار النظام الإقطاعي وقدرة الطبقة الأرستوقراطية على ضم أراضي جديدة إلى تنامي قوتها مما جعلها منافسا قوي على السلطة، خاصة وأنها كانت تتمتع بقدرة كبيرة على الحشد، وتشكيل الجيوش مما أبرز الحاجة إلى وضع توازنات داخل الدولة، إذ لو تركت النخب وشأنها لسعت إلى زيادة حجم مزارعها الشاسعة إلى ما لا نهاية، ولمواجهة ذلك لابد من الوقوف في صف الفلاحين واستخدام سلطة الدولة للتشجيع على الإصلاح الزراعي، ومنح حقوق متساوية في ملكية

الأراضي، وبالتالي قص أجنحة الأرستوقراطية، هذا ما حدث في الدول الاسكندنافية حيث تبنى ملوك السويد والنرويج قضية الفلاحين في نهاية القرن 18 ضد الارستوقراطية الضعيفة نسبيا، وفي الصين أدى فشل الإصلاح الزراعي بعد "وانغ مانغ" من سلالة "هان" إلى تنامي القوة الارستوقراطية الميراثية وأتاح لها الفرصة لتعزيز سلطتها، نجح ملاك المزارع الكبيرة في السيطرة على مئات بل الالاف من الخدم والمستأجرين والاتباع والأقارب، وفي أحيان كثيرة كانت لهم جيوش خاصة كبيرة... وكذلك زاد ضعف الحكومة المركزية بتآكل المؤسسة العسكرية.[243]

كما أن حاجة الدولة لتمويل الحروب دفعها لتطوير بيروقراطية فعالة، لجني الضرائب فقد كانت أغلب الكيانات السياسية الأوروبية عبارة عن دول المجال، يأخذ الملك دخله من منطقته التي كانت واحدة من عدة مناطق يحكمها إسميا، فقد توزعت السلطة الفعلية بين طبقات فرعية من الإقطاعين الذين شكلوا كيانات سياسية مستقلة، لكن سرعان ما انتهت تلك الحقبة وتحول معظم النظام السياسي الأوربي إلى نظام دولة، حيث استمدت المملكة عائداتها لا من مجال الملك فقط بل من المناطق كلها، أما استقلالية اللوردات المحليين تقلصت كثيرا وأصبحوا يعبرون عن ولائهم بالضرائب لا بالخدمات، كما أفسدت الحكومة المركزية علاقتهم التقليدية مع فلاحيهم عبر فرض ضرائب مباشرة على الفلاحين.[244] أدى ظهور الدولة المركزية القوية والموحدة إلى تمهيد الأرضية لفرض حكم القانون والمساواة، ووضع الأسس العامة للعدالة، مما أتاح الفرصة لصعود طبقة الفلاحين كملاك جدد للأراضي.

من الوظائف الرئيسية لحكم القانون حماية حقوق الملكية، كان القانون العام الإنجليزي مثلا أشد فاعلية في إدارة هذه المهمة، ويعود جزء من السبب إلى حقيقة أن القانون العام نتاج عملية لا مركزية لصنع القرار، تميزت بارتفاع مستوى الاستجابة للظروف والمعارف المحلية، لكن أيضا كان الملوك الإنجليز على استعداد لدعم حقوق الملكية لغير النخب على حساب حقوق النبلاء، وهو أمر اعتمد بدوره على وجود دولة مركزية قوية في إنجلترا، أمكن

---

243 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 208-209

244 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 442

للمدعين منذ وقت مبكر نقل مكان الفصل في النزاعات على حقوق الملكية إلى محاكم الملك أو محاكم المقاطعات، وكان هناك العديد من الطبقات المعقدة لحقوق الملكية التقليدية في العصور الوسطى، مثل الحيازة الرضائية حيث يمكن للفلاح النصف الحر أو المستأجر غير الحر نقل الملكية التي تعود تقنيا إلى السيد الإقطاعي إلى ابنه أو قريب له، اعتادت محاكم الملك حماية حقوق أصحاب الملكية الرضائية ضد السادة الإقطاعين، ما أدى إلى ارتفاع هذا النوع من الملكية إلى شيء أقرب إلى التملك الحر، أو الملكية الخاصة الحقيقية.[245] حيث سهل توسيع الملكية وفقا لقانون النظام العام، تحول الطبقة العليا من الفلاحين إلى مزارعين من أصحاب الأراضي والفاعلين السياسيين[246] .... كما أن تزايد قوة الدولة أدى إلى تحرير الفلاحين العاملين بنظام السخرة والقنانة، حيث فاز أقنان أوروبا بحريتهم في عصور مختلفة وإلى درجات متفاوتة بدءا من القرن 12، في العادة يترقى الأقنان إلى مرتبة المستأجرين لأملاك أسيادهم، وكانت حقوق انتفاعهم محدودة في نطاق حياتهم أو أمكنهم توريثها أحيانا إلى أولادهم... ثم ارتقى الفلاحون إلى مرتبة ملاك الأراضي مع الحقوق الكاملة في شراء أراضيهم وبيعها وتوريثها كما يشاؤون عشية الثورة الفرنسية.[247] أما في الدانمارك سنة 1760 وجد الملك في حرية الفلاحين فرصة سانحة لإضعاف قوة النبلاء من أصحاب الأراضي، الذين قاوَموا إصلاحاته مقاومة ضارية، إذ تتيح له حرية الفلاحين تجنيدهم مباشرة في الجيش الوطني.[248]

في الحقيقة كان للدين أثر كبير في ذلك، إذ اعتقد "اللوثيريون" اعتقادا جازما حاجة الناس العاديين إلى الاتصال المباشر بالرب دون وساطة، وبدءا من القرن 16 بدأ "اللوثيريون" في تأسيس مدارس في القرى الدانمركية، حيث علم القساوسة الفلاحين القراءة والكتابة.[249] وشكل الفلاحون بذلك طبقة مستعدة لانتهاز فرص الحرية الاقتصادية، عبر الانتقال إلى

---

245 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 538

246 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 568

247 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 599

248 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 569

249 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 568

أنشطة نقل قيمة مضافة على مثل الصناعة الغذائية، وكانت هذه الطبقة هي الداعم الأساسي لازدهار المدن. عرفت أوروبا ابتداء من 1300م ازديادا هائلا في عدد السكان بينما اتسعت المناطق الحضارية في حقبة الازدهار الاقتصادي التي بدأت في القرن 11، كان وجود المناطق الحضارية الممتدة من شمال إيطالية إلى فلاندا نتيجة لأن الملوك وجدوا فائدة في استقلال المدن، بوصفها وسيلة لتحجيم منافسيهم من اللوردات، كما و وفرت الحقوق الإقطاعية القديمة الحماية للمدن أيضا، وهكذا ارتقت المدن بوصفها "كومونات" مستقلة طورت عبر التجارة المتنامية مواردها الخاصة بمعزل عن اقتصاد العزب الإقطاعية، وبدوره جعل وجود المدن الحرة من الأصعب باضطراد الحفاظ على القنانة، وكانت أشبه بحدود داخلية يمكن أن يهرب إليها الأقنان للفوز بحريتهم.[250] إن البلدات والمدن التي ظهرت في العصور الوسطى سكنها في البداية تجار وميكانيكيون من الطبقة الدنيا، والأقنان الذين هربوا من سيطرة أسيادهم ووجدوا ملجأ لهم في المدينة. وبمرور الوقت منحهم الملوك امتيازات لتنظيم ميليشيات خاصة بهم، ثم العيش في نهاية المطاف وفقا لقوانينهم بوصفهم كيانا مشتركا، كان هذا هو أصل الطبقة البرجوازية، وهكذا شكلت المدن ثقلا موازيا للسادة الإقطاعيين الذين خاضوا معهم صراعا مريرا ...

حين يظهر سوقٌ رأسمالي مدني المرتكز، نغادر العالم "المالثوسي" القديم ونبدأ دخول نظام اقتصادي حديث، تصبح فيه زيادة الإنتاج أمرا روتينيا، عند هذه النقطة تتغير أيضا شروط التطور السياسي عبر آلية الطبقة البورجوازية، التي تزداد ثراء وتحتل موقعا يمكنها باضطراد من تقويض سلطة النظام القديم القائم على ملكية الأراضي، وهكذا أصبح بالإمكان إحداث تغيير على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن هناك شرطا مسبقا للنهوض بالطبقة الرأسمالية، وهو الكراهية المشتركة بين سكان المدن والملك للسادة الإقطاعيين الكبار، وحين لا يتحقق ذلك مثل ما كانت الحالة في كثير من أجزاء أوروبا

---

250 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 544

الشرقية، لم تظهر هذه الطبقة.[251] وبالتالي يمكن القول إن المِلكية أسهمت في تحقيق النمو الاقتصادي، بخلاف الإقطاعية الاحتكارية.

لقد أدى ارتقاء الدول من دول متحزبة ومتعددة الولاءات في عصر الإقطاع، إلى دول مَلكية مركزية مطلقة إلى خلق دولة قوية قادرة على احتكار الحشد والتجييش وبناء المؤسسات، وبالتالي فرض القانون والمساواة، مما سمح بتنامي مجال الحرية المالية، وهذا أنعش النمو الاقتصادي بالجملة، وأدى إلى تنامي المِلكية البورجوازية، جاءت الثورة الصناعية ما بعد 1800 وكانت تعتمد بالأساس على هذا التوزيع الشبه المتوازن للثروة العامة، مع التوسع في مجال تقسيم العمل الاجتماعي، مما خلف طبقات اجتماعية جديدة شكلت هي الأخرى حلقة من حلقات الاستهلاك والإنتاج.

لقد كان هناك نوع من التوازي في النمو الاقتصادي، بين نمو عدد السكان الذي تلازم مع نمو الإنتاج المكثف، وبالتالي تنامي الثروة العامة التي غذت بدورها الاستمرار في إنتاجية مختلفة من بينها الصناعة، لم يكن التطور إلى هذه المرحلة سلميا دائما، فقد اضطرت بعض المجتمعات إلى خوض صراعات عنيفة لتحقيق ذلك كالثورة الفرنسية، لكن أيضا الدخول إلى عالم الرأسمالية لم يكن بتلك المثالية التي بشر بها "أدم سميث" منذ القرن 18، فقد أدت الحرية المالية والتطور التقني إلى احتدام المنافسة على تمييع الثروات، مما أدى إلى نوع من الاحتكار للثروة العامة وظهورها بصورة الندرة، فقد تحولت الرأسمالية إلى نظام اقتصادي سيطرت عليه ظروف المنافسة البحتة (المنافسة الحرة)، التي ولدت ظاهرة الاحتكار في غالبية الدول الرأسمالية المتطورة في الفترة ما بين القرن 19 وبداية القرن 20.[252]

لم يأخذ الاحتكار شكلا أو نموذجا واحدا نمطيا، فقد تطور مع تطور الوسائل الاقتصادية والتقنية كذلك، فقد أدى التقدم الكبير في وسائل النقل والاتصال إلى تسهيل عمليات الإنتاج ونقل الأموال الصناعية إلى مسافات بعيدة، حتى تصل إلى أسواق لم تكن مفتوحة من قبل، وقد أدى ذلك إلى التركز في نقاط معينة لإمداد أسواق معينة، وأدت أسباب

---

251 نفسه

252 الفكر الاقتصادي الحديث ص 78 بتصرف

تتعلق بالقوة الاقتصادية والكفاية الفنية، إلى عمليات تكوين المشروعات الكبيرة المتحالفة، فظهرت الاتحادات العسكرية.[253] وهذا ما يمكن تسميته بالاحتكار الصناعي، وأما النوع الثاني من الاحتكار فهو الاحتكار المالي، وهو الذي لا يتوقف عن مجرد كنز المال أو ادخاره من طرف الأفراد العاديين أو المستثمرين أو الأغنياء، بل دخل على الخط البنوك والمصارف التي احتكرت بدورها التمويل، وبمرور الوقت اندمج رأس المال الصناعي بالمشروعات الكبيرة مع رأس المال الذي يوجد في البنوك ... ويزيد البنك من عملية الاحتكار الاقتصادي، عن طريق توسيع سيطرته ورقابته وزيادة علاقته مع الصناعات الكبيرة، لهذا توجد تلك العلاقة الوثيقة التي تربط البنوك والصناعة في مجالس الإدارة، في جميع الدول الرأسمالية المتقدمة.[254] ولهذا النوع من الاحتكار علاقة بالسياسة الاجتماعية التي تهدف لجعل أفراد المجتمع دائما في حاجة للبنوك والمصارف، سواء من خلال تغذية الحس الاستهلاكي للأفراد إلى حد الشراهة، أو تغذية الطبيعة التنافسية في البيئة الاجتماعية وإغراء الأفراد بتحفيز الرغبة في النجاح والاغتناء بسرعة فيلجؤون للاقتراض، أو بهدم القيم الأخلاقية والمعتقدات من أجل خلق بيئة تتقبل المعاملات البنكية القائمة على الفوائد، وهذه الممارسة بدورها تذكر بما كان يمارس في عصر الإقطاع، حيث كان الفلاحون يستأجرون الأرض من المالك فإن لم يستطيعوا السداد، يتحولون إلى أقنان و سخرة، فالمقترض في النظام الرأسمالي عمليا عندما يقترض، فإنه يتحول لعمل السخرة يؤدي منفعة للبنك ويقدم له مالا مجانيا بشكل دوري، زيادة على المبلغ المقترض.

هذا الوضع خلق واقعا من الندرة في الموارد، إلا أننا في هذه الحالة لا نعاني من الندرة في الإنتاج، فالتقدم التقني جعل من السهل تكثيف الإنتاج، إلا أن الندرة تكمن في عدم كفاية الوسائل التي تمكن من استهلاك هذا الكم من الإنتاج، كالوظائف أو مصادر كسب المال عموما، والذي بواسطته يمكن استهلاك ما ينتجه المجتمع، وما يجعل هذه الوسيلة نادرة إلى أبعد الحدود هو احتكارها من الطبقة العليا المشرفة على إدارة القطاع المالي والصناعي وباقي الطبقات المشكلة للنخب الاجتماعية. لقد توقع الليبيراليون ومناصرو السوق الحرة ومنهم

253 الفكر الاقتصادي الحديث ص 84

254 الفكر الاقتصادي الحديث ص 86

أدم سميث، أن تؤدي المنافسة إلى خلق توازن اجتماعي، فحتى في الاقتصاد الرأسمالي المرن والخلاق اليوم، ينسى المدافعون المتزمتون عن حقوق الملكية أحيانا حقيقة أن التوزيع القائم للثروة، لا يعكس دائما فضيلة الأسمى للأثرياء، وأن السوق ليس كفؤا دائما.[255] مما يعني أن هناك اختلال بين نمو عدد سكان المدن ومحدودية الوسائل المساعدة على الاستهلاك التي حلت محل الزراعة والحرف وغيرها، وفائض الإنتاج. وما يزيد من تأزم الوضع هو تنامي التطور التقني الذي يستهدف الاستغناء عن اليد العاملة لتخفيض تكلفة الإنتاج، وهذا قد يجعلنا نتوهم أن هناك تزايدا في عدد السكان في مقابل الوظائف ومناصب الشغل، لكن الحقيقة أن هذه الأخيرة أصبحت تتقلص مع الوقت بسبب تنامي التقدم التقني، بالإضافة إلى خروج المرأة لسوق العمل، فواقعيا أصبحت المنافسة على مناصب الشغل ثلاثية بين الرجل والمرأة والإنسان الآلي.

وعلى ذكر المرأة، فإن النساء في الاقتصاد الرأسمالي المرتكز على الفردانية والجهد الذاتي والمنافسة، يخلق واقعا لا إنسانيا من التفاوتات، مما يدخل المجتمع بأسره في حالة من المساواة الغير عادلة، في نظام تنافسي غير عادل ولا يراعي خصوصية بعض الفئات في المجتمع ومن بينهم النساء. لقد كانت النساء هن الأكثر تضرر من هذا النظام، حتى أصبح الفقر صفة نسوية أكثر منه اجتماعية، ولولا الحروب التي أبرزت ضرورة منحهن جزءا من وسائل العيش الضرورية، لكانت المرأة خارج المعادلة تماما، وهذا ما تبلور فيما بعد كموجة تحرر أو مطالبة بحقوق المرأة، والتي تحولت فيما بعد إلى تيارات أكثر تطرفا من الناحية الأخلاقية بل وحتى من الناحية الاجتماعية كذلك، فقد عمقت الرأسمالية الفجوة بين الطبقات وخلقت صراعا اجتماعيا ومنافسة غير عادلة على الموارد النادرة أصلا، وهذه المنافسة الغير عادلة أجبرت النساء على الخروج للعمل، وأجبرت بعض النساء على اللجوء إلى وسائل غير عادلة وغير أخلاقية أيضا، لتحصيل نصيبهن من الثروة، ولهذا كان من الطبيعي تحول الدعارة والخدمة الجنسية من فعل لا أخلاقي، إلى ثقافة وممارسة اقتصادية تأخذ هي الأخرى شكلا من أشكال الاقتصاد الرأسمالي، فكلما أصبحت المرأة مضطرة للعمل، كان ذلك مؤشرا على وجود عدم توازن في النظام الاقتصادي للمجتمع.

---

255 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 208

لقد دفع الاعتماد الكلي على المنافسة، الرأسمالية إلى الانحراف، وهذا يظهر بوضوح أن الميل إلى عالم الفردانية ليس بالاختيار الصائب دائما، مما يطرح احتمالية ضرورة الإصلاح أو أن توجد بدائل أخرى عن النظام الاقتصادي الرأسمالي، ولم يتوقف هذا التغيير عند الوضع الاقتصادي فقط، بل شمل أيضا الواقع السياسي، فتحول الدول إلى الأنظمة الجمهورية والتخلي عن الدولة المركزية الموحدة إلى دولة متعددة الكيانات والأحزاب والأقطاب، فتح الباب أمام الرجعية وانبعاث النظام الإقطاعي الذي كان يحتكر الثروة العامة والمتمثلة في الأراضي في تلك الحقبة، وأخذت مظهرا جديدا في العصر الحديث يتمثل في احتكار رأس المال والإنتاج معا، فمن أجل انعاش البنوك لابد من افتعال الندرة التي تدفع بالأفراد للاقتراض، وهو ما تحرص عليه سياسة البنوك المركزية، وتكديس رأس المال أيضا يسمح للشركات الكبرى باحتكار سوق الإنتاج وابتلاع الشركات الصاعدة الأخرى، كما أن الأحزاب وجمعات الضغط تلعب دور الواجهة السياسية التي تدافع على مصالح المستفيدين من الوضع الاقتصادي الحالي، كل هذه الظروف تشير إلى أن شبح "ماتيوس مالثيس" ما يزال يطارد العالم الحديث.

5-الاقتصاد التكافلي أو الرأسمالية التكافلية

لقد كان من المفترض بعد وصل الاقتصاد إلى مرحلة الرأسمالية وترسخ الملكية الخاصة، وظهور وفرة الإنتاج ونمو رأس المال، وظهور خيارات متعددة من أجل تحصيل الثروة الخاصة، أن يترجم فائض رأس المال إلى توزيع شامل للثروة العامة، وأن يظهر نوع من التكافل الاجتماعي، وكان من المفترض أن يحفز ظهور هذا النمط التكافلي، ظهور ذلك التفاوت بين الأفراد وبين طبقات المجتمع، وظهور الندرة في وسائل الاستهلاك(المال والعمل)، كنوع من إعادة توزيع للثروة من أجل تحقيق نوع من التوازن، خاصة بعد أن شهد المجتمع تكدس الثروة في فئة اجتماعية قليلة بسبب تضخم رأس المال.

إن من مظاهر الاقتصاد التكافلي أو الرأسمالية التكافلية، هو وجود نظام الرعاية الاجتماعية والخدمات التي تعتبر شكلا من أشكال توزيع الثروة العامة، إنه ليس من الخطاء القول بضرورة المِلكية الخاصة والحرية المالية للأفراد، كما أننا لا نستطيع التحكم في حدة

التنافسية. إلا أنه يمكن خلق نوع من التوازن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية من خلال التوزيع العادل للثروة بالتقليص من حدة الاحتكار. لقد أدى انعدام العدل في التوزيع في كثير من الدول إلى ثورات شعبية كالربيع العربي. فترسخ التفاوتات الاجتماعية يزيد من الغضب والاحتقان الشعبي، ويهدد مشروعية الحكومات. وفي الحقيقة كان من بوادر عدم استقرار النظام الرأسمالي حدوث الأزمة الاقتصادية سنة 1929، وأكدت ذلك أزمة 2008 التي تسببت لأعداد كبيرة من الناس في التشرد وفقدان مصادر الدخل.

أما الصين فقد استطاعة الدولة بلوغ مرحلة دولة الخدمات، حيث أنه منذ أن بدأت بتحرير اقتصادها بزعامة "دنغ شياو بينغ" عام 1978. دفعت سياسة الانفتاح النمو الاقتصادي السريع على مدى السنوات الثلاثين اللاحقة، ما أدى إلى تحول اجتماعي كبير وذلك مع مغادرة ملايين الفلاحين الأرياف للعمل في مصانع المدن، لقد ساعد النمو في شرعنة الدولة وأوجد مجتمعها صينيا مدنيا ناشئا، لكنه لم يزعزع استقرار النظام السياسي ولم يمارس الضغط عليه من أجل الديموقراطية، فضلا عن ذلك كله أدى النمو إلى بعض التحسن في حكم القانون، مع سعي الصين إلى الارتقاء بنظامها القانوني إلى مستوى المعايير التي أقرتها منظمة التجارة العالمية.[256]

أما من حيث الرعاية الاجتماعية ففي الصين ما يقارب 230 مليون مسن حسب إحصائيات سنة 2016- 2017، خصص لها حوالي ما يقرب عن 144600 مؤسسة للرعاية، كما أنه تم اعداد قاعدة بيانات خاصة للمتابعة والمراقبة، وأما قطاع الخدمات فإن الدولة تسعى إلى تعزيز الاستثمار في هذا القطاع منذ سنة 2011، ورغم أنها تخالف أيديولوجيتها الشيوعية إلا أن الدولة على ما يبدو غلبت المصلحة العامة، وفتحت المجال أمام الاستثمارات الخاصة للتخفيف من نفقات الدولة، حيث قفزت الاستثمارات في صناعة الخدمات إلى 11.6 بالمئة سنة 2017، وفي سنة 2020 أعلنت الصين عن أنها استطاعت القضاء على ظاهرة الفقر تماما، حيث تم تغطية 1.3 مليار شخص بالتأمين الأساسي للتخفيف من حدة الفقر أو تجاوزه وتحقيق الاكتفاء من الغذاء والكساء

256 أصول النظام السياسي الجزء الأول ص 620

للمشمولين بإعانة ضمان الحد الأدنى من المعيشة، وكذلك الفقراء الذين يعانون الفقر المدقع حصلوا على العلاوات المعيشية.[257] ورغم كل هذه المحاسن التي تحسب للصين، إلا أنها لا تخفي حقيقة الاستبداد والتضييق الذي تمارسه على الأقليات، مما يجعلها بعيدة عن صفة دول الرفاه الحقيقية.

في حين تحقق الولايات المتحدة نسبة عالية من الرعاية الصحية وإعانة البطالة، إلا أنها ماتزال بعيدة عن المستوى المطلوب، حيث يعاني ما يقارب 30 مليون شخص من البطالة و3 ملايين مشرد من بينهم 1 مليون و 350 ألف طفل، وحوالي مليون عامل بدوام كامل لا يستطيعون دفع كلفة السكن.[258]

لم تكن النظرية "الكنزية" التي ظهرت عام 1930 كافية لتحقيق نمو اقتصادي متوازن، فمازال عالم الرأسمالية الليبيرالية يعاني من تفاوتات اجتماعية كبيرة، افترضت النظرية "الكنزية" أنه يجب أن يتناسب الدخل الإجمالي مع الإنتاج، وأن حجم الفائدة على الاستثمار يرفع منسوب العمالة التي بدورها تعزز الاستهلاك، لكن هذا الافتراض أغفل حقيقة أن منسوب توزيع الدخل الإجمالي غير متكافئ داخل المجتمع، وأنه بمقتضى الحرية الفردية لا يمكن إجبار الأغنياء الذين يجنون أرباحا بالملايين وأحيانا بالمليارات سنويا، على إعادة استثمار أموالهم لخلق عمالة جديدة، وحتى لو افترضنا تناسب الدخل الإجمالي مع الإنتاج فهذا لا يؤدي بالضرورة إلى استهلاك فائض الإنتاج، لأن نسبة كبيرة من الدخل مركزة في طبقة اجتماعية محدودة، ليس بمقدورها أن تستهلك كل ذلك الإنتاج، وهذا يراكم لديها أموالا طائلة غير مستغلة وراكدة عن الدوران، ولا تصل إلى الفئة التي في حاجة إليها لتكون قادرة على استهلاك ما تحتاجه من ضروريات العيش.

فإن قيل: إن هذه الأموال يتم إيداعها في البنوك التي تلعب دور الموزع لها، على أشكال قروض. أقول: إنه ليس من المضمون أن كل تلك الأموال يتم استثمارها، فلا شيء يضمن تناسب الأموال المودعة مع طلبات القروض المخصصة للاستثمار، فهناك نسبة كبيرة من

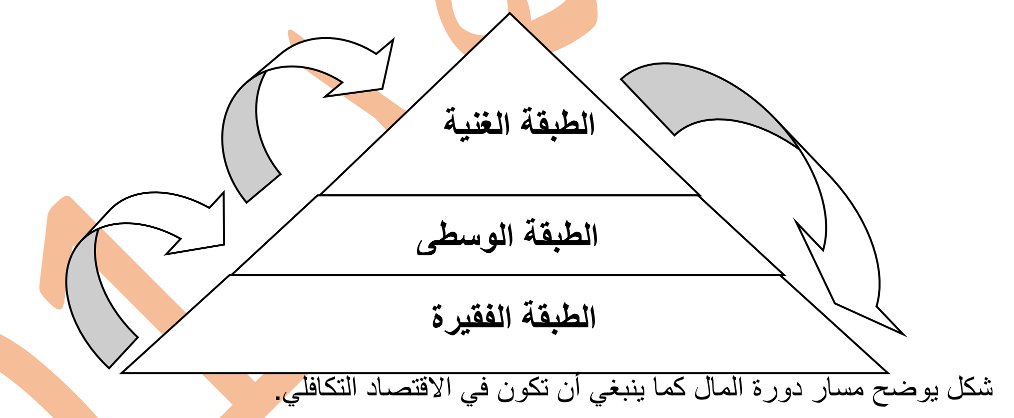
---

257 "عكاظ" بتاريخ 20\07\12

258 الجزيرة مقال بعنوان: ملايين المشردين أمريكا بتاريخ 15\7\19

هذه الأموال راكدة ويتم دفع فوائد مجانية عليها من قبل البنك، وهذا يثقل كاهل البنوك التي ستتآكل مدخراتها بالتدريج، وفي نفس الوقت إن التوزيع عن طريق القروض لا يعتبر توزيعا عادلا، مادام الأفراد سيعيدون تلك الأموال للبنوك أضعاف مضاعفة، ففي الواقع التوسع في القروض سيجعل معظم الشعب مفلسا، وما في جيبه من أموال ملك للبنوك، والمستفيد في هذه العملية ليس الأفراد وإنما الأغنياء أنفسهم لضمانهم لعائدات فوائد مجانية كأنه نوع من نظام "السخرة"، وهذا يسهم في مزيد من تراكم الثروة وفي مزيد من الاختلال في توزيعها .

إن الاقتصاد هو عبارة عن حلقة دائرية فعليا، لابد من الحفاظ على دوران المال ليبقى الاقتصاد في حالة متوازنة، فعندما تغذي الطبقة العليا من الأغنياء الطبقة السفلى من الفقراء بالمال على قبيل الإعانة، فإن هذه الطبقة تسهم في توسيع قاعدة الاستهلاك، وأموال هذا النشاط الاستهلاكي يوجه إلى الطبقة الوسطى من تجار وحرفيين وغيرهم، مما يسمح بإكمال دورة المال ليتم دعم الطبقة العليا الغنية والمنتجة من جديد.



شكل يوضح مسار دورة المال كما ينبغي أن تكون في الاقتصاد التكافلي.

إنه من المفترض أن المجتمعات عندما تخرج من بيئة الصراع وتحقق الوفرة، أن يؤدي ذلك إلى انبعاث إنسانية الإنسان التي تميل إلى التراحم والتضامن كظاهرة موازنة تخفف أو تقاوم بيئة الصراع، إلا أن بيئة المنافسة التي خلفتها الرأسمالية وحالة عدم الاستقرار التي يستشعرها الأفراد، لكونهم مهددين دائما بفقدان مراكزهم أو مصدر عيشهم، تجعلهم دائما في حالة منافسة وخوف، مما يصعب من مهمة التخلص من بيئة الصراع، وهذه من الظواهر

العقابية المتولدة عن ترسيخ مبدأ المنافسة إلى جانب ندرة الموارد، حيث يسهم في خلق عالم لا يؤمن إلا بالقوة، بعيدا عن التضامن والتكافل الاجتماعي.

إن الاقتصاد التكافلي يحقق التفاعل بين طبقات المجتمع، مما يعزز ارتباطها ودوران المال بينها، بحيث أنه في حالة تم تحقيق أي نسبة من النمو الاقتصادي فإنه سيلمس بالضرورة كل الطبقات الاجتماعية من أدناها إلى أعلاها، وبالتالي يقلص من التفاوتات والفوارق ويضمن التوزيع العادل للثروة، فعندما تفيض ثروة الطبقة العليا تتدفق من جديد للطبقة السفلى، ثم تعود للصعود مجددا للطبقة العليا المنتجة على شكل إنفاق واستهلاك، وكذلك فإن إسهامات الدولة وخاصة إذا كان هناك صندوق تكافل اجتماعي، يعمل على توزيع فائض الثروات، فسيتعزز خلق طبقة فقيرة مستهلكة على الأقل للحد الأدنى من العيش، بحيث لن يكون هناك ركود على مستوى الإنتاج الذي يتسبب فيه انخفاض الطلب. كما أن نظام التكافل سيسمح بتحسين وضع المرأة خاصة تلك الفئة التي تعاني من أوضاع اجتماعية خاصة، فتختفي مظاهر الفقر والتهميش في صفوف النساء بالتدريج، ولن تضطر عدد من النساء للانحراف من أجل توفير لقمة العيش، ومع الوقت تبدأ النساء بالانسحاب من سوق العمل وتتركز مهمتهن على الأسرة، مما سيُضعف المنافسة والصراع على مناصب الشغل، ويُوفر مناصب شغل متاحة لعدد كبير من الرجال، الذين بدورهم سيصبحون معيلين لأسرهم، وبالتالي تبدأ تختفي مظاهر ضرورة عمل المرأة بالنسبة للأسر، كنوع من ظهور مظاهر الرقي والتوازن.

ولتحقيق ذلك نحتاج إلى دولة أقوى من حيث المركزية قادرة على فرض القانون أمام الطبقة الغنية، ولا ترضخ لضغط اللوبيات والنخب، وإلا سيتم الوقوع في الفخ الأمريكي الذي ما يزال يطاردها شبح الدين العام. إن معنى الاقتصاد التكافلي هو أن يتكافل ويتضامن أفراد المجتمع من جميع الطبقات، وهذا من شأنه أيضا تعزيز الوحدة الاجتماعية والخروج من الفردانية الوحشية التي فرضتها نظرية المنافسة الرأسمالية والليبيرالية، والاتجاه بصفة أكبر إلى تحقيق التكامل والتوازن الاجتماعي.

6-اقتصاد الرفاه أو دولة الرفاه

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن دولة الرفاه، هذا المفهوم المطاطي الذي أصبحت تدعيه كثير من الدول التي مايزال جزء كبير من شعوبها يعيش تحت خط الفقر، بل إن دولا تعاني من مشاكل سياسية واجتماعية واقتصادية عدة يفترض أن تشغل المرتبة الأولى في ترتيب أولوياتها، قضايا كالبطالة والديون والهجرة والفقر وغيرها، لكنها تعرض عن كل هذا لتنفق أموالا طائلة على مظاهر الرفاهية، قد تتخذ هذه المظاهر شكل التوسع في بناء المسارح والملاعب وإنشاء المهرجانات والحفلات، والتوسع في بناء منشآت الترفيه والمنتزهات. قد تفهم بعض الحكومات مفهوم الرفاه على أنه توفير الرفاهية للنخب الحاكمة والغنية، أو الزيادة في أجورهم وعلاواتهم، وبعضها يظن بأن الرفاهية مقتصرة على الأجهزة الأمنية، وبعض الدول يظن أن الرفاهية هي تلك المظاهر الجمالية في تصميم المنشآت والمباني والقصور والحدائق، وكثرة الاحتفالات وأماكن الترفيه. في الحقيقة إن دولة الرفاهية في كثير من الدول وبعضها يعتبر دولا متقدمة ليست سوى مظاهر فقط، بينما يتم التركيز على توفير المتعة وتحويل الوسط الاجتماعي إلى حفلة "ديسكو" صاخبة مفتوحة، في حين أن الكثير من أفراد المجتمع يعاني من التشرد والإحباط واليأس.

يعود أصل دولة الرفاه الأول إلى التشريع الذي أقره "أوتفون بيسمارك" خلال الثمانينات من القرن 19، قصد حصول العضو في طبقة الامتياز العسكرية في ألمانيا (جانكر) على مزيد من الامتيازات، كإستراتيجية لجعل الألمان العاديين أكثر ولاء للعرش ضد الحركة الحداثية الليبيرالية والكلاسيكية والاشتراكية.[259] تمول دولة الرفاهية المؤسسات الحكومية للرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب المنافع التي تعطيها للمواطنين الأفراد بشكل مباشر، وذلك كنوع من الاقتصاد المختلط.[260]

يعتبر "بيسمارك" مؤسس أول دولة رفاهية في المجتمع الصناعي الحديث، مع تشريعات للرفاهية الاجتماعية في القيصرية الألمانية سنة 1880، وأعطى امتيازات الطبقة الإقطاعية

---

259 موسوعة الاقتصاد السياسي ص 1245

260 The global Economy, national states and the régulation of lab. P111

الأرستوقراطية إلى الألمان العاديين، واستخدم مصطلح "المسيحية العالمية" في رسالته إلى "الرايخشتاغ" في 17 نوفمبر 1881 ليصف برنامجه. وعلى ما يبدو أن الدوافع الدينية كانت حاضرة وليس الدوافع السياسية والاقتصادية فقط. وفي الحقيقة هذا النوع من التدبير وإعادة التوزيع العادل للثروة، سجل تاريخيا في حقبة دولة الخلافة الإسلامية حتى ما بعد النبي محمد صلى الله عليه وسلم، اشتهر الخليفة الثاني عمر بن الخطاب بالعدل لكونه يشرف بنفسه على توزيع الثروة العامة، لتصل لمن يستحقها من الأفراد المحتاجين، وهذا كان له دور كبير في التخفيف من حدة الفقر، مما كرس التكاثف الاجتماعي وخلق توازنا وتكاملا بين النظام السياسي والمجتمع، خاصة وأن الإطار الذي يحكم هذه العلاقة هو الدين الذي كان بمثابة المرجع الأساسي في إقرار حق الأفراد في الثروة العامة، بالإضافة إلى ما أفرزه التشريع الديني من حس بالرقابة وواجب المحاسبة. لاحظ مؤرخ الحركة الفاشية في القرن العشرين "روبرت باكستون" أن أحكام دولة الرفاهية الحديثة قد وضعت في القرن 19، من قبل اليمين المسيحي لمواجهة الشكاوى العمالية والاشتراكية، كتب "باكستون" لاحقا: "جميع الديكتاتوريات الأوروبية الحديثة في القرن العشرين من اليمين سواء الفاشية أو المؤيدة لها كانت تعتبر دولة رفاهية، فقد وفرت جميعها الرعاية الطبية والمعاشات التقاعدية والإسكان الميسور التكلفة والنقل الجماهيري، وذلك من أجل الحفاظ على الإنتاج والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي." وسعى الحزب النازي "لأدولف هتلر" لتحقيق دولة الرفاهية لدرجة أن أكثر من 17 مليون مواطن ألماني تلقى المساعدة بحلول 1939 تحت رعاية الشعب الاشتراكي القومي.

انتقلت بلدان في أوروبا الغربية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، من تقديم خدمات اجتماعية جزئية أو انتقائية، إلى تغطية شاملة من المهد إلى اللحد ومنها السكن. خلال الحرب العالمية الثانية أنشأت أسترالية دولة الرفاهية من خلال سن مخططات وطنية تشمل تبرعات للأطفال في سنة 1941 ومعاشات الأرامل سنة 1942، وتعويضات للزوجات سنة 1943، كانت فرنسا بعد عام 1830 تحاول نهج ليبيرالية خاصة بها، تؤطرها مبادئ الثورة الثلاث (حرية مساواة أخوة)، وعكس الليبيرالية البريطانية التي كانت مغرقة في الفردانية ومسرفة في الموضوعية، كان مفهوم التضامن حاضرا في السياق الفرنسي خاصة

في الجمهورية الثالثة بين عامي 1914 و 1995، حيث كان هو المفهوم الإرشادي للسياسة الاجتماعية. توسعت دولة الرفاهية الفرنسية عندما حاولت أن تتبع بعض سياسات "بيسمارك" ابتداء من سنة 1995، وكانت خطط إعانة الفقر هي نقطة البداية، وأعطي مزيد من الاهتمام للعمل الصناعي في الثلاثينات من القرن الماضي.

قد يبدو أن هذه المرحلة يصعب بلوغها خاصة في دولٍ النخبة الحاكمة فيها تفصل نفسها عن المجتمع، وتقود الدولة بعقلية السادة والعبيد، وليس بعقلية أن هذا المجتمع هو من كلف هذه النخب بهذه المسؤولية، وهو من يدفع ليكونوا هم قادرين على القيام بها، يقال أن "بيسمارك" أطلق هذه الكلمات سنة 1881 يقول فيها: " ليست فقط مؤسسة الضرورة ولكن أيضا مؤسسة الرفاه، فعن طريق ميزات وهيبات مباشرة يحصلون عليها يجب أن يعرفوا أن الدولة ليست مؤسسة من أجل حماية الطبقات ذات الوضع الأفضل في المجتمع، ولكن أيضا لخدمة حياتهم ومصالحهم ".[261]

إذا لا يجب أن تكون الدولة نخبوية أو فئوية أو انتقائية في منح المنافع، ولا يجب أن تكون مفصولة عن المجتمع بل مضمومة فيه، فهي من الشعب وتأسست من أجل خدمة الشعب نفسه، فالدولة ما هي إلا مجموعة من الوظائف منحها الشعب لهؤلاء النخب ليقوموا بمهام معينة تخدم مصلحة الشعب بأكمله، من أعلى وظيفة في الحكم إلى أدناها، لابد وأن يدين هؤلاء لشعوبهم بالامتنان لأنهم قلدهم هذه المناصب ورفعوهم إلى هذه المرتبة، وأقل شيء لرد الجميل، أن تسعى هذه النخب لتحمل المسؤولية وخدمة مجتمعاتها بإخلاص وكما يجب وبكل عدل واحترام.

في الوقت الراهن يبدو أن دولة الرفاهية بالمعنى الذي ذكرناه يوتوبيا إلى درجة كبيرة، خاصة في ظل الصراعات السياسية المحتدمة بين الأيديولوجيات المختلفة، والتي أرخت بظلالها على الاستقرار الاجتماعي، وعوض أن تكون الحكومات في خدمة المجتمع فإنها تستغل المسؤولية والمناصب التي أوكلت لها من قبل الشعب، لتكون في خدمة الأيديولوجية، فلا أحد من أفراد الشعب مثلا طالب بحذف الدين من المقررات الدراسية، ولا أحد طالب

261 ويكيبيديا : دولة الرفاهية

بترخيص بيع المخدرات أو ترخيص الدعارة، ولا أحد طالب بتغيير القواعد الأخلاقية في المجتمع، كل ما تطالب به الشعوب هو الإدارة الجيدة والعدالة والاستقرار وتأمين فرص العيش الكريم للأفراد بدون استثناء، والقيادة الحكيمة لتوفير الأمن في الحرب والسلم وحفظ التوازن الاجتماعي، وحرية النقد والاعتراض، وحماية القناعات والثوابت الاجتماعية التي يحرص المجتمع على حمايتها. لكن ما يحول دون ذلك هو اتساع الشرخ بين الإدارة السياسية والإدارة الاجتماعية، وسعي الأقليات الأيديولوجية لإعادة هندسة المجتمعات دون إعارة أي اكتراث برغباتهم ومعتقداتهم، إنها أنانية وعصبية مفرطة تهدف إلى تحويل المجتمع إلى بيئة من التناقضات، بيئة مناسبة لتعيش فيها النخب حسب أهوائها، بل إن بعض المجتمعات تحولت بسبب ذلك إلى فئران تجارب للأيديولوجيات المتنافسة.

لا يمكن أن تتحقق الرفاهية في دول تعطى فيها الأولوية للأيديولوجية والحزبية على المعتقدات والثوابت الاجتماعية، كما أن الانقسامات الحزبية والاجتماعية معا تسهم في عرقلة المشاريع التنموية، فالأمر يحتاج إلى دولة مركزية قوية تمتع بإرادة صلبة للحيلولة دون الهيمنة النخبوية وطغيان الصراع السياسي على المشهد، كما أن اتحاد المجتمع وتضامنه يلعب دورا كبيرا في تخفيف شدة بيئة الصراع الاجتماعي والفقر، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل مجتمع موحد القيادة وموحد التصورات، وموحد التوجه والأهداف، وموحد الإطار الأخلاقي.

إن دولة الرفاهية تتحقق عندما يتحقق التوازن والعدل في توزيع الثروة الاجتماعية، بحيث أن النمو الاقتصادي يلمس كل طبقات المجتمع، فيكون الأفراد قادرين بذلك على توفير الوسائل الضرورية للعيش، كالأكل والسكن والعمل والزواج، سواء للرجل أو المرأة، فمع توفر وسائل العيش لن تضطر المرأة للعمل وستقتصر مهمتها بشكل رئيسي على إدارة الأسرة وتربية الناشئة، وهذا شكل من أشكال الرقي وإشارة إلى تراجع حدة بيئة الصراع، وسيكون عملها مقتصرا على المناصب الضرورية التي لا غنى عن المرأة فيها، كنوع من التوازن والعدالة المنطقية في تخصيص الوظائف، بينما ستنعم النساء ذوات الظروف الخاصة (الأرامل اليتامى العوانس المطلقات...) بإعانات خاصة تحفظ كرامتهن، وهذا شكل من تحمل المجتمع المسؤولية اتجاههن، عوض التملص منها كما هو حال الأنظمة المعاصرة. وهذه

القدرة على اكتساب الوسائل الضرورية للعيش، تأتي إما من وفرة مناصب الشغل، أو عن طريق التكافل الاجتماعي والتوسع في منح الإعانات، التي تمكن من توفير الظروف الإنسانية للعيش، وفي نفس الوقت تحافظ على وثيرة الاستهلاك، أما عمل المرأة فيظل مقتصرا على الضرورة فقط، خاصة تلك المهن التي تهم تقديم الخدمات الخاصة بالنساء، أو توفير بعض احتياجاتهن. فحسن تدبير الوظائف والعدل في توزيع الثروة العامة، يحسن الواقع الاقتصادي الذي يسهم في خلق نمط اجتماعي أكثر اتزانا وأكثر رقيا، مما يعني أن النمو الاقتصادي من خلال التكافل سيسهم في رفع مستوى الفقر، من الفقر الذي يفتقر فيه الإنسان إلى توفير الأشياء الضرورية، إلى ذلك النوع من الفقر الذي يتطلع الفرد فيه إلى ما بعد الضروريات، بل ويتطلع إلى الرفاهية.

- **الخلاصة**

رأينا أن بداية الاقتصاد كانت مع أول تجمع بشري وهو الأسرة، والتي كانت تعيش في مرحلة وفرة تامة للموارد باعتبارها متوفرة، وكانت الموارد في هذه المرحلة في حالة مشاع تامة ولا يتطلب الحصول عليها أي مقابل، فكانت منعدمة القيمة. اعتبرت الشيوعية هذه المرحلة هي مرحلة الذروة في التطور السياسي والاجتماعي وجعلتها هدفها الأسمى، لكونها تحقق العدل وتكافؤ الفرص في توزيع الثروة حسب نظرهم، لم يدرك أنصار الشيوعية أنها مجرد مرحلة بدائية انطلقت منها البشري لتطور نظامها المعيشي. في هذه المرحلة لم يوجد سوى عنصر واحد من عناصر الاقتصاد وهو الاستهلاك، أي كان هناك استهلاك ولم يكن هناك انتاج، فقد كان الإنسان يعتمد على الالتقاط والصيد، ولوفرة الموارد لم يكن هناك ما يحفز على ابتكار نظام القيمة أو التسعير.

بدأ النظام الاقتصادي بظاهرة أصلية وهي الاستهلاك، لأنها نابعة من ظاهرة طبيعية وهي الحاجة للغذاء، والذي بدوره هو مهيج خارجي أساسي مرتبط بدوافع فطرية تدخل في طبيعة تركيبة الإنسان، وهذ ما يحفزه لتحصيله من أجل البقاء والاستمرار. وكانت الطبيعة مصدرا للموارد ولم تكن تشكل عنصرا إنتاجيا حقيقيا، لأن انتاجها كان متاحا ولا يحتاج إلى أي مقايضة تطور من النظام الاقتصادي. بعد ذلك كان المحفز لتطور الاقتصاد نقص

الموارد وندرتها، والحاجة للاستمرار بشكل ارتقائي، نظرا لكونه كان يخدم مسلم النظام والأمن والحياة. ومع ابتكار الزراعة وتوفر الموارد بدأت تظهر مظاهر الانحراف في الأنظمة السياسية، وتحولت فرقة الجنود والمقاتلين من أفراد مهمتهم حماية المجتمع وخدمة المصلحة العامة إلى الاستبداد، وبالتالي أثر على النظام الاقتصادي وظهر الاحتكار الذي تسبب مرة أخرى في خلق بيئة صراع وندرة في الموارد.

ولَّد ظهور التنافس على السلطة خلافات وحروب، وفي ظل هذه الأحوال من بيئة الصراع نشأت الأفكار الداعية للحرية، فاتسع الصراع ليشمل الطبقات الثلاث الحكام والأرستوقراطية والفلاحين، دفعت ندرة الموارد البشرية إلى البحث عن طرق جديدة للحصول عليها، وعوض التوسع والبحث عن أراضي جديدة نشأ نظام المقايضة وتبادل القيم النفعية بطرق سلمية، وكانت هذه هي بداية نشأة الأسواق والمدن، ووجدت أفكار التحرر البيئة المناسبة لها لتتحول لظاهرة مؤثرة في المجتمع، وبرعاية من الملوك التي كانت تخوض صراعا مع الطبقة الأرستوقراطية، ازدهرت المدن وازداد عدد سكانها بعد أن أصبحت ملجأ للعبيد والأقنان الفارين من سطوة الإقطاعين، وبدأ ظهور قطاع الحرف والخدمات والصناعات، فتعددت مصادر الثراء بعد أن كانت متمركزة على امتلاك الأراضي. أعطى تعدد الخيارات هذا الفرصة لصعود طبقة اجتماعية جديدة حاملة معها أفكار الحرية، لتصبح هي الأخرى ذات دور فعال في المجال السياسي.

جلبت هذه الأفكار مع الصناعة والثروة الجديدة عصر الرأسمالية، ونجحت المجتمعات في حل مشكل ندرة الموارد بخلق وسائل جديدة لكسبها، والتوسع في الإنتاج المكثف وخلق القيمة المضافة. لكن هذا العصر بدوره انحرف مع ظهور أشكال احتكارية ونخب سلطوية كما حدث في عصر الإقطاع، وبالتالي تولدت مرة أخرى ظاهرة الندرة، ورغم التطور التقني ماتزال المجتمعات عاجزة عن حل هذا الإشكال، واضطرت لتحمل أزمات اقتصادية وصراعات تلقي بدورها بمزيد من الثقل على الوضع الاقتصادي، لقد تولدت هذه الظواهر بطريقة طبيعية ومنطقية حسب الحاجة لخدمة المسلمات الإنسانية ورغبة في تحقيق المصلحة.

ارتبطت أشكال الأنظمة الاقتصادية بالنظم السياسية بشكل كبير، خاصة بعد ظهور أيديولوجيات وأفكار تحاول تفسير وتحليل الظواهر الاجتماعية والمادية وحتى التاريخية، كان محفز ظهور هذه الأفكار الأحوال الاجتماعية التي عانت منها أوروبا في مرحلة من مراحلها، خاصة تلك التفاوتات والفروق الاجتماعية الغير عادلة، تحولت هذه الأفكار إلى أسس ومبادئ تبنى عليها نُظم سياسية كاملة، اختارت الشيوعية العودة للادولة كنظام مثالي يحقق المساواة والعدالة للمجتمع، وجعلت من الديكتاتورية المتوحشة وسيلة لذلك. كان أبو الشيوعية "ماركس" متأثرا بالوضع الإنساني للعمال ما بعد الثورة الصناعية، وعلى هذا الأساس بنى نظريته، تبنَّى العمال هذه الفكرة وأفرز تكتلهم ثورة عارمة في حقبة الإمبراطورية الروسية سنة 1917، استولوا خلالها على الحكم وعكس ما بشر به ماركس، كان الظلم والتسلط والتضييق والخوف وسلب الحريات هو ثمن هذا التغيير الذي لم يأتي بالفردوس المنشود، حيث سرعان ما انهار الاقتصاد وانتشرت المجاعة وتوسعت الدولة في عمليات التطهير على أساس الفكر والعقيدة.

أما في أوروبا الغربية فقلما تسهم ليبراليتها وديموقراطيتها في تجنيبها الحروب ودخلت في حروب جديدة. كانت الحرب العالمية الأولى سنة 1914 أبرز المحطات، خلفت 8 ملايين قتيلا و21 مليون جريحا و7 مليون أسير ومفقودا، تسببت هذه الحرب في اختلال تام في التوازن الاجتماعي بين أعداد الذكور والإناث مايزال أثره تعايشه أوروبا حتى اليوم، خاصة بعد ما خلفته الحرب العالمية الثانية أيضا سنة 1939. كانت النظم الاقتصادية خلال هذه الفترة تحاول الخروج من خندق التفاوتات، أنهكت الحروب الدول وأجبرتها على التوسع في مجال الحريات للتخفيف من وطأة الظروف الاجتماعية، وفي نفس الوقت لضمان الاستقرار السياسي، واتخذت هذه المظاهر شكل الظاهرة الموازنة لتحقيق التوازن الاجتماعي، أما في البلدان العربية وبعد ان كانت تمتع باستقلالية تامة قبل عهد الاستعمار، تحولت إلى أنظمة تابعة للدول المستعمرة بعد الاستقلال، خاصة بعد اسقاط الملكيات.

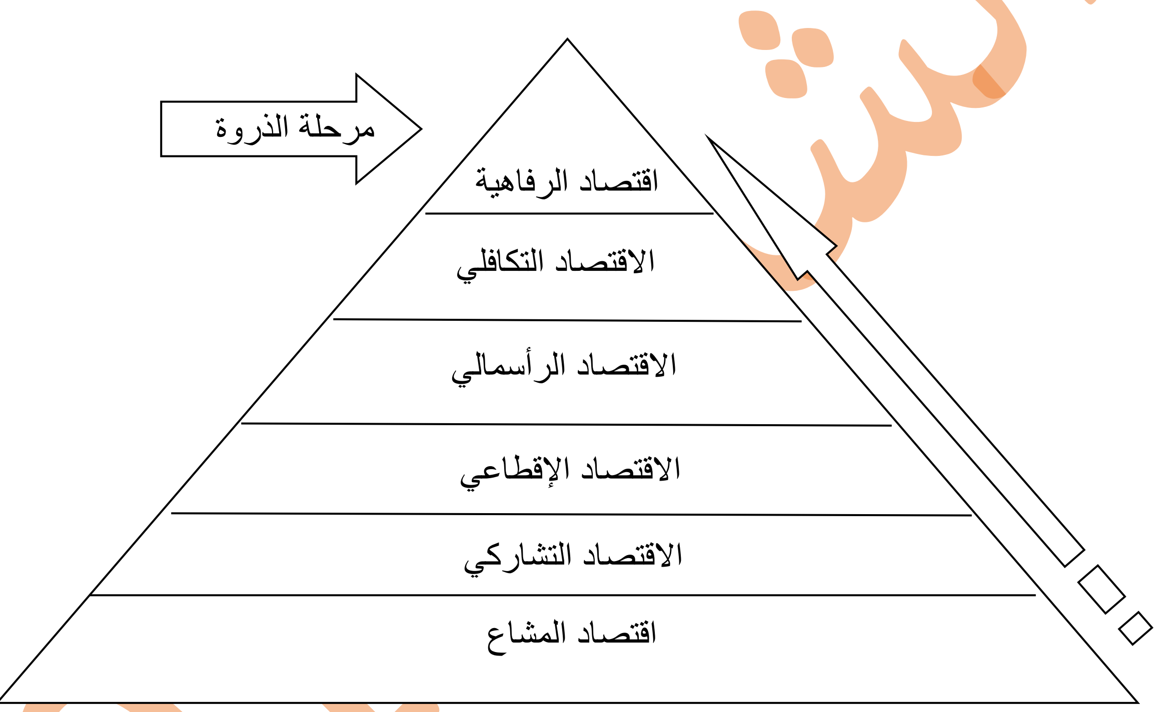
استطاعت النخب التي كانت تتبنى أيديولوجيات سياسية وفكرية الوصول إلى السلطة، مما جعلها تشكل امتدادا أيديولوجيا لدول أخرى، وهذا كرس التبعية، وبمعنى أخر كانت

هذه وسيلة لاستمرار الاستعمار بأقل تكلفة، وبمعنى أشمل أن العالم تحول إلى مجموعة إقطاعيات يحدد ولاؤها بالنماذج الفكرية المتبناة أو المسيطرة على السلطة. وأما على الصعيد الداخلي أدى انقسام المجتمع وتبني لمبدأ التعددية الحزبية إلى مزيد من ترسيخ السلطوية، ومزيد من احتكار الثروة العامة، وهذا زاد من تعميق أثار التفاوتات والفقر. لقد تولدت الظواهر بعضها عن بعض بشكل تسلسلي، وبعض هذه الظواهر حفز مظاهر الانحراف كالاحتكار والظلم، وبعضها حفز الفكر فتضافرت لخلق ظواهر اقتصادية واجتماعية.

لا يبدو المستقبل مشرقا في كثير من الدول، وهناك ارهاصات تتوقع أن العالم قد يواجه كوارث اقتصادية مقبلة، فالتوسع في القروض واختلال معايير القيمة والاحتكار والفساد وسوء التدبير وانعدام العدالة، وسيطرة النخب ومحسوبية وزبونية الأحزاب وسيطرة لوبيات المصالح، وعدم إعطاء الأولوية للمصلحة العامة وعدم انسجام الإرادة الاجتماعية مع الإرادة السياسية، كلها عوامل قد تتراكم ويتظافر بعضها ببعض مع الزمن، لتخلق قنبلة متفجرة ترجع العالم إلى نقطة البداية.

إن ما يمكن تسميته دولة متقدمة حقا هي الدولة التي تجعل من الأخلاق والإنسانية حدودا لسلطتها، وهدفا لمساعيها، وهي التي تسعى إلى جعل أفرادها أمنين على حياتهم، فلا يخافون من أن لا يجدوا جدرانا تأويهم، وأمنين على غذائهم فلا يخشون الجوع، وأمنين على أنفسهم فلا يخشون التعنيف أو الاضطهاد، أو الوحدة أو العزلة أو الكبت، ومطمئنين على مستقبل أبنائهم فلا يخافون عليهم من التشرد والجهل كونهم في مجتمع متكافل يوفر لهم أدنى وسائل الاستمرار في الحياة، ليكونوا قادرين على جعل حياتهم منتجة. فقد كانت الأرض مهيئة للإنسان منذ أن وجد بشتى وسائل الحياة، من أكسجين وغابات وأمطار وحيوانات وفاكهة متناثرة هنا وهناك، ومن الواجب أن نحفظ حق الإنسان في أن تبقى هذه الوسائل متوفرة له، فمن أجل ذلك طور الإنسان مظاهر النظام، لأن التطور والتغيير مجرد ظاهرة تبدأ بفكرة، لكن الفكرة بدون وسائل لا يمكن أن تعيش أو تظهر للوجود.

أما الدول المتخلفة حقا هي تلك الدول التي لا تأبه بالإنسان، ولا بحقه في العيش، ولا بحقه في امتلاك وسائل الحياة، ولا تجعل من الفرد أولوية في سياستها، وإنما تسعى إلى تجميل نفسها بالأبنية العالية والشوارع الشاسعة وتحسين المظهر العام، وصرف المليارات على التقدم التقني. قد تبدو هذه الأشياء ضرورية لكنها ليست ضرورية لمجتمع أغلب سكانه يخشى أن لا يجد كسرة خبز، أو يخشى الطرد فلا يجد عملا، أو مهددا بالتشرد لأنه لا يجد مؤوى، أو يعاني من العزلة لأنه فقير، فالدولة التي تهتم بتشييد البنيان قبل الإنسان، مثلها مثل أمطار تسقط في صحراء ليس في تربتها ما يحفز على إنبات الزرع.



شكل يوضح مسار تطور النظم الاقتصادية وارتقائها.

فصل

إشكالية القَسَم

إن القَسَم هو تلك الصيغة اللفظية التي يُتلفظ بها لتأكيد أو إثبات حقيقة شيء ما، أو الإلتزام بشيء ما كالوعد، يكون هذا اللفظ في الغالب له أثر نفسي على المتلقي والقائل معا، فهو يعطي إحساسا بعِظم شأن ذلك اللفظ وقداسته. تختلف صيغة القسم من مجتمع لأخر حسب المعتقدات والأعراف، يعتبر القسم من الظواهر المتواترة والمشترك تواترها بين المجتمعات والشعوب، فلا يخلو أي مجتمع من صيغة للقسم، وهذا يظهر بوضوح أهميته ومكانته في الثقافة الإنسانية ككل.

ولو أردنا تأصيل ظاهرة القسم فإننا سنجد أن له بعدا اعتقاديا ودينيا، إذ لا يمكن اعتباره ظاهرة متولدة عن التجمع البشري، أو أنها نظام أخلاقي ابتكرته المجتمعات لضمان المصداقية في مجتمعاتها، أو لضمان الوفاء بالوعود بين أفرادها، فهذا التصور يفوق الذكاء البشري خاصة في المراحل البدائية، لأنه يتطلب أيضا ابتكار معاني مجردة للقسم تكون ملزمة، وهذا مستبعد تماما. فمن الناحية المنطقية لا يمكن لبضع كلمات أن تكون ملزمة إلا إذا كانت مرتبطة فعلاً بالقداسة والعظمة والقوة التي تجعلها كذلك، خاصة وأن الحياة الاجتماعية خلال تطور المجتمعات البشرية كانت تعتمد بنسبة كبيرة على هذا النوع من الالتزام لضمان المصداقية والأمن، ولا يمكن إيجاد هذا النوع من الإلزامية في المعاني إلا في الدين، فالدين هو الذي بإمكانه أن يعزز الرقابة الذاتية لدى الأفراد للالتزام بما يعتقدون، وبالتالي يحس الفرد عند التلفظ بالقسم بقداسة وعَظمة القوة الإلزامية التي تحملها تلك الكلمات، نظرا لترسخ تصوراتها ذات البعد اعتقادي في ذهنه، وهذا يتطلب أولا الإيمان بأن تلك القوة لديها القدرة على إلحاق العقاب بمن يخالف القسم، وتلك القوة ليست سوى الله.

قد يقول قائل: إن المجتمعات تختلف في صيغة القسم فليس هناك قسم بالله فقط، وإنما هناك قسم بالأجداد والقدسين والأولياء، وهذا الاختلاف قد يشير إلى أن القسم مفهوم مبتكر نشأ توافقيا بين افراد المجتمع. أقول: هذا الكلام حقيقي وصحيح إلى حد بعيد، فكثير من المجتمعات حتى في عصرنا الحديث، قد ابتكرت صيغا جديدة للقسم كالأحزاب وبعض المنظمات السرية أو حتى بعض المجتمعات الريفية، والتي قد تتعارف على القسم بالأولياء أو القديسين أو الأسلاف. لكن هذه الظواهر ليست أصلية بل هي ظواهر فرعية انحرفت عن الأصل، وعادت عليه بالضرر أو الإبطال لأنها فاقدة للإلزامية. فلا توجد أي إلزامية في قسم باسم رجل عاش ثم مات شجاعا في الحرب أو معتزلا في محراب، أو القسم باسم شخص عرف بفعل الخير أو الفضيلة أو يعامل الناس بالإحسان، كونه شخصا عاديا غير قادر على إيقاع العقاب بمن يخالف القسم، ولا يتمتع بأي نوع من القداسة أو القوة الفاعلة والملزمة، بل إننا حتى لو افترضنا صحة أن يكون محلا للقسم الملزم، إلا أنه لا يمكن أن يكون محل إجماع بين الجميع، وبالتالي ما يكون ملزما في مجتمع قد لا يكون كذلك في مجتمع أخر، وربما هذا الاختلاف يقع حتى بين الأفراد داخل المجتمع الواحد، وهكذا يفقد القسم مصداقيته.

إن القسم الوحيد الذي يمكن أن تجمع عليه الأمم كلها هو القسم بالله، نظرا لأن الإله مرتبط في التصورات الذهنية عند البشر بتلك الذات القوية والمطلقة السلطة والقادرة على العقاب وكذلك الغفران، قد تختلف التعابير المعبرة عن الذات الإلهية، لكن المعنى الراسخ في ذهن وتصورات المتلفظ بالقسم هو أنه القوة المطلقة والمهيمنة على كل الخلائق، وأنه هو من خلق الكون وله القدرة على إلحاق العقاب بالمخالفين، وانطلاقا من هذه المعاني والدلالات نشأت معاني القسم الملزم. وإن لم يكن الأمر كذلك فكيف سيعلم الإنسان في العصور البدائية، التي كان أقصى هموم الإنسان فيها تأمين عيشه اليومي، أن هناك كلمات سحرية يمكن التلفظ بها فيصدقه الأخرون، أو يستخدمها لإلزام الطرف الأخر بعدم السرقة أو الكذب أو الخيانة؟!.

وبما أن القسم له ارتباط بالدين، وبما أنه ظاهرة اجتماعية من ناحية الانتشار، فقد طرأ عليه من التحريف والتغيير ما طرأ على الدين نفسه، وكما تم تقليد الدين في ابتكار التشريعات

والقوانين والنظم والمعتقدات، فإنه تم تقليد الدين أيضا في مفهوم القسم، وأصبح لكل مجتمع قسمه الخاص حسب المعتقدات والعادات المتعارف عليها اجتماعيا، بل ظهر هناك قسم خاص بالجماعات الفرعية كالأحزاب، فالمبادئ الفكرية والأيديولوجيات بدورها تأخذ شكل معتقدات وطقوس دينية أحيانا، حيث أصبح القسم ملزما فقط لمن يؤمن بتلك المعتقدات والعادات والأعراف التي يعبر عنها ذلك القسم الخاص. أما من الناحية الأخلاقية فإنه يعد عدم الوفاء بالقسم فعل لا أخلاقي، وبالتالي تكون الأخلاق هنا كالدين في كونها قواعد لتقييم السلوك الإنساني، وما مدى احترام الشخص للثوابت حيث يعتبر عدم الوفاء بالقسم أيضا شيئا مخالفا للدين، وتُلزم الأخلاقيات المتعارف عليها بالوفاء بالوعد، لكن إذا كان الوعد مصحوبا بالقسم فهو أشد في الإلزامية وأعلى في المصداقية.

- **المحور الأول : أنواع القسم**

هناك نوعين مشهورين للقسم. الأول: القسم الذي يكون الغرض منه إثبات مصداقية شيء ما كالخبر مثلا، فعندما يخبر شخص شخصا أخر بأنه وقع شيء ما، يقسم له على ذلك كإثبات على مصداقية الخبر، أما النوع الثاني: فهو القسم الإلزامي أو قسم العقد، وهو الذي يُلزَم به الشخص للقيام بعمل ما أو لفعل شيء ما في المستقبل، وهذا الإلزام له عقوبة في حالة المخالفة، أو يعطى الحق للشخص الذي تم الإلتزام له، بأن يحصل على تعويض من الشخص الملتزم بالقسم أو يقاضيه في حال لم ينجز التزامه.

وهناك نوع ثالث عرف عند العرب والمسلمين، ويسمى بقسم "المناشدة" أو "الطلب" وهو القسم الذي يقوم به الشخص إذا أراد أن يطلب من شخص أخر شيئا، وهذا النوع يستخدم في حالة كان هذا الشخص في حاجة ماسة أو أن ذلك الشيء الذي يطلبه ضروري بالنسبة له، وهذا القسم ملزم للطرف الثاني وليس لمن يتلفظ به.

تختلف صيغة القسم من نوع لأخر، وهي غالبا تتضمن قسما بالله باعتباره القوة الملزمة الوحيدة التي تم الإجماع عليها في جميع الأمم على اختلاف التسميات، فيقال مثلا في قسم الإثبات لإثبات صدق خبر ما: والله إن هذا الخبر صحيح، أو أن يقال: أقسم لك بالله إن هذا الخبر صحيح.

أما صيغة القسم الإلزامي: فهي كقول رئيس الجمهورية أقسم أن أحترم دستور البلاد، أو قول الشهود في بعض المحاكم أقسم بالله أن أقول الحق، أو يقول شخص ما: أقسم لك بالله أن أرُد لك الدَّين. في بعض الأحيان يتم تغييب أسم "الله" من اللفظ لكنه مقدر في ذهن السامع لأن القسم بالله هو الأصل ولا يتصور القسم بغيره، لأنه ليس هناك أعظم منه، كأن يقال أقسم لك أني رأيت فلان، فيكون لفظ الله مقدرا في ذهن السامع.

وأما الصيغة الثالثة وهي معروفة عند العرب والمسلمين وليست مشهورة كثيرا، وهي قسم "المناشدة" وصيغتها كتالي كأن يقول شخص مثلا لشخص أخر وهو يطلب منه شيئا، أقسم عليك أن تعطيني المال، فيكون لفظ "الله" مقدر في فهم السامع لأنها الصيغة الأصلية، أو أن يتلفظ باسم الاله أو أحد صفاته كالقول: أقسم عليك بالله أن تعطيني كذا، أو قوله أقسم عليك بالرحمن أن تعدل في هذا الأمر.

في الحقيقة لا يهمنا في هذا البحث كل هذه الصيغ والأنواع، لكن ما يهم معرفته حقا هو أن القسم له أصل ديني ومرتبط كليا بعقيدة الفرد، وإلزاميته نابعة من هذا الارتباط، بالإضافة أن أكثر الصيغ أهمية فيه هي القسم الإلزامي، لأنه على أساسه تبنى مصداقية كثير من الأمور، ابتداء من التزام الحكام اتجاه شعوبهم انتهاء بالشهود في المحاكم، لضمان تحقق العدل.

- **المحور الثاني : من أي شيء يستمد القسم إلزاميته ؟**

إن تواتر ظاهرة القسم في المجتمعات الإنسانية يشير على أنه كان يلعب دورا مهما داخل هذه المجتمعات، ويشير أيضا إلى أنه يحقق مصلحة ومنفعة عامة، فالبشر يستطيعون ضمان التزام غيرهم عن طريق اخضاعهم للقسم، وفي نفس الوقت إقرار الطرف الثاني بتحمل المسؤولية المترتبة عن مخالفته، أي القبول التام بإلحاق العقاب بالمخالف. يختلف العقاب حسب المعتقدات بين العقاب الدنيوي والأخروي، والعقاب المادي أو الجسدي، إلى أن القوة الإلزامية للقسم تخلق نوعا من الرقابة الذاتية وأخلاقية، أكثر منها خوف من العقاب.

إذاً فالجواب عن ما هو مصدر إلزامية القسم؟ يكون بالدرجة الأولى مستمد من الإلزام الذاتي، وهو بهذا المعنى كالأخلاق التي هي مجموعة قواعد وقناعات ذات مرجعية ثابتة يلزم

بها الإنسان نفسه، بحيث تولد لديه نوع من الرقابة الذاتية. كما أن ما يجعل القسم أكثر قوة في الإلزامية من الأخلاق نفسها، أنه مرتبط بالمعتقدات الدينية، فالاعتقاد بوجود الله الذي يعلم كل شيء ويراقب سلوك الأفراد وله القدرة على العقاب، يعطي للقسم قوة أكبر في الإخضاع ،ثم يأتي العامل الثالث وهو الخوف من العقاب بشتى أنواعه، وهذا يقوم مقام المحفز الاحتياطي في حال لم يكن الإنسان بتلك القوة النفسية اللازمة لإخضاع نفسه للرقابة الذاتية، فيعمل العقاب عمل الرقابة المادية، إلا أنه أضعف لكون الإنسان في حالة تجاوز الحاجز النفسي والرقابة الذاتية وخالف المعتقدات، فإن العقاب المادي لن يقف في طريقه، خاصة إذا كان بالإمكان التحايل عليه أو الفرار منه، أما العامل الرابع وهو العرف الاجتماعي الذي ينتج تلقائيا ردة فعل اتجاه المخالف، كإسقاط الثقة أو فك الارتباط وقطع العلاقات أو التهميش والنبذ، أو التقليل من شأن الفرد وتشكيك في نزاهته والحط من قيمته في المجتمع.

وبناء على هذه المعطيات يمكن القول: أن القسم هو من العوامل الخادمة لأحد المسلمات الإنسانية وهو الأمن، أي خلق ظروف اجتماعية أمنة، بحيث يعيش الأفراد فيما بينهم بأمان كما يمكن أن يكون بنسبة كبيرة خادما لمسلم النظام، بحيث أن الرقابة الذاتية التي يحفزها القسم تمنع الفرد من الانحراف ومخالفة النظام.

وبناء عليه تكون العقائد الدينية نفسها أشبه بالقسم، لأن إقرار الفرد الإيمان بعقيدة معينة هو نفسه إلزام ذاتي يلزم به الفرد نفسه بالامتثال لكل تعاليم تلك العقيدة، وعلى هذا الأساس يتم تبنى كل التشريعات والقوانين والعقوبات وقبولها، بحيث يكون هناك انضباط سلوكي بيم الأفراد المؤمنين، يرسخ بينهم الأمن والسلم والاحترام، فالسرقة مثلا أو القتل يعتبران مخالفة لهذا الإلتزام أو العهد أو القسم، فهو يهدد أمن وسلامة المجتمع وبالتالي يستوجب العقاب، وقس على ذلك الأعراض والديون والتجارة وحتى العدل في القضاء والحكم. والقواعد الأخلاقية هي أيضا بنفس المفهوم، إلا أنه قد يكون نسبة الإخضاع فيها أخف أحيانا، كإخلاف الوعد مثلا الذي يطلق بدون قسم لا يستوجب العقاب المادي، إلا أنه أخلاقيا شيء يقلل من شأن الشخص المخالف، مما يعني أن الشخص الذي لا يخضع

نفسه لإلزامية القسم أو العهد لا يكون أهلا للثقة، وكلما كان الإنسان قابلا لإخضاع نفسه للقسم أو ملتزما بقواعد أخلاقية معينة، كان أكثر ثقة ومصداقية.

في الدول القومية الجديدة يُعتمد مفهوم الوطنية ويتم إعطاؤه بعدا إلزاميا لضمان وفاء المواطنين للدولة، ويعزز هذا بالقوانين والعقوبات، لكن هذا المفهوم قلما يحفز الرقابة الذاتية لأنه يعتمد فقط على أضعف أنواع الإلزام وهو العقاب، وهو يعطي للفرد إمكانية التحايل أو الفرار وبالتالي يفقد القانون قوته الإلزامية، وهذا ظاهر بشكل جلي في سلوكيات النخب السياسية، التي كثيرا ما تميل إلى مخالفة وعودها ومخالفة القانون والدستور.

ويتمثل الإشكال الثاني: في أن القانون ومفهوم الوطنية قد يحفز الإلتزام بالواجبات اتجاه الدولة كمؤسسة، لكن قد لا يحفز الالتزام اتجاه الأفراد كمواطنين وكمجتمع يتم الانتماء إليه. فماذا لو وجد شخص بباب شقة مفتوحة ولا يوجد أي شاهد أو من يمكنه إبلاغ الشرطة، بمعنى أن هناك إمكانية لعدم الخضوع لإلزامية القانون، فمن الذي سيمنع هذا الشخص من التطفل ودخول شقة لا تخصه، خاصة إذا علمنا إن هذا الشخص متحلل من كل القواعد والالتزامات الأخلاقية والعهود الاجتماعية والعرفية، فمن الواضح أن هذا الشخص لا يملك أي نوع من الرقابة الذاتية على نفسه، وليس هناك ما يحفز ذلك في هذه الظروف، وبالتالي فإن الالتزام الأخلاقي اتجاه الأفراد الأخرين والمجتمع منعدم، وهذا إذا عم في كل المجتمع فسيخلق لنا مجتمعا منحلا أخلاقيا قد يصل به الانحراف ليس إلى التعدي على الملكية الخاصة فقط، وإنما إلى التعدي على حياة الأفراد الأخرين وأعراضهم أيضا، فالمسألة كما وصفها (فيودور دوستويفسكي)"إذا لم يكن الإله موجودا فكل شيء مباح."

لكن هناك إشكال أخر يفرض نفسه هنا، وهو كيف نعلم من يُلزمه القسم فيكون هناك احتمال كبير أن يلتزم به، وبالتالي يكون أهلا للثقة، ومن لا يلزمه القسم؟

في الحقيقة هذا إشكال عويص، خاصة في المجتمعات الحديثة، حيث أصبح يتعايش في الدول الحديثة قوميات وعقائد مختلفة ولكل منها صيغة قسم مختلفة حسب القناعات والمعتقدات، وهذا يجعل بناء الثقة بين الأفراد مهزوزا وأحيانا منعدما، كما أنه لا يسمح ببناء تصورات موحدة. إن القَسَم يلعب دورا كبيرا في إخضاع الأفراد للالتزام بالوعود

وبالواجبات اتجاه المجتمع واتجاه أفراده، ولهذا نجد أغلب الدول إن لم أقل كل الدول قديما وحديثا تجعل من الواجب إخضاع الرئيس المنتخب لأداء اليمين أو القسم، أمام الجماهير كنوع من ضمان الإلتزام الأخلاقي والاجتماعي اتجاه الدولة وقوانينها ومواطنيها، ويسمى هذا بالقسم الدستوري أو اليمين الدستوري. لكن الإشكال هو أنه لا يمكن ضمان التزام الرئيس بالقسم إلا إذا كان هذا القسم يُفَعِّل لديه الرقابة الذاتية، وليس مجرد إجراءات وطقوس روتينية لبروتوكولات تولي منصب الرئاسة، فإذا كان الرئيس من عقيدة مختلفة أو لديه خلفية فكرية لا تلزمه بإخضاع نفسه لهذا القسم، فإنه لا يتوقع من هذا الرئيس الإلتزام بأي شيء. لهذ تتضمن بعض الدساتير شروطا لابد توفرها في رئيس الدولة أو الحكومة، ومن بين تلك الشروط أن يكون ولد في نفس البلد أو عاش فيها مدة معينة، وأن يكون من ديانة معينة وهي الديانة التي يعتنقها أغلبية الشعب، لضمان التزامه الأخلاقي والاجتماعي والديني والاعتقادي. فالقسم بكل بساطة غير ملزم لمن لا يؤمن به أو لا يؤمن بما يعنيه من دلالة، فلو فرضنا مثلا أن مسيحيا يقسم ببوذا في دولة بوذية، فإن الاعتقاد بإلزامية هذا القسم سيكون منعدما، لأن بوذا لا يعني له شيئا، ولكن لو أُخضع للقسم الذي يؤمن به فسيكون له وقع أكبر في نفسه وأكثر تحفيزا للرقابة الذاتية، مما يرفع من نسبة احتمالية الالتزام بالقسم. وفي الحقيقة لقد سبق ووعى المسلمون هذه القضية، لذلك كانوا يشترطون في الحاكم أو الخليفة، الدين والأخلاق قبل الكفاءة، لأن الحاكم إذا كان ملتزما بالقيم الدينية، فإن الاحتمال الأكبر أنه سيسعى بالضرورة لأن يكون أكثر كفاءة، من أجل أن يفي بالمسؤوليات المتوجبة عليه من حفظ العدل والدين، والحقوق والدفاع عن الأمة، كما يأمر بذلك الشرع، ولم يكن المسلمون يعتبرون حكم من ليس من نفس البلد إشكالا، مادام الحاكم يعتنق عقيدة الإسلام، التي تعتبر تعاليمها ملزمة لكل مسلم، ومجمع على عدالتها من المسلمين.

وهذا هو جوهر الموضوع، فنحن لا نضمن التزام القادة والنخب لأنهم يتبنون قناعات فكرية ومعتقدات مختلفة، وبالتالي فإن الانفتاح السياسي والسماح بالتعددية الفجة في الدولة الحديثة، وإقرار مبدأ المساواة بين جميع أفراد المجتمع في الممارسة السياسية، بدون قيد أو شرط أو النظر إلى خلفيتهم الاعتقادية، خلف إشكالية كبيرة في الالتزام الأخلاقي لدى

أفراد النخب السياسية اتجاه المجتمع والدولة، وأضعف مستوى الرقابة الذاتية عند تحملهم المسؤولية، كما أنه خلق نوعا من الازدواجية في الالتزام بين الالتزام اتجاه المسؤولية السياسية التي تخدم المجتمع، وبين الالتزام اتجاه اثبات مصداقية الخلفية الفكرية والأيديولوجية، أو على الأقل السعي لكسب التأييد لها. كما أن هذا قد يخلق صراعا بين النخبة والمجتمع، نظرا لاختلاف المرجعيات الفكرية والاعتقادية. وبالتالي فهذا يعد تضاربا في المصالح، فالشعب يرى أن مصلحته تكمن في الحفاظ على قيمه ومعتقداته وقواعده الأخلاقية، بينما النخبة المؤدلجة الحاكمة ترى أن مصلحتها في هدم تلك القيم والمعتقدات، خاصة وأن صيغة القسم في بعض البلدان تتضمن لفظ "أن أكون مخلص لوطني ولديني"، بالإضافة لذلك أنه يكون هناك اعتقاد بعدم إلزامية القسم رغم أدائه، لأن صيغته لا تتطابق مع الاعتقاد والقناعة الشخصية، وهذا قد يجعله يرى أنه لا حرج في مناقضة الأخلاقيات الاجتماعية العامة، بل ويستطيع فرض ذلك بالقوة مدام بيده السلطة باسم مصلحة الدولة أو التقدم أو الحداثة أو الحرية أو أي شعار أخر، أو يمكن أن يسمح بتدخلات خارجية تتحكم في الدولة، ففي أمريكا ضج الرأي العام سنة 2017-2019 إثر انتشار أخبار حول أن هناك احتمالية أن الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب"، تلقى دعما ماليا لحملته الانتخابية من الدولة الروسية، وهذا أثار الشكوك حوله في ما مدى ولائه للوطن، لأنهم يعلمون تماما أن أموال تمويل الانتخابات ليست مجرد تبرعات تعطى اعتباطا، وإنما تجر وراءها مصالح متبادلة، لم تكن المسألة آن ذاك مسألة دعم وإنما المسألة كانت ذات بعد أخلاقي بشكل كبير، حيث إنه لا يمكن ضمان التزام رئيس يتعامل مع دولة تعتبر عدوة لأمريكا، حتى لو كان قد أدى هذا الرئيس القسم أو اليمين الدستوري، لأنه اعتبر منحلا أخلاقيا وغير ملتزم بواجبه اتجاه الدولة، لتعامله مع دولة تكن العداء لدولة الأمريكية، وأن فعله هذا يعارض ما يتضمنه القَسم. فما بالنا إذاً بمن يقسم بالإخلاص للدين، ثم يسن القوانين التي تعارضه كمنع النقاب أو تقنين الدعارة والمخدرات وغيرها؟!.

فعندما تؤدي النخب السياسية أو الرئيس أو الملك حسب نوعية النظام السياسي القسم الدستوري، فإنه يقسم ضمنيا أيضا على الحفاظ واحترام ما يهتم المجتمع بالحفاظ عليه من دين وأخلاق وعادات، أي أن المجتمع مجمع على جملة من المبادئ الدينية والأخلاقية وحتى

العرفية، ويُكلون للنخب والرئيس مهمة الحفاظ عليها بالوسائل المتاحة بمقتضى هذا التوكيل. والقسم يشمل ضمنيا تحمل هذه المسؤولية، فإن خالفت النخب السياسية أو السلطة عموما مقتضى هذا القسم وسعت إلى مخالفة أو محاربة هذه المبادئ والقيم الأخلاقية أو الدينية، أو سعت لتغييرها دون توافق اجتماعي، فهذا يعني أن هذه السلطة تخالف مقتضى القسم، وبالتالي تفقد شرعيتها أمام المجتمع، ويكون من حق المجتمع أن يعفيها من مسؤوليتها، بل وحتى محاسبتها لمخالفتها مقتضى المسؤوليات المستلزمة للوفاء بالقسم.

إن الدولة والسلطة ما هي إلا مجموعة من الأفراد تم اصطفاؤهم من المجتمع لتأدية وظائف معينة للحفاظ على النظام الاجتماعي، وبالتالي فإن النظام بهذا المعنى إرادة اجتماعية، وإن لم تسعى هذه السلطة لحفظ النظام فمن حق هذا المجتمع أن يعفي هذه السلطة، كما أن المقدسات والأخلاق تحتل مكانة مهمة لدى المجتمع، فإن لم تحترمها أفراد النخبة ولم تحافظ عليها فإنها تعبر بسلوكها هذا عن عدم انتمائها لهذا المجتمع، ولا تعبر عن إرادته وقناعاته، وهذا يخلق فجوة كبيرة بين السلطة والمجتمع، وتدفع بالمجتمع إلى المعارضة، وبدورها النخب تندفع لإثبات صواب رأيها، وقد تسلك في ذلك طريق العنف ليتولد الاستبداد، فالسلطة بهذه الصورة فاقدة للشرعية، لأنها لم تلتزم بمقتضيات القسم وهو مالا يتوفر في الدولة العلمانية الحديثة، والتي تتبنى مبادئ هلامية بحيث تلجأ دائما إلى تفسيرات وأعذار وتبريرات مختلفة، تغطي على انحرافها وعدم احترامها لمقتضيات القسم الذي قطعته أمام المجتمع.

وفي الدل العربية خاصة بعد الاستعمار لا تعطي الشعوب ثقة كبيرة في النخب التي أغلبها تلقت تعليمها في البلدان الغربية، إلا أن قدرة هذه النخب على التكتل جعلها تصل إلى السلطة مما جعلها امتدادا للفكر الغربي، ولكونها تتبنى معتقدات وقناعات غريبة، لم تكن ملزمة بالقواعد الأخلاقية أو الاجتماعية في بلدانها، بل سعت إلى محاربتها وتغييرها مع أول فرصة سمحت لها بعد الوصول للسلطة، لهذا فإنه من غير المجدي النقاش مع هذه النخب بناء على معتقدات وأخلاقيات المجتمع، لأنهم أحلو أنفسهم منها وتبنوا غيرها ويعملون وفق قناعتهم الشخصية، وليس وفق القواعد والثوابت الاجتماعية العامة.

إذا لا يمكن ضمان مصداقية الأفراد الذين لا يخضعون أنفسهم لنفس القواعد الإلزامية التي أجمع عليها المجتمع، وبالتالي فإنه يعتبر من المنطقي أن يكون للمجتمع الحق في معرفة خلفية ومعتقدات الأفراد، قبل توليهم للمناصب، ليكون بمقدوره تقييم الأخلاقيات الإلزامية لديهم، وما مدى مصداقيتهم واحتمالية التزامهم اتجاه المجتمع ككل، ومن حق كل فرد أن يعرف إن كان الطرف الأخر يبادله نفس الالتزام الأخلاقي والاعتقادي أم لا؟ وهذا من شأنه إعطاء الأفراد حرية أكبر في اختيار من يمكن أن يبادلهم الثقة، وفيه نوع من الشفافية وقطع الطريق أمام النفاق السياسي. قد يبدو طرحي هذا غريبا للبعض، لكن الواقع يفرض هذه الممارسة، خاصة وأن هذا الإشكال يصبح له أثر أكبر في مجال العدالة داخل المحاكم.

تُخضع المحاكم عند البث في القضايا الأطراف المعنية والشهود للقسم، كنوع من ضمان أداء الشهادة بصدق دون تحريف أو كذب من أجل تحقق العدالة، وبدورهم يكون المحامون والقضات قد خضعوا للقسم لتحفيز الرقابة الذاتية لديهم حتى يؤدوا هذه المهنة بأمانة ونزاهة وصدق، وطلبا للعدالة وليس الارتزاق. لكن القسم لن يكون ضامنا لإحقاق العدالة وإنما بإمكانه تحفيز الرقابة الذاتية، مما يرفع من احتمالية تحقق المصداقية، لكن في البلدان التي ليس فيها قواعد أخلاقية ملزمة أو عقائد، أو أن الشهود والأطراف أو حتى القضاة لا يتبنون نفس المعتقدات، ولا يعتبرون أنفسهم معنيين بتلك القواعد، فإنه من البديهي أن لا يكون لديهم أي محفز لإخضاع أنفسهم لإلزامية القسم، وبالتالي يضعف حرصهم في تحقيق العدل، فليس هناك ما يخشونه، وهذا يعني أنه قد يقع الظلم ولا تتحقق العدالة، قد تلجأ بعض البلدان لسن قوانين لمعاقبة مزور الشهادة تحت القسم، لكنه من الصعب إثبات أن ذلك كان مقصودا، ومن الصعب أيضا مراقبة طبقة القضاة والمحامون، ففي عالم تحكمه الرأس مالية والمنافسة لا وجود فيه للقواعد الأخلاقية وإنما الغاية هي فعل أي شيء لكسب المال، فالمحامي مثلا لا يهمه تحقق العدل بالقدر الذي يهمه المال والشهرة التي تأتي له بالمزيد من المال. وبالتالي فحتى الواقع التنافسي في العالم الرأسمالي الذي يحفز بيئة الصراع، ساهم إسهاما كبيرا في جعل الأفراد يتحللون من القواعد الأخلاقية الملزمة كالعدالة والقسم، لكونها تصبح عائقا أمام تحقيق المكاسب المادية والمنافع الشخصية.

فلو فرضنا وجود شاهد لا يؤمن بالله في دولة أغلبية مجتمعها مؤمنون، سواء مسيحيون أو مسلمون أو يهود، والقسم في هذه المجتمعات ينص على القسم بالله، ويعتبرون القسم بغيره لا ينبني عليه أي الالتزام، أو لا يعبر عن الصدق، وحتى يكون هذا القسم ملزما لصاحبه ويحفز في نفسه الرقابة الذاتية، فعليه أن يكون مؤمنا بالله أولا. إذاً فما الذي سيحفز هذا الشاهد لقول الحقيقة وهو لا يؤمن بالله أصلا؟ وما هو الحافز الذاتي الذي سيلزمه بذلك؟ وفي هذه الحال ومن الناحية المنطقية يمكن الإجابة بالقول، لا شيء، لا يوجد شيء يمكنه إلزام هذا الشخص وبصفة ذاتية لقول الحقيقة، كما أنه لا يمكن الزام القاضي بالعدل إن هو الأخر غير مؤمن، خاصة إذا كان مفهوم العدالة نفسه الذي تُبنَى عليه تلك القوانين، يعود في الأصل إلى الإيمان بالله، فهنا يقع تعارض بين قناعة ومعتقدات القاضي، وبين ما يجب عليه الالتزام به، وبالتالي فإنه قد يرى أنه لا يلزمه القسم والمفاهيم التي بني عليها العدل، فيحكم بأي حكم أراده دون تحري المصداقية فيه، خاصة إذا تصورنا وجود انقسام اجتماعي على مستوى المعتقدات والأيديولوجيات، والتي تتعزز بالصراعات السياسية، كما أن المجتمعات التي ينتشر فيها التعصب بين الطوائف الدينية المختلفة، يصعب فيها إلزام أي فرد بإحقاق العدل اتجاه فرد أخر مخالف له في العقيدة أو الطائفة أو حتى الطبقة الاجتماعية، وقد حدث هذا كثير في أمريكا في حقبة اضطهاد السود، وفي أوروبا خلال القرن 16 حيث كانت تقام محاكم إقطاعية، كان يتم فيها مناصرة اللوردات على حساب الفلاحين ليس لسبب سوى أن الفلاح لا ينتمي لنفس طبقتهم. وبالتالي ليس هاك ما يمنع من انبعاث هذه الممارسات في المجتمعات الحديثة، المكونة من أعراق وعقائد وأيديولوجيات مختلفة، وهو أمر حاصل في المحاكم الإسرائيلية عندما يتعلق الأمر بمحاكمة الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن الإعلام والثقافة وأحيانا حتى السياسة والفكر والمعتقد، يساهمون اسهاما كبيرا في تأجيج الكراهية اتجاه الأخر، مما يعني أن هذا لا يخدم أبدا العدل الاجتماعي، ولا يخدم أيضا بناء مجتمع متكامل ومتجانس وإنساني قبل هذا وذاك.

وإضافة إلى هذه الإشكاليات التي طرحناها أنفا، فهناك إشكال أخر وهو هل من حق الدولة أو القضاء إرغام أي شخص على التلفظ بقسم لا يؤمن به، ولا يتوافق مع معتقداته الخاصة، فإن كان هذا القسم أصلا غير ملزم له، فهل من الصواب إجباره على أدائه؟

في الحقيقة إن إجبار شخص على أداء قسم لا يؤمن به مجرد عبث، لأن أداءه للقسم لا يعني التزامه به ما دام يعتبره لا يتمتع بأي قوة إلزامية، ومن جهة أخرى فإن إجبار شخص على شيء لا يعتقده، فيه نوع من التعدي على الحرية وتعسف بطريقة قانونية على المعتقدات الخاصة للأفراد، وهذا قد يولد نوعا من الإحساس بالإكراه والغضب أو حتى الاحتقار، فالإنسان مادام يعيش في بلد ما فهو مواطن، ومن حقه التمتع بكل حقوق المواطنة كالاعتراف بخصوصية معتقداته الخاصة، فلا يمكن اجبار مسلم أو مسيحي او يهودي على القسم ببوذا مثلا، فهذا تعدي على المقدسات بالنسبة للأفراد المعنيين بالأمر. كما أن إجبار الأفراد على الخضوع لقوانين لا تطابق أو تخالف معتقداتهم، فيه أيضا نوع من التعسف والقهر واخلال بمبادئ العدل، لعدم السماح للأفراد بالاختيار، خاصة إن كانت هذه القوانين تتناقض مع المعتقد مما يجعلها قوانين غير عادلة بالنسبة للأخرين، وفي نفس الوقت ليست لها أي قوة إلزامية تخلق نواع من الالتزام الذاتي بين الفرد والمجتمع الذي هو فيه، وإنما هو التزام مع الدولة كمؤسسة فقط، وإن كان بالإمكان أن يتم التحايل عليها، فالأمر وارد ما دام لا يوجد ارتباط اجتماعي أو ذاتي.

لابد من أن تكون منظومة العدالة والقوانين تحمل بعدا إنسانيا يحترم المعتقدات الشخصية، حتى يكون لها ذلك الوقع النفسي الذي يحفز الرقابة الذاتية، ويربط الفرد بالمجتمع الذي هو فيه، فهذا النوع من القوانين يتمتع بقوة إلزامية أكبر لكونه نابع من المعتقد، خاصة في مجتمع يملك معتقدات وتصورات وقواعد أخلاقية موحدة. إن التزام الفرد بالقسم شيء نسبي وذلك حسب الرقابة الذاتية عند الأفراد، وانبثاقه من المعتقد يعطيه قوة أكبر في الإلزامية وقد يقلل من نسبة الانحراف ومخالفة القسم، فلا تهضم الحقوق ولا تزور الشهادة، مما يعود بالإيجابية سواء على مستوى العدالة أو على مستوى الروابط الاجتماعية.

ولتحقيق ذلك لابد من مراعاة التركيبة الاجتماعية للمجتمعات وما تشكله الأيديولوجيات والمعتقدات من دور في تجانسها وولائها للوطن والمجتمع، ولهذا ليس من الحرج في شيء مراعاة معتقدات الأفراد، وعوض انتهاك حرياتهم وإجبارهم على الخضوع لقوانين مدنية لا يعتقدون بعدلها، فلماذا لا تكون الدول أكثر إنسانية وتسامحا وتمنح مواطنيها حق اختيار القوانين التي تناسب معتقدهم ويعتقدون بعدلها، ويعتبرونها ملزمة لهم؟! خاصة في ظل

القوميات المختلفة، فلماذا لا يكون لليهود مثلا محاكم خاصة بهم يخضعون فيها لقوانينهم وقواعدهم المنبثقة من معتقدهم والتي يعتقدون بعدلها؟! ولماذا لا يسمح للمسلمين بإقامة محاكمهم الشرعية يخضعون فيها بدورهم إلى أحكام شريعتهم حسب معتقدهم، ولماذا لا يسمح للمسيحيين بمحاكم مسيحية؟ خاصة فيما يتعلق بقضايا الزواج والطلاق والإرث.

قد يقول قائل: إن القانون المدني يسري على الجميع وهو بذلك يحقق المساواة. أقول: نعم هو كذلك لكنه يخص من يؤمن به، بل إنه من الظلم أقرب من المساواة، فقد نكون متساوون كبشر لكننا مختلفون في المعتقدات ومختلفون أيضا في نظرتنا للعدالة، وليس من العدل أن يجبر أحدنا الأخر على الإذعان لعدالة لا تتناسب مع معتقداتنا أو قواعدنا الأخلاقية، وإلا هذا يعتبر اضطهاد وسلب للحرية. كما أن أغلب القوانين ليست منبثقة من الإجماع الاجتماعي، وإنما فرضت بقوة السلطة من النخب الحاكمة، مما يجعل مشروعيتها غير محققة تماما.

تنشئ المجتمعات ارتباطاتها الاجتماعية بناء على قناعاتها الأخلاقية والاعتقادية، وحتى لو وجد الأفراد في مجتمعات مختلفة المعتقدات، يكفي أن يعلم كل فرد منهم أنه ملزم بميثاق اجتماعي منبثق من معتقده الخاص، يجعله هذا أكثر التزاما، وهذا لا يعني إلغاء القوانين المدنية، فمن حق أي فرد أيضا أن يختار خضوعه للقانون المدني بدلا من التشريعات الاعتقادية والدينية، إذا كان مقتنعا بأنها ملزمة له ولغيره من المدنيين، قد يفضل الأفراد أحيانا التعامل مع أطراف أخرى يرون أنها تُخضع نفسها لقواعد إلزامية أقوى، وهذا من حقهم خاصة إن كان ذلك يضمن لهم معاملة أكثر عدلا، وهذا يجعل معرفة القواعد أو المعتقدات أو الأخلاقيات أو القوانين التي يُخضع الطرف الأخر لها نفسه شيئا ضروريا، خاصة فيما يتعلق بالمعاملات الشخصية كالزواج، الذي غالبا يحدث خلاله ممارسات شاذة وتعنيف أو اضطهاد بسبب اختلاف الوازع الأخلاقي أو الاعتقادي بين الطرفين، والسبب في ذلك أن كلا الطرفين كانا يجهلان الخلفية الفكرية والاعتقادية للطرف الأخر، وبالتالي فإن المساواة أمام القانون في هذه الحالة تلحق الضرر بأحد الزوجين، بالإضافة للأطفال الذين سيكون عليهم عيش هذا النوع من المأساة.

إن هذه الإشكاليات والظواهر الاجتماعية تحتم علينا النظر برؤية إنسانية لخلق مجتمعات أكثر عدلا، وهذا ممكن من الناحية التقنية، ولكن ما يحول بيننا وبين هذا المستوى من العدل الاجتماعي، هو ذلك التعصب والتخوين والتشويه، والتخويف من الطرف الأخر، وتشوه وانحراف التصورات الذهنية. لقد أمن المسلمون خلال بنائهم لحضارتهم "أن الأرض لله يورثها لمن يشاء من عباده" مما جعلهم يعتقدون بما أن الأرض ملك لله وقد وهبها للبشر، ليس لأحد أن يمنع أحد من العيش فيها، وتبلور ذلك أيضا من خلال سلوكهم حيث كانوا يحسنون معاملة المسافرين والمهاجرين الأجانب، الذين يمرون ببلادهم ولا يمنعون أحدا من الاستقرار بها، وهذا مكنهم من إنشاء مجتمع متجانس إلى حد كبير حيث لم يشغلوا أنفسهم كثيرا بالتدخل في شؤن العقائد الأخرى، أو إجبار الأخرين على الرضوخ لتعاليم الإسلام، وإنما تركوا ذلك للعلماء ومجالس المناظرات والدعات، ولطالما كانت الأندلس شاهدة على هذا المستوى من الحضارة.

قد يبدو هذا التصور للمجتمع العادل مفرطا في المثالية، لكننا أيضا في عصر الانفتاح التي أصبحت فيه المجتمعات تميل إلى كسر الحدود، يفرض علينا التعديل من تصوراتنا سواء اتجاه النُّظم الاجتماعية أو اتجاه القوانين ومنظومة العدالة بالمجمل، كما أن التطور التقني يتيح لنا خيارات كثيرة لجعل أنظمة العدالة أكثر كفاءة، وتلبي احتياجات الفرد حسب ما يتوافق مع قناعته واعتقاداته وهويته الدينية، فمسواتنا كبشر تجعل ليس من المهم معرفة من أي بلد أتيت، ولكن سيكون من الأهمية بمكان معرفة ما الذي تعتقده وتؤمن به، وما الذي يجعلك إنسانا من الأمن التعامل معه. فالأمن والعدل مسلمات إنسانية، والسعي لتحقيقها ضرورة ملحة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة الزوجية التي تتطلب توافقا في التصورات الأخلاقية أو الإنسانية على الأقل، وهو ما لا نستطيع تميزه في حياتنا العامة في ظل الدولة الحديثة، إلى أن نتفاجأ ونُصدم بعدم توافقنا مع الطرف الأخر.

قد يكون من الجيد أن تبقى المحاكم المدنية كمؤسسات تقوم على تطبيق القواعد والقوانين العامة، وأيضا للفصل بين المتنازعين الذين لا ينتمون لنفس المعتقد، لكن العقوبات لا يمكن إعطاؤها بعدا أخلاقيا في نفوس المتنازعين، إلا إذا كانت مرتبطة أيضا بالمعتقد الذي سيجعل وقعها أشد على نفس المتلقي، أو تلك المعاملات التي لا يتصور البعض العدل فيها

إلا إذا كانت وفق معتقده الخاص، كالزواج والطلاق والإرث والعدل في القصاص كالقتل وغيرها. وفي المقابل أيضا يمكن أن تكون هناك محكمة مدنية خاصة بالأفراد الذين لا يتبنون أي معتقد، أو يتبنون معتقدات أخرى لا تتضمن قوانين شرعية، وهذا يخدم أيضا مبدأ حرية الاختيار، حيث يكون بإمكان الأفراد اختيار المحاكم والتشريعات التي يرون أنها عادلة وتتوافق مع معتقداتهم الدينية، وبهذا يمكن أيضا تجنب الكثير من ذلك اللغط الذي يثار حول بعض السلوكيات الفردية والاختلاف في كونها هل هي مجرمة أم لا؟ خاصة فيما يتعلق بجانب العلاقات بين الجنسين، فمن يختار طوعا خضوعه لشرائع دينية سيكون من الواضح أنه يقبل أيضا بأن يعاقب في حال قام بعلاقة تخالف الشريعة التي رضي بمحض إرادته وحريته الانتماء إليها، بينما سيكون من حق الأفراد الذين اختاروا الخضوع للقوانين المدنية، أن لا يخضعوا لمثل هذا النوع من العقاب، مالم ينص عليه القانون المدني الذي اختاروا بمحض إرادتهم الخضوع له، إلا إذا كان هناك توافق بين شرائح المجتمع على مستوى القانون الأخلاقي العام لتجريم أو منع هذه السلوكيات، فهذا يعني أنها ممنوعة بإجماع المجتمع، وبهذه الطريقة سيكون بالإمكان القول: أنه قد تحقق مستوى أعلى من العدالة والحرية لأنه سيكون بإمكان الأفراد ممارسة حقهم في الاختيار، وفي نفس الوقت يكون قد تم التخفيف من سلطة المجتمع وكذلك من سلطة الدولة، فيتحرر الأفراد من سلطة تلك القوانين التي يُجْبرون على الخضوع لها خلافا لقناعاتهم، ومن خلال هذا النوع من النظام الاجتماعي يمكن أن نخلق بيئة أكثر تعايشا وعدالة، ونخفف من ذلك الصراع الأزلي الذي كانت دوافعه دائما منبعثة من منطق "شريعة من يجب أن تسود"؟

إن تطبيق هذا النوع من التصور للعدالة، قد يحد من ذلك الإشكال المتعلق بخضوع شخص ما لقانون في دولة أجنبية في حالة ارتكابه جرما أو مخالفة، فبإمكان أجهزة الأمن تقديمه للمحاكمة واخضاعه للقانون الذي ينتمي له ضمانا للعدالة، كأن تكون هناك محكمة شرعية في كندا مثلا خاصة بالمسلمين أو اليهود، فإن قام هذا المسلم أو اليهودي بأي مخالفة يقدم لمحكمته الخاصة، وهكذا في أرجاء دول العالم، وبالتالي عوض أن تكون لدينا دولا منغلقة على قوميتها ومعتقداتها الخاصة، ومواطنون مسجونون داخل سياج قوانين شبه متحيزة في بلدانهم، سيكون بالإمكان التحول إلى مفهوم المواطن الإنساني أو المواطن العالمي، الذي

بإمكانه أن يجوب أنحاء العالم، وهو خاضع لقانون ثابت منبثق من معتقداته وقناعاته أخلاقية.

قد يقول قائل: إن هذا الطرح يتيح للأفراد الفرار من القانون حيث بإمكان الأفراد أن يغيروا اختياراتهم للقوانين والمعتقدات، حسب أهوائهم أو فرار من العقوبات المشددة، وهذه ظاهرة تشهدها الولايات المتحدة عندما يرغب الأفراد في التحايل على القانون، لوجود اختلافات في القوانين بين الولايات، خاصة فيما يتعلق بسن الزواج فينتقلون لعقد الزواج في ولايات أخرى، قد تكون متساهلة في مسألة سن الزواج القانوني، وبالتالي فإن احتمالية حدوث مثل هذا السلوك يجعل من الصعب ضبط ذلك.

أقول : إن حرية الاختيار شيء أساسي في بناء المجتمعات، لكن لا يوجد هناك حرية مطلقة بالكامل، لأنها ستتنافى ولابد مع مسلم من المسلمات الإنسانية وهو "النظام"، وبالتالي فإنه من المنطقي أن تحدد هذه الحرية في نطاق معقول، يتيح للنظم الاجتماعية التحكم في الانحرافات البشرية، وربما هذا ما يفسر تشبث بعض علماء المسلمين بحكم "قتل المرتد عن الإسلام " ضمانا لعدم الفرار من العدالة، خاصة وأن الأحكام الإسلامية موجهة للمسلمين حصرا، حسب منهج التشريع الإسلامي، وإن كان البعض قد يرى أن هذا الحكم قاس جدا بالنسبة لمسألة تغيير المعتقد، لكنه يبقى شيئا مبررا بالنظر إلى الظروف التاريخية ومتطلبات حفظ النظام الاجتماعي.

إن القانون المدني في حقيقته هو قانون عرفي بالأساس، وبالتالي فهو يلعب دور القانون العام المشترك بين الأفراد، وأيضا يحافظ على مستوى رقيهم الأخلاقي ويفرض الحد الأدنى من الأخلاق والاحترام المتبادل والتعايش. قد يستوجب هذا التعايش التقيُّد بقواعد أخلاقية، تمنح للفرد مستويات محددة من السلوك، لكن هذا يكون مقتصرا على الحياة العامة التي هي مجال مشترك يتطلب مراعاة للفئات الاجتماعية الأخرى، وبهذا المعنى يتم إعطاء هذا الشكل من القانون بعدا إنسانيا وأخلاقيا قد يسهم في توثيق الروابط الاجتماعية، لكن هذا لا يمكن تحقيقه بشكل يعزز القوة الإلزامية في هذا القانون، إذا لم يكن نابعا من الاجماع الاجتماعي، فالمجتمع هو المعني الأول والأخير بتحديد الحد الأدنى من

الأخلاقيات العامة، وبطبيعة الحال سيكون مرضيا للجميع لأنه منبعث من قناعاتهم ويتمركز على مسافة وسط بين جميع الأطياف، والغاية من ذلك تحقيق النظام والأمن والعدل الاجتماعي، وهي مسلمات لا تنفك البشرية عن السعي في تحقيقها خلال كل مراحل تطور أنظمتها الاجتماعية.

لقد طبقت القوانين الحديثة على المجتمعات بطريقة متعسفة، وأعطت الحكومات الحديثة لنفسها الحق بتقييد حرية المؤسسات الدينية، ومنعت استقلاليتها أو إعطائها الحق في الإشراف على تطبيق العدالة حسب المعتقدات والقواعد الأخلاقية التي يعتنقه أغلبية المجتمع. في الغرب كما في الشرق تحولت المؤسسة الدينية إلى مجرد مؤسسة شكلية يلجأ لها في وقت الحاجة، أو في وقت المناسبات الرسمية أو الانتخابات، أو من أجل شرعنة القوانين التي تقترحها النخب المسيطرة على السلطة، حتى لو كانت تتعارض مع القناعات الاجتماعية، مما جعل القوانين تبدو قوانين متحيزة أكثر من كونها قوانين عادلة أو تحقق المساواة بين الجميع. لقد تصور رواد الفكر السياسي والاجتماعي والفلسفي الحديث، أن الدولة القومية وقوانينها الوضعية هي النموذج الذي يفترض أن يتولد عن الصراع بين النقيضين الأيديولوجيات الفكرية والدين، وأن الصراع سينتهي بنفي الدين ونشأة مجتمعات حديثة متحررة لا تخضع إلا للقانون، لكن الواقع يظهر أن هذا الصراع الذي تم تصوره وافتعاله لم ينتج إلا دول مسخٍ لا تجانس فيها، ولا تضامن ولا اعتراف فيها بالخصوصيات الفردية والإنسانية، فهي تعتمد في وجودها واستمرارها على قوة الإلزام النابعة من قوة السلطة واحتكارها لاستخدام العنف.

إن الدولة الحديثة أشبه بمستعمرة تحكمها نخبة إقطاعية تحتكر الحق في فرض ما يحلو لها من القوانين، ما دامت هذه القوانين تخدم مصلحة النخب ومرجعيتها الفكرية، وتحافظ على احتكارهم للسلطة. لقد مارس الإنجليز سنة 2016 حقهم في الاختيار واختاروا الخروج من الاتحاد الأوروبي، لكن هذا لم يمر بدون ثمن فبعد أن خاضوا مباحثات طويلة استمرت لأربع سنوات، أرغموا على تنازلات وُصفت من قبل بعض المراقبين بالقاسية، كانت بمثابة عقاب للشعب الإنجليزي على اختياره الحر، فإن كان هذا يفعل بدولة كإنجلترا فكيف

بغيرها من الدول النامية التي أجبر كثير منها على تغيير سياساتهم، وخاصة السياسة الاجتماعية ومخالفة قناعة مجتمعاتها.

إن العدالة عمياء وصماء، لكنها أيضا يمكن أن تتمثل في أي شيء أخر غير القوانين الحديثة، فكثير من المجتمعات تعارفت على مجموعة من القوانين الأخلاقية والدينية، كمظهر من مظاهر الرقي في تنظيم الحياة العامة والعلاقات بين الأفراد، وكان المجتمع هو المكلف بصيانة هذه القواعد والأعراف، وبالتالي من حق أي فرد أن يفرض رقابة على الأفراد الأخرين، بقصد الحفاظ على هذه القواعد الأخلاقية، نظرا لأن الانتماء للمجتمع يفرض علاقة تعاقدية تفرض على الفرد احترام تلك القواعد والتزامها، فالمسألة أشبه بفرض حكم القانون، بحيث تكون الشرطة مكلفة بمراقبة احترام القانون من قبل الأفراد، كما أن الصحافة أيضا تلعب دورا كبيرا في مراقبة تطبيق القانون من طرف الدولة والأجهزة الأمنية، إذا فعملية مراقبة تطبيق القانون هنا متبادلة، فلا يمكن تصور أن يوجد قانون دون وجود هيئة تراقب تطبيقه، وإلا فإن هذا القانون سيصبح وجوده كعدمه، ولذلك ليصح القول مثلا لشخص ما وهو يمنع أحدا من خرق القانون، "هذا ليس من شانك"، سواء كان هذا القانون وضعي أو أخلاقي أو ديني.

ونفس الأمر بالنسبة للقواعد الأخلاقية وحتى الدينية، لا يمكن منع شخص من انتقاد سلوك شخص أخر لا يحترم الدين بحجة الحرية، لأن الانتماء للدين يعني الدخول في تعاقد يلزم به الفرد نفسه بالالتزام بالقواعد الدينية، فإن خالف أحد هذه القواعد، فمن حق المجتمع أن ينتقد هذا الشخص أو يعاقبه، لأن هذا المجتمع من حقه الدفاع عن معتقداته ومظاهره الدينية. ففيما يتعلق بالقواعد الأخلاقية والعرفية والدينية، يكون المجتمع كله مكلف بهذه المراقبة، وهذا ما لا يحققه القانون.

كما أن الأسرة يمكنها تلقين الأخلاق للنَّاشئة فيصبحوا محترمين للقانون دون الحاجة ليتعلموا القانون. وبالتالي لا يمكن القول إن الفرد يملك حرية مطلقة داخل المجتمع، أو أنه ليس من حق أي فرد أن يتدخل في شأن فرد أخر، لأن الفرد مرتبط بشكل من التعاقد الاجتماعي، يفرض شكلا من الأخلاق والاحترام للأخر، وعدم احترام القواعد الأخلاقية

أو دينية أو العرفية، بالطرق والأساليب التي تم التعارف عليها اجتماعيا، وإن كان يظهر لبعض الأفراد أنها شأن شخصي، إلا أنها ليست كذلك، فهو سيولد أثارا متسلسلة وتراكمية ستمس بشخص أخر بشكل من الأشكال، وبالتالي تكون ردة فعل أي فرد من المجتمع منطقية إذا شاهد فردا أخر ينتهك هذه القواعد. فالمسألة أشبه بأن يرى شخص ما سائقا لا يحترم قوانين السير، فسيكون من حقه أن يعترض عليه أو يبلغ عنه إن أمكن، لأن عدم احترام ذلك الشخص للقوانين قد يعود بالضر على غيره، ومنها أيضا فضح الفساد الإداري والتبليغ على الرشاوي، كلها هذا سلوكيات تنافي القواعد الأخلاقية والدينية والقوانين، والمجتمع مكلف بمحاربتها والحرص على احترام تلك القواعد، وإن طبَّع المجتمع مع هذه المظاهر ولم يقم بواجبه في الدفاع عن قواعده الأخلاقية والدينية والقانونية، فإنها ستنتشر وتعود على المجتمع كله بالضرر.

وبمعنى أخر فإن المجتمع يجب عليه فرض رقابة أخلاقية بنفسه على نفسه، لحفظ النظام الأخلاقي من الانهيار، ولحفظ التزام الأفراد بالتعاقدات والروابط التي تجمع بعضهم البعض، وبالتالي لا يكون تدخل المجتمع في حياة الأشخاص تدخلا عبثيا، لمجرد تقييد الحريات، وإنما هو تدخل لغرض ترسيخ النظام الأخلاقي المجمع عليه ومعاقبة من ينتهكه ويخالفه، لأن النظام الأخلاقي في حد ذاته يضمن نوعا من العدالة الاجتماعية، التي قد لا تُدرِك وجودَها العقليةُ المادية والقانونية، فإن أراد أحد الأفراد أن لا يخضع لهذه الرقابة ولا لهذه القوانين، فما عليه سوى التصريح بانحلاله منها بكل بساطة ويعلن تحمله للعواقب.

إن المجتمعات الدينية والأخلاقية تعطي الحق لأي فرد أن يقوم بواجبه في حماية النظام الأخلاقي أو الديني في المجتمع ،كما تفعل الدول الحديثة للحرص على تطبيق القانون، وبالتالي يخلق مجتمع محافظ نظرا لوجود رقابة ذاتية قد تصل إلى مستوى الأمن الشامل، ليتحول المجتمع بذلك إلى شبكة أمنية تحرص على عدم اختلال النظام فيه، ومن شأن اختفاء هذه الممارسة الاجتماعية التلقائية اختفاء النظام الأخلاقي برمته، ومن ذلك القسم الذي سيتحول إلى ممارسة بدون أي بعد إلزامي، وهذا يحدث فراغا كبيرا لا يستطيع القانون أن يملأه ولا حتى الأعراف، خاصة إذا اختفى من هذه المجتمعات الحضور الديني لتتولد بعد ذلك بيئة خصبة للانحراف، نظرا لعدم وجود مرجعيات أخلاقية تحدد وتضبط السلوك البشري.

لقد استمرت كثير من القواعد الأخلاقية والدينية في كثير من المجتمعات لمدة طويلة، نظرا لوجود هيكلية اجتماعية متكاتفة ومتكافلة ومتكاملة ومترابطة فيما بينها، بتصورات موحدة مما جعل نسب الانحراف أو التمرد أقل وأكثر بطأ، من المجتمعات التي سارت على طريق التفكك والفردانية والذاتية، مما فتح الباب على مصراعيه أمام انتهاك الأفراد لحرية بعضهم البعض، وفرض مظاهر سلوكية يرفضها البعض أو تسيء إلى البعض أو تثير تحفظهم، بحجة أن هذا من باب الحرية الفردية. إن مفهوم الحريات الفردية مفهوم فضفاض يمكن أن يدخل في أي شيء وفي أي مكان، ولكن حتى لو أخذنا بالمعنى الحرفي لهذا الاسم، لوجدنا أنه يعني أنها الحرية التي لا تتعدى الفرد نفسه، أي يمارسها الفرد بينه وبين نفسه، ولا تتعدى إلى غيره، فإن كان هناك شخص يحب الغناء مثلا، فهو حر في ذلك وهو يملك الحق في الغناء بحيث يمتع نفسه بصوته، لكن أن يبدأ بالغناء في الشارع فهذا قد يكون فيه إزعاج لناس وتعدٍ على خصوصياتهم وإجبارهم على سماع صوته بالقوة، وذلك بعكس الذين يغنون في الأماكن المخصصة لذلك والذين يأتي إليهم الجمهور خصيصا ليسمعهم، فهذا لا يعتبر تعديا ولا إزعاجا. ويدخل في هذا أيضا السلوكيات التي ارتقت من كونها مرفوضة أخلاقيا حتى أصبحت مرفوضة قانونيا كالسكر العلني، الذي قد يدفع صاحبه إلى سب وقذف الناس أو الاعتداء عليهم جسديا مما يستوجب العقاب، فهنا نلاحظ أن هناك حضورا لمفهوم العدل في المفهوم العام للأخلاق أو الدين. وإن كان تدخل أفراد المجتمع في حياة الآخرين خاصة في المحيط الاجتماعي العام من هذا القبيل، فهو لا يُعَد تعديا على حرية الفرد أو تقييدا لها، وإنما يعد تدخلا أخلاقيا سليما لأنه يخدم مسلم العدل. وبالتالي نحصل على مجتمع متوازن ومنضبط وأخلاقي ومتضامن وإنساني، كظاهرة مكافئةٍ نظرا لتفعيل النظام العقابي للمنظومة القانونية والأخلاقية أو الدينية، ويلعب الاعتقاد دورا مهما في تكريس هذه المنظومة في نفوس الأفراد، ليخلق نوعا من الحدود الأخلاقية والرقابة الذاتية، والذي يكون القَسَمُ بدوره جزء منها، كعنصر ضامن للمصداقية وخادم للعدالة سواء على المستوى القضائي أو على المستوى السياسي، أو حتى على مستوى التعاملات الاجتماعية البسيطة.

الخـــاتــــــمــــــة

نتجت ظاهرة التجمع البشري عن حاجة البشر لتحقيق المصلحة بكفاءة أكبر، فتولد عن هذه الحاجة مظاهر التعاون والتضامن وكذلك التحالف والتآلف، مما سمح بإيجاد نظام اجتماعي حفزته الدوافع المشتركة. كانت هذه الدوافع عبارة عن مسلمات إنسانية تواترت جميع التجمعات البشرية على السعي لتحقيقها، لم تكن هذه المسلمات موضوعا للنقاش أو البحث لأنها كانت مسلمات ضرورية منبعها الفطرة الإنسانية، وتسعى البشرية لتحقيقها في مجتمعاتها بطريقة تلقائية ولم تكن في حاجة إلى استحضارها، لكننا نستطيع الكشف عنها إذا تتبعنا تولد الظواهر لنكشف عن تلك الظواهر الأصلية والطبيعة التي تحفز النشاط الإنساني. ولأجل مزيد من الكفاءة في تحقيق هذه المسلمات تطورت البشرية بنظامها الاجتماعي وقواعدها الأخلاقية والقانونية، و ولدت ظواهر الانضباط في السلوك الإنساني وكان ذلك أساس رقي الإنسان بالحضارة البشري، كانت أغلب مظاهر التطور الإنساني نتيجة للتفاعل مع الظواهر المستجدة، فالارتحال والحاجة للصيد والحاجة للاستقرار وازدياد عدد الأفراد والحاجة للحماية والأمن وحتى الحاجة للحرب، كل ذلك كان يخدم بطريقة مباشرة المسلمات، وعلى هذا المستوى استطاعت البشرية الخروج من بدائيتها وتطوير حلول مكنتها من التأقلم مع الظروف المحيطة بها.

تُوَلِّد الظواهر بعضها بعضا بشكل متتالي، فبمجرد أن تكون هناك ظاهرة طبيعية تحدث أثرا واقعيا، إلا ويُنتج التفاعل مع هذه الأثار ظواهر جديدة، قد تكون هذه الظواهر إما انحرافا تسببت فيه ظروف متداخلة، أو ظواهر تخدم الظاهرة الأصل وتحقق أهدافها الأصلية النفعية والمصلحية، لقد لعب الدين دورا مهما في التجمع البشري وكان هو المحفز لخلق أنظمة توحد الأفراد وتقلل من حدة الصراع، ولعب دورا مهما أيضا في استقرار هذه المجتمعات واستمرار رقيها، فقد كان ظاهرة إنسانية من حيث التواتر والانتشار[262]، نظرا

262 أي أن الدين يحتاج لوجود مجتمع حتى ينتشر. لكن الدين من حيث النشأة والتشريع لابد وأن يكون مصدره الله.

لمصداقيته عند البشر وقداسته، خلق التفاعل مع التعاليم الدينية أثارا تولد عنها تطوير القوانين والتشريعات والأنظمة السياسية وحتى تقسيم العمل الاجتماعي.

يميل الإنسان بطبيعته نحو الانحراف، فتنحرف معه باقي المظاهر والتصورات والعقائد والنظم الأخلاقية والاجتماعية، فقد ينحرف من الدين إلى اللادين ومن العدل إلى الظلم ومن القناعة إلى الجشع، ومن الاعتدال إلى التطرف ومن التوازن إلى الاختلال، وتعتبر الظواهر الأصلية هي تلك الظواهر التي تخدم المسلمات في حالة استقامة الإنسان، وكلما ابتعد الإنسان عن هذا الأصل وأنتج ظواهر تزيد من ميله نحو الانحراف، تسبب ذلك في انتاج ظواهر تعود على الأصل بالإبطال أو الضرر.

لا تظهر بيئة الصراع من عدم، فهي نتيجة لتفاعلات اجتماعية أو لظروف طبيعية، إلا أنه كلما كان الإنسان محافظا على الاتزان المجتمعي ومحافظا على المسلمات، كلما خفف من بيئة الصراع. وكلما انجرفت المجتمعات نحو المزيد من الانحراف، كلما اشتدت بيئة الصراع، وهذا يعني أن الإنسان ينحدر في مستوى رقيه الإنساني مع مرور الوقت وتباعد الأجيال، وكلما انغمس الناس في مظاهر الانحراف تسببوا لأنفسهم ومجتمعهم والأجيال القادمة بمزيد من التدني في مستوى رقي السلوك الإنساني.

لقد تعلمت المجتمعات كيفية التكيُّف وإصلاح نفسها، لكن كانت دائما تحتاج لأسس ذات مصداقية تحظى بإجماع اجتماعي، وهذا هو الدور الذي لعبه الدين، ولعبت الأفكار الحداثية هي الأخرى نفس الدور، ولكنها وبعكس الدين لم تكن مرتبطة بعقيدة وإنما مرتبطة بظروف وتجارب إنسانية، وهذا جعلها في مرحلة ما تتعارض مع الدين ونشأ هناك صراع بين ما أنتجه الله وما أنتجه البشر، وبالرغم من أن الكثير من هذه الأفكار ترجع أصولها إلى الدين مما يدل على أنها مجرد ظواهر متولدة انحرفت في مرحلة ما عن الدين، إلا أنها اتخذت شكلا مستقلا بها نضرا لاتخاذها بعدا علميا وعقليا لا اعتقاديا أو روحيا.

تعاني المجتمعات اليوم من اختلال كبير في التوازن الاجتماعي وتشوه كبير في مفاهيم العدالة والأخلاق والفطرة والطبيعة البشرية، فالاقتناع بمبدأ النسبية ونفي وجود أشياء ثابتة ومطلقة، زاد من نسبة الاحتمالات وبالتالي اختلت المبادئ والتصورات وانحلت الضوابط

مما يشير إلى أننا في مرحلة تدني رقينا الإنساني. قد تتم تغطية هذا التدني بالتقدم التقني والعلمي الذي تشهده البشرية، لكن الخبر السيء هو أننا نستخدم هذا التطور للانغماس في مزيد من الانحدار والتدني، فعندما تنحرف طبائع الإنسان فإنه يُطَوع كل شيء من حوله ليتوافق مع أهواءه وشهواته، قد تظهر بعض الظواهر الموازنة كحلول لإصلاح الوضع وإعادة التوازن للمجتمع، إما بطريقة تلقائية أو مقصودة أحيانا، كظهور بعض مظاهر التكافل في أوقات الأزمات أو إنتاج أفكار جديدة لتعزز تحقيق العدالة، أو رفع الظلم أو للتخفيف من قسوة بيئة الصراع، كالتكفُّل باليتامى أو تعدد الزوجات في حال وجد فائض في النساء بسبب الحروب أو خروجهن للعمل، لتظهر بعدها ظواهر مكافأة عن هذا التكافل والإصلاح تتمثل في تحقيق التوازن وتوحيد المجتمع والتخفيف من بيئة الصراع، وكفاية الثروة العامة وتحقيق مجتمع الوفرة والرفاهية والعدل والسلم والأمن... إلا أن هذه المظاهر هي الأخرى سرعان ما تنحرف بمجرد أن تفقد روابطها بالمصلحة العامة، وبالعدل الإنساني والأخلاقي الذي تتأصل منه.

لم تكن مجتمعاتنا المعاصر أول الأمم التي ظهرت فيها مظاهر الانحراف أو انحرفت كليا بالفعل، فقد انحرفت مجتمعات كثيرة قبلنا، لكن السؤال هو هل نملك النضج والجرأة الكافيين لنعترف ونسعى في محاولة إصلاح ما يمكن إصلاحه؟ فقد ظهرت الظواهر العقابية على شكل اختلالات في التوازن الاجتماعي، أو أوبئة أو ثورات أو صراعات اجتماعية أو حتى ضعف في مستوى الضامن والتكافل بين الأفراد، فالظواهر العقابية تظهر لتخبرنا بوجود خلل في المجتمع، فالمجتمع كالجسد الواحد إذا تضرر فيه عضو فسيؤثر ذلك على توازن جميع الجسد، لكن يظهر على أننا لا نعير اهتماما لهذه الإنذارات والتحذيرات التي يولدها جسم المجتمع، وعوضا عن ذلك فإننا نخوض في تأويلات وتفسيرات جانبية، ونواجه الأمور بتماهي فج يسمح بتراكم المزيد والمزيد من الانحراف، دون أن نطرح حلولا جذرية للإشكالات التي تفرض علينا هذا الواقع.

في طيات هذا الكتاب حاولت إلقاء الضوء على ما يمكن اعتباره منهجية لدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتصنيفها وتأصيلها، ليكون من السهل التعرف على موطن الخلل في جسم المجتمع، فالتشخيص الصحيح للحالة هو نصف العلاج. إن الغرض

من استعراض هذه المنهجية هو خلق بدائل فكرية لما هو مفروض علينا من قبل الفلسفة الحديثة، التي استطاعت أن تهيمن بعد أن تمكن المنتسبون لها من احتلال مكانة في طبقات النخب والسلطة. ساهمت ظروف عدة على تحفيز عقلي الرَّاكد للتفكير في هذا الأمر، خاصة وأننا نشاهد تأخرا كبيرا لدور علم الاجتماع في توجيه عجلة الإصلاح، بل ومن المؤلم أن نشاهد علوما كعلم الاجتماع وغيره تخوض هي الأخرى بمفكريها ودارسيها وعلمائها في وحل الصراعات السياسية والتعصبات الأيديولوجيا، مما يجعلهم يتجنبون بعض الحقائق أو على التماهي وتبرير ما هو قائم بالفعل، من انحرافات وتشوهات في التصور الفطري والذهني لدى الأفراد.

قد يبدو للبعض أني ركزت الاهتمام على بعض الظواهر، لكن هذا كان نابعا من كونها الظواهر الأكثر بروزا وإثارة للجدل والنقاش، أو أنها الأكثر انتشارا أو لكونها أصبحت تعتبر من صفات التقدم والعصرنة، ليكُون الطرح أقرب للفهم، والتمثيل له يكون أكثر واقعية، كما أنني حاولت عدم إهمال الجانب النفسي نظرا للتركيبة المعقدة للإنسان، والتي يتجاذبها ما هو نفسي وما هو مادي أيضا فالظواهر لا تنشأ من تلقاء نفسها، وإنما تكون أيضا مصحوبة بدوافع عاطفية ومشاعر إنسانية وتشكل التفاعلات الداخلية والخارجية للأفراد، وجعلتُ ذلك محددا في إطار الاحتياجات الطبيعية التي تؤثر عليها، لتنبعث عن المهيجات المرتبطة بها.

حاولتُ أيضا ألا أتوسع في المراجع حتى لا ينحرف الكتاب عن منهجيته الأصلية، وأقع في فخ التماهي مع أراء أخرى، ولأحتفظ بخصوصية الطرح الذي يحتويه الكتاب، وحتى لا أدخل أيضا في نقاشات أيديولوجية فرعية، خاصة مع وجود تضارب وتناقض كبير فيما تطرحه الفلسفة الحديثة، كما أنه لم يكن من المنطقي بالنسبة لي الاستدلال على أراء عقلية بشرية بآراء عقلية بشرية أخرى، فكيف ما كان الحال الاتفاق في وجهات النظر لا يثبت صحة النظرية، ولكن ما يثبتها فعلا هو ما مدى فاعليتها في مختبر الواقع وتوافقها مع حقيقته.

ناقشت بعض الأفكار الفلسفية وبينت ما يمكن أن تحدثه من أثار اجتماعية، وذكرت بعض الفلسفات بحسب ما تسمح به الذاكرة بأسلوب مِلت فيه إلى التحليل العقلاني المنطقي،

محاولا التجرد من أي أفكار مسبقة، لكن رغم ذلك فقد لا تظهر بعض أفكار هذا الكتاب موضوعية بشكل مثالي للبعض، والبعض قد يرى أنه لا يتحقق فيها المنهج العلمي. لكن أقول إن دراسة المجتمعات ماتزال في إطار الاجتهاد ومن الصعب الالتزام بمنهجية معينة في الدراسة لم يجمع عليها بعد، وهذا من بين الإشكاليات التي حاولت التطرق لها في هذا الكتاب، قد يرى البعض أن رأيي غير حداثي وهذا متوقع لأني حاولت الانتصار للإنسان، وليس للحداثة، فالحداثة مجرد مذاهب فكرية تتسابق لإثبات نفسها، فهي أراء ومظاهر أفرزها الإنسان نفسه، لكن الإنسان هو الموضوع الحقيقي الذي ينبغي الاجتهاد من أجل الرقي بإنسانيته، وإخراجه من خندق الانحدار والتدني وكذلك المعاناة، وإذا لم نسلك هذا المسلك فإن المجتمعات ستنحدر راقصة من على سلالم الرقي الإنساني نحو حضيض البدائية والتخلف والحيوانية، في مشهد عبثي أشبه بمشهد رقصة الممثل "خواكين فينكس" في فيلم الجوكر 2019 حينما كان يهبط الدرج، معبرا عن انحدار الشخصية من عالم الأخلاق إلا اللاأخلاق، ومن الإنسانية إلى عالم الفوضى والجريمة. فقد شُوهت تصورات الفرد في عالم الحداثة وما بعد الحداثة، عالم لا يؤمن إلا بالقوة واتباع الغرائز، حيث تساوى كل ما هو لا أخلاقي بما هو أخلاقي، وما هو لا إنساني بما هو إنساني، بل إن الفضيلة والأخلاق أصبحت فعلا شاذا في زمن انعدام الثوابت، حيث فقد الإنسان هويته الإنسانية تماما، ولم يعد هناك أي حدود تؤطر مفهوم اللذة والمتعة والسعادة والمنفعة والمصلحة.

إن الخروج من مصفوفة الحداثة يتطلب منا تأطير أفكارنا بثوابت منطقي، تجعل من مرتكزاتنا التي نبني عليها سرح أفكارنا أكثر صلابة وأكثر شمولية، تلك الشمولية التي تكون متجاوزة للاستثناءات والمظاهر الشاذة، وتمنحنا المقدرة على وضع قواعد نبني عليها أحكامنا ونظرتنا لواقعنا. وبمعنى أخر إننا نحتاج لطريق بديل وإيديولوجية متوازنة نابعة من القوانين الطبيعية، وتطرح تصورات عقلانية وأكثر منطقية، قادرة على فرض نفسها أمام ذلك التيار الذي توارثته أجيال الحداثة، وقادرة أيضا على وضع تصور اجتماعي أكثر عدلا، ويمنح للإنسان طريقا مستقيما نحو السعادة البشرية. إن أمر التخلص من تلك الأيديولوجيات البالية التي أثبتت فشلها حتى الآن، لا يحتاج منا إلا لإرادة وخطوة أولى جريئة تحفز باقي الخطوات، وهذا الكتاب ما هو إلا بادرة بسيطة أسعى من خلالها الدفع بأول خطوة نحو

ذلك الهدف المنشود، وكلي أمل أن تجد هذه البادرة البيئة الحاضنة لتزداد تطورا ونماء، وأن تثرى نقاشا وبحثا، حتى تصل إلى تلك المرحلة التي تصبح فيها قابلة للتطبيق كنظام يحقق طموحات الإنسانية.

انتهى بحمد الله

20\03\2022

تم الانتهاء من التعديل والإضافة

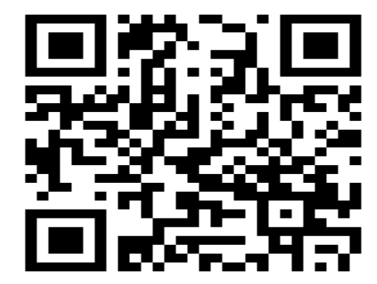
05\07\2023

أرجوا من القارئ الكريم أن يلتمس لي العذر عن أي خطاء أو تقصير ورد في هذا الكتاب، فبلوغ الكمال غاية يعسر ادراكها.

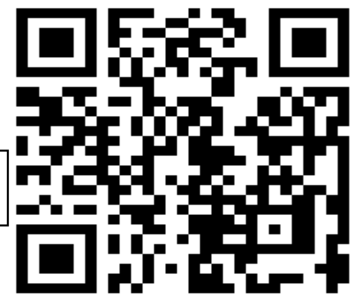
ملاحظة

- المرجو تقدير مجهود المؤلف وعدم استغلال محتوى الكتاب لأي غرض مادي، فهذا الكتاب مجاني لعامة الناس.
- يسمح لمؤسسات النشر أو أي جهة، باستغلال الكتاب أو احتكار طباعته لغرض مادي بشرط: تقدير مجهود المؤلف وتقديم الدعم المناسب عن طريق الحسابات الموضحة في الصفحة التالية، حسب قوله تعالى {وآتوا حقه يوم حصاده}. على أن يتم بعد 20 سنة من هذا الطلب، تحويل هذا الحق إلى تبرعات للمؤسسات الخيرية الخاصة باليتامى أو دوي الاحتياجات الخاصة...، وجزا الله خيرا كل من تحلى بالفضيلة ليلبي هذا الطلب.


PayPal




bitcoin




Litecoin (LTC)

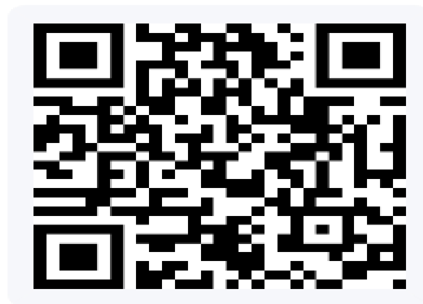

Dogecoin (DOGE)



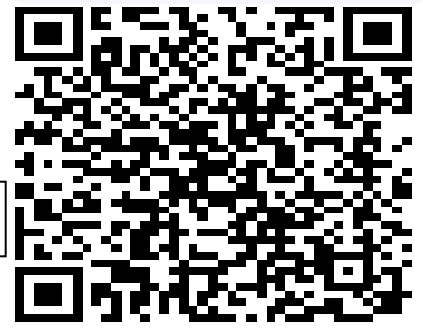



USD Coin


TRC-20
Tether (USDT)




ERC-20
Tether (USDT)



فهرس القواعد

فهرس الموضوعات

إن طرح الأسئلة، هو أول خطوة نحو المعرفة، وبالمعرفة التي

تصحح تصوراتنا نستطيع الخروج من المصفوفة التي أنشأتها

الحداثة العلمانية، فمع كل جواب نتوصل إليه تتولد أسئلة

جديدة وتتراكم معها الأفكار التي تزيد من إدراكنا

لأنفسنا وللوجود عامة، لكن عملية تراكم الأفكار

قد تأخذ زمنا طويلا، وطول زمان تراكمها قد يعرضها

للانحراف أحيانا فتهيم بالإنسان في تفريعات ومسالك تبعده

عن مقصده الأصلي، وهذا سيزيد من بعده عن الحقيقة

وستطول مدة بحثه عنها لأجيال عديدة. لكن هناك طريق

مختصر إذا سلكه الإنسان وفر عنه كل هذا العناء، وهو

طريق البحث عن الله، فمتى وجدت الله وجدت الحقيقة

ووجدت الأجوبة عن كل الأسئلة، لكن تذكر دائما

أن الطريق إلى إيجاد الله هو طريق مستقيم.